



السادات وإسرائيل

صراع الأساطير والأوهام



السادات
وإسرائيل

صراع الأساطير والأوهام

مجدي حماد

السادات وإسرائيل

صراع الأساطير والأوهام



الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
حمّاد، مجدي
السادات وإسرائيل: صراع الأساطير والأوهام/ مجدي حمّاد.
576 ص.
ببليوغرافية: ص 557 ـ 564
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-82-875-6
1. السادات، أنور 1918 ـ 1981. 2. مصر ـ الأحوال السياسية ـ القرن العشرون.
3. مصر ـ العلاقات الخارجية ـ إسرائيل. 4. مصر ـ تاريخ ـ القرن العشرون.
5. الحرب العربية - الإسرائيلية 1973. 6. اتفاقيات كامب دايفيد 1978.
7. الصراع العربي ـ الإسرائيلي. أ. العنوان.
962.054

العنوان بالإنكليزية

Sadat and Israel
Conflict of Myths and Illusions

Magdy Hammad

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

Email: info@caus.org.lb
http://www.caus.org.lb

تصميم الغلاف: إميل منعم

الطبعة الأولى
بيروت، آذار/مارس 2019

المحتويات

القسم الثالث
مبادرة القرن

مقدمة

شهدت السياسة المصرية خلال السبعينيات تغيرات جذرية خطيرة، داخلياً وخارجياً، منذ تولى السادات الحكم، وبخاصة بعد انفراده بالسلطة، والشروع في تغيير التوجهات السياسة الكبرى، على نحو متناقض كلياً مع ما كان معتمداً في نظام جمال عبد الناصر، داخلياً وإقليمياً ودولياً. فضلاً عن محاولة فك الارتباط بين الصراع العربي ـ الإسرائيلي من ناحية، وقضايا الاستقلال الوطني والتنمية في مصر من ناحية أخرى، التي كان من المستحيل إيجاد تسوية لها، سلماً أو حرباً، بدون التأثير، سلباً أو إيجاباً، في توجهات مصر في ما يتعلق بهاتين القضيتين. لم يحدث هذا الانقلاب فجأة، إنما من خلال خطوات خفية متعاقبة، ومراحل تدرّجية متواترة. من ثم تعدّ تلك المرحلة من أخطر مراحل التاريخ السياسي المصري المعاصر؛ حيث فتحت الطريق أمام سلسلة من التطورات المتلاحقة، التي لا تزال تأثيراتها وتداعياتها جارية حتى الوقت الراهن.

استلزم التغير الذي عمد إليه السادات الحذر الشديد، والتدرّج المخطط؛ فمنذ البداية مثلت الزعامة الكاريزمية لقيادة جمال عبد الناصر، لا عائقاً منيعاً فقط أمام «العهد الجديد» لترسيخ شعبيته، إنما استلزمت أيضاً عدم الإفصاح سريعاً عن التحولات والتغيرات المهمة التي اعتزم إجراؤها. وربما أدّت هذه الحقيقة المزدوجة دوراً مهماً في الغموض الذي أحاط بتوجهات السادات وسياساته في بداية عهده، إلى جانب «شخصيته المعقدة»، حيث أخذ في التحول عن توجهات عهد جمال عبد الناصر، في الوقت الذي حاول فيه الاستناد إلى شرعيته، إلى جانب تأكيد الارتباطات العربية، التي جعلت من مصر جزءاً لا يتجزأ من المفهوم الواسع للصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتزامها بالحل الشامل، الذي لا يقتصر على عودة سيناء فحسب، أما العقبة الأخيرة، والمعضلة، فتمثلت بالاتحاد السوفياتي الحليف الاستراتيجي، والمصدر الوحيد للسلاح اللازم لمعركة التحرير.

في ضوء ما تقدم، شهدت المرحلة الأولى من عهد السادات، التي امتدت سحابة ثلاث سنوات، منذ توليه الحكم في تشرين الأول/أكتوبر عام 1970، وحتى اندلاع حرب أكتوبر عام 1973، إجراءات تثبيت دعائم النظام الجديد، والبحث عن مصادر جديدة للشرعية؛ فمثلت مرحلة انتقالية من تاريخ النظام بين عهدين سياسيين لهما توجهاتهما المختلفة. ورغم أن هذه المرحلة الانتقالية لم تشهد تغييرات جذرية، إلا أنها حملت إرهاصات وأصول التحولات السياسية المهمة، التي شهدتها المرحلة اللاحقة على حرب أكتوبر، حتى نهاية عهد السادات.

أما التحولات السياسية المهمة، التي شهدتها الفترة الانتقالية، باسم «ثورة التصحيح» في 1971/5/13، والتي رفع السادات فيها شعار «دولة المؤسسات وسيادة القانون»، فقد ارتبطت في الواقع بحقيقة «الصراع على التوجهات» الأيديولوجية والسياسية، الذي بدا كأنه «صراع على السلطة»، الذي انتهى بتصفية «المجموعة الناصرية». وفي التحليل الأخير لتلك الأزمة الداخلية يمكن القول إن السادات أضمر منذ البداية إحداث تغييرات جذرية في نظام الحكم وأهدافه وتوجهاته وآلياته، لذلك تعمَّد خلق مظاهر للصراع، وافتعل الخلافات بينه وبين قادة المؤسسات الدستورية والسياسية. من ثم فإن ما حدث من صراعات، مما سيأتي تفصيله، لم يكن خلافاً حول «مبادرة فتح قناة السويس»، التي أعلنها السادات في 1971/2/5، أو مشروع «اتحاد الجمهوريات العربية»، الذي أعلنه السادات في 1971/4/25، بقدر ما كان منصبّاً على انفراد السادات بالحكم، وعزل المؤسسات السياسية والتنفيذية عن مجريات الأحداث، واعتبار أنه وحده السلطة الشرعية الوحيدة، وأن اتخاذ القرار حكر عليه، دون مشاركة أفراد هذه المؤسسات في ممارسة مسؤولياتهم واختصاصاتهم. من هنا كان إعلانه بعد أن تحقق له ذلك: «إن الاتحاد الاشتراكي العربي يخدم.. ولا يحكم»! وهي «بدعة» لا نظير لها في العالم لوصف دور أي «حزب حاكم»!

وقد ساندت السادات القوى المعادية والمتضررة من ثورة 23 تموز/يوليو عام 1952، والتحول الاشتراكي في مصر، ومن مجمل قيادة جمال عبد الناصر ونظامه وتوجهاته، التي كانت تدرك أن ما يجريه السادات من تحولات هو لمصلحتها. كان واضحاً أن استرضاء القوى الرأسمالية داخلياً وعربياً ودولياً يقتضي تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وكان التمهيد لتحقيق كل ذلك أن ينفرد السادات بالسلطة، يحيطه الذين يتوافقون مع توجهاته، وتهيئة المناخ بإبعاد كل القيادات الناصرية والتقدمية من المسرح السياسي، واصطناع مؤسسات تدين له بالولاء، وتؤيّد ما يراه ويقرره، تسيطر عليها عناصر يمينية وانتهازية، لذلك عمدت هذه القوى إلى تنشيط اتصالاتها وعلاقاتها مع السادات. ومع إخلاء الميدان بدأت تبرز هذه العناصر، ويتصاعد تأثيرها في القرار السياسي والاقتصادي، إيذاناً بإعادة توجيه السياسة

الخارجية، والتحول إلى «قطب الصراع الدولي» الأخر، وفرض الارتباط الوثيق بالولايات المتحدة.

هكذا أعاد السادات تشكيل نظام الحكم، وكون أجهزة تنفيذية لمساعدته على تنفيذ توجهاته وقراراته، إلا أنه احتفظ بجميع سلطات الدولة في يديه، ولم يستطع أحد من هؤلاء القادة السياسيين والتنفيذيين، وكذلك قادة القوات المسلحة الجدد أن يبدي رأياً إلا ما يراه السادات، ومن تحدثه نفسه بشيء من هذا القبيل يكون قد حكم على نفسه، وسجَّل اسمه بيده في سجل الإطاحة، الذي لم تُطوَ صفحاته إلا باغتيال السادات.

وكان لتلك التطورات الداخلية ردود أفعال لدى القوى الخارجية المؤثرة في المنطقة (الدول العربية وإسرائيل، والدولتين العظميين). فقد ارتأت بعض الحكومات العربية أن ما أقدم عليه السادات يعَدّ مؤشراً واضحاً على تغيير «الخط الناصري»، والتوجه بالسياسة المصرية نحو النقيض. أما الاتحاد السوفياتي فإنه تعمَّد، كعادته، عدم التعرض للشؤون الداخلية، وأخذ يراقب الوضع بحذر، ويتابع خطوات السادات نحو علاقاته الخارجية إقليمياً وعالمياً، ومدى انعكاس ذلك على العلاقات المصرية ـ السوفياتية، التي تجسدت بشكل مباشر، وبمناورة سياسية من الطرفين، في توقيع «معاهدة الصداقة والتعاون» بين البلدين، كل لدوافعه وأهدافه.

أما إسرائيل فقد تلقت حسم الصراع لمصلحة السادات بروح الانفراج، والاستعداد لبدء مرحلة جديدة من مراحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث وصلت في تحليلها النهائي إلى أن الأمور قد حسمت لمصلحتها، وأن تعاملها مع مصر سوف يقتصر على السادات بمفرده، دون شعبه أو حكومته، الذي من خلاله وحده سوف تستطيع إسرائيل أن تحقق أهدافها السياسية والاستراتيجية، لا في مصر فحسب، بل في المنطقة بأسرها. وقد أكد عيزرا وايزمان وزير الدفاع الإسرائيلي، في مذكراته بعنوان: الحرب من أجل السلام[1]، وكذلك محمد حسنين هيكل في كتابه بعنوان: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل[2]، أن شخصية السادات كانت محل دراسة تحليلية إسرائيلية، للوقوف على مكوناتها، وسبر أغوارها، والتعرّف إلى تفكيرها وتوجهاتها.

وأخيراً، اعتبرت الولايات المتحدة أن انتصار السادات يمثل أولى خطواته نحو البيت الأبيض، فلم تدَع الفرصة تفلت من بين يديها، وأخذت على عاتقها جذب خيوط السادات، وتشجيعه بالطرق الدبلوماسية على ضرورة إعادة العلاقات والاتصالات بين البلدين، وفي

(1) عيزرا وايزمان، الحرب من أجل السلام، ترجمة غازي السعدي (عمان: دار الجليل، 1984)، ص 155.

(2) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ج 2: عواصف الحرب وعواصف السلام (القاهرة: دار الشروق، 1996)، ص 185 ـ 186.

المقابل التخلص من الوجود السوفياتي في مصر، تمهيداً لإخراجه من المنطقة العربية كلها، وإعادة رسم خريطتها السياسية والجغرافية، تحت مظلة «السلام الأمريكي».

يعتقد البعض أن السادات كان رجلاً عبقرياً، بالغ الذكاء، سابقاً لعصره، ضحك على الإسرائيليين واسترد منهم سيناء مقابل «معاهدة سلام». بل إن أنصار الخط السياسي الذي سلكه السادات يزايدون بالقول: إن السادات استرد سيناء، بينما عجز السوريون والفلسطينيون عن ذلك، لأنهم عارضوه ولم يتبعوا خطه السياسي، وخطاه العملية. وليس ذلك صحيحاً؛ لأن التزام السادات منهج الحل الجزئي، ورهانه على الدور الأمريكي في حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، انتهى إلى التبعية الكاملة للولايات المتحدة، واستلام سيناء شبه منزوعة السلاح، والخضوع لمنطق «السلام الإسرائيلي»، وخروج مصر بالكامل من معادلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. بل إن التزام السادات هذا المنهج هو السبب الرئيسي في تأزم التسوية الشاملة، حتى بالمعنى الرسمي الدارج الآن، وفي استمرار احتلال وتهويد الأراضي السورية والفلسطينية.

مجدي حماد

القاهرة، تشرين الأول/أكتوبر 2018

القسم الأول

عملية التحول الكبرى
من الصراع إلى التسوية



في إطار رصد وتحليل «المقدمات»، أو الطريق إلى التسوية، حيث جرت عملية التحول الكبرى من الصراع إلى التسوية؛ يمكن القول إن مسيرة «كامب دايفيد» قد صدرت عن طبقات عربية حاكمة بعينها أولاً؛ وأنها تعبير عن حال جماهيرية عربية معينة ثانياً؛ وهي حصيلة عدة تطورات عربية، تمخضت عنها ظاهرة تآكل النظام العربي ثالثاً؛ كما أنها تمت في إطار مجموعة من التحولات الجذرية في النظام الدولي، فرضت هيمنة المنظومة الرأسمالية العالمية في نهاية الأمر رابعاً.

إن من الواضح أن «حقبة التسوية» ستمتد إلى الأجل المتوسط، على الأقل، ومن هنا أهمية إدراك حقائق تلك التسوية، بوصفها تمثل قيوداً على الحركة مستقبلاً؛ بما تتضمنه من التزامات قانونية، وما تفرزه من آثار سياسية. من هذا المنظور تبرز أهمية متابعة عملية التحول الكبرى من الصراع إلى التسوية[1].

في ضوء ما تقدم؛ تبرز عدة أسئلة جوهرية لمتابعة ما جرى وما يجري: لماذا جرى تبنّي «خيار التسوية» في إدراك السادات، من حيث الأصل؟ وما هي السياسات التي عمد إليها لترسيخ هذا «الخيار» الاستراتيجي؟ ولماذا «توّج» ذلك «الخيار» وتلك «السياسات» بقرار زيارة إسرائيل؟

من هنا أهمية التساؤل عن «التركة» التي خلفها جمال عبد الناصر يوم رحيله؟ التي اعترف بها السادات نفسه في مذكراته، بعنوان: البحث عن الذات: قصة حياتي، قائلاً: «عندما تسلمت الحكم كانت التركة التي تركها لي «عبد الناصر» مبهمة بالنسبة لي أول الأمر، لكن أياً كان

(1) مجدي حماد، مستقبل التسوية: 30 عاماً من سلام عابر (بيروت: دار النهضة العربية، 2007). وانظر أيضاً: «قضايا التسوية والصراع العربي ـ الإسرائيلي: مقابلة مع الأستاذ محمد حسنين هيكل،» أجرى الحوار مجدي حماد، المستقبل العربي، السنة 4، العدد 31 (أيلول/سبتمبر 1981)، ص 111 ـ 135.

الوضع الذي كانت مصر فيه فقد قبلت التحدي لأصححه... كانت التركة التي ورثتها من «عبد الناصر» في حال يرثى لها... من الناحيتين السياسية والاقتصادية»[2]. فهذه «التركة» كان عليه أن يتعامل معها، وفق توجهاته وتصوراته، وقد أصبح المسؤول الأول والأعلى، لأن السادات عمد إلى الإشارة إلى هذه «التركة» كثيراً، لتبرير الخروج عليها، باعتبارها «تركة ثقيلة»، ومن ثم فتح الباب لاعتماد توجهاته وسياساته مختلفة جذرياً. ما يقود إلى عرض مجموعة من القضايا الأساسية، على مدار فصلين: **أولهما** يرصد تركة جمال عبد الناصر، **وثانيهما** يتابع استراتيجية السادات من الصراع إلى التسوية.

(2) أنور السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1972)، ص 279 ـ 287.

الفصل الأول

تركة جمال عبد الناصر

من اللافت أن السادات قد اعتمد حرفياً على ذريعة «تركة جمال عبد الناصر»؛ ففي رده على محمد إبراهيم كامل ـ عندما ناقشه الأخير في «سوء» المشروع الذي تم التوصل إليه في مؤتمر «كامب دايفيد» عام 1978، وقدم استقالته نتيجة لذلك ـ قال له السادات: «أنت تتكلم لأنك لا تعرف شيئاً عن أحوال مصر الداخلية. لقد ترك لي جمال عبد الناصر تركة مثقلة؛ فأوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية في غاية السوء، وكل مرافق البلد منهارة، ولن تستطيع مصر أن تخرج من أحوالها المتردّية إلا إذا حصلت على السلام، وكرّست كل مواردها للتنمية، وعندئذ ستكون مصر في مركز أقوى لمساعدة الفلسطينيين في حل مشكلتهم»[1].

فما هي «التركة» التي خلّفها جمال عبد الناصر، يوم رحيله، ووجدها السادات أمامه، عندما تولى مقاليد الحكم؟ لا شك في أن هذا السؤال يعتبر في مقدمة محددات تقييم ما فعله السادات، والحكم عليه.

إن كل نظام جديد من حقه أن يحصل على «فترة سماح»، باستعارة التعبير السائد في معاملات البنوك، يتعرف خلالها أولاً إلى كل المعلومات المرتبطة بتوجهات وسياسات «النظام السابق»، ودرسها جيداً مع الأجهزة والمؤسسات المعنية في الدولة، وبخاصة أجهزة المعلومات والأمن القومي، قبل أن يبدأ في اعتماد توجهاته، وتطبيق سياساته، سواء باستمرار بعض التوجهات والسياسات، أو بتغيير بعضها، كلياً أو جزئياً، أو باعتماد توجهات وسياسات جديدة كلية. ومن المفهوم أن المدى الزمني الذي يمكن أن تستغرقه «فترة السماح» قد يتراوح من ستة أشهر، إلى عام على أقصى تقدير، يمكن خلالها أن يرد «النظام الجديد» بعض المشكلات، أو الأزمات، التي تواجهه، ويعجز عن مواجهتها، إلى أنه قد ورث «تركة ثقيلة»، لكن لا يتصور أن

---

(1) محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب دايفيد (القاهرة: جريدة الأهالي، 1987)، ص 493.

تستمر الإحالة إلى هذه التعلة لأعوام وأعوام! لكن هذا هو المنهج الذي اعتمده السادات، وسار على «طريقه» خلفه «مبارك»، وأضاف إليها «التركة الثقيلة» التي تركها السادات أيضاً! بل أكثر من ذلك تسود مصر، حتى الآن عام 2018، توجهات سياسية تنسب كل المشكلات التي تعانيها مصر إلى عهد جمال عبد الناصر!

إن تحليل «تركة» جمال عبد الناصر تقتضي عرض ثلاثة عناصر أساسية: **أولها**، الموقف الأيديولوجي والسياسي الذي تبناه جمال عبد الناصر؛ وثانيها، الجبهة العسكرية، وعملية إعادة بناء القوات المسلحة بعد هزيمة عام 1967، وثالثها، الجبهة السياسية، والاتصالات التي تواصلت على طريق التسوية بعد صدور قرار مجلس الأمن الرقم (242) عام 1967، ويخصص لكل منها مبحث مستقل.

أولاً: الموقف الأيديولوجي والسياسي

في إطار عرض «الموقف الأيديولوجي والسياسي» الذي تبناه جمال عبد الناصر، بإيجاز شديد، يمكن القول إنه طبّق أهم الدروس الاستراتيجية التي استوعبها من خبرة مشاركته في حرب فلسطين عام 1948، من خلال توجهاته وسياساته وقراراته، منذ تولى قيادة مصر، رئيساً للجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

وكانت الجولة الأولى من الصراع المسلح بين العرب وإسرائيل قد انتهت مؤقتاً بعقد هدنة رودس، في آذار/مارس عام 1949، التي عدّها جمال عبد الناصر وقفاً مؤقتاً للنيران، وظلت إسرائيل عدواً للعرب أجمعين. وترسخ في إدراكه، عقب انتهاء هذه الجولة الأولى من الصراع، درسان أساسيان:

أولهما، أن المعركة الحقيقية مع إسرائيل لا بد أن تبدأ بتغيير نظام الحكم في القاهرة، الذي يتجسد في شبكة ثلاثية: الاحتلال والملك والإقطاع، ومن ثم بدأ التفكير والإعداد لتغيير هذا النظام برمّته، وقام بتكوين «تنظيم الضباط الأحرار»، الذي فجّر ثورة 23 تموز/يوليو عام 1952.

وثانيهما، أن المؤسسة العسكرية في إسرائيل، والمشكلة أصلاً من عناصر العصابات الصهيونية الإرهابية، التي تكون فيها فكراً وتنظيماً «جيش الدفاع الإسرائيلي»، تعتمد أساساً في فكرها، وفي خططها، وفي تصرفاتها على القوة والإرهاب والعنف مع العرب، من أجل إنشاء «الوطن القومي اليهودي» على حسابهم، وتحقيق أهدافها التوسعية في السيطرة والهيمنة على المنطقة. كما اتضح في الفكر الصهيوني منذ البداية أن مصر، وما تمتلك من عناصر القوة والإمكانات، هي العائق الأول أمام إسرائيل.

لقد كانت أمام جمال عبد الناصر خبرته عن الصهيونية العالمية التي اعتمدت على القوة المسلحة لإنشاء إسرائيل؛ وسجل أقوال قياداتها الأوائل، وبخاصة ديفيد بن غوريون مؤسس الدولة، وأول رئيس لوزراء إسرائيل، حيث كان الشعار الذي أطلقه فور قيام إسرائيل: «بالدم والنار سقطت اليهودية، وبالدم والنار تعود من جديد»، و«أن الحرب هي الوسيلة الوحيدة لإنشاء الدولة».

ولما كان إنشاء الدولة ليس هدفاً في حد ذاته، بل هو مرحلة على طريق إنشاء «إسرائيل الكبرى»؛ فقد أصبحت القوة العسكرية الإسرائيلية لها الدور الأكبر والأهم على هذه الطريق. هكذا عبّر بن غوريون عن هدف الصهيونية العالمية من إنشائها بقوله: «دولة إسرائيل هي مجرد مرحلة على طريق الحركة الصهيونية الكبرى، التي تسعى إلى تحقيق ذاتها، بحيث لا تشكل هذه الدولة هدفاً في حد ذاته، بل وسيلة إلى غاية نهائية، ومن ثم فهي ليست تجسيداً كافياً للرؤية الصهيونية الأصيلة».

وبعد هزيمة عام 1967، بنتائجها الخطيرة، أصبح «بن غوريون» أكثر وضوحاً في التعبير عن أهمية القوة العسكرية لتحقيق التوسع الذي تسعى له إسرائيل، والهيمنة على المنطقة العربية، عندما قال: «يجب أن نتخذ من الفتوحات العسكرية أساساً للاستيطان، وواقعاً يجبر العرب على الرضوخ والركوع». أما إلى أين التوسع؟ وأين حدود إسرائيل؟ فكان رده: «إن حدود إسرائيل تكون حيث آخر نقطة يصل إليها جنودها»! وقد تعدل هذا «التعريف» ليصبح: «إن حدود إسرائيل هي حدود المياه في المنطقة».

ومن اللافت أن السادات قد أشار في مذكراته، بعنوان: البحث عن الذات: قصة حياتي، إلى أن دايان، وزير الدفاع الإسرائيلي، في غمرة نشوته بنصر عام 1967 قد خطب في طلاب الجامعات في إسرائيل، وقال: «لقد تسلمنا الأمانة من الجيل السابق لجيلنا، فوصلنا حدود إسرائيل من القنطرة في مصر إلى القنيطرة في سورية، وعليكم أنتم، الجيل الصاعد، أن تحموا هذه الحدود، وتوسعوها»[2].

حاولت إسرائيل الاتصال والتفاهم مع جمال عبد الناصر، كرئيس لأكبر دولة عربية، وأقوى شعب مجاور، له تأثيره الحضاري في شعوب المنطقة العربية، لكن جمال عبد الناصر رفض هذه المحاولات، التي كانت تهدف إلى عزل مصر عن القضية الفلسطينية، وعن الأمة العربية، بل اعتبر إسرائيل العدو الأول للعرب.

---

(2) أنور السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1972)، ص 321.

كما حاولت الولايات المتحدة أن تفرض هيمنة الغرب على الوطن العربي، بوصفها هي الوريثة التلقائية لبريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، وعرضت مشروع «قيادة الشرق الأوسط»، في عام 1953، داعية مصر للاشتراك فيه، لكن جمال عبد الناصر رفض هذه الهيمنة الأمريكية، بل ودعا الدول العربية إلى معارضتها، فاعتبرت الولايات المتحدة أن جمال عبد الناصر هو عدو السياسة الأمريكية في الوطن العربي، وبذلك أصبحت إسرائيل والولايات المتحدة أعداء لمصر، وقيادة جمال عبد الناصر، وسياساته في الوطن العربي.

وفي ضوء ما تقدم خلص جمال عبد الناصر إلى عدة توجهات أساسية: **أولها**، أن أعداء الثورة والأمة يتمثلون في حلف ثلاثي: الاستعمار وإسرائيل والرجعية العربية؛ **وثانيها**، أن الولايات المتحدة التي تقود هذا التحالف هي «العدو الأساسي» للأمة العربية، وأن «الصراع الأساسي» من ثم يتركز، لا في الصراع العربي ـ الإسرائيلي كما هو شائع، إنما في الصراع العربي ـ الغربي، الذي فرض على الأمة العربية أربعة تحديات أساسية؛ هي التخلف والتبعية والتجزئة وإسرائيل؛ **وثالثها**، أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي هو «الصراع غير الأساسي»، لأنه يمثل جزءاً لا يتجزأ من «الصراع الأساسي»، وأداة من أدواته في المنطقة. ولا يعني ذلك أنه أقل أهمية، بل على العكس من ذلك قد يكون الأكثر خطورة، على الأقل في الأجلين القصير والمتوسط، لأن إسرائيل هي «العدو المباشر» الذي يعمد إلى خلق الوقائع الجديدة على أرض فلسطين كل يوم؛ **ورابعها**، أن الصراع مع إسرائيل هو صراع وجود لا صراع حدود، وأن الولايات المتحدة لا يمكن أن تكون وسيطاً أو طرفاً محايداً في البحث عن حل لهذا الصراع، وكانت توجهات السادات على العكس من ذلك بالكامل[3].

ومنذ ذلك التاريخ بدأت التحديات الخارجية ضد مصر، وكان أولها معركة الحصول على السلاح، ثم معركة الحصول على تمويل لبناء السد العالي، التي ظهر فيها العداء الأمريكي والإسرائيلي بوضوح: **الأولى** لا تريد رفع كفاءة وقدرات مصر العسكرية؛ **والثانية** لا تريد لشعب مصر التنمية الناتجة من بناء السد العالي.

وكان رد فعل جمال عبد الناصر أن سعى لكسر احتكار السلاح، من طريق تنمية وتصعيد العلاقات السياسية مع دول الكتلة الشرقية، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، ونجح في ذلك إلى الدرجة التي سجل التاريخ أنها كانت نقطة تحول بارزة في نهضة الشعب المصري، سواء في

---

(3) انظر من أجل فهم أفضل لمجموعة توجهات السادات، ونتيجة لحوارات ممتدة ومباشرة معه، فضلاً عن طرح وجهة النظر الأخرى، المصدر الآتي: لطفي الخولي، **مدرسة السادات السياسية واليسار المصري** (باريس: منشورات العالم العربي، 1982). وكان الكتاب، في معظمه، قد نشر على حلقات في صحيفة **الأهالي** في حياة السادات، وأحدث ضجة كبيرة.

قدراته العسكرية أو تنميته الحضارية، وبخاصة أنها اقترنت بدور دولي بارز قام به جمال عبد الناصر، عندما تولى الدعوة والمشاركة في «مؤتمر باندونغ» في نيسان/أبريل عام 1955، الذي وضع حجر الأساس لمبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز.

وانزعج الغرب من رد فعل جمال عبد الناصر المناهض للسياسة الغربية، وتأثير ذلك في المصالح الغربية في المنطقة العربية، وأهمها المصلحة النفطية، وبخاصة بعدما أمم شركة قناة السويس العالمية، لمصلحة الشعب المصري بعدما كانت لمصلحة الغرب.وكان رد فعل الغرب، بريطانيا وفرنسا، بعد تواطئهما مع إسرائيل لضرب مصر، عدوان عسكري شامل عام 1956، بهدف استرداد قناة السويس، وإسقاط جمال عبد الناصر والثورة المصرية. فشلت هذه الغزوة، وسقطت كل من بريطانيا وفرنسا استراتيجياً في العالم.

في ضوء هذا الانتصار على العدوان الثلاثي عمد جمال عبد الناصر إلى تصعيد مبادئ وأساليب التحرر الوطني في العالم، بخاصة في الوطن العربي، وفي أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، حيث ساهم في بلورة تجمع دولي جديد، مناهض لتوجهات الغرب وسياساته، وهو منظومة دول عدم الانحياز.

كما صعد جمال عبد الناصر إلى مرتبة الزعيم القومي والعالمي، وترددت توجهاته وسياساته في أرجاء العالم، كما تيقنت الدول التي كانت تحت نير الاستعمار أن مبادئ ثورة تموز/يوليو 1952 وثوابتها ناجحة ومثمرة، وبخاصة بعد فشل دول عظمى مثل بريطانيا وفرنسا أن تنال من مصر الثورة عام 1956. وأثمرت سياسة جمال عبد الناصر في التحرر الوطني في أفريقيا والوطن العربي، وتحررت شعوب الدول التي كانت تحت نير الاستعمار البريطاني والفرنسي والبلجيكي.

وفي عام 1957 أدرك جمال عبد الناصر أن الثورة ومبادئها قد رسخت في مصر وبلدان عربية أخرى، وأن الجهد الخاص بتسليح القوات المسلحة قد أثمر، وأن استقرار الحكم الداخلي قد تحقق، فأراد أن يركز على التنمية، وأدى هذا التفكير إلى منح الثقة الكاملة للمشير عبد الحكيم عامر ليتولى توجيه القوات المسلحة ونموها وقدراتها العسكرية، وركز جهوده هو على شتى أفرع التنمية، وبدأت مصر تضع خطة تنمية خمسية أولى (1960 ـ 1965)، انتجت نمواً بمقدار (6.7 بالمئة) وهي نسبة لم تصل إليها أي دولة في العالم عدا ألمانيا واليابان، في ظل تنمية مهددة بتحديات استعمارية، وأعداء كثر، في مقدمهم إسرائيل والولايات المتحدة.

وحدثت هزة عنيفة في مسيرة الثورة بالهزيمة الجسيمة التي نزلت بالقوات المسلحة، تحت قيادة عبد الحكيم عامر، في عام 1967، والتي انتهت بوقف إطلاق النار، يوم 1967/6/8، ثم انتحار المشير بعد ذلك بعدة شهور. رفض الشعب وقواته المسلحة قبول الهزيمة، التي تمت

من دون مواجهة مباشرة مع جنود مصر، وتحمَّل جمال عبد الناصر مسؤولية الهزيمة كاملة، وشعر بالخطأ في عدم متابعة ومواجهة «عامر»، في الوقت الذي أخذ على عاتقه مسؤولية استعادة الأرض المغتصبة بالقوة، تحت شعار «إن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»، وتولى قيادة الشعب والقوات المسلحة بأسلوب جديد، بادئاً بحرب الاستنزاف ضد إسرائيل.

في ضوء ما تقدم تنبغي الإشارة إلى مسألة مركزية في فكر وإدراك جمال عبد الناصر في إدارة المواجهة مع إسرائيل، بعد الهزيمة، وبدء محاولات البحث عن حل، حيث يذهب، بكلماته[4]، إلى «أن المسألة ليست هي جلاء إسرائيل عن سيناء وحدها، إذا كانت هذه هي المسألة فمن الممكن الوصول إليها غداً، لكن بتنازلات. إذا انحصرت العملية في سيناء وحدها لأصبحت سهلة. إن العملية تخص مصيرنا؛ مصير العرب. إذا كنا نريد أن نسترد سيناء فهذا ممكن، لكن بتنازلات؛ أن نقبل شروط الولايات المتحدة وشروط إسرائيل، أن نتخلى عن الالتزام العربي، ونترك لإسرائيل اليد الطولى في القدس والضفة الغربية وأي بلد عربي، ويحققوا حلمهم الذي يتطلعون إليه من النيل إلى الفرات، وأن نتخلى عن التزامنا العربي. نقدم هذه التنازلات إلى إسرائيل، ونسمح لها بالمرور في قنال السويس، وترفع علم إسرائيل في قنال السويس، وتنسحب من سيناء.

المسألة ليست هي الجلاء عن سيناء وحدها، الموضوع أكبر من ذلك بكثير؛ الموضوع هو أن نكون أو لا نكون. موضوع إزالة آثار العدوان أكبر من الجلاء عن سيناء. هل سنبقى الدولة المستقلة التي حافظت على استقلالها، وعلى سيادتها، ولم تدخل ضمن مناطق النفوذ أم ستتخلى عن كل هذا؟

صحيح إننا مجروحين؛ جزء من أرضنا محتل، لكن رغم هذا، رغم الجرح؛ هل نتنازل عن كل التزاماتنا العربية، وكل المثل، وكل الحقوق، ونقبل أن نتفاوض مع إسرائيل من أجل الوصول إلى حل؟ هذا ما تقوله إسرائيل، ما تقوله الولايات المتحدة.

ما هو المقصود بإزالة آثار العدوان؟ عندما نتحدث عن إزالة آثار العدوان من اللازم أن نفهم أطراف وأبعاد إزالة آثار العدوان. إنها مسألة كبيرة؛ كبيرة جداً، ومسألة أيضاً خطيرة؛ لأن الولايات المتحدة أيدت إسرائيل، ساعدتها في الأمم المتحدة، وأمدتها بالأسلحة، والمعونات المالية، وبمقدار كبر وخطورة المسألة، بمقدار ما تحتاجه من تكاليف وتضحيات. المسألة ليست مسألة حل أزمة الشرق الأوسط؛ المسألة هي نوعية الحل، شرف الحل، شرفنا.. مستقبلنا.. ومصيرنا».

---

(4) خطب جمال عبد الناصر نقلاً عن صفحته على الإنترنت: <http://nasser.bibalex.org>

هذه هي كلمات جمال عبد الناصر، في خطابه يوم 1968/4/25، بعد 10 شهور فقط من هزيمة عام 1967. وهي تعني ببساطة أن الصراع بين الأمة العربية وإسرائيل لم يكن أبداً صراعاً مصرياً ـ إسرائيلياً على سيناء فقط، إنما الصراع بين الأمة العربية وإسرائيل هو صراع وجود وليس صراع حدود.

إسرائيل زرعتها الإمبريالية العالمية عنوة في المنطقة، لتقسم الوطن العربي قسمين، وتعمل كقلعة متقدمة للغرب في قلب الوطن العربي، تجهض أية محاولة للنهضة، في المنطقة الاستراتيجية الأهم في العالم، حيث يوجد النفط عصب الحضارة الغربية، والأخطر لكي ترث دور مصر في المنطقة وتحل محلها. وقد أدرك جمال عبد الناصر ذلك جيداً، لذا ظل حتى رحيله يرفض الحلول الجزئية للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

يقول بن غوريون لوزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس في 14 أيار/مايو عام 1953: «أنكم مهتمون بمصر، وأود أن ألفت أنظاركم إلى أن إسرائيل تمتلك نفس المزايا التي تمتلكها مصر، فكلتاهما تطل على البحر الأبيض، والبحر الأحمر، وما بين ميناء إيلات وميناء حيفا يمر نفس الشريان الحيوي، الذي يمر بين بورسعيد والسويس، وهو مهيأ لحفر قناة جديدة تصل ما بين البحرين، وأنا لا أعرف لماذا يريد المصريون أن نخرج من النقب، إن لديهم صحارى بأكثر مما يكفيهم، ولديهم أراض تزيد عن حاجتهم، وحجم بلادهم يساوي 36 مرة حجم إسرائيل؟»[5]. هكذا يعترف «بن غوريون» أن إسرائيل تستطيع وراثة دور مصر في الإقليم، وإسرائيل ليست مستعدة للتخلي عن صحراء النقب، لأنها تفصل مصر عن المشرق العربي.

استناداً إلى عرض «الموقف الأيديولوجي والسياسي» الذي تبنّاه جمال عبد الناصر بشأن الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وما ترتب على ذلك الموقف من مواجهات، يمكن عرض إدارته مهمة إزالة آثار العدوان، سواء على الجبهة العسكرية وعلى الجبهة السياسية، حتى رحيله، ومن ثم تولى السادات مسؤولية الحكم، وكيف أخذ في التعامل مع «التركة» التي خلفها له؟

ثانياً: الجبهة العسكرية

عندما توفي جمال عبد الناصر كانت قد تمت عملية إعادة بناء القوات المسلحة من الصفر، عقب هزيمة عام 1967، وخاضت هذه القوات حرب الاستنزاف (1967 ـ 1970)، التي تعتبر الحرب الرابعة بين العرب وإسرائيل، وهي الحرب التي اعترف قادة إسرائيل أنفسهم بالهزيمة

(5) David Ben-Gurion, *Israel: A Personal History* (New York: Funk and Wagnalls; Tel Aviv: Wagnalls/ Sabra Books, 1971), p. 42.

فيها. يكفي ما صرح به عيزرا وايزمان، الذي كان وزيراً للدفاع ثم رئيساً للدولة، حيث قال في كتابه النسور الزرقاء: «إن حرب الاستنزاف، التي سالت فيها دماء من أفضل جنودنا، مكّنت المصريين من اكتساب حريتهم، على مدى ثلاث سنوات، للتحضير لحرب تشرين الأول/أكتوبر العظمى في عام 1973، وعلى ذلك فإنه سيكون من الغباء أن نزعم أننا قد كسبنا حرب الاستنزاف، وعلى العكس من ذلك، فإن المصريين ـ بالرغم من خسائرهم ـ هم الذين حصلوا على أفضل ما في هذه الحرب، وفي الحساب الختامي، سوف تذكر حرب الاستنزاف على أنها أول حرب لم تكسبها إسرائيل، وهي الحقيقة التي مهدت الطريق أمام المصريين لشن حرب يوم الغفران في 6 تشرين الأول/أكتوبر».

في هذا السياق لخص محمود رياض، وزير خارجية مصر الأسبق، الموقف من «حرب الاستنزاف»، في مذكراته بعنوان: مذكرات محمود رياض، كما يأتي: «من الناحية المبدئية جعلت الحرب استمرار الاحتلال الإسرائيلي مكلفاً بشدة، بحيث إن إسرائيل اضطرت إلى أن تقبل في نهاية الحرب ما كانت ترفضه في بدايتها، وخصوصاً التراجع عن الحلول المنفردة، وقبول مبدأ التسوية الشاملة، وأيضاً التراجع عن فرض المفاوضات المباشرة علينا، وقبول المفاوضات غير المباشرة. وبصرف النظر عن التطورات التي حدثت بعد ذلك فعلاً، فإن هذا هو ما قبلته إسرائيل عندما توقف إطلاق النار في نهاية حرب الاستنزاف»[6].

وكما كتب عبد الغني الجمسي في مذكراته، بعنوان: حرب أكتوبر ـ مذكرات الجمسي: أن أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل في ذلك الوقت، سجل الآتي: «إن وقف إطلاق النار قد جرى استقباله في إسرائيل بشعور من الرضا. وحينما أعلنت مسز مائير في التليفزيون عن وقف إطلاق النار، فإن رد الفعل الشعبي كاد أن يتساوى مع لو كنا قد توصلنا إلى تسوية سلمية. فنشرات الأخبار لن تبدأ بالصوت الحزين لمذيع الراديو، وهو يذيع أسماء الشباب الذي سقط في المعركة. إن خسائرنا في الأفراد القتلى، وفي المعدات الثمينة، قد جعلت حرب الاستنزاف غالية التكاليف بالنسبة لنا»[7].

كما ترك جمال عبد الناصر لمصر حائط الصواريخ الشهير على الحافة الغربية لقناة السويس، وكان وقتها أكبر حائط صواريخ في العالم، وأكثرها تطوراً. وفي خلال الأسبوع الأول من تموز/يوليو عام 1970 جرى إسقاط 10 طائرات فانتوم إسرائيلية، فأطلق على هذا الأسبوع: «أسبوع

(6) محمود رياض، مذكرات محمود رياض: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، 1948 ـ 1978 (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985)، ص 131 ـ 132.

(7) محمد عبد الغني الجمسي، حرب أكتوبر: مذكرات الجمسي (القاهرة: دار الميدان للنشر والتوزيع، 2014)، ص 208.

التساقط السريع للطائرات»، وقد أصبح يوم 30 تموز/يوليو، حيث تم إسقاط أول طائرتين، عيداً سنوياً لوحدات الدفاع الجوي المصري. وبوجود هذا الحائط تم تأمين سماء مصر من غارات الطيران الإسرائيلي، وأصبح العبور للضفة الشرقية، وبدء معركة التحرير، مسألة وقت. بل إن الفريق أول محمد فوزي، القائد العام للقوات المسلحة المصرية، ثم وزير الحربية، بعد الحرب مباشرة، قد أكد في كتابه: مذكرات الفريق أول محمد فوزي: حرب الثلاث سنوات: 1967 ـ 1970: إن جمال عبد الناصر بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة كان قد صدق بالفعل على «أمر القتال» بحيث تبدأ معركة التحرير فور انتهاء وقف إطلاق النار يوم 7 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1970، ذلك اليوم الذي صادف ـ لغرائب الأقدار ـ ذكرى الأربعين لوفاة جمال عبد الناصر، ما يؤكد أن ذلك التقدير كان سليماً ـ من ناحية، ومعنى ذلك أن «الانتظار» قد يكون سياسة قومية واقعية ومشرفة ـ من ناحية أخرى[8].

لقد شدد الفريق الشاذلي، في كتابه: حرب أكتوبر: مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي، على عدم إمكان التقدم في سيناء، بعد نجاح عملية العبور في حرب عام 1973، عن عمق (10 ـ 15) كم شرق القناة، لأن القوات المصرية كانت ستخرج بذلك عن نطاق حماية حائط الصواريخ، وسوف تتعرض لمجزرة من الطيران الإسرائيلي. وعلى امتداد صفحات كتابه يؤكد الشاذلي ضعف القوات الجوية المصرية مقارنة بإسرائيل، وعدم قدرتها على مجابهة الطيران الإسرائيلي، ويشيد بقراره عدم الزج بالطيران المصري في معارك كثيرة خلال الحرب، حتى يحتفظ به سليماً، ولتوثيق كلامه يقول: إن عدد الطائرات المصرية كان يفوق بنحو 100 طائرة عدد الطيارين، وأن قرار السادات إنهاء مهمة الخبراء السوفيات أدى إلى عجز فادح في سلاح الطيران، لانسحاب 75 طياراً سوفياتياً كانوا يقودون الطائرات المصرية[9].

إن مد هذا الخط حتى نهايته يعني، بوضوح قاطع، أن الحرب لم تكن ممكنة سوى بإقامة حائط الصواريخ، فإذا وضع في الاعتبار أن الحائط قد أقيم في آب/أغسطس عام 1970، في ظل قيادة جمال عبد الناصر، فمعنى ذلك أيضاً أن الحرب كانت ممكنة منذ آب/أغسطس عام 1970، ما يؤكد أن ما ورد في كتاب الفريق أول محمد فوزي بعنوان: مذكرات الفريق أول محمد فوزي: حرب الثلاث سنوات: 1967 ـ 1970، وما ذهبت إليه «المجموعة الناصرية»، التي انقلب عليها السادات في أيار/مايو عام 1971، عن جاهزية القوات المسلحة المصرية لخوض حرب التحرير

(8) محمد فوزي، مذكرات الفريق أول: حرب الثلاث سنوات: 1967 ـ 1970 (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1984).

(9) سعد الدين الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي، ط 2 (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2011)، ص 116.

في نيسان/أبريل عام 1971، كان تقديراً صحيحاً. من هنا التساؤل: لماذا أجَّل السادات اتخاذ القرار لنحو 3 سنوات؟

وكان جمال عبد الناصر قد صدق على «الخطة جرانيت» قبيل وفاته، التي تتضمن ثلاث مراحل لحرب التحرير؛ تبدأ بعبور قناة السويس وإقامة رؤوس لخمسة كباري، ثم الوصول إلى منطقة المضايق الحاكمة بسيناء، ثم الوصول لخط الحدود الدولية لمصر مع فلسطين المحتلة. كما صدق جمال عبد الناصر على (الخطة 200)، التي تحسبت لهجوم مضاد للعدو، في منطقة المفصل الحرج بين الجيشين الثاني والثالث، حددت الخطة مكانه عند البحيرات المرة في منطقة الدفرسوار، وهو ما حدث للأسف، عقب قرار السادات المتأخر بتطوير الهجوم يوم 14 تشرين الأول/أكتوبر 1973.

كما كانت هناك طائرات الميراج الرادعة، التي اشتراها القذافي لمصر من فرنسا، وقوارب العبور، التي كان يتم التدريب على خطط العبور عليها.

كان ذلك كله يستند إلى اقتصاد مصري قوي، يحقق معدلات نمو تقارب نسبة 7 بالمئة، سنوياً بشهادة البنك الدولي، وبخاصة بعد إتمام بناء السد العالي في تموز/يوليو عام 1970، أهم وأعظم مشروع هندسي وتنموي في القرن العشرين، باختيار الأمم المتحدة عام 2000.

أما من الناحية السياسية؛ فقد كانت انتفاضة الجماهير المصرية، والعربية، رفضاً لقرار جمال عبد الناصر بالتنحي، ورفضاً للهزيمة الفادحة عام 1967، وتمسكاً بقيادته «معركة التحرير»، وأن الحرب مستمرة، بمثابة «بعث للثورة»، على حد تعبير جمال عبد الناصر. وقد استخلص من هذه الانتفاضة توجهين أساسيين:

أولهما، «أن هذه الانتفاضة الجماهيرية الهائلة قد أكدت أن قطعة من التراب الوطني قد تسقط تحت الاحتلال، لكن أية قطعة من الإرادة الوطنية ليست عرضه لأي احتلال.. وهذا هو الفيصل في كل معارك التاريخ: انتصار أم انكسار الإرادة؟» وصدق جمال عبد الناصر عندما قال في خطابه يوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1967: «وإن تقع رقعة من أرض الوطن أسيرة في يد عدو، زود بإمكانيات تفوق طاقته، فهذه ليست الهزيمة الحقيقية، ولا هي النصر الحقيقي للعدو، وإن تقع إرادة الشعب أسيرة في يد هذا العدو فهذه هي الهزيمة الحقيقية، وهذا هو النصر الحقيقي للعدو». أليس هذا ما حدث بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973؟!

وثانيهما، «أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»، انطلاقاً من أن خسارة معركة لا تعني خسارة الحرب، وذلك من منطق يفرق بين الحرب والقتال؛ فالحرب صراع سياسي بكل وسائل القوة، في حين أن القتال مرحلة معينة من الحرب، يكون فيها الاحتكام إلى السلاح. وهكذا فإن دور

القتال في الحرب.. عسكري، في حين أن الحرب الشاملة... سياسة. من هنا تولى قيادة الشعب والقوات المسلحة بأسلوب جديد بادئاً بحرب الاستنزاف.

في إطار محاولة «البحث عن حل دبلوماسي» يمكن القول إن تجربة البحث عن هذا الحل نشأت بعد هزيمة عام 1967، قبل رحيل جمال عبد الناصر. إن الفترة ما بين أواخر حزيران/يونيو عام 1967 إلى أواخر تشرين الثاني/نوفمبر من نفس العام كانت دبلوماسية الأمم المتحدة هي النشطة والظاهرة، لكن كل مشروعات القرارات الدولية التي عرضت على الأمم المتحدة اصطدمت بواقع التعهدات التي قطعها الرئيس الأمريكي جونسون على نفسه، وعلى بلده قبل بدء المعركة، ومؤداها أن الولايات المتحدة تتعهد بمنع صدور أي قرار من الأمم المتحدة يدين إسرائيل على عدوانها، وبالتصدي لأي ضغط يفرض عليها الانسحاب من الأرض التي تحتلها، والعودة إلى المواقع السابقة للعدوان إلا بعد حل سلمي تتوصل إليه الأطراف. ولا شك في أن التغيرات التي طرأت على القوة الوطنية والإقليمية والدولية، في الفترة التي أعقبت الهزيمة، أعطت الولايات المتحدة مركزاً خاصاً في عملية البحث عن حل، وكانت تلك واحدة من مفارقات التاريخ الصارخة.

إن تحليل محددات السياسة الأمريكية إزاء المنطقة العربية، وفي ظروف أزمة عام 1967 بالتخصيص، يؤكد أن كل دوائر صنع القرار في واشنطن منحازة كلية لإسرائيل، وعلى رأسها جونسون، وقد تحول عداؤه إلى جمال عبد الناصر إلى قضية شخصية في بعض الأحيان، كما أن «إطلاق العنان لإسرائيل» كانت جهده الشخصي، كما أن مستشاريه جميعاً دون استثناء من اليهود.

وفي وسط هذه الأجواء تأكد جمال عبد الناصر أن أي حل يحتاج إلى السلاح، وأن الحاجة إلى السلاح تفرض بدورها الحاجة إلى الاتحاد السوفياتي. وهو ما دعاه لزيارة موسكو في تموز/يوليو عام 1967، لإقناع قادتها بأهمية توريد السلاح إلى مصر، إلى ما هو أكثر من مجرد توفير مقدرة الدفاع.

لقد لاحت في الأفق إمكانية حدوث تغيير ما في سياسة الولايات المتحدة، المنحازة لإسرائيل كلياً، عقب رحيل جونسون عن السلطة وفوز نيكسون. وكانت وفاة أيزنهاور، رئيس الولايات المتحدة الأسبق وصهر نيكسون، مناسبة لأن ترسل القاهرة وفداً رفيع المستوى، برئاسة محمود فوزي وزير الخارجية، لأداء واجب العزاء، واستكشاف طبيعة الأرض الجديدة في واشنطن، في عهد إدارة جديدة.

قدم فوزي بعد عودته إلى جمال عبد الناصر تقريراً عن الزيارة قال فيه: «إن الموقف في واشنطن لم ينضج بعد للكلام الجاد»، مشيراً إلى أن إدارة نيكسون ستنفذ ما وعد به جونسون، من تسليم الدفعة الأولى من طائرات الفانتوم لإسرائيل، وأجمل بأن الإدارة الجديدة سوف تعكف على قراءة ملفاتها، وبالتالي ما سيصدر عنها في هذه الفترة يكون مجرد انطباعات، لكن الذي لفت نظر فوزي هو ذلك الخلاف الذي بدا له بين وزير الخارجية وليم روجرز ومستشار الرئيس للأمن القومي هنري كيسنجر. إن تحليل فوزي كان منطقياً ومتسقاً مع شواهد الأحوال، وأكد اعتقاد جمال عبد الناصر بأن الحل السلمي لا يمكن له أن يحقق مراميه إلا إذا تواكب مع فرصة للعمل العسكري النشيط، تساعد على تحقيق عدة أهداف منها: زيادة تعبئة الرأي العام المصري والعربي، ولفت أنظار العالم إلى خطورة الأزمة، واحتمالات انفجارها، والضغط على إسرائيل وحكومتها الجديدة، فضلاً عن تطعيم القوات المصرية بتجربة النار، والتمهيد، واستعادة دروس العمليات لمصلحة العملية الكبرى.

إن التفكير في هذه العملية الكبرى كان قد بدأ فعلاً منذ عودة جمال عبد الناصر من زيارة الاتحاد السوفياتي في تموز/يوليو 1967، وعندما بدأت شحنات الأسلحة السوفياتية تنتظم وكتب جمال عبد الناصر خطوط توجيه استراتيجي لخوض معركة:

1 ـ تقتضي عبور قناة السويس بالقوة والتمسك برؤوس كباري في الشرق.

2 ـ تؤدي إلى إلحاق خسائر بشرية كبيرة في القوات الإسرائيلية (لأن نزيف الدم هو وحده الذي يزعج إسرائيل).

3 ـ تطول أسابيع، ولا تنتهي في مجرد أيام؛ لأن إسرائيل لا تحتمل بقاء حال التعبئة العامة طويلاً.

4 ـ تعطي بطول مدتها فرصة لتعبئة الرأي العام العربي، ولفت انتباه الرأي العام العالمي.

كانت أمام جمال عبد الناصر، منذ نهاية عام 1968، بداية خطوط لعمل واسع على الجبهة، وكانت عملية اختبار هذه الخطوط، ومحاولات التدريب عليها، قد بدأت فعلاً عندما تحولت معارك المدافع، التي لم تتوقف على جبهة القتال، إلى عمليات عبور محدود إلى الضفة الأخرى من القناة، تدخل إلى المواقع، وتواجه تحصيناتها، وتشتبك مع قوات العدو، وتتعرض لدورياتها.

وعندما لاحت أمام جمال عبد الناصر الشواهد تقنعه بأن يترك الأزمة واحتمالات حلها سلمياً في نيويورك، زاد اقتناعه بأن جبهة السويس، وليست جبهة نيويورك، هي الجبهة التي تستحق أكبر قدر من التركيز. وبناء على ذلك تزايدت كثافة العمليات العسكرية واتسع نطاقها. وفي الأيام الأخيرة من شهر نيسان/أبريل عام 1969 كانت الجبهة على امتداد 175 كم مشتعلة بالنار،

ودخلت قوات وصل حجم بعضها إلى مجموعة كتيبة حتى منطقة ممر متلا. كان عبور قوات بحجم كتيبة كاملة، ووصولها إلى ممر متلا، إشارة واضحة إلى القيادة الإسرائيلية بأن الجبهة المصرية أصبحت قادرة على ما هو أكثر من معارك المدافع، التي أصبحت حياة كل يوم. كما أنها أخطر من عملية إغراق المدمرة «إيلات»، بصاروخ بعيد المدى، فالقتال الجاري يحدث عن قرب؛ قوات تقاتل قوات على الأرض، وليس مدافع يجري التراشق بها من بعد مسافات، أو صواريخ تنطلق من قارب سريع يكاد لا يظهر حتى يختفي. ومع الأهمية الكبرى لتراشق المدافع ولإغراق المدمرة «إيلات» فإن عمليات العبور إلى سيناء مثلت نقلة نوعية في إمكانات الجيش المصري على القتال المباشر.

في هذه الأوقات فإن التركيز الجوي الإسرائيلي على الجبهة المصرية كان مقلقاً، وأرادته إسرائيل عنيفاً لإقناع القيادة المصرية بعدم جدوى عمليات العبور إلى سيناء، وأن الإصرار عليها يكلف القوات المصرية خسائر مضاعفة. وردت مصر بخطوة مضادة، فقد راحت تبني قواعد الصواريخ المتطورة على طول خط الجبهة حتى يمكن حمايتها من غارات الطيران.

من ثم ففي عام 1969 وصلت القوات المسلحة إلى توازن قوى مع إسرائيل، وفي عام 1970 قدم جمال عبد الناصر أكبر دعم استراتيجي إلى القوات المسلحة، متمثلاً بصفقة كانون الثاني/ يناير، لمصلحة الدفاع الجوي، الذي نجح في إقامة أضخم حائط صواريخ في العالم، وأكثرها تقدماً، الذي نجح في تحدي الطيران الإسرائيلي، السلاح المتفوق الوحيد لدى إسرائيل. وأدركت إسرائيل أن جمال عبد الناصر نجح بسياسته، وجهد القوات المسلحة، في إقامة حائط الصواريخ بطول المواجهة غرب قناة السويس. وهو وضع يمكن مصر من بدء الهجوم على إسرائيل عبر القناة في أي وقت يقرره.

وما زاد من إدراك إسرائيل والولايات المتحدة أن الوضع السياسي والعسكري قد انعكس لمصلحة العرب، عما كان في حزيران/يونيو عام 1967، حيث تمكن جمال عبد الناصر من تعبئة الأمة العربية للحرب القادمة مع إسرائيل وراعيه الأمريكي، فضلاً عن بناء علاقات استراتيجية مع الاتحاد السوفياتي. وكان وجود وحدات عسكرية من الاتحاد السوفياتي بكثافة في مصر، وتطور قدرة وكفاءة تشكيلات القوات المسلحة البرية والجوية والبحرية والدفاع الجوي، أثره في تغيير ميزان القوى مع التعاون الاستراتيجي مع الحليفة سورية.

في 22 كانون الثاني/يناير 1970 كان جمال عبد الناصر في موسكو، يجرى لقاء من أكثر اللقاءات إثارة في كل التاريخ الحافل باللقاءات المصرية ـ السوفياتية، فقد كان يعتقد أن نتيجة الأزمة سوف تتقرر فيه. وبالفعل فإن ما حققه في هذه الزيارة كان هائلاً، ومختلفاً جوهرياً عن كل ما سبق: حقق الدفاع عن العمق من خلال الطائرات والصواريخ السوفياتية التي ستأتي إلى

مصر، وأهم من ذلك أن تصعيداً مهماً طرأ على حركة المواجهة... كانت المواجهة حتى الآن بين قوتين إقليميتين في المنطقة، مع وجود القوتين الأعظم في خلفية الصورة، والآن تحولت المواجهة كاحتمال صدام بين القوتين الأعظم، لا يريده أحد ولا يستطيعه، وهذا كفيل بتحريك الأمور سياسياً، إذا استطاعت مصر أن تتصرف بحكمة وحذر، ومن موقف القدرة.

هكذا ففي ظرف شهر كانت أسراب الطيران السوفياتية قد تمركزت في قواعد جديدة، غرب الدلتا، وفي قلب الصعيد. ثم بدأت بطاريات الصواريخ السوفياتية تأخذ مواقعها. ويوم 18 نيسان/أبريل عام 1970 توقفت إسرائيل تماماً عن غارات العمق، وكان واضحاً أن الأزمة انتقلت من الدائرة الإقليمية إلى الدائرة العالمية.

ثالثاً: الجبهة السياسية

في إطار متابعة «التركة» التي خلفها جمال عبد الناصر، يوم رحيله، ووجدها السادات أمامه، عندما تولى مقاليد الحكم، تبتغي الإشارة إلى توجهات جمال عبد الناصر بشأن إجراء مفاوضات سياسية مع إسرائيل، سواء قبل عدوانها في عام 1967 أو بعده، للمقارنة مع توجهات السادات بهذا الشأن.

لقد ظل من أهم أهداف إسرائيل هو انتزاع الاعتراف بها من جانب أكبر دولة عربية هي مصر. لذلك فإن محاولات إسرائيل تحقيق هذا الهدف لم تتوقف؛ حيث سعت إلى الاتصال بالساسة المصريين قبل قيام ثورة 23 تموز/يوليو عام 1952، وبعدها.

فقد سبق لإسرائيل أن حاولت الاتصال بشخصيات مصرية مثل حسين سري، وأحمد عبود المالي الكبير، وإسماعيل شيرين مستشار الملك فاروق، وبساسة مقرَّبين من حزب الوفد أمثال محمود أبو الفتح صاحب صحيفة المصري.

كما يذكر أنتوني ناتنغ أنه جرت اتصالات بين جمال عبد الناصر وموشيه شاريت في عام 1953، من طريق المكتب الصحافي التابع للسفارة المصرية في باريس، ومن طريق غيره من قنوات الاتصال بين الحين والآخر. لكن يبدو أن ما أورده ناتنغ غير صحيح وغير واضح، فهو لم يوضح على سبيل المثال: من هو الطرف الذي اتصل بالطرف الآخر؟ وهل استجاب جمال عبد الناصر لما كان يطرحه موشيه شاريت؟ أم أن ما جرى كان في إطار إيصال رغبة من الطرف الإسرائيلي إلى جمال عبد الناصر، شأنها شأن الكثير من المحاولات.

لقد أزاح محمد حسنين هيكل ذلك الغموض، وصحح الخطأ الذي ورد في كتاب ناتنغ حول اتصالات ثورة تموز/يوليو عام 1952 بإسرائيل، معتمداً في ذلك على الوثائق الإسرائيلية،

وعلى الوثائق المحفوظة في رئاسة الجمهورية؛ حيث يقول: «والذي حدث، كما تروي الوثائق الإسرائيلية، هو أن أحد مستشاري سفارة إسرائيل في باريس سلّم للوزير المفوض المصري علي شوقي خطاباً من بن غوريون إلى اللواء محمد نجيب، وعندما وصل الخطاب إلى القاهرة ـ وكانت وزارة علي ماهر هي القائمة بأمور الحكم فيها خلال الشهور الثلاثة الأولى ـ كان قرار علي ماهر، بعد التشاور مع محمد نجيب وعدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة، بينهم جمال عبد الناصر، هو أن هذه المحاولة الإسرائيلية لا ينبغي الرد عليها. ذلك أن الرد بأي جواب يعني الدخول في حوار مع إسرائيل لا يريده النظام الجديد، ولا يستطيع تحمل عواقبه، ثم إن الرفض الصريح قد يثير على الجانب الآخر ما لا لزوم لإثارته، وبخاصة في هذا الوقت المبكر من عمر النظام الجديد. وهو في كل الأحوال مشغول بفتح باب المفاوضات مع الإنكليز من أجل الجلاء، وليس في مصلحته أن تتقاطع الخطوط وتتداخل بأي شكل في حوار مهما تكن طبيعته مع إسرائيل».

أما وجه الغرابة كما يراها هيكل: فيتمثل بـ «أن الوثائق الإسرائيلية تواصل الإشارة إلى اتصالات ورسائل يجري تبادلها بين القاهرة وتل أبيب مروراً بباريس. ربما أضفت أنني أعرف عن تحقيق جرى في شأن ذلك اللغز عندما بدأت بعض حكايات تتسرب إلى أسماع الحكومة الأمريكية، في الظروف التي كثف فيها الرئيس أيزنهاور مساعيه النشيطة لتحقيق سلام في الأرض المقدسة».

ثم حدث في تلك الفترة، أواخر عام 1954، أن روبرت ماكلوي المبعوث الشخصي للرئيس أيزنهاور سأل في القاهرة عن نقطة معينة قال إنها وردت في سياق رسائل متبادلة بين القاهرة وتل أبيب من طريق باريس. وبدا ذلك في القاهرة مبعث دهشة وحيرة، ثم تقرر إجراء بحث تطور إلى تحقيق تبين منه أن بعض «الشطار» من المصريين في باريس قاموا بعملية لحسابهم الشخصي. ووفق تقرير مكتوب ومحفوظ في ملفات رئاسة الجمهورية في مصر، وفي هيئة المخابرات العامة أيضاً، فقد ظهر أن هؤلاء «الشطار» تطوعوا لعمل سياسي لا يدخل في اختصاصهم، ثم أقنعوا بعض الجهات في مصر وقتها بأنهم تمكنوا من تجنيد دبلوماسي مهم بالسفارة الإسرائيلية في باريس، وأنهم حصلوا منه على معلومات سرية، في مقابل مبالغ يدفعونها له. وعلى الناحية المقابلة فإن ذلك الدبلوماسي الإسرائيلي جرى إيهامه بأنه فتح خط اتصال مع القاهرة. ودار كلام وطارت مبالغ حولتها المخابرات المصرية وقتها إلى باريس لمصلحة «عملية مهمة». ثم تبين في النهاية «أنها أحلام صغيرة على ناحية، وأوهام كبيرة على الناحية الأخرى!». «ووجد جمال عبد الناصر نفسه مضطراً إلى إبلاغ ماكلوي أن ما وصل إليهم عن اتصالات تجري في باريس «هجص» (حسب تعبيره) لا أساس له. ثم يعترف بأن بعضهم،

لسوء الحظ، وجدها وسيلة لزيادة دخله، والاستمتاع بمباهج الحياة أكثر في باريس. وأن إجراءات مناسبة قد تم اتخاذها. ثم أوضح جمال عبد الناصر للمبعوث الأمريكي ماكلوي أنهم ـ يقصد الولايات المتحدة ـ كان يجب عليهم أن يستدلوا بالمنطق العادي أن نظاماً قام على حركة بدأت من القوات المسلحة، وبدأت كرد فعل لتجربة حرب فلسطين، التي شارك فيها عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة، كان مستحيلاً عليها استحالة كاملة أن تقترب، وفي بداية أيامها، من أية مغامرة مع إسرائيل وراء سيناء، وبخاصة أن أمامها أزمة مع الإنكليز الذين يحتلون ضفاف قناة السويس»[10].

لقد رفض جمال عبد الناصر أي شكل من أشكال الاتصال بينه وبين قادة إسرائيل، كما أن جميع الوساطات التي سعى إليها كل من النائب العمالي البريطاني ريتشارد كروسمان، ومحاولة الإدارة الأمريكية في عقد لقاء بينه وبين بن غوريون، أو أي لقاء على أي مستوى، قد لقيت نفس الرفض، حتى بعد أن تراجع المطلب الأمريكي إلى مطالبة جمال عبد الناصر بأن يكتب خطاباً موجهاً إلى الرئيس الأمريكي أيزنهاور، في الوقت الذي يكتب فيه بن غوريون خطاباً موجهاً إلى أيزنهاور، ما يوفر الفرصة في البحث عن نقاط الخلاف أو التقارب.

ولقد جرت محاولات من قبل رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي كوسيغين، وناحوم غولدمان مستعيناً بوساطة الرئيس اليوغوسلافي تيتو، كما تردد اسم هنري كوريل الذي ترأس أكبر الأحزاب الشيوعية في مصر (حركة حدتو)، ثم جاء عمدة فلورنس هو الآخر ليتوسط، بعدها كان الدور على الرئيس الروماني تشاوشيسكو. وهكذا رغم تعدد المحاولات فإنها لم تحقق أي تقارب أو لقاء بين ثورة تموز/يوليو وإسرائيل... فقد ظل جمال عبد الناصر على موقفه.

ويذكر أحمد بهاء الدين، في كتابه بعنوان: محاوراتي مع السادات، أن موشيه دايان قد أرغم واحداً من الشخصيات الفلسطينية وهو قدري حافظ طوقان، من زعماء الضفة الغربية، على حمل رسالة إلى جمال عبد الناصر، يعرض عليه فيها: «أن الروس لن ينفعوه، وأن الولايات المتحدة لن تنفعه، الروس لن يعطوه سلاحاً يتفوق على السلاح الأمريكي، يمكّنه من هزيمة إسرائيل. والولايات المتحدة لم يعد لديها قوة ضغط على إسرائيل كما يتوهم، مهما فكر في تنازلات يعطيها للولايات المتحدة. وأن إسرائيل تعرف تماماً أن القوتين العظميين لا مصلحة لإحداهما في إيجاد حل سلمي ينهي الصراع، وأن الولايات المتحدة وروسيا على السواء تحاول كل منهما استخدام إسرائيل لتحقيق مصالحهما في إطار صراعهما، وأن متاعب إسرائيل

---

(10) هذه الروايات بشأن حقيقة وجود اتصالات بين جمال عبد الناصر وإسرائيل، نقلاً عن: محمد فؤاد المغازي، «حول أحداث مايو عام 1971 بدون اختصار،» الحلقة الثالثة، شبكة الإنترنت بتاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

وشكوكها في أهداف الولايات المتحدة لا تقل عن متاعب جمال عبد الناصر وشكوكه في أهداف روسيا. قل لجمال عبد الناصر أن يجربنا مرة واحدة! نحن نعترف أن لديه ألف سبب للشك فينا كإسرائيليين، لكننا تعلمنا الكثير كما تعلم هو الكثير، إننا ندعوه بكل قوة وصدق أن يجرب التفاهم مباشرة معنا دون أي وسيط سراً أو علناً! على مستوى عسكريين أو مدنيين! على مستوى وزراء أو سفراء! بل على مستوى أصغر موظفين في أبعد سفارتين لنا في العالم! المهم أن يحاول أن يجربنا مباشرة وبجدية. الولايات المتحدة وروسيا معاً لن تعطياه أي شيء، نحن وحدنا الذين نعطيه ما يشاء! ولا سبيل لذلك إلا الاتصال المباشر بدون أي طرف ثالث».

كان موقف جمال عبد الناصر الرافض لأي اتصال سري مع قادة إسرائيل قائماً على إدراكه أن تلك المحاولات من شأنها أن تلحق أضراراً بالعلاقات بين مصر والكثير من البلدان العربية، واعتبر: «أن منطق أي لقاء سري مستبعد. والأفضل منه، إذا كان هناك شيء يستحق، أن تكون الأمور كلها علنية، لا يخفى منها شيء على الرأي العام العربي».

لقد أجرى بهاء الدين مقارنة بين منهجين متناقضين للاتصال والتفاوض مع إسرائيل. الأول يمثله جمال عبد الناصر، والثاني يمثله السادات. فمع جمال عبد الناصر كان الإسرائيليون على استعداد لتقديم تنازلات، وإعطاء جمال عبد الناصر ما يريد، رغم وجود سيناء تحت الاحتلال، في الوقت الذي لم يحصل فيه السادات على الكثير، رغم ما حققه المصريون من نصر عسكري في حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973. كما استنتج بهاء الدين أن الرسالة التي أرسلتها إسرائيل إلى جمال عبد الناصر، عبر قدري حافظ طوقان قد أوصلت نفس مضمونها إلى السادات وأنه اقتنع بهذا القول، وهو المنهج نفسه الذي سيؤكده لاحقاً إسماعيل فهمي في مذكراته، بشأن الاتصالات بين بيغين والسادات، التي قادته أخيراً إلى زيارة إسرائيل. كما ربط بهاء الدين بين محتوى الرسالة، وبين ما طرحه السادات في مبادرة 4 شباط/فبراير عام 1971.

أما بعد عدوان عام 1967؛ فقد بدأت الجهود الدبلوماسية من الولايات المتحدة عندما شعرت أن مصر عازمة على خوض معركة التحرير بالقوة، مهما كانت التضحيات. وحرصاً منها على القوات الإسرائيلية، ومركزها الجديد في المنطقة، ورغبتها في الحفاظ على هذا المركز، بوصفها قاعدة أمريكية في الوطن العربي، قامت بعدة محاولات سياسية للتسوية الشاملة بدلاً من القتال، الذي أثر تأثيراً قاتلاً في إسرائيل.

في هذا المناخ تحركت محاولات البحث عن حل. إن مجموعة من الوثائق المنشورة، والمتاحة للجميع، عن عروض «السلام» الأمريكية ـ الإسرائيلية التي قدمت لمصر، عقب هزيمة عام 1967، تؤكد بوضوح أن سيناء لم تكن أبداً سبباً للصراع العربي ـ الإسرائيلي، فلم يعد سراً الآن أن إسرائيل والولايات المتحدة حاولتا باستماتة إغواء جمال عبد الناصر بقبول صلح منفرد،

مقابل استعادة سيناء كاملة، وبدون أية قيود، بشرط الخروج من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتعهد بإنهاء حال الحرب مع إسرائيل.وفيما يأتي بيان بهذه العروض:

أولاً، كانت البداية في 9 آب/أغسطس عام 1967، أرسل الرئيس الأمريكي جونسون رسالة إلى الرئيس اليوغسلافي تيتو، لنقلها إلى جمال عبد الناصر، يعرض جونسون في رسالته إنهاء حال الحرب مع إسرائيل، والسماح للسفن الإسرائيلية بالمرور في قناة السويس ومضيق تيران، مقابل إعادة سيناء إلى مصر، وكل ذلك بدون مفاوضات مباشرة بين مصر وإسرائيل، وبدون اعتراف مصر بدولة إسرائيل، والتطبيع في شتى المجالات معها، وبالطبع دون زيارة القدس المحتلة، وإلقاء خطاب في الكنيست، وفوق رأس رئيس مصر عبارة: «من النيل إلى الفرات ملكك يا إسرائيل»، وبدون الانتصار المجيد في حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973. وقد رفضه عبد الناصر؛ لأنه حل جزئي، وأصر على حل شامل للصراع العربي ـ الإسرائيلي، يشمل عودة كل الأراضي العربية التي احتُلت في حرب عام 1967، ويضمن حقوق الشعب الفلسطيني في وطنه.

وفي مؤتمر القمة العربية بالخرطوم في 29 آب/أغسطس عام 1967 حدد جمال عبد الناصر معالم المعركة القادمة عندما قاد المؤتمر لإقرار «اللاءات الشهيرة» في مواجهة إسرائيل: لا صلح... لا تفاوض... لا اعتراف... لا تصرّف في القضية الفلسطينية».

ثانياً، في أثناء المباحثات في الأمم المتحدة بشأن قرار مجلس الأمن الرقم (242)، عام 1967، يقابل وزير خارجية مصر محمود رياض ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة آرثر غولد بيرغ، الذي يطلب من رياض نقل عرض جديد من جونسون إلى جمال عبد الناصر، ينص على الآتي: انسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية (سيناء)، مقابل احترام مصر لسيادة إسرائيل، والإقرار لها بالملاحة في قناة السويس ومضيق تيران.ويلاحظ هنا أن عرض جونسون لم يتضمن شرط الاعتراف بدولة إسرائيل.كان رد رياض هو أن مصر ترفض الحديث عن أي انسحاب خاص بسيناء فقط، لأن سياسة مصر ترتكز على الحل الشامل للصراع العربي ـ الإسرائيلي، بمعنى أنها حين تتحدث عن انسحاب إسرائيلي تعني انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية التي احتلتها في حرب عام 1967. وعندما يقول غولدبرغ: «لكننا سنعيد لكم سيناء». يرد رياض: «لن نسمح بإعطاء إسرائيل مكاسب إقليمية مكافأة لها على عدوانها، ولن نقبل بحل جزئي»[11].

---

(11) محمود رياض، مذكرات محمود رياض: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، 1948 ـ 1978 (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985)، ص 144.

وعندما صدر ذلك القرار في 22 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1967؛ يسجل عبد الغني الجمسي في مذكراته، بعنوان: حرب أكتوبر ـ مذكرات الجمسي، قول جمال عبد الناصر أمام مجلس الوزراء: «إننا سوف نتعاون مع يارنغ، برغم إيماننا من الآن بفشله في مهمته. وسنستمع إلى الولايات المتحدة، برغم أنها تريد الآن أن تجعلنا ندخل غرفة مظلمة، اسمها التفاوض بشأن القرار 242. إننا سوف نتعاون مع الشيطان نفسه، ولو لمجرد إثبات حسن النية. لكننا نعرف من البداية أننا نحن الذين سنحرر أراضينا بقوة السلاح، وهي اللغة الوحيدة التي سوف تفهمها إسرائيل. فلتساند أمريكا إسرائيل في غزوتها، ولتحاول كلتاهما أن تصفي القضية الفلسطينية، لكنهما تعرفان جيداً أننا لم نهزم في الحرب، طالما أننا لم نتفاوض مع إسرائيل، ولم نوقع صلحاً معها، ولم نقبل تصفية القضية الفلسطينية»[12].

ثالثاً: في عام 1968 رفض جمال عبد الناصر، رفضاً باتاً، أي حل جزئي للصراع العربي ـ الإسرائيلي، كما عرض ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل بعودة سيناء إلى مصر عام 1968، مقابل سلام منفرد مع إسرائيل، وأصر على عودة كل الأراضي العربية المحتلة معاً.

رابعاً، في 2 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1968، جاء العرض الثالث الأمريكي، وكان أول مشروع رسمي تقدمه الولايات المتحدة لمصر، عندما قدم دين راسك وزير خارجية الولايات المتحدة مشروعه من أجل السلام، تتضمن انسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية المحتلة بالكامل، ويتضمن سبع نقاط هي:

1 ـ انسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية بالكامل؛

2 ـ إنهاء حال الحرب بين مصر وإسرائيل؛

3 ـ يتبع ذلك فتح قناة السويس للملاحة الإسرائيلية؛

4 ـ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، على أساس سؤال كل لاجئ، بطريقة سرية وبصفة شخصية، عن مدى رغبته في العودة إلى فلسطين، وفي حال رفضه فله أن يختار أي بلد يريد أن يذهب إليه، دون أن يشكل ذلك ارتباطاً مسبقاً على تلك الدول؛

5 ـ تمركز قوات دولية في شرم الشيخ، على ألا تنسحب إلا بقرار من مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

6 ـ التفاهم حول مستوى التسليح في المنطقة؛

7 ـ توقيع مصر على وثيقة تتضمن هذه الالتزامات، وكذلك إسرائيل.

(12) الجمسي، المصدر نفسه، ص 175.

وهذا العرض أيضاً بدون اعتراف رسمي، وبدون مفاوضات مباشرة، وبالطبع بدون زيارة إسرائيل. وعندما يتساءل رياض عن مصير غزة والضفة الغربية والقدس والجولان؟ يرد عليه راسك: إنني أتحدث الآن مع وزير خارجية مصر. وهنا رفض رياض المشروع على الفور، لأنه حل جزئي للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ويخالف سياسة مصر، فيطلب منه راسك أن يعرض المشروع على جمال عبد الناصر، قبل اتخاذه لقرار خطير كهذا، برفض عودة سيناء لمصر.

وفي 1968/11/6، أثناء اجتماع اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، أعلن جمال عبد الناصر رفض مصر لهذا المشروع الأمريكي ـ الإسرائيلي، الذي عدّه حلاً منفرداً واستطرد في القول: «لو ركزنا الحل على انسحاب إسرائيل من سيناء، وتركنا بقية الأراضي العربية المحتلة، فإن تلك هي الخيانة بعينها، لقد قبلنا قرار مجلس الأمن الرقم (242) من أجل الحصول على الوقت الكافي لإعادة بناء قواتنا المسلحة، وأنا شخصياً غير مقتنع بالقرار؛ لأن إسرائيل لا تفهم غير لغة القوة، نحن ملتزمين بعدم إنهاء حال الحرب مع إسرائيل طالما هناك شبر واحد محتل من أراضينا العربية، وحتى لو تعهدنا بإنهاء حال الحرب؛ سيكون التعهد معلقاً بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة، وأولها القدس، مع حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، لأن موافقتنا على قرار مجلس الأمن، الخاص بحرية الملاحة في قناة السويس، مرتبط بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فإذا حُلت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تُحل مشكلة قناة السويس». وأضاف: «إن دور مصر العربي هو قدرها». ومن الجدير بالذكر أن عدداً من أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي قد أبدى نوعاً من الاعتراض والتحفظ عن قرار مجلس الأمن الرقم (242)، لما يتضمنه من نصوص، قد تقود إلى الاعتراف بدولة إسرائيل، فكان رد جمال عبد الناصر: «لا بد أن تكونوا على بينة إننا سنحارب لتنفيذ هذا القرار»[13].

وفي الأول من كانون الأول/ديسمبر عام 1968 تلقت الولايات المتحدة رد جمال عبد الناصر على مشروعها الرسمي للسلام، جاء فيه: «إن التزامات الدول العربية، المنبثقة من عضويتها في جامعة الدول العربية، وميثاق الدفاع المشترك، من جانبها في إطار الجامعة، يجعل أي عدوان ضد أي منها عدواناً ضد جميع الدول العربية، لهذا فإن إنهاء حال الحرب من جانب الجمهورية العربية المتحدة (مصر) يتطلب انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية»[14]. كان هذا المشروع الرسمي الأمريكي هو آخر عروض من الولايات المتحدة لمصر، في عهد جونسون،

(13) محاضر اجتماعات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي، صفحة *Nasser* على الانترنت.
(14) رياض، المصدر نفسه، ص 152.

وكان مضمونه الأساسي هو انسحاب إسرائيل بالكامل من سيناء دون شروط، مقابل أن تفصل مصر نفسها عسكرياً وسياسياً عن البلدان العربية الأخرى، ومصير أراضيها المحتلة.

وفي حديث لرئيس وزراء إسرائيل ليفي أشكول مع مجلة نيوزويك، يقول: «خلال العقدين الأخيرين كررنا دائماً في إسرائيل قولنا بأننا مستعدون لمناقشة مشكلاتنا مع ناصر، إنني لا أزال مستعداً لأن أطير إلى القاهرة، وأن أتحدث مع ناصر كمنتصر، لكنني سأبلغه أن إسرائيل مستعدة لإعادة سيناء كاملة إلى مصر، وبدون أي قيد أو شرط، حيث إنه لم تكن لإسرائيل في أي وقت طلبات من أجل نزع سلاح سيناء، لكن بالنسبة إلى مرتفعات الجولان والقدس والضفة الغربية فإن إسرائيل ببساطة لن تتنازل عنها، سنرد لناصر سيناء بدون شروط، مقابل أن يهتم بشؤون مصر، ولا يتدخل في شؤون الدول العربية الأخرى»[15].

وبعد وفاة أشكول وتولّي غولدا مائير منصب رئيسة الوزراء في إسرائيل كررت نفس كلام سلفها، عن استعدادها للطيران إلى القاهرة، والتفاوض مع جمال عبد الناصر، إذا وصلتها دعوة منه. بالطبع لم يرسل جمال عبد الناصر أبداً أية دعوة كهذه، لكن في 19 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1977 حطت طائرة السادات في القدس المحتلة، بعد أن أعلن عن استعداده لزيارة إسرائيل، إذا جاءته دعوة من بيغين رئيس الوزراء الإسرائيلي، الذي أرسل له الدعوة على الفور.

خامساً، في 9 أيلول/سبتمبر عام 1969 يعلن وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز عن مشروع أمريكي جديد للتسوية السلمية بين مصر وإسرائيل، أطلق عليه «مشروع روجرز»، يتضمن انسحاب إسرائيل إلى حدودها السابقة على حرب عام 1967 في سيناء بالكامل، مقابل اعتراف مصر بإسرائيل، وإنهاء حال الحرب، كما يتم إجراء مفاوضات بين إسرائيل والأردن بشأن الضفة الغربية والقدس ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

وقد جاء «مشروع روجرز» في ظل إدراك إسرائيل أن مصر وصلت إلى قدر كبير من التوازن الإقليمي في القوى، الأمر الذي جعل العرب يميلون بطبيعتهم وانتمائهم مرة أخرى إلى التضامن مع مصر. وفي يوم 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1969 تلقى محمود رياض الرسالة الآتية من وزير الخارجية الأمريكي، بخصوص العرض الأمريكي الجديد، الذي عرف باسم: «مشروع روجرز»:

«عزيزي السيد الوزير

إنني أعرف أنك مهتم بالكيفية التي سيمكن بها مراعاة الجوانب الأخرى من التسوية العربية الشاملة، وأستطيع أن أؤكد لك بأنه لا توجد لدينا النية لمحاولة فصل الجانب المتعلق

---

(15) Newsweek (17 February 1969).

بالجمهورية العربية المتحدة (مصر) عن الأجزاء الأخرى، فنحن نرى التسوية كما ترونها تسوية متكاملة وشاملة، إن المطلوب هو استجابة إيجابية من حكومتكم»[16].

يقول أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل عن «مشروع روجرز» إنه إعلان أمريكي صريح وقاطع بضرورة انسحاب إسرائيل إلى خطوط 4/حزيران/يونيو عام 1967 على الجبهتين المصرية والأردنية، وقد اعتبرته مائير بمثابة الكارثة. لذا أعلنت الحكومة الإسرائيلية رفضها «مشروع روجرز»، لأن إسرائيل لن تقبل بحل شامل للصراع، لكن يمكنها القبول بعودة سيناء لمصر، مقابل خروج مصر من الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وكان رد مصر على «مشروع روجرز» أنها لا تقبل حلاً جزئياً بأية حال من الأحوال، ويجب أن يكون الحل شاملاً انسحاب إسرائيل إلى حدود 4 حزيران/يونيو عام 1967.

لنتذكر هذا جيداً، عند عرض وقائع جرت في عام 1969، أن مصر لا تزال تعاني آثار الهزيمة، وسيناء لا تزال محتلة، ورغم ذلك ترفض مصر باستمرار عودة سيناء فقط بدون شروط، دون عودة بقية الأراضي العربية المحتلة، وضمان حقوق الشعب الفلسطيني.

وفي حديث أدلى به جمال عبد الناصر إلى جيمس رستون رئيس تحرير صحيفة نيويورك تايمز، يوم 1970/2/14، قال: «إنني لا يمكن أن أقبل إعطاء إسرائيل بوصة واحدة من الأراضي العربية، وإني أنظر إلى المسألة كمسألة في غاية البساطة، فإذا كان كل طرف يريد السلام، فنحن أيضاً نريد السلام، لكن ما الذي يعنيه السلام بالنسبة لنا؟ إن السلام يعني الانسحاب التام عن المناطق المحتلة ـ كما سبق أن قلت ـ بما في ذلك القدس، ثم يتبع ذلك أن تعود إلى الشعب الفلسطيني حقوقه. في هذا الوقت وفي هذه الظروف يمكن أن يكون هناك سلام، ولن تكون هناك حاجة لوجود قوات دولية، ولمناطق منزوعة السلاح. لقد استمرت هذه المشكلة طوال عشرين عاماً؛ لأنه لم يكن هناك حل لمشكلة اللاجئين، وإذا ظلت هذه المشكلة بلا حل، فإنها ستستمر عشرين عاماً أخرى. وأرجو أن تكون قد فهمتني، إنه من المهم أن نسأل أنفسنا دائماً: ما هو السلام؟ إنهم إذا جلوا عن المناطق المحتلة، وحلوا مشكلة اللاجئين الفلسطينيين؛ فإنه لن تكون هناك مشكلة. لماذا لم يكن هناك اعتراف بحق إسرائيل في الحياة كما تقول؟ لأنه كانت هناك مشكلة اللاجئين، وإذا استمرت مشكلة اللاجئين فلن يعترف أحد لإسرائيل بأي شيء».

سادساً، في يوم 12 نيسان/أبريل عام 1970 يقابل جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية جمال عبد الناصر، لكي يقدم له عرضاً جديداً للسلام؛ يتضمن تفهُّم الولايات المتحدة لإصرار مصر على التسوية الشاملة للصراع، وتفهم رفضها لإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل،

(16) رياض، المصدر نفسه، ص 154.

وطلب سيسكو إعطاء الولايات المتحدة فرصة لإثبات حسن نياتها، بأن تقبل هذا العرض، الذي ينص على الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة في عام 1967. وقد وعد جمال عبد الناصر بدراسة المقترحات الأمريكية، والرد عليها في أقرب فرصة.وبالفعل في خطاب جمال عبد الناصر، في أول أيار/مايو عام 1970، رد على المقترحات الأمريكية، بتوجيه نداء علني للرئيس الأمريكي نيكسون بأن على الولايات المتحدة أن تختار بين أحد موقفين:

أولهما، أن تأمر إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة كافة، مع تأكيد أن مصر تثق أن هذا في قدرة الولايات المتحدة.

وثانيهما، إذا لم تأمر الولايات المتحدة إسرائيل بالانسحاب، بزعم أنها لا تقدر، فسوف نصدقها، لكن عليها في هذه الحال ألا تقدم لها أي دعم جديد، سواء كان عسكرياً أو اقتصادياً أو سياسياً، ما دامت إسرائيل متمسكة بمواصلة احتلالها للأراضي العربية، وإلا اعتبرت شريكاً في الاحتلال، وفي جرائمها ضد العرب.

كما حذر جمال عبد الناصر الرئيس نيكسون من عواقب استمرار الدعم الأمريكي السافر لإسرائيل، وتأثير ذلك في مستقبل العلاقات العربية ـ الأمريكية.

يقول عبد الغني الجمسي في مذكراته، بعنوان: حرب أكتوبر ـ مذكرات الجمسي: إن تصاعد حرب الاستنزاف، إلى جانب التطور الذي حدث في المنطقة بزيادة الوجود السوفياتي في مصر، ووصول «القوات السوفياتية الصديقة»[17]، وهو عامل جديد لا بد أن تضعه الولايات المتحدة في حساباتها السياسية؛ وجدت أنه من الضروري السعي لإيقاف النار بمبادرة أمريكية. ففي مقابلة وزير خارجية إسرائيل إيبان مع نيكسون في أيار/مايو عام 1970، حاول نيكسون معرفة موقف إسرائيل من «التغلغل السوفياتي» في مصر، فسأل إيبان: «في ضوء التغلغل السوفياتي، هل موقف إسرائيل لا يزال كما هو، وسبق أن سمعته من السفير رابين، والذي قال فيه: أعطونا الأسلحة والمعدات، وسنقوم نحن بالعمل؟».

أسرع رابين بالرد: نعم. وعلّق نيكسون: حسناً، هذا ما كنت أريد معرفته. ثم انتقل إلى الحديث عن الغارات الإسرائيلية في عمق مصر، وقال: «لو كانت المسألة هي أنتم والمصريون فقط لقلت يجب أن يتحملوها. اضربوهم بقوة بقدر ما تستطيعون. إني أشعر بالارتياح في كل مرة أسمع فيها اختراقكم لأراضيهم، وضربهم بقوة. إني أتفق معكم أن الاتحاد السوفياتي ومصر يضعاننا ـ الولايات المتحدة وإسرائيل ـ أمام اختبار. لكن المسألة ليست مصر وسورية فقط، فإن باقي الدول العربية تراقبنا أيضاً، وليس عندي أدنى شك في ذلك. ليس أمامنا خيار. يجب

---

(17) المصدر نفسه.

أن نلعب اللعبة بحيث لا نفقد كل شيء في الشرق الأوسط. إننا نريد مساعدتكم، وعليكم أن تساعدونا، دون أن يقع أي ضرر عليكم أو علينا. إننا نقف إلى جانبكم عسكرياً، لكن التصعيد العسكري إلى ما لا نهاية لا يمكن السماح به. يجب أن نقوم بعمل سياسي».

وفي رأي رابين في تعليقه على ما دار في هذه المقابلة، أن «هذا التفكير الأمريكي كان خلف مبادرة روجرز في 19 حزيران/يونيو عام 1970»[18]. فقد كان رد فعل الولايات المتحدة على نداء جمال عبد الناصر، في أول أيار/مايو عام 1970، أن كلف نيكسون وزير خارجيته روجرز مهمة الوصول إلى حل، من أجل التسوية الشاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي. ثم حضر جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية، وقدم مذكرة الإدارة الأمريكية إلى مصر تشمل الآتي:

1 ـ عدم إمداد الولايات المتحدة بطائرات الفانتوم إلى إسرائيل؛

2 ـ التزام إسرائيل بالانسحاب من كل شبر من الأراضي العربية المحتلة، مع ضمان حقوق الشعب الفلسطيني؛

3 ـ لا مفاوضة مباشرة مع إسرائيل؛

4 ـ إخراج بيغين من الحكومة الائتلافية الإسرائيلية «حكومة مائير» إذا لم يوافق على الرأي الأمريكي.

وتعتبر هذه «المذكرة» حرصاً من الولايات المتحدة على ضرورة وقف إطلاق النار بأي ثمن.

أما رد فعل المشروع على مائير فقد اعتبرته «كارثة»، وكان الجزء الخاص بفلسطين والفلسطينيين يمثل كابوساً لا يطاق بالنسبة إلى إسرائيل.

وفي يوم 19 حزيران/يونيو عام 1970 جاء الرد الأمريكي الرسمي على النداء الذي وجهه جمال عبد الناصر إلى نيكسون، متمثلاً بـ مبادرة روجرز، التي جاء فيها:

1 ـ تعين كل من مصر وإسرائيل ممثلين لكل منهما في المناقشات التي ستدور تحت إشراف المبعوث الدولي غونار يارنغ لتنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم (242) بكل أجزائه.

2 ـ هدف هذه المناقشات هو التوصل إلى اتفاق على إقامة سلام عادل وشامل بين مصر وإسرائيل، يقوم على الاعتراف المشترك بحق كل منهما في السيادة والاستقلال السياسي، والانسحاب الإسرائيلي من أراض تم احتلالها عام 1967، بما يتماشى مع القرار الرقم (242).

3 ـ موافقة مصر وإسرائيل على وقف إطلاق النار، لمدة ثلاثة أشهر، اعتباراً من أول تموز/يوليو حتى أول تشرين الأول/أكتوبر عام 1970.

(18) المصدر نفسه، ص 200 ـ 201.

وفي أثناء تسليم الرسالة قدم دونالد بيرغس، رئيس قسم رعاية المصالح الأمريكية في القاهرة، إيضاحات رسمية إضافية من الحكومة الأمريكية، قائلاً: إنه يرجو من الحكومة المصرية أن تضع في اعتبارها أن المبادرة تتضمن تنازلات مهمة من جانب إسرائيل، تتمثل بكون المفاوضات ستكون غير مباشرة، وأن الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة سيكون قبل بدء المفاوضات غير المباشرة.تنبغي ملاحظة ذلك جيداً: الانسحاب الإسرائيلي سيكون قبل بدء المفاوضات، والتي ستكون غير مباشرة بل عبر وسطاء.

يلاحظ أن ورود الإشارة إلى الانسحاب لأول مرة، ثم ربط ذلك الانسحاب بجدول زمني، كان يعطي بادرة يمكن الالتفات إليها على أقل تقدير. وقبل جمال عبد الناصر بهذه المبادئ؛ وكانت حقائق الموقف الدولي والإقليمي، وعلى جبهة القتال وفي العمق، تسمح بذلك لاختبار فرص السلام، ثم الاستعداد لمرحلة تالية. ورأى جمال عبد الناصر أنه يتحتم عليه قبل بدء مرحلة جديدة، أن يعود مرة أخرى إلى الاتحاد السوفياتي، فقد كان يضع في تقديره طوال الوقت أن الاتحاد السوفياتي له حساباته كقوة عظمى، وأن مصر يتعين عليها أن تراعي ذلك وهي تجري لنفسها حساباتها الخاصة، ومن الضروري أن تكون هناك مساحة لقاء بين الحسابات.

سافر جمال عبد الناصر إلى موسكو يوم 29 حزيران/يونيو، في زيارة نجح فيها في عقد صفقة كبيرة من السلاح السوفياتي، أضافت إلى القوات المسلحة مجموعة جديدة من الصواريخ في منطقة القناة، فاجأت إسرائيل بإسقاطها صباح يوم 30 حزيران/يونيو أربع طائرات إسرائيلية، منها 2 فانتوم و2 سكاي هوك، إضافة إلى أسر 3 طيارين إسرائيليين. وفي الأيام الخمسة التالية أسقطت خمس طائرات أخرى، منها 2 فانتوم.

وكما أشار هيكل في كتابه بعنوان: **أكتوبر 73 ـ السلاح والسياسة**: فقد عدد جمال عبد الناصر دواعي قبوله مبادرة روجرز، عندما التقى القادة السوفيات في أول تموز/يوليو عام 1970، في أربعة أسباب: **أولها**، أن نتائج زيارته الأخيرة للاتحاد السوفياتي في كانون الثاني/يناير أحدثت تغييراً في الموازين الاستراتيجية بين مصر وبين إسرائيل، فالعمق المصري اليوم مدافع عنه، والجبهة في وضع أفضل كثيراً؛ **وثانيها**، أن مصر لا تريد أن تتسبب في مواجهة بين الاتحاد السوفياتي وبين الولايات المتحدة. فمصر لا تريد، لأن الاتحاد السوفياتي أعطاها سلاحاً أكثر، ووضع رجاله في خدمة الدفاع عن العمق، أن تصل المسائل إلى درجة من التوتر تفلت من زمام السيطرة؛ **وثالثها**، أن مصر، بقبول المبادرة وما تنص عليه من وقف لإطلاق النار محدود بثلاثة أشهر، تريد أن تعطي لقواتها فرصة للحشد والتركيز والتقاط الأنفاس، لأنها حين تنتهي هذه الأشهر الثلاثة لا بد أن تكون في وضع يسمح لها بنوع آخر من العمليات. شيء آخر أكبر من عمليات المدافع والاستنزاف والدوريات المحدودة؛ **ورابعها**، أن مصر تريد استكمال إعداد

حائط الصواريخ على طول الجبهة، ليقدر على حماية القوات المسلحة، في أية عمليات على الضفة الشرقية لقناة السويس[19].

في التحليل المصري لهذه المبادرة، كان أبرز ما فيها أنها أعادت القضية إلى الأمم المتحدة، وأنها لم تكن عرضاً مقدماً لمصر وحدها، إنما إطار مفتوح لكل الأطراف، وأنها أعادت المرجعية إلى قرار مجلس الأمن الرقم (242)، وأنها أكدت لأول مرة تعهد الولايات المتحدة بضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية، رغم أنها مثل قرار مجلس الأمن تحدثت عن «أراض» محتلة، وليس عن «الأراضي» المحتلة.

قبلت مصر المشروع بعد تعديله ليتفق مع الرغبات المصرية في وقف مؤقت لإطلاق النيران لمدة 90 يوماً. واتخذ جمال عبد الناصر القرار النهائي بعد أن استشار خمس قيادات دستورية في مصر، وكان السبب الواقعي للموافقة على المشروع هو:

1 ـ تمكين القوات المسلحة من دفع حائط الصواريخ المتطور إلى الجبهة بطول قناة السويس، وقد تم ذلك بمهارة فائقة في الساعات الفاصلة قبل سريان وقف إطلاق النار، ليلة 7 ـ 8 آب/أغسطس، ما كان محلاً لشكوى من إسرائيل. ومن الجدير بالذكر أنه عندما جرى إبلاغ جمال عبد الناصر فجر ذلك اليوم بتمام المهمة قال: لقد نجحنا في معركة التحرير!

2 ـ إعطاء فرصة هادئة للقوات المسلحة المصرية كي تستعد وتجهز تشكيلاتها الميدانية ومسرح العمليات لمعركة تحرير الأرض بالقوة، عقب انتهاء فترة وقف إطلاق النار، 90 يوماً، بحيث يشمل هذا الإعداد التدريب القوي بالأسلحة المشتركة على جميع المستويات على العملية «جرانيت».

3 ـ اكتساب جانب الرأي العام العالمي أدبياً ومعنوياً، بعد قبول مصر وقف إطلاق النار المؤقت، لإزالة الصخب الإعلامي المنتشر في العالم الغربي بأن مصر وجمال عبد الناصر يحاربون من أجل الحرب.

4 ـ اختبار صدقية الولايات المتحدة، التي قدمت المشروع وتبنته، في تنفيذه عن صدق، وهي في موقف الحياد بين مصر وإسرائيل، من خلال الامتناع عن إمداد إسرائيل بالسلاح والطائرات. مع العلم أن جمال عبد الناصر كان يشك تماماً في صدقية الحياد الذي أظهره نيكسون عند تقديم مشروع روجرز.

(19) محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73: السلاح والسياسة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص 118 ـ 119.

وفي يوم 22 تموز/يوليو عام 1970 سلم رياض رد مصر على «مبادرة روجرز» لرئيس قسم رعاية المصالح الأمريكية في القاهرة بيرغس، وقد تضمن الرد ارتباط الموافقة المصرية على «مبادرة روجرز» بنقطتين:

الأولى، الانسحاب الإسرائيلي الشامل من جميع الأراضي العربية المحتلة؛

الثانية، التمسك بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني كما حددتها قرارات الأمم المتحدة.

وفي مساء 23 تموز/يوليو أخطر سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية إسحق رابين سفير إسرائيل بالولايات المتحدة موافقة جمال عبد الناصر على «مبادرة روجرز». في داخل إسرائيل، أثارت كلمة «الانسحاب» في «مبادرة روجرز» الانزعاج إلى حد الإسراع برفضها. وطبقاً لمحضر مجلس الوزراء الإسرائيلي يوم 20 حزيران/يونيو، فإن مناحم بيغين، وزير الدولة في وزارة الائتلاف التي كانت تحكم إسرائيل في ذلك الوقت، قال مركزاً على كلمة الانسحاب: منذ سنتين ونصف السنة ـ أي من كانون الأول/ديسمبر عام 1967 ـ حتى الآن، فإن الحكومة الإسرائيلية امتنعت عن استعمال هذه الكلمة، ورفضتها باستمرار في كل ما تبادلته من أوراق مع السفير يارنغ ومع الحكومات المعنية. وقد حاول يارنغ وضع كلمة الانسحاب في ردودنا، لكننا رفضنا ذلك. وكثيراً ما طلب منا الأمريكيون أن نقولها، وكثيراً ما أغلقنا آذاننا ورفضنا أن نسمع. إن خبراءنا توصلوا إلى تعبيرات استعملناها، وأدت أغراضها بكفاءة في تجنب كلمة الانسحاب؛ مثل «نشر القوات»، و«إعادة نشر القوات». ثم ذكّر بيغين زملاءه في مجلس الوزراء بأن أحد أعضاء المجلس سأل رئيس الوزراء، ليفي أشكول وقتها، عن الفارق بين الانسحاب وإعادة نشر القوات، وقد رد عليه أشكول بقوله: إذا قلنا كلمة الانسحاب فهي كلمة واحدة ملزمة، وإذا قلنا «إعادة نشر، أو إعادة تمركز القوات» فإن ذلك سوف يكون خاضعاً لمئة تفسير على الأقل. وأضاف بيغين: «إن مبادرة روجرز تعني لا فقط الانسحاب الإسرائيلي الكامل من سيناء، لكنها تعني أيضاً الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الضفة الغربية لنهر الأردن، مع ضمان حق الفلسطينيين في العودة أو التعويض عن فقدان وطنهم». وسادت وجهة نظر بيغين في اجتماع مجلس الوزراء، وأصبحت كلمة الانسحاب، سواء في «مبادرة روجرز»، أو أية وثيقة أخرى، كلمة مرفوضة من وجهة النظر الإسرائيلية، كما سجل هيكل، في كتابه بعنوان: عواصف الحرب والسلام[20].

(20) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ج 2: عواصف الحرب وعواصف السلام (القاهرة: دار الشروق، 1996)، ص 165 وما بعدها.

من ناحية أخرى، لم يصمد رفض إسرائيل للمبادرة طويلاً، فقد تزايد كثيراً عدد الخبراء السوفيات منذ كانون الثاني/يناير عام 1970. ويقول هيكل بالأرقام إنه في يوم أول كانون الثاني/ يناير 1970 كان عدد الخبراء السوفيات طبقاً لتقديرات الاستخبارات الروسية يتراوح بين 2500 و4000 خبير. وفي 31 آذار/مارس 1970، وصل العدد إلى ما بين 6560 و8080 خبيراً، زادوا بعد ذلك في تقديرات المخابرات الإسرائيلية ما بين 10600 و12150 خبيراً [21].

وحسب قول دايان: فإنه رغم قدرات إسرائيل إلا أنه لا يريد أن تواجه الاتحاد السوفياتي بأي شكل، «ولا أريد لطائراتنا أن تواجه طيارين رُوساً». يضاف إلى ذلك أن إسرائيل وجدت نفسها لا تستطيع أن ترفض مشروعاً قدمته الولايات المتحدة، فكان أن قبلت «مبادرة روجرز»، وبناء عليه توقف القتال في 8 آب/أغسطس عام 1970، لمدة 90 يوماً. وقد انهارت الحكومة الائتلافية في إسرائيل، عقب موافقة غولدا مائير على هذه المبادرة، وكانت قد خلفت أشكول بعد وفاته.

وعلى الجانب السياسي كانت «مبادرة روجرز» تعني انسحاب إسرائيل من كل شبر في سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية والقدس، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو التعويض حسب رغبتهم. يقول محمد حسن الزيات، الذي كان يشغل منصب مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة آنذاك، إن جمال عبد الناصر عيَّنه مندوباً لمصر في المباحثات الخاصة بمتابعة «مبادرة روجرز»، وقد أبلغه أن «مبادرة روجرز» تعني انسحاب إسرائيل من كل شبر في سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية بما فيها مدينة القدس، كما تعني حق الفلسطينيين في العودة أو التعويض، طبقاً لقرارات الأمم المتحدة، وعندما يسأله الزيات عن الحد الأدنى للمطالب المصرية؟ يقول له جمال عبد الناصر: «حدنا الأدنى هو القدس، وحقوق الشعب الفلسطيني».

كانت رؤية جمال عبد الناصر الاستراتيجية لجوهر الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومعرفته الجيدة بأطماع إسرائيل، وأسلوب المؤسسة العسكرية الحاكمة بها، هو ما وضح في خطابه الشهير يوم افتتاح المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي، في 1970/7/22، حين قال: «لقد أصبح واضحاً أمامنا الآن جميعا، وبغير استثناء، مهما كان من أمر تنوع اجتهاداتنا السابقة، أنه لم يعد هناك بديل عن خوض المعركة، لقد تركنا الأبواب مفتوحة لكل محاولات الحل السلمي، ولم نضع غير الشروط التي تطلبها حقوق الكرامة الوطنية، بل وحقوق الأمن الوطني والقومي في أبسط صورهما، لكن ذلك كله وحتى هذه اللحظة كان جهدا ضائعاً»، وأضاف: «والنتيجة المحققة التي يجب أن نستخلصها بأنفسنا ولأنفسنا من ذلك أنه لم يعد هناك طريق للخروج مما نحن فيه الآن إلا أن نشق طريقنا نحو ما نريد عنوة وبالقوة، فوق بحر من الدم، وتحت أفق

(21) المصدر نفسه، ص 167.

مشتعل من النار، ومهما بدت هذه النتيجة قاسية، بما تحمله معها من تكاليف وتضحيات، فإننا لا نجد أمامنا غير ذلك بديلاً لنصون به الشرف والحياة والمستقبل جميعا. إن كل الذين كانوا يعتقدون في حل سلمي لم يعد أمامهم الآن ما يقولونه غير إعادة وتكرار وجهة النظر الأخرى القائلة منذ البداية «إن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»».

لم يكن لدى جمال عبد الناصر أمل كبير في نجاح «مبادرة روجرز»، وحين أعلن قبولها فقد أعلن في نفس اللحظة أن أمله في نجاحها لا يزيد على نصف في المئة، لكن الواجب يفرض عليه أن يجرب. وفي الحقيقة فإن أكبر دوافعه إلى التجربة كان الحرص على استمرار الدعم السوفياتي وتكثيفه، وتوظيف ما يمكن توظيفه من إمكانات في مرحلة جديدة من صراع، كان يعرف أنه لا بد أن يكون عسكرياً عند نقطة معينة. وأن تلك هي الحجة الوحيدة التي تقنع إسرائيل. أما أكثر ما كان يهمه من قبول هذه المبادرة فهو دفع حائط الصواريخ إلى الجبهة، فطلب من الفريق أول محمد فوزي القيام بالوثبة الأخيرة لحائط الصواريخ المصري حتى حافة قناة السويس، بحيث تصبح تلك الوثبة أمراً واقعاً، مع بدء سريان قرار وقف إطلاق النار وفق «مبادرة روجرز».

ثم أبلغ هيكل، القائم بأعمال وزير الخارجية إضافة إلى وزارة الإرشاد القومي، وكان يتولى ترتيبات وقف إطلاق النار مع روجرز، أن عليه أن يكسب ست ساعات إضافية، بعد الموعد المتفق عليه، في الساعة العاشرة مساءً بتوقيت غرينتش يوم 8 آب/أغسطس عام 1970، لكي يتمكن فوزي من إدخال مجموعة بطاريات الصواريخ إلى الجبهة، قبل أن يسري وقف إطلاق النار. مع الإشارة إلى أن هناك أيضاً دمى بطاريات صواريخ، وأغراض هيكلية، وسيتم استبدالها ببطاريات حقيقية. ونجحت العملية بمناورات متواصلة، ترتب عليها تأجيل موعد وقف إطلاق النار عدة مرات، بذرائع مصرية، من الساعة (22:00) إلى الساعة (5:00). وبالفعل حقق أبطال القوات المسلحة المصرية تعليمات جمال عبد الناصر، بحيث أنه في صباح يوم 8 أغسطس/آب عام 1970 كان حائط الصواريخ منتصباً على الحافة الغربية لقناة السويس. وعندما جرى إبلاغه بذلك فوراً كان تعليقه: «إذن لقد انتصرنا في معركة التحرير».

اتهمت إسرائيل مصر بانتهاكها «مبادرة روجرز»، وتحريك قواعد حائط الصواريخ المصري حتى الحافة الغربية لقناة السويس، بعد سريان قرار وقف إطلاق النار، وكالعادة تبنت الولايات المتحدة وجهة النظر الإسرائيلية بالكامل. قامت إسرائيل بتقديم شكاوى ضد مصر إلى الأمم المتحدة، وفي يوم 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1970 صدر قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد الشكاوى الإسرائيلية، بل ويشدد على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل والمبكر من الأراضي العربية المحتلة.

أعطى جمال عبد الناصر أوامره للفريق أول محمد فوزي بالاستعداد لشن معركة التحرير، فور انتهاء مهلة وقف إطلاق النار، في 1970/11/7. كما أكد سامي شرف، سكرتير جمال عبد الناصر للمعلومات ووزير شؤون رئاسة الجمهورية الأسبق، أن جمال عبد الناصر في آب/ أغسطس عام 1970 وقع على خطط العبور «جرانيت1»، و«جرانيت2»، و«القاهرة 200»، والأخيرة هي التي تعني الضوء الأخضر والنهائي لبدء تنفيذ خطط تحرير الأراضي المحتلة. بعد أن استكمل استعداداته لشن حرب التحرير، باكتمال حائط الصواريخ، وتحريكه حتى حافة الضفة الغربية لقناة السويس، حيث كان قرار شن حرب التحرير مسألة وقت، وبعد تأمين سماء مصر من الطيران الإسرائيلي بدأ العد التنازلي للحظة العبور.

كان قبول وقف إطلاق النار وفق «مبادرة روجرز» خطة تكتيكية لدفع حائط صواريخ إلى الحافة الغربية لقناة السويس، ولالتقاط الأنفاس استعداداً لحرب التحرير، التي قال عنها جمال عبد الناصر، في جلسة مغلقة للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، في 1968/12/30: «سيأتي إن شاء الله اليوم الذي تعبر فيه قواتنا المسلحة إلى شرق القناة، لتطرد العدو من سيناء، ولن تكون المعركة هذه المرة معركة أيام ستة أو سبعة، لكنها ستكون معركة حاسمة وفاصلة في تحديد مستقبل المنطقة»[22].

أغضب قرار جمال عبد الناصر قبول «مبادرة روجرز» الفصائل الفلسطينية، التي خشيت أن يكون قبول المبادرة مقدمة إلى سلام مصري ـ إسرائيلي. وفي آب/أغسطس عام 1970 سافر وفد من قادة الفصائل الفلسطينية إلى الإسكندرية للقاء جمال عبد الناصر، ضم الوفد ياسر عرفات، فاروق القدومي، صلاح خلف، هايل عبد الحميد عن «فتح»، وضافي جمعان عن «الصاعقة»، وإبراهيم بكر عن «المستقلين»، في الاجتماع قال لهم جمال عبد الناصر: «لا أفهم كيف تهاجمونني دون أن تقفوا على حقيقة بواعثي لقبول مبادرة روجرز؟ أنني موقن أن حظ المشروع من النجاح هو واحد بالألف، فإسرائيل لن تنسحب من كامل الأراضي العربية، وأنا لن أقبل بأقل من ذلك، بقبولي مبادرة روجرز أكسب وقت، لكي ننصب حائط الصواريخ على حافة قناة السويس، لكي أقضي على غارات الطيران الإسرائيلي، ولشن معركة تحرير أراضينا العربية المحتلة، والتي لن تتأخر تحت أي ظرف عن ربيع عام 1971».

هذا ما تخبر به الوثائق عن عروض «السلام» الأمريكية والإسرائيلية لمصر بعد هزيمة عام 1967. لم تكن سيناء عقبة على الإطلاق، بل كانت مطروحة باستمرار للمقايضة، تعيد إسرائيل سيناء لمصر بدون شروط، مقابل خروج مصر من الوطن العربي، والقضاء على القومية العربية،

(22) محاضر اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي، صفحة Nasser على الانترنت.

وانكفاء كل دولة عربية على نفسها، وتفكيك مصر لاقتصادها الوطني، وعمليات التصنيع، ومشروعات التسليح، وبرنامج الصواريخ، والبرنامج النووي المصري، وتدخل ضمن المنظومة الغربية. كانت تلك هي الصفقة الأمريكية ـ الإسرائيلية التي رفضها جمال عبد الناصر رغم الهزيمة. لقد حققت إسرائيل عسكرياً أكثر من المتوقع منها، في المخطط الأمريكي لحرب عام 1967، وكان المنتظر بعد تلك الهزيمة الساحقة أن يسقط نظام جمال عبد الناصر، بكل توجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بفعل الهزيمة، ورسم خريطة جديدة للوطن العربي، تسيطر عليها نظم موالية للمشروع الإمبراطوري الأمريكي. ومن المفارقات البارزة أن إسرائيل قد حققت أكبر انتصار عسكري في تاريخها من حدود كانت تعتبرها غير آمنة عام 1967، بينما نزلت بها أقسى هزيمة في تاريخها من حدود اعتبرتها آمنة عام 1973!

لكن رفض الشعب المصري، والشعوب العربية، استقالة جمال عبد الناصر، يومي التاسع والعاشر من حزيران/يونيو 1967، بعد أن أعلن تحمُّله للمسؤولية الكاملة عن الهزيمة، أجهض المخطط الأمريكي ـ الإسرائيلي، وهنا توقعت الولايات المتحدة أن ما حدث كان فورة عاطفية، ستنتهي فور تكشف مدى الهزيمة التي لحقت بالجيوش العربية، وأن نظام جمال عبد الناصر سيسقط لا محال، خلال مدة لن تزيد على ستة أشهر بعد الهزيمة، لكن جاء مؤتمر القمة بالخرطوم، في 29 آب/أغسطس عام 1967، بمثابة مبايعة جديدة لقيادة جمال عبد الناصر لكي يستمر في نهجه المقاوم للمشروع الأمريكي ـ الإسرائيلي في المنطقة. فقد استقبل الشعب السوداني جمال عبد الناصر بصورة أسطورية لا توصف، وبخاصة أنها كانت أول زيارة له لقطر عربي بعد الهزيمة، وبعد أن تكشفت أبعادها، وما دار في ميادين القتال، كان ذلك الاستقبال من مئات الألوف من أبناء الشعب السوداني هو الحدث الأول إعلامياً في العالم وقتها، وقد نشرت كل الصحف العالمية، في صدر صفحاتها الأولى/تغطية للاستقبال، وصور التفاف الشعب السوداني حول جمال عبد الناصر، ونشرت مجلة نيوزويك على غلافها صورة جمال عبد الناصر محاطاً بآلاف السودانيين، وكتبت تحتها: «المجد للمهزوم.. هذه أول مرة في التاريخ يتم فيها استقبال قائد مهزوم بأكاليل الغار كالفاتحين والمنتصرين»!، وفي هذا المؤتمر كرّست المقاومة ورفض العدوان، وخرج المؤتمر باللاءات الشهيرة.

من ناحية أخرى كان جمال عبد الناصر في زيارته السرية إلى الاتحاد السوفياتي عام 1970 قد نجح في الحصول على أكبر وأهم صفقة سلاح سوفياتي للدفاع الجوي والطيران، ووافق الكرملين لأول مرة على أن تتولى أفراد وأطقم سوفياتية إدارة الأسلحة والمعدات والصواريخ والطائرات المتطورة، الأمر الذي لم يحدث مع أية دولة أخرى، حتى في نطاق «حلف وارسو». لذلك اعتبرت الولايات المتحدة أن تأثير هذه الصفقة يعتبر ردعاً عسكرياً وسياسياً لإسرائيل،

إضافة إلى أن تكثيف الوجود السوفياتي في مصر سوف يعمق الصراع بين القوتين الأعظم، وأصبح الموقف السياسي والعسكري للدول المعنية في الصراع على النحو الآتي:

1 ـ مصر: نشاط وفاعلية جبهة القتال ضد إسرائيل تتصف بالتحدي والردع، وبخاصة بعد بناء حائط الصواريخ «سام» بأنواعه المتعددة، وإسقاط طائرات فانتوم وسكاي هوك الحديثة، وأخذت مصر تصعّد العمليات العسكرية في الجبهة، للدرجة التي ألزمت القوات الإسرائيلية على القناة بالتزام سياسة الدفاع بالدفاع السلبي، كما نجحت القوات المسلحة المصرية على الجبهة بتصدير الخوف إلى إسرائيل، بسبب العمليات الصغرى الجريئة ضد جنودها في الجانب الشرقي من القناة.

2 ـ إسرائيل: تحول الموقف السياسي والعسكري إلى أسوأ حال، حين شعرت أن التصاعد المستمر للقتال على الجبهة المصرية أدى إلى مزيد من تعبئة المشاعر العربية ضد إسرائيل، الأمر الذي أرغم مائير رئيسة وزراء إسرائيل على أن تعلن أنها لا ترى أية فرصة للسلام ما دام جمال عبد الناصر في الحكم، وكان جمال عبد الناصر يدرك معنى «السلام الإسرائيلي» الذي تعلنه مائير.

3 ـ الاتحاد السوفياتي: تحذير رئيس الوزراء الروسي كوسيغين إلى الولايات المتحدة بسبب استمرار إسرائيل في مغامراتها ضد الأراضي العربية، وأن ذلك سوف يجعل الاتحاد السوفياتي مضطراً لإمداد البلدان العربية بالوسائل التي تمكنها من الرد على المعتدي المتغطرس.

4 ـ الولايات المتحدة: نيكسون يؤيد اتجاهات روجرز وزير خارجيته نحو تسوية شاملة، بحيث تجرى مفاوضات بين الأطراف المتصارعة على أساس «اتفاق تفاوضي»، وكانت الإدارة الأمريكية قد أعربت عن اقتناعها بأن «سياسة العصا الغليظة» التي نصح بها هنري كيسنجر ـ مستشار الأمن القومي ـ ضد مصر قد استهلكت، بعد أن جربت الفانتوم ضد المدنيين في مصر وفشلت، إشارة إلى قوة العمق المصري.

5 ـ إنكلترا وفرنسا: بوصفهما أعضاء في «لجنة الأربعة الكبار»، التي تألفت للبحث عن حل، تنضمان في الرأي إلى جانب العرب، وتطلبان تنفيذ إسرائيل قرار مجلس الأمن الرقم (242) عام 1967، وكان لموقف الصلابة في القتال على الجبهة المصرية والإرادة والتضحيات التي تتم يومياً، دور أساسي في جعل الدولتين تنحازان للجانب العربي.

وأظهرت هذه المواقف السياسية والعسكرية للأطراف المعنية عدة حقائق، من أهمها:

أولها: مدى عمق الفجوة بين الموقفين السوفياتي والأمريكي، وبخاصة بعد انضمام إنكلترا وفرنسا إلى رأي الجانب العربي، وهو موقف يؤدي إلى عزلة الولايات المتحدة.

ثانيها: انتهاء مناقشات الأربعة الكبار إلى أن تحقيق السلام مرهون بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية مع ضمان أمن إسرائيل.

ثالثها: فشل استراتيجية السماء المفتوحة ضد مصر، وبخاصة بعد دخول «صفقة كانون الثاني/يناير» السوفياتية العسكرية عام 1970 في الخدمة.

رابعها: إن زيادة دعم إسرائيل بطائرات الفانتوم المتقدمة سوف يؤدي إلى إشعال الوطن العربي كله بالعداء ضد السياسة الأمريكية.

هكذا كانت رؤية جمال عبد الناصر السياسية والعسكرية قد أكسبت مصر اتجاهات الأربعة الكبار، الولايات المتحدة ـ الاتحاد السوفياتي ـ بريطانيا ـ فرنسا، إلى جانب الحق العربي المشروع في تحرير الأراضي العربية المحتلة، وإقرار حقوق الشعب الفلسطيني.

إن جمال عبد الناصر، بعد الهزيمة الضخمة عام 1967، رفض كل تلك الحلول والمقترحات للحصول على سيناء بدون شروط، مقابل فك ارتباطه بالوطن العربي؛ بينما السادات، بعد النصر العظيم عام 1973، يذهب هو بنفسه إلى فلسطين المحتلة، ليحصل في النهاية على سيناء شبه منزوعة السلاح، مع قطيعة شاملة مع الوطن العربي، وضياع دور مصر الإقليمي والعالمي، وتبعية للولايات المتحدة.

هذه كانت أوضاع مصر يوم رحيل جمال عبد الناصر؛ سواء في مجال إعادة بناء القوات المسلحة المصرية، حتى أصبحت جاهزة لخوض حرب التحرير، أو في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو تعبئة الأمة العربية من أجل المعركة، أو العلاقات الدولية، وبخاصة العلاقات الاستراتيجية مع الاتحاد السوفياتي.

فماذا حدث منذ أصبح السادات رئيساً لمصر، وانتقلت إليه مسؤولية الحل أو الحرب، وبدأ يواجه مسؤولياتها كاملة، وقد تبدّت أمامه بكل حقائقها، وبكل تفصيلاتها، وبكل احتمالاتها، سواء في ميدان الجبهة العسكرية و«قيادة» الحرب، أو على مستوى الجبهة السياسية وإدارة المفاوضات؟



الفصل الثاني

شخصية السادات

حين تسلم السادات منصبه رسمياً في تشرين الأول/أكتوبر عام 1970 بادر مباشرة إلى تدشين أضخم انقلاب جذري في الاستراتيجية القومية العليا التي اعتمدتها مصر، في مواجهة إسرائيل منذ قيامها عام 1948، حتى من قبل صعود جمال عبد الناصر، وهي الاستراتيجية المبنية على مبدأ أن الصراع، في حقيقته، هو «صراع وجود لا صراع حدود»، بكل ما يترتب على ذلك «الإدراك» المحوري؛ في شأن طبيعة ذلك «الصراع»، فضلاً عن قضاياه وديناميات، كما إمكانات حله. معنى ذلك أن «مبادرة السلام» لم تهبط على السادات فجأة، وهو في الطائرة في أعالي السماء، عندما كان يعبر الأجواء التركية، عائداً من زيارة إلى رومانيا، كما زعم، إنما سبقتها ومهدت لها تحولات كبرى، سواء في الإدراك والتوجهات، كما في السياسات والممارسات، قادت السادات إلى إسرائيل، وإبرام الصلح المنفرد معها.

قرر السادات انتهاج استراتيجية المصالحة، كما يوضح الفريق أول محمد فوزي أبعاد ذلك التحول ومغزاه، في مذكراته، بعنوان: استراتيجية المصالحة[1]، وكما صرح السادات ذاته للكاتب أحمد بهاء الدين بأنه ينوي فك الاشتباك مع الولايات المتحدة، ومن أجل ذلك أسقط خيار التسوية الشاملة. ورغم عظمة إنجاز القوات المسلحة المصرية في حرب عام 1973 لم يستغل السادات ذلك، وظل على موقفه، وعلى الطريق ذاتها، حتى إلى زيارة إسرائيل 1977، قبل بمبدأ المفاوضات المباشرة في الكيلو 101 على طريق القاهرة - السويس، بعد وقف إطلاق النار، وقبل بتسليم أوراق الصراع العربي - الإسرائيلي إلى كيسنجر، بل وافتخر بأن 99 بالمئة من أوراق اللعبة في يد الولايات المتحدة، عدو العرب الأساسي، وراعية إسرائيل، ووافق على اتفاقيتي فك الاشتباك على الجبهة المصرية، رغم ما بهما من التزامات تتجاوز ما ورد في قراري مجلس الأمن الرقمين 242 و338، وأصرّ على رفع الحظر النفطي عن الولايات المتحدة قبل تحقيق

(1) انظر: محمد فوزي، استراتيجية المصالحة (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986).

التسوية الشاملة، حتى وصل إلى القدس المحتلة ليقدم اعترافاً علنياً بإسرائيل، أدى في خاتمة المطاف إلى القبول بأسوأ الشروط، وأكثرها ظلماً لمصر، وإهداراً لدماء الشهداء في «معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية»، التي وقعها السادات في واشنطن مع رئيس وزراء إسرائيل، سفاح دير ياسين، مناحم بيغين، برعاية الرئيس الأمريكي كارتر، في 26 آذار/مارس 1979، لتعود سيناء إلى مصر شبه منزوعة السلاح.

ومن اللافت أن كارتر نفسه قد أشار إلى أن السادات كان مبالغاً بتكرار القول إن 99 بالمئة من أوراق اللعبة في يد الولايات المتحدة، وذلك في الرسالة المكتوبة التي وجهها إلى المشاركين في المنتدى الذي نظمته الجامعة الأمريكية بالقاهرة، في 2018/9/19، بعنوان: «كامب دايفيد بعد 40 عاماً». بل لقد عمد كارتر إلى إبلاغ السادات: «أنه لا يشاركه هذا الرأي»، فصحح السادات نفسه قائلاً: «عزيزي «جيمي»، إنك على حق؛ فهي ليست 99 بالمئة، إنما 99.9 بالمئة»[2].

كان خيار السادات بخروج مصر من العروبة، والبحث عن حل منفرد للصراع العربي مع إسرائيل، هو طلقة البداية لعقود مريرة في التاريخ العربي المعاصر، مزقت الوطن العربي، ونسفت خيار التسوية الشاملة، وأضاعت حقوق الشعب الفلسطيني. لم تكن عروبة مصر مغامرة أو رغبة في الزعامة من جمال عبد الناصر، بل كانت فرض التاريخ والجغرافيا على مصر، ولم تكن حروب مصر مع إسرائيل من أجل العرب فقط بل من أجل مصر في المقام الأول، لقد أنشأت إسرائيل لعزل مصر في أفريقيا، ووراثة دورها في الوطن العربي، وهذا ما استوعبه جمال عبد الناصر جيداً، بينما لم يفهمه السادات مطلقاً.

لقد روى محمد حسنين هيكل في برنامجه «مع هيكل»، الذي بثه قناة «الجزيرة»، وقائع لقاء له مع رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق كوف دي مورفيل، الذي قال له إنه جرت في المنطقة العربية معركتان: معركة دخول إسرائيل، ومعركة خروج مصر، وأن دخول إسرائيل لا يتحقق إلا بخروج مصر، وأن بريطانيا هي الدولة التي ساعدت على دخول إسرائيل، والولايات المتحدة هي الدولة التي يجب أن تحقق خروج مصر، وأنكم كعرب تنبهتم للمعركة الأولى، الخاصة بدخول إسرائيل، وغابت عنكم معركة خروج مصر. إن الولايات المتحدة لا تريد لمصر أن تعبر خط قناة السويس، لا مانع لدى الأمريكيين من أن تصبح مصر بلداً أفريقياً جيداً، أو بلداً إسلامياً جيداً، لكنهم لا يريدون أن تكون مصر بلداً عربياً جيداً، لقد كانت كل مشكلات الغرب مع جمال عبد الناصر، بسبب أنه جلب المشرق العربي إلى مصر، واهتم بصوغ مشروع للوحدة عربية.

(2) مجلة أكتوبر (19 آذار/مارس 1979).

تقتضي متابعة هذه التحولات تخصيص هذا الفصل بكامله لعرض شخصية السادات في مبحثين: فيعرض المبحث الأول ـ تغيرات الإدراك التي شهدتها «شخصية السادات» من مرحلة إلى أخرى، ويتناول المبحث الثاني ـ رؤية الآخرين لهذه الشخصية ولتطوراتها.

أولاً: الإدراك المتغير

لا شك في أن عملية التحول الكبرى من الصراع إلى التسوية التي قادها السادات في مصر، بما ارتبطت بها من تغيرات جذرية على المستويات كافة، كانت تعكس التحولات التي طرأت على البيئة الداخلية والإقليمية والعالمية في السبعينيات ـ من ناحية، وإدراك السادات لهذه التحولات، وما تفرضه من تحديات، ومن ثم إدراكه لكيفية التفاعل معها، والاستجابة لها، وفقاً لمنظومته الفكرية والأيديولوجية، فضلاً عن رؤيته الذاتية، في ظل انفراده بصنع القرار ـ من ناحية أخرى.

ومع تأكيد التداخل الوثيق بين المعطيات المصرية والعربية والعالمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي تداخلاً عضوياً، بحيث يستحيل الفصل بين مكوناتها فصلاً تحكمياً؛ إلا أن التغير الجذري في إدراك القيادة السياسية الرسمية لطبيعة الصراع، وللأهداف المصرية التي تبغي تحقيقها من حسم الصراع، إن سلماً أو حرباً، كان لا بد من أن ينعكس بالضرورة على مسار «عملية التسوية»، ومستقبل «السلام» في المنطقة العربية.

من هذه المحددات تنطلق الدراسة من التركيز على تحليل «شخصية السادات»، منذ صعوده إلى السلطة في مصر عام 1970، إلى هبوطه في مطار «اللد» بإسرائيل عام 1977، وما بعد، للوقوف على دوافعها وأهدافها من منظور اتخاذ القرار، حيث تعد مفتاح فهم السياسة المصرية، داخلياً وخارجياً، وقياس دور السادات ومدى تأثيره على مسار الأحداث وتطوراتها، نظراً إلى أن السياسة المصرية تستند، في المقام الأول، إلى دور الحاكم الفرد، في ظل قصور المؤسسات الرسمية، وضعف تأثيرها في عملية صنع القرار، وتهافت التفاعل بين القوى السياسية، والعناصر التنظيمية والبنائية في النظام السياسي، لتمثل «شخصية السادات» محوراً مركزياً لطرح وتحليل أحداث المرحلة التاريخية، وتوجهاته وسياساته، وإبراز دوره الحاكم في السياسة الخارجية[3].

يقتضي ذلك رصد وتحليل تطور مساراتها وتوجهاتها، في شأن الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومن ثم الوقوف على دوافع وتداعيات قبول «التسوية المنفردة» مع إسرائيل، وتأثيرها في قضايا العمل الوطني، وارتباطات مصر العربية والدولية. فضلاً عن تحديد مدى انعكاس «رؤية

(3) انظر: عبد العليم محمد، الخطاب الساداتي: تحليل الحقل الإيديولوجي للخطاب الساداتي، كتاب الأهالي؛ رقم 27 (القاهرة: جريدة الأهالي، 1990).

السادات» الذاتية على مسار تلك السياسة وتوجهاتها، خلال تلك الحقبة الحرجة من تاريخ مصر المعاصر، وتاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والمنطقة بأسرها.

يحتل الانقلاب الذي قاده السادات على «المجموعة الناصرية» في أيار/مايو عام 1971، والذي يعتبر المرحلة الأولى للانقلاب على «مشروع جمال عبد الناصر» برمّته، أهمية خاصة في هذا السياق؛ لأن السادات قبل الانقلاب، ليس هو السادات بعد الانقلاب. أساس ذلك أن «الانقلاب» لم يكن مقصوراً على أوضاع قائمة، إنما كان انقلاباً كاملاً؛ شمل شخصية السادات نفسه. فكان من الطبيعي أن تنعكس نتائج هذا كله على كل شيء، بدءاً من إعادة كتابة الأحداث التاريخية المعروفة للجميع، وصولاً إلى صيغة جديدة للمجتمع المصري.

فقد جرت محاولة فاشلة لكتابة التاريخ بصياغة جديدة، شملت مرحلة التحضير لثورة 23 تموز/يوليو عام 1952، وتحديد دور الأفراد في تلك الثورة، وفقاً لرغبة السادات، الذي تولى بنفسه كتابة المحطات الرئيسية في هذه الصياغة الجديدة. لكن هذه الصياغة الجديدة، لمرحلة مهمة من تاريخ مصر الحديث، قد أوقعت السادات في تناقضات حادة، وجرته إلى الوقوع في فخ ترويج أكاذيب ظاهرة. فقد قال السادات وكتب الكثير عن ثورة يوليو، وجمال عبد الناصر، في مرحلة تاريخية سابقة، بالغ فيها بالإشادة والمديح بحق ثورة 23 يوليو عام 1952، وبقائدها جمال عبد الناصر.

ثم جاءت مرحلة ما بعد أحداث أيار/مايو عام 1971، فانقلب موقف السادات من النقيض إلى النقيض، وبهذا تولى تكذيب نفسه بنفسه، وبدون تدخل من الآخرين. فقد اعتاد السادات كل عام، في ذكرى مولده، وأمام عدسات التليفزيون، أن يحكي على امتداد ثلاث ساعات ذكريات حياته، واختار أن يعالج القصة على هواه، ويزوق أو يخفي ما يشاء. وكما يقول هيكل، في كتابه: خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، فإن «المشكلة أنه لم تتوافق روايتان قط من الروايات التي كان يحكيها، فقد كان في كل سنة يضيف ويحذف، بل ويتناقض في روايته لقصة، عن الطريقة التي قدمها بها من قبل. بل وأحياناً كانت القصص الجديدة تتصادم بقسوة مع ما سبق أن قاله أو كتبه، في ما أدلى به من أحاديث، أو ما كتبه من مقالات في عديد من الصحف والمجلات، التي كان يسيطر عليها أو يرعاها. ويمكن أن يقال إنه كان يكتب قصة حياته من جديد مرة كل سنة. بل إن الرئيس السادات شكل لجنة خاصة عهد إليها بمهمة إعداد نص تفصيلي لقصة حياته ولآرائه، كما يجب لها أن تكون، وإن كانت اللجنة لم تكن قد فرغت من أعمالها حين وصلت القصة الحقيقية إلى نهايتها الدامية»[4].

---

(4) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والتوزيع، 1988)، ص 31 ـ 32.

وهذا يفسر إقدام السادات على سحب كل ما كتبه وما نشره في السابق؛ فأمر بعد وصوله إلى السلطة بسحب كل كتبه من الأسواق والمكتبات، وهي ثلاثين شهراً في السجن؛ ثورة على النيل، أو قصة الثورة كاملة؛ صفحات مجهولة؛ يا ولدي هذا عمك جمال. بل يقول هيكل، في كتابه خريف الغضب، إن نسخة مجلة الفصول عدد أول أيار/مايو عام 1935 ـ الذي كان يتضمن رد السادات على إعلان طلب «وجوه جديدة» للتمثيل، التي كانت محفوظة في دار الكتب حسب الأصول المعمول بها ـ وجدت مفقودة من مكانها، وكأن يداً مجهولة امتدت إليها فنزعتها[5].

هكذا، عرف الناس ولأول مرة أن السادات كان هو المؤسس الأول لتنظيم الضباط الأحرار، وليس جمال عبد الناصر، وأن جمال عبد الناصر، الذي كان ترتيبه الثالث في تنظيم الضباط الأحرار الذي أسسه السادات ـ كما جاء في مذكراته ـ قد تسلم منه قيادة التنظيم، بعد أن أصبح السادات ملاحقاً من قبل أجهزة الأمن الداخلية والخارجية، بسبب نشاطه ونضاله!

ثم تبع ذلك، أن تحول جمال عبد الناصر إلى مصدر لإزعاج السادات، يرهقه بمشكلاته الشخصية، ومشكلات تنظيم الضباط الأحرار. فجاء في مذكرات السادات ما نصه: «ومما لا شك فيه أن عبد الناصر، وهو الحذر دائماً بتكوينه، كان واثقاً كل الثقة أنني سوف أقف إلى جانبه، باعتباري قوة لها تجربتها ولها تاريخها، قوة تسانده في الصراعات التي بدأت داخل الهيئة التأسيسية، حتى قبل قيام الثورة. ولذلك كان يهرع إلي عندما أعود إلى القاهرة في إجازة ليشرح لي المصاعب التي يلقاها من بعض الأعضاء. وعندما نعود إلى الذاكرة، إلى تلك الأيام البعيدة، لا أبالغ إذا قلت إن عبد الناصر كان يقضي معي خمسة أيام كاملة في كل إجازة من إجازاتي، التي لم تكن تتعدى الأسبوع. هذا إلى جانب أن عبد الناصر كان يضع تجربتي محل تقدير، أذكر أنه في سنة 1951 طرأت له فكرة أن تبدأ الثورة بحركة اغتيالات واسعة، وسألني في هذا فقلت له «غلط يا جمال، ما هي النتيجة؟ إلى أين ستصل؟ إن الجهد الذي يبذل في حركة الاغتيالات يساوي تماماً الجهد الذي يبذل في قيام الثورة، ولذلك دعنا نأخذ الطريق المباشر المستقيم، وليكن هدفنا المباشر هو الثورة»».

لم يعد جمال عبد الناصر في رؤية السادات الجديدة هو ذلك القائد والمعلم والملهم والأخ والصديق، إنما تحول فجأة إلى شخصية مليئة بالعقد، لا تعرف الوفاء في علاقاتها مع الآخرين. ولا بد لأي كاتب أو باحث أن يتوقف عند بعض المفردات التي وردت على لسان السادات؛ مثل مصطلح «القوة» الذي استخدمه مرتين، أو مصطلح «يهرع» منسوباً إلى جمال عبد الناصر!

(5) المصدر نفسه، ص 42.

ومن المثير للدهشة أن السادات في رده على سؤال موسى صبري في شأن العلاقة بينه وبين جمال عبد الناصر، وبخاصة في ظل الصراعات التي كانت تجري في صفوف الحكم، وتبلور «مراكز قوى»؛ قال السادات بالحرف: «أنا شخصياً أعطيت صوتي لجمال عبد الناصر في جيبه. لقد رأيت أنه رجل في قمة الكفاءة تمام. يحضر ويعرف الموضوع بعد دراسة كاملة، وتحليل مستفيض. وتجدنا بعد مناقشات كانت تستمر 17 و20 ساعة ـ كنا شباب ـ نعود إلى الرأي الذي عرضه عبد الناصر في أول الأمر. وهكذا قلت له: «صوتي معك دائماً»». ومن اللافت أنه يضيف أن ذلك «الترخيص» امتد حتى إلى حال عدم وجوده في بعض الاجتماعات أحياناً؛ فيقول: «وقد حدث عندما أخرجنا محمد نجيب.. لم أكن موجوداً عندما صدر قرار عودته. كنت في منزلي، وسمعت قرار مجلس الثورة بعودة نجيب. أصدر عبد الناصر القرار ولم يرجع لي، لأنه يعلم أن صوتي معه... لم أدخل معه في نقاش أبداً»[6]!

وعندما سأله صبري: هل اختلفت مع عبد الناصر؟ كان رد السادات: «من جانبي لم أختلف أبداً... وقد حدثت واقعتان فقط من ناحية المناصب لم أقصدهما: الواقعة الأولى، عندما اقترحت عليه أن أتولى رئاسة الاتحاد الاشتراكي... لكنه تجاهل اقتراحي، وقال لي: لماذا لا تذهب إلى بورسعيد لتستريح مع أسرتك بعض الوقت؟ وفعلاً سافرت في نفس اليوم على طائرة إلى بورسعيد، ولم افتح هذا الموضوع معه أبداً.. ومرة ثانية بعد الهزيمة طلبت منه أن يطلق يدي في الجهاز التنفيذي لمدة 6 أشهر فقط... لكنه قال لي: نرجئ الموضوع إلى ما بعد إزالة العدوان.. ولا أذكر أنني اختلفت معه بسبب ذلك على الإطلاق»[7]!

كما أن السادات لم يعد يروقه أن يعتقد الناس أن أسلوب إدارته للحكم هو امتداد لمنهج جمال عبد الناصر؛ فقال: «إن الناس ينظرون إلي على أنني خليفة جمال عبد الناصر، وذلك ليس صحيحاً، فأنا لا أحكم مصر طبقاً لأسلوبه، لكن أحكمها طبقاً لأسلوب رمسيس الثاني، ذلك ما يفهمه الشعب المصري وما يريده». يمكن الجزم أن أغلبية الشعب المصري ـ أصلاً ـ لا تعرف شيئاً عن الأسلوب الذي اتبعه رمسيس الثاني في الحكم، ولا ندري إن كان السادات نفسه يلمّ بتاريخ رمسيس الثاني ومنهجه في الحكم. لكن قد يكون بين السادات ورمسيس الثاني نقطة تشابه والتقاء: فقد «أراد رمسيس الثاني أن يخلّد نفسه بأن يكتب هو التاريخ، ويكتبه على أكثر الأحجار مقاومة للزمن. شيء واحد لم يفطن له رمسيس الثاني؛ ذلك أن الأجيال التي فتنتها فكرة الخلود ستكتشف أنه لم يكتب التاريخ بل زيّفه. فقد اكتشف علماء التاريخ المصري

(6) موسى صبري، السادات: الحقيقة والأسطورة (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1985)، ص 279 ـ 280.
(7) المصدر نفسه، ص 285 ـ 286.

القديم أن رمسيس الثاني قد زيَّف التاريخ؛ فنسب كل انتصارات الآخرين إليه، واستخدم في تزييف التاريخ أسلوبين:

أولهما، أن سطَّر على جدران معابده تاريخ انتصارات لم يكن هو صاحبها ونسبها إلى نفسه.

وثانيهما، أن قوَّض أركان ما شيده أسلافه من معابد، وانتقى منها أحجارها المسطرة بتاريخ النصر والحكمة، وحشرها في بناء جدران معابده. وهكذا ترك رمسيس الثاني مجموعة من التماثيل والمعابد تحمل تاريخاً مغلوطاً، جمع مفرداته من خياله، ومما سطر أسلافه من تاريخ».

وتمادى السادات في أحاديثه المتناقضة ليظهر نفسه في ثوب البطل، والشخصية الأسطورية، فذكر في كتابه البحث عن الذات: قصة حياتي أنه عندما جرى القبض عليه بسبب تعاونه مع عملاء من مخابرات النازي، فإن ما أسف عليه هو أن اعتقاله حال بينه وبين إرسال النص الكامل لمعاهدة كان قد أعدها ليعرضها على روميل. لقد اتسعت دائرة التضخيم لشخصية السادات ودوره، لدرجة أبعدته عن أية مصداقية؛ فكيف يمكن لضابط صغير في الجيش المصري أن يقوم بإعداد معاهدة مصرية ألمانية، سوف يكون الطرف المقابل له في التوقيع عليها هو الجنرال الألماني الشهير روميل!

إن ما ورد على لسان السادات من أقاويل لا يوجد ما يؤيدها من معاصريه، الذين شاركوا في الإعداد للثورة والقيام بها، وبخاصة من قبل أعضاء اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار. ويستغرب هيكل هذا التحول الذي شمل دور السادات الجديد المتعلق بالثورة وقيادتها، وهو الطرف الذي لم يكن له دور رئيسي لا في التخطيط للثورة أو في إنجاحها، بل ولم يكن في بادئ الأمر واحداً من بين أعضاء اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار. إن الغرض من وراء تلك الصياغة التلفيقية والساذجة حول دور السادات، لا يخرج عن كونه محاولة تستهدف الإساءة إلى جمال عبد الناصر، بوصفه شخصية تاريخية ومحورية في مصر والمنطقة العربية. وهي خطوة تمهيدية مهمة ومطلوبة عندما تحين ساعة التغير الشامل لأوضاع مصر والمنطقة العربية بأسرها.

امتدت انقلابات السادات لتصل إلى حد الانقلاب على انتمائه الطبقي، كما يشير هيكل، في كتابه خريف الغضب؛ فظهرت عليه وعلى أسرته فجأة أعراض العبقرية والترف، بصورة مستفزة للمصريين، فرأوا فيه نسخه من الخديوي إسماعيل. كما أصبحت زوجته جيهان السادات تحمل لقب «سيدة مصر الأولى»، وهو تعريف غريب على قواعد البرتوكول المصرية، لكنه منزوع من البروتوكول الأمريكي. كما استكملت «جيهان السادات» دراستها عندما أصبح السادات رئيساً للجمهورية، فحصلت على الثانوية العامة، ثم على الليسانس من كلية الآداب، ثم درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة القاهرة. كما أصبح معروفاً عنها عند المصريين أن لها دوراً مؤثراً في السياسة المصرية، وسرعان ما جمعت حولها بلاطاً خاصاً بها، يتكون من زوجات

بعض رجال الأعمال والسياسيين والضباط، إلى جانب عدد من سيدات الطبقة القديمة البارزة قبل الثورة[8].

في محاولة تتبع أصول «هذا الانقلاب لدى السادات يشير هيكل، في كتابه خريف الغضب، إلى أن السادات لم يكن مجرباً، ولا كان مفكراً، «ولقد كان جزء من المشكلة يقع على شخصية السادات كما صاغتها ظروفه. إن تلك الظروف لم تتح له فرصة كافية ليتعلم أو يعلم نفسه بطريقة جادة ومنظمة... كانت الظروف التي أثرت في شخصية السادات لا تتيح له الوقت قطعاً لكي يفكر في أصول المسائل التي كان عليه أن يواجهها الآن. ولم تكن لديه فكرة عميقة عن تاريخ مصر، والعوامل الفاعلة في هذا التاريخ. فبعد صباح تعيس في البيت المزدحم بالتوتر في بيت كوبري القبة، هرب بالخيال إلى هواية التمثيل، ثم هرب من الواقع بالمغامرات مع جواسيس الاستخبارات الألمانية، والعمليات الدموية للحرس الحديدي، وقضى جزءاً أساسياً من سنوات شبابه في فراغ السجون. وأصعب من ذلك فإنه اكتسب عادات تآمرية، كان من الصعب عليه أن يتخلص منها. ولقد تمتع بمزايا السلطة العليا وأدواتها، دون تقدير كافٍ للمسؤوليات التي ترتبط بها. ولم يكن يفهم الطبيعة الحقيقية لمصر ـ وقد سطحها في ما كان يقوله عن أخلاق القرية ـ لكن طبيعة مصر كانت أمراً مختلفاً عن هذا التسطيح، وكذلك كانت علاقة مصر ببقية شعوب الأمة العربية. ولقد استطاع فقط أن يفهم أن مصر هي القائد الطبيعي للعرب، لكنه افترض أن العرب سوف يكونون مرغمين على اتباعه، في أية طريق يختارها، وكان ذلك خطأ. إن جوهر القيادة، وقوة الفعل الكامنة فيها، مسألة أعقد كثيراً مما كان يتصوره. لكنه لم يكن يرى ذلك. ولقد خلط في هذه المسألة بين الرئاسة والقيادة؛ فالرئاسة لها الطاعة بالقانون، لكن القيادة لا يمكن أن تمارس دورها إلا بالاقتناع الكامل بأن الدور الذي تقوم به يعبر عما يشعر الآخرون في ضمائرهم، ويعجزون وحدهم عن تحقيقه. وبالتالي فإن الرئاسة سلطة، وأما القيادة فهي دور، وإذا توقف أداء الدور فإن دعوى القيادة، التي تترتب عليه، تفقد حقها في أن تقود»[9].

ويضيف هيكل: إن السادات كان يحتفظ بكل أوراقه قريبة إلى صدره، كما يقولون. ولم يكن أحد يعرف ما لديه. وحتى إذا أتيح لأحد أن يعرف، فقد كان صعباً عليه أن يتصور كيف يستطيع السادات أن يستوعب بطبيعته الخاصة ما لديه، ثم أن يحوله إلى مواقف، أو إلى إجراءات عملية. لقد ساعدته غريزة المتآمر فيه على حفظ أسراره، وربما كانت من ناحية أخرى ترضي فيه رغبة نسبة كل شيء إليه وحده. بل وربما ساعدت أيضاً على أن تعطى لقراراته قوة المفاجأة،

(8) هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، ص 97.
(9) المصدر نفسه، ص 139.

وكان هذا هو ما أثر تسميته «سياسة الصدمة العصبية»[10]. وربما كان تعبير السادات: «سياسة الصدمة الكهربائية».

كما يشير مراد غالب، وزير الخارجية الأسبق، في مذكراته بعنوان: مذكرات مراد غالب: مع عبد الناصر والسادات ـ سنوات الانتصار وأيام المحن، إلى جانب مهم من «أصول» هذا الانقلاب لدى السادات؛ منطلقاً من أنه كان يعرف السادات معرفة وثيقة منذ قيام ثورة تموز/ يوليو عام 1952، ثم توطدت علاقته به عندما أصبح مسؤولاً عن العلاقات مع الاتحاد السوفياتي في عهد جمال عبد الناصر، وأنه تعجب من تعيينه لهذه المهمة، وكان وقتها سفيراً لمصر لدى الاتحاد السوفياتي، بحكم ما يعرفه عنه من كراهيته للاتحاد السوفياتي، لكنه كان بارعاً في التمويه، وإخفاء حقيقة مشاعره. ويضيف غالب: «رغم أن السادات قد انحنى أمام تمثال جمال عبد الناصر في مجلس الأمة، فور انتخابه، تعبيراً عن الإجلال والاحترام، لكنني سرعان ما اكتشفت أنه جاء إلى الحكم برؤية مختلفة تماماً، وسياسة تعتمد في أساسها على الولايات المتحدة، وتعتمد على الاتحاد السوفياتي. لكنه بحكم طبيعته المتشككة بدأ يتصل بالولايات المتحدة، في الوقت نفسه الذي يظهر فيه الود للسوفيات، مثل تعيين الكثيرين من اليسار المصري وزراء»، ومنهم غالب نفسه. ويتابع: «أعتقد من خلال استقرائي لتاريخ السادات أنه من خلال تمرّسه الطويل بالعمل السري قبل الثورة قد تطبّع بالمغامرة والتمويه والتآمر... كان السادات أيضاً بارعاً في الاتصال بقوى مختلفة ومتعارضة في الوقت نفسه: الإخوان المسلمين، السراي من خلال يوسف رشاد، قيادة الضباط الأحرار، ومحاولات قتل النحاس باشا، واغتيال أمين عثمان... كان السادات قد دخل عالم العمل السري؛ فلجأ إلى التمويه والمغامرة وتدبير المؤامرات... بهذه الصفات استطاع دائماً أن يفاجئ أعداءه بحركة غير متوقعة أو محسوبة»[11].

لم يستطع السادات أن يتخلص من عقلية وأسلوب العمل السري، الذي يفكر ويخطط في الخفاء لينفذ خططه، حتى بعد ما أصبح رئيساً للجمهورية، ومدافعاً عن قضية مشروعة، تستند إلى الحق والعدل وقرارات دولية. فكان من المفترض ألّا ينفرد بفرض الحل الذي يراه، أو يتصدى للمشكلات دون استشارة وزرائه والمسؤولين والخبراء، وتحت أمره أجهزة الدولة متكاملة، حافلة بكل الإمكانات والخبرات، لكنه اعتمد على ذاته، وضرب بكل ذلك عرض الحائط، فلم يشأ أن يقتنع بأن عصر الفرد قد انتهى، وهو ما حدا به على أن يكون وحيداً معزولاً

(10) المصدر نفسه، ص 144.

(11) مراد غالب، مذكرات مراد غالب: مع عبد الناصر والسادات: سنوات الانتصار وأيام المحن (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001)، ص 173.

بهذا الصدد، كما تؤكد ذلك مذكرات العديد من القادة السياسيين والعسكريين الذين عملوا معه، أو التقى بهم.

وتطبيقاً لذلك يشير مراد غالب في مذكراته ـ من موقع السفير السابق في الاتحاد السوفياتي لمدة عشر سنين (1961 ـ 1971)، والخبير في العلاقات المصرية ـ السوفياتية، والشاهد على الاجتماعات المشتركة، حيث تولى وزارتَي الخارجية والإعلام ـ تعقيباً على قرار السادات في شأن «طرد الخبراء السوفيات» من مصر: «لقد كنت متأكداً من أن ما حدث كان لا بد أن يحدث يوماً ما، فالسادات كانت له اتجاهاته المضادة للعلاقات مع الاتحاد السوفياتي، والتحول نحو الولايات المتحدة»[12].

وفي السياق نفسه احتار الجميع في تفسير الانقلاب الذي أقدم عليه السادات، وتحول إلى ظاهرة لا يمكن تجاهلها. كان تفسير الأمريكيين والإسرائيليين متطابقاً، فردوا التغيرات الانقلابية عند السادات إلى عوامل وعقد نفسية، رافقته منذ طفولته فأثرت سلباً في منهجه وسياساته. فقد حمل كيسنجر رسالة من السادات إلى مائير رئيسة وزراء إسرائيل، في 16 كانون الأول/ديسمبر 1973، جاء فيها: «عندما أتكلم عن السلام الآن فأنا أعني ما أقول، إننا لم نتقابل من قبل، لكن لدينا الآن جهود الدكتور كيسنجر، فدعينا في هذه الأوقات نستخدم هذه الجهود ونتحدث إلى بعضنا من خلاله». قامت مائير بإبلاغ كيسنجر، تعليقاً على ذلك، وعلى موافقة السادات على نقاطها الست: «هذا شيء طيب، لكن ما أستغربه هو لماذا يفعل ذلك؟!»[13].

لقد سلك هنري كيسنجر الطريق نفسه، واعتمد على البعد النفسي ليفسر به حقيقة الدوافع والأسباب التي جعلت السادات يقبل ما يمليه عليه الآخرون، رغم أن الظرف الموضوعي لا يفرض عليه قبول شروط الآخرين، من ثم كان رد كيسنجر على مائير: «الحقيقة أنني مندهش من سلوك السادات، إنني لا أستطيع أن أفهم حتى الآن لماذا لا يستخدم السادات كل عناصر القوة في موقفه لكي يرغمكم على الانسحاب حتى خطوط 4 حزيران/يونيو عام 1967، إن السادات يستطيع استعمال هذه الضغوط لكي يفرض اتفاقاً شاملاً، وعلى شروطه، وحتى إذا قرر استئناف القتال، فالموقف الدولي كله معه، وسيلقي باللوم على إسرائيل؟»

ثم تولى الإجابة عن سؤاله، وقال بالحرف الواحد أيضاً: «إن السادات فيما يبدو لي وقع ضحية الضعف الإنساني. إنه يتصرف بسيكولوجية سياسي يريد أن يرى نفسه وبسرعة راكباً في

---

(12) المصدر نفسه، ص 187.

(13) انظر المصدر الآتي بخصوص نصوص الوثائق الأمريكية خلال حرب عام 1973 الواردة في الدراسة: ويليام بير، محرر، أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية، ترجمة خالد داود؛ مراجعة إسماعيل داود (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2004).

سيارة مكشوفة، داخلاً في موكب منتصر إلى شوارع السويس، بينما آلاف من المصريين على الجانبين يصفقون له كمنتصر ويهللون».

ولم يتوقف التحليل النفسي عند حدود فهم وتفسير سلوكيات السادات، وإنما عمد البعض إلى رد أسباب الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى عقد وحواجز نفسية؛ فذكر شيمون بيريز أن أسباب العداء بين العرب والإسرائيليين تكمن في الحقد: «إن عدو إسرائيل ليس عنصراً، ولا شعباً، ولا حكماً، ولا نظاماً. إن عدونا هو سياسة الحقد التي تتبعها مصر، وعندما يحين الوقت، سوف يتضح ذلك للمصريين أنفسهم».

قد يكون ما كتبه عميد العلوم السياسية الفرنسي موريس دوفرجيه حول دور العامل النفسي وعلاقته بالصراعات السياسية، وبخاصة في ما يتعلق بتحليل ظاهرة الحرمان عند الأفراد، هو المدخل في فهم سلوكيات السادات؛ فعامل الحرمان كما يقول دوفرجيه «من شأنه أن يخلق لدى الأفراد رغبة في التعويض. فظواهر العنف والاستبداد يمكن أن تكون ثمرة ضعف نفسي، وعجز الفرد عن السيطرة على نفسه، وفرض احترامه على الآخرين، فيختبئ هذا العجز وراء الموقف المناقض تخفياً وتستراً». و«هناك تعليلات نفسية أخرى للاستبداد والتسلط والعنف ترجع ذلك إلى إخفاق أصاب الفرد، أو أن الآخرين يستخفون به، أو يعدّونه دونهم قدراً. فالضعاف والحمقى والخائبون يحاولون أن يؤكدوا ذواتهم بإذلال من هم أعلى منهم، وبالسعي إلى إنزالهم إلى ما دون مستواهم»[14]. إن جزءاً كبيراً مما قال به دوفرجيه ينطبق على الظروف الاجتماعية التي نشأ فيها السادات، ورافقته طوال حياته كما أشار هيكل في كتابه خريف الغضب: «فمن التعقيدات الدفينة في أعماق وجدان السادات أنه ورث عن أمه كل تقاطيعها، وورث مع هذه التقاطيع مشاعر غاصت في أعماقه إلى بعيد»[15].

ثانياً: رؤية الآخرين

إن تحديد أبعاد «شخصية السادات» وتحليلها يتضح إلى حد بعيد من درس توجهاته وسياساته وقراراته، لكن سبر أغوارها، والتعمق في استكناه دوافعها، ورصد مبرراتها، يكمن في متابعة إدراك مجموعة من «الآخرين» لهذه «الشخصية»، و«الصورة» التي رسموها لما يكمن خلف المظاهر الخارجية لها، من خلال الخبرة المباشرة في التعامل مع «صاحبها». وفي حقيقة الأمر فإن «المواقع» التي احتلتها مجموعة معينة من الشخصيات المصرية من السادات، من

(14) نقلاً عن: محمد فؤاد المغازي، «حول أحداث مايو عام 1971 بدون اختصار،» الحلقة الثالثة، شبكة الإنترنت بتاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

(15) هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، ص 22.

مرحلة إلى أخرى، يجعل لروايتها درجة عالية من الصدقية، ينطبق هذا الوصف من منظور الدراسة على أربعة أشخاص هم: شعراوي جمعة، ومحمد حسنين هيكل، والفريق سعد الدين الشاذلي، وإسماعيل فهمي ولهذا كان الاعتماد مبرراً على هؤلاء الأربعة.

وحيث إن البداية بشهادة شعراوي جمعة؛ وقبل التوضيح، تلزم إشارة إلى مكانه ومكانته في المرحلة الأولى من صعود السادات؛ لقد كان جمعة بلا جدال بحكم «الرجل الثاني» في نظام جمال عبد الناصر، بعد غياب عبد الحكيم عامر، وتقاعد زكريا محيي الدين، بحكم شواهد كثيرة، من أبرزها المناصب التي كان يتقلدها في عهد جمال عبد الناصر ويوم رحيله: وزير الداخلية، أمين عام التنظيم الطليعي: طليعة الاشتراكيين، الحزب السياسي غير المعلن، الذي شكله جمال عبد الناصر برئاسته في داخل الاتحاد الاشتراكي، حسب نص الميثاق، أمين التنظيم في الاتحاد الاشتراكي، بقرار من جمال عبد الناصر، وبهذ الصفة يشارك في اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا، دون أن يكون له حق التصويت. ومن هنا أهمية شهادته ومذكراته.

يشير شعراوي جمعة في مذكراته، بعنوان: وزير داخلية عبد الناصر، شعراوي جمعة: شهادة للتاريخ، إلى أنه مع قرار اللجنة التنفيذية العليا، ثم اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي بترشيح السادات لمنصب رئيس الجمهورية، بعد وفاة جمال عبد الناصر، بدأت العواصف تجيء من كل مكان رفضاً لهذا الترشيح. وكان شعراوي جمعة قد شرح في مذكراته مدى الصعوبة التي واجهها لإقناع قيادات وأعضاء التنظيم الطليعي، والاتحاد الاشتراكي، ومنظمة الشباب الاشتراكي، بانتخاب السادات رئيساً للجمهورية.

وعلى سبيل المثال أشار جمعة إلى حال فريد عبد الكريم أمين الاتحاد الاشتراكي بمحافظة الجيزة، حيث قال: «كان فريد عبد الكريم على رأس الرافضين لترشيح السادات، واجتمعت معه بعد أن فشل جميع من تحدثوا إليه في إقناعه بقرار اللجنة التنفيذية العليا... وبعد أن انتهى النقاش بيننا، ووضح أنني بعد كل هذا الجهد قد استطعت إقناعه بأنه لا خيار آخر أمامنا؛ نظر إلي وقال لي، وكأنه يقرأ من كتاب الغيب المفتوح أمام ناظريه: السادات رجل غير مأمون، ولا يمكن لنا أن نطمئن إليه، ولا إلى توجهاته، وهو معروف بعدم الوفاء لكل الذين وقفوا معه، وختم فريد عبد الكريم كلامه معي قائلاً: سوف تكون أنت أول الذين يتخلص منهم السادات بعد أن يستتب له الأمر»[16].

كذلك أشار جمعة إلى أن عبد المجيد فريد أمين الاتحاد الاشتراكي بمحافظة القاهرة، ومعه أعضاء لجنة المحافظة، وعدد من ممثلي العمال، قد جاؤوا إليه يتحدثون جميعاً عن أنهم

(16) محمد حماد، وزير داخلية عبد الناصر، شعراوي جمعة: شهادة للتاريخ (القاهرة: مركز الأهرام للنشر، 2015)، ص 89.

يجدون صعوبة في إقناع الناس بترشيح السادات لرئاسة الجمهورية، وقال بعضهم: «الناس تتحدث عن سوء أخلاق هذا الرجل. وأنه ينقلب على كل الذين عاونوه من قبل، أنت ستكون أول من يرى فيك خطراً عليه، وسوف يتخلص منك، أنت الذي تدافع عنه»[17]!

ويضيف جمعة: «وفي نفس اليوم، وفي ساعة متأخرة من الليل جاءني عدد من الضباط الأحرار، وتحدثوا معي في الأمر طويلاً. سألوني: ما هذا الذي تفعله؟! وقالوا: تقديرك لأنور السادات خاطئ. وقالوا: نحن نعرف أنور السادات أفضل منك. وقالوا: كان زميلنا في الجيش، وهو رجل «مقلبنجي» جداً، يدبر مقالب لكل من يعرفهم. وقالوا: ليس له صديق، وليس له وفاء، وأخيراً عرضوا علي التعاون مع زكريا محي الدين. وقلت لهم: خلاص، «سبق السيف العزل»»[18].

ويلاحظ جمعة في مذكراته أن السادات منذ انتخابه أخذ يتردد كثيراً على الجبهة، وتعددت لقاءاته وأحاديثه وخطبه حول أهمية المعركة المقبلة وحتميتها. وفي افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة، في تشرين الثاني/نوفمبر 1970، رفع شعار: «المعركة أولاً، والمعركة أخيراً». كما دأب على مهاجمة الولايات المتحدة، والإشادة بمواقف الاتحاد السوفياتي. وكان يجوب البلاد، ويعقد اجتماعات جماهيرية واسعة في أكثر من محافظة. وفي أحد هذه اللقاءات قال بالحرف الواحد: «إن أمريكا لم تتعلم من درس فيتنام، وإن جيلنا، والجيل الذي سوف يأتي من بعدنا، سوف يلقن أمريكا الدرس من جديد». ويعقب جمعة: «وأنا حين أسوق هذه العبارة، التي لا زلت أذكرها، أريد أن أؤكد أن الرئيس السادات كان يبدو في خطاباته متشدداً جداً، ومنحازاً لأقصى حد إلى فكرة حتمية «الحل العسكري»... لكن السادات، على ما تبدى منه فيما بعد، كان يدبر في الخفاء عكس ما يظهر لنا، ويبطن خلاف ما يعلنه في خطاباته الجماهيرية»[19].

من ناحية أخرى فإن أسلوب السادات في إدارة الدولة يستحق إشارة مقارنة مع أسلوب جمال عبد الناصر، وبخاصة من ناحية حفظ وثائق الدولة. فقد وضع جمال عبد الناصر أسلوباً علمياً لإدارة «مكتب رئيس الجمهورية»، وحفظ وثائقه، كان أقرب ما يكون لإدارة مكتب الرئيس الأمريكي، حيث أرسل سامي شرف، فور تعيينه مديراً لمكتبه عام 1955، إلى الولايات المتحدة لدراسة كيفية إدارة مكتب الرئيس. من ثم فإن كل مباحثات واجتماعات وقرارات ولقاءات وخطب جمال عبد الناصر، بالنسبة إلى مختلف القضايا الداخلية والخارجية، مسجلة وموثقة، وأصولها موجودة في أرشيف رئاسة الجمهورية، وأرشيف وزارة الخارجية، وأرشيف القيادة

---

(17) المصدر نفسه، ص 92 ـ 93.
(18) المصدر نفسه، ص 193 ـ 194.
(19) المصدر نفسه، ص 105.

العامة للقوات المسلحة، وأرشيف المخابرات العامة، وقد تم ذلك بناء على تعليماته التي أصدرها إلى سامي شرف سكرتيره للمعلومات ووزير شؤون رئاسة الجمهورية، مثل الأسلوب المتبع لتسجيل كل ما يدور داخل مكتب الرئيس الأمريكي، بما في ذلك تسجيل كل المكالمات الهاتفية للرئيس، ولغيره من المسؤولين.

وقد ظل هذا التقليد متبعاً حتى قيام السادات بانقلابه على الثورة في عام 1971، حيث ألغى قرار جمال عبد الناصر السابق، في شأن تسجيل كل المكالمات الهاتفية للرئيس، لذا لا توجد وثائق أو تسجيلات لأخطر القرارات والاجتماعات التي قام بها السادات خلال فترة حكمه، ولا يمكن الاعتماد إلا على مذكرات بعض ممن عملوا معه، أو على مذكرات الرؤساء والمسؤولين العرب والأجانب الذين التقوا به، لكن جميع اتصالات السادات مع الجهات المعنية، سواء المحلية أو العربية أو الأجنبية، لا توجد لها وثائق مسجلة رسمياً، توضح رؤيته ومناقشاته مع زواره من المسؤولين، وبوجه خاص مع المسؤولين الأمريكيين.

وأفضل دليل على ذلك هو اجتماع السادات المنفرد مع وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر يوم 7 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1973، في أول زيارة له إلى مصر، بعد أيام قليلة من وقف إطلاق النار في حرب عام 1973. فما دار خلال هذا الاجتماع الخطير لم يسجله أحد غير كيسنجر في مذكراته.

في هذا الاجتماع قام السادات بإبلاغ كيسنجر أنه ليس خلفاً لسلفه جمال عبد الناصر بل خلفاً لأجداده من الفراعنة الكبار، ويبلغه أنه ينوي تصفية ميراث سياسات جمال عبد الناصر الاقتصادية والاجتماعية، وتوجهاته القومية العربية، وسيعمل على «طرد» الاتحاد السوفياتي من المنطقة العربية. ويضيف السادات، حسب كيسنجر، لقد كانت حماقة وطيشاً من جمال عبد الناصر محاولاته الدائمة لابتزاز الولايات المتحدة، وتحقيق أهداف مصر من خلال محاربة السياسة الأمريكية في الوطن العربي، وعلى امتداد العالم، وإن مصر خاضت ما يكفيها من حروب من أجل العرب، وتتطلع إلى «السلام».

يسجل كيسنجر في مذكراته تلك الكلمات عن السادات: «إنه يمثل لي أفضل فرصة لكي نقلب المشاعر والاتجاهات العربية والمواقف العربية تجاه إسرائيل، وهي أفضل فرصة تتاح لدولة إسرائيل منذ قيامها»، ويقول كيسنجر إنه هو الذي أوحى إلى السادات أن المشكلة بين مصر وإسرائيل هي «عقدة نفسية»، نتجت من عدم ثقة إسرائيل بنوايا مصر وخوفها على أمنها، وأنه يجب على مصر أن تعطي إسرائيل الإحساس بالأمان، وتهتم بشؤونها فقط، بدلاً من الاهتمام بمشكلات العرب الآخرين، وكالعادة يوافقه السادات، ويصارحه أن المشكلة الأساسية

نجمت من رفض جمال عبد الناصر الاعتراف بالهزيمة عام 1967، وإصراره على الحل العسكري للصراع، وتمسكه بحل شامل على كل الجبهات العربية ما كلف مصر الكثير[20].

هذا الاجتماع بالغ الخطورة ـ الذي دشن الدخول الأمريكي إلى مصر، بعد أن كان جمال عبد الناصر قد أغلق أبواب مصر أمام الولايات المتحدة على مدى حكمه ـ لا توجد وثيقة واحدة في الدولة المصرية عن تفاصيله، وإن كان كل ما قدمه السادات من تعهدات إلى كيسنجر في ذلك اللقاء قد تم فعلاً، ما يثبت صدق ما نقله وسجله كيسنجر عن وقائعه.

وربما يكون كيسنجر، فعلاً، هو أول من أوحى إلى السادات أن المشكلة بين مصر وإسرائيل هي «عقدة نفسية»، لكن الأمر لم يتوقف عند هذا «الوحي»؛ فقد تصادف أننا في «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية» بمؤسسة الأهرام كنا قد استقبلنا الخبير الأمريكي هربرت كيلمان، أحد أبرز علماء العالم حينذاك، في تخصص «علم نفس الصراعات الدولية»، عام 1976. وقبل أن يغادر مصر إذا بصورته تتصدر الصحف في لقاء له مع السادات. هكذا زرع «كيسنجر الفكرة في مخيلة السادات، وتولى الخبير الأكاديمي الأمريكي كيلمان رعايتها وصقلها وتهذيبها، حتى «استوت»»، وأصبحت جاهزة للتشغيل. ومن المعروف أن الاستخبارات المركزية الأمريكية، وربما معظم أجهزة الاستخبارات المتقدمة، لديها قسم خاص لدراسة شخصيات كبار المسؤولين في دول العالم، ذات الصلة، لمعرفة مداخل التعامل معهم، والتأثير فيهم، وربما إعادة تشكيلها، وصوغ أفكارها. تكررت زيارات كيلمان، ويبدو أنها كانت عملية «غسل دماغ» ممنهجة، حتى أخذ السادات يكرر، منذ مطلع عام 1977، أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي في جوهره ينطوي على «عقدة نفسية»، كيف حدث ذلك؟

في السياق التاريخي الدولي العام في شأن إبرام «معاهدات السلام» يبرز سؤال مهم حول الدوافع التي تدعو طرفاً ما في صراع معين إلى البحث عن تسوية أو حل لذلك الصراع؟ وتتركز الإجابة عن واحد أو أكثر من أربعة دوافع أساسية هي:

أولها، تغيُّر جذري في الأسباب الموضوعية التي أدت إلى تفجُّر الصراع.

وثانيها، تغير جذري في القدرات اللازمة للاستمرار في الصراع، وبخاصة الصراعات المسلحة.

وثالثها، تغير جذري في التحالفات والارتباطات الإقليمية والدولية المرتبطة بالصراع.

ورابعها، تغير جذري في إدراك القيادات السياسية الرسمية، إما للأسباب الموضوعية، أو لإمكان الحل العسكري.

---

(20) بير، محرر، أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية.

فكيف يمكن تطبيق ذلك على التسويات التي تمت مع إسرائيل؟ في الحدود التي يكون من المفهوم فيها أنه يصعب الحديث عن دافع واحد، أو وحيد، لمثل هذا التحول الخطير في العلاقات والصراعات الدولية، يمكن القول إن العنصر الرابع بالتحديد؛ أي التغير في إدراك القيادات السياسية الرسمية، أي إدراك السادات تحديداً، قد دفع الجانب الرسمي المصري، ثم الجانب الرسمي العربي، ناحية ذلك «السلام» مع إسرائيل، مع ما هي عليه من عنصرية وعدوانية وتوسعية. وكان أبرز تعبير عن ذلك التحول الخطير هو حديث السادات عن «الحاجز النفسي» بين العرب وإسرائيل، بل والادعاء أنه يفسر 70 بالمئة من عوامل تفجّر الصراع! رغم أن هذا التغير الجوهري في الإدراك لم يكن مبنياً على أي تغير في «الأسباب الموضوعية» التي فجرت الصراع العربي ـ الإسرائيلي. إذاً المسألة في معظمها ـ كما يرى السادات ـ مجرد «حاجز نفسي»، تبلغ نسبته 70 بالمئة... لا اغتصاب وطن، وتشريد شعبه، ولا احتلال أراض عربية، منها سيناء المصرية، وفي جميع الحالات فإن كل ذلك لا تتجاوز نسبته مجرد 30 بالمئة!

بل إن هيكل يذكر أن السادات، بعد تظاهرات الطعام في كانون الثاني/يناير عام 1977، وإثر شعوره بما اعتبره «جحود» الشعب المصري تجاه أعماله، وتحسباً لانتفاضة شعبية جديدة ضده ربما تطيحه، قرر أن يقوم بحرق كل أوراق ووثائق الدولة المهمة، وبخاصة التي يمكن أن تُحدث مساساً به، أو إدانة له، في يوم كان يخصصه لهذا الغرض في آخر كل عام، وفي حضور هيكل نفسه في بعض المرات، حيث كان يخرج كل الوثائق السرية المحفوظة في الخزانة السرية الخاصة برئيس الجمهورية، وكانت بغرفة نومه، ويراجعها بمنتهى الصبر والأناة، رغم ما هو معروف عنه من سرعة نفاد الصبر، ثم يقوم بإعادة ما لا تمثل أي مساس به أو إدانة إلى الخزانة، ويعمد إلى تمزيق وحرق ما دون ذلك، ما أضاع العديد من الوثائق والقرارات المتعلقة بتاريخ مصر في عهده[21].

من ناحية أخرى يقول هيكل: على الرغم من عبور القوات المسلحة لقناة السويس إلا أن السادات لم ينم طوال ليلة العبور، ويفسر ذلك بأنه عاش معجزة، وكان هو الذي أعطى الإشارة فوقعت المعجزة، وشاهد ذلك ما تكرر على لسانه كثيراً فيما بعد عن «جيشي»، و«طيراني»، و«أسطولي»، وكثير غير ذلك منسوب إليه شخصياً. كان يريد أن يحتفظ بنسب المعجزة إليه وحده، وشاهد ذلك قوله في هذا الوقت المبكر إنه لا يريد أعباء أضافية يجرها وراءه، وأن هذه معركته وأنه يفضل أن يخوضها بدون زحام حوله من أحد، حتى من مستشاره للأمن القومي حافظ إسماعيل، والمتحدث الرسمي باسمه أشرف غربال اللذين أرسلهما ليعملا من قصر

(21) هيكل، المصدر نفسه، ص 177.

الأمير السابق محمد عبد المنعم، بعيداً من مقره في قصر الطاهرة. وهو نتيجة لذلك كله مطالب في تقديره بضرورة التحرك بسرعة لتثبيت المعجزة، واستمرار بقائها في حوزته، وإحكام السيطرة عليها قبل أن يحدث أي شيء». وقاده ذلك بالطبع إلى التفكير في إسرائيل، وقاده التفكير في إسرائيل إلى التفكير في الولايات المتحدة، وشاهد ذلك، كما سيأتي بيانه، ما فعله صباح يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 1973، متمثلاً بتلك «الرسالة المشؤومة» التي أرسلها، عبر القناة السرية، إلى كيسنجر، في شأن نياته القادمة[22].

فضلاً عن ذلك ففي الاجتماع المنفرد الذي عقده السادات مع كيسنجر، في اللقاء الأول بينهما، يوم 7 تشرين الثاني/نوفمبر، أشار كيسنجر إلى إدراكه مبكراً إحدى الخصائص المركزية، التي تميز شخصية السادات، وهي سرعة نفاد الصبر؛ حيث قال إنه عندما سأل السادات عن اتخاذه «قرار الحرب» في تشرين الأول/أكتوبر، متسائلاً: «لماذا لم تنتظر مبادرات الدبلوماسية لحل الأزمة، وقد وعدت بها» (يقصد وعده لوزير خارجية مصر «محمد حسن الزيات»)؟ ورد السادات: «لكي أعلم إسرائيل درساً بأن الأمن لا يتحقق بالسيطرة». ويضيف كيسنجر: ثم قال لي السادات: إن لديه بذلك «هدفين لا ثالث لهما: أن أستعيد أرضي، وأن أصنع السلام». وقد روى لي كيف «روَّض نفسه على الصبر لكي يحقق هدفه، وأنه تعلم الصبر في السجن الذي وضعه فيه البريطانيون». ثم علق كيسنجر، بنفاذ بصيرة، قائلاً: «لم أكن متأكداً، وأنا أسمعه يتحدث عن الصبر، أن لديه رصيداً منه يكفيه لكي يجتاز مرحلة مفاوضات طويلة، تصل به إلى حدود 1967 في سيناء، وإلى سلام مع إسرائيل، ولهذا فقد تركت حديث الصبر إلى المشكلات التي تواجهنا فعلاً»[23].

وقد أشار سامي شرف إلى خبرة مماثلة، عندما أخذ دولاب العمل في التحرك، بعد وفاة جمال عبد الناصر، مع الرئيس الجديد. لقد كان يتولى منصب وزير رئاسة الجمهورية، المسؤول عن شؤون معلومات الرئيس؛ فقام بإعداد «تقارير المعلومات» اليومية، الدورية والفورية، ورفعها إلى السادات، وفق النظام نفسه الذي كان متبعاً في السابق. كان من المعتاد أن تعود هذه التقارير في اليوم نفسه، مع «تأشيرات» من جمال عبد الناصر لما يتقرر في شأنها، أما مع السادات فلم يعد شيء لمدة أسبوعين كاملين. وعندما سأل السادات عن مصير «تقاريره» مستغرباً، أعطاه السادات حقيبتَي سفر كبيرتين بهما تقارير الأسبوعين، مؤكداً أنه لم يطلع عليهما، لأن مثل هذه التقارير «هي التي قتلت جمال عبد الناصر في هذه السن المبكرة»[24]!

---

(22) المصدر نفسه، ص 212.

(23) بيرء محرر، المصدر نفسه.

(24) سامي شرف، سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر: شهادة سامي شرف، الكتاب الخامس (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 2016)، ص 1273 وما بعدها.

ولقد أكد أحمد كامل مدير المخابرات العامة حتى 1971/5/13، في مذكراته بعنوان: أحمد كامل يتذكر: من أوراق رئيس المخابرات المصرية الأسبق، نفس ما ذهب إليه شرف؛ حيث يقول: إنه فور تكليفه برئاسة المخابرات العامة عام 1970، على نحو مفاجئ، ودون أية خبرة بأعمالها، أو صلة بها من قبل، أنه طلب مقابلة السادات بهدف «استطلاع وجهة نظره لتحديد الخط الاستراتيجي لعمل المخابرات»، ولكي يعرف «ماذا يريد منه بالضبط في هذه المرحلة، وكيف يتصور وظيفته وعمله ومهمته، وما هو المستهدف بالدرجة الأولى، وبخاصة أنني تابع لرئيس الجمهورية، وليس لأحد سواه... لكن المفارقة أنني تسلمت عملي في جهاز المخابرات ولم أقابله، بخصوص هذه الأسئلة مرة واحدة، وبالتالي لم أتلق أية إجابة عليها... وبين تسلمي لمهام عملي وانتهاء هذه المهمة لم تحدث مكالمة واحدة بينه وبيني، فلم يتصل بي تليفونياً ولا مرة، ولم يكن هناك ما يبرر اتصالاً تليفونياً مع الرئيس، فقد كنت أسجل له كل شيء يومياً على الورق»[25].

ويضيف كامل عن أسلوب العمل: «كنت ـ حسب تعليمات الرئيس ـ أرفع تقاريري باستمرار إلى مكتبه... لكن بعض التقارير التي كانت تحتاج إلى توجيه الرئيس كانت ترد إلى دون أن أجد رداً له عليها، واضطررت أن أرفع المذكرة الواحدة أكثر من مرة حتى يأتي رد الرئيس عليها في النهاية. وحين بحثت عن سبب ذلك، لم يكن ثمة مدعاة للدهشة؛ فقد أكد لي مدير مكتبه أن الرئيس لا يطلع على البريد جميعه. وقد أفهمني أنه لذلك يقوم بفرز الموضوعات التي تحتاج إلى بت سريع، ويقوم بعرضها عليه، وأنه كان يلح عليه كثيراً في قراءتها، وفي اتخاذ قرار في شأنها، كما كان يتحين الفرصة ليعرض عليه كثيراً من الموضوعات في السيارة، سواء وهو في الطريق إلى منزله بالهرم، أو أثناء قيامه برحلة طويلة»[26].

وفي السياق ذاته في شأن أسلوب السادات في «إدارة الدولة» يشير كامل إلى أن أول كلمات قالها السادات في «أول اجتماع لمجلس الدفاع الوطني، عقب أول زيارة سرية له إلى الاتحاد السوفياتي، أنه لا يحب العمل طوال النهار، كما كان يفعل جمال عبد الناصر، ولا يحب أن يصبح الليل امتداداً لأعباء عمل النهار، الذي ينبغي أن ينتهي في الثانية ظهراً، قبل أن يضيف، أمام كبار المسؤولين في أجهزة الدولة، أريد تقارير مركزة، وينبغي ألّا يزيد التقرير مهما تكن القضية أو الموضوع على صفحة واحدة»[27]!

---

(25) أحمد عز الدين، أحمد كامل يتذكر: من أوراق رئيس المخابرات المصرية الأسبق (القاهرة: دار الهلال، 2016)، ص 14 و47.

(26) المصدر نفسه، ص 55.

(27) المصدر نفسه، ص 64.

لقد سبقت الإشارة إلى أن كيسنجر خلص إلى: «أن السادات يتصرف بسيكولوجية سياسي يريد أن يرى نفسه وبسرعة راكباً في سيارة مكشوفة، داخلاً في موكب المنتصر إلى شوارع السويس، بينما آلاف من المصريين على الجانبين يصفقون له كمنتصر ويهللون». وقد جاءت شهادة هيكل، من واقع خبرته المباشرة مع السادات وتركيزه على المظاهر، لتؤكد ما ذهب إليه كيسنجر؛ حيث يشير هيكل، في كتابه: أكتوبر 73: السلاح والسياسة، إلى أنه بالرغم من أن السادات لم يكن يريد الحرب[28]، وقد كان شديد التحسب لمخاطرها العسكرية، ومن ثم السياسية، على رئاسته، وبرغم أن تكوينه العلمي والعملي لم يكن مما يتلاءم مع فكرة الحرب، وأن الجانب الذي عرفه وأغرم به في الحياة العسكرية هو الجانب الاحتفالي؛ ففي وسط زحام المعركة، كان مهتماً بالزي العسكري الذي يرتديه كقائد أعلى للقوات المسلحة!

وتأكيدٌ رسمياً وعملياً لهذا التوجه أفرجت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2013، عن 250 وثيقة سرية في 1400 صفحة، تتعلق باتفاقيات كامب دايفيد، التي شارك فيها الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر عام 1978، مع قادة مصر وإسرائيل. وتظهر الوثائق دور الوكالة في تلك الحقبة الدبلوماسية التاريخية، حيث تشير إلى قيام الوكالة بمراقبة القادة المصريين والإسرائيليين، ورصد تحركاتهم، وتحليل ميولهم الشخصية والسياسية. وتشمل تلك الوثائق ملفات شخصية وسياسية لكل من السادات وبيغن، قرأها كارتر قبل قمة كامب دايفيد. وقال كارتر إن الوثائق ساعدت في التحضير للتفاوض في شأن ما أصبح أول معاهدة بين إسرائيل وأحد جيرانها العرب.

وتحمل إحدى تلك الوثائق، التي ترجع لعام 1979، عنوان «نتائج البحث والرصد المستمر للقادة المستهدفين»، وتشير إلى أن وكالة الاستخبارات المركزية استخدمت وسائل مراقبة وتنصّت على كل من السادات وبيغن. وقد أشارت التقارير عن شخصية السادات إلى أنه «كان يريد بشدة أن يظهر كصانع سلام»، وأنه كان «له شغف كبير للظهور والشهرة»، ووضعته وثائق الاستخبارات تحت عنوان: «السادات صاحب جائزة نوبل»، رغم أنه لم يكن قد حصل على هذه الجائزة بعد! وقد أوضحت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أن الوثائق اعتمدت على توضيح البيانات الشخصية، وميول القادة، التي جرى تجميعها من مسؤولين حكوميين، ومن مسؤولين في القطاع الخاص، وشخصيات كانت على اتصال شخصي كبير بالقادة، إضافة إلى التقارير السرية[29].

---

(28) محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73: السلاح والسياسة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993).

(29) مكتبة الرئيس جيمي كارتر، محاضر جلسات لمجلس الأمن القومي الأمريكي - من كانون الثاني/يناير 1977 إلى آذار/مارس 1979.

كذلك أشار إسماعيل فهمي، في ثنايا مذكراته بعنوان: التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، إلى خبرته في التعامل مع السادات؛ فبعد أول لقاء بينهما، في نيسان/أبريل عام 1973، قبل أن يعينه وزيراً للخارجية؛ يقول فهمي: «تركت السادات ولديّ انطباعات مختلطة نوعاً ما عنه كإنسان؛ فكان يبدو رجلاً طبيعياً مخلصاً، ذا شخصية مركبة بعض الشيء، لكن ليست مرهفة التكوين، ويميل إلى قول أي شيء يمر بخاطره. لكنه كان يبدو أيضاً معزولاً جداً، دون أية علاقة خاصة بأي شخص. لقد كان في الواقع لا يثق فيمن حوله، بل لا يقدرهم حق قدرهم. وبدا أيضاً أنه ليست لديه أية أفكار واضحة عن السياسات طويلة المدى. بل كان يميل إلى أن يحيا يوماً بيوم، أو لحظة بلحظة، حيث يتعامل مع المشكلات كل على حدة بمجرد ظهور كل منها. وأخلص من هذا إلى أنني تأثرت بصفاته الإنسانية أكثر من تأثري بعبقريته، وأصابني بعض القلق لما قد يحدث لمصر إذا استمر السادات على هذا المنهج»[30].

وفي ضوء الخبرة المتراكمة من تعامله المباشر مع السادات، وبخاصة بعد تعيينه وزيراً للخارجية، بعد حرب عام 1973 حتى استقالته عام 1977، يقول فهمي: «كان السادات مشغولاً بعدة مشاعر وأخيلة عميقة ومؤثرة في نفسه، واحتلت مكاناً هاماً في تفكيره. هذه المشاعر كانت مزيجاً من القوة والضعف، والتقلب والخوف، والعزيمة والثبات، والرهبة من حرب أخرى، وفوق كل ذلك أحلامه بالعظمة»[31].

ويرى فهمي: «إن السادات كان تواقاً لأن يوقع أية أوراق مع الأمريكيين، ففقد أهم أوراقه. وقد أثر هذا لا على مصر فحسب، لكن على القضية العربية بأسرها، وأضعف من مقدرة سورية على المساومة في مرحلة لاحقة حول مشكلات أكثر تعقيداً وأهمية. وما يغلق على الفهم أن السادات كان يستجيب لكل نقطة بعد أن وافق على تحليلي للوضع. غير أنه فعل هذا وخضع لضغط كيسنجر، الذي كان يعرف أن أي تأخير لن يكون لمصلحة إسرائيل، وكان كيسنجر أيضاً يريد تحقيق تسوية سريعة ليمنع الاتحاد السوفياتي من لعب دور في عملية السلام في المنطقة، وأكثر من هذا فإنه كان يمارس ضغطاً شديداً على السادات ليتخلص من الوجود السوفياتي في مصر»[32].

ويضيف: «وقد نجحت تماماً في إبعاد أية مضامين سياسية عن بنود اتفاق فك الاشتباك، غير أنه من الناحية العسكرية قدم الرئيس السادات تنازلات كبيرة وغير ضرورية. ما دفع الفريق الجمسي إلى البكاء... يجب في الظروف الطبيعية أن تعكس ضخامة التنازلات العسكرية في

(30) إسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2008)، ص 34 ـ 35.
(31) المصدر نفسه، ص 23.
(32) المصدر نفسه، ص 99.

مثل اتفاقات فك الاشتباك هذا الوضع الحقيقي للجيشين المتحاربين. وكان يمكن أن تكون تنازلاتنا مبررة إذا كانت قواتنا في وضع لا يسمح لها بأية صورة بمواجهة إسرائيل. ولم يكن هذا هو الوضع؛ ففي التحليل النهائي لم تكن هذه التنازلات تعكس مقدرتنا العسكرية، بل خوف السادات من أي قتال جديد. كان السادات ببساطة غير مستعد، بأية صورة مهما كانت، لأن يعيد الصدام العسكري مع إسرائيل. وكانت تصريحاته المتكررة التي تفيد بعكس هذا ليست سوى تمثيل. ونتيجة لهذا قبل السادات ما كان في الواقع يعتبر عودة إلى الوضع السابق للحرب»[33].

فضلاً عن ذلك «وافق السادات، وقد دفعه الخوف من تجدد القتال مع إسرائيل، على مطلبين إضافيين غير مدرجين في الاتفاق الأصلي (لفك الاشتباك الأول)، وهما: إعادة فتح قناة السويس، وتعمير المدن والمناطق التي دمرت غرب القناة... ويوضح هذا أيضاً أن السادات كان مهتماً بصورته الشخصية وعظمته بأكثر من اهتمامه بمصالح مصر»[34].

وفي الحقيقة فإن «دافع الخوف» كانت له أصول الأبعد من حرب عام 1973؛ فقد أشار الفريق أول محمد فوزي، في كتابه بعنوان: حرب أكتوبر عام 1973: دراسة ودروس: إلى أنه رغم أنه كانت هناك عوامل كثيرة ضاغطة أدت في النهاية إلى اتخاذ قرار الحرب، «إلا أن السادات لم تكن لديه الجرأة لاتخاذ قرار الحرب فور توليه السلطة، وكان متهيباً الخسائر المتوقعة عنها، إذ إنه ـ كما قرر لي ـ لا يتحملها مثل ما كان يتحملها الرئيس جمال عبد الناصر، فكرس جهوده منذ البداية على تجنب المعركة، وإذا لم يمكن فتأجيلها على قدر المستطاع»[35].

وقد أشار فهمي إلى «دافع الخوف» عند السادات في مناسبة أخرى، وهي إعادة افتتاح قناة السويس بعد تطهيرها عام 1975؛ حيث يقول فهمي إن السادات اتصل به وهو في «حال هستيرية»، وطلب منه الاتصال بالولايات المتحدة لإرسال سفينتين حربيتين أمريكيتين، للاشتراك في القافلة التي سوف تلي المدمرة المصرية التي تقله، وعندما أبدى فهمي اعتراضه، ظل السادات يصرخ معرباً عن مخاوفه، من أن الإسرائيليين سوف يطلقون النار عليه! ويقول فهمي: «لقد كان خوف السادات ـ الذي لم يستطع السيطرة عليه ـ من الإسرائيليين، ورغبته في العظمة الشخصية، يكشفان عنه كزعيم يبعث على الضحك... وإلى حد ما: الشفقة. وقد يضحك الإنسان منه؛ فكل من هيرمان أيلتس (السفير الأمريكي في مصر) وأنا فعلنا ذلك بهذه المناسبة.. غير أنه لا يمكن أن ينسى الإنسان أن هذا الرجل المضحك أوقع الكثير من الضرر

---

(33) المصدر نفسه، ص 108.

(34) المصدر نفسه، ص 109.

(35) محمد فوزي، حرب أكتوبر عام 1973: دراسة ودروس (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985)، ص 52.

بمصر. وقد قال زائر أمريكي لم يحدد هويته لرابين ـ وربما يكون كيسنجر: إن الخوف من الحرب كامن في عظامه». وقد عانت مصر من جراء هذا كما يؤكد فهمي[36].

ويضيف فهمي: إن «المشكلة عند الرئيس السادات هي ميله إلى خلق جو درامي وإعطائه أهمية غير عادية. وكثيراً ما توهم أشياء لم تحدث مطلقاً، ثم بيانات متعارضه تماماً مع الحقيقة. فقد كان هدفه الوحيد إيهام الناس بحدوث ما يقوله، متناسياً باستمرار أن هناك أكثر من طرف لكل حدث سياسي دولي، وأن هناك مستندات أجنبية رسمية لجميع الاتصالات والمعاملات»[37].

من هذا المنظور ضبط السادات متلبساً باقتراف «جريمة الكذب»، وهي جريمة أخلاقية، قبل أن تكون جريمة سياسية وقانونية، وقد تولى السادات بنفسه توثيقها في مذكراته، وشهود ذلك اثنين من أبرز معاونيه وأعمدة سلطته، وبخاصة في «ثنائية الحرب والسلام»، التي تجسد صميم مضمون هذه الدراسة هما: رئيس أركان حرب القوات المسلحة سعد الدين الشاذلي، ووزير الخارجية إسماعيل فهمي، كل منهما مستقلاً عن الآخر.

أولاً، شهادة الشاذلي، في كتابه بعنوان: حرب أكتوبر: مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي، تتصل هذه الشهادة بالقرار الذي اتخذه السادات في تموز/يوليو عام 1972، بالاستغناء عن خدمات الخبراء والمستشارين والفنيين السوفيات في مصر. إن تسلسل الوقائع المسجلة والموثقة جاء على النحو الآتي:

1 ـ استقبل السادات وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان، قادماً من الولايات المتحدة، في 6 تموز/يوليو 1972، وأثار معه، من جديد، موضوع الوجود السوفياتي في مصر، الذى يعيق الولايات المتحدة عن التدخل لحل القضية. يرتبط بهذه الزيارة عنصران ذواتا أهمية بالغة:

العنصر الأول، أن أولى خطوات التقارب المصري ـ الأمريكي، الذي أدت السعودية دوراً بارزاً فيها، تمثل بالقضاء على الوجود السوفياتي في مصر، أهم أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة. ومن ثم؛ وضمن عوامل عديدة شجعت السادات على اتخاذ قراره تصفية الوجود السوفياتي في مصر، تأتي الرسالة الشفوية التي بعث بها نيكسون إلى السادات، والتي حملها إليه سلطان، لتؤدي السعودية دوراً بالغ الأهمية في هذا الشأن، متضمنة تأكيد امتلاك الولايات المتحدة وحدها مفتاح حل الأزمة، والتلويح بأن الضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات رهن بتصفية الوجود السوفياتي في مصر.

(36) المصدر نفسه، ص 110 ـ 111.
(37) المصدر نفسه، ص 315.

العنصر الثاني، أن سلطان كان برفقته في هذه الزيارة كمال أدهم مدير المخابرات العامة السعودية، وهو صهر الملك فيصل، الذي تزوج شقيقته الملكة عفت، وهو رجل استخبارات معروف باتصالاته بالولايات المتحدة، وبالغرب عموماً، وبخاصة بأجهزة الاستخبارات الغربية.

هنا تنبغي الإشارة إلى أن أدهم، أدّى دوراً بارزاً في «توجيه» السادات والتأثير فيه، وفي الحقيقة في عملية التحول الكبرى من الصراع إلى التسوية التي قادها السادات، كما سيأتي بيانه. وكان السادات يستدعيه باستمرار، وكان صديقاً له من قديم، إلى درجة أن السادات كان الشاهد على عقد زواجه. كان أدهم، منذ بداية العلاقة بينهما عام 1954، مستشاراً للأمير فيصل قبل أن يصبح ملكاً على السعودية. ثم أصبح مستشار الملك فيصل الأول والأقرب، ومدير المخابرات العامة السعودية، وهي البنت الشرعية للاستخبارات المركزية الأمريكية، وأدهم نفسه لم يكن ينكر هذا. بل لقد تكشف لاحقاً أن أدهم كان يشغل مهمة «المنسق الإقليمي للاستخبارات المركزية الأمريكية في الشرق الأوسط»، كما وثق ذلك عبد الفتاح أبو الفضل، في كتابه بعنوان: كنت نائباً لرئيس المخابرات، الذي تضمن أيضاً أن من ضمن الوثائق التي جرى نشرها بعد اقتحام السفارة الأمريكية في إيران عام 1979، وثيقة توضح أن الاستخبارات المركزية الأمريكية قد أنشأت مركزاً لها في القاهرة لمكافحة الشيوعية، تحت إدارة أدهم، وكان يعاونه عن مصر حسن التهامي! كما كان أدهم وكيل شركة بوينغ، المتخصصة في إنتاج الطائرات المدنية والعسكرية، في المنطقة العربية[38].

2 ـ استقبل السادات الفريق أول صادق وزير الحربية وقتها، في 1972/7/7، وأبلغه بقراره، وعندما همَّ «صادق» بالمناقشة، بادره السادات بالقول: إن هذا الإبلاغ «للعلم والتنفيذ.. لا للمناقشة» على حد تعبير صادق، كما أخبره السادات بنفسه أنه سيبلغ السفير السوفياتي هذا القرار في اليوم التالي، وهذا ما كان.

3 ـ في اليوم التالي استقبل السادات السفير السوفياتي، في 1972/7/8، وأبلغه بقراره.

كل الوثائق والسجلات الرسمية، وحتى الصحف، تقر بهذا التسلسل للوقائع، لأن هذا ما حدث فعلاً. أما السادات فقد سجل في مذكراته أنه استقبل السفير السوفياتي، وأبلغه بقراره، في 1972/7/6، وليس في 1972/7/8! وهو بذلك يناقض نفسه؛ فقد نشر في مذكراته ذاتها صورة زنكوغرافية للكتاب الذي أرسله إلى الزعيم السوفياتي بريجنيف بهذا الشأن، تؤكد أنه استقبل السفير السوفياتي في 1972/7/8[39].

(38) مدحت أبو الفضل، كنت نائباً لرئيس المخابرات (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2016).

(39) أنور السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1972)، ص 434.

من هنا التساؤل: من هم الأشخاص الذين أسهموا في زرع هذه الفكرة في ذهن السادات، وتشجيعه على إخراجها إلى حيز الوجود؟ ولماذا يحاول السادات الادعاء بأنه أخطر السفير السوفياتي بقراره في 1972/7/6؟ وهو خطأ مقصود بلا شك؛ لأنه ورد في مذكرات السادات مقروناً بمعلومات تؤكد أن الخطأ مقصود، وهو قوله للسفير السوفياتي: «وسأعلم وزير الحربية غداً بهذا الأمر» للعمل به، في حين أن الحقيقة هي أنه أبلغ الوزير في اليوم السابق، وقبل إبلاغ السفير. معنى ما تقدم أن السادات قد هدف متعمداً إعادة ترتيب تسلسل الوقائع، بطريقة مغايرة للواقع، لكي يبعد شبهة التأثير في قراره من أية جهة، حتى من وزير حربيته. خلاصة الأمر أن حرص السادات على إخفاء الضغوط السعودية والأمريكية عليه، كما تجسدها زيارة وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان، في 1972/7/6، هو الذي دفعه إلى هذا التلاعب في تسلسل الوقائع.

ويمكن القول إن مقداراً كبيراً من أكاذيب السادات كان من نصيب الشاذلي، بالإشارة إلى دوره الكبير في الإعداد لحرب عام 1973، والانتصار الباهر الذي تحقق في أيامها الأولى، فضلاً عن أنه من القادة العسكريين القلائل الذين تحققت لهم مكانة وشهرة شعبية واسعة، كقائد لسلاح الصاعقة، ثم لنجاحه في العودة باللواء الذي كان تحت قيادته سليماً في غمار هزيمة عام 1967. من هذا المنظور يقول الشاذلي في مذكراته: «السادات بياع شاطر؛ فهو عندما يريد أن يخفي خطأ ارتكبه، أو عندما يريد أن يبرر قراراً لا يقبله المنطق.. فإنه يلجأ إلى تغليف ذلك في سلسلة من الأكاذيب. فإذا نحن قرأنا تصريحاته وما نشره في كتابه البحث عن الذات: قصة حياتي ثم قارنّا ما جاء في هذا الكتاب مع ما جاء في كتب ومذكرات القادة، التي نشرت بعد وفاته، فإننا نجد أن السادات ارتكب الكثير من الأكاذيب التي يظهر فيها العمد واضحاً»، من ذلك[40]:

1 ـ ذكر السادات في كتابه: البحث عن الذات: قصة حياتي أنه عزل الشاذلي اعتباراً من يوم 1973/10/19، رغم أنه استمر يمارس مسؤولياته كرئيس أركان حرب حتى يوم 1973/12/12، يؤكد ذلك القرار الجمهوري الذي أصدره بنقل الشاذلي إلى وزارة الخارجية. كان السادات يريد أن يربط بين تاريخ قرار العزل «الكاذب» والادعاء الباطل الذي افتراه على الشاذلي عندما ادّعى أنه كان يطالب بسحب جميع القوات المصرية من شرق القناة.

2 ـ ادعى السادات أنه كلف الشاذلي بالتوجه إلى الجبهة يوم 1973/10/16، وأنه عاد يوم 1973/10/19، بينما تؤكد وثائق القوات المسلحة، ويوميات الحرب المسجلة، وشهادة الشهود من القادة الكبار، أنه ذهب إلى الجبهة مساء يوم 1973/10/18، وعاد منها يوم 1973/10/20، وكان السادات يهدف من جراء التلاعب بهذه التواريخ أن يلقي على الشاذلي تبعة عدم القضاء

(40) المصدر نفسه، ص 456 ـ 493.

على الثغرة، حيث إن العدو يوم 1973/10/16 كان يقدر بنحو لواء مشاة وكتيبة دبابات، في حين أنه كان قد أصبح مساء يوم 1973/10/18 ـ وقت وصول الشاذلي ـ فرقتين مدرعتين، بهما 5 ألوية مدرعة ولواءان مشاة.

3 ـ ادّعى السادات أن الشاذلي عاد من الجبهة منهاراً، وهي فرية لا تليق برجل الصاعقة الشهير، كما زعم أنه طالب بسحب كل القوات من شرق القناة، ولم يكن ذلك صحيحاً بالمطلق. لقد أكد الجمسي بحسم أن الشاذلي لم يكن منهاراً عند عودته من الجبهة، وأنه طالب فقط بسحب أربعة ألوية مدرعة من الشرق، حتى يمكن التصدي بها للعدو في منطقة الثغرة غرب القناة. ولقد عقب الجمسي على هذا الموضوع بقوله: «الشاذلي ليس من ذلك النوع من الرجال الذي ينهار؛ فهو يمتاز بالشجاعة والجرأة. وطبيعة شخصية الشاذلي لا تتسم مطلقاً بالجبن والانهيار، بل بالشجاعة والإقدام، فهو حقيقة وعلى مدى تاريخه العسكري كان جسوراً، ولا يخشى شيئاً، وقد اختلفت مع الشاذلي في بعض أفكاره، لكن لا خلاف على أنه بطل من أبطال حرب تشرين الأول/أكتوبر، المجيدة، مهما حاول السادات أن يطمس هذه الحقيقة»[41]. كان السادات يرمي من وراء هذه الأكذوبة أن يبيع إلى الشعب المصري قراره الخاطئ عن طلب وقف إطلاق النار، وهو في موقف الضعف، فكأنه يريد أن يقول للشعب أن «الشاذلي يريد سحب كل قواتنا من شرق القناة، أما أنا السادات فإنني نجحت من خلال اتفاقية فض الاشتباك في أن احتفظ بقوات في شرق القناة، تقدر بحوالى 7000 ضابط وجندي».

4 ـ ادّعى السادات أن مؤتمر القيادة عقد مساء يوم 1973/10/9!، وأنه طلب في نفس الليلة السفير السوفياتي ليبلغه بقراره الخاص بوقف إطلاق النار، في حين تؤكد وثائق القوات المسلحة، ويوميات الحرب المسجلة، وشهادة الشهود من القادة الكبار، أن الحقيقة هي أن هذا المؤتمر كان مساء يوم 1973/10/20 واستمر حتى منتصف الليل، بالتالي فإن قراره بطلب وقف إطلاق النار كان في الساعات الأولى من يوم 1973/10/21. وقد أكد ذلك حافظ إسماعيل، الذي تولى إبلاغ السفير السوفياتي بقرار السادات، هذه الحقيقة في مذكراته[42]، كما أكدها هيكل في كتابه: حرب أكتوبر: السلاح والسياسة[43]، وقد لجأ السادات إلى التلاعب في هذه التواريخ حتى يتماشى ذلك مع كذبة أخرى، حين زعم أثناء انعقاد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، يوم 1973/11/21: «إن ليلة 18 ـ 19 هي سبب كل المشكلات التي حدثت، ولو إننا عملنا بحسم وقوة، خلال تلك الليلة، لأمكننا القضاء على الثغرة». كان السادات يرمي من وراء

(41) يوسف حسن يوسف، المشير الجمسي ـ الجنرال الصامت من الميلاد... حتى الممات (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2012)، ص 143 و202.

(42) السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي، ص 343.

(43) هيكل، أكتوبر 73: السلاح والسياسة، ص 318.

هذه الكذبة تحميل مسؤولية الثغرة إلى الشاذلي وقت أن كان في الجبهة، ولذلك أراد أن يربط بين هذه الكذبة وبين تاريخ عودة الشاذلي من الجبهة، وتاريخ طلب وقف إطلاق النار.

5 ـ ذهب السادات إلى حد الكذب على الشاذلي نفسه، الذي كان قد رفض تعيينه سفيراً في وزارة الخارجية، ولكي يقنعه السادات بقبول منصب سفير مصر في بريطانيا أخبره أن هناك اتفاقية سرية للحصول على أسلحة من ألمانيا الغربية، وأن منصبه في بريطانيا هو فقط للتغطية، لكنه سيكون مسؤولاً عن الإشراف على هذا الموضوع. قبل الشاذلي على أساس أن خدمته سفيراً ستكون امتداداً لخدمته في القوات المسلحة. لكن بعد أن ذهب إلى بريطانيا، وأجرى عدة اتصالات بهذا الخصوص، اكتشف أن القصة بأكملها لا أساس لها، وكانت من نسج خيال السادات.

6 ـ يروي الشاذلي كيف مارس السادات الكذب على القيادة السورية من قبل أن تبدأ الحرب عام 1973، ثم في أثنائها؛ حيث يقول: «في شهر نيسان/إبريل عام 1973 أخبرني وزير الحربية بأنه يرغب في تطوير هجومنا في الخطة لكي يشمل الاستيلاء على المضايق. فأعدت له ذكر المشكلات المتعلقة بهذا الموضوع. وبعد نقاش طويل أخبرني أنه إذا علم السوريون بأن خطتنا هي احتلال 10 ـ 15 كم شرق القناة فقط فإنهم لن يوافقوا على دخول الحرب معنا، وأخبرته أن بإمكاننا أن نقوم بهذه المرحلة وحدنا، وأن نجاحنا سوف يشجع السوريين للانضمام إلينا في المراحل التالية، لكنه قال إن هذا الرأي مرفوض سياسياً، وبعد نقاش طويل طلب إليّ تجهيز خطة أخرى تشمل تطوير الهجوم، بعد العبور، للوصول إلى المضايق، وأخبرني أن هذه الخطة سوف تعرض على السوريين لإقناعهم بدخول الحرب، لكنها لن تنفذ إلا في ظل ظروف مناسبة»، ثم أضاف قائلاً: «فلتتصور مثلاً أن العدو تحمل خسائر جسيمة في قواته الجوية ـ وهي عنصر التهديد الأساسي ـ وأنه قرر سحب قواته من سيناء، فهل سنتوقف نحن على مسافة 10 ـ 15 كم شرق القناة لأنه ليس لدينا خطة لمواجهة مثل هذا الموقف؟». وعندما قام الشاذلي بزيارة سورية للتنسيق في شأن الحرب المنتظرة حذره السادات من إبلاغ الرئيس السوري الأسد الخطة المصرية الحقيقية، التي تتوقف عند احتلال 10 ـ 15 كم شرق القناة فقط، وأن يعرض عليه «الخطة المزورة» التي تتضمن الوصول إلى المضايق! ويعقّب الشاذلي: «لقد كنت أشعر بالاشمئزاز من هذا الأسلوب الذي يتعامل به السياسيون المصريون مع إخواننا السوريين، لكني لم أكن لأستطيع أن أبوح بذلك للسوريين. وقد ترددت كثيراً وأنا أكتب مذكراتي هذه، هل أحكي القصة أم لا؟ وبعد صراع عنيف بيني وبين نفسي قررت أن أقولها كلمة حق لوجه الله والوطن. إن الشعوب تتعلم من أخطائها، ومن حق الأجيال العربية القادمة أن تعرف الحقائق مهما كانت هذه الحقائق مخجلة».

من ناحية أخرى يشير سعد الدين الشاذلي إلى إحدى خصائص شخصية السادات، المرتبطة بالميل إلى «الكذب»، التي تتمثل بالبحث عن «كبش فداء»، يلقي عليه بتبعة أخطائه؛ فيقول: لا بد أن مسؤولية ثغرة الدفرسوار، وحصار الجيش الثالث، كانت تقلق السادات، وتدفعه للبحث عن شخص لكي يلقي عليه بهذه المسؤولية. هذه هي طبيعة السادات، وقد اعترف بها في مذكراته، في أكثر من موضع، لكن في سياق آخر. إنه لكي يبرئ نفسه من أية تهمة لا يتردد في أن يتهم شخصاً آخر بتهمة لم يرتكبها. ففي اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، في 1973/11/21، وكما تقدم، قال السادات بطريقة عفوية، وهو يعرض أحداث الحرب: «إنها ليلة واحدة هي السبب في المشكلات كلها التي حدثت، تلك هي ليلة 18 ـ 19 تشرين الأول/ أكتوبر. لو إننا عملنا بحسم وقوة خلال تلك الليلة لقضينا على الثغرة. إنها تلك الليلة التي كنت فيها يا سعد في الجيش الثاني». ويقول الشاذلي: «فهمت قصده، ورددت عليه قائلاً: سيادة الرئيس لقد بذل رجال الجيش الثاني أقصى ما يمكن عمله خلال تلك الليلة». وقد فهم وزير الحربية مغزى رد الشاذلي فقال له، بعد مغادرة السادات: «ما كان لك أن ترد على الرئيس بهذه الحدة»!، فكان رد الشاذلي موجزاً وبليغاً: «ألم ترَ؟».

ويضيف الشاذلي: «ثم أثار الرئيس موضوعاً مهماً، وركز عليه طويلاً، وهو موضوع الجيش والسياسة، حيث قال: إن القوات المسلحة يجب أن تلتفت إلى عملها وألا تتدخل في السياسة. إن عملية الفصل بين القوات هي عملية سياسية. وسواء تم التوصل إلى اتفاق أو لا فإن هذا لا يعنيكم في شيء، وعليكم أن تهتموا فقط بأعمالكم». ويعقب الشاذلي: من خبرتنا الطويلة في القوات المسلحة فإن مثل هذه التصريحات لا يمكن أن تصدر عن رئيس الجمهورية إلا إذا كانت رداً على شائعة، أو كان المقصود منها إبلاغ شخص ما برسالة أو إنذار بطريقة مستترة. من هم يا ترى الأشخاص الذين يعنيهم الرئيس بهذا الكلام؟ من هم أكثر الناس إلماماً بأسرار حرب أكتوبر وخفاياها؟

بعد ثلاثة أسابيع من هذا اللقاء جاء الرد على هذا التساؤل. «لقد أقال الرئيس كلاً من الشاذلي رئيس الأركان، وواصل قائد الجيش الثالث، وخليل قائد الجيش الثاني، ومأمون قائد الجيش الثاني حتى يوم 1973/10/14، من مناصبهم العسكرية، وعرض عليهم وظائف مدنية سامية. لكن هذه الوظائف السامية لم تستطع أن تخفي الحقيقة وهي أن السادات تخلص من أكثر الناس إلماماً بأسرار الحرب. ويضيف: ولكي يثير السادات الشكوك حول مسؤولية الثغرة فإن إسمي لم يذكر بين أسماء الذين جرى تكريمهم في مجلس الشعب، ولا قادة الجيشين الثاني والثالث، الذين عُزلوا من مناصبهم»[44]!

(44) المصدر نفسه، ص 477 ـ 478.

في نفس السياق يلفت أمين هويدي، وزير الحربية ثم مدير المخابرات العامة بعد هزيمة عام 1967، إلى «الكذبة الكبرى» التي عمد إليها السادات، في إطار التحضير لحرب عام 1973، حيث يقول في كتابه: الفرص الضائعة: «وعلينا أن نلاحظ على السادات أنه كان يتبع الازدواجية في قراراته.. أي أن معظم قراراته كانت تآمرية؛ بحيث يوافق على القرار ويصدره، لكنه ينفذ قراراً آخر، حتى ولو تم ذلك من وراء مساعديه. وإنه عندما اجتمع مع حافظ الأسد في برج العرب في نيسان/أبريل 1973، وأيقن أن الأسد لن يقاتل إلى جانبه ما لم يكن الهدف المشترك هو تحرير سيناء والجولان، بالضغط المتزامن على إسرائيل، فإن السادات باعه خطة «جرانيت 2» (الوصول بقواتنا إلى خط المضايق)، بينما كان ينوي تنفيذ خطة «المآذن العالية»، التي لا تتضمن ذلك»[45]. وهنا الكذب يجري على المستوى الرسمي للعلاقات بين الدول، وفي صميم دائرة الأمن القومي، وفي الاستراتيجية القومية العليا، وبين «رفاق السلاح» لا في «معركة مشتركة»، إنما في معركة واحدة، وضد عدو واحد. ولا شك في أن ما بين مصر وسورية، من قبل ومن بعد، أكبر كثيراً من مفهوم «العلاقات بين الدول»، كما أن مدار المباحثات كان يجري حول التحضير لشن «حرب»، أعلى ميادين الخطر على وجه الإطلاق، حيث ينبغي أن تكون الثقة مطلقة، وهي حرب تقرير مصير يصدق عليها القول الشهير: نكون أو لا نكون!

لا يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ بل يصل هويدي في استنتاجه إلى: «إن السادات كان يلعب على الأسد (حين باعه الوصول إلى خط المضايق)، وأن الأسد كان يلعب على السادات (عندما اتصل بالاتحاد السوفياتي، بعد بداية القتال، لاتخاذ قرار بإيقاف إطلاق النار دون علم السادات)... أي أن الرئيسين كانا يلعبان على بعضهما البعض، وليس مع بعضهما البعض»[46]!

ثانياً، شهادة فهمي: تدور هذه الشهادة حول أصول قرار السادات بالذهاب إلى إسرائيل؛ حيث يشير فهمي إلى أنه توجه مع السادات إلى رومانيا، في 28 تشرين الأول/أكتوبر عام 1977، حيث كان الرئيس الروماني تشاوشيسكو يرغب في أن يكون همزة وصل بين مصر وإسرائيل، وكان قد التقى رئيس وزراء إسرائيل الجديد بيغين، الذي عرض عليه «خطة سلام»، وهي تمثل نفس «الوضع النهائي» الذي تلتزم إسرائيل حتى الآن: لا دولة فلسطينية، والقدس هي العاصمة الأبدية الموحدة لدولة إسرائيل، ولا انسحاب من الجولان، وكان ذلك أمام السادات مبكراً، ومع ذلك ذهب إلى إسرائيل. يعقب فهمي: «اتفق معي السادات أن عرض بيغين لم يكن مخلصاً، لأنه يبرز عدم موافقته على دولة فلسطينية مستقلة، تحت أي ظرف».

---

(45) أمين هويدي، **الفرص الضائعة** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992)، ص 330 ـ 339.

(46) المصدر نفسه، ص 340 ـ 350.

ويضيف فهمي أن فكرة زيارة إسرائيل ولدت هناك، حيث أبلغه بها السادات فجأة في قصر الضيافة في «سيناء» (وهي منتجع روماني يحمل الاسم المصري نفسه)... «لم نكن نطير فوق تركيا متجهين إلى إيران، كما قال السادات في مناسبات عدة، وكما كتب في كتابه البحث عن الذات: قصة حياتي. وعندما سأله دايان: متى كانت المرة الأولى التي خطرت إليك فيها فكرة زيارة القدس؟ أجاب السادات: عندما كنت في طريقي لزيارة شاه إيران... والفكرة الأولى التي مرت بخاطري كانت شيئاً آخر، هو الاتصال بالأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن... وأن أقترح أن يذهب جميعهم إلى القدس... ثم تغير رأيي... لقد بدا لي أن الدول العظمى الخمس قد لا تصل إلى ما انتظره منهم، وأن فشلهم لا شك سيزيد من خطورة الموقف، وهنا قررت أن أذهب بنفسي إلى إسرائيل».

يؤكد فهمي بحسم أيضاً: «وببساطة، إن هذا الحديث لا صحة له مطلقاً؛ فالسادات لم يفكر في الذهاب إلى القدس حين كان يطير بين السحب فوق تركيا، أو بعد ما ترك الرياض في طريقه إلى القاهرة... لقد فكر في المشروع خلال وجوده في منتجع سيناء برومانيا، وتناقش معي عن عرض إسرائيلي واضح الانحراف، ينقصه حسن النية أيضاً. كذلك لم يكن صحيحاً أن السادات خلال رحلته إلى طهران فكر في احتمال عقد مؤتمر عالمي في القدس الشرقية؛ فأنا الذي اقترحت عليه هذه الفكرة، في محاولة لإقناعه بترك خطته الخاصة بالذهاب إلى القدس». إلى هذه الدرجة يمارس السادات جريمة الكذب، مراراً وتكراراً، ويوثق ذلك كتابة بنفسه! فضلاً عن أن السادات بنفسه قد أكد صدق شهادة فهمي في مذكراته، حين أشار إلى أنه لم يناقش فكرة زيارة إسرائيل إلا مع إسماعيل فهمي.

كذلك أكد السادات في كتابه: البحث عن الذات: قصة حياتي أنه تسلم «رسالة خطية» من كارتر، في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر عام 1977، وأن أحداً غيره لم يطلع عليها، بل وأضاف: وربما لن يطلع عليها أحد بعده. بينما يؤكد فهمي أن كذب السادات بخصوص هذه الواقعة جاء مملوءاً بالخيلاء والادعاء؛ حيث «نوه السادات بأن هناك شيئاً غير عادي في هذه الرسالة؛ ليخلق انطباعاً على نحو ما بأن هناك صلة بينها وبين الذهاب إلى القدس. كذلك ادّعى أن هذا الخطاب لم يقرأه إنسان آخر غيره. وهذا كله غير صحيح؛ فالخطاب لم يحتو على شيء سوى التماس للسادات بأن يؤثر في الأسد والمنظمة. والسادات بنفسه سلم إليّ هذا الخطاب، وقرأته». ويضيف فهمي: «والمشكلة عند السادات هي ميله إلى خلق جو درامي، وإعطائه أهمية غير عادية... وكثيراً ما توهَّمَ أشياء لم تحدث مطلقاً، ثم يلقي بيانات متعارضه تماماً مع الحقيقة.. فقد كان هدفه الوحيد إيهام الناس بحدوث ما يقوله، متناسياً باستمرار أن هناك أكثر من طرف لكل حدث سياسي دولي، وأن هناك مستندات أجنبية رسمية لجميع الاتصالات والمعاملات. ومن بين خيال السادات الجامح إدعاؤه أن رده على خطاب كارتر كان رداً خاصاً، وأنه هو وحده

الذي يعلم محتوياته.. وفي واقع الأمر أنني «أنا» الذي أعددته له، وقد قام بنسخه بخط يده، ليتماشى مع الأصول الدبلوماسية بأن خطاباً بخط اليد يرد عليه بمخطوط آخر. وعندما أتأمل الماضي لابد أن أعترف بانه مهما حدث فالمسودة التي كتبتها قد تكون هي التي أحيّت فكرة السادات بالذهاب إلى القدس.. فلمعرفتي بحبه للكلمات القوية أضفت جملة تعني أنه سيتخذ خطوة شجاعة ليساعد مجهودات كارتر.. ولم أتصور أن كلمة «شجاعة» ستضرب على وتر حساس في خلد السادات، وتشعل فكرته بالذهاب إلى القدس، لكن الحقيقة أن هذا ما حدث»[47].

ورغم أن الرسالة لم تتضمن أية تفصيلات محددة عن قيام السادات بزيارة إسرائيل، إلا أن مضمون الرسالة كان مصوباً نحو ذلك الاتجاه، بدفع السادات وحثه على تخطي العوائق القائمة، على أساس أن الوقت قد حان لكي يتخذ السادات خطوة جريئة، إذا أراد مزيداً من التقدم فإن عليه أن يتخذ المبادرة، مع إلحاح كارتر على الأهمية البالغة لقبول الأطراف كافة الاجتماع معاً.

استناداً إلى هذين التقريرين ـ في شأن زيارة السادات إلى إسرائيل، ورسالة كارتر إليه ـ تخلص فاتن عوض إلى النتيجة الآتية: «وبرسالة كارتر تبدل فكر السادات بأن إسرائيل هي التي تمتلك 99 بالمئة من أوراق الحل، وليست الولايات المتحدة كما كان اعتقاده، لذلك غير وجهته نحو القدس. هكذا بدا أن السادات أصبح مستعداً للتسوية، بما تتضمنه من قرارات صعبة، وبخاصة التفاوض مع إسرائيل بدون وسيط، وبغير مشاركة الدول العربية إذا لم تكن مستعدة لذلك»[48].

وفي إطار متابعة «مسلسل الكذب» الذي اعتاده السادات، تمكن الإشارة إلى أن السادات قد وصل إلى الكذب على الشعب المصري علناً، ودون أن يرف له جفن، ومن ذلك مناسبتين مترابطتين: أولاهما ـ حينما اعتبر «عملية الثغرة» مجرد «معركة تلفزيونية»، وثانيتهما ـ أن الجيش الثالث لم يكن محاصراً أصلاً، وذلك في حديثه أمام مجلس الشعب في الجلسة الخاصة التي عقدها لتكريم قادة حرب تشرين الأول/أكتوبر، التي جرت في شباط/فبراير 1974. في تلك الجلسة دار الحوار الشهير بين السادات والفريق أحمد بدوي الذي تولى مسؤولية قيادة الجيش الثالث بعد وقف إطلاق النار، حيث ورد فيه الجزء الآتي:

السادات: الجيش الثالث كان محاصراً يا بدوي؟

---

(47) السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي، ص 315 ـ 316.

(48) فاتن عوض، السادات ـ 35 عاماً على كامب دايفيد، ط 3 (القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، 2008)، ص 127.

بدوي: لا يا أفندم.

السادات: الأكل كان بيوصلكم بانتظام يا بدوي؟

بدوي: نعم يا أفندم.

كان الراديو والتليفزيون يذيعان هذا الحفل على الهواء، وكان السادات يعلم وهو يدير هذا الحوار أنه يكذب على الشعب المصري، وكان يعلم أن مليون ضابط وجندي في القوات المسلحة، وعن طريقهم يعلم شعب مصر بأكمله، يعلمون أن الجيش الثالث كان محاصراً، اعتباراً من يوم 1973/10/22، وأنه بقي في الحصار أكثر من ثلاثة أشهر، إلى أن تم التوصل إلى فك الحصار في إطار «تسوية سلمية».

كان هذا هو الوجه الذي يواجه به شعب مصر. أما الوجه الآخر الذي يواجه به الولايات المتحدة، بخصوص هذه المشكلة، فقد كان شيئاً آخر. ففي أول زيارة قام بها إسماعيل فهمي إلى الولايات المتحدة، في 1973/10/19، وتلقى خبر تعيينه وزيراً للخارجية فور وصوله إليها، وصلته برقية من حافظ إسماعيل مستشار السادات للأمن القومي، يبلغه فيها، بناء على توجيه السادات، أن يلح فيها على مطالبة كيسنجر بأن يقدم «خطاب ضمان» من الولايات المتحدة تتعهد فيه بألا تقوم إسرائيل بأية عمليات عسكرية ضد قوات الجيش الثالث المحاصرة في الضفة الغربية من قناة السويس. معنى ذلك أن السادات كان يعلم لا فقط أن هناك أخطاراً محتملة تحيط بالجيش الثالث، فوق مشكلة الحصار، تتمثل بأن تقوم إسرائيل بأية عمليات عسكرية ضد القوات المحاصرة، بل أيضاً أن القوات المصرية التي كانت تحيط بالثغرة، لم تكن قادرة، من باب أولى، على فك حصار الجيش الثالث[49].

يخلص الشاذلي من كل ذلك إلى أن اختراق العدو لمواقع الجيش المصري، في منطقة الدفرسوار، لم يكن «معركة تلفزيونية»، بل إن الاحتفال الذي أقامه السادات في مجلس الشعب في شباط/فبراير عام 1974، كان هو «المعركة التلفزيونية» الحقيقية، التي يعلم العالم أجمع مدى زيفها[50].

واصل السادات مسلسل أكاذيبه الكبرى حين ادعى أن الاتحاد السوفياتي قصَّر في إعطاء مصر السلاح والعتاد، إلى حد الادعاء كذباً أن كباري العبور كانت من إنتاج مصر، كما أنه لم يكن يطلع مصر على معلومات أقمارهم الصناعية عن إسرائيل. كان السادات بهذه الأكاذيب يمهد الطريق للتوجه إلى الولايات المتحدة. يقول الشاذلي في مذكراته بهذا الخصوص،

(49) فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، ص 69.

(50) سعد الدين الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي، ط 2 (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2011)، ص 563 ـ 564.

ويشاركه مراد غالب وإسماعيل فهمي الرأي في مذكراتيهما: «لا يمكن لمنصف أن يقلل من حجم ونوعية الأسلحة والمعدات الفنية الحديثة التي قام الاتحاد السوفياتي بإمدادنا بها قبل وأثناء الحرب. وفيما عدا القوات الجوية، فلقد كان لدينا قبل قبل حرب أكتوبر أسلحة ومعدات لا تقل كثيراً عمّا تملكه إسرائيل. وعندما اندلعت الحرب أقام الاتحاد السوفياتي جسراً جوياً وبحرياً نقل خلاله 78000 طن إلى مصر وسورية، وأقامت أمريكا هي الأخرى جسراً جوياً وبحرياً نقلت خلاله 61105 أطنان إلى إسرائيل»[51].

يقول مراد غالب في مذكراته ـ من موقع السفير السابق في الاتحاد السوفياتي لمدة عشر سنين (1961 ـ 1971)، والخبير في العلاقات المصرية ـ السوفياتية، والشاهد على الاجتماعات المشتركة ـ وقد تولى وزارة الخارجية عام 1972: «كانت شكوى السادات من السوفيات تزداد، وأخذ يكيل لهم الاتهامات، ويتهمهم بالتواطؤ، وعدم تلبية طلباتنا من الأسلحة. وذهبت إليه في استراحة القناطر، وشرحت له رأيي بكل صراحة، وأزعجته كثيراً صراحتي. قلت له: إن السوفيات لا بد أن يتشككوا في اتجاهك؛ فجميع مؤسسات الدولة الحاكمة والمؤثرة في أيدي قيادات معروفة بعدم حماسها للعلاقات مع السوفيات، ولا أقول بعدائها؛ من أمن إلى وزارة الداخلية، إلى مجلس الشعب، إلى الصحافة، إلى الجيش وعلى رأسه الفريق محمد صادق الذي يكن كرهاً واضحاً لهم، إلى الاتحاد الاشتراكي... فرد وهو يكظم غيظه وقال: لا .. أنت لا تدري شيئاً! فقد كانت هناك اتصالات وتآمر بين السفير السوفياتي، والأجهزة السوفياتية في مصر، وبين «الأولاد» إللي أنا قبضت عليهم يوم 15 أيار/مايو، ووضعتهم في السجن. ولولا هذا لكنت رأيت في مصر انقلاباً سوفياتياً. عدت إلى منزلي وأنا أتعجب وأسائل نفسي: ما الهدف من تعييني وزيراً للخارجية، وهو يضمر كل هذا الشك والكراهية للسوفيات؟!»[52]، حيث كان سفيراً لدى الاتحاد السوفياتي لمدة عشر سنوات، كما أنه ينتمي إلى تيار اليسار الوطني. ثم يخلص إلى النتيجة الحاسمة الآتية: «لقد تأكدت بعد مقابلتي السادات، ومن وقائع أخرى، أنه يضمر للسوفيات كل الكراهية والبغض، رغم أن الولايات المتحدة لا تزال تناور وتخادع، وتؤيد إسرائيل تأييداً أعمى»[53].

ويضيف غالب أن السادات أوفد محمود رياض وزير الخارجية لمقابلة بريجنيف بعد أحداث 15 أيار/مايو، طالباً منه مفاتحتهم في نقل السفير فينوغرادوف من القاهرة، واتهامه بأنه يتصل بكل من سامي شرف وعلي صبري والفريق أول محمد فوزي وغيرهم. ورد عليه بريجنيف

(51) المصدر نفسه، ص 571 ـ 573.

(52) غالب، مذكرات مراد غالب: مع عبد الناصر والسادات: سنوات الانتصار وأيام المحن، ص 178 ـ 179.

(53) المصدر نفسه، ص 196.

قائلاً: نحن ليس لدينا سفراء ينفذون سياسة مخالفة لسياسة الدولة، ثم إن الرئيس السادات نفسه قد قدمهم لي على أنهم زملاؤه وأصدقاؤه، وموضع ثقته، فمن الطبيعي أن يتصل بهم. ورفض بريجنيف نقل السفير فينوغرادوف[54].

أما إسماعيل فهمي فيرد هذا التوجه، في جانب منه مهم، إلى المشاعر الشخصية لدى السادات نحو الاتحاد السوفياتي، حيث إن «كراهيته ظلت كبيرة كما كانت دائماً». ويضيف: «كانت المشكلة من وجهة نظر مصر هي أن السادات لم يستطع قط أن ينحي جانباً كراهيته للسوفيات، وأن يقوم بعمل يضع مصلحة مصر في الدرجة الأولى، أي أن يقيم علاقات طيبة مع الاتحاد السوفياتي حتى يوازن الروابط الجديدة التي بدأت تنمو بين مصر والولايات المتحدة. وحتى عندما تأكد السادات أن الولايات المتحدة ليست مستعدة لأن تزود مصر بالعون العسكري المطلوب، لم يكن ذلك كافياً ليوضح للسادات أننا في حاجة شديدة إلى العون السوفياتي. وفوق كل هذا فإنه كان ينتهز كل فرصة لينفث عن حقده على الاتحاد السوفياتي علناً، وفي أحاديثه الخاصة. وكانت تصريحاته المتكررة المعادية للاتحاد السوفياتي تختار بعناية، وتعرض بصورة بارزة في الصحف المصرية»[55].

فضلاً عن ذلك زعم السادات أن الجسر الجوي والبحري الأمريكي هو السبب الرئيسي الذي دفعه إلى المطالبة بوقف إطلاق النار، ويرد الشاذلي على ذلك بقوله في مذكراته: «وإنني أقول أن هذه مغالطة، فلولا تدخل السادات في إدارة العمليات، واستجابة أحمد إسماعيل لهذه التدخلات، لما تأثر موقفنا بهذا الجسر الأمريكي، ولأصبح في استطاعتنا أن نطيل أمد الحرب إلى عدة شهور أخرى، وهو ما لا تستطيع إسرائيل أن تتحمله، حيث كان هذا هو جوهر الخطة التي دخلنا بها الحرب». من ثمة يتضح مدى زيف الشعار الذي رفعه السادات: «أنا غير مستعد أن أحارب أمريكا». فضلاً عن أن العلاقة الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة هي علاقة وطيدة، يعلمها العامة والخاصة منذ عشرات السنين. إن الولايات المتحدة تمد إسرائيل بأحدث الأسلحة والمعدات، إلى جانب التكنولوجيا الحديثة، كما تقد لها مساعدات مالية ضخمة[56].

في ضوء ما تقدم تذكر الوثائق الإسرائيلية، التي تم الإفراج عنها بعد مرور 40 عاماً على حرب تشرين الأول/أكتوبر، قول غولدا مائير رئيسة الوزراء في تبرير ما حدث لإسرائيل أمام «لجنة أغرانات»: «السادات أقل من ناصر في كل شيء»، ورغم ذلك أصبح يتخذ كل

---

(54) المصدر نفسه، ص 179.

(55) فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، ص 172.

(56) الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي، ص 572 ـ 573.

القرارات وحده، وكل شيء مركز في يده الآن، فهو قرر «طرد» الروس من مصر، ولم يكن هذا منطقياً مطلقاً، لكن ذات صباح يوم صاف، قام ولم يسأل أحد، وقال للمستشارين الروس: عودوا إلى بلدكم؟، يخيل إليّ أننا مضطرون إلى أن نكون مستعدين لأشياء غير منطقية، لكن دون أن نصاب بذعر، نحن لا نعيش من أمس في هذه البيئة، والجيران هم أيضاً هكذا لا يفعلون دائماً أشياء منطقية، هم ليسوا دائماً منطقيين، لكن هل هذا مهم أن حرباً تندلع لكونها منطقية أو غير منطقية، لكنها تكون حرباً بعد أن تندلع، ثم يكون لها بعد ذلك منطقها الخاص بها».

سألها القاضي أغرانات: نحن لا نعرف لماذا لم تحدث الحرب في أيار/مايو؟

أجابت مائير: «منذ مبادرة روجرز، ووقف إطلاق النار، كانت للسادات تواريخ مختلفة، نهاية السنة، هذه سنة الحسم، بعد ذلك قال سيحدث في مارس، كنا معتادين طوال الوقت على أن السادات رجل غير جاد، يلقي بتواريخ ولا يخجل، وبعد ذلك لا يفي، وكان كثيرون يتندرون عليه ويسخرون منه، ويتساءلون كيف يستمر أصلاً؟، كيف يمكن للشعب أن يحتمله؟»[57].

من ناحية أخرى يذهب ديفيد هيرست وإيرين بيسون إلى ملاحظة هامة تربط بين «شخصية السادات» وإحدى النتائج المدمرة لسياساته بالنسبة إلى العرب، بعد حرب عام 1973 التي بدا في أعقابها أنهم بصدد أن يصبحوا «القوة السادسة» في العالم، حيث ينطلقا من حقيقة أن قوة العرب تتمثل في وحدتهم، لكن هذه الوحدة كانت هشة، إذ كانوا يفتقرون إلى عناصر «القوة الحقيقية»، كما كانت فرصهم عرضية إلى حد كبير؛ فهم يعتمدون على حجمهم، والموقع الاستراتيجي الذي يعيشون فيه، وحديثاً هطلت عليهم ثروة وقوة للمساومة من جراء النفط، وهي كلها تتطلب قدراً من الروح الجماعية لتحويلهم إلى قوة حقيقية. وكان السادات هو من حقق هذا القدر من الروح الجماعية، من خلال حرب عام 1973، ثم جاء السادات نفسه فدمر تلك الروح. فلماذا فعل ذلك؟ يقولان: لا شك في أنه كان هناك دور للظروف الموضوعية، لكن العوامل الشخصية، واحتياجاته النفسية الخاصة، أخذت تلعب بلا ريب دوراً مهماً على نحو غير طبيعي في تشكيل أفعاله؛ إذ كان العبور يمثل مجده الشخصي، وبعد الانتصار «المخدر» لم يعد في استطاعته أن يعترف على الملأ بالوقائع الجافة، ولم يكن بوسعه الاعتراف بأن عمل السلاح لم يتحول إلى نصر كامل، كما بدا لأول وهلة، وكان مثل هذا الاعتراف صعباً على أي شخص، لكنه بالنسبة إلى السادات كان مثل هذا الأمر مستحيلاً، بإحساسه الفطري بعدم ملاءمته، ورغبته القهرية في الانتقام من «الزعيم الخالد» بعد وفاته. ونتيجة لذلك فقد تم بناء

(57) ترجمة الوثائق السرية الإسرائيلية عن حرب أكتوبر 1973 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014).

دبلوماسية السادات بأكملها، في فترة ما بعد الحرب، على الخداع المتعمد، لا على المقدمات الخاطئة فحسب[58].

ويضيفان: إذا كان السادات قد تعهد بإنهاء حال «اللاسلم واللاحرب»؛ فإن نصراً بالحجم الذي كان يدّعيه كان يتوجب معه أن يؤدي تلقائياً وسعياً إلى غنائم للمنتصر، فيحصل العرب على «السلام العادل والدائم» كما عرفه الإجماع الواسع، بيد أن حربه لم تكن كذلك، وعليه فقد وجد نفسه وهو يرمي عناصر القوة العربية واحداً بعد الآخر، وجرى التقليل من القوة النسبية التي تمتع بها بمرور الوقت، حتى وصل إلى حال ضعف ويأس، فأخذ الطريق السهل والوحيد الذي يسمح به مزاجه، وقام بمجهود دبلوماسي خفيّ ومنفرد. وكان الأمريكيون هم من زيّنوا له أن يسلك تلك الطريق، إذ كانت الحرب، والأداء العسكري الرفيع، والجدير بالإكبار لقيم «الدم العربي»، والأزمة الاقتصادية التي تسبب فيها حظر النفط، كلها أمور مثلت صدمة هائلة لدولة عظمى، تعودت أن تنظر إلى المنطقة العربية بعيون صهيونية[59]!

وتبقى ثلاث ملاحظات: الأولى، عن العلاقة بين السادات وقدراته التمثيلية، وميوله السينمائية؛ والثانية، عن العلاقة بين السادات والإعلام الغربي؛ والثالثة، عن حال البذخ والفخامة التي أخذ السادات يعيشها، وينعم بها مع عائلته.

من ناحية العلاقة بين السادات وقدراته التمثيلية، وميوله السينمائية؛ كان السادات لا فقط يعشق السينما، إنما كان يتمنى أيضاً أن يصبح من نجومها. ومنذ فجر شبابه وهو يحلم بالوقوف أمام كاميرات السينما؛ ففي عام 1936، كان ما يزال طالباً بمدرسة «رقي المعارف» الثانوية عندما استجاب لإعلان بطلب وجوه جديدة للتمثيل في فيلم قادم، فأرسل صورة فوتوغرافية، وكتب يصف نفسه «بأنه طويل.. وسطه رفيع جداً.. وصدري مناسب.. وسيقاني قوية.. متحكم في صوتي، فتارة تجدني أقلد يوسف وهبي.. وتارة تجدني أقلد صوت أم كلثوم». ونشرت مجلة روز اليوسف سقوط السادات أمام لجنة التحكيم في امتحان التمثيل.

ومع أنه لم يصبح ممثلاً، فإنه ظل أسيراً لهوايته، حتى عندما احترف السياسة، وهذا رأي يجمع عليه أنصاره وخصومه، بل وباعترافه الشخصي. حتى المراقبين الأجانب قد لاحظوا عليه ميله الفطري للتمثيل. فتصفه دورين كايز مراسلة إحدى شبكات التلفزيون الأمريكية، فتقول: «إن موهبة السادات في التمثيل كانت موهبة فطرية، وكانت تقوده إلى نوع من الأداء المأساوي ـ الكوميدي».

---

(58) ديفيد هيرست وإيرين بيسون، السادات، ترجمة محمد مطاوع (القاهرة: دار الكتب للنشر والتوزيع، 2016)، ص 212 ـ 213.

(59) المصدر نفسه، ص 213 ـ 214.

أما هيكل فيصف هذا الجانب من شخصية السادات، في كتابه خريف الغضب، بقوله: «كانت مشكلة السادات أنه ابن عصر التلفزيون، لم يستطع مقاومة إغراء الإفراط في استغلاله، لقد كان أول فرعون في تاريخ مصر جاء إلى شعبه مسلحاً بكاميرا. وكان أيضاً أول فرعون يقتله شعبه... وعندما اختفى وجهه عن الظهور على شاشات التلفزيون بدا وكأن أحد عشر عاماً من حكمه قد تلاشت بلمسة على زر»[60].

وينقل هيكل عن السادات في أعقاب هروبه من المعتقل قوله: «وهنا كان علي أن أمثل فعلاً أدواراً حقيقية على مسرح الحياة وأنا هارب، حتى لا يقبض علي البوليس. كان علي أن أمثل كل شيء، وكل دور، إلا الحقيقة». ويضيف هيكل: إن السادات قد اختار عنوان: البحث عن الذات لرواية قصة حياته؛ وإن هذا العنوان كان موفقاً أكثر مما كان يمكن أن يقصده. وإن حياته في بيت والده كانت قاسية للغاية؛ فقد كان يضم ثلاث زوجات، وكانت والدته هي الزوجة الأولى، لكنها الأخيرة في المعاملة من والده، ومن أهل البيت جميعاً، إلى حد «العبودية» بالمعنى الحرفي للكلمة، بعد أن كانت أسرتها قد تحررت من «العبودية» بالمعنى الرسمي، ما تركه غير قادر على الشعور بالانتماء إلى أي مكان... كان تواقاً إلى عطف الناس وإلى فهمهم، وكان مستعداً لأي شيء في سبيل الحصول على قبولهم ورضاهم... مجمل ذلك كله جعله في النهاية على استعداد لأن يعطي ولاءه لأي شخص أقوى منه تضعه الظروف أمامه. ولقد تعلم على كل حال كيف يتحمل صدمات، وأحياناً إهانات لا لزوم لها. ولما كان هناك رد فعل لكل فعل، فقد تولد في أعماق أعماقه إحساس بالحاجة إلى الانتقام مما كان يعانيه، وهذا ما ولّد لديه نزعة العنف المكبوت، الجاهز للانفجار دواماً، إذا أحس أن عواقبه مأمونة. وعلى أية حال فلم يكن أمامه في تلك الأيام غير محاولة الهرب، والهرب المستمر إلى عوالم من صنع الأحلام والأوهام. إن «السادات الهارب» أصبح «السادات الحالم»، و«السادات الحالم» تحول إلى «السادات الممثل». ففي معظم حياته كان السادات يمثل دوراً في كل مرحلة، وفي بعض المراحل كان يمثل عدداً من الأدوار في نفس الوقت. إنه لم يكف أبداً، ولم يخف على أية حال انبهاره بالتمثيل وغرامه به، وإن فضل دائماً أن يخفي الأسباب التي دفعته إلى انتحال شخصيات أخرى غير شخصيته الحقيقية»[61].

لقد استفاد السادات من هذا الخلط، بين السينما ورئاسة الجمهورية. فوظف موهبته في التمثيل في خدمة دهائه في السياسة، ووظف الاثنين معاً في خدمة طموحاته، غير أن الثمن كان باهظاً لأنه كلَّفه حياته.

(60) هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، ص 30.
(61) المصدر نفسه، ص 40 ـ 41.

في هذا السياق كانت تتحكم في السادات أكثر من عقدة نقص نفسية؛ وأخذ في التعويض عنها، فضلاً عن إشباع رغبته في التمثيل، ومن أمثلة ذلك أنماط «الرداء العسكري» التي بدأ يخترعها بمزاجه، حتى يرتديها في مناسبات علنية، بينما هي مسألة تنظمها أصول وتقاليد عسكرية صارمة. اختراعات السادات في هذا المجال تظهره وكأنه يملك البلاد، ويحاول تقليد الملك فاروق، الذي كان يرتدي أي رداء للقوات المسلحة كما يريد، إلا أنه لم يخلط الحابل بالنابل، ويخترع مثلما فعل السادات. فمرة يرتدي زي كبير أمراء البحار، رغم أنه لم يخدم إطلاقاً في القوات البحرية، بل كان «يوزباشي: نقيب» ـ «ضابط لاسلكي في سلاح الإشارة عندما طرد من الجيش عام 1949، وعاد إلى الخدمة عام 1951 بعد التضرع إلى الملك فاروق، فجرى إرجاعه، مع تعويضه بالترقيات الاستثنائية، ترقيتين أمر بهما الملك فاروق؛ فترقى إلى «صاغ: رائد»، ثم «مقدم: بكباشي». ولما قامت الثورة حصل على ترقية إستثنائية، «قائمقام: عقيد»، غير أن زملاءه في مجلس قيادة الثورة اعترضوا، فخضع اللواء محمد نجيب، ويذكر أن السادات قد ظهر بهذه الرتبة لعدة أيام. أما الصورة التي يظهر بها السادات في رداء عسكري من اختراعه ـ على صفحة غلاف مجلة أكتوبر ـ يظهر فيها كفرعون مصر رمسيس، إلى جانب كارتر في صورة «أعلى قائد» للبحرية، وغطاء الرأس قوات بحرية، لون البدلة قوات جوية، يزين الذراع بأعلى رتبة للسلاح البحري، وعلى الكتف أعلى رتبة للجيش والقوات المسلحة. وصور أخرى بحذاء من فريق «السواري» بالشرطة، أو سلاح الفرسان (المدرعات)، رغم أنه لم يركب في حياته أي حصان، ولا توجد صورة واحدة توثق تمكنه من «الفروسية» وركوب الخيل. ومرة أخرى، وأخيرة، يظهر السادات وهو يرتدي «الرداء النازي الألماني» سواء في الصحراء، أو عندما يستعرض الجيش، وكان ذلك يوم مصرعه. فضلاً عن «النياشين والأوسمة» العديدة التي كان يزين بها صدره، دون أن يكون لها علاقة بالتقاليد العسكرية التي تضع قواعد صارمة لهذه المسألة.

بينما لم يسبق إطلاقاً أن ارتدى جمال عبد الناصر أي رداء عسكري آخر لغير سلاح المشاة الذي انتمى إليه، كما لم يرتدِ أصلاً أي رداء عسكري منذ انتخابه رئيساً للجمهورية عام 1956، حتى من قبيل الناحية العملية أثناء زياراته إلى «الجبهة» بعد هزيمة عام 1967، رغم مخاطر ذلك. وكانت المرة الأولى والأخيرة التي ارتدى فيها زياً عسكرياً ـ تحت إلحاح وإقناع مرافقيه، خلال زيارته يوغوسلافيا ـ كانت بمناسبة حفل اللقاء الرسمي مع الرئيس تيتو، وكان الرداء العسكري والبروتوكولي هو الزي الرسمي للحفلة، فاقتنع لعدم رغبته ورفضه المطلق ارتداء «السموكينغ»، وفضل عليه ارتداء رتبة «القائد الأعلى للقوات المسلحة» مثل تيتو أيضاً.

أما من ناحية العلاقة بين السادات والإعلام الغربي، فقد تمخضت «مبادرة السادات»، في التحليل الأخير، عن النتيجة الآتية: أن السادات قد خسر العرب مقابل كسب رأي عام أمريكي

وغربي، وصنع منه الإعلام الغربي، وبخاصة الإعلام الأمريكي، من وكالات أنباء عالمية، ومحطات التلفزيون، والصحافة، «نجماً عالمياً»!! وأخذ الإعلام الغربي ينشط في عملية «النفخ في البالون» حتى وصلت إلى مرحلة الانفجار! إن طبيعة الإعلام الغربي، الذي يقوم على الدعاية، حينما يصل البالون إلى مرحلة الانفجار تبدأ مرحلة جديدة، تخبو فيها الأضواء عن هذا «النجم الساطع» ليحل محلها الظلام.

وقد أخذ الإعلام الغربي ـ بعد أن كان يشيد بالرئيس السادات باعتباره «رجل سلام» ـ يتحول إلى الهجوم على السادات، وانتقاد تصرفاته، حتى وصل إلى المرحلة الخطيرة من انفجار البالون، وبدأ السادات يشعر بالقلق من انتقادات الإعلام الغربي لسياسته الداخلية والخارجية. وبدأ يشعر في داخله بالخوف من أن تحاول الولايات المتحدة التخلص منه، كما تخلصت من صديقها شاه إيران.

كانت قائمة الاتهامات الموجهة إلى السادات من جانب خصومه وأعدائه تبدأ باتهام نظامه بالفساد، مروراً بأنه دمر المشروع الناصري، وصولاً إلى ارتكابه جريمة الخيانة الوطنية والقومية. واستند أصحاب هذا الموقف، وأغلبهم من المنتمين إلى التيارين القومي والإسلامي، إلى عدة اعتبارات:

أولها، المنهج الذي اتبعه السادات في تعامله مع أعداء الأمس: الولايات المتحدة، وإسرائيل.

وثانيها، تعامله مع مؤسسات الحكم، ومساعديه من المصريين، وعلاقاته بشركائه من العرب.

وثالثها، وهذا هو الأهم، حجم التنازلات التي قدمها السادات إلى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، على حساب الأمن والمصالح الوطنية والقومية.

إن حجم المعلومات الموثقة، في شأن قائمة الاتهامات الموجهة إلى السادات، والتي لم يجر تكذيبها حتى الآن، كان مصدرها هيكل، فقد أورد في مؤلفاته من المعلومات ما يدين ويجرّم السادات، دون أن يوجه إلى السادات أي اتهام مباشر، وإن كان الفريق سعد الدين الشاذلي، كما سيأتي لاحقاً، قد عمد إلى توجيه «صحيفة اتهام جنائية» كاملة بحق السادات.

أما من ناحية حال البذخ والفخامة التي أخذ السادات يعيشها، بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية، والسؤال، وبخاصة، عن مصادر تمويل هذه الحياة المترفة؟ فيمكن القول إن حياة الترف والبذخ لم تكن سلوكاً خاصاً ومقصوراً على السادات وحده، إنما شاركه في هذا أفراد أسرته، وفي المقدمة منهم زوجته جيهان السادات... سيدة مصر الأولى. جاء هذا في وصف أحمد بهاء الدين الذي كانت تربطه بأسرة السادات علاقات شبه أسرية؛ «أنني أعرف تماماً كل ما يوجه إلى السيدة جيهان السادات من اتهامات، سواء كانت اتهامات مالية، أو اتهامات بالتدخل

في شؤون الحكم، وأستطيع أن أقول إنني شخصياً لست مؤهلاً لمعرفة مدى نصيب هذه الاتهامات من الصحة، فالسيدة جيهان كانت تجمع في تكوينها مزاجين معاً: فهي كما تهوى الأبهة والفخامة في أعظم صورها، فإنها تهوى بالدرجة نفسها ما نسميه الأمزجة الشعبية الصميمة، تهوى أثمن الفراء والمجوهرات، كما تهوى الطعمية والفول المدمّس»!

كذلك فإن سامي شرف فبحكم عمله، باعتباره وزير شؤون رئاسة الجمهورية، وأقرب الناس معرفة بالأمور الخاصة بالرئيس وأسرته، ذكر في شهادته ما يستدل منه أنه كان يعلم الكثير عن علاقات السادات المشبوهة مع بعض أمراء الخليج، وتصرفاته المالية المتعلقة بالمؤتمر الإسلامي، وما يتعلق ببند المصاريف السرية، والهدايا التي كانت تصله من أمراء الخليج.

وعلى ما يبدو فإن ميول البذخ قد ظهرت مبكرة عند السادات، وبالتالي كان لزاماً عليه أن يبحث عن مصادر إضافية تساعده على تلبية متطلبات هذا السلوك المترف، رغم ما قد يترتب على ذلك من إساءة تلحق بشخصه. وقد ذكر السادات في كتابه بعنوان: البحث عن الذات: قصة حياتي أنه في السنوات الأولى للثورة تقاضى أجراً عن أحاديثه الإذاعية، ما جعله في موضع مساءلة: «سألني عبد الناصر عن أحاديثي في صوت العرب، وقال إن الإذاعة دفعت لي حوالى 400 جنيه مقابل تلك الأحاديث، قلت نعم، فعلاً حدث، واستمر عبد الناصر في كلامه بما يشير إلى أن الناس تتكلم وأن كلام الناس كثير».

ثم تأتي شهادة هيكل لتفسر وتربط بين ميول السادات لحياة البذخ، وبين عوامل نفسية ضاغطة عند السادات، ومناخ عام يسمح لنمو العلاقات الإنسانية، عبر تبادل الهدايا بين أفراد هم بحكم مواقعهم يوجهون سياسات دول ومجتمعات. ففي «خلال سنوات عمل السادات في المؤتمر الإسلامي، كان السادات يتلقى الكثير من الهدايا، في عالم يؤمن بالهدايا كوسيلة من وسائل توثيق الصلات. ومن سوء الحظ أن الهدايا الكثيرة التي تلقاها شجعت لديه ميلاً مكبوتاً للترف، ضغطته سنوات الحرمان الطويلة. لكن الحق يقال أنه كان كريماً في تقديم الهدايا قدر كرم الآخرين في تقديمها»!

ولا يبدو أن هيكل قد قصد تقديم وصف لشكل العلاقات السائدة فحسب، أو قصد أن يدلي بشهادة تؤكد كرم السادات تجاه الآخرين، إنما ما قصده هيكل هو أن يحرك فضول الباحث والقارئ ليسأل: من أين أتي السادات بالأموال التي تغطي نفقات بذخه؟ وبخاصة إذا وضع في الاعتبار أن السادات قد نشأ في أسرة فقيرة، لم يرث عنها شيئاً يساعده في تغطية نفقات بذخه، وبذخ أسرته. فضلاً عن ذلك، لم يكن دخله من الوظائف التي تولاها يكفي لتغطية ثمن الهدايا المتبادلة مع الآخرين، التي شملت، سيارة، وفراء، ومجوهرات. وهنا يضع هيكل عدداً من المصادر التي ساهمت في تمويل الترف المكبوت عند السادات؛ فيذكر أن السادات تولى رعاية

شؤون ومصالح الشيخ عبد الله مبارك الصباح ـ الثري الكويتي واللاجئ السياسي في مصر، والذي كان يشغل منصب وزير الداخلية ووزير الدفاع وولي العهد عندما التقاه السادات عام 1955 ـ وبطريقة سرية لا يعلم بها أحد في البدء، لكن واقعة شهيرة عام 1966 كشفت عن علاقته بالشيخ الصباح.

فعندما وجه الكونغرس الأمريكي دعوة إلى السادات، بوصفه رئيساً للبرلمان المصري، عندها ألمح السادات للشيخ الكويتي «إلى أن بدل السفر الرسمي الذي يتقاضاه كان أقل مما ينبغي، فإذا بالشيخ الصباح يحرر له شيكاً بمبلغ 25 ألف دولار، ووصل ذلك إلى علم جمال عبد الناصر فطلب منه إعادة الشيك إلى الشيخ»، بعد أن ألقى عليه درساً في العزة والكرامة. ويذكر هيكل أنه عندما أصبح السادات رئيساً للجمهورية اختفت المستندات، باعتبارها الشهادة الموثقة على علاقة السادات بالشيخ المبارك الصباح. ومن المفارقات أن هيكل قد نشر هذه الواقعة في كتابه بعنوان: خريف الغضب، بعد اغتيال السادات، وكان الشيخ الصباح لا يزال على قيد الحياة، فسارع إلى نشر رد على هيكل، تضمن ـ ضمن ما تضمن ـ أن السادات لم يرد له ذلك الشيك مطلقاً. وكتب هيكل بدوره رداً على الرد، أسف فيه أن جمال عبد الناصر قد رحل وهو يتصور أن الشيك قد رد إلى صاحبه! ثم كتب فوزي عبد الحافظ سكرتير السادات، وكاتم أسراره، أن الشيك جرى صرفه من بنك في بلجيكا بعد اغتيال السادات، وأن «الأجهزة» المصرية قد بلغها الخبر أيضاً!

بعدها يتقدم هيكل خطوة ثانية، في كتابه بعنوان: خريف الغضب، فيكشف عن دور كمال أدهم، رئيس جهاز المخابرات العامة السعودية، في حياة السادات، ويحدد تاريخ العلاقة الشخصية بينهما إلى عام 1954، والتي استمرت في وقت كانت مصر والسعودية تقفان في معسكرين متصارعين بسبب حرب اليمن. والحقيقة أن الصلة بين الاثنين كانت وثيقة إلى حد أن صحيفة الواشنطن بوست نشرت على صدر صفحتها الأولى، وبشكل بارز وواضح، وبعرض الصفحة، في عدد 24 شباط/فبراير 1977، وبعنوان بارز: «أعمال وكالة الاستخبارات المركزية في الشرق الأوسط»، وركزت في الموضوع على ثلاث شخصيات مهمة في المنطقة؛ وهم: السادات والملك حسين ومهدي تاجر سفير الإمارات في لندن[62].

لقد اعترف الملك حسين بأنه تسلم مساعدات من وكالة الاستخبارات المركزية، لكنه أنفقها على جهاز مخابراته، وتدعيمه بالأجهزة والمعدات المتطورة. أما السادات فتجاهل الاتهام تماماً، رغم أنه كان اتهاماً قاسياً، بل ومخزياً، فقد تضمن المقال أن كمال أدهم قد جند السادات في الستينيات لمصلحة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وأن تجنيده كان أثناء حرب اليمن،

(62) المصدر نفسه، ص 107 ـ 108.

وأنه كان يمد السادات بدخل ثابت طوال تلك الفترة. ولقد كان نشر هذه الواقعة ضمن سلسلة التسريب الكبير للأسرار الذي أعقب فضيحة «ووتر غيت»، ثم كشف وثائق الاستخبارات المركزية الأمريكية. كما نشر الصحافي الأمريكي بوب وودورد في كتابه، بعنوان الحروب السرية لوكالة الاستخبارات المركزية[63]، ضمن ما نشر عن «فضيحة ووتر غيت»، أن السادات كان عميلاً للاستخبارات المركزية الأمريكية، وأنه كان يتقاضى راتباً شهرياً منها عندما كان نائباً لرئيس الجمهورية. فإذا ما وضع في الاعتبار أن من بين الأسماء التي تولت إمداد السادات بالمساعدات المالية هو كمال أدهم لكان من المنطقي والضروري طرح السؤال الآتي: ماذا قدم السادات إلى أدهم في مقابل إمداده بدخل ثابت؟ وماذا تعني إشارة هيكل في كتابه بعنوان: خريف الغضب: أنه عندما أصبح السادات رئيساً للجمهورية «كان كمال أدهم من أول الذين ترددوا عليه، ثم كان بعد ذلك من أكثر الذين كانوا يترددون عليه»[64].

كذلك يشير مراد غالب، في مذكراته بعنوان: مذكرات مراد غالب: مع عبد الناصر والسادات ـ سنوات الانتصار وأيام المحن، إلى «ما قيل عن عن الرئيس السادات أنه أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة، وهو نائب رئيس الجمهورية، عام 1966، أنه اختفى عن الوفد المرافق له بضع ساعات، قضاها في مقابلات سرية، ثم قابل الرئيس الأمريكي جونسون وخرج من المقابلة وهو يكيل له المديح»[65].

والسؤال التالي: ما هي دوافع هيكل في الكتابة حول وصف حياة الترف والبذخ التي عاشها السادات وأسرته، وهو لا يملك مصادر ذاتية لتغطية تكاليف حياة البذخ؟ هل كان بقصد الإشارة إلى حال ضعف إنساني أصيب بها السادات، دفعته إلى التورط في علاقات مشبوهة، بحثاً عن مصادر لتمويل سلوكيات ترفه، الأمر الذي يصبح فيه السادات صيداً لصقور الاستخبارات؟ وماذا يعني تعبير: أن كمال أدهم كان من أول الذين ترددوا على السادات؟ وماذا يعني تعبير من أكثر الذين كانوا يترددون عليه؟ ومعروف عن هيكل أنه يختار كلماته بعناية فائقة، ويزن معناها ومغزاها بدقة متناهية!

(63) Bob Woodward, *Veil: The Secret Wars of the CIA, 1981-1987* (New York: Simon and Schuster, 1987), p. 352.

(64) هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، ص 108.

(65) غالب، مذكرات مراد غالب: مع عبد الناصر والسادات: سنوات الانتصار وأيام المحن، ص 239.



القسم الثاني

استراتيجية السادات
من الصراع إلى التسوية



كان وصول السادات إلى السلطة مفاجأة له وقدراً بكل معيار، فقد حقق له حلماً راوده منذ شبابه، وإن كان بعيد المنال، فبدأ «معركة الرئاسة» وهو يعلم أن قدراته على الجهد والصبر والتزامات الزعامة لديه أقل كثيراً مما كان يتمتع به جمال عبد الناصر، وهو ما لم يطقه السادات، وحاول التخلص من هذا «الإرث الثقيل».

لم يكد يصدر بيان وفاة جمال عبد الناصر حتى اتُّخذت قرارات بسرعة الانتقال بالسلطة، طبقاً للقواعد الدستورية والسياسية القائمة، حفاظاً على استقرار الوضع القيادي في الدولة، والاستقرار الداخلي بطريقة قاطعة. في ظل هذا التوجه المركزي كان من الطبيعي أن يصبح السادات نائب الرئيس الوحيد هو المرشح الأكثر ترجيحاً لتولي الرئاسة.

ومع أن السادات كان قد أصبح قاب قوسين أو أدنى من المنصب الرفيع، إلا أنه كان مدركاً سلطة «المجموعة الناصرية» ونفوذها، في تقرير من سيخلف جمال عبد الناصر، بحكم أنها تمسك بين أياديها مفاتيح القوة والسلطة التنفيذية والتشريعية والسياسية، على نحو محكم، وهو ما وضعه السادات في أولويات تفكيره، واعتبارات المهمة السياسية، باستحالة تمرير وصوله إلى كرسي الرئاسة دون مهادنة وموافقة هذه المجموعة، وفق رؤيتهم واستراتيجيتهم، إلى حين، لاجتياز أهم وأصعب التحديات على طريق منصب رئيس الجمهورية.

برغم هذا السياج الحديدي، وما امتلكته هذه المجموعة من أوجه وعناصر القوة والسلطة والنفوذ، إلا أن السادات كان مبصراً بثغراته القاتلة، وسرعان ما بدت إمكانية اختراقها، فكانت دائرة الشك التي تطاردهم جميعاً، فضلاً عن العداء الذي ناصبه أفراد هذه المجموعة بعضهم لبعض لاعتبارات شتى. وكانت حصيلة ذلك ازدياد رصيد السادات لترشيحه رئيساً للجمهورية. وبدلاً من ارتقاء أحدهم للرئاسة انصبّت اجتماعات «المجموعة الناصرية» على تأكيد مبدأ جماعية القيادة، وتوزيع المسؤوليات، وتولّي المؤسسات الدستورية والسياسية، ممثلة

بأشخاصهم، المسؤولية كاملة، بمعنى عدم الانفراد بالسلطة، اعتقاداً في ضعف شخصية السادات وخضوعه. وبدهاء شديد من السادات قرر الانحناء للعاصفة، ووافق على «المقايضة»، والنزول على شروطهم بألّا يكون هناك «نظام حكم» على نحو ما كان في عهد جمال عبد الناصر؛ بحيث يقوم أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي، الحزب الواحد الحاكم في البلاد، بدراسة القضايا المهمة كافة، وأن تتخذ القرارات بأغلبية الأصوات، كما يصوّت مجلس الأمة على تلك القضايا، وألا يقوم رئيس الجمهورية بمهام رئيس مجلس الوزراء، على أن يباشر الوزراء اتخاذ القرارات في دوائر اختصاصاتهم.

من ثم بدأت حملة انتخابية مركَّزة لتقديم السادات للجماهير، على غير الصورة التي استقرت عنه في أذهانها، فكان من أشق الأمور إقناع قيادات التنظيم الطليعي، والاتحاد الاشتراكي، ومنظمة الشباب الاشتراكي بهذا الترشيح. ونجحت تلك الحملة المركَّزة، التي جرى الاعتماد فيها على دفع مشاعر الإحساس بالخطر، من القوى المعادية في الداخل والخارج، وعلى الدعوة إلى الحرص على تهيئة المتطلبات المناسبة لسرعة بدء «معركة التحرير» الحاسمة، كما تمثل الأمر الأكثر أهمية من ذلك بالالتزام باستمرار «الخط الناصري». وقد طغت تلك الاعتبارات على ما عداها، وتوحدت كل الخطى لتسرع بتنصيب السادات رئيساً للجمهورية.

وفور انتخابه تقدم السادات إلى مجلس الأمة بصك موافقة جمال عبد الناصر، وردد القسَم الدستوري، ثم ألقى بيانه؛ الذي أكد فيه التزامه الكامل بنفس التوجهات والسياسات التي أرساها جمال عبد الناصر، فلم يكن أمامه سوى ذلك. كما أجمل «برنامجه» بإيداع بيان وبرنامج 30 مارس، آخر ما أصدره جمال عبد الناصر قبل رحيله، كأساس لخوض «معركة التحرير»، وتوجهات البناء السياسي والاقتصادي والدستوري بعدها، مؤكداً التزامه الكامل بتطبيقه، وإن كان مجرد التزام نظري وشكلي أيضاً، لإقناع الجماهير باستمرار طريق جمال عبد الناصر، الذي لم يعد غيره ملء قلوبهم. أما الشق الثاني من «الصفقة» فقد أقر به السادات علناً أمام الشعب بضرورة توزيع المسؤوليات، ضماناً لبقائه في الحكم، إلى حين تتضح معالم الطريق، ويأمن اجتيازه. هكذا أصبح السادات رئيساً، مع تصور أنه تحت الوصاية، إلا أنه بكل المقاييس كان قد كسب تلك الجولة، وأصبحت بين يديه عصا الشرعية، ذات الأهمية الحاسمة في مصر.

في ضوء ذلك ينقسم هذا القسم إلى فصلين: الفصل الثالث بعنوان: البحث عن حل سلمي، والفصل الرابع بعنوان: حرب أكتوبر عام 1973.

الفصل الثالث

البحث عن حل سلمي

حين تسلم السادات منصبه رسمياً، في تشرين الأول/أكتوبر عام 1970، أخذ في إجراء عملية تغيير جذري، امتدت إلى جميع المجالات الداخلية والخارجية، وجرت على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تتناقض كلياً مع ما كان معتمداً وسائداً في ظل قيادة جمال عبد الناصر. وفي هذا السياق قاد السادات عملية التحول الكبرى من الصراع إلى التسوية. ومن هذا المنطلق أخذ يكشف عن نياته الدفينة، وتصوراته الخاصة، من خلال تبنّي توجهَين أساسيَّين مرتبطين بالصراع العربي ـ الإسرائيلي:

أولهما، الطعن في إيجابية الاتحاد السوفياتي في منح الأسلحة المتطورة إلى جمال عبد الناصر، وبخاصة منذ الهزيمة عام 1967، إلى آخر زيارة له، في تموز/يوليو 1970، وأشاع السادات جملة لم تصدر من جمال عبد الناصر مطلقاً، عند سؤاله عن موقف السوفيات حيث قال «مافيش فايدة»، أي أن السوفيات لم يتجاوبوا معه، علماً بأن هذا غير صحيح، وأن صفقتَي الأسلحة عقب زيارتَي كانون الثاني/يناير أول السرية، وتموز/يوليو 1970، صفقتي الصواريخ والإلكترونيات، لا تزال القوات المسلحة تعتز بها إلى الآن.

ثانيهما، أن جمال عبد الناصر وافق على «مشروع روجرز»، وأوقف إطلاق النيران، تمهيداً للدخول في طريق الحل السلمي والمفاوضات، الأمر الذي لم يكن على بال جمال عبد الناصر ولا في توجهاته، ولا هو صحيح على وجه الإطلاق. بل إن من المؤكد والموثق أن قبول هذا المشروع كان الهدف منه دفع حائط الصواريخ إلى الجبهة، وهو ما تم فعلاً في الليلة الفاصلة لبدء وقف إطلاق النار، ما كان محلاً لشكوى من إسرائيل، والولايات المتحدة، بزعم أن مصر تلاعبت بهما، وخرقت الاتفاق، حتى إن جمال عبد الناصر عندما جرى إبلاغه فجراً بنجاح عملية دفع الصواريخ إلى قناة السويس قال مباشرة: «إذن لقد نجحت حرب التحرير»! وعندما بدأت الحرب في عام 1973 كان لحائط الصواريخ دور هائل في تحييد الطيران الإسرائيلي،

الذي أخذ في الابتعاد تماماً عن نطاق عمل هذه الصواريخ. وهذا ما جنَّب القوات المصرية خسائر جسيمة كانت متوقعة.

والخطورة في إشاعة هذين التوجهين أن يصدرا من رئيس الجمهورية، ويُتداولا في أوساط البحث الأكاديمي، ووسائل الإعلام، بهدف الطعن والتقليل من إرادة جمال عبد الناصر، ورؤيته تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي، كذلك لتمهيد العقول المصرية لقبول خطط ونيات وأهداف الرئيس الجديد، لجهة تغيير أسلوب معالجة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وخلافاً لإعلان السادات، في بداية حكمه، أمام الشعب وللمؤسسات الدستورية، أنه سوف يتبع خطى جمال عبد الناصر في المعركة وفي غيرها.

إن الاستراتيجية التي عمد إليها السادات كانت تستوجب تكريس جهوده على النحو الذي يمكنه من الانتقال إلى الولايات المتحدة: قطب المعادلة الدولية الآخر؛ لذلك اتبع عدة خطى تدرجية، دون أن يفصح عنها جملة، مثلت برنامجاً محكماً لحركته، وكان على رأسها إجراء الاتصال السري المباشر مع الولايات المتحدة، وتعميق المباوضات المباشرة، وما يتبع ذلك من تغير الهدف الاستراتيجي للدولة، وقبول التسوية الجزئية بدلاً من التسوية الشاملة. وقد استدعى ذلك حجب الحقائق عن الشعب ومؤسساته، فكان عليه أن يواجه عدة قوى لكي يمكنه الانفراد بإصدار القرار الذي يوصله إلى هدفه. وكانت قوة المعارضة الداخلية في مصر هي أولى هذه القوى التي تخلَّص منها، وتلتها قوة الاتحاد السوفياتي، بوصفه مركز الثقل في معادلة التوازن الدولي والإقليمي؛ فهو مصدر الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي لمصر، وكان التخلص منه يحتاج من السادات إلى أسلوب مرن وحذر. وكانت القوة الأخيرة هي الولايات المتحدة وإسرائيل، فكان المطلوب طبقاً لتوجهات السادات وتخطيطه أن يوطد العلاقات مع الولايات المتحدة بحيث تجعل الموازنة مع إسرائيل متساوية.

وسعياً للوصول إلى ذلك لوَّح السادات للولايات المتحدة بإمكان الاعتماد على مصر، أكبر دولة عربية في المنطقة، إذ يمكن للولايات المتحدة، في حال تجاوبها مع تفكيره وخططه، أن تتخذ من مصر قاعدة لتحقيق وضمان مصالحها في الوطن العربي كله، ويتقلص بالتالي الوجود السوفياتي في مصر، ومن ثم في المنطقة، مصدر الخطر من وجهة نظر كل من الولايات المتحدة وإسرائيل.

بالوصول إلى هذا الحد تصور السادات أن حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي سلمياً في متناول يده، وأن حلم السلام في المنطقة يمكن أن يتحقق. إلا أن حقائق الأمور، وما أفضت إليه «مسيرة التسوية» على يديه، أثبتت أن السادات كان واهماً، وأن ما تحقق لا يزيد على كونه «سلاماً زائفاً». لقد أفسد السادات مخططه بتجاهل التزامات مصر القومية، ووزن القوى العربية، وما تمثله لمصر من عمق استراتيجي مهم، بجانب هدم الجسور مع الاتحاد السوفياتي، ليضع

نفسه في شرك الخداع الأمريكي، ويكون فريسة سهلة بين أنياب إسرائيل. اختار السادات المضيَّ قدماً على طريق الولايات المتحدة وإسرائيل بمفرده، دون أن يحتفظ بخط دفاع أو نقطة رجوع، اعتقاداً منه بأن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق «السلام» والرخاء، فضلاً عن كونها القوة الدولية الوحيدة التي لا تملك إسرائيل عصياناً لأمرها ونهْيها.

لم تكن الولايات المتحدة غافلة عن فكر السادات وتوجهاته؛ لذلك سارعت إلى جذب خيوطه واستدراجه للانزلاق في متاهة التسوية، وسراب الحل السلمي، لضرب العناصر التقدمية والتطور الاشتراكي داخلياً، وعزل مصر عن الوطن العربي، وفقدان دورها القيادي في محيطه، كما عزلها عن القوى الاشتراكية العالمية، وبخاصة الاتحاد السوفياتي، والتلويح بأنه عقبة في طريق الحل السلمي. هكذا دفعت السادات في هذا الاتجاه، مع استمرار التلويح بأمل الحل السلمي والرخاء الاقتصادي، وتهيئة المناخ لقبول ما تمليه إسرائيل، وما يفرضه الأمر الواقع، خطوة خطوة. وفعلاً جرت الأمور على هذا النحو.

كان على السادات أن يحدد موقفه من وقف إطلاق النار على جبهة قناة السويس، الذي سينتهي في 7 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1970، حتى قبل أن يتوافر للقيادة الجديدة ممارسة سلطاتها، ولهذا الغرض فقد عقد السادات اجتماعاً مع القيادات السياسية والعسكرية المعنية، مساء 30 أيلول/سبتمبر، للتقدم بتوصياتهم في هذا الشأن، في ظل الظروف الداخلية المرتبطة برحيل جمال عبد الناصر، فضلاً عن ضرورة مراجعة الموقف بعد التطورات الإقليمية في المنطقة عقب «أزمة أيلول الأسود»، وما ترتب عليها من تدعيم عسكري لإسرائيل، وأزمة دفع الصواريخ إلى الجبهة، وما ترتب عليها من إخلال بالتوازن في منطقة القناة. وأخيراً إعطاء القيادة الجديدة فرصة من الوقت لتحظى بالثقة في قدرتها على إدارة الأمور، قبل أن تتخطى مفترق الطرق الذي صادفها على غير انتظار. جرى الاتفاق بالإجماع على التوصية بمد فترة وقف إطلاق النار لمدة 3 أشهر إضافية، تنتهي في 5 شباط/فبراير عام 1971. هكذا فُسح المجال أمام السادات ليتفرغ للمهام الداخلية، مع تأكيده عدم الموافقة على مد وقف إطلاق النار، إلا بشرط جدية الاتصالات وفاعليتها، بتحديد جدول زمني للانسحاب، وإن لم يتحقق ذلك فلن يكون المد إلا لفترة واحدة، وعدم قبول تكرار المد لأية فترة بعدها.

أوضح السادات اهتمام مصر بمحادثات يارنغ الوسيط الدولي الذي كلفه مجلس الأمن بمتابعة تنفيذ القرار الرقم 242 لعام 1967. إلا أن تلك المحادثات دارت في حلقة مفرغة، ولم تسفر عن أية نتائج. ومع ذلك فقد كان السادات مهتماً بمعرفة ماهية الدور الذي ستكون الولايات المتحدة مستعدة للقيام به، ونوع التسوية التي تتصورها، أكثر من اهتمامه بتلقي

مقترحات من طريق يارنغ، واهماً أن الولايات المتحدة لها القدرة والرغبة في ممارسة أي ضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وأنه ليس أمام إسرائيل سوى أن تنصاع لذلك.

من ثم ينقسم هذا الفصل إلى خمسة مباحث: المبحث الأول، بعنوان: تقدير موقف؛ والمبحث الثاني، بعنوان: عام الحسم؛ والمبحث الثالث، بعنوان: مبادرات السادات واتصالاته السرية؛ والمبحث الرابع، بعنوان: الانقلاب؛ والمبحث الخامس، بعنوان: حال اللاسلم واللاحرب.

أولاً: تقدير موقف

لقد بدأت البوادر الأولى لهذا الانقلاب الجذري الضخم، الذي قام به السادات، في الاستراتيجية المصرية العليا، وعملية التحول الكبرى من الصراع إلى التسوية، منذ عمد عام 1970 إلى تدشين «قناة اتصال سرية» مع إسرائيل، عبر بعثة رعاية مصالح الولايات المتحدة بالقاهرة؛ حيث كانت البداية من خلال عبد المنعم أمين، عضو مجلس قيادة الثورة السابق، الذي غادر مصر منذ عام 1954 لاختلافه مع توجهات الثورة الاقتصادية والاجتماعية، ولم يعد إليها إلا فور وفاة جمال عبد الناصر. فقد كلف السادات أمين إبلاغ إسرائيل، من خلال القائم بالأعمال الأمريكي في القاهرة دونالد بيرغس، استعداده للإقدام على الاعتراف بدولة إسرائيل، وإجراء مفاوضات مباشرة معها، وكل ما قدمه لاحقاً عندما قام بزيارة إسرائيل عام 1977.

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يحاول فيها السادات فتح قنوات اتصال سرية مع إسرائيل؛ حيث يشير مراد غالب، وزير الخارجية الأسبق، في مذكراته بعنوان: مذكرات مراد غالب: مع عبد الناصر والسادات ـ سنوات الانتصار وأيام المحن، إلى أنه كانت هناك محاولة بعد وفاة جمال عبد الناصر من خلال أحمد حمروش المقرب من السادات؛ «ويصف شارل أنديرلان كيف تمت هذه العملية، في كتابه سلام أو حروب؟ فيقول: تلقى ناثان يلين مور رسالة مستعجلة من صديق له في باريس يدعوه للمجيء فوراً، وكان هذا الصديق هو هنري كورييل الرئيس السابق للحزب الشيوعي (حدتو) في مصر، وكان حمروش عضواً في هذا الحزب، وعند وصول يلين مور إلى باريس انطلق إلى صديقه كورييل، الذي قال له «يريد أحدهم أن يراك»، وفتح الباب وظهر حمروش، الذي كان يعمل رئيساً لتحرير مجلة روزاليوسف، وكان يتعاون مع السادات. وقد طلب من يلين أن ينقل إلى غولدا مائير اقتراحاً للتفاوض مع الرئيس السادات، فيجتمع موظفون كبار من كلا البلدين سراً على أرض محايدة، ويتعهد الطرفان بألّا يذيعا شيئاً

عن محادثاتهما إن كتب لها الفشل، لكن ماثير رفضت هذا الاقتراح. وقد نشر يلين هذه المقابلة في صحيفة يومية في إسرائيل[1].

كذلك أُبلغ جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية الرسالة ذاتها، لدى زيارته مصر، في أيار/مايو عام 1971 واجتماعه مع السادات، الذي بادر إلى إبلاغه أيضاً أنه سيقوم بعزل وزير الخارجية محمود رياض، ووزير الحربية الفريق أول محمد فوزي، وكل «المجموعة الناصرية» في السلطة، الذين كانوا يعارضون توجهاته، ويحولون بينه وبين تبني «الخيار الأمريكي ـ الإسرائيلي».

وكانت أجهزة المخابرات المصرية قد زرعت أجهزة تنصت في مقر السفارة الأمريكية، ومقر سكن السفير الأمريكي، بعد حرب عام 1967، بتكليف من جمال عبد الناصر، فيما أطلق عليها «عملية الدكتور عصفور»، ولم يكن لدى السادات علم بذلك، حتى بعد توليه رئاسة الجمهورية، لذلك سُجلت هذه الاتصالات، وسلم شعراوي جمعة وزير الداخلية آنذاك نصوصها إلى السادات الذي أنكر معرفته بمضمونها، أو تكليفه عبد المنعم أمين بأية مهمة بخصوصها. وقد نشرت تسجيلات هذه النصوص كاملة في الكتاب الذي أصدره محمد حسنين هيكل بعنوان: حرب 1967.

1 ـ التحديات الداخلية والخارجية

لمتابعة ذلك التحول ينبغي التوقف عند «تقدير موقف» أولي واجه السادات به نفسه فور توليه السلطة، فوضع أمامه ثلاث حقائق: **أولها**، أن خيوط السلطة ليست في يده؛ **وثانيها**، أن حقائق الموضوعات والمشكلات غائبة عنه؛ **وثالثها**، أن المسؤولية عليه كلها، حتى فيما لا دخل له فيه. ثم راح يحدد لنفسه مواضع ومواطن التحديات، التي تنتظره، وكانت من أهم هذه التحديات:

ـ الجبهة الداخلية التي تلقت في ثلاث سنوات صدمتين: **الأولى**، نكسة عام 1967، وفي هذه كان المصريون مصممين على إزالة آثارها، والصدمة الثانية كانت رحيل «جمال عبد الناصر المفاجئ، الذي كانوا يرون أنه قادر على الوصول بهم إلى بر الأمان، لكن رحيله جعل بر الأمان يبتعد وتتيه خطوطه. وفي كل الأحوال فإن الجبهة الداخلية في حاجة إلى جرعات من الثقة، وعليه أن يعثر على وسيلة.

---

(1) مراد غالب، مذكرات مراد غالب: مع عبد الناصر والسادات: سنوات الانتصار وأيام المحن (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001)، ص 192 ـ 193.

ـ جبهة القوة والسلطة، وأمامه عليها عدد من الرجال يمسكون في أياديهم بمفاتيحها بالكامل، سواء في الحكومة، أو في مجلس الأمة، أو في التنظيم السياسي، وأسباب الاحتكاك بينه وبينهم كامنة.

وعلى المستوى الخارجي، كانت أمام السادات عدة جبهات؛ فهناك احتلال إسرائيل لسيناء، وتدعيم الولايات المتحدة لها، وتردد الاتحاد السوفياتي في التعامل مع مصر بعد رحيل جمال عبد الناصر، إضافة إلى افتقاد التنسيق داخل الجبهة العربية.

ثم هناك التحدي الأخير المتمثل بالقوات المسلحة المصرية، وأدرك أن هذه الجبهة الأخيرة هي الجبهة الرئيسية في كل ما يواجهه. كان الجيش المصري قد عاش محنة حقيقية في ظروف عام 1967، وتمالك نفسه بعد انتهاء المعارك، وساعدته القيادة المباشرة التي تولاها جمال عبد الناصر بنفسه في تلك الظروف على هذا التماسك، كما ساعدته عليه أيضاً عملية إعادة البناء والتسليح التي اعتبرها جمال عبد الناصر مهمة عمره، وكرس لها نفسه بالكامل. ثم جاءت حرب الاستنزاف بوقائعها فأعادت لهذا الجيش جزءاً كبيراً من ثقته بنفسه. لكن هذا الجيش كان لا يزال في حاجة إلى لوازم حيوية: سلاح أكثر تقدماً، وتدريب أكثر كفاءة، وأرضية سياسية في الداخل والخارج أكثر تقبلاً للتضحيات، وأوسع كرماً في المساعدات، وبخاصة إزاء تفوق على الخطوط المقابلة تزايدت معدلاته ووتائره. وفوق ذلك كله، وربما قبله، فإن الجيش ذاته يعيش تحت ضغوط سياسية وعسكرية ونفسية صعبة، وقد كان انفجار عام 1967 محنة مروّعة، كما أن مسؤوليات لاذنب للتشكيلات المقاتلة فيها نزلت على أكتاف الجيش دون وجه حق. ثم إن هناك فجوة بين الوسائل الموجودة في يد القوات والغايات التي تحددت لها، وزاد على ذلك أن وجود خبراء سوفيات في الوحدات حتى مستوى الألوية، بقصد تكثيف التدريب، أحدث دون قصد أسباباً للاحتكاك والحساسية».

أدرك السادات أن علاقته بالقوات المسلحة سائرة حتماً إلى اختبار: فهو في وقت من الأوقات لا بد أن يصدر أمراً إلى الجيش بالعبور، وإذا لم يفعل ذلك، وفي وقت معقول، فإن استمرار التوتر والقلق، بل وحتى الملل، قد يدفع الجيش إلى الارتداد إلى الوراء، والعودة إلى العاصمة نفسها لتغيير نظام ثبت عجزه وتأكد فشله، وهو لا يستطيع أن يصدر أمراً إلى الجيش بالعبور إلا إذا كان لدى قيادته ما يدعوها إلى الاعتقاد بأن هناك فرصة متاحة للنجاح. وإذا لم يستطع توفير هذا الشرط فإن العصيان ضده مؤكد.

من درس السادات لكل ما يواجهه على مختلف الجبهات اتضح له أنه ليس أمامه سوى أحد مخرجين: إما «مخرج إلى حل»، وهو ما كان يفضله بالقطع، وإما «مخرج إلى حرب»، وهو ما لم يكن منه مفر، إذا انسدت كل المسالك إلى الحل، لكنه حكم الضرورات لا حيلة له فيه! ولقد كان توجهه الأول، وسط أوضاعه التي وجدها شبه مستحيلة، أن يبدأ بتجربة «مخرج

الحل». وكان تشخيصه سليماً لمأزق الحل والحرب، فالحل جزء كبير منه في يد الولايات المتحدة، والحرب في جزء كبير منها في يد الاتحاد السوفياتي، وبالنسبة إليه فإن الأفضلية للحل، كما أنه يستريح للتعامل مع الولايات المتحدة، ويراهم أكثر انفتاحاً من الاتحاد السوفياتي، ويتمنى لو أنهم قابلوه في منتصف الطريق، ليلتقي معهم في علاقة صداقة يعرف أنه يريدها، ويسمع منهم أنهم يريدونها كذلك. وبالنسبة إليه أيضاً فإن الحرب كانت نوعاً من أبغض الحلال، لا يقترب من ميدانها إلا حين يجد ساحات الحركة الأخرى مغلقة في وجهه مستعصية عليه. ثم إن ميدان الحرب سوف يرغمه على صحبة طويلة مع الاتحاد السوفياتي، وهي كما يعرفها في تجربته صعبة تحتاج إلى صبر وإلى أعصاب!

مع الشهر الثاني من بداية رئاسته، وتسلمه سلطاته الدستورية، كان السادات قد بلور أفكاره، واتضحت أمامه خطوط حركة وجدها أقرب إلى تحقيق أهدافه.

أول هذه الخطوط أنه كان يريد أن يتجنب ضرورة الحرب، ويريد أن يستنفد كل إمكانات الحل السلمي، وهو يشعر أن الناس تريد ذلك منه. وإذا استطاع أن يحل القضية بدون أن يملأ قناة السويس بالدم بدلاً من الماء فإنه سوف يدخل التاريخ باعتباره «بطل السلام».

ثاني هذه الخطوط أنه مطالب بأن يجد طريقاً يؤدي إلى اتصال مباشر مع الولايات المتحدة، فهي التي تملك مفاتيح الحل، لأنها هي القادرة وحدها على إسرائيل، واستقر على أن الوصول إلى الولايات المتحدة يكون من باب السعودية.

2 ـ عملية الدكتور عصفور

بدأ التفكير في «عملية الدكتور عصفور» تحت ضغط أزمة نقص المعلومات لدى أجهزة الأمن القومي في مصر، وبخاصة بعد حرب عام 1967. ولقد بدأت أزمة نقص المعلومات بعد إحساس جهاز المخابرات أنهم لم يكونوا متنبهين لحكاية تجسس «مصطفى أمين»، وأن الاختراق قد حدث، لأن المعلومات بهذا الشأن جاءت إلى الجهاز من وزارة الداخلية العراقية بوجود جاسوس، واتضح للعاملين في الجهاز أن القضية أوسع مما تصوروا هم مئة مرة. من هنا بدأ الضغط على النقص في المعلومات. واعتبر جمال عبد الناصر أن قضية الحصول على المعلومات مسألة هي الأساس، وفي ذلك الوقت، بعد حرب عام 1967 وفي أثناء الضغط الناتج من الإحساس بأن المعلومات غير متوافرة، وأن من الضروري جلب معلومات أكثر، جرى التفكير في أهم عملية، ربما في تاريخ الاستخبارات المصرية كلها؛ حيث اكتشف جهاز الاستخبارات وسيلة لوضع ميكروفونات في السفارة الأمريكية ومقر سكن السفير. عندما جرت مفاتحة جمال عبد الناصر في هذا الموضوع، أدرك أنه ينطوي على عواقب كثيرة جداً، ومع ذلك قال إذا كانت الوسائل مأمونة، فلا مانع من الترخيص لهذه العملية، حتى وإن كان لها عواقب.

كذلك كان في ذهنه، كما كان في ذهن عدد من الضباط في الأمن القومي أن الولايات المتحدة قد قامت بعدة عمليات ضد مصر، واستطاعت أن تخترق فيها جهات كثيرة، وبالتالي من حق مصر، بل ومن واجبها، إذا كانت أمامها فرصة فلا بد من اغتنامها.

لقد أطلق عليها جهاز الاستخبارات «العصفورة قالت» في البداية، في تعبير دارج أن تلك معلومات أحضرتها العصفورة. ثم طورها جمال عبد الناصر، خشية من أن كلمة «عصفورة» قد تكون دالة على شيء، فبدأ يقول عصفور، ثم أخذ يسميها «الأستاذ عصفور»، وانتهت إلى «الدكتور عصفور»، ماذا يقول الدكتور اليوم؟ هل هناك أية معلومات من الدكتور؟ كما أن مدير المخابرات أمين هويدي كان يبادر إلى سؤال جمال عبد الناصر: متى يجيء إليك الدكتور؟ إذا كانت هناك تسجيلات تتضمن معلومات جديدة أو عاجلة.

إن «عملية الدكتور عصفور» كانت مهمة جداً بالنسبة إلى مصر في ذلك الوقت، لأن صانع القرار المصري أصبح يعرف ماذا يجري داخل السفارة الأمريكية؟ وماذا يقال فيها حرفاً بحرف ويوماً بيوم؟

ومن المهم أن يلاحظ أن مصر في هذه المرحلة كانت تحاول استعادة نوع من الاتصال مع الولايات المتحدة، وكان هذا ضرورياً في ذلك الوقت لضرورات المعركة، بمعنى أنه كان هناك إدراك عام أن المعركة سوف تطول، وأن الاستعداد لها سوف يقتضي سنوات، قدرت ما بين ثلاث إلى أربع سنوات، وهذه السنوات لابد أن يملأها عمل سياسي. ثم أن موازين القوى الدولية، في ذلك الوقت، كانت تحتم ضرورة استعادة نوع من الاتصال مع الولايات المتحدة، وكان هناك أيضاً إحساس أن عملية من هذا النوع لا يمكن أن تمر من دون مخاطر، لأن زرع هذا العدد من الميكروفونات، مهما قيل إنها حديثة، لا يمكن أن تستعصي على الإمكانات المتوافرة للسفارة الأمريكية ولحمايتها في القاهرة، في ذلك الوقت من الصراع الدائر في المنطقة. لقد أكد جمال عبد الناصر أنه كانت لديه أسباب للترخيص لهذه القناة؛ وأهمها حاجة مصر الشديدة جداً إلى المعلومات، وهو يدرك أنه في مخاطرة، وأن هذه المخاطرة قد تؤثر في علاقات لم تكد تُستأنف مع الولايات المتحدة بصورة أو آخر، وهي قلقة بعد عدوان عام 1967، فإذا كانت هناك مخاطرة، وهي محسوبة، فلا بد من الإقدام عليها، إن مصر في حاجة إلى معلومات، وبشدة، لأن أكبر ما ظهر هو نقص المعلومات من الداخل من العمق.

إن معنى اختراق السفارة الأمريكية أن هناك كنزاً من المعلومات لا ينتهي، وفيضاً مذهلاً، وهذه العملية استمرت من أول كانون الأول/ديسمبر 1967 إلى تموز/يوليو 1971 ولثلاث سنوات ونصف السنة، دون أن يتنبه إليها أحد. إن جمال عبد الناصر لم يكن قادراً على أن يصدق المعلومات التي أتاحتها هذه القناة، لأن هذا كنز من المعلومات، ليس في مقدور أحد أن يتصوره، وبخاصة أن مصر في حال حرب.

لكن العملية اكتُشفت في غمار قضية «مراكز القوى» عام 1971. ففي المرحلة الأولى كانت مقصورة على جمال عبد الناصر، بمعنى أنه كان يتلقى هذه التقارير مباشرة من ضباط الأمن القومي الذين أشرفوا على تنفيذها، لأنه كانت هناك رغبة في حصر الموضوع إلى أبعد مدى. كانت كل التقارير القادمة من هذه القناة تعرض شفوياً على جمال عبد الناصر، وهو كان يتصرف في المعلومات بما يرى أنه مناسب لبعض الجهات، دون أن يقول عن المصدر. لكن بعد رحيل جمال عبد الناصر، ومع تعدد مراكز القرار، بدأ توزيع ثلاث نسخ، ثم من ثلاث إلى خمس، على بعض المسؤولين، منهم علي صبري نائب الرئيس، شعراوي جمعة وزير الداخلية، محمد فوزي وزير الحربية، سامي شرف وزير شؤون رئاسة الجمهورية. لكن المشكلة بدأت مع تفجر صراع «مراكز القوى» مع السادات؛ حيث عمد بعض الفريق الذي يندرج في عداد «مراكز القوى» إلى إثبات بعض شكوكهم على السادات، باستعمال وثائق «عملية الدكتور عصفور».

وعرض هيكل، في أحاديثه إلى قناة «الجزيرة»، أحد أخطر تقارير المعلومات التي كشفتها «عملية الدكتور عصفور»؛ عندما توجه أمين هويدي، مدير المخابرات العامة، إلى منزل جمال عبد الناصر في 6 كانون الأول/ديسمبر عام 1969، ومعه تسجيل لحديث دار بين الوزير المفوض الأمريكي في سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل ومديرة مكتبه مع رئيس بعثة رعاية المصالح الأمريكية في القاهرة، وممثل الاستخبارات المركزية الأمريكية في السفارة الأمريكية في القاهرة. واستمع جمال عبد الناصر إلى التسجيل، الذي جاء فيه: إن جمال عبد الناصر هو العقبة الرئيسية في قيام علاقات طبيعية بين المصريين والإسرائيليين. وأن هناك حال من الالتفاف الشعبي المصري والعربي حول جمال عبد الناصر، تجعل السلام مع إسرائيل بالشروط الأمريكية الإسرائيلية مستحيلاً. وأن مصر، التي كانت من المفترض أنها مهزومة، تبدو منتصرة، في حين أن إسرائيل، التي كان من المفترض أن تبدو منتصرة، تبدو مهزومة، وذلك بسبب حرب الاستنزاف. وأن سمعة دايان أكبر كثيراً من إمكاناته الشخصية. وأن قادة إسرائيل (مائير، دايان، ياريف، آلون) أجمعوا على أن بقاء إسرائيل، ونجاح المشروع الأمريكي ـ الإسرائيلي في المنطقة، مرهون باختفاء جمال عبد الناصر من الحياة، وأنهم قرروا اغتياله بالسم أو بالمرض. وأن مائير رئيسة وزراء العدو قالت بالنص: «سوف نتخلص منه: we will get him»، وإلا فإن الوطن العربي ضائع، وسيخرج من نطاق السيطرة الأمريكية.

هذا ما جاء في التسجيل الخطير الذي سمعه جمال عبد الناصر قبيل وفاته بتسعة أشهر. وقد اختفى جمال عبد الناصر فجأة من الوجود يوم 28 أيلول/سبتمبر عام 1970، وبهذا زالت أهم العقبات التي تحارب المشروع الأمريكي ـ الإسرائيلي في الوطن العربي. وفي 13 أيار/مايو 1971 انقلب السادات على الثورة؛ باعتقال «المجموعة الناصرية» في السلطة ليحكم منفرداً، وجاءت حرب عام 1973، بالأداء المذهل للقوات المسلحة المصرية، لتمنح السادات صكوك

الشرعية والشعبية لإتمام انقلابه للنهاية، وليفتح أبواب مصر للولايات المتحدة، ليمهد لنجاح المشروع الأمريكي ـ الإسرائيلي في الوطن العربي، ولتقوم علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل. وهكذا تحقق كل ما جاء في التسجيل الخطير.

مع ذلك تنبغي الإشارة إلى أنه ليس مؤكداً أنهم قد وصلوا إلى جمال عبد الناصر، غير أن كل ما جرى بعده يثبت محورية مشروعه في التحرر الوطني، والوحدة العربية، ووحدة المصير. لقد جرى الانقلاب على توجهاته الأساسية، والتشهير به على أوسع نطاق. كما جرى التوظيف السياسي لحرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973، على العكس مما كان يعتقده الذين عبروا قناة السويس بقوة السلاح، حتى التوصل إلى معاهدة لا تليق بأي منتصرين، منحت إسرائيل ما لم تستطع أن تحصده في ميادين القتال: منتصرة أو منهزمة!

لم يكن السادات يعلم عن وجود «عملية الدكتور عصفور» وهو نائب رئيس الجمهورية، ويقول محمد حسنين هيكل أنه سأل جمال عبد الناصر، عندما كانوا في الطائرة، في طريقهم لحضور مؤتمر القمة العربية في المغرب، في اليوم الذي عيّن فيه السادات نائب رئيس جمهورية، هل سيبلغ السادات بوجود «عملية الدكتور عصفور»؟ فكان رده: «لا دلوقت لا». ويضيف هيكل: عندما أصبح رئيساً أيضاً لم يجرِ إبلاغه، لأن هناك من قدَّر الخوف على «معلومات الدكتور عصفور» من رئيس الجمهورية، وأن هذا كان وضعاً غريباً جداً. ويضيف هيكل: «أنني شخصياً أول من أبلغ السادات بهذه المسألة. اتضح أنه لم يكن يعرف».

من ناحية أخرى، وفي الوقت نفسه، يذكر هيكل: «مع الأسف الشديد أن السادات قال لي في أحد الأيام إن كمال أدهم ـ وهو مستشار الملك فيصل، ومدير المخابرات السعودية في ذلك الوقت ـ جاء له فأخبره إن الصراع مع مراكز القوى سيؤدي إلى مشكلة كبيرة جداً، وسأله: هل أنت متأكد من الأدلة الموجودة لديك؟ وشرح له الرئيس السادات ما لديه، ثم أضاف شيئاً عن رغبتهم في استغلال عملية معينة لإلحاق تهمة الاتصال بالولايات المتحدة، بأبعد مما هو لازم، ومحاكمته في اللجنة المركزية، والقبض عليه. فسأله أدهم: طبقاً لرواية الرئيس السادات لي هل أنت متأكد من كل هذه الأدلة؟ فأخبره الرئيس السادات عن «عملية الدكتور عصفور» بالكامل. وأن الرئيس السادات ختم كلامه مع هيكل بالقول: «الواد كمال كان حيقع من طوله لما قلت له، أنا خبطت على رأسي قلت له أنت قلت له؟ قال لي آه لا لا مأمون ما تقلقش». ويضيف هيكل: «لقد قام الرئيس السادات بإبلاغ كمال أدهم عن ثقة فيه، أو لسبب أو لآخر، وكمال أدهم هو رئيس المخابرات السعودية في ذلك الوقت، وهي البنت الشرعية للمخابرات المركزية الأمريكية»، وأن كمال أدهم نفسه لم يكن ينكر هذا. ويضيف هيكل: «أنا الحقيقة ذُهلت، لكن ما حدث بعد ذلك أن ميكروفونات العملية عصفور بدأت تتوقف واحدة

بعد واحدة بعد واحدة، وفي ظرف ما لا يزيد عن أسبوعين أو عشرين يوماً كانت كل الميكروفونات تم العثور عليها، وأبطل مفعولها، وسكت الدكتور عصفور إلى الأبد».

3 ـ قنوات السادات السرية

سبقت الإشارة إلى أن السادات، مع الشهر الثاني من بداية رئاسته، كان قد بلور أفكاره، واتضحت أمامه خطوط حركة وجدها أقرب إلى تحقيق أهدافه: **أولها**، أنه كان يريد أن يتجنب الحرب، ويريد أن يستنفد كل إمكانات الحل السلمي، وإذا تمكن من ذلك فإنه سوف يدخل التاريخ باعتباره «بطل السلام»؛ وثانيها، أنه مطالب بأن يجد طريقاً يؤدي إلى اتصال مباشر مع الولايات المتحدة، واستقر على أن الوصول إليها يكون من باب السعودية. هكذا ففي إطار البحث عن حل سلمي؛ كانت هناك محاولتان قام بهما السادات للتواصل مع الولايات المتحدة: **الأولى**، عبر قناة سعودية سرية؛ والثانية، عبر قناة مصرية سرية.

أ ـ القناة السعودية

تبدو العلاقات بين السادات والملك فيصل غامضة، فقد أشار السادات، في مذكراته، إلى صداقته بالملك فيصل منذ كان الأخير ولياً لعهد السعودية، وكان السادات يعمل سكرتيراً للمؤتمر الإسلامي، ويقول السادات إنه ظل صديقاً للملك برغم حرب اليمن، التي كانت مصر والسعودية خلالها في معسكرين متصارعين، وكان السادات هو المسؤول السياسي من الجانب المصري عن الثورة اليمنية، كما ربطت صداقة وثيقة بين السادات وكمال أدهم صهر الملك فيصل، ومستشاره الأقرب، ومدير الاستخبارات السعودية وهمزة الوصل بين الاستخبارات السعودية والاستخبارات المركزية الأمريكية، وتوثقت هذه الصداقات خلال حرب اليمن! وهو أمر يثير الشكوك، وبخاصة بعد أن نشرت صحيفة الواشنطن بوست في عددها الصادر في 24 شباط/فبراير عام 1977، وعلى صدر صفحتها الأولى خبراً يقول: «إن كمال أدهم كان طوال الستينيات يمد السادات بدخل ثابت»، ولم يصدر عن السادات أي تكذيب لهذا الخبر.

بل لقد ذهب خصوم السادات إلى حد اتهامه بالخيانة، وأنه كان عميلاً للاستخبارات الأمريكية، وأنه كان يتقاضى راتباً شهرياً من وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) عندما كان نائباً لرئيس الجمهورية. وهم يستندون في ذلك إلى ما نشر في الصحف الأجنبية عام 1978، ثم أكده الصحفي الأمريكي بوب وودورد في كتابه الذي نشر في آب/أغسطس 1987، الحروب السرية لوكالة الاستخبارات المركزية[2]. والذي يعطي لهذا الكتاب أهمية خاصة أنه صدر بناء على

(2) Bob Woodward, *Veil: The Secret Wars of the CIA, 1981-1987* (New York: Simon and Schuster, 1987), p. 352.

أحاديث أجراها بوب وودورد مع كاسي مدير الاستخبارات المركزية الأمريكية، وفي حياة السادات، دون أن يصدر عنه أي تعقيب.

كانت المحاولة الأولى للتواصل مع الولايات المتحدة عبر القناة السعودية، متمثلة بلقاء جمع السادات مع كمال أدهم، في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1970، الذي قال له ما ملخصه: «إن الولايات المتحدة منزعجة من الوجود السوفياتي في مصر، وإن أي اقتراب لهم من أزمة الشرق الأوسط سوف يظل محكوماً بهذا الانزعاج». ثم نقل له نصائح الملك فيصل بضرورة خروج الاتحاد السوفياتي من مصر، وبالتالي من الصراع العربي ـ الإسرائيلي في المنطقة، لكي تدخل الولايات المتحدة وتجد حلاً لذلك الصراع الدائر فيها، وصارحه السادات باستعداده «لطرد» السوفيات، إذا ساعدته الولايات المتحدة على تحقيق مرحلة أولى من الانسحاب. وانتهى اللقاء دون أن يحقق السادات المرجو منه. ويشير هيكل، في كتابه بعنوان: خريف الغضب، إلى أن أدهم ربما تصور أنه يستطيع أن يخدم السادات بأن ينقل جزءاً من تعليقه، وهو «أنه على استعداد لإخراج السوفيات من مصر فور التوصل إلى حل للأزمة». ورأى بعضهم في واشنطن أن تسريب هذا «الوعد الذي قطعه السادات على نفسه» يمكن أن تكون له فائدة في الحرب النفسية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. فقد قام عضو مجلس الشيوخ السناتور جاكسون، وهو من أشد مناصري إسرائيل، بإذاعة القصة كلها، الأمر الذي سبب حرجاً شديداً لكل من السادات وكمال أدهم أيضاً[3].

وقال السادات، بعد نهاية المقابلة، «أبلغت كمال أدهم أنني أتعهد للملك فيصل بخروج السوفيات من مصر إذا خرج الإسرائيليون من سيناء، أما قبل ذلك فأنا لست على استعداد لأن أعري نفسي»! وواجهت السادات نتيجة هذا اللقاء مشكلة حقيقية، مع «المجموعة الناصرية»، حيث كان من حوله بعض الذين كانوا يشكون فيه من الأصل. وضايقهم أن يقابل أدهم دون تشاور معهم، مع أن أجهزة السلطة كانت قد رصدت المقابلة، من خلال «عملية الدكتور عصفور». واستفزهم ذلك «الوعد الذي قطعه السادات على نفسه»، رغم تأكيده أنه جاء في معرض حديث عام مرسل[4].

عقب انقلاب أيار/مايو عام 1971، الذي أطاح فيه السادات كل شركائه في الحكم من رجال جمال عبد الناصر، وألقى بهم في السجون، ولتخفيف شكوك السوفيات في نياته، وبخاصة بعد تخلصه من كل القيادات الناصرية في السلطة، عقد السادات معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي. أثناء ذلك كان فيصل في زيارة للولايات المتحدة، فأخبر المسؤولين الأمريكيين أن

(3) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والتوزيع، 1988)، ص 109.
(4) المصدر نفسه، ص 110.

المعاهدة مجرد مناورة لجأ إليها السادات، ولا تعني شيئاً، كما قرر الملك أثناء عودته من الولايات المتحدة زيارة مصر ولقاء السادات، وفي اللقاء ركز الملك على نفس النقطة وهي عزوف الأمريكيين عن التدخل وحل القضية طالما بقي السوفيات في مصر. كما طلب الملك من السادات أن يفتح صفحة جديدة مع «جماعة الإخوان المسلمين»، ويقابل وفداً من قياداتها، الذين كانوا يعيشون في السعودية عقب صراعهم مع جمال عبد الناصر، وأن ينسق معهم سياسياً وإعلامياً لتصفية الاتجاهات والأفكار الناصرية واليسارية على الساحة السياسية المصرية، كما أشار هيكل في كتابه بعنوان: **أكتوبر 73: السلاح والسياسة**[5].

وفي 6 تموز/يوليو عام 1972 زار وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان ومعه كمال أدهم القاهرة، كما تقدم، وأثاروا مع السادات من جديد موضوع الخبراء السوفيات الذي يعيق الأمريكيين عن التدخل لحل القضية، وطلب الوفد السعودي من السادات أن يخبرهم بقراره بخصوص السوفيات قبل اتخاذه، لكي يستطيعوا مساومة الولايات المتحدة به. لكن السادات، منفرداً وبدون التشاور مع أحد، اتخذ قراره بالاستغناء عن خدمات الخبراء والمستشارين والفنيين السوفيات في مصر، فقد أبلغ الفريق أول «صادق» وزير الحربية للعلم والتنفيذ، وذلك في 1972/7/7. ثم قام السادات بإبلاغ السفير السوفياتي بقراره في 1972/7/8. ولحرص السادات على سرية قراره، ورغبته في إحداث أكبر تأثير، فإنه فاجأ الجميع بالقرار، وهو يتصور أن الأمريكيين سوف يكونون سعداء، إلى درجة تدفعهم إلى الإستجابة لأي شيء يطلبه، لكن هذا لم يحدث.

فكما يشير عبد الغني الجمسي في مذكراته، بعنوان: **حرب أكتوبر: مذكرات الجمسي**: تجاهلت الولايات المتحدة تماماً تلك الخطوة الخطيرة من جانب السادات، نظراً إلى غياب أي تفاهم مسبق لمصر معها حول إخراج السوفيات، متناسية كل التصريحات التي صدرت رسمياً عن الإدارة الأمريكية باستعداد الولايات المتحدة للتحرك نحو التسوية الشاملة، في حال إنهاء الوجود السوفياتي من مصر. لكن ما حدث هو أن الولايات المتحدة أدارت ظهرها تماماً لهذا القرار الخطير الذي اتخذه السادات، وكأنه لا يعنيها[6].

لا شك في أن قرار السادات، كما يذهب سعد الدين الشاذلي، لم يكن قراراً عفوياً، بل لقد شاركت فيه عناصر في الداخل والخارج، حرص السادات على إخفائها. إن وصول الأمير سلطان وزير الدفاع السعودي إلى القاهرة، قادماً من الولايات المتحدة، واللقاء بينه وبين السادات، في 6 تموز/يوليو، قبل أن يقوم السادات بإبلاغ الفريق أول صادق بقراره إنهاء مهمة

(5) محمد حسنين هيكل، **أكتوبر 73: السلاح والسياسة** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص 241.
(6) المصدر نفسه، ص 247.

السوفيات، في 7 تموز/يوليو، يوحي إيحاءً قوياً بأن السعودية والولايات المتحدة قد أدّتا دوراً مهماً في دفع السادات لاتخاذ هذا القرار.

وفي تقدير محمود رياض، في مذكراته بعنوان: مذكرات محمود رياض: 1948 ـ 1978، يقول: كان قرار إنهاء عمل الخبراء السوفيات مفاجأة للاتحاد السوفياتي[7]. لقد كان إخراج الخبراء السوفيات من مصر هو هدف أمريكي، أعلنه كيسنجر عام 1970، وأشار إليه روجرز في مباحثاته بالقاهرة في أيار/مايو عام 1971. ولذلك فإن خروج السوفيات من مصر، على هذا النحو، يمثل هزيمة سياسية للاتحاد السوفياتي، بقدر ما يمثل مكسباً سياسياً ضخماً للولايات المتحدة. ويضيف: وفي تقديري أن من العوامل التي ساعدت على صدور قرار إخراج الخبراء السوفيات من مصر هو إسراف السوفيات في ترددهم ـ من ناحية، وإسراف الأمريكيين في وعودهم للرئيس السادات ـ من ناحية أخرى.

في السياق ذاته يأتي القرار الذي اتخذه السادات، عام 1975، بإلغاء «معاهدة الصداقة والتعاون» التي كان قد أبرمها مع الاتحاد السوفياتي عام 1971. وبهذا الخصوص يشير إسماعيل فهمي إلى أنه استقبل أحد المحللين الاستراتيجيين الكبار من السوفيات، بعد استقالته، حيث أخبره «بأنهم كانوا متأكدين من أن فكرة إلغاء المعاهدة قد اقترحها على السادات أحد الرسميين السعوديين، وهو ذو مركز رفيع، وكان يزوره قبل التصريح الذي أعلنه السادات في هذا الصدد. ولم يكن الأمير سلطان من يشك السوفيات في قيامه بهذه المهمة، إنما سعودي آخر من حاشية الملك فيصل، وكانوا يظنونه عميلاً منتظماً للمخابرات الأمريكية». وهذا الوصف ينطبق على كمال أدهم مدير الاستخبارات السعودية.

بهذين القرارين يكون السادات قد أوفى بالشرطين اللذين فرضتهما الولايات المتحدة، في شأن الاتحاد السوفياتي، كثمن لإقامة علاقات طيبة معها: أولهما، الاستغناء عن خدمات الخبراء والمستشارين والفنيين السوفيات في مصر، الذي استجاب له عام 1972؛ وثانيهما، إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون المصرية ـ السوفياتية، الذي استجاب له عام 1975، وبهذا أصبح الباب مفتوحاً للبحث في تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بعد الشروع في تسوية الصراع العربي ـ الغربي.

بعد قرار السادات إنهاء مهمة الخبراء السوفيات من مصر، قام فيصل بإصدار العديد من التصريحات، وتوجيه الرسائل إلى الإدارة الأميركية، وشركات النفط الأمريكية، للبحث عن حل سلمي، لعودة الأراضي العربية المحتلة عام 1967، لكن دون جدوى، وواصل فيصل تقديم

(7) محمود رياض، مذكرات محمود رياض: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، 1948 ـ 1978 (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985)، ص 188.

الدعم إلى السادات، ولم يكن وحده الداعم بل شاركه معظم الزعماء العرب (القذافي، وبومدين، وأحمد حسن البكر)، حيث دعموا مصر وقواتها المسلحة اقتصادياً وعسكرياً، بعدما أدرك الجميع أن الحرب هي السبيل الوحيد للبحث عن حل للصراع.

من اللافت أنه كانت هناك اتصالات إسرائيلية ـ سعودية مبكرة؛ ففي أوائل الستينيات كانت السعودية تخفي قيام أية علاقة مباشرة مع إسرائيل، مفضلة أن يكون التعامل عبر الولايات المتحدة، على العكس من الأسرة الهاشمية في الأردن، التي ولغت في هذا السبيل المباشر منذ الثلاثينيات، وكذلك حال الأسرة العلوية المغربية، التي كانت على اتصال سري حميم مع إسرائيل منذ أوسط الخمسينيات، عبر ولي عهدها ثم الملك الحسن الثاني. رويداً رويداً هوت أسوار التحفظ عند السعودية، باللقاء الأول بين واجهتهم عدنان خاشقجي وبين ضابط الموساد ديفيد كمحي في باريس عام 1964، الذي كان على علاقة وثيقة جداً مع بيريز، وأيضاً بكل من شارون ودايان. والثابت أن بوابة العلاقات الإسرائيلية ـ السعودية، معززة بشقيقتها الأردنية ـ الإسرائيلية، كانت التعاون المشترك في حرب اليمن. ولا شك في أن صفحة حرب اليمن كانت الصيغة الحادة للحرب الأهلية الدموية، بين معسكر التحرر العربي وبين معسكر التبعية العربي.

وجدير بالذكر أن عدنان خاشقجي نقل العديد من الرسائل الخطية بين السادات والاستخبارات المركزية الأمريكية وإسرائيل، كما كان من القلائل الذين حضروا المباحثات السرية التي عقدت بالمغرب، بين حسن التهامي مندوب السادات وموشيه دايان مندوب بيغين في أيلول/سبتمبر عام 1977. كما باشر نشاطاً سرياً وعلنياً واسعاً على الساحة الأمريكية، وفقاً لما ورد في كتاب رونالد كيسلر، بعنوان: **عدنان خاشقجي: المال والسلاح والمخابرات**[8].

لم تخلُ حياة خاشقجي من المشكلات؛ حيث واجه عدة دعاوٍ قانونية وفضائح، من بينها فضيحة «إيران كونترا» أو «إيران غيت»، التي ربطت بصورة غير مسبوقة، وربما غير ملحوقة، بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة في صفقات سلاح. ويرد خاشقجي على الاتهامات حول تورطه في هذه الفضيحة بقوله: «إيران غيت المسؤول عنها الأمريكيون»، وحول فشل العملية وكيف كان موقفه؟ يضيف: «الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان هو الذي كذب عليهم، لأنه أعطى الأوامر، وحينها أجرت معي الصحافية بابرا ولترز لقاءً صحافياً عن الموضوع، وخرجت من القصة نظيفاً، لكن الأمريكيين «علقوا» فيها». وإن كان لإسرائيل دور في العملية، يقول: «نعم، كان لها دور لأنها كانت تحمل الأسلحة بطائراتها وتوصلها إلى إيران، وكل القضية استمرت نحو سنة فقط». وقد كانت له علاقة خاصة قوية مع الرئيس ريغان الذي تفجرت تلك القضية في عهده.

---

(8) Ronald Kessler, *The Richest Man in the World: The Story of Adnan Khashoggi* (New York: Warner Books, 1986).

كذلك فإن صداقته مع الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون كانت مثيرة جداً. فقد موّل خاشقجي حملة نيكسون الرئاسية، وعندما جرى توجيه اتهام أمريكي إليه بتمويل تلك الحملة الانتخابية كان رده مثيراً جداً؛ حيث قال: لقد دفعت له لأنه كان محامياً لشركاتي، وبالتالي أسدد له جزءاً من الأتعاب، وليس لأية أسباب سياسية. كذلك قام بتمويل حملة فرناند ماركوس دكتاتور الفيليبين الشهير. كما اتهم من جانب القضاء الأمريكي بغسل الأموال لمصلحة زوجة دكتاتور الفيليبين السابق إيميلدا ماركوس. عام 1989 أُلقي القبض على خاشقجي في سويسرا، بتهم أمريكية؛ ترتبط بمساعدته عائلة ماركوس على إخفاء أكثر من 2 مليار دولار من النقد والأعمال الفنية، التي سُرقت خلال رئاسة ماركوس من 1965 إلى 1986، لكن محكمة فدرالية برأته عام 1990، بعد أن وجدت أنه لم يخرق أية قوانين أمريكية.

ومن أشهر صفقات السلاح التي توسط فيها خاشقجي كانت «صفقة اليمامة» وهي عبارة عن مبادلة السلاح بالنفط، وكانت قيمتها 20 مليار دولار بين السعودية وبريطانيا، بعد منافسة شديدة مع فرنسا.

كما كانت له علاقات مميزة مع الرئيس السوداني الأسبق جعفر النميري، وشارك معه، بصفة خاصة، في ترتيب وتمويل عملية تهجير «اليهود الفلاشا» من إثيوبيا، عبر السودان، إلى إسرائيل.

ومن المعلوم أنه قدم للمحاكمة في الولايات المتحدة، في سياق التحقيقات في شأن ملفات عديدة، لعل من أبرزها ما نشر عن قضية «إيران غيت» أو «إيران كونترا».

من ثم تحتل العلاقات الخاصة والوثيقة بين السادات وبين الدوائر الأمريكية والسعودية أهمية استثنائية؛ نظراً إلى دورها في التطورات الجذرية التي شهدتها مصر، منذ وصول السادات إلى السلطة. إن هناك كتباً قليلة بارزة كتبت عن علاقة السادات بالدوائر الأمريكية والسعودية؛ وعلى رأسها كتاب محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، وكتاب الصحفي الأمريكي روبرت دريفوس، بعنوان: لعبة الشيطان: دور الولايات المتحدة في نشأة التطرف الإسلامي، وكتاب الصحفي الأمريكي بوب وودوارد: الحجاب.

ففي كتاب خريف الغضب تحدث هيكل عن «العلاقة الخاصة» بين السادات وكمال أدهم، مدير الاستخبارات العامة السعودية، وأرجعها إلى عام 1954 عندما شاركت مصر في المؤتمر الذي انعقد بالسعودية، لتكوين «منظمة المؤتمر الإسلامي»، وكلف جمال عبد الناصر وقتها أنور السادات لتولي رئاسة الوفد المصري، ومن خلال هذه المنظمة تعرّف السادات إلى أدهم، الذي كان في ذلك الوقت مستشاراً وصهراً للأمير فيصل قبل أن يصبح فيصل ملكاً على السعودية.

وأوضح هيكل دور أدهم في فتح قناة اتصال خاصة بين السادات ـ من ناحية، وبين وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ـ من ناحية أخرى، عقب تولي السادات الحكم وانفراده بالسلطة في عام 1971. كما تحدث عن لقاء السادات بوزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، في 7 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1973 بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر مباشرة، وكيف تم الاتفاق في هذا اللقاء على أن تكون الولايات المتحدة مسؤولة عن حماية حياة السادات الشخصية، وتم تعيين واحد من خبرائها في الشؤون العربية لكي يكون موجوداً باستمرار في مقر الرئاسة، أي مقر للرئاسة يوجد فيه السادات، لمراقبة شؤون الأمن!

وتحدث هيكل أيضاً عن «نادي السفاري»؛ الذي شاركت في تكوينه استخبارات خمس دول هي: مصر (ممثلها أشرف مروان) والسعودية (ممثلها كمال أدهم) وإيران والمغرب وفرنسا، إضافة إلى الاستخبارات المركزية الأمريكية، بداعي مواجهة المد الشيوعي في أفريقيا، التي بسببها تورطت مصر في محاولة اغتيال معمر القذافي، والرئيس الغيني أحمد سيكوتوري، وفي الاشتراك في عمل بعض الانقلابات العسكرية في أفريقيا وآسيا، ويمكن الاطلاع عليها، وعلى حقيقة «نادي السفاري» في هذا الموقع: www.lecircle.

إلا ان كتاب لعبة الشيطان، الذي صدر في واشنطن، يتتبع العلاقة التاريخية بين السادات والدوائر الأمريكية، ويرسم صورة كاملة لها؛ يقول الكتاب: منذ سنوات ثورة 23 تموز/يوليو عام 1952 كانت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تمتلك ملفاً خاصاً عن أنور السادات، وكان هذا الملف يحتوي على معلومات عن سنوات العمل السري التي اندمج فيها السادات قبل الثورة، وكيف كان هو الوحيد من بين كل من شاركوا في ثورة 23 تموز/يوليو عام 1952 ذا تاريخ حافل بالعمل السري.

واحتوى هذا الملف على معلومات مهمة عن علاقة السادات بالاستخبارات الألمانية والجواسيس الألمان، وقد عمل هؤلاء الجواسيس الألمان لمصلحة جهاز الاستخبارات البريطانية بعد القبض عليهم، وبعد هزيمة الالمان في الحرب العالمية الثانية. وعن اغتيال أمين عثمان رئيس الوزراء المصري في كانون الثاني/يناير عام 1946، ثم انضمامه إلى «الحرس الحديدي» الذي رعاه الملك فاروق ورئيس ديوانه أحمد حسنين، للانتقام من مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد، بعد واقعة 4 شباط/فبراير عام 1942، وكيف شارك السادات في محاولة قتل النحاس في نيسان/أبريل عام 1948.

ويواصل كتاب لعبة الشيطان متتبعا ملف السادات فيقول: بعد اندلاع حركة الضباط الأحرار في 23 تموز/يوليو عام 1952 ألقى السادات بكامل ثقله وراء الزعيم الحقيقي لهذه الحركة جمال عبد الناصر، وربط مصيره بمصيره، ولذلك كان مؤيداً له في كل المواقف التي اتخذها، وبخاصة في مواجهته الحاسمة ضد اللواء محمد نجيب، في إطار الصراع على السلطة الذي اندلع بينهما

حتى عام 1954، كما أنه تبنى موقف جمال عبد الناصر في صراعه ضد جماعة «الإخوان المسلمين»، التي حاولت الانقلاب على نظام جمال عبد الناصر الوليد، بالرغم من علاقاته القديمة بقيادات هذه الجماعة أثناء العهد الملكي.

ووصل الحال إلى أن قام السادات في كانون الثاني/يناير عام 1954، وعقب قيام مجموعة من التابعين لجماعة «الإخوان المسلمين» بالاعتداء على طلاب في جامعة القاهرة، بكتابة مقال هاجم فيه جماعة الإخوان، ووصفها بأنها جماعة الاتجار في الدين، وبعد هذا المقال بيومين فقط أصدر جمال عبد الناصر قراراً بحظر هذه الجماعة، واصفاً إياها بأنها مخلب قط للإنكليز والاستخبارات البريطانية، بعد افتضاح مقابلة مرشدها العام حسن الهضيبي مع السفير الأمريكي والسفير البريطاني، ومحاولة قيادات الاخوان نشر مجموعة من المقالات لتوضيح أن الإخوان وحدهم هم من يسيطر على الشارع السياسي المصري، ولإثبات ذلك حاولت الجماعة القيام ببعض التظاهرات المعارضه للثورة.

كان كمال أدهم، كما يقول كتاب لعبة الشيطان، يبلغ وكالة الاستخبارات الأمريكية أولاً بأول بتطور علاقاته مع السادات، وبخاصة أثناء حرب اليمن، التي مثلت استنزافاً لمصر وجمال عبد الناصر ونظام حكمه، بالرغم من أن السعودية ومصر كانتا في ذلك الوقت تقفان في معسكرين متضادَّين.

وحين توفي جمال عبد الناصر عام 1970، بعد أن كان قد عيَّن السادات نائباً له منذ أقل من عام (10 شهور)، لم تصدق الرياض وواشنطن نفسيهما، ولم تتملكهما فرحة، على حد قول الكتاب، كتلك الفرحة التي جاءت مع تولى السادات مقاليد الحكم في مصر.

لقد كانت السنوات الإحدى عشرة التي تولى فيها السادات حكم مصر، كما يقول مؤلف كتاب لعبة الشيطان، نعمة كبرى وحقيقية، حولت ماجريات السياسة في الوطن العربي والمنطقة لمصلحة السعوديه والولايات المتحدة. فبمجرد أن تولى السادات السلطه عمد هذا «الثعلب السياسي» بتعبير مؤلف الكتاب - عضو الإخوان المسلمين السابق، ونصير جمال عبد الناصر الدائم - إلى عقد تحالف مع السعودية، قام على إثره بضرب الناصريين واليسار المصري، وأعاد الإخوان المسلمين متصدرين إلى شوارع مصر، ثم اختتم ذلك بتوجيه السياسة المصرية نحو الانحياز الكامل للولايات المتحدة وإسرائيل!

ويقول كتاب لعبة الشيطان أنه طوال سنوات السبعينيات لم يتحكم أحد في السادات مثلما تحكّم فيه الملك فيصل وكمال أدهم، بل الأكثر من هذا، كما يقول الكتاب، أن هناك عدداً من السياسيين الذين أحاطوا بالرئيس السادات مثلما يحيط السوار بالمعصم، كانوا يتلقون أموالاً ثابتة من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية والاستخبارات العامة السعودية. ويقول أيضاً إن علاقة السادات الخفية مع كمال أدهم كانت بدورها «قناة سرية» مع وكالة الاستخبارات المركزية

الأمريكية، ومع كيسنجر بالتحديد، وهو صديق شخصي مقرب جداً من كمال أدهم، والذي كان مهموماً، باعتباره وزير الخارجية الأمريكية، بإعداد مسرح المنطقة العربية لحرب باردة ضد الاتحاد السوفياتي، وجاء تولي السادات الحكم ليكون اللاعب الرئيسي على هذا المسرح.

ورغم العلاقة الوثيقة بين كمال أدهم والسادات إلا أن الملك فيصل كان ما زال خائفاً من أن يتحول السادات إلى «ثعلب سياسي» يتلاعب بالسعوديين أنفسهم، وأن يكون في حقيقته «ناصر آخر»، إلا أن أدهم، وهو زوج الملكة «عفت» شقيقة فيصل أكد للملك أنه يعرف السادات جيداً منذ فترة طويلة! وأن عضوية السادات القديمة في جماعة «الإخوان المسلمين» تؤكد وجود ميول يمينية لديه، وأن السادات، كما يعرفه أدهم جيداً، أيضاً يعشق مظاهر الفخفخة في الحياة. وبناء عليه قرر الملك فيصل تعيين أدهم مبعوثاً شخصياً بينه وبين السادات. لذلك لم يكد يمر شهر واحد على وفاة جمال عبد الناصر حتى كان أدهم في القاهرة يلتقي مع السادات، وفي هذا الاجتماع قدم أدهم وعداً إلى السادات بأن السعودية سوف تتكفل له بمساعدات هائلة، وعلاوة على هذا، وهو الأهم، قدم أدهم وعداً إلى السادات بأن الولايات المتحدة سوف تساعد مصر في الحصول على أراضيها، بشرط واحد هو قيام السادات بفض علاقته مع الاتحاد السوفياتي وطرد القوات السوفياتية من مصر.

وفي كانون الثاني/يناير عام 1971 أصبح للمبعوث السعودي أدهم وجود دائم في مصر وفي حياة السادات، ولم يكن أدهم مجرد وسيط موفد من الملك فيصل فقط، لكنه أصبح «قناة سرية» للتواصل بين السادات ونيكسون، وبين السادات وكيسنجر، بعيداً من القنوات الرسمية المعروفة في وزارة الخارجية المصرية، وجرى إنشاء خط ساخن بين السادات وفيصل، وأصبح أشرف مروان، الذي تولى منصب سكرتير السادات لشؤون المعلومات، هو المسؤول الوحيد عن هذا الخط. ومن المعروف أن الولايات المتحدة لم يكن لها سفارة في القاهرة في ذلك الوقت، بعد قطع العلاقات بين القاهرة وواشنطن عقب هزيمة عام 1967، وثبوت تعاون الولايات المتحدة مع إسرائيل في تلك الحرب.

وفي أيار/مايو عام 1971 بدأ السادات بالتخلص من رجال جمال عبد الناصر، بعدما ادعى أن هؤلاء كانوا يخططون للقيام بمؤامرة للإطاحة به، ووصفهم بأنهم عملاء للسوفيات. ويقول مدير محطة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في السعودية، حسب كتاب: لعبة الشيطان، أن السيناريو المتفق عليه بعد التخلص من الناصريين كان يتمثل في طرد القوات السوفياتية من مصر، وهو ما حدث فعلاً، بالرغم من احتياج مصر العسكري للطيارين الروس من أجل حماية العمق المصري من غارات الطيران الإسرائيلي، وللخبراء السوفيات لتدريب الجيش المصري على استخدام الأسلحة والمعدات العسكريه الحديثة التي تسلمتها مصر.

وبعد قضاء السادات على «المجموعة الناصرية» بأقل من شهر زار الملك فيصل السادات في القاهرة، واتفق الاثنان خلال هذه الزيارة على عدة نقاط أساسية:

أولها، أن يواصل السادات طريقه في التخلص من القوات السوفياتيه الموجودة على أرض مصر.

وثانيها، أن يكون هناك تنسيق كامل بينهما في حال قرر السادات دخول حرب ضد إسرائيل.

وثالثها، إعادة قيادات «الإخوان المسلمين» المنفية في السعودية وفي بلاد أخرى إلى مصر.

وبدءاً من صيف عام 1971 بدأ السادات في إطلاق سراح المسجونين من أعضاء هذه الجماعة، والسماح لأعضائها بالخارج في العودة، وكل هذا كان بترتيب خاص من الملك فيصل ومدير استخباراته كمال أدهم. وقام أعضاء هذه الجماعة يتقدمهم المرشد العام عمر التلمساني، بعد إطلاق سراحهم، بالتوجه إلى القصر الجمهوري، وتسجيل أسمى آيات الشكر للرئيس السادات، في سجل التشريفات الخاص بالرئيس، وكانت تلك بدايات خروج قوى الإخوان من «القمقم»، حسب تعبير مؤلف الكتاب، الذي فتحه السادات، بترتيب خاص من السعودية ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

وبعد أن أوفى السادات بوعوده للملك فيصل وأدهم بالتخلص من رجال جمال عبد الناصر، وطرد الخبراء السوفيات من مصر، وإعادة الإخوان المسلمين والعفو عنهم، كان يتبقى أن ينفذ الملك فيصل من جانبه اتفاقه مع السادات، وهو المساعدة في استعادة الأراضي المصرية المحتلة، وبخاصة مع تزايد الضغط الشعبي على السادات لاستعادة هذه الأراضي، لكن لم تبرز إسرائيل ولا الولايات المتحدة، رغم كل القنوات السرية معهما، أية دلائل على استعدادهما لترك شبه جزيرة سيناء، بل سعت إسرائيل في بناء بعض المستعمرات هناك، مستفيدة من توريط السادات لنفسه، وحرقه كل الأوراق التي بيده ما عدا الورقة الأمريكية.

إلا أن الملك فيصل كان مصمماً على عدم وقوع مصر مرة أخرى في أيدي دعاة القومية العربية؛ فأصدر عدداً من البيانات الصحافية ينتقد فيها سياسة الولايات المتحدة في الوطن العربي، لكن لم يهتم بها أحد في الدوائر الأمريكية المسؤولة عن صنع السياسات. وفي صيف عام 1973 نقل الملك فيصل رسالة خاصة إلى رئيس شركة أرامكو، مشيراً فيها إلى المخاطر التي تواجه تدفق النفط من جراء قيام حرب مصرية ـ إسرائيلية، وبرغم ذلك لم تبالِ الولايات المتحدة بتلك الرسالة. وعندما فشل الملك فيصل، في نفس الوقت الذي فشلت فيه اتصالات السادات السرية مع كيسنجر، قرر الاثنان أنه لا مفر من الذهاب إلى الحرب.

ويذهب مؤلف الكتاب إلى أن السادات فتح مصر على مصراعيها لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، بمجرد انتهاء حرب عام 1973، معتمداً على إعلانه انتصار مصر بها، علاوة

على أنه سمح لها بوضع أمنه الشخصي تحت حماية عناصرها الموجودة في القاهرة، إلا أن الوكالة لم تلتفت إلى «الجن» الذي كانت قد أخرجته من «القمقم» بمعرفة السادات، وهو «جن الأصولية الإسلامية»، فقد كان كل هم الولايات المتحدة هو استخدام السادات كرأس حربة في حربهم الباردة ضد الاتحاد السوفياتي، ولما حقق لهم السادات ما أرادوه تركوه يدفع وحده ثمن إخراج «الجن» من «قمقمه»، حسب تعبيرات مؤلف الكتاب، كما تركوا شاه ايران يدفع نفس الثمن لمصلحة الخميني.

ب ـ القناة المصرية

أما المحاولة الثانية للتواصل مع الولايات المتحدة فكانت عبر «قناة مصرية سرية»، دشنها السادات مع الولايات المتحدة وإسرائيل، من خلال عبد المنعم أمين، الذي اختير عضواً بمجلس قيادة ثورة 23 تموز/يوليو عام 1952، في أيامها الأولى، ثم عيّن بعد ذلك سفيراً في لاهاي. وكان القائمقام أمين، في الشهور المبكرة بعد الثورة، يمسك بخيط من خيوط الاتصال مع السفارة الأمريكية في القاهرة، بتكليف من مجلس قيادة الثورة، وكان الموضوع الذي يدور حوله البحث هو مفاوضات الجلاء مع الإنكليز. وقد غادر مصر منذ عام 1954 لاختلافه مع توجهات الثورة الاقتصادية والاجتماعية، ولم يعد إليها إلا فور وفاة جمال عبد الناصر.

وقد اتفق السادات مع أمين، بعد جلسة طويلة بينهما، على أن يقوم نيابة عنه بالاتصال مع الولايات المتحدة، ومن خلالها مع إسرائيل، ولعله أراد أن يجرب. وقد كلّف السادات أمين بإبلاغ إسرائيل، من خلال القائم بأعمال السفير الأمريكي في القاهرة، استعداده للإقدام على الاعتراف بدولة إسرائيل، وإجراء مفاوضات مباشرة معها، وإجمالاً تنفيذ كل ما أقدم عليه عندما زار إسرائيل عام 1977. فاتصل بالقائم على رعاية شؤون المصالح الأمريكية، تحت مظلة السفارة الإسبانية في مصر، دونالد بيرغس، ثم اتصل أيضاً بممثل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية يوجين ترون، الذي كان يعمل تحت غطاء سياسي، يضعه في كشف أعضاء البعثة الدبلوماسية للولايات المتحدة في القاهرة «مكتب رعاية المصالح».

جدير بالإشارة هنا أن السادات وقتها لم يكن يعرف بما فيه الكفاية «عملية الدكتور عصفور»، حتى بعد توليه رئاسة الجمهورية، والقدرات التي بلغتها الاستخبارات المصرية، والحقيقة أن هذا الجهاز الكبير كان قد حقق لنفسه مستوى عالياً في مجال الأمن القومي، وقد وصلت كفاءته إلى حد أنه تمكن من وضع أجهزة تنصت وتسجيل، منذ عام 1967، بتكليف من جمال عبد الناصر، في بيت ومكتب القائم على رعاية المصالح الأمريكية بيرغس، وقد شملت الرقابة كل غرفة فيه، بما في ذلك مكتب ممثل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ترون، ومسكنه أيضاً. وبالطبع فإن عبد المنعم أمين لم يكن يعرف.

لذلك سُجِّلت هذه الاتصالات، وجرى تفريغ شريط المقابلة في نفس اليوم، وإرساله إلى من يعنيهم الأمر، لكن المهم أنه لم يحدث شيء مما تصوره السادات، ولم يكن معقولاً بهذه الوسائل أن تتحقق أهداف أو غايات. وقام شعراوي جمعة وزير الداخلية آنذاك بتسليم نصوصها إلى السادات الذي أنكر معرفته بمضمونها، أو تكليفه عبد المنعم أمين بأية مهمة بخصوصها، لكنها رسخت لديه ضرورة الانقلاب على «المجموعة الناصرية»، وعزلها وإيداعها السجون، بزعم أنها تخطط للانقلاب عليه، بينما هي تمسك بكل مفاتيح السلطة في مصر! وقد نشرت تسجيلات هذه النصوص كاملة في الكتاب الذي أصدره محمد حسنين هيكل بعنوان: أكتوبر 73: السلاح والسياسة[9].

ثم جرى تدشين «قناة مصرية سرية» أخرى، وذلك عندما عرض كيسنجر على السادات، من خلال دونالد كندال رئيس مجلس إدارة شركة بيبسي كولا العالمية في حينه، وهو صديق مقرب منه، أن يوفد ممثلاً عنه لإجراء حوار مباشر بينهما، بعيداً من الأجهزة الرسمية والإعلامية. بل لقد رشح بنفسه محمد حسنين هيكل للقيام بهذه المهمة السرية. لكن هيكل رفض هذه الفكرة من حيث المبدأ.

وعقب قرار السادات طرد الخبراء والمستشارين السوفيات من مصر، في تموز/يوليو عام 1972، زار الملك فيصل مصر، عائداً مباشرة من زيارة كان يقوم بها إلى الولايات المتحدة، وأوفد مستشاره مدير الاستخبارات السعودية كمال أدهم إلى هيكل ـ حسب كتابه بعنوان: خريف الغضب ـ لإبلاغه أنه موفد إليه من جانب «الرئيس» و«الملك»، وأن اتفاقاً قد تم بين القيادات العليا في كل من مصر والسعودية والولايات المتحدة، لتنسيق التعاون بين ثلاثتهم عبر الاتصال المباشر، دون المرور بأية أجهزة أخرى، مضيفاً أنه سيمثل السعودية، وأن كيسنجر سيمثل الولايات المتحدة، وأن السادات قد اختاره ليمثل مصر. رفض هيكل الفكرة من أساسها رفضاً باتاً. ويضيف هيكل أن ذلك كان نموذجاً لغرام السادات بمغامرات العمل السري، وعملياته الخفية. كما أنه كان نموذجاً للطريقة التي يمكن لشخصيته أن تتأثر فيها بشخصية أخرى أقوى منها. لكن أُنشئت «قناة الاتصال السرية» في مكان آخر، وتحمل مسؤولية إدارتها «شخص» آخر؛ اتضح فيما بعد أنه محمد حافظ إسماعيل، الذي كان السادات قد عيَّنه في منصب غير مسبوق على الساحة المصرية: «مستشار الأمن القومي»، على غرار المنصب الشهير في النظام الأمريكي، الذي كان يتولاه ـ آنذاك ـ وزير الخارجية الأشهر كيسنجر[10].

---

(9) محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73: السلاح والسياسة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص 139 ـ 149.
(10) هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، ص 111 ـ 112.

في السياق ذاته يشير أحمد كامل مدير الاستخبارات العامة حتى 1971/5/13، في مذكراته بعنوان: أحمد كامل يتذكر، إلى أن من دلائل اتجاه السادات للتفرد بالقرار وحده، ونيته فتح طريق سياسي جديد؛ أنه واصل تعميق قناة سرية مع الولايات المتحدة. ويضيف كامل: «كان الحوار ضرورياً بالطبع، لكنه كان يتم خارج أجهزة الدولة المختلفة، وفي مقدمها وزارة الخارجية. وكنت أعلم بحكم موقعي جانباً من طبيعة الحوار. بل إن الاستخبارات المركزية الأمريكية هي التي تكفلت، من طريق قناة خاصة ومباشرة، بأن تنقل إلي، وأنا على رأس المخابرات، بعض التصورات والاقتراحات الأمريكية، التي نقلها المبعوثون الأمريكيون إلى الرئيس السادات، وكانت كلها اقتراحات شكلية، تدور حول الموضوع ولا تصل إلى عمقه. ولقد قلت يوماً لمندوب الاستخبارات المركزية الأمريكية ـ الذي جاء ينقل التصورات ـ إنني لا أرى جديداً، وإننا جادّون في البحث عن السلام، لكنكم تحرجون الرئيس بهذه المواقف المائعة، التي لا تقدم جديداً، ولا تضيف شيئاً»[11].

ومع قرب نهاية عام 1971 قرر السادات إجراء اتصالات دورية مباشرة بين الفريق أحمد إسماعيل مدير المخابرات العامة وقتها، وبين يوجين ترون ممثل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، المتخفي ببعثة رعاية المصالح بالقاهرة، وكانت رسائل ترون من القاهرة تنتهي في واشنطن إلى مسؤول «الشرق الأوسط» في إدارة الاستخبارات المركزية، ثم إلى «لجنة الأربعين» الشهيرة بالبيت الأبيض برئاسة كيسنجر، والتي تضم كل أجهزة الاستخبارات والدفاع في الولايات المتحدة، والتي كان يجري من خلالها رسم سياسة البيت الأبيض. ويلاحظ أن هذه «اللجنة» كانت بمنزلة قاعدة قوة كيسنجر في مواجهة روجرز وزير الخارجية في حينه. وكانت هناك جهود تعزز حركة الاتصالات على هذه القناة السرية، وذلك من خلال نشاط كان يقوم به عدد من الصحافيين ورجال الأعمال الأمريكيين، كانوا على صلات وثيقة بمواقع صنع القرار.

من ناحية أخرى ففي ندوة مغلقة عقدها مدير الاستخبارات الخارجية الروسية ميخائيل فرادكوف، في عام 2018، مع السفراء الروس في الوطن العربي والإسلامي، في شأن مستقبل جماعة «الإخوان المسلمين»؛ أشار إلى أن بريطانيا دعمت جماعة الإخوان منذ نشأتها عام 1928، لمواجهة تنامي التيار القومي العربي. وأشار إلى تقرير أمني روسي تطرق إلى العلاقات الأمريكية ـ الإخوانية، مع بداية أفول نجم بريطانيا العظمى في الخمسينيات من القرن الماضي، وأثبت أن الجماعة جزء أساسي من أدوات المشروع الأمريكي للهيمنة على الوطن العربي والإسلامي، وبخاصة في مواجهة ثورة جمال عبد الناصر. ومن ثم بدأ المستشار حسن الهضيبي،

(11) أحمد عز الدين، أحمد كامل يتذكر: من أوراق رئيس المخابرات المصرية الأسبق (القاهرة: دار الهلال، 2016)، ص 65 ـ 66.

المرشد العام للإخوان المسلمين، في تلك الفترة بتجديد العلاقات ما بين الإخوان المسلمين والولايات المتحدة، واتفق الطرفان على أرضية التعامل المشترك ضد ثورة 23 تموز/يوليو، كونها تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة، ومن جانب آخر تستهدف حركة الإخوان المسلمين في مشروعها السياسي. وتعمقت العلاقات ما بين الطرفين، ووضعت العقبات والمصاعب أمام تلك الثورة ليس في مصر فحسب، بل في بلدان عربية أخرى، في محاولة لوقف مد هذه الثورة، وانتقالها في مناطق أخرى في الوطن العربي.

وأوضح أنه في بداية سبعينيات القرن الماضي، وعند استلام السادات الحكم، شعر بأنه مستهدف من جانب رفاقه في الثورة، وأن أيامه ليست طويلة في الحكم. فأشار عليه حسن التهامي، وكان مستشاراً له، بأكثر من سيناريو للانقضاض على مراكز القوى المناهضة له في مصر. أما السيناريو الرئيسي الذي وافق السادات عليه فهو تعميق العلاقة مع الحسن الثاني ملك المغرب، مستنداً إلى تقارير كانت تصله بصفته رئيساً للاستخبارات المصرية، تفيد بأن الحسن الثاني هو الأكثر قرباً، في هذه المرحلة، من الولايات المتحدة وإسرائيل والقوى اليهودية في أنحاء العالم كافة. ومن هذا الباب، مد السادات اتصالاته إلى الحسن الثاني. ويشير ميخائيل فرادكوف إلى أنه في شباط/فبراير عام 1972 عقد أول لقاء سري بين السادات والولايات المتحدة، برعاية الحسن الثاني، وكان هذا اللقاء فاتحة للعلاقة بين الطرفين رسمياً، وشرعت هذه العلاقة بقنوات مصرية ـ أمريكية كان أهمها قناة حسن التهامي[12].

وبعدها، نصحت الولايات المتحدة السادات أنه إذا كان جاداً بالتصدي لمراكز القوى، وبالتغيير الجذري للسياسة المصرية، فما عليه إلا التعامل والتعاون مع الإخوان المسلمين، الذين يشاركونه نفس الهدف، وأن الولايات المتحدة ستساعده على ذلك. وفي تلك الفترة، انفتح المرشد العام للإخوان المسلمين عمر التلمساني على السادات، بطلب وبرغبة أمريكيتين، وعمّق الطرفان العلاقات فيما بينهم، ووجد الإخوان في ذلك فرصة للثأر من جمال عبد الناصر، ومراكز القوى التابعة له، فاندفعوا بقوة مع السادات، وكان اتفاقهم يقوم على نقطتين، هما فك التحالف مع الاتحاد السوفياتي، كونه اتحاداً كافراً ملحداً، والعمل على تصفية النفوذ الناصري.

ودعم الإخوان المسلمون في مصر السادات بكل قوة، حتى في زيارته إسرائيل وتوقيع الاتفاقيات معها، وإن كانوا في العلن يعارضون، فالقوة الرئيسية التي كانت قادرة على التصدي لتوجهات السادات، ومنعه من أية اتفاقية مع إسرائيل، هم الإخوان المسلمون. ونجح الإخوان والأمريكان في إحداث «إنقلاب جذري» في السياسة المصرية، وقطع السادات تدرجاً علاقاته

(12) انظر: محمد سعد العوضي، حسن التهامي يفتح ملفاته من احتلال فلسطين إلى كامب دايفيد: عبد الناصر.. السادات وسكين المخابرات الأمريكية (القاهرة: دار ديوان، 1998).

مع الاتحاد السوفياتي، كما عمد إلى تصفية «النظام الناصري»، ما يعني التحول إلى الولايات المتحدة، وخفض حدة المواجهة كثيراً مع إسرائيل، وبدأت موجة ثقافية جديدة في مصر، دعمها الإخوان بقوة، وهي ثقافة «مصر أولاً».

ثانياً: عام الحسم

كانت القوات المسلحة المصرية على أتم الاستعداد لخوض حرب التحرير، قبل رحيل جمال عبد الناصر، كما تقدم، حيث كان قد صدق بالفعل على «أمر القتال»، وأعطى أوامره للفريق أول محمد فوزي بالاستعداد لشن معركة التحرير، فور انتهاء مهلة وقف إطلاق النار، في 1970/11/7، كما وقع، في آب/أغسطس عام 1970، على خطط العبور «جرانيت 1»، و«جرانيت 2»، و«القاهرة 200»، والأخيرة هي التي تعني الضوء الأخضر والنهائي لبدء تنفيذ خطط تحرير الأراضي المحتلة، بعدما استكمل استعداداته لشن حرب التحرير، باكتمال حائط الصواريخ، وتحريكه حتى حافة الضفة الغربية لقناة السويس.

وعندما تولى السادات السلطة، وأصبح رئيساً للجمهورية وقائداً أعلى للقوات المسلحة، أحاطه الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية علماً بكل المعلومات والحقائق والأسرار في شأن الموقف العسكري آذار/مارس، بما في ذلك الخطط والقرارات التي صدق عليها جمال عبد الناصر، بخصوص شن حرب التحرير، فور انتهاء مهلة وقف إطلاق النار، في 1970/11/7، والتي كان شاهداً على جانب منها بحكم منصبه نائباً للرئيس.

ونظراً إلى رحيل جمال عبد الناصر فقد قرر مجلس الأمن القومي، برئاسة السادات، مد أجل وقف إطلاق النار 3 أشهر إضافية، بحيث تبدأ حرب التحرير في 5 شباط/فبراير عام 1971، ثم تقرر مدّها شهراً آخر إلى 5 آذار/مارس عام 1971. لكن السادات لم يكن راغباً إطلاقاً في خوض هذه الحرب.

وفي ضوء ذلك شهدت تلك الفترة تصاعد التوتر في المجتمع، وتزايد القلاقل داخل الجامعات، وشعر الناس بأن البلاد لم يعد لها اتجاه واضح، ومع كل يوم جديد كان الغموض ينتشر حول مصير البلد، في ظل حال «اللاسلم واللاحرب» التي كانت سائدة.

تحدث السادات عن أنه لن يسكت على هذا الوضع، بل وتعهد من تلقاء ذاته بالإعلان عن أن عام 1971 سيكون هو «عام الحسم»؛ ومن هذا المنطلق عمد، في عام 1971، إلى رفع شعار «عام الحسم... إن سلماً أو حرباً»، وأعلن أنه لن يدع ذلك العام يمر من دون أن يكون قد اتخذ قراره في شأن الوضع الذي كان قد تجمد. ففي خطابه أمام القوات البحرية، في 1971/6/22، أعلن أن «سنة 1971 حاسمة، ولا يمكن أن يطول انتظارنا إلى الأبد». وأعقب ذلك أمام المؤتمر

القومي للاتحاد الاشتراكي، في 1971/7/23، بتصريح قال فيه: «إننا مقبلون على مرحلة حاسمة في تاريخ الأمة العربية، وهي سنة 1971». وفي ختام دورة المؤتمر ردد هذا المعنى قائلاً: «قلت أمامكم، والتزمت أمام شعبنا، وأسمعت العالم كله أن هذه السنة ـ 1971 ـ سوف تكون حاسمة في أزمة الشرق الأوسط».

كما أخذ يردد هذا الشعار طوال ذلك العام ـ «عام الحسم.. إن سلماً أو حرباً» ـ للتغطية على توجهاته ونياته الحقيقية، بينما كان يبطن شيئاً آخر. ما ألقى كثيراً من الظلال على «شخصية السادات».

في هذا السياق تشير الوثائق الإسرائيلية التي أُفرج عنها بعد مرور 40 عاماً على حرب عام 1973، إلى أن غولدا مائير قالت إنه: «منذ مبادرة روجرز، ووقف إطلاق النار، كانت للسادات تواريخ مختلفة، نهاية السنة، هذه سنة الحسم، بعد ذلك قال سيحدث في آذار/مارس، كنا معتادين طوال الوقت على أن السادات رجل غير جاد، يلقى بتواريخ ولا يخجل، وبعد ذلك لا يفي، وكان كثيرون يتندرون عليه، ويسخرون منه، ويتساءلون كيف يستمر أصلاً؟، كيف يمكن للشعب أن يحتمله؟»[13].

وكان رفض السادات توقيع «أمر القتال» لبدء الحرب في الموعد الجديد هو الذي دفع الفريق أول محمد فوزي إلى تقديم استقالته، ومعه كل «المجموعة الناصرية»، في 1971/5/13، ما هيأ الفرصة لكي يقوم السادات باعتقالهم جميعاً، في ما عرف بقضية «مراكز القوى»، وانقلاب 15 أيار/مايو عام 1971، ومن ثم رفع الغطاء عن كل ما كان كامناً من توجهاته ونياته الحقيقية، التي تمخضت في النهاية عن زيارة إسرائيل.

في ظل هذا الإطار انقضى عام 1971 ولم يحسم السادات شيئاً، لا سلماً ولا حرباً، في ما يخص الأراضي المحتلة، متعللاً بأنه كان هناك «ضباب» ناتج من الحرب بين الهند وباكستان، وانشغال الاتحاد السوفياتي بها مع نهاية ذلك العام، حيث وقف إلى جانب الهند عسكرياً وسياسياً، فانفجرت التظاهرات من جديد في البلاد، وأصدر السادات قراراً بإبعاد العشرات من كبار الكتاب والصحافيين عن عملهم الصحافي، فضلاً عن اعتقال المئات من طلاب الجامعات.

لم يفسر السادات مصطلح «الضباب» الذي استخدمه لتبرير التخلي عن «عام الحسم»، ولا استطاع أحد غيره أن يضع تفسيراً له، رغم أن هذا المصطلح أصبح محلاً للتندر والسخرية. لكن من اللافت أن تلك الحرب بين الهند وباكستان، التي كانت مغلفة بأقصى درجات السرية، وفاجأت العالم أجمع، قد انطلقت يوم 9 كانون الأول/ديسمبر عام 1971، أي مع اقتراب نهاية

(13) ترجمة الوثائق السرية الإسرائيلية عن حرب أكتوبر 1973 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014).

«عام الحسم» الموعود، دون أن تلوح أية بوادر في الأفق، قبل اندلاعها، لحسم من أي نوع في مصر. وليس من المتصور أن السادات كان يرتب لإصدار قرار الحرب في الأسابيع الثلاثة المتبقية من ذلك العام، ما يؤكد أنه كان إعلاناً دعائياً منبتّ الصلة عن الواقع، وبخاصة أن ما نشر من وثائق تلك المرحلة لا يشير، لا من قريب ولا من بعيد، إلى أن القوات المسلحة المصرية كانت تخطط لاحتمال الحرب في ذلك العام، ولا تلقت أية توجيهات من السادات قائدها الأعلى بالاستعداد للحرب، على غرار ما حدث قبل حرب عام 1973، ما يقتضي التوقف لمزيد من كشف نيات السادات الحقيقية.

فمن ناحية مبدئية كان السادات، باعترافه وبشهادة الشهود، ضد الحل العسكري، بل كان يؤمن فقط بمبدأ الحل السلمي، وشرع بالفعل في إجراء الاتصالات اللازمة على هذه الطريق، وبخاصة مع الولايات المتحدة، ومن خلالها مع إسرائيل، فضلاً عن اتصالاته من طريق «القناة السرية السعودية».

ومن ناحية ثانية تقدم الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية باستقالته من منصبه في 13 أيار/مايو 1971، لرفض السادات التصديق على قرار الحرب، الذي كان قد صدق عليه جمال عبد الناصر قبل رحيله بأيام، ما يعني أن القوات المسلحة المصرية لم تكن بوارد الحرب حتى تاريخ تلك الاستقالة. فضلاً عن تداعيات الانقلاب الذي قاده السادات في أيار/مايو 1971، وسيتضح أن الفترة اللاحقة على ذلك التاريخ كانت بدورها مشحونة بتطورات دولية لا تساعد على اتخاذ قرار «الحسم» إن سلماً أو حرباً.

ومن ناحية ثالثة يتضمن محضر اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 1972/10/24، كما نشره موسى صبري في كتابه بعنوان: وثائق حرب أكتوبر، أن السادات قد عرض الآتي بلسانه[14]:

1 ـ أنه كانت هناك «أزمة ثقة» بين السادات والقيادة السوفياتية منذ تسلمه السلطة، وكان توقيع «معاهدة الصداقة» مع الاتحاد السوفياتي أبلغ دليل على حال انعدام الثقة.

2 ـ أن موقف الاتحاد السوفياتي في شأن صفقات السلاح اللازم لشن حرب التحرير، وحتى للتوصل إلى «تسوية مشرفة»، التي كان يجري الاتفاق عليها في زيارات السادات إلى موسكو، خلال عام 1971، أي «عام الحسم»، كان يتسم بسمتين أساسيتين: الأولى، المماطلة والتسويف في مواعيد إرسال تلك الصفقات؛ والثانية، عدم الالتزام بهذه الصفقات من الناحيتين الكمية والنوعية، عندما يأتي أوان إرسالها. يضاعف من أهمية وخطورة هذا السلوك السوفياتي أن السادات كان خبيراً به، حسب روايته، حتى في وجود جمال عبد الناصر. فقد أشار في هذا

(14) موسى صبري، وثائق حرب أكتوبر (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1975)، ص 31 ـ 75.

الاجتماع إلى أن الفريق أول فوزي وزير الحربية جاءه ذات يوم ليخبره أن «الروس بعتوا لنا، وقالوا إن المركبين إللي جايين بالبطاريات واحدة يوم 18 وواحدة في 22 شباط/فبراير» عام 1971. يعقب السادات: «قلت له: لا .. آسف يا فوزي مش هاييجي قبل مؤتمر الحزب الشيوعي في 31 آذار/مارس، وقبل ما ينتهي المؤتمر في نيسان/أبريل... ده أسلوبهم أنا عارف، وهذه طريقة تعاملهم»، وهذا ما حدث فعلاً.

3 ـ أن التطورات المتتالية خلال عام 1971 فرضت درجة عالية من التوتر بين مصر والاتحاد السوفياتي، إلى جانب ما يفرضه التوتر المكبوت الذي يفرضه السلوك السوفياتي تجاه صفقات السلاح. على سبيل المثال قال السادات أمام المجلس الأعلى للقوات المسلحة:

أ ـ «والحق أقول لكم أنني عشت ثلاثة أشهر حالكة السواد.. يوليو، وأغسطس، وسبتمبر، وقبل يوليو كانت عملية مايو (الانقلاب)، وفي يوليو وقع الانقلاب الشيوعي في السودان»، ورفض السادات طلباً من الاتحاد السوفياتي بالاعتراف بالنظام الجديد، بل بخلاف ذلك ساعد «النميري» على العودة إلى السلطة، وقمع الانقلاب، وإعدام قادته[15].

ب ـ «وجاء شهر أيلول/سبتمبر وأحسست أننا معلقون في الهواء. السوفيات لا يفهمون الحقائق. والولايات المتحدة تناور وتراوغ لحساب إسرائيل»[16]. هكذا وجد السادات نفسه فريسة للقوتين العظميين: القوة التي تعطي السلاح، والقوة القادرة على الحل السلمي. ثم أعلن السادات بحسم: أنه قرر قطع كل ما بينه وبين الولايات المتحدة من اتصالات. ثم حلل الموقف الأمريكي، تحليلاً دقيقاً، بقوله: أهداف الولايات المتحدة بوضوح هي إزالة الوجود السوفياتي في المنطقة العربية، وعزل مصر، والقضاء على النظام. الولايات المتحدة تريد إخراج إسرائيل كاسبة في كل شيء، ولا تريد أن تمارس أي ضغط عليها. وأضاف: «إنني أستنتج أن هناك تعهدات أمريكية سرية منذ عهد «جونسون» تلزمها باتخاذ هذا الموقف مع إسرائيل وضدنا، إن الولايات المتحدة تتصور أن إسرائيل سوف تحقق لها أهدافها في المنطقة»[17]. بل لقد ذهب في حديث له إلى صحيفة لوموند، في 1971/1/20، إلى «أن الولايات المتحدة في حال حرب مع العرب»!

ج ـ بعد أحداث السودان «كان فيه وقفة تماماً بيننا وبين الاتحاد السوفياتي. وبعدين اختلفنا في أكتوبر» أثناء زيارة السادات إلى موسكو. ويضيف: «فات أكتوبر، نوفمبر، وديسمبر، ووقعت معركة الهند.. واتضح لي تماماً أنه مش ممكن نعمل أية عملية في سنة 1971، وبخاصة أن

(15) المصدر نفسه، ص 190 و203.
(16) المصدر نفسه، ص 190.
(17) المصدر نفسه، ص 193.

الصفقة التي كنا قد اتفقنا على أن تصل مصر قبل نهاية 1971، لم تكن قد وصلت بعد، بل إن التعاقد عليها لم يكن قد تم». فضلاً عن أن ما أطلق عليه «الهجوم الكبير» في فيتنام كان قد انطلق قبل الحرب بين الهند وباكستان بحوالي شهر، وكان الدور السوفياتي فيه كبيراً جداً.

4 ـ يتابع السادات: «في يوم 10 ديسمبر مباشرة استدعيت السفير السوفياتي عندي، وقلت له: واضح تماماً أن عام 1971 انتهى خلاص... ابتدت امبارح معركة الهند، عملياً انتهى عام 1971. طب وبعدين؟ قلت له: إبعت للقادة السوفيات وقل لهم أنا عايز آجي لكم موسكو قبل نهاية عام 1971». جاء الرد بعد أسبوعين، في 1971/12/27، يفيد أن القادة السوفيات مشغولون، وفي 1972/1/31 أبلغ السادات أن الموعد المطلوب قد تحدد في 4 شباط/فبراير عام 1972! ويضيف السادات: «الحقيقة أنا كدت في أواخر ديسمبر أن أصدر القرارات إللي طلعتها في يوليو» عام 1972، وهي قرارات طرد الخبراء والمستشارين والفنيين السوفيات من مصر.

في مجال توثيق ما سبق، في شأن إحاطة السادات علماً بالموقف العسكري، وبخاصة استعداد القوات المسلحة المصرية لخوض حرب التحرير في ذلك الوقت المحدد، متى ما صدر إليها «أمر القتال» من القائد الأعلى للقوات المسلحة؛ من المفيد الإحالة إلى ما ورد في مذكرات الفريق عبد المنعم خليل الذي تولى قيادة الجيش الثاني، في 16 تشرين الأول/أكتوبر عام 1973، خلفاً للواء سعد مأمون، الذي أصيب بأزمة قلبية عندما علم بفشل خطة تطوير الهجوم في يوم 14 تشرين الأول/أكتوبر، وجرى نقله إلى المستشفى بالقاهرة، حيث ينقل في مذكراته حروب مصر المعاصرة[18]، وقائع أول لقاء عقده السادات مع كبار قادة القوات المسلحة المصرية، في 30 كانون الأول/ديسمبر عام 1970، حيث قال السادات الآتي:

«1 ـ يجب أن نستعد للمعركة في أي وقت حتى 5 فبراير عام 1971، ونهيئ الشعب لها.

2 ـ تخطيط الخطة (200) ممتاز، وسنواجه العدو بأعصاب هادئة.. تخطيطكم ممتاز، وسنلتزم بالخطة الموضوعة للحرب.

3 ـ لقد كسبنا معركة سياسية ضد الولايات المتحدة، وليس لنا حجة، ومن اللازم أن نخوض المعركة بمنتهى الكفاءة، بالخطة الموضوعة، وبهدوء أعصابنا.

4 ـ أننا سنحارب وسننتصر بإذن الله، لقد أصبحنا بعد ثلاث سنوات أقوياء وقادرين على الحرب، رغم أن أصدقاءنا السوفيات قالوا لا بد من عشر سنوات لنستعيد قدراتنا».

كتب خليل «إن وزير الحربية الفريق أول محمد فوزي أبلغ كبار قادة الجيش أن مصر قررت مد قرار وقف إطلاق النار لمدة شهر يبدأ من 5 شباط/فبراير 1971 حتى 5 آذار/مارس 1971،

(18) عبد المنعم خليل، مذكرات الفريق عبد المنعم خليل: حروب مصر المعاصرة (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1982)، ص 236 ـ 238.

وأن الوزير أبلغ القادة أن هذا القرار سياسي، وليس عسكرياً، لأننا مستعدون للقتال في يوم 5 شباط/فبراير، لكننا سننتظر حتى يوم 5 آذار/مارس الذي سندخل فيه المعركة»[19].

بتحليل شهادة الفريق عبد المنعم خليل ـ مع العلم أنه ليس محسوباً على تيار سياسي بعينه، وقد ظل يخدم في القوات المسلحة خلال عهدي جمال عبد الناصر والسادات ـ تتضح ثلاث معلومات جوهرية:

أولها، أن شهادة خليل في تلك الجزئية تتناول الفترة من 31 كانون الأول/ديسمبر عام 1970 حتى 5 شباط/فبراير عام 1971، والتي كان فيها الفريق أول محمد فوزي وزيراً للحربية.

وثانيها، أن هناك خطة هجومية «ممتازة» للحرب، اسمها الخطة (200)، موضوعة في عهد جمال عبد الناصر، وتم التدريب عليها، وهي الخطة المعتمدة لخوض الحرب.

وثالثها، أن هناك قراراً من السادات بخوض الحرب في 5 شباط/فبراير 1971، ثم تأجل حتى 5 آذار/مارس 1971.

وتضيف مذكرات الفريق عبد المنعم خليل قائد الجيش الثاني خلال حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973: «والحقيقة التي يجب أن نذكرها هنا أن التدريب على العبور كان قد بدأ مع نهاية عام 1967 وبداية عام 1968، حيث بدأت الوحدات في التدريب على عبور الموانع المائية في منطقة القصاصين بالشرقية على ترعة صغيرة تسمى البعالوه، ثم تطور إلى التدريب على الرياح البحيرى بمنطقة برقاش، على الحدود الغربية لمحافظة المنوفية، كما تم إجراء مناورات للتدريب بمستوى الفرقة الكاملة في الصحراء الغربية، وبدأ التدريب يتركز على المهام القتالية الفعلية، في صورة مشروعات لتدريب مراكز قيادة الوحدات والتشكيلات، دون الإعلان عن الغرض من تلك المشروعات، والذي كان لتجهيز الخطط والقرارات للعمليات الفعلية، وكانت الجدية القصوى في التدريب هي السمة الواضحة لتلك الفترة، وكثيراً ما حضر المناورات رئيس الجمهورية معبراً عن حرصه على متابعة إعداد أبنائه للمهمة المقدسة»[20].

وهذه الشهادة تؤكد بدورها شهادة الفريق أول محمد فوزي عن خطط العبور والاستعداد للحرب، وتتعارض بالطبع مع شهادة السادات، التي تشير إلى أن القوات المسلحة لم تكن جاهزة لحرب التحرير.

في ضوء هذه الشهادات يمكن البحث عن حقيقة «عام الحسم» في المعلومات والحقائق الموثقة وحدها، للإجابة عن السؤال الأساسي: لماذا أعلن السادات أن عام 1971 هو «عام الحسم.. إن سلماً أو حرباً؟»

(19) المصدر نفسه، ص 239 ـ 240.

(20) المصدر نفسه، ص 165.

إن مفتاح الإجابة يتركز في هذه الإضافة التي كان السادات يرددها باستمرار: «إن سلماً أو حرباً». فقد تسلم السادات السلطة، ووجد أمامه حقيقة مزدوجة: أن محاولات الحل السلمي مغلقة تماماً، ولم تصل كل الجهود في شأنها إلا إلى تأكيد هذه الحقيقة ـ من ناحية، وأن القوات المسلحة المصرية على أتم الاستعداد لخوض حرب التحرير، ما جعل قائدها الأعلى جمال عبد الناصر يصدر إليها «أمر القتال» لتبدأ الحرب في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1970، الذي تغير مرتين لظروف رحيله، ليستقر عند 5 نيسان/أبريل عام 1971 ـ من ناحية أخرى. إذا كان الأمر كذلك فليس هناك أي معنى للحديث عن «الحل السلمي»، ما لم تكن هناك أشياء مخفية لا يعلمها أحد غيره، وهذه هي الحقيقة.

نقطة البداية في الإمساك بأطراف هذه «الحقيقة المخفية» تعود إلى تواكب تطورين في غاية الأهمية فور تولي السادات مقاليد الحكم، شهدتهما نهاية عام 1970، بغض النظر عن وجود أية علاقة فعلية بينهما من عدمه: أولهما، «قناة الاتصال السرية» التي فتحها السادات مع إسرائيل، من خلال السفارة الأمريكية في مصر، مع نهاية عام 1970، وثانيهما، المبادرة التي قدمها موشيه دايان وزير الدفاع الإسرائيلي، التي تقوم على انسحاب إسرائيلي جزئي شرق قناة السويس، وإعادة فتحها للملاحة الدولية.

فقد تقدم أن السادات قد عمد إلى فتح «قناة اتصال سرية» مع الولايات المتحدة، تولاها عبد المنعم أمين ـ عضو مجلس قيادة الثورة السابق؛ فقد كلف السادات أمين بإبلاغ إسرائيل، من خلال القائم بأعمال السفير الأمريكي في القاهرة، استعداده للإقدام على الاعتراف بدولة إسرائيل، وإجراء مفاوضات مباشرة معها، وإجمالاً تنفيذ كل ما أقدم عليه عندما زار إسرائيل عام 1977. كذلك أبلغ السادات جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية الرسالة ذاتها، لدى زيارته مصر، في أيار/مايو عام 1971، أنه سيقوم بعزل وزير الخارجية محمود رياض، ووزير الحربية الفريق أول محمد فوزي، وكل «المجموعة الناصرية» في السلطة، الذين كانوا يعارضون توجهاته، ويحولون بينه وبين تبني «الخيار الأمريكي ـ الإسرائيلي»، وأنه سيقوم إجمالاً بتغيير نظام جمال عبد الناصر تغييراً جذرياً.

ومن ناحية أخرى فقد تواكب مع فتح «القناة السرية» مع الولايات المتحدة، أن ركزت إسرائيل على طرح أفكار سياسية وعسكرية، مع نهاية عام 1970، كان الهدف منها اختبار رد فعل القيادة الجديدة في مصر. فكان أن أعلن دايان «مبادرة»، في تشرين الثاني/نوفمبر، تتضمن مقترحات للحل؛ تتمثل بانسحاب إسرائيلي جزئي، بعيداً من الشاطئ الشرقي لقناة السويس، على أن تقوم مصر بتطهير القناة وفتحها أمام الملاحة الدولية، ويعبر الضفة الغربية للقناة بعض الأفراد المصريين من الفنيين اللازمين لإدارة القناة بعد فتحها للملاحة.

وقد رفضت مصر هذه «المبادرة» في وقتها، جملة وتفصيلاً، وجاء الرفض من جميع الأجهزة السيادية والسياسية في الدولة، لكن كان وراء الأكمة ما وراءها؛ فرغم تنديد السادات باقتراح دايان، في اجتماع اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، في 1970/12/16، إلا أن مؤشرات حديثه دلت على أنها وجدت طريقاً ممهداً في تفكيره وتوجهاته. فرغم أهمية ما طرحه دايان، وأبعاد ذلك على المستويين الإقليمي والعالمي، إلا أن أفكاره تلك لقيت ردود فعل مختلفة داخل إسرائيل؛ فبدت مائير رئيسة الوزراء غير متحمسة لها، وجاهر آخرون برفضها. وربما يفسر ذلك بأن «مبادرة دايان» لم تكن سوى بالون اختبار لتوجهات السادات وقدراته. ومع ذلك فقد صادفت نفس الفكرة قبولاً لدى السادات؛ أساس ذلك أن كلمة «انسحاب القوات الإسرائيلية» من شرق قناة السويس بدون قتال، كان له وقعه المؤثر في السادات، جعله يفكر جدياً في الاقتراح. وزاد اقتناعه بفكرة دايان وبخاصة عندما علم بتقديرات قيادات الجيوش الميدانية على الجبهة عن مدى الخسائر في الأفراد، التي قد تحدث عند عبور قناة السويس بالقوة، تمهيداً لتحرير الأراضي المحتلة. فلم يكن السادات على استعداد لتقبل أية خسائر في القوات المسلحة، تؤدي في النهاية إلى اهتزاز قيادته الجديدة، وكان موضوع الخسائر عموماً أحد المحاذير التي وضعها السادات في أولوية تخطيطه وحساباته منذ البداية.

وعندما أعلن السادات مبادرته بفتح قناة السويس للملاحة الدولية على الملأ ـ مفاجئاً الجميع، كما سيأتي بيانه ـ تحمل في طياتها مد أجل وقف إطلاق النار شهراً، ومتضمنة انسحاباً جزئياً للقوات الإسرائيلية من قناة السويس إلى الشرق في سيناء، مقابل أن تبدأ مصر في تطهير قناة السويس وإعادتها للملاحة الدولية ـ لم ترد أية إشارة إلى تخفيف القوات، ولا ذكر شيء بالتحديد عن الخط الذي ستنسحب إليه إسرائيل.

في ضوء ذلك يبدو أن السادات قد ربط بين «مبادرة دايان» وبين اتصالاته السرية مع الولايات المتحدة، وتصور أنها إنما تأتي في إطار التفاعل مع توجهاته واتصالاته، دون أن يبدو ذلك في العلن. وليس أدل على ذلك من أنه عندما أعلن «مبادرة فتح قناة السويس» في 5 شباط/فبراير عام 1971، أي بعد نحو شهرين من «مبادرة دايان» المتطابقة معها، أعلن أمرين في الوقت ذاته: **أولهما**، أنه يقبل هذه المبادرة لأنها «مبادرة دايان»؛ **وثانيهما**، أنه بقبوله هذه المبادرة إنما يقرر إنهاء «مبادرة روجرز». يعني ذلك أن دخول هذه «المبادرة» حيز التنفيذ الفعلي، في إدراك السادات، كان سيعني **أولاً** إلغاء «الخيار العسكري» لتحرير الأراضي المصرية والعربية المحتلة تماماً، وأنه قد قرر في الحقيقة قبول «التسوية الجزئية» ـ من ناحية ثانية، كما التخلي عن مبدأ الانسحاب الشامل من كل الأراضي العربية المحتلة ـ من ناحية ثالثة.

معنى ما تقدم أن السادات كان يسعى فعلياً للبحث عن «حل سلمي»، لكن من طريق أخرى، ومنهج مختلف، وكان تقديره، وثقته الكاملة، أن تلك الطريق وذلك المنهج كفيلان بالتوصل

إلى «الحل سلماً»، إذا ما عمد إلى إظهار توجهاته ونياته الحقيقية، بعد أن تخلص من تلك «المجموعة الناصرية» بالكامل، وأصبح «فرعون مصر» الجديد، على حد تعبيره، بعد أن كانت بمثابة الكابوس الجاثم على صدره، لا فقط بحكم أنهم كانوا يمسكون بكل مفاتيح القوة والسلطة، إنما الأكثر أهمية أنهم من أهم «رموز» نظام ومرحلة جمال عبد الناصر، الأمناء على توجهاته وسياساته وقراراته. من ثم فإن الانقلاب الذي قاده السادات في جوهره قد هدف لا فقط إلى حسم معركة على السلطة، إنما كان، في الحقيقة، انقلاباً على «النظام الناصري» برمّته، بكل توجهاته، وبخاصة ما يتصل منها بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث خلد في يقينه أنه «صراع حدود لا صراع وجود»[21].

في ضوء هذا التحليل تصور السادات أنه بفتح تلك «القناة السرية» سيتمكن من ضرب عصفورين بحجر واحد: 1 ـ حل الصراع العربي ـ الغربي، باعتباره الصراع الأساسي، بهدف اكتساب الولايات المتحدة، والغرب عموماً، إلى جانبه، والمساعدة على تحقيق التنمية، ومن هنا فقد أخذ في الترويج لعصر الرخاء؛ 2 ـ أن الحل على هذه الجبهة الغربية هو المدخل الذي لا بد منه لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لتحقيق الانسحاب، باعتباره الصراع غير الأساسي، من دون أن يعني ذلك أنه أقل أهمية، بل قد يكون الأكثر خطورة في الأجلين القصير والمتوسط، لأنه يمثل الصراع المباشر، الذي يخلق حقائق فعلية على الأرض الفلسطينية كل يوم، وتحقيق هذا الانسحاب سيعطيه «شرعية جديدة» تخلصه من أسر «شرعية تموز/يوليو».

كان في يقين السادات أن الولايات المتحدة، وقد عادت مصر بكل ما تمثله إلى حظيرتها، ستسارع إلى تلقف مبادرته، وتتولى الضغط على إسرائيل لتنفيذ الانسحاب من الأراضي المصرية المحتلة، مقابل الاعتراف بها، وتطبيع العلاقات معها، وثقل مصر في المساعدة على حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي برمّته، وفق التصور الأمريكي ـ الإسرائيلي. وفي الوقت ذاته، حيث لا أحد يعلم ما يدور في الخفاء بينه وبين الولايات المتحدة وإسرائيل، فإنه سيظل يتحدث علناً عن «عام الحسم» إن سلماً أو حرباً، واثقاً أن الحرب مستبعدة تماماً، وواثقاً أيضاً أن الحل السلمي ستأتي به الولايات المتحدة، فيكون في مقدوره آنذاك أن يزعم أن إسرائيل قد انصاعت لهذا الحل خوفاً من تهديده لها بخوض الحرب، استناداً إلى ما تمخضت عنه «حرب الاستنزاف»، التي كانت هي «الدافع الأساسي» لصدور «مبادرة روجرز» عن الولايات المتحدة، وقبول إسرائيل لها مرغمة ومرحبة. كما سيكون في مقدوره أن يقول إن مصر ستقبل هذا الحل السلمي من موقف القوة، لا من موقف الضعف، ولا أحد كان يعلم أن وراء الأكمة ما وراءها!

(21) انظر في تفصيل ذلك: طارق رضوان، عام الحسم ـ السادات والناس: مصر عام 71 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015).

ولقد ساعد على ذلك، وبينما الوقت آخذ في النفاد، أن وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز بعث رسالة شفوية إلى نظيره المصري محمود رياض، عن طريق دونالد بيرغس رئيس بعثة رعاية المصالح الأمريكية بمصر، ناشده فيها مد أجل وقف إطلاق النار، واعداً بأن إسرائيل ستقدم أفكاراً موضوعية جديدة تتعلق بالتسوية السلمية بعد ذلك مباشرة. كما أكد أن العناصر الأساسية الواردة بمشروعه الأصلي، بتاريخ 1969/12/9، لا تزال سارية. والأهم من كل ذلك الإشارة إلى دور الولايات المتحدة، واستعدادها لبذل جهد شامل لمساعدة الأطراف المعنية، للتوصل إلى تسوية خلال هذا العام: 1971، أي «عام الحسم». هكذا تصور السادات أن الولايات المتحدة قد قررت الاستجابة لما عرضه عليها في الاتصالات السرية، وبخاصة أن رسالة وزير الخارجية الأمريكية تتضمن وعداً بأن إسرائيل بدورها هي جزء من المساعي السرية الجارية.

لكن خاب ظن السادات؛ فقد رفضت إسرائيل هذه المبادرة، أي رفضت منهج الحل السلمي. وكما سيأتي بيانه فإن أساس الرفض الإسرائيلي كان يعود ـ في حقيقته ـ لا إلى استعداد الرئيس الجديد، وهم يعرفون مدى جديته وصدقيته، ولا إلى «الصفقة» التي يعرضها عليهم، وهم يعلمون أنها حقيقية، بل وإنها صفقة مغرية، ويسيل لها اللعاب بكل معيار، إنما يعود الرفض الإسرائيلي إلى عدم استعدادهم لإبرام اتفاق مع «النظام» الذي شيَّده جمال عبد الناصر، والذي يقبع السادات على قمته من الناحية الرسمية الشكلية، بينما السلطة الحقيقية ليست ملك بنانه، إنما في مكان آخر، تمثله مجموعة «القيادات الناصرية، التي تولت هي تنصيبه. وأن السادات قد فهم مغزى هذه «الرسالة»».. وفهم «الشروط» التي تتطلبها إسرائيل ـ كما الولايات المتحدة ـ من أجل إنهاء الصراع مع مصر؛ التي تتلخص في إحداث أضخم انقلاب جذري شهده الصراع العربي ـ الإسرائيلي منذ تفجُّره، لبناء «النظام الجديد» الذي يصلح لإنجاز هذه «التسوية».

وكان الأكثر خطورة من الرفض الإسرائيلي ـ من منظور تصورات السادات وسلوكه، وبخاصة اتصالاته السرية التي كان يعول عليها كثيراً لتدشين توجهاته الجديدة مبكراً ـ أن الولايات المتحدة بدورها، مع نهاية نفس العام 1971، قد رفضت مبادرته، بل وحددت موقفها بالنسبة إلى إسرائيل، المتمثل بإعلان دعمها بصفقة أسلحة ضخمة، تتضمن معدات إلكترونية متقدمة، وبخاصة الطائرات، وتصعيد الدعم العسكري لإسرائيل، تجاوباً مع الاتجاه الأمريكي الجديد، بالاعتماد على إسرائيل وحدها كي تحقق السياسة الأمريكية في المنطقة، وكان ذلك ترجمة واقعية لفشل «المبادرة الأمريكية» كلية. وعلى الجانب الآخر مثل ذلك رصيداً جديداً للضغط على السادات لقبول الأمر الواقع، والابتعاد عن التهديد بالعودة إلى أسلوب القتال.

في ضوء هذا الرفض الإسرائيلي الأمريكي كان على السادات آنذاك أن يلجأ إلى البديل الآخر، الذي تعهد باللجوء إليه في هذه الحال، أي الحل العسكري، وهذا ما وضعه في مأزق خطير، لأن مناوراته ومبادراته كانت تقوم على إلغاء هذا الحل تماماً.

لقد سبقت الإشارة إلى أن السادات لم يكن راغباً على وجه الإطلاق في خوض حرب التحرير أصلاً وأساساً، وذلك في إطار «منظومة كاملة» من التوجهات والاختيارات الداخلية والخارجية، تأتي على النقيض تماماً من «نظام جمال عبد الناصر». ولقد تبنت الدراسة هذا التقرير المحوري استناداً إلى نوع من التحليل الفكري والمنطقي، وبخاصة في ضوء ما أخذ يتواتر من المعلومات، وينشر من الوثائق، في شأن بعض ما كان يجري في الخفاء، وفي مقدم ذلك الاتصالات بين السادات والولايات المتحدة.

لكن هذا النوع من «التحليل»، مع أنه يستند إلى معلومات ووثائق منشورة، قد ارتقى إلى مرتبة أعلى عندما أصدر شعراوي جمعة مذكراته، بعنوان: وزير داخلية عبد الناصر، شعراوي جمعة: شهادة للتاريخ، التي أكدت صدق هذا التحليل، وما يستند إليه من معلومات ووثائق، لأنها تضمنت «اعترافاً» صريحاً من السادات: أنه لا يريد خوض الحرب، في أكثر من مناسبة، ومع أكثر من مصدر، و«الاعتراف سيد الأدلة».

أشار شعراوي جمعة في مذكراته إلى أنه كان على موعد مع السادات في صباح يوم 2 أيار/ مايو 1971، في ضوء التوتر الحاد الذي لف الحياة السياسية في مصر، بسبب ملابسات خطاب السادات بمناسبة عيد العمال في اليوم السابق، وبخاصة إشارته إلى أنه «لن يسمح بقيام مراكز قوى جديدة». كان جدول أعمال اللقاء يتضمن نقاطاً عديدة، كانت أولاها معركة التحرير؛ حيث بادر جمعة إلى القول: «نحن جاهزون للمعركة. والفريق أول محمد فوزي مستعد. لكننا نتساءل: ما هي خطتك بهذا الخصوص؟ فكان رد السادات مباشرة: «لا. أنا لا أريد الحرب الآن»»[22]!

ويتابع شعراوي جمعة عندما سألته عن الأسباب لم أكن أتوقع بأي حال من الأحوال أن يسوق لي تلك الأسباب الغريبة جداً، التي تحدث عنها، فلا هي أسباب يقول بها قائد، ولا هي أسباب ترد على لسان سياسي، ولا هي أسباب يمكن أن تقنع طفلاً صغيراً. قال السادات: «أنا لو حاربت مع اللجنة التنفيذية الحالية، هناك احتمالين لكل حرب: أن ننتصر، ولو انتصرنا سوف ينسبون النصر لأنفسهم، أما في حال الهزيمة فسوف يحملوني المسؤولية عنها». استمر النقاش حول هذه النقطة، وانتهى دون التوصل إلى اتفاق.

(22) محمد حماد، وزير داخلية عبد الناصر، شعراوي جمعة: شهادة للتاريخ (القاهرة: مركز الأهرام للنشر، 2015)، ص 155 ـ 157.

وفي مناسبة أخرى سجلت «عملية الدكتور عصفور» تفصيلات اللقاء المنفرد بين السادات وسيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، في 9 أيار/مايو عام 1971، عندما عاد سيسكو إلى منزل بيرغس وقص عليه تفصيلات اللقاء. فحسب رواية سيسكو المسجلة: «أخذ السادات يشرح لوكيل وزارة الخارجية الأمريكية متاعبه الداخلية؛ ويقول له: أنا قررت إجراء تغييرات داخلية قريباً في مصر. ويقرر أمامه أنه سوف يتخلص من وزير الحربية الفريق أول محمد فوزي، ووزير الخارجية محمود رياض... لأن الاثنين ضاغطين علي كي أحارب، وأنا لا أريد أن أحارب. هي إذن رسالة مطلوب إبلاغها إلى من يهمه الأمر، وإسرائيل هي أول من يهمهم مثل هذا الأمر. رسالة واضحة أن السادات لا يريد الحرب»[23].

في هذه الظروف، وبخاصة المرارة التي عاشها السادات، نتيجة الفشل غير المتوقع الذي صادف مبادرته، التي تصور أنها ستهبط عليه بفتح مبين، عاشت مصر في عام 1972 نوعاً من الانفصام بين «السياسة» و«السلاح»؛ نتيجة تطورات عام 1971، وما أنجزه السادات، وما واجهه من مأزق، في ذلك العام، الذي كان شعاره الذي رفعه السادات: «عام الحسم»! لم يكن السادات مرتاحاً وهو يودع عام 1971، ويستقبل عام 1972، كان في العام الذي ودعه قد حقق مكاسب لا شك فيها:

من ناحية أولى، فإن الحظ الذي حالفه ومهد له رئاسة الجمهورية، واصل تحالفه معه، وساعد قدراته ومهاراته على إدارة معركة مع مراكز القوة والسلطة في مصر، كان يمكن أن تنقلب ضده بثقل الموازين، مهما كانت القدرات والمهارات.

من ناحية ثانية، فقد تمكن لا من الرئاسة وتأمينها فحسب، إنما استطاع أن يحدد مواضع التحدي الذي ينتظره بخياراته: الحل أو الحرب.

من ناحية ثالثة، أنه أدرك أن القوات المسلحة هي العنصر الحاسم، مهما كان الخيار الذي يفضله، أو تفرضه عليه حقائق الأمور.

وما ضاعف من مأزق السادات أنه عندما كان قد أعلن أن عام 1971 سيكون عاماً للحسم، إن سلماً أو حرباً، فإنه كان متصوراً بذلك أنه يمارس ضغطاً على الأطراف، بوضع الكل على حافة الهاوية، لكنه اكتشف أن إعلان عام الحسم يمثل ضغطاً عليه هو، وليس على بقية الأطراف، وأن الظروف المتغيرة في العالم لم تعد تسمح لقوة إقليمية ـ مهما كان وزنها ـ أن تحرك الموازين الحساسة بين القوتين العظميين لحسابها، ومن ثم تضع العالم على حافة الهاوية. فضلاً عن أن مسيرة «الوفاق العالمي» كانت قد انطلقت بين الدولتين العظميين، وكانت لها الأولوية على ما عداها، على وجه الإطلاق. هكذا فعلى النقيض من إصرار السادات على أن

(23) المصدر نفسه، ص 167 ـ 168.

تقدم الولايات المتحدة مبادرة للتسوية، ومواصلة الجهد لتطبيقها، فإن الولايات المتحدة أولت العلاقات الأمريكية ـ السوفياتية كل اهتمامها في المنطقة، وعوَّلت مسألة التفاوض على مسؤولية الأطراف المحلية بشروطها الخاصة بالتسوية، داخل إطار شامل استناداً لقدرة إسرائيل على فرض شروطها. إلا أن السادات لم يحبط بعد، وظل يحاول جذب الولايات المتحدة وإغرائها لتقبل آرائه. لكنه ولى وجهته صوب الاتحاد السوفياتي، بصفة مؤقته، إزاء تعثر الجهود على الجبهة السياسية، فقام بزيارة سرية في أول آذار/مارس عام 1971، وعرض خلالها الموقف، وحتمية البدء بعمليات حربية، وحاجات القوات المسلحة من الأسلحة والمعدات اللازمة.

عقب رحلة السادات السرية إلى الاتحاد السوفياتي تسلم رسالة من نيكسون، في 4 آذار/مارس عام 1971، يرفض فيها أسلوب تحديد موعد لإطلاق النار كنوع من الضغط على الولايات المتحدة، ويطلب مزيداً من الوقت حتى تستطيع الحكومة الإسرائيلية أن تقنع شعبها بقبول أي تنازلات. كما أشار نيكسون إلى اقتناعه بأنه لا بد من الوصول إلى حل للمشكلة، لكن الأمر يتطلب فسحة أطول من الوقت. وكان الشيء الإيجابي الوحيد في رسالة نيكسون إشارته إلى انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل حزيران/يونيو عام 1967.

وهنا وضع السادات في مأزق بالغ الصعوبة ما بين حتمية المعركة، واحتمالات بدء عملية التسوية السياسية، استناداً إلى وعود نيكسون. وخروجاً من المأزق بعث برسالة إلى نيكسون، في 5 آذار/مارس عام 1971، أورد فيها الأسباب التي دعته إلى عدم تجديد وقف إطلاق النار عند انقضائه، والأهم من ذلك أنه ناشده أن يتقدم بمبادرة لتحقيق اتفاق مرحلي، على غرار ما ورد في مبادرته، وعلى الفور صدرت الأوامر إلى وزارة الخارجية للشروع في دراسة فكرة التسوية المرحلية في شأن قناة السويس.

عندما بدأت المبادرة الأمريكية تأخذ طريقها، طرحت مائير عدة متطلبات؛ لعل من أهمها أن تحتفظ إسرائيل بشرم الشيخ، وبطريق يفضي إليها، كما أن سيناء يجب أن تجرَّد من السلاح، وأن الحدود حول إيلات يجب تعديلها، كما يجب عدم عودة مصر إلى غزة، أما مرتفعات الجولان فستظل تحت السيطرة الإسرائيلية، وأن القدس، هي عاصمة إسرائيل الأبدية، ويجب أن تبقى موحدة، مع إجراء تعديلات على الحدود في الضفة الغربية، فكان أن حصلت على ما أرادت وأكثر في نهاية المطاف، فيما عدا شرم الشيخ، ولو بصورة ظاهرية.

وكان رد السادات رفض قبول تجريد سيناء بالكامل من السلاح، أو بقاء إسرائيل في شرم الشيخ، أما المناطق المجردة من السلاح بصورة محدودة فلن تكون مقبولة، إلا إذا كانت على جانبَي الحدود. وبمجرد النظر إلى «معاهدة السلام» وملحقاتها، التي تم التوصل إليها عام 1979، يتضح مدى المفارقات والتنازلات التي قدمها السادات دون أي مبررات. هكذا كان

الـسادات ينتقل من تنازل إلى تنازل، دون أن يدرك أن «التنازلات الجزئية» التي كان يقدمها، من أجل «الـسلام»، هي طريق التنازل الكلي.

وإبقاءً على استمرار المحادثات حول «مبادرة الحل الجزئي» شجعت الولايات المتحدة إسرائيل على توضيح موقفها كتابة، فعرضت اقتراحاً تضمَّن العناصر الآتية:

1 ـ إعادة فتح قناة الـسويس، والـسماح للـسفن والبضائع الإسرائيلية بالمرور فيها.

2 ـ أن يكون وقف إطلاق النار دون أي أجل محدد جزءاً من أي اتفاق مقبل.

3 ـ تخفف مصر من قواتها إلى الغرب من القناة.

4 ـ أن خط الانـسحاب المقرر في الاتفاقية المرحلية لا يعتبر هو الحدود النهائية. مع مراعاة أن إدراج هذا البند جاء للتخفيف من وطأة البنود الـسابقة، بهدف الاستمرار في متاهات التـسوية، وليـس أكثر من ذلك.

وكان رد فعل الـسادات في شأن ما نشرته الصحف من المقترحات الإسرائيلية أن اجتمع مع دونالد بيرغس، في 22 نيـسان/أبريل، ليؤكد له أهمية عبور القوات المصرية إلى الضفة الشرقية للقناة، وضرورة الـسيطرة على ممرات متلا والجدى لأهميتها الاستراتيجية، مع إمكان إنشاء مناطق مجردة من الـسلاح، وأن إسرائيل تـستطيع الاحتفاظ بشرم الشيخ في المرحلة الأولى، لكن لا بد من التوصل إلى تـسوية كاملة في غضون ستة أشهر. ثم هدد الـسادات الولايات المتحدة بإنهاء مبادرتها إذا لم تكن إسرائيل مـستعدة للتخلي عن الممرات الجبلية. ولم يكن ذلك ليغير من الأمر شيئاً؛ فقد اعتادت الولايات المتحدة على التناقض بين دبلوماسية الـسادات الـسرية وسياسة مصر الخارجية المعلنة، لدرجة تجاهل التصريحات المدوية بالشجب والتهديد. وعوضاً من ذلك ظلت الولايات المتحدة تنتظر الجولة الدبلوماسية الـسرية القادمة.

واستمراراً للعمل الدبلوماسي زار روجرز مصر، خلال الفترة 4 ـ 5 أيار/مايو، ضمن جولة له في المنطقة، عقب إرهاصات أزمة أيار/مايو، مدفوعاً بأكثر من مبرر، وإنقاذاً لما يمكن إنقاذه في شأن أزمة الثقة التي أصابت الـسادات، وإقراراً بأن دور الولايات المتحدة لا يزال قائماً، وقادراً على الإمـساك بزمام الموقف في المنطقة بشكل شبه منفرد. في الوقت ذاته حد الـسادات من قدرته على المناورة، فلم يكن أمامه إلا القبول بالأمر الواقع إن لم يقبل الشروط الإسرائيلية، أو المغامرة بشن عمل عـسكري لا يمكن التكهن بنتائجه.

وكان من أهم محددات ذلك المأزق الذي لف الـسادات أن القوات المـسلحة لم تكن مقتنعة بمـسألة عام الحـسم، من بداية إعلانها إلى نهايتها الضبابية، فقد كانت متحيرة في أمرها لا تـستقر على يقين. وكان تقدير الـسادات نفـسه أن حكاية «عام الحـسم»، في الحصيلة النهائية أساءت إليه، من حيث خصمت ضريبة باهظة من صدقيته أمام الجيش وأمام الشعب، وأمام الأمة العربية

كلها، وكتلة دولية مؤثرة تنتمي إليها، أو ترتبط بها مصر بأوثق الروابط. وبدا أن الحرب قد تكون خيار المقادير، أرادها الناس أو حاولوا تجنبها، وتفاقمت بوضوح أعراض حال مزعجة أُطلق عليها في ذلك الوقت حال «اللاسلم واللاحرب».

هكذا أصبح الخيار العسكري هو الحل الوحيد لإنهاء حال «اللاسلم واللاحرب»، وإنهاء «الاسترخاء العسكري» في المنطقة، الذي كان قد جرى الاتفاق عليه في القمة السوفياتية ـ الأمريكية عام 1972، كما سيأتي بيانه. والحقيقة أنه كانت هناك عوامل عديدة دفعت السادات لاتخاذ قرار الحرب؛ كان أهمها إتمام الاستعدادات العسكرية، وضغط القوات المسلحة من أجل تحرير الأراضي المحتلة، وعوامل القلق التي أخذت تفعل فعلها في الجبهة الداخلية، وثقل المناخ النفسي الذي تفرضه حال «اللاسلم واللاحرب»، التي أدت إلى تفجير اضطرابات ضخمة في أوساط الطلاب والمثقفين، إضافة إلى استمرار التضامن العربي، وتواصل دعم مصر كانا رهناً بقدرتها على التحرك إيجابياً نحو إيجاد مخرج من الأزمة. إلا أن الدافع الفعّال والمؤثر وراء اتخاذ السادات قرار الحرب تمثل بتجاهل الولايات المتحدة جهوده ومبادراته، فضلاً عن إشارات كيسنجر إلى أهمية «تسخين» الوضع، الذي من شأنه أن يبرر تحرك الولايات المتحدة بجدية وفعالية.

يفسر ما تقدم أن الهدف من قرار الحرب لم يكن تحرير الأراضي المحتلة بالقوة المسلحة، إنما خلق وضع جديد يسمح بتحقيق هذا الهدف بالوسائل الدبلوماسية، اعتماداً على عوامل القوى العربية والدولية التي يمكن لقرار الحرب أن ينقلها من وضع السكون إلى وضع الحركة الفاعل والمؤثر. فلم يكن السادات يتصور، نتيجة لتقدير واقعي لموازين القوى العسكرية، أن يحقق العمل العسكري وحده الحد الأدنى للمطالب العربية، متمثلة بتحرير الأراضي العربية المحتلة عام 1967 كافة، إنما يجري استغلال العمل العسكري وتوظيفه ـ كما هو الحال في الصراعات الدولية ـ كوسيلة من وسائل الصراع السياسي الشامل، وفصلاً من فصوله لتحقيق الأهداف المعلنة، عن طريق إضافة القوى السياسية، والكفاءة الدبلوماسية إلى القوة المسلحة.

بالفعل كان اندلاع حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973، وتهديد السلام والأمن الدوليين، وامتداد قدرتها الفعلية إلى ما بعد مراحل القتال المسلح، إيذاناً ببدء مرحلة التسوية السلمية، انطلاقاً من الأمر الواقع، إلا أن الظروف المعقدة، والأوضاع الحرجة التي انتهت إليها الحرب، وما أفضت إليه من مفارقات صارخة بين نتائجها العسكرية والسياسية ـ فشتان بين مقدمات الحرب ونتائجها السياسية ـ مثلت مدخلاً قوياً ومبرراً منطقياً لقبول الوساطة الأمريكية المنفردة، التي انتهت إلى توقيع اتفاقيات كامب دايفيد، ثم «معاهدة السلام» المصرية ـ الإسرائيلية، على امتداد رحلة شاقة من المفاوضات استغرقت ست سنوات كاملة.

لقد انعكست آثار حال «اللاسلم واللاحرب» على تحركات واتجاهات وتصرفات بدت مسايرة لكل ريح، حتى وإن اختلفت مصادر هذه الرياح. ومن بين هذه الآثار مسألة ظهور التيار الديني في مواقع مختلفة على الساحة، بتأثير من السعودية، إذ إن الملك فيصل، في لقاءات متعددة مع السادات، أشار على السادات بصلح مع «جماعة الإخوان المسلمين»، التي دخلت في صراع دموي مع النظام، أثناء حقبة جمال عبد الناصر، وكان رأي الملك لا يفرق بين من يسميهم «الناصريون»، ومن يسميهم «الشيوعيون»، وكانت نصيحته أن يتخلص السادات من الفريقين معاً، فكلاهما عدو له وليس فيهم صديق. وبالفعل فإن السادات عقد اجتماع مصالحة شهير في استراحة شركة «جاناكليس» بالإسكندرية، حضره عدد من زعماء الإخوان المسلمين، بينهم عمر التلمساني المرشد العام الثالث للجماعة، وسعيد رمضان، كما حضره ممثل الملك.

وكان رأي فيصل، وكذلك اقتنع السادات، أن التيار الديني هو الذي يستطيع التصدي للتيار القومي، والذي هو في حقيقة أمره ـ في تقدير فيصل ـ تيار شيوعي، ثم كان أن اتخذ السادات لنفسه لقب «الرئيس المؤمن»، وأصبحت الاشتراكية علماً وإيماناً!

ثالثاً: مبادرات السادات واتصالاته السرية

كانت الأجواء مهيأة للمعركة، على السطح؛ فقد كانت «خطة المعركة» معتمدة وجاهزة للسير في إجراءات تحرير الأرض بالقوة المسلحة. وكانت الحملة المصرية السياسية في مختلف أنحاء العالم، وفي الأمم المتحدة، قد نجحت كثيراً في عزل إسرائيل[24]. وكانت مصر قد وافقت على مد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر تنتهي في 5 شباط/فبراير 1971. وكان على السادات أن يتخذ قراراً يوضح فيه موقف مصر: هل يتم تمديد وقف إطلاق النار مرة أخرى؟ أم أن مصر لم تعد ملتزمة بقرار وقف إطلاق النار؟ لكن فجأة ظهرت في الأجواء تحركات مريبة وغريبة في آن واحد.

1 ـ مبادرة فتح قناة السويس

في يوم 2 شباط/فبراير عام 1971 عُقد اجتماع مشترك بين المجلس الأعلى للدفاع واللجنة التنفيذية العليا، أعلى سلطة سياسية في مصر، بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة، وكانت فترة وقف إطلاق النار، الممددة، قد قاربت على الانتهاء، الذي كان يوافق 5 شباط/فبراير. وقد حرص السادات على أخذ رأي الجميع، حتى سكرتير المجلس، رغم أنه لم يكن له حق التصويت، وكان هناك إجماع على ضرورة خوض المعركة. وطلب الفريق أول محمد فوزي

(24) وزارة الخارجية، مبادرات السلام التي قام بها الرئيس محمد أنور السادات (القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1977).

وزير الحربية مهلة شهر فقط، حتى يتمكن من تغطية الصعيد ببعض الأسلحة المطلوبة، وانعقد الاجتماع على ذلك.

مع ذلك فاجأ السادات الجميع بالقول: «والله أنا حاتكلّم بعد يومين في مجلس الأمة، وأنوي التطرق إلى أفكار جديدة، ويمكن تشمل فتح قناة السويس، تمهيداً للدخول في الحل السلمي»! وقد واجه السادات رد فعل حاداً وغاضباً، لأن اقتراحه غامض، ولم يأتِ قبل أن ينتهي المجلس من المناقشة، بل ويتوصل إلى قرار، وفي بداية الاجتماع لمناقشته بالتفصيل الواجب! وانتهى المجلس إلى قرار بالإجماع بالموافقة على مد وقف إطلاق النار لمدة شهر. مع تأكيد أنه ما من داعٍ للحديث عن قناة السويس في اجتماع مجلس الأمة.

اجتمع مجلس الأمة يوم 4 شباط/فبراير، وهذا بحد ذاته يوم سيئ في تاريخ مصر، ففي 4 شباط/فبراير عام 1942 حاصرت الدبابات البريطانية قصر عابدين، ووجّه المندوب السامي البريطاني إنذاراً إلى الملك «فاروق» بتكليف مصطفى النحاس بتأليف الوزارة، خلال ست ساعات، أو يوقع على التنازل عن العرش! فأذعن الملك، وهي الوزارة التي سجلت وقائع التاريخ أنها «جاءت على أسنة الرماح البريطانية».

في الوقت الذي كانت فيه الشخصيات النافذة، «المجموعة الناصرية» في قمة السلطة، تصر على كسر وقف إطلاق النار في الموعد المحدد، كان السادات يفكر بطريقة مغايرة تماماً. ففي أثناء إعداد خطوط خطابه أمام مجلس الأمة يوم 4 شباط/فبراير عام 1971، كان مطالباً في سياقه بأن يعلن موقفه الرسمي من وقف إطلاق النار، وظهر أن تفكيره وصل إلى مبادرة قرر إعلانها.

في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم 4 شباط/فبراير واجه السادات موقفاً عصيباً، شهده صالون رئيس الجمهورية في مجلس الأمة. ذلك أن الذين كانت في يدهم مفاتيح القوة والسلطة عرفوا بما ينوي قوله في خطابه بحكم طبيعة مناصبهم، وأقاموا له على حد تعبيره «محاكمة ميدانية».

أشار شعراوي جمعة في مذكراته، بعنوان: وزير داخلية عبد الناصر، شعراوي جمعة: شهادة للتاريخ، إلى أنها كانت المرة الأولى في التاريخ أن تحدُث مناقشة رئيس الجمهورية في آرائه، داخل استراحته، قبل أن يلقي خطابه بدقائق معدودة. وأضاف أن الخطاب حوى فقرتين في منتهى الخطورة: الأولى، تضمنت هجوماً حاداً على بعض البلدان العربية، وبخاصة سورية؛ والثانية، تضمنت التقدم بمبادرة جديدة، تقوم على فتح قناة السويس. وفي نصف الساعة السابقة على دخوله إلى قاعة مجلس الأمة لإلقاء خطابه، كانت صفحات هذا الخطاب مبعثرة على مائدة، والأيادي ممتدة إليها تتناولها بالشطب والتعديل. وقد أبدى السادات اقتناعه بالضرر الذي سينشأ عن الهجوم على الدول العربية، وبخاصة سورية، وشطب الفقرة الخاصة بها

أمامهم. أما الفقرة الخاصة بمبادرته فقد تشبث بها جداً، ورفض بإصرار عجيب أن يجري أي تعديل فيها[25].

بدأ السادات خطابه بتأكيد أهمية المعركة، وقال بكل وضوح: «إننا لا نستطيع الوقوف ساكتين أمام هذا الذي يجري، وواجبنا المقدس، الذي لا يمكن أن ينكره علينا أحد، وهو واجب تحرير الأرض، والعودة إلى الاشتباك مع العدو». استُقبل حديثه استقبالاً حسناً جداً. لكنه عندما وصل إلى الفقرة الخاصة بالمبادرة، ولم يكد ينتهي منها فإذا بالمجلس تنزل عليه حال من الصمت والذهول[26].

جاء إعلان السادات عن مبادرته قائلاً: «لقد بحثت جوانب الموقف مع القيادات السياسية والعسكرية، وفي كافة المؤسسات التي يفكر ويقرر بها نظامنا. ودارت مناقشات واسعة في مجلس الوزراء، وفي مجلس الدفاع الوطني، وفي اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي»... ولم يكن ذلك كله صحيحاً. فقد عرض مشروع المبادرة في الاجتماع المشترك بين «المجلس الأعلى للدفاع» واللجنة التنفيذية العليا، قبل الإعلان عنها بنحو 48 ساعة، وبصورة مختصرة لم تتعرض للمشروع بالتفصيل، كما تقدم، وتم الاتفاق على تجميد المبادرة وإحالتها على لجنة فرعية لدراستها مكونة من وزير الخارجية محمود رياض، ووزير الحربية محمد فوزي.

لقد عمد السادات إلى طرح «مبادرته العلنية»، التي تؤكد توجهاته ونيّاته الحقيقية، عندما أعلن أمام مجلس الأمة: «إن مصر تضيف إلى كل الجهود المبذولة من أجل السلام مبادرة مصرية جديدة، تعتبر العمل بمقتضاها مقياساً حقيقياً للرغبة في تنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم (242) عام 1967، إننا نطالب خلال فترة وقف إطلاق النار بانسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية، مسافة 40 كم، على الشاطئ الشرقي لقناة السويس، وذلك كمرحلة أولى للانسحاب على طريق جدول زمني يتم بعد ذلك وضعه لتنفيذ قرار مجلس الأمن، وإذا تحقق ذلك خلال الفترة التي حددناها فإننا على استعداد كامل للبدء فوراً في مباشرة تطهير قناة السويس، وإعادة فتحها للملاحة الدولية، ولخدمة الاقتصاد الدولي»، مع مد فترة وقف إطلاق النار لثلاثين يوماً أخرى. فضلاً عن استعداد مصر لإبرام «معاهدة سلام» مع إسرائيل!

خرج السادات من قاعة المجلس دون أية تحية خلافاً للمعتاد، وعاد إلى الاستراحة مرة أخرى، وكان الحديث معه صاخباً، وحدث شرخ كبير بينه وبين أغلبية أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، والوزراء وبخاصة المعنيون منهم، وعلى رأسهم محمود رياض وزير الخارجية، وشعر

---

(25) حماد، وزير داخلية عبد الناصر، شعراوي جمعة: شهادة للتاريخ، ص 112.

(26) المصدر نفسه، ص 109 ـ 112.

السادات أنه جرح أثناء المناقشات التي دارت، سواء قبل الاجتماع وبعده. ولم ينسَ ذلك أبداً، لكنه أسرَّها في نفسه.

كانت هذه «المبادرة العلنية» التي قدمها السادات على نحو مفاجئ إلى مجلس الأمة، ووفق الظروف والملابسات التي أحاطت بها من قبل ومن بعد، غريبة ومستغربة من أكثر من ناحية:

أولاها، أن السادات لم يعرض هذه «المبادرة» بتفصيلاتها ومبرراتها للمناقشة داخل «مجلس الأمن القومي» المصري، جهة الاختصاص في كل ما يتصل بقضايا الحرب والسلام، والأمن القومي للبلاد، كما أنه لم يستشر أحداً بخصوصها من الوزراء المعنيين على الأقل، لذلك فقد ثار محمود رياض جداً عندما عرضت عليه، قبل حضور السادات إلى المجلس، وقال إن هذه المبادرة صورة طبق الأصل من «مبادرة دايان»، وأن التقدم بها الآن سيؤثر تأثيراً سلبياً في الموقف العالمي المناصر لمصر وللقضية العربية، وأعلن عدم موافقته على طرحها. ثم أثار نقطة أخرى في غاية الأهمية؛ وهي كيف لا يطلع على المبادرة ويناقشها وهو وزير الخارجية، بينما يستمع إليها مع جميع الناس داخل مصر وخارجها؟!

ثانيتها، أن أصداء المبادرة جاءت مذهلة حتى بالنسبة إلى السادات نفسه بجميع المقاييس، كما عرض شعراوي جمعة في مذكراته[27].

فعلى المستوى الداخلي استشاط أعضاء اللجنة المركزية غضباً على تلك المبادرة، وكانت حصيلة اللقاءات والاجتماعات تشير كلها إلى أن السادات أخذ في الخروج علناً عن خط جمال عبد الناصر، وأنه بدأ يتراجع عن الاتفاقات معه في شأن ضرورة التشاور، وجماعية القيادة، وأنه لا يريد الحرب، ويخاطب بمبادرته الولايات المتحدة وإسرائيل، متغافلاً الشعور الوطني والقومي.

وبدا أمام الجميع أن «مبادرة السادات» ليست إلا صدى لمبادرة دايان، حيث تقوم المبادرتان على انسحاب جزئي، ثم تطهير قناة السويس، وفتحها أمام الملاحة الدولية، دون أية إشارة إلى المصالح الوطنية والقومية، التي تبدأ بالحل الشامل للقضية كلها؛ بدءاً من الجولان والضفة وغزة ثم سيناء، وارتباط ذلك بوضع برنامج زمني ملزم، يوضع لينفذ، بحيث يتحقق الانسحاب الشامل من الأراضي العربية المحتلة منذ عدوان عام 1967، وعبور القوات المسلحة المصرية والعربية إلى خطوط الحدود الدولية.

وفي مواجهة التطابق مع «مبادرة دايان»؛ وعندما لفته هيكل، كما ورد بكتابه: **أكتوبر 73: السلاح والسياسة**، إلى أن مبادرته ربما يجري تفسيرها باعتباره استجابة لمشروع دايان، أسعفته الذاكرة بواقعة قريبة، فقال له: «تتذكر أن جمال عبد الناصر قبل بمبادرة روجرز لأنها مشروع

(27) المصدر نفسه، ص 113 ـ 114.

أمريكي، عليه العلم الأمريكي، وبالتالي فهو ملزم للولايات المتحدة (كما قال لبريجنيف)، وأنا على استعداد لقبول «مبادرة دايان» لأنها بالضبط «مبادرة دايان»، وهي بالتالي ملزمة». وكانت دوافعه في ذلك أنه يريد أن يتجنب عبور المانع المائي واجتياح خط بارليف، التي كانت التقديرات وقتها تقول إن تكلفتها ستصل إلى عشرات الألوف من رجال القوات المسلحة المصرية، بينما كان تدفق السلاح من الاتحاد السوفياتي محدوداً[28].

أما على المستوى الدولي فيشير شعراوي جمعة في مذكراته إلى أنه كان من الطبيعي أن يثور الناس ضد «المبادرة» داخل مصر، وداخل الدول العربية، لكن الغريب أن الثورة ضدها في الخارج لم تقل عن مثيلتها في الداخل. فقد انزعجت الدول المؤيدة للموقف العربي والمصري انزعاجاً شديداً من المبادرة.

كان تيتو قد وصل إلى القاهرة في 14 شباط/فبراير، وفي محادثاته وحواراته وأحاديثه كلها أعلن رفضه التام لهذه المبادرة، وقال إنها لن تحقق أية نتيجة على الإطلاق، بل إنها ستؤثر سلباً في الجهود الدولية المبذولة من أجل تحريك الموقف. ويضيف شعراوي جمعة أن سفراء الدول الاشتراكية أعربوا في مقابلاتهم عن استياء الدول الصديقة لمصر من هذه المبادرة، وكان هناك اتفاق بين الجميع على أنها لن تحقق أية نتائج، وأنها سوف تعرقل مسيرة السلام[29].

وأرسل محمود رياض، الذي كان في جولة خارجية، برقية، أزعجت السادات جداً، حيث تضمنت ما قاله له الرئيس الفرنسي بومبيدو: إن هذه المبادرة ستؤثر في جهود السلام. وكان من نتيجة ذلك أن رياض عندما سئل، أثناء جولته بالخارج، عما إذا كانت مصر سوف تسير على مبادرة السادات أم مبادرة يارنغ؟ فكان جوابه: إننا سوف نمضي قدماً على أساس «مبادرة يارنغ» لأنها أعم وأشمل من «مبادرة السادات»، وهي الإجابة التي أزعجت السادات جداً، وجعلته يستشيط غضباً وحقداً على رياض.

كل هذه الأصداء الغاضبة، وردود الفعل المستنكرة، سببت ضغطاً شديداً على السادات، وكان عليه أن يعيد ترتيب أوراق مبادرته من جديد.

وثالثتها، أن مصر كانت قد نجحت إلى حد بعيد في كشف إسرائيل وتعريتها أمام الدول الكبرى ودول العالم الثالث والرأي العام العالمي، وبخاصة إذا وضع في الاعتبار أن منظمة الوحدة الأفريقية قد عقدت مؤتمر القمة الدوري عام 1971، وانبثقت منه لجنة من 10 رؤساء أفارقة، للسعي من أجل تنفيذ القرار الرقم 242. وتشكل من لجنة العشرة «لجنة حكماء»، ضمت أربعة من رؤساء الدول الأفريقية، قامت بزيارات إلى كل من مصر وإسرائيل، لاستكشاف

(28) هيكل، أكتوبر 73: السلاح والسياسة، ص 152 ـ 153.
(29) المصدر نفسه، ص 113 ـ 114.

إمكانات التوصل إلى حل سلمي، وأعلنت في نهاية مهمتها أن مصر على استعداد للسلام، لكن إسرائيل ترفض الانسحاب، وتمتنع عن إعلان نيتها في عدم ضم الأراضي العربية المحتلة، وترفض تنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم 242. ورفعت الأمر إلى منظمة الوحدة الأفريقية، التي رفعته بدورها إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، حسب التقاليد الدولية المعمول بها، ليصبح وثيقة من وثائقها. هكذا أيقنت أفريقيا أن إسرائيل دولة توسعية، ولا تعمل من أجل السلام.

لقد شهدت هذه الفترة تحولاً كبيراً في الموقف العالمي لمصلحة مصر، وتوالت الضغوط الدولية على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وتنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم 242، كما أصبح جزء كبير من الرأي العام العالمي أكثر قبولاً لحق العرب في استخدام القوة لاستخلاص حقوقهم.

فقد سافر محمود رياض وزير الخارجية بنفسه إلى الأمم المتحدة لتحريك القضية عالمياً، وسعياً وراء الحصول على أكبر دعم دولي لقضية تحرير الأراضي العربية المحتلة. وفي هذا الإطار كان موقف الأمم المتحدة ممتازاً؛ فقد رفضت قراراً كان مقدماً من الدول اللاتينية، بإيعاز من الولايات المتحدة، لا ينتصر للحق العربي، ووافقت على قرار مقدم من الدول الآسيوية، وتؤيده مجموعة دول عدم الانحياز، بالضغط على إسرائيل لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وإعادة الاتصالات مع يارنغ. وكان هذا القرار ضد رغبة الولايات المتحدة وإسرائيل.

وتحركت وفود مصرية، برئاسة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، تجوب عواصم العالم، لتضع حقائق الموقف المصري والعربي، ووقائع التطورات الجديدة، تحت نظر زعماء ورؤساء دول العالم، سواء بالشرق وبالغرب. كانت الرسالة الوحيدة والمحددة، التي تريد مصر أن تبلغها خلال هذه التحركات الدولية، أنه لم يعد أمامها طريق أخرى لاسترداد الأراضي المحتلة غير الحرب، وأن مصر ليست على استعداد لمد جديد لوقف إطلاق النار، حتى لا يتحول الأمر إلى التسليم بسياسة إسرائيل التي تستهدف فرض الأمر الواقع.

أعربت كل الدول التي زارتها تلك الوفود عن تفهمها الكامل لموقف مصر، وتأييدها للحق العربي، إلا دولة واحدة هي الصين، لم تثق بالرسالة التي حملها الوفد المصري. وقد روى رئيس الوفد لبيب شقير، رئيس مجلس الأمة وعضو اللجنة التنفيذية العليا، أن رئيس وزراء الصين شو إن لاي قال له: «أنت تقول إن مصر تعد نفسها للدخول في حرب لاستعادة أراضيها، وأنا لا أوافق أن الرئيس السادات سيقدم على أي عمل عسكري»، حسب مذكرات شعراوي جمعة[30].

(30) حماد، المصدر نفسه، ص 106.

وفي تلك الأثناء كانت المواقف الدولية المؤيدة للحق العربي تتوالى بصورة لافتة؛ فقد التقى الرئيس اليوغوسلافي تيتو مع الرئيس الفرنسي بومبيدو، وكان الصراع الجاري في المنطقة العربية أهم ما تناولته المباحثات بينهما، حيث جرى التركيز على الانسحاب من الأراضي المحتلة. كما حدث أن صرح بومبيدو، لدى استلام أوراق اعتماد سفير إسرائيل، أنه لا يقر مبدأ احتلال أراضي الغير بالقوة، ومعنى هذا أنه يقف مع الموقف العربي في ضرورة تنفيذ أهم بنود قرار مجلس الأمن الرقم (242).

وفي الوقت نفسه أثارت أنديرا غاندي الموضوع في الأمم المتحدة، بنفس التوجه، وعمدت بعد ذلك مباشرة إلى زيارة مصر، تدعيماً لهذا الموقف، وهذه السياسة.

وزار وزير الخارجية السوفياتية أندريه غروميكو بريطانيا، واقتربت وجهات النظر السوفياتية والبريطانية حول قضايا المنطقة، وبذلك أخذ الموقف البريطاني يقترب جداً من الموقفين الفرنسي والسوفياتي. وأكثر من ذلك حدث خلاف في وجهات النظر بين إسرائيل وبريطانيا حول الطريقة المثلى لحل القضية، وصرحت غولدا مائير بعد الزيارة بأنها لم تأخذ وعداً من رئيس وزراء بريطانيا إدوارد هيث بتأييد إسرائيل.

كانت السياسة الدولية تتحرك نحو المزيد من مساندة الموقف المصري والعربي، وكان المناخ العالمي يتقدم أكثر فأكثر لمصلحة قضيته، ما يهيئ الرأي العام العالمي ضد إسرائيل، ويجعله أكثر قبولاً لأي إجراء تتخذه مصر لتحرير أراضيها المحتلة، طالما بقيت إسرائيل مصممة على الاستمرار في سياسة فرض الأمر الواقع، وعدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

كل هذه التطورات، التي ترافقت مع التطورات العسكرية الحاسمة على جبهة قناة السويس، التي شهدت «أسبوع التساقط السريع لطائرات الفانتوم»، وتدمير خط بارليف بالكامل، قبل رحيل جمال عبد الناصر، أدت في النهاية إلى أن تعلن الولايات المتحدة، على لسان وزير خارجيتها وليم روجرز أن الوقت قد حان لحل «قضية الشرق الأوسط»، وأن عام 1971 لا بد أن يكون عاماً حاسماً، وبخاصة أنه كان قد قدم «مبادرته» التي قبلتها مصر وإسرائيل في آب/ أغسطس عام 1970.

ورابعتها، أن حدة انتقاد السادات ومبادرته، قد تصاعدت، لسوء حظه، عندما قدم غونار يارنغ ـ ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، المكلف بمتابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم (242) عام 1967 ـ مبادرة جديدة لحل المشكلة، تستند إلى ذلك القرار، بعد أربعة أيام فقط من تقديم «مبادرة السادات»، لكنها أكثر شمولية مما جاء في «مبادرة السادات» نفسه، حتى لقد خلص علي صبري إلى «أن الخواجة يارنغ أكثر وطنية من السادات! فقد عرض يارنغ على الدول الثلاث التي قبلت القرار، مصر والأردن وإسرائيل، في 8 شباط/فبراير 1971 مشروعه للسلام، الذي يتضمن برنامجاً محدداً لتنفيذ ذلك القرار، على الأقل بالنسبة إلى مصر كبداية، عبارة عن

مجموعة من الأسئلة، تترجم بنوده إلى خطوات محددة من الناحية العملية والإجرائية، بعد أن كان قد قام بعدة رحلات مكوكية بين الدول الثلاث، على مدار ثلاث سنوات بغير نتيجة، راجياً أن تكون الإجابة بطريقة (نعم) أو (لا). وأخطر يارنغ مصر بمشروعه الذي كان يقرر انسحاب إسرائيل الكامل من سيناء وغزة، كخطوة أولى نحو السلام الشامل.

وقد ردت كل من مصر والأردن على هذه المجموعة من الأسئلة كلها بالإيجاب، بينما رفضت إسرائيل مشروع يارنغ برمّته، لأنه يقوم على مبدأ الانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام 1967، وتخطره بأنها لن تنسحب إلى الحدود المصرية ـ الفلسطينية، مع استعدادها لدراسة فكرة إعادة فتح قناة السويس، حتى تسهم في استقرار الوضع على جبهة القتال، وتخفيف الضغوط الدولية، كما رحبت إسرائيل بما أعرب عنه السادات، بصورة غير مسبوقة، من استعداد مصر للدخول في اتفاقية سلام مع إسرائيل. أما ما ورد في شأن الانسحاب؛ فقد رفضت إسرائيل مبدأ الانسحاب إلى خطوط ما قبل حرب عام 1967 على نحوٍ حاسم، وبدلاً من ذلك عرضت التفاوض من دون شروط مسبقة. وعلى هذا اعتبرت مصر أن رفض إسرائيل قبول مبدأ الانسحاب الكامل بمثابة شرط مسبق، وغير مقبول، وفي هذه الظروف انتهت مهمة يارنغ بصورة مباغتة؛ فقد رفع تقريراً بذلك إلى مجلس الأمن، يفيد أن إسرائيل ترفض السلام، وتقدم باستقالته من المهمة التي كلفه بها المجلس لعدم جدواها.

لقد أطلق أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل تصريحاً له مغزاه، متسائلاً: لماذا توافق إسرائيل على مشروع يارنغ، الذي يقضي بالانسحاب الكامل من سيناء وقطاع غزة، بينما السادات نفسه يقترح قيام إسرائيل بانسحاب جزئي مقابل فتح قناة السويس، وبدء مفاوضات؟!؟.

وخامستها، أن دخول هذه «المبادرة» حيز التنفيذ الفعلي ـ افتراضاً ـ كان سيعني إلغاء «الخيار العسكري» لتحرير الأراضي المصرية والعربية المحتلة تماماً؛ حيث سيجعل قناة السويس، في حال إعادة افتتاحها للملاحة العالمية، بمنزلة «منطقة عازلة» بين مصر وإسرائيل. أساس ذلك أن إعادة فتح القناة للملاحة الدولية، بعد تطهيرها والانسحاب غرباً، معناه منع مصر من شن أي هجوم على إسرائيل عبر القناة، إذا رفضت إسرائيل أن تنهي احتلالها لكل سيناء. كذلك فإن تطهير القناة يحتاج إلى وقت طويل لكي تصبح صالحة للملاحة، وهذا لا يمكن إلا في حال سلام واستقرار أكيد حول القناة. كما أن إعادة تعمير مدن القناة، وبالتالي عودة سكانها إليها، الذين كان قد جرى تهجيرهم منها عام 1967، فضلاً عن إعادة المصانع التي كانت قد أخليت، يعني أنهم جميعاً سيصبحون رهينة في أيدي إسرائيل، وستحقق النتيجة ذاتها. فضلاً عن أن معنى انسحاب إسرائيل عدة كيلومترات شرق القناة هو ترك خط بارليف، والانسحاب وراءه، وليس من المعقول أن تفعل إسرائيل ذلك دون ضمانات أكيدة، و«معاهدة سلام» بين الطرفين، تضمنها الدولتان العظميان والدول الكبرى.

وحين يعترض وزير الخارجية محمود رياض على مبادرة السادات، ويتساءل عن الهدف منها، وبخاصة أنها تمثل تفريطاً في الموقف المصري، وتراجعاً كاملاً عن السياسة المصرية منذ حرب عام 1967، التي تتمسك بالتسوية الشاملة، كما أن جمال عبد الناصر رهن إعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية مرة أخرى بحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه، يجيبه السادات: لأنه كان من الضروري إنهاء «مبادرة روجرز»!

رغم أن دايان يقول في مذكراته: «إن مبادرة روجرز كانت تقرر انسحاب إسرائيل إلى حدود 1948 على كل الجبهات»[31]. ويقول عنها إسحاق رابين في مذكراته: «إنها تقضي بتعهد الولايات المتحدة بأن تكون الحدود بين إسرائيل والأردن متطابقة مع خط الهدنة عام 1949، وأن تتحرر القدس الشرقية من الاحتلال الإسرائيلي»[32]. بينما كانت مائير تعتبر مبادرة روجرز كارثة لإسرائيل؛ لأنها تتضمن لا فقط انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية، لكن أيضاً لأن هذا سيتم مقابل وثيقة تودعها الدول العربية لدى الأمم المتحدة، لا تتضمن على الإطلاق أي اعتراف بإسرائيل، على أي مستوى، ولا حتى مفاوضات مباشرة.وبيغين يصفها بأنها ميونيخ جديدة، وتفريط في أمن إسرائيل. كما ظلت إسرائيل لمدة ثلاثين شهراً، بعد مبادرة السادات، تصر في جميع مباحثاتها غير المعلنة مع الولايات المتحدة على طلب سياسي محدد: أن تعطيها الولايات المتحدة ورقة رسمية تسجل فيها تراجعها النهائي عن مبادرة روجرز.

كانت بسالة القوات المسلحة المصرية، وصمود الشعب المصري، وتمسك جمال عبد الناصر بالتسوية الشاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، واستمرار حرب الاستنزاف طوال الفترة من حزيران/يونيو 1967 حتى آب/أغسطس 1970 هي الدافع للإدارة الأمريكية في عهد نيكسون لتقديم مبادرة روجرز للتسوية الشاملة. وكانت خسائر إسرائيل في حرب الاستنزاف هي سبب قبولها للمبادرة، لذا فبعد إنهاء السادات مبادرة روجرز، والانقلاب الصامت في السياسة المصرية الذي قاده بمبادرة 4 شباط/فبراير 1971، عادت إسرائيل مرة أخرى إلى العناد، ورفض التسوية الشاملة، والإصرار على المفاوضات المباشرة مع كل دولة عربية على حدة.

لقد فشلت «مبادرة السادات» فشلاً ذريعاً، ولم يرحب بها أحد على الإطلاق؛ لا في الولايات المتحدة، ولا حتى في إسرائيل. بل إن سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، الذي كان وليم روجرز قد أوفده إلى إسرائيل بعد مباحثاته في القاهرة، في شأن مبادرته، قد عاد من إسرائيل وهو يحمل أسوأ اقتراح ممكن؛ وهو أن إسرائيل تقبل فقط أن تفتح قناة السويس، دون الارتباط بأي شرط آخر، سواء الانسحاب الجزئي، أو الحل الشامل، مجرد فتح قناة السويس فقط لا غير.

---

(31) المصدر نفسه، ص 185.

(32) المصدر نفسه، ص 126.

وحسب تعبير شعراوي جمعة: كان هذا هو أسوأ حال وصلنا إليه، على صعيد العمل السياسي من أجل تحريك القضية الوطنية[33].

وكان من العوامل المهمة التي رافقت الحوار حول المبادرة، وكان لها تأثيرها البالغ في مواجهة السادات مع «المجموعة الناصرية»، أن علي صبري، نائب رئيس الجمهورية وعضو اللجنة التنفيذية العليا، قد تولى نقد مبادرة السادات، واستند في رفضه لها على الحجج الآتية:

ا ـ أن المبادرة لن تحقق كسب الرأي العام العالمي لمصر ـ كما يتوقع السادات ـ بل على العكس فإنها ستحول اهتمامات الرأي العام العالمي عن تنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم (242) بصورته الشاملة، وتتركز اهتماماته نحو نقطة واحدة هي فتح قناة السويس للملاحة الدولية. وبهذا تكون المبادرة قد سعت إلى تحقيق نتائج ضيقة، إذا ما قيست بالنتائج التي جاءت في قرار مجلس الأمن الرقم 242، والمساعي المبذولة لتنفيذ القرار من خلال غونار يارنغ مبعوث سكرتير عام الأمم المتحدة.

2 ـ أنه حتى في حال قبول إسرائيل الانسحاب الجزئي، وفتح قناة السويس للملاحة، سوف يصبح أمن الملاحة عامل ضغط على مصر، أكثر مما هو أداة ضغط ضد إسرائيل، وتستطيع إسرائيل بعدها أن تماطل في الانسحاب إلى حدود ما قبل 5 حزيران/يونيو، فإذا ما فكرت مصر في شن حرب لتحرير الأرض فإن فتح قناة السويس للملاحة الدولية، سوف يعرِّض أمن الجبهة العسكرية والجيش المصري للخطر.

3 ـ إن المبادرة في جوهرها ونتائجها، نتيجة لهذا كله، تخدم مصالح إسرائيل، بأكثر مما تخدم مصالح مصر. وانتهى صبري بأن تقدم باقتراح بديل من «مبادرة السادات»، وهو أن تكتفي مصر بمبادرة يارنغ، وتصر على المطالبة بالانسحاب الشامل وفق جدول زمني محدد، في الوقت نفسه يستمر الاستعداد للحرب، لأن إسرائيل لن تقبل الانسحاب إلا بالقوة[34].

وهنا يلاحظ أن مطلب صبري قد انحصر في استعداد مصر للحرب، وليس في شن حرب فورية، كما ورد في حديث هيكل، كما يلاحظ أيضاً أن نقد صبري للمبادرة ظل في إطار التحليل السياسي والعسكري للمبادرة، ولا يمكن تفسيره وفهمه بأنه مقدمة أو تحرك في اتجاه الصراع على السلطة. بل إن ما طرحه صبري يندرج في إطار طرحه بين التشبث بالحق العربي وبين التفريط فيه، وأثبتت تطورات الأحداث أن ما قام به السادات كان التسليم التام بشروط الغرب كاملة.

(33) المصدر نفسه، ص 117 ـ 118.

(34) انظر: عبد الله إمام، علي صبري يتذكر: بصراحة عن السادات (القاهرة: دار الخيال، 1999).

لكن من المؤكد، كما يشير شعراوي جمعة في مذكراته، أن السادات لم يتحمل أسلوب مخاطبة صبري له، فهو لا يخاطبه بلقب الرئيس، وإنما استمر يخاطبه بالأخ أنور، أو بالسيد أنور السادات، وفي هذا ما يقلل من هيبة ومكانة السادات كرئيس للجمهورية أمام الآخرين، ولا يمكن النظر إلى هذا الاستنتاج على أنه يمثل عاملاً ثانوياً، إنما كان عاملاً أساسياً، ومؤشراً يذكّر السادات بضعفه دوماً.

2 ـ اتحاد الجمهوريات العربية

سبقت الإشارة إلى أن هيكل، في كتابه: أكتوبر 73: السلاح والسياسة، يؤكد أن قصة «الاتحاد الثلاثي» بين مصر وسورية وليبيا، التي تمخض عنها إعلان قيام «اتحاد الجمهوريات العربية»، كانت هي الورقة التي فجّرت كل شيء، بين السادات و«المجموعة الناصرية»؛ حيث استدعاها السادات فجأة، وتم التوقيع عليها بين رؤساء الدول الثلاث، ما أثار غضب «المجموعة الناصرية». ويضيف هيكل: «وفي كل الأحوال فقد كان السادات أول من يعرف أنه ليست هناك وحدة، على الأفق القريب أو البعيد، وأن هدفه الحقيقي هو الالتفاف من حول الذين كانوا يحاولون تكتيف يديه وقدميه (على حد تعبيره)، ومحاصرته بمؤسسات سياسية ودستورية لا فاعلية لها، إلا بمقدار ما توفره من غطاء لحقائق القوة والسلطة»[35].

ففي نهاية الأسبوع الأول من نيسان/أبريل 1971 نشرت صحيفة الأهرام على نحو مفاجئ أن «دول ميثاق طرابلس»، الذي أبرم قبل رحيل جمال عبد الناصر، ويضم مصر وسورية والسودان وليبيا، سيعقدون اجتماعاً في القاهرة، سيسفر عن نتائج مهمة. وعقدت الاجتماعات في الفترة 11 ـ 1971/4/13، وكانت من أغرب الاجتماعات، حيث استمرت الجلسات مغلقة على الرؤساء، دون أن تعرف عنها الوفود، المتناثرة خارج قاعة الاجتماع، أي شيء! فقط أعلن أن السودان قد انسحب من المباحثات لظروفه الخاصة. ثم جرت دعوة الوفود الثلاثة إلى حزم الحقائب للسفر مع الرؤساء إلى ليبيا.

ويشير شعراوي جمعة إلى لقاء جمعه مع القذافي بمطار القاهرة قبل التحرك إلى بنغازي ـ بحضور علي صبري، والهوني، وعمر المحيشي ـ حيث بادره متسائلاً: «هل هناك ضغوط جماهيرية على السادات في مصر... لأنه ضاغط علينا ضغطاً كبيراً، حتى نتمم مشروع الاتحاد، ولست أجد مبرراً لهذا إلا إذا كان هناك ما يضغط عليه هنا في مصر». قال جمعة: هذا غير صحيح، وسأله: «هل أبديت رأيك هذا للسادات؟ فقال القذافي: نعم أبديت رأيي، ولا أرى

(35) هيكل، أكتوبر 73: السلاح والسياسة، ص 163.

ضرورة في هذه العجلة، كما أنني أحتاج إلى وقت لكي أعرض المشروع على الضباط الأحرار في ليبيا، وبعد ذلك أمهد للعملية كلها». لكن السادات كعادته وضع القذافي في موقف محرج: إما أن توافق على الانضمام إلينا، أو سنعلن وحدة مصرية سورية بدونك، ما سيعني أن القذافي الوحدوي سيبدو كأنه يرفض الوحدة[36].

يؤكد جمعة أن السادات كان عازماً على التوقيع على مشروع الاتحاد الثلاثي بسرعة وبأي ثمن. ويطرح السؤال المنطقي: لماذا؟ ويجيب بتحديد أربعة أسباب[37]:

أولها، «أؤكد أن الهدف الرئيسي من وراء مناورة السادات «الوحدوية» تلك هو الالتفاف حول قرار الحرب، الذي كان قد اتخذ بما يشبه الإجماع، في اجتماع مجلس الدفاع الوطني... وكانت لعبته أن يشغل الناس في استفتاءات، ومعارك انتخابية، ليفوت الوقت المحدد للمعركة». وبهذا التوجه يبعث أيضاً برسالة إلى الولايات المتحدة بأنه قد أطاح موعد المعركة بعيداً من الموعد الذي كان مطروحاً، بما يفيد مناوراته السرية. ومن الغريب أن الوثائق البريطانية التي عرضها جمعة قد أكدت أيضاً إلى هذا التوجه.

وثانيها، استخدام هذه الورقة في ضرب المؤسسات القائمة في مصر، وإجراء تغييرات على مستوى القمة، وإعادة تشكيلها بما يضمن ولاءها له، فإن إعلان قيام الاتحاد يعني أن دولة جديدة سوف تقوم على أساس دستوري جديد، بمؤسسات دستورية جديدة، وسوف تلحقه انتخابات لمجلس الأمة، والاتحاد الاشتراكي. وقد أكد هيكل، في كتابه بعنوان: خريف الغضب، هذا التوجه لدى السادات، قائلاً: «كان السادات يبدو متحمساً للمشروع، وفي نيته أن تغيير شكل الدولة سوف يعطيه الفرصة لإعادة تكوين مؤسسات السلطة، كاللجنة المركزية ومجلس الأمة»[38].

وثالثها، التخلص من عقدة زعامة جمال عبد الناصر، وقد كان لديه إحساس عميق بالنقص تجاه إنجازاته الضخمة، وكاريزميته المشهود له بها. فإذا كان جمال عبد الناصر قد حقق الوحدة المصرية ـ السورية عام 1958، كما أنجز «ميثاق طرابلس»، وهو بمثابة اتفاق سياسي، فلماذا لا يحقق السادات اتحاداً بين هذه الدول يكون أقوى من «ميثاق طرابلس»، وينسب إليه، ويدخل ضمن إنجازاته، بعد أقل من عام من توليه السلطة. فضلاً عن ذلك الموقف سيبدو وكأنه يؤكد التزامه بأفكار جمال عبد الناصر، وبخاصة في ضوء انتقادات بعض البلدان العربية له، وفي داخل مصر ذاتها، باعتباره يضع مصالح مصر قبل المصالح العربية.

---

(36) حماد، وزير داخلية عبد الناصر، شعراوي جمعة: شهادة للتاريخ، ص 130 ـ 131.

(37) المصدر نفسه، ص 128 ـ 130.

(38) هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، ص 98.

ورابعها، أنه كان يريد أن يبدو أمام الولايات المتحدة وإسرائيل كأحد زعماء المنطقة البارزين، وأنه يستطيع أن يتحدث باسم «مجموعة» من الدول المهمة في المنطقة، هي مصر وسورية والسودان وليبيا، وكان يريد أن يلفت نظرهم إلى ضرورة التعامل معه بطريقة ومستوى أفضل مما كان قائماً وقتها.

ويؤكد شعراوي جمعة «أن لعبة السادات كانت مكشوفة في الداخل والخارج على السواء؛ وقد كشفت الوثائق البريطانية، والفرنسية، عن اهتمام غير عادي باتحاد الجمهوريات العربية، وانتشرت الوثائق البريطانية بين ملفات السفارات البريطانية في معظم الدول العربية، تطالب إدارات شمال أفريقيا بسفاراتها باستقراء دوافع هذا الاتحاد وتأثيراتها على مستقبل الزعماء المعنيين ـ السادات، والأسد، والقذافي» ـ كما امتدت الاتصالات مع سفاراتها إلى أنقرة، وواشنطن، وموسكو، وبيروت، وباريس، وتل أبيب، وعمان، وطرابلس، والخرطوم، وروما، وبروكسل، ونيويورك، والناتو، ووصل الاهتمام البريطاني إلى حد الاهتمام بالرؤية الفرنسية للحدث. ويخلص جمعة من عرض بعض الوثائق البريطانية إلى أنها انتهت إلى أن دوافع السادات في التوقيع على الاتفاق كانت تتطابق مع الأسباب التي حددها»[39].

ومن المعروف أن اجتماعات ليبيا قد انتهت إلى الإعلان عن قيام «اتحاد الجمهوريات العربية»، الذي ضم مصر وسورية وليبيا. وقد تفجرت أزمة سياسية حادة في مصر، نتيجة لهذا الإعلان، ولكل الملابسات والظروف التي أحاطت بالمباحثات المغلقة بين الرؤساء الثلاثة، التي أدت إليه، وبخاصة انفراد السادات التام بالموضوع من البداية إلى النهاية، بينما البلاد في انتظار قرار المعركة، ولا شيء غيره.

كان يوم 20 نيسان/أبريل عام 1971 من الأيام الحاسمة في تكتيكات «المعسكرين»، حيث قدّم فيه سامي شرف، وزير شؤون رئاسة الجمهورية، مذكرة إلى السادات مرفقة بخطاب مختصر بخط اليد، جاء فيه بالحرف الواحد: «أتشرف بأن أرفق طيّه تقرير رأي عام من القوات المسلحة، برجاء التفضل بالنظر». كان التقرير الذي ينشر هيكل، في كتابه: **أكتوبر 73: السلاح والسياسة**، صورة منه؛ يتعلق برأي القوات المسلحة في «الاتحاد الثلاثي»، وحسب البنود التي أثارها، فإن القوات المسلحة كانت ضد ما فعله السادات، وحدد التقرير وجه معارضتها في 36 نقطة، أبرزها: «التساؤل عن الحكمة في إعلان الاتحاد في المرحلة الحالية، وكيف يؤمن البعث السوري بالوحدة، الذي تسبب في الانفصال، وهدم الوحدة الأولى (1958 ـ 1961)، وأفشل الوحدة الثلاثية مع العراق عام 1963.. الرئيس القذافي صغير السن، ويفتقر إلى الحكمة والخبرة، وقد يترتب عليه مستقبلاً جرّنا إلى مشكلات داخلية وخارجية، وبالتالي إفشال

(39) المصدر نفسه، ص 129.

الاتحاد.. هذه العملية فيها تحويل لاهتمامات الجماهير، بما فيها القوات المسلحة، إلى مواضيع غير المعركة.. التعليق على «17 نيسان/أبريل»، و«الفاتح من أيلول/سبتمبر» بما يمس هيبة مصر؛ لأن هذه التواريخ لا تعبر عن المنطق المصري لها.. الاتفاقية خداع استراتيجي.. وسورية تريد تدمير مصر ولن تحارب معنا.. واحتمالات تكتل عربي رجعي وسحب المعونة السعودية.. مصر هي التي تتحمل العبء كله.. لا ثقة إطلاقاً في حزب البعث... أصبحنا دولة تابعة.. لمن ولاء القوات المسلحة؟.. ستحصل إسرائيل على حس هذا الاتحاد على أسلحة جديدة، ونبقى لا طلنا حلاً عسكرياً ولا حلاً سلمياً.. كيف يتم اتحاد بين دول متشككة في بعضها.. ما تأثير هذه العملية على السودان، وهو مهم جداً لمصر؟.. كيف سيترجم العدو معنى الاتحاد، وما تأثير الاتحاد على سيناء؟.. مصر ستحمل الخسارة وليس المكسب.. لا مكاسب من هذه العملية في عالم يحسب كل شيء بالماديات»[40].

في 1971/4/21 دعي السادات إلى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي لمناقشة مشروع الاتحاد، ويذكر علي صبري أنه علم بموعد اجتماع اللجنة التنفيذية العليا من خلال الصحف. وهنا تظهر بدايات المنهج الذي اعتمده السادات في تعامله مع «المجموعة الناصرية»، وهو أسلوب المباغتة. غير أن الدعوة لمناقشة مشروع الاتحاد لم تكن تمثل المفاجأة الأولى في تعاملاته مع القيادات الناصرية. فلقد سبق أن قام السادات، إمعانا في كسب ود وثقة الاتحاد السوفياتي، بإبلاغ السوفيات بخطواته السياسية، قبل أن يبلغ بها قيادات المؤسسات السياسية والدستورية في مصر.

عُقد اجتماع اللجنة التنفيذية العليا، فكان علي صبري أول من اعترض على مشروع الاتحاد وموجهاً نقداً لاذعاً لتوجه السادات، وبخاصة في شأن الأسلوب، وهو طريقة الحكم نفسها، ومتى يؤخذ رأي اللجنة التنفيذية العليا؟ هل بعد إتمام الإجراء، أم قبله؟، وأضاف: «إنه ليس موافقاً على اشتراك مصر في اتحاد الجمهوريات العربية، وأنه يعترض على طريقة السادات في الموافقة على اشتراك مصر من دون أن يستشير أحداً».

بعدها اتسعت دائرة النقد الموجه إلى السادات؛ حيث طرح ضياء داود على السادات: السؤال الآتي: «هل الاتحاد هو اتحاد السادات والأسد والقذافي؟ أم أنه اتحاد الشعب المصري والسوري والليبي؟ استاء السادات جداً من هذا الكلام واعتبر أن هذا عدواناً كبيراً عليه، وطلب التصويت على الاتفاق فكانت النتيجة 3 أصوات مع المشروع، هم السادات وحسين الشافعي ومحمود فوزي، و4 أصوات ضده، هم علي صبري وضياء داود وعبد المحسن أبو النور وكمال رمزي استينو، وقد أصر السادات على أن يبدي شعراوي جمعة رأيه في الاتفاق، ورغم توضيح

(40) هيكل، أكتوبر 73: السلاح والسياسة، ص 161 ـ 163.

جمعة أنه ليس له حق التصويت، لأنه ليس عضواً منتخباً باللجنة، ويحضر اجتماعاتها بصفته «أمين التنظيم» بالاتحاد الاشتراكي، بقرار من جمال عبد الناصر، وأمام إصرار السادات أقر جمعة أنه من المعترضين على الاتفاق».

نقل السادات الخلاف حول مشروع اتحاد الجمهوريات العربية إلى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، بعد أن تأكد له رفض أغلبية أعضاء اللجنة التنفيذية العليا لمشروع الاتحاد. وأمام أعضاء اللجنة المركزية، عاد علي صبري ليوجه النقد إلى السادات، وتضمن نقده إشارة إلى أن السادات يكذب ولا يقول الحقيقة أمام اللجنة المركزية، عندما ذكر السادات أمام الحاضرين: «أن اللجنة التنفيذية العليا اجتمعت ودرست موضوع الاتحاد ولم تصل إلى نتيجة»، و«الحقيقة أن اللجنة اجتمعت ورفضت الاتحاد بأربعة أصوات مقابل ثلاثة».

وفي 1971/4/25 واجه السادات هزيمة سياسية بسبب موقف صبري مرة أخرى. فإلى جانب نقده لمشروع الاتحاد فإنه تطرق إلى أمور لا يعرفها إلا قليلون جداً من القيادات المصرية، فذكر أمام الجميع أن القيادة الليبية لا ترغب في إقامة مثل هذا الاتحاد، وبهذه السرعة، وعدم ثقة القذافي في البعثيين السوريين. وأن القذافي وافق على الاتحاد مع سورية إرضاء لمصر، وأضاف: «لقد ذهبت أنا والشافعي إلى بنغازي ونحن متفقان على أن تتم الخطوة التي سيتم التوصل إليها خلال ثلاث سنوات. لكننا فوجئنا هناك أن الاجتماعات منفردة قلت للسادات: أنا لا أوافق، ويجب عرض ذلك على الاتحاد الاشتراكي. أجابني السادات: أنا لازم أرجع بورقة، قلت أية ورقة؟ قال ورقة الوحدة». كما ذهب صبري في حديثه إلى أبعد من ذلك، فذكر أن السادات كان يطالبه بعدم الثقة في البعثيين. وهذا يعني أن السادات كان يتلاعب بقضية الوحدة العربية.

كانت النتيجة الظاهرية للخلاف الدائر بين السادات وصبري أمام اللجنة المركزية هي هزيمة السادات سياسياً، لكن الأهم من هذا، أن الخلاف بينهما قد ساهم في فرز مواقف الأفراد، وتأكد السادات مرة أخرى أنه أضعف الأطراف، فعندما طلب التصويت على مشروع الاتفاق، لم ترتفع في اللجنة المركزية غير 4 أصوات بالموافقة، من بين مجموع أعضائها البالغ 150 عضواً. بالتالي فقد تصاعدت حدة الأزمة عندما عمدت المستويات السياسية العليا في مصر إلى الإعراب عن رفضها الاتحاد، سواء اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، ما عدّه السادات موجهاً ضده شخصياً، رغم أن توجيهات شعراوي جمعة إلى قيادات وأعضاء «التنظيم الطليعي» داخل هذه المستويات كانت محددة؛ لا تتمثل برفض الاتفاق برمَّته، إنما تأجيل اتخاذ القرار النهائي، وحيث أصر السادات على رفض هذا التوجه بحدة، وبالغ الغرابة، وبخاصة عند مناقشته في اللجنة التنفيذية العليا، يكون التوجيه بإدخال بعض التعديلات الضرورية على

الاتفاق. وهذا ما اتُّفق عليه بالفعل في اجتماع اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، ما سمح بتمرير الاتفاق.

انتهت الأزمة في اللجنة المركزية بإدخال تعديلات جوهرية على مشروع الاتحاد؛ بحيث ظل إطاراً شكلياً يصلح لأن يكون مفردات «بيان سياسي». فعلى سبيل المثال: استبدلت كلمة «دولة»، بكلمة «اتحاد»، وبالتالي تم تجميد إنشاء مؤسسات سياسية ودستورية جديدة. ولم يعد في مقدور السادات تنفيذ انقلابه السلمي على «المجموعة الناصرية». أما بخصوص الفقرة الخاصة باتخاذ القرارات؛ فتغير النص وأصبح اتخاذ القرارات بالإجماع، بديلاً من النص السابق بالأغلبية.

مع ذلك يشير شعراوي جمعة في مذكراته إلى «أن كثيرين جاؤوا إلينا في تلك الفترة، وقالوا لنا: السادات «زنقكم» ووضعكم في «كورنر»، وحاصركم، ولم يترك أمامكم فرصة غير أن ترفضوا ما يعرض عليكم، ومن هنا يتخذ ضدكم إجراءات معينة يخطط لها منذ انتخابه رئيساً للجمهورية»[41]. وهذا ما حدث بالفعل؛ لذلك تشكل الفترة اللاحقة على إقرار الاتفاق، وتصفية «المجموعة الناصرية» من السلطة، وعلى رأسها شعراوي جمعة، في 1973/5/13، توضيحاً هائلاً لجوانب متعددة من شخصية السادات. كان السادات قد قرر أن يبدأ مرحلة من التصفيات، التي رآها ضرورية، لكي يمكنه الانفراد بالسلطة. وجاءت ضربة البداية في مناورات السادات في خطابه بمناسبة عيد العمال، في 1971/5/1. فبعد أن فرغ من قراءة الخطاب، الذي كان قد أعده له محمد حسنين هيكل كالمعتاد، أخرج ورقة من جيبه كان قد كتبها بنفسه، لأن هيكل رفض وضعها في الخطاب، تناول فيها الهجوم على من أسماهم «مراكز القوى»، كان نصها: «إنه ليس من حق أي فرد أو جماعة، مهما كان ذلك الفرد، أو تلك الجماعة، أن تزعم لنفسها قدرة منفصلة عن قدرة هذا الشعب، وأن تدّعي لنفسها موقفاً تستطيع من خلاله أن تفرض رأيها على جموع الشعب، أو أن تتستر وراء شعارات، أو مناورات تحاول أن تشكل مراكز القوى، ليبقى الشعب وحده سيد مصيره».

في صباح اليوم التالي 1971/5/2 التقى جمعة مع السادات، الذي بادر إلى عتابه لأنه عارض اتفاقية الاتحاد في اللجنة التنفيذية العليا، كما أنه أصدر توجيهاته إلى اللجنة المركزية بطلب التأجيل، ولم يعمل على منع علي صبري نائب رئيس الجمهورية من مواصلة حديثه أمامها. ويشير جمعة في مذكراته: «حاولت أن أشرح للسادات خطأ استنتاجاته بهذا الخصوص، وقلت له: أنت تعطي أذنك لبعض الناس، وكثير منهم لا همَّ لهم غير خلق وقيعة بيننا وبينك، وذكرته بقصة كان هو بنفسه قد رواها لي سابقاً. إذ إنه كان قد اجتمع مع عدد من أعضاء جماعة

(41) حماد، وزير داخلية عبد الناصر، شعراوي جمعة: شهادة للتاريخ، ص 148.

«الإخوان المسلمين»، وساعتها قالوا له: إن عداءنا لجمال عبد الناصر ونظامه انتقل إلى شعراوي جمعة وسامي شرف. وقلت له تعقيباً على ذلك: والله أنت نائب جمال عبد الناصر، والمفروض أنك رئيس الجمهورية، وأنت أحد الذين حاكموا «الإخوان المسلمين»، والمفترض في هذه الحال أنت ينتقل العداء إليك أنت، ولا ينتقل إلينا نحن. لكنه كان سعيداً بسماع مثل هذه الأحاديث. ذكرته بالواقعة، وقلت له: أنت لا تزال تستمع إلى الكثيرين الذين يحاولون إيجاد ثغرة بيننا وبينك»[42].

كان «جدول أعمال ذلك اللقاء يضم أربعة موضوعات: أولها، قرار المعركة، وكان قول السادات قاطعاً: أنا لا أريد الحرب الآن! كان السادات لا يزال يأمل في أن تقدم له الولايات المتحدة حلاً يمسك به في يديه، ولم أوافقه نهائياً على رأيه. وثانيها، زيارة وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكية إلى مصر بعد عدة أيام، حيث أكد السادات اعتقاده أن الولايات المتحدة مقدمة على حل الأزمة في المنطقة، واختلفنا أيضاً. وثالثها، موضوع علي صبري، حيث بدأه السادات بأنه سوف يقيله، وكانت المعلومات المؤكدة لدينا، وكما ذكر السادات بنفسه، في مذكراته بعنوان: البحث عن الذات: قصة حياتي، أنه كان قد سبق إلى إبلاغ السفير السوفياتي بذلك، لإبلاغ حكومته أن هذا الموضوع شأن داخلي محض، وأنه ليس موجهاً ضدها»[43]. واختلفنا أيضاً، حيث أخبرته أن الإقالة قبل زيارة روجرز ستبدو «عربوناً» للولايات المتحدة، وإذا ما جرت بعدها فسيقال أنه «يدفع الثمن»، لهذا يفضل تأجيل الموضوع إلى ما بعد معركة التحرير. ورابعها، موضوع الاتحاد الاشتراكي؛ حيث قال السادات بشكل مباشر: أريد حل الاتحاد الاشتراكي! والسبب رغبته في التخلص من عدد من قياداته، مثلما ذكر صراحة عضو اللجنة التنفيذية العليا لبيب شقير رئيس مجلس الأمة، وضياء الدين داوود أمين الدعوة والفكر. أكدت له أنه لا يملك دستورياً وقانونياً هذا القرار. وأضفت أن «المؤتمر القومي» هو الذي انتخبك رئيساً للاتحاد الاشتراكي، فكيف تأتي أنت وبقرار منك تحل الذين انتخبوك؟ ويعقب جمعة: هكذا اختلفنا في الموضوعات الأربعة، وبدا كأنه اقتنع بما عرضت، ووعد بإعادة التفكير، بينما اتضح لاحقاً أن الحقيقة كانت غير ذلك بالمطلق، لأن السادات يعدّ «خبيراً» في إظهار عكس ما يبطن. بل ففي خلال الأيام القليلة التالية حقق كل ما يسعى إليه في تلك الموضوعات الأربعة: تأجيل قرار الحرب إلى أجل غير مسمى ـ تأكيد التوجه ناحية الولايات المتحدة ـ عزل علي صبري وكل «المجموعة الناصرية» ـ حل الاتحاد الاشتراكي، وكذلك مجلس الأمة[44].

(42) المصدر نفسه، ص 155 ـ 156.

(43) أنور السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1972)، ص 295.

(44) حماد، المصدر نفسه، ص 156 ـ 159.

فضلاً عن ذلك، وفي اللقاء نفسه، يقول شعراوي جمعة في مذكراته: «قال لي السادات وهو يغريني: أنت سوف تشرف على تنفيذ قرار حل الاتحاد الاشتراكي، ثم بعد ذلك نغيّر الوزارة بالكامل، وتختار الناس إللي انت عاوزهم... وفي الحقيقة أنني ضحكت من هذه الطريقة التي يريد السادات من خلالها أن يجعلني كبش الفداء، ويكون علي أن أتحمل تغيير الصورة القائمة، التي تحوي كل هؤلاء الوطنيين الصادقين، ثم يأتي هو بعد ذلك ويقول لي: مع السلامة». وقد أشار جمعة في مذكراته إلى أنه سبق أن رفض نفس العرض بتولي رئاسة الوزراء بعد وفاة جمال عبد الناصر، لكن لاعتبارات مختلفة، حيث أبلغ السادات مبررات رفضه بالقول: «أريدك أن تعرف أننا اتفقنا على أن يستمر الوضع الوزاري للمجموعة التي كانت حول الرئيس جمال عبد الناصر بلا أية زيادة في السلطات أو في المناصب، حتى لا يقال عنا أننا ورثنا عبد الناصر، وأننا «استغلينا» الموقف، وطالبنا بمناصب أو مزايا لم تكن موجودة من قبل، في ظل وجود الرئيس جمال عبد الناصر. ويضيف لقد أكدت لنا التجارب أن العمل السياسي لا يجب أن يبنى على أساس حسابات شخصية، أو حسابات عاطفية، ولا يجب أن يحكمه أو يتحكم فيه مثل هذا التردد خوفاً من بعض الكلام الذي يمكن أن يقال، وبخاصة أنه قيل أكثر منه، رغم عزوفنا عن المناصب... لذلك أعتبر، وبعد التجربة، واستلهاماً لدروسها، أن رفضنا لتولي رئاسة الوزارة، في ذلك الوقت، كان خطأً كبيراً. وكانت النتيجة الطبيعية التي ترتبت على هذا الخطأ أن جاء آخرون من خارج دائرة الانتماء إلى فكر ومدرسة جمال عبد الناصر، وبمرور الوقت امتلكت هذه المجموعة القدرة على احتواء السادات، وتوجيهه إلى وجهات أخرى»[45].

يتابع جمعة: «وعاد السادات وطلبني من جديد، في لقاء 1971/5/2، فقال: سأصدر قراراً بتشكيل لجنة لتخليد جمال عبد الناصر برئاستي، وعضوية محمود فوزي رئيس الوزراء، وأنت تتولى أمانة هذه اللجنة. أحسست أن السادات انتقل من إغرائي إلى توريطي، وبدا لي مكشوفاً وهو يحاول أن ينصب لي مصيدة من جديد، كنت موقناً أنه بصدد إعلان قرار ضد علي صبري، وهكذا أجد نفسي في موقف لا أحسد عليه؛ علي صبري يقال، وشعراوي جمعة يتولى مسؤولية لجنة لتخليد جمال عبد الناصر. ويضيف جمعة: لا يمكن الادعاء أنني كنت الوحيد المقرب من جمال عبد الناصر، فقد كان هناك كثيرون غيري، وسوف يغضبهم عدم الانضمام إلى هذه اللجنة، ولم أكن مستعداً لتحمل «غضبة» كل هؤلاء، وعلى رأسهم محمد حسنين هيكل وسامي شرف، فقلت له: طيب ندخل معنا سامي شرف، فقال لي: لا .. سوف يقولون «مراكز القوى»، الأفضل أن يعمل سامي من الباطن. وعندما اتصلت بكل من شرف وهيكل تأكد توقعي تماماً، ولهذا سارعت في ساعة متأخرة من مساء اليوم نفسه إلى إبلاغ فوزي عبد الحافظ سكرتير

---

(45) المصدر نفسه، ص 99.

السادات أنني ناقشت هيكل في موضوع لجنة تخليد جمال عبد الناصر، وبلغ الرئيس السادات أننا اتفقنا على تأجيل الموضوع إلى فترة أخرى. واستطعت أن أفلت من المصيدة التي كان السادات ينوي أن يضعني فيها. والغريب أن السادات عمد بعد ذلك إلى تشويه هذا اللقاء الذي جرى بيني وبينه؛ فقال: إنني قابلت شعراوي جمعة وقلت له: خطتي، فقال لي: حاضر يا أفندم سوف أنفذ. وكانت هذه هي طريقة السادات في تزييف التاريخ؛ أن تضيع الحقيقة في ركام من الأكاذيب»[46].

يوم 6 أيار/مايو ألقى السادات خطاباً في «مسجد الحسين»، في عيد المولد النبوي (ﷺ)، ولَم يتطرق إلى الصراع الدائر بتحديد، لكنه ابتدع فيه شعار: «دولة العلم والإيمان».

وعلى الطريق ذاتها يقول شعراوي جمعة في مذكراته: إن مجلس الأمة عقد اجتماعاً في 1971/5/10، وعندما سئل السادات من بعض الأعضاء عن «مراكز القوى»؛ قال: لا يوجد حاجة اسمها «مراكز قوى»، وأكد أن الخلافات انتهت، قائلاً: إننا خرجنا من منطق الصراع، وأن الهم الوحيد هو المعركة. ويشير جمعة إلى أنه كان «يتوجس خيفة من هذا الاجتماع، خشية أن يحدث فيه شقاق جديد، وكان من المتوقع أن تشن المجموعة الموالية لأنور السادات داخل المجلس هجوماً حاداً على الاتحاد الاشتراكي وعلى قياداته، ما يؤدي بنا إلى الدخول في مواجهة جديدة وصدام لا تحمد عواقبه، ولذلك أصدرت توجيهات بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، وأمانة تنظيم «طليعة الاشتراكيين»، إلى المنظمين في مجلس الأمة بأن يكون هدف الحديث والمناقشات في حضور السادات هو الصلح والالتئام ولمّ الشمل، إضافة إلى حماية الاتحاد الاشتراكي، وعدم السماح بالمساس به». ويؤكد جمعة: «كانت لدينا معلومات بأن أحد الأعضاء من البحيرة اسمه أحمد يونس سيثير المجلس ضد علي صبري نائب الرئيس الذي أُقيل يوم 2 مايو، وضد الاتحاد الاشتراكي، وما يسمى «مراكز القوى»، وكان يونس مقرباً لوجيه أباظة، فاتصلت به وطلبت منه أن يعطي تعليماته لأحمد يونس بعدم فعل ما يتويه»، وهكذا كان.

يفتح جمعة هامشاً في شهادته حول أحمد يونس، قائلاً: «قدمت إلى المحاكمة بعد وضعي تحت الحراسة، وكانت المحكمة مكونة من ثلاثة قضاة، ومعهم أربع شخصيات عامة، منهم اثنان يمثلان اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي باعتباري كنت عضواً بها، كان من بينهم يونس، وحين وقفت أدافع عن نفسي في موضوع الحراسة، وقلت: لست أملك أي شيء»، وتساءلت: حراسة إيه؟ وليس لدي ثروة، وهذا شرف لي والحمد لله، ونظرت إلى يونس، وقلت بيتاً من الشعر: «فقل للشامتين بنا أفيقوا/سيلقى الشامتون كما لقينا»، وهي من قصيدة للشاعر الجاهلي

(46) المصدر نفسه، ص 159 ـ 160.

«ذو الإصبع العدواني».. وتشاء الظروف أن يختلف يونس مع السادات فيما بعد ويأمر بوضعه تحت الحراسة، وتشكل له محكمة كما فعلوا معي، وحدث له ما جرى لنا».

يواصل جمعة شهادته فيقول: «في استراحة رئيس الجمهورية، ومعنا لبيب شقير رئيس المجلس، عرضت على السادات أن يحضر ضياء الدين داوود للتصالح معه، لكنه رفض. وكان السادات يناور من جديد. أكدت عليه الموعد المقرر سلفاً، في 1971/5/13، ليوقع السادات التعليمات الأخيرة للمعركة، والتي تبقى وزير الحربية جاهزاً لخوضها، بحضور محمود رياض وزير الخارجية، والفريق أول محمد فوزي وزير الحربية، وشعراوي جمعة، وسامي شرف. والغريب أن السادات طلب عدم حضور وزير الخارجية، وعندما أبلغته أنني أخبرت رياض بالموعد، طلب أن يحضر جزءاً من الاجتماع ثم ينصرف! في جميع الحالات كان السادات قد اتخذ قراراً بأن هذا الاجتماع لن يعقد؛ حيث كان، قبلها بأيام، قد أبلغ جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية أنه سيتحرك قريباً لتصفية معارضيه، وعلى رأسهم وزيري الخارجية والحربية، لكنه كان يمارس لعبته المفضلة في المراوغة، وكما سيأتي بيانه كانت تسجيلات هذا اللقاء لدينا بالكامل، من خلال «عملية الدكتور عصفور»»[47].

ويضيف شعراوي جمعة في مذكراته: «جاءتنا معلومات كانت تحتم علينا سرعة التحرك في مواجهة ما يخطط له السادات، وللأسف الشديد جاء تحركنا متأخراً جداً، سبقنا السادات إلى ما حدث في 12 أيار/مايو»[48]، الذي بدأ بعزل شعراوي جمعة نفسه، ثم إعلان استقالة معظم «المجموعة الناصرية» من السلطة، وقبول تلك الاستقالات، ثم تحديد إقاماتهم، مساء ذلك اليوم.

وكان من أبلغ ما قيل بهذه المناسبة ما قرره اللواء أحمد كامل مدير المخابرات العامة في حينه، في أثناء اجتماع عقدته قيادة «التنظيم الطليعي» مساء 5/12، للنظر في الخطوات المقبلة، في ضوء المعلومات السابقة التي عرضها عليهم شعراوي جمعة، حيث قال كامل: «مهمتي أن أحمي الدولة ورئيسها من المؤامرات، وأنا وسط مأساة الآن حين أواجه وضعاً غريباً أن الذي يتآمر على البلاد هو نفسه رئيس الدولة»[49]! فكان من المنطقي أن يتعجب كامل، حسب مذكراته، بعنوان: أحمد كامل يتذكر، من القضية كلها، قائلاً: «قد لا أكون مبالغاً إذا قلت إنني لا أفهم أي تفسير لقضية 15 أيار/مايو، فقد كان بمقدور الرئيس السادات، بموجب سلطاته، أن ينهي الأمر لمصلحته دون سجن أو محاكمة أو خلافه، ولم يكن في نية الآخرين عمل حاسم يقومون به، بل لعلّي أضيف ـ حتى مع توافر النية للعمل الحاسم، وهذا ليس صحيحاً ـ أنهم لم

(47) المصدر نفسه، ص 171 ـ 172.

(48) المصدر نفسه، ص 172.

(49) المصدر نفسه، ص 174.

يكونوا قادرين على ترجمة هذه النية إلى فعل. أما بالنسبة لي فأنا لا أعرف لماذا دخلت السجن، كانت التهمة: «علم ولم يبلغ»، لكنني لست مضطراً لأن أكرر نفس الأسئلة القديمة: علمت بماذا، ولم أبلغ عن ماذا؟»[50].

في ضوء ما تقدم يمكن القول إن القضايا التي جرى حولها الخلاف أو النزاع بين السادات و«المجموعة الناصرية» كانت موجودة من قبل أن يتولى السادات رئاسة الدولة، فالصراع العربي ـ الإسرائيلي قضية قائمة، ومشروع اتحاد الجمهوريات العربية قد صاغه ومهّد له جمال عبد الناصر، تحت عنوان: «ميثاق طرابلس». لكن ما فعله السادات هو توظيف هذا الإرث من القضايا في خدمة تحقيق هدفه المرحلي وهو الانفراد بالسلطة.

لذلك يجب النظر إلى مبادرة افتتاح قناة السويس، واتفاق اتحاد الجمهوريات العربية، بأنهما «بالونات اختبار» أطلقها السادات وكان الغرض منها: الكشف عن مصادر القوة والضعف عند القيادات الناصرية، ووسيلة لقياس الولاء عند الأفراد.. ولمن؟ فكيف جاءت ردود أفعال القيادات الناصرية؟

من الملاحظ أن السادات كان يركز اهتمامه حول نقطة جوهرية تتمثل في «فرز المواقف»، فبعد أن ينتهي المتحدث من عرض وجهة نظره في القضايا المطروحة كان السادات يصر على أن يسأله عما إذا كان موافقاً على الاتفاقية أم معارضاً لها. إن السادات لم يكن يعنيه رأي أعضاء اللجنة التنفيذية العليا بخصوص مشروع الاتحاد، بقدر ما كان يحرص على تحديد مواقفهم، هل المتحدث مؤيد لموقف علي صبري أم مؤيد لموقف السادات؟ هذا وفق رواية الناصريين أنفسهم، وهذا يعني أن اعتراف الناصريين بذلك، وتجاهل دلالاته يسقط عنهم تهمة التآمر، لكن لا يعفيهم من المسؤولية والنتائج التي ترتبت على النهج الذي اتَّبعوه في تعاملهم مع السادات. وقد تأكد هذا الأسلوب، بشكله الفج، مرتين:

الأولى، عندما دعي السادات إلى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي لمناقشة مشروع الاتحاد، في 1971/4/21، حيث أصر السادات على أن يبدي شعراوي جمعة رأيه في الاتفاق، ورغم توضيح جمعة أنه ليس له حق التصويت، لأنه ليس عضواً منتخباً باللجنة، ويحضر اجتماعاتها بصفته «أمين التنظيم» بالاتحاد الاشتراكي، بقرار من جمال عبد الناصر، وأمام إصرار السادات أقر جمعة أنه من المعترضين على الاتفاق.

والثانية، عندما عقد اجتماع مشترك بين «المجلس الأعلى للدفاع» واللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، في يوم 2 شباط/فبراير عام 1971، وكانت فترة وقف إطلاق النار، الممددة،

(50) عز الدين، أحمد كامل يتذكر: من أوراق رئيس المخابرات المصرية الأسبق، ص 24.

قد قاربت على الانتهاء، الذي كان يوافق 5 شباط/فبراير، حيث حرص السادات على أخذ رأي الجميع، حتى سكرتير المجلس، رغم أنه لم يكن له حق التصويت.

لقد تكرر استخدام السادات لأسلوب «المباغتة» في تعاملاته مع القيادات الناصرية، من نحو: قرار المبادرة، وقرار اتحاد الجمهوريات، وكان السادات يعتقد أن هذا الأسلوب يصيب خصومه بالصدمة التي تفقدهم توازنهم. لكن مشروع اتحاد الجمهوريات العربية كان فيه ما يكفي لإنذار القيادات الناصرية بالخطر، فالمشروع قد حصر اختياراتهم في أحد أمرين:

الاختيار الأول: إذا قبلت القيادات الناصرية إتمام مشروع الاتحاد، عندئذ يستطيع السادات القيام بانقلابه السلمي ضدها، فقيام اتحاد بين الدول العربية الثلاث يتطلب بناء مؤسسات سياسية وتشريعية جديدة. وهذا ما أكده هيكل فيما بعد: «إن السبب الحقيقي لمعارضتهم كان خوفهم، الذي له ما يبرره، من أن تضع نهاية لاحتكارهم السلطة. فإتمام الوحدة سيترتب عليه قيام مؤسسات، وإجراء انتخابات جديدة. وكان هذا هو نفسه، بطبيعة الحال، من بين أسباب رغبة الرئيس في إتمام الوحدة».

الاختيار الثاني: أن ترفض القيادات الناصرية المشروع وتفسد عليه محاولة الانقلاب، وهذا ما توقعه السادات من خلال حواره في الدوائر الضيقة، لكنه استطاع أن يحول هذا الرفض إلى تمرد على قرارات ومشروع بدأه جمال عبد الناصر، الأمر الذي يعطيه فرصة توجيه التهمة لهم بعدم الولاء لناصر والناصرية، وبأنهم في الحقيقة طلاب سلطة وتسلط، وهذا بالفعل ما حدث.

مؤشر آخر لا يقل أهمية في دلالته، يتمثل بنكوص السادات المتكرر عن وعوده في شأن المشاركة الجماعية في اتخاذ القرار السياسي، ففي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر عام 1970 تعهد السادات أمام القيادات الناصرية «أن اللجنة التنفيذية العليا ستنظر في جميع الأمور التي تهم البلد، وسوف تجتمع اللجنة التنفيذية بصورة دورية مرة كل أسبوعين، وأن اللجنة المركزية سوف تجتمع هي الأخرى بصورة دورية مرة كل شهر». لكن تأكد فيما بعد لهذه «المجموعة الناصرية» أن السادات لا يلتزم بما تعهد به أمامهم، فلم تجتمع اللجنة التنفيذية إلا في نيسان/أبريل 1971 بغرض الموافقة على مشروع الاتحاد، الذي لم يستشرهم فيه السادات أصلاً، أي بغرض الموافقة على انقلابه السلمي ضدهم! وبالرغم من أن ضياء الدين داوود ذكّر السادات، في لقاء معه، بأن «عدم انعقاد اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية يؤدي إلى البلبلة، لأنهم ألفوا في ظل جمال عبد الناصر أن يجتمعوا اجتماعات دورية، وأنه خلال المدة من قيام اللجنة وحتى وفاته لم يتخلف جمال عبد الناصر عن قيادة الاجتماعات ولو لمرة واحدة، ولم تتأجل لمرة، فكانت الاجتماعات الأسبوعية تجرى، والاجتماعات النصف شهرية تتم، واجتماعات المؤتمر العام تتم في موعدها، ويعرض عليهم كل شيء. أما الآن فإنهم يفاجؤون بأنهم خارج الأحداث تماماً». وكان جواب السادات فيه من الوضوح بأكثر من اللازم، ويكشف خططه وأغراضه؛ فقد

«انتفض» أمام الجميع قائلاً: «لا.. العملية أكبر من هذا، وأنا لن أضع على حريتي قيداً وأنا أمارس سلطاتي الدستورية، وأنا في سبيل إيجاد حل جذري لهذه المشكلة». يواصل داوود قوله: «خرجت من اللقاء معه وأنا أحس أنه سيعصف بهذه المؤسسات بالتأكيد» (ص 160)!

لم تتوقف التحذيرات وتعدد مصادرها عند هذا الحد، فقد وصل إلى علم «المجموعة الناصرية»، من مصادر ثقة، ومن شخصيات معروفة، تحذيرات قاطعة؛ وكان المصدر هذه المرة هو مجدي حسنين أحد الضباط الأحرار، فأبلغهم بالإجراءات والقرارات التي ينوي السادات اتخاذها، وقد سمعها منه مباشرة. لم يقصد السادات عن عمد تسريب مثل هذه المعلومات إلى «المجموعة الناصرية» من طريق مجدي حسنين، إنما كان بغرض ضم حسنين إلى معسكره، فلم يكن من مصلحة السادات إنذار «المجموعة الناصرية»، وهكذا توافر لدى «المجموعة» من المعلومات الكثير.. الكثير.

إضافة إلى ذلك فقد تجمع لدى شعراوي جمعة هو الآخر معلومات بصورة مباشرة من السادات نفسه، فقد أخطره بعزمه على إقالة علي صبري، فكان رد جمعة على السادات: «أن الوقت غير مناسب؛ فنحن ننتظر زيارة روجرز، وسوف تفسر إقالة علي صبري الآن أنها بمثابة هدية تقدم لروجرز قبل حضوره».

إضافة إلى ما سبق، فقد طلب السادات من جمعة «حل الاتحاد الاشتراكي، لكنه رفض؛ أن الاتحاد الاشتراكي هو أعلى سلطة في البلاد، ولا يملك أحد حله.. ولم يرتح السادات لهذا الرأي، فقد كان مصمماً على أن يحل الاتحاد الاشتراكي ليأتي بعناصر جديدة. وقد تأكد له ضرورة إجراء هذا التغيير بعد اجتماع اللجنة المركزية، الذي ناقش فيه قضية الاتحاد بين مصر وسورية وليبيا» (ص 159).

حتى عندما بدأ السادات في تنفيذ خططه للتخلص من «المجموعة الناصرية»، والتي بدأت بإقالة علي صبري، ثم تبعها بإقالة شعراوي جمعة، وعلى الرغم من كل هذا، كان في مقدور القيادات الناصرية المتبقية في السلطة تدارك الأخطاء، والتخلص من السادات، فما يزالون يسيطرون على أهم مؤسسات السلطة، بما فيها الجيش والإعلام والاتحاد الاشتراكي والبرلمان. لكن بدلاً من التحرك ضد السادات بدافع ضمانات أمنهم كأفراد، وبدافع حرصهم على إنجاز المعركة العسكرية كأسلوب وحيد من أجل تحرير الأرض، إذا هم يتقبلون تبريرات وتفسيرات السادات، في شأن القرارات التي أتخذها ضد علي صبري، بأكثر من كونه أصبح شخصاً من العسير التعاون معه، بعد الهجوم الذي شنه عليه صبري في اللجنة المركزية.

من ناحية أخرى من اللافت أن التجربة قد أثبتت أن توقع أغلبية من حاول جمعة إقناعهم بانتخاب السادات رئيساً للجمهورية، بأن السادات لا أمان له، وأن جمعة نفسه، الذي يدافع عنه، سيكون أول من يطيح بهم، كان توقعاً صحيحاً إلى حد بعيد. ولأن السلطان، أي سلطان، يكره

من رأوه صغيراً، أو من كان لهم فضل عليه في صعوده؛ فقد عمد السادات بالفعل إلى الإطاحة بكل «المجموعة الناصرية» التي أيدت انتخابه رئيساً للجمهورية، رغم كل الأصوات المعارضة، بل ومحاكمتها بتهمة الانقلاب على السلطة الشرعية، والتآمر على الرئيس وعلى الدولة.

وبعد ذلك أخذ السادات مبكراً في التخلص من حلفائه، ومن كل الذين وقفوا إلى جانبه، وساندوه في مواجهة تلك «المجموعة الناصرية»، في 1971/5/13، حتى تمكن من عزلها، واحداً بعد الآخر، ومن ثم توطيد دعائم حكمه. لم تكد تمر سنة على تلك الأحداث حتى أزاح السادات الفريق أول محمد صادق من وزارة الحربية وقيادة القوات المسلحة، وهو أهم شريك له في انتصاره في أيار/مايو عام 1971. كما وُجد اللواء الليثي ناصف، القائد السابق للحرس الجمهوري، والذي اعتقل «المجموعة الناصرية»، منتحراً تحت شقته في لندن، حيث قيل إنه ألقى بنفسه من النافذة في ظروف غامضة، كما سُجن حليف السادات القوي محمد عبد السلام الزيّات، وكان طبيعياً أن يصل الدور إلى هيكل، فعزله من الأهرام حصنه الحصين، ثم سجنه.

لقد اتبع السادات خطة ذكية، وهي التخلص من الذين ساعدوه في ترسيخ دعائم حكمه، حتى لا يمنّوا عليه في أي يوم من الأيام، ويتصوّروا أنهم شركاؤه، وحتى لا يمارسوا صلاحياتهم القوية التي استمدوها من أدوارهم في أحداث أيار/مايو عام 1971، لأن السادات لم يكن في حاجة إلى شركاء في السلطة، وكان يسير منذ البداية نحو الانفراد بكل شيء.

فقد تخلص أولاً من الفريق أول محمد صادق وزير الحربية، بداعي عدم تنفيذ أوامر رئيس الجمهورية في شأن الاستعداد لخوض المعركة، إلى حد عدم إبلاغ تلك الأوامر إلى عدد من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ما يمس شرف الرجل الوطني والعسكري، ثم حاكمه وقضت المحكمة بسجنه عاماً «مع إيقاف التنفيذ»، بحيث يبقى السيف معلقاً برقبته طوال الوقت، إذا ما عنَّ له أن يتكلم، وبخاصة أنه كان يختلف مع السادات في فكرة «الحرب المحدودة»، ويرى ضرورة أن توضع الخطة على أساس «حرب تحرير شاملة» حتى الحدود الدولية لمصر، وفق ما سبق أن صدّق عليه جمال عبد الناصر قبل رحيله مباشرة.

ثم تخلص من اللواء الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري، فعزله أولاً من منصبه، ثم جرى اغتياله في لندن، بزعم أن توازنه قد اختل فسقط من «البلكونة» إلى الشارع، ووجد جثة هامة. ويقول مراد غالب، وزير الخارجية الأسبق ووزير الإعلام أثناء الحرب، في مذكراته: إن ناصف كان يردد دائماً أن رجال السادات وراءه يريدون قتله[51]. وقد أبلغني شخصياً السفير مصطفى الفقي، نائب سفير مصر في لندن وقتها، أن بيان الحكومة المصرية عن «الحادث» لم يراع أنها تتعامل مع شرطة «سكوتلند يارد» البريطانية العريقة؛ لأن المبنى لا توجد به بلكونات أصلاً،

(51) غالب، مذكرات مراد غالب: مع عبد الناصر والسادات: سنوات الانتصار وأيام المحن، ص 197.

إنما كانت هناك كنبة من خلفها نافذة، لا يمكن فتحها بدون تحريك الكنبة، وأنه جرى تحريك الكنبة من موقعها داخل الشقة ليمكن فتح النافذة خلفها، ثم «ألقي» به من النافذة.

كما يقول صلاح الشاهد في شهادته، التي وردت في كتابه بعنوان ذكرياتي في عهدين «بعد عدة سنوات، وفي يوم واحد، قدمت والفريق الليثي ناصف استقالتينا من ديوان رئاسة الجمهورية والحرس الجمهوري، فقد أراد رئيس الديوان حافظ إسماعيل تنظيم الديوان بحيث يجعل كبير الأمناء وقائد الحرس الجمهوري لا يتصلان بالرئيس إلا من طريقه هو. ويقول الشاهد: «لا أنا قبلت هذا الوضع ولا الليثي ناصف» قبل هذا الوضع، وقبل السادات استقالتنا لسبب واحد؛ فقد كان يرسل حافظ إسماعيل إلى الولايات المتحدة لإجراء مباحثات سرية، ولم يكن يرغب أن يعرف أحد ما يدور»[52].

وأضاف إن الفريق سعد الدين متولي كبير الياوران أكد له، قبل أن يلقي السادات اليمين الدستورية، إن السادات لن يُبقي على أي فرد من الذين عملوا بجانب جمال عبد الناصر في منصبه، وأنه قد طلب من الرئيس السادات تعيينه سفيراً لمصر في أية سفارة، لأنه لا يملك ما يعينه على العيش.

ويقول الشاهد أيضاً إن الفريق الليثي قبل وفاته كان في حال عصبية شديدة، لأنه لم يتخيل أبداً، بعد الجهد الكبير الذي بذله في إنقاذه مصير السادات كرئيس لمصر، ومساندته له في أحلك الظروف، وفي أصعب المواقف، وكانت الدولة كلها تقف ضده في تلك اللحظات، وانتصر السادات على الجميع بفضل هذا الدور. عز على الليثي ناصف بعد كل هذا الجهد أن يقبل السادات استقالته فوراً.

ويستطرد صلاح الشاهد في شهادته قائلاً: «إن من قراءتي للتاريخ أن الذي يقوم بثورة، لا بد لقائد هذه الثورة أن يبعد كل من كانوا معه وآزروه في تلك الثورة، وهذا ما أطلقت عليه الثورة الفرنسية: «إن الثورة تأكل أبناءها». وكان لا بد أن يعمد السادات إلى إبعاد الليثي ناصف بعد نجاحه في اعتقال القيادات الناصرية في 15 أيار/مايو عام 1971 واستمراره رئيساً لمصر».

وأعقب السادات ذلك بعزل محمد حسنين هيكل من مؤسسة الأهرام، مصدر قوته ونفوذه، ثم أخذ في التشهير به، إلى حد الزعم بأنه لا يصوم شهر رمضان المبارك، ويجاهر بالإفطار في داخل المؤسسة، وصولاً إلى اتهامه بالخيانة العظمى عام 1976، ثم محاكمته أمام المدعي العام الاشتراكي، وسحب جواز سفره لمنعه من مغادرة مصر عام 1978، كما اتهامه بأنه «عميل» للخميني، لمجرد أنه كان قد أجرى حواراً معه بعد الثورة الإيرانية عام 1979، وأخيراً جرى اعتقاله ضمن اعتقالات أيلول/سبتمبر الشهيرة عام 1981. ورغم أن هيكل لم يعتد على «الرد» على أي

(52) صلاح الشاهد، ذكرياتي في عهدين (القاهرة: دار المعارف، 1998)، ص 34.

انتقادات توجه له، إلا أنه أعلن أنه مضطر إلى مخالفة هذه القاعدة للرد على مزاعم السادات التي وصلت إلى حد اتهامه بالخيانة العظمى، فكتب مقالاً شهيراً، بعنوان: «نقط على حروف»، تكفي الإشارة إلى فقرة واحدة منه، ترد على «تهمة الخيانة العظمى»؛ أشار فيها إلى أن «التوجيه الاستراتيجي للقتال» في حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973، وهو أخطر وثائق الحرب قاطبة، الذي أصدره السادات إلى الفريق أول أحمد إسماعيل وزير الحربية في 1973/10/1، لا يحمل من «السادات إلا توقيعه»، لأن هيكل نفسه هو من قام بصياغته! فهل مثل هذا الشخص يمكن أن يتهم بهذه الجريمة؟!

ويقول مراد غالب في مذكراته: أن السادات قد صبر على هيكل حتى انتهت حرب عام 1973 وقال كلمته المشهورة: «أنا لا أقبل ممن يعمل معي أن يعتقد في نفسه أنه الملقن على خشبة المسرح»! وانتهت هذه العلاقة كما يعرفها الجميع في ظروف مأسوية؛ حيث عمد السادات إلى ضم هيكل إلى زمرة من خيرة المثقفين والسياسيين في مصر، وأودعهم السجن جميعاً، لا لشيء إلا لكونهم قد تجرؤوا وعارضوه، وتحقق بذلك ما كان يقوله السادات دائماً «أنه لا مفر لكل من يحكم مصر إلا أن يكون فرعوناً»[53]!

أما محمد عبد السلام الزيات، الذي خدم مع السادات طوال السنوات التي تولى فيها رئاسة مجلس الأمة، وكان له دور بارز في انقلاب أيار/مايو، فقد عزله السادات أولاً من منصبه، ثم زج به في السجن، في قضية تخابر مزعومة لمصلحة الاتحاد السوفياتي، ضمن اعتقالات أيلول/سبتمبر الشهيرة عام 1981.

ثم تحول إلى عزيز صدقي رئيس الوزراء، الذي تولى المنصب بعد محمود فوزي، والذي استغل السادات ما يتمتع به من صدقية واحترام، في صفوف الشعب المصري بصفة عامة، وفي محيط العمال بصفة خاصة، بوصفه «أبو الصناعة في مصر»، حيث كان أول من كلفه جمال عبد الناصر بتولي وزارة الصناعة في مصر، فور إنشائها لأول مرة في مصر عام 1956، وقام بالدور الأساسي في إنشاء القطاع الصناعي العام، ليذيع بياناً مسانداً للإجراءات التي اتخذها السادات في 1971/5/13، ثم قام بإعفائه من منصبه عام 1972. ويذكر محمد عبد السلام الزيات، الذي تولى وزارة الإعلام في تلك الليلة: «إن أول بيان أمرت بإذاعته من بيانات التأييد أبلغني به عزيز صدقي»، ويؤكد: «إن المجهود الذي قام به عزيز صدقي في هذه الليلة، والذي حاول السادات أن يطمسه، لا بد وأن يذكر، فقد أجرى عدة اتصالات مع جميع رؤساء إدارات المؤسسات، وشركات القطاع العام، ومع العديد من الزعماء النقابيين، وأمكنه أن يؤمن جبهة العمال».

(53) غالب، المصدر نفسه، ص 197.

3 ـ اتصالات السادات الأمريكية

بدأ السادات اتصالاته وعلاقاته مع الولايات المتحدة مبكراً جداً من حكمه، وكانت هناك اتصالات سرية معها في محاولة منه لاستعادة العلاقات بين الدولتين بقوة، فكانت هناك اتصالات تجري بين اللواء أحمد إسماعيل علي رئيس جهاز المخابرات العامة في ذلك الوقت وبين مندوب الاستخبارات الأمريكية في بعثة رعاية المصالح الأمريكية بالقاهرة يوجين ترون، منذ بداية عام 1971، وأيضاً بدأت الاتصالات بمناسبة حضور مندوب الرئيس الأمريكي، الوزير ريتشارد دسون، جنازة جمال عبد الناصر لبداية ترتيب علاقات واتصالات بين السادات وبين الإدارة الأمريكية.

أ ـ تدشين الاتصالات السرية

أصدر يفغيني بريماكوف ـ المراسل الصحافي الشهير لدى القاهرة في عهد الاتحاد السوفياتي، ورئيس الاستخبارات ورئيس الوزراء الأسبق في عهد الاتحاد الروسي ـ كتاباً يضم مذكراته، بعنوان: **الكواليس السرية للشرق الأوسط (النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين)**، ومن اللافت أنه أشار فيه إلى متابعته «انحراف السادات»، بالمعنى الأيديولوجي، عن خط جمال عبد الناصر الاشتراكي، وبالتالي فك التحالف مع الاتحاد السوفياتي، والتحول إلى الولايات المتحدة.

ينطلق بريماكوف من «أن مصر ظلت هي الهدف الرئيسي للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية، وأخذت تبحث عن مدخل إلى السادات بعد فترة قصيرة من وفاة جمال عبد الناصر، آملين في أن يتمكنوا من وضعه تحت سيطرتهم. وقد سهل الانقلاب الذي قام به السادات في أيار/مايو عام 1971 تنفيذ المخطط الأمريكي». ويضيف «أن الولايات المتحدة عملت في البداية، سرّاً، من طريق السعودية، خوفاً من أن يكون الاتصال المباشر غير مثمر في ذلك الوقت، وبخاصة أن السادات كان طوال الوقت يخلق وهماً باستمرار نهج سلفه»، ويشير بريماكوف إلى دور كمال أدهم في هذا المجال. مع ذلك استطاعت وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة التأكد من وجود نغمات في تصريحات السادات تشير إلى استعداده مباشرة «اللعب» مع الولايات المتحدة. وكانت مبادرة السادات في شأن فتح قناة السويس، و«وقف العداء»، مع قدر من انسحاب القوات الإسرائيلية إلى الشرق من القناة، بمثابة «إشارة» حقيقية للأمريكيين[54].

---

(54) يفغيني بريماكوف، **الكواليس السرية للشرق الأوسط (النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين)**، ترجمة نبيل رشوان (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016)، ص 160 ـ 161.

كل هذه التطورات مجتمعة، إضافة إلى تحليل «شخصية السادات»، وتحليل خطاباته الأولى، إلى جانب معلومات من مصادر سعودية، حدد قرار الولايات المتحدة في إطلاق بالون اختبار، فجرى تكليف وزير الخارجية روجرز بالتوجه إلى مصر، ومقابلة السادات. لكن لم يكن لدى نيكسون ولا كيسنجر ولا روجرز أساس لتوقع أن تصبح أول مقابلة رسمية مع السادات مثمرة إلى هذا الحد. ففي أثناء لقائه مع روجرز انتقل السادات، فجأة، إلى موضوع آخر، وبدون مواربة سأل روجرز: لماذا لا تثيرون مسألة «الوجود السوفياتي في مصر»؟! روجرز الذي كان يعرف من خلال كمال أدهم توجهات السادات، وجد فرصة نادرة للحصول على تأكيد مباشر للمعلومات التي أبلغه بها أدهم، من السادات نفسه دون بذل أي مجهود يذكر. أكد السادات أمام روجرز أنه بعد أول مرحلة لانسحاب القوات الإسرائيلية من قناة السويس سيغادر الخبراء السوفيات مصر[55].

ويشير بريماكوف إلى لقاء جمعه مع الصحافي الأمريكي أنديرسون، مراسل مجلة نيوزويك في القاهرة يوم 1971/5/12، الذي أخبره بحديث دار قبل اللقاء بأيام بين السادات وبيرغس، رئيس بعثة رعاية المصالح الأمريكية بالقاهرة، الذي كان يتأهب للسفر إلى واشنطن، طلب فيه السادات من بيرغس أن يبلغ نيكسون أن كل اتفاقاته مع روجرز، في شأن إنهاء الوجود السوفياتي في مصر، تظل قائمة. وقال: «لا تعيروا بعض تصريحاتي اهتماماً، فهي ذات طابع اضطراري، والقرار الرئيسي أنا اتخذته بالفعل»[56].

ثم يتابع بريماكوف عملية التحول الجذري من مبدأ التسوية الشاملة، إلى مبدأ التسوية الجزئية، إلى مبدأ الصلح المنفرد بين مصر وإسرائيل. ويرى أن نقطة البداية تمثلت بتولي كيسنجر ملف المنطقة، حيث يشير إلى أن كيسنجر كتب في مذكراته، بعنوان: سنوات البيت الأبيض، أن نيكسون أقدم على خطوة بدأت بها سيطرته الميدانية على «الدبلوماسية الشرق أوسطية»[57]. فماذا كانت تلك الخطوة؟

يرد بريماكوف: أن مائير التقت نيكسون، في كانون الأول/ديسمبر عام 1971، وتوصلا إلى «تفاهم مشترك حول مشكلات استراتيجية وتاكتيكية، منها وقف البحث من طرق لتسوية شاملة لبعض الوقت... وفي مقابل هذا من الضروري بذل الجهود الموجهة لعقد اتفاق مؤقت مع مصر»[58].

---

(55) المصدر نفسه، ص 162.

(56) المصدر نفسه، ص 166. انظر أيضاً: *Newsweek* (13 December 1971), p. 16.

(57) Henry A. Kissinger, *The White House Years* (Boston, MA: Little Brown, 1979) (Memoirs, covering November 1968-January 1973), p. 1229.

(58) بريماكوف، المصدر نفسه، ص 170.

ويتابع: يبدو أنه في ذلك الوقت لم تعد قناة الاتصال السعودية تحقق طموح الولايات المتحدة والسادات معاً، لذلك جرى فتح قناة اتصال سري مباشرة، بين جهازَي الاستخبارات في البلدين، تتخطى وزارتي الخارجية. وفي عام 1972 أبلغ السادات الولايات المتحدة موافقته على مبدأ التسوية الجزئية. ويضيف: وبعد فتح قناة الاتصال السرية سرعان ما اتخذ السادات قراراً بإنهاء مهمة المستشارين العسكريين في مصر[59].

وفي ما يتعلق بالروايات الدعائية التي كان يصدرها السادات في شأن رفض مبدأ التسوية الجزئية، وبخاصة في أثناء زياراته موسكو، وعند لقاءاته مع القادة السوفيات في القاهرة، كتب كيسنجر، في مذكراته، بعنوان: سنوات البيت الأبيض: «كنا بالطبع نرى أفضل»[60].

ويرصد بريماكوف مسيرة «الاتصالات السرية»؛ فيقول أنه رغم أن السادات لم يكن يلتقي أحداً من السوفيات، إلا أنه قابله ومعه الصحافي السوفياتي «بيليايف» عدة مرات، وعلى ما يبدو أن هذا جعله أكثر ميلاً إلى الصراحة معهما، وبخاصة أنه كان يحاول أن يبدوا أمامهما باعتبار أنه «أبو الأمة» ـ وهذه كلماته ـ والشخص الذي يتحكم في التاريخ، وكان هناك شعور بأن مجد جمال عبد الناصر يصيبه بالتوتر، وكان يريد أن يبين لهما أنه كان يقوده في الحرب «إلهام من أعلى»، وليس منطق العمل العسكري. ثم ينقل ما سجله في لقاء معه، حيث قال السادات: «الجبهة عبارة عن فطيرة ذات طبقات؛ جيشي الثالث تعرض لحصار من الإسرائيليين في سيناء، والقوات المصرية بدورها قامت بحصار دبابات الجنرال شارون، الذي عبر إلى الضفة الغربية لقناة السويس، بما يعني أنه حتى المرحلة الأخيرة من الحرب كان الموقف متوازن. مارس جنرالاتي ضغوطاً عليّ، لقطع الممر الضيق الذي يصل دبابات شارون بالقوات الإسرائيلية الأساسية، وضرب رأس الجسر الذي استولى عليه. كان كل شيء لهذا الغرض موجوداً، وكان لدينا ضعف عدد الدبابات والمدفعية. لكن هنري كيسنجر أرسل لي رسالة قال فيها: «سيادة الرئيس، إذا انتصرت الأسلحة السوفياتية على الأسلحة الأمريكية مرة ثانية، فإنه لن يكون لديّ قدرة لمقاومة البنتاغون، واتفاقنا معكم سيتعرض للخطر»، فسألناه في صوت واحد أنا وبيليايف: عن أي اتفاق تتحدث؟ لكن السادات غيَّر الموضوع»[61].

ثم يشير بريماكوف إلى لقاء جمعه مع الملك حسين ورئيس وزراء الأردن زيد الرفاعي بعمان، حيث كان حسين غاضباً جداً من السادات، قائلاً: «نحن أظهرنا ومعنا الدول العربية الأخرى التضامن مع مصر، وشاركنا في حروب 1948، و1956، و1967، لكنه عندما بدأت حرب 1973 لم يخطرنا السادات بها. والآن بنفسه وقع، دون التشاور مع أحد، على اتفاق (بجلاء

(59) المصدر نفسه، ص 170.

(60) Kissinger, Ibid., p. 1300.

(61) بريماكوف، المصدر نفسه، ص 177.

إسرائيل عن جزء من الأرض المحتلة في سيناء عام 1974 ـ المؤلف). لقد أضاع السادات التفوق الذي حصل عليه الجانب العربي، وبدلاً من صفقة واحدة، اعتماداً على الظروف الجديدة التي ظهرت بعد تشرين الأول/أكتوبر 1973، أعطى كل شيء للأمريكيين منفرداً». وهنا تدخل زيد الرفاعي في الحديث، قائلاً: «أعتقد أن السادات اتفق بالفعل مع كيسنجر قبل عام ونصف من اندلاع حرب تشرين الأول/أكتوبر؛ فقد كنت عند السادات قبل الحرب، بهدف استئناف العلاقات الدبلوماسية بين بلدينا، وفي نوبة صراحة قال لي السادات: إن كيسنجر يقترح عليه أن يقوم بعمل ما، لكي يسمح له بالدخول إلى مجال النشاط السياسي بغرض تسوية الصراع». السادات ربط كلمات كيسنجر هذه بنواياه عبور قناة السويس، والاستيلاء على رأس جسر بطول القناة على الضفة الشرقية، على الرغم من أن هذا سيكلفه 10 ـ 15 الف جندي وضابط، فسأله الرفاعي: أوليس هذا الثمن باهظاً؟ هنا، وفق كلام الرفاعي، أجابه السادات: «حجم الخسائر يمكن تقليله بالوسائل السياسية»[62]؟

ب ـ زيارة وليم روجرز

كان وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكية أول مسؤول أمريكي رفيع المستوى يستقبله السادات رسمياً منذ وصوله إلى السلطة. ومع أهمية هذه الزيارة في حد ذاتها؛ إلا أنها شهدت أيضاً لقاء في غاية الخطورة بين السادات وجوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، الذي كان ضمن الوفد الذي رافق الوزير. وتقتضي متابعة زيارة وليم روجرز إلى مصر، واللقاءات التي شهدتها، إشارة موجزة إلى العلاقات المصرية ـ الأمريكية منذ رحيل جمال عبد الناصر إلى انقلاب السادات في أيار/مايو عام 1971، بهدف إلقاء الضوء على العلاقة بين السادات وبين الولايات المتحدة.

في 28 أيلول/سبتمبر عام 1970 كانت العلاقات مقطوعة بين مصر وبين الولايات المتحدة، وكان يمثلها في مصر دونالد بيرغس، القائم بالأعمال ورئيس بعثة رعاية المصالح الأمريكية، الذي كان يعمل تحت مظلة العلم الإسباني. وكانت مصر قد قبلت «مبادرة روجرز»، ووافقت على وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر، تبدأ في 8 آب/أغسطس عام 1970، تجددت لمدة ثلاثة أشهر بعد رحيل جمال عبد الناصر.

بعد الوفاة بدأت العلاقات الجديدة بين السادات وبين الولايات المتحدة. فمنذ أن وطئت قدماه رئاسة الجمهورية شرع السادات في إجراء الاتصال مع الولايات المتحدة. كان قد وصل وفد أمريكي للمشاركة في تشييع جنازة جمال عبد الناصر، برئاسة إليوت ريتشاردسون، ويضم

(62) المصدر نفسه، ص 178 ـ 179.

في عضويته أستيرن الذي كان مرافقاً للسادات أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة في الستينيات. وأثناء لقاءاته معهما أبدى السادات تلهفاً على التدخل الأمريكي لحل الأزمة. ولم يكتفِ بذلك بل كتب «رسالة سرية» عاجلة إلى نيكسون، يؤكد فيها رغبته في «السلام»، ويناشده فيها التدخل الأمريكي والتحرك بسرعة، وكان هذا هو أول اتصال بينهما. إلا أن البيت الأبيض تجاهل الرسالة لأسباب عديدة؛ لعل أهمها أن هنري كيسنجر، مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي آنذاك، كان متفقاً مع التقييم الإسرائيلي بأن السادات ليس زعيماً جاداً، ولن يبقى طويلاً في السلطة.

بعد ذلك، كما يشير شعراوي جمعة في مذكراته، حدث ما لم يكن يخطر على بال أكثر الكارهين للسادات، أو أشد المتشككين في وطنيته. كانت البداية، التي رصدتها «عملية الدكتور عصفور»، عندما توجه عبد المنعم أمين إلى منزل دونالد بيرغس، وقدم نفسه إليه باعتباره كان عضواً في مجلس قيادة الثورة، وأنه قدم من أجل إيجاد صلة بين السادات والولايات المتحدة. ويضيف شعراوي جمعة: «والحقيقة إن ما حدث من عبد المنعم أمين كان مفاجأة لنا بكل المقاييس؛ كيف يحدث مثل هذا الاتصال؟ وكيف يجرى مثل هذا الحديث بين ممثل لرئيس الجمهورية وقائم بأعمال دولة أجنبية، وعلى الأخص إذا كانت هذه الدولة هي الولايات المتحدة؟ ولماذا هذا الشخص بالذات؟ وهو ليس في السلطة؟ وهو ليس جزءاً من النظام القائم؟ ثم إنه ترك السياسة منذ فترة طويلة جداً، وابتعد منزوياً منذ عام 1954!؟»[63].

وكما أبلغني شعراوي جمعة شخصياً، بعد خروجه من السجن، وكما نشر في مذكراته، أنه توجه بهذه المعلومات إلى السادات، الذي نفى بشدة، وحينما فوجئ بأن لديه كل المعلومات، وسلمه شريطي تسجيل لوقائع الزيارتين اللتين قام بهما أمين إلى بيرغس، تراجع السادات وقال: «إن عبد المنعم أمين هو الذي تصرف من تلقاء نفسه في هذا الموضوع»[64]!

ويبدو أن هذه التجربة قد دفعت السادات إلى الاعتماد على نفسه في الاتصال مع الولايات المتحدة، وبدأ في إيجاد صلة مباشرة بينه وبين بيرغس، من خلال بعض المصريين من ذوي العلاقات الجيدة مع بيرغس، وبدأ في مقابلته في حضورهم، لكنه ما لبث أن أخذ يقابله على انفراد، والغريب حقاً هو أن كل هذه الاتصالات كانت تجرى بعيداً من القنوات الشرعية والرسمية، وبخاصة من وراء ظهر وزارة الخارجية. بينما أصبحت عبارة عن اتصال مباشر بين رئيس الدولة وقائم بالأعمال لدولة أخرى، العلاقات معها مقطوعة، ويجري الاتصال به، وإرسال معلومات أو طلبات دون علم أجهزة ومؤسسات الدولة، وبخاصة أنها لم تكن مسجلة حسب الأصول، ولا أحد يعلم ماذا كان يدور في مقابلات السادات مع بيرغس!

(63) حماد، وزير داخلية عبد الناصر، شعراوي جمعة: شهادة للتاريخ، ص 163 ـ 164.
(64) المصدر نفسه، ص 164.

وفي هذه الأثناء أخذ السادات في توطيد صلته بالإعلام الأمريكي، الذي كثف بدوره اهتمامه به، وتوطدت بصفة خاصة صلة السادات بالصحافي الأمريكي الشهير أرنو بورشيغراف، وأصبح قريباً منه جداً، وكثير من الأفكار الخاصة بالعلاقات بين مصر والولايات المتحدة كان بورشيغراف أحد مصادر الوحي بها. وللعلم فإن بورشيغريف كان من الأصدقاء المقربين جداً من هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي آنذاك، وهو الذي سينشر في مجلة نيوزوويك، قبل ستة أشهر من حرب عام 1973، ما يشبه سيناريو تلك الحرب، في ضوء اللقاءات السرية التي أجراها حافظ إسماعيل مع كيسنجر في ذلك العام.

وفي كانون الأول/ديسمبر عام 1970 توفي الرئيس الأمريكي الأسبق أيزنهاور، وشارك في تقديم العزاء وفد برئاسة محمود فوزي رئيس الوزراء. وأرسل الرئيس نيكسون، صهر أيزنهاور، خطاب شكر على هذه المشاركة المصرية في التعزية. واستغل السادات الفرصة التي سنحت له، وكتب رسالة رسمية إلى نيكسون يرد له فيها الشكر، ويطلب منه مرة أخرى التدخل لحل المشكلة.

إضافة إلى ما سبق كانت هناك اتصالات بين أشخاص أو أجهزة كانوا ضد نظام جمال عبد الناصر، من بعض البلدان العربية التي على علاقة طيبة مع الولايات المتحدة ومع السادات، ويشير شعراوي جمعة في مذكراته وبخاصة إلى كمال أدهم صهر فيصل ملك السعودية، ومدير مخابراتها، وهي اللقاءات التي كانت تفصيلاتها تصل إلى الأجهزة المصرية، من خلال «عملية الدكتور عصفور»، وكانوا يخطرونه باستمرار أن الولايات المتحدة على استعداد للتدخل في حل المشكلة العربية مع إسرائيل، على أساس شرطين:

أولهما، تغيير نظام جمال عبد الناصر، جملة وتفصيلاً.

وثانيهما، إخراج الاتحاد السوفياتي من مصر، بالمعنى الشامل للكلمة.

أما زيارة وليم روجرز إلى مصر فقد كانت أول لقاء علني ورسمي بين السادات ومسؤول أمريكي رفيع المستوى، وقد شهدت هذه الزيارة مجموعتين من اللقاءات: **أولاهما**، الاجتماعات الرسمية بين الوفد المصري والوفد الأمريكي؛ وثانيتهما، اللقاءات بين السادات وسيسكو.

في ضوء الاتصالات والتطورات التي كانت جارية بين السادات وشخصيات أمريكية، رسمية وغير رسمية، علنية وسرية، أعلن وليم روجرز أن الأجواء السائدة في مصر تسمح بأن تتدخل الولايات المتحدة لحل المشكلة، وأعرب عن رغبته في زيارة مصر.

ويشير شعراوي جمعة إلى أنه تحضيراً لهذه الزيارة أعدت وزارة الخارجية مذكرة ممتازة، تحلل فيها العلاقات المصرية ـ الأمريكية، منذ عام 1967 حتى وقت كتابة المذكرة، والدور الأمريكي في عرقلة الحل، والمساندة الأمريكية المستمرة لإسرائيل، لضمان تفوقها على العرب

جميعاً، وفي الوقت نفسه تعمل على منع العرب من محاولة تحرير أراضيهم المحتلة. فضلاً عن شكل العلاقات التي كانت في عهد جمال عبد الناصر، وما بعده. ورصدت المذكرة كل المحاولات الأمريكية المستمرة من أجل عرقلة جهود الأمم المتحدة، ومواقفها ضد القرارات التي تدين إسرائيل، أو تتحدث عن الحقوق العربية، بما فيها مهمة المبعوث الدولي غونار يارنغ نفسها. وكان الهدف من هذه المذكرة أن يهتدي بها السادات في مباحثاته[65].

جاء روجرز إلى مصر في 5 أيار/مايو عام 1971، وعقد ثلاثة اجتماعات: الأول، مع محمود رياض وزير الخارجية؛ والثاني، مع محمود فوزي رئيس الوزراء؛ والثالث، مع السادات.

وفي الاجتماعين مع رياض وفوزي كان الكلام المعتاد عن الانسحاب وخطواته وبرنامجه، ودور مجلس الأمن. بينما ركز روجرز على نقطتين:

الأولى، أن الوجود العسكري السوفياتي في مصر يعقّد المشكلة، وأن الولايات المتحدة لا يمكنها أبداً أن تتجاهل هذا الوجود، الذي يثار دائماً في الكونغرس، وأن ذلك من شأنه ألّا يمكنها من مساعدة مصر على حل المشكلة.

والثانية، أن الولايات المتحدة تطلب عدم ربط وقف إطلاق النار بأية مدة زمنية معينة، بمعنى أن توافق مصر على وقف إطلاق النار إلى الأبد، والولايات المتحدة من ناحيتها سوف تضغط على إسرائيل من أجل التوصل إلى حل.

وهذا يعني بمنتهى البساطة أن الولايات المتحدة تطلب من مصر طرد الاتحاد السوفياتي، والتوقف عن القتال، والاعتماد على الولايات المتحدة. وببساطة أكثر لا يعني هذا بأية حال من الأحوال الحصول على «السلام»، إنما يعني الاستسلام.

وعقد الاجتماع مع السادات، في 6 أيار/مايو عام 1971، حيث تركزت المباحثات بينهما على مناقشة «مبادرة السادات»، التي كانت لا تزال مطروحة على الطاولة من الناحية النظرية. وفي البداية لعب روجرز على وتر محبب عند السادات. وهذا الأسلوب يكشف أنهم يدركون أبعاد شخصية السادات إدراكاً تاماً، ويدركون شغفه وحبه للدعاية لشخصه، وكان هدفهم واضحاً وهو جذبه إليهم أكثر. قال روجرز: «سيدي الرئيس، إن الولايات المتحدة، بكل كتّابها، وكل أدبائها، وكل سياسييها، يبدون إعجابهم الكامل بسياستك»! سرّ السادات كثيراً، وبدا مستعداً أكثر للمضي قدماً في الحركة باتجاه السياسة الأمريكية.

وبعد ذلك جرى بحث مهمة يارنغ، والقرار الرقم (242)، والخطوات اللازمة للانسحاب. لكن روجرز ركز من جديد على أن الوجود السوفياتي في مصر عقبة في سبيل حل أية مشكلة.

(65) المصدر نفسه، ص 164 ـ 165.

وأضاف إننا لا يمكننا إيقاف إمداد إسرائيل بالسلاح في الوقت الذي يزودكم فيه الاتحاد السوفياتي بالسلاح. كما طلب من السادات أن يجعل وقف إطلاق النار غير محدد المدة.

ويشير السادات إلى أن روجرز كان «سعيداً جداً بمبادرة السلام التي قمت بها، وقال لي: أتعرف أنك أوجدت لنا حلاً للمشكلة؟ سألته: كيف؟»، فأخبره روجرز أن غولدا مائير طلبت السفير الأمريكي في إسرائيل، وقالت له: «اكتب لروجرز ولنيكسون، وقل لهما إنني أنا غولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل أتحدى أي زعيم عربي أن يقول: إنه على استعداد لإبرام اتفاق سلام مع إسرائيل، فإذا حدث هذا ـ قل لهما ـ فسوف أكون على استعداد لكي أضع كل أوراقي على الطاولة». ثم استطرد روجرز قائلاً: «لقد وصلتنا هذه الرسالة منذ فترة طويلة، فإذا بنا نفاجأ بك في 4 شباط/فبراير عام 1971 ـ ودون أن تعرف ما قالت غولدا مائير ـ تعلن أنك على استعداد لإبرام اتفاقية سلام مع إسرائيل، أعجبنا بذلك كل الإعجاب، ولذلك طلبت زيارتك». فسأله السادات: «ماذا تريد مني أن أفعل؟». فرد روجرز قائلاً: إن مصر قدمت كل ما يمكن تقديمه، وأنها ذهبت إلى أبعد مدى في سبيل إقرار «السلام»، «لقد قلت كل شيء في مبادرتك، ونحن معك»، وأن الولايات المتحدة لا تريد من السادات أكثر مما قدم، وأنه في طريقه إلى إسرائيل، وسوف يضغط عليها، وأنه سيبلغ غولدا مائير: «إن السادات قد قبل التحدي، حتى دون أن يعلم به، ولذلك أرجو أن تكوني عند وعدك، وتضعي كل أوراقك على الطاولة، حتى يتسنى لأمريكا أن تدخل، وتحل المشكلة»[66].

في ضوء هذه المباحثات سافر روجرز إلى إسرائيل، وكان الاتفاق أن مساعده سيسكو، الذي غادر معه إلى إسرائيل، ليبحث إمكانية التوصل إلى حل وسط، واستطلاع رأي قيادتها في مسألة الانسحاب الجزئي من سيناء، والسماح بحرية الملاحة في القناة، سيعود إلى القاهرة، إذا نجحت جهوده هناك، أما إذا بدت بوادر تدل على احتمالات نجاح أكبر، فإن روجرز نفسه سيعود إلى القاهرة. وعاد سيسكو إلى القاهرة، وقابل السادات، ومن ملابسات المقابلة ظهر فشل محادثاته في إسرائيل، وبالتالي وقفت الأزمة مرة أخرى أمام الطريق المسدود. فقد كانت وجهة نظر إسرائيل، التي زادت الأمر مرارة وتعقيداً، على النحو الآتي:

1 ـ الاتفاق حول إعادة فتح قناة السويس من دون ارتباط بالانسحاب النهائي.

2 ـ وقف دائم لإطلاق النار.

3 ـ رفض قاطع لعبور القوات المصرية إلى شرق القناة.

4 ـ الاحتفاظ بمدنيين إسرائيليين في تحصينات خط بارليف بعد الانسحاب.

---

(66) المصدر نفسه، ص 369 ـ 370.

5 ـ مرور السفن الإسرائيلية عبر القناة بمجرد فتحها للملاحة.

6 ـ عمل ترتيبات مصرية ـ إسرائيلية مشتركة واستبعاد دور الأمم المتحدة.

رفضت مصر الموقف الإسرائيلي؛ فقد نسفت إسرائيل اتفاق الحل الجزئي، على أساس أنها غير مجبرة على قبوله. هكذا فشلت رحلة روجرز في إرساء قاعدة عمل مشترك لتحقيق تسوية سياسية، إلا أنها أرست خط اتصال افتقده البلدان ـ مصر والولايات المتحدة ـ منذ سنين طويلة.

لقد أصيب السادات بخيبة أمل؛ فلم يتحقق أي «حسم» إن سلماً أو حرباً عام 1971، رغم ما أقدم عليه من تنازلات غير مسبوقه، وبخاصة قبوله الحل المرحلي بدلاً من الانسحاب الشامل. وفي ضوء ذلك كان تقييم السادات أن السياسة الأمريكية تهدف من زيارة روجرز إلى الضغط على مصر، وليس الضغط على إسرائيل، وهي تمضي قدماً في تمييع القضية. ويشير إلى أنه استدعى القائم بالأعمال بالسفارة الأمريكية أكثر من مرة، يطلب منه «أن يكتب إلى روجرز ليخبره بما حدث مع إسرائيل، لكن دون جدوى، تماماً كما كان يفعل السوفيات معي، إسرائيل مستمرة في غرورها، وأمريكا متحفظة، لا تتكلم، ولا تتخذ أي موقف»[67].

ج ـ لقاء السادات مع سيسكو

حين عاد سيسكو إلى القاهرة تقابل مع السادات مرتين؛ ضمت **الأولى** إليهما محمود فوزي، ومحمود رياض، ودونالد بيرغس. وعرض فيها رد إسرائيل السابق الإشارة إليه. ثم كانت المقابلة الثانية التي جمعت بينهما على انفراد، في 9 أيار/مايو، وهي الأكثر خطورة على الإطلاق في سجل تنازلات السادات المفتوحة للولايات المتحدة. وقد وصلت تفصيلاتها إلى من يعنيهم الأمر، التي رصدتها «عملية الدكتور عصفور» عندما عاد سيسكو إلى منزل بيرغس وقص عليه تفصيلات اللقاء. ومن ثم يؤكد شعراوي جمعة: «إن هذا الاجتماع يفضح اتجاهات السادات الحقيقية. ولو طال بنا الوقت في الحكم لكان من الواجب أن يحاسب على الكلام الذي قاله لسيسكو. ذلك بأنه أساء إلى البلد، وانحرف عن سياستها الثابته، وأساء إلى موقع رئيس الجمهورية»، ويتابع: ذلك أنه أخذ «يشرح لوكيل وزارة الخارجية الأمريكية متاعبه الداخلية؛ ويقول له ثلاث نقاط:

النقطة **الأولى**، يقول فيها السادات: «أنا قررت إجراء تغييرات داخلية قريباً في مصر». ويقرر أمام سيسكو أنه سوف يتخلص من وزير الحربية الفريق أول محمد فوزي، ووزير الخارجية محمود رياض... لأن الإثنين ضاغطين علي كي أحارب، وأنا لا أريد أن أحارب». هي إذاً رسالة

(67) المصدر نفسه، ص 374.

مطلوب إبلاغها إلى من يهمه الأمر، وإسرائيل هي أول من يهمه مثل هذا الأمر. رسالة واضحة أن السادات لا يريد الحرب.

النقطة الثانية، أن السادات وعد بحل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، والتخلص منها، كما أبلغ سيسكو أنه سوف يجري بعض الاعتقالات، وأنه مقدم على تصفية المعارضين له.

أما النقطة الثالثة، الأهم والأخطر، في ما قاله السادات لسيسكو، فقد كانت تدور حول إسرائيل، حيث أسرّ السادات لسيسكو أنه يفضل أن يأتي موشيه دايان رئيساً لوزراء إسرائيل، لأنه في نظره أحسن من غولدا مائير، ولأن دايان ممكن التفاهم معه، بعكس مائير، وقال له بالحرف: إنني أصلي من أجل أن يأتي دايان رئيساً للوزراء: «I pray to God for Dayan to be prime minister»

والغريب أن سيسكو فهم الرسالة ودلالاتها، لكنه آثر أن يتأكد مما سمعه بأذنيه من رئيس الجمهورية؛ فسأل السادات في محاولة للتأكد مما سمعه بأذنيه: هل هذه رسالة تريد إبلاغها إلى دايان، فرد السادات: «نعم!» وجرى إبلاغ الرسالة على الفور[68].

يضيف جمعة: انتهى اللقاء، وخرج سيسكو وفي جعبته صيد ثمين، وذهب إلى منزل بيرغس، وراحا يراجعان ما دار في الحديث مع السادات، وهما غير مصدقين، وناقشا معاً كيفية توصيل الرسالة إلى دايان، واستبعدا أن تكون قناة التوصيل عبر السفير الإسرائيلي في واشنطن، وكان وقتها إسحق رابين، وكانت العلاقات بينه وبين دايان سيئة. واتفقا على أن يتم استدعاء الملحق العسكري الأمريكي في إسرائيل إلى الولايات المتحدة، ويتم تلقينه مضمون الرسالة ونصها، ليقوم بدوره بإبلاغها إلى دايان.

هذا الحوار بين سيسكو وبيرغس شمل أيضاً هجوماً عنيفاً على محمود رياض وزير الخارجية، لأن خطه يخالف خط السادات. ومن ناحيته هاجم سيسكو كلاً من أشرف غربال القائم بالأعمال المصري لدى واشنطن، ومحمد رياض مدير مكتب وزير الخارجية، الذي رفض لاحقاً مصاحبة السادات في زيارته إلى إسرائيل، بعد استقالة إسماعيل فهمي، وتقدم أيضاً باستقالته من منصبه كوزير دولة للشؤون الخارجية، احتجاجاً على تلك الزيارة. وقال سيسكو عنهما: «لست أتصور أن يقف هؤلاء مع وزير الخارجية ضد رئيس الجمهورية»[69]. ويكرر شعراوي جمعة في مذكراته تأكيده أن «هذا الحديث الذي دار بين السادات وسيسكو يمثل دليل الخيانة الحقيقي؛ رئيس الجمهورية يعطي بنفسه الفرصة للآخرين للتدخل في شؤوننا الداخلية،

(68) المصدر نفسه، ص 167 ـ 168.

(69) المصدر نفسه، ص 169.

ويجرى فيه مهاجمة مسؤولين مصريين يقفون على أرضية وطنية صلبة، ضد خط السادات، لأن «خط السادات» هو خط الولايات المتحدة، وهو خط إسرائيل»[70].

وفي مذكراته التي صدرت عام 1986، بعنوان: الولايات المتحدة والعرب، قال محمود رياض: «وقد اطلعت مؤخراً على التحقيقات التي تمت مع شعراوي جمعة بواسطة النيابة العامة في حزيران/يونيو عام 1971. وقد ورد فيها أن شعراوي جمعة أثناء اجتماعه مع أعضاء التنظيم الطليعي للاتحاد الاشتراكي ذكر ما يأتي: إنني نقلت إلى الموجودين بعض ما علمته مما دار بين بيرغس وسيسكو، وما دار فيه من حديث يتصل بأمور كثيرة، منها ما يمس سلامة البلاد، وأرجو إعفائي من ذكرها». كما يضيف رياض: «إن شعراوي جمعة قرر أن يطلعه، بعد خمسة عشرة سنة كاملة، على الحديث الذي دار بين سيسكو وبين بيرغس عصر يوم 9 أيار/مايو عام 1971، وهو الحديث الذي رفض الإفصاح عنه أثناء تحقيقات النيابه العامة معه، في قضية أيار/مايو»[71]، لأن أية إشارة إليه كانت ستقود مباشرة إلى توجيه تهمة «الخيانة العظمى» إلى السادات بدلائل دامغة، ما يغير من موقف جمعة في القضية تماماً. وهو نفس الموقف العظيم الذي التزمه الفريق أول محمد فوزي في التحقيقات ذاتها، أمام النيابة العسكرية، عندما رفض تماماً الإشارة إلى أن السبب الحقيقي لتقدمه باستقالته يرجع إلى رفض السادات التوقيع على «أمر القتال» لمباشرة معركة التحرير، على أساس أن مثل هذه الإشارة، رغم أنها قد تخلي ساحته من تهمة الشروع في انقلاب، إلا أنها ستمثل إساءة بالغة إلى رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تستعد لخوض المعركة، حيث ستكشف أنه لن يقرر الدخول في معركة عسكرية لتحرير الأراضي المحتلة.

رابعاً: الانقلاب

ظل موضوع كسر وقف إطلاق النار محافظاً على أولويته وحساسيته، فما كاد شهر آذار/مارس عام 1971 يقترب من نهايته حتى بدأ الإلحاح مرة أخرى في موضوع كسر وقف إطلاق النار، وانعقد اجتماع مجلس الأمن القومي يوم 26 آذار/مارس، ودارت فيه مناقشات واسعة؛ حول ما يفرضه الالتزام الوطني، وحول ما تقتضيه الكرامة المصرية والعربية، وحول سلامة النظام نفسه إذا بدا تقاعسه عن مطلب تحرير الأرض، مضافاً إلى ذلك خطر أن تبرد حرارة الأزمة، بتأثير استمرار الهدوء على جبهة القتال. ومما من مسار الاجتماع فإن السادات وجد نفسه ضمن «أقلية» يمكن أن تدمغ بوصف «الانهزامية»، وقرر أن يجاري كعادته، والنتيجة أن

(70) المصدر نفسه، ص 170.

(71) محمود رياض، مذكرات محمود رياض: أمريكا والعرب (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)، ص 118 ـ 119.

الاجتماع انتهى إلى قرار بكسر وقف إطلاق النار في الأسبوع الأخير من شهر نيسان/أبريل، والبدء في عمليات عسكرية على طول الجبهة، وتحدد يوم 26 نيسان/أبريل ليكون بمثابة الضوء الأخضر الذي يمكن أن تبدأ بعده المعركة في أية لحظة، حيث تكون القوات المسلحة قد استكملت كل استعداداتها وتجهيزاتها على امتداد الجمهورية.

إن حال الحصار التي لفّت السادات وقتها كانت أكثر استحكاماً من مجرد مواجهة قرار بالحرب؛ فقد بدا أن الصراع على السلطة يكاد يتحول إلى فتنة، تلوح أشباحها في اجتماعات التنظيم السياسي، وفي مجلس الأمة، بل وفي مجلس الوزراء... هكذا أخذ السادات في التحرك، لكن استعادة لحظة «البدايات»، فور رحيل جمال عبد الناصر، لها أهميتها. وفي هذا السياق تكون الإحالة إلى محمد حسنين هيكل أكثر من ضرورية.

1 ـ الصراع على السلطة

كان دور هيكل جوهرياً وأساسياً في ما جرى من أحداث الانقلاب في أيار/مايو عام 1971، ومتميزاً عن بقية الآخرين الذين ساهموا بقدر ما في تثبيت السادات في منصبه. تكفي الإشارة إلى ما سجله هيكل نفسه، في كتابه بعنوان: خريف الغضب، قائلاً: «وفي السنوات الأربع الأولى من رئاسة السادات كنت ـ كما اعترف هو في حديث صحفي أدلى به إلى مجلة الأسبوع العربي اللبنانية ـ أقرب إليه من أي شخص آخر. وكان الرئيس السادات في ما أظن صادقاً فيما قاله. وأعتقد أنني لعبت دوراً مؤثراً ـ سواء كوزير للإرشاد أو كعضو في مجلس الأمن القومي وقتها، أو كرئيس لتحرير الأهرام ـ في المداولات والمشاورات السياسية التي أدت إلى اختيار السادات رئيساً للجمهورية بعد رحيل جمال عبد الناصر»[72].

في هذا الإطار يقول مراد غالب، وزير الخارجية الأسبق، في مذكراته بعنوان: مذكرات مراد غالب: مع عبد الناصر والسادات ـ سنوات الانتصار وأيام المحن، «لقد لعب هيكل دوراً مهماً في اختيار السادات للرئاسة وتدعيم سلطته، والقيام بالحملة الدعائية اللازمة للرئيس الجديد. وكان له الدور الأكبر، بل الوحيد، في اختيار رئيس وزرائه، وهو محمود فوزي، وأصبح هيكل المستشار الأول والأوسع نفوذاً بجانب السادات. كما ساعد هيكل مساعدة أساسية على التخطيط للتخلص من رجال جمال عبد الناصر، ولم يكن على وفاق معهم، ولا كان يكنّ لهم الكثير من الود. فقد كان دوره محورياً، بل كان هو العقل المدبر وراء تطور الأحداث. فضلاً عن ذلك كان يطلع السادات ـ وكانا جارين في السكن ـ على كل المعلومات التي تتوافر لديه عن نشاطهم وتوجهاتهم، وحذره قبل 13 أيار/مايو من أنه يواجه خطراً داهماً»[73].

(72) هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، ص 17.

(73) غالب، مذكرات مراد غالب: مع عبد الناصر والسادات: سنوات الانتصار وأيام المحن، ص 197 ـ 201.

ونتيجة لهذا الدور اعتبر عدد من المحللين السياسيين والباحثين أن هيكل هو «مهندس انقلاب أيار/مايو عام 1971». فلا شك في أن النجاح الذي حققه السادات في تعامله مع الرأي العام المصري والعربي، يعود إلى هيكل وتوجيهاته ونصائحه التي قدمها إلى السادات، والتي وفرت له الاختيار الأفضل للقضايا والحركة والتوقيت بشكل مدروس النتائج. فهو الذي أشار على السادات أن يركز في أحاديثه الموجهة إلى الرأي العام على قضية الديمقراطية، بوصفها القضية المركزية لسياساته المستقبلية، في خطابه يوم 14 أيار/مايو عام 1971، ما كان أمراً حاسماً في إدانة «المجموعة الناصرية»، ودمغها بالميل إلى التسلط والقمع والإكراه. إن هذا الدور الذي ساهم به هيكل في إسقاط «المجموعة الناصرية»، وانفراد السادات بالسلطة، قد خلق عند السادات إحساساً بالحرج، انعكس على علاقاته مع هيكل، التي وصلت فيما بعد إلى حد القطيعة.

حول تلك العلاقة مع السادات سجل هيكل، في كتابه بعنوان: خريف الغضب: «كانت علاقتي بالسادات تختلف كثيراً عن علاقتي مع جمال عبد الناصر لقد كنت طرفاً في حوار مع جمال عبد الناصر، لكن السادات الذي بدأ مرحبا بالحوار، قد انتهى بأن لم يعد طرفاً في الحوار مع أحد، لا معي ولا مع غيري. وربما كان يشعر بالفارق بين علاقتي به وعلاقتي مع جمال عبد الناصر، وربما كان إحساسه بأنني لعبت دوراً في توليه السلطة لم يكن يعطيه سعادة. فالإنسان عادة لا يسعد بأن يكون مديناً لأحد».

كان هيكل قد حسم موقفه إلى جانب السادات، وبعد أن تفرقت بينهما السبل كتب تبريراً لهذا الموقف قائلاً: إنه كان يدرك محدودية قدرات السادات ومدى ضعفه، وبخاصة إذا كانت المقارنة مع جمال عبد الناصر ـ من ناحية، وإذا وضعت الظروف التي كانت تمر بها مصر آنذاك، بما فيها رحيل جمال عبد الناصر نفسه ـ من ناحية أخرى، لكنه تصور أن أعباء المنصب ووقر المسؤولية سوف تقوى كل العناصر الإيجابية في شخصيته، وسوف تساعده في التغلب على جوانب الضعف فيها. ويضيف هيكل، في كتابه بعنوان: خريف الغضب، أنه استرجع تجربة هاري ترومان، الذي خلف فرانكلين روزفلت في مقعد رئاسة الولايات المتحدة مع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد بدا ترومان في ذلك الوقت ـ وبعد روزفلت ـ شخصية باهتة ومجهولة، لا تستطيع أن تقود الصراع الإنساني الكبير في تلك الحرب إلى نهايتها المطلوبة والمحققة، لكن ترومان ـ أمام تحدي التجربة العملية، وهيبة المنصب، وجسامة المسؤوليات التي كانت ملقاة على عاتقه، وهو يجلس على مقعده في المكتب البيضاوي، وأمامه صور رؤساء عظام سبقوه إلى تبؤ سدة الرئاسة ـ صار شخص آخر، ورئيس له شأنه في سلسلة رؤساء الولايات

المتحدة في العصر الحديث. ولقد تصورت أن نفس الشيء يمكن أن يحدث للسادات.. لكن السادات خيَّب توقعاته[74]!

لقد توقع هيكل أن السادات سيكون له دوراً مخالفاً للدور الذي اختاره السادات لنفسه. كان السادات واحداً من بين الرؤساء الذين تابع هيكل أدوارهم على المسرح السياسي الدولي، بعد الحرب العالمية الثانية، وعقب رحيل الكثيرين من جيل الثوار العظام، أمثال ماوتسي تونغ، هوشي منه، ديغول، نهرو، تيتو، وجمال عبد الناصر. فقد جاء السادات من رحم ثورة وسائل الاتصال، فظهر عصر القادة النجوم اللامعة، وتضم قائمتها أسماء مثل البابا بول الثاني، جاكلين كيندي، هنري كيسنجر، ليش فاليسا، وعلى وجه اليقين اسم الرئيس السادات، «ومع ذلك فإن الشهرة في النهاية لا يمكن أن تكون بديلاً للسياسة»[75].

لكن قبل أن يصبح السادات واحداً من قادة عصر النجوم اللامعة، كانت توقعات هيكل وتنبؤه أن يصبح واحداً من بين جيل كبار الحرب العالمية الثانية. لكن السادات بعد أن ترسخ موقعه على رأس هرم السلطة في مصر، وبمساعدة هيكل، لم يصبح «ترومان العرب»، فسار في اتجاه استوديوهات هوليوود. وبعد سنوات من حكمه المطلق، تكشفت أمام هيكل حقيقة السادات، ولم يفلح موقعه، ووقر المسؤولية في التغلب على أسباب القصور والضعف فيه، كما لم تفلح عوامل الأمن والطمأنينة أن تساهم فتظهر أحسن ما فيه.

وينتهي هيكل إلى وصف حقبة السادات، وما خلفته من آثار، في مقدمة كتابه: خريف الغضب، بقوله: «إن ذلك أحدث على مستوى الأمة العربية كلها آثاراً سوف تتكشف عواقبها يوماً بعد يوم. إن ذلك العهد كله كان ـ مع الأسف ـ خطأ تاريخياً. والخطأ التاريخي أفدح من الجريمة ـ على حد تعبير دزرائيلي ـ وبخاصة حين يكون الخطأ على مستوى يسمح له بالتأثير على مصائر الأمم».

ويضيف هيكل في كتابه واقعة لها مغزاها: ففي جلسة ضمَّت كلاًّ من جمال عبد الناصر والسادات وهيكل، في صيف عام 1969، كان جمال عبد الناصر يتحدث عن مشكلاته الصحية، بينما كان يتأهب للسفر إلى مصحة «تسخالطوبو» بالاتحاد السوفياتي التي كان يعالج بها من التهاب أعصاب الساق، وقال ضمن ما قاله: «إنه سوف يسأل الأطباء مرة أخرى عما إذا كانت مشكلاته الصحية يمكن أن تعطل حسن أدائه لواجباته؟»، فاندفع السادات يقول له: «ما هذا الذي تقوله يا معلم؟، ومن الذي يستطيع أن يأتي بعدك؟ لقد طردت الملك وطردت الإنكليز، وبنيت السد العالي، وحققت إرادة الوحدة العربية، وغيَّرت وجه مصر كلها. إنني أرثي لهذا

(74) هيكل، المصدر نفسه، ص 170.
(75) المصدر نفسه، ص 27.

الرجل المسكين، بصرف النظر عمَّن يكون». ورد جمال عبد الناصر: «هل تتصور أن الأمريكان سوف يتركون مصر في حالها عندما أذهب؟ لا تتصور لحظة أن ذلك يمكن أن يحدث». ثم استطرد: «من يدري أنهم لا يقومون الآن بإعداد رجل مثل سوهارتو (الذي حكم إندونيسيا بعد الانقلاب على سوكارنو عام 1966)، في مكان ما من صفوف الجيش». فقال السادات بصوت ملأه بنبرة وعيد: «لو أن أحداً دلني على مثل هذا الرجل، وأين هو لقطعت رقبته بيدي هاتين»[76]!

لقد تحقق ما كان جمال عبد الناصر يتوقعه من الأمريكيين؛ من أنهم لن يوقفوا عداءهم لمصر قبل أن يسلم نظامه بشروطهم كاملة، سواءٌ كان في السلطة أو خارجها. كذلك توقع جمال عبد الناصر أن الأمريكيون يقومون بإعداد شخص ما، على شاكلة سوهارتو في إندونيسيا، ليتولى نفس الدور في مصر.

لقد نسي السادات في غمرة الأحداث ما قاله أمام جمال عبد الناصر وهيكل، رغم أن هيكل قد أشار في كتابه إلى أن السادات كان قد كلفه بكتابة خطابه أمام المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي، في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1970، بعد توليه الرئاسة، فحرص على أن يضمّن الخطاب مجمل هذه الواقعة، حتى يقولها السادات بنفسه، وحتى يكون ارتباطه بما تحقق من أهداف ارتباطاً مسجلاً عليه[77]!

كما نسي السادات أيضاً ما قاله هو يوماً لصحيفة النيويورك تايمز، وما كرره أمام عدسات التلفزيون الفرنسي في 1971/3/24، وما دأب على ذكره في خطابه السياسي بصفة دورية، من تحديد مناطق محرمة ليس من حقه الاقتراب منها، أو اتخاذ قرار في شأنها، باعتبارها ثوابت لا تراجع عنها:

أولها، أنه لا اعتراف بإسرائيل، ولا تفريط بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني؛

وثانيها، أن الولايات المتحدة هي العدو الأول للشعب العربي، وبأن هدفها الاستراتيجي هو القضاء على مصر ليتسنى لها القضاء على العرب؛

وثالثها، أنه لا لنزع سلاح سيناء؛

ورابعها، أن إسرائيل عدو سافل وغادر.

ثم بعد ذلك، فقد حذر الجميع من أن من يقبل التفريط في تلك المبادئ فإن: «شعبنا هنا سوف يحطم أي شخص يفكر في ذلك»، وكانت هذه هي مأساة السادات أنه اعتقد أن ذاكرة الشعوب سلة بغير قاع. بل إن تحديد أبرز أوجه الخلاف بين السادات و«المجموعة الناصرية» كانت تتمثل بالآتي:

(76) المصدر نفسه، ص 138.
(77) المصدر نفسه، ص 138.

1 ـ أن السادات لا يريد الحرب، وأنه يفكر في الصلح مع إسرائيل؛

2 ـ أن فكر السادات يتجه إلى الغرب، أكثر مما يتجه إلى الشرق؛

3 ـ أن السادات لن يلتزم بمبدأ جماعية القيادة، بل يسير نحو الانفراد بالسلطة. وهو يعتقد أن السلطة كلها يجب أن توضع في يد رئيس الجمهورية، وأن لا يدع القرار في يد هؤلاء المتشنجين في الاتحاد الاشتراكي، ومجلس الأمة، أو غيرها من المؤسسات؛

4 ـ أن المواجهة القادمة، سلماً أو حرباً، في عرف السادات، تقتضي دعم صفوف الوحدة الوطنية، والطريق إلى ذلك يكون بتخفيف زخم عملية التحول الاجتماعي، ورد بعض الامتيازات التي تسلمتها الثورة الاجتماعية، وإعطاء أصحابها دوراً أكبر في الحياة السياسية.

لقد تحول التأريخ لبداية الانقلاب الذي قاده السادات على المشروع الناصري إلى معركة سياسية. والحقيقة أن الانقلاب على المشروع الناصري قد بدأ تنفيذه بعد أن توافرت الشروط الموضوعية لهذا الانقلاب، والتي وفرت له النجاح. فأحداث أيار/مايو عام 1971 وفرت تصفية «المجموعة الناصرية»، لكن هذا الانقلاب الذي جرى في أيار/مايو عام 1971 لم يكن في ظاهره انقلاباً مباشراً على المشروع الناصري، إنما وفر ذلك الانقلاب الشرط الأول، فهيّأ وأنجز المرحلة الأولى للانقلاب الشامل فيما بعد على المشروع الناصري. فبعد أحداث أيار/مايو عام 1971 لم تكن هناك مؤشرات واضحة ومباشرة تشير إلى أن هناك نيات أو محاولات انقلاب على المشروع الناصري. ثم جاءت حرب تشرين الأول/أكتوبر لتستكمل بدورها الشرط الثاني، وبتوافر الشرطين توافرت الظروف الموضوعية للبدء في الانقلاب على المشروع الناصري بشكل بدأ في البداية غير مباشر، لكن معدلات الانقلاب كانت متسارعة، وأصبح التخفي أو الإنكار أمراً غير ممكن.

وإذا كان القبول من جانب السادات باستمرار الخلل في موازين القوة بينه وبين «المجموعة الناصرية»، في مرحلة انتقالية سابقة، مهدت له الوصول إلى رئاسة الجمهورية، كخطوة تكتيكية فرضها الواقع السياسي وظروف وفاة جمال عبد الناصر الفجائية، إلا أن القبول باستمرارها يمثل خطراً قائماً قد يطيح به في أية لحظة. وعليه تأسس الهدف المرحلي لدى السادات بشكل محدد نحو تصحيح الخلل في موازين القوة في هرم السلطة، أي الانقلاب على «المجموعة الناصرية»، والتخلص منهم قبل أي شيء آخر.

من هذا المنطلق يذكر السادات في كتابه البحث عن الذات: قصة حياتي أنه: «منذ أول يوم توليت فيه، استيقظت في إرادة التحدي». ويضيف: «في أول اختبار قوة معي لكي يفرضوا ـ أي «المجموعة الناصرية» ـ الوصاية على قراراتي، كان واضحاً أن الصراع في أوجه، فإما أن يجهزوا

عليَّ وإما (على الأقل) أن يحدوا من سلطتي نهائياً، بحيث لا أستطيع أن أتخذ أي قرار إلا بموافقتهم».

لقد ورد في مذكرات السادات وخطبه وتصريحاته أنه كان يقظاً وحذراً تجاه «المجموعة الناصرية». وهذا يفسر ويكشف رؤية السادات الواضحة لخريطة الصراع، والقوى الفاعلة فيه، ومن ثم تحديد الأهداف. فلم يكن صعباً على السادات أن يدرك السيطرة الواضحة للقيادات الناصرية على مؤسسات الحكم، وأن سيطرته المحدودة والمقيدة انحصرت في مؤسسة الرئاسة. كما بات واضحاً لدى السادات أن حسم الصراع على قمة الهرم السياسي أصبح متوقفاً بالدرجة الأساسية على كيفية إدارة هذا الصراع. لهذا، كان على السادات ومؤيديه منذ البداية أن يتوصلوا إلى بدائل من شأنها أن تدعم من قوته، وتضعف من قوة خصومه من الناصريين. وتمثلت هذه البدائل في التوجه مباشرة إلى الرأي العام المصري والعربي لكسب تأييده، كبديل عن تأييد المؤسسات السياسية والتنفيذية والدستورية التي تسيطر عليها «المجموعة الناصرية»، وذلك على عدة مستويات:

أولها، على المستوى المحلي: ظهور السادات أمام الرأي العام العربي بأنه الناصري الرقم واحد.

وثانيها، على المستوى الإقليمي: الاستمرار في تأكيد ترويج مصطلحات الوحدة العربية، والأمة العربية الواحدة، والدفاع عن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، باعتبارها القضية المركزية لحركة التحرر العربية، كما كانت في عصر جمال عبد الناصر.

وثالثها، على المستوى الدولي: استمرار سياسات مصر المعلنة، كما كانت أيام حكم جمال عبد الناصر، لكن بمزيد من المبالغات يظهر فيها السادات تشدده في رفض الشروط الإمبريالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة، التي تصب في النهاية لمصلحة إسرائيل، مع إشادته بدور الاتحاد السوفياتي، بهدف كسب تأييده، أو على الأقل تحييده.

من الملاحظ أنه بقدر ما وجّه السادات من إشادة إلى جمال عبد الناصر والاتحاد السوفياتي، بقدر ما كان هجومه شرساً على الولايات المتحدة. وكان السادات يدرك تماماً أن أية محاولة لمد جسور التعاون أو الصداقة مع الولايات المتحدة علانية حينذاك، يعرّضه لمخاطر غير محسوبة. لذلك كان هجومه عنيفاً، وعداؤه ظاهراً للولايات المتحدة، ويبدد أية شكوك في احتمال التقارب معها، بكونها العدو الأساسي للأمة العربية والسند الرئيسي لإسرائيل، ولأن سياساتها تستهدف إخضاع مصر، بل لقد أعلن أن هدف الولايات المتحدة الاستراتيجي هو: «القضاء على مصر، بعدها يصبح من السهل القضاء على قوى التحرر في المنطقة».

وحدد السادات دور الولايات المتحدة في حماية إسرائيل، بوضع كل ثقلها ودعمها الاقتصادي والعسكري والسياسي، وعلى حساب وزارة الدفاع الأمريكية لمصلحة إسرائيل. ولم يكتف السادات «بذلك بل راح يذكر العرب بالمواقف العدائية المستمرة من جانبه الولايات المتحدة ضدهم، وتجاه الجمهورية العربية المتحدة على وجه الخصوص، فهم الذين حاولوا إقحام العرب في أحلاف تخدم استراتيجيتهم (حلف بغداد، مشروع أيزنهاور)، والغارة التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في 1955/2/28 كانت بناء على توجيه أمريكي، وكانت الطائرات والطيارين والقنابل أمريكية، موقف مندوب الولايات المتحدة في مجلس الأمن غولد بيرغ المندوب الصهيوني للولايات المتحدة، على حد تعبير السادات نفسه. كما أصر السادات على رفضه إعادة العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن، التي قطعت عقب حرب حزيران/يونيو 1967.

واللافت للنظر أنه في الوقت الذي سلط فيه السادات هجومه العنيف ضد الولايات المتحدة، كانت لقاءاته بالصحافة العالمية من نصيب الصحافة الأمريكية فقط. فكان لقاءه الأول مع صحيفة نيويورك تايمز بعد ثلاثة أيام من توليه سلطته الدستورية في 1970/10/21، تبعه لقاء آخر في 1970/12/28، ثم لقاء ثالث في 1971/2/16. أما لقائه بالإعلام الأوروبي فكان من نصيب التلفزيون الفرنسي في 1971/3/24.

في لقائه مع صحيفة نيويورك تايمز، حدد السادات أسباب العداء بين مصر والولايات المتحدة، وأرجعها إلى: «الموقف المنحاز لإسرائيل، وإسرائيل هي أساس المشكلة وأساس العداء».

أما في اللقاء الثاني مع صحيفة نيويورك تايمز، ونظراً إلى أهمية ما صرح به السادات بخصوص إسرائيل سنورده كاملاً، لأنه يتضمن رفضاً قاطعاً الاعتراف بإسرائيل، أو إجراء أية مفاوضات مباشرة معها، وتوقع أن من يقدم على مثل هذه الخطوة سيحطمه الشعب المصري، وفي ما يأتي نص الإجابة التي وردت على لسان السادات» بخصوص الصراع العربي - الإسرائيلي:

«س: هل يمكن أن يكون العرب مستعدين للاعتراف بإسرائيل كدولة؟

ج: إن ما نحن على استعداد له محدد في قرار مجلس الأمن الرقم (242)، لكن لا تطلب مني أن أقيم علاقات دبلوماسية معها. فإن هذا لن يحث أبداً.

س: أبداً؟

ج: أبداً.

س: حتى إذا استطعتم حل مشكلة الانسحاب إلى خطوط ما قبل 5 حزيران/يونيو 1967؟

ج: أبداً.. أبداً.. أبداً.. إن ذلك لا يمكن لأحد أن يقرره، وليس لدى شخصي الصلاحية لاتخاذ قرار فيه أيضاً. إن شعبنا هنا سيحطم أي شخص يفكر في ذلك».

وفي لقائه مع التلفزيون الفرنسي كرر السادات رفضه القاطع الاعتراف بإسرائيل، ورفضه أن تكون صحراء سيناء منزوعة السلاح:

«س: لقد وافقتم ـ كما أعتقد ـ على اشتراك قوة من الدول الأربع الكبرى في تحقيق ضمانات التسوية؟

ج: نعم. ولكن يجب أن يمتد عمل هذه القوة على جانبي الخطوط ولا تقتصر على ناحيتنا نحن فقط.

س: لكن هل توافقون على نزع سلاح سيناء؟

ج: لا. إنني لا أوافق على هذا. فإن منطقة منزوعة السلاح في أرضنا يجب أن تقابلها منطقة منزوعة السلاح بنفس المساحة على الجانب الآخر».

لكن من المهم أن يوضع في الاعتبار أنه في الوقت الذي كان فيه السادات يشرح رؤيته للطرف الغربي، من خلال لقائه بوسائل الإعلام الغربي، كانت تجري اتصالات سرية بينه وبين الولايات المتحدة. يقول عبد الهادي ناصف إن: «قضية علاقة السادات بالاستخبارات الأمريكية، وما حدث في 15 أيار/مايو عام 1971، لم يكن بعيداً عن القوى الخارجية؛ كان كلام الملك فيصل الذي أسرَّ به إلى السادات مباشرة، على النحو الآتي: إن الذي كان بين الأمريكيين وبيننا كلنا، هو جمال عبد الناصر، وجمال عبد الناصر قد راح، والولايات المتحدة مستعدة للحل بثمن واحد هو طرد السوفيات. وكان همزة الوصل في اتصالات السادات بالأمريكيين هو كمال أدهم، وكانت علاقته بالسادات علاقة شخصية ووطيدة»[78].

ويؤكد هيكل، بدوره، حقيقة اتصال السادات بالأمريكيين من طريق كمال أدهم بقوله: «لا شك في أن شكوك الروس في السادات قد تزايدت من تسرب ملحوظة أبداها السادات، بشكل يؤسف له، وربما كان متعمداً؛ كان كمال أدهم قد تكلم مع الرئيس عن مخاوف الأمريكيين من استمرار الوجود السوفياتي في مصر، وشرح السادات له ضرورة ذلك، لكنه أضاف أنه بعد المرحلة الأولى من انتهاء الانسحاب الإسرائيلي فإنه سوف يتعهد بإخراج الاتحاد السوفياتي. وكان هذا الكلام قد تسرَّب من خلال سيناتور جاكسون، وهو واحد من مؤيدي إسرائيل المعروفين، ومن أعداء الاتحاد السوفياتي في الكونغرس»[79].

---

(78) نقلاً عن: محمد فؤاد المغازي، «حول أحداث مايو عام 1971 بدون اختصار،» الحلقة الخامسة، شبكة الإنترنت بتاريخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

(79) هيكل، أكتوبر 73: السلاح والسياسة، ص 165.

ويتعجب هيكل من موقف الغرب تجاه السادات، الذي أُعجبوا به، وهو كان معزولاً إلى أبعد الحدود في عالمه؟ لماذا أصبح السادات، الذي أسماه كيسنجر في محاضرة له سنة 1972 «مجرد بهلوان سياسي»، بعد سنتين بالعدد شخصية عظيمة تماثل شخصية بسمارك حسب تعبير كيسنجر نفسه؟

الغريب أن «بسمارك» خلق ألمانيا الموحدة من ولاية واحدة فيها، في حين أن السادات فرق وحدة الأمة العربية وهو يرأس أكبر دولة من دولها. ثم لماذا كان الحزن على السادات في الغرب أكثر منه في أمته؟ ولماذا شيَّعه إلى مثواه الأخير عدد كبير من الساسة الأجانب، بينما لم يشترك في موكب الجنازة سوى الموظفين الرسميين المصريين، وبعض الزوار الأجانب؟ لماذا سقط السادات بهذه السرعة من ذاكرة مصر والعالم، كرجل كان كل تصرف من تصرفاته يملأ شاشات التلفزيون؟

«إن كثيرين، وبخاصة في الغرب، يجب أن يسألوا أنفسهم لماذا يعجز بعض الزعماء الذين يتحدثون لغة الغرب ويقولون للغرب ما يجب أن يسمعه، عن أن يكونوا مسموعين في أوطانهم، وأن يحصلوا على ثقة مواطنيهم؟ إن قائمة مثل هؤلاء طويلة بدءاً من شانغ كاي تشيك في الصين، وسوهارتو في إندونيسيا، والشاه في إيران وموبوتو في زائير، وماركوس في الفيليبين، والسادات في مصر وآخرين غيرهم».

لقد نجح فرد واحد، ظل طوال عشرين سنة يمثل أداة الثورة المضادة ـ في رأي الكثيرين ـ في جسد ثورة 23 تموز/يوليو، رجلاً كان أكثر من غيره يرفع عقيرته بالوفاء للناصرية وجمال عبد الناصر، رجلاً ظل عشرين عاماً يكيل المديح للزعيم جمال عبد الناصر، دون أن يخجل، وكانت من بعض صفاته المعروفة عند الشعب المصري ـ بالذات ـ أنه الشخص الوحيد الذي لم يقل كلمة «لا» في مواجهة أي قرار أو موقف أو توجه ذهب إليه جمال عبد الناصر، حتى لقد شاع أن جمال عبد الناصر كان يلقبه بالبكباشي «نعم»!

هناك واقعة شخصية في هذا السياق ذاته، تتمثل بحوار كان حاداً وحساساً، دار بيني وبين الأستاذ: هيكل عام 1981، حول وقوفه إلى جانب السادات، وموقفه من الانقلاب الذي قاده على «المجموعة الناصرية». وقبل أي تفصيل من المهم الإشارة إلى حكمة كان يلتزم بها الأستاذ حين يشير إلى آخرين، أو يستشهد بهم في كتاباته؛ حيث كان يقول: «إنني أشير إلى أناس أحياء وأقوياء»، والمعنى واضح، وحيث رحل عنا الأستاذ إلا أن حكمته باقية، لذلك فإن ما سيرد في شأن حوار منشور بتفصيل في مقابلة أجريتها معه، في مجلة المستقبل العربي[80]. كانت وجهة

---

(80) «قضايا الثورة والصراع العربي ـ الإسرائيلي: مقابلة مع الأستاذ محمد حسنين هيكل،» أجرى الحوار مجدي حماد، المستقبل العربي، السنة 4، العدد 31 (أيلول/سبتمبر 1981).

نظري أنه «المهندس الحقيقي لعملية الانقلاب التي قادها السادات منذ 13 أيار/مايو عام 1971». وأن مقالته بعنوان: «تحية للرجال» كان الهدف منها خدمة موقف السادات الذي يرفض اتخاذ قرار الحرب، وأن الذهاب إلى حد أن «المجموعة الناصرية» كانت تريد توريطه في الحرب كانت تدرك أن الهزيمة واقعة لا محال، ومن ثم يسقط السادات، ويتولون هم الحكم، كان مبالغاً فيه إلى أقصى حد! وكان تقديري أن هذا الزعم يحولهم إلى «مجموعة شياطين»، متسائلاً: حكم ماذا؟ إن مصر ستصير خرابة، ومن يحكمها ربما يستقر في السودان، إذا ما نزلت بها هزيمة جديدة. كما أن رد «المجموعة الناصرية» على مقالته بعنوان: «تحييد أمريكا» له جدارته؛ حيث ذهبوا إلى أن «تحييد أمريكا» بمثابة طريق اتجاه واحد ينتهي إلى التبعية لأمريكا، والاستسلام لإسرائيل. وكان سؤالي واضحاً: «هل هذه المجموعة كانت ترى ما لا تراه أنت؟!» وبخاصة أن توقعاتها بهذا الخصوص قد صدقت كلها.

في هذا السياق تنبغي الإشارة إلى أن الخلاف بين هيكل و«المجموعة الناصرية» كان يدور، في جانب منه، حول توقيت البدء بالمعركة العسكرية ضد إسرائيل. وكان رأي هيكل أن «المجموعة الناصرية» تتعجل الحرب بهدف حسم صراعات في داخل النظام، في وقت لم تتوافر فيه بعد الظروف الموضوعية للحرب. في حين اعتبرت «المجموعة الناصرية» أن كتابات هيكل في صحيفة الأهرام تمثل موقفاً متخاذلاً وانهزامياً، وأن مقالاته تشيع اليأس في الشعب والجيش معاً، وبخاصة بعد المساجلات الصحفية التي دارت بين هيكل وعبد الهادي ناصف حول الحرب، ومخاطر عبور الجيش المصري إلى سيناء، بعد مقاله الشهير: «تحية للرجال».

فضلاً عن ذلك لم يكن هيكل و«المجموعة الناصرية» على وفاق في تقييم الدور الأمريكي، وبخاصة بعد نشر مقاله: «تحييد أمريكا»؛ حيث يرى هيكل إمكانية تحييد الدور الأمريكي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ويرفض «النغمة» التي تقول إن الذي نواجهه أمامنا في ميدان القتال هو الولايات المتحدة، وليس إسرائيل. والصحيح أن بيننا وبين الولايات المتحدة مواجهة سياسية، أو صراعاً سياسياً، وهدف هذا الصراع هو الفصل بين إسرائيل والولايات المتحدة كحد أقصى، أو حيْد الموقف الأمريكي تجاه إسرائيل كحد أدنى، وذلك من طريق توجيه ضغط دولي وعربي ومصري ضد الولايات المتحدة. هذا الضغط يقنع الولايات المتحدة بأنها تواجه تقلصاً مخيفاً في هيبتها كقوة عظمى، والهيبة على رؤوس الدول العظمى كالتيجان على رؤوس القياصرة. هكذا أخذ هيكل يروّج بالتدرج للتقارب مع الولايات المتحدة قائلاً: «إذا كانت إسرائيل قد انتصرت على العرب في معارك بفعل التأييد الأمريكي فإن هذا التأييد الأمريكي ليس دائماً، إنما الدائم هو المصالح الأمريكية فقط، ومن هنا فإن التأييد الأمريكي ليس سلاحاً أبدياً في يد إسرائيل، وهذه هي عبرة الأيام».

مع ما تقدم تنبغي الإشارة إلى أنه رغم الخلاف، أو الخصومة، أو العداء، بين هيكل و«المجموعة الناصرية»، فإن ما كان ما يجمع بينهم من توافق تجاه قضايا مهمة أكثر كثيراً من قضايا الخلاف؛ فمثلاً:

اجتمعت «المجموعة الناصرية» وهيكل على حتمية المعركة العسكرية ضد إسرائيل، وجاء موقف الاثنين متوحداً حول الهدف، واختلفا حول التوقيت.

توحد الطرفان في ولائهم وإخلاصهم لمؤسس الناصرية جمال عبد الناصر، ومن ثم التقى الطرفان حول الناصرية بوصفها مشروعاً للنهضة، قادراً على قيادة التطور الحضاري في المنطقة العربية.

كانت مساحة التقارب بين هيكل و«المجموعة الناصرية» حول الغايات والمصالح القومية للأمة العربية متطابقة تقريباً، حيث يسعى الجميع إلى تحقيق سلاماً قائماً على العدل، وأن تصبح مصر حرة مزدهرة، وأن يتوحد الوطن العربي فيتحقق حلم أمة.

تطابقت رؤية الطرفين حول أهداف الولايات المتحدة في المنطقة العربية، وانحصر الخلاف بينهم في إطار كيفية إدارة الصراع معها. فعندما توجه السياسي السوفياتي بوناماريوف بسؤال إلى هيكل عن الموقف الرسمي الأمريكي، وعن الأهداف الحقيقية التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها في المنطقة العربية، أجاب هيكل: «إن الولايات المتحدة تريد ـ أساساً ـ حلاً سلمياً لمشكلة الشرق الأوسط، بشرط أن يكون الحل أمريكياً. ويعني هذا أن الحل لا بد أن يتضمن ثلاثة شروط:

أولها، أن يؤدي إلى طرد النفوذ السوفياتي من المنطقة كلها؛

وثانيها، أن يترك مصر ضعيفة، غير قادرة على التأثير بأي نفوذ على الإطلاق في الوطن العربي؛

وثالثها، أن تظهر التجربة الثورية المصرية في مظهر التجربة الفاشلة.

ووافقني بوناماريوف على هذا التحليل».

على الجانب الآخر، فقد توحد موقف القوى المعادية للناصرية من هيكل و«المجموعة الناصرية» على حد سواء. فكان هناك شعور بالرضا والارتياح لدى الإدارة الأمريكية، عندما استُبعد هيكل عن مؤسسة الأهرام، وهو نفس الارتياح والرضا وإن كان بدرجة أعلى عندما أصبحت «المجموعة الناصرية» خارج السلطة. يروي هيكل كيف استقبلت الإدارة الأمريكية سقوط «المجموعة الناصرية»: «كان الأمريكيون بطبيعة الحال سعداء بسقوط جماعة علي صبري، لكنهم حاروا في تفسير توقيع معاهدة مع السوفيات بمثل هذه السرعة».

انحصر الفارق الجوهري بين «المجموعة الناصرية» وهيكل في أن الأخير توافرت له فرصة إيصال رأيه إلى أوسع قطاع للرأي العام العربي، وحتى الدولي المهتم بقضايا الصراع في المنطقة، بحكم مكانته وموقعه. بينما لم تحظَ «المجموعة الناصرية» بهذه الامتيازات.

كيف كانت البداية؟ في وصف المشهد الأخير للذين تجمعوا حول جثمان جمال عبد الناصر كتب هيكل: «كان السادات آخر الذين وصلوا إلى بيت جمال عبد الناصر، لكنه كان من أوائل الذين دخلوا إلى الصالون الكبير الذي شهد اجتماع القلة التي أحاطت بفراش جمال عبد الناصر في لحظاته الأخيرة. كان الجو شديد التوتر، وكان يمكن لأي مراقب أن يجد على وجوه هؤلاء الرجال ملامح تنبئ بصراعات وانقسامات، يمسك بها الحزن والمفاجأة في تلك اللحظة، لكنها تشير وتنبئ بأمور وأمور يمكن أن تحدث بعدها». لكن هيكل لم يذكر الأسباب التي جعلته متأكداً إلى هذا الحد من حدوث صراعات مع الأعضاء البارزين في قمة السلطة، في وقت لم يبد فيه شيئاً، ولم تحدث بادرة واحدة يمكن أن يستخدمها هيكل سنداً في بناء رأيه. أم أن الحذر بالمظنة أكثر ضماناً وأمناً؟

لقد تنبأ هيكل، ومن خلال قراءة أولية وسريعة لوجوه من التفّوا حول جثمان جمال عبد الناصر، أن صراعاً على السلطة قادم. وتحمل إشارة هيكل تحذيرات واضحة إلى من يهمهم الأمر أن يتنبهوا إلى ما هو متوارٍ في نيّات «المجموعة الناصرية»، التي باغتها حادث وفاة جمال عبد الناصر فأصاب عصب التآمر لديها بالشلل المؤقت. وعندما أفاقوا وزال تأثير الصدمة، كان هيكل أول من استشعر الخطر، وأوّل من نبّه السادات وحذره في لقاء معه، وهو يعتذر عن الاستمرار في المنصب الوزاري، قائلاً: «إنني ألمح من بعيد صراعات سلطة، فإن الكل بدأ يفيق من الصدمة. وفي الأهرام ـ الصحيفة ـ أستطيع أن أكون بعيداً من الصراعات، وأن أشارك في حوار الحوادث والتطورات طليق اليد متحرراً».

توالت النصائح التي وجهها هيكل إلى السادات، فأشار عليه، بعد أن استمع إلى شرائط صوتية مسجلة، أن يتأكد من ولاء كل من اللواء الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري، والفريق محمد أحمد صادق رئيس أركان حرب القوات المسلحة. كان الغرض من وراء نصيحة هيكل هو أن يضمن السادات وقوف الحرس الجمهوري والجيش إلى جانبه، من طريق ضم ناصف، وصادق لمعسكره.

هكذا كان هيكل سباقاً إلى ترويج مقولة «الصراع على السلطة»، بل إن مصطلح «الصراع على السلطة» قد جرى تداوله ـ بعد ساعات من وفاة جمال عبد الناصر ـ في حديث دار بين هيكل وعدد من القيادات الناصرية هم شعراوي جمعة، أمين هويدي، سامي شرف. جاء استخدام هيكل لذلك المصطلح كتعليق على ما ذكره شعراوي جمعة حول تصرفات أنور السادات وحسين الشافعي وعلي صبري الذين «يتصرفون وكأنهم يمثلون حكومة ثلاثية، على

غرار كوسيغين وبودغورني وبريجنيف، بينما نحن الناصريين الحقيقيين، وأقرب الناس إلى جمال عبد الناصر لم نفعل شيئاً للتنسيق فيما بيننا، أو الاتفاق على أسلوب مشترك للعمل. وهذا ما يجعلني أرى ضرورة بحث الموقف مع بعضنا البعض».

فكان رد هيكل عليهم: «لكن واضحين في شأن موقف كل منا. هناك نقطة نظام أضعها، ونصيحة صغيرة أقدّمها. أما نقطة النظام فهي: أنكم إذا كنتم تريدون التنسيق فيما بينكم، بصفتكم وزراء، فلا تفعلوا ذلك بحضوري، لأني قد استقر رأيي على الخروج، وترك الوزارة، أما نصيحتي الصغيرة فهي أن من الخطأ بالنسبة إليكم أن تحاولوا العمل معاً كناصريين، فإن فعلتم ذلك فإنكم ولا شك ستثيرون ردود فعل تؤدي في النهاية إلى صراع على السلطة، وإذا حدث تصادم في الآراء، فإنني سأؤدي دوري فيه كصحافي، أما إذا نشب صراع على السلطة، قائم على الأشخاص، فلن يكون لي شأن به، وستعاني البلاد كلها منه». ويواصل هيكل حديثه فيصف ردود أفعال من حضروا هذا اللقاء بأنها كانت متشنجة، وبخاصة عندما أخذ سامي شرف يصيح ويقول: إن «جمال عبد الناصر لم يمت». فقلت له: «اسمع..لا بد لك أن تواجه حقائق الطبيعة. إن الرجل قد مات. وسيحكم على كل منكم فقط، من الآن فصاعداً، بما يمكن أن يقدمه من أجل مصلحة البلد. إنها صفحة جديدة فُتحت أمامكم جميعاً».

بعد ذلك شاع استخدام مصطلح «الصراع على السلطة» إشارة إلى خروج «المجموعة الناصرية» على السلطة الشرعية، محمّلاً إياهم النتائج المترتبة على ذلك. بعدها كثر استخدام مصطلح «الصراع على السلطة» في مفردات الخطاب السياسي الذي التزمه السادات، وفي مذكراته: البحث عن الذات: قصة حياتي، وفي وسائل الدعاية والإعلام التابعة للنظام.

بعد خمس سنوات من نشر رواية هيكل أتيح لأحد الوزراء من تلك «المجموعة الناصرية»، وهو أمين هويدي أن يدلي بشهادته في كتابه: مع عبد الناصر، الذي صدر في عام 1980، فنفى ما ذكره هيكل، وروى رواية مختلفة تماماً عن رواية هيكل، فكتب: «لم يلق هيكل أبداً بكل هذه النصيحة عن الناصرية والسلطة والصراع، ولم يتحدث شعراوي جمعة أبداً عن السادات والشافعي وعلي صبري، كما لم يتحدث عن «الترويكا» الروسية، ولم يصرخ سامي شرف أو يبكي، ولا هو أنكر وفاة جمال عبد الناصر. أبداً لم يحدث شيء من هذا كما صوَّره هيكل في أسلوب غلبت عليه الإثارة الصحفية. لكن كل ما ذكره شعراوي جمعة لهيكل هو أننا قررنا التخلي عن السلطة عقب تشييع الجنازة، وبعد انتقال السلطة بالطريقة الدستورية، وسأله عن رأيه في ذلك». رحب هيكل أيّما ترحيب بالفكرة، وذكر أيضاً أنه سيترك المنصب الوزاري ليتفرغ لرئاسة تحرير الأهرام، مضيفاً أنه لكل زمن رجاله، وعلى الجميع أن يعيدوا النظر في أفكارهم، كنا قد اجتمعنا مراراً وهذا أمر عادي، وقررنا أن نتخلى عقب نقل السلطة بالطريقة الدستورية، لنفسح المجال للسيد أنور السادات ليختار معاونيه، ولو أنني كنت مزمعاً على أن أتخلى في

أقرب وقت ممكن. ورأى شعراوي «أن يستشير هيكل في الأمر لأن من عادته أنه كان يستشير هيكل وسامي في كل أمر يقدم عليه»[81].

نزولاً على مقترحات هيكل، جرى الاحتكام إلى نصوص الدستور المؤقت لعام 1964 في شأن اعتماد السادات رئيساً للجمهورية، ثم تولى بنفسه إعداد البيان الخاص بوفاة جمال عبد الناصر، واقترح أن يقرأ البيان السادات، حتى تشعر الناس أن السلطة قد انتقلت بسلام، بعدها تولى هيكل إدارة الحملة الانتخابية للمرشح للرئاسة: السادات. وبعد أن أصبح السادات رئيساً للجمهورية قبل اقتراح هيكل أن يتولى محمود فوزي رئاسة الوزارة، كل شيء تقريباً يتم بمشورة هيكل وجرى تطبيقه بغير أدنى اعتراض من «المجموعة الناصرية»، ما يجعل القبول بمنطق «الصراع على السلطة» بينهم وبين السادات هو إقحام متعسف من قبل هيكل لا يملك أي دليل للأخذ به.

ويبدو أن هيكل قد تنبه إلى التناقض الواضح في روايته، وبخاصة أن «المجموعة الناصرية» لم تبدِ ما يمكن أن يمثل دليلاً مادياً على نيتها إطاحة الرئيس السادات، وأن جانب رضا تلك المجموعة واضح، فلجأ إلى تفسير هذا القبول من جانب «المجموعة الناصرية» بالأخذ بكامل مقترحاته بغير اعتراض أو شبهة اعتراض، بأنه لا يشكل دليلاً على صفاء نية هذه المجموعة، إنما كانت الظروف غير مهيئة لهم للتخلص من السادات، وأن: «معنى الأخذ بما اقترحته، ووافق عليه الآخرون ـ لأن أحداً لم تكن لديه خطة بديلة مقبولة، أو لأن أحداً لم يجد متسعاً من الوقت ليخطط من جديد ـ أن السادات هو الذي سيصبح رئيساً للجمهورية بالنيابة. كانت للكثيرين من حضور هذا الاجتماع تحفظات مختلفة على أنور السادات، لكن ضرورات الاستمرار غلبت فيما أعتقد أي اعتبار غيرها في ذلك الموقف الحرج».

تكشّف تناقضٌ آخر من خلال النصائح التي وزعها هيكل على أطراف الصراع؛ فلقد ثبت أن التحذير الذي وجهه هيكل إلى «المجموعة الناصرية» من السادات كان أسبق على التحذير الذي وجهه إلى السادات. فبعد وفاة جمال عبد الناصر مباشرة لم يتردد هيكل في توجيه النصيحة والتحذير إلى «المجموعة الناصرية» ـ مباشرة ـ منبهاً إياهم بعدم الاستهانة بقدرات السادات، والنظر إليه كشخصية ضعيفة يمكن السيطرة عليها، وقدَّم لهم مثالاً جرى مع مصطفى النحاس، الرجل الثاني بعد سعد زغلول، عندما اختارته قيادات حزب الوفد لخلافته، متصورين أنه الأضعف، ثم اكتشفوا بعد فوات الوقت أن هذا الذي تصوروه الأضعف استطاع أن يطردهم واحداً بعد واحد من الوفد، ويبقى هو على القمة. وللحق كانت النصيحة التي وجهها هيكل

---

(81) انظر تفصيلات أكثر: أمين هويدي، 50 عاماً من العواصف: ما رأيته قلته (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2004)، ص 345 ـ 353.

إلى «المجموعة الناصرية» صحيحة، فقد تحقق ما توقعه هيكل بالكامل؛ حيث كرر السادات ما فعله النحاس وتخلص من كل «المجموعة الناصرية».

ويستغرب علي صبري من قلب الحقائق، عندما يستبدل الخلاف السياسي إلى صراع على السلطة: «لم أكتم ألمي من محاولات الصحف وأجهزة الإعلام أن تصور الخلاف على أنه كان مجرد نزاع على السلطة؛ كيف يكون نزاع على السلطة، وقد كانت أطراف النزاع كلها في السلطة؟ وكان الدستور يحدد اختصاصات ووظائف كل مسؤول. فإذا ما نشب خلاف في قمة السلطة، أو نزاع حول توزيع الاختصاصات والسلطات، فكيف بالمتنازعين لا يحتكمون إلى الدستور وإلى المؤسسات الدستورية بالطريق الديمقراطي، ويلجؤون بدلاً من ذلك إلى السب وتلفيق الاتهامات؟ وإذا كان ما حدث نزاعاً على السلطة فكيف يمكن تجريد هذا النزاع مما صاحَبَه من اختلاف واضح بين الرئيس السادات وبيني في الرأي والموقف السياسي من قضايا المصير الوطني التي طرحت وناقشناها في أعلى أجهزة القيادة السياسية؟».

لقد كانت هناك طائفة من الخلافات المعلنة وغير المعلنة، والتباين في الرؤية والتوجه، بين هيكل و«المجموعة الناصرية»، إلى حد القطيعة، التي أثرت بدورها في اختياراته التي انتهت بالانضمام إلى معسكر السادات في مواجهة هذه المجموعة. في الوقت نفسه لم يكن هيكل بغافل عن، أو غير مدرك، حاجة السادات إليه، وهذا يمثل رصيداً إيجابياً لمصلحته، وهو يمثل بالنسبة إليه ضمانات أمن، واستمراراً للمشاركة السياسية، وتحقيقاً لطموحاته المرتبطة بالصحافة وبمؤسسة الأهرام، كما أضفى إصرار هيكل على استقالته من منصب وزير الإعلام صدقية بأنه لم يكن طرفاً في السلطة، ولا رغب أن يكون طرفاً فيها، وبرر ذلك بقوله: «هناك صراعات مع بعض الأعضاء البارزين في الاتحاد الاشتراكي وفي مجلس الأمة، ولن أكون في هذه الحال إلا عائقاً في طريق الرئيس الجديد، في حين أنني أستطيع من مكاني في تحرير الأهرام أن أكون سنداً مفيداً له». لكن هيكل لم يذكر الأسباب التي جعلته متأكداً، إلى هذا الحد، من حدوث صراعات مع الأعضاء البارزين في مجلس الأمة والاتحاد الاشتراكي؟

كما أن ترك هيكل منصبه الوزاري لم يكن لينهي مطلقاً دوره في توجيه السياسة المصرية، ويحصر دوره في إطار صحيفة الأهرام. لقد ظل هيكل واحداً من بين أفراد قلائل أدّوا أهم الأدوار في توجيه ورسم الخطوط العريضة والأساسية للعمل السياسي في مصر، طوال حياته.

2 ـ إسقاط المجموعة الناصرية

حسبما أشار هيكل في كتابه: أكتوبر 73: السلاح والسياسة: تأكد السادات أنه ليس هناك ما يخشاه من جانب الجيش، فهذا الجيش أعدَّ نفسه لمهمة معينة، ولن يقبل أن يزج به في صراع داخلي، ومن باب الاطمئنان قرر أن يتحدث في الموضوع صراحة مع اللواء الليثي ناصف، قائد

الحرس الجمهوري، فهذا الحرس لديه كتيبتان من الدبابات، وهو يستطيع، إذا ألمّ بجوانب الموقف، أن يحمي رئيس الدولة، ويجعل أي تفكير في التعرض له بالقوة عملية مكلفة. ومن باب الزيادة في الاطمئنان رأى أن من الضروري له أيضاً أن يتحدث في الموضوع صراحة مع الفريق محمد أحمد صادق، رئيس أركان حرب القوات المسلحة، ذلك أن صادق عارف بالأحوال، ولن يقبل بإقحام الجيش في ما لا دخل له فيه، وفي كل الظروف، كما أكد هيكل، فإن وزير الحربية لا يستطيع تحريك لواء واحد بدون أمر يصدره رئيس أركان الحرب. وفضلاً عن ذلك فإن صادق كان قد التقى هيكل عرَضاً، أثناء حضور جنازة بجامع عمر مكرم الشهير بقلب القاهرة، في نيسان/أبريل، ولفته إلى أن هناك أموراً تقتضي التنبه، وأن على «صاحبه» - يقصد السادات - أن يأخذ حذره!

أخذ السادات في التحرك؛ وبدأ من باب الاحتياط بما هو حال وعاجل، فاتصل مباشرة بقائد الحرس الجمهوري اللواء الليثي ناصف. وكانت صلته به حتى هذه اللحظة، حسب الأصول، من طريق وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية سامي شرف. وقد حصل السادات على تأكيدات من قائد الحرس الجمهوري بأنه «جندي ملتزم سوف يقوم بواجبه مع الشرعية الدستورية، وإن كان يرجو من الرئيس أن يبذل كل جهده حتى لا تصل الأمور إلى درجة الصدام بينه وبين المجموعة». أما في ما يتعلق بالفريق صادق فقد طلب السادات إلى هيكل أن يقوم بالاتصال به، نظراً إلى وجود صلات ود سابقة بين الاثنين، ذلك بأنه يخشى لو استدعاه أن تظهر نواياه، في حين أن لقاءه مع الفريق ناصف سوف يبدو طبيعياً، في إطار العلاقة بين رئيس الجمهورية وقائد الحرس الجمهوري.

إن الطلقة النهائية في المواجهة الحاسمة بين السادات ومجموعة القوة والسلطة الممسكة بكل المفاتيح هي أشرطة التسجيل التي جاء بها زائر ما بعد منتصف الليل، وسلمها للرئيس مساء 1973/5/12. وكانت الطلقة الثانية هي قرار السادات إقالة علي صبري، نائب رئيس الجمهورية وعضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، من جميع مناصبه، وكان من سوء الحظ أن هذا القرار تصادف في توقيته مع الموعد المقرر لوصول وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز. وبدا الإجراء، مع ما يشاع، على غير الحقيقة، عن صداقة علي صبري للاتحاد السوفياتي، وكأنه تضحية بكبش فداء على عتبة الباب قبل أن يخطو روجرز فوقها!، كما سبق أن أبلغه شعراوي جمعة بتلك المحاذير. ثم أطاح السادات وزير الداخلية القوي شعراوي جمعة، وكل «المجموعة الناصرية»، في انقلاب 13 أيار/مايو الشهير عام 1971.

إن من اللافت للنظر أن الانقلاب قد جرى يوم 13 أيار/مايو عام 1971، لكن السادات، لسبب ما لم يتضح إلا بعد «سلامه» مع إسرائيل، اختار يوم 15 أيار/مايو عيداً للاحتفال بهذا

الانقلاب طوال حياته. إن 15 أيار/مايو هو العيد القومي للكيان الصهيوني الذي اغتصب فلسطين، وأقام فوق أرضها دولة إسرائيل، في 15 أيار/مايو 1948، هكذا يبدو «التوحد» بين السادات وإسرائيل منذ البداية.

فهل كانت مصادفة أن نشارك إسرائيل احتفالاتها بيومها القومي بحجه احتفال مصر بيوم «ثورة التصحيح» في 15 أيار/مايو من كل عام؟

وهل كانت مصادفة أن نشارك إسرائيل احتفالتها بنصر 5 حزيران/يونيو عام 1967 حتى يجري الاحتفال معهم بحجه افتتاح قناة السويس؟

إذا كانت الضرورة الملحة سبباً في سرعه قيام «ثورة التصحيح»... ترى هل كانت هناك ضرورة ملحّة في افتتاح قناة السويس يوم النكسة؟

وبمناسبة احتفالات إسرائيل بعيدها القومي نشرت صحيفة معاريف الإسرائيلية تقريراً عن النشيد الوطني لمصر! حيث كشفت قصة تغيير النشيد الوطني لمصر عام 1979، من نشيد «والله زمان يا سلاحي اشتقت لك في كفاحي»، إلى نشيد «بلادي بلادي»، الذي أعاد توزيع ألحانه الموسيقار محمد عبد الوهاب. وفي تقريرها قالت معاريف إن الحكومة الإسرائيلية طلبت من مصر بعد اتفاقية كامب دايفيد عام 1978 تغيير النشيد الذي يحتوي على كلمات الحرب والسلاح! وأضاف التقرير أن تغيير النشيد كان استجابة لطلب إسرائيل!

لقد أطلق السادات على أحداث يوم 13 أيار/مايو «ثورة 15 مايو»، أو «ثورة التصحيح»، واعتبرها عملية تصحيح لثورة تموز/يوليو، وتحدث عن ثورة تموز/يوليو باتهامات كثيرة، منها ما ذكره في كتابه: البحث عن الذات: قصة حياتي من أنه «بقدر ما كانت ثورة يوليو عظيمة.. عملاقة في إنجازاتها، كانت أيضاً عملاقة في أخطائها»[82]، وتحدث أيضاً عما سببته الثورة أو ما حدث في عهد جمال عبد الناصر من انتكاسات، وأشار إلى أن هناك أشياء أساسية ثلاثة أدت إلى استنزاف ثروة مصر: **أولها** ـ الوحدة مع سورية، وثانيها ـ حرب اليمن، وثالثها ـ هزيمة عام 1967. ومن المعروف أن السادات كان له دور أساسي في الوحدة مع سورية وحرب اليمن، وهما حدثان أساسيان في تاريخ مصر، لكنه لم يحمل نفسه المسؤولية، إنما حمل الآخرين المسؤولية في هذا الأمر.

لكن بعيداً من التواريخ يبدو تصرف هذه «المجموعة الناصرية» حتى الآن أميل إلى «الكوميديا السوداء» أكثر من أي وصف آخر، بسبب الخفة والرعونة التي تخلوا بها عن السلطة. مسؤولون يتحكمون في وزارات السيادة كافة، والقوات المسلحة، والمباحث العامة والمخابرات العامة والمخابرات الحربية، والحرس الجمهوري، والتنظيم الطليعي والاتحاد الاشتراكي

(82) السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي، ص 289.

ومنظمة الشباب، ولديهم أجهزة تجسس على السفارة الأمريكية.. مسؤولون يعلمون خطط السادات المغايرة لسياسات جمال عبد الناصر، بل إنهم سمعوا بآذانهم خطة السادات للقبض عليهم ورميهم في السجون، ولم يتحركوا!

لقد بدأ السادات حكمه بمواجهة «جبهة القوة والسلطة»، حيث عمد إلى إطاحة كل «المجموعة الناصرية» رفاقه في الحكم، إثر اعتراضهم على أسلوبه الفردي في اتخاذ القرار، واعتراضهم المتكرر على سياساته المناقضة لمبادئ ثورة 23 تموز/يوليو، والأهم إصراره على رفض التصديق على قرار المعركة، الذي كان جمال عبد الناصر قد صدق عليه بالفعل، بعدما اكتمل الاستعداد لحرب التحرير، وفي ظل تفوق القوات المسلحة المصرية بالنسبة الى الإسرائيلية، كما يوثق الفريق أول محمد فوزي في كتابه: مذكرات الفريق أول محمد فوزي: حرب الثلاث سنوات: 1967 ـ 1970. ففي أول اجتماع عقده السادات مع كبار قادة القوات المسلحة المصرية، في 30 كانون الأول/ديسمبر 1970، قال السادات: «يجب أن نستعد للمعركة في أي وقت حتى 5 شباط/فبراير 1971، ونهيئ الشعب لها». ثم تقرر مد وقف إطلاق النار لمدة شهر يبدأ من 5 شباط/فبراير 1971 حتى 5 آذار/مارس 1971، لكن السادات استمر في مناوراته، ورفض التصديق على أمر القتال، رغم أنه أخذ يروِّج علناً، في كل خطاباته: «إن عام 1971 هو عام الحسم، إن سلماً أو حرباً»، ومر العام دون حسم من أي نوع، يخص قرار الحرب، أو التوصل إلى حل. لكن حدث حسم من نوع آخر، وفي ميدان آخر، وإن كان وثيق الصلة بنيات السادات الحقيقية في شأن موقفه من الحرب، ومن الصراع العربي ـ الإسرائيلي برمَّته؛ وذلك عندما قام بعزل كل «المجموعة الناصرية» من السلطة، التي كانت تصر على بدء معركة التحرير، التي طال انتظارها، واستكملت الاستعدادات لضمان النصر فيها، وهو في الحقيقة إنما كان يعزل نظاماً بأكمله بأيديولوجيته وتوجهاته وسياساته.

ومن المعروف أنه عقب تقديم أفراد هذه «المجموعة الناصرية» استقالاتهم، في 13 أيار/مايو 1971 قام السادات بالقبض عليهم، وألصق بهم قضية «انقلاب على الشرعية»، وأودعهم السجون.وقد بلغ عدد المقبوض عليهم خلال يومي 14 و15 أيار/مايو أكثر من ألفَي قيادي، أو شخصية مهمة، أو كادر مسؤول في الهيئة التنفيذية أو التشريعية، أو قيادة في أجهزة الاتحاد الاشتراكي العربي، حسب تقدير عبد الله إمام، في كتابه: انقلاب السادات: أحداث 15 مايو 1971. وهو بهذه الضربة الحاسمة لكل «رموز النظام الناصري» قد تمكَّن لا من الرئاسة وتأمينها بهذا الانقلاب الشامل فحسب، إنما استطاع أن يحدد مواضع التحدي الذي ينتظره بخياراته: الحل أو الحرب. ثم إنه أدرك أن القوات المسلحة هي العنصر الحاسم، مهما كان الخيار الذي يفضله، أو تفرضه عليه حقائق الأمور.

3 ـ روايات المؤامرة

من الغريب أن السادات قدم «رواية» أخرى بالغة الغرابة لتبرير «قرارات الانقلاب»، حيث قال في مذكراته: «كان المفروض أن أذهب في يوم الخميس 13 أيار/مايو سنة 1971 إلى مديرية التحرير، لكني علمت أنهم دبَّروا كميناً هناك لاغتيالي، فأجلت الرحلة معتذراً بأني مجهد، وقررت أن أتخلص منهم، لكن كان لا بد من بيِّنة... إلى أن أتى يوم 11 أيار/مايو فجاءني ضابط بوليس شاب، لم تكن له سابق معرفة، وهو يحمل معه شريط تسجيل عليه مكالمة تليفونية بين اثنين من مراكز القوة، يتضح فيها تآمرهم عليَّ وعلى الدولة، وكيف كانت الإذاعة محاصرة يوم جلسة اللجنة المركزية للاستفتاء على مشروع الوحدة، حتى إذا لجأت إلى الإذاعة لأخاطب الشعب أحاصر هناك ويغتالوني. عندما وصلني هذا الدليل قلت: يجب أن أصفيهم على الفور، فلم يعد هناك شك في تآمرهم على مصر، بدأت بإقالة وزير الداخلية زعيم التآمر»[83]!

يبدو أن البطل الحقيقي في قضية انقلاب أيار/مايو هو التسجيلات التليفونية، وقد فصل هذا الموضوع موسى صبري، المقرب جداً من السادات، في كتابه: وثائق 15 مايو، حيث يذكر «أن طه زكي، الضابط المسؤول عن مراقبة التليفونات في المباحث العامة بوزارة الداخلية، كان يحمل حقيبة سوداء صغيرة داخلها أشرطة تسجيل، قيل إن فيها حصيلة أجهزة تنصّت وضعت في منزل السادات، ومكاتب رئاسة الجمهورية، وذلك لحساب سامي شرف... هذا بالإضافة إلى تسجيلات لمحادثات بين المسؤولين، تنفيذاً لأوامر شعراوي جمعة، وزير الداخلية. ويضيف صبري: أرسلت الشرائط إلى الرئيس ليسمعها بنفسه حتى الساعة الرابعة صباحاً، واستدعى الضابط طه زكي، وطالبه بالاستمرار في المتابعة، وأن فوزي عبد الحافظ لديه تعليمات صريحة باستقباله في أي وقت». بينما يؤكد هيكل، في كتابه خريف الغضب، أن تليفونات السادات لم تكن موضوعة تحت المراقبة، لكن الرقابة وضعت على تليفونات جميع الذين يتصل بهم بلا استثناء[84].

ويقول أحمد كامل مدير المخابرات العامة حتى 1971/5/13، في مذكراته بعنوان: أحمد كامل يتذكر: «لم تكن التقارير التي حملها رسول السلام ـ كما قيل بعد ذلك ـ هي التي كشفت عن تفاصيل الاتصالات بين مجموعة الوزراء، لكن كانت تقارير المخابرات، والتي وضعت تحت تصرف الرئيس قبلها، هي التي أدت هذه المهمة». ثم يقرر بوضوح من موقع العارف بمضمون هذه الاتصالات: «والحقيقة أنه إذا تجوزنا عن هذه النقطة، فلم يكن لدى المجموعة إمكان صنع انقلاب، حتى لو أرادت»[85].

---

(83) المصدر نفسه، ص 296 ـ 297.

(84) هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، ص 96.

(85) عز الدين، أحمد كامل يتذكر: من أوراق رئيس المخابرات المصرية الأسبق، ص 20.

كما يقرر بحسم وقطع في موضع آخر من مذكراته، بعد أن عرض أصول الخلاف بين السادات وهذه «المجموعة»، وإقراره بقيام «علاقة خاصة» سابقة وممتدة بينه وبين السادات، وأنه في هذا الخلاف كان أقرب إلى السادات: «لكنني مع ذلك أقترف ظلماً فادحاً للأشخاص والأدوار والتاريخ إذا أقررت بأنه كانت هناك محاولة انقلاب، أو حتى شبهة انقلاب»[86].

ومن اللافت أن أحمد كامل يشير في مذكراته إلى أنه التقى السادات في 1971/5/9، لاستئذانه في السفر إلى موسكو لمقابلة «أندروبوف» رئيس الاستخبارات السوفياتية، والرئيس السوفياتي بعد ذلك، وتحديد موعد السفر، لكن السادات لم يرد. ويضيف: «كان اللقاء قد انتهى، وخرج معي من غرفته إلى الصالة، ووقف على الباب الخارجي لبيته، وهو يوصلني بود واضح. لم يبدُ عليه شيء، لكنني كنت أحس أن أمراً ما يعتمل في داخله، وأنه يوشك أن يتخذ في شأنه قراراً... سألني: متى تعتقد أنك ستسافر إلى موسكو لتقابل «أندروبوف»؟ قلت: سيادة الرئيس خلال أسبوعين. استطرد بصوت عميق دون تفكير: لا .. مش حتلحق تسافر»!

ويتابع أحمد كامل: إنني كنت أتصور أن قرار الحرب سوف يتخذ قبل مرور هذين الأسبوعين، لكنني عندما أبلغت سامي شرف هذا الحوار «جحظت عيوني غير مصدق، وأنا أسمع سامي شرف يعلق على ما قاله السادات ضاحكاً، ويقول: «إن ذلك يعني أمراً واحداً.. إنه سوف يخلعك من رئاسة المخابرات قبل أسبوعين»». إن توقع شرف لا فقط قد أصاب كبد الحقيقة، إنما زج بهما معاً في غياهب السجن بعد أيام. وإذا وضع في الاعتبار أن أحمد كامل قد التقى السادات في 1971/5/9، وأن أشرطة تسجيل المكالمات قد وصلت إلى السادات في 11 أيار/مايو، فإن ذلك يؤكد أن ترتيبات «الانقلاب» الذي قاده السادات كانت جارية من قبل، وأن ذريعة «أشرطة التسجيل» كانت نوعاً من «الإخراج السينمائي»[87].

ويؤكد عبد الله إمام في كتابه: انقلاب السادات.. أحداث مايو 1971 أن التسجيل الذي سمعه السادات كان حواراً بين فريد عبد الكريم، عضو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، وصديقه الكاتب الساخر محمود السعدني، وقال السعدني في حديثه: «إن السادات لو فكر في الذهاب إلى الإذاعة فلن يمكنه أحد»، ويؤكد إمام أن حسن طلعت، مدير المباحث العامة في ذلك الوقت، قال إن تليفون فريد عبد الكريم كان موضوعاً تحت المراقبة بقرار من السادات شخصياً، وإن تفريغ التسجيلات كان يذهب إليه كل يوم، ويوضع على مكتبه، ولكنه لم يكن يقرأ. تحدث السادات عن هذه المسألة في خطابه يوم 14 أيار/مايو، قائلاً: «كانوا يقولون إن في بيتك تسجيلاً عليك، بيت رئيس الجمهورية الخاص، كنت بأقول لهم بلاش كلام فارغ،

(86) المصدر نفسه، ص 27.
(87) المصدر نفسه، ص 17 ـ 19.

ويؤسفني أن أقرر أنه اتضح أن أوضة مكتبي في بيتي، في بيت رئيس الجمهورية، وجدنا جهاز امبارح بالليل، لأن بعد ده كله، وبعد كل ما جرى بعتّ أجيب الجهاز الإلكتروني اللي يبحث عن أجهزة التنصت».

هكذا أخذت قصة التسجيلات حيزها الكبير، وظل مصدرها الوحيد هو ما قاله السادات، والمؤيدون لموقفه في هذا الصراع، إلى أن تم الرد عليها فيما بعد. ومن المستغرب أن هذه الواقعة، التي تحدث عنها السادات في خطابه بتفصيل مسهب، لم يوجه عنها، أثناء المحاكمات، سؤالاً لوزير الداخلية شعراوي جمعة، ولم يسأل فيها مدير المخابرات العامة أحمد كامل، ولم يستجوب فيها مدير المباحث العامة حسن طلعت، ولا هي دخلت ضمن قائمة الاتهام في القضية، ولا تحدث عنها الادعاء!

ويرد أحمد كامل بوصفه مدير المخابرات العامة وقتئذ عليها في مذكراته، قائلاً: «في يوم الخميس 13 أيار/مايو اتصل بي فوزي عبد الحافظ وقال: الرئيس السادات يطلب إرسال جهاز خاص من المخابرات العامة، للكشف عن أجهزة التسجيل والتنصت التي يعتقد أنها زرعت في بيته ومكتبه. تحركت بسرعة، واستدعيت نائب رئيس المخابرات شخصياً، وكلفته بأن يذهب بنفسه ومعه طاقم عمل إلى بيت الرئيس، وأن يمسحوا البيت بحثاً عن أي جهاز تسجيل أو تنصت مهما تكن دقته، وطلبت منه أن يحدثني تليفونياً من بيت الرئيس، وقبل أن يغادره، وينقل لي نتيجة عملية البحث، وذهب نائبي ومعه طاقمه، واستغرق البحث في البيت وقتاً طويلاً جداً، وفي تمام الساعة الثامنة والنصف اتصل بي نائبي، قبل أن يغادر بيت الرئيس، وقال لي إنهم قاموا ببحث شامل ودقيق ولم يجدوا أية أجهزة تسجيلات أو تنصت من أي نوع، وأن البيت والمكتب نظيفان تماماً»، ويؤكد كامل: «ما أشيع بعد ذلك عن زرع أجهزة تسجيل أو تنصت في بيت الرئيس كان مجرد كذب وافتراء، وذلك ثابت وموثق في دفاتر المخابرات العامة»[88].

ويبدو بالفعل «أن كثير الكلام ينسي بعضه بعضاً»؛ فكلما خطب السادات أو كتب، مع كثرة ما فعل، يسجل «روايات» متغيرة لنفس الوقائع، كما سبق أن أكد إسماعيل فهمي وزير الخارجية، بل لقد قدم الصحافي البريطاني ديفيد هيرست دليلاً دامغاً على ذلك الأسلوب؛ حين نشر كتاباً لم يخط فيه حرفاً واحداً، إنما نشر على صفحة ما ذكره السادات في الخمسينات بكتبه عن ثورة 23 تموز/يوليو عام 1952، وعن جمال عبد الناصر، وفي الصفحة المقابلة ما أعاد «نسجه» للوقائع ذاتها، فكان أن أصدر السادات قراراً بمنعه من دخول مصر. لقد نسي السادات أو تناسى، ما ذكره شعراوي جمعة في مذكراته: إن مجلس الأمة عقد اجتماعاً في 1971/5/10، وعندما سئل السادات من بعض الأعضاء عن «مراكز القوى»؛ قال: لا يوجد حاجة اسمها «مراكز

(88) المصدر نفسه، ص 22 ـ 23.

قوى»، وأكد أن الخلافات قد انتهت. وكان السادات يناور من جديد. يضيف جمعة: أكدت عليه الموعد المقرر سلفاً، في 1971/5/13، ليوقع السادات التعليمات الأخيرة للمعركة، والتي تبقي وزير الحربية جاهزاً لخوضها، بحضور محمود رياض وزير الخارجية، والفريق أول محمد فوزي وزير الحربية، وشعراوي جمعة، وسامي شرف. ويؤكد جمعة: في جميع الحالات كان السادات قد اتخذ قراراً بأن هذا الاجتماع لن يعقد؛ حيث كان، قبلها بأيام، قد أبلغ جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية أنه سيتحرك قريباً لتصفية معارضيه، وعلى رأسهم وزيري الخارجية والحربية، لكنه كان يمارس لعبته المفضلة في المراوغة، وكما سيأتي بيانه كانت تسجيلات هذا اللقاء لدينا بالكامل، من خلال «عملية الدكتور عصفور»[89].

كانت التهمة الوحيدة التي وجهها السادات ونظامه إلى تلك القيادات، هي محاولة الانقلاب على السلطة الشرعية، بينما هيكل نفسه، في كتابه بعنوان: خريف الغضب، يشكك في وجود أدلة حاسمة على ذلك: «الحقيقة أنه لم تكن توجد في الملفات الظاهرة أدلة حاسمة على الإعداد لمحاولة انقلاب، إنما كانت هناك مجرد إشارات وتلميحات سجلتها المحادثات التليفونية بين الأطراف». وكان الدليل الوحيد الذي أشار إليه هيكل، واعتبره وثيقة تدين القيادات الناصرية بتورطهم في التخطيط للإطاحة بالرئيس السادات، هي تلك الورقة التي كتبها الفريق أول محمد فوزي بخط يده، بتاريخ 1971/4/21، وفيها يأمر رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية الفريق محمد أحمد صادق ـ الذي احتفظ بها ولم يظهرها إلا في مذكراته عام 1982 ـ بتوزيع قوات عسكرية لتأمين مدينة القاهرة ومداخلها، والسفارات، وكذلك مبنى الإذاعة[90].

ويذكر هيكل أن تاريخ إصدار هذا الأمر العسكري جاء توقيته مع حدوث الأزمة بين السادات و«جماعة علي صبري» في اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي، وكان تبرير الفريق فوزي لإصداره هذه الأوامر، بعد ذلك، أن هذه الأوامر الصادرة عنه لم يكن وراءها أي استعداد لعمل انقلاب ضد الرئيس السادات، لكنه كان إجراء في إطار الاستعدادات للمعركة العسكرية ضد إسرائيل. وعند مراجعة الوثيقة المكتوبة بخط يد الفريق فوزي[91]، من كتاب خريف الغضب لا وجود لهذا التاريخ.

ويشكك هيكل في حجة الفريق فوزي، ويرى أنها لم تكن مقنعة بالقدر الكافي؛ فقد كان توقيت صدور الأمر مع الأزمة التي حدثت في اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية العليا مسألة يصعب إخضاعها للمصادفات وحدها. كما أن فوزي كان يعلم أن المعركة مع إسرائيل ليست حالاً. ويتساءل هيكل: «هل كان للقوات المسلحة ـ بتوجيه من الفريق فوزي ـ دور مرسوم يكاد

(89) حماد، وزير داخلية عبد الناصر، شعراوي جمعة: شهادة للتاريخ، ص 171 ـ 172.

(90) هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، ص 100 ـ 103.

(91) المصدر نفسه، ص 102.

يصل إلى حد الانقلاب؟ ويجيب بنفسه على سؤاله: كل هذه الأسئلة احتمالات قابلة لكثير من الظنون والتساؤلات». فإذا كانت «الحقيقة أنه لم تكن توجد في الملفات الظاهرة أدلة حاسمة على الإعداد لمحاولة انقلاب، إنما كانت هناك مجرد إشارات وتلميحات سجلتها المحادثات التليفونية بين الأطراف» ـ من ناحية، وإذا كنا إزاء «احتمالات قابلة لكثير من الظنون والتساؤلات» ـ من ناحية أخرى، حسب كلمات هيكل حرفياً، فأين مؤامرة الانقلاب؟ كذلك تجب الإشارة إلى أن الضغط من أجل المعركة كان هائلاً منذ رحيل جمال عبد الناصر، وأن تأجيلاً اضطرارياً لمدة ثلاثة أشهر قد تقرر نظراً إلى رحيله، ثم جرى تمديده لمدة شهر واحد انتهى في 7 آذار/مارس عام 1971، ما يعني أن قرار بدء العمليات العسكرية كان يمكن أن يتخذ في أي وقت منذ ذلك التاريخ. وليس من المتصور في كل الحالات أن ينتظر قرار «تأمين القاهرة» إلى ما بعد اتخاذ قرار الحرب، أو قريباً منه، لأن الأمر يتضمن مهمات وأعمالاً كثيرة.

ويضيف هيكل أن الفريق صادق لم يصدر تعليماته إلى ضباط آخرين بتنفيذ ما جاء فيه، انتظاراً وترقباً، وطبقاً لرواية صادق فإن فوزي لم يأخذ منه «تمام تنفيذ المهمة»، ولا يشير صادق بدوره إلى أنه أعطى مثل هذا «التمام» إلى فوزي، حتى من قبيل «المناورة»، خلافاً لكل التقاليد العسكرية المعمول بها على الدوام؟ فهل من المعقول أن الفريق أول فوزي لم يأبه لذلك؟ وهل من المعقول أن يصدر أمراً، بهذه الخطورة التي صورها هيكل، في إطار خطة أشمل لتنفيذ انقلاب، في 21 نيسان/أبريل، ثم لا يتابع خطوات التنفيذ على وجه الإطلاق، حتى قدم استقالته في 13 أيار/مايو؟

ونظراً إلى أن الورقة تضمنت أن «مصدر الأوامر: فوزي + شعراوي + سامي»؛ يتابع هيكل لتأكيد تهمة الانقلاب: «ثم إن مصادر التعليمات التي قررها الأمر العسكري كانت مصادر سياسية حزبية، ولم تكن مصادر عسكرية، وحتى إذا كان الذين حدد أسماءهم كمصدر للتعليمات سوف يقومون بهذه المهمة بحكم مناصبهم الرسمية، فقد كان مما يدعو إلى الدهشة أن ذلك تم بدون علم رئيس الجمهورية، ومن وراء ظهر رئيس الوزراء». إن وزير الداخلية ووزير شؤون رئاسة الجمهورية ـ بالذات ـ لا يمكن وصفهما بأنهما «مصادر سياسية حزبية»، فهم وزراء قبل أي اعتبار آخر، وكلاهما له دور أساسي في «تأمين العاصمة» بغير جدال؛ الأول مسؤول عن الدفاع المدني، وحماية المنشآت الحيوية والمهمة، والثاني مسؤول عن «أمن رئيس الجمهورية» قبل أي اعتبار آخر، كما أن الحرس الجمهوري تابع له، وهو يضم وحدات عسكرية شاركت في حربي عام 1967 وعام 1973. وإذا كانت هناك «خطة مركزية كبرى» عنوانها: إعداد الدولة للحرب، فإن تنفيذ بنودها يعود إلى كل مسؤول في موقعه، دون الحاجة إلى العودة إلى رئيس الجمهورية أو حتى رئيس الوزراء في كل خطوة، لأنهم عاصروا إقرار تلك الخطة منذ بدأ العمل لإزالة آثار العدوان، ومن باب أولى وزراء الحربية والداخلية وشؤون رئاسة الجمهورية.

كما أن الأمر العسكري لا يشير مطلقاً إلى ما أطلق عليه هيكل تعبير «إغلاق العاصمة»؛ لأن ذلك الأمر يخلو من أية إشارة توحي بذلك، بل على العكس من ذلك ترك تفصيلات إنجاز «المهمة» بالكامل إلى رئيس الأركان، ما يؤكد أن خطوطها العامة كانت مقررة، ضمن خطة إعداد الدولة للحرب، حيث كان «الغرض» حرفياً: «تأمين القاهرة ـ أي احتمالات ـ نظام الكود ـ أماكن التجمع ـ أرقام تل (التليفونات).. إلخ»! وإذا كان «فوزي» بتعبير هيكل: «عسكري كفء»، فضلاً عن ما هو معروف عنه من درجة عالية من الانضباط والصرامة، فهل كان يغيب عنه إقحام «مصادر سياسية حزبية» دون مقتضى في «أمر عسكري»؟، وإذا كان هذا «الأمر» هو جزء من الترتيب للقيام بانقلاب، فهل كان هذا «العسكري الكفء»، بالغ الانضباط والصرامة، يلقي به إلى أي طرف آخر دون أن يكون واثقاً من ولائه؟ وهل يلقي به إلى رئيس الأركان تحديداً متصوراً أنه لن يفهم مغزاه ومراميه؟ كما أن كلمة «مصادر حزبية»، التي استخدمها هيكل، بالتحديد بالغة الغرابة، كما أنها تثير الكثير من الريبة.

إن إلصاق تهمة التخطيط من قبل القيادات الناصرية للقيام بانقلاب ضد السادات أمر يصعب تصديقه، لكثرة التناقضات التي وردت في شهادة هيكل نفسه، فضلاً عما تكشَّف فيما بعد من حقائق تؤكد استبعاد هذه الفكرة. إن تصور أن القائد العسكري محمد فوزي، الذي كان يتمتع بالكفاءة العالية كجنرال محترف بشهادة أعدائه وخصومه، يقوم بالتخطيط والمشاركة في عملية انقلابية، سوف يلعب فيها الجيش المصري الدور الأول والأساسي، ثم يقوم هذا القائد العسكري الكفء بتقديم استقالته، وهو يعلم أن تقديم الاستقالة يلغي وعلى الفور كل ما له من سلطات وصلاحيات بالجيش المصري، ثم يكتفي هذا القائد الكفء فقط بعقد اجتماع لكبار القيادات العسكرية، وتبليغهم استقالته لأن رئيس الجمهورية يبيع البلد للولايات المتحدة.. ثم يذهب إلى منزله، لا يمكن أن يكون قد فكر أصلاً في تدبير انقلاب.

بعد ما يقرب من تسع سنين عاد هيكل لينفي ما سبق ورواه في كتابيه **الطريق إلى رمضان** وخريف الغضب، بل وينفي عن جميع من حضروا لحظة وفاة جمال عبد الناصر، شبهة التآمر أو الصراع على السلطة، إنما أظهر أنهم جميعاً قد أعربوا عن عزمهم على تخطي الكارثة بروح الجماعة: «كان هناك أنور السادات وحسين الشافعي وعلي صبري وشعراوي جمعة وسامي شرف واللواء الليثي ناصف وأنا، وكانت هناك فترة صمت ثقيل، وأحسست أنني أستطيع أن أتكلم فقد كنت أمام الكل من أقرب الناس إلى جمال عبد الناصر، ثم أنني كنت من أبعد الناس عن صراعات السلطة، فالكل يعرف أنني أحصر طموحي كله في إطار مهنتي؛ قلت إن أهم شيء هو الاستمرار، وأن نحاول قدر ما نستطيع ملء الفراغ بعده، ثم قلت لا بد أن نختار رئيساً يتولى السلطة ـ ولو مؤقتاً ـ على الفور، وإذا اتفقنا على ذلك فإن القاعدة الوحيدة التي أعتقد أنها تحكم موقفنا هي الاحتكام إلى الدستور، وأحسست أن أنور السادات استراح لما

قلت. وللإنصاف فإن أحداً لم يعارض. كان الكل على مستوى المسؤولية في تلك اللحظة الحرجة».

ومثلما روَّج هيكل مقولة «الصراع على السلطة»، أطلق على «المجموعة الناصرية» تسمية «جماعة علي صبري»، وقد لفت النظر تكرار استخدامه لذلك المصطلح في كتاباته وصفاً للقيادات الناصرية. فلفظ «الجماعة» يضفي عليهم أنهم يمثلون أقلية، التفَّت حول شخصية مركزية هي شخصية علي صبري، وهو توصيف يطلق في الغالب على المجموعات الخارجة عن القانون. وقد شاع واتسع استخدام مصطلح «جماعة علي صبري» في وسائل الإعلام المصرية، كما ورد في أول بيان صدر عن المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي بتكوينه الجديد، يؤيد فيه السادات؛ فجاء وصف «المجموعة الناصرية» في البيان بأنهم مجموعة خارجة عن القانون، وليست لهم علاقة لا بالناصرية ولا بالاشتراكية. غير أن هذه الجماعة التي تمثل «أقلية» كانت تسيطر على أغلبية الأعضاء في مجلس الأمة، وأعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي، وهما أكبر المؤسسات الجماهيرية في النظام الناصري، بل ويذكر هيكل أن سيطرتهم امتدت إلى أبعد من المؤسسات الشعبية، فوصلت إلى جهاز المخابرات العامة، والتنظيم الطليعي «طليعة الاشتراكيين» في الاتحاد الاشتراكي.

ورغم وجود خلافات بين أفراد هذه الجماعة، فإن هيكل قد أوجد لهم أرضية مشتركة توحدهم وهي: «المصالح المشتركة في الحيلولة دون أي شخص من خارج جماعتهم تكون له سلطة حقيقية في اتخاذ القرارات. كانوا يريدون أن تبقى كل السلطة داخل الحكومة والحزب والجيش في أيديهم. كانوا سكارى بحب السلطة، وإن لم يكونوا مرتشين، لكن السلطة التي أرادوها بعد وفاة جمال عبد الناصر كانت أبعد ما تكون عن مضمون اجتماعي. كانوا يرددون مبادئ وأقوال جمال عبد الناصر بطريقة عمياء. وكانوا يريدون أن يجعلوا من الزعيم الراحل هرماً رابعاً، وأن يكونوا هم أنفسهم الكهنة الأوائل الدائمين والوحيدين لضريحه».

من ناحية أخرى فإن السؤال المنطقي الذي يفرض نفسه، في شأن إمكانية أو معقولية «تآمر» المجموعة الناصرية على السادات وعلى الدولة: «هل هم في حاجة أصلاً إلى أي مناورات لعزل السادات مباشرة، بل ومحاكمته بتهمة الخيانة العظمى»؟ وذلك في ضوء ما كان متوافراً لديهم من تسجيلات «عملية الدكتور عصفور»، وبخاصة في شأن «القناة السرية» التي فتحها السادات مع الولايات المتحدة، وإسرائيل، عندما أرسل عبد المنعم أمين لمقابلة دونالد بيرغس القائم بالأعمال في بعثة رعاية المصالح الأمريكية في مصر، لفتح خط اتصال مع إسرائيل، ويعرض عليها تسوية سلمية، بينما الدولة كلها تنتظر منه التوقيع على قرار الحرب ـ من ناحية، واللقاء الذي عقده مع جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، في 1971/5/9 كما

سيأتي بيانه، وأبلغه أنه بصدد القيام بعملية تغيير عميقة في قمة السلطة في مصر، وتصفية شاملة لكل هذه المجموعة، وعلى رأسهم محمود رياض وزير الخارجية، والفريق أول محمد فوزي وزير الحربية، لأنهم يصرون على خوض معركة التحرير، وهو لا يريد الحرب ـ من ناحية أخرى.

ويبقى الليثي ناصف هو ضحية تلك الأحداث؛ كان ناصف ناصرياً، وكان جمال عبد الناصر هو الذي اختاره لقيادة الحرس الجمهوري، وكان يثق فيه ثقة عمياء، وعندما احتدم الصراع على السلطة عام 1971، ذهب ناصف إلى سامي شرف وزير شؤون رئاسة الجمهورية، والمسؤول عن الحرس الجمهوري وسأله: «أتحرك لمصلحة مين؟» كان رد شرف: «نفذ أوامر رئيس الجمهورية». وبالفعل نفذ ناصف كلام شرف؛ فتحرك للقبض عليه وعلى باقي المجموعة، فور صدور أوامر السادات له بذلك. ولأن السلطان، أي سلطان، يكره من رآه صغيراً، أو من كان لهم فضل عليه، فقد منح السادات ناصف رتبة فريق وأعفاه من منصبه، وأرسله إلى لندن حيث سيتم إلقاؤه من البناية التي يسكن بها، والترويج أنه انتحر بسبب حال نفسية انتابته!

وفي شهادة أحمد كامل رئيس جهاز المخابرات العامة، كما وردت بمذكراته، يقول: إن كبار قادة القوات المسلحة ذهبوا إلى الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية، وقالوا له لا نقبل على كرامتنا أن يكون السادات هو رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ونطلب منك إما أن يأتي زكريا محيي الدين رئيساً، أو أن تتدخل أنت شخصياً وتتولى رئاسة الجمهورية، والجيش كله معك، وبالفعل أجرت المخابرات العسكرية استقصاء للرأي في الجيش، ووجدت أن الأغلبية ضد رئاسة السادات، ومؤيدة لتولي زكريا محيي الدين أو فوزي الرئاسة بدلاً منه، لكن المجموعة الناصرية أجهضت هذا الطرح، وضغطوا على الفريق أول فوزي لتمرير تولّي السادات رئاسة الجمهورية[92].

مع العلم أن جميع أفراد هذه المجموعة ممن عملوا إلى جوار جمال عبد الناصر، وكانت تمسك بين أياديها بكل مفاتيح القوة والسلطة في مصر، في الدولة وفي التنظيم السياسي الحاكم «الاتحاد الاشتراكي»، بغير استثناء؛ فعلى المستوى التنفيذي كان من بينهم: وزراء الحربية والداخلية والخارجية وشؤون رئاسة الجمهورية والإعلام، ومديري المخابرات العامة والمباحث العامة والمخابرات الحربية، وعلى المستوى التشريعي كان من بينهم: رئيس مجلس الأمة ونوابه ورؤساء اللجان ومعظم أعضاء المجلس، لأنهم هم الذين يتولون الترشيح للعضوية من خلال التنظيم السياسي، وعلى مستوى التنظيم السياسي كان من بينهم: أمين

(92) عز الدين، أحمد كامل يتذكر: من أوراق رئيس المخابرات المصرية الأسبق، ص 60.

التنظيم الطليعي الذي يمسك فعلياً بكل خيوط السلطة، وهو شعراوي جمعة، وبهذه الصفة كان مسؤولاً عن الترشيح لكل المناصب التنفيذية والتشريعية والسياسية والقضائية، وكل أعضاء التنظيم الطليعي، كما أنه كان يشغل منصب أمين التنظيم في الاتحاد الاشتراكي، ولهذا قرر جمال عبد الناصر أن يشارك في اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا أعلى مستوى للسلطة، دون أن يكون له حق التصويت، والأمين العام للاتحاد الاشتراكي، وأغلبية أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، وتقريباً كل أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، وكل منظمة الشباب الاشتراكي. بل إن رئاسة التنظيم الطليعي، التي كان يشغلها جمال عبد الناصر، بقيت شاغرة بعد رحيله، ولم يشغلها السادات حتى جرى حل التنظيم، وإن كان قد تولى رئاسة الاتحاد الاشتراكي.

فضلاً عن ذلك هل من المعقول، أو من المتصوَّر، أن يقوم أفراد تلك «المجموعة» التي «تتآمر» على الرئيس وعلى الدولة بتقديم استقالاتهم طواعية؟ ومن الغريب أنهم تصوروا أنفسهم في ظل «نظام ديموقراطي»، فتقدم الوزراء إلى رئيس الجمهورية الذي عينهم، بينما الآخرون باستقالاتهم، حسب الأصول، إلى المؤسسات التي تولت انتخابهم؛ فتقدم رئيس مجلس الأمة، والقيادات التي استقالت معه، إلى أعضاء المجلس، كما تقدم أعضاء اللجنة التنفيذية العليا باستقالاتهم إلى اللجنة المركزية التي انتخبتهم، ثم تقدم أعضاء اللجنة المركزية إلى المؤتمر القومي العام الذي انتخبهم! وكان تصور هؤلاء أن تلك المؤسسات ستجتمع للاستماع إليهم، لعرض دوافعهم للاستقالة، بل و«الحكم» بينهم وبين رئيس الجمهورية. لكن السادات ببساطة لم يعر هذه الاعتبارات الدستورية والقانونية أي اعتبار، فقبل هو استقالاتهم جميعاً، وأصدر قرارات بحل هذه المؤسسات جميعها!

ومن اللافت للنظر أن السادات صدق على الحكم الذي أصدرته المحكمة على الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية بالسجن 15 عاماً، بداعي تقدير دوره في إعادة بناء القوات المسلحة المصرية، بعد هزيمة عام 1967، وبعد ذلك أصدر قراراً بالإفراج عنه، واستقبله علناً، وقدم له الشكر في لقائهما على أنه لم يذكر السبب الحقيقي الذي دعاه إلى تقديم استقالته، والذي يتمثل برفض السادات توقيع قرار الحرب. بل وأصدر قراراً آخر بأن يعامل فوزي معاملة وزير الحربية في السلطة مدى الحياة، رغم تقاعده!

وفي السياق ذاته أشار شعراوي جمعة في مذكراته إلى الاجتماع الذي عقدته «أمانة التنظيم الطليعي» برئاسته، في 1971/5/12، لمناقشة تطورات الموقف الداخلي، وما حدث في الاحتفال بعيد العمال في أول أيار/مايو، وكذلك إقالة علي صبري، وما يثار داخل لجان الاتحاد الاشتراكي حول الموقف ضد تصرفات السادات. ويضيف: «إن مناقشاتنا انتهت إلى استنتاج قوي اتفقنا عليه جميعاً؛ وهو أن السادات لا يريد المعركة، ويريد ضرب المؤسسات، وأنه خرج عن خط

جمال عبد الناصر، وتراجع عن كل النقاط التي تم الاتفاق عليها أثناء ترشحه، بل خرج عن كلمته التي قالها في مجلس الأمة: «جئت إليكم على طريق عبد الناصر، وليس معي غير بيان 30 آذار/مارس، وهو دليل العمل»»[93].

ويقول جمعة: «كنت قررت تأجيل الحديث حول الحوار الذي دار بين السادات وجوزيف سيسكو، كما سيأتي بيانه تفصيلياً، لآخر لحظة، وحين قمت بعرض تفاصيل ما جرى بينهما... وبخاصة ما قاله السادات لسيسكو من أنه يصلي من أجل أن يأتي دايان رئيساً للوزارة في إسرائيل، وأنه ينتوي إجراء تغييرات داخلية قريباً، ووعده فيها أنه سيتخلص من وزيري الخارجية والحربية، لأنهما يضغطان عليه لكي يحارب. عندها ثارت ثائرة الحاضرين بالاجتماع، وغضبوا جميعاً. وقالوا لم يعد الأمر يتوقف عند حدود أنه لا يريد المعركة، وأنه يسعى بشتى الطرق إلى تأجيلها، بدون مبرر، وفقط، لكنه بهذا الكلام الذي قاله لسيسكو يُدخل نفسه في خانة «الخيانة العظمى». ووسط ثورة الحاضرين من هول ما سمعوه للتوّ، أشار البعض إلى «ضرورة تدخل القوات المسلحة»، ورفض التطرق إلى مثل هذا الإجراء من حيث المبدأ. واتفقنا على ضرورة وضع خطة لمواجهة سياسية مع السادات، وأن نتصدى لخطه وسياسته بالجماهير، وتوعيتها بأن السادات لا يريد المعركة، ويريد إلغاء المؤسسات القائمة». لكن تطورات الأحداث أثبتت «أننا للأسف الشديد كنا قد بدأنا متأخرين جداً... وكان السادات قد سبقنا بخطوات كثيرة لتحقيق مخططاته»[94].

بل إن سعد زايد، الذي كان يتولى وزارة الإسكان في حينه، وهو أصلاً من «الضباط الأحرار»، كان قد طلب من هذه «المجموعة الناصرية»: عربة مصفحة وعدة جنود لاعتقال السادات، في ضوء تلك المعلومات التي توافرت لديهم، وإعلان أنه استقال في الإذاعة والتليفزيون، لكنهم رفضوا طلبه.

أما «حكاية» التدبير لاغتيال السادات، التي أشار إليها مرتين في مذكراته، فهي تثير لا فقط الاستغراب، إنما السخرية أيضاً من جرأة مزاعمه، فقد كان في متناول أياديهم طوال الوقت، وكان من الأفضل اعتقاله ومحاكمته، لا فقط بتهمة التهرب من التصديق على قرار المعركة، إنما أيضاً بتهمة «الخيانة العظمى»، وكانت الأدلة متوافرة ودامغة، بل ومخزية. فضلاً عن ذلك كان السادات قد زار الجبهة عدة مرات بعد انتخابه رئيساً للجمهورية، يرافقه وزير الحربية الفريق أول محمد فوزي، وما كان أسهل من انطلاق رصاصات «صديقة طائشة» من أحد الجنود، من «طريق الخطأ» لاغتيال السادات، إذا ما كان ذلك في الخاطر أو في النية. ولا بد من تكرار

(93) حماد، وزير داخلية عبد الناصر، شعراوي جمعة: شهادة للتاريخ، ص 173 ـ 174.
(94) المصدر نفسه، ص 174 ـ 175.

التأكيد هنا أن الذين يبادرون إلى الاستقالة لا يمكن أن يكون لديهم أي تخطيط باتجاه «التآمر» أولاً، ومن ثم لا يمكن أن يكون قد طرحوا أصلاً إمكانية الاغتيال.

ينطبق الأمر نفسه على «الحكاية» التي كررها السادات في مذكراته وفي خطبه في شأن «محاصرة الإذاعة»؛ مرة أولى أثناء اجتماع اللجنة المركزية لمناقشة مشروع الاتحاد الثلاثي، مع سورية وليبيا، رغم أن توجيهات شعراوي جمعة لأعضاء اللجنة كانت تتمثل بتأجيل الموافقة إلى حين إدخال بعض التعديلات، بينما تصور «التآمر»، وعلى الأقل «المواجهة»، كان يقضي بالتوجيه برفض الاتفاق مباشرة، وبخاصة بعد أن كانت أغلبية أعضاء اللجنة التنفيذية العليا قد رفضت ذلك الاتفاق، عندما عرضه السادات عليهم، قبل عرضه على اللجنة المركزية حسب الأصول التنظيمية. ومن المعروف أن اجتماع اللجنة المركزية قد شهد «مواجهة» من نوع آخر، فعندما انتهى السادات من عرض الموضوع من وجهة نظره؛ طلب علي صبري، نائب رئيس الجمهورية وعضو اللجنة التنفيذية العليا، أن تتاح له فرصة عرض وجهة النظر الأخرى «المعارضة»، فضلاً عن رأيه في الأسلوب الذي انتهجه السادات في التوصل إلى هذا الاتفاق، وعندما أخذ في عرض وجهة نظره قاطعه السادات عدة مرات، حتى اضطر صبري إلى طلب الاحتكام إلى أعضاء اللجنة في شأن استمراره في الحديث، فقام السادات بعرض الأمر للتصويت؛ فكانت النتيجة الموافقة على استمراره في الحديث بأغلبية 146 صوتاً مقابل 4 فقط، حيث كانت اللجنة مشكلة من 150 عضواً. فلماذا التفكير في «محاصرة الإذاعة»؟!

وفي إطار «التشويق الدرامي» واستمرار «مسلسل الأكاذيب»، وخلافاً للحقيقة، وصف السادات ذلك الاجتماع الذي عقدته اللجنة المركزية، في خطابه الذي أعلن فيه تفاصيل «المؤامرة»، بأنه كان مثالاً للفوضى، وأن أعضاء اللجنة عمدوا إلى التشويش على المتحدثين، وإحداث هرج ومرج في محيط الصفوف الخلفية، التي أخذت تصيح، على حد تعبيره: «هيه.. هيه.. سيما أونطة، هاتوا فلوسنا»، وهو تعبير شعبي دارج في مصر في دور السينما الهابطة، احتجاجاً من المشاهدين على سوء العرض السينمائي. وفي هذا السياق يقول شعراوي جمعة في مذكراته: «هذه الجلسة من اجتماعات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي، والتي أعتبرها في غاية النضج السياسي، حاول السادات أن يشوّه صورتها، وتحدث طويلاً، وفي أكثر من مرة، محاولاً تصوير الاجتماع بشكل غوغائي، وغير منظم، وأن الأعضاء يضربون الطاولات بأيديهم، ويدبدبون بأرجلهم على أرض القاعة، وللحقيقة فإن شيئاً من هذا لم يحدث على الإطلاق»[95].

(95) المصدر نفسه، ص 142.

وقد أشاع السادات أيضاً أن الإذاعة كانت محاصرة ليلة 1971/5/13، مرة أخرى، بعد إذاعة خبر «استقالة شعراوي جمعة» في نشرة أخبار الساعة الثامنة والنصف مساءً، التي أعقبها مباشرة، بعد ساعتين ونصف الساعة، إذاعة خبر استقالات «المجموعة الناصرية» في نشرة أخبار الساعة الحادية عشرة مساءً، تحسباً في زعم السادات لتوجهه إلى المبنى لإلقاء خطاب إلى الأمة. ولذلك فقد أصدر السادات توجيهاته إلى محمد عبد السلام الزيات، أحد رجاله الأقوياء، ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة، بأن يتحرك بهدف «الاستيلاء على مبنى الإذاعة والتليفزيون»، وعندما وصل الزيات إلى المبنى لم يجد أي شيء غير عادي، ووصل إلى مكتب وزير الإعلام بمنتهى اليسر، وبدأ في مباشرة مهام الوزير حسب توجيهات رئيس الجمهورية.

إن رواية الزيات في هذه الليلة الحاسمة تستحق التوقف عندها؛ فقد أشار في مذكراته بعنوان: السادات القناع والحقيقة، إلى أن السادات بعث إليه برسالة عاجلة يطالبه بالتوجه إلى منزل الرئيس عاجلاً، فتوجه بالسيارة المرسلة إليه من الرئاسة، ووصل منزل الرئيس فور البدء في إذاعة الاستقالات، حيث بادره السادات فور وصوله بالقول إنه وضع يده على مؤامرة، وإنه قرر التخلص من شعراوي جمعة، وزير الداخلية، أي إقالته، مضيفاً: أنه لم يكن في المنزل غير السادات، وكان يلبس ملابسه المنزلية وحرمه السيدة جيهان، ومحمد حسنين هيكل.. كان هيكل في حال قلق شديد، ولم يتوقف عن السير جيئة وذهاباً إلى الصالون وهو يقول: «وربنا يستر.. ربنا يستر»، وكانت السيدة جيهان في حال ذعر بيّن، أما السادات فكان جالساً إلى جانب التليفون وهو يضع الطبنجة إلى جانبه، كان الصمت يخيم على جميع من في المنزل، وأردت أن أقطع هذا الصمت، قلت للسادات: «طبنجة إيه يا ريّس اللي انت حاططها جنبك... دا أنا دخلت البيت بسيارتي الخاصة، ولم يسألني أحد من الحرس إلى أين أنت ذاهب، والحال عادية تماماً في الخارج، ولو كانت هناك مؤامرة لنفذت بكل بساطة، علينا أن نفكر سريعاً إيه اللى حنعمله؟»... أمامنا مهمتان عاجلتان، السيطرة على الإذاعة، وضمان أمن القاهرة، قال السادات: «أنا طلبت الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري، وجاي حالاً لضمان أمن القاهرة»، يضيف الزيات: «وقف هيكل، وقال: «عليك يا زيات تروح الإذاعة، قلت لهيكل: «أنت أقرب إلى جو الإذاعة مني، فقد كنت وزيراً للإعلام»، فقال: «أنا مش ممكن أروح أي حته.. ونظرت إليّ السيدة جيهان نظرة فيها رجاء، وقبلت المهمة وأنا أقدر خطورتها»» (ص 128).

يفسر الزيات سبب موقفه: «الليلة كانت تسمح لأي مغامر أن يستولي على الإذاعة والتليفزيون، بل أن يستولى على السلطة»، ويضيف: «قابلني وأنا في طريقي إلى الخروج الليثي ناصف، وقال لي إنه بدأ في توزيع قواته في القاهرة، وإنه يأسف لأن القوات لن تصل إلى الإذاعة إلا في الساعة السادسة صباحاً، وطمأنني على الحال في القاهرة».. ومن المعروف أن

قوات الحرس الجمهوري قامت بدور بارز في تلك الليلة لتأمين تآمر السادات، وحماية العناصر المؤيدة له.

وصل الزيات إلى الإذاعة، مساء 13 أيار/مايو، ودخل إلى المبنى لمواجهة الموقف، بعد إذاعة استقالات «المجموعة الناصرية»، و«سبقتها ولحقتها أناشيد مثيرة» بتعبير الزيات في مذكراته. وظل الزيات داخل الإذاعة حتى الساعات الأولى من صباح 14 أيار/مايو، وكان دوره من الأدوار المهمة التي حسمت هذا الصراع لمصلحة السادات ضد خصومه، فالإذاعة وقتئذ كانت الأداة الإعلامية الرئيسية والمؤثرة، ويكشف في مذكراته، أنه فور توجهه إلى مكتب وزير الإعلام المستقيل محمد فائق، حاول أن يخلق جواً من الرهبة والتهديد، ويؤكد: «استدعيت المسؤولين الذين تصادف وجودهم في مبنى الإذاعة، وكان بينهم محمد عروق، رئيس إذاعة صوت العرب، وسعد زغلول، وإسحق حنا، ومنير حافظ الذي كان مديراً للاستعلامات، وكتبت على عجل قراراً بتعيين نفسي وزيراً للإعلام، دون الرجوع إلى السادات، بالإضافة إلى عملي وزير دولة لشؤون مجلس الأمة، وكلفت المسؤولين بإذاعة القرار».

وباعتباره وزيراً أصدر الزيات أوامره بوقف إذاعة الاستقالات، ووقف إذاعة «الأناشيد المثيرة»، ويؤكد: «لم يخالف هذه الأوامر إلا محمد عروق، فقد أعاد إذاعة الاستقالات من إذاعة صوت العرب، ثم غادر المبنى مباشرة، وعينت سعد زغلول محله مشرفاً على إذاعة صوت العرب والإذاعة العامة، وبدأ استدعاء جميع المسؤولين عن الإذاعة من منازلهم، وكان اهتمامي الأول بالقسم الهندسي، فقد كنت أعرف أن هناك محطات في أبي زعبل وفي طرة وغيرهما من الأماكن، ويمكن استخدامها، وأجريت اتصالات بجميع المحافظين في المحافظات التي تقع فيها هذه المحطات للانتقال فوراً إليها، والمحافظة عليها ومتابعة ما يجري فيها، وقررت أن تكون إذاعة صلاة الجمعة من مسجد الإذاعة، وكان مقرراً أن تذاع من إحدى المحافظات. وعندما جاء وقت الإذاعة الصباحية كانت درجة الأمان قد وصلت إلى 90 بالمئة».

يكشف الزيات: «خلال هذا أمكنني تدبير خط مباشر بين الإذاعة ومنزل السادات، وأخذت أتلقى بيانات التأييد وبعض الأخبار، وأذكر أن أول بيان أمرت بإذاعته من بيانات التأييد أبلغني به عزيز صدقي، الذي كان نائباً لرئيس الوزراء ووزير الصناعة، وكان قد وصل إلى منزل السادات بعد مغادرتي له مباشرة»، ويؤكد: «إن المجهود الذي قام به عزيز صدقي في هذه الليلة، والذي حاول السادات أن يطمسه، لا بد وأن يذكر، فقد أجرى عدة اتصالات مع جميع رؤساء إدارات المؤسسات، وشركات القطاع العام، ومع العديد من الزعماء النقابيين، وأمكنه أن يؤمن جبهة العمال».

كان الفريق محمد أحمد صادق، رئيس أركان حرب القوات المسلحة، هو الورقة التي اعتمد عليها السادات في تأمين موقف الجيش لمصلحته، وحسب مذكراته التي نشرتها مجلة أكتوبر،

في 20 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2011، يعترف بأنه كان يفسد ما يقوم ببنائه الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية، في هذا المجال، كتأمينه لقيادة قوات الصاعقة، ويقول: «وخلال هذه الفترة المشحونة لم يكن الفريق فوزي يعلم أنني أفسد ما يقوم ببنائه، ويؤكد، أنه في يوم 12 أيار/مايو كان قد عاد إلى منزله وسمع نبأ الاستقالات الجماعية في الإذاعة، فعاد فوراً إلى الوزارة»، ويقول: «اتصلت بالرئيس السادات لأول مرة تليفونياً، وقلت له إن القوات المسلحة خارج الصراع، وإنها لا تكن أي ولاء إلا للسلطة الشرعية ولمصر، وعليه أن يتصرف وهو على يقين من ذلك»، فرد: «أنا كنت أبحث عنك وعاوزك تيجي دلوقتي لتحلف اليمين كوزير للحربية، فأوضحت لا أستطيع أن أترك مكاني حالياً في القيادة، وعندما أطمئن إلى استتباب الوضع سآتي».

يضيف صادق: «اتصلت بقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، وقادة الجيوش، وقادة المنطقة المركزية، والرؤساء ومديري الإدارات، وطلبت منهم البقاء في أماكنهم وعدم التحرك إلا بأوامر مني شخصياً، وطلبت من المجموعة 39 قتال بقيادة العميد إبراهيم الرفاعي أن تؤمن مبنى وزارة الحربية والقيادة العامة».

ويذكر سامي شرف في مذكراته، بعنوان: سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر، أن أشرف مروان أبلغه بتعيينه سكرتيراً للرئيس للمعلومات، ويؤكد شرف: «أشرت عليه ببعض الإجراءات التي يجب عليه أن يتخذها لتأمين الأشرطة والعهدة من الأموال العامة والمصروفات السرية والأسلحة، وطلبت من محمد السعيد سكرتيري الخاص أن يسلم أشرف مروان الأشرطة التي كانت في عهدته، وقام فعلاً بتسليمها إليه مباشرة وبهدوء»، يؤكد شرف: «الكلام الفارغ والقصص الخيالية، التي دارت حول تسليم الشرائط، وإطلاق رصاص، ومطاردات بالسيارات، لم تحدث وأتحدى من يثبت غير ذلك»[96].

ومن المعروف أن وزير الإعلام محمد فائق كان قد ترك مكتبه فور إذاعة خبر الاستقالات، بما فيه استقالته هو أيضاً، وتوجه إلى منزله، حسب الأصول. فهل من يعمدون إلى الاستقالة طواعية، ويتركون مراكزهم التي تعطيهم السلطة، ويذهبون إلى بيوتهم، يمكن أن يفرضوا حصاراً على مبنى الإذاعة والتلفزيون تحسباً لتوجه رئيس الجمهورية إلى المبنى لإلقاء خطاب إلى الأمة؟

فضلاً عن ذلك، وكما تقدم، أشار هيكل في كتابه: أكتوبر 73: السلاح والسياسة: إلى أن السادات تحدث صراحة مع اللواء الليثي ناصف، قائد الحرس الجمهوري، فهذا الحرس لديه

(96) سامي شرف، سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر: شهادة سامي شرف، ط 2 (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 2014)، ص 1273 وما بعدها.

كتيبتان من الدبابات، وهو يستطيع إذا ألم بجوانب الموقف أن يحمي رئيس الدولة، ويجعل أي تفكير في التعرض له بالقوة عملية مكلفة.

ومن باب الزيادة في الاطمئنان رأى هيكل، كما ورد في كتابه خريف الغضب[97]، أن من الضروري له أن يتحدث صراحة أيضاً مع الفريق صادق، رئيس أركان حرب القوات المسلحة، الذي أشار هيكل إلى أنه كان قد حسم أمره إلى جانب السادات، حسب لقاء سابق بينهما في نيسان/أبريل عام 1971، حيث قال له: «قل لهذا الرجل أن يصحو من نومه، وأن يأخذ حذره» لكن السادات طلب من هيكل أن يقوم هو بذلك لكي لا يلفت الأنظار، الذي أكد له أن صادق لن يقبل بإقحام الجيش في ما لا دخل له فيه، وفي كل الظروف فإن وزير الحربية لا يستطيع تحريك لواء واحد بدون أمر يصدره رئيس أركان الحرب. فمن أين إذاً يمكن أن تأتي القوات المسلحة لحصار مبنى الإذاعة والتليفزيون»؟ ومن الذي كان «يتآمر» منذ البداية؟

لقد أخبرني شخصياً وجيه أباظة، وكان من الضباط الأحرار الذين شغلوا وظائف مدنية متعددة، أنه حين كان محافظاً للغربية لاحظ أن السادات يعقد لقاءات متكررة في المحافظة، مع مجموعة من المقربين إليه، ومن أبرزهم صديقه محمود جامع، وعديله محمود أبو وافيه، الذي كان متزوجاً من شقيقة جيهان رؤوف زوجة السادات، وأنه زرع في وسط هذه المجموعة أحد رجاله ليعرف ماذا يدور فيها، حيث كانت لافتة للنظر، رغم أنها كانت تعقد بطريقة سرية؟ بهذا الأسلوب علم وجيه أباظة أن محور هذه اللقاءات كان يدور حول حديث السادات في شأن مرض جمال عبد الناصر، الذي يؤكد أنه مرض خطير، وأن الوفاة متوقعة في أية لحظة، ومن ثم يفكر المجتمعون في ما عليهم أن يفعلوه في هذه الحال؟ ولا شك في أن المعنى واضح.

وقد أضاف أباظة أنه سارع إلى جمال عبد الناصر وأبلغه بتفصيلات هذه الواقعة، لكن جمال عبد الناصر هدأ من روعه، وقلل من شأن ما تنطوي عليه، وأبلغه أنه «سيتصرف في الموضوع». وبعد عدة أيام فوجئ أباظة بزيارة غير متوقعة من السادات، الذي بادره إلى القول: «هل تتجسس عليَّ يا وجيه؟»، فكان رده: ليس في الأمر أي تجسس، إنما من واجبي حمايتك طالما أنت في محيط المحافظة التي أتحمل مسؤولياتها، وأنت نائب رئيس الجمهورية. كان من الطبيعي أن يلاقي هذا الرد سخرية من السادات.

هناك واقعة شخصية أخرى في هذا السياق، تتصل بتطورات الأحداث بعد إعلان قبول استقالة شعراوي جمعة، وقبول مجموعة الاستقالات التي أعلنت من الإذاعة، مساء يوم 13 أيار/مايو 1971؛ ففي اليوم التالي مباشرة كنت في القطار العائد إلى القاهرة من أسوان، من دون أن يعرفني أحد من ركابه، بعد انتهاء دورة التوجيه السياسي لمجموعة من المبعوثين إلى الخارج،

(97) هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، ص 103

للحصول على درجات الماجستير والدكتوراه. كان الجميع في انتظار «الخطاب» الذي أعلنت الإذاعة أن السادات سيوجهه إلى الأمة، والمذيع يعلن من وقت إلى آخر: أيها السيدات والسادة، تنتقل الإذاعة بعد قليل إلى القصر الجمهوري بالقبة لإذاعة خطاب الرئيس أنور السادات، ثم يعقب ذلك بث أغان وطنية. وللعلم تأخر الانتقال ساعة كاملة عن الموعد المحدد، إلى السابعة مساءً بدلاً من السادسة، وهذه قصة أخرى تستحق أن تروى لاحقاً.

كانت عربة القطار تعج بعدد كبير من أعضاء مجلس الأمة بمحافظات الصعيد، وعلى رأسهم محمد عثمان إسماعيل، الذي كان محافظاً لأسيوط، واستعان به السادات كثيراً بعد هذه الأحداث، حيث أصبح أميناً عاماً مساعداً للاتحاد الاشتراكي العربي، بعد إعادة تشكيله، وقد قام بدور بارز في دفع عناصر من جماعة «الإخوان المسلمين» الذين أفرج السادات عنهم وعقد اتفاقاً مع قادتهم، بعد «تسليحهم بالمطاوي والسنج والجنازير، إلى الجامعات للاعتداء على الطلاب من العناصر الناصرية واليسارية، وكانت هذه الموجة هي بداية «توحش» هذه الجماعة من الجامعات إلى عموم مصر، حتى انتهى الأمر إلى السادات ذاته». أخذ إسماعيل يشرح بفخر كيف قام بجولات في محافظات الصعيد، منذ فترة، بناءً على توجيهات السادات، من أجل «تربيط» نواب الصعيد الموثوق فيهم لانتظار اللحظة المناسبة، التي سيجرى إبلاغهم بها، عبر «كلمة سر» معينة، من خلال الإذاعة. وفور سماعها عليهم التوجه فوراً إلى القاهرة، حيث سيعقد مجلس الأمة اجتماعاً طارئاً لإسقاط عضوية رئيس المجلس ونوابه، ومجموعة من رؤساء اللجان والأعضاء، المعروف أنهم ينتمون إلى «المجموعة الناصرية». وكان هذا الحشد من نواب الصعيد في طريقهم إلى القاهرة، بعد تلقي الأمر بذلك عبر «كلمة السر» من خلال الإذاعة، حتى قبل أن يلقي السادات خطابه الذي شرح فيه ما حدث في اليوم السابق، الذي لم يكن هناك من يعلم بعد أبعاده وخفاياه.

أما قصة «ساعة التأخير» في الانتقال إلى الإذاعة لنقل خطاب السادات، فهي بالفعل تستحق أن تروى، وربما تكون الإشارة جديرة في البداية إلى طرفة حقيقية رافقتها شخصياً، وفرضتها دواعي الحيرة وشدة الارتباك. كان المذيع اللامع جلال معوض ـ كبير المذيعين المتخصص في الإشارة إلى الانتقال إلى الإذاعة لنقل خطب جمال عبد الناصر وإذاعة قراراته وبخاصة قرارات تموز/يوليو الاشتراكية، وكذلك حفلات «أم كلثوم» الشهرية ـ هو الذي يتولى التنويه في الإذاعة، كما كان معمولاً به، من وقت إلى آخر: بعد قليل ننتقل إلى القصر الجمهوري لإذاعة خطاب السيد الرئيس. وعندما حان الوقت إذا بهذا المذيع اللامع، ومن رفضه الباطني لهذا الرئيس الجديد، يعلن بتلقائية: أيها السيدات والسادة، الآن تنتقل الإذاعة إلى القصر الجمهوري بالقبة لإذاعة خطاب الرئيس جمال عبد الناصر! واستدرك سريعاً بتصحيح الإسم: الرئيس «محمد أنور السادات»، لكن المعنى والمغزى كان قد تطاير. فما كان من أحد القيادات من الفلاحين في

عربة القطار، من شدة رفضه الداخلي فكرة أن جمال عبد الناصر قد رحل، إلا أن قال: «هل كانوا مخبيينه؟»!

وقد قرر السادات، في إطار «حملة التطهير» الشاملة في جميع المؤسسات والأجهزة المصرية، عزل معوض من الإذاعة مع مجموعة من أبرز نجوم الإذاعة المصرية عبر تاريخها الطويل، باعتبارهم من أنصار «المجموعة الناصرية»، وفي الحقيقة من المؤمنين بخط جمال عبد الناصر.

لقد تولى محمد حسنين هيكل رواية قصة «ساعة التأخير» في الانتقال إلى الإذاعة لنقل خطاب السادات لاحقاً. فمن المعروف أن السادات قد عمد إلى التنكيل بكل الذين وقفوا معه وساندوه وأيدوه في هذه المواجهة الفاصلة مع «المجموعة الناصرية»، وكان من أبرزهم هيكل، وقد ذهب السادات إلى إلصاق الكثير من التهم به جزافاً، حتى وصل الأمر إلى تهمة «الخيانة العظمى»، كما تقدم، ثم اعتقله ضمن اعتقالات أيلول/سبتمبر الشهيرة قبل اغتياله بشهر واحد. وعندما خرج هيكل من المعتقل مع مجموعة كبيرة من المعتقلين، بقرار من الرئيس الجديد محمد حسني مبارك أجرى حواراً مع مجلة المصور، كشف فيه، دون أن يقصد، سر «ساعة التأخير» في الانتقال إلى الإذاعة لنقل خطاب السادات هذه، حيث قال إن السادات قد عرض عليه الخطاب الذي سيلقيه، ولفته أن معظم الخطاب قد ركز على أن «المجموعة الناصرية» كانت تريد أن تمنعه من استقبال جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، ومن بعده وليم روجرز وزير الخارجية، رغم أن الحل في اعتقاده، حل «السلام والرخاء»، سيأتي من خلال الولايات المتحدة، دون أن يشير في تلك المرحلة إلى أن «الولايات المتحدة تمتلك 99 بالمئة من أوراق الحل»، رغم أن المعنى كان متضمناً في ثنايا خطابه. وأشار هيكل إلى أن وجهة نظر «المجموعة الناصرية» كانت تتلخص في أن جمال عبد الناصر كان قد أكد، بالتجربة منذ هزيمة عام 1967، أنه لا أمل في حل سلمي من طريق الولايات المتحدة، وأن فرصة نجاح «مبادرة روجرز» لا تزيد على النصف في المئة. فضلاً عن أن دماء الشهداء في مدرسة أطفال بحر البقر، وعمال مصنع أبو زعبل، وكلاهما بأطراف القاهرة، لم تجف بعد، وكانت القوات الإسرائيلية قد ضربت الموقعين باستخدام طائرات الفانتوم حديثة الصنع، التي حصلت عليها من الولايات المتحدة.

عرض هيكل وجهة نظر «المجموعة الناصرية» على السادات، وأكد له أنها جديرة بالاعتبار، وأن من المحقق أن يخسر السادات جولته، أو ألا يحقق خطابه الغاية المأمولة، إذا ما ركز على هذا البعد الأمريكي، وأن من الأفضل له أن يركز على موضوع الديمقراطية والحريات، ومراقبة المحادثات الهاتفية والتسجيلات، وبخاصة أن هيكل يعتقد أن «المجموعة الناصرية» كانت تمثل «وجه الإكراه» في التجربة الناصرية: وعلى حد تعبيره «كان لنظام جمال عبد الناصر

وجهان: وجه الإنجازات العظيمة، الذي يستند إلى أنه يمثل الفكرة والمشروع والأمل، ووجه الإكراه، المستمد من أن هذه المجموعة تمثل أدوات التنفيذ»، ومن ثم فإن الانطباع الجماهيري العام عنها يميل إلى السلبية، حتى في عهد جمال عبد الناصر. وقد أعاد هيكل، في كتابه خريف الغضب، «توثيق» هذه الواقعة[98].

ويضيف هيكل: «ولست أعتقد شخصياً أن هذه الإنجازات ـ ومنها تحقيق الاستقلال، وتأميم قناة السويس، والدور الذي قامت به مصر في عالم عدم الانحياز وضد النفوذ الإمبريالي في الشرق الوسط كحلف بغداد، والإصلاحات التي تحققت لظروف العمال والفلاحين، ومجانية التعليم، والإصلاح الزراعي، وعملية التحول الاشتراكي الذي شمل بناء دولة الرفاهية رغم الهجمات المستمرة من جانب قوى الاستعمار وإسرائيل ـ كان يمكن أن تتحقق من دون قدر معين من الإكراه. لكن الإنجازات الايجابية توقفت بعد هزيمة عام 1967، لأن موارد البلاد كلها وجهت إلى المعركة المقبلة، بينما بدأت أعمال الإكراه تظهر أكثر وضوحاً. وعندما توفي جمال عبد الناصر أخذ دعاة الإكراه ومنفذوه على عاتقهم أن يجعلوا منه أيديولوجيا للنظام الجديد. وقد كانوا يشغلون كل المناصب الرئيسية في الدولة تقريباً. وقد أحس الشعب بهذا وأصبح يكره من رأى فيهم طغاة جدداً».

بمراجعة حساب المدة الزمنية من وفاة جمال عبد الناصر حتى دخول «المجموعة الناصرية» السجن، كانت سبعة شهور وبضعة أيام فقط. في هذه الفترة، ومنذ أن تولى السادات سلطاته الدستورية في 15 تشرين الأول/أكتوبر عام 1970 وحتى مبادرة 4 شباط/فبراير عام 1971، لم يبدُ أن هناك خلافاً ذا أهمية قد حدث بين السادات وبين «المجموعة الناصرية»، أو بين هيكل وبينهم. أو جرى ارتكاب مخالفات اشترك فيها أحد أفراد تلك «المجموعة الناصرية». معنى ذلك أن عمر الخلاف الحقيقي بين السادات و«المجموعة الناصرية» لا يتجاوز ثلاثة أشهر ونصف، يمكن أن تؤرخ له مبادرة 4 شباط/فبراير وتنتهي ليلة القبض على الأغلبية منهم في 13 أيار/مايو عام 1971. إن ذكر عمر الفترة الزمنية للخصومة بين السادات و«المجموعة الناصرية»، يبين صعوبة أن تتم ممارسات من الإكراه بالقدر الذي يدفع هيكل إلى أن يتوقع تكرار حدوث حالات من الإكراه ترتكبها القيادات الناصرية في المستقبل، ويصبح معها الإكراه سمة من سمات الحكم، وظاهرة يتوقعها ويخشاها الشعب المصري.

لكنهم لم يجدوا من جرائم الإكراه ما يدين هذه «المجموعة الناصرية»، كجرائم التلاعب بالأموال العامة، أو قيامهم بأعمال يعاقب عليها القانون ضد المواطنين، أو استغلوا مواقعهم الوظيفية في أغراض شخصية، أو استخدام نفوذهم في إثراء أسرهم أو أقربائهم. كما لم يذكر

(98) هيكل، المصدر نفسه، ص 106.

هيكل بالتحديد، ما نوع السيطرة؟ وما وسائل تلك السيطرة؟ وهل هي سيطرة بالتسلط من خلال أدوات السلطة؟ أم اتفاقاً حول قضايا اتفقت الأغلبية وبالاقتناع على التمسك بها؟ وما المقصود من وراء أن السلطة التي أرادوها أبعد ما تكون عن مضمون اجتماعي؟ المثبت تاريخياً أن هذه المجموعة، و«زعيمها»، علي صبري تولت بإسهاماتها المشاركة في بناء التجربة الناصرية، وما أنجزته من مكاسب اجتماعية للطبقات الفقيرة، ويندر في التاريخ المصري على اتساعه أن نجد تجربة سياسية قد اهتمت بالمشكلة الاجتماعية للأغلبية العظمى من الشعب المصري كالتجربة الناصرية. أما «زعيم» هذه الجماعة علي صبري فقد كان أول رئيس وزراء لمصر ينفذ أول وآخر خطة تنمية اقتصادية واجتماعية خمسية في الفترة من 1959 ـ 1960 إلى 1964 ـ 1965، حققت نتائج هائلة.

فضلاً عن ما تقدم أكد هيكل أمام السادات ملاحظة في غاية الأهمية؛ تتمثل بأنه يتفق مع القول أن دماء هؤلاء الشهداء، في مدرسة أطفال بحر البقر، وعمال مصنع أبو زعبل، بالفعل، لم تكن قد جفت بعد في الأذهان الشعبية. وذكر هيكل أنه توجه إلى السادات وقال له بالحرف «سيادة الرئيس الناس لا يهمهم إذا كانوا منعوك أو لم يمنعوك من المفاوضة مع روجرز، إن هناك قضية أخرى تسبق غيرها من القضايا الآن في ضمير الناس، وهي قضية الديمقراطية، هذه القضية التي أتصور أن يتركز عليها كل خطابك الآن، ورحت أجادل الرئيس حتى أقتنع في النهاية بأن لا يشير على الإطلاق إلى حكاية منعه من التفاوض مع روجرز، ويركز بالكامل على قضية الديمقراطية».

ويخلص هيكل إلى أن «التلميذ» قد تفوق على «أستاذه»؛ فقد قام السادات بحذف كل ما كان مخصصاً في خطابه للحديث عن اتصالاته مع الولايات المتحدة، وركز تماماً على موضوع الديموقراطية والحريات، ومراقبة المحادثات السياسية والتسجيلات، هكذا استغرق هذا الحوار بين هيكل والسادات، فضلاً عن ما قام به السادات من إضافة وحذف إلى أصل الخطاب بعد هذا الحوار، قرابة ساعة كاملة، وترتب على ذلك تأخير إلقاء الخطاب هذه الساعة.

لقد كان من بين التهم الرئيسية التي وجهها السادات، وإعلامه من ورائه، إلى «المجموعة الناصرية»، وبخاصة شعراوي جمعة وسامي شرف قيامهم بالتجسس على السادات نفسه، وعلى عدد من رفاقهم الناصريين، وعلى الألوف من المواطنين، لدرجة أن قضية التجسس حركت خيال كتّاب القصص البوليسية والجاسوسية، فكتبوا قصصاً ترجمت إلى مسلسلات تلفزيونية، وأعمال سينمائية.

في هذا السياق من المهم الإشارة إلى ما سجله هيكل في كتابه بعنوان: أكتوبر 73: السلاح والسياسة، حيث يقول: «إن الرئيس السادات روى في كتابه البحث عن الذات أنه رفض قراءة الملفات التي تضم تسجيلات تليفونية، والحقيقة أنه داوم على قراءتها عندما اكتشفها أول

مرة»[99]. كما يشير، في كتابه خريف الغضب، إلى أن جيهان السادات حاولت أن تعوّض قصوره في شأن قراءة ما كان يتحتم عليه أن يقرأه، فأصبحت قارئة نهمة لبعض الأوراق، وكانت تهتم كثيراً بتقارير مراقبة التليفونات، وتقارير المخابرات، وتقارير اتجاهات الرأي العام[100].

فضلاً عن ذلك قام السادات، بعد إلقاء ذلك الخطاب بعدة أيام، بحركة إعلامية ومسرحية ضخمة، تتلائم مع شخصيته، حين ظهر في عرض تلفزيوني مثير، وقام بإشعال النار في أكوام من شرائط تسجيل المحادثات الهاتفية، قيل إنها تسجيلات تنصت وتجسس على المواطنين وعلى حياتهم الخاصة، وذلك في قلب القاهرة، وسط حشد من الإعلاميين والجماهير، التي أخذت «تهلل» و«تكبر»! في الوقت الذي لم تقدم أجهزة الإعلام والدعاية المصرية عرضاً ولو لواحد من هذه الشرائط، ولم يدرِ المصريون أن ما قام به السادات هو إشعال النار لتحرق مرحلة تاريخية بأكملها!

كان الغرض من عرض تلك المشاهد الدعائية هو تصوير المرحلة الناصرية بأكملها على أنها مرحلة غلب عليها الطابع البوليسي في علاقتها مع المواطنين، وفي علاقة الناصريين بعضهم ببعض، وبالتالي الوصول إلى الاستنتاج الذي قال به هيكل: «إنها مجموعة هدفها السيطرة على السلطة»، وأثبتت الأحداث التاريخية اللاحقة أن هذا لم يكن له نصيب من الحقيقة.

يروي سامي شرف أن ما جرى بخصوص قضية تسجيلات المكالمات الهاتفية مسألة مختلقة تماماً، تخالف المعلومات المضللة التي روجها السادات، وأجهزة الإعلام والدعاية التي وقفت إلى جانبه. ففي بداية عام 1967 استحدثت شبكة اتصالات تليفونية كان قد أحضرها صلاح نصر مدير المخابرات العامة، وهي شبكة اتصالات تعمل بنفس الطريقة التي تقوم بها شبكة الاتصالات الموجودة في البيت الأبيض تقريباً. وهي تشمل مجموعة محددة من خطوط الدوائر الهاتفية المغلقة لتضمن سرية المكالمات، وكان تجهيزها مبنياً على أنه عندما ترفع السماعة يعمل الجهاز ويسجل المكالمة تلقائياً، ومن غير تدخل من أحد في وقف التسجيل، أو تغيير المادة المسجلة، ويتم تسجيل المكالمة كاملة. فهذا التسجيل خاص بكبار المسؤولين أثناء العمل، وليست للاستعمال الشخصي، والتسجيل يكون لإدارة ومناقشة مسائل عامة ومواضيع هامة[101].

بالتالي فهي مسألة رسمية تهدف إلى تسجيل المكالمات وحفظها بعد ذلك للتاريخ والمستقبل للاستخدام الرسمي، تماماً كما يحدث في مكتب الرئيس الأمريكي بالبيت الأبيض.

---

(99) هيكل، أكتوبر 73: السلاح والسياسة، ص 128.

(100) هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، ص 96.

(101) نقلاً عن: محمد فؤاد المغازي، «حول أحداث مايو عام 1971 بدون اختصار،» الحلقة الخامسة، شبكة الإنترنت بتاريخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

وكل من أبدى رأياً لا يستطيع أن ينكره، وكل المسؤولين جميعاً يعلمون أن هذا النظام يسجل المكالمات. ويضيف شرف: أن المحقق وجه إليه السؤال الآتي: «قلت في التحقيق إن هناك عدداً من المسؤولين يسجل لهم منذ أيام جمال عبد الناصر، وأنك سألت السادات هل نستمر في التسجيلات أم لا؟.. وطلب السادات استمرار التسجيلات» فأكدت ذلك.

ويقدم سامي شرف تفسيراً واستنتاجاً منطقياً؛ يكشف «أن ما جرى مع «المجموعة الناصرية» لا يعدو عن كونه مسلسلاً تلفيقياً لتهم باطلة، فلو أننا كنا نتجسس على السادات لكنت عرفت بما دار بينه وبين كمال أدهم، الذي حرضه على طرد السوفيات، وعلى إعادة صياغة الاقتصاد المصري، كما شجعه على الحملات على جمال عبد الناصر، ولكنت عرفت ما كان يدور بينه وبين الدوائر الضيقة الخاصة لاتخاذ قراراته التي تضم كلاً من هيكل وسيد مرعي وجيهان وغيرهم من المصريين والأجانب».

ويؤكد أحمد كامل مدير المخابرات العامة حتى 1971/5/13، في مذكراته بعنوان: أحمد كامل يتذكر، هذه الحقيقة التي سجلها شرف بقوله: «لقد ورد في تحقيقات القضية ـ في شأن قضية مراكز القوى عام 1971 ـ أنه تم ضبط أجهزة تسجيل في مكتب سامي شرف، بالدور الثاني عشر في مبنى الاتحاد الاشتراكي، ولا شك في أن وضع هذه الأجهزة كان أمراً طبيعياً جداً، ويعبر عن حقيقة من حقائق الزمن الذي نعيشه، فأجهزة تليفون ومكتب الرئيس الأمريكي مرتبطة بأجهزة تسجيل، تحقق وظيفة تسجيل كل المناقشات والمفاوضات كمستندات رسمية للدولة، إذ ليس من المعقول أن يتذكر الرئيس، وسط ضغوط العمل وأعبائه اليومية، جميع التفاصيل والأحاديث اليومية، حتى بغرض المتابعة. وهذا الإجراء ليس سراً كما هو ثابت في وثائق «ووتر غيت» الأمريكية»[102].

لقد أكد هيكل ما أشار إليه شرف، بغير قصد. فمن المعروف عن هيكل حرصه الشديد على تدوين «وقائعه اليومية» كتابة، بمنتهى الدقة، وفي نفس اليوم قبل أن يخلد إلى النوم. وقد أعاد هو تأكيد ذلك في مقدمة كتابه: أكتوبر 73: السلاح والسياسة، حيث قال عن مصادر الكتاب: «كانت هناك أيضاً مذكرات كتبتها عما رأيت وسمعت، وكنت أكتبها في حينها، لا أنتظر ولا أعتمد على الذاكرة، عارفاً أن الكتابة على الورق هي وحدها التي تحفظ التفاصيل حية ونابضة، حتى وإن ابتعدت الحوادث، وتزايد وقر السنين»[103].

وعندما أراد توثيق جانب من أحاديثه الهاتفية مع السادات قال في كتابه: «ومن حسن الحظ أن الذين كانت في يدهم مفاتيح القوة والسلطة كانوا يضعون تليفونه تحت المراقبة، كوسيلة

---

(102) عز الدين، أحمد كامل يتذكر: من أوراق رئيس المخابرات المصرية الأسبق، ص 23.
(103) هيكل، أكتوبر 73: السلاح والسياسة، ص 17.

من وسائل مراقبة الرئيس أنور السادات نفسه، وهكذا فإن نص الحديث مسجل ضمن عدة ملفات لتسجيلات تليفونه، يصل عدد صفحاتها إلى (3219) صفحة». ويضيف: «ولا بد أن أعترف بالفضل لهم، ومع أني كنت أحتفظ في مذكراتي بإشارات سريعة إلى الأحاديث التليفونية المهمة، فإن العثور على التسجيلات في ما بعد أعاد رسم الصور أمامي بجميع تفصيلاتها»[104].

وبمراجعة النصوص التي أوردها هيكل في سياق توثيق روايته يتضح أنها جميعها «تسجيلات رسمية»، يجري إعدادها بطريقة نظامية بواسطة جهة محددة في الدولة، وتوزع على مسؤولين معينين حسب قواعد وأصول، أي أنها «وثائق دولة» يجري رصدها حسبما أشار إلى ذلك سامي شرف وأحمد كامل. فضلاً عن أن حصول هيكل على «ملف التسجيلات» يؤكد أن شرائط تسجيل المحادثات الهاتفية لم يجر حرقها، في غمار المهرجان التلفزيوني الذي أخرجه السادات، والأهم أنه يؤكد أنها «وثائق دولة» محفوظة حسب الأصول.

وفي السياق الاستعراضي ذاته قام السادات بأول ضربة معول لهدم أحد السجون المصرية الشهيرة، معلناً: إن عهد التسجيلات والمعتقلات قد انتهى. وبمناسبة تضخيم موضوع الاعتقالات في عهد جمال عبد الناصر عموماً، وفي هذه المرحلة تحديداً التي استغل فيها السادات هذا الموضوع للترويج لضربته، تجدر الإشارة إلى ما ورد بهذا الخصوص في مذكرات شعراوي جمعة، حيث يقول: «حتى يوم إقالتي ذهبت الوزارة صباحاً كالمعتاد... واطلعت على «البوسطة = البريد»، ووجدت فيها كشفاً بالإفراج عن 150 معتقلاً، وبعدها سيبقى في المعتقلات كلها 100 فرد من الإخوان المسلمين، وكان يوجد 150 فرداً ليس لي علاقة بهم، كانت المخابرات الحربية قد قبضت عليهم في عمليات أمنية في سيناء، ما يعنى أن المعتقلات التي يقول السادات أنا صفيتها، صفيت في عهد جمال عبد الناصر، وفي عهدنا»[105].

فمن الذي كان يتآمر؟!

في حوار تلفزيوني أجراه أحمد منصور بثته قناة الجزيرة مع حرم الرئيس جيهان السادات، في عام 2000، أشار المحاور إلى ما حدث في الاحتفال بعيد العمال في أول أيار/مايو عام 1971 حين رفعت جماهير العمال صور جمال عبد الناصر، وهو الأمر الذي لم يعجب جيهان السادات؛ فكتبت في كتابها سيدة من مصر عن هذا الحدث ما يأتي: «شعرت بشبه رعب، ورأيت أن المؤامرة أصبحت علنية ومنظمة أيضاً، لأن صور عبد الناصر رفعت في وقت واحد، لقد عرف الشعب الآن أن وزراء السادات ضده. وحين وصل السادات إلى البيت أسرعت إليه

(104) المصدر نفسه، ص 170.
(105) المصدر نفسه، ص 176.

وصحت: «هل رأيت ما يفعلون؟». فكان أول قرار اتخذة السادات في اليوم التالي هو إعفاء علي صبري من منصب نائب الرئيس».

ويضيف المحاور: «كانت جيهان السادات قد سألت السادات قائلة: «ماذا تنتظر؟.. هل تنتظر حتى يعتقلوك، أم يضعوك في السجن، أو يقتلوك؟ إنك في سباق مع أعدائك، والفائز هو الأسرع في التخلص من الآخرين، إنهم جميعاً ضدك، ولديهم قوة على تحريك الجماهير.. ما الذي تنتظره؟»، فبدأ السادات يخطط للتخلص منهم». وكلام جيهان السادات هذا يوضح تماماً أنه لم تكن هناك مؤامرة عام 1971 لقلب نظام الحكم كما ادعى السادات أيامها، وأنه كان لدى السادات أهداف أخرى في القضاء على من تبقى من أعوان جمال عبد الناصر، وهو الأمر الذي أوضحه أيضاً صلاح الشاهد في مذكراته.

يسأل المحاور: «هل كان السادات في القوة التي تمكنه من التخلص من الآخرين، بصدق وكقراءة للحدث في ذلك الوقت؟». فترد جيهان السادات: «نعم، نعم كان في إيده خيوط مهمة جداً، وهو اللواء الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري اللي يقدر يمسكهم، وكان مرتب معاه، ناصف كان رجل مخلص، وقعد مع أنور السادات، وتفاهم معاه، يعني اتكلم معاه، أنا ماأعرفش التفاصيل، إنما مجرد إنه قعد معاه حس بشيء من الاطمئنان؛ إن رئيس الحرس الجمهوري كله معاه في الخط».

وعندما جاء أشرف مروان إلى السادات حاملاً استقالات «المجموعة الناصرية» تقول جيهان السادات في هذا الحوار إن السادات قد ضحك كثيراً، وقال: «والله سهلوها عليّ، كتر خيرهم، بدل ما أنا أشيلهم كلهم، هم شالوا أنفسهم». ثم رفع سماعة التليفون وكلم اللواء الليثي ناصف رئيس الحرس الجمهوري، وقال له: «نفذ ما اتفقنا عليه». فاستدرك المحاور متسائلاً: «يعني كان هو معد خطة مسبقة للقبض عليهم أو تحديد إقامتهم، وترتيب الأمور بعد ذلك؟ فردت جيهان السادات: «نعم.. نعم.. نعم»!

في السياق ذاته يقول صلاح الشاهد في مذكراته: في شباط/فبراير عام 1971 ذهبت إلى السعوديه لتأدية فريضة الحج، وقبل السفر طلب مني السادات إبلاغ الملك فيصل ضرورة حضوره في زيارة لمصر. وعندما تشرفت بمقابلة الملك أبلغته برغبة الرئيس السادات فوافق، ثم طلب مني إبلاغ السادات ما يتردد عن قيام بعض «قوى مضادة» بتدبير حركة ضد السادات، وقال لي: «قل له خلي بالك من علي صبري وشعراوي جمعه وسامي شرف ومحمد فوزي وضياء الدين داوود ولبيب شقير وعبد المحسن أبو النور ومحمد فائق». وعندما عدت خشيت إبلاغ السادات؛ حيث كانت مقابلتي الأولى معه في مكتبه بقصر عابدين، وغرفة المكتب بها تسجيل. وكانت أمانة الرسالة الإبلاغ في أول دقيقة أرى فيها الرئيس السادات، فطلبت منه أن يذهب معي إلى دورة المياة لإبداء رأيه في إصلاحها، وأبلغته الرسالة همساً حتى لا تلتقطها

أجهزة التنصت، فقال ضاحكاً: «لا.. لا .. يا أبو صلاح قول كلام غير ده!» وما لا يعلمه البعض هو أن صلاح الشاهد كان زميل دراسة مع السادات في مدرسة فؤاد الأول الابتدائية.

فمن الذي كان يتآمر؟!

4 ـ دلالات توقيت الانقلاب

لم يخلُ عامل توقيت اندلاع الخلاف بين السادات و«المجموعة الناصرية» هو الآخر من دلالات واضحة، فظاهرة الربط بين انتهاء المرحلة الثانية لوقف إطلاق النار وتقدم السادات بمبادرة 4 شباط/فبراير 1971، ثم طرح مشروع الاتحاد بعد انتهاء المرحلة الثالثة لوقف إطلاق النار مباشرة، لم يكن مصادفة، ولو كان الأمر مجرد صدفة عابرة، فلماذا لجأ السادات إلى اتخاذ قراراته بدون مشاركة «المجموعة الناصرية»؟ إن دلالات التوقيت تطرح بدورها تساؤلات حول قرارات السادات ومواقفه، مثل التنازلات التي كان يتقدم بها إلى الولايات المتحدة وإسرائيل في مقابل مكاسب ضعيفة، من وجهة نظرهم، ومن غير أن يكون مجبراً على ذلك (نموذج مبادرة 4 شباط/فبراير 1971)!

ويمكن القول إن أهداف السادات كانت واضحة لهم، وأن مسعى السادات الحقيقي هو لكسب مزيد من الوقت، وكان من الطبيعي أن تطرح المماطلة التساؤل لماذا؟ وكان هذا من شأنه أن تطرح فكرة الانقلاب عليهم، حتى ولو كان هذا الطرح مجرد طرح نظري. وهذا يقود إلى الاستنتاج أن فكرة الانقلاب عليهم من قبل السادات لم تكن مطروحة، لأن عناصر تصديقها، أو مجرد الحديث عنها مضيعة للوقت. وقد تقود إلى نتائج لا تخدم الهدف الاستراتيجي: وهو المعركة العسكرية، فهم كانوا مطمئنين إلى أن الحل العسكري لا يقابله بديل آخر للتعامل مع إسرائيل، وأن السادات سيرغم على القبول به، وبالتالي فإن خلافاً على أمور محسومة يعد أمراً لا مبرر له، وقد ينعكس بالسلب على الجبهة الداخلية في مصر، وعلى معنويات القوات المسلحة.

لقد ثبت فيما بعد، وباعترافه، وبشهادة شعراوي جمعة وهيكل، أن السادات كان يحاول بالفعل تجنب القيام بعمل عسكري ضد إسرائيل، وعندما تأتي هذه الشهادة على لسان هيكل، الذي وقف من «المجموعة الناصرية» موقف الخصم، هنا تصبح «المجموعة الناصرية» في موقف الضحية، على عكس ما صورته آنذاك أجهزة الدعاية، والكتابات التي انحازت إلى السادات، بعد أن أصبحت القيادات الناصرية في السجون، وتأتي كتابات هيكل على رأس قائمة النقد والإدانة لهذه «المجموعة الناصرية».

لقد كتب هيكل يقول: «الحقيقة أن السادات كان يبحث عن أعذار. في سنة 1971 كان قد أعلن «سنة الحسم» التي سوف تشهد المعركة لا محال. لكن شيئاً لم يحدث، وكان عذره الذي

تذرع به هو الأولوية التي أخذتها الحرب في شبه القارة الهندية بين الهند وباكستان. وجاءت سنة 1972 ولم تقع المعركة. وكان يمكن أن يكون العذر هو تأخر السوفيات في إمدادات السلاح، لكن الاتحاد السوفياتي سارع إلى تقديم إمدادات من السلاح لم يسبق لها مثيل». غير أن المعلومات التي أوردها هيكل حول موقف السادات من المعركة العسكرية مع إسرائيل جاءت متأخرة خمس عشرة سنةً بعد انقلاب أيار/مايو 1971، لكنها تؤيد صحة رؤية «المجموعة الناصرية»، وتبرر تمسكهم في شأن المعركة العسكرية. كان جمال عبد الناصر يعمل ليل نهار، وإلى أقصى حد، وبخاصة في مجال إعادة بناء القوات المسلحة. وقد جرت عملية إعادة البناء بكفاءة هائلة، كما ظهر من حرب الاستنزاف، كما أن جمال عبد الناصر لا بد أن يكون قد شعر بقدر من الرضا عندما وقع فيما بعد خطة العملية «جرانيت واحد»، وهي الخطة التي استعدت قواتها لعبور القناة على خمسة محاور، إلى درجة أن مناورات هذه العملية المعقدة، عبر مانع مائي لا نظير له، جرت عشرات المرات وعلى مستوى الفرق.

إذاً، لماذا اتهم هيكل مجموعة القيادات الناصرية بتهمتَي «التهوُّر واللامسؤولية»؟، وذلك عندما ربط بشكل متعسف بين قضية الحرب ورغبة «المجموعة الناصرية» في التخلص من السادات، رغم أنه لم يقدم أي دليل يؤيد أن تلك المجموعة كانت تخطط للتخلص من السادات من طريق الإسراع في الحرب؛ فكتب يقول: «لقد بدا لي من الخطأ أن يتخذ قرار في شأن مسألة خطيرة، كمسألة الحرب والسلام، من دوافع تقوم على اعتبارات السياسة الداخلية البحتة، وهو ما تحاول جماعة علي صبري أن تفعله». وليؤكد هيكل صحة رؤيته فقد استشهد بأن الروس كانوا يشاركونه نفس الرؤية: «فقد كان الروس يخشون أن يندفع خلفاء جمال عبد الناصر إلى مغامرة عسكرية ليثبتوا جدارتهم».

لقد كان هناك مركب من الإحساس المتزايد بالثقة في مقابل الإحساس الواعي بالضعف في صفوف «المجموعة الناصرية»؛ وقد انعكس الإحساس ـ الظاهر ـ لدى تلك المجموعة بامتلاكهم لعناصر القوة المتمثلة بمؤسسات الدولة، فاطمأنوا إلى أن السادات لا يملك إمكانية الانحراف، حتى وإن رغب في ذلك، وبالتالي فهو لا يشكل أي نوع من الخطورة، سواء عليهم كأفراد أو على النظام الناصري. هكذا وقعوا ضحية خطأ مزدوج التأثير: الخطأ الأول عندما بالغوا في تقييم ضعف السادات، والخطأ الثاني عندما بالغوا في تقدير قوتهم.

يقول عبد الهادي ناصف: «كان أمامنا رجل عادي ـ أي السادات ـ ليس في تاريخه أي إنجاز شخصي، سوى أنه كان رفيق جمال عبد الناصر، ضمن أعضاء مجلس قيادة الثورة، لم يكن بالشخصية الضخمة التي يمكن لها أن تهيمن على المؤسسات الموجودة». والحقيقة أن ذلك لم يكن صحيحاً، بل إن السادات لم يكن شخصية عادية كما جاء في وصف «عبد الهادي ناصف»، ولا هو بالشخصية الخارقة أيضاً، إنما السادات كانت له تجربته السياسية، وهي تجربة

أسبق من الناحية التاريخية على تجاربهم، تشكلت في ظل ظروف أكثر تعقيداً وصعوبة، فصقلته بالدهاء السياسي، والقدرة على التحكم في انفعالاته، والتلون بما يتلاءم مع الظرف والموقف السياسي، بما له من موهبة وقدرات في «فنون التمثيل». في الوقت الذي كان عمر التجربة السياسية لأغلب القيادات الناصرية يقاس بالعمر الزمني لثورة 23 تموز/يوليو[106].

كذلك لم يكن السادات على هذا النحو من الضعف، رئيساً مقيد الصلاحيات ضمن مؤسسة الرئاسة، التي تخضع وبصورة مباشرة لرقابتهم. إن حرصهم وتمسكهم بقضية الحرب قد أنساهم أشياء كثيرة، فلم يتنبهوا إلى أن مؤسسة الرئاسة لها قوتها الذاتية المنفصلة عن شخصية الحاكم، صحيح أنها تقوى بقدراته وتضعف بضعفه، لكنها تظل تمثل شرعية الحكم بالنسبة إلى المصريين. ويعتبر هيكل أن «المجموعة الناصرية» لم تقدر: «قوة الشرعية في بلد كمصر، اعتمد طوال تاريخه على النظام في الري، وما يستتبعه من حاجة إلى سلطة مركزية، لقد كان المصريون دائماً حساسين جداً بالنسبة إلى موقع السلطة الشرعية، وهم يعرفون أن أنور السادات هو رئيسهم الشرعي المنتخب، وكان ذلك مصدر قوة عظيمة له».

لقد توارد على مؤسسة الرئاسة المصرية أفراد ـ يحملون لقب فرعون وخليفة وسلطان وملك ورئيس ـ لكنها ظلت الوعاء الذي يجمع بين مركزية السلطة ووحدانية الحاكم، ويخضع لها أقدم جهاز بيروقراطي في التاريخ البشري، يوظف ولائه بصورة تقليدية لرأس الدولة، ويلتزم بموقف حيادي تقليدي، لم يتبدل منذ أن تأسست أول دولة في التاريخ، تجاه أي صراع على السلطة، فحقق هذا المنهج الحيادي مصالح العاملين في جهاز الدولة، في أي زمان، وفي ظل أي حاكم.

كان من المفترض أن تكون «المجموعة الناصرية» أول من يدرك دور وخطورة جهاز الدولة، وأن يتذكروا النقد الذي كان جمال عبد الناصر يوجهه إلى الجهاز البيروقراطي، معتبراً إياه عائقاً حقيقياً أمام التقدم، وعازلاً بين القيادة والشعب، قائلاً ذات مرة: «طبعاً الثورة يجب أن تعمل ما في وسعها لانتزاع جذور هذه الظواهر البيروقراطية، والسلاح الرئيسي اللي نستطيع به أن نقضي على البيروقراطية وعلى الانحراف هو تطوير الديمقراطية الاشتراكية، والتوسع في الديمقراطية الاشتراكية». لكن لم تفلح محاولات تسييس جهاز الدولة، وظل على حاله، بدليل أنه عندما نجح السادات في انقلابه على «المجموعة الناصرية»، التي كانت بالأمس تحتل المركز القيادي في جهاز الدولة بأكمله، لم يصدر عن هذا الجسد البيروقراطي أي رد فعل، بل ظل يؤدي وظيفته التقليدية بصورة طبيعية، متمسكاً بموقفه الحيادي التقليدي والتاريخي، وكأن ما يجري خارج

(106) نقلاً عن: محمد فؤاد المغازي، «حول أحداث مايو عام 1971 بدون اختصار،» الحلقة الخامسة، شبكة الإنترنت بتاريخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

أسواره لا يعنيه في شيء، وأن التغيرات التي تجري في قمة هرم السلطة تجري وفقاً للقواعد الإدارية المعمول بها منذ القدم، وتتم بقرار صادر عن مؤسسة الرئاسة، التي يمثلها في هذه اللحظة محمد أنور السادات.

في الوقت الذي كانت فيه «المجموعة الناصرية» تشعر بثقلها الكمّي والنوعي في مؤسسات الدولة، كان هناك إدراك واعٍ من قبل السادات بضعف موقعه، وكان عليه أن ينشط نحو تدعيم معسكره، بضم الأعوان والمستشارين من أفراد النخبة الحاكمة. وكان من بين من استجاب لنداء السادات، أو قرر بإرادته الانضمام إلى معسكره، مجموعة من الشخصيات المعروفة للرأي العام المحلي والعربي والدولي، يأتي في المقدمة منهم:

1 ـ محمد حسنين هيكل أشهر كاتب سياسي وصحافي في الوطن العربي، والمعروف بصلاته القريبة والوثيقة من جمال عبد الناصر، ولأن دوره كان مركزياً ومحورياً في المشاركة السياسية قبل وبعد وفاته؛

2 ـ عزيز صدقي أول وزير للصناعة في تاريخ مصر، حيث قاد حركة التصنيع في مصر، كما تولى رئاسة الوزارة في عهد السادات، لمدة قصيرة؛

3 ـ سيد مرعي تقلد منصب وزير الزراعة والإصلاح الزراعي، ثم نائب رئيس الوزراء، تزوج إبنه فيما بعد من ابنة السادات؛

4 ـ عثمان أحمد عثمان صاحب شركات «المقاولون العرب»، التي أممت في أثناء حكم جمال عبد الناصر، لكن ظلت لها معاملة خاصة، تزوج نجله هو الآخر من إبنة السادات فيما بعد؛

5 ـ محمد عبد السلام الزيات كان ماركسي التوجه، وعمل لفترة طويلة مع السادات أيام كان رئيساً للبرلمان، وقامت بينهم علاقة ودية، وقد تولى وزارة الإعلام ليلة انقلاب أيار/مايو، وسيطر على الإذاعة والتلفزيون، ومختلف أجهزة الإعلام، ثم أصبح أميناً أول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، وعُيِّن بعد ذلك نائباً أول لرئيس الوزراء.

لقد كانت هذه النخبة التي وقفت إلى جوار السادات بمثابة هيئة استشارية له، لكن بعض أفراد هذه النخبة ـ من أمثال (هيكل، صدقي، الزيات) ـ لم يتوقع أن دعم السادات، وتثبيت موقعه، سوف يصل في نتائجه المستقبلية إلى حد تصفية المشروع الناصري.

فقد اعتبر عزيز صدقي أن الخلاف في الرأي مع رئيس الجمهورية ومعارضته هو تعد على شرعية الحكم، وهو مقدمة للصراع على السلطة، بالرغم من أن صدقي محسوب على التيار الناصري، أو من مؤيدي المشروع الناصري.

أما موقف محمد عبد السلام الزيات فكان يمثل رؤية أغلبية القيادات الماركسية، التي كانت على اقتناع بأن السادات يمكن أن يسمح بمشاركة أوسع للماركسيين والشيوعيين في الحكم، بصورة أوسع مما كانت عليه أيام حكم جمال عبد الناصر، وهذا ما حدث بالفعل، لكن لفترة قصيرة.

5 ـ نتائج الانقلاب

لقد ظلت أحداث انقلاب أيار/مايو 1971 ونتائجه مادة خصبة للمهتمين بدراسة التجربة الناصرية، الأمر الذي فتح الباب لتعدد الأراء والمواقف في تقييم ما جرى، فتارة تستخدم نتائجها في تصفية حسابات شخصية بين الأفراد الذين شاركوا في صنع هذه الأحداث، وتارة أخرى في نقد التجربة الناصرية إلى الحد الذي ينكر فيه البعض وجود تجربة ناصرية تستحق كل هذا الاهتمام، وأنها كانت تجربة فاشلة، كما تذهب جماعة «الإخوان المسلمين»، وقطاع كبير من حزب الوفد الذي يعتبر أن ما جرى في 23 تموز/يوليو 1952 ليس ثورة، إنما مجرد انقلاب عسكري. وهناك من يذهب إلى أن انتقال مصر من مرحلة الثورة إلى مرحلة الثورة المضادة قد بدأ بأحداث أيار/مايو، وهذه رؤية تعكس توجه قطاع كبير من التيارين الناصري واليساري.

وهناك من يرفض أن يؤرخ بداية الانقلاب على التجربة الناصرية بأحداث أيار/مايو 1971، مثل هيكل، الذي يرفض الخوض في تفصيلات ذلك. ويرى آخرون أن إسقاط النظام الناصري قد تم بفعل هزيمة عام 1967، وأن البقاء المصطنع للنظام الناصري بعدها يعود بالدرجة الأساسية لوجود جمال عبد الناصر.

أ ـ احتكار السلطة

مهما يكن من خلافات في الرأي والمواقف، فمما لا شك فيه أن نتائج أحداث أيار/مايو قد ساهمت بشكل مباشر في انفراد السادات بالسلطة، الأمر الذي انعكس على خطابه السياسي؛ فطغت فيه المفردات الأمرة الناهية، التي لا توحي بأن هناك فرصة لتطبيق شعار السادات في المشاركة السياسية في المستقبل.

لقد كشفت أحداث أيار/مايو عن الكثير من الثغرات الموجودة في جسد النظام الناصري، وبخاصة ضعف أداء المؤسسات السياسية والدستورية، فظهر عجزها حتى عن توفير الحماية لنفسها، ومن ثم حماية النظام الناصري؛ فتم التخلص من قيادات المؤسسات الدستورية (البرلمان)، الاتحاد الاشتراكي العربي بجميع تشكيلاته ـ اللجنة التنفيذية العليا، اللجنة المركزية، التنظيم الطليعي ـ بقرار من السادات.

كما أظهرت أحداث أيار/مايو أن الأداء السياسي للقيادات الناصرية شابهُ الكثير من القصور والضعف، رغم ما توافر لتلك القيادات من فرص العمل السياسي، وفي المواقع القيادية. غير أن الأخطاء التي ارتكبتها القيادات الناصرية بقيت في دائرة أساليب التعامل فيما بينهم وبين السادات، بينما ظلت تحليلاتهم للقضايا محل الخلاف معه، كنظام الحكم، وقضايا الحرب والسلام، صحيحة.

هكذا تأكد بعد انقلاب أيار/مايو صحة ما كان يحذر منه علي صبري في ما يتعلق بانفراد السادات بالقرار السياسي، بغير مشاركة من أحد، ليصبح الحاكم المطلق لأنه: «أضمر أن تكون رئاسة الجمهورية، أو بالأحرى أن يكون شخص رئيس الجمهورية، هو المؤسسة الدستورية الوحيدة التي تملك السلطة وتملك القرار». وقد لفت صبري عدداً من أفراد «المجموعة الناصرية» إلى بعض الملاحظات في شأن «شخصية السادات»؛ كان منها: إن السادات سوف يقضي على كل شركائه في الحكم سريعاً، وأضاف: «إن السادات سوف يأكلكم كما أكل محمد علي المماليك». كذلك فقد أطلق علي صبري تحذيراً، منذ البداية، قائلاً: «إن السادات هيضربكم بالجزم، وهيهد كل اللي بناه جمال عبد الناصر».

وقد عكس ذلك في التطبيق ظاهرة أخرى تمثلت بعدم ثقة السادات في أركان نظامه من المصريين، ما دفعه إلى استبعاد كل من وزارة الخارجية، ووزارة الحربية.

ب ـ استبعاد وزارة الخارجية

مع أن السادات كانت لديه القناة السعودية، لاتصالاته بالولايات المتحدة، فإنه بدأ يشعر بحاجته إلى قناة اتصال مصرية مستقلة، تنقل ما يريده سراً إلى واشنطن. ومع قرب نهاية عام 1971 أنشأ السادات قناة اتصال سرية خاصة تولاها الفريق أحمد إسماعيل علي مدير المخابرات العامة، في حينه، مع يوجين ترون ممثل الاستخبارات المركزية الأمريكية بمصر. الأمر الذي أنهى عملياً أي دور لوزير خارجية مصر، وخبراء وزارته، في إدارة شؤون مصر الخارجية، بل أكثر من هذا فقد تعطل دور وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز في التعامل مع قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي، عندما تولى أمرها كيسنجر.

ولقد لاحظ آخرون ممن تعاملوا مع السادات بصورة مباشرة، ومن بينهم الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، ظاهرة انعدام الثقة بين السادات وبين مساعديه من المصريين المرافقين له، في الوفد التفاوضي في كامب دايفيد. كتب كارتر في مذكراته، بعنوان: الحفاظ على الإيمان، التي نشرت في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1982، بعد عام من مقتل السادات: «لاحظت في كامب دايفيد أن السادات يريد أن يتخذ قرارات مصر بنفسه، ولم يكن يحب وجود أحد من مساعديه معنا. وكان يبدو بصورة أو بأخرى غير مرتاح إذا كانوا قريبين منا. كان السادات يقضي وقتاً قليلاً

مع مساعديه، على العكس من بيغين». أما التفاوض مع مناحم بيغين فكان أكثر مشقة، يصفها كارتر قائلاً: «كنا نعد أية صيغة نراها معقولة، ثم كنت آخذها إلى السادات، الذي كان يلقي عليها نظرة سريعة ويوافق عليها بسرعة، وأحياناً يدخل عليها تعديلات طفيفة. ثم كنت آخذ نفس هذه الصيغة إلى بيغين، وإذا بنا نقضي ساعات وأحياناً أياماً يشترك فيها الوفد الإسرائيلي كله» (ص 192).

ثم تأتي رواية وزير خارجية مصر محمد إبراهيم كامل، الذي رافق السادات في مفاوضاته في كامب دايفيد، واستقال أثناءها، لتؤكد صحة ما ورد في مذكرات كارتر، وكيف كان السادات يتخذ القرار السياسي بصورة انفرادية جعلت كامل يقول: «إن المشكلة الأولى بالنسبة لي أصبحت تصرفات الرئيس السادات العفوية والمرتجلة، والتي يفاجئنا بها دون سابق إنذار، والتي تشكل خروجاً وانحرافاً عن الخط السياسي والتكتيكي الذي نتبعه. وغالباً ما ينتهي ذلك إلى أوضاع تسيء إلى موقفنا، ما يتطلب منا مجهوداً إضافياً لإصلاحه. وقلت ألا يرى أسلوب الجانب الآخر؟ وأن مناحم بيغين لا يقدم على خطوة قبل أن يقتلها بحثاً مع مجلس وزرائه. وأضفت أني أصبحت في حيرة من أمره، وأجد صعوبة كبيرة في العمل معه» (ص 176).

هذا المنهج الذي فرضه السادات في طريقة تعامله مع القضايا المصيرية لمنطقة بأكملها، دفع بوزير الخارجية أن ينظر إلى رئيسه نظرة ريبة وشك، فلم يعد يصدق أن كل ما يقوله السادات يمثل الحقيقة.

ويفسر «كامل» ذلك بقوله: «لا شك في أن إسرائيل كانت قد تجمعت لديها دراسة تحليلية كاملة لشخصية السادات وسيكولوجيته، شارك في تكوينها ما زودها به هنري كيسنجر منذ مفاوضاته المكوكية في سنتي 1974 و1975، ودراستها تصريحات السادات وأحاديثه وتصرفاته، وما كان ينقله إليها عيزرا وايزمان من خلال اجتماعاته المنفردة وأحاديثه المطولة مع السادات إلى غير ذلك من المصادر».

ويصف كامل كيف كان يسمع لأول مرة عن تنازلات قدمها السادات لإسرائيل دون استشارته، أو الحوار معه في شأنها، مبرراً ذلك بقوله أنه يقدم هذه التنازلات من أجل الولايات المتحدة والرئيس كارتر شخصياً. وكيف تراجع السادات عن موقفه بقطع مفاوضات كامب دايفيد، والعودة إلى مصر، بعد أن أبعدنا، كل أعضاء الوفد المصري، وأنفرد به كارتر. بعدها أبلغ السادات وزير الخارجية كامل: «إن كارتر رجل عظيم، وأنه سيوقع على أي شيء يقترحه الرئيس الأمريكي، دون أن يقرأه، وعندما سأله كامل: لماذا توقع عليه دون أن تقرأه؟ إذا أعجبنا فعلنا، وإلا فلا نوقع». صاح فيه السادات: «بل سأوقع عليه حتى دون أن أقرأه»!

الخلاصة التي انتهى إليها كامل، ومن خلال تجربته مع السادات في كامب دايفيد، تتمثل بالآتي: «لم أعد أفهم شيئاً مما يدور في عقله أو من تصرفاته وتقلباته غير المتوقعة، وقلت

لنفسي إن مثل هذا الشخص لو كان رب عائلة صغيرة لسارعت بالحجر عليه، فما البال وهو رئيس مصر، يتحكم في مصائر أربعين مليوناً من البشر. هل هو بهذه البلاهة أم هل أصابه الجنون؟ ولماذا يتحول إلى عبد ذليل في حضرة كارتر، يتلقى تعليماته كأنه موظف عنده.. لماذا؟!» (ص 177 ـ 178).

حول نقد منهج التفاوض الذي سلكه السادات ورد في شهادة أحمد بهاء الدين ما يؤكد غياب الثقة بين السادات ومعاونيه من وزارة الخارجية: «ففي المراحل السابقة من الاتصالات بيننا وبين إسرائيل، عن طريق الولايات المتحدة، تمكن كارتر من تجاوز كثير من العقبات التي كانوا يقيمونها في وزارة الخارجية».

ثم استمع بهاء إلى الرواية الآتية من السادات: قال لي كارتر في إحدى المقابلات: «إن إسرائيل تكرر حجة ليس لدي أي رد عليها، إنهم لا يزالون غاضبين بشدة لأنك ترفض لقاءً علنياً مباشراً ورسمياً بين الجانب المصري والجانب الإسرائيلي، إنهم يكررون أن رفض مصر هذا اللقاء المباشر العلني أمام العالم كله، وأمام الرأي العام المصري والعربي، معناه أن مصر ليست جادة في التوصل إلى سلام حقيقي، وأنها تريد أرضها بدون مقابل، وإلا فما الذي يجعل مصر تصمم على الاتصالات السرية، أو على المناقشة عن طريق طرف ثالث؟ وأنا أدرك الصعوبات التي تواجهك لكي تقدم على هذه الخطوة، وحساباتك لردود فعل الرأي العام». وفي النهاية وجه كارتر السؤال الآتي إلى السادات: إذا تغلبنا على كل العقبات، واطمأنت نفسي إلى أن إسرائيل مستعدة لأن تستجيب لكل الطلبات التي تراها ضرورية، فهل أنت مستعد في هذه الحال لأن تقدم على هذه الخطوة، التي لا مفر منها، وأن يتم لقاء رسمي وعلني على مستوى سفراء أو وزراء أو رؤساء وزارة، وجهاً لوجه؟ وأجاب السادات: «نعم، وفي هذه الحال أنا مستعد لذلك».

ويتابع بهاء الدين: بعدها فتح السادات ورقة مطوية كانت في يده، وقال لي: هذا خطاب شخصي جداً، لم يطلع عليه مخلوق، بخط كارتر، إنه يقول لي فيه أنه يعتقد أن الجانب الإسرائيلي وصل إلى ما نريد، وأنه آن الأوان لأن أنفذ وعدي السابق له؛ بأن اقترح طريقة للقاء رسمي مباشر على مستوى عال بين مصر وإسرائيل، ولم يعطني السادات الخطاب لكي أقرأه، لكنه أخذ يطويه عدة طيات حتى أبقى منه سطراً واحداً في آخر الخطاب تمكن قراءته، وقال لي: أقرأ هذه الجملة! قرأت سطراً بخط كارتر، هو آخر سطر قبل توقيعه، يناشد السادات أن يلبي ما قاله له مستخدماً عبارة: «I PLEAD TO YOU MR. PRESIDENT» وترجمتها إلى العربية تعني: «أرجوك يا سيادة الرئيس»، أو «إنني أتضرع إليك»، أو «إنني أناشدك»، أو «إنني أستعطفك»! وأخذ مني السادات الخطاب وطواه وأعادة إلى جيبه، وقال لي: «أرأيت! الرئيس الأمريكي يناشدني ويستعطفني، إنه يعرف مدى شعبيتي في الولايات المتحدة! ولعلك قرأت

في الصحف الأمريكية أنني لو رشحت نفسي للانتخابات في الولايات المتحدة لنجحت!» (ص 99).

ويستنتج بهاء الدين من هذا اللقاء: «إن هذه الواقعة أثارتني جداً، أثارتني لأنني شعرت أن السادات قد أصبح فعلاً فوق سحابة عالية من الأحلام، لا يمكن إنزاله منها، وأن الإعلامين الإسرائيلي والأمريكي والغربي الهائلين قد أثرا فيه بأكثر من كل تصوراتي، ولا أنسى هنا أن أروي واقعة تكشف عن الطريقة التي كانوا يعزفون بها على الأوتار التي تؤثر في السادات، بعد أن درسوا شخصيته بدقة، والمدى الذي ذهب إليه الإسرائيليون باللعب على عواطف السادات، وأعود لأحاول الإجابة عن سؤال لم يطرح نفسه إلا بعد ذلك بزمن. فقد جاء في مذكرات الكثيرين من الجانب الأمريكي مثل كارتر وفانس، ومن المصريين، الدهشة من السادات؛ فكان يتساهل أحياناً، أثناء مفاوضات كامب دايفيد، في بعض الأمور أكثر مما كان يتساهل كارتر، ما كان يثير دهشة هذا الأخير» (ص 102).

ج ـ استبعاد وزارة الحربية

بعد انقلاب أيار/مايو عام 1971 أصبح السادات طليق اليد، فلم يعد مجبراً على أن يشرك مؤسسات الدولة، والنخبة السياسية التي تشاركه السلطة، في القرارات المصيرية المتعلقة بمصر وبمحيطها العربي. وتحول مبدأ عدم المشاركة الحقيقية في القرارات السياسية، الذي اعتمده السادات، إلى قاعدة في تعاملاته مع المصريين في داخل دائرة السلطة أو خارجها؛ فالرئيس يصدر أوامره وتعليماته، وعلى العاملين معه بغير حوار، أو مراجعة تنفيذ تلك الأوامر والتعليمات.

وتطبيقاً لقاعدة تهميش مؤسسات السلطة، وخضوعاً لقاعدة المضطر الذي يريد أن يحقق خطوات ترضي الرئيس الأمريكي وبالتالي إسرائيل، عمد السادات إلى استبعاد وزارة الحربية من المشاركة في أخطر القرارات العسكرية، مثل قرار إنهاء عمل الخبراء السوفيات، الذي فاجأ به وزير الحربية الفريق أول محمد صادق، الذي اعترته الدهشة حين أطلعه السادات على نياته يوم 7 تموز/يوليو عام 1972، قبل يوم واحد من قيامه بإخطار السفير السوفياتي بقراره الخطير. فتم إخراج السوفيات من مصر بطريقة مهينة، رغم أن وجودهم كان بطلب من جمال عبد الناصر، وأن هناك اتفاقاً جرى بينه وبين القيادة السوفياتية يقضي بترحيل الخبراء السوفيات قبل اندلاع الحرب بين مصر وإسرائيل بوقت كافٍ، وكان السادات على علم بهذا الاتفاق.

فلماذا أقدم السادات على اتخاذ قراره بدون استشارة المؤسسة العسكرية؟ ولماذا كان الإعلان عن قراره بهذا الأسلوب المهين للسوفيات؟ وهل توقع السادات أن يحصل لمصر على مكاسب من الأمريكيين والإسرائيليين في مقابل هذا الإجراء؟

هنا يمكن إدراج تعليق كيسنجر على إجراءات السادات في شأن الخبراء السوفيات في مصر، حيث يمكن تقييم ما قاله كيسنجر كنقد موجه لقرار السادات: «لماذا لم يقل لنا ما كان ينوي أن يفعله. ربما لو قال لنا لكنا قدمنا له شيئاً في المقابل»؟ ففي السياسة، كما في أي شيء آخر، فإن أحداً ليس مستعداً لأن يدفع ثمناً في شيء حصل عليه بالفعل (ص 113). بهذا يكون السادات قد أضاع مكاسب كان يمكن لمصر أن تحصل عليها مقابل إبعاد السوفيات تماماً عن المشاركة الفعالة في قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

أم أن الثمن الذي رغب السادات في الحصول عليه، مقابل طرد الخبراء السوفيات هو أن يكون وحده في دائرة الضوء والشهرة، كما يذهب البعض؟ وهل يمكن أن تصبح الشهرة بديلاً من تحقيق المصالح الوطنية؟ من هذا المنظور يقول هيكل: «كان السادات يعرف أن قرار إخراج الروس سوف يكون قراراً دراماتيكياً إلى آخر درجة، وأنه سوف يثير العالم كله، ولم يكن لديه الاستعداد لأن يشاركه في أضواء هذه اللحظة أحد. ولقد تصور أنه بمجرد إعلانه قرار طرد السوفيات فإن الأمريكيين سوف يكونون سعداء إلى درجة تجعلهم يستجيبون لأي شيء يطلبه. وفي ذلك كانت حساباته خاطئة». ويضيف هيكل: «وفي الحقيقة، وللإنصاف، فإن الاتحاد السوفياتي لم يقصر في معاملة مصر أثناء حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973، أو بعدها مباشرة، ولا يمكن لأحد أن يتجاهل ـ بصرف النظر عما قيل أو يقال ـ أن كل ما تحقق في حرب تشرين الأول/أكتوبر تحقق بسلاح سوفياتي. وبعد حرب تشرين الأول/أكتوبر مباشرة فإن الاتحاد السوفياتي قدم لمصر 250 دبابة من طراز تي 62 هدية من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، تعويضاً عن خسائر الحرب. كما أنه باع إليها فيما بعد ثلاثة أسراب من طائرات الميغ 23 المتطورة. ومع ذلك فقد كانت مكافأته هي استبعاده من مؤتمر جنيف كانون الأول/ديسمبر عام 1973. وفي نيسان/أبريل عام 1974 كان السادات عنيفاً في هجومه على الاتحاد السوفياتي، بزعم أنه قصَّر في التزامه بتعويض مصر عن كل خسائرها في القتال، دون أن يشرح الأساس الذي جعله يتصور أن هناك التزاماً سوفياتياً بتعويض مصر عن خسائرها».

وينفي الفريق الشاذلي رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية ما قاله السادات عن موقف الاتحاد السوفياتي من قضية دعم مصر عسكرياً، مؤكداً أن ما كان يقول به أو يكتبه السادات مليء بالأكاذيب، وبخاصة حول ما ذكره السادات من: «أن السوفيات لم يعطونا شيئاً، ونحن الذين صنعنا الكباري التي عبرنا عليها». ويضيف الشاذلي أن السادات قد تسبب في إحداث كوارث عسكرية جسيمة، ثم نسبها لغيره من الأفراد، كما جرى بخصوص الثغرة العسكرية على الضفة الغربية لقناة السويس. وأن السادات كان يكذب على العرب: «المصيبة الكبرى أننا في بلد ما يقوله رئيس الجمهورية هو الصحيح، وما يقوله الآخرون خطأ» (ص 291).

إن استبعاد كل من وزارة الخارجية ووزارة الحربية في المشاركة بالرأي يطرح العديد من الأسئلة: ماذا لو أن الاتحاد السوفياتي تعامل مع قرار السادات بطريقة مختلفة، فأوقف دعمه الاقتصادي، والعسكري، والسياسي لمصر، رداً على الإهانة الموجهة إليه من السادات؟ وهل كان بإمكان الجيش المصري أن يحقق ما حققه في حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973 بدون الدعم العسكري السوفياتي؟ ولماذا كان السادات يوجه نداءه إلى الشعب المصري يطالبه فيه بمعاداة الولايات المتحدة ثم يسلك هو سياسة مناقضة تماماً لندااءاته؟ وعلى حد تعبيره: «الولايات المتحدة.. لما أقول الأعداء يبقى هم الأعداء الأصليين، وليس الإسرائيليين»!

د ـ صعود الحل السلمي

أما حول قضية الحرب والسلام فكان اقتناع السادات مقصوراً على التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، لاعتقاده باستحالة تحقيق نصر عسكري على إسرائيل، وقد صرح هو بذلك في حوار له مع هيكل، قائلاً: «إن جمال عبد الناصر وقع في خطأ كبير حين لم يعترف بعد حرب 1967 أن مصر هُزمت، ثم يتصرف على هذا الأساس». ومن مفارقات الأقدار أن الرجل الذي اقترن اسمه فيما بعد بالانتصار الاستراتيجي الذي حققه الجيش المصري في حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973، لم يكن في دخيلة نفسه يستوعب أن العبرة في الصراعات ليست بالاحتلال المؤقت لأجزاء من الأراضي، طالما أن الحرب لم تنته، والتاريخ لم يتوقف، لكن المشكلة تنشأ وتتفاقم حين يقع احتلال الإرادة الوطنية، وحين تتعطل بذلك حركة التاريخ» (ص 286).

وتأييداً لما قال به هيكل، يذكر الفريق الشاذلي أن السادات لم يكن واثقاً من كسب المعركة العسكرية ضد إسرائيل، ولم يكن على دراية كافية بالتغير النوعي الذي وصلت إليه القوات المسلحة المصرية؛ «ففي نهاية أيلول/سبتمبر عام 1973 سلمني وزير الحربية أحمد إسماعيل كتاباً، فإذا هو توجيه بتوقيع السادات، يحدد واجب القوات المسلحة في العمليات بشكل عام، لكن هناك جملة واحدة لفتت نظري وهي: «حسب إمكانيات القوات المسلحة»، كانت هذه الجملة من الناحية النظرية تعني أن القيادة العامة للقوات المسلحة هي التي تملك القرار الأخير في تحديد ما هو ممكن وما هو غير ممكن. وكان أحمد إسماعيل سعيداً بهذه الجملة، وإن كان تطور الأحداث فيما بعد قد أثبت أن السادات كان أكثر ذكاء عندما كتب هذه الجملة؛ لأنها تعطيه حق التنصل النهائي من أي قرار تقوم به القوات المسلحة وهي تعلم أنه ليس في طاقتها» (ص 50).

هذا في الوقت الذي تبنت فيه «المجموعة الناصرية» الاعتقاد بأن انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران/يونيو عام 1967 لن يتم بغير القوة، أي بغير الحرب.

وأمام الرأي العام العربي فقد ظهر تطابق في مواقف السادات و«المجموعة الناصرية» في تبني الحل العسكري. فأعلن السادات أن الصدام العسكري قادم ولا مفر منه، من خلال إجابته عن سؤال حول: «إمكانية الحل السلمي للمشكلة؟ أجاب السادات مردداً شعار جمال عبد الناصر: لقد كان اقتناعنا دائماً وسيظل أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»[107].

بخلاف موقف السادات ومعرفته بأحوال الجيش، كانت «المجموعة الناصرية» على علم بما وصلت إليه القوات المسلحة من التطور النوعي، في مجال التسليح والتدريب، وذلك لوجود كل من علي صبري الذي تولى الإشراف على العلاقات المصرية ـ السوفياتية في مجالات التسليح، وبخاصة ما يتصل منها بالقوات الجوية والدفاع الجوي، والفريق أول محمد فوزي القائد العام للقوات المسلحة ووزير الحربية، الذي أشرف على إعادة بناء القوات المسلحة بعد حزيران/يونيو عام 1967. من هنا كانت ثقة «المجموعة الناصرية» في قدرة الجيش المصري على تحقيق نصر عسكري على إسرائيل ليست قائمة على التمني، إنما من معرفة مباشرة ودقيقة بقدرة القوات المسلحة المصرية. وتأكد هذا من خلال ما ورد في شهادة هيكل ـ وإن كانت متأخرة ـ في وصفه للأداء الرائع للقوات المسلحة المصرية في حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973، التي قال فيها: «إن أحداً لم يتوقع أن يتصرف الجيش المصري بالطريقة التي تصرف بها، ولم يتصور أحد أن يصل مستوى الأداء إلى هذه الدرجة من القدرة والكفاءة».

هـ ـ معاهدة الصداقة المصرية ـ السوفياتية

بعد أسبوعين على انقلاب أيار/مايو عام 1971، أعلن في 1971/5/27 عن توقيع معاهدة صداقة بين مصر والاتحاد السوفياتي، هدفها «توثيق التحالف بين البلدين في مواجهة الإمبريالية والاستعمار العالمي، حتى يتم تصفيتهما تصفية نهائية». فضلاً عن «تشجيع تنمية العلاقات التجارية والملاحية، على أساس نظام الدولة الأكثر رعاية»، وعلى أن «تتعهد كل من مصر والاتحاد السوفياتي أن لا يدخل في أحلاف، أو يشترك في أعمال موجهة ضد الطرف الآخر». وحددت مدة الاتفاقية بخمسة عشر عاماً، تتمدد تلقائياً لمدة خمس سنوات أخرى، في حال عدم إعلان أحد طرفَي المعاهدة إنهاء التعامل على أساسها.

غير أن قراءة نصوص المعاهدة تعكس، بوضوح، عدم الثقة بين طرفيها، حتى وإن كانت معاني الألفاظ تؤكد عكس ذلك، فالقول بأن مصر والاتحاد السوفياتي في خندق واحد في مواجهة الإمبريالية، وتأكيد تعهد كل منهما عدم دخول أحلاف، أو الاشتراك في أعمال موجهة ضد أي من أطراف المعاهدة، لا تحتاج إلى تعزيز وجودها بنصوص معاهدة، أطرافها يجري

(107) نقلاً عن: محمد فؤاد المغازي، «حول أحداث مايو عام 1971 بدون اختصار،» الحلقة الخامسة، شبكة الإنترنت بتاريخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

التعامل فيما بينهما وفقاً لقواعد تبادل المصالح، وحتى الأمن، رغم تعرض علاقات مصر والاتحاد السوفياتي للشد والفتور أحياناً.

كانت المعاهدة نتيجة فرضتها توازنات محلية ودولية على السادات والاتحاد السوفياتي في قبول العمل معاً؛ فكان على الاتحاد السوفياتي أن يقبل حقيقة أن السادات أصبح صاحب القرار السياسي في مصر، برغم وجود شكوك تتزايد في نياته، في الوقت نفسه كان على السادات أن يضع توقيعه على اتفاقية الصداقة والتعاون التي حملها بودغورني معه إلى القاهرة، لأن الحل العسكري لا يزال أحد الخيارات المطروحة، والتي تفرض على السادات أن يحتفظ بعلاقاته مع الاتحاد السوفياتي بسبب الدعم السوفياتي لمصر.

غير أن توقيع الاتفاقية لم يكن كافياً لتبديد الشكوك، وطمأنة الاتحاد السوفياتي من ناحية السادات؛ فأقدم على خطوة كانت الأولى في تاريخ مصر السياسي، عندما عمد إلى التحالف الداخلي بينه وبين أبرز رموز الحركة اليسارية والشيوعية المصرية، فأسند إلى قيادات التيار الماركسي مناصب كبرى تنفيذية وتشريعية، وعيّن محمد عبد السلام الزيات أميناً أول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، ثم عيّن بعد ذلك نائباً أول لرئيس الوزراء، كذلك عيّن إسماعيل صبري عبد الله نائباً لوزير التخطيط، ثم وزيراً للتخطيط، أما فؤاد مرسي فقد عُيِّن في بادئ الأمر أميناً لبرنامج العمل الوطني في اللجنة المركزية، ثم وزيراً للتموين، كما عيّن أبو سيف يوسف عضواً في مجلس الشعب، وأصبح لطفي الخولي مقرراً للجنة الشؤون العربية.

لقد أثمرت الصفقة بأن تولت الأقلام اليسارية تقديم التفسيرات السياسية والأيديولوجية لنظام السادات، على صفحات منبرهم الإعلامي: مجلة **الطليعة**، التي تصدر عن مؤسسة الأهرام؛ وكان أبلغ تعبير عن تلك الصفقة، وذلك التوجه، الكتاب الذي أصدره لطفي الخولي، وهو رئيس تحرير مجلة **الطليعة**، بعنوان بالغ الدلالة والغرابة: مدرسة السادات السياسية واليسار المصري! ولقد ازداد الأمر غرابة عندما كان السؤال عن مدرسة السادات السياسية؟! فكان رد لطفي الخولي: ألا نتحدث عن مدرسة تحية كاريوكا في الرقص؟!

وقد عبر فؤاد مرسي عن تعاون القيادات الشيوعية مع السادات بقوله: «يجب أن نسجل أنه للمرة الأولى في تاريخ ثورة 23 تموز/يوليو عام 1952، يقْدِم النظام على التعاون مع الاشتراكيين الماركسيين بصورة رسمية وعلى أعلى مستويات السياسة والدولة».

وعند سؤاله: كيف يقبل الماركسيون المصريون التعاون مع السادات، في حين أنه سجن علي صبري وعدداً من اليساريين القياديين والكتّاب؟ أجاب فؤاد مرسي بقوله: «هناك تناقض ومأساة في الموضوع. إن جزءاً من النظام الذي كان قريباً منا موضوعياً، ويطرح قضايا وشعارات قريبة منا، لم يقبل في صفوف الاتحاد الاشتراكي إلا الأقلية منا، ولم يسمح بوجودنا في

المسؤوليات المهمة على المستوى السياسي، على العكس فإن الرئيس السادات هو الذي أتاح لنا فرصة العمل الوطني، وعلينا أن نبرهن أننا جديرون بذلك»[108].

لقد توافر للرموز الماركسية والشيوعية فرصة أوسع للدفاع عن الاتحاد السوفياتي، في مواجهة الحملة العدائية التي بدأت تظهر داخل مؤسسات الاتحاد الاشتراكي، وكان هناك تسريب إشاعات عن تذمر قيادات كبيرة في الجيش من أسلوب التعاون مع الحليف السوفياتي، في مجال توريد الأسلحة ومواعيد تسليمها لمصر، ولا يستبعد أن يكون السادات وراء تسريب تلك الإشاعات، بالرغم من دفاعه الحار عن الاتحاد السوفياتي.

كان تاريخ الأحزاب الشيوعية، في أغلبه، هو تاريخ مسلسل وقوعهم في أخطاء تاريخية، وفي حال مجموعة الشيوعيين في مصر، فقد كانت نتائجه هي أن تلك النخبة من الشيوعيون وقعوا في خطأ عندما وقفوا في موقع الخصومة من جمال عبد الناصر، وكرروا نفس الخطأ عندما وقفوا موقف التأييد من السادات!

إن أكبر الدلائل نفياً للتآمر على السادات هي تلك الاستقالات الفردية التي تقدموا بها إلى الرئيس المفترض أنهم يعدّون العدة للانقلاب عليه. أما السبب الذي أضفى عليها شكلاً من أشكال الاستقالات الجماعية فهو تقارب الوقت في الإعلان عنها، رغم أنه ثبت فيما بعد، وفقاً لروايات أصحابها، أنها تمّت فردياً، وبغير تنسيق جرى بينهم، فأمكن التخلص منهم بسهولة لأنهم ساهموا بالقدر الأكبر في ذلك.

ومن غرائب الأقدار أن توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفياتي لم يكن كافياً لتبديد الشكوك، وطمأنة الولايات المتحدة أيضاً من ناحية السادات؛ ولقد سألوا أنفسهم: ما الذي يعنيه هذا القرار؟ ولماذا تخلص السادات من أعوانه الذين كانوا يتصورونهم موالين للسوفيات، وهي خطوة اعتبروها اتجاهاً إلى اليمين؟ ثم إذا هو فجأة يأخذ زاوية حادة باتجاه اليسار، ويعقد معاهدة مع الاتحاد السوفياتي. إن جمال عبد الناصر ـ مع كل كراهيتهم له ـ لم يقدم على هذه الخطوة!

و ـ المحاكمات وأحكام الإعدام

إن المحاكمات والأحكام التي شهدتها تلك «القضية»، كانت «تصنع» في الرئاسة، وتصدرها المحكمة. كان هناك بعض الوزراء من أنصار السادات، لكنهم عارضوه في أمر اعتقال عدد من زملائهم، وقالوا له: «ليست هناك مؤامرة، فالوزراء قد استقالوا، ولو كان وزير الحربية يريد قلب

---

(108) نقلاً عن: محمد فؤاد المغازي، «حول أحداث مايو عام 1971 بدون اختصار،» الحلقة الخامسة، شبكة الإنترنت بتاريخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

نظام الحكم لما قدم استقالته قبل قيامه بعملية الانقلاب، لكن السادات أصر على محاكمة الوزراء ومعارضيه بعد أن اعتقلهم جميعاً في 15 أيار/مايو عام 1971، ووصل في إصراره إلى حد إعلان رغبته في إعدام بعضهم".

لقد تعددت الروايات حول محاكمة القيادات الناصرية، وكيف صدرت الأحكام ضدهم، فهناك من يقول إن الأحكام قد وضعها السادات وزوجته وفي حضور محمد عبد السلام الزيات. وينفي الزيات ذلك، لكنه يروي أن أحد أعضاء المحكمة وهو المستشار بدوي حمودة قد هدد بالانتحار إذا نفذ حكم الإعدام في القيادات الناصرية، تنفيذاً لطلب السادات. وبالفعل فقد صدر الحكم بإعدامهم، إلا أن السادات خفف الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة، كما رفضت المحكمة العسكرية طلب السادات إصدار حكم على الفريق أول محمد فوزي بالإعدام، ورأت في ذلك سابقة خطيرة أن يعدم قائد الجيش، فضلاً عن أنها لم تجد في القانون العسكري ما يسمح لها بتوقيع حكم الإعدام على الجرائم التي نسبت إليه.

فبعد انتهاء حمله الاعتقالات بدأت النيابة العامة التحقيقات، وكان يشرف عليها النائب العام المستشار محمد علي ماهر وكان يطلع السادات أولاً بأول على نتائجها، لكن فجأة سحب التحقيق من النائب العام، وتم تحويل القضية إلى المدعي العام الاشتراكي، وهي وظيفة جديدة تماماً على النظام القضائي المصري، وجهاز ادعاء جديد استحدثه السادات، القانون الرقم (34) لسنة 1971، خصيصاً ليتمكن من الالتفاف على القانون والدستور في محاولاته الانتقامية من أعدائه، الذين لا يصل القانون المصري الطبيعي إليهم.

وكان النائب العام في مقابلته الأخيرة مع السادات قد أبلغه أن أقصى عقوبة يمكن توقيعها على أي من المتهمين لن تتجاوز ثلاث سنوات، إذا ما عرضت القضية على محكمة الجنايات، وهذه العقوبة ما كانت تشفي غليل السادات وتعطشه إلى الانتقام. من هنا جاء قرار السادات إقصاء النيابة العامة عن التحقيق، وتكليف المدعي العام الاشتراكي بمباشرة التحقيقات وإحالتها على محكمة خاصة، وقد تولى المنصب مصطفى أبوزيد فهمي، الذي اتخذ موقفاً "أكاديمياً" في مناقشات اللجنة المركزية لمشروع اتحاد الجمهوريات العربية، مؤيداً لموقف السادات، بل وأوجد له مخرجاً.

ويروي محمد عبد السلام الزيات، في كتابه: السادات القناع والحقيقة فيقول: "اتصل بي حافظ بدوي رئيس مجلس الشعب ورئيس المحكمة الخاصة، التي ألفها السادات لمحاكمة المتهمين في "قضية مراكز القوى"، وطلب مني موعداً عاجلاً، على أن يكون ذلك في منزلي لأهمية الموضوع وسريته. وجاء حافظ بدوي إلى منزلي في حال هلع شديد، بادرني بشكر طويل في شخصي، وبأنني الوحيد الذي يستطيع أن ينقذه من المأزق الذى وقع فيه. سألته أن يوضح لي الموضوع، فقال إن هناك ضغوطاً شديدة على المحكمة لإصدار أحكام بالإعدام

على بعض المتهمين، وأن السيد بدوي حمودة، رئيس مجلس الدولة وعضو هيئة المحكمة، قد هدد بالانتحار بإلقاء نفسه من على كوبري قصر النيل، إذا ما صدرت أحكام إعدام، لكنه عاد واستجاب بعد ضغوط شديدة للحكم بالإعدام، بشرط أن يعد السادات وعداً صريحاً بتخفيف حكم الإعدام، وقال لي حافظ بدوي إنني الوحيد الذي يستطيع أن يحصل من السادات على هذا الوعد.

ويستطرد الزيات في شهادته فيقول: لم أكن أريد أن يبدأ السادات عهده، وأنا مستشاره، بمذبحة دموية تذكرنا بمذبحة المماليك، وفي قضية، مهما قيل حولها، فهي قضية سياسية لا تتجاوز صراعاً على السلطة حسم لمصلحة السادات. كان اقتناعي في ذلك الحين أنها ليست أكثر من ذلك، لكن الحقيقة تكشفت لي بعد أن اكتملت الصورة، لقد كانت خطوة على الطريق الذي رسمه السادات، أو رُسم للسادات، تتابعت بعدها خطواته على نفس الطريق لتصل بنا إلى ما وصلنا إليه. يتابع الزيات: ذهبت إلى السادات وعرضت عليه بعض المسائل، وفاتحته في الموضوع، سألته إذا كانت هناك نية مبيتة على إعدام أحد المتهمين، فرد علي قائلاً إنه قد عقد العزم على إعدام علي صبري وسامي شرف، ولم أستقر بعد على رأي نهائي في شأن الآخرين». ويعقب الزيات قائلاً: «وهذا قول في منتهى الغرابة لأن السيد سامي شرف لم يتفق مع باقي المتهمين على استقالتهم الجماعية، أو تآمرهم على السادات، بأمارة أنه سعى للوساطة من أجل علي صبري عند السادات كما قالت جيهان السادات في كتابها. فلماذا أراد السادات إعدامه؟ ما هو السر الحقيقي في رغبة السادات الغريبة بإعدامه؟ حاولت بكل وسيلة هداني إليها الله أن أثنيه عن نيته، واستمرت محاولاتي أكثر من أربع ساعات، قصصت له فيها قصصاً من التاريخ، وعرضت عليه مواقف الرسول ﷺ وعفوه عن الكفار، وانتقلت من الترغيب إلى التهديد، وأنا أشير إلى أن الإعدام سوف يحول المتهم السياسي إلى شهيد، وأنه سيخلق منهم أبطالاً في التاريخ». وفي هذه الجلسة رأيت وجهاً جديداً للرئيس السادات، أصابني بالرعب والإحباط، وإصراره يزداد، وعبارات الكراهية تتكرر على لسانه وهو يردد: «أنا انتظرت هذه اللحظة منذ وقت طويل». وأدركت فجأة بعد 4 ساعات من محاولة إثنائه عن عزمه استحالة محاولتي، ونظرة متعطشه إلى الدماء تطل من عينيه. انتفضت واقفاً بلا وعي وأنا اقول: «يستحيل عليَّ وأنا مستشارك أن اتحمل عبء هذا القرار»، ولفحتني أمواج الكراهية والتهديد، وهو ينفجر في ثورة عارمة قائلاً: «إذا كنت تريد الاستقالة فالباب مفتوح، ولا تتصور أن لك فضلاً علي، وحسابنا سيكون فيما بعد».

يضيف الزيات: «طلبني السادات بعد ذلك لمقابلته، ولم أكد أجلس على مقعدي حتى بادرني إلى القول: «إن أحداً من المتهمين لن يعدم، وأضاف أنه مضطر إلى تخفيف أحكام الإعدام؛ لأن المحكمة العسكرية التي كانت تحاكم الفريق أول محمد فوزي، المتهم الأول في

القضية، لم تجد في القانون العسكري ما يسمح لها بتوقيع حكم الإعدام على الجرائم التي نسبت إليه، وعلى ذلك لم يصبح من المناسب أن يصدق على حكم بالإعدام على المتهمين المدنيين بنفس الجرائم». وذهبت إلى منزلي وأنا اتعجب من هذا الوجه الجديد الذي اكتشفته في السادات، وبدأت من هذا اليوم آخذ حذري من السادات!».

خامساً: حال اللاسلم واللاحرب

أصدرت مصر إعلاناً رسمياً بعدم التزامها بقرار وقف إطلاق النار، بدءاً من 7 آذار/مارس 1971، وهو تاريخ انتهاء الفترة الثالثة لوقف إطلاق النار، التي كان السادات قد حددها كآخر فرصة للدول المعنية بالصراع لكي تأخذ فرصتها في الوصول إلى حل سلمي. دون أن يعني ذلك إعلان بدء الحرب؛ فلم يصدر السادات عقب هذا الإعلان أية تعليمات للقوات المسلحة لفتح النيران، أو استئناف القتال.

فقد مر عام 1971 دون حسم أي شيء، لا سلماً ولا حرباً. وفي إطار رصد الأوضاع في مصر العام الذي يليه، عام 1972، أمكن إجمال الصورة بهذا الاصطلاح الذي شاع وقتها، تحت عنوان: حال «اللاسلم واللاحرب»؛ فقد ظهرت في الأجواء أعراض حال من التمزق والتآكل والإحساس بالضياع؛ لأن سيادة حال «اللاسلم واللاحرب» راحت تضغط على أعصاب الجميع بشدة، وعلى نحو يبدو وكأنه لا خلاص منها.

لا شك في أن هذه الحال كانت لها أسباب موضوعية، تمثلت بشعور سائد لدى القيادة المصرية بأن العدو أقوى عسكرياً بسلاحه، وأقوى سياسياً بتحالفاته الدولية، وفي نفس الوقت تبدى في مصر نوع من الانفصام بين السياسة والسلاح، فالسياسة ليست واثقة من قدرة السلاح، ولا السلاح واثق من كفاءة السياسة. نتيجة لهذه الأحوال ظهر على جسم الجبهة الداخلية طفح من البثور: كان شباب الجامعات في حال غليان، عبر عن نفسه باضرابات وتظاهرات وصدامات مع قوى الأمن، أعقبتها بالطبع اعتقالات، وكان هناك صدام مع المثقفين نتيجة لبيان باسمهم اعتبره السادات تعريضاً به، ورد عليه بهجوم مركز على الاسم الأول الذي تصدَّر قائمة الموقعين على البيان، وهو الأديب الكبير توفيق الحكيم.

مع ذلك كان السادات لا يزال على استعداد لأن يطرق من جديد باب الحل السلمي، لكن الإشارات جاءته من الولايات المتحدة بأن ذلك ليس في المتناول الآن على الأقل، وجبهة الحرب كانت أكثر من متعثرة لأن مسار الحوادث كان يدفعها نحو الخطر. لا شك في أنه مما زاد الأوضاع تعقيداً، في بداية عام 1972، أن العلاقة بين السادات ووزير حربيته الفريق أول صادق لم تكن على ما يرام، إن صادق لم يكن الاختيار الأول لدى السادات لمنصب وزير الحربية، بعد استقالة الفريق أول فوزي، بل كان أحمد إسماعيل، إنما اختار صادق، لوقوفه

بجانبه في أزمة «مراكز القوى»، ولم تكد تمضي أسابيع حتى أحس السادات أن صادق ليس رجله المناسب، لا في المكان المناسب، ولا في الوقت المناسب. كانت هناك العديد من الأسباب الشخصية والموضوعية للتنافر بين الرجلين، منها: أن صادق لم يكن مقتنعاً بنظرية الحرب المحدودة. بل إن صادق لم يكن مقتنعاً، أصلاً، بصلاحية السادات رئيساً للجمهورية، فضلاً عن أن يكون قائداً أعلى للقوات المسلحة. ومنها: أن صادق كان كثير الانتقاد للسلاح السوفياتي، والاتحاد السوفياتي نفسه، وكان يعبّر عن ضيقه من وجود الخبراء السوفيات في الجيش المصري علناً، وكان هذا شعوراً عاماً لدى ضباط الجيش، لذلك ليس من قبيل المبالغة أن يقال إن قرار السادات، في تموز/يوليو عام 1972، الشهير بطرد الخبراء السوفيات من مصر، كان في جزء منه راجعاً إلى المنافسة بين الرئيس والوزير على كسب مشاعر ضباط القوات المسلحة.

وانتهى الأمر يوم 26 تشرين الأول/أكتوبر 1972 بقرار السادات إقالة وزير الحربية محمد صادق، ومساعده، وقائد القوات البحرية، وقائد المنطقة العسكرية المركزية، ومدير المخابرات، وعزلهم جميعا من مناصبهم. كان الخلاف قد تفجر بين السادات وهؤلاء القادة قبلها بيومين في اجتماع مجلس الأمن القومي، عقب عرض السادات فكرة بخصوص حرب محدودة، تجعل مصر تكسب مجرد عشرة سنتيمترات على الضفة الشرقية لقناة السويس، تبدأ بعدها عملية التفاوض السياسي، وعندما رفض القادة فكرته، واحتدت المناقشة، أنهى السادات الاجتماع غاضباً، وأقالهم بعدها بيومين، وقام بتعيين الفريق أول أحمد إسماعيل وزيراً للحربية، والفريق سعد الدين الشاذلي رئيساً للأركان، واللواء محمد عبد الغني الجمسي رئيساً لهيئة العمليات.

ثم كانت هناك جملة من الدوافع التي جعلت السادات يقدم على طرد الخبراء السوفيات ـ بخلاف منافسته مع صادق ـ ملخصها أن السادات كان يريد الحل السلمي، وهذا الحل يراه في يد الولايات المتحدة، وهذه يفصل بينه وبينها الوجود السوفياتي في مصر، كما كان يقول له أصدقاؤه السعوديون والإيرانيون حلفاء واشنطن، فضلاً عن الولايات المتحدة ذاتها التي كان يرى فيها «خلاصه»، فكان القرار طرد الخبراء السوفيات.

لقد شعر الغرب عموماً بالمتعة والدهشة معاً؛ وكان مرد هذه المتعة أن الاتحاد السوفياتي قد تلقى ضربة جديدة، بعد سقوط «المجموعة الناصرية» قبلها بعام، في مسعاه للحصول على اليد الطولى في المنطقة العربية، أما الدهشة فتعود إلى أن السادات بقراره إنما كان يلقي جانباً بالثقل التفاوضي الكبير الموجود إلى جانبه، ممثلاً بالوجود السوفياتي، وكان هو المقابل بالنسبة إلى الولايات المتحدة لكي تضغط على إسرائيل للانسحاب من سيناء. وكان السادات على علم عميق بذلك؛ فقد قال كيسنجر ذات مرة: إن الولايات المتحدة كانت حريصة على طرد الروس من مصر، ولم تكن السعودية أقل حرصاً على ذلك من الأمريكيين. وكما بدا فقد اتضح أن

السادات كانت تربطه صداقة طويلة وغامضة جداً برجل الأعمال القوي كمال أدهم، صهر الملك فيصل ورئيس مخابراته. لكن إذا كان السعوديون قد أثروا في السادات من خلال تلك العلاقة، فقد كان ذلك التأثير ضخماً؛ بسبب الدور الكبير الذي أدّته عوامل متعددة في الشؤون العربية والدولية حينها؛ كشخصية الملك فيصل القوية، وسقوط «الثورة العربية»، وفوق كل شيء كان هناك ذلك الظهور الطارئ لثروة هائلة من باطن الأرض، وهي الثروة التي وقعت في حجر بلد ضعيف بشدة، ومتخلف، ويفتقر إلى السكان[109].

لكن ما حدث أن قرار طرد هؤلاء الخبراء لم يُحدث أثره المطلوب تماماً لدى الولايات المتحدة، والبيت الأبيض فيها بالذات، وكيسنجر في ذلك البيت الأبيض على وجه التحديد، رغم أن الدهشة هناك كانت أكبر. فقد كتب كيسنجر في مذكراته، بعنوان سنوات البيت الأبيض: «لماذا لم يقل لنا السادات ما كان ينوي فعله؟ ربما لو أبلغنا مسبقاً لكنا قدَّمنا له شيئاً في المقابل. في السياسة، كما في كل شيء آخر، فإن لا أحد مستعد لدفع ثمن لشيء حصل عليه بالفعل، وربما لأعطيناه ما يوازي فض الاشتباك الثاني، الذي أعقب حرب 1973، بدون هذه الحرب، ما يتمثل بالانسحاب إلى مسافة 40 كم داخل سيناء، أي إلى خط المضايق!».

ومن المفيد هنا الإشارة إلى رواية إدوارد شيهان، في كتابه بعنوان: العرب والإسرائيليون وكيسنجر، عمّا قاله كيسنجر، فور سماعه نبأ طرد الخبراء السوفيات، إذ قال «إن كيسنجر صعق من النبأ، وتساءل قائلاً لمعاونيه: لماذا قدَّم السادات لنا هذا المعروف؟ لماذا لم يتصل بي؟ لماذا لم يطلب أولاً كل أنواع التنازلات التي يمكن أن نقدمها له؟» ثم كان تعليق كيسنجر بعد ذلك: «إنه غاضب أيضاً لأن هناك فشلاً في مجال المخابرات، فهو لم يعلم بقرار الطرد إلا من برقيات وكالات الأنباء»[110].

في هذا السياق يشير مراد غالب في مذكراته، تعقيباً على موضوع «طرد الخبراء السوفيات»: «لقد كنت متأكداً من أن ما حدث كان لا بد أن يحدث يوماً ما، فالسادات كانت له اتجاهاته المضادة للعلاقات مع الاتحاد السوفياتي، والتحول نحو الولايات المتحدة». ويضيف أنه التقى وفداً من الكونغرس الأمريكي، في أيار/مايو عام 1973، وكان وزيراً للإعلام، وطلبوا منه إيضاحاً حول دوافع السادات وراء «طرد الخبراء السوفيات»، وقالوا: لقد تعجبنا كثيراً، وأخذنا نقول بعضنا لبعض: «لقد قدم لنا خدمة ولم يحصل على ثمن. وكان يستطيع أن يحصل على ثمن مناسب لهذه الخطوة». ويتابع غالب: وذكر لي أحدهم أن انقساماً حدث في الكونغرس؛

---

(109) ديفيد هيرست وإيرين بيسون، السادات، ترجمة محمد مطاوع (القاهرة: دار الكتب للنشر والتوزيع، 2016)، ص 169 ـ 170.

(110) Henry A. Kissinger, *The White House Years* (Boston, MA: Little Brown, 1979) (Memoirs, covering November 1968-January 1973), p. 22.

فالبعض أكد ضرورة تقديم مكافأة كبيرة إلى السادات، لأنه قدم للولايات المتحدة خدمة عظيمة بطرد الوجود السوفياتي، بينما كان فريق آخر منهم يقول: ولماذا نعطيه ثمناً أو مكافأة؟ لقد قطع علاقاته العسكرية مع السوفيات، وأصبح بلا سند، وسوف يأتي إلينا راكعاً، وعندئذ نحن الذين نملي عليه ما نريد. وللأسف ـ كما قال عضو الكونغرس ـ فإن الرأي الأخير هو الذي انتصر، بدعم من اللوبي اليهودي[111].

وفي نفس الوقت فإن كثيرين في مصر كان رأيهم أنه من الضروري البحث عن علاج للصدمة المفاجئة، وتقرر كمحاولة أخيرة إرسال بعثة على أعلى مستوى يرأسها عزيز صدقي رئيس الوزراء إلى الاتحاد السوفياتي. ولم يكن السادات يتوقع كثيراً من مهمة تلك البعثة، وكان ظنه أن السوفيات سوف يعودون إلى تكرار نفس مواقفهم السابقة بنفس عباراتها تقريباً. لكن بعثة صدقي ذهبت وعادت بمفاجأة لم تكن في الحسبان؛ وهي أن السوفيات وافقوا على أن يشحنوا كل الطلبات المتأخرة من صفقات أسلحة سابقة، وتزويد الجيش المصري بأسلحة لم تظهر من قبل على مسرح عمليات المنطقة. وكانت هذه البعثة تضم عدداً من العسكريين، وبالتالي فإن ما وافق السوفيات على تقديمه أصبح معروفاً في القوات المسلحة، وأحدث تأثيراً لا بد من حسابه.

كانت هناك بالطبع صدمة الاتحاد السوفياتي العنيفة من قرار إنهاء مهمة خبرائه من مصر، وفي البداية كان هناك الغضب للكرامة الجريحة، حين راح ثمانية آلاف من الخبراء السوفيات وعائلاتهم يغادرون مصر بطريقة مهينة، وكأنهم فلول من اللاجئين يهربون أمام خطر زاحف عليهم. كان تعليق الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف على قرار السادات: «لقد أعطى السادات للأمريكيين أقصى ما يحلمون به، لكن للأسف دون ثمن مقابل». ويشير مراد غالب في مذكراته، وكان وزيراً للخارجية مشاركاً في بعثة صدقي: لقد ظهر التأثر الشديد على وجه بريجنيف، وقال: «ما الذي فعلناه لكم لكي توجهوا لنا هذه الإهانة؟ لقد قاتلنا معكم، وسالت دماؤنا مع دمائكم على ضفاف القناة، وفي غيرها من الأماكن، وكنا نقتسم لقمة العيش معكم». واغرورقت عيناه بالدموع وهو يقول: «لقد كنا نخفي عن الشعب السوفياتي موتانا، الذين قتلوا على أرضكم، حتى لا نوجد لديه أي نوع من الضغينة أو الكراهية للشعب المصري ولكم»[112].

ودار صراع مكتوم في الاتحاد السوفياتي بين القيادتين السياسية والعسكرية، وفي ذروة الخلاف أشار غريتشكو إلى أن «السادات لن يحارب مهما كان ما نعطيه له من سلاح، ومن

(111) غالب، مذكرات مراد غالب: مع عبد الناصر والسادات: سنوات الانتصار وأيام المحن، ص 187.
(112) المصدر نفسه، ص 186.

الخير ألا نترك أنفسنا شماعة له يعلق عليها تردده أمام ضباط الجيش المصري، وأمام الشعب في مصر، وأمام أصدقائنا في الوطن العربي».

الغريب أن محمود فوزي، وزير خارجية مصر ورئيس وزرائها الأسبق، يروي في مذكراته أنه كان هناك عرض قدمته الولايات المتحدة إلى جمال عبد الناصر، يتضمن انسحاب إسرائيل من سيناء، وتوقيع معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، تضمن حياد مصر مقابل قيامه بطرد الخبراء السوفيات، لكن جمال عبد الناصر رفض، لإصراره على تحرير كافة الأراضي العربية التي احتلت في حرب عام 1967، بينما استجاب السادات لنصيحة فيصل، وطرد الخبراء السوفيات، لكنه لم يحصل على المقابل الذي توقعه، لإصراره على فردية قراره، ورغبته في الحصول على السبق الإعلامي.

إن كل هذه الظواهر كانت تضغط على السادات، وتصنع من حوله حالاً من شبه الحصار النفسي، وعلى وجه اليقين فإن ضغوطها عليه كانت شديدة، إلى درجة أن حساباته الخاصة أوصلته إلى أنه قد يكون من الأفضل أن يبادر إلى كسر وقف إطلاق النار، بادئاً العمليات العسكرية، وبالفعل أصدر تعليماته للفريق أول أحمد إسماعيل بالاستعداد للعمل المسلح على الجبهة في شهر كانون الأول/ديسمبر 1972، وهو ما رفضه إسماعيل الذي كان قد بدأ التنسيق مع الجهة السورية للتخطيط المشترك.

الغريب أيضاً أن محمود فوزي يروي في مذكراته أنه كان هناك تفاهم بين جمال عبد الناصر والرئيس تيتو على أن اتخاذ مصر لخطوة جوهرية، مثل إخراج الاتحاد السوفياتي من المنطقة، لن تمررها مصر إلا بمقابل إجبار الولايات المتحدة لإسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، في إطار حل شامل للصراع، لأن غرض جمال عبد الناصر الحقيقي من وجود الخبراء السوفيات كان رفع مستوى المواجهة من المستوى الإقليمي بين العرب وإسرائيل إلى المستوى العالمي، بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، حتى لقد ذهب صراحة في أحد اجتماعات مجلس الوزراء إلى أن استراتيجيته تقوم على «توريط» الاتحاد السوفياتي في مصر، حتى تصل العلاقة بين البلدين إلى مستوى العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

ونفس المعنى أكده مراد غالب في مذكراته؛ حيث أشار إلى أن «هناك خلفية تاريخية في غاية الأهمية، بالنسبة إلى الوجود العسكري السوفياتي، وللأسف لم تكن معروفة؛ فقد كان هناك تفاهم بين جمال عبد الناصر والرئيس تيتو، يعطي للرئيس اليوغوسلافي الحق في الاتصال بالرئيس الأمريكي جونسون، ومن بعده نيكسون، لإقناعهما بمقايضة الوجود العسكري السوفياتي وإنهائه، في مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلت عام 1967»[113].

(113) المصدر نفسه، ص 232.

لذا تبدو علاقة السادات بالاتحاد السوفياتي من أكثر العلاقات تعقيداً، فالحقائق والأرقام تثبت قيام الاتحاد السوفياتي بتسليح مصر وسورية والعراق والجزائر واليمن وليبيا بكميات ضخمة من الأسلحة الحديثة والمتطورة، التي خاض بها العرب كل حروبهم ضد إسرائيل، وقد عوض الاتحاد السوفياتي مصر، مجاناً، عن خسائرها التي بلغت (80 بالمئة) من أسلحة ومعدات جيشها في حرب عام 1967، وساعد الاتحاد السوفياتي جمال عبد الناصر على إعادة بناء الجيش المصري من الصفر، بل إنه خلال المرحلة الأخيرة من حرب الاستنزاف تولت قوات سوفياتية، من كتائب صواريخ وطائرات وطيارين، مع القوات المصرية، حماية سماء مصر من غارات العدو، وإقامة حائط الصواريخ على حافة الضفة الغربية لقناة السويس.

لم يُقصِّر الاتحاد السوفياتي في إمداد مصر بكميات هائلة من العتاد والسلاح بأسعار رخيصة، وفوائد متدنية، مع تأجيل السداد، بل إن أغلبها لم يسدد ثمنه، كان هذا كله يتم في إطار الاستراتيجية العالمية للدولة السوفياتية، كقوة عظمى في أهم منطقة استراتيجية في العالم. ورغم ذلك قام السادات بإشاعة أكاذيب عن تقاعس الاتحاد السوفياتي عن إغاثة مصر أثناء المعركة، وهي تشبه أكذوبته عن شاه إيران، بادعاء أنه سارع إلى دعم مصر بالنفط أثناء الحرب، الذي تثبت كل الوثائق أنه هو الذي قام بتزويد إسرائيل بكل طلباتها من النفط منذ نشأتها عام 1948 وحتى أطاحته الثورة الإيرانية عام 1979، وبخاصة أثناء حرب عام 1973. وكما أن كيسنجر يثبت في مذكراته رفض الشاه عبور الجسر الجوي الذي دفع به الاتحاد السوفياتي لنجدة مصر وسورية أثناء تلك الحرب سماء إيران، ما يتيح وقتاً أطول وظروفاً أفضل لإسرائيل.



الفصل الرابع

حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973

مدخل: أجواء ما قبل الحرب

من المفيد البدء برصد حقائق الموقف السياسي والعسكري الذي وجده السادات أمامه، وهو يتخذ القرار النهائي بإطلاق حرب التحرير، يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر 1973. لا شك في أن أهم هذه الحقائق يتمثل بعدم إجراء أي تغيير رسمي في الاستراتيجية المصرية العليا، السياسية والعسكرية، التي كانت معتمدة في عهد جمال عبد الناصر. وهذا أمر منطقي؛ لأنه لم تكن هناك أي تغيرات في المعطيات على جانبي الصراع، تبرر هذه التغييرات. حقاً رحل جمال عبد الناصر، لكن الرئيس الجديد كان قد حضر كل الاجتماعات التي تقررت فيها هذه الاستراتيجية، سواء بوصفه رئيساً لمجلس الأمة، أو نائباً لرئيس الجمهورية، كما أعلن استمرار التزامه بها، لكن المشكلة كانت في «نياته المبطنة» ـ من ناحية، و«اتصالاته السرية» ـ من ناحية أخرى.

وقد اجتمع الأمران معاً، «النيات المبطنة» و«الاتصالات السرية»، حين فتح «قناة الاتصال المصرية السرية» مع إسرائيل، عبر السفارة الأمريكية في القاهرة، يعرض عليها تسوية سلمية. وقد اتضحت نتيجة ذلك عندما رفض تماماً توقيع «أمر القتال»، ما دفع الفريق أول محمد فوزي إلى الاستقالة، في 1971/5/13. وحيث إن «المجموعة الناصرية» في السلطة كانت تعلم بأمر هذه الاتصالات، من خلال «عملية الدكتور عصفور»، من دون أن يعلم بها السادات نفسه، فقد سارعت بدورها إلى تقديم استقالاتها في اليوم نفسه، فقام السادات باعتقالهم جميعاً، بزعم التآمر لقلب نظام الحكم، وبخاصة أنهم كانوا يتبنون سياسة جمال عبد الناصر في شأن الصراع والحرب. المهم أن هذه القناة لم تأتِ بالنتيجة التي كان يتوقعها.

كذلك خاب مسعى السادات حين سلك طريق «قناة الاتصال السعودية السرية»، وقام بإنهاء الوجود السوفياتي في مصر، من خبراء ومستشارين وفنيين، مدنيين وعسكريين، عام 1972، بناء

على نصيحة الملك فيصل. وكان تصريح كيسنجر لافتاً: «لماذا تدفع ثمناً لشيء حصلت عليه بالفعل»؟!

ثم ازداد الموقف السياسي، والعسكري، سوءاً في عام 1972، نتيجة لصعود سياسة «الوفاق الدولي». ففي مطلع السبعينيات كانت الدلائل تشير إلى أن سياسة «الوفاق الدولي» قد أصبحت خطاً ثابتاً لدى كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، التي كانت تهدف إلى إنهاء حال الحرب الباردة، وكسر حدة سباق التسلح، وبدء مرحلة التعايش السلمي بين الشرق والغرب. وكان وجه الخطورة في هذه السياسة هو أثرها في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والأزمة القائمة في المنطقة العربية بعد هزيمة عام 1967، حيث أصبح واضحاً أنه لن تقوم مواجهة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بسبب الدول الصغيرة. هكذا كان على السادات مواجهة التردد السوفياتي من ناحية، والصدمة الأمريكية من ناحية أخرى.

1 ـ التردد السوفياتي

في الحقيقة كانت لهذا التوجه الاستراتيجي أصوله السابقة لدى الاتحاد السوفياتي، من ناحية مبدئية، وقد عبّر عن ذلك مراد غالب، في مذكراته، من واقع حواره مع الزعيم السوفياتي خروتشوف، عندما رافقه في رحلته بحراً لزيارة مصر، قائلاً: «بينما كنت مع خروتشوف على السفينة أرمينيا، وهي متجهة إلى الإسكندرية في عام 1964، قال لي خروتشوف: أنتم في حاجة إلى السلام، وكذلك الفيتناميين، وحين يكون وضع دولة عظمى في الميزان، فعلينا أن نضع في اعتبارنا حسابات كثيرة، وعلى أي الحالات عليكم العمل من أجل السلام. وأضفت من جانبي أقول: سيادة الرئيس إن أية قوة من القوى العظمى لن تطلب منك أن تخوض الحرب ضد إسرائيل، هذا القرار هو قرارنا نحن، وعلينا أن نقرر إذا كنا ندخل هذه المعركة أم لا؟، بصرف النظر عن أية قوة أخرى. وكنت أقصد أن الاتحاد السوفياتي لن يحبذ قيامنا بالمعركة، فهي في الواقع معركة مصر، وإنني أرى أننا استخدمنا كل الطرق، من خلال استقراء لكل الجهود التي بذلت مع الولايات المتحدة، ومع إسرائيل من خلالها، ولا مفر من المعركة، ولا مفر من الانتصار فيها»[1].

كما كانت لهذا التوجه الاستراتيجي أصوله السابقة لدى الاتحاد السوفياتي، أيضاً، باتجاه سياسة التهدئة مع الولايات المتحدة، واتباع «منهج الترابط» بين المشكلات الدولية، وإجراء صفقات على هذا الأساس. فعقب حرب عام 1967 بأيام عقدت قمة سوفياتية ـ أمريكية في «غلاسبورو»، من 23 إلى 25 حزيران/يونيو 1967، بين الرئيس الأمريكي جونسون ورئيس الوزراء

(1) مراد غالب، مذكرات مراد غالب: مع عبد الناصر والسادات: سنوات الانتصار وأيام المحن (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001)، ص 208 ـ 209.

السوفياتي كوسيغين؛ وبعد انتهاء اللقاء تبين أن أزمة «الشرق الأوسط» تحولت إلى «مقايضة»؛ لأن جونسون عرض «صفقة» على كوسيغين تتعلق بتحديد إنتاج الصواريخ بعيدة المدى، وكان كوسيغين على استعداد لقبولها على الفور، لأنه وهو رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي كان يدرك، أكثر من غيره، فداحة تأثير سباق التسلح على الاقتصاد السوفياتي. وانتهى الاجتماع إلى «تأكيد رغبة الطرفين في تخفيف حدة التوتر، والتوصل إلى تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط». والغريب أن كوسيغين لم ينتبه إلى أن تخفيف حدة التوتر في الشرق الأوسط يختصر دور الاتحاد السوفياتي في المنطقة؛ ذلك أن الحاجة إلى الدور السوفياتي تنشأ من حاجة البلدان العربية، وبخاصة مصر، إلى سلاحه. فإذا خف التوتر ونقصت الحاجة إلى السلاح، تقلص الدور السوفياتي وانحصر، والعكس صحيح بالنسبة إلى الولايات المتحدة، بوصفها الطرف الوحيد القادر على التأثير في سياسة إسرائيل، ما دام البحث جارياً عن تسوية سلمية. وربما تنبه كوسيغين إلى أنه يعطي ميزة للولايات المتحدة في المنطقة العربية، لكن أولوياته الاقتصادية سبقت في تقديراته كل الاعتبارات الأخرى في «مؤتمر غلاسبورو».

وعندما قدم كوسيغين إلى مصر للمشاركة في جنازة جمال عبد الناصر عام 1970 طلب أن يجتمع مع «القيادة المصرية»، وبالفعل اجتمع مع مجموعة من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، وأعضاء مجلس الوزراء، وراح يسوق لهم مجموعة من النصائح تحض على: التمسك بوحدة القيادة، وتجنب الخلاف ـ محاذرة المغامرات غير المحسوبة، والبعد عنها ـ التفكير الجدي في حل سلمي للصراع مع إسرائيل.

ولم يترك كوسيغين شكاً لدى سامعيه؛ فقد لخَّص كلامه بقوله: «نحن نريد أن نساعدكم على استعادة أراضيكم المحتلة، لكننا لا نعتقد أن الحرب المسلحة ضرورية لتحقيق هذا الهدف، إنما يجب أن نعطي الفرصة كاملة للعمل السياسي. وفي مطلق الأحوال فإننا نرجوكم أن تعرفوا أننا لسنا على استعداد لمواجهة خطرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ونأمل بالفعل أن يكون ذلك مفهوماً لديكم جيداً باعتباركم أصدقاء للاتحاد السوفياتي»، كما سجل هيكل في كتابه أكتوبر 73: السلاح والسياسة[2].

وربما كانت أهم إشارة تبدَّت بعد زيارته أن صفقات سلاح إضافية، سبق الاتفاق عليها، وأُعدَّت بالفعل للشحن إلى مصر، جرى تأجيل إرسالها. وكان مؤدى الإشارة أن الاتحاد السوفياتي يخشى أن يتشجع خلفاء جمال عبد الناصر، ويراودهم وهم تعزيز مركزهم في الداخل بالإقدام على مغامرة قبل الأوان مع إسرائيل.

(2) محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73: السلاح والسياسة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص 135.

ثم جاء اجتماع القمة السوفياتية ـ الأمريكية، الذي انعقد بموسكو في أيار/مايو عام 1972، في مناخ دعم الوفاق الدولي، فدخلت القضية العربية في حلبة المساومات الدولية، وفقدت تصدرها للمشكلات الدولية التي تستدعي الحل السريع. وقد تجلى ذلك في قرار المؤتمر التزام الدولتين العظميين «سياسة الاسترخاء العسكري في الشرق الأوسط». وكان ذلك يعني عدم اللجوء إلى القوة لحل المشكلة، وبالتالي قبول استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وعدم قبول نشوب أية حرب بين العرب وإسرائيل، حتى يجري حل الأزمة، والنتيجة النهائية أن يرضخ العرب للأمر الواقع، وأن تتمكن إسرائيل من فرض شروطها للحل.

لقد كان هناك تباين بين مصر والاتحاد السوفياتي في شأن أهداف التسلح، وكذلك بالنسبة إلى المعركة: كانت مصر تتعجل نوعية جديدة من السلاح، لأنها تتعجل المعركة، التي تريد أن تمحو بها آثار هزيمة عام 1967، والثأر لكرامتها، بينما كان السوفيات يرون استحالة ذلك، وأن عزيمة مصر تحتاج ليس أقل من عشر سنين، لبناء قوة عسكرية ضاربة، يؤتمن دخولها المعركة، وبخاصة معركة ضارية ضد إسرائيل، المؤيدة من الولايات المتحدة. وكان أساس الموقف السوفياتي مزدوجاً:

من ناحية أولى، التشكك في مقدرة القوات المسلحة المصرية على إدارة عمليات عسكرية شاملة لتحرير سيناء، ومن ثم ضرورة تأجيل المعركة الشاملة لأجل غير محدد، وكان تسليم السلاح منسجماً مع هذه الرؤية.

ومن ناحية ثانية، تحاشي المواجهة مع الولايات المتحدة، بقدر المستطاع، ومن ثم ضرورة إعطاء الفرصة كاملة للحوار معها، لحل القضية حلاً سلمياً.

هنا لا بد أن يوضع في الاعتبار تردد الاتحاد السوفياتي في الأصل، وخشيته من استخدام القوة العسكرية لتحرير الأراضي العربية المحتلة، وتحفظه بالنسبة إلى دخول الدول العربية في سباق تسلح مع إسرائيل، لكي تبقى متقدمة عنهم بدرجات، تحول بينهم وبين «المجازفة» بالحرب، مع تصاعد الشكوك وانعدام الثقة في توجهات السادات، بالرغم من تأكده أن الولايات المتحدة لن تتحرك مطلقاً في اتجاه الحل السلمي.

وفوق ذلك كانت هناك حقيقة لا ينبغي أن تغيب عند التحليل والتقييم، تتمثل بأن الصراع العربي ـ الإسرائيلي يشكل أحد ميادين المواجهة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وكانت مصر مركزاً لهذه المواجهة. وكان الأمر يختلف بالنسبة إلى للولايات المتحدة وإسرائيل؛ حيث تعد إسرائيل امتداداً عضوياً للولايات المتحدة، بينما العلاقة بين مصر والاتحاد السوفياتي مختلفة ومتباينة.

في هذا السياق يشير بريماكوف، في مذكراته، بعنوان: الكواليس السرية للشرق الأوسط (النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين)؛ إلى أن إبلاغ الاستخبارات السوفياتية عن تحركات وحدات عسكرية مصرية وسورية على الجبهة، استدعى القلق في موسكو من ضربة إسرائيلية وقائية، كما حدث عام 1967، فجرى فجأة ترحيل عائلات الدبلوماسيين والخبراء السوفيات من مصر وسورية، قبل اندلاع حرب عام 1973 بيومين فقط. ومن ثم يذهب إلى أنه «في نفس الوقت أضيفت إشارة خاصة عن تهديد بخطر صدام عسكري، كل الدلائل كانت تشير إلى أن الاتحاد السوفياتي لم يكن يريد أن تعتقد الولايات المتحدة أنه يريد حلاً عسكرياً، وهذه الإشارة كان ينظر إليها على أنها تحذير جدي من الخطر القادم»[3].

2 ـ الصدمة الأمريكية

إضافة إلى ما تقدم، تلقى السادات ضربة علنية دولية أخرى صادمة من الولايات المتحدة، التي كان يعوّل عليها الكثير؛ ففي مستهل عام 1973 كانت مصر قد بدأت نشاطاً دبلوماسياً مكثفاً، بالاتصال بالدول الخمس الكبرى صاحبة المقاعد الدائمة في مجلس الأمن. وبينما كان تأييد الاتحاد السوفياتي واضحاً، والموقف البريطاني الذي اتخذته حكومة المحافظين بانسحاب إسرائيل إلى حدود مصر الدولية ثابتاً، والفهم الفرنسي لموقف مصر قوياً، والموقف الصيني مبدئياً، ظل الموقف الأمريكي سلبياً ومعادياً.

كانت الولايات المتحدة ترى أن على مصر أن تقدم تنازلات، حتى يجري تحريك القضية، وأنها لا تستطيع ولا تملك الضغط على إسرائيل. وأعلن الرئيس الأمريكي نيكسون: «إن المشكلة تتمثل بكيفية التوفيق بين السيادة المصرية على الأراضي المصرية كاملة، وبين مقتضيات الأمن الإسرائيلي»!

لقد طلبت مصر دعوة مجلس الأمن إلى الاجتماع لبحث الأزمة، وأن يقدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً عن مهمة ممثله الخاص يارنغ، المكلف بمتابعة تنفيذ قرار المجلس الرقم 242، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 1967 حتى انعقاد المجلس في تموز/يوليو 1973. وفي 26 تموز/يوليو جرى التصويت على مشروع القرار الذي تقدمت به مجموعة دول عدم الانحياز، لكن الولايات المتحدة أسقطته باستخدام حق الفيتو. ووضح للعالم مدى التأييد الذي حصل عليه الحق العربي؛ حيث صوتت 14 دولة لمصلحة القرار، الذي يدين استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة.

---

(3) يفغيني بريماكوف، **الكواليس السرية للشرق الأوسط (النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين)**، ترجمة نبيل رشوان (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016)، ص 175.

في ضوء ذلك لم يكن هناك مفر أمام السادات من اتخاذ قرار الحرب، وبخاصة في ضوء التعبئة العسكرية، والتعبئة الشعبية في مصر، وفي الأمة العربية كلها، إلى جانب إجماع القيادة السياسية بمستوياتها، من التنظيم السياسي ومجلس الدفاع الوطني، على تحقيق هدف التحرير، فضلاً عن حصيلة اللقاءات السرية التي عقدها مستشار السادات لشؤون الأمن القومي حافظ إسماعيل، مع مستشار نيكسون لشؤون الأمن القومي هنري كيسنجر؛ والتي تتلخص في أن «العرب جثة هامدة»، وأن تدخل كيسنجر يقتضي «تسخين» أو «تحريك» الجبهة. وكما سجل السادات في مذكراته كانت رسالة كيسنجر على النحو الآتي: «نصيحتي للسادات أن يكون واقعياً، فنحن نعيش في عالم الواقع، ولا نستطيع أن نبني شيئاً على الأماني والتخيُّلات. والواقع أنكم مهزومون، فلا تطلبوا ما يطلبه المنتصر. لا بد أن تكون هناك بعض التنازلات من جانبكم حتى تستطيع الولايات المتحدة أن تساعدكم... فكيف يتسنى وأنتم في موقف المهزوم أن تملوا شروطكم على الطرف الآخر؟ إما أن تغيروا الواقع الذي تعيشونه، فيتغير بالتبعية تناولنا للحل، وإما أنكم لا تستطيعون، وفي هذه الحال لا بد من إيجاد حلول تتناسب مع موقفكم غير الحلول التي تعرضونها. وأرجو أن يكون معنى ما أقوله واضحاً؛ فلست أدعو السادات إطلاقاً إلى تغيير الوضع العسكري. إذا ما حاول ذلك فسوف تنتصر إسرائيل مرة أخرى، أشد مما انتصرت عام 1967. وفي هذه الحال يصعب علينا أن نعمل أي شيء. وسوف تكون هذه خسارة كبيرة لمصر وللسادات شخصياً، وهو رجل أحب أن أتعامل معه في يوم ما»[4].

من هنا فقد اضطر السادات أخيراً إلى اتخاذ القرار بشن الحرب، بالتنسيق مع الرئيس السوري حافظ الأسد، إثر فشل كل محاولاته للحل السلمي، وتأكده من أن التنازلات المطلوبة أمريكياً وإسرائيلياً لا يمكنه تلبيتها، مع جاهزية القوات المسلحة التامة لبدء الحرب، وتململ الشعب المصري، وزيادة التظاهرات المناهضة لحكمه وسياساته داخل مصر. اتفق السادات مع الأسد، قبل بدء الحرب، على أن خطة الجيش المصري هي «الخطة جرانيت»، المصدقة من جمال عبد الناصر، التي حددت الهدف النهائي للحرب، في وصول القوات المسلحة المصرية إلى خط الحدود الدولية بين مصر وفلسطين المحتلة، وأن «الوقفة التعبوية» للقوات المصرية ستكون عند الوصول إلى منطقة المضايق الجبلية في سيناء. بينما كان السادات متفقاً مع قادة الجيش المصري على تنفيذ الخطة (جرانيت 2) المعدلة، التي توزعت على القوات المصرية، والتي تختلف عن الخطة المتفق عليها مع السوريين. وتنقسم (الخطة جرانيت 2) إلى مرحلتين:

ـ المرحلة الأولى تتمثل بالعبور واتخاذ مواقع دفاعية شرق القناة بعمق (10 ـ 12 كم).

ـ المرحلة الثانية الوصول إلى خط المضايق الجبلية (إن أمكن).

(4) أنور السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1972)، ص 378 ـ 379.

كان رأي العسكريين في الاتحاد السوفياتي، الذي أمدّ مصر بالسلاح، منذ صفقة الأسلحة عام 1955 وحتى حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، وساهم في وضع «الخطة جرانيت»، أن هدف القوات المصرية المبدئي يجب أن يكون احتلال المضايق الجبلية في سيناء وتأمينها، كنقطة ارتكاز للهجوم حتى خط الحدود الدولية، وأن إمكانات القوات المسلحة المصرية وقدراتها تستطيع إنجاز ذلك.

ومن المفارقات التي يشير الفريق أول عبد الغني الجمسي في مذكراته، بعنوان: حرب أكتوبر: مذكرات الجمسي، إلى أهمية تسجيلها؛ أنه في الوقت الذي قررت فيه مصر وسورية دخول الحرب معاً، خلال آب/أغسطس 1973، كانت إسرائيل ترى في نفس الشهر أنها ليست في حاجة إلى «السلام» مع العرب، وأنها فرضت الأمر الواقع على الدول العربية بالقوة العسكرية، منذ حرب حزيران/يونيو عام 1967[5].

فقد كان ناحوم غولدمان، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، في زيارة لإسرائيل خلال آب/أغسطس 1973، لإعداد كتاب عن مستقبل إسرائيل، بعد الاستماع إلى آراء القادة من السياسيين والعسكريين هناك. كان لدى غولدمان سؤال محدد يريد الإجابة عنه من كل الذين التقاهم: «أيهما أفضل لإسرائيل، ويجعلها أكثر قوة: الأراضي التي تحتلها أم التسويات السياسية؟».

كان رد دايان: «إن السلام الذي تريده إسرائيل قد تحقق منذ عام 1967. نحن نسعى لخلق سلام بيننا وبين العرب بطريقة غير رسمية، ولسنا بحاجة إلى السلام الرسمي. وربما كان السعي وراء هذا السلام الرسمي يضر بالحال التي نحرص عليها؛ وهي تثبيت الأمر الواقع الذي فرضته حرب 1967 تثبيتاً يدخل في صياغة سلام غير رسمي».

قال غولدمان إن سؤالي محدد، أرجو أن تكون الإجابة عنه محددة، وهو: «هل تعتقدون أن قوة إسرائيل في الأراضي أم في التسويات؟».

أجاب دايان قائلاً: «إنني لا أرضى إلا بسلام القوة، الذي يحقق لإسرائيل الحدود الآمنة. وبالطبع لن يستطيع أحدنا أن يحدد مساحة هذه الحدود؛ لأنها تتغير تلقائياً نظراً إلى طبيعة نمو وتوسع إسرائيل. وإذا كنا نسعى لأن نكون نحن بديل القوى الكبرى في الشرق الأوسط فيجب أن تكون لنا أنياب. وهذه الأنياب عسكرية واقتصادية وجغرافية، والناب الأول، أي الناب العسكري، يحقق الأنياب الأخرى» (ص 298).

فضلاً عن ذلك كتب الجمسي في مذكراته «أن إسرائيل خططت للحرب مع مصر، قبل نشوب حرب تشرين الأول/أكتوبر ؛ ففي الوقت الذي كنا نخطط فيه لتحرير أراضينا كانت

(5) محمد عبد الغني الجمسي، حرب أكتوبر: مذكرات الجمسي (القاهرة: دار الميدان للنشر والتوزيع، 2014)، ص 297.

إسرائيل تخطط لاحتلال مزيد من الأراضي؛ فقد وضع دايان، وزير الدفاع الإسرائيلي، في أوائل عام 1973 خطة عسكرية، رسم خريطتها بنفسه، وعرضها على الجنرال أليعازر رئيس الأركان، أطلق عليها اسم «الحزام الأسود»، وكان تحقيقها يحتاج إلى عوامل أهمها: أولاً، ضم جنوب لبنان إلى إسرائيل؛ ثانياً، ضم أجزاء أخرى من سورية؛ ثالثاً، إنشاء خط محصن يشبه خط بارليف في غور الأردن، لحماية المستعمرات؛ ورابعاً، تحويل سيناء إلى مركز تجارب للمفاعلات الذرية». ولم تتوان إسرائيل في تنفيذ مخططها؛ ففي الخامس من تشرين الأول/أكتوبر 1973 عُقد اجتماع طارئ لمجلس رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي، بحضور مائير رئيسة وزراء إسرائيل، شرح فيه دايان خطته وتوقيتاتها والهدف منها. وكان دايان يقدر أن تتم العملية في الفترة من 22 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر، لكن في ضوء الموقف الذي كان يناقشه مجلس الأركان توجهت مائير بسؤال إلى دايان عن رأيه؛ فقال: «سأجعل ضربتي مبكرة كثيراً، ستكون ضربتي صباح الثامن من تشرين الأول/أكتوبر، وبالفعل وافقت مائير على الخطة. لكن يشاء الله سبحانه أن تكون لمصر المبادرة لأول مرة في تاريخ الحروب الإسرائيلية ـ العربية، ليبدأ عبورنا المشرف يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر، أي قبل الهجوم الإسرائيلي بيومين فقط» (ص 299)!

في ضوء ما تقدم ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين: يعالج المبحث الأول إدارة العمليات العسكرية، بينما يركز المبحث الثاني على إدارة العملية السياسية.

أولاً: إدارة العمليات العسكرية

في ظهيرة يوم السبت 6 تشرين الأول/أكتوبر 1973 بدأت الحرب الخامسة بين العرب وإسرائيل، ومع فجر 7 تشرين الأول/أكتوبر 1973 كانت القوات المسلحة المصرية قد حققت المعجزة؛ فقد قامت بتحطيم معظم النقاط الحصينة في خط بارليف، وعبر إلى الضفة الشرقية لقناة السويس 100 ألف مقاتل مصري، وكانت خسائر مصر 5 طائرات، و20 دبابة، و280 شهيداً، كان ذلك إعجازاً بشرياً بكل المقاييس العسكرية العالمية، ولم يكن ذلك ليتحقق لولا التحالف والتنسيق المصري ـ السوري، لأن الطيران الإسرائيلي ركز نحو 80 بالمئة من قوته على الجبهة السورية، لمنع الاندفاع السوري نحو إسرائيل، وذلك لقرب العمق الإسرائيلي من الجبهة السورية، بينما وجه نحو 20 بالمئة فقط من قواته على الجبهة المصرية، وذلك لوجود عمق استراتيجي كبير له ممثلاً بصحراء سيناء، يمنع القوات المصرية العابرة من تهديد العمق الإسرائيلي.

يكفي القول إنه كان متوقعاً أن تفقد مصر في عملية العبور فقط 26000 ألف شهيد، أما خسائر إسرائيل فبلغت 30 طائرة، و300 دبابة، وعدة مئات من القتلى، وآلاف الجرحى.

لكن التطورات اللاحقة قد وجهت ضربة في الصميم لاحتمالات المحافظة على هذا النصر الكبير التي لاحت في الأفق، بعد نجاح عملية العبور، عندما أخذ السادات يتولى قيادة العمليات العسكرية بنفسه، خلافاً لوعده بعدم التدخل في الخطط العسكرية، وبخاصة بعد قراره التزام «الوقفة التعبوية»، الذي أتاح لإسرائيل فرصة الانفراد بالجبهة السورية، ثم قراره المتأخر بتطوير الهجوم نحو المضايق، وحدوث ثغرة الدفرسوار، حيث بدأت الأمور تتأزم على الجبهات العربية، واستعادت إسرائيل زمام المبادرة، وبخاصة مع الدعم العسكري الأمريكي لنجدتها من كارثة الأيام الأولى للمعركة؛ وذلك نتيجة اتخاذ السادات تسعة قرارات قاتلة: **أولها**، قرار كشف نيات الحرب: الرسالة المشؤومة التي وجهها إلى نيكسون؛ وثانيها، قرار عدم المحافظة على الهدف؛ وثالثها، قرار الوقفة التعبوية؛ ورابعها، قرار تطوير الهجوم؛ وخامسها، قرار عدم المناورة بالقوات؛ وسادسها، قرار عدم تصفية الثغرة؛ وسابعها، قرار قبول وقف إطلاق النار؛ وثامنها، قرار عدم ضرب مطار العريش، حيث كانت تنزل به الإمدادات الأمريكية العسكرية لدعم إسرائيل أثناء الحرب، وتاسعها، قرار إعادة ضخ النفط.

إن عرض هذه القرارات التسعة يستتبع إضافة اثنين من العناصر وثيقي الارتباط بها: الفقرة العاشرة ـ وهي لا تمثل قراراً، إنما رد الفعل الواجب على هذه القرارات، ممن يحق له تقديمها، بحكم التخصص والاختصاص، وهو الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس أركان القوات المسلحة المصرية أثناء حرب عام 1973، وهي: صحيفة اتهام جنائية بحق السادات، والفقرة الحادية عشرة التي تعالج «الحرب في الميزان».

ومن سوء الحظ أن الانتصار الضخم الذي تحقق لم يستطع ـ وراء الفرح والاعتزاز ـ أن يؤثر في الخطة التي كان السادات قد رسمها لنفسه. كان لا يزال يفكر بمنطق «التحريك» أو «التسخين»، ولم يتنبه إلى أن الصورة الاستراتيجية العامة للمنطقة كلها قد تغيرت فعلاً، وأنه يستطيع بإطمئنان وثقة أن يرفع مستوى تطلعاته ومطالبه. كان الموقف قد تغير تغيراً أساسياً بعد ملحمة العبور الرائعة، بينما كان هو لا يزال عند تفكيره كما كان قبل المعركة، وكأن شيئاً لم يحدث بين التاريخين، بينما الواقع أن المسافة بين التاريخين كانت شاسعة، لكنه لم يستطع رؤيتها. كانت المعركة قد صنعت تحالفاً هائلاً يضم قوى كثيرة، قادرة على تحقيق «حل مشرف» للأزمة في المنطقة. كانت الأمة العربية لأول مرة قد تحركت معاً على أكثر من جبهة بقواتها المسلحة، وكان سلاح النفط مشهراً، وكانت الإمكانيات العربية المالية والنفسية عند أقصى درجات قوتها، وكانت القوتان العظميان وجهاً لوجه في موقف خطر. وكانت أوروبا الغربية أكثر استعداداً لدور إيجابي، وكانت إسرائيل تعاني هزيمة قاسية، وتحت ضغوط هائلة. لكن السادات كان في ذلك الوقت لا يزال كما كان قبل المعركة، يتصور أن مفاتيح الموقف في يد الولايات المتحدة، وأنها وحدها تستطيع تدبير الأمور!

1 ـ قرار كشف نيات الحرب: الرسالة المشؤومة

لا شك في أن المبادرة «السرية» التي عمد إليها السادات، وهي الأكثر خطورة بجميع المعايير؛ تتمثل بـ «الرسالة» التي وجهها إلى كيسنجر، عبر قناة الاتصال السرية بينهما، التي كان يديرها مستشاره للأمن القومي حافظ إسماعيل، بعد 14 ساعة فقط من اندلاع الحرب عام 1973. لقد سبقت الإشارة إلى قصة إنشاء هذه «القناة»، وفي ضوء الهدف منها قام إسماعيل بزيارتين سريَّتين لمقابلة كيسنجر؛ الأولى، بالولايات المتحدة، في شباط/فبراير، حيث أجرى حواراً مباشراً حول الموقف المتفجر في المنطقة مع كيسنجر، عام 1973، في المزرعة الخاصة بصديقه دونالد كندال رئيس مجلس إدارة شركة بيبسي كولا العالمية؛ والثانية ـ في أيار/مايو بباريس عام 1973.

وقبل ستة أشهر من اندلاع الحرب عام 1973 كتب الصحافي الشهير أرنو بورشيغراف في مجلة نيوزويك، المقرب جداً من كيسنجر: إن اللقاء الأخير الذي جمع بين إسماعيل وكيسنجر عام 1973 قد وضع أصول «الحرب»؛ وبخاصة بعد أن سمع من كيسنجر، في الزيارة الأولى، أنه لا يستطيع التدخل في «أزمة خامدة» لأن «العرب جثة هامدة»، أي أن المطلوب هو «تسخين الجبهة» حتى يمكنه التدخل. من الجدير بالذكر أن المعلومات التي تضمنتها المقالة، والسيناريوهات التي رسمتها، كانت قريبة إلى حد بعيد من سير العمليات العسكرية الفعلية التي جرت على أرض الواقع، عندما اندلع القتال في تشرين الأول/أكتوبر عام 1973، وهو ما دعا البعض إلى أن يعتبر تلك الحرب هي «حرب تحريك».. لا «حرب تحرير»[6]! وقد اتضح فيما بعد، عندما نشر حافظ إسماعيل مذكراته، بعنوان: أمن مصر القومي في عصر التحديات، أن كيسنجر قد استخدم حرفياً كلمتَي «تسخين» و«تحريك» الموقف على خطوط المواجهة، لكي يتسنى له التدخل في الأزمة.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ إنما كانت هناك «رسالة» أخرى، تتفوق كثيراً على هذه «الرسالة المشؤومة»، تحيط بها الكثير من الشكوك والظنون، تتمثل بقيام أشرف مروان بإبلاغ مدير الموساد شخصياً بموعد الحرب، عندما التقاه في لندن، فجر 5 تشرين الأول/أكتوبر عام 1973، أي قبل يوم واحد من انطلاق الحرب، وإن كان قد ذكر أنها ستندلع في الساعة السادسة مساءً، بدلاً من الثانية بعد الظهر، وكان هذا هو الموعد المحدد سلفاً، قبل أن يغادر القاهرة، في 2 تشرين الأول/أكتوبر! ونشر بعد ذلك أنه كان جاسوساً لإسرائيل.

(6) محمد سيد أحمد، بعد أن تسكت المدافع (بيروت: دار القضايا، 1975).

يقتضي ما تقدم عرض ثلاثة عناصر: **أولها**، رسالة السادات إلى كيسنجر؛ وثانيها، جدل أشرف مروان؛ وثالثها، حقيقة المفاجأة الاستراتيجية التي تحققت يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر عام 1973.

أ ـ رسالة السادات إلى كيسنجر

في صباح يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 1973، ولم يكن مضى على بدء المعارك أكثر من عشرين ساعة، والقوات المسلحة المصرية والسورية تحقق الانتصارات الساحقة، وفي خطوة مفاجئة، بعث السادات برسالة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة كيسنجر، وقد وقعها حافظ إسماعيل مستشار الرئيس للأمن القومي، يشرح فيها السادات نيات مصر وأهدافها من خوض الحرب. جاء فيها بالنص في البند الرقم (6) من الرسالة: «إننا لا نعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع نطاق المواجهة»[7]:

«we do not intend to deepen the engagements or widen the confrontation»

هذه الرسالة لا تزال سرية، ولم يُفرج عنها حتى الآن. وقد ترافق هذا مع رسالة أخرى أرسلها السفير الأمريكي في إيران ريشارد هيلمز إلى كيسنجر، يخبره فيها في شأن برقية أرسلها السادات إلى شاه إيران، يطلب منه فيها إبلاغ الرئيس الأمريكي نيكسون رغبة السادات في إرساء السلام في المنطقة العربية، لكن بشروط محددة. لقد فوجئت الإدارة الأمريكية بهذه الاتصالات المصرية، ولم يكن لديها، حتى تلك اللحظة، اتصالات مباشرة قوية مع مصر، بل كانت توسط الملك فيصل وغيره لإبلاغ مصر بالموقف الأمريكي.

في نفس صباح يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 1973 كانت العلاقة بين «السلاح» و«السياسة» قد وصلت إلى قمة الدراما على الجبهة المصرية، ففي حين كان «السلاح» ورجاله يتقدمون على الجسور، كما لو أنهم يقومون بعملية تدريب، والعدو عاجز عن تحديد مناطق جهودهم الرئيسية، أو الكشف عن نياتهم الحقيقية، كانت «السياسة» في إدارة هذه الحرب تتطوع بكشف هذه «النيات»، من خلال الاتصالات السرية، وكشف «خطوط السلاح»، قبل أن يمضي على اندلاع القتال 14 ساعة فقط. ففي الوقت الذي كانت الفرق المصرية الخمس، بطول جبهة قناة السويس، تنتهي من تحقيق مهمتها المباشرة بعبور القناة، واقتحام خط «بارليف»، وتكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة في الأفراد والسلاح والمعدات، وقبل أن تندفع لتحقيق مهمتها التالية بتوسيع رؤوس الجسور شرق القناة، وصد ودحر الهجوم المضاد الرئيسي للعدو، كان السادات قد أرسل إلى نيكسون من خلال كيسنجر، عبر القناة السرية؛ برسالة عاجلة، لإبلاغه عدة نقاط، لعل

---

(7) الأهالي، 1983/5/18.

أخطرها وأهمها على الإطلاق، وربما كانت هي مبررها الحقيقي، البند الرقم (6) فيها: «إننا لا نعتزم تعميق مدى الاشتباكات، أو توسيع نطاق المواجهة»، وكانت هذه أول مرة ـ ربما في التاريخ كله ـ يكشف فيها طرف محارب لعدوه نياته كاملة.

كانت هذه الرسالة شكلاً وموضوعاً علامة خطيرة، تجعلها بداية تحول لا شك فيه في إدارة الصراع كله. من ناحية الشكل؛ فإن هذه الرسالة جرى إيصالها إلى كيسنجر من طريق «القناة الثانية»، أي «القناة السرية» التي تمر من طريق وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وربما كانت هناك حاجة إلى هذه القناة عندما كانت الرغبة في تجنب وزارة الخارجية والاتصال من وراء ظهرها بمستشار الأمن القومي كيسنجر في البيت الأبيض، لكن كيسنجر أصبح الآن وزيراً للخارجية بدلاً من وليم روجرز، وبالتالي فإن الاتصال به من طريق القناة السرية لم يعد يخدم الهدف المقصود من الأصل، وكان واضحاً أن كيسنجر يدرك طبيعة هذا الاختلاف في الصورة، فهو لم يبعث برسالته من طريق القناة الثانية، إنما من طريق وزارة الخارجية.

يتصل بجانب ذلك من ناحية الشكل أمر على درجة شديدة من الخطورة. ذلك أن العودة إلى هذه «القناة السرية» في هذا الوقت، والتذكرة بالاتصالات السابقة وما دار فيها، كان من شأنه على الفور أن يستعيد بطريقة كاملة أجواء هذه المحادثات والموضوعات والتفاصيل التي بُحثت من خلالها. ولما كان ذلك كله قد جرى قبل الحرب، وقبل الصورة المعجزة للعبور في اليوم السابق، فإن الجانب المصري، سواءٌ وعى ذلك أو غاب عنه، عاد إلى استئناف الحديث مع كيسنجر من حيث تركه آخر مرة، في شباط/فبراير 1973، مع أن الصورة العامة بعد القتال اختلفت تماماً عما قبله.

أما من ناحية الموضوع؛ فإن بعض العبارات كانت، ولا تزال، مثيرة للاستغراب: إن العبارة التي وردت في الرسالة التي جاء فيها بالنص في البند الرقم (6): «إننا لا نعتزم تعميق مدى الاشتباكات، أو توسيع نطاق المواجهة»، كانت أول مرة ـ ربما في التاريخ كله ـ يقول فيها طرف محارب لعدوه بنياته كاملة، ويعطيه من التأكيدات التي تمنحه من حرية الحركة السياسية والعسكرية، على النحو الذي يراه ملائماً له، على كل الجبهات، ذلك أن هذا التعهد معناه أن إسرائيل ـ وقد كانت الرسالة في خاتمة المطاف واصلة إليها ـ أنها تستطيع أن تعيد ترتيب موقفها بأعصاب هادئة، وتستطيع تنظيم أولوياتها. وقد كان ذلك ما حدث فعلاً، واختارت إسرائيل الواثقة من نيات الجانب المصري أن تركز كما تشاء على الجبهة السورية، ثم تعود بعد ذلك إلى الجبهة المصرية لتصفية بقية الحساب.

من اللافت أن إسماعيل كان قد أشار إلى هذه «الرسالة السرية» بعد عدة سنوات، عندما أصدر مذكراته، وقد تضمن النص المنشور «خمس نقاط» فقط، لكنه «أغفل» هذه النقطة

تحديداً، وهي النقطة السادسة في الأصل الذي تم إرساله، ما دفع هيكل إلى الرد عليه في صحيفة الأهالي ليذكره بهذه النقطة، موضحاً أن نص الرسالة كاملاً منشور في مذكرات كيسنجر: سنوات البيت الأبيض. الغريب والمريب في هذا «الإغفال» أن هذه النقطة السادسة كانت ذات طابع إجرائي عملي، بخلاف غيرها من النقاط التي سبقتها، والتي كانت تشير إلى مبادئ وغايات في شأن التسوية السياسية! والأكثر غرابة أن «إسماعيل» قد أكد هذا المعنى بنفسه؛ حيث كتب، في مذكراته بعنوان: أمن مصر القومي في عصر التحديات، ما يأتي: «ومن الناحية الموضوعية لم تكن رسالتنا في 7 تشرين الأول/أكتوبر تعرض أمراً جديداً، إذا استثنينا الالتزام حول «عدم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع نطاق المواجهة»! فلقد أردنا تحديد المبادئ التي تحكم موقفنا من التسوية السياسية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي... بإنهاء الاحتلال الأراضي، وتأمين حقوق الشعب الفلسطيني»[8].

وفي تقييمه لهذه «الرسالة المشؤومة» أشار عبد الغني الجمسي إلى ما كتبه كيسنجر في مذكراته، تحت عنوان: «بدء الاتصال بالسادات»: «بعد مضي فترة وجيزة حصلنا على أول اتصال مباشر مع القاهرة. لقد كانت اللهجة ودية، وكان الفحوى دليل عقل، لا سياسة». ويضيف: إن شروط التسوية «لا تمثل سوى نقطة انطلاق، والسادات يعرف، من خلال ما جرى بيننا من اتصالات ومحادثات، أن لديه أفكاراً غير قابلة للتحقيق. فلم يخالجني شك في أننا لسنا بصدد اتفاقية، بل إنه يسعى إلى إجراء محادثات». بل إن كيسنجر قد هاله إقدام السادات على صك هذه الرسالة، قائلاً: «والاتصال بنا في حد ذاته، في الظروف الحالية، يشكل له خطراً. وهو لا يستطيع أن يسمح للخطر بأن يتفاقم، من حيث تخليه عن سورية، أو الابتعاد عن الاتحاد السوفياتي، الذي لا غنى له عن مساعدته لإكمال المسيرة». ويستطرد كيسنجر في شرحه قائلاً: «إن الجدير بالاهتمام هو وصول المذكرة لا مضمونها. كان السادات يدعونا إلى الإسهام في مشروع السلام، إن لم نقل إنه يكلفنا بذلك، في حين كنا نطالب الأمم المتحدة بأن يتخلى عن تلك الأراضي التي احتلتها جيوشه. ولا يفوتني أن أذكر أن المذكرة تتضمن مؤشراً يوضح أن السادات متفهم جيداً لتلك الحدود التي يتمكن من الوصول إليها: «إننا لا نعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع نطاق المواجهة»». إن هذه الجملة الواردة في المذكرة لا تخلو من التنويه بأن مصر غير راغبة في متابعة العمليات العسكرية ضد إسرائيل، بعد الأراضي التي اكتسبتها، أو تحميل الولايات المتحدة كامل مسؤولية ما يحدث كما فعل جمال عبد الناصر عام 1967 (ص 379 ـ 380).

---

(8) محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1987)، ص 317 ـ 319.

ويعقب عبد الغني الجمسي، بما عرف عنه من انضباط عسكري، لكن بلهجة حاسمة، قائلاً: «لا شك في أن العمل السياسي للدولة لا بد أن يتمشى مع العمل العسكري، الذي تقوم به قواتها المسلحة. وإني أرى أن العمل السياسي لم يكن في مصلحة العمل العسكري، عندما نصت البرقية المصرية على: أن مصر لا تعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع نطاق المواجهة» (ص 381).

إن الحروب كقاعدة عامة تتضمن عنصرين على جانب كبير من الأهمية: أولهما، عنصر المفاجأة؛ وثانيهما، عنصر النيات. إن «عنصر المفاجأة» يؤدي دوراً محورياً في المعارك العسكرية، لكنه يفقد دوره فور اندلاعها، ليخلي الساحة لدور «عنصر آخر» يصعب، بل يكاد يستحيل، معرفته، هو «عنصر النيات»؛ نيات الطرف الذي حقق «المفاجأة»، ويندفع لاستثمار أثرها.

من ثم لا شك في أن «رسالة السادات» كانت غريبة بكل معيار؛ فهي تحمل نيات الجيش المصري، وكلمة نيات تساوي أكثر من مليون معلومة عسكرية صريحة في الأهمية، فالنيات لأي جيش هي خططه المستقبلية في تطور القتال، وهي معلومة كان على أي من الأعداء دفع الملايين مقابل معرفتها، والمفترض أن تكون في أكثر خزائن الدولة سرية. لكن السادات قدم نيات مصر العسكرية للولايات المتحدة، وربما يكون قد قام بذلك لفتح باب دبلوماسي مع الإدارة الأمريكية، إلا أن هذه الرسالة بكل الأحوال خطأ عسكري فادح.

في توضيح ذلك باختصار شديد؛ يمكن القول إن «نيات مصر» قدمتها رسالة السادات التي بعث بها «إسماعيل» عبر «قناة الاتصال السرية»، بعد 14 ساعة فقط من اندلاع الحرب، إلى كيسنجر، ومنه بالمنطق وصلت فوراً إلى إسرائيل! هكذا تمكنت إسرائيل من تركيز مجهودها العسكري على الجبهة السورية، حتى ردت القوات المسلحة السورية عن المناطق التي كانت قد نجحت في تحريرها أيام الحرب الأولى، ثم استدارت إلى الجبهة المصرية لتحدث «الثغرة» الشهيرة في منطقة الدفرسوار، وتحاصر الجيش المصري الثالث ومدينة السويس.

هذه الرسالة، وفي هذا الوقت المبكر جداً من الحرب، تكشف نيات واضحة لدى السادات في كسب سياسي محدد من الحرب. إلا أن الخطوط العريضة لهذا المكسب السياسي لم تكن واضحة، ولا تتفق مع التفوق المصري على ساحة القتال، الذي فاجأ الإسرائيليين والأمريكيين على السواء. للأسف الشديد كان هذا التقارب المبكر سبباً في ما بعد في نجاح الولايات المتحدة الأمريكية سياسياً في ما فشلت في تحقيقه عسكرياً.

كانت تلك الرسالة من الرسائل النادرة في التاريخ التي يقول فيها طرف محارب لعدوه نياته كاملة، ويعطيه من التأكيدات ما يمنحه حرية الحركة في معركته السياسية والعسكرية. وقد قام كيسنجر بنقل هذه الرسالة فور وصولها إليه إلى غولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل.

لم يوجه هيكل، في كتابه أكتوبر 73: السلاح والسياسة، إلى السادات أية تهمة في شأن هذه الرسالة، لكنه أورد من الوثائق، وما أتبعها من تحليلاته، ما يكفي لتوجيه تهمة «الخيانة العظمى» للرئيس السادات. فما حملته تلك الرسالة من شأنه أن يعرّض الأمن القومي المصري لخطر حقيقي، هذا فضلاً عمّا تعرض له الأمن السوري، ومن ثم الأمن القومي العربي، من خطر حقيقي قد وقع بالفعل.

ترتب على هذه الرسالة المشؤومة قيام الجيش الإسرائيلي بالتركيز على الجبهة السورية، ثم يعود بعدها للجبهة المصرية، وبالفعل، ركز الإسرائيليون جهودهم الحربية لمدة 48 ساعة على الجبهة السورية، لقربها من عمق إسرائيل والمواقع الحساسة فيها، وساعدهم على ذلك أن الجبهة المصرية، وبعد نجاح عملية العبور العظيم، تفرغت لتثبيت رؤوس الكباري (الجسور) على الضفة الشرقية.

تعتبر هذه الرسالة المشؤومة، ولغز إصرار السادات على عدم ضرب مطار العريش، الذي استقبل الجسر الجوي الأمريكي لنجدة إسرائيل منذ بدء الحرب، ولم يتم ضربه وتدميره بالطيران المصري طيلة زمن الحرب، وهو شريان الحياة لقوات العدو، من أغرب ألغاز حرب تشرين الأول/أكتوبر.

لم يكتفِ السادات، في 7 تشرين الأول/أكتوبر 1973، بإبلاغ الولايات المتحدة أنه لا ينوي تطوير القتال، وكشف أمر الجيش المصري وظهره، بعد ساعات من بدء القتال، لكن قام بأكثر من ذلك، ما يضر الجيوش العربية والجيش المصري. فقد أهدى إلى الولايات المتحدة، بعد حرب 1973 الأسلحة السوفياتية المتقدمة، ووصلت الطائرات الميغ 23 والميغ 21 والسوخوي، وسواها من الأسلحة السوفياتية الصنع، إلى المنطقة السرية والمحروسة المعروفة AREA (51) في وسط صحراء نيفادا، التي يتم فيها اختبار الأسلحة السوفياتية، والتطورات والابتكارات العسكرية، بل أيضاً حضر طيارون إسرائيليون للتدرب على مزايا الطائرات السوفياتية الحديثة. وقد أنتجت وأصدرت قناة التاريخ (History Channel) فيلماً وثائقياً تلفزيونياً، وثق هذه الحقيقة بتفاصيل تثير الغضب. وقد أذاعت هذا الفيلم القناة الألمانية سات 3 (Sat 3)، بل والصور عن الطيارين الإسرائيليين، وهم يقفون أمام الطائرات الميغ 23، والميغ 21، والسوخوي المصرية، وكيف أن ذلك أفادهم بشكل ضخم، في تزويدهم بخبرات قيمة جداً في مقاتلة الطيارين الذين يستخدمون هذه الطائرات.

هكذا انتقل الصراع من «حال اللاسلم واللاحرب»، التي سادت من عام 1967 إلى عام 1973، إلى «حال اللانصر واللاهزيمة»؛ بمعنى أن العرب لم يحققوا نصراً حاسماً.. لكنهم لم يعودوا منهزمين ـ من ناحية، وأن إسرائيل لم تنزل بها هزيمة ساحقة.. لكنها لم تعد منتصرة ـ من

ناحية أخرى، هذه المعادلة الجديدة، التي تمخضت عنها الحرب، هي التي هيأت الأرضية لتدخل كيسنجر.

ب ـ جدل أشرف مروان

في هذا السياق المرتبط بخفايا «عنصر المفاجأة» وأبعاده، تجدر الإشارة إلى ما تواتر نشره مؤخراً في إسرائيل في شأن تمكن الاستخبارات الإسرائيلية من «تجنيد أشرف مروان» ـ صهر جمال عبد الناصر الذي عمل في رئاسة الجمهورية في عهده، ومدير مكتب السادات لشؤون المعلومات ـ حيث حمل أسماء كودية منها: «الصهر» و«الملاك» و«بابل» و«المنبع»، وتصاعد الجدال بعد أن نشرت إسرائيل أنه كان عميلاً لها، بينما جاءت مؤشرات وتصريحات مصرية تؤكد أنه كان يتحرك في إطار عملية بارعة خططت لها الاستخبارات المصرية.

وحتى توضع «ظاهرة أشرف مروان» في مكانها؛ من المفيد الإشارة إلى القرار الرئاسي بتعيين أشرف مروان سكرتيراً للرئيس السادات لشؤون المعلومات، الذي جرى العثور عليه بين وثائق مروان في منزله، وعرضته أرملته على «عمرو الليثي»، مقدم برنامج «أخبار مصر» في التلفزيون المصري، في 15 كانون الأول/ديسمبر عام 2009. مع ملاحظة أن قرار تعيين مروان قد صدر في 13 أيار/مايو عام 1971، في غمار «الانقلاب» الشهير ذلك اليوم، ما يوحي بالكثير من الدلالات والمعاني في شأن قيام السادات باتخاذ ترتيبات مبكرة لذلك الانقلاب، قبل أن يتسلم «التسجيلات الهاتفية» في 1971/5/11، التي زعم أنها كانت «دليل الإدانة» الذي تحرك على أساسه ضد «المجموعة الناصرية». ويأتي في هذا السياق أيضاً ما سبقت الإشارة إليه عندما قابله أحمد كامل مدير الاستخبارات العامة، في 1971/5/9، لاستئذانه في السفر إلى موسكو لمقابلة أندروبوف رئيس الاستخبارات السوفياتية، والرئيس السوفياتي بعد ذلك، وتحديد موعد السفر، حيث سأله السادات في نهاية المقابلة: متى تعتقد أنك ستسافر إلى موسكو لتقابل أندروبوف، كان رده: خلال أسبوعين. فاستطرد السادات بصوت عميق دون تفكير قائلاً: «لا.. مش حتلحق تسافر»! لقد تصور «كامل»، الذي كان مقرَّباً من السادات، ويحسن الظن به، أن الأمر يتعلق باتخاذ قرار الحرب، لكن سامي شرف أبلغه عندما استمع إليه: إن ذلك يعني أمراً واحداً.. أنه سيعزلك قبل أسبوعين.. وهو ما حدث فعلاً؛ حيث عزلهما معاً، وسجنهما معاً!

وفي قرار التعيين جرى تحديد صلاحيات مروان في الآتي[9]:

1 ـ تمثيل جهاز الاستخبارات العامة المصرية أمام جميع أجهزة استخبارات العالم.

---

(9) محمد نعيم، رجل السادات في الموساد: اعترافات جنرال إسرائيلي عن أشرف مروان في الموساد (القاهرة: أخبار اليوم، قطاع الثقافة، 2017). انظر أيضاً: عمرو الليثي، العميل بابل: قصة صعود وسقوط أشرف مروان (القاهرة: دار الشروق، 2009).

2 ـ تمثيل رئيس الجمهورية شخصياً أمام جميع رؤساء وملوك العالم.

3 ـ لا يكون أي تحرك من القوات المسلحة المصرية إلا بإذن منه شخصياً.

4 ـ الإشراف على جهاز أمن الدولة، والاستخبارات العامة، والاستخبارات الحربية، في ما يخص أمن وسلامة رئيس الجمهورية.

كانت تلك الصلاحيات كبيرة ومطلقة، ولا تقل عن صلاحيات رئيس الجمهورية نفسه. وينبغي الانتباه للبند الأول من قرار التعيين؛ الذي يسمح بإجراء كل الاتصالات مع جميع الأجهزة الاستخبارية في مختلف دول العالم، فلم يتضمن حظراً أو قيداً على اتصال مروان بأجهزة الاستخبارات المعادية. إلا أن الأهم من ذلك هو البند الأخير؛ الذي يتضمن شهادة، تعادل ألف شاهد، على أن مروان في الواقع هو السادات نفسه!

(أ) المعلومات المنشورة: لقد صدرت مئات الكتب والأبحاث والدراسات، على مدار العقود الماضية، التي سعت إلى فهم كيفية حدوث المفاجأة الاستراتيجية المصرية ـ السورية في حرب عام 1973، التي توصف بأنها «الإخفاق» في توقع الحرب. إنها عقدة نفسية لا تزال ترافق إسرائيل. وفي السنوات الأخيرة جرت إماطة اللثام وإزالة السرية عن عدد من الوثائق، وأجزاء من تقرير «لجنة أغرانات» الرسمية التي تشكلت عقب «الإخفاق» برئاسة رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية، شيمون أغرانات. لكن أجزاء من تقريرها لا يزال يخضع للسرية حتى اليوم.

وترددت طوال هذه السنوات روايات عديدة في إسرائيل، رافقها تبادل اتهامات، لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا، مشحونة بالغرائز والعواطف والمعسكرات، بين جنرالات تلك الحرب. و«حرب الجنرالات» هذه، لا تزال تدور رحاها، وتتمحور حول عدم قدرة إسرائيل على توقع والهجوم المفاجئ ضدها. فشعبة الاستخبارات العسكرية «أمان»، المسؤولة عن وضع التقييمات القومية الاستراتيجية، برئاسة إيلي زاعيرا، عشية الحرب وخلالها، تتهم شعبة الاستخبارات العامة «الموساد» ورئيسه أثناء الحرب، تسفي زامير، بعدم توفير الإنذار، بينما يوجه الموساد وزامير الاتهام إلى «أمان» وزاعيرا بتبنيهم «مفهوم» أن مصر لن تجرؤ على المبادرة إلى شن حرب ضد إسرائيل. وبعد أن حصل «زامير»، قبل ساعات من نشوب الحرب، على «المعلومة الذهبية» بعد لقائه في لندن مع مروان، كتب في تقريره المشفّر إلى القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية أنه «بحسب تقدير المصدر» ـ أي مروان ـ فإن احتمالات شن هجوم هي (99.9 بالمئة)، لم يقتنع «أمان» بهذا الإنذار. ولا يزال السجال دائراً حتى اليوم حول ما إذا كان مروان جاسوساً لإسرائيل، لمجرد طمعه بالمال، أم أنه جاسوس مزدوج، عمل بموجب خطة مصرية محنكة، جرى بموجبها دفعه لأن يكون جاسوساً، وتضليل الإسرائيليين.

وصدرت في السنوات الأخيرة عدة كتب حول هذه الحرب. أحدها صدر عام 2011، بعنوان بعينين مفتوحتين: رئيس الموساد يحذر: فهل إسرائيل مصغية؟ من تأليف «زامير» نفسه، الذي سعى في هذا الكتاب إلى إثبات أن مروان كان جاسوساً إسرائيلياً، وتفنيد رواية «زاعيرا» و«أمان» حول «الجاسوس المزدوج». وكتاب آخر، صدر عام 2012، بعنوان: 1973: الطريق إلى الحرب، من تأليف الأكاديمي «يغئال كيبنيس». ووفقاً لهذين الكتابين، فإنه بعد توجهات السادات المتكررة إلى إسرائيل، عبر الولايات المتحدة، للتوصل إلى تسوية تستعيد مصر بموجبها سيناء، ورفض إسرائيل المطلق لهذه التوجهات، اتخذ السادات قراراً استراتيجياً بشن حرب مفاجئة، بهدف إنهائها من خلال إطلاق عملية سياسية، التي قادت في النهاية، وبعد سنوات، إلى «اتفاقية سلام» منفرد بين مصر وإسرائيل.

في السياق ذاته نشر شبتاي شافيط، رئيس الموساد في أعوام 1989 ـ 1996، مقالاً مطولاً في صحيفة يديعوت أحرونوت، في 2016/10/6، عبّر فيه عن دعمه لرواية زامير، بل إنه أشار إلى أن «المعلومات التي جمعها الموساد، خلال السنوات التي سبقت الحرب، كان ينبغي تفسيرها كإنذار واضح للحرب». والنظرية المركزية التي يطرحها شافيط هي أنه أُقصي الموساد عن صناعة القرار. وبحسب هذه النظرية، فإن «من يريد فهم خلفية حرب يوم الغفران، يتعين عليه أن يكون شاهداً على أن العلاقات بين دايان وزامير كانت فاترة جداً، لأن زامير يعَدّ مقرّباً أو تحت رعاية إيغال يادين، منافس دايان الأكبر. وكانت العلاقات فاترة إلى درجة أن زامير لم يُدعَ أبداً إلى المداولات لدى دايان. بينما كان زاعيرا الصديق الودود لدى دايان، وكان يعدّه لتولي منصب رئيس هيئة الأركان العامة». كان شافيط نفسه يتولى منصب رئيس دائرة العمليات في الموساد أثناء الحرب. وبحكم منصبه هذا كان مسؤولاً عن الاتصالات مع أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية الأخرى، ومقرباً من زامير، وحضر اجتماعات للحكومة، والمجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية.

وبعد ربع قرن من حرب تشرين الأول/أكتوبر، صدر كتاب الملاك: الجاسوس المصري الذي أنقذ إسرائيل، الذي تحول إلى فيلم؛ والذي يمثل وجهة نظر الموساد، والذي ألفه «يوري بار-جوزيف»، أستاذ العلوم السياسية بجامعة حيفا، وثيق الصلة بالموساد، والذي يشير إلى التقليد الصارم في إسرائيل بضرورة وأهمية أن تحتفظ إلى الأبد بأسماء عملائها في الخارج، وتوفر كل الحماية لهم، ولا تسمح أبداً تحت أي ظرف بإعلان اسم العميل أثناء حياته أو بعد وفاته، لأن مخالفة هذه القاعدة سوف تجعل آخرين يترددون، طالما أن ما يفعلونه في السر يمكن أن يظهر في العلن! بينما اتهام أشرف مروان بأنه جاسوس لإسرائيل قد خرج عن هذه القاعدة، وبشكل صارخ. ظهر اسم مروان في الصحافة الإسرائيلية، وكان سبب تسرب الاسم معركة كبرى بين الموساد وبين آمان. كان الموساد يعتبره أهم عميل في تاريخه الحديث، بينما

الاستخبارات الحربية لا تقول إنه عميل مزدوج إنما تقلل من أهميته. وقد تسبب ظهور اسم مروان كجاسوس في مشكلات ضخمة في إسرائيل، وفي تبادل الاتهامات. وقد عم الغضب الموساد لأن معرفة اسم عميل يعرضه للخطر، ويخيف العملاء في المستقبل، وبعد سلسلة من التحريات عُرف أن من أفصح عن السر هو زاعيرا، رئيس الاستخبارات الحربية أثناء حرب 1973. وانتهى الأمر بمعركة قضائية بين كل من رئيس الموساد ورئيس أمان، انتهت بإدانة زاعيرا لأنه أفضى بالاسم، وأضرّ بمصلحة إسرائيل العليا، وبعد الإدانة بثلاثة أسابيع قُتل مروان[10].

يقول الموساد إن أهم عميل له في تاريخه هو مروان، وإنه أبلغه معلومات شديدة الأهمية لسنوات طوال، وإن الاستخبارات الحربية لم تأخذ بالجدية الكافية ما قدمه الموساد نقلاً عن مروان، وانتهى ذلك بعبور الجيش المصري قناة السويس في حرب عام 1973، التي كانت كارثة كبرى على إسرائيل، ما أدى إلى تحقيقات واسعة. حاول رئيس الاستخبارات الحربية زاعيرا الدفاع عن نفسه بأن معلومات مروان كانت غير دقيقة، وأنه ربما يكون جاسوساً مزدوجاً، أو عميلاً ضعيف المستوى. وعندما زادت حدة الخلاف بين الجهتين، بعد نحو 25 عاماً من الحرب، صرح «زاعيرا» بما يشير إلى أن العميل بابل هو مروان[11].

حسب المعلومات المنشورة بدأ اتصال مروان بالسفارة الإسرائيلية في لندن عام 1970، وكان الرد سلبياً. وكرر المحاولة بعد وفاة جمال عبد الناصر بأشهر قليلة، وكان الرد سلبياً أيضاً. وفي عام 1971 وفي زيارة لكبار رجال الموساد إلى لندن عرفوا اسم من اتصل بالسفارة الإسرائيلية في لندن، وتأكدوا أنه زوج ابنة جمال عبد الناصر، وبعد الاختبارات المعتادة في مثل هذه الحالات جرى تجنيده. يعتقد الموساد أن دخول أشرف عالم الجاسوسية له سببان: **الأول**، مادي؛ والثاني، معنوي، ليشعر بأهميته وخطورته.

التقى مروان رئيس الموساد في أوروبا، وسأله عن علاقته بالنظام الجديد بعد رحيل جمال عبد الناصر، قام مروان بإعطائه وثيقة فيها كل التفاصيل السرية لتكوين الجيش المصري، وحين سأله عن معلومات مثل النشاط الكيميائي في مصنع أبوزعبل، وعد بإحضار المعلومات التي لا يعرفها. وصل الأمر إلى أعلى سلطة في إسرائيل، وهما: غولدا مائير وموشيه دايان والاستخبارات الحربية، ثم قام مروان بإعطاء معلومات عن رأي القيادات المصرية في حرب الاستنزاف. وبعد أن تعددت المقابلات، سافر رئيس الموساد بنفسه للقاء مروان في لندن. وأعطى مروان تقريراً مفصلاً عن علاقات الخبراء السوفيات بالجيش المصري، ونوع التدريب،

---

(10) يوري بار ـ جوزيف، **«الملاك»!: الجاسوس الذي أنقذ إسرائيل**، ترجمة فادي فؤاد (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017).

(11) انظر في تفصيل ذلك: إيلي زعيرا، **مذكرات رئيس المخابرات الحربية الإسرائيلية ـ حرب يوم الغفران: الواقع يحطم الأسطورة**، ترجمة توحيد مجدي (القاهرة: المكتبة الثقافية، 1996).

وبخاصة دورهم في أجهزة الصواريخ المضادة. وطلب منه الموساد أن يحضر في المرة القادمة معلومات عن نية الرئيس المصري، ورأي قادة الجيش في الهجوم المحتمل لتحرير سيناء، وأيضاً الخطة الكاملة للجيش المصري. وفي الزيارة التالية، سلّم مروان خطة الجيش المصري كاملة.

وكان مروان قلقاً في الخروج من دائرة السلطة بعد وفاة جمال عبد الناصر، لكنه استطاع أن يقفز بسرعة فائقة إلى مركب السادات، ويكتسب ثقته، وسانده في أثناء انقلاب أيار/مايو عام 1971، واكتسب أيضاً ثقة جيهان السادات. وقد ساعد مروان من طريق علاقة وثيقة مع عبد السلام جلود، الرجل الثاني في النظام الليبي، في أن تشتري ليبيا طائرة خاصة للرئاسة المصرية، كما طائرات ميراج من فرنسا وتعطيها لمصر، وكانت في أشد الحاجة إليها. كما قام مروان بعمل علاقة وثيقة مع كمال أدهم، وهو أيضاً مؤسس الاستخبارات السعودية، وبذا سهَّل مروان عمل السادات مع السعودية وليبيا.

وقد سلَّم مروان وثيقة تفاصيل مقابلة السادات، الأصلية، مع زعماء الاتحاد السوفياتي عام 1972، الذين سلموها بدورهم إلى الاستخبارات الأمريكية بدون الإدلاء بالمصدر، والتي أكد فيها السادات أنه لن يخاطر بدخول مصر الحرب قبل تسلمها أسلحة معينة: مقاتلات هجومية، وصواريخ بعيدة المدى، من الاتحاد السوفياتي. وهو الشرط الأساسي الذي أسّس خطط إسرائيل منذ عام 1970. إن هذه الفكرة أقنعت الموساد بأنه مهما كانت التحذيرات التي تصلهم فطالما لم تحصل مصر على هذه الأسلحة الجديدة، التي لم يكن الاتحاد السوفياتي راغباً في تزويد مصر بها، فليس هناك شيء يدعو إلى القلق. بحسب جوزيف فإن مساهمة مروان في غرس الفكرة لدى إسرائيل كانت حاسمة. ويقول جوزيف إن مصر غيرت الخطة، وتخلت عن شرط الحصول على تلك الأسلحة من الاتحاد السوفياتي، وعندما أبلغ مروان بهذه التغييرات أوائل عام 1972، جرى تجاهله.

كذلك أعطى مروان تفاصيل دقيقة عن الاجتماع العاصف للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي عقده السادات مع قيادات الجيش عام 1972، حول خطة الهجوم، وقدرات الجيش واستعداده، وبخاصة نقص القوات الجوية، وترتب عليه إقالة وزير الحربية بعده بيومين، بداعي أنه لم ينفذ تعليماته في شأن إعداد القوات المسلحة للحرب. وتقرر تغيير الخطة «جرانيت» إلى الخطة «جرانيت 2»، ثم خطة «المآذن العالية»؛ التي تهدف إلى العبور واحتلال مساحة شرق القناة. بعد أسبوع من الاجتماع، قابل مروان، رئيس الموساد في لندن، وأخبره بتغيير الخطة وتفاصيلها، وأن السادات أخذ قرار الحرب وبقي التوقيت. لم يصدق قادة الجيش الإسرائيلي أن الخطة تغيرت، ولم يصدق تقرير «الموساد»، الذي كان له مصدر آخر غير مروان. وعقب وصول التقرير، اجتمع مجلس الوزراء المصغر، وأخذ دايان

رسالة مروان بجدية، لكن المجلس لم يتفق على اعتبارها شيئاً مهماً، ولم يتخذ قرارات محددة.

وتسلم الموساد من مروان بياناً بجميع كميات الأسلحة التي وصلت مصر من الاتحاد السوفياتي، وأنواعها بالتفصيل، وأجمعت الأغلبية العظمى من رجال الموساد على صحة المعلومات التي قدمها مروان، وأنه أعظم جاسوس خدم إسرائيل، لكن اثنين من رجال الاستخبارات الحربية لم يتأكدا بالكامل من نياته، ولم يتهماه بأنه «جاسوس مزدوج».

في كانون الثاني/يناير عام 1973، أخبر مروان إسرائيل بأن السادات قرر الهجوم دون انتظار أسلحة جديدة، وأن تقديره أن الهجوم سيكون في أيار/مايو، بالتعاون مع سورية. وحصلت إسرائيل من مصادر أخرى على معلومات تؤكد صحة معلومات مروان، وأنه سيتم بالاتفاق مع سورية. في 11 نيسان/أبريل عام 1973 أعطى مروان تفاصيل الهجوم الذي سوف يبدأ بالمدفعية الثقيلة، لمدة ثمان وثلاثين دقيقة، يليها هجوم من 178 طائرة، ثم يبدأ العبور عبر 5 نقاط على قناة السويس. وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر نُفذت الخطة.

وكان مروان هو الذي أبلغ إسرائيل بتأجيل الهجوم بعد أيار/مايو، إلى نهاية أيلول سبتمبر/أو أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وحضر مروان الاجتماع السري بين السادات وفيصل، الذي جرى فيه الاتفاق على كل تفاصيل مساعدة السعودية، لكن السادات لم يخبر فيصل بميعاد محدد، وقال: «إن الموعد قريب».

في أيلول/سبتمبر عام 1973، أبلغ مروان الموساد الذي بدوره أخبر الشرطة الإيطالية عن عملية هجوم صاروخي على طائرة ركاب إسرائيلية في روما، وقُبض على القائد الفلسطيني للمجموعة. بعد فشل هذه العملية، بدا أن السادات قرر إبعاد مروان عن الدائرة الضيقة حوله، ولم يصبح على علم بتفاصيل دقيقة عما سوف يحدث. وتعتقد الاستخبارات الإسرائيلية أن السادات شك في أن له علاقة باستخبارات أوروبية. وأخبر مروان الموساد أن السادات أصبح لا يخبره بأسراره. وقد شك الموساد بعد الحرب بأن تردد مروان في إخبار إسرائيل بموعد الحرب بدقة قبل اندلاعها سببه أنه علم به فقط يوم 5 تشرين الأول/أكتوبر، ويعتقد مروان أن إسرائيل كانت تعلم بالموعد، فلا شيء جديداً يمكن أن يضيفه.

ويقول المؤلف إن الخطأ الأكبر من الاستخبارات الحربية، وقيادة الجيش الإسرائيلي، أنها لم تعط أهمية لتقارير الموساد عن تحضير مصر وسورية للحرب. وحتى غولدا مائير لم تعره اهتماماً، حين اجتمعت سرياً مع الملك حسين، يوم 25 أيلول/سبتمبر، وأخبرها بمعلوماته أن الحرب قريبة. وأهملوا تقريراً آخر من الاستخبارات المركزية الأمريكية، لاعتقادهم بأنه منقول من الملك حسين. وراقبت إسرائيل التحركات والاستعدادات المصرية والسورية، وتأكدت أن الحرب قادمة بعد اتصال من مروان يوم الجمعة الساعة الثانية والنصف صباحاً.

كان أشرف مروان في روما يوم 4 تشرين الأول/أكتوبر 1973، مع وفد مصري ـ ليبي، وعرف أن الحرب قد قاربت على البدء، فاتصل بالوسيطة الإسرائيلية في لندن، وطلب مقابلة مدير الموساد يوم الجمعة 5 تشرين الأول/أكتوبر في لندن، وذلك بواسطة كود متفق عليه، وعاد الوفد إلى مصر وذهب مروان إلى لندن. وفي المقابلة أخبر مروان رئيس الموساد أن الحرب ستبدأ يوم 6/تشرين الأول، في الساعة السادسة مساءً، وكانت إسرائيل قبل ذلك بساعات بدأت في استدعاء الاحتياطي لصد الهجوم المصري السوري المتوقع.

أُنهي عمل مروان برئاسة الجمهورية في 1 آذار/مارس 1976، وجرى تعيينه رئيساً للهيئة العربية للتصنيع العسكري. وبعد إنهاء عمله في الهيئة عام 1979 استمر مروان في توصيل معلومات ومواقف سياسية إلى الموساد، لكن أهميته قد ضعفت، حتى حدثت فضيحة في الموساد، بعد أن اكتشفوا أن أحد رجالهم استمر سنوات طويلة في توصيل معلومات مزورة من عميل سوري، لم يكن له وجود حقيقي. وعندما حاولوا أن يسجلوا أحاديث مروان، خلافاً لشرطه معهم، حدث خطأ جرى اكتشافه، وكانت نهاية العلاقة بينهما.

يزعم أوري بار جوزيف، في كتابه في مجمله أن مروان أنقذ إسرائيل من كارثة، بعدما أبلغ رئيس الموساد في 5 تشرين الأول/أكتوبر 1973 أن مصر وسورية ستشنان هجوماً مشتركاً في السادسة من مساء اليوم التالي 6 تشرين الأول/أكتوبر، مشدداً على أن معلومات مروان دفعت إسرائيل لحشد قوات الاحتياط لتصل في الوقت المناسب إلى الجبهة السورية، لتصد الهجوم السوري وتعيده إلى خطوط ما قبل إطلاق النار.

ولتفنيد تلك النقطة، التي تمثل عصب الكتاب، فإن ما يهم في الحديث عن مروان، وتحذيره إسرائيل من أن الحرب ستنشب في الساعة السادسة من مساء 6 تشرين الأول/أكتوبر، وهل ساعدت تلك المعلومة إسرائيل أم ضللتها؟ هو تأثير ذلك في سير المعارك؛ تكفي العودة إلى اليوم الأول للحرب حيث حققت القوات السورية نجاحاً كبيراً، واستطاعت تحرير ثلثي الجولان. أما على الجبهة المصرية فحدّث ولا حرج.

وفي رده على هذا السؤال يعترف أوري بار جوزيف، في كتابه، بأن ذلك أثر بشكل حاسم في سير المعارك على الجبهة المصرية، وقال نصاً في أحد الأفلام الوثائقية عن حرب أكتوبر «نعم.. نعم، أثر ذلك في سير المعارك؛ حيث أصدر شموئيل جونين، قائد المنطقة الجنوبية، أوامره لأطقم الدبابات الإسرائيلية بعدم التحرك من مرابطها في سيناء إلى حافة القناة إلا في الساعة الرابعة عصراً، أي قبل الموعد الذي أخبرنا به مروان بساعتين، حتى لا يعرف المصريون أن موعد الحرب قد سرُب».

لكن الهجوم لم يأتِ في الساعة السادسة مساءً، إنما جاء في الساعة الثانية ظهراً.. وهنا يطرح هذا السؤال نفسه: هل أثر فارق الأربع ساعات بين موعد الهجوم المضلل والموعد

الحقيقي في سير المعارك؟ نعم فخلال الأربع ساعات كان الجيش المصري قد حقق الهدف السياسي من الحرب، وبدأ فتح الثغرات في الساتر الترابي، وعبرت الدبابات المصرية قناة السويس، وأخذ «القادة المصريون في تنفس الصعداء»، حسب ما قاله الشاذلي في مذكراته عن الحرب. ليس هذا فحسب، لكن نصف ساعة فقط كانت كافية لتغير مسار المعركة، هنا تفيد العودة إلى المؤرخ العسكري البريطاني إدغار أوبلانس في كتابه عن حرب أكتوبر ـ الذي يعد من أكثر الكتب حيادية عن الحرب ـ حيث قال: «ودخلت خطة الدفاع الإسرائيلية «عش الحمام» حيز التنفيذ، بعد نصف ساعة من انطلاق الهجوم المصري، واندفعت الدبابات الإسرائيلية بأقصى سرعتها نحو مرابطها بين حصون خط بارليف، إلا أن جنود المشاة المصريين كانوا قد حسموا سباق الزمن لمصلحتهم، واحتلوا وفخخوا مرابط الدبابات الإسرائيلية، الأمر الذي مكنهم من سحق الهجمات المدرعة الإسرائيلية المضادة بسهولة» (ص 212).

ومن الكتابات الإسرائيلية نفسها يمكن فهم كيف خدع مروان كبار القادة الإسرائيليين؟ وعلى رأسهم رئيسة الوزراء مائير، ووزير الدفاع دايان، ورئيس الموساد زامير، وأخيراً رئيس أمان زاعيرا. باختصار شديد قضت عملية مروان ـ حسب العقيدة السوفياتية التي كانت تعتنقها مصر وقتها على المستوين العسكري والاستخباراتي ـ بتزويد إسرائيل بنحو 95 بالمئة معلومات صحيحة، لكنها محسوبة بدقة، وفي اللحظة الحاسمة ينقلون عبره معلومات كاذبة تقضي على أهمية المعلومات المسرَّبة، وتقلب موازين المعركة. هكذا قال زاعيرا: «مروان خدعنا عندما قام بإبلاغنا بموعد الحرب في السادسة مساءً، لكن الحرب بدأت في الثانية من بعد الظهر، وخلال الساعات الأربع كانت القوات المصرية قد أتمت عبور القنال، بعدما نجح عميلهم المخلص في خداعنا جميعاً»، بعدما استخدمت الاستخبارات المصرية ذلك التكتيك الروسي التقليدي.

كانت مهمة مروان ببساطة، حسب ما قاله «زاعيرا» في مذكراته، بعنوان: مذكرات رئيس الاستخبارات الحربية الإسرائيلية ـ حرب يوم الغفران: الواقع يحطم الأسطورة، تتمثل بزرع مفهوم في إسرائيل بأن مصر لن يمكنها شن الحرب ما لم يتحقق شرطان أساسيان: الأول، الحصول على طائرة مقاتلة قاذفة تستطيع قصف المطارات في عمق إسرائيل؛ والثاني، الحصول على صواريخ سكود لقصف المدن الإسرائيلية، حال استهداف إسرائيل العمق المصري، كما فعلت في أواخر حرب الاستنزاف، وقبل حرب عام 1973. لم يتحقق هذان الشرطان، وكان هذا «المفهوم» راسخاً بقوة لدى دوائر صنع القرار الإسرائيلية، قبل أن يتولى زاعيرا منصبه في تشرين الأول/أكتوبر 1972، ولم يقل مروان هذا صراحة لإسرائيل، لكن قادتها استنتجوا هذا «المفهوم» من خلال وثيقتين، مدموغتين بخاتم «سري للغاية»، سرَّبهما مروان، تسجلان محاضر جلسات بين جمال عبد الناصر والسادات والقادة السوفيات، وطالما لم يتحقق هذان الشرطان فإن الحرب ستكون مستحيلة.

لكن لماذا أخبر مروان إسرائيل بتلك المعلومة؟ للإجابة عن هذا السؤال الصعب تجب العودة إلى ما قبل الحرب بأيام، فقد رصدت إسرائيل حشوداً لقوات سورية ومصرية على الحدود، لكن إسرائيل كانت مطمئنة في ذلك الوقت من أن هجوماً مشتركاً لن يحدث، بسبب عقيدة «المفهوم» سالفة الذكر، وفسرت الحشود السورية بأنها «استعداد لرد انتقامي» على المعركة الجوية التي دارت بين الطيران السورى والإسرائيلي يوم 13 أيلول/سبتمبر عام 1973 وخسرت فيها سورية 13 طائرة، بينما فسرت القيادة السياسية الإسرائيلية الحشود المصرية بأنها تأتي في سياق مناورات الخريف السنوية، لكن هذا التصور تغيَّر فجأة صباح يوم 4 تشرين الأول/أكتوبر حيث أجلى الاتحاد السوفياتي، بعد أن أبلغ بموعد الحرب، أسر مستشاريه من مصر وسورية في توقيت متزامن، الأمر الذي أدى إلى إعلان حال الطوارئ في الجيش الإسرائيلي، وبحسب مذكرات السادات فإن الإجراء السوفياتي قد أزعج القادة المصريين بشدة، حيث اعتبروه بمثابة اعتراف سوفياتي بأن ثمة حرباً قادمة، وأنه يخشى على أسر مستشاريه في مصر وسورية.

ومما سبق يتضح أن القيادة السياسية المصرية كانت مقتنعة في صباح الرابع من تشرين الأول/أكتوبر بأن الإسرائيليين قد استنتجوا من الخطوة السوفياتية أن ثمة حرباً على وشك الحدوث، وكان لا بد من تخدير الإسرائيليين ومنحهم موعداً مضللاً عن الحرب.

جدير بالذكر أن ضابطاً آخر من الاستخبارات الحربية الإسرائيلية، هو العقيد المتقاعد شيمون ميندس، قد أصدر كتاباً مختلفاً، عام 2018، عن حرب عام 1973، ودور مروان، بعنوان: جهاد السادات، انطلق فيه من الحكمة التي تقول: «في الحرب، تكون الحقيقة هي أول الضحايا»، مقولة الروائي المسرحي اليوناني إسخيلوس، الذي عاش منذ 500 سنة قبل الميلاد، وقد استشهد بها «ميندس» في كتابه، ليؤكد أن حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 كانت نجاحاً عظيماً للمصريين، وفشلاً كبيراً للإسرائيليين[12].

وقد قرر من خلاله مواجهة كوادر المؤسسة الاستخبارية الإسرائيلية، بما أعدَّه من دراسات استغرقت سبع سنين من البحث والتحرّي، لكي يؤكد بحسم: «إن مروان كان رجل السادات»[13]. كتاب ميندس انتقدته الرقابة الإسرائيلية، لأنه شرح كيف تولى السادات ملف زرع مروان داخل الموساد منذ عام 1969، ونجح في إقناعهم بأن لديهم «إيلي كوهين» جديداً، ثم فوجئوا بالحرب، لأن ما قدمه من معلومات كانت مضللة.

---

(12) Shimon Mendes, *Sadat's Jihad* (New York: Simon and Shuster, 2018).

(13) انظر شرحاً تفصيلياً للكتاب في المصدر الآتي: نعيم، رجل السادات في الموساد: اعترافات جنرال إسرائيلي عن أشرف مروان في الموساد.

يعيد الكتاب بهذه الطريقة الاعتبار إلى مروان، الذي كانت إسرائيل قد كشفت من قبل عن تورطه في التجسس لمصلحة الموساد، وقيامه بتحذير إسرائيل يوم 5 تشرين الأول/أكتوبر 1973 من قيام مصر وسورية بشن هجوم عسكري على إسرائيل في تمام الساعة السادسة من مساء اليوم التالي.

وتساءل ميندس في كتابه: إذا كانت إسرائيل تمتلك عميلاً بهذه القوة والخطورة، ويعمل بالقرب من دوائر صنع القرار في مصر خلال تلك المرحلة، فكيف إذاً فوجئت إسرائيل بالحرب، إلا إذا كانت تمتلك معلومات مضللة قدمها لها العميل المصري العبقري»[14].

فضلاً عن ذلك يلاحظ ميندس في كتاب جديد له بعنوان: حرب منخفضة التكاليف، أن «هناك العديد من أوجه الشبه بين قضية مروان وكثير من قصص خداع الاستخبارات في الماضي، لكنها لم تكن تقليداً لها، إنما كانت ابتكاراً مستقلاً. لم يكن مروان أول من عرض على الإسرائيليين التجسس مقابل أموال، فقد عرض البعض على السفارة الإسرائيلية في لندن عروضاً مماثلة ورفضوا جميعاً... كان ذلك جزءاً من خطة السادات. كانت الوثائق التي عرضها أشرف مروان ممتازة، ولم تكن ثمة مشكلة في معرفة كيف حصل عليها، كانت القصة مثيرة للشكوك، لكنها كانت تنطوي في داخلها على الطعم، فقد شعر الإسرائيليون أنهم يجلسون بالفعل داخل عقل السادات، ويعرفون كل أفكاره، لكن هذا الإحساس «اللطيف»، كما يقول المؤلف، كان انطباعاً كاذباً».

ويتابع أن «قضية زرع مروان متواترة في قضايا التجسس المعروفة، لكن التقنية كانت متطورة جداً، ففي عمليات الخداع عموماً ينقل العملاء للعدو قليلاً من المعلومات، في حين أنه في حال مروان فتحت الاستخبارات المصرية أمام الاستخبارات الإسرائيلية جميع أسرار مصر. وهو ما قال عنه رئيس الموساد في كتاب له إن مروان أتاح لنا النظرة الأولى إلى أدق أسرار الإدارة المصرية. نقل إلينا مروان في اللقاءات الأولى معلومات بالغة الأهمية، تتعلق كلها بالمجال العسكري، ويبدو أنه أدرك أن هذه المواد هي تذكرة دخول إيجابية من وجهة نظرنا، وكأنه كان يتفاخر أمامنا انظروا ماذا أستطيع أن أفعل؟!» (ص 216).

ويرى أنه «من الصعب تحديد مهمة مروان الرئيسية، فبعيداً من المقولة العامة بأن مهمته كانت تخدير إسرائيل، والسماح بشن الحرب بشكل مفاجئ، فإن الوضع كان أكثر تعقيداً. فقد أنتجت عقلية السادات الخصبة والماكرة مفهوماً جديداً ومخالفاً لما كانت تؤمن به إسرائيل. انقسمت مهمة مروان إلى قسمين: الأول، تقوية التصور الإسرائيلي التقليدي بأن مصر لن تشن

(14) المصدر نفسه.

الحرب، طالما لم تحصل على سلاح متكافئ لما تملكه إسرائيل؛ والثاني، أن يخفي عن إسرائيل النقاط الرئيسة التي قد تلقي الضوء على الاستعداد للحرب.

بل لقد ذهب أهارون بيرغمان، في كتابه بعنوان: تاريخ إسرائيل، إلى أن زاعيرا رئيس الاستخبارات الحربية الإسرائيلية أثناء حرب 1973، ومعه عدد كبير من المخالفين، أكدوا أن الثقة في بابل كانت «أكبر هزيمة تحققت لإسرائيل في تاريخها»!

المؤرخ الأمريكي هوارد بلوم، من جهته، كشف في كتابه عشية الدمار التفاصيل؛ أن مروان سافر إلى لندن تحت ساتر استكمال دراسته العليا في الكيمياء عام 1969، وكجزء من قصة الساتر اتجه إلى الشاعرة الكويتية سعاد الصباح قرينة عبد الله الصباح، لطلب دعمها المالي، بحجة عدم كفاية مخصصاته المالية كمبعوث، وذلك تمهيداً لتوفير مبرر عند توجهه إلى الموساد. عندما بدأت عملية الاقتراب لم يتوجه إلى القنصلية الإسرائيلية، بل إلى عيادة الطبيب اليهودي إيمانويل هربرت، الذي قام بدور همزة الوصل بين الملك حسين وإسرائيل، وهو إجراء مدروس ضمن خطة زراعة عنصر استخبارات محترف. قدم ملفاً تضمن محضر اجتماع السادات والقادة السوفيات في آذار/مارس 1971، لطلب طائرة ردع تخترق العمق الإسرائيلي، ليضمن إقناعهم بجديته، ويؤكد جدية مصر في الحرب، وسعيها لامتلاك سلاح ردع، ما قد يشجع على تسوية سياسية، استهدفها السادات.

نفى زاعيرا ولاء مروان لإسرائيل، وأجّل نشر مذكراته عن الحرب حتى عام 1991، لتسقط القيود الأمنية عن وثائقها، فيوثق آراءه. أكد عدم أخذ معلومات مروان عن شن الحرب في السادسة من مساء 6 تشرين الأول/أكتوبر مأخذ الجد، لسابق إبلاغه بمواعيد وهمية، في تشرين الأول/أكتوبر عام 1972، وفي أيار/مايو عام 1973، وفي كل مرة كانت تعبئة الاحتياط تكلف المليارات. وصف مروان بالجاسوس المزدوج، المدسوس من الاستخبارات المصرية للتلاعب بإسرائيل، ولخّص دوره في خطة الخداع الاستراتيجي التي اعتمدتها مصر بقوله: «إن مروان قدم إلينا معلومات مهمة، حتى جاء وقت الحرب، فأطاح بنا تماماً» (ص 98).

وفي الجزء الأخير الذي اختتم به زاعيرا، الفصل الذي تحدث فيه عن خطة الخداع المصرية من كتابه بعنوان: مذكرات رئيس الاستخبارات الحربية الإسرائيلية - حرب يوم الغفران: الواقع يحطم الأسطورة، كتب الآتي: «حسب اعتقادي فإن ما تم إخفاؤه من معلومات عن الموساد في شأن هدف زيارة السعودية ولقائه مع الملك فيصل، وما تم إخفاؤه عن الموساد من معلومات عن اللقاء المصري السوري في الإسكندرية في آب/أغسطس، وكذلك القرار الحقيقي والوحيد عن موعد الحرب ضد إسرائيل، ووصول معلومة في نفس الوقت تفيد أن السادات قد أرجأ الحرب إلى نهاية العام، كل ذلك يشهد على أن «المنبع» كان تتويج نجاح خطة الخداع المصرية». هذا التصور تحاول إسرائيل طمسه الآن بكتاب الملاك، والفيلم الذي أنتجته عنه،

لكن الخداع المصري سيظل يلاحق الجنرالات الإسرائيليين ليذكرهم دوماً بالهزيمة المذلة التي لحقت بهم يوم عيد الغفران، نتيجة مفاجأة سببها تقصير استخباراتي ذريع، استعرضه زاعيرا بالتفاصيل الدقيقة في كتابه. بل لقد أكد زاعيرا لموقع «والا» الإسرائيلي، أن «مصر تستحق أن تأخذ نيشاناً على خطة الخداع الاستراتيجي»، وإخفاء كل ما يشير إلى استعدادهم للحرب، والوثوق في معلومة أن الهجوم المصري في السادسة مساءً، موضحاً أن إسرائيل كانت تعلم يوم 5 تشرين الأول/أكتوبر أن هناك هجوماً مصرياً، وأنه خلال اجتماع حضره مع مائير ودايان، وجدهم ينتظرون تأكيدات من مصدرهم مروان، الذي ضللهم.

نشر أهارون بيرغمان المؤرخ الإنكليزي اليهودي مادة غزيرة عن شخصية مروان، قبل أن يصدر كتابه الجاسوس الذي هوى إلى الأرض، وكان وراء الكشف عام 2002، في كتابه بعنوان: تاريخ إسرائيل، عن اسم مروان وحسب معلومات بيرغمان، وهو الوحيد الذي اهتم مروان بالرد على اتصالاته الهاتفية، وقابله مرة واحدة من أجل الحوار معه، حول ما أثير عن قضية تجسسه لمصلحة الموساد، والحقيقة حول كونه عميلاً مزدوجاً، أم جاسوساً لإسرائيل؟ لكنه ظل دائماً يعتقد أن مروان كان جاسوساً مزدوجاً، وأنه خدع إسرائيل. كما أكد في كتابه أن أهمية مروان لم تكن في قيمة المعلومات العسكرية التي كان يقدمها، بل في مجرد وجوده داخل دائرة صنع القرار المصري!!، وأهدى نسخة من كتابه حروب إسرائيل، إلى مروان تحمل الإهداء الآتي: «إلى أشرف مروان بطل مصر»! هكذا حسم بوضوح قضية ولاء مروان لمصلحة مصر.

من ناحية أخرى يروي بيرغمان تفاصيل محادثاته الهاتفية مع مروان، وموافقة مروان على اقتراحه بكتابة مذكراته. النقطة الهامة في شهادة بيرغمان تتمثل بأنه أراد أن يبدأ كتابة مذكرات مروان من عام 1969، ولكن مروان أراد أن تبدأ مذكراته بعد أيار/مايو 1971، عندما أصبح مستشار السادات، وبدأ عملية الاتصال بالإسرائيليين، التي لا يعلم بها سوى مروان والسادات.

هذه الشهادة التي سجلها مروان تؤكد شهادة سامي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات ووزير شؤون رئاسة الجمهورية حتى 13 أيار/مايو 1971، الذي أكد أن أحداً لم يكلف مروان بالاتصال بالإسرائيليين، أنه كان خاضعاً لمراقبة محكمة من مكتب الرئيس، ومن جهاز الاستخبارات العامة حتى 13 أيار/مايو 1971.

كما تؤكد شهادة أمين هويدي رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية من آب/أغسطس عام 1967 حتى نيسان/أبريل 1970، والذي أكد أن مروان لم يُكلف بإجراء أية اتصالات مع إسرائيل خلال هذه الفترة.

تنسف شهادة مروان تضارب الروايات الإسرائيلية حول موعد اتصاله بالإسرائيليين؛ فقد ذكروا في البداية أن اتصاله بهم جرى عام 1969، ثم قالوا إنه تم في عام 1970. الطريف أن مؤلف كتاب الملاك يذكر أن الاتصال حدث في عام 1970 في صفحات الكتاب الأولى، ثم

ينشر شهادة مروان، في الصفحات الأخيرة من الكتاب، التي تؤكد حدوث الاتصال بعد أيار/مايو 1971.

أزعجت رؤية زاعيرا الموساد، وبخاصة أنها وجدت صداها في الكتابات السابقة وغيرها، ما دعا زامير إلى رفع دعوى قذف ضده أمام المحكمة العليا الإسرائيلية عام 2004، اتهمه بالكشف عن هوية مروان. صدر الحكم في 25 مارس/آذار عام 2007 مؤكداً أن مروان كان جاسوساً لإسرائيل!!، وأدان زاعيرا لتسريب هويته لأشخاص غير مخوَّل لهم، صدر الحكم في 14 حزيران/يونيو، بعد 13 يوماً من وفاة مروان، استهدف رد شرف، وغسل سمعة للموساد، بعد تعرضها لاتهامات بابتلاع طعم الاستخبارات المصرية، إضافة إلى محاولة تجنب الشبهات المتعلقة بالمسؤولية عن اغتيال مروان. اهتم جوزيف في كتابه الملاك بتكذيب ما ردده مروان عن كتابته مذكراته!!، ليُسقِط الدافع الرئيسي لإمكان تورط إسرائيل في اغتياله، فهي تتضمن تفاصيل خداعه للموساد... المذكرات هي الوحيدة التي اختفت خلال الحادث.

(2) حرب 1973: يتضمن ما نشر، بصفة خاصة، أن مروان طلب مقابلة رئيس الموساد، يوم 5 تشرين الأول/أكتوبر 1973 بلندن، حسب «كود سري» متفق عليه بينهما، يفيد أن الأمر يتعلق بحرب وشيكة، وأن اللقاء بينهما تم بالفعل في ذلك اليوم بالعاصمة البريطانية، وأن مروان نقل إليه أن القتال سيندلع في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر عام 1973، وكان هذا هو الموعد المقرر بالفعل يوم مغادرة مروان القاهرة إلى ليبيا، فروما، ثم لندن. معنى ذلك أن مروان نقل إلى إسرائيل بالفعل موعد الحرب الحقيقي في حينه، مؤكداً أنها ستندلع في اليوم التالي للقاء مباشرة، وهذا صحيح، لكن بعد الموعد «الحقيقي الجديد»، أي قبل الموعد السابق بأربع ساعات. وليس من المعروف حتى الآن، وربما لن يعرف أبداً، هل كان هذا هو نص الرسالة التي تحرك بها مروان من القاهرة لهدف معين، في إطار خطط الخداع الاستراتيجي التي لجأت إليها مصر لخداع إسرائيل، أم أنه تحرك بهذا الموعد، وقام بإبلاغه لرئيس الموساد، دون أن يعرف أن الموعد قد تغير بعد سفره، نتيجة المناقشات مع الجانب السوري؟ حيث تقرر في النهاية أن يكون الموعد النهائي هو الساعة الثانية من بعد الظهر، يوم 1973/10/6، كما حدث بالفعل، ودون أن يعرف مروان بهذا التغيير؟

السؤال الكبير والخطير هنا: لماذا قرر السادات إبلاغ إسرائيل بموعد انطلاق الحرب؟ من المهم جداً للإجابة عن هذا السؤال الإشارة إلى وجهة نظر إسرائيلية في الرد عليه تتمثل بما ذهب إليه ميندس، مؤلف كتاب جهاد السادات، في كتاب جديد له بعنوان: حرب منخفضة التكاليف. فقد انطلق في كتابه إلى الحديث مما يطلق عليه «المعضلة الكبرى» في قضية مروان، التي تتعلق بتحذير إسرائيل من شن الحرب، وهو يرى أنه لا يوجد تفسير واحد لذلك، بل عدة تفسيرات واعتبارات، قد يتناقض بعضها مع بعض.

فمن وجهة نظر السادات لم يكن الضرر الحادث من تحذير الإسرائيليين من نشوب الحرب كبيراً، لأن الزمن المتبقي حتى بداية الحرب لم يكن ليمكن الإسرائيليين من عمل الشيء الكثير. وفي مقابل هذا الضرر ـ إن حدث ـ كانت هناك مجموعة من الاحتمالات التي وضعها السادات في الحسبان:

أولها، أن الحرب ستعقبها بالضرورة مفاوضات سياسية مهمة، ولم يرغب السادات في أن يفقد مروان صدقيته لدى إسرائيل، وأراد أن يكون أنبوب التأثير السياسي في صانعي القرار فيها. وقد حصل مروان على مكافأة خاصة من رئيس الموساد زامير عن التحذير بالحرب بلغت مئة ألف دولار.

ثانيها، أن تحذير مروان كان من شأنه أن يضع القيادة الإسرائيلية تحت الضغط، ويجعلها تتخذ قرارات خاطئة؛ كأن تهاجم الطائرات الإسرائيلية، في هجمات خاطفة، حائط الصواريخ المصري، وقد كان المصريون مستعدين لمثل هذا السيناريو. وفي جميع الأحوال سينظر إلى إسرائيل على أنها دولة عدوانية.

ثالثها، إن إسرائيل إذا شنّت هجمات جوية، أو استدعت قوات الاحتياط، دون أن يقدم أعداؤها سبباً وجيهاً لذلك، لكانت قد كشفت نفسها أمام كيسنجر، الذي حذرها مراراً من شن هجوم على مصر.

ثم يقر ميندس أن الموقف عشية حرب تشرين الأول/أكتوبر قد يخلق انطباعاً بأن عملية زرع مروان قد فشلت، لكن الأمر لم يكن كذلك، فقد أدى مهمته بنجاح، وزرع المفهوم المصري عن الحرب في العقل الإسرائيلي. وكانت قمة نجاحه في صيف عام 1973، عندما لم يخبر الموساد بوصول طائرات الميراج من ليبيا، وصواريخ سكود من الاتحاد السوفياتي، أو الاتفاق بين السادات والملك فيصل، في لقاء سري حضره مروان قبل الحرب مباشرة، عن استخدام سلاح النفط، أو تعهد السوفيات بدعم مصر أثناء الحرب، وغير ذلك من الأمور الحاسمة التي أخفاها عن الموساد. وفي المقابل أبلغ مروان الموساد عن خطر الحرب في شهري نيسان/أبريل/وأيار/مايو عندما لم يكن السادات مستعداً بعد لشن الحرب لأسباب عملياتية (ص 218).

ويضيف ميندس: إذا كان مروان عميلاً إسرائيلياً، مثلما يقولون، لكان فور وصوله إلى باريس في 4 تشرين الأول/أكتوبر، واتصاله هاتفياً بضابط الاتصال الخاص به دوبي ـ وحتى على افتراض أنه كان محاطاً بالناس، ويصعب عليه الحديث ـ لكان اكتفى بإبلاغ دوبي بالاسم الكودي المتفق عليه للحرب الفورية: «أشلجن»، ولم تكن هناك ضرورة للسفر إلى لندن في اليوم التالي لمقابلة رئيس الموساد، وإبلاغه بأن الحرب غداً، ما كان يعطي إسرائيل فسحة من الوقت (نحو 48 ساعة) للاستعداد للحرب. لكن هذا كله لم يحدث. ويتساءل ميندس: هل من المنطقي أن يسافر مروان، أحد شركاء سر الحرب، واليد اليمنى للرئيس السادات، إلى روما قبل

4 أيام من اندلاع الحرب؟ هل من المعقول أن يعود رفاقه إلى مصر يوم 5 تشرين الأول/أكتوبر ويسافر هو إلى لندن، قبل يوم واحد من الحرب؟ لقد أراد السادات أن يخلق موقفاً دراميا يدفع مائير إلى أن تتعامل مع الرسالة بجدية تامة، وأن تعمل في هذا الاتجاه. وعندما قال مروان لرئيس الموساد: «الحرب غداً»، كان يدفع إسرائيل لأن تبادر ببدء الحرب. والسادات بذلك كان يريد أن تخطو مائير الخطوة الأولى، بمعنى أن تستخدم سلاح الطيران لتوجيه ضربة مسبقة، وهو يعلم نتيجة ذلك. فقد كان يعلم تماماً أن سلاح المشاة الإسرائيلي غير جاهز تماماً للحرب، وهو ما يعني أن تقديراته الاستخباراتية كانت سليمة تماماً. والجيش المصري كان جاهزاً على امتداد القناة، بما في ذلك أنظمته الصاروخية المضادة للطائرات. يكفي القول هنا أنه في الأيام الثلاثة الأولى للحرب، فقدت إسرائيل أكثر من 100 طائرة مقاتلة. وكان ذلك من «وضع الحركة»، حيث كانت القوات المصرية مهاجمة ومكشوفة، ما يعني أن توجيه ضربة إجهاض إسرائيلية إلى القوات المصرية، وهي في وضع وتحصينات «الدفاع الثابت»، كان سيكلف إسرائيل ما هو أكثر كثيراً. وهذا يعني أن مبادرة إسرائيل بشن الحرب لم تكن تفيدها، إن لم تلحق بها ضرراً جسيماً، ولم تكن تغير كثيراً من موقف مصر.

وأين المفاجأة هنا؟ يتساءل البعض. ويرد ميندس بقوله: الرد على ذلك يوجد في المفاجأة التامة لظروف بدء الحرب. فقد كنا معتادين على أن الخداع مبني على الكذب. لكن السادات أعطى رئيس الموساد من طريق مروان، معلومة صحيحة ودقيقة تماماً، وغنية جداً بما تحتويه، لدرجة أن كل القيادة الإسرائيلية ـ رئيسة الوزراء (التي اعتمدت على رئيس الموساد)، ووزير الدفاع (الذي اعتمد بصورة عمياء على رئيس أمان)، ورئيس الاستخبارات العسكرية المغرور، ورئيس الموساد الساذج ـ كانوا يدمنون بخار فم مروان المشبَّع بالمورفين، وتم تخديرهم جميعاً. ويضيف ميندس: «إن مناورة الخداع التي قامت بها الاستخبارات المصرية قبل حرب عام 1973، سوف تسجل في التاريخ العسكري بوصفها أكبر عملية خداع شهدتها حروب العالم. فهذا هو الخداع العبقري مجسداً: أن تستضيف القيادة السياسية والأمنية الإسرائيلية في مركز الأعصاب الأمني المصري، وتعتبر إسرائيل ذلك إنجازاً. في حين أن الإنجاز الحقيقي حققه مروان عندما زرع في عقل القيادة الإسرائيلية التقدير الذي أراده السادات، وذلك في صورة «مصيدة عسل البقلاوة»، التي التهمناها بالهناء والشفاء، في غرفة عمليات الحرب التابعة للجيش المصري» (صفحات متفرقة).

وأخيراً، ولحسم تلك القضية، يجب طرح هذين السؤالين: **الأول**، السبب الذي يدفع ضابط مصري متزوج من ابنة جمال عبد الناصر، لكي يتجه بنفسه إلى السفارة الإسرائيلية ليقامر برقبته، ويعرض خيانة وطنه؟ الإسرائيليون يقولون إن الدافع هو المال، لكن ألم يكن في إمكان مروان أن يستغل نفوذه كصهر الرئيس، ويكون «فاسداً» بدلاً من أن يكون «خائناً» ليحصل على

المال؟!، لماذا كشف الإسرائيليون عن اسم مروان خلال حياته، إذا كان فعلاً عميلاً لإسرائيل، رغم أن ذلك يتعارض مع أهم قواعد الاستخبارات؟ في ضوء ما سبق يمكن أن يكتشف الباحث عن الحقيقة لحساب من كان يعمل مروان، ومن هو الطرف الذي تعرض لأكبر عملية خداع في التاريخ! أما محاولة الإجابة عن السؤال الكبير والخطير ذاته: لماذا قرر السادات إبلاغ إسرائيل بموعد انطلاق الحرب؟ من وجهة نظر تحليلية؛ فتجب الإشارة إلى أن الإجابة عن هذا السؤال يمكن أن تعالج في ضوء احتمالين كلاهما محيِّر ومربك:

الاحتمال الأول، أن مروان تحرك من القاهرة، بعد أن كانت الحرب قد تقررت نهائياً، وانطلقت بعض التحركات العسكرية المرتبطة بها بالفعل، وهو يحمل «الموعد الحقيقي» للحرب، في حينه، وهو الساعة السادسة مساء يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر 1973، وكان هذا هو الموعد المقرر بالفعل يوم مغادرة مروان القاهرة إلى ليبيا، في 2 تشرين الأول/أكتوبر، ومنها إلى روما، ثم لندن. لكن الموعد تغير إلى الساعة الثانية بعد ظهر اليوم نفسه، ولم يجرِ إبلاغ مروان بذلك التغيير، وهذا هو الموعد الذي قام بإبلاغه إلى مدير الموساد. لكن هذا الاحتمال ينطوي على عدم إمكانية الاتصال بين السادات ومروان في مثل هذه المهمة الخطيرة، وهو احتمال صعب جداً، وبخاصة أن «الموعد الجديد» قد تحدد في 3 تشرين الأول/أكتوبر.

الاحتمال الثاني، أن مروان جرى إبلاغه بتغيير الموعد إلى الساعة الثانية بعد الظهر، لكن السادات قرر، لسبب غير معلوم، أن تستمر مهمة مروان كما هي، بحيث يجري إبلاغ إسرائيل أن الحرب ستندلع في الساعة السادسة من بعد الظهر، أي بعد أربع ساعات من الموعد الحقيقي، لأنه من غير المتصور أن ينقطع الاتصال بين السادات ومروان في مثل هذه المهمة الخطيرة، وبخاصة أنه غادر ليبيا إلى روما ثم إلى لندن.

في هذا السياق يشير محمد حسنين هيكل في كتابه بعنوان: **أكتوبر 73: السلاح والسياسة**، إلى أنه كان إلى جانب السادات بمنزله، مساء يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، حيث «راح السادات يتحدث حديثاً مرسلاً، كان واضحاً أنه يفرج عن نفسه بعد كبت شديد. ولقد راح يستعيد ذكريات أيام سابقة على الانتظار والإحباط. وأبدى رضاه عن المقادير التي تدخلت لتغيير موعد بدء المعركة، الذي تسرب إلى الإسرائيليين، بموعد آخر جاءهم مفاجأة تكتيكية»[15]. لم يكن من المفهوم ماذا يقصد السادات بموضوع «تغيير موعد بدء المعركة»؟ وهل لتلك الإشارة علاقة بمهمة مروان، دون أن يفصح عنها، أم لا؟ طالما كان الحديث مرسلاً، وفيه التفريج عن النفس بعد كبت شديد؟ كما لم تكن تلك «المهمة» قد تسربت أخبارها بعد.

(15) محمد حسنين هيكل، **أكتوبر 73: السلاح والسياسة** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص 374.

إسرائيل تحتاج من 48 إلى 72 ساعة للتعبئة العامة للحرب، مروان ضمن خطة الخداع الاستراتيجي أبلغهم قبلها بنحو 24 ساعة فقط، وبموعد خطأ، منح مصر أربع ساعات، كانت كافية لإنجاح العبور، وإنشاء رؤوس كباري بالضفة الشرقية للقناة. وفي جميع الحالات فإن التغيير في الموعد لا يغير من الأمر شيئاً، لأن «الخبر» وصل إلى إسرائيل في الساعة الخامسة من فجر يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر، وعقد مجلس الوزراء المصغر اجتماعاً على الفور، برئاسة مائير، التي أعلنت أن «المعلومات» التي لديها جاءت من مصدر رفيع المستوى، لا يرقى إليه الشك. مع ذلك لم يقرر المجلس اتخاذ أي إجراءات.

يضاف إلى ذلك جزء من إفادة دايان أمام لجنة أغرانات: «لقد اعتقدت الاستخبارات العسكرية والموساد على حد سواء أنه لن تقع حرب، وأن المصريين حتى اليومين الأخيرين والسوريين لا يتجهون إلى شن حرب، واعتقد الأمريكيون في فترة معينة أن المصريين يتأهبون لحرب، لكنهم تراجعوا عن ذلك، وقالوا إن ما يحدث في مصر تدريباً عسكرياً وليس استعداداً لحرب حقيقية»، طبقاً لما ورد في المجموعة الأولى من الوثائق التي أفرجت عنها إسرائيل عام 2013، في الذكرى الأربعين لحرب تشرين الأول/أكتوبر، والتي تتضمن محاضر التحقيقات كاملة. وقد ورد في تلك الوثائق الإسرائيلية فقرات تستحق التركيز عليها؛ فأثناء الاجتماع الذي دعت إليه مائير فجر يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر قال دايان إن الولايات المتحدة أعلنت أنها لا ترى أن هناك تأهباً للحرب، بل إنهم لا يعرفون تفسيراً لترحيل عائلات الروس من مصر وسورية، بينما قال رئيس الموساد «إنهم جاهزون تكتيكياً وعملياً للحرب، وفقاً للخطة التي نعلمها، كل شيء جاهز، لكن المصريين يعلمون أنهم سيخسرون الحرب، والسادات في وضع لا يضطره إلى ذلك، كما أنه يعلم أن ميزان القوى لم يتحسن لمصلحة بلاده.

وسألت مائير: لقد سبق له أن أصدر تواريخ وأصدر تصريحات، هل الأمر مختلف هذه المرة؟

ورد رئيس الموساد: الأمر لم يصدر بعد، وربما يتراجع السادات في اللحظات الأخيرة، وفي مقدورنا أن نؤثر في ما ينوي الإقدام عليه.

وسأل غاليلي وزير الدولة للإعلام: كيف يمكن التأثير فيه؟

رد رئيس الموساد: أولاً، بإعلان التعبئة العامة؛ ثانياً، لو استعنا بالأمريكيين، وأبلغنا السادات عن طريقهم أننا نعلم أنك تنوي الهجوم، ونحن نحذرك من ذلك، نحن في الانتظار، فلم تعد تملك عنصر المفاجأة، ومن الآن وحتى المساء، قد يؤتي التحذير ثماره».

أشار رئيس الأركان ديفيد بن أليعازر إلى برقية عميل رئيس الموساد ـ يقصد مروان ـ قائلاً: البرقية محل ثقة، بالنسبة إلينا، هذا تحذير مقتضب جداً، لو هاجموا خلال عشر ساعات فنحن

متأهبون لأقصى درجة في الجيش النظامي، ونحن في حاجة إلى 24 ساعة على الأقل لاستدعاء الاحتياط.

وقال الوزير غاليلي: «يقول عميل الموساد إنه يمكن إجهاض الحرب من طريق تسريب معلومات عنها». هذه الفقرة الأخيرة قد تعطي انطباعاً بأن مهمة مروان تهدف، في الحقيقة، لا إلى استعداد إسرائيل للحرب، إنما على العكس العمل على دفع إسرائيل إلى التفرغ لعملية «إجهاض الحرب عن طريق تسريب معلومات عنها»، بينما تواصل القوات المسلحة المصرية والسورية معاً استعداداتها للحرب كما هو مخطط.

ثم طالب وزير الدفاع بإعلان تعبئة الاحتياط. وردت مائير: إنني أفكر في الأمر وتأثيره في الوضع الاقتصادي غداً، لو نشبت الحرب. اختتم وزير الدفاع المناقشة بتكليف رئيس الأركان بإعلان التعبئة العامة[16].

نشر شلومو غازيت مقالاً في صحيفة هآرتس، بعنوان: «لماذا اعتمدنا على العميل المصري أشرف مروان؟»، في ذكرى تحرير سيناء، في 2018/4/24، قال فيه: عندما بدأت الأنباء في الوصول عن تدهور محتمل، يمكن أن يصل إلى حرب ـ بداية في الجبهة السورية، وبعد ذلك كيف يمكن تفسير المناورة العامة للجيش المصري ـ تجاهل النظام المعلومات التي تم الحصول عليها من المصادر الاستخبارية المختلفة، طالما أننا لم نسمع أي شيء من مروان[17].

التغير كان في 4 تشرين الأول/أكتوبر، عندما تلقى الموساد برقية من مروان، طلب فيها الالتقاء بسرعة مع رئيس الموساد في لندن، من خلال استخدام كلمة السر التي تم الاتفاق عليها مسبقاً للإشارة إلى أن الأمر يتعلق بحال «تهديد بشن حرب». في اليوم التالي، 5 تشرين الأول/أكتوبر، وصل نبأ إلى الاستخبارات العسكرية عن إخلاء عائلات الخبراء والمستشارين السوفيات، من مصر وسورية، هذا النبأ أدخل أجهزة الجيش الإسرائيلي إلى حال تأهب من الدرجة (ج)، وهي درجة التأهب الأعلى التي عرفتها إسرائيل منذ حرب عام 1967[18].

رئيس الموساد سافر في صباح اليوم التالي إلى لندن، قبل خروجه أبلغ رئيس الاستخبارات العسكرية عن اللقاء المخطط له، ولم يبلغ رئيسة الحكومة عن هدف سفره. في نفس اليوم وصل نبأ من مصدر (8200)، عن مبادرة مشتركة، مصرية ـ سورية، لمهاجمة إسرائيل. رئيس الاستخبارات العسكرية أعطى أمراً بتجميد التقرير ومنع نشر هذا النبأ في الجهاز، في انتظار تقرير رئيس الموساد بعد الالتقاء مع مروان[19].

---

(16) ترجمة الوثائق السرية الإسرائيلية عن حرب أكتوبر 1973 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014).
(17) شلومو غازيت، «لماذا اعتمدنا على العميل المصري أشرف مروان،» هآرتس، 2018/4/24.
(18) المصدر نفسه.
(19) المصدر نفسه.

في الساعة الخامسة فجراً، يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر، تلقى مدير مكتب رئيس الموساد تقرير هاتفي من لندن، حذر من هجوم مصري ـ سوري سيتم تنفيذه في عيد الغفران، عند حلول الظلام. رئيس المكتب وزع التقرير على رئيس الحكومة، ووزير الدفاع، ورئيس الأركان، ورئيس الاستخبارات العسكرية. ولدهشتي، كنت بين الذين تلقوا التقرير حالاً، وتم استدعائي لجلسة لدى وزير الدفاع مع رئيس الأركان ورئيس الموساد. ولأنهم لم يرغبوا في إزعاج من قامت بالاختزال التي تعمل في المكتب في هذا الوقت المبكر (كان الوقت قبل الفجر)، طلب مني تسجيل ملخص النقاش الذي جرى. لن أسهب. كان واضحاً أنه من الضروري القيام بتجنيد قوات الاحتياط على الفور، بغرض الاستعداد في الجبهتين مع سورية ومع مصر. لقد كان خلاف بين رئيس الأركان ووزير الدفاع فقط بخصوص حجم القوات التي يجب تجنيدها. على سؤال وزير الدفاع ما هو حجم القوات المطلوبة على الفور، للدفاع، أجاب رئيس الأركان: فرقتان، فرقة لكل جبهة. لكن عندما طلب رئيس الأركان تعبئة فورية لكل الاحتياط، رفض وزير الدفاع، لأنه خاف من أن تتهم إسرائيل بالمبادرة إلى شن الحرب. بعد ساعة صادقت رئيسة الحكومة مائير على طلب رئيس الأركان القيام بالتعبئة الشاملة. رغم أنها لم توافق على طلبه القيام بضربة استباقية.

وبعد أن استُدعي الوزراء من إجازاتهم، اجتمع مجلس الوزراء مكتملاً في الساعة الثانية عشرة ظهراً، وبينما كانوا يناقشون احتمال وقوع الحرب في المساء، تم إبلاغهم أن الحرب قامت بالفعل، «قبل ساعات معدودة من ساعة الصفر التي أبلغ عنها العميل المصري، بدأ هجوم مشترك. للأسف هذا حدث قبل ساعات من تجنيد الاحتياط، واستعداده للدفاع. بدون علاقة بهذه المسألة، فإن كثيرين في الجيش الإسرائيلي لم يستعدوا كما يجب لحال التأهب (ج)، التي أعلن عنها رئيس الأركان قبل ذلك بيوم. وكان هناك وحدات في خط الجبهة، التي تصرفت بعدم مسؤولية، وواصلت اجواء الراحة والروتين».

وتكشف الوثائق أنه في جلسة مشاورات اليوم الثاني للحرب بمكتب رئيسة الوزراء، قالت مائير: يجب أن نبلغ كيسنجر أن الأوضاع سيئة. وقال رابين: لقد عبر المصريون، وأصبحوا يسيطرون بقوات المشاة وأسلحتهم المضادة للدبابات على طول خط القناة بنقاطه الحصينة.

وفي جلسة مشاورات مساء نفس اليوم حضر وزير الدفاع وقال: «إنني لم أقدر جيداً قوة العدو، ولا قدرته القتالية، بينما بالغت في تمجيد قواتنا وقدرتها على الصمود، إنهم يقاتلون بشكل أفضل، ويصيبون دباباتنا بأسلحة خاصة، وتكبدنا مئات الخسائر في الأرواح، بينما 1000 ماسورة مدفع مكنت الدبابات من العبور، وحالوا دون اقترابنا».

كما ينبغي أن يوضع في الاعتبار، على الجهة الأخرى، أنه في الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر، أغلقت كافة الأبواب المصفحة في «المركز رقم 10»، مقر قيادة القوات المسلحة المصرية، وتوجه اللواء الجمسي رئيس هيئة العمليات إلى السادات قائلاً: «سيادة الرئيس لقد سبق السيف العذل»، أي أن معرفة إسرائيل بأمر الحرب في ذلك الوقت لن تؤثر في شيء. وللعلم كان الخطر الوحيد هو قيام إسرائيل بضربة إجهاض بسلاحها الجوي، لكن مثل هذا الاحتمال لا يضع في حسابه حائط الصواريخ المنيع بامتداد الجبهة على طول قناة السويس، الذي أثبت فعاليته الهائلة عندما انطلق هجوم الطيران الإسرائيلي.

هنا تنبغي الإشارة إلى أن السادات كان قد كرّم مروان، ومنحه أكبر وسام عسكري مصري، بالإشارة إلى دوره في حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973، عندما ترك منصب مدير مكتب الرئيس لشؤون المعلومات، وتولى رئاسة «الهيئة العربية للتصنيع العسكري».

وبعد مصرع مروان بلندن أصدر الرئيس مبارك بياناً رسمياً أكد فيه أن مروان «كان وطنياً مخلصاً، وأدى العديد من الأعمال الوطنية، وأنه لم يحن الوقت للكشف عنها»، كما شارك نجله جمال مبارك في مقدمة الصفوف الأولى في الجنازة العسكرية التي حظي بها كمزيد من التكريم، التي حضرها أيضاً كبار رجال الدولة، وعدد من قيادات الاستخبارات المصرية. وشيعت الجنازة من مسجد عمر مكرم الشهير في قلب القاهرة، حيث أقيمت صلاة الجنازة التي أمَّها شيخ الأزهر، وهي أمور لها مغزاها. لكن مبارك رفض طلباً أعرب عنه هيكل، بضرورة إجراء تحقيق رسمي، على أعلى مستوى، في ما يتردد عن علاقة مروان بالموساد.

اعتبر البعض التكريم في الحياة وبعد الوفاة بمثابة إقرار رسمي ببراءة مروان من تهم الجاسوسية لمصلحة إسرائيل، فضلاً عن مصاهرته جمال عبد الناصر، الذي اعتبر بمثابة درع واق ضد السقوط في بئر الخيانة والعمالة، ما حاول مروان نفسه إثباته خلال لقائه هيكل بلندن، حيث أخرج له قصاصة من الورق كانت منشورة في صحيفة **الأهرام** تحمل خبر تكريم السادات له، وهو ما لم يقتنع به هيكل في سرده المثير عن مروان وتفاصيل لقائهما معا، كما ورد في كتابه: **مبارك وزمانه من المنصة إلى الميدان**.

وقد أخبرني هيكل شخصياً عن لقاء مطول بينه وبين أشرف مروان بلندن: قائلاً «إن أشرف مروان بادر إلى مد يده إلى الجيب الداخلي لجاكته، وأخرج منها ورقة، وكانت قصاصة من جريدة الأهرام، نشرت نص ما قاله الرئيس السادات في تكريم أشرف مروان، عندما ترك منصبه في رئاسة الجمهورية، إلى رئاسة الهيئة العربية للصناعات العسكرية، ونظرت في القصاصة ثم طويتها وناولتها لأشرف»، وسألني: «ألا تكفيك شهادة أنور السادات حين يقول إنني قدمت خدمات كبيرة لمصر؟!!». وقلت لأشرف صراحة: «إن ما قرأته منسوباً للرئيس أنور السادات لا يجيب عن سؤالي، وأنه يعرف قيمة أي كلام مرسل مما يقال في المناسبات، وعلى أية حال

فإنه إذا رأى أن يكتفي به فهذا حقه، وأما بالنسبة لي فإنه ببساطة لا يكفي، إن ما نحن بصدده لا يمكن الرد عليه إلا بما هو واضح ومحدد وقابل للإقناع». وتابع: «بدا عليه الحرج وسألني: «هل تتصور أن صهر جمال عبد الناصر جاسوس، وأنت كنت أقرب الأصدقاء إليه وتعرفه؟»، وقلت بصراحة: «دعني أكون واضحاً معك، لا شهادة حسن سير وسلوك من أنور السادات، ولا صلة مصاهرة مع جمال عبد الناصر، تعطيان عصمة لأحد، نحن أمام مشكلة حقيقية تقتضي وضوحاً مقنعاً حقيقياً». وختم هيكل حديثه معي حول الموضوع بقوله: «لسوء الحظ دخل علينا في الفندق «خالد عبد الناصر»، بينما مروان يوشك أن يتابع، وهكذا غيّرنا الموضوع، ثم خرجا معاً حسب ترتيب سابق بينهما، وفي اليوم التالي سقط مروان قتيلاً».

كذلك فإن «لجنة أغرانات»، التي تولت التحقيق الرسمي في «التقصير» الإسرائيلي في حرب عام 1973، لم تشر لا من قريب ولا من بعيد إلى «قصة الملاك» حتى بدون الإشارة إلى «مصدر المعلومات»، التي كانت كفيلة في حال صحتها بإحالة العديد من المسؤولين الإسرائيليين إلى المحاكمة؛ طالما كانت لديهم هذه «المعلومات» التي أمدَّهم بها «الملاك» في شأن اندلاع القتال في الساعة السادسة من مساء يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر عام 1973، وبخاصة إذا وضع في الاعتبار مكان ومكانة وحساسية «مصدر المعلومات»، الذي تشير «التسريبات» التي تم ترويجها إلى أن الاستخبارات الإسرائيلية قد تمكنت من «تجنيده» منذ عام 1969!

يشير محمد السيد صالح إلى أنه فور وفاة أشرف مروان الغامضة، في حزيران/يونيو 2007، ثار جدل حول نفس الإشكالية: «جاسوس» أم «وطني شريف»؟ كانت الصحافة أكثر جرأة مما هي عليه الآن. اجتهدت الفضائيات، الكل أدلى بدلوه، قصص وحوارات من القاهرة ولندن، وعواصم غربية حول نفس القضية. وأنه حاول يومها أن يصل إلى شخصية مختلفة، لديها قول فصل في هذا الأمر.

وعنما سأل أمين هويدي، وزير الحربية ورئيس الاستخبارات العامة الأسبق، قال: «لا توجد ورقة واحدة في الاستخبارات العامة في شأن مروان، أما وإن كان مبارك قد شهد له بالوطنية فيُسأل عن ذلك، وقد تكون لديه دلائل وقرائن على ذلك، فقد كان نائباً للرئيس السادات لنحو ست سنوات، وقد تكون من مهامه الاطلاع على ملفات حساسة بينها ملف أشرف مروان.

أما اللواء فؤاد نصار، رئيس الاستخبارات العامة الأسبق، فقد شرح رأيه بالتفصيل في ما يتعلق بشهادة مبارك بوطنية مروان؛ قائلاً: مبارك رجل عسكري، يعرف ما يقوله بهذا الشأن، وإن كان قد قالها ولو بشكل مقتضب، فإن لديه الدليل على ذلك. وأضاف: إن السادات كان لديه ما يشبه وحدة استخبارات خاصة يديرها من الرئاسة، وأنها أحياناً كانت تقوم بتكليفات خاصة دون أن تدري الاستخبارات العامة عنها شيئاً. كان السادات مؤمناً بتوزيع الأدوار. كان يتخيَّر رجاله بعناية فائقة، وعندما يضع ثقته في شخصيات بعينها كان يكلفهم بمهام خاصة، ويعودون إليه

شخصياً. في مرحلة تالية، كان نائب الرئيس مبارك على صلة بالملفات الاستراتيجية التي يحركها السادات بنفسه، ولذلك فطالما أنه قد شهد لمروان فإن لديه ما يؤكد أنه كان وطنياً عن حق».

ويلاحظ صالح إن كثيراً من الأجهزة الوطنية، خلال سنوات التحضير للحرب وحتى نهاية عصر السادات، عمل في مهام متعلقة بجمع المعلومات، كان مديروها لهم خط اتصال مفتوح بالرئاسة. فسأل علي السمان عن ذلك، وهو خير تجسيد لما أقصده في هذا المجال؛ قال لي: «كنا نرسل تقاريرنا إلى الرئيس... والمسؤول عن هذه الخطوط المفتوحة كان نائب الرئيس». سمعت شهادة متطابقة من مرسي سعد الدين، أن خطوطهم كانت مفتوحة مع السادات ونائبه. ويعقّب صالح: رغم يقيني أن مروان كان يتعامل مع السادات مباشرة، وأنه لعب دور العميل المزدوج بمهارة، وساعد في ترسيخ «الخداع الاستراتيجي» لإسرائيل، وإقناع قادة أجهزتها الاستخباراتية بعدم جاهزية مصر للحرب، إلا أنه ينبغي أن نصدق ونحلل ما قاله اللواء عبد السلام المحجوب، نائب مدير الاستخبارات العامة الأسبق، من أنه تولى تدريب مروان على القيام بعمله مع الإسرائيليين، كما ذكر أن من كان يتعامل مع مروان من الجانب الإسرائيلي هو ضابط التشغيل رافي إيتان، وتلك هي المرة الأولى التي يعلن فيها ذلك الأسم، وأنه مستعد لمناظرة علنية مع هذا الضابط الإسرائيلي الذي كان مسؤولاً عن التعامل مع مروان. ثم مرت شهور طويلة على هذه الدعوة، لكن الرجل لم يستجب لذلك التحدي، بل ولم يتطوع أي أحد بقبول هذا التحدي من الموساد نيابة عنه. وختم المحجوب: «ستحدث في الوقت المناسب»! والأهم في شأن هذا الرجل أن لديه رواية فاصلة حول مروان، وهذا وقتها للظهور للنور.

ويختتم صالح قائلاً: إن هذه التصريحات عمرها عشر سنوات تقريباً. كانت وقتها لدينا حرية نسبية في الحصول على تصريحات ومعلومات من قيادات الجهاز السابقين، لكن القانون الرقم (100) استخبارات، فرض العديد من القيود بهذا الصدد، ما جعل الصمت التام مفروضاً على الجميع. لكن في المقابل ينبغي أن نشجع هؤلاء القادة العظماء على الحديث، حتى نعطي النموذج في العطاء للجيل الجديد، ونخرج بعضهم من حال الإحباط العام، وبأننا بلا إنجازات أو بطولات[20].

الواجب هو تقديم رواية وطنية مصرية، ودعمها بشهادة زاعيرا، التي قال فيها إن مروان قد تلاعب بإسرائيل، وأهان استخباراتها ومؤسساتها لمصلحة مصر... وإن مصر تستحق وساماً على نجاحها في استخدام مروان لتضليل إسرائيل. ودعمها كذلك بشهادة الرئيسين السادات ومبارك، في شأن الدور الوطني الذي قدمه مروان. فضلاً عن الصلة القوية التي ربطته طوال الوقت مع مدير الاستخبارات المصرية الأسبق عمر سليمان.

(20) محمد السيد صالح، «حكايات السبت،» الشروق، 2018/9/22.

ج - حقيقة المفاجأة الاستراتيجية

لا شك في أنه من دواعي الفخر والاعتزاز أن تجري الإشادة بنجاح خطة الخداع الاستراتيجي، التي وضعتها الاستخبارات المصرية، في تضليل إسرائيل في شأن نيات الحرب، وموعد بدء القتال، لكن مثل هذا التوجه، مع أهميته، إلا أنه يغفل ما كان يجري على الجبهة الإسرائيلية من مناقشات واستعدادات قبل أيام من اندلاع القتال، كما أنه يغفل حق هؤلاء الرجال الأبطال، من المصريين والسوريين، الذين واجهوا عدواً شرساً، كان يعلم بما يراه أمامه رؤى العين من استعدادات، وإن كان غير متأكد من نياتها أو مدى جديتها. كما سبقت الإشارة إلى قول رئيس الاستخبارات الإسرائيلية: «إنهم جاهزون تكتيكياً وعملياً للحرب، وفقاً للخطة التي نعلمها، كل شيء جاهز، لكن المصريين يعلمون أنهم سيخسرون الحرب، والسادات في وضع لا يضطره إلى ذلك، كما أنه يعلم أن ميزان القوى لم يتحسن لمصلحة بلاده». كما أضاف صراحة في شأن عنصر المفاجأة: «لو استعنا بالأمريكيين، وأبلغنا السادات عن طريقهم أننا نعلم أنك تنوي الهجوم، ونحن نحذرك من ذلك، نحن في الانتظار، فلم تعد تملك عنصر المفاجأة، ومن الآن وحتى المساء، قد يؤتي التحذير ثماره».

وليس أفضل من الوثائق الإسرائيلية في هذا المجال. ولقد سبقت الإشارة إلى أبرز ما جاء في محاضر اجتماعات المجموعة الوزارية لإدارة الحرب بين يومي 6 و9 تشرين الأول/أكتوبر عام 1973، وهي المجموعة الأولى من الوثائق التي أفرجت عنها الحكومة الإسرائيلية عام 2013 في الذكرى الأربعين للحرب. أما المجموعة الثانية من الوثائق فتضم شهادات المسؤولين والسياسيين والعسكريين والقادة الميدانيين أمام «لجنة أغرانات»، التي تشكلت بعد الحرب، للتحقيق في أسباب التقصير الذي أدى إلى الهزيمة، وتحديد المسؤولين عنه[21].

وكان التحقيق مع دايان، مثلاً، يدور حول سؤالين جرى طرحهما على الجميع: الأول، المعلومات التي توافرت لديك منذ يوم 1973/9/13، عندما أسقطت إسرائيل طائرة سورية، حول مساعي «العدو» ونياته لشن الحرب، وكذلك تقديرات الموقف، والقرارات التي اتخذت في هذا الشأن؛ الثاني، هو استعداد الجيش الإسرائيلي، والخطوات التي اتخذت في هذا الشأن منذ يوم 1973/9/13 حتى يوم 1973/10/6 بوجه عام، خلافاً لتقديرات الموقف، طبقاً للخطط العامة التي كانت لدى الجيش الإسرائيلي.

وكان من إجابة دايان: أنه يأخذ معلوماته من الاستخبارات العسكرية والاستخبارات، وقد اعتقدت الاستخبارات العسكرية والموساد على حد سواء أنه لن تقع حرب، وأن المصريين حتى اليومين الأخيرين والسوريين لا يتجهون لشن حرب، واعتقد الأمريكيون، في فترة معينة،

(21) ترجمة الوثائق السرية الإسرائيلية عن حرب أكتوبر 1973.

أن المصريين يتأهبون لحرب، لكنهم تراجعوا عن ذلك، وقالوا إن ما يحدث في مصر تدريباً عسكرياً، وليس استعداداً لحرب حقيقية.

كما يدور حديث طويل حول العميل الهام الذي التقاه رئيس الموساد مساء الجمعة في لندن، وحذر من وقوع الحرب، لكن تم حذف اسمه، فرغم مرور أربعين عاماً على الحرب إلا أن لحظة الإفراج عن هذه الوثائق لم تأتِ بعد، إلا أن لدى إسرائيل ما تخفيه من أسرار، وتخشى أن يؤثر في أمنها القومي حتى هذه اللحظة.

وسأل المحقق دايان: منذ شهر تموز/يوليو كانت هناك إنذارات بالحرب؟

أجاب: أعتقد أنه أساساً بدءاً من نيسان/أبريل شعرت أنهم ذاهبون للحرب، في مثل هذا التاريخ أو تاريخ آخر، التواريخ كانت غير مستقرة، ومن حين لآخر حددوا تواريخ لم تصدق، وحتى صباح يوم الحرب لم أكن متأكداً أنه هو اليوم المقصود بالحرب حقاً.

وفي موضع آخر يقول دايان إن رئيس الاستخبارات العسكرية عنده معضلة في فهم رسالة العميل يوم 5 تشرين الأول/أكتوبر، وفهم نوعية هذه المناورة، هل هذه مناورة أم لا؟، هل هي مناورة قيادة أم مناورة فنية؟ أم مناورة من هذا النوع أم ذاك؟، وقد قال مرتين إن لديه تساؤلات حول نوعية هذه المناورة، وليس هل هذه مناورة أم لا؟ وعدد المناورات المختلفة التي لا يمكنه التعرف عليها، لكي يقرر أي نوع تلك التي جرت يوم 5 تشرين الأول/أكتوبر.

وللعلم فإن شهادة زاعيرا رئيس الاستخبارات العسكرية قد ذهبت إلى حد اتهام الموساد بأن ما كان يعتبره أهم جاسوس له في مصر، كان في الواقع مجرد طعم ابتلعه، وتسبب في ضرر بالغ لإسرائيل. وقد روّج زاعيرا، حتى وقت قريب في كل أحاديثه أن الموساد ورّط إسرائيل في أكبر عملية خداع قام بها المصريون ضدها بإجادتهم تشغيل مروان كعميل مزدوج. موت مروان المفاجئ حدث بعد أسبوعين من الإعلان الرسمي عن أنه عميل للموساد، وللمرة الأولى التي يتم الإعلان فيها عن أحد عملاء الموساد صراحة، وهي المرة الأولى التي تحدث في تاريخ دولة إسرائيل، حيث يتم الكشف عن جاسوس «خان وطنه» لمصلحة إسرائيل، حيث كان هو المصدر الأفضل لدولة إسرائيل، والسؤال هو لماذا تم الكشف عنه والإعلان عن سره؟ لماذا تم الكشف عن معلومات تتسم بكل هذا القدر من السرية؟ ومن الذي باعه؟ ومن الذي تسبب في قتله؟

فهل كان مروان طعماً استخبارتياً مصرياً حركه السادات لتنويم القيادات الإسرائيلية وشل حركتها، استطاع إقناعها أن مصر لن تتخذ قراراً بالحرب إلى أن تحصل من الاتحاد السوفياتي على قاذفات (طائرات) بعيدة المدى، وصواريخ بعيدة المدى من طراز «سكود»، تهدد العمق الإسرائيلي؟ ولا شك في أن مساهمة مروان في غرس هذه الفكرة كانت حاسمة، يقول أهارون

زائيفي لواء احتياط ورئيس سابق للاستخبارات العسكرية: حينما تتملكنا فكرة لفترة طويلة ونصدقها لا نستطيع بعد فترة رؤية الواقع، حتى ولو كان جلياً، إن السادات كان يريد سيناء، وإسرائيل تحافظ على توازنها بالحصول على معلومات من عميلها، فهو الوحيد الذي يستطيع انقاذ ما يريده السادات من أيدي الإسرائيليين.

وتذكر الوثائق أن مائير قالت أمام لجنة أغرانات: إن الاستخبارات العسكرية فسرت رفع الاستعداد في الجيش المصري بأنه نتيجة تخوف من شن عملية إسرائيلية، وعندما زاد التأهب في الأيام الأخيرة فإن ذلك كان بهدف امتصاص الهجوم المتوقع، وذكرت ذلك نشرة الاستخبارات العسكرية عندما كنت متوجهة إلى ستراسبورغ يوم 30 أيلول/سبتمبر. «وعندما عدت مساء الثلاثاء الثاني من تشرين الثاني/أكتوبر قابلني وزير الدفاع في ركن ما بالمطار، وطلب عقد لقاء لأنه يريد أن يبلغ عن تطورات على الجبهات، فحددنا اليوم التالي الأربعاء».

وفي تبريرها لما حدث تقول مائير: «إن السادات أقل من ناصر في كل شيء، ورغم ذلك أصبح يتخذ كل القرارات وحده، وكل شيء مركز في يده الآن، فهو قرر طرد الروس من مصر، ولم يكن هذا منطقياً مطلقاً، لكن ذات صباح يوم صاف، قام ولم يسأل أحد، وقال للمستشارين الروس: عودوا إلى بلدكم؟، يخيل إلي أننا مضطرون إلى أن نكون مستعدين لأشياء غير منطقية، لكن دون أن نصاب بذعر، نحن لا نعيش من أمس في هذه البيئة، والجيران هم أيضاً هكذا، لا يفعلون دائماً أشياء منطقية، هم ليسوا دائماً منطقيين، لكن هل هذا مهم أن حرباً تندلع لكونها منطقية أو غير منطقية؟ لكنها تكون حرباً بعد أن تندلع، ثم يكون لها بعد ذلك منطقها الخاص بها.

إن الاستخبارات العسكرية قالت إن ما يحدث تشكيل دفاعي، لكن طبقاً للمدرسة السوفياتية فإن ذلك التشكيل يمكن أن يتحول على الفور للهجوم، وبما أنني لم أكن رئيس أركان قط، فإنني لم أعرف ما التشكيل الدفاعي وغير الدفاعي، وذات يوم صاف، جاء الناس، وقالوا أنهم غيروا التشكيل، وأنه هجومي، هم لم يقولوا إنهم ليست لديهم القدرة، فكل شيء معَدّ، وهم قادرون على فعل ذلك، لكن ليس من المنطقي أن يفعلوا.

في اجتماع يوم الأربعاء 3 تشرين الأول/أكتوبر لم يكن هناك شيء غير الضغط على الولايات المتحدة ليرسلوا لنا ما هو ضروري، لكن السبت 6 تشرين الأول/أكتوبر حضر وزير الدفاع، ومعه رئيس الأركان ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، الذي قال إن هناك متغيراً مقلقاً وهو مغادرة الأسر الروسية من مصر وسورية.

ـ هل أبلغكم أيضاً أن رئيس الموساد تلقى معلومة تحذيرية؟

ـ صحيح.. لم أعرف أنه غادر، لكنه تلقى استدعاءً عاجلاً، وعرفنا أنه غادر لمقابلة مصدر... الاسم محذوف.

ـ رئيس الموساد سافر فجراً بعد أن استدعاه صديقه على عجل في شأن تحذيري.

أريد أن أسألك: هل هو خاضع لك مباشرة؟ هو تلقى هذه المعلومة، بحسب ما نعرف الآن، في منتصف الليل، وتشاور هاتفياً مع رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، وأجريا كل أنواع الترتيبات، ثم غادر، هل هذا على ما يرام أنه لم يبلغك؟

مائير: الحق في تلك اللحظة غضبت قليلاً، لكن الغضب سرعان ما تلاشى، لأن هذا لا يحدث دائماً، ومنذ اجتماع الأربعاء لم أكن مطمئنة، لكن لم أعتقد أن في وسعي أن أتجادل مع مسؤول شعبة الاستخبارات، ومع رئيس الأركان.

وفي موضع آخر، تقول مائير: أريد أن أعترف بجرم اقترفته، في حق هذا المصدر طوال كل السنوات، غير مرة قلت لرئيس الموساد: هل تثق به؟، وبما أنني لست محترفة، فقد كنت أفكر طوال الوقت ربما هذه معلومات مضللة في كثير من الحالات، لكن مع هذا أخذنا هذا المصدر على محمل الجد.

سألوها، في جلسة سرية بلجنة أغرانات للتحقيق في الهزيمة: لماذا لم ترفعي حال الطوارئ، وتعلني التعبئة العامة خلال الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر، بعد أن لاحظتِ الحشود السورية التي بدأت تتجمع منذ يوم 13 أيلول/سبتمبر، والحشود المصرية التي تلتها اعتباراً من 29 أيلول/سبتمبر، وأضاف السؤال لها: إنكِ فعلتِ هذا بالفعل في أيار/مايو، عام 1973 عندما حشد السادات قواته، فلماذا لم تكرري نفس درجة اليقظة في تشرين الأول/أكتوبر؟! في البداية تعللت رئيسة الوزراء بأن الاستخبارات العسكرية كانت في أيار/مايو، قدمت تقديراً يفيد بأن السادات لن يحارب، وأن الحشود المصرية مجرد مناورة، وبالرغم من تقدير الاستخبارات، وافقت على طلب رئيس الأركان بإعلان الطوارئ واستدعاء الاحتياط. بعد هذا المجهود والتكاليف، التي بلغت ستين مليون ليرة إسرائيلية، ثبت لها أن رئيس الاستخبارات العسكرية، إيلي زاعيرا، كان على صواب في تقديره، حيث انفضت المناورة المصرية كما توقع. ترتيباً على ذلك تقول مائير إنها تلقت في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر تقديرات من نفس قائد الاستخبارات، الذي أصبح محل ثقة، تفيد بأن احتمال قيام المصريين والسوريين بشن حرب احتمال أقل من ضعيف، وبالتالي فقد استندت إلى تقدير الاستخبارات باستبعاد الحرب».

هنا فاجأها أحد أعضاء لجنة التحقيق بسؤال قائلاً: ولكنكِ رئيسة الوزراء وصاحبة القرار، فلماذا لم تتخذي الإجراء اللازم؟! هنا اضطرت مائير إلى الاعتراف المذهل الذي قالت فيه: «لقد كانت عندنا صورة عن شخصية السادات تفيد بأنه رجل هزلي يدعو للسخرية وغير جاد في

أقواله، وكان يضحك على شعبه دون خجل، فيعد بالحرب ولا ينفذ دون حياء، وكان إذا شعر بأن جيشه يتململ يقوم بإشغاله، بدفعه إلى مناورة على الجبهة لإلهاء الجنود والضباط»، وأضافت: «كانت كل المصادر تؤكد لنا هذه الصورة، وكنا نتندر عليه في مجلس الوزراء، أما الآن، فأنا مدينة له باعتذار أمامكم، فلقد نجح في خداعي وخداع جميع القادة».

وتقول عدت إلى البيت يوم الجمعة، عشية يوم الغفران، مطمئنة تماماً، كان لدي ضيوف معزومون على وجبة الإفطار، كان أحدهم رئيساً سابقاً لشعبة الاستخبارات العسكرية، وقلت له إن الفارق بيني وبينك، أنني عدت إلى البيت غير مطمئنة، ولم أستعد الطمأنينة حتى الآن، أنا لا أستطيع منذ الحرب، ولم أستطع إن كانت لدي تقديرات، القول أن هذا مذنب، وأنا لا، من الصعب بالنسبة إلي أن أمشي في هذا الطريق السهل. وتضيف: «لقد استثمرنا أموالاً طائلة منذ عام 1967 لضمان أن يكون هناك إنذار مسبق بالحرب، أنشأنا أشياء خرافية لنضمن لأنفسنا إنذار بأقصى قدر ممكن، وطوال الوقت، عندما تحدثنا خلال تلك السنوات، قيل لنا دائماً: سيكون لنا إنذار، وهو لم يحدث باستثناء موضوع خروج الروس. أنا سعيدة بأمر واحد على الأقل، بأنني اتخذت قراراً في شأن التعبئة في صباح يوم السبت، الخوف دائماً أننا إذا أعلنّا التعبئة فإنهم يعتقدون أننا ننوي المهاجمة، وعندئذ سيهاجمون، وأنا ربما بعدم الخبرة وعدم المعرفة قلت: نعلن التعبئة».

معنى ذلك أن فكرة «المفاجأة» لا ينبغي أن تؤخذ على إطلاقها، فبالإضافة إلى ما تقدم؛ في شأن بطولة القوات المسلحة المصرية والسورية ـ من ناحية، وسجل المناقشات والاستعدادات التي كانت جارية في صفوف القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية، التي دعمها بلاغ مروان ـ من ناحية أخرى، كان من المستحيل إخفاء تحركات ما لا يقل عن مئة ألف مقاتل على الجبهة المصرية، حين يعمدون، حسب الاصطلاح العسكري، إلى «الفتح للهجوم»، فيخرجون حجماً من الأسلحة والمعدات من مخابئها ومن مواقعها لا يسهل تخيُّله، وبخاصة إذا وضع في الاعتبار ما أشارت إليه مائير من أن المدرسة العسكرية السوفياتية يمكن أن تتحول من حال الدفاع إلى وضع الهجوم على الفور، وأن القوات الإسرائيلية لا تبعد عنها سوى 200 متر.

في الرواية الإسرائيلية تظهر الموساد وكأنها تعمل وحدها في الساحة، وكأنه لا يوجد أمامها استخبارات أخرى، في مصر ولا في دول أخرى. هي حال من «السوبرمانية» الاستخبارية، التي تكون لدى الاستخبارات من الثقة في الذات ما يكفي لكي تؤسس كيفية خداعها، بحيث تقوم على إجراء وسلوك من الجودة العظمى، بحيث يستحيل أن يكون حقيقياً. وكان ذلك ما حدث عندما اتصل مروان بالسفارة الإسرائيلية في لندن. كان الإجراء بسيطاً جداً، ومستوفياً الشروط، زوج بنت «الرئيس العظيم» يقدم عرضاً بنقل المعلومات عن مصر مقابل المال. لم تكن لقصة أخرى أن تمر على الاستخبارات الإسرائيلية، وبخاصة أن الاستخبارات المصرية استُخدمت من

قبل وسائل أخرى لدس أشخاص داخل المجتمع الإسرائيلي، كان أشهرها رفعت الجمال. كانت الخطوة بهذا الشكل في نفس المستوى من العبقرية التي كانت لخطة عبور القناة في 6 تشرين الأول/أكتوبر، الأولى قامت بها الاستخبارات، والثانية قامت بها القوات المسلحة، والهدف زرع مجموعة من المفاهيم التي تجعل الموساد، وغيره من أجهزة الاستخبارات والقيادة الإسرائيلية كلها، تعتقد عن يقين أن مصر لن تحارب لتحرير أرضها أبداً[22].

لا شك في أن الاستخبارات الإسرائيلية كانت قد كوَّنت مجموعة من المفاهيم التي تجعلها جاهزة لكي تتلقى المفاهيم الجديدة التي قدمها لها مروان. المفهوم الأول، أن هزيمة عام 1967 قد قصمت ظهر القيادة المصرية، بل مصر كلها، بحيث لن تكون مستعدة للحرب مرة أخرى. ونتيجة لذلك فإن التحليل الإسرائيلي للمقاومة المصرية في رأس العش قبل نهاية شهر حزيران/ يونيو عام 1967، وتدمير المدمرة إيلات، وحتى حرب الاستنزاف، لم تكن أكثر من «حلاوة الروح»، أو محاولة إرضاء الجبهة الداخلية. المفهوم الثاني، نتج من الصورة المأسوية لحرب حزيران/يونيو، وهو أن الجندي المصري غير قادر على القتال، وإذا قاتل فإنه سرعان ما ينهار. والحقيقة أن إسرائيل لم تكن تحتاج إلى معلومة مروان بموعد الحرب، ولا إلى المعلومة ذاتها عندما جاءتها من مصادر عربية، لأن عملية الحشد المصري الهائل لم يكن من الممكن إخفاؤها بشكل مطلق، وبخاصة مع الساعات الأخيرة عندما اندفعت الجسور إلى المقدمة تمهيداً للعبور. كانت لدى إسرائيل معلومات كاملة عن تحركات القوات المصرية؛ لأنها كانت تجري تحت سمعها وبصرها، لكن كل المعلومات جرى استبعادها، وقبول ما وصل إلى القيادة الإسرائيلية من أنها مجرد مناورات مصرية للتدريب، وشغل القوات. لم تكن إسرائيل تدري الفارق بين الجيش الذي حاربته عام 1967، والجيش الذي سوف تحاربه بعد أيام.

في إسرائيل كان انتقال مروان من رئيس إلى آخر دليلاً على مهاراته وقدراته لكي يأتي لهم بالمعلومات، وليس لأنه في الدولة المصرية فإن الملفات المهمة، والخاصة بالأمن القومي، تنتقل بأمانة من رئيس إلى آخر، ومن جمال عبد الناصر إلى أنور السادات. وفي إطار «خطة الخداع الاستراتيجي» كانت هناك فرضيات متعددة، من بينها أن مصر سوف تسعى لتحرير كل أراضيها المحتلة من قناة السويس حتى الحدود الدولية، ولذلك فإن مصر لا تستطيع أن تحارب ما لم تكن في حال من التكافؤ الاستراتيجي، الذي لا يتحقق إلا بوجود «سلاح رادع»، ومكافئ للأسلحة الاستراتيجية الإسرائيلية، وبخاصة في الطيران. وكان ذلك هو ما باعه مروان إلى الإسرائيليين، فقد بات ما يبحث عنه الإسرائيليون هو المدى الذي وصلت إليه مصر في الحصول على «سلاح الردع»، وما لم يكن يعرفونه هو أن الاستراتيجية المصرية كانت قد تغيرت

(22) عبد المنعم سعيد، «أشرف مروان..!،» المصري اليوم، 2018/9/18.

إلى استراتيجية أخرى هي «الحرب المحدودة»، وفي هذه الحرب فإن مصر تكيّف خططها على قدر ما لديها من أسلحة، وتؤدي معركة تكفي لخلق موقف دولي وإقليمي لبدء عملية تحرير الأرض المصرية المحتلة كلها بالقوة والدبلوماسية معاً. هذا «المفهوم» الذي غرسه مروان بمهارة شديدة هو الذي أعطى القوات المصرية الوقت الكافي للعبور، وبخسائر معدودة، لأن دايان، حتى بعد أن عرف بالموعد الذي قدره لهم مروان، ظل رافضاً إعلان التعبئة العامة، التي لم تبدأ حتى الساعة التاسعة من صباح 6 تشرين الأول/أكتوبر.. كان هذا «المفهوم» ذاته هو الذي سبَّب المفاجأة للولايات المتحدة، بعد أن باعته إسرائيل إلى واشنطن على أنه الحقيقة المقدسة.

هي مباراة من جانب واحد، تسجل فيها إسرائيل الأهداف كما يتراءى لها، وفي الوقت الذي تحدده. لم يشغل بال الموساد أن مروان كان هو الذي أجرى صفقة طيران الميراج مع ليبيا، وكان على صلة بأجهزة متعددة فرنسية وبريطانية وإيطالية، وعدد من الاستخبارات العربية أيضاً، ولم يكن كل ذلك ممكناً في سفره ولقاءاته وعودته إلا إذا كان يربطها خيط واحد من السرية مصري الصنعة.

من ثم فإن إدراك مسألة مروان بدقة إنما يقتضي وضعها في إطار «المفاجأة الاستراتيجية» التي حققتها مصر وسورية، في حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973[23].

كتب الباحث الإسرائيلي آفي شليم، في دراسة شاملة نشرت عام 1975، بعنوان: «الفشل في تقديرات الاستخبارات الوطنية: حال حرب يوم الغفران» أن «التاريخ العسكري يقدم قليلاً من الحالات المتماثلة لكمال المفاجأة الاستراتيجية، التي حققتها مصر وسورية في 6 تشرين الأول/أكتوبر 1973».

وفي مذكراته ذكر نيكسون أن «أنباء الهجوم الوشيك على إسرائيل أخذتنا بالمفاجأة بشكل كامل». وفي مذكراته سنوات القلاقل كتب هنري كيسنجر وزير الخارجية «أن الهجوم المصري السوري كان مفاجأة استراتيجية وتكتيكية «كلاسيكية»، حيث نتجت من «سوء تفسير الحقائق التي كانت متاحة للجميع لكي يرونها»».

وفي دراسة أجراها مجمع أجهزة الاستخبارات الأمريكية عام 1975، بعد الحرب، ذكرت أن الهجوم على إسرائيل كان مفاجأة «كلاسيكية»، حيث نجمت أولاً عن وجود معلومات كافية ودقيقة، وثانياً فشل تحليل هذه المعلومات بدقة بسبب مفاهيم مسبقة. هذا التشديد على كلمة «الكلاسيكية» في التعبير عما جرى في تشرين الأول/أكتوبر عام 1973 كان وضعاً للحرب في

---

(23) اعتمد العرض التالي على المصدر الآتي: عبد المنعم سعيد، «المفاجأة الاستراتيجية،» المصري اليوم، 2018/9/25.

سياقها التاريخي لعشرات الحروب التي جرت دراستها من زاوية عنصر «المفاجأة»، وتناولت العلاقة بين المعلومات المتاحة والمفاهيم والمدركات التي جعلت التفسير غير دقيق، وفي أغلب الأحوال تجعله مستقراً داخل ما جرى الاستقرار عليه. وفي عام 1977 كتب مايكل هاندل عن «حرب يوم الغفران وحتمية المفاجأة».

في كتاب نشر عام 1962 عن جامعة ستانفورد الأمريكية، بعنوان بيرل هاربر: التحذير والقرار، تناول المؤلف روبرتا هولستتر هذه العلاقة بين المعلومات وتفسيرها، في ما خص الهجوم الياباني على بيرل هاربر، وهو الهجوم الذي جرى على جواهر الأسطول الأمريكي، وبعده لم تجد الولايات المتحدة بداً سوى الدخول في الحرب العالمية الثانية. الأطروحة الأساسية في هذا الكتاب كانت أن المفاجأة لم تحدث نتيجة نقص في المعلومات، إنما في سوء إدراكها؛ وهو ما حدث نتيجة «الإشارات» - أي العلامات واللافتات والبراهين التي تقول شيئاً ما عن نوع من الخطر، أو النيات الخاصة به، و«الضوضاء الخلفية» - التي هي نوع آخر من الإشارات التي تتناقض مع الإشارات الأخرى.

كتب بارتون ويلي في عام 1973 عن «العملية بارباروسا»: الغزو الألماني لروسيا في الحرب العالمية الثانية؛ وقد ميز ما بين المعلومات غير ذات القيمة، التي تعقد عملية تحليل المعلومات، وتجعلها دون جدوى، والمعلومات المدسوسة عمداً من قبل الخصم لكي تضلل الطرف المعني.

وفي الدراسة الشاملة التي أعدها ألكسندر جورج وريتشارد سموك عام 1974، عن الردع في السياسة الخارجية الأمريكية، جرى التميز ما بين «البيئة النفسية» للقرار، و«البيئة العملياتية» له، وحذروا بشدة من أخطار التحيزات العرقية. وبينما أكد هولستر أن مفاجأة بيرل هاربر حدثت بسبب الميل الإنساني لرؤية ما نريد أن نراه أو نتوقع رؤيته، فإن جورج وسموك قدّما أن ذلك جزء من مجموعة من الحواجز النفسية، التي عادة ما تقف حائلاً دون رؤية الحقيقة الماثلة، ومن ثم تحدث المفاجأة.

أشار هاندل في ما يتعلق بحرب أكتوبر إلى ثلاثة أنواع من الضوضاء: أولها، تلك التي يقوم بها الخصم، من خلال الخداع الاستراتيجي أو التكتيكي؛ وثانيها، الضوضاء التي تنجم عن وجود بيئة دولية أو إقليمية صراعية؛ وثالثها، الضوضاء التي ينزلها الطرف المعني بنفسه، من خلال مفاهيمه ومعتقداته ومدركاته.

وربما كان روبرت جيرفز أكثر من وضع إطاراً شاملاً لتفسير حدوث المفاجأة الاستراتيجية عام 1976، عندما وضع الشروط الستة لحدوث المفاجأة: وأولها، صورة الخصم؛ وثانيها، تحليل المعلومات على ضوء الاهتمامات الجارية؛ وثالثها، تفسير الرسائل القادمة على ضوء الرغبات والتوقعات؛ ورابعها، استخدام أمثلة تاريخية لتفسير وقائع راهنة؛ وخامسها، تفسير

المعلومات في ضوء المعتقدات المستقرة، وإذا كانت مخالفة لها، فإن قبولها يكون في حدود تغيير طفيف في هذه المعتقدات؛ وسادسها، لا يخص مستقبل الرسالة، إنما من مرسلها الذي يتصور أن ما أرسله واضح تماماً بينما هو غامض ومتناقض.

وعلى ذلك فإن الصورة التي كانت مستقرة لدى إسرائيل ـ وكذلك الولايات المتحدة ـ قبيل حرب عام 1973، هي أن العرب منقسمون، وقادتهم غير قادرين على شن حرب ضد إسرائيل، وأنه لا يوجد أمامهم إلا الخيار الدبلوماسي يتبعونه، وبالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، القوة العظمى في ذلك الوقت، فإنه خوفاً من هزيمة عربية أخرى لن يسمح للعرب بشن هذه الحرب.

كان في مفاجأة تشرين الأول/أكتوبر من كل ذلك، وما كان على مروان إلا تغذية ما لدى إسرائيل بالفعل من تحيزات في التفكير والتفسير، حول ما يعتقدونه عن جوهر العرب، وقدراتهم، ومدى عزم القيادة المصرية على استرداد أراضيها.

وعندما جرت مناورات أيار/مايو، عام 1973، التي أبلغ بها مروان إسرائيل بأنها الحرب، فإنه كان مقبولاً منه بعد ذلك أن يفسر عدم حدوثها بأن السادات قد «ثقلت أرجله»، على عكس الواقع الذي كان أنها للإعداد للحرب، والتدريب على عبور الحواجز المائية، فضلاً عن «خطة الخداع الاستراتيجي».

الحديث المستمر عن الخلافات المصرية ـ السوفياتية، وبخاصة بعد طرد السادات للخبراء السوفيات من مصر، جعل إسرائيل تفسر جلاء أهالي الدبلوماسيين السوفيات من القاهرة، قبيل الحرب مباشرة، على أنه كان مجرد «أزمة عربية سوفياتية» أخرى، رغم أن موسكو اتخذت هذا الإجراء، الذي جرى في علنية مبالغ فيها، من أجل إرسال تحذير إسرائيل بأن الحرب وشيكة.

وعندما أبلغ مروان «إسرائيل» بموعد الحرب في لندن، مساء يوم 5 تشرين الأول/أكتوبر كان يعلم أن الساعة منتصف الليل بتوقيت القدس، وأن الليلة هي ليلة عيد الغفران، التي جعلت وصول الخبر متأخراً أمراً متوقعاً، حتى إن وزير الدفاع دايان لم يعرف بالخبر إلا في الساعة الرابعة صباحاً. كان الهدف ليس الإبلاغ عن الحرب، إنما تأخير عملية التعبئة الإسرائيلية حتى يتم العبور، مع الإبقاء على صدقية مروان في ذات الوقت. قصة مروان ليست فيلماً من أفلام الجاسوسية، إنما هي جزء لا يتجزأ من معركة وطنية كبرى، وشرط من شروط «المفاجأة الاستراتيجية» لحرب عظيمة.

وأخيراً؛ فقد علقت مصر رسمياً على الجدل الواسع حول مروان، حيث أصدرت الهيئة العامة للاستعلامات الحكومية بياناً رسمياً، في 2018/9/18، أكدت فيه أن «أشرف مروان هو آخر شهداء حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973»، في نفي للادعاءات الإسرائيلية بأنه أدلى بمعلومات خطيرة لمصلحة إسرائيل.

وقالت الهيئة: «كعادته.. غرّد نتنياهو على حسابه بتويتر بمناسبة عيد الغفران، وذكرى مرور 40 عاماً على كامب دايفيد، معترفاً بفشل الاستخبارات الإسرائيلية في توقع قيام المصريين بحرب تشرين الأول/أكتوبر، كما اعترف بتكبد إسرائيل خسائر فادحة نتيجة الحرب». وتابعت: «هذه التغريدات تكشف بما لا يدع مجالاً للشك الادعاءات المشككة في وطنية بعض الرموز الوطنية المصرية، أبرزهم الراحل أشرف مروان، الذي نعتبره آخر شهداء حرب أكتوبر، والذي حاول الموساد التشكيك في ولائه لوطنه، من خلال «فيلم الملاك»، الذي يعرض، الآن، كما أنها اعتراف ضمني بقوة ونجاح خطة الخداع الاستراتيجي المصرية».

2 ـ قرار عدم المحافظة على الهدف

إن المحافظة على الهدف من القتال مبدأ أساسي من مبادئ الحرب، بل إنها هي المبدأ المحوري الذي تتأثر به جميع مبادئ الحرب الأخرى. لذلك فإن المهمة التي تخصص للقوات المسلحة يجب أن تكون واضحة، وأن تكون في حدود إمكانياتها. وحيث إن الحرب هي امتداد للسياسة بوسيلة أخرى؛ فإن القيادة السياسية هي التي تخصص المهمة التي تكلف بها القوات المسلحة. لكن القيادة السياسية تلجأ، عادة، إلى مناقشة هذه المهمة مع القادة العسكريين قبل إصدار قرارها، حتى تضمن إمكان نجاح القوات المسلحة في تنفيذها، لأن تغيير الهدف أثناء القتال يعني تكليف القوات بمهمة جديدة عليهم، ولم يتدربوا عليها من قبل، وقد لا تكون في حدود إمكاناتهم، وبخاصة إذا كانت من المهمات الكبرى.

من هذه الناحية يشير سعد الدين الشاذلي إلى أنه منذ اليوم الأول لميلاد خطة هجومية عام 1971، باسم: «المآذن العالية»، كانت القيادتان السياسية والعسكرية على اقتناع بحقائق ثلاث[24]:

أولاها، تفوق العدو الساحق في القوات الجوية؛

وثانيتها، تفوق العدو في مجال الحرب البرقية خفيفة الحركة، كنتيجة حتمية لتفوقه في القوات الجوية، والمدرعات، وفي وسائل الاتصال المؤمنة والسريعة بين الأرض والجو؛

وثالثتها، أن الولايات المتحدة تؤيد إسرائيل تأييداً مطلقاً، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

وفي ظل هذه الحقائق وضعت خطة «المآذن العالية»، وحيث إن توازن القوى بين مصر وإسرائيل، رغم ما لحق به من تطورات على الجانبين، قد استمر على حاله عندما اندلعت المعارك عام 1973، فإن الحقائق الثلاث التي أدت إلى وضع الخطة الهجومية بقيت كما هي، وبالتالي فإن الهدف المحدد للقوات المسلحة بقي كما هو. بل أكثر من ذلك يشير الشاذلي إلى

(24) الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي، ص 582 ـ 584.

أن وزير الحربية أحمد إسماعيل، بما عرف عنه من طبيعة حذرة، طلب من القيادة السياسية أن تحدد مهمة القوات المسلحة في وثيقة مكتوبة.

أصدر السادات في 1973/10/1 التوجيه الاستراتيجي السياسي للقتال إلى القائد العام، يحدد له مهمة القوات المسلحة، التي كانت على النحو الآتي[25]: «تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي، وذلك عن طريق عمل عسكري، حسب إمكانيات القوات المسلحة، يكون هدفه إلحاق أكبر قدر من الخسائر بالعدو، وإقناعه أن مواصلة احتلاله لأراضينا تفرض عليه ثمناً لا يستطيع دفعه. وبالتالي فإن نظريته في الأمن ـ على أساس التخويف النفسي والسياسي والعسكري ـ ليست درعاً من الفولاذ يحميه الآن أو في المستقبل».

ثم أصدر السادات في 1973/10/5 التوجيه الاستراتيجي العسكري للقتال إلى القائد العام، يحدد له مهمة القوات المسلحة، التي كانت على النحو الآتي[26]: «بناءً على التوجيه السياسي والعسكري الصادر لكم مني في أول أكتوبر [تشرين الأول] عام 1973، وبناءً على الظروف المحيطة بالموقف السياسي والاستراتيجي، قررت تكليف القوات المسلحة بتنفيذ المهام الاستراتيجية الآتية:

أ ـ إزالة الجمود العسكري الحالي بكسر وقف إطلاق النار، اعتباراً من 6 أكتوبر [تشرين الأول] عام 1973.

ب ـ تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة في الأفراد والأسلحة والمعدات.

ج ـ العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية، حسب نمو وتطور إمكانات القوات المسلحة.

تنفذ هذه المهمة بواسطة القوات المسلحة المصرية منفردة أو بالتعاون مع القوات المسلحة السورية».

لكن السادات عمد إلى إجراء تغيير جوهري، غير معلن رسمياً، على الاستراتيجية المصرية العليا، السياسية والعسكرية، نتيجة «نياته» الكامنة، و«اتصالاته» السرية: النيات الكامنة باتجاه الحل السلمي، والاتصالات السرية مع الولايات المتحدة. يقول كيسنجر في مذكراته: التغيير الكبير: «إن القناة السرية بين السادات والإدارة الأمريكية كانت تعمل بانتظام، وأن تسخين الموقف، وكل ما يتصل بالحرب المحدودة، تم الاتفاق عليه خلال هذه الاتصالات». كذلك كان ينقل رأي الإدارة الأمريكية إلى السادات، مع ما يرافق ذلك من ضغوط، صديقه كمال أدهم،

(25) الجمسي، حرب أكتوبر: مذكرات الجمسي، ص 303ـ305.
(26) المصدر نفسه، ص 307.

وكذلك رجل الأعمال الأمريكي الكبير ديفيد روكفلر الذي زار السادات عدة مرات، كان آخرها في 1973/9/27. تكمن خطورة هذا التغير في توجهين محوريين:

أولهما، أن السادات قد بالغ في التأكيد، بل وتحذير الشاذلي الذي كان متوجهاً إلى دمشق، من إبلاغ حافظ الأسد بحقيقة الخطط المصرية الحقيقية، لأن الأسد كان قد اشترط أن يكون الهدف هو الوصول إلى الحدود الدولية للمشاركة مع مصر في الحرب.

وثانيهما، أن نجاح عملية العبور، والتزام «الوقفة التعبوية» التي أمر بها السادات، لم يكن يعني تحقيق الهدف المصري الاستراتيجي السياسي والعسكري المعتمد في عهد جمال عبد الناصر، حيث كانت الخطط الأصلية تحدد ذلك الهدف بالوصول إلى المضايق، وبخاصة أنه خط دفاعي يمكن التحصن فيه، كما أن دايان كان يعتبره الخط الواقعي لحدود الأمن الإسرائيلي. معنى ذلك أن السادات قد أخطأ في تحديد هذا الهدف، رغم النجاح الهائل الذي حققته عملية العبور في يومي 6 و7 تشرين الأول/أكتوبر. وعلى حد تعبير الفريق أول محمد فوزي، في كتابه بعنوان: **حرب أكتوبر عام 1973: دراسة ودروس**: «يمكن الجزم بأن عمليات قواتنا في حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973 قد توقفت دون أن تتحدى في الواقع نظرية الأمن الإسرائيلية الحقيقية» التي تتحصن عند خط المضايق[27].

وحسب الشاذلي: «لقد كانت خطتنا أن نضع العدو أمام خيارين، كلاهما مُر بالنسبة له، وكلاهما حلو بالنسبة لنا؛ كان الخيار الأول: هو أن يقوم بهجمات مضادة على قواتنا، وقد اتبع هذا الخيار يومي 8 و9 لكنه فشل في تحقيق أي نجاح. واعتباراً من يوم 10 بدأ يلجأ إلى الخيار الثاني: وهو التوقف عن شن هجمات مضادة قوية. كانت المبادأة بأيدينا، وكان العدو يتصرف كما نريد له أن يتصرف طبقاً للخطة».

ويضيف الشاذلي: إذا ما التزم السادات، القائد الأعلى للقوات المسلحة، بالتوجيه الاستراتيجي للقتال، الذي أصدره كتابياً، وإذا ما «تمسك أحمد إسماعيل القائد العام بمبدأ المحافظة على الهدف، لكان في إمكاننا أن نبقى في هذا الوضع عدة أشهر، بينما لا يستطيع العدو أن يتحمل هذا الوضع بضعة أسابيع. فلم يكن من الصواب إذن أن ننسى تفوق العدو علينا في القوات الجوية، وفي أسلوب الحرب البرقية (الحقيقتان الأولى والثانية)، وأن ندفع بقواتنا إلى عمق سيناء. ولم يكن من المقبول أن يبرر السادات أخطاءه بالقول «إني لا أستطيع أن أحارب أمريكا»، فقد كنا نعلم مسبقاً أن أمريكا سوف تزود إسرائيل سياسياً وعسكرياً، كما فعلت في الحروب السابقة (الحقيقة الثالثة). ولو أننا التزمنا بمبدأ المحافظة على الهدف لما

(27) محمد فوزي، حرب أكتوبر عام 1973: دراسة ودروس (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985)، ص 8.

استطاعت إسرائيل أن تزحزحنا عن مواقعنا شرق القناة، مهما تحصل على مساعدات أمريكية»[28].

كان السادات قد انحرف عن الهدف السياسي والعسكري، الذي حدده في بداية العمليات، بسبب انبهاره بالأداء الرائع للقوات في معركة العبور، فتدخل في إدارة المعركة مباشرة، وقرر تطوير الهجوم، باستخدام الاحتياطي المدرع غرب القناة في المعركة، طمعاً في مكاسب أكبر، فأحدث خللاً في توازن القوات، أدى إلى فشل العمليات من ناحية، وتمكن العدو من اختراق الدفاعات، ونقل المعركة عبر ثغرة الدفرسوار إلى غرب القناة من ناحية أخرى، دون أن يحقق السادات هدفه السياسي.

لم تتوقف نتائج قرار عدم المحافظة على الهدف عند هذا الحد، مع ما ينطوي عليه من آثار وخيمة، بل امتدت إلى نتيجة أخرى ذات تأثير بعيد المدى، وتتصل بعنصر «إرادة القتال»، وهي مقوم أساسي من مقومات المعركة الناجحة. على سبيل المثال بدأت حرب الاستنزاف (1967 ـ 1970) مبكراً بسبب توافر «إرادة القتال» لدى الشعب المصري والقوات المسلحة والقيادة السياسية. ثم أضيفت إليها المقومات الأخرى بعد ذلك، وهي القدرة البشرية والتسليح. وقد أدت توجهات وتصرفات السادات إلى توجيه ضربة قاصمة لعنصر «إرادة القتال»؛ حين اضطر، تحت ضغط عسكري من العدو، إلى طلب وقف إطلاق النار يوم 1973/10/20، بعد فشله في إدارة المعركة العسكرية، ما أدى إلى إهدار النصر الذي حققته القوات المسلحة في بداية الحرب.

وعندما لم يلتزم العدو بقرار وقف إطلاق النار، واستمر في اجتياح القوات الضعيفة في الضفة الغربية للقناة، استنجد بقوات من الدولتين العظميين. وقد صاحب استنجاده بقوات أجنبية تأثير سيئ في معنويات القوات المسلحة والشعب المصري. ونفس التأثير السيئ حدث نتيجة ترديده: «إن حرب أكتوبر هي آخر الحروب»، و«إننا لا قبل لنا بمحاربة أمريكا»، زاعماً أن الدعم الأمريكي لإسرائيل، الذي بدأ يوم 1973/10/13، هو الذي أدى إلى نجاح الثغرة، وتدفق القوات الإسرائيلية غرب القناة، لا قراراته الخاطئة، وبخاصة تجريدها من القوات المدرعة بنقلها إلى شرق القناة للمشاركة في تطوير الهجوم، بخلاف المهمة المحددة لها، ومن ضمنها صد هجوم محتمل للعدو في منطقة الدفرسوار تحديداً.

وقد هبطت «إرادة القتال» في جبهة قناة السويس، بالرغم من أن الموقف العسكري كان لا يزال في مصلحة القوات المصرية، عندما رفض السادات التصديق على خطة إبادة الثغرة، وبالتالي فك حصار الجيش الثالث، ومدينة السويس، بحيث لا يترك هذا الموقف الشائن يحدث

(28) الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي، ص 583 ـ 585.

أثره السيئ في الشعب، وفي صفوف قواته المسلحة، بل وفي مراحل المفاوضات التالية للمعركة. إلا أن السادات رفض التصديق على تنفيذ الخطة، بل وأطاح برئيس الأركان الذي كان يبغي التصرف الذي يعطي أملاً في القضاء على الجيب الإسرائيلي وتوابعه.

واستمرت «إرادة القتال» في الهبوط عندما تبين للقوات المسلحة وللشعب النتائج السيئة التي وصلت إليها تنازلات السادات في اتفاقيات فك الاشتباك، وكان من اللافت اعتراض الجمسي على الشروط المهينة التي فرضها كيسنجر على السادات، حيث قال له: «إن تأثير ذلك على القوات المسلحة سيكون سيئاً جداً». في نفس الوقت الذي تطاول فيه السادات على القوات المسلحة، كذباً، في قوله مخاطباً كيسنجر في أسوان: «في البداية واجهتني مصاعب لإقناعهم بالحرب، والآن تواجهني المتاعب لإقناعهم بالسلام»[29]. وتناسى السادات أنه هو الذي رفض المعركة في ربيع عام 1971، في الوقت الذي كان ميزان القوى لمصلحة مصر تماماً، وهو الذي أجهض الانتصار الرائع في عملية العبور، بقرار «الوقفة التعبوية»، ثم قراره تطوير الهجوم بزعم تخفيف الضغط على سورية، ورفضه التصديق على قرار تصفية الثغرة[30].

3 ـ قرار الوقفة التعبوية

يتمثل مفهوم «الوقفة التعبوية» في العلوم العسكرية بتوقف مؤقت لأعمال القتال، على أن يوضع في الاعتبار أن أفضل التوقيتات لها عندما تلوح في الآفاق احتمالات تغير شكل الصراع المسلح، وتحوله إلى القنوات السياسية، وأن من أهم أهدافها الاستفادة من خبرات القتال المكتسبة أثناء العملية الأولى، وتطبيقها أثناء العملية التالية، مع خلق توازن في مسرح العمليات، بين التشكيلات التعبوية في تحقيق المهام. فكيف يمكن تطبيق كل هذه المفاهيم، بعد أن تحول الصراع بقوة من المسرح العسكري إلى المسرح السياسي؟

تتمثل نقطة البداية بتقرير عبد الغني الجمسي: لقد حققت قواتنا المسلحة «مهمتها المباشرة» طبقاً لخطة العمليات، يوم 9 تشرين الأول/أكتوبر، وأنشأ كل من الجيش الثاني والثالث «رأس كبري جيش» بعمق 15 كيلومتراً في سيناء، تمهيداً واستعداداً لمهامها في العملية الهجومية. وكان لا بد من استمرار الهجوم.

كان السادات قد عرف تفاصيل الصورة على نحو أكثر دقة، صباح 8 تشرين الأول/أكتوبر، من اتصال تليفوني أجراه مع أحمد إسماعيل. وفي هذا الاتصال، رغم الصورة الداعية إلى

(29) Henry A. Kissinger, *Years of Upheaval* (Boston, MA: Little Brown and Co. 1982), p. 836.

(30) الجمسي، المصدر نفسه، ص 528، وفوزي، حرب أكتوبر عام 1973: دراسة ودروس، ص 243 ـ 244.

التفاؤل، طلب السادات إلى وزير الحربية تأجيل تطوير المرحلة الثانية من الهجوم المصري، التي كانت تستهدف الوصول إلى المضايق، وذلك لسببين أبداهما له: أولهما، انتظار رد كيسنجر على رسالته في اليوم السابق، وقد تعهد له فيها بأن «مصر لا تعتزم تعميق مدى الاشتباكات، أو توسيع نطاق المواجهة»، وكان إسماعيل على علم بها، باعتبار أنه هو نفسه الذي أنشأ القناة الثانية (السرية)، وأشرف على الاتصالات من خلالها، أثناء عمله في الاستخبارات العامة، ثم ظل يتابعها حتى عندما أصبح وزيراً للحربية. وثانيهما، أنه «لا مانع من ترك الإسرائيليين يخبطون رؤوسهم في حائط المواقع المصرية، ويتكبدون أكبر قدر من الخسائر في حالتهم العصبية هذه».

إن من المهم عرض وجهة نظر عبد الغني الجمسي في مذكراته، بعنوان: حرب أكتوبر: مذكرات الجمسي، بشيء من التفصيل، وهو أكثر حياداً وموضوعية من كل من أحمد إسماعيل وسعد الدين الشاذلي في النظر إلى السادات، فضلاً عما يتميز به من احترافية وانضباط إلى أقصى الدرجات، حيث يقول: «لقد كان التخطيط لحرب تشرين الأول/أكتوبر يهدف إلى هزيمة التجمع الرئيسي للقوات الإسرائيلية في سيناء، والوصول إلى خطوط استراتيجية في سيناء تحقق الهدف السياسي من الحرب. وقد أفصح السادات عن الهدف الاستراتيجي العسكري، في كتابه»[31]، عندما قال: «لقد عبرنا وحققنا المرحلة الأولى بالاستيلاء الكامل على خط بارليف، ولم يعد أمامنا إلا المرحلة الثانية وهي الوصول إلى المضايق». «وحان الوقت يوم 9 تشرين الأول/أكتوبر لتقرر مصر متى تستأنف الهجوم وتطوره شرقاً، في اتجاه المضايق، تنفيذاً لخطة الحرب؟ كان ترك العدو الإسرائيلي بدون ضغط مستمر عليه معناه انتقال المبادأة له. ولا ينتظر أن تتخذ القوات الإسرائيلية أوضاعاً دفاعية حتى نهاية الحرب، بل إنها ستحاول اختراق أحد القطاعات بالجبهة، حتى يكون دفاعها إيجابياً نشطاً. وقد تصل بعض قواتها إلى خط القناة، ولذلك يجب حرمان العدو من القيام بهذا العمل، بالمحافظة على المبادأة في أيدينا، ولا يتحقق ذلك إلا بتطوير العمليات الهجومية شرقاً».

«لقد كانت القوات الإسرائيلية في سيناء في وضع سيئ من الناحية المعنوية والقدرة القتالية، بعد الفشل الذي لحق بها، والخسائر الكبيرة التي تحملتها... كان ذلك يجبر إسرائيل على اتخاذ الأوضاع الدفاعية، على مواجهة واسعة حوالى مئة كيلومتر، من القنطرة شمالاً حتى السويس جنوباً. كان من رأيي ضرورة استغلال الموقف لتطوير الهجوم شرقاً، طبقاً للخطة، دون أن نتوقف طويلاً، حتى نحرم العدو من فرصة تدعيم مواقعه أمام قوات الجيش. وهذا يعني أن استئناف الهجوم يتم في الظروف الأفضل لنا، والأسوأ للعدو».

(31) السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي، ص 384.

يضيف الجمسي أنه ناقش الفريق أول أحمد إسماعيل في هذا الموضوع، يوم 9 تشرين الأول/أكتوبر، خلال مقابلتين معه، داخل مركز العمليات، لكنه وجد منه الحذر الشديد، الذي كان يعرفه عنه، من سرعة التقدم شرقاً، لاعتبارين: الأول، الانتظار لتكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة من أوضاع قواتنا في رؤوس الكباري؛ وثانيهما، أن القوات البرية المهاجمة ستتعرض بشدة للطيران الإسرائيلي، في وقت لا تتمكن فيه المقاتلات وصواريخ الدفاع الجوي من توفير الحماية الكافية لها.

ويقول الجمسي إنه أوضح له «أن استئناف هجومنا يترتب عليه التحام قواتنا مع قوات العدو، الأمر الذي يحد من تأثير السلاح الجوي الإسرائيلي، كما يجب استغلال طاقة قواتنا الجوية، التي أثبتت قدرتها ضد طيران العدو خلال الأيام الأربعة 6 ـ 9 تشرين الأول/أكتوبر. فضلاً عن أن صواريخ الدفاع الجوي، خفيفة الحركة، برغم قلتها، إلا أنها مؤثرة، وفي نفس الوقت يمكننا تحريك بعض كتائب صواريخ الدفاع الجوي، بطيئة الحركة، على وثبات للأمام». ويتابع: «وقلت أيضاً إن احتفاظنا بالمبادأة باستئناف الهجوم، استغلالاً للنجاح الذي تحقق، يعطينا فرصة تحقيق الهدف الاستراتيجي بنجاح، برغم أننا نتحمل الخسائر، لكنها خسائر مقبولة. وفي المقابل فإن طول الانتظار يعطي فرصة أفضل للعدو ليكون في موقف أقوى، عندما نستأنف الهجوم».

«وكان القرار الذي وصل إليه، برغم مناقشتي الطويلة معه، أنه لا بد من عمل «وقفة تعبوية»، ثم يلي ذلك استئناف الهجوم على ضوء تطور الموقف، وهو قرار ثابت في ذهنه لا يحيد عنه. وفي نهاية المناقشة بعد مقابلتين طويلتين يوم 9 تشرين الأول/أكتوبر مع الفريق أول أحمد إسماعيل... قلت له: أرجو أن تتذكر أن خطة الحرب تقضي بتطوير الهجوم لاحتلال المضايق، بعد نجاح الهجوم واقتحام القناة «بعد وقفة تعبوية أو بدونها»، أي أن مبدأ التطوير شرقاً إلى المضايق هو مبدأ مقرر لا خلاف عليه»[32].

هكذا أصدر السادات قراراً مفاجئاً ومستغرباً بقيام القوات المسلحة بإجراء ما أطلق عليه «وقفة تعبوية»، ما عطل كلياً تنفيذ المرحلة الثانية من الخطة «بدر» المعتمدة، التي تقتضي الاندفاع شرقاً للسيطرة على خط المضايق الاستراتيجية (40 ـ 50 كيلو شرق القناة)، بعد إتمام العبور، والاستيلاء على خط بارليف، وتوسيع رؤوس الجسور في الشرق.

يقول عبد الغني الجمسي في مذكراته: «كان توقيت تطوير الهجوم في جبهة سيناء من أهم عوامل نجاحه. وكان من الواضح أنه كلما طال وقت الانتظار ـ تحت شعار «وقفة تعبوية» ـ بعد يوم 9 تشرين الأول/أكتوبر كان لدى العدو فرصة تدعيم موقفه العسكري، وتجعل قواته أكثر

(32) الجمسي، حرب أكتوبر: مذكرات الجمسي، ص 419 ـ 421.

ثباتاً في مواجهة قواتنا المهاجمة. وبمعنى آخر كلما كانت فترة الانتظار أقصر كان ذلك أفضل لنا». «والحقيقة التي أقررها أن التخطيط لحرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 لم يكن مقصوراً أبداً على الاستيلاء على خط بارليف كهدف نهائي، بل كان التخطيط يهدف إلى تحقيق هدف استراتيجي عسكري أبعد من ذلك؛ وهو الوصول إلى خط المضايق، والاستيلاء عليه كهدف نهائي... سواء بعد وقفة تعبوية، أو بدون هذه الوقفة، حسب الموقف، أي أن تطوير شرقاً في اتجاه المضايق كان مقرراً في جميع الحالات»[33].

ثم يتابع: «لقد كان القائد العام الفريق أول أحمد إسماعيل حذراً أكثر مما يجب، وأبطأ مما يجب، الأمر الذي دعاه إلى الانتظار الطويل ـ عمل وقفة تعبوية ـ من يوم 10 حتى يوم 13 تشرين الأول/أكتوبر. وكان يرى كما قال: «كان عليَّ ألّا أغامر». وكان عليه أن يغامر بعد أن ضاعت منا فرصة استغلال النجاح بسرعة لتحقيق الهدف الاستراتيجي». ويقول الجمسي: «وقد حاولت خلال الحرب معرفة مبررات البطء في تطوير الهجوم شرقاً، وهل كان هناك قيد سياسي على القائد العام يتطلب ذلك؟ إلا أن الفريق أول أحمد إسماعيل لم يفصح لي عن هذا القيد لو كان موجوداً. ولما أصدر الرئيس السادات قراراً بذلك للقائد العام في الساعات الأولى من يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر لتطوير الهجوم، بعد تدهور الموقف العسكري في الجبهة السورية، أسرع الفريق أول أحمد إسماعيل بإصدار الأوامر في نفس اليوم للتطوير... اتضح من هذا التصرف، أن الوقفة التعبوية، 10 ـ 13 تشرين الأول/أكتوبر، كانت باتفاق وموافقة الرئيس السادات والقائد العام أحمد إسماعيل، كما أن قرار تطوير الهجوم ـ بعد الوقفة التعبوية ـ كان قراراً سياسياً»[34]، أي كان قرار السادات.

من هنا يفهم مغزى إشارة الجمسي بأسلوبه المهذب المنضبط: «يقع عبء إدارة العمليات الحربية، لتنفيذ الخطة، على القيادة العسكرية، دون تدخل من القيادة السياسية، وهو الأسلوب الصحيح لإدارة العمليات»[35]، والمعنى واضح: إن «مؤامرات السياسة» أهدرت «انتصارات السلاح».

ورغم كل نصائح الاتحاد السوفياتي بضرورة أن يصدر السادات أوامره بتقدم المدرعات المصرية إلى خط المضايق عقب نجاح العبور، التي وصلت إلى حد أن الزعيم السوفياتي بريجنيف أرسل إلى السادات رسالة يوم 8 تشرين الأول/أكتوبر يقول له فيها: «إطلق المدرعات إلى المضايق». إلا أن السادات ظل عند تعهده في رسالته المشؤومة يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر إلى كيسنجر، كان إطلاق المدرعات إلى المضايق عنصراً متفقاً عليه في الخطة مع السوريين،

---

(33) المصدر نفسه، ص 423 ـ 424.

(34) المصدر نفسه، ص 428 ـ 429.

(35) المصدر نفسه، ص 429.

كما أنه يعطي القوات المصرية مواقع دفاعية طبيعية أفضل وأقوى من أية تحصينات لتدعيم رؤوس الكباري على الضفة الشرقية للقناة، كما أنه يخفف الضغط عن سورية.

لقد اعتبر محمد حسنين هيكل حرب عام 1973 جدالاً بين «السلاح» و«السياسة»، حتى لقد سجل ذلك عنواناً فرعياً لكتابه عن الحرب: أكتوبر 73: السلاح والسياسة، وخلص إلى أن «السياسة» قد خذلت «السلاح» في تلك الحرب. وجدير بالذكر أن الجمسي، الذي استخدم التعبير ذاته، قد استشعر بدوره هذا المعنى؛ عندما أشار في مذكراته إلى العلاقة بين «الوقفة التعبوية» ـ من ناحية، و«الرسالة المشؤومة» التي أرسلها السادات إلى كيسنجر في 7 تشرين الأول/أكتوبر ـ من ناحية أخرى[36].

انطلق الجمسي في تحليله من أن فترة «الوقفة التعبوية» كانت فرصة أتيحت لإسرائيل، استغلتها لتكون أكثر ثباتاً في الجبهة المصرية، وتكون أكثر تأثيراً في الجبهة السورية. كما أتاحت هذه الفترة للولايات المتحدة استمرار إمداد إسرائيل بالأسلحة والمعدات بصفة عاجلة، لتعويض خسائرها، وزيادة قدراتها القتالية، حتى يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر. وقامت الولايات المتحدة بعمل استطلاع جوي لجبهة سيناء، وعمق الدولة، يوم 13 تشرين الأول/أكتوبر، اكتشفت فيه أن الفرقة 21 المدرعة قد انتقلت من غرب القناة إلى شرقها، استعداداً لتطوير الهجوم في اليوم التالي. وخلص إلى أن: النتيجة المباشرة لهذه «الوقفة التعبوية» أن إسرائيل ركزت مجهودها ضد الجبهة السورية، وحققت نجاحاً هناك. وفي نفس الوقت كانت الولايات المتحدة تؤدي دوراً سياسياً بمهارة لمصلحتها، ومصلحة إسرائيل؛ فقد وضعت ثقلها بالدعم العسكري المباشر لإسرائيل، لتضمن عدم استكمال هزيمتها، في الوقت الذي كانت تقوم فيه باتصالات سياسية مع الاتحاد السوفياتي ومصر لكسب الوقت. وعلى ذلك فإن «الوقفة التعبوية» كان لها تأثير مهم ومباشر في تطوير العمليات في المرحلة التالية في غير مصلحتنا.

ثم يعود الجمسي إلى العلاقة بين العمل السياسي والعمل العسكري، والتأثير المتبادل بينهما، فيشير إلى أنه بحكم عمله العسكري لم يكن يعلم بالعمل السياسي الذي يجري بواسطة القيادة السياسية. ويضيف أنه بعد أن نشر عدد من القادة السياسيين مذكراتهم بعد الحرب لفته موضوعان يستحقان الاهتمام، حول «الوقفة التعبوية»، والبطء في تطوير الهجوم في اتجاه المضايق:

أولهما، أن كيسنجر فسر «الرسالة المشؤومة» التي أرسلها إليه السادات، والتي جاء فيها: «إننا لا نعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع نطاق المواجهة»، على أنها «لا تخلو من التنويه بأن مصر غير راغبة في متابعة العمليات العسكرية ضد إسرائيل، بعد الأراضي التي كسبتها.

(36) المصدر نفسه، ص 430 ـ 431.

والسؤال الذي يطرح نفسه، كما يشير الجمسي: هل هناك علاقة بين فكرة الرئيس السادات، بعدم تعميق الاشتباكات، وقراره بالبطء في تطوير الهجوم في اتجاه المضايق، وعمل وقفة تعبوية»؟

ويتابع الجمسي: إن الإدارة السياسية للحرب لا بد أن تنطلق من العمل العسكري، الذي يتحقق في ميدان القتال. ففي الموقف العسكري يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر كانت القوات المصرية والسورية قد حققت إنجازاً عظيماً. وكان العدو لم يفق من المفاجأة، ولم تكن قواته الاحتياطية قد جرت تعبئتها. وفي هذا اليوم أيضاً اقترح دايان في مجلس الوزراء الانسحاب من خط القناة. في هذا الوقت لم يكن الموقف السياسي متمشياً مع العمل العسكري الناجح الذي تحقق. والأخطر من ذلك أن القيادة السياسية ـ يقصد السادات بطبيعة الحال ـ في مصر قد أفصحت عن نياتها في العمل العسكري، الأمر الذي جعل كيسنجر ـ وبالتالي إسرائيل ـ يفسره بأن مصر غير راغبة في متابعة العمليات العسكرية ضد إسرائيل، بعد الأراضي التي حررتها.

وثانيهما، أن ما جاء في مذكرات حافظ إسماعيل، بعنوان: أمن مصر القومي في عصر التحديات، قد أصابه بالصدمة والفزع؛ فقد أشار حافظ إلى ما يأتي: «كنت من خلال أحاديثي مع الفريق أول أحمد إسماعيل، قبل نشوب الحرب، أدرك أنه لا ينوي التقدم حتى الممرات الجبلية، وأن ما جاء بتعليمات عمليات القيادة العامة بأن الهدف هو احتلال المضايق، إنما قصد به حث القيادات الصغرى، خلال مرحلة بناء رؤوس الكباري، على استمرار التقدم حتى الهدف المباشر، لكننا سوف نتوقف دون ذلك»[37].

ويقول الجمسي أنه كان يتمنى أن يكون الفريق أول أحمد إسماعيل على قيد الحياة، حتى يمكنه تفسير ما نسب إليه، كما أنه لم يقتنع بالمبرر الذي نسب إليه: «حث القيادات الصغرى على استمرار التقدم حتى الهدف المباشر». ويضيف بحزم: «أعتقد أننا دخلنا حرب تشرين الأول/أكتوبر بمفهوم واحد للقيادة العامة للقوات المسلحة. ولا أتصور أن الفريق أول أحمد إسماعيل كان يعني أن تدمر قواتنا خط بارليف مع اقتحام القناة، وتقف القوات عند هذا الخط. لقد كنا حققنا هذا الهدف بنهاية يوم 9 تشرين الأول/أكتوبر، فلماذا لم يقبل الرئيس السادات وقف إطلاق النار في ذلك الوقت، أو أي يوم آخر حتى يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر؟ لقد كان واضحاً تماماً للرئيس السادات أن الهدف النهائي من خطة الحرب هو الوصول إلى المضايق، وقد سجلها بنفسه في مذكراته: البحث عن الذات: قصة حياتي، وهل من المعقول أن يكون فكر القائد العام للقوات المسلحة مختلفاً عن فكر رئيس الدولة»[38]؟

(37) إسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات، ص 323.
(38) الجمسي، المصدر نفسه، ص 432.

من ناحية أخرى فقد أعطى السادات، لاحقاً، أمر تطوير الهجوم للوصول للمضايق، بعد أن تغيرت المعطيات على الأرض في غير مصلحة القوات المصرية، وما رافق هذا القرار من تحذيرات واعتراضات من قادة كبار في غرفة العمليات التي يدار منها القتال، ثم فشل هذا التطوير الذي تم تنفيذه صباح يوم 14 تشرين الأول/أكتوبر، وترتب عليه اكتشاف العدو منطقة المفصل بين الجيشين الثاني والثالث، منطقة الدفرسوار، وسحب القوات الاحتياطية الاستراتيجية من غرب القناة إلى شرقها، للمشاركة في تطوير الهجوم، بدلاً من بقائها في مواقعها بالغرب تحسباً لاستغلال العدو هذا «المفصل» تحديداً، ومن ثم عمد العدو إلى تنفيذ خطته لاختراق الخطوط المصرية من خلالها عند ذلك «المفصل: منطقة الدفرسوار».

يلاحظ أن السادات، في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1973 لم يكن في أحسن أحواله، فقد بدت ساحة الحرب أكثر اتساعاً من مقدرة رجل واحد على إدارتها. وفرغ من قراءة تقرير الموقف العسكري، ثم جاءه بعدها رد كيسنجر الذي وصل قبل ساعات إلى حافظ إسماعيل. وأصبح واضحاً من الرد ـ بتعبير إسماعيل ـ أن «الولايات المتحدة لم تكن على استعداد لقبول الربط بين وقف إطلاق النار وشروط سياسية للتسوية، وأنها كانت لا تزال في انتظار تعديل الموقف المصري بقبول وقف إطلاق النار غير المشروط».

وقرر السادات أن يرد على رسالة كيسنجر. وكان رده على نحو ما بعيداً من واقع اللحظة، ومستبقاً لتطورات الحوادث. وقد بدا واضحاً في سطورها أن السادات، في تلهفه على مواصلة الاتصال مع كيسنجر، بدأ يقترب أكثر فأكثر من منطقة حساسة لا تستوجبها في تلك اللحظات ضرورات الموقف. من المفارقات أنه عند تسليم هذه الرسالة إلى مندوب الاستخبارات المركزية الأمريكية في القاهرة، جرى إبلاغ المندوب أن السادات يتمنى لو استطاع كيسنجر، أن يقوم بزيارة القاهرة لبحث موضوعات الساعة مباشرة مع الرئيس، الذي يسعده أن يوجه دعوة إلى وزير الخارجية الأمريكي، إذا تلقى إشارة بأن الدعوة مقبولة. ما يلفت النظر أن كيسنجر حين قرأ رسالة السادات استخلص منها نتيجتين: أن الرئيس المصري يدعوه إلى تقديم مقترحات من عنده، وأنه لم يعد يطالب بتسوية شاملة[39]!

لا شك في أن الضغوط كانت شديدة على السادات، ولم يكن الضغط مقصوراً فقط على ما يجري في ميادين القتال، ولا على مناورات كيسنجر، التي اختلفت فيها تصرفاته في واشنطن عن رسائله إلى القاهرة اختلافاً فادحاً، إنما زادت على ذلك ضغوط من الوطن العربي. ذلك أن

(39) ويليام بير، محرر، أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية، ترجمة خالد داود؛ مراجعة إسماعيل داود (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2004).

الرأي العام العربي على امتداد المنطقة من المحيط إلى الخليج، بدأ يستشعر أن انتصاراً عربياً هائلاً قد تحقق، أو هو على وشك أن يتحقق.

إن تلك الضغوط وصلت مداها بعد الظهر حين تلقى السادات رداً على آخر رسالة بعث بها إلى كيسنجر، تحمل تهديداً مبطناً يحذر من استمرار الحرب. ويبدو على نحو ما أن السادات استخلص منها أنه مطالب بإبداء نوع من إشارات حسن النية أمام الجانب الأمريكي، وقرر أن يعطي هذه الإشارة. وبعد اتصال بالفريق أول أحمد إسماعيل كان من الواضح أن هناك قراراً مصيرياً على مجرى الحرب جرى اتخاذه، دون أن يكون واضحاً بالضبط ما سوف يترتب عليه من عواقب ومضاعفات.

هكذا ففي نهاية ذلك اليوم الحافل جرى إعلان قرار «الوقفة التعبوية»، وبمقتضى هذا القرار أعلن القائد العام للقوات المصرية أن قواته سوف توقف ضغطها، الذي كان متواصلاً حتى هذه اللحظة، على امتداد جبهة القتال في سيناء. كان القرار قد اتُّخذ يوم 9 تشرين الأول/أكتوبر دون إعلان، وبمقتضى هذه «الوقفة التعبوية» فإن الجيش الذي كان ينتظر أمراً بالتقدم إلى المضايق، فرض عليه التزام الدفاع مرة واحدة. وعلى نحو ما فقد كان ذلك واقعياً قراراً بوقف العمليات العسكرية من جانب واحد، مع إعلان هذا القرار للكافة: الأعداء والأصدقاء. من ثم يخلص هيكل، في كتابه: **أكتوبر 73: السلاح والسياسة**، إلى أن السادات قد عطل عملية تطوير الهجوم يوم 9 تشرين الأول/أكتوبر، بقرار «الوقفة التعبوية»، ليبدو «حسن النية» أمام كيسنجر[40].

وعلى الجانب الإسرائيلي وجه بارليف، في 10 تشرين الأول/أكتوبر، دعوة إلى اجتماع للقيادة العامة لبحث ما يمكن عمله على الجبهة الجنوبية، (وكان قد أصبح مسؤولاً عنها بعد عزل قائدها الأصلي جونين)، وكان أهم ما تقرر في هذا الاجتماع: وقف العمليات المحدودة التي تشتبك فيها قوات الاحتياطي الواصلة إلى الجبهة، لأن هذه السياسة أدت إلى بعثرة القوات، وتكبيدها خسائر فادحة. ثم إنها جعلت الجبهة كلها في حال اهتزاز. وبما أن الجيش المصري لم يتقدم بعد مساء 7 تشرين الأول/أكتوبر، عندما فرغ من تعزيز مواقع الجيشين الثاني والثالث، فإن هناك فرصة لالتقاط الأنفاس، وحشد قوة كافية للقيام بهجوم كبير، والتفكير والتخطيط لوضع خطة تدفع هذا الهجوم الكبير إلى أي مواقع تتجاوز خطوط عام 1967، وذلك لمحاولة العبور إلى الناحية الأخرى من القناة، لاحتلال أرض يمكن المساومة عليها فيما بعد. مع ضرورة التحرك عسكرياً بسرعة لأن الضغوط في نيويورك تتزايد من أجل اتخاذ قرار في مجلس الأمن يقضي بوقف إطلاق النار.

---

(40) هيكل، أكتوبر 73: السلاح والسياسة، ص 413.

وفي صباح 11 تشرين الأول/أكتوبر في القاهرة كانت إشارات الخطر بدأت في الظهور على آفاق ميادين القتال، لكن أحداً لم يتنبه بالقدر الكافي لملاحقة تلك الإشارات وربطها معاً، واستخلاص النتائج التي كان يجب استخلاصها منها. ربما كانت أسباب ذلك القصور راجعة إلى مجموعة عوامل، تكاثفت معاً فغطت على بعض جوانب الصورة. وأوضح أن هذه العوامل هي أن السادات، في ذلك الوقت، بدأ يركز أكثر على اتصالاته مع كيسنجر، وراوده ظن أن هذه الاتصالات هي النقطة التي يجب أن يكثف عليها جهده الرئيس. كما أن التنسيق بين الجبهتين المصرية والسورية كاد يتلاشى، وكل ما بقي منه هو إمكان تبادل بعض المعلومات عن سير العمليات، في حدود ما يقوم به ضباط الاتصال بين الجبهتين. إضافة إلى أن قرار القائد الأعلى السادات، والقائد العام أحمد إسماعيل، بأن تتخذ القوات المصرية على الجبهة «وقفة تعبوية»، ثم إعلان هذا القرار، أدى إلى نوع من البلبلة؛ لم تعد القوات إزاءه واثقة بالضبط من طبائع مهامها في هذه المرحلة من القتال، وبجانب ذلك كان مدد السلاح الأمريكي لإسرائيل راح يحدث تأثيره في الجبهة. وفي الحصيلة، فإن إدارة الحرب على كل الجبهات بدأت تهتز بطريقة محسوسة على الأرض لأول مرة.

4 ـ قرار تطوير الهجوم

في يوم 11 تشرين الأول/أكتوبر قرر السادات، منفرداً، تطوير الهجوم نحو المضايق، باستخدام فرقتي الاحتياطي اللتين كانتا طبقاً لأصول «الخطة 200» المعتمدة من جمال عبد الناصر، تتمركزان غرب القناة استعداداً لرد أية محاولة إسرائيلية للعبور غرب القناة. ففي صباح يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر كانت الضغوط المتعددة الواقعة على السادات سياسياً وشعبياً شديدة وقوية. فاتصل بالقائد العام أحمد إسماعيل طالباً منه أن يستأنف تطوير الهجوم فوراً، ويعود إلى «الخطة الأصلية»، ويتقدم إلى المضايق. ونتيجة لذلك، فإن إسماعيل عقد اجتماعاً لقيادته عند الظهر، وبدأه بقوله: «إن هناك قراراً سياسياً يحتم علينا ضرورة تطوير الهجوم نحو المضايق، ويجب أن يبدأ ذلك صباح غد 13 تشرين الأول/أكتوبر، وحين حاول بعض القادة مناقشته استمع إلى وجهات نظرهم، ثم كان قوله في النهاية: «إنه قرار سياسي» أصدره السادات»[41].

ورغم أنه قد تم الاتفاق في تشرين الأول/أكتوبر عام 1972 بين القيادتين المصرية والسورية في الاسكندرية أنه عسكرياً لا يمكن لأية جهة دعم الجبهة الأخرى عسكرياً، لبعد المسافه بينهم (500 كيلو خط مستقيم)، إلا أن طلب السادات كان بحجة تخفيف الضغط على سورية

---

(41) الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي، ص 525 ـ 551، والجمسي، حرب أكتوبر: مذكرات الجمسي، ص 419 وما بعدها.

عسكرياً، وهو ما تم رفضه من قبل الشاذلي وقاده الجيوش، وبعد أن وصل الحوار إلي درجة عالية من التوتر، إزاء تعنُّت السادات، عرض اللواء عبد المنعم واصل واللواء سعد مأمون، قائدا الجيشين الثالث والثاني، استقالتيهما اعتراضاً على قرار تطوير الهجوم، ورغم رفض سعد الدين الشاذلي ذلك القرار، وتنبيهه لعواقبه، ورفض قادة الجيشين الثاني والثالث اللواء سعد مأمون واللواء عبد المنعم واصل للقرار، وتنبيههما إلى كونه سيمثل كارثة للقوات المصرية، وأنه لو تم سيكشف عمق الجبهة المصرية دون مبرر عسكري، كما أنه لن ينجد سورية، لأنه قرار متأخر عن موعده، والعدو سوف يدمر قوات الهجوم. لكن أصر السادات على قراره، وبعد تفجر الخلافات بين القادة أمام إصرار السادات على تنفيذ القرار بوصفه «قراراً سياسياً» لا سبيل إلى رده بعد المناقشة، فقد تأخر تنفيذ القرار حتى صباح يوم 14 تشرين الأول/أكتوبر 1973.

وفي الساعة الواحدة والنصف وقع حادث خطير كان لا بد له أن يلفت الأنظار. لقد قامت طائرة أمريكية من طراز (SR-71-A) بعملية استطلاع واسعة لم تقتصر على الجبهة، إنما امتدت إلى كل الدلتا وعمق مصر وراء منطقة قناة السويس. وكانت تطير بسرعة ثلاثة أمثال سرعة الصوت، وبذلك فقد كانت بعيدة من مجال عمل كل أنواع الصواريخ المتاحة لمصر. وعرفت القيادة على الفور أنها عملية استطلاع أمريكية شاملة لجبهة القتال وما وراءها، وأن صورها سوف تكون في إسرائيل خلال أقل من ساعة واحدة.

وفي نفس اليوم دعت مائير إلى اجتماع لمجلس الوزراء المصغر انعقد في العاشرة والنصف صباحاً، ليستمع من بارليف، المسؤول عن الجبهة الجنوبية، إلى تقرير عن خططه للعمل؛ وكان كما يأتي:

1 ـ تم التخطيط والإعداد لهجوم إسرائيلي مضاد، يخترق ثغرة المفصل بين الجيشين الثاني والثالث ويعبر قناة السويس إلى الضفة الغربية، ويحتل أكبر مساحة ممكنة من الأراضي المصرية على هذه الضفة.

2 ـ علمت الاستخبارات الإسرائيلية أن الفريق أحمد إسماعيل يرتب لهجوم مصري في اتجاه المضايق. ومعلوماتهم أن الهجوم في اليوم التالي، أي يوم 13 تشرين الأول/أكتوبر، ويبدو أنهم لم يستطيعوا معرفة قرار تأجيله لمدة 24 ساعة ليكون يوم 14 بدلاً من يوم 13.

3 ـ مع وجود خطط واستعدادات إسرائيلية جاهزة للبدء في العملية فإن بارليف يقترح تأجيل الهجوم الإسرائيلي لعدة ساعات، حتى يبدأ أحمد إسماعيل، هجومه ويتم ضربه، فإذا ما تحقق ذلك وتم ضرب الهجوم المصري، فإن عملية التقدم للنفاذ من ثغرة ما بين الجيشين سوف تكون أسهل وأضمن.

من ناحية أخرى، كانت أجواء ميادين القتال صباح يوم تطوير الهجوم مزدحمة بإشارات الخطر؛ فقد بدأ الهجوم المصري المنتظر نحو المضايق في الساعة السادسة صباحاً، وكان ظاهراً منذ البداية أن القوات الإسرائيلية مستعدة لمقابلة الهجوم، ومزودة بمعلومات مسبقة عن اتجاهاته الأساسية. كذلك فإن سيل الإمداد الأمريكي لإسرائيل بدأ يصل إلى الجبهة، وأهم بنوده صواريخ «تاو» (TOW) المضادة للدبابات والمحمّلة على طائرات هليكوبتر، ونزلت بها الطائرات الأمريكية في مطار العريش، ودخلت فوراً للعمل في المعركة التي بدأت تحتدم وقتها. وقد أضيف إلى ذلك عنصر آخر، وهو أن تدفق المدد العسكري الأمريكي على إسرائيل دفعها مطمئنة إلى استعمال مخزون احتياطياتها الاستراتيجية في المعركة بلا تردد.

وكان السادات يتابع تطورات المعركة منذ الصباح. وفي الساعة الواحدة ظهراً توجه إلى غرفة العمليات، المركز الرقم (10)، ليتعرف إلى خرائط العمليات كيف تسير الأمور. ولم يكن ما رآه مشجعاً. فقد بدأ الهجوم المصري نحو المضايق يوم 14 تشرين الأول/أكتوبر في الساعة السادسة صباحاً، وعندما جاءت الساعة الثالثة بعد الظهر، طلب الفريق أول أحمد إسماعيل من السادات إيقاف الهجوم ـ لأن خسائر مصر من الدبابات قد وصلت إلى 250 دبابة، وكان ذلك يفوق الاحتمال، كما كان العدو قد تمكن من تثبيت الجبهة السورية، بل وأصبح يهدد دمشق ذاتها، وكانت القيادات الإسرائيلية تعد العدة لبدء هجومها المضاد على الجبهة المصرية، وتنتظر الهجوم المصري على المضايق ـ فأذن السادات له، وعاد إلى قصر الطاهرة وهو في حال من الاكتئاب النفسي استولت عليه.

لقد أصدر السادات أمراً بعبور الفرقتين المدرعتين (4) و(21) من غرب القناة إلى الشرق، والتقدم إلى الممرات، بحجة تخفيف الضغط على سورية، وحاول الشاذلي إقناع أحمد إسماعيل بأن إسرائيل لديها 8 فرق أمام القوات المصرية في سيناء، وهي كافية لتدمير أي هجوم، بدون سحب جندي واحد من سورية، وتكون النتيجة استشهاد جنودنا دون استفادة سورية من ذلك. وبعد عبور الفرقتين ومعهما 400 دبابة أرادت الولايات المتحدة التأكد من عدم وجود فرق أخرى مختفية، فأرسلت طائرتين تحلقان على ارتفاعات عالية، لا تستطيع طائرة ولا صاروخ الصعود إليها، لتصوير ساحة القتال. وعندما لاحظها الشاذلي أخذ يستغيث لكن من يجيب؟، هل يجيب من تواطأ؟ وتم تدمير 250 دبابة في ساعة، وسمي هذا اليوم في يوميات الحرب: «اليوم الأسود». بل لقد حدث ما هو أكبر من ذلك؛ فقد كان من المخطط أن تكون هناك ضربة جوية ثانية، خلف خطوط العدو، لتعطيل الهجوم المضاد المتوقع أن يبادر إليه، ولحماية 36 طائرة هليكوبتر، كان قد جرى إمرارها خلف خطوط العدو، تحمل مجموعة من قوات الصاعقة، جرى نشرها على طرق الاقتراب المتوقعة. ونظراً لى فشل تطوير الهجوم، وإلغاء الضربة الجوية

الثانية، فقد جرى إبادة هذه القوات، التي تمثل نصف ما تملكه مصر من طائرات الهليوكوبتر، ونصف ما يتوافر لديها من قوات الصاعقة أيضاً[42].

طالب الشاذلي بعودة ما تبقى من الفرق التي عبرت، لمقاومة 30 دبابة إسرائيلية آنذاك، تسللت وعبرت القناة. قال السادات: «لو كررت طلبك سأسجنك». وجرى عبور 1000 دبابة إسرائيلية لم تجد من يقاومها، لأن الفرقتين اللتين عبرتا كان الشاذلي قد أعدهما لصد أي تسلل إسرائيلي غرب القناة[43].

في هذا السياق فإن كارثة تدمير اللواء المدرع 25 تستحق إشارة خاصة، وأن يفرد لها بند خاص، ضمن القرارات الخاطئة التي اتخذها السادات في إدارة العمليات العسكرية. ففي يوم 16 تشرين الأول/أكتوبر، وبعد عودة السادات من «خطاب النصر» في مجلس الشعب، ظهرت مائير على التلفزيون الإسرائيلي لتعلن للعالم أن الجيش الإسرائيلي يحارب في أفريقيا، وهو ما كان صحيحاً؛ فكتيبة دبابات برمائية تعاونها كتيبة مظلات من فرقة شارون عبرت القناة ليلة 16 تشرين الأول/أكتوبر، واجتمع السادات في القيادة، وعرض الشاذلي والجمسي الموقف. وعرض ضباط الأركان، وضباط هيئة العمليات الخطط المتوقعة لتدمير القوات الإسرائيلية غرب القناة، حيث المعلومات أنها كانت 7 دبابات فقط، وهو ما لم يكن صحيحاً بالمرة. وكانت كل الآراء تتحدث عن ضربة مدرعة غرب القناة لكن بماذا؟ فلا يوجد احتياطي مدرع من الدبابات في ظهر الجيش الثاني، وما تبقى من الفرقة (21) مدرعة لا تزال في رأس كوبري الفرقة (16) مشاة شرق القناة.

وهنا طرحت فكرة سحب اللواء (25) مدرع مستقل، أحد أقوى ألوية الجيش المصري، من رأس كوبري الجيش الثالث، وتحركه للشمال، غرب القناة، وسط القوات الإدارية، وتحت حماية الدفاع الجوي، وتوجيه ضربة قوية مع اللواء (23) مدرع القادم من القاهرة، من احتياطي القيادة العامة، ومعه كتيبة مظلات، بحيث تكون ضربة بعدد (2) لواء مدرع، وكتيبة مظلات، ضد القوات الإسرائيلية في غرب القناة. وهي فكرة صحيحة (100 بالمئة) عسكرياً، تحقق عوامل النجاح من حشد للقوات وقوه الصدمة والأمان للقوات المتحركة، والحماية من التدخل الجوي الإسرائيلي، وتقليل مسافة خطوط الإمداد والتموين، ومعرفة الأرض جيداً.

لكن السادات رفض تلك الخطة بشدة، وأصر على عدم سحب أية قوات من شرق القناة إلى غربها، حتى على سبيل المناورة بالقوات، وتحقيق الهدف المنشود بدرء الخطر عن الجيش الثاني، وعلل السادات رفضه بخوفه من انهيار معنويات الجيش الثالث عند سحب اللواء (25)

(42) الشاذلي، المصدر نفسه، ص 525 ـ 551.
(43) المصدر نفسه.

مدرع إلى الغرب، وهو أمر يتنافى تماماً مع إعادة بناء القوات المسلحة المصرية بعد هزيمة عام 1967، والروح المعنوية التي اكتسبتها مع النصر الكبير الذي تحقق منذ انطلاق الحرب عام 1973. بل إن شارون هو الذي اعترف بأن أهم المفاجآت التي شهدتها الحرب تتمثل بنوعية المقاتل المصري، التي تختلف جذرياً عما كانت عليه في حرب عام 1967. كما أن معنويات الجيش الثالث لم تتأثر عندما حدثت الثغرة، رغم تضخم مساحتها، والعجز عن إزالتها، ولا اهتزت عندما جرت محاصرة مدينة السويس، بل ومحاصرة الجيش الثالث نفسه. فضلاً عن أن إعلان السادات أن المقاومة الشعبية ـ لا القوات المسلحة، وهو أمر له مغزاه ـ تقوم بأعظم الأدوار دفاعاً عن مدن القناة، ما يعني أنه غدا بلا ظهر يحميه من القوات المسلحة، لكنها اعتبرته أمراً وارداً في مجريات الحرب.

أصدر السادات أوامره بتوجيه ضربة للواء (25) مدرع من الشرق، حيث يتحرك في أرض لم يجر استطلاعها من قبل، وليس تحت غطاء الدفاع الجوي، وبدون حماية جوية. مع بدء تحرك اللواء من رأس جسر الفرقة السابعة مشاة تعرض لقصف مدفعي بعيد المدى، وهجمات جوية بقنابل البلي، الجيل الأول من القنابل العنقودية، ما أدى إلى توقف عدة عربات نتيجة انفجار الإطارات، وتوقفت كل عربات مدفعية اللواء، بعد أن مر بنقطة كبريت المحررة، ما حرمه من قوة المدفعية الخاصة به.

يقول الجنرال أدان: «لقد كنا بانتظار هذا اللواء، وجهزنا له منطقة قتل، وكانت الرؤية مثالية، فقد كان لنا هذا اللواء هدفاً مثالياً». فقد رصد الإسرائيليون تحركه شرق القناة، وبدون حماية، وأعدوا له كميناً بواسطة لواءين مدرعين، في وجود دائم لطيران العدو، الذي دمر مدفعية اللواء أولاً، ثم بدأ يضرب الدبابات بكل أريحية، بدون أي تدخل من أية قوات مصرية لحمايته، وأصيب قائد اللواء العميد أحمد بدوي، هكذا عندما وصل اللواء إلى منطقة جنوب تل سلام بنحو 2 كيلو متر على مسافة بعيدة جداً من منطقة دفعه، وقع في الكمين المحكم الذي أعده له أدان، فوقعت كتيبة المقدمة في كمين من الجهات كافة، وأصيبت بخسائر فادحة، واستطاعت عدة دبابات الانتشار في اليمين واليسار وفتح نقاط ضرب على الكمين، وكانت ستائر صواريخ المدفعية المضادة الإسرائيلية مؤثرة جداً في اللواء، وطلب قائده دعم مدفعي وجوي، بالإضافة إلى السماح له بالتمسك بالأرض، لكن قيادة الجيش رفضت تمسكه بالأرض، وأصرت على تنفيذ المهمة، وعليه أمر قائد اللواء قواته بفتح النسق الثاني، ومحاولة تطويق كمين العدو، فحاولت كتيبة اليمين التقدم لكنها أصيبت بخسائر جسيمة، أما كتيبة اليسار التي حاولت الفتح، فقد وقعت في حقل ألغام وأصيبت معظم الدبابات، وطلب قائد اللواء مرة أخرى التوقف، وتحسين الأوضاع ودعماً مدفعياً، لكن الأوامر كانت صارمة بالتقدم ومقابلة الفرقة (21) المدرعة، لكن الرجل تصرف؛ فقد أمر دباباته بالانتشار في نطاق اللواء والاستتار بالهيئات

الحاكمة، والتراشق النيراني فقط، وعندما هبط الليل ارتد بالباقي من دباباته إلى نقطة كبريت. هكذا بعد ساعة من تحركه الفعلي يوم 17 تشرين الأول/أكتوبر جرى تدمير 86 دبابة من اللواء (25) مدرع، وتعود عشر دبابات منه إلى نقطة كبريت، وتفشل مهمته وينتهي دور أقوى ألوية الجيش المصري المدرع في ثلاث ساعات.

تقول المصادر الإسرائيلية أن اللواء (25) دخل المعركة بقوة 96 دبابة دمر منها 86 دبابة في أرض الكمين. هكذا أُسدل الستار على اللواء (25) مدرع يوم 17 تشرين الأول/أكتوبر بخسارته 85 بالمئة من دباباته في معركة أسيء التخطيط لها، وأسيء القيادة فيها من قبل الجيش الثالث.

أما اللواء (23) مدرع فقد وقع في كمين، وجرى تدميره غرب القناة هو الآخر واستشهد قائده، بينما أصدر السادات أوامره للعميد إبراهيم العرابي بدفع ما تبقى من الفرقة (21) لإغلاق ممر العبور شرق القناة، بهجوم من الشمال للجنوب، ومقابله دبابات اللواء (25) مدرع، ما أدى إلى تدمير عدد آخر من دبابات الفرقة (21) مدرعة، ووصل عددها نهاية يوم 17 تشرين الأول/أكتوبر إلى (10) دبابات فقط.

وعلى هذا يكون السادات بقراراته العسكرية الخاطئة لإدارة معارك يوم 17 تشرين الأول/أكتوبر قد ساهم في تدمير 250 دبابة مصرية أخرى تقريباً، إضافة إلى 250 دبابة جرى تدميرها بقراره الخاطئ بتطوير الهجوم يوم 14 تشرين الأول/أكتوبر، ويكون المجموع 500 دبابة، أو ما يعادل 5 ألوية مدرعة بالتمام والكمال!

ومن اللافت أن قائد اللواء (25) مدرع عندما جاءت إليه أوامر السادات بأن يهجم على القوات الإسرائيلية في قلب سيناء، دون حماية حتى من الطائرات، اتصل بالفريق الشاذلي، وقال له: «أنا مش خايف من الموت، بس ارجع إلى الضفة الغربية للقناة في حماية الصواريخ، وسأبيد من يعبر القناة من الإسرائيليين، لكن ماذا تستفيد من قتلي دون تحقيق الهدف؟»، فرد الشاذلي: «إن السادات لا يريد إلا ذلك، وكان تعليق عبد المنعم واصل قائد الجيش الثالث: «حسبي الله ونعم الوكيل» ثلاث مرات، وأضاف: «إن هذا اللواء سيباد عن آخره». وعندما تقدم اللواء أبيد عن آخره ولم ينجُ جندي واحد، وعبرت القوات الإسرائيلية قناة السويس، ودمرت الصواريخ، وحاصرت الجيش الثالث، ومدينة السويس، ونقلت كل ما تستطيع نقله، ودمرت الباقي، واستمر الحصار 121 يوماً، بعد استشهاد الآلاف، ولم ترجع القوات الإسرائيلية بدباباتها إلا بعد رجوع الدبابات المصرية التي عبرت إلى سيناء، إلى غرب القناة مرة أخرى[44]!

---

(44) عبد المنعم واصل، **الصراع العربي ـ الإسرائيلي**، ترجمة غازي السعدي (عمّان: دار الجليل، 1984)، ص 212، والشاذلي، المصدر نفسه، ص 525 ـ 551.

وفي يوم 18 تشرين الأول/أكتوبر زار السادات مقر القيادة، واستمع إلى تقرير من أحمد إسماعيل، ثم طلب من سعد الدين الشاذلي أن يتحرك فوراً إلى الجبهة، وأن يتولى بنفسه وضع خطة على الطبيعة لمواجهة تطورات الموقف في الثغرة. التي حدثت في الجبهة، بعبور قوات إسرائيلية إلى غرب القناة.

أدّى الشاذلي المهمة، ثم عاد إلى مقر القيادة، بعد أن قضى في الجبهة 48 ساعة، وقدم تقريراً إلى إسماعيل، ورد فيه أن المعركة تتطور بسرعة على الجبهة، وأن «توزيع قواتنا لا يتمشى مطلقاً مع متطلبات المعركة، وأن مسؤولية كل قائد هي أن يحشد قواته وإمكانياته في المعركة، لا أن يترك جزءاً منها يقاتل تحت ظروف سيئة، بينما تقف باقي القوات موقف المتفرج»[45]. واقترح الشاذلي، في نهاية تقريره، سحب أربعة ألوية مدرعة من الشرق لمقابلة التهديد الإسرائيلي في الغرب. كان ذلك رأي رئيس الأركان في السابق، وقد عاد إليه لاحقاً، لكنه سابقاً ولاحقاً لم يستطع إقناع إسماعيل به. واحتدمت مناقشات في القيادة، أظهرت انقساماً خطيراً في الرأي داخلها. واقترح سعد الدين الماحي قائد المدفعية، دعوة رئيس الجمهورية بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة لحسم الخلاف، واتخاذ القرار بمقتضى مسؤولياته التاريخية، وكالعادة انحاز السادات لرؤية إسماعيل، ولم يطلب من الشاذلي حتى عرض وجهة نظره، ولم يطلب الأخير الكلمة.

إن عرض رواية السادات، ورواية الشاذلي، ورواية عبد الغني الجمسي، حول ما جرى في هذا الاجتماع الشهير في تاريخ حرب عام 1973، مجردة، وبصرف النظر عن الاختلاف بينها، يمكن استنتاج أمرين: **أولهما**، أن القيادة العامة للقوات المسلحة كانت في ذلك الوقت منقسمة بآراء متعارضة، وقد تداخل هذا الانقسام مع توترات خصومات شخصية سابقة. والأمر على هذا النحو يمكن أن يسحب تأثيره سلبياً على مسار العمليات. وثانيهما، أن القوات المسلحة المصرية نفسها كانت على كل جبهات القتال تحارب بشجاعة وكفاءة، رغم ارتباك اليد التي تمسك أمورها بحزم وتوجه جهدها باقتدار.

إزاء هذه التطورات كان السادات في حال من العصبية الشديدة، فقد أحس أن الأمور على الجبهة مهددة بالتدهور، وبخاصة أن القوات المقاتلة في ميادين القتال بدأ يساورها شعور بأن قيادتها في القاهرة غير ممسكة تماماً بزمام الموقف، وكانت القرارات العسكرية تصل إلى الجبهة مترددة في بعض الأحيان ومتضاربة، وأحس السادات بأن المسؤولية انتقلت إليه بالكامل، وأن القيادة العسكرية نقلت إليه أعباء الصورة العامة طالبة منه أن يتصرف، وليس أمامه غير أن يتصرف.

(45) الشاذلي، المصدر نفسه، ص 541.

ولقد ضاعف من مأزق السادات ـ حسب الشاذلي ـ أنه «لم يعلن قط أن الهدف الذي حدده للقوات المسلحة، قبل الحرب، كان هو الوصول إلى المضايق، وحيث إنه هو الذي أمر يوم 12 من تشرين الأول/أكتوبر بالتطوير نحو المضايق، وحيث إن هجومنا نحو المضايق يوم 14 من تشرين الأول/أكتوبر ـ تنفيذاً لقرار السادات، وذلك على الرغم من المعارضة الشديدة من القادة العسكريين ـ قد فشل فشلاً ذريعاً... فإن السادات لجأ إلى تبرير هذا القرار الخاطئ بأن الغرض منه كان هو تخفيف الضغط عن الجبهة السورية. وهذا الادعاء هو أكذوبة كبرى من أكاذيب السادات الكثيرة»؛ وذلك لثلاثة أسباب[46]:

أولها، أن السادات بنفسه قد أبلغ هيكل، مساء 11 تشرين الأول/أكتوبر، حرفياً: «أنا مرتاح للموقف في سورية... السوريين تمكنوا من تثبيت الجبهة. والإمدادات تتدفق عليهم من الاتحاد السوفياتي»، فإذا كان هذا هو رأي السادات مساء 11؛ فما الذي دفعه إلى إصدار الأمر صباح 12 بالتطوير، بحجة تخفيف الضغط على الجبهة السورية؟ وما الذي حدث خلال العشر ساعات السابقة لاتخاذ القرار؟

وثانيها، أن قدرة سورية على صد الهجوم المضاد الإسرائيلي، بلغة الأرقام، كانت مؤكدة، بل إن الموقف النسبي بين سورية وإسرائيل على الجبهه السورية، كان أفضل من الموقف النسبي بين مصر وإسرائيل على الجبهه المصرية.

وثالثها، أنه طبقاً لأصول العلم العسكري، وما تتمتع به إسرائيل من موقع مركزي بين الجبهتين المصرية والسورية، ما يمكنها من العمل على خطوط داخلية، واضطرار الجبهتين المصرية والسورية إلى العمل في خطوط خارجية، وابتعاد الجبهتين المصرية والسورية عن بعضهما نحو 500 كم، والتفوق الجوي الإسرائيلي الساحق.. فإن كلاً من الجبهتين المصرية والسورية لا تستطيع تخفيف الضغط عن الأخرى.

ثم يقدم الشاذلي ثلاث حقائق، وينتهي منها إلى طرح سؤال خطير: **أولاها**، أنه لم يحدث أي تغير جوهري على الجبهه السورية خلال الساعات العشر التي سبقت اتخاذ السادات قراره الخاطئ بتطوير الهجوم نحو المضايق؛ **وثانيتها**، أن الجبهة السورية كانت متماسكة، وأبعد ما تكون عن الانهيار، كما تؤكد الأحداث، وطبقاً لما ورد في حديث السادات نفسه مساء 11 تشرين الأول/أكتوبر؛ **وثالثتها**، أن القائد العام أحمد إسماعيل لا بد أنه أخطر السادات بالمخاطر التي سوف تجابه قواته أثناء تحركها، ويبدو ذلك جلياً من الحديث الذي أدلى به إسماعيل إلى هيكل، بعد الحرب في 1973/11/14. في ضوء هذه الحقائق الثلاث يطرح السؤال الآتي الخطير: لماذا إذاً اتخذ السادات هذا القرار؟

---

(46) المصدر نفسه، ص 544.

ويجيب: «لقد ذهب خصوم السادات إلى حد اتهامه بالخيانة، وأنه كان عميلاً للاستخبارات الأمريكية، وأنه كان يتقاضى راتباً شهرياً من CIA عندما كان نائباً لرئيس الجمهورية. وهم يستندون إلى ما نشر في الصحف الأجنبية عام 1978، ثم أكده الصحافي الأمريكي بوب وودورد في كتابه الذي نشر في آب/أغسطس 1987، بعنوان: الحروب السرية لوكالة الاستخبارات المركزية، والذي يعطي لهذا الكتاب أهمية خاصة أنه صدر بناء على أحاديث أجراها وودورد مع كاسي مدير الاستخبارات الأمريكية، وفي حياة السادات»[47].

ويضيف الشاذلي: «أما من ناحيتي فإنني أعتقد أن ذلك كان يرجع إلى شوفينية كاذبة تولَّدت وتعاظمت لدى السادات، بعد نجاح قواتنا في عبور قناة السويس، كرد فعل لما عاناه في طفولته البائسة»، حيث كان يعيش تحت خط الفقر، كما ورد في كتابه: البحث عن الذات: قصة حياتي، مقارناً ذلك، في حديثه مع هيكل في 11 تشرين الأول/أكتوبر، عندما طلب من الرئيس العراقي استخدام طائرة الردع من بغداد فاستجاب إلى طلبه على الفور، معقباً على ذلك: «حكمتك يا رب... كل الناس في الوطن العربي بياخدوا مني دلوقتي أوامر... أقول أي شيء يقولوا حاضر يا افندم»! ويبدو أنه تصور أن نجاح عملية العبور قد جعل منه بطلاً مصرياً، فلماذا لا يستغل هذا الموقف لكي يصبح بطلاً عربياً، مثل صلاح الدين وغيره من القادة الأبطال!

ويختتم: «إذا علمنا أن السادات لم يخدم بالقوات المسلحة سوى ثلاث سنوات في الأربعينيات، وأنه ليس بقارئ، وليست له أية ثقافة عسكرية، وأنه لم يتولَّ أية قيادة ميدانية... فإننا لا نتجنى عليه إذا وصفناه بالجهل. وإذا اجتمعت الشوفينية والجهل في شخص ما فهي لا بد أن تؤدي إلى الكوارث»[48].

يلاحظ من سرد السيرة الذاتية أن فترة خدمة السادات في القوات المسلحة هي 6 سنوات (من 1938 ـ 1941 رتبة ملازم ـ ملازم أول ـ من 1950 ـ 1953 رتبة نقيب)، قضاها في سلاح الإشارة، وهو سلاح فرعي، ولم يتلق خلال فتره خدمته دراسات عليا، في التكتيك العسكري وأركان الحرب، ولم يُشر في تاريخ حياته إلى حصوله على دورات عسكرية ابتدائية أو متقدمة، ومن الواضح من سرد التطورات أن السادات كان منهمكاً في السياسة والصحافة، بقدر أكبر كثيراً من التعمق في العلوم العسكرية.

لم يتوقف الأمر عند تدخل السادات في إدارة العمليات العسكرية، وفق أصول القيادة والسيطرة، وما تمليه من الاحترام الصارم للترتيب القيادي الهرمي، بل عمد إلى الاتصال المباشر وإعطاء التعليمات للقادة الأصاغر، دون معرفة القيادة العليا. فقد تدخل السادات يوم 18 تشرين

---

(47) Bob Woodward, *Veil: The Secret Wars of the CIA, 1981-1987* (New York: Simon and Schuster, 1987), p. 352.

(48) الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي، ص 544 ـ 545.

الأول/أكتوبر في الأوامر العسكرية بفتح اتصال مباشر مع العميد إبراهيم العرابي، قائد الفرقة 21 المدرعة وأمره بالتقهقر إلى الشمال مسافة 5 كيلو متر لكي يكون موازياً لقوات المظلات، التي تعمل غرب القناة، وعندما اندهش العرابي من هذا الأمر بدون أن يكون عليه أي ضغط من المدرعات الإسرائيلية، رد عليه السادات قائلاً له بالنص: «علشان كتفك يكون في كتف عزمي»، ويقصد هنا العقيد إسماعيل عزمي قائد اللواء 182 مظلات، العامل في الطرف الآخر للقناة، الذي انسحب تحت ضغط مدرعات شارون تجاه الشمال. وبذلك يكون السادات قد أعطى إسرائيل عرضاً زائداً في ممر العبور من شرق القناة إلي غربها قدره 5 كيلو مترات، بدون أي ضغط قتالي ما يعني تأميناً أكبر لعبور دباباتهم. علماً بأن اللواء (14) مدرع الإسرائيلي ظل طوال أيام 15 ـ 16 ـ 17 ـ 18 يحاول توسيع هذا الممر، في ما عُرف إعلامياً بمعركه «المزرعة الصينية» وما تلاها، حتى نجح في احتلال المزرعة يوم 17، لكنه لم يستطع التوسع شمالاً أكثر من ذلك، لضراوة الاشتباكات مع الفرقة 16 مشاة وما تبقى من الفرقه 21 مدرعة، وتعاظم خسائر اللواء 14 إلى درجة جعلت القياده الإسرائيلية تجدد دبابات اللواء مرتين خلال القتال بالدبابات القادمة من الجسر الأمريكي.

من المهم في هذا السياق التركيز على نقطة محورية؛ القائد الأعلى للقوات المسلحة يتخطى جميع مرؤوسيه، ويتصل مباشرة بقائد فرقة مدرعة ليعطيه أوامر، بدون معرفة هيئة الأركان العامة وهيئة العمليات، وقائد الجيش الثاني وقتها (كان يدير قيادة الجيش يوم تلك الواقعة الشاذلي ذاته بأوامر من السادات لتصفية الثغرة)، وبدون تنسيق مع أي قوات أخرى، وباتصال مباشر فقط.

ويتكرر نفس الموقف مع المقدم عاطف منصف قائد الكتيبة 85 مظلات في معركة جبل مريم، يوم 22 تشرين الأول/أكتوبر، في معركة الدفاع عن الإسماعيلية؛ فيتصل به السادات مباشرة معطياً التعليمات للقتال لآخر طلقة وآخر رجل، وهي تعليمات معنوية في المقام الأول، لكنها كانت تعكس للضباط انعكاساً سيئاً فأين القيادات التي من المفترض أن تنقل تلك التعليمات المعنوية في شكل منشور أو رسائل لاسلكية، ما يعطي القائد صورة خاطئة عن خطوره الموقف في بقية الجبهة؟

من ناحية أخرى فإن موضوع تطوير الهجوم إلى المضايق الحاكمة في سيناء يقتضي وقفة خاصة تستند إلى معالجة مبدئية وموضوعية، في ضوء تضارب الروايات والمذكرات والخطط والعمليات.

ا ـ إن «أمر القتال» الذي صدَّق عليه جمال عبد الناصر، قبل رحيله بأيام، كان يقضي ببدء معركة التحرير يوم 1970/11/7، فور انتهاء مهلة وقف إطلاق النار حسب «مبادرة روجرز»، بهدف تحرير الأراضي المصرية التي احتلتها إسرائيل عام 1967 بالكامل، خلال مدة زمنية

قدرها 12 يوماً، بعد وقفة تعبوية وحيدة وقصيرة عند الوصول إلى خط المضايق. وذلك كله موثق في: مذكرات الفريق أول محمد فوزي: حرب الثلاث سنوات: 1967 ـ 1970.

فضلاً عن ذلك يشير الفريق أول محمد فوزي في تلك المذكرات إلى أنه تولى قيادة مشروع تدريبي على مستوى استراتيجي في آذار/مارس عام 1971، في ظل رئاسة السادات، شاركت فيه كل وحدات القوات المسلحة، يماثل سيناريو حرب التحرير بالكامل، لاختبار خطة العمليات «جرانيت»، ومدى تنفيذ واجبات العمليات لجميع التشكيلات، بحضور جميع المستشارين السوفيات، الذين قاموا بدور حكام المشروع. وقد أخبره قائد فريق التحكيم السوفياتي عن موقف طارئ أثناء مجريات المشروع، يتمثل بنجاح قوات العدو في اختراق صفوف القوات التي نجحت في العبور، في موقعين أحدهما في منطقة الدفرسوار، فأبلغه بقراره استخدام الاحتياطي التعبوي غرب القناة لتصفية الثغرة وإبادتها، ثم مواصلة التقدم حتى الاستيلاء على خط المضايق، ومن ثم إلى الحدود الدولية لمصر مع فلسطين المحتلة، وأن القائد السوفياتي قد هنأه على قراره. ولا شك في أن السادات قد اطلع على تقرير وافٍ عن هذا المشروع، وبخاصة أنه كان قد أكد الموافقة على شن حرب التحرير في الشهر التالي مباشرة، يوم 1971/5/4، وأن استقالة الفريق أول محمد فوزي في 1971/5/13 تُرد إلى رفض السادات التوقيع على «أمر القتال» في 1971/5/11.

2 ـ أن حافظ الأسد قد اشترط للدخول في حرب مشتركة مع مصر أن يكون الهدف منها تحرير الأراضي المصرية والسورية التي احتلتها إسرائيل عام 1967 بالكامل، وهذا يعني رفض فكرة «الحرب المحدودة». ويشير الشاذلي إلى ما ترتب على ذلك من عرض خطط قتال «وهمية»، أو «وثيقة مزورة»، وفقاً لتعبيره، على القيادات العسكرية السورية، أثناء التحضير للحرب، كما تقدم، تتضمن وقفة تعبوية وحيدة عند الوصول إلى خط المضايق، أي أن الفكرة كانت مطروحة، بل ولا بد أنه كان هناك تدريب فعلي على تحقيق تلك المهمة، في إطار التدريب العام على الخطة بأكملها، حتى إذا كانت وهمية أو مزورة، لإقناع السوريين بجديتها.

3 ـ لم يكن من المتصور أن فكرة تطوير الهجوم إلى المضايق قد هبطت فجأة على تفكير السادات دون أن تكون قد طُرحت أمامه مرات ومرات، وذلك لأربعة اعتبارات على الأقل:

أولها، أنه حضر اجتماعات عديدة، ومشروعات تدريبية متنوعة، بحكم منصبه إلى جانب جمال عبد الناصر، رئيساً لمجلس الأمة، ثم نائباً لرئيس الجمهورية، حيث كانت تناقش خطط العمليات، التي كانت مبنية على وقفة تعبوية وحيدة عند الوصول إلى خط المضايق.

وثانيها، أن عزل الفريق أول محمد صادق من منصب وزير الحربية كان يرجع، في جانب من الأمر، إلى أنه لا يؤيد فكرة «الحرب المحدودة»، أي أنه يؤيد فكرة الحرب الشاملة التي

تهدف إلى الوصول إلى الحدود الدولية المصرية، ما يعني بالضرورة وقفة تعبوية عند الوصول إلى خط المضايق.

وثالثها، أن السادات هو الذي فرض على القيادات العسكرية المصرية، وبخاصة وزير الحربية ورئيس الأركان، مجاراة السوريين في شأن تطوير الهجوم إلى المضايق، وفكرة خطط القتال «الوهمية»، في الاجتماعات العسكرية المصرية ـ السورية، تحضيراً لحرب عام 1973.

ورابعها، أن حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي قد أشار، في كتابه: أمن مصر القومي في عصر التحديات، إلى ما يأتي: «كنت من خلال أحاديثي مع الفريق أول أحمد إسماعيل، قبل نشوب الحرب، أدرك أنه لا ينوي التقدم حتى الممرات الجبلية، وأن ما جاء في تعليمات عمليات القيادة العامة بأن الهدف هو احتلال المضايق، إنما قصد به حث القيادات الصغرى، خلال مرحلة بناء رؤوس الكباري، على استمرار التقدم حتى الهدف المباشر، لكننا سوف نتوقف دون ذلك»[49]. فإذا كانت «تعليمات عمليات القيادة العامة تتضمن أن الهدف هو احتلال المضايق»، حتى إذا كان ذلك بهدف «حث القيادات الصغرى» على استمرار التقدم؛ فلا بد أنه كان هناك تدريب فعلي على تحقيق المهمة، في إطار التدريب العام على الخطة بأكملها.

لا يعني كل ذلك أن السادات كان مؤمناً بهذه الفكرة، بل بالعكس كان معارضاً لها من حيث المبدأ، عندما أصدر أمر القتال، متضمناً تحرير 10 ـ 15 كم شرق القناة، لكنه اضطر إليها لاعتبارات متعددة. وليس أدل على ذلك من أنه أصدر قرار «الوقفة التعبوية» والقوات المسلحة في ذروة انتصارها، وقد حققت الهدف المباشر يومي 6 ـ 1973/10/7، ويفترض أن القرار الذي كانت تنتظره هو تطوير الهجوم باتجاه المضايق، حسب تأكيد الجمسي رئيس هيئة العمليات، لا هذه الوقفة العبثية!

4 ـ أن اللواء الجمسي قد أكد في مذكراته: «أن يوم 9 تشرين الأول/أكتوبر كان اليوم المحدد لتطوير الهجوم المصري نحو المضايق، حتى لا تنتقل المبادأة إلى جانب العدو، ولسوء أوضاع العدو النفسية وقدراته القتالية إثر صدمة العبور، لكنه عندما ناقش الفريق أول أحمد إسماعيل في الأمر رفض الأخير ذلك، وفضل الدفاع عما تحقق من مواقع ثابتة، وعدم المغامرة بتطوير الهجوم»، لكن «الوقفة التعبوية» التي فرضها السادات قد أهدرت هذه الفرصة التاريخية، وعندما جاءت «أوامر السادات» الجديدة بتطوير الهجوم كانت الفرصة قد أفلتت، نتيجة لتغير موازين القوى على الأرض[50].

(49) إسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات، ص 323.
(50) الجمسي، حرب أكتوبر: مذكرات الجمسي، ص 383.

في ضوء ذلك من غير المعقول أن يذهب الشاذلي في مذكراته إلى أن الجمسي لم يكن يعرف أن الخطة لا تتضمن الوصول إلى خط المضايق، وهو القيادي الثالث في ترتيب القيادة العامة للقوات المسلحة، بحكم توليه منصب رئيس هيئة العمليات! الحقيقة أن الشاذلي وأحمد إسماعيل علي كليهما لم يكن مؤمناً بهذه الفكرة، كما السادات[51].

لقد حسم الجمسي في مذكراته هذا الجدال، بأسلوبه المهذب والحاسم في الوقت ذاته، رداً على الشاذلي في شأن «الخطة» ومن وضعها، قائلاً: «وإنني أهمس في أذن الشاذلي، بكل الود والاحترام، وأقول له إن خطة حرب أكتوبر 1973 قد وضعت، بعد أن استغرق العمل فيها وقتاً طويلاً، بواسطة هيئة العمليات للقوات المسلحة.. واشتراك الأفرع الرئيسية لهذه القوات ـ جوية وبحرية ودفاع جوي ـ والأجهزة والقيادات المختلفة، ووافق عليها الفريق الشاذلي رئيس الأركان، وصدق عليها الفريق أول أحمد إسماعيل القائد العام ـ بتوقيع كل منهما مع توقيعي على وثائقها ـ قبل الحرب بوقت طويل. وطالما أن الخطة وضعت لتحقيق هدف استراتيجي عسكري تطوير الهجوم إلى المضايق في مرحلة التخطيط»[52].

5 ـ أن التبرير الذي قدمه الشاذلي لعدم اقتناعه مبدئياً بفكرة تطوير الهجوم نحو المضايق كان من الممكن أن يكتسب جدارته إذا استند إلى عدم تدريب القوات على هذه «المهمة الجديدة»، ما يتفق مع تأكيده أهمية وضرورة عدم تغير الهدف أثناء العمليات، لكنه استند أساساً إلى أمرين:

أولهما، طارئ، يتعلق بالمناقشات التي دارت بين القادة عندما أبلغهم وزير الحربية «القرار السياسي» الذي أصدره السادات بتطوير الهجوم إلى المضايق، ويرد عدم اقتناع الشاذلي، والقادة عموماً، إلى تغير موازين القوى على الأرض لمصلحة إسرائيل، أي أن التطوير كان ممكناً إذا لم يحدث هذا التغير في موازين القوى. وفي جميع الحالات فإن مرحلة المناقشات شهدت عرض كل وجهات النظر، المعترضة والمتحفظة والمتخوفة، لكن بعدها جاءت مرحلة الالتزام العسكري بالقرار السياسي، والتعهد بالتنفيذ بمنتهى الجدية والكفاءة والمهنية، مع توقع بذل كل الجهد من أجل تحقيق الانتصار، مهما كان الرأي السابق في مرحلة المناقشة. لكن يبدو أن مرحلة التنفيذ قد انطلقت من أن التفوق الإسرائيلي كان بمثابة قدر لا رادّ له، وكأن الهزيمة حتمية، وهذا ما حدث في غضون عدة ساعات.

وثانيهما، أصلي، يتعلق بالمناقشات العامة التي دارت حول تطوير الهجوم إلى المضايق، ويرد نقد الفكرة إلى عدم القدرة الأصلية على تحريك قواعد الصواريخ إلى شرق القناة، بزعم

(51) الشاذلي، المصدر نفسه، 530 ـ 537.

(52) المصدر نفسه، ص 425.

أنه «خط ثابت»، يصلح لتغطية القوات على الضفة الشرقية للقناة في حدود (10 ـ 15) كم، أي مرحلة العبور فقط، وما عدا ذلك يخضع للتدمير بحكم تفوق الطيران الإسرائيلي الكاسح. وهذه الحجة جرى ترديدها كثيراً، حتى أصبحت بمثابة «حقيقة مطلقة» لا يرقى إليها أي شك.

ما هو الرد على هذا الزعم الأصلي بالتحديد؟ كما ورد في: مذكرات الفريق أول محمد فوزي: حرب الثلاث سنوات: 1967 ـ 1970: لقد «اعتمدت خطة تحرير الأرض الشاملة، الخطة (200)، ومرحلتها الأولى «جرانيت»، على حائط الصواريخ كأساس تعتمد عليه القوات في عبور قناة السويس، وفي تقدمها شرقاً حتى تصل إلى الهدف النهائي، وذلك بإجراء نقلات متتالية لأنساق شبكة الدفاع الجوي، حسب معدل وصول القوات شرقاً. هذه الأنساق تتعاون مع بعضها البعض، ومع التكتل الموجود غرب القناة وأسراب المقاتلات الميغ (21) المكملة لقدرة الدفاع الجوي. وبذا تتم حماية القوات في تحركها أو في تمركزها في خطوط ومناطق عملياتها في سيناء». ويضيف فوزي: «أما الخطة «جرانيت (2) المعدلة» فقد أجهضها القائد العام، أحمد إسماعيل، باعتقاده الخاطئ أن شبكة الدفاع الجوي غرب القناة لا يمكنها تغطية التجمع البشري للقوات عند وصوله إلى المضايق، وأن معداتها ثابتة لا يمكنها التحرك مع القوات البرية عند تقدمها شرقاً». ويعتقد فوزي: «أن القائد العام تعمّد نشر المعلومات الخاطئة عن قدرة وحدات الصواريخ «سام»، حتى يمكنه تنفيذ رأي الرئيس السادات القاصر على جعل المعركة محدودة ومقيدة بعبور القناة والتمركز شرقها فقط». دليل ذلك كما يؤكد فوزي: «وفي ما حدث يوم 1973/10/13 في إظهار قدرة كتائب الصواريخ التسعة التي عبرت القناة، وتمركزت شرقها، وكانت جاهزة للاشتباك، وتغطية عمليات الهجوم صباح يوم 1973/10/14، يعتبر مثلاً عملياً يثبت قدرة الصواريخ على التحرك والاشتباك، متعاونة مع قوات الجيشين الثاني والثالث في تقدمها شرقاً إلى المضايق، مستغلة التفوق الجوي المحلي بواسطة المقاتلات الاعتراضية الميغ.

بل إن من المثير للتساؤل، وللدهشة أيضاً، أن أحداً من القادة، الذين شاركوا في مناقشة «القرار السياسي» الذي أصدره السادات بتطوير الهجوم إلى المضايق، لم يشر مطلقاً إلى «حكاية» عجز شبكة الصواريخ، بزعم أنها «ثابتة»، عن حماية تقدم القوات شرقاً، بما يتجاوز نطاق الحماية الذي توفره (10 ـ 15) كم، ما يؤكد أنها ليست مسألة حقيقية بالمرة، بالقياس الفعلي والمنطقي معاً. أساس ذلك أنه إذا ما كانت هذه الحجة حقيقية، أي أن «حائط الصواريخ ثابت»، ولا يمكنه بالتالي تغطية تحرك القوات إلى خط المضايق، وطرحها أحد القادة أمام السادات أو حتى أحمد إسماعيل، وهي حجة جامعة مانعة، لما تجرأ أي منهما في مواجهتها على التمسك بقرار تطوير الهجوم، لأنه سيصبح قراراً صريحاً بإبادة تلك القوات، في ضوء ما هو مقطوع به في شأن التفوق الساحق للطيران الإسرائيلي».

وقد حسم المشير عبد الغني الجمسي هذا الجدال، من موقع المسؤولية والاختصاص، مؤيداً ومؤكداً وجهة نظر الفريق أول محمد فوزي، في رده على السؤال الآتي: «ولكن قيل إن إمكانية التغطية بالصواريخ المضادة للطيران كانت أقل من حماية تطوير الهجوم؟»؛ بقوله: «هذا تقدير غير عسكري، لأن لنا في الشرق منذ البداية قواعد صاروخية، كما كانت لدينا الصواريخ المحمولة، وليس من الضروري أن يكون الهجوم بتأمين كامل ضد طيران العدو. علاوة على أن قوة طيراننا كانت كافية. وعندما تمكن العدو من إحداث ثغرة كان سلاح الطيران هو الذي يطالبنا بأن يؤدي أي تكليف، وكان دائماً لديه فائض للاستخدام. أي أن الطيران المصري كان قادراً على حماية تطوير الهجوم، مع قوة الصواريخ وإن كانت محدودة»[53].

6 ـ يشير محمد حسنين هيكل في كتابه بعنوان: أكتوبر 73: السلاح والسياسة، إلى أنه كان إلى جانب السادات بمنزله، مساء يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، عندما تلقى محادثة هاتفية من السفير السوفياتي فلاديمير فينوغرادوف، وبعد أن فرغ منها قال: «أبلغني فلاديمير أنهم استجابوا لطلب قدمته له هذا الصباح بصواريخ الفولغا، هذه سوف تساعدنا على تغطية القوات داخل سيناء، وذلك يسمح لنا بتكتيك قفزات الضفادع (Leap Frogging) عندما تبتعد القوات عن حائط الصواريخ. «الفولغا» سوف تصل إلينا بالطائرات مساء اليوم. وهناك معدات أخرى مهمة ثقيلة سوف تشحن على المراكب». ثم هاتف الفريق أول أحمد إسماعيل، وأبلغه بما سمعه من السفير السوفياتي»[54].

هذه الرواية تؤكد أمرين: أولهما، أن التخطيط الاستراتيجي للحرب كان يتضمن، منذ اليوم الأول أن القوات المسلحة المصرية سوف تتحرك بعيداً من حائط الصواريخ، حتى إذا كان ثابتاً، بعد نجاح مهمتها الأولى بالعبور مسافة 10 ـ 15 كم شرق القناة، باتجاه المضايق؛ وثانيهما، أن الصواريخ القادمة على عجل من الاتحاد السوفياتي في اليوم الثاني لبدء العمليات العسكرية، كانت مهمتها تأمين عملية تطوير الهجوم.

7 ـ إن ما يذهب إليه الشاذلي من أن الخطط التي وجدها عندما تسلم رئاسة أركان حرب القوات المسلحة، في عام 1971، كانت مجرد «خطط دفاعية»، عبارة عن امتداد لحرب الاستنزاف، كان يقتضي منه أن يضع أيضاً صحيفة اتهام جنائية بحق جمال عبد الناصر، وكبار قادة القوات المسلحة التي عملت تحت قيادته، كما وضع صحيفة اتهام جنائية بحق السادات، مع تأكيد أنه لا وجه مطلقاً للمقارنة بينهما، وأن الافتراض نظري وتحليلي بحت، إذا كان جمال عبد الناصر، مع كل الاحترام والتقدير لمقامه وإنجازاته، لم يضع «خطة التحرير»، رغم مضي

---

(53) يوسف حسن يوسف، المشير الجمسي ـ الجنرال الصامت من الميلاد.. حتى الممات (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2012)، ص 66 ـ 67.

(54) هيكل، أكتوبر 73: السلاح والسياسة، ص 375.

أربع سنوات على الهزيمة، مع ملاحظة أن الفريق محمد فوزي وزير حربيته قد استمر في السلطة حتى استقالته في 1971/5/13 لرفض السادات التوقيع على «أمر القتال»، لبدء «معركة التحرير»، وبخاصة أن السادات كان قد أكد الموافقة على شن «حرب التحرير» في يوم 1971/5/4. فهل من المعقول أن وزير الحربية القائد العام للقوات المسلحة يعرض على رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة التوقيع على «أمر القتال»، بناءً على موافقة الرئيس على موعد محدد لبدء المعركة، دون أن تكون هناك «خطة للتحرير» أصلاً، وُضعت بعد دراسات ومشروعات وتدريبات متعددة ومتنوعة، حضرها الرئيس بنفسه، أو تلقى تقارير عنها؟

هنا من الملاحظ أن جمال عبد الناصر، فضلاً عن كل ما سبق، كان قد أعلن أمام المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي، في عام 1969، أن القوات المسلحة المصرية قد أتمت تدمير «خط بارليف» بالكامل، وأنها لن تسمح بإعادة إنشائه من جديد، وستقوم على الفور بتدمير أية محاولة جديدة في هذا المجال. وإذا كان الأمر كذلك فإن عملية العبور، التي كان قد صدق عليها، كانت ستتلخص عملياً في «عبور قناة السويس» فقط، بالمعنى الحرفي لكلمة «العبور» حصراً، لأن «معركة» الاستيلاء على النقاط الحصينة التي تشكل «خط بارليف» المنيع لم تعد واردة، طالما أن «خط بارليف» ذاته لم يعد موجوداً، ويصبح الطريق بالتالي مفتوحاً بعد ذلك إلى خط المضايق مباشرة، ما يقطع بأن «خطط معركة التحرير» التي صدق عليه جمال عبد الناصر، قبل رحيله، كانت مبنية على أن «الوقفة التعبوية» الوحيدة والقصيرة ستكون عند خط المضايق، وبخاصة أن دايان كان يعتبره الخط الواقعي لحدود الأمن الإسرائيلي.

فإذا كان أحد أهداف «معركة التحرير» في تلك الخطط، وكما حدد السادات في «الأمر الاستراتيجي السياسي» الذي أصدره إلى أحمد إسماعيل في 1973/10/1، يتمثل بـ «تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي»؛ فإن معركة ذلك التحدي كانت ستدور رحاها عند «خط المضايق». في ضوء ذلك سبقت الإشارة إلى أنه «يمكن الجزم بأن عمليات قواتنا في حرب تشرين الأول/ أكتوبر عام 1973 قد توقفت دون أن تتحدى في الواقع نظرية الأمن الإسرائيلية الحقيقية التي كانت تتحصن عند خط المضايق»، أي أنها لم تحقق المهمة المحددة لها.

من ناحية أخرى يجب عرض الموقف على الجانب الآخر؛ ومن اللافت أنه بعد 44 سنة من ذلك اليوم المصيري، تأتي رواية رئيس الموساد زامير بمعلومات مثيرة، تنشر للمرة الأولى. يقول زامير: في 12 تشرين الأول/أكتوبر عام 1973 ينعقد «الكابينيت الأمني» مع قيادة الجيش الإسرائيلي، ورئيس الموساد تسفي زامير، في ساعات الظهيرة، في بحث مصيري عن خيار اجتياز القناة. قائد الجبهة الجنوبية، حاييم بارليف، الذي يمثل رأي كبار رجالات قيادة المنطقة الجنوبية، يؤيد الاجتياز، ويقترح إجراءه كما هو مخطط له في الغد. قائد سلاح الجو، بني بيلد،

يؤيده. في المقابل، نائب رئيس الأركان إسرائيل طل يعارض بشدة، ويدّعي أن الاجتياز في مواجهة جيشين مصريين مدرعين وجاهزين، معناه فشل ذريع على نحو شبه مؤكد.

في هذه المرحلة، عندما يكون من الصعب على رئيسة الوزراء غولدا مائير، والوزراء وقيادة الجيش، بمن فيهم رئيس الأركان ديفيد بن أليعازر اتخاذ القرار، يُستدعى زامير على عجل، مثلما في الدراما المسرحية، إلى الهاتف، فيتلقى نبأ لا يمكن التقليل من شأنه: إنه «النبأ الذهبي»[55].

بعد 44 سنة من ذاك اليوم المصيري، يتذكر هذا الأسبوع زامير تلك اللحظات الدراماتيكية عند تلقي النبأ، ويستعيد الذكرى فيقول: «كان وضع الجيش الإسرائيلي في الجبهة الجنوبية مقلقًا جداً». وقال دايان عندها: «إذا فشلنا في هجوم آخر فسنضطر إلى القتال على مشارف تل أبيب». وكانت الصورة قاتمة وصعبة. طلبت مائير من الحاضرين كلهم أن يكتبوا رأيهم على ورقة ويوقعوا عليها، و«ذلك لأننا كنا بحاجة في تلك اللحظة إلى اتخاذ قرار تاريخي». وعندها فُتح الباب واستدعيت على عجل؛ وعلى الهاتف تحدث معي رئيس مكتبي باردي عيني، المسؤول عن الأنباء التي يتلقاها في الموساد يوئيل سولومون، بلغوني بالمصدر الذي لم أكن أعرفه شخصياً، لكن أعرف وجوده، الذي نقل نبأ يقول: «إن المصريين يعتزمون أن يُنزلوا في الأيام المقبلة المظليين من المروحيات على الهدف، الذي أرادوا أن يهاجموه، خلف ممري متلا والجدي. وكنت أعرف أن المصدر ذو مصداقية، وقدرت بأن المصريين لن ينفذوا مثل هذه الخطوة فقط بقوات تنزل بالمروحيات، بل ستترافق واجتياز قوات من المدرعات تهاجم خط المعابر أيضاً».

«بلغت ما سمعت وأضفت: انظروا، خطة المصريين معروفة للموساد، وقد نقلناها إلى شعبة الاستخبارات أيضاً. فهم يريدون تنفيذ هجوم آخر بعد أسبوع من اندلاع الحرب، لاحتلال مناطق مهمة في عمق سيناء. أقترح أن ننتظر عدة أيام لنرى إذا كانوا سينفذون الخطة، بإنزال القوات. أنا لا أؤيد هجومنا واجتياز القناة، فهجمات كهذه سبق أن فشلت، ولا أرى أي احتمال لنجاح أي هجوم آخر. فأخذت مائير ورئيس الأركان برأيي، وقالت مائير: يا رفاق، تسفيكا أنهى لنا النقاش».

لفهم الأهمية الحاسمة لهذا النبأ، من المهم العودة إلى الأيام التي سبقت وصوله. ففي 8 تشرين الأول/أكتوبر 1973، بعد يومين من اندلاع الحرب، يتعرض الهجوم المضاد المتسرع من الجيش الإسرائيلي في سيناء للفشل. وبالتوازي، فإن الجهود لاقتلاع استحكامات المصريين شرق القناة لا تنجح. وكان الوضع في الجبهة الجنوبية في أسوأ حال، والجمود في هذه الجبهة مقلق.

(55) «"النبأ الذهبي" الذي أنقذ إسرائيل من الهزيمة في حرب أكتوبر،» إسرائيل اليوم، 2017/9/29.

في 10 تشرين الأول/أكتوبر بحثت قيادات المنطقة الجنوبية مع رئيس الأركان في المسألة المصيرية، وكيفية تغيير وجه المعركة. وكانت الخيارات على الطاولة صعبة:

أولها، الجهد لاقتلاع المصريين من شرق القناة، الذي سيكلف قواتنا ثمناً باهظاً بالقوى البشرية والمعدات، في الوقت الذي تآكل فيه الجيش في المعارك، ولا سيّما بالطائرات والطيارين.

وثانيها، اجتياز القناة، وهو رهان خطير، وينطوي على إمكان الفشل. ولا سيّما في مواجهة فرقتين مصريتين مدرعتين توجدان خلفها.

وثالثها، إبقاء الوضع القائم؛ ما يعني جموداً عسكرياً؛ حرب استنزاف في خطوط صعبة، وتجنيد طويل للاحتياط، لا يمكن أن تتعايش معه إسرائيل.

بارليف، وجونين، قائد المنطقة الجنوبية، وشارون، قائد الفرقة 143، يؤيدان بحزم اجتياز القناة، ويدعيان أن من الواجب تغيير الوضع العسكري، وتحقيق مبدأ القتال الإسرائيلي لنقل الحرب إلى أرض «العدو»، وتحقيق إنجازات استراتيجية. يتردد ديفيد بن أليعازر، لكن يريد أن يصل في أقرب وقت ممكن إلى وقف إطلاق النار، وإلى «إعادة التنظيم»، ومعني بأن تأخذ القيادة السياسية نصيبها من القرار الحاسم في ذلك. وزير الدفاع دايان غير مستعد لقبول فكرة وقف إطلاق النار، بل ويرى فيها نوعا من الاستسلام. لكن هو أيضا يتردد في موضوع الخيار العسكري المفضل، فينتقل النقاش إلى طاولة الحكومة.

في إطار هذا كله، فإن الأجواء العامة في القيادة العسكرية والسياسية متكدرة. وكما يذكر: «عندما عاد دايان في 7 تشرين الأول/أكتوبر من جولة في الجبهتين الشمالية والجنوبية، بدا كمن خرب عالمه، يتحدث عن إمكانية انسحاب في سيناء، وضياع ذخائر حيوية، واقتبس كان يعترف أمام مائير: «لقد أخطأت، نحن عرضة لكارثة، قد يكون هذا خراب البيت الثالث». يُقتبس عن مائير نفسها: «إذا كان دايان محقاً، فسأنتحر»».

في هذه الأجواء الصعبة تنعقد القيادة السياسية والأمنية في 12 تشرين الأول/أكتوبر، وتتردد بالأساس، وعندها يأتي النبأ المصيري؛ «النبأ الذهبي».

يضيف زامير: «قال بن أليعازر إنه يُعِدّ لواء المدرعات للصد، على افتراض أنه بعد إنزال المظليين ستجتاز الفرق المدرعة المصرية القناة وتهاجمنا. وبالفعل، بعد وقت قصير اجتازت المدرعات المصرية القناة وهاجمت، لكن الجيش الإسرائيلي ضربها بعنف، بشكل حطم المصريين معنوياً أيضاً. هذا النصر سمح لنا بالخروج إلى هجوم خاص بنا، وأن يتم اجتياز القناة بسهولة نسبية أكبر. هذا لم يكن بالطبع هجوماً سهلاً، لكن وصول النبأ، والاستعدادات التي نفذت في أعقابه، حسّنت بالتأكيد الوضع بالنسبة لنا».

لم يكن المصدر هو أشرف مروان، بل مصدر آخر في مصر. وكان أهارون لبران، رجل سلاح الاستخبارات الحاصل على وسام الشرف، الذي كان يشغل في الحرب نائب رئيس دائرة البحوث في شعبة الاستخبارات، ويعرف عن كثب المصدر، وكان له الحق الأول لوجوده وأدائه. يحلل لبران هنا لأول مرة الأهمية الحاسمة للنبأ فيقول: «النبأ الذهبي وصل بيقين فقط من ذاك «المصدر الآخر». أتذكر أنه في ذاك اليوم الذي وصل فيه النبأ كنت في الكرياة. وعندما عاد بن أليعازر من البحث مسح جبينه وقال: «أنا الآن اعرف ما العمل؟». وبالفعل، في 14 تشرين الأول/أكتوبر اجتازت قوات مدرعة مصرية القناة نحو الشرق. القوات، التي تضمنت الفرقة (21) المدرعة، وعلى الأقل لواء مدرع واحد من الفرقة (4) المدرعة، ولواء مؤلف من الفرقة (23)، ضربها الجيش الإسرائيلي في إحدى معارك المدرعات الأكبر في حروب إسرائيل. وحسب قائد الجيش المصري، سعد الشاذلي، في ذاك اليوم دمرت 250 دبابة مصرية، واعترف المصريون لأول مرة بتدمير 250 دبابة لهم. وهكذا انقلبت صورة المعركة في الجبهة الجنوبية رأساً على عقب بفضل النبأ الذهبي».

5 ـ قرار عدم المناورة بالقوات

تعتبر المناورة بالقوات مبدأ أساسياً من مبادئ الحرب، بل إن تطبيق هذا المبدأ هو مفتاح النصر في كل الحروب، على المستوى الاستراتيجي، وفي كل المعارك الكبرى والصغرى على المستويين التعبوي والتكتيكي. وعلى سبيل المثال إذا وقع صدام بين جيشين متساويين في الحجم، وفي المعدات، وفي النوعية، وفي الروح المعنوية، وفي كل شيء آخر؛ فإن الغلبة ستكون للجيش الذي يطبق قائده مبدأ المناورة بالقوات.

بتطبيق هذا المبدأ، على ما حدث خلال حرب عام 1973، يمكن تفسير الخلاف الحاد الذي شهدته غرفة العمليات المصرية، بين كل من السادات وأحمد إسماعيل من ناحية، وسعد الدين الشاذلي من الناحية الأخرى، وذلك منذ حدوث الثغرة، التي نجحت إسرائيل في فتحها، بين الجيشين الثاني والثالث، وتمكنت من العبور إلى غرب قناة السويس، ما أدى في النهاية إلى عزل الشاذلي من منصبه.

إن تفسير هذا الخلاف، وتتّبع نتائجه، يقتضي الإشارة إلى ما ذكره الشاذلي في شأن بعض السمات الشخصية التي يتحلى بها أحمد إسماعيل، ما كان له أبلغ الأثر في إدارة العمليات العسكرية، وأهمها[56]:

(56) الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي، ص 581 ـ 595.

أ ـ الحذر الشديد

ما كان يدفعه إلى زيادة حجم القوات المكلفة بمهمة معينة، بشكل يفوق كثيراً متطلبات هذه المهمة. على سبيل المثال فإن خطة العبور الأصلية لم تكن تتضمن تدعيم فرق المشاة الخمس المكلفة بالهجوم، بأية ألوية مدرعة، لكنه أصر على تدعيم كل فرقة بلواء مدرع، على حساب الاحتياطيات التعبوية والاستراتيجية، التي كات يتحتم الاحتفاظ بها غرب القناة. وقد كان من الممكن تدارك هذا الخطأ بسحب هذه الألوية المدرعة يوم 10 أكتوبر/كانون الأول، بعد تحطيم هجمات العدو المضادة. وتكرر هذا الخطأ عندما تقرر تطوير الهجوم؛ حيث دفع بالفرقة الرابعة وألوية إضافية إلى الشرق. وهذا الخطأ بدوره كان من الممكن إصلاحه بعد فشل عملية التطوير، بإعادة كل هذه القوات إلى غرب القناة، لكنه رفض ذلك أيضاً.

ب ـ عدم القدرة على التنبؤ

إن تقدير قدرات العدو هو العامل الأول في تقدير الموقف، الذي يقوم به كل قائد، قبل أن يتخذ قراراً، ويجب أن يجري ذلك على أساس ما ستكون عليه هذه القدرات وقت تنفيذ قراراتهم، وليس على أساس ما كان عليه العدو عند اتخاذ القرار. لكن أثبتت الحرب أن «إسماعيل» لم تكن لديه القدرة على استقراء نيات العدو. وعندما حدثت الثغرة، ليلة 15 ـ 16 تشرين الأول/أكتوبر؛ كان العدو يغير على كتائب الصواريخ غرب القناة، بمجموعات من الدبابات تقدر بحوالى 7 دبابات في كل غارة، فتصور أن هذا هو كل ما هنالك، بينما كانت حشود العدو تتدفق إلى الغرب. وعندما اقترح الشاذلي، منتصف نهار 16 تشرين الأول/أكتوبر سحب القوات التي تم دفعها إلى الشرق بغير مقتضى، رفض إسماعيل، ما أدى إلى كارثة.

ج ـ عدم اتخاذ القرار في الوقت المناسب

كان تردد إسماعيل في اتخاذ القرار في الوقت المناسب هو أسوأ صفاته، وحتى عندما يتخذ القرار، بعد طول تردد، يكون قد فات أوانه. ورغم كل ما كان يقدِّمه من مبررات؛ فإن ذلك يرجع إلى سببين:

أولهما، العقدة النفسية التي ترسبت في أعماقه، نتيجة هزيمة عام 1967، ونتيجة إعفاء جمال عبد الناصر له من منصبه مرتين، وهذا جعله يخشى المسؤولية، ويتردد في اتخاذ القرارات الجريئة، تلك العقدة التي جعلته يخلط خلطاً مشيناً بين انسحاب عام 1967، وبين المناورة المقترحة بالقوات عام 1973. ففي عام 1967 كانت القوات تنسحب تحت ضغط قوات العدو، وبدون أي غطاء جوي، وبدون أية سيطرة من القيادة العامة للقوات المسلحة، أما المناورة

بالقوات عام 1973 فتقوم بها قوات ليست على اتصال بالعدو، وتجري تحت ستر خمس فرق مشاة، وتحت مظلة الدفاع الجوي، وفي إطار خطة محكمة، تحت سيطرة القيادة العامة.

وثانيهما، أنه كان يقود المعارك على الخرائط فقط، ولم يزر الجبهة قط، إلا بعد وقف إطلاق النار ببضعة أسابيع، بعد أن أصبحت مزاراً لكل الناس، بما في ذلك طلبة المدارس. إن عدم اتصاله بالضباط والجنود لم يسمح له بأن يلمس ما أحدثه نجاح العبور في رفع روحهم المعنوية، وفي استعادة ثقتهم بقادتهم الذين رسموا لهم الخطط، وهيؤوا لهم الظروف التي مكنتهم من تحقيق هذا النصر. بالتالي فإن الصورة الكئيبة التي عاشها عام 1967 بقيت مترسخة في أعماقه، فأصبح يخلط بين المناورة بالقوات وبين الانسحاب، حيث كان يخشى أن يؤثر سحب قوات من الشرق إلى الغرب في الروح المعنوية للقوات، ويتصور أن هذا السحب قد يتحول إلى ذعر، تصعب السيطرة عليه، تأثراً بخبرة عام 1967، رغم اختلاف التجربتين جذرياً.

كانت وجهة نظر الشاذلي تقوم على سحب الألوية المدرعة التي ألحقت على الفرق الخمس المكلفة بالعبور، وتركيزها في مواجهة الثغرة لإبادتها، قبل أن تخلق وضعاً صعباً أمام القوات المصرية. وعندما استحكم الخلاف بين إسماعيل والشاذلي جاء السادات فأيد قرار إسماعيل، وهدد الشاذلي بالعزل إذا ما طرح فكرة الانسحاب من الشرق مرة ثانية، لكن ما حدث بعد ذلك أنه أخذ يردد أن الشاذلي كان يريد سحب كل القوات من الشرق إلى الغرب، خلافاً للحقيقة، لأن اقتراح الشاذلي كان سيبقي شرق القناة الفرق الخمس التي عبرت، ما يمثل نحو (90000) ضابط وجندي، وسحب الألوية التي ألحقت بها فقط.

إن قرار السادات هو الذي أدى إلى ثغرة الدفرسوار، وسمح لها أن تتسع، فضلاً عن حصار الجيش الثالث، ومدينة السويس. بل إن تطبيق العدو مبدأ المناورة بالقوات هو الذي مكّن العدو من تحقيق كل هذا النجاح، رغم أن القوات المصرية البرية بالجبهة كانت تتفوق في الحجم، ولا تقل في النوع عن القوات الإسرائيلية التي في مواجهتها. الأمر لا يتوقف على قرار واحد اتخذه السادات، كما تقدم، لكن الخطورة هنا تتمثل بانقياد أحمد إسماعيل تماماً لما يراه السادات. فعلى الرغم من أن التوجيه الاستراتيجي الذي أصدره السادات ينص على أن تقوم القوات المسلحة بعمل عسكري يكون في حدود إمكانياتها، إلا أنه كلفها بعمل يخرج عن حدود إمكانياتها، عندما اتخذ، منفرداً، قرار تطوير الهجوم، فاستجاب له إسماعيل رغم علمه أن العدو يتفوق تفوقاً كاسحاً في القوات الجوية، وأن هذا الهجوم، كما أكد جميع القادة المعنيين، محكوم عليه بالفشل، من قبل أن يبدأ. وما يؤكد سيطرة السادات الكاملة على إسماعيل ذلك التصريح الذي أعلنه، عام 1977، الذي قال فيه إنه كان يعلم بمرض إسماعيل بداء السرطان، قبل وأثناء الحرب، وأن الأطباء أخبروه أن حالته الصحية لا تسمح له باتخاذ القرارات، وأن السادات هو الذي كان يتخذ القرارات. تؤكد ذلك ثلاث شهادات:

الأولى، أن السادات هو الذي اتخذ قرار تطوير الهجوم، صباح يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر، وأصدره إلى إسماعيل طالباً منه أن يتقدم فوراً إلى المضايق، وأن إسماعيل عقد اجتماعاً لقيادته، وبدأه بقوله: «إن هناك قراراً سياسياً يحتم علينا ضرورة تطوير الهجوم نحو المضايق، ويجب أن يبدأ ذلك صباح غد 13 تشرين الأول/أكتوبر، لقي القرار معارضة من جميع القادة المعنيين، ثم كان قوله في النهاية: «إنه قرار سياسي، ويتحتم الالتزام به»، مع التأجيل إلى الغد. وعندما وصل السادات إلى غرفة العمليات كانت خسائر القوات المصرية في الدبابات قد وصلت إلى 250 دبابة. وقد استأذنه إسماعيل في إيقاف الهجوم، فأذن له.

والثانية، وردت في كتاب حافظ إسماعيل، مستشار السادات لشؤون الأمن القومي، بعنوان: أمن مصر القومي، حيث يؤكد أن السادات قد اتخذ قرار وقف إطلاق النار دون أن يستشير أحداً، بينما كان يظن إسماعيل أن هذه الساعات الحرجة هي بالضبط التي من أجلها بني تنظيم الأمن القومي»[57].

والثالثة، ما أشار إليه هيكل من أن السادات رفض اقتراحاً بتكليف محمود فوزي بالسفر إلى نيويورك، ليقود المعركة الدبلوماسية في مجلس الأمن من هناك، فيذكر أن السادات رفض ذلك، وقال له: «إن من المستحسن أن يبت هو في كل الأمور، من هنا من القاهرة، وأن يجيئوا إليه شخصياً، كلما أرادوا إدخال أو تغيير كلمة أو حرف».

6 ـ قرار عدم تصفية ثغرة الدفرسوار

لقد تضمنت الخطة العامة لحرب التحرير، التي صدق عليها جمال عبد الناصر، مجموعة من التصورات والتوقعات التي يمكن أن تعمد إليها القوات الإسرائيلية، من مرحلة إلى أخرى حسب سير العمليات الفعلية. وكان من أبرز هذه التصورات والتوقعات محاولة قيام القوات الإسرائيلية بهجوم مضاد كبير، يمكن أن يهدف إلى اختراق الجبهة المصرية شرق القناة، والعبور إلى الضفة الغربية للقناة لمحاصرة القوات التي عبرت إلى الشرق، وتحقيق غايات سياسية مهمة إذا ما نجحت في مسعاها، كما هو معتاد في الحروب بوجه عام. وفي هذا السياق تضمنت الخطة تمركز الفرقتين الواحدة والعشرين والرابعة المدرعتين غرب القناة، كحائط صد لمواجهة أي هجوم مضاد للعدو يحاول اختراق العمق المصري، أي أن هذا الاحتياطي الاستراتيجي كان مكلفاً من الأصل بتنفيذ الخطة (200)، التي تحسبت لاختراق إسرائيلي مضاد، ورصدت القوات الكافية لضربة.

(57) هيكل، أكتوبر 73: السلاح والسياسة، ص 360.

وطبقاً لأصول العلم العسكري فإن محاولات الاختراق عادة ما تتركز في مناطق الاتصال، أو المناطق الضعيفة، كما حدث في الحرب العالمية الأولى. ومن هذا المنطلق، وحيث كانت القوات المسلحة المصرية موزعة بين الجيشين الثاني والثالث، فقد تضمنت الخطة أن «نقطة المفصل» بينهما تمثل أكثر المواقع ترجيحاً لتدفق أي اختراق إسرائيلي، حال حدوثه. وجرى بالفعل تحديد منطقتين ينطبق عليهما هذا الوصف، إحداهما كانت منطقة الدفرسوار. ولقد اتضحت صحة هذه التقديرات العسكرية عندما قامت الاستخبارات الحربية المصرية برصد تدريب عسكري إسرائيلي على «عبور مانع مائي» في بحيرة طبرية، عام 1971.

في ضوء ذلك كانت القوات المسلحة المصرية قد تدربت عدة مرات على صد هجوم مضاد متصور أن تقوم به القوات الإسرائيلية، يهدف إلى اختراق الجبهة المصرية، في منطقة الدفرسوار ذاتها، منذ عام 1968. بل يشير الفريق أول محمد فوزي، في كتابه بعنوان: مذكرات الفريق أول محمد فوزي: حرب الثلاث سنوات: 1967 - 1970، كما تقدم، إلى أنه تولى قيادة «مشروع تدريبي استراتيجي» في آذار/مارس 1971، شاركت فيه وحدات القوات المسلحة كافة، يماثل سيناريو حرب التحرير بالكامل، لاختبار خطة العمليات «جرانيت»، بحضور جميع المستشارين السوفيات، الذين قاموا بدور حكام المشروع. وقد أخبره قائد فريق التحكيم السوفياتي عن موقف طارئ أثناء مجريات المشروع، يتمثل بنجاح قوات العدو في اختراق صفوف القوات التي نجحت في العبور، في موقعين أحدهما في منطقة الدفرسوار، فأبلغه فوزي بقراره استخدام الاحتياطي التعبوي غرب القناة لتصفية الثغرة وإبادتها، ثم مواصلة التقدم حتى الاستيلاء على خط المضايق، ومن ثم إلى الحدود الدولية لمصر مع فلسطين المحتلة، وأن القائد السوفياتي قد هنأه على قراره. ويضيف فوزي أنه بعد انتهاء المشروع، وبينما كانت القوات تتهيأ للمغادرة، كان يتحرك بعربة عسكرية صغيرة بين تلك القوات دون أن تلاحظه، فسمع الجنود يتهكمون عليه شخصياً، قائلين: هل يريد منا الوزير أن نحصي عدد الحشائش على أرض منطقة الدفرسوار، التي كان يجري بها المشروع، من كثرة مرات التدريب فيها!

إن كل ما تقدم ينبغي أن يوضع في الاعتبار عند تقدير حقيقة «ثغرة الدفرسوار»، عندما وقعت بالفعل في 16 تشرين الأول/أكتوبر عام 1973، وتحديد مسؤولية السادات شخصياً في حدوثها ابتداءً، وفي استفحالها وتوسع حجمها انتهاءً، ومن ثم إدراك دواعيه الكامنة وراء قراره الغريب برفض تصفية هذه الثغرة.

كان الجنرال بارليف يقوم بنفسه على إدارة معركة التصدي لعملية تطوير الهجوم المصري، المحتدمة على مشارف المضايق، في 14 تشرين الأول/أكتوبر، وفور انتهائها بتوقف الهجوم المصري في الساعة الثالثة بعد الظهر، وتراجع قواته إلى مواقعها الأصلية، قام بنفسه بتبليغ نتائجها تليفونياً لرئيسة الوزراء غولدا مائير، وطلب منها في نفس الوقت إعطاء الإذن ببدء

الهجوم الإسرائيلي المضاد، والعبور إلى الغرب إذا أمكن، وأعطته الإذن الذي طلبه. والغريب أن وزير الدفاع دايان كان ما يزال متردداً.

كان السادات صباح 15 تشرين الأول/أكتوبر قد استوعب الصدمة العسكرية التي تلقاها في الأمس، وراح يقلب أموره على وجوهها المختلفة. وقد راوده تصور، لعلّه كان سابقاً لأوانه، أن دور «السلاح» في الحرب قد تراجع، وأن دور «السياسة» هو الذي يتقدم. كان ذلك متناقضاً مع نظرية «الحرب المحدودة» في صميمها ومنطقها. ذلك أن الحرب المحدودة لكي تحقق نتائجها لابد لها أن تركز على أن يكون تأثير السلاح عند النهاية أكثر مما كان عليه عند البداية. وبالتالي فإن ما يستطيع أي طرف أن يصل إليه في الساعات الأخيرة من القتال هو الذي يعكس ظله على الأرضية السياسية، التي تجري فوقها أي جهود للبحث عن حلول للأزمات.

وفي تل أبيب اجتمع مجلس الوزراء المصغر في الساعة السابعة من صباح 15 تشرين الأول/أكتوبر. وكان أمامه تقرير من بارليف يقول فيه إن القوات جاهزة، وأن الموعد الذي تقرر لبدء الهجوم الإسرائيلي المضاد هو السابعة مساء، وأن فتح ثغرة ما بين الجيشين الثاني والثالث إلى الغرب سوف يجري في منطقة الدفرسوار. وتقدمت المدرعات الإسرائيلية بالفعل في منطقة المفصل، واقتربت من خط المياه، لكن القوات المصرية تنبهت إلى تحركاتها وتصدت لها، ما تسبب في تأخير العملية، بحيث لم يبدأ نزول القوارب المطاطية لعبور القناة إلا في الساعة الواحدة والنصف صباحاً. ومع ذلك فقد كانت المقاومة المصرية شديدة إلى درجة حالت دون تمكن القوات الإسرائيلية من تركيب وتأمين موقع جسر تعبر عليه القوات الإسرائيلية.

وفي لحظة من اللحظات كان احتمال فشل العبور ماثلاً أمام مجلس الوزراء الإسرائيلي، الذي ظل مجتمعاً منذ الساعة السابعة مساء حتى الفجر. وقد وصلت إليه توصية من دايان يقترح وقف العملية. لكن بارليف أبدى معارضة شديدة لوقفها. وانحازت مائير ووراءها مجلس الوزراء بالكامل إلى بارليف، في ضرورة الاستمرار لاحتلال وتأمين جسر تعبر عليه المدرعات لحماية مجموعات من قوات الكوماندوز سبقت إلى العبور بالقوارب المطاطية. وعهد بارليف إلى زميله شارون بالتقدم بمدرعاته مهما كانت المقاومة أمامه، بحيث يتحقق تأمين رأس جسر يمد عليه ولو «جسراً» متحركاً، حتى تتمكن المدرعات من العبور. وعند الفجر انفض اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلي بعد تأكده من أن عملية شارون تمضي في طريقها.

وفي واشنطن دعا كيسنجر إلى اجتماع لمجموعة العمل الخاصة في الساعة السادسة صباحاً، في 15 تشرين الأول/أكتوبر، وذلك لعرض الموقف، وتقرير الخطوات الآتية في ظرف كان يعتبره معبأ بالاحتمالات. وقبل الظهر، بتوقيت واشنطن، تلقى رداً عاجلاً على رسالته الأخيرة إلى السادات، وقد أدهشته هذه الرسالة. وسجل دهشته قائلاً بالنص: «لقد كنت أتوقع غضباً عربياً عارماً بعد أن ظهر تأثير الأسلحة الأمريكية عملياً في الميدان، لكن الرسالة التي

تلقيتها من حافظ إسماعيل مساء يوم 10/15 جاءت بطريقة لا يمكن وصفها في الملابسات التي وصلت فيها إلا بأنها «شيء خارق للعادة». ولخص كيسنجر أهم نقاط الرسالة في مذكراته على النحو الآتي: إن مصر، رغم كل شيء، ترغب في إبقاء قناة الاتصال الخاصة مفتوحة. وإن الإشارة بالتعريض بالاتحاد السوفياتي واضحة في قول الرسالة إنه لا أحد يتحدث باسم مصر، وأن مصر تريد التوصل إلى شروط لا تؤدي إلى إهانة إسرائيل، لأن مصر نفسها عانت معنى الإهانة! كما بدا له أن السادات يحاول إبعاد نفسه عن الاتحاد السوفياتي، والتوجه إلى الولايات المتحدة[58].

في 16 تشرين الأول/أكتوبر 1973 بدأت تتضح أبعاد «الثغرة»؛ حيث قامت القوات الإسرائيلية بعبور قناة السويس في منطقة الدفرسوار، المفصل الحرج بين الجيشين الثالث والثاني، فور فشل الهجوم المصري، ونتيجة لعدم التنبه المبكر لخطورة الثغرة، والخلاف بين وزير الحربية إسماعيل ورئيس الأركان الشاذلي حول أسلوب تصفيتها، عبرت للعدو خلال يومين 760 قطعة مدرعة، ما بين دبابات وعربات مصفحة، إلى غرب القناة، حتى وصلت القوات الإسرائيلية غرب القناة إلى لواءين مدرعين، ولواءين من المشاة الميكانيكية.

ورغم تفوق القوات الإسرائيلية المهاجمة، عبر الثغرة، إلا أنها لم تتمكن من غير احتلال بضعة كيلومترات، ولم تفلح القوات الإسرائيلية في إحكام الطوق على الجيش الثالث المصري، وحصاره حصاراً كاملاً، وقطع خطوط مواصلاته، إلا بعد أن خرقت قرار وقف إطلاق النار، الذي وافق عليه السادات، في 22 تشرين الأول/أكتوبر 1973.بل إن وحدات المقاومة الشعبية المصرية، وتشكيلات من المشاة المصرية، نجحت في إيقاف التقدم الإسرائيلي نحو مدينة السويس، وظلت القوات الإسرائيلية خارج المدينة.

عندما طلب الشاذلي رئيس الأركان من السادات الاستعانة بأربعة ألوية مدرعة من الشرق، لإبادة الثغرة في الغرب، رفض السادات ذلك، وقرر عزله من منصبه.كما يقرر الفريق عبد المنعم خليل الذي تولى قيادة الجيش الثاني أنه طلب محاصرة «الثغرة» فور اكتشافها، في مساء 16 تشرين الأول/أكتوبر، وتدميرها بالكامل قبل أن يستفحل أمرها، رفض السادات ذلك. ترتب على قرار السادات برفض طلب عبد المنعم خليل، ثم بعدم قبول فكرة المناورة بالقوات، وتنفيذ خطة الشاذلي للقضاء على الثغرة النتائج الآتية المباشرة: إخفاق اللواء المدرع المصري (116) مشاة المتقدم من الغرب إلى الشرق بسد الثغرة، نظراً إلى التفوق الإسرائيلي غرب القناة نفسها (لواء مدرع + لواء مشاة) من ناحية، وتدمير اللواء المدرع المصري (25) في مواجهة غير متكافئة نهائياً، بينه وبين ثلاثة ألوية إسرائيلية مدرعة جنوب الثغرة، على الشاطئ الشرقي

(58) بير، محرر، أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية.

لرأس البحيرات المرة، ووقع اللواء في كمين نصبته فرقة شارون، فجرت إبادته بالكامل من ناحية أخرى.

بينما راح عبد المنعم واصل قائد الجيش الثالث، الذي كان يتابع المعركة، يصرخ على جهاز الاتصال بينه وبين الشاذلي: «لا حول ولا قوة إلا بالله، الرحمة للشهداء، والله المستعان». ويقول الشاذلي في مذكراته أنه بكى عند سماعه صراخ واصل لإدراكه خطأ العملية منذ البداية[59].

عندما سمع سعد مأمون ـ الذي كان يتولى قيادة الجيش الثاني، مع بدء القتال في 6 تشرين الأول/أكتوبر، حتى يوم 14 تشرين الأول/أكتوبر ـ أنباء فشل الهجوم، وما لحق بالقوات من خسائر، أصيب بنوبة قلبية، نتيجة فشل عملية تطوير الهجوم، لتصفية الثغرة، وجرى نقله إلى المستشفى العسكري في القاهرة.

في حديث أدلى به السادات إلى سليم اللوزي، نشر في مجلة الحوادث في نيسان/أبريل 1974، يقول فيه: «إنني استطعت أن أوقف القتال على خط 22 تشرين الأول/أكتوبر»، ويعقّب الشاذلي: «لم يقل لنا السادات لماذا لم يستطع التمسك بخط 22 تشرين الأول/أكتوبر؟ إن من يوقف عدوه عند خط معين يجب أن يكون قادراً على التمسك بهذا الخط، عندما يبدأ عدوه هجومه المضاد يوم 23 تشرين الأول/أكتوبر؟ إن عدم قدرتنا على التمسك بهذا الخط، عندما بدأ العدو هجومه المضاد يوم 23 تشرين الأول/أكتوبر، هو دليل قاطع على ضعف قواتنا العسكرية في هذا الخط، ولو أن السادات وافق على اقتراحي بسحب أربعة ألوية، في ليلة 21/20 تشرين الأول/أكتوبر، لظهر أثر ذلك في القتال، اعتباراً من صباح يوم 21 تشرين الأول/أكتوبر، ولكان في إمكاننا ضرب الثغرة في يومي 21 و22 أكتوبر/تشرين الثاني، وفي أسوأ الظروف كان يمكن تضييقها. ولو حدث وتوقف القتال وتلك الألوية الأربعة حول الثغرة لما استطاع العدو أن ينتهك وقف إطلاق النار يوم 23 تشرين الأول/أكتوبر، ولو انتهكه لكنا قادرين على صده وتدميره. إن مسؤولية حصار الجيش الثالث، يوم 23 تشرين الأول/أكتوبر، تقع أولاً وأخيراً على السادات، وهو يحاول الهرب منها»[60].

الغريب في الأمر أن السادات بدأ مفاوضاته للسلام قبل أن يتم فك الاشتباك، ورفع الحصار عن الجيش الثالث، الذي تسبب قراره بقبول وقف إطلاق النار بتشديد الحصار عليه، رغم أن القادة العسكريين قاموا بوضع خطة عسكرية لتصفية الثغرة، سميت «الخطة شامل»، تحت قيادة الفريق سعد مأمون ـ الذي كان قد تعافى من إصابته بنوبة قلبية، نتيجة فشل عملية تطوير الهجوم

(59) الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي، ص 405 ـ 425.
(60) المصدر نفسه، ص 484 ـ 486.

لتصفية الثغرة ـ حتى يزيلوا ما اعتبروه إهانة للعسكرية المصرية وتضحياتها في المعركة، وحتى يرفعوا عن المفاوض المصري حرج التفاوض وجيشه الثالث محاصر. وقد دعم خطتهم وصول إمدادات عسكرية جديدة لمصر من الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا والعرب تكفي لنجاح الخطة، لكن السادات طلب منهم الانتظار، ورفض التصديق على تنفيذ الخطة.

وفي كتاب السادات: البحث عن الذات: قصة حياتي، برر السادات قراره بعدم تصفية الثغرة بكلماته الآتية: «كنت واثقاً كل الثقة من أن عملية الثغرة مغامرة طائشة ساذجة، ومكتوب لها الفشل المحقق، فلو أني صفيت الثغرة حسب الخطة الموضوعة، والتي وقعتها بنفسي، كانت إسرائيل ستفقد 400 دبابة، وعشرة آلاف عسكري ما بين قتيل وجريح، ولم يكن هذا بالأمر الصعب أو المحتمل بل الأكيد، ففي هذه المعركة لم يكن أمامي قناة أعبرها، أو خط بارليف أقتحمه، العدو أمامي وعلى قطعة ضيقة من الأرض، ظهره للبحيرة، ووراءه على الضفة الشرقية خمس فرق كاملة لي، ومدخل الثغرة من الضفة الشرقية فتحة هي ستة كيلومترات فقط عند نقطة الارتكاز بين الجيشين الثاني والثالث، وكل الحسابات العسكرية تؤكد أنها لو تمت فستكون مذبحة التاريخ، ولكنها لم تتم... لماذا؟ لأنها كانت ستعني المزيد من الدم والكراهية والأحقاد، وأنا أكره كل هذا»؟![61].

إن رفض السادات التصديق على قرار تصفية الثغرة يرد في جانب منه إلى الرضوخ لتهديد كيسنجر له، في المحادثات المغلقة بينهما ـ كما سيأتي بيانه ـ في أول زيارة يقوم بها كيسنجر إلى القاهرة، في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1973، وكما ورد في مذكرات كيسنجر؛ حيث يقول: «ورحت لمدة نصف ساعة أحدثه في تصوراتي النظرية لحل المشكلة، وقد فهمني تماماً عندما قلت له، ضمن أشياء أخرى عديدة، أمرين: أولهما، أن السلام في المنطقة لا يمكن أن يتحقق بهزيمة حلفاء الولايات المتحدة وأصدقائها، يقصد إسرائيل، بسلاح سوفياتي يقاتل به العرب. وفيما عدا ذلك فأنا لا أرى خلافاً بيننا. وثانيهما، أنه في حال المساس بالقوات الإسرائيلية في الثغرة، فإن الولايات المتحدة ستدخل في القتال مباشرة إلى جانب إسرائيل»[62].

كما تجدر الإشارة إلى تصريح كيسنجر العلني، في المؤتمر الصحافي المشترك بينهما، عقب تلك المحادثات المغلقة: «إنه لن يسمح للسلاح السوفياتي بأن ينتصر على السلاح الأمريكي»! مع ذلك فقد سجل السادات بنفسه في مذكراته جانباً من «العدوان الأمريكي» المباشر على مصر أثناء الحرب، قائلاً: «أحب أن أسجل للتاريخ أن الثغرة هي مسؤولية أمريكا، بل مسؤولية البنتاغون ذاته، والمساعدات التي قدمها لإسرائيل، والصور الجوية، والعتاد

(61) السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي، ص 303.
(62) بير، محرر، المصدر نفسه.

والأسلحة الجديدة التي استُخدمت لأول مرة، ولم تكن متاحة لأي إنسان خارج أمريكا إلى ذلك التاريخ»[63].

ويضيف السادات أن كيسنجر قد أخبره، عندما التقيا في أسوان، في 1973/12/11، أن مصر قادرة فعلاً على تصفية الثغرة، فكان سؤال السادات: «ما هو موقف أمريكا إذا صفيت الثغرة بمعركة عسكرية؟»، فقال كيسنجر: «سيضربك البنتاغون بكل قوته، هذا هو موقف أمريكا، ولكن لي سؤال: هل أنت مصرّ على تصفية الثغرة بمعركة عسكرية؟»، فرد السادات: أبداً، أنتم تعلمون أنني رجل سلام»[64]!

ومن اللافت أن «العدوان الأمريكي» كان يتحرك على كل الجبهات، لمحاصرة «الانتصار العربي» وسحقه؛ فيشير محمد حسنين هيكل في كتابه بعنوان: أكتوبر 73: السلاح والسياسة، إلى أن كيسنجر كان قد أطلع على تقرير يشير إلى الدور الذي تقوم به القوات العراقية في قطاع سعسع، وهو آخر خط دفاعي قبل دمشق، وقرر أن يقوم بمسعى لدى شاه إيران، ليقنعه بممارسة أي نوع من ضغط عسكري على العراق، حتى يضطر إلى تحديد دوره على الجبهة السورية، ويتوقف عن إرسال أي إمدادات جديدة يعتزم إرسالها هناك. وقد برر كيسنجر طلبه بأن قال في رسالته للشاه بالحرف: «إنني آمل أن توافقوا جلالتكم معي على أن انتصاراً عربياً، في المعركة الدائرة الآن، سوف يكون منسوباً إلى الاتحاد السوفياتي. فإذا أضفتم جلالتكم إلى ذلك انتصاراً عسكرياً سابقاً تحقق بقوة السلاح السوفياتي، وهو انتصار الهند على باكستان في حرب 1971 بينهما، فإنكم سوف ترون بلا شك أن مثل هذا الانتصار العربي الآن سوف يؤدي إلى زيادة تطرف الأنظمة في المنطقة. إن الرئيس نيكسون بالطبع يقدر لكم شجاعة قراركم القيادي برفض طلب الاتحاد السوفياتي بمرور إمداداته من السلاح إلى العراق وإلى سورية عبر الأجواء الإيرانية»[65].

7 ـ قرار وقف إطلاق النار

سارت «معركة الثغرة» وفق أوامر السادات الخاطئة، رغم أنه كان قد سبق له أن وعد القادة العسكريين بعدم التدخل في الخطط والعمليات العسكرية. لذا لم يكن غريباً أن يقول الجمسي في مذكراته: «لقد خذل العمل السياسي العمل العسكري في حرب تشرين الأول/أكتوبر».

وفي يوم 16 تشرين الأول/أكتوبر 1973 توجه السادات إلى مجلس الشعب، وألقى خطاباً شدد فيه على التزامه بقرارات مجلس الأمن، وعلى رغبته في السلام، وطرح مشروعاً للسلام.

(63) المصدر نفسه، ص 381.
(64) المصدر نفسه، ص 385.
(65) هيكل، أكتوبر 73: السلاح والسياسة، ص 452.

وفي الوقت الذي كان السادات يلقي فيه خطابه، ويبدي رغبته في السلام، كانت «الثغرة» التي شقتها إسرائيل تتسع على الجبهة، ويزداد تدفق قوات العدو على الضفة الغربية للقناة. كما قامت غولدا مائير بإلقاء خطاب متزامن مع خطابه، قالت فيه إن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي تقاتل ببسالة، شرق القناة في آسيا وغرب القناة في أفريقيا.

أ ـ قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار

انتهت المعارك بصدور قرار مجلس الأمن وقف إطلاق النار يوم 22 تشرين الأول/أكتوبر 1973، الذي لم تلتزمه إسرائيل كعادتها في كل حروبها، وسعت إلى محاصرة الجيش الثالث تمهيداً للقضاء عليه، أو لاتخاذه كورقة تفاوضية مقبلة، ورغم تفوقها في القوات، ورغم الدعم الأمريكي السافر، فشلت في تحقيق هدفها، وأصبحت قواتها أيضاً محاصرة من القوات المصرية.

وفي هذا الخصوص أضاف السادات أخطاء فوق أخطاء، عسكرياً وسياسياً؛ فمن الناحية العسكرية أصر على الارتباط بين وقف إطلاق النار والعودة إلى حدود عام 1967، حسب قرار مجلس الأمن الرقم (242)، وهذا موقف جيد، ونقل ذلك الإصرار إلى بريجنيف الذي نقله بدوره إلى كيسنجر، الذي كان في زيارة الاتحاد السوفياتي. لكن السادات تخلى فجأة عن هذا الارتباط، وأبلغ قراره الجديد إلى السفير السوفياتي في القاهرة، ما وضع بريجنيف في موقف غاية في الحرج، بينما كان يهم بمقابلة كيسنجر لمعرفة رده.

ينبغي التوقف هنا أمام أسلوب السادات في اتخاذ القرار، كما تمثل بقبول وقف إطلاق النار. بداية لم تكن سورية تعرف بالموعد المقرر لوقف إطلاق النار، وكان رأي السادات أنهم سيعرفون من الاتحاد السوفياتي. وحينما طرح هيكل أمامه رأياً مغايراً يقول: إن السوريين عندما فتحوا النار يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر نسقوا مع مصر ولم ينسقوا مع السوفيات، فإذا كان هناك وقف لإطلاق النار تقرر له توقيت محدد، فلا بد أن يعرف السوريون من مصر.. منه، وليس من السوفيات.

كان من الملاحظ أيضاً أن القرار يشير إلى بدء محادثات مباشرة بين الأطراف، فور سريان وقف إطلاق النار، وهو ما يثير الدهشة؛ لأن ربط وقف إطلاق النار بمفاوضات مباشرة مسألة لم تحدث من قبل، كما أنها لم ترد في قرار مجلس الأمن بعد هزيمة عام 1967، فضلاً عن أن مصر لم تكن تقبل بذلك قبل حرب عام 1973، فكيف تقبل به الآن؟

ويبدو أن حافظ إسماعيل مستشار السادات لشؤون الأمن القومي كان قد تحمل فوق طاقته، ووجد ما تصور الآن أنه فرصة مناسبة ليقول رأيه، فتوجه إلى السادات قائلاً: إنه ليس هناك ما يدعونا إلى هذه العجلة. وأنه يخشى أن يكون العسكريون قد أعطوه صورة مبالغة في

تشاؤمها، وأنه إذا كان الموقف خطيراً، فإنه يعتقد بأمانة أن القوات قادرة على مواجهته، فنهره السادات[66].

كذلك لم يستمع السادات إلى التحذير من تجارب مصر مع إسرائيل في وقف إطلاق النار وكسره؛ فذلك أمر تكرر منذ هدنة عام 1948، ولا يجب أن يتكرر مجدداً. من ثم لا بد أن تكون هناك رقابة على الأرض تحفظ خطوط وقف إطلاق النار، من أي تعد عليها بعد سريان وقف إطلاق النار، ما يقتضي الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة إرسال قوة مراقبين قبل أن يسري وقف إطلاق النار. اعترض السادات على أساس أنه ليس هناك وقت لمثل هذا الطلب، لأن إجراءات تنفيذه سوف تستغرق أياماً. رغم أن هناك قوة للأمم المتحدة في قبرص، وأن الأمين العام للأمم المتحدة يستطيع إرسال مجموعة من ضباطها إلى خطوط التماس بين القوات، حتى لا يقوم الإسرائيليون بعمليات تؤثر في سلامة القوات وسلامة الجبهة.

لكن كان رأي السادات أن هناك «وقف إطلاق نار من نوع مختلف، وراءه ضمان القوتين الأعظم، وليس وراءه الأمين العام للأمم المتحدة العاجز، وضباطه الأكثر عجزاً في قبرص. لكن الواقع يقول إن القوى الأعظم لا تستطيع أن تضمن مواقف تكتيكية على مواقع قتال محدودة، في جبهات بعيدة، لكن هذه المواقع يمكن أن تحدث فارقاً هائلا بين أطرافها على الأرض، وهذا ما حدث؛ حيث جاءت التطورات في ميدان القتال لتؤكد خطورة عدم الالتفات إلى التحذير الذي أملته تجارب مصر مع إسرائيل في وقف إطلاق النار وكسره»[67].

كان يوم 22 تشرين الأول/أكتوبر، مع صدور قرار مجلس الأمن وقف إطلاق النار، من أخطر أيام التاريخ المصري المعاصر؛ فقد كانت كل مراكز صنع القرار أو التأثير فيه في عزلة عن بعضها. لم يكن مركز منها على اتصال بآخر بطريقة منظمة، ولا كان مركز فيها على علم كاف بالحقائق العسكرية أو السياسية. فقد كان السادات يعلق آماله كلها على مهمة كيسنجر في موسكو، وترسخ لديه يقين كامل بأن «ساحر فيتنام» سيمارس سحره في الأزمة المحتدمة في المنطقة. وحينما لفت هيكل نظره إلى اختلاف الظروف، كان رده بحدة «إن هناك عاملاً ثابتاً مهما تغيرت الظروف وهو أن كيسنجر يريد أن ينجح، وأن يحافظ على سمعته الأسطورية التي بناها في السنوات السابقة». وحينئذ قال له: «إن كيسنجر يمكن أن ينجح على الشروط الأمريكية، وربما الإسرائيلية أيضاً، لكن السؤال هو إذا كانت هذه الشروط تلائم الموقف العربي؟ وفي كل الأحوال، فإن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يؤثر في كيسنجر، وهو يخوض

(66) هيكل، أكتوبر 73: السلاح والسياسة، ص 524.
(67) المصدر نفسه، ص 525.

امتحانه من أجل النجاح، هو صلابة الموقف العربي، وليس أية ثقة «غيبية» من العرب في كفاءاته»[68].

هنا تكمن الإشارة إلى شهادة العقيد عبد الرؤوف رضا مدير مكتب السادات للشؤون العسكرية، صباح ذلك اليوم، حيث أبلغ محمد حسنين هيكل الآتي: «إن الرئيس لا يستمع إلى مستشاريه، وأحياناً لا يقابلهم. وحاول هو أن يعرض عليه بنفسه صورة للموقف العسكري، فلم يتمكن. كما أن الأجواء في القيادة العامة ملبدة ومتقلبة. ويكفي أن هذه القيادة في ظرف 24 ساعة غيَّرت الصورة أمام الرئيس من الوردي إلى الأسود، مرة واحدة دون ظلال». فيوم 19 تشرين الأول/أكتوبر كان رأيهم أن قفل الثغرة ممكن، ويوم 20 تشرين الأول/أكتوبر أصبح رأيهم العكس. وهو لا يريد أن يضع مسؤولية على أحد بالذات، لكن الحقائق تتحدث عن نفسها.

وأضاف أن هناك حالاً من الإحباط والغضب بين شباب الضباط في هيئة العمليات، فهؤلاء الضباط كان لهم دور كبير في دراسة ووضع تفاصيل الخطة، نجحت خطتهم فوق ما كان يتوقع أحد، ومع ذلك فقد رأوا القرارات تصدر لأسباب غير مفهومة بالنسبة إليهم، وتؤثر في بنيان وتماسك الخطة[69].

من الغريب، رغم ذلك كله، أن الموقف على الجبهة قد تحسَّن في الساعات الأخيرة بطريقة تدعو إلى الاطمئنان. فالطوابير الإسرائيلية الزاحفة يتعطل تقدمها، وهي تواجه مقاومة عنيدة في كل القطاعات تقريباً، ولحقت بها خسائر كبيرة جداً. وهذه كلها عناصر يمكن استغلالها. وحتى إذا كان وقف إطلاق النار سيجيء اليوم، فإن تدعيم الموقف على الجبهة، وترسيخ ثبات القوات المصرية، يمكن أن يكون له مردود سياسي كبير، حتى في حال وقف إطلاق النار.

لكن الخطورة جاءت من رغبة السادات في الاحتفاظ بكل خيوط الموقف في يده، وبخاصة في الأيام الأخيرة التي بدا فيها أن الحركة الرئيسية في الموقف على وشك أن تنتقل من المسرح العسكري إلى المسرح السياسي. وتجلت هذه الرغبة حتى في بعض المواقف البسيطة. فعندما أعلن عن وجود كيسنجر في موسكو، عرض عزيز صدقي، رئيس الوزراء الأسبق، أن يذهب إلى موسكو فوراً لكي يقوم باتصالات مباشرة مع القادة السوفيات، وفي مقدمهم بريجنيف، الذي تربطه به علاقة قديمة ووثيقة. لكن السادات رفض الاقتراح بطريقة حادة، موضحاً أنه يريد أن تكون الخطوط مباشرة، ولا يريد بينه وبين بريجنيف وسيطاً.

وجرياً على سوابق إسرائيل في كسر وقف إطلاق النار؛ امتدت قواتها حتى الكيلو (101) على طريق السويس ـ القاهرة، وكان ذلك يمثل عامل تهديد لأمن إسرائيل القومي لو لم يوافق

---

(68) المصدر نفسه.

(69) المصدر نفسه، ص 527 ـ 529.

السادات منفرداً، ودون إخطار شريكه في المعركة حافظ الأسد على قرار وقف إطلاق النار، لأن استمرار حال التعبئة في إسرائيل يؤدي إلى شلل تام في كافة المرافق والمصانع والهيئات الإسرائيلية، لكن احتلال إسرائيل لأراض عربية جديدة لم يخفِ حقيقة الهزيمة الساحقة التي تلقتها في الحرب، كما أن هالة «الجيش الذي لا يقهر» نُسفت إلى الأبد، أثبتت المعركة كفاءة المقاتل العربي طالما توافرت له الظروف الطبيعية للقتال، وبخاصة في بداية الحرب قبل تدخل السادات في الخطط والعمليات العسكرية على النحو الذي ورد في صحيفة الاتهام التي رفعها الشاذلي إلى النائب العام كما أثبتها في كتابه.

ب ـ التباس الموقف السوري

أشار إسماعيل فهمي في كتابه إلى أنه يبدو أن حافظ الأسد قد توقع قتالاً صعباً تخوضه سورية، وبالتالي أعد خططه السياسية على هذا الأساس؛ لذلك طلب من الاتحاد السوفياتي، حتى قبل أن يبدأ القتال، أن يقترح وقف إطلاق النار رسمياً حال أن يبدأ القتال، كانت المشكلة أنه لم يبلغ السادات قط بأنه قدم هذا الطلب، كما نفى أن هذا ما حدث حين قام الاتحاد السوفياتي بإبلاغ السادات.

ففي الرابع من تشرين الأول/أكتوبر أبلغ السفير السوفياتي لدى مصر وزير الحربية أحمد إسماعيل أن سورية أبلغت الاتحاد السوفياتي بموعد بدء الحرب، في 6 تشرين الأول/أكتوبر، كما طلب الأسد أيضاً أن يقترح السوفيات وقف إطلاق النار رسمياً في الثامن من تشرين الأول/أكتوبر، ثم نقل السفير السوفياتي إلى السادات رسالة من بريجنيف بنفس المعنى. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر أبلغ السوفيات السادات مرة أخرى أن الأسد يمارس ضغطاً كبيراً عليهم ليحصل على وقف إطلاق النار، لأن الموقف على الجبهة السورية قد أصبح صعباً جداً. نقل السادات تلك المعلومات إلى الأسد، وطلب منه تأكيدها، فنفى الأسد كل هذا. وقد غضب الاتحاد السوفياتي، إلى درجة كبيرة، من قرار السادات عدم تصديقه أن سورية طلبت وقف إطلاق النار. وفي اجتماع عقده فهمي مع كل من بريجنيف وغروميكو، لاحقاً، أكدا له أن لدى الاتحاد السوفياتي وثائق تثبت أن الأسد طلب وقف إطلاق النار، ليس مرة واحدة، إنما ثلاث مرات.

ويضيف فهمي: بينما كان تبادل هذه الرسائل يجري، على المستوى الدبلوماسي، استمرت الحرب، واستمر الجيش المصري في إحراز تقدم بعد الآخر، في حين استقرت الجبهة السورية، وكانت إسرائيل هي التي تعاني وضعاً صعباً. لقد وصلتها شحنات الأسلحة الأمريكية الأولى يوم 1973/10/10، لكنها احتاجت عدة أيام أخرى قبل أن تصبح الكميات التي تلقتها كثيرة بدرجة كافية، تمكنها من تغيير مجرى الحرب. وفي 1973/10/12 كان الوضع سيئاً جداً بالنسبة

إلى إسرائيل، إلى درجة أن غولدا مائير أبلغت الولايات المتحدة أن حكومتها مستعدة لقبول الاقتراح الأمريكي ـ البريطاني بوقف إطلاق النار. وقد رفض السادات هذا العرض عندما نقله إليه السفير البريطاني. ويؤكد فهمي أنه قد انزعج «تماماً لهذا القرار غير الحكيم، ولم أستطع أن أخفي غضبي؛ فأوضحت للسادات أنه كان ينبغي أن يقبل وقف إطلاق النار». تعلل السادات بأن إسرائيل عادة ما تقبل وقف إطلاق النار، لكنها لا تلتزم به أبداً. فكان رد فهمي: هذا صحيح، «لكن من الأفضل أن يخرقوا وقف إطلاق النار الآن، وهم ما زالوا على الضفة الشرقية للقناة، من أن يفعلوا هذا فيما بعد، لأنهم قد ينجحون في عبورها». وما توقعه كان صحيحاً؛ فبعد أيام قلائل زادت شحنات الأسلحة الأمريكية، كماً ونوعاً، إلى مستوى أصبح فيه الإسرائيليون قادرين على عبور القناة. وعندما صدر قرار مجلس الأمن الرقم (338) بوقف إطلاق النار، توقف تقدم الجيش الإسرائيلي وقد رسخ مواقعه تماماً في الضفة الغربية للقناة، وحاصر الجيش الثالث، كما عزل تقريباً مدينة السويس. وليس هناك من شك في أن مصر كان يمكن أن تكون في موقف أقوى إذا كان السادات قد قبل وقف إطلاق النار في 10/12 قبل أن يبدأ الهجوم الإسرائيلي المضاد[70].

بل لقد أكد كيسنجر في أول لقاء له مع إسماعيل فهمي، في 1973/10/19، «أن الولايات المتحدة رفضت إرسال أية مساعدة إلى إسرائيل خلال الأيام السبعة الأولى من الحرب، وأن هذه الحكومة فضلت تبني قرار بوقف إطلاق النار يصدره مجلس الأمن، حين كان نصر مصر في قمته، وقد طلبت واشنطن من بريطانيا تقديم القرار لمجلس الأمن، وضمنت الأصوات التسعة الضرورية لإقراره، وقد وافقت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على الامتناع عن التصويت». ويضيف كيسنجر: «إن الفشل في التوصل إلى وقف مبكر لإطلاق النار كان يرجع إلى تعنُّت مصر. وكانت الولايات المتحدة قد نجحت في دفع إسرائيل إلى قبول وقف إطلاق النار على خطوط 12 تشرين الأول/أكتوبر، أي في المواقع التي بلغتها القوات، لكن السادات رفض».

وتأكيداً لرواية فهمي؛ يشير هيكل، في كتابه خريف الغضب، إلى أن السادات تلقى رسالة مهمة من كيسنجر، في 11 تشرين الأول/أكتوبر، كان فحواها «إن الموقف قد وصل الآن إلى نقطة ملائمة، يمكن أن تبدأ معها المفاوضات لتسوية مقبولة، تبدأ بقبول وقف إطلاق النار، ثم تنتهي بمؤتمر للسلام». لكن السادات ـ وكان منتشياً بالنصر ـ أبلغ هيكل أنه في رده على الرسالة «لن يعطي تعهدات قاطعة، لكي يترك لنفسه حرية الحركة». ويتابع هيكل: أن الولايات المتحدة قررت أن تجرب ثانية، بعد أن أحست أن رد السادات لم يكن قاطعاً؛ من خلال المبادرة التي

(70) فهمي، حرب أكتوبر 1973: دراسة ودروس، ص 48 ـ 50.

قدمتها بريطانيا، بقبول وقف إطلاق النار، في المواقع التي بلغتها القوات، لكن السادات ربط موافقته بالتزام إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967. وقد وصل هذا الرد إلى الولايات المتحدة، في اليوم الذي بدأت فيه عملية تطوير الهجوم المصري، فجر 14 تشرين الأول/أكتوبر، وكان هذا هو اليوم الذي اتخذ فيه نيكسون قراره بإطلاق أضخم جسر جوي لإمداد إسرائيل بما كانت تحتاج إليه من أسلحة وذخائر. لقد كانت عوامل إصدار هذا القرار واضحة، ويمكن أن يضاف إليها أن كيسنجر ربما أحس أن السادات يراوغ في قبول وقف إطلاق النار، ومن ثم فقد قرر التصرف. وبصرف النظر عن العوامل التي أثرت في التفكير الأمريكي وقتها، فإن بدء إمدادات الجسر الجوي مكَّن إسرائيل من أن تدفع إلى المعركة بكل احتياطياتها الاستراتيجية، ومن ثم بدأ مسار الحرب يختلف[71].

في هذا السياق هناك خبرة «ذات طابع شخصي»، في شأن موقف سورية من التنسيق مع الاتحاد السوفياتي لطلب وقف إطلاق النار اعتباراً من يوم 1973/10/9، ما يقتضي أولاً التعريف بما أطلق عليه «المركز رقم (11)»؛ فمن المعروف أن مقر القيادة العامة للقوات المسلحة، الذي يتولى قيادة العمليات في مصر يطلق عليه «المركز رقم (10)»، وقد فكر هيكل في إنشاء مركز مجاور له، يتلقى نفس المعلومات عن سير العمليات العسكرية عن بعد، متحرراً من ضغوط المعارك، وأن يبعث إلى القيادة العامة للقوات المسلحة، في «المركز رقم (10)»، بما يعن له من توصيات، أو وجهات نظر. وبالفعل أُنشئ هذا «المركز رقم (11)»، وكان يضم اللواءات: حسن البدري وطلعت حسن علي ومصطفى الجمل، وهم كما يقول الشاذلي في كتابه: «إنهم من خيرة الضباط»، كما أن جمال عبد الناصر كان يعتبر اللواء حسن البدري هو مؤرخ الجيش المصري.

ويضاف إلى ما تقدم معلومة إضافية ذات صلة بالموضوع؛ تتمثل في أن إنشاء «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية» بالأهرام، جاء بناء على حوار دار بين جمال عبد الناصر ومحمد حسنين هيكل واللواء حسن البدري، بعد هزيمة عام 1967، خلاصته أن الهزيمة قد أثبتت، ضمن ما أثبتت، عدم المعرفة بالعدو، وكان رأي جمال عبد الناصر أن الأمر يقتضي إنشاء جهاز يعنى بهذا الموضوع، لكن بعيداً من أجهزة الدولة، وتأشيراتها من نوع: «سرّي جداً»، و«سرّي للغاية». من هنا تبلورت فكرة إنشاء هذا الجهاز في الأهرام، وتأسس بالفعل عام 1968، باسم «مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية»، لتحديد هويته ومجال اختصاصه، ثم تحول إلى «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية» عام 1972، لتوسيع نطاق الرؤية والمنهج

---

(71) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والتوزيع، 1988)، ص 144 ـ 145.

والتحليل، مع المحافظة على هويته ومجال اختصاصه، بالتركيز على الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وتولى اللواء حسن البدري رئاسة «وحدة الشؤون العسكرية» بالمركز منذ بداية تأسيسه.

في إطار الجمع بين إنشاء «المركز رقم (11)» ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ومكانة اللواء حسن البدري فيهما، يتضح مغزى الخبرة «ذات الطابع الشخصي». فقد عقد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام اجتماعاً لمجلس الخبراء بالمركز، وكنت أحدهم، لحضور ندوة يعرض فيها اللواء البدري رئيس وحدة الشؤون العسكرية بالمركز دروس وخبرات حرب عام 1973. وقد أشار اللواء البدري في عرضه، ضمن العديد من القضايا الأخرى، إلى موضوع طلب وقف إطلاق النار، وبخاصة من زاوية موقف سورية من التنسيق مع الاتحاد السوفياتي لطلب وقف إطلاق النار اعتباراً من يوم 1973/10/9. وقد خلص البدري إلى أن وقف إطلاق النار في ذلك التاريخ كان بمثابة «عرض» (Offer) مقدم إلى مصر في ذروة أيام انتصارها، مشفوعاً برجاء الموافقة، تتطلع إليه إسرائيل، ومقدم من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا، أما قبوله لاحقاً يوم 10/22 فقد كان بمثابة «استجداء» (Begger) من مصر، مشفوعاً برجاء القبول، بعد أن تغيرت موازين القوى على الأرض. ويبدو أن تقديرات الأسد بهذا الخصوص كانت سليمة، بغض النظر عمّا شابها من غموض، لأن القوات المسلحة المصرية والسورية كانت قد حققت انتصاراً حاسماً يوم 10/8، فإذا ما طالب الاتحاد السوفياتي، في ذلك اليوم، بوقف إطلاق النار، فإن النواحي الإجرائية لصدور قرار من مجلس الأمن تحتاج من يومين إلى ثلاثة أيام للمداولات والمساومات، أي أن القرار يتوقع صدوره يوم 10/11، حيث كان الانتصار العربي في قمته على الجبهتين المصرية والسورية.

ويشير موسى صبري، في كتابه بعنوان: السادات: الحقيقة والأسطورة، إلى أن إسماعيل فهمي قد تأكد من صحة ما أبلغه الاتحاد السوفياتي إلى القاهرة، حيث أطلعه السوفيات في موسكو على الوثائق التي تثبت صحة الطلب السوري[72].

ج ـ الانتصار الأمريكي

جدير بالإشارة في هذا المجال ما جرى صباح 26 تشرين الأول/أكتوبر؛ حيث توجه السادات بكتاب إلى كيسنجر، يخبره فيه أنه سحب طلب مصر بقوة أمريكية ـ سوفياتية مشتركة. وكان هذا الطلب هو سبب استحكام الأزمة على المستوى العالمي، لأن ذلك معناه أيضاً أنه حتى إذا كان الاتحاد السوفياتي يستعد لإرسال قوات إلى مصر، وكان قد أعلن استعداده لذلك، لوقف خرق

(72) موسى صبري، السادات: الحقيقة والأسطورة (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1985)، ص 405.

إسرائيل قرار وقف إطلاق النار، فإن هذه القوات لن تصل على الإطلاق، لأنها لا تستطيع أن تذهب إلى أراضي دولة لم تعد تدعوها إلى الحضور. وخلص كيسنجر إلى أن هذا يعني أيضاً أن «مسار الأزمة يتجه إلى صالحنا.. فقد خرجنا على قمة الموقف»، ويعني أن السادات وضع مصيره في يد الولايات المتحدة. وتوجه كيسنجر بسرعة إلى مقابلة مع نيكسون، يبلغه بأن الولايات المتحدة «انتصرت في المواجهة».

هكذا كانت عجلة الحوادث قد دارت دورة كاملة؛ فمصر التي كتبت إلى كيسنجر من قبل، وفي ظروف مختلفة، تقول إنها لا تريد أن تفرض المهانة على إسرائيل، أصبحت تتلقى من إسرائيل الآن أنها «لا تعرض عليها الاستسلام ولا المهانة»! لتوضيح هذه «الدورة»، وكيف دارت، تكمن الإشارة إلى فقرات من محاضر الاجتماعات، وردت في المجموعة الأولى من وثائق الحرب التي أفرجت عنها الحكومة الإسرائيلية عام 2013، في الذكرى الأربعين لحرب أكتوبر، ففي اجتماع عقده مجلس الوزراء طرحت مائير ما أطلقت عليه «الفكرة المجنونة»، «قالت: ما رأيكم لو بشكل سري أسافر أنا ورجل عسكري مناسب إلى واشنطن لمدة 24 ساعة، لإطلاع الرئيس نيكسون على خطورة الأوضاع، وليعلم أن الروس أعطوهم أكثر مما عندنا، إن حياة الناس صارت مهددة بسبب الأسلحة السوفياتية. سأقول له: «يجب أن تستمر معنا، وتعمل من أجلنا».

وقال الوزير غاليلي: إنهم لا يرون الوضع.

وقالت مائير: يجب أن نوضح الموقف، لا داعي منطقياً لأن يدمرونا.

ورد وزير الدفاع دايان: غولدا! لن يدمرونا.

ردت مائير: فلنقل لن يدمرونا، لكن هذا سيجلب الكوارث.

دايان: الروس يغدقون عليهم العتاد.

مائير: هذا ما أود أن أطلعه عليه، أريد أن أسأل إن كان هذا جنوناً مطلقاً؟

دايان: نعم، لكن ينبغي فعل ذلك.

مائير: سأسافر متنكرة تماماً سراً، ولن يعلموا، وليأتِ معي شخص عسكري: الجنود مصريون، لكن الروس جهزوهم لمدة ست سنوات.

دايان: المصريون لديهم أقوى منظومة صواريخ في العالم، ولا مثيل لها حتى في موسكو.

مائير: سأسافر دون علم الحكومة، فالسرية هنا مصيرية، كيف سنفعل ذلك؟ هذا ما سنبحثه.

وانتهى الاجتماع، ووزير الدفاع يريد مصارحة الشعب بالوضع الصعب، ويفكر في استدعاء الكنيست، بينما رئيس الأركان يقول لا أعرف ما الذي ينبغي أن يقال لليهود في الحرب، في الحوادث يقولون الحقيقة، أما في الحروب فلا ينبغي أن نقول كل الحقيقة.

وقالت مائير: في ما يخص الاقتراح الجنوني، أستحلفكم بالله أن يظل الأمر سراً بيننا"[73].

ونظراً إلى عنصر الوقت، بصفة خاصة، فقد أرسلت مائير رسالة إلى الرئيس الأمريكي تقول فيها: «إما أن تلحقونا، أو سوف نستخدم أسلحة يوم القيامة». ويشير شلومو أرنسون إلى أن الهجوم المصري خلق «وضعاً صعباً جداً لإسرائيل، ما دفع حتى موشيه دايان إلى حافة اليأس... وربما كان الخوف من نجاح سوري ساحق يؤدي إلى دفع دايان إلى التفكير في استخدام قنبلة نووية»، من التي تملكها إسرائيل، لكن تبقيها في مخازنها بدلاً من وضعها على صواريخ. ويضيف أرنسون: أنه ربما فكر الإسرائيليون في ما هو أخطر، وهو البدء في تركيب الرؤوس النووية على صواريخها في ذلك الوقت[74].

لقد أشار وليام كوانت، في كتابه بعنوان: عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967، إلى أنه في صباح يوم 1973/10/9 كان هناك نداء غولدا مائير العاجل طلباً للسلاح: «أنقذوا إسرائيل» (Save Israel)، كما نقل سفير إسرائيل في واشنطن سيمحا دنيتز إلى كيسنجر طلب مائير القيام بزيارة سرية لواشنطن لتوضح لنيكسون مدى الحاجة إلى الأسلحة، لكن كيسنجر رفض هذا الاقتراح فوراً «حيث لا يقدم أحد هذا الاقتراح إلا في حال أزمة هيستيرية. إن هذه الرحلة سوف تبعد مائير عن إسرائيل لمدة 36 ساعة على الأقل، ومغادرتها بلادها بينما تدور معركة ضارية فإن ذلك سيوضح أن إسرائيل في هلع وفزع. كما يشجع باقي العرب، الذين يتربصون للانضمام إلى المعركة... ولأن الزيارة لا يمكن المحافظة على سريتها؛ فسوف نكون مضطرين إلى إعلان سياسة إمدادات عسكرية ضخمة لإسرائيل. إن العالم العربي سوف يشتعل ضدنا، والاتحاد السوفياتي ستكون الأرضية ممهدة أمامه». وبخاصة أن كيسنجر علم في اللحظة نفسها أن دايان كان يأمر بتراجع عميق في سيناء. وقال كيسنجر فيما بعد إن هذا الطلب كان انعكاساً لحال هيستريا، أو رغبة في الابتزاز. ويضيف كوانت: «استنتج البعض من استخدام كيسنجر كلمة «الابتزاز» أن «دينيتز» لا بد أنه قد أثار احتمال لجوء إسرائيل إلى الأسلحة النووية إذا لم تتم الاستجابة لطلباتها»، ورغم أن كوانت يقرر أنه يشك في أنه قد تم توجيه تهديد سافر، إلا أنه كان هناك عامل ابتزاز نووي دفين في الوضع العسكري... وإذا كانت

---

(73) ترجمة الوثائق السرية الإسرائيلية عن حرب أكتوبر 1973 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014).

(74) شلومو أرنسون، «الخيارات النووية الإسرائيلية،» ورقة عمل رقم 7، مركز الحد من الأسلحة والأمن الدولي (لوس أنجلوس: جامعة كاليفورنيا، 1977)، ص 13، نقلاً عن: فهمي، المصدر نفسه، ص 46.

إسرائيل على حافة الهزيمة؛ فإنه من الصعوبة بمكان أن يستبعد المرء استخدام تلك الأسلحة[75].
وفي مساء 1973/10/12 ذهب دينيتز إلى البيت الأبيض يحمل نداءً شخصياً عاجلاً من مائير إلى الرئيس نيكسون ليأمر بإرسال إمدادات جديدة فورية من الأسلحة إلى إسرائيل. وذهبت مائير إلى حد التلويح بتعرض إسرائيل لهزيمة عسكرية[76].

إضافة إلى ذلك يقول كوانت «أنه في وقت ما في بداية الأزمة التقطت الاستخبارات الأمريكية إشارات بأن صواريخ أريحا وضعت في حال استعداد. وإجمالاً؛ فإن هذه الحقائق كانت ستقود أي مسؤول أمريكي إلى استنتاج أن هناك نوعاً من العلاقة بين ما يحتمل من اعتماد إسرائيل على التهديدات النووية والقرارات الأمريكية المتعلقة بإعادة تزويدها بالأسلحة التقليدية»[77]. كما قرر شليزنجر، في مؤتمره الصحافي بتاريخ 1973/10/26، «إنه في يوم 13 تشرين الأول/أكتوبر 1973 كان البعض يعتقد أن بقاء دولة إسرائيل تعرَّض للخطر بصورة شديدة». كما افترض الباحث الإسرائيلي المتخصص ناداف سافران أن كيسنجر تحرك بدافع الخوف من احتمال لجوء إسرائيل إلى الأسلحة النووية[78].

فور موافقة السادات على وقف إطلاق النار كتب إلى حافظ الأسد، يقول: «لقد حاربنا إسرائيل إلى اليوم الخامس عشر، وفي الأربعة أيام الأولى كانت إسرائيل وحدها، فكشفنا موقفها في الجبهة المصرية والسورية وسقط لهم باعترافهم 800 دبابة على الجبهتين، وأكثر من مئتي طائرة. أما في العشرة أيام الأخيرة فإنني على الجبهة المصرية أحارب الولايات المتحدة، بأحدث ما لديها من أسلحة. إنني ببساطة لا أستطيع أن أحارب الولايات المتحدة، أو أن أتحمل المسؤولية التاريخية لتدمير قواتنا المسلحة مرة أخرى. لذلك فإنني أخطرت الاتحاد السوفياتي بأنني أقبل وقف إطلاق النار على الخطوط الحالية». تلقى السادات رد حافظ الأسد برسالة تؤكد أن الأوضاع على الجبهة جيدة، وأن في «إمكان القوات المصرية تدمير العدو غرب القناة»، وقرأ السادات الرسالة، ولم يكن سعيداً بها. فبدا له على حد تعبيره أن «حافظ يريد أن يعطينا درساً في الصمود»[79].

في هذا السياق يشير سعد الدين الشاذلي إلى أن السادات يريد «أن يقول إن الجسر الجوي الأمريكي هو السبب الرئيسي الذي دفعه إلى المطالبة بوقف إطلاق النار، وإني أقول إن هذه

(75) وليام كوانت، عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967 (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1994)، ص 216.
(76) المصدر نفسه، ص 163.
(77) المصدر نفسه، ص 516.
(78) المصدر نفسه، ص 517.
(79) فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، ص 52 ـ 53.

مغالطة؛ فلولا تدخل السادات في إدارة العمليات، ولولا استجابة أحمد إسماعيل لهذه التدخلات، لما تأثر موقفنا بهذا الجسر الأمريكي، ولأصبح في استطاعتنا أن نطيل أمد الحرب عدة أشهر أخرى، وهو ما لا تستطيع إسرائيل أن تتحمله، حيث كان هذا هو جوهر الخطة التي دخلنا بها الحرب، التي كانت مبنية، في جميع الحالات، على أن الولايات المتحدة ستتدخل لمساعدة إسرائيل»[80].

د ـ خرق إسرائيل وقف إطلاق النار

وبعد زيارة كيسنجر إلى إسرائيل يوم 22 تشرين الأول/أكتوبر 1973، ولقائه بقادة إسرائيل، أدرك مدى عمق الصدمة التي تلقاها الإسرائيليون في الحرب. وقد كتب كيسنجر في مذكراته أن إسرائيل كانت على وشك الانكسار، نتيجة فداحة الهزائم في بداية الحرب، وأن القادة الإسرائيليين الذين قابلهم قد فقدوا ثقتهم بأنفسهم، لكنه خرج من لقائه معهم بطلب من غولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل بعودة الأسرى الإسرائيليين، وأن الجيش الإسرائيلي يحتاج إلى ثلاثة أيام أخرى، لكي يحقق أهدافه على الجبهة المصرية، ويستكمل حصاره للجيش الثالث، وعد كيسنجر بمساعدة إسرائيل، ومنحها الوقت اللازم لاستكمال أهدافها العسكرية، وطالب القادة الإسرائيليين بالإسراع في تنفيذ أهدافهم على الجبهة المصرية.

بدأت القوات الإسرائيلية محاولاتها للسيطرة على مدينة السويس، والاندفاع إلى ميناء الأدبية لتطويق وحصار الجيش الثالث المصري. يرسل السادات عدة رسائل إلى الرئيس الأمريكي نيكسون، وإلى كيسنجر، يناشدهما إجبار إسرائيل على قبول وقف إطلاق النار دون جدوى، لأن الولايات المتحدة كانت ملتزمة بموقفها تجاه إسرائيل، بإنهاء المعركة من مركز قوة وضغط على الجيش المصري.

كان القتال يتسع على الجبهة، وكان جلياً أمام السادات أن القتال الذي يجري هناك لا يقتصر على مخالفات محدودة لوقف إطلاق النار. لهذا كان يزداد عصبية لحظة بعد أخرى، ورأى أن يبعث إلى كيسنجر برسالة حادة، من طريق القناة السرية، جاء فيها: لقد لفتنا انتباهكم بشدة إلى أخطار وقف القتال، ومن أجل ذلك طالبنا بضمانات بتنفيذ كلا الجانبين لالتزاماتهما بمجرد أن يقبلا وقف القتال (...) وإسرائيل تستغل هذا الموقف، وتطور مواقعها على الجانب الغربي لقناة السويس، لإيجاد موقف عسكري جديد. وعلى ذلك فإن مطلب الحكومة المصرية هو أن الحكومة الأمريكية يجب أن تقوم رسمياً وعاجلاً بالتدخل لوضع نهاية لهذا التطور، طبقاً لتعهدات الحكومة الأمريكية الحازمة، وإعادة الموقف إلى ما كان عليه وقت وقف القتال.

(80) الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي، ص 573.

وكان السادات تحت ضغوط القيادة العسكرية والقوات المسلحة والرأي العام قد ازداد شعوراً بخطورة الموقف، وقرر أن تكون رسالته الجديدة، من طريق «القناة السرية»، باسمه صراحة وموجهة إلى نيكسون شخصياً، ومما جاء فيها: إن الحكومة المصرية ستعتبر الحكومة الأمريكية مسؤولة مسؤولية كاملة عما يحدث حالياً (عدم التزام إسرائيل بوقف القتال)، بالرغم من ضماناتكم، ومن قرار مجلس الأمن الذي تبنته الولايات المتحدة بالاشتراك مع الاتحاد السوفياتي.

من المهم الإشارة إلى ما ورد في مذكرات كيسنجر في شأن هذه المراسلات، حيث يشير إلى أنه رأى أن يعاود الإلحاح على السفير الإسرائيلي سيمحا دينتز؛ فاتصل به يبدي مخاوفه من احتمال أن يتقدم الاتحاد السوفياتي بمشروع قرار إلى مجلس الأمن، يوجه اللوم إلى إسرائيل، ويحملها مسؤولية انتهاك وقف إطلاق النار. ورد عليه دينتز قائلاً: إن الحكومة الإسرائيلية تتوقع في هذه الحال أن تقوم الولايات المتحدة باستعمال حق الفيتو، لإسقاط أي مشروع قرار يوجه اللوم إليها، أو يفرض عليها اتخاذ خطوة لا تريدها. فوجدها كيسنجر فرصة لإبداء بعض مخاوفه: «إنكم تريدون ضرب الجيش الثالث بتدميره أو بتجويعه، وهذا سوف يؤدي إلى مواجهة مع الاتحاد السوفياتي. إنكم تضغطون على السادات بحيث تضعفون موقفه في أي مفاوضات معكم. إن السادات يقترب بسرعة من الولايات المتحدة، وينبغي لكم أن تشجعوه على ذلك، بدلاً من أن تعرقلوا خطواته». وقد لاحظ كيسنجر أنه برغم كل ما كان يجري على الجبهة، فقد ختم السادات رسالته إلى نيكسون بقوله: «مع أحر تحياتي»! وقال: «لقد اندهشت شخصياً من هذه العبارة في هذا الوقت»!

وهنا يعود الاتحاد السوفياتي للتدخل، فيصدر بريجنيف بياناً يوم 24 تشرين الأول/أكتوبر فحواه أن الاتحاد السوفياتي سيتدخل منفرداً لضمان وقف إطلاق النار الكامل، واحترام قرارات مجلس الأمن، كما أرسل بريجنيف رسالة مباشرة إلى نيكسون، يطالبه فيها بضرورة تطبيق قرار وقف إطلاق النار[81].

وإزاء تصاعد الأزمة بعد التدخل السوفياتي، الذي عززه صلابة أبطال القوات المسلحة المصرية والمقاومة الشعبية، في التصدي لأهداف الجيش الإسرائيلي، تم تثبيت وقف إطلاق النار في الأيام الأخيرة من شهر تشرين الأول/أكتوبر 1973.

في يوم 27 تشرين الأول/أكتوبر كان لدى مصر 74 دبابة فقط على طول المسافة من السويس إلى القاهرة. لكن الذي حدث في الأيام الأخيرة من تشرين الأول/أكتوبر، والأيام الأولى من

(81) بخصوص هذه المراسلات المصرية ـ الأمريكية ـ الإسرائيلية ـ السوفياتية، انظر: هيكل، أكتوبر 73: السلاح والسياسة، ص 548 ـ 567.

تشرين الثاني/نوفمبر، أن قيادة الاتحاد السوفياتي يوم 28 تشرين الأول/أكتوبر منحت مصر 250 دبابة هدية، كتعويض عن خسائر الحرب، وصلت مصر بعد 48 ساعة، بالإضافة إلى لواء دبابات كامل من كل من يوغوسلافيا، والجزائر، وليبيا، فإذا بحصيلة الدبابات على طول المسافة من السويس إلى القاهرة ترتفع إلى 800 دبابة.

كان لدى السادات إضافة إلى ذلك موقف سياسي عربي موحد، ربما للمرة الأولى في التاريخ العربي المعاصر، وموقف دولي داعم، وجبهة عسكرية استعادت تماسكها، وأفشلت خطط إسرائيل بصمودها. بقبول السادات، منفرداً، قرار وقف إطلاق النار، بدون التشاور مع حليفه الرئيسي في المعركة الأسد، فإنه وضع كل رهاناته في سلة الولايات المتحدة، وبخاصة وزير خارجيتها كيسنجر.

لذلك عمد السادات، الذي راهن منذ البداية على الموقف الأمريكي، إلى القبول بإجراء أول مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل عند الكيلو 101 على طريق السويس ـ القاهرة، وفيها قدم الجانب المصري، الذي كان برئاسة الجمسي، للجانب الإسرائيلي الذي كان برئاسة ياريف، مشروعاً لفض الاشتباك؛ تضمّن انسحاب القوات الإسرائيلية لمسافة 30 كيلومتراً شرق قناة السويس، وأن تحل قوات الأمم المتحدة كعازل بين القوات، مع بحث حجم وتسليح القوات المصرية التي عبرت إلى سيناء. كان ذلك المشروع أقل كثيراً من المشروع الذي عرضه وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز عام 1971، بانسحاب القوات الإسرائيلية مسافة 40 كم شرق القناة، ورفضته مصر قبل حرب تشرين الأول/أكتوبر بكل ما تحقق فيها.

كما طالب الجانب المصري بتحديد خط وقف إطلاق النار يوم 22 تشرين الأول/أكتوبر والعودة إليه، وضمان وصول إمدادات الجيش الثالث من الأغذية والأدوية، لكن ياريف ذكر أنه ليست له صلاحيات لبحث موضوع خطوط 22 أكتوبر، ولا مشكلات تموين الجيش الثالث، وأنه مهتم بالدرجة الأولى بموضوع إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين.

يشير سعد الدين الشاذلي إلى أنه منذ هذه اللحظة، يوم 22 تشرين الأول/أكتوبر ـ من الناحية الواقعية ـ أصبح الجيش الثالث رهينة في يد إسرائيل، وفي يد كيسنجر. لقد أصبح مصير الجيش الثالث مرتبطاً بمدى المطالب التي تطلبها إسرائيل والولايات المتحدة، ومدى خضوع السادات لهذه المطالب. وقد استغلت كل من إسرائيل والولايات المتحدة هذه الرهينة أحسن استغلال[82].

في هذا السياق تنبغي استعادة الجدال بين جبهات السياسة، في حرب عام 1973، وجبهات السلاح، ذلك أن الحركة الرئيسية على مسرح الحرب بدأت بالفعل تنتقل من المسرح العسكري إلى المسرح السياسي، مع اليوم السادس عشر من بدء القتال، 21 تشرين الأول/أكتوبر، وهو ما

(82) الشاذلي، المصدر نفسه، ص 451 ـ 452.

ساهم بوضوح في الكشف عن طبيعة أداء السادات لهذه اللحظة الفاصلة في تاريخ مصر الحديث. لقد غادر السادات مقر القيادة، ليلة 20 تشرين الأول/أكتوبر، ومن المؤكد أنه عندما وصل إلى قصر الطاهرة كانت خطاه التالية تتكشف في فكره وتتحدد. فقد استدعى السفير السوفياتي، وأبلغه بأنه على استعداد لقبول وقف إطلاق النار، في أي وقت ابتداءً من الآن، طبقاً للشروط التي شرحها له من قبل، وطلب منه إبلاغ هذا القبول إلى بريجنيف في موسكو.

وفسر ذلك بقوله: «إن أحمد إسماعيل أخذني إلى مكتبه، قبل اجتماع القيادة، وعرض أمامي الموقف كله، وقال لي إن أحوالنا في الجبهة حتى الآن جيدة، لكن الواجب يحتم عليه أن يصارحني بالحقيقة، وأن يقول لي إنني إذا وجدت وسيلة إلى وقف إطلاق للنار مشرف، فمن المستحسن أن أقبلها حتى لا يتعرض الجيش والبلد لأخطار محققة»[83].

ثم نشطت «القناة السرية» للعمل في نفس اليوم؛ حيث بعث السادات، بتوقيع حافظ إسماعيل، برسالة إلى كيسنجر، الموجود في موسكو، من ضمن ما جاء فيها أن: «الحكومة المصرية توضح الموقف الآتي في ما يتعلق بالنزاع الراهن: أ ـ وقف للقتال على الخطوط الحالية؛ ب ـ عقد مؤتمر سلام بهدف الوصول إلى تسوية أساسية؛ ج ـ ضمان من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لوقف القتال وانسحاب القوات الإسرائيلية»[84].

هـ ـ اللقاءات المصرية ـ السوفياتية

في إطار متابعة مسألة وقف إطلاق النار، تنبغي الإشارة إلى اللقاءات التي كان يعقدها السادات مع الجانب السوفياتي؛ حيث تأتي الأهمية البالغة لاثنين من هذه اللقاءات؛ مع السفير السوفياتي فلاديمير فينوغرادوف، ومع رئيس الوزراء السوفياتي كوسيغين.

(1) اللقاء العاصف بين السادات والسفير السوفياتي فلاديمير فينوغرادوف: عقد اللقاء في مساء 8 تشرين الأول/أكتوبر، وخرج على إثره السادات غاضباً، لأنه فهم منه أن السوريين قد طلبوا من موسكو وقف إطلاق النار، بعد توجيه العدو مجهوده الرئيسي على جبهتهم، وهو ما نفاه الرئيس السوري حافظ الأسد، في برقية رسمية، قال فيها إنه لم يطلب من السوفيات ذلك، وأن قواته تقاتل بشراسة، وتلحق بالعدو أكبر الخسائر، وأن خسائر الجانب السوري في معدلاتها الطبيعية.

وفي نفس المساء التقى السفير السوفياتي محمد حسنين هيكل، واشتكى من معاملة السادات له، وشكوكه الدائمة في الاتحاد السوفياتي. وقال إنه إزاء تطورات الموقف على الجبهة السورية بعد ظهر أمس، حيث خسرت سورية نحو 500 دبابة، خطر لهم مجرد سؤال:

(83) هيكل، أكتوبر 73: السلاح والسياسة، ص 511.

(84) المصدر نفسه، ص 513 ـ 514.

هل الوقت الآن مناسب لقرار بوقف إطلاق النار، لكن السادات لم يعطه فرصة ليشرح وجهة نظره، وقاطعه سائلاً بحدة عما إذا كان الأسد طلب منهم تقديم قرار لوقف إطلاق النار. وحين حاول أن يشرح له خلفية هذا الموضوع، خبط يده على المائدة وقال: «إذن فأنتم ترتبون مع حافظ الأسد من وراء ظهري». وأضاف السفير السوفياتي أن «التنسيق بين الجبهتين المصرية والسورية غير قائم»، ثم أخذ هيكل إلى غرفة الخرائط، وكان مؤدى ما عرضه «إن الاحتياطي الإسرائيلي، الذي كان في المؤخرة، وضمن مسؤولياته حماية المضايق، قد خرج من مكامنه، واشترك في معارك الدبابات خلال الساعات الأخيرة، وتكبد خسائر كبيرة. ونتيجة لذلك فإن حجم القوات الإسرائيلية في المضايق، أو على مشارف الطرق المؤدية إليها، أو على نقاط الاقتراب منها، قوات ضئيلة، لا تتجاوز في هذه الساعة مجموعة لواءين. وهذه قوة يمكن أن تكتسحها القوات المصرية في ساعتين أو ثلاث ساعات، وتسيطر على أهم موقع استراتيجي في سيناء، بما يسمح لها بأفضل الأوضاع لرد أي هجوم إسرائيلي مضاد».. لكن السادات رفض أن يستمع[85]!

(2) اللقاء مع كوسيغين رئيس الوزراء السوفياتي: ففي يوم 17 تشرين الأول/أكتوبر كانت القوات المصرية، المكلفة بقفل الثغرة من الشرق، تقوم بجهود مستميتة لوقف تدفق المدرعات الإسرائيلية إلى الغرب، وحققت في بداية الأمر قسطاً من النجاح، لكن قوة الاندفاع الإسرائيلي كان من الصعب إيقافها تماماً.

في ذات اليوم التقى السادات مع كوسيغين، ولم يكن في أحسن أحواله؛ فالثغرة التي استطاعت بها القوات الإسرائيلية اختراق الجبهة المصرية في الدفرسوار لم تغلق. وراح يلوم الاتحاد السوفياتي على تقصيره في إمداد مصر بالسلاح. واستشهد مرات بالفارق الكمي والنوعي بين جسر الإمداد الأمريكي لإسرائيل، وجسر الإمداد السوفياتي لمصر. وحاول التهوين من شأن الثغرة، مظهراً مقدرة القوات المصرية على التعامل معها وضربها، مع تسليمه بأن الأمر قد يحتاج إلى وقت أطول مما كان مقدراً.

وبدا نفاد الصبر على لهجة كوسيغين وهو يتحدث، فقد ضايقه ما بدا له أنها محاولة لإلقاء اللوم على الاتحاد السوفياتي. وبدأ كلامه قائلاً: «إنه يريد أن يتحدث مع الرئيس بصراحة»؛ وأضاف: «إننا قبل هذه الأزمة كنا أصدقاء، وبهذه الأزمة ونحن فيها معاً، فقد أصبحنا حلفاء. وقدمنا إليكم ما طلبتموه منا، وحتى هذه اللحظة فإن الجسر الجوي السوفياتي نقل إلى مصر أكثر من ستة آلاف طن من المعدات، وحاربتم بالمعدات السوفياتية في الأيام الأولى من القتال، بطريقة أثبتت كفايتها وكفاءتها. وبعد ذلك فإن إدارة المعركة

(85) المصدر نفسه، ص 390 ـ 393.

كانت في أياديكم، ونحن لم نقترب منها، مع أنه كانت لنا ملاحظات على الطريقة التي دخلتم بها إلى المعركة، وحققتم انتصاراً مبدئياً شهد به العالم، ثم توقفتم بعد ذلك دون سبب مفهوم.

وتابع: تركتم حلفاءكم على الجبهة الشمالية (سورية) حتى يضربهم العدو ثم يتحول إليكم، ومع ذلك فأنا لا أريد أن أدخل في تفاصيل إدارة مجهودكم الحربي، لأن ذلك شيء يخصكم، لكني اضطررت إلى إبداء ما أبديت من الملاحظات إزاء ما قلتموه، والاتحاد السوفياتي ليس على استعداد لقبول ما قلتموه: حين يتحقق انتصار فهذا الانتصار لكم وحدكم، ولا شأن لنا به، وحين تقع مشكلة فالاتحاد السوفياتي هو سبب المشكلة، بتقصيرنا في إمداد السلاح اللازم، وأنتم لا دخل لكم بالموضوع».

وفي ما يتعلق بالنقطة الثانية، عن حجم القوات الإسرائيلية التي تمكنت من دخول الثغرة، قال كوسيغين: إن «صديقنا السادات يقلل من الخطر الذي تواجهه القوات المصرية، وأنا مضطر أن أضع أمامه الحقيقة حتى يستطيع أن يقيم حساباته على أساس سليم»؛ وعرض كوسيغين مجموعة من الصور الفوتوغرافية الملتقطة بالأقمار الصناعية، وكانت الصور واضحة بطريقة مذهلة، فقد بدت فيها منطقة الثغرة الإسرائيلية وما حولها، وكانت هناك علامات ودوائر مرسومة عليها تحدد مواقع القوات الإسرائيلية وطوابيرها. وراح كوسيغين يشرح قائلاً: «هذه الصور تشير لا إلى قوات صغيرة تمكنت من عبور الثغرة إلى الضفة الغربية من القناة، إنما هذه الصور تظهر أنه حتى ساعة التقاطها ظهر اليوم كان لإسرائيل في الغرب 760 قطعة مدرعة، ما بين دبابات وعربات مصفحة، وهذه قوة كبيرة، وتعزيزها لا يزال مستمراً، وأنتم أمام موقف خطير تفرض عليكم الظروف مواجهته ووقفه عند حده، حتى تستطيعوا المحافظة على حجم انتصاراتكم المبدئية»[86].

في هذا السياق يشير مراد غالب، وزير الخارجية الأسبق ووزير الإعلام أثناء الحرب، في مذكراته ـ من موقع السفير السابق في الاتحاد السوفياتي لمدة عشر سنوات (1961 ـ 1971)، والخبير في العلاقات المصرية/السوفياتية، والشاهد على الاجتماعات المشتركة ـ إلى «أن كوسيغين حضر الاجتماع وكان معه الماريشال كوليكوف رئيس أركان القوات السوفياتية، وقد لفت الرئيس السادات أيضاً إلى أن صور الأقمار الصناعية، توضح أن القوات الإسرائيلية في منطقة الثغرة كانت تحمل معها معدات لعبور القناة، ما يؤكد أنهم يخططون لذلك. وطلب كوليكوف حشد المدفعية المصرية وتسليطها على المنطقة التي بدا وكأنهم يريدون إقامة رأس كوبري عليها. وللمرة الثانية يطلب كوسيغين من السادات وقف إطلاق النار، وإجراء

(86) المصدر نفسه، ص 476 ـ 477.

محادثات فورية، لتفويت الفرصة على إسرائيل لإحداث الثغرة وإنقاذ هيبتها، ولكنه رفض أيضاً»[87].

مع ذلك يشير غالب في مذكراته إلى أن كوسيغين عندما سأل السادات عن الدبابات الإسرائيلية التي اخترقت الجبهة في منطقة الثغرة، رد «بعناد أنه لا يوجد أي شيء يدعو إلى القلق، بالنسبة لسير العمليات العسكرية، وكرر أن الاختراق ما هو إلا «مناورة سياسية». وعلم فيما بعد أنه أمر قواتنا المسلحة بألّا تتخذ أي إجراء ضد هذه الدبابات!»[88].

كما يطرح غالب اثنين من التساؤلات: «أولهما، إذا كانت حرب عام 1973 تستهدف تحريك القضية، وليس تحرير سيناء، ولا حتى الوصول إلى المضايق، فلِمَ لم نطلب وقف إطلاق النار، والدخول في مفاوضات فوراً، بعد ما ثبتت القوات المسلحة المصرية في مواقعها شرق القناة؟، وثانيهما ـ لماذا رفضنا يوم 8 تشرين الأول/أكتوبر اقتراح إدوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا بوقف إطلاق النار، والبدء في محادثات، وكل القوات في مكانها، كما جاء في صحيفة الصنداي تايمز، بعنوان: «النصر الذي فقد» (Lost Victory)، وذلك لأننا لو بدأنا المحادثات وقواتنا شرق قناة السويس، وبعد إنزال هزيمة ساحقة بالإسرائيليين، لكانت نتائجها غير المحادثات التي جرت مع وجود الثغرة، وجيشنا الثالث محاصر من الإسرائيليين؟»[89].

8 ـ قرار عدم ضرب مطار العريش

كان القمر الصناعي الأمريكي، الذي رصدته مصر وهو يقوم باستطلاع الجبهة والأراضي المصرية كافة، في الساعة الواحدة والنصف يوم 1973/10/13، يوصل المعلومات إلى إسرائيل ساعة بساعة، وقد نقل إليها عبور الفرقة (21) المدرعة، من الضفة الغربية للقناة إلى الضفة الشرقية، تمهيداً لعملية تطوير الهجوم، يوم 1973/10/14. في هذا السياق يشير السادات في مذكراته إلى أن البنتاغون قد نصح الإسرائيليين بشق «الثغرة» لإنقاذ الموقف الإسرائيلي المنهار على جبهة سيناء.

كانت دعاية إسرائيل تردد طوال الأيام الثلاثة الأولى، منذ انطلاق الحرب عام 1973: إن قواتها المسلحة تطحن عظام المصريين، وسايرتهم إذاعات العالم، ولم يكن لدى كيسنجر أدنى شك في أن إسرائيل تواصل «طحن عظام المصريين»، لكنه أفاق منذ اليوم الرابع على نداء: «أنقذوا إسرائيل»، وطلب إسرائيل 400 دبابة بصفة عاجلة، وهي مجموع ما خسرته على الجبهة المصرية، حتى ذلك اليوم، وتقرير من البنتاغون، بناء على استطلاع القمر الصناعي الأمريكي،

(87) غالب، مذكرات مراد غالب: مع عبد الناصر والسادات: سنوات الانتصار وأيام المحن، ص 213.
(88) المصدر نفسه، ص 217.
(89) المصدر نفسه، ص 213.

يقول: إن المعركة على الجبهة المصرية تسير في غير مصلحة إسرائيل. فضلاً عن انهيار دايان أمام جميع مراسلي الصحف العالمية، وقوله: «إن الإسرائيليين لن يستطيعوا أن يزحزحوا المصريين بوصة واحدة، وأن الطريق مفتوحة إلى تل أبيب».

كذلك كتب رئيس الأركان الإسرائيلي أثناء الحرب، في مذكرات نشرها لاحقاً، ليدافع عن نفسه، ويبرئ ساحته، بعد أن أدانه تقرير لجنة أغرانات، أن غولدا مائير رئيسة الوزراء قالت لهم، بعد وصول معلومات القمر الصناعي الأمريكي، التي تؤكد الانتصارات المصرية: «إفعلوا أي شيء، فنحن على الجبهة المصرية قد وصلنا إلى الحضيض»، بنص كلمته.

في ضوء ذلك يشير السادات في مذكراته إلى أنه أخذ يلاحظ ثلاثة تطورات خطيرة وهو يتابع مجريات الحرب من غرفة العمليات[90]:

«أولها، أن الجسر الجوي الأمريكي لنجدة إسرائيل استخدم مطار «العريش»، الواقع تحت احتلال إسرائيل منذ حرب عام 1967، لنزول الطائرات الأمريكية الجبارة، التي تحمل الدبابات، وكل الأسلحة الحديثة والمتقدمة. و«العريش» مدينة مصرية، وهي عاصمة سيناء، تقع خلف الجبهة مباشرة.

وثانيها، أن معارك الدبابات، التي اعترف الإسرائيليون بشراستها، قد شهدت شيئاً غريباً؛ فكلما أصابت القوات المسلحة المصرية عشر دبابات، يتدفق المزيد من الدبابات الإسرائيلية. لقد دخلت الولايات المتحدة الحرب لإنقاذ إسرائيل، بعد النداء الإسرائيلي الشهير في اليوم الرابع: «أنقذوا إسرائيل»، وهي تستخدم مطار «العريش» الذي يقع خلف الجبهة، بكل وضوح، لكي تحول هزيمة إسرائيل إلى انتصار.

وثالثها، أطلقت الطائرات الإسرائيلية من طراز «فانتوم» الأمريكية عشرة صواريخ على بطاريات الصواريخ المصرية، فلم تصب إلا هوائي بطارية واحدة، جرى إصلاحه بعد ربع ساعة فقط، ولم تتعطل بطاريات الصواريخ المصرية، التي أسقطت ثلث السلاح الجوي الإسرائيلي، في الأيام الأولى للحرب، ما دعا القيادة الإسرائيلية إلى أن تصدر أمراً إلى طائراته، في اليوم الثالث للحرب، بعدم الاقتراب من الجبهة المصرية. أما التطور الثالث الخطير فقد تمثل بإطلاق صاروخين على بطاريتين مصريتين للصواريخ؛ فعطلا البطاريتين تعطيلاً كاملاً. ويقول السادات: «عرفت بعد ذلك أن الولايات المتحدة استخدمت نوعاً جديداً من الصواريخ، يسمى «القنبلة التلفزيونية»، جرى تطويره في اليابان لحساب الولايات المتحدة، وكان لا يزال تحت الاختبار في الولايات المتحدة، فأرسلته لنجدة إسرائيل. لقد دخلت الولايات المتحدة الحرب لإنقاذ إسرائيل، بعد النداء الشهير في اليوم الرابع من

(90) السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي، ص 343 ـ 345.

الحرب: «أنقذوا إسرائيل»، وهي تستخدم مطار العريش المصري، الذي يقع خلف الجبهة، بكل وضوح، لكي تحوّل الهزيمة الإسرائيلية إلى انتصار. لقد دخلت الولايات المتحدة الحرب لإنقاذ إسرائيل، حتى بالأسلحة التي تحت الاختبار، وقنبلة المافريك، وأسلحة أخرى».

في ضوء ما تقدم كان من الشائع أن الولايات المتحدة قد عمدت إلى نجدة إسرائيل، بعد الهزيمة التي نزلت بها، في الأيام الأولى لاندلاع الحرب عام 1973، وبخاصة بعد يوم 10/11، الذي يمثل ذروة الانتصارات العسكرية العربية، حيث دشنت الولايات المتحدة أضخم جسر جوي في التاريخ، اعتباراً من يوم 10/13، وأخذ سيل الإمداد الأمريكي لإسرائيل يتدفق على الجبهة. لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد.

فقد أثبتت الوثائق التي نشرت لاحقاً أن الولايات المتحدة قد شاركت في القتال، بالمعنى الحرفي للكلمة، فقد اتخذ نيكسون قراراً مهماً ـ بناءً على اقتراح لجنة العمل الخاص، برئاسة كيسنجر ـ بإنشاء جسر جوي أمريكي، باستخدام طائرات النقل الأمريكية، لنقل احتياجات إسرائيل العسكرية رأساً من المستودعات في الولايات المتحدة. وبذلك اتصل شريان الحياة لإسرائيل، بعد أن استجابت الولايات المتحدة لطلبات إسرائيل، على حد تعبير عبد الغني الجمسي، إلى الدرجة التي دعت رئيس أركان القيادة المشتركة الأمريكية إلى الاحتجاج لدى نيكسون؛ لأن الاستجابة للطلبات التي تلقاها، في شأن دعم إسرائيل بأسلحة أمريكية، وشحنات من المستودعات الأمريكية ذاتها، تعني سحب الغطاء الجوي عن سماء المدن الأمريكية، ما يمثل احتمالات كارثة كبرى، إذا ما اكتشف الاتحاد السوفياتي هذا الأمر، لكنه تلقى الأمر بالامتثال والتنفيذ، لأن إسرائيل في خطر!

لقد سجل نيكسون بنفسه هذا التوجه الاستراتيجي الأمريكي لنجدة إسرائيل، في كتابه بعنوان: **الإمساك باللحظة المناسبة**[91]، حيث شدد على القول أن المصلحتين الملحتين للولايات المتحدة في المنطقة العربية هما: ضمان إمدادات النفط، وحماية أمن إسرائيل. وبخصوص حماية أمن إسرائيل أشار إلى اجتماع عقده مع قادة الكونغرس، أثناء حرب عام 1973، حين كان سير المعركة في الجولات الأولى من القتال في غير مصلحة إسرائيل، وعندما سأله أحد أعضاء الكونغرس عما إذا كانت الولايات المتحدة ستتخذ إجراءات لنجدة إسرائيل، أجاب نيكسون بصفة قاطعة: «إنه لن يسمح كرئيس أمريكي بتاتاً بهزيمة إسرائيل»، وأصدر عقب ذلك أوامره بإقامة جسر جوي مكثف للحيلولة دون هزيمة إسرائيل.

Richard M. Nixon, *Seize the Moment: America's Challenge in a One-Superpower World* (New York: Simon and Schuster, 1992). (91)

وكما يشير الجمسي في مذكراته: لقد بذل كيسنجر جهداً كبيراً للوصول إلى قرار إنشاء الجسر الجوي الأمريكي، كما سجل في مذكراته بنفسه، بدءاً من النداء العاجل الذي وجهته مائير في 10/9: «أنقذوا إسرائيل»؛ حيث تلقت في مساء ذلك اليوم وعداً بتعويضها عن خسائرها. وانطلاقاً من هذا الوعد أخذت إسرائيل تبدي عدم اهتمام بما تستهلكه من عتاد حربي. ويقول كيسنجر: «إذا كان قد صدر عني أي إلحاح أكثر من زملائي، حول الإسراع في توصيل الحاجات لإسرائيل، فإن ذلك لأجعل التكافؤ بين ما نعمل من حيث مساندة إسرائيل، وتقريب وقت انتهاء المعارك، مع ما يقوم به السوفيات من إقامة جسر جوي لمساندة العرب».

كما يشير الجمسي أيضاً إلى ما سجله بن أليعازر رئيس الأركان الإسرائيلي عن خطورة الموقف، حيث قال: «لو لم تصل إلينا الأسلحة الأمريكية حتى يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر فقد كان المعنى الوحيد لذلك أن الكارثة الكبرى قد وقعت، وأن نهايتنا قد أصبحت وشيكة، لأننا قد خسرنا تماماً المخزون الاستراتيجي من السلاح. وكان معناه أن باستطاعة مصر وسورية أن يصلا إلى أبعد مما يمكن أن يتصوره أي إسرائيلي».

لا شك في أن الأسلحة المتقدمة التي أرسلتها الولايات المتحدة إلى إسرائيل هي التي مكنتها من القيام بهجومها المضاد، لكن هذه الأسلحة والمعدات المتطورة، التي دخلت الحرب مباشرة (صواريخ «تاو: TOW» المضادة للدبابات والمحملة على طائرات هليكوبتر؛ القنابل الموجهه بأشعة الليزر؛ الصواريخ الموجهة أرض جو) لا يمكن أن يكون الإسرائيليون هم الذين استخدموها؛ لأنها لم تكن لديهم قط من قبل، ومن ثم ما كان يمكنهم معرفة كيفية تشغيلها، والمعنى المباشر لذلك أنها شحنت مع الأطقم الأمريكية اللازمة لتشغيلها. ويضاف إلى ذلك عنصر آخر، وهو أن تدفق المدد العسكري الأمريكي على إسرائيل دفعها مطمئنة إلى استعمال مخزون احتياطياتها الاستراتيجية في المعركة، إلى آخره، بلا تردد.

لقد وثق وليام كوانت هذا الدور الأمريكي المباشر في العمليات العسكرية إلى جانب إسرائيل، في كتابه بعنوان: **عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي ـ الإسرائيلي منذ 1967**، عندما أشار إلى أن الولايات المتحدة قد التزمت في البداية «مبدأ عدم التورط الأمريكي الرسمي المباشر في نقل الأسلحة إلى إسرائيل»، مع ذلك كانت عملية الإمداد الأمريكي قد بدأت على نطاق متواضع، اعتباراً من يوم 1973/10/9، حيث شحنت طائرات العال حمولات سابقة التجميع من محطة أوشيانا البحرية قرب نورفولك في فرجينيا. بيد أن عنف القتال بلغ حداً لم تتمكن معه رحلات العال وحدها من تلبية طلبات إسرائيل من السلاح، فبدأ البحث بين كيسنجر وشيلزنجر وزير الدفاع في إمكان تأجير طائرات نقل مدنية لهذا الغرض للتغطية على الدور الأمريكي، بحيث ينقل السلاح إلى قاعدة لاهيس الجوية في الأزور بالبرتغال، ثم تتولى طائرات العال حملها إلى إسرائيل. وعندما شعر نيكسون بالقلق للتأخير في عملية إمداد إسرائيل

بالأسلحة، حث وزير الدفاع على الإسراع في الجهود، بما في ذلك استخدام الطائرات العسكرية الأمريكية، وفي خاتمة المطاف أصدر تعليماته بأن يجري النقل مباشرة من الولايات المتحدة إلى إسرائيل[92]. سميت تلك العملية «نيكل جراس»، منذ يوم 10 تشرين الأول/أكتوبر بصورة غير رسمية، ومنذ 13 تشرين الأول/أكتوبر بصورة رسمية، لمدة (33) يوماً، حتى 14 تشرين الثاني/نوفمبر[93].

لقد نزلت الطائرات الأمريكية المحملة بالأسلحة والعتاد في مطار العريش، ودخلت فوراً للمشاركة في المعركة التي بدأت تحتدم وقتها، حتى إن القوات المسلحة المصرية أوقعت في الأسر عدداً من الدبابات والمدرعات لم تقطع سوى 4 أو 5 كم، لأنه لم يكن هناك وقت لكي تهبط في تل أبيب أولاً، لإعدادها ثم شحنها إلى الجبهة. لقد كان لهذا الجسر الجوي أكبر الأثر في إنقاذ إسرائيل من هزيمة ساحقة، ثم في تمكينها من شن هجوم مضاد كاسح. إن تصريحات المسؤولين الإسرائيليين تؤكد أيضاً الحقيقة السابقة؛ ففي تصريح له في 10 تشرين الأول/أكتوبر قال ديفيد بن أليعازر رئيس الأركان الإسرائيلي: «وصلت مساء أمس الطائرات التي أرسلتها الولايات المتحدة تعويضاً عن جميع الطائرات التي سقطت لنا حتى الآن، وقد وصلت من القواعد الأمريكية في أوروبا وقد طبعت عليها إشارة سلاحنا الجوي، ودخلت المعارك بعد لحظات معدودة». وأضاف في يوم 13 تشرين الأول/أكتوبر: «استمرت عملية «نيكل جراس» بقيادة وإشراف أحد كبار المسؤولين في وزارة الدفاع الأمريكية. وقد انطلقت الطائرات الضخمة من طراز (سي 5) و(سي 141) من القواعد العسكرية الأمريكية، حيث جرى تحميلها بالمعدات والأسلحة، وأصبح هذا الجسر الجوي الأمل الوحيد لنا حتى نتماسك ونستعيد أنفاسنا». كما خلصت مائير في مذكراتها بعنوان: حياتي إلى «أن وصول طائرات النقل الأمريكية (سي 5) و(سي 141)، ناقلة العتاد والسلاح بصورة مستمرة، أنقذ إسرائيل مما لا تحمد عقباه»[94].

في هذا السياق يطرح مراد غالب، وزير الإعلام أثناء الحرب، في مذكراته، عدداً من الأسئلة؛ منها: لماذا رفض السادات ضرب مطار العريش؟ وكان من الواضح والمعروف أنه المركز الرئيسي لنجدة إسرائيل، وأن الطائرات الأمريكية العملاقة تهبط فيه، بدبابات ومصفحات وطائرات هليوكوبتر صائدة الدبابات عن بعد مثل الأباتشي... إلخ، إلى درجة أن أول دبابة وقعت في أيدي جيشنا لم تقطع سوى المسافة بين مطار العريش وغرب القناة. ويضيف: لقد حضر كوسيغين رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي، ومعه الماريشال كوليكوف رئيس أركان القوات

(92) كوانت، عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967، ص 160 ـ 166.
(93) يوسف، المشير الجمسي ـ الجنرال الصامت من الميلاد.. حتى الممات، ص 153.
(94) المصدر نفسه، ص 153.

السوفياتية، يوم 16 تشرين الأول/أكتوبر، وقد أطلع الرئيس السادات على صور أخذت بالأقمار الصناعية، وهي توضح أن القوات الإسرائيلية في منطقة الثغرة كانت تحمل معها معدات لعبور القناة، ما يؤكد أنهم يخططون لذلك. وطالب كوليكوف بضرب مطار العريش، وحشد المدفعية المصرية وتسليطها على المنطقة التي بدا وكأنهم يريدون إقامة رأس كوبري عليها. «وللمرة الثانية يطلب كوسيغين من السادات وقف إطلاق النار، وإجراء محادثات فورية، لتفويت الفرصة على إسرائيل لإحداث الثغرة وإنقاذ هيبتها، ولكنه رفض أيضاً»[95].

ويتابع غالب: «قال السادات إنه لم يوافق على ضرب مطار العريش لوقف الإمدادات العسكرية الأمريكية بأطقمها، لأنه لا يريد استفزاز الولايات المتحدة والمواجهة معها. لكن معنى ذلك أنه أعطى الفرصة لإسرائيل أن تحدث أكبر الخسائر بقواتنا المسلحة، وتقوم بإحداث الثغرة، وتطويق الجيش الثالث، والوجود غرب القناة من جنوب الإسماعيلية إلى السويس، وتحويل الانتصار إلى موقف غاية في التعقيد، وخلق علاقات قوى جديدة حول قناة السويس، يسهل للولايات المتحدة أن تكون هي القوة المسيطرة والحاسمة في الموقف، وتصبح أوراق اللعبة في يدها كما كان يردد». ويختتم غالب بسؤال جامع: كيف نفسر رفض السادات ضرب مطار العريش، ورأس الكوبري الإسرائيلي في الثغرة، ومبادرة بريطانيا لوقف إطلاق النار في ذروة الانتصار العسكري العربي وبشروط مصر، ونصائح كوسيغين العسكرية والسياسية؟ ولذلك يصل إلى الخاتمة الحاسمة الآتية: «وفي نظري أن الثغرة لم تكن عسكرية فقط، لكنها كانت ثغرة سياسية نفذت منها الولايات المتحدة لبدء سيطرتها على مقدرات الصراع، بل مقدرات المنطقة»[96].

اللغز الكبير هنا يتمثل بإصرار السادات على عدم ضرب مطار العريش، الذي استقبل الجسر الجوي الأمريكي لنجدة إسرائيل منذ بدء الحرب، ولم يتم ضربه وتدميره بالطيران المصري طوال أيام الحرب، وهو شريان الحياة لقوات العدو، رغم أن السوفيات أمدّوه بالخرائط الجوية اللازمة، وأن القوات المسلحة المصرية كان في إمكانها تدميره تماماً، ما يعتبر من أغرب ألغاز حرب تشرين الأول/أكتوبر؟!

ويبدو أن السادات كان في ذهنه أيضاً ما أورده في كتابه: البحث عن الذات: قصة حياتي، حيث برر قراره بعدم تصفية الثغرة بكلماته الآتية: «لو أنني صفيت الثغرة حسب الخطة الموضوعة، والتي وقعتها بنفسي، كانت إسرائيل ستفقد 400 دبابة، وعشرة آلاف عسكري ما بين قتيل وجريح، ولم يكن هذا بالأمر الصعب أو المحتمل بل الأكيد، وكل الحسابات العسكرية

(95) غالب، مذكرات مراد غالب: مع عبد الناصر والسادات: سنوات الانتصار وأيام المحن، ص 213.
(96) المصدر نفسه، ص 213 ـ 214.

تؤكد أنها لو تمّت فستكون مذبحة للتاريخ، لكني لم أتمها لأنها كانت ستعني الكثير من الدم والكراهية والأحقاد، وأنا أكره كل هذا»؟![97].

وقد أكد كيسنجر تفهمه قرار السادات عدم ضرب مطار العريش، حيث ورد في مذكراته: «عندما أقمنا جسراً جوياً وأرسلنا السلاح المطلوب إلى إسرائيل، وأصبحت الحرب تميل لغير مصلحة مصر، وعلى الرغم من كل هذا، لم نشعر بوجود ضغينة في مصر ضد الولايات المتحدة. وكان هذا حسن تصرُّف من السادات، حتى لا يستميلنا إلى جانب إسرائيل في الأدوار الدبلوماسية المقبلة... ويمكن اعتبار هذا تفهّماً رائعاً للأمور من وريث جمال عبد الناصر، بعد مرور عشرين عاماً من العداء»[98].

9 ـ قرار إعادة ضخ النفط

لا شك في أن القرار الذي اتخذه وزراء النفط العرب، في 17 تشرين الأول/أكتوبر، بأن يدخل النفط سلاحاً في المعركة ـ حيث قررت بعض البلدان العربية، أعضاء «أوابك»، حظر تصدير النفط كلية إلى الدول التي يثبت تأييدها لإسرائيل ـ يدخل في الإطار العام لحرب عام 1973، على أساس «أن الحرب هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى». هنا المسألة تدور حول الحرب الاقتصادية، باستخدام الأدوات الاقتصادية، وعلى رأسها المقاطعة. كانت الأنظار في الولايات المتحدة، في 17 تشرين الأول/أكتوبر مركزة على حدثين أساسيين:

أولهما، اجتماع بين نيكسون ووفد من وزراء خارجية الدول العربية؛ فقد رأى وزراء الخارجية العرب، وهم جميعاً في نيويورك، يحضرون دورة الجمعية العامة، أن لقاء مع الرئيس الأمريكي يمكن أن يكون مفيداً، وتحدد موعد لاستقبال عدد منهم، لا يزيد على ثلاثة أو أربعة، وتقرر أن يكون الوفد من أربعة، هم وزراء خارجية السعودية والكويت والجزائر والمغرب. وكانت تركيبة الوفد على هذا النحو من اقتراح محمد المصمودي وزير خارجية تونس، الذي رأى أن يكون وفد الوزراء وفداً «تفوح منه رائحة النفط، دون أن يكون نفطاً كله».

وثانيهما، اجتماع وزراء النفط العرب في الكويت. وفي الساعة الثالثة بعد الظهر، وعقب انتهاء مقابلة وزراء الخارجية العرب الأربعة مع نيكسون بحضور كيسنجر، دعا الأخير إلى اجتماع لمجموعة العمل الخاصة به، وقبل أن ينتهي الاجتماع تلقى كيسنجر إشارة عن القرارات التي توصل إليها وزراء النفط العرب. فقد قرروا أن يدخل النفط سلاحاً في المعركة: حيث تقرر حظر تصدير النفط كلية إلى الدول التي يثبت تأييدها لإسرائيل، بما فيها الولايات المتحدة.

---

(97) السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي، ص 303.

(98) Kissinger, *Years of Upheaval*, p. 812

اعتبر كيسنجر هذه القرارات أموراً لا يمكن السكوت عليها. ولم ينسَ كيسنجر، فور انتهاء الاجتماع، أن يخطر السفير الإسرائيلي دينتز بأنهم «يتعين عليهم تشديد ضغطهم على الجبهة المصرية، وتحقيق أهدافهم على الجبهتين في نحو 48 ساعة القادمة، لأنه بعدها سوف يكون مضطراً إلى التحرك بطريقة جدية، لتمرير قرار بوقف إطلاق النار في مجلس الأمن»[99].

هكذا ففي 17 تشرين الأول/أكتوبر وعقب طلب السادات من فيصل أن يستخدم سلاح النفط في المعركة، اجتمع وزراء النفط العرب (الأوابك) في الكويت وقرروا الآتي:

1 ـ خفض الإنتاج الكلي العربي بنسبة 5 بالمئة فوراً.

2 ـ خفض 5 بالمئة من الإنتاج كل شهر، حتى تنسحب إسرائيل إلى خطوط عام 1967.

ثم قررت ست دول بترولية من «الأوبك» رفع سعر بترولها بنسبة 70 بالمئة، وقررت بعض البلدان العربية حظر تصدير النفط كلية إلى الدول التي يثبت تأييدها لإسرائيل، بما فيها الولايات المتحدة، كما استدعى الملك فيصل السفير الأمريكي في السعودية، وأبلغه رسالة إلى نيكسون تحتوي على ثلاث نقاط هي التالية:

1 ـ إذا استمرت الولايات المتحدة في مساندة إسرائيل فإن العلاقات السعودية ـ الأمريكية قد تتعرض لمشكلات.

2 ـ أن السعودية ستخفض إنتاجها بنسبة 10 بالمئة، وليس فقط 5 بالمئة كما قرر وزراء النفط العرب.

3 ـ ألمح الملك إلى احتمال وقف شحن النفط السعودي إلى الولايات المتحدة، إذا لم يتم الوصول إلى نتائج سريعة وملموسة للحرب الدائرة.

اعتبر كيسنجر هذه القرارات ماسة بكرامة وهيبة الولايات المتحدة كقائدة للعالم، كما أثاره أن العرب أعطوا أنفسهم حق استخدام النفط كسلاح، وهو أمر بالغ الخطورة، لأنه يعكس نزعتهم إلى محاولة السيطرة على الغرب، ولأن منتجي النفط، ولأول مرة في التاريخ، أعطوا أنفسهم حق تحديد سعر النفط، وفي يوم 20 تشرين الأول/أكتوبر أعلنت الولايات المتحدة أنها ستدعم إسرائيل بمبلغ 2 مليار و100) مليون دولار كشحنات أسلحة جديدة، وفي نفس اليوم أعلنت الدول العربية حظر تصدير نفطي كامل على الولايات المتحدة.

هذه هي وجهة النظر السائدة في شأن قرار استخدام سلاح النفط في حرب عام 1973، لكن هناك وجهة نظر أخرى تم التعتيم عليها؛ تثبت أن الولايات المتحدة كانت المستفيد الأكبر من قرارات خفض الإنتاج، ورفع أسعار النفط، حيث توضح الأرقام أن نصيب العرب مجتمعين من

(99) هيكل، أكتوبر 73: السلاح والسياسة، ص 485.

فوائض النفط عام 1974، وعقب قرارات الخفض الإنتاجي ورفع الأسعار بلغت 60 مليار دولار، أما شركات النفط، ومعظمها أمريكية، فبالإضافة إلى أرباحها من ارتفاع أسعار خام النفط، حصلت من عملياتها النفطية الأخرى (التكرير والتسويق) على 7 دولارات صافي ربح مقابل كل دولار حصلت عليه الدول المنتجة للنفط، أنعشت قرارات خفض الإنتاج ورفع أسعار النفط الاقتصاد الأمريكي، عبر الودائع والاستثمارات العربية الهائلة في البنوك والشركات الأمريكية، فقبل حرب عام 1973 كانت الولايات المتحدة تواجه عجزاً في ميزان مدفوعاتها، الذي تحسن ابتداء من عام 1974، بفضل الارتفاع الصاروخي لأسعار النفط.

كانت أوروبا واليابان أكثر المتضررين من قرارات خفض الإنتاج ورفع أسعار النفط، تم الخفض والحظر النفطي متأخراً جداً بعد 11 يوماً من بدء المعركة، وعقب تأزم الموقف على جبهات القتال العربية، لم يميز قرار خفض الإنتاج بين الدول المعادية والدول الصديقة للعرب.

ركز السادات متعمداً على دور فيصل في دعم مصر، وتجاهل أدوار أخرى لا تقل أهمية عن دوره إن لم تزد، كدور الاتحاد السوفياتي وهو أهم دور، فبدون مساندته ودعمه وأسلحته ما حارب العرب من الأساس، كما تم تشويه دور القذافي لكره السادات له، والتقليل من دور بومدين، وأحمد حسن البكر ونائبه وقتها صدام حسين، رغم أن هناك قوات مسلحة من الجزائر والعراق شاركتا في الحرب نفسها، بخلاف دعمهما المالي لدول المواجهة، تجاهل السادات كل هؤلاء، وركز على دور فيصل فقط.

صرح فيصل، عندما اتُّخذ قرار الحظر النفطي الشامل على الولايات المتحدة، أن الحظر لن يرفع قبل انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية التي احتُلت عام 1967، وقبل أن يصلي في المسجد الأقصى بالقدس المحررة، حيث كان قد طالب بإنهاء السيادة الإسرائيلية على القدس كشرط إضافي لرفع الحظر النفطي العربي. وهو ما لم يحدث؛ حيث رُفع الحظر عقب اتفاق فك الاشتباك الأول، ويرد ذلك إلى الضغوط التي مارسها كيسنجر على السادات، لكي يقوم هو بالضغط على فيصل، وغيره من الحكام العرب[100].

إن قضية حظر النفط العربي ضد الولايات المتحدة والدول الأوروبية المساندة لإسرائيل، أثناء حرب 1973، كانت واحدة من أهم القضايا التي تباحث في شأنها كيسنجر في زيارته الأولى إلى مصر يوم 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1973، وحصل على وعد من السادات بتدخله لدى الدول العربية لرفعه. وهكذا كان؛ حيث تنازل السادات عن الهدف الأساسي من حظر النفط، وهو ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967، وبذلك أجهض السادات، قائد معركة العبور عام 1973، فاعلية سلاح النفط.

(100) فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، ص 113.

توجه السادات إلى فيصل بالقول: إنه استجاب إلى طلبه في شأن التوجه ناحية الولايات المتحدة، وأنه بصدد استكمال أكبر عملية تحول في توجهات السياسة المصرية، الداخلية، والخارجية، وفي الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وفقاً للتفاهمات بينهما، لكن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تقوم بدورها من أجل صنع «السلام»، في المنطقة العربية، بينما تشعر أن هناك مسدساً مصوّباً إلى رأسها، وأنها لا تتصور أن تقوم بهذا الدور بينما المواطن الأمريكي يقف في الطوابير، لكي يحصل على حاجته من الوقود، نتيجة للحظر الذي فرضه العرب!

ثم دعا السادات إلى اجتماع «قمة مصغرة»، يشمله وفيصل والأسد وبومدين، وقد عقد المؤتمر بالجزائر 12 ـ 1974/2/14، حيث طرح السادات رأيه برفع الحظر النفطي، وعارضه الأسد، وأخيراً قرر المؤتمر إيفاد وزيرَي خارجية مصر والسعودية إلى واشنطن، لحث نيكسون على تنفيذ فض اشتباك في الجولان، حتى يمكن الاستجابة إلى طلبه بإعادة ضخ النفط. هكذا هبط هدف العرب السياسي، الذي يعمل الجميع لتحقيقه، وهو انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني، إلى طلب متواضع هو إنهاء فض الاشتباك في الجولان، أسوة بما تم في جبهة قناة السويس[101].

10 ـ صحيفة اتهام جنائية في حق السادات

في ضوء دور السادات المباشر في إدارة الخطط والعمليات العسكرية، وبخاصة ما يتصل بقرار تطوير الهجوم ـ من ناحية، وقرار التعامل مع «الثغرة» ـ من ناحية أخرى؛ عمد الشاذلي، وفق نص اتهامه المنشور في خطابه إلى النائب العام، الذي نشره في مذكراته عن حرب 1973، إلى اتهام السادات بمجموعة من التهم بالغة الخطورة؛ والتي تتمثل بالآتي:

«من الفريق سعد الدين الشاذلي

إلى: السيد النائب العام

بلاغ خيانة ضد أنور السادات

====================

تحية طيبة.. وبعد، أتشرف أنا الفريق سعد الدين الشاذلي، رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية، في الفترة ما بين 16 أيار/مايو 1971 وحتى 12 كانون الأول/ديسمبر 1973، أقيم حالياً بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية بمدينة الجزائر العاصمة، وعنواني هو صندوق بريد رقم 778 الجزائر ـ المحطة b.p 778 alger. Gare بأن أعرض على سيادتكم ما يأتي[102]:

(101) المصدر نفسه، ص 114 ـ 124.

(102) الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي، ص 490 ـ 493.

أولاً: إني أتهم السيد محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية بأنه خلال الفترة ما بين أكتوبر 1973 ومايو 1978، وحيث كان يشغل منصب رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية بأنه ارتكب الجرائم الآتية:

ـ **الإهمال الجسيم:** وذلك أنه بوصفه رئيساً للجمهورية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية، أهمل في مسؤولياته إهمالاً جسيماً، وأصدر عدة قرارات خاطئة تتعارض مع التوصيات التي أقرها القادة العسكريون، وقد ترتب على هذه القرارات الخاطئة ما يأتي:

(أ) نجاح العدو في اختراق مواقعنا في منطقة الدفرسوار ليلة 16/15 تشرين الأول/أكتوبر 1973، في حين أنه كان من الممكن ألا يحدث هذا الاختراق إطلاقاً.

(ب) فشل قواتنا في تدمير قوات العدو التي اخترقت مواقعنا في الدفرسوار، في حين أن تدمير هذه القوات كان في قدرة قواتنا، وكان تحقيق ذلك ممكناً لو لم يفرض السادات على القادة العسكريين قراراته الخاطئة.

(ج) نجاح العدو في حصار الجيش الثالث يوم 23 من تشرين الأول/أكتوبر 1973، في حين أنه كان من الممكن تلافي وقوع هذه الكارثة.

ـ **تزييف التاريخ:** وذلك أنه بصفته السابق ذكرها حاول، ولا يزال يحاول، أن يزيف تاريخ مصر، ولكي يحقق ذلك فقد نشر مذكراته في كتاب أسماه البحث عن الذات: قصة حياتي وقد ملأ هذه المذكرات بالعديد من المعلومات الخاطئة، التي تظهر فيها أركان التزييف المتعمد، وليس مجرد الخطأ البريء.

ـ **الكذب:** وذلك أنه كذب على مجلس الشعب، وكذب على الشعب المصري، في بياناته الرسمية وفي خطبه التي ألقاها على الشعب، وأذيعت في شتى وسائل الإعلام المصري. وقد ذكر العديد من هذه الأكاذيب في مذكراته البحث عن الذات: قصة حياتي، ويزيد عددها على خمسين كذبة، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

(أ) ادعاءه بأن العدو، الذي اخترق في منطقة الدفرسوار، هو سبع دبابات فقط، واستمر يردد هذه الكذبة طوال فترة الحرب.

(ب) ادعاءه بأن الجيش الثالث لم يحاصر قط، في حين أن الجيش الثالث قد حوصر بواسطة قوات العدو لمدة تزيد على ثلاثة أشهر.

ـ **الادعاء الباطل:** وذلك أنه أدعى باطلاً بأن الفريق الشاذلي، رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية، قد عاد من الجبهة منهاراً يوم 19 من تشرين الأول/أكتوبر 73، وأنه أوصى بسحب جميع القوات المصرية من شرق القناة، في حين أنه لم يحدث شيء من ذلك مطلقاً.

ـ إساءة استخدام السلطة: وذلك أنه بصفته السابق ذكرها سمح لنفسه بأن يتهم خصومه السياسيين بادعاءات باطلة، واستغل وسائل إعلام الدولة في ترويج هذه الادعاءات الباطلة. وفي الوقت نفسه فقد حرم خصومه من حق استخدام وسائل الإعلام المصرية، التي تعتبر من الوجهة القانونية ملكاً للشعب، للدفاع عن أنفسهم ضد هذه الاتهامات الباطلة.

ثانياً: إنني أطالب بإقامة الدعوى العمومية ضد الرئيس أنور السادات، نظير ارتكابه تلك الجرائم، ونظراً إلى ما سببته هذه الجرائم من أضرار، بالنسبة لأمن الوطن، ونزاهة الحكم.

ثالثاً: إذا لم يكن من الممكن محاكمة رئيس الجمهورية في ظل الدستور الحالي على تلك الجرائم، فإن أقل ما يمكن عمله/للمحافظة على هيبة الحكم، هو محاكمتي لأنني تجرأت واتهمت رئيس الجمهورية بهذه التهم، التي قد تعتقدون من وجهة نظركم أنها اتهامات باطلة. إن البيِّنة على من ادعى، وإني أستطيع ـ بإذن الله تعالى ـ أن أقدم البيِّنة التي تؤدي إلى ثبوت جميع هذه الادعاءات، وإذا كان السادات يتهرب من محاكمتي، على أساس أن المحاكمة قد تترتب عليها إذاعة بعض الأسرار، فقد سقطت قيمة هذه الحجة، بعد أن قمت بنشر مذكراتي في مجلة الوطن العربي، في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر 1978 وتموز/يوليو 1979، للرد على الأكاذيب والادعاءات الباطلة التي وردت في مذكرات السادات.

لقد اطلع على هذه المذكرات، واستمع إلى محتوياتها، عشرات الملايين من البشر في الوطن العربي، ومئات الألوف في مصر.

الفريق سعد الدين الشاذلي»

وقد حوكم الشاذلي عسكرياً بسبب كتابه، وقضت المحكمة العسكرية غيابياً بسجنه ثلاث سنوات، واللافت أن التهمة التي وجهت إليه كانت «إفشاء أسرار عسكرية»، وليست «نشر أخبار كاذبة» عن حرب تشرين الأول/أكتوبر، ولا كانت «التهمة» وصف السادات بالخيانة، رغم أنه قد وجه إليه صراحة في كتابه تهمة «الخيانة العظمى»، وكان مستعداً لمحاكمة علنية يقدم فيها الأدلة القاطعة والمستندات التي تدين السادات.

11 ـ الحرب في الميزان

في تقييم حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973 قد لا يكون من الضروري التوقف كثيراً عند النتائج العسكرية المحضة لتلك الحرب، رغم أهميتها البالغة لكن من منظور آخر، لأن هذه النتائج يمكن قياسها ليس فقط بعناصر كمية؛ مثل حجم الأراضي التي جرت استعادتها، أو حجم الخسائر التي ألحقت بالعدو، بل يجب أيضاً أن يوضع في الاعتبار قدرة الجيوش

المتحاربة على الاستمرار، أو عدم الاستمرار، في الحرب وقت قبول وقف إطلاق النار، لمدى تأثيرها في صنع القرار السياسي.

إن ما وصلت إليه القوات المتحاربة من خطوط على أرض المعركة، وقدرتها على استئناف القتال في حال تعذر الوصول إلى تسوية عادلة، يعد مؤشرات مهمة لها انعكاساتها الخطيرة على مسار جولات الصراع السياسي. واتساقاً مع ذلك فمن يملك القدرة والإرادة السياسية لاستئناف القتال، في حال تعذر الوصول إلى تسوية يقبلها، يمكنه أن يفرض إرادته الكاملة، ويملي شروطه.

في ضوء ذلك كان من الواضح أن البديل العسكري لا يمكن أن يكون متاحاً لمصر من دون استمرار تدفق السلاح السوفياتي، لذلك تصدر هدف فك الارتباط المصري ـ السوفياتي أولى اهتمامات وأولويات السياسة الأمريكية والإسرائيلية، وهو ما نجحت فيه الدبلوماسية الأمريكية نجاحاً باهراً، منذ اللقاء الأول بين السادات وكيسنجر؛ فمن أجل الاحتفاظ بدور أمريكي فعّال خلال مراحل جولات حل الصراع سعت الولايات المتحدة إلى إفراغ الحرب من مضمونها، وتخفيف الضغوط الناجمة عنها، من خلال المناورات الأمريكية، التي استهدفت تأكيد عجز الاتحاد السوفياتي عن تحقيق تسوية سياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وعلى الجانب الآخر تأكيد انفراد الولايات المتحدة بالقدرة على التأثير في الموقف بما لا يقارن بأية دولة أخرى.

هكذا عندما جرى تثبيت خطوط وقف إطلاق النار ـ إلى حد ما ـ في الأيام الأخيرة من تشرين الأول/أكتوبر، كانت كل الضرورات تدعو إلى إعادة تقييم الوضع من أوله إلى آخره، استعداداً لمرحلة أخرى من الصراع. كانت هناك بلا شك مجموعة من الإيجابيات ظاهرة، وكذلك كانت هناك مجموعة من السلبيات لا يمكن تجاهلها. وكان الواجب تدعيم الإيجابيات وتعميقها، وعلاج السلبيات وتجاوزها. وفي ما يأتي عرض الإيجابيات والسلبيات التي شابت إدارة السادات للصراع مع إسرائيل من 6 إلى 26 تشرين الأول/أكتوبر[103].

أ ـ الإيجابيات

يمكن رصد مجموعة من الإيجابيات على النحو الآتي:

أ ـ إن مستوى التخطيط العلمي والعملي للمعركة كان دقيقاً، وكان ممتازاً، واستطاع في الأيام الأولى من القتال أن يحقق هدفاً استراتيجياً لا يختلف على أهميته أحد، وأولهم كيسنجر، وزير خارجية الولايات المتحدة، وهو: كسر نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، التي تقوم على

---

(103) هيكل، أكتوبر 1973: السلاح والسياسة، ص 579 ـ 584، والجمسي، حرب أكتوبر: مذكرات الجمسي، ص 475 ـ 494.

عدة مرتكزات: تفوق كيفي، أمام كم عربي، يعطي نفسه حق التصرف في جرأة وقسوة. مع وضع عربي عام، يعتمد على الكم بدون قيمة كيفية، والخوف دائماً مزروع في عقله وأعصابه، ونتيجة ذلك وهن في اتخاذ القرار العربي، يحجم دائماً، ويقدم نادراً، ويقدم رجلاً، ويؤخر الثانية عندما تجيء المواجهة.

ب ـ إنه كان هناك حد من السلاح لم يسبق له أن توافر في أيد عربية؛ فالإمداد السوفياتي تدفق بمعجزة بعد قرار طرد الخبراء السوفيات عام 1972، وكان المتوقع أن يتوقف تماماً بعد هذه الإهانة. لكن الذي حدث أن الاتحاد السوفياتي أفاق إلى أنه يوشك أن يفقد مركزه العالمي كله، ومن ثم فتح مخازنه، وربما كانت لدى الاتحاد السوفياتي دواع أخرى جعلته يفتح المخازن، لكن المهم أن هذه المخازن تفتحت عن آخرها.

ج ـ إن تغيراً هائلاً ظهر في المعارك منذ اللحظة الأولى، وهو مستوى الجندي المصري بالذات، والجندي العربي بصفة عامة؛ فالحرب في الظروف التي نشبت فيها تفجرت عن طاقة إنسانية لم يكن أحد يحسب لها حساباً، أو يخطر بباله أنها موجودة على هذه الدرجة من الاقتدار.

د ـ إنه إلى جانب هذا الانتصار الاستراتيجي فإن انتصاراً آخر، على مستوى العمل العسكري المباشر، تحقق في عملية العبور الرائعة، التي اكتسحت مانعاً مائياً ضخماً، وأطاحت في ساعات خطاً دفاعياً حصيناً على حافة الماء، ثم دخلت لعدة أيام في معارك بالمدرعات والطيران، وأمنت لنفسها عدة رؤوس كَبارٍ (جسور) داخل سيناء، وألحقت بالعدو خسائر وصلت إلى ربع طائراته وثلث دباباته تقريباً في ظرف أسبوع واحد من القتال.

هـ ـ إنه نتيجة لهذا النجاح، فإن تحالفاً واسعاً على الناحية العربية للمعركة قام وراء جبهة القتال، تمثل بعدة خطوط، تساند بعضها بطريقة تستطيع تعويض جزء كبير من الانحياز الأمريكي لإسرائيل. إن تداعيات ذلك كله وتفاعلاته كانت وعداً بعصر عربي جديد، تتبدّى على الأفق علامات تومئ إليه. عصر كان يمكن أن يضع العرب في موضع يرضونه لأنفسهم، ويرضاه لهم تاريخ عادوا إليه الآن، بعاصفة من الدم والنار.

ب ـ السلبيات

وحول سلبيات ما جرى من يوم 6 إلى 26 تشرين الأول/أكتوبر يمكن رصد الآتي:

أ ـ لم يكن هناك تنسيق كامل بين الجبهة الجنوبية في مصر والجبهة الشمالية في سورية، إنما اقتصر التنسيق على التخطيط المبدئي للمعركة، وعلى يومها وساعتها، لكن الأمر توقف عند هذا الحد، رغم أن القائد العام للجبهتين كان واحداً، وهو وزير الحربية المصري. ومع التسليم المعتاد بحرص العرب على أن يكون لكل قبيلة منهم مراعيها الخاصة، ومضارب

خيامها، إلا أن الظروف كانت تقتضي هذه المرة نوعاً آخر من الممارسات. والحاصل أنه لا القائد العام استعمل سلطته في التنسيق مع الجبهة الشمالية، ولا الجبهة الشمالية طلبت رأي القائد العام في توجيه معركتها. ولم يقتصر «استقلال» الجبهتين على الجانب العسكري، إنما امتد إلى الجانب السياسي، وهو الأكثر خطورة، ما دام «أن الحرب هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى».

ب ـ إن الرسالة التي بعث بها السادات إلى كيسنجر، يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، عن أن مصر «لا تنوي تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع نطاق المواجهة»، كانت خطأً على مستوى مأسوي. فهذه الرسالة في ذروة الانتصارات العربية، كانت عودة إلى أنواع الحلول المطروحة قبل الحرب، وصياغتها بطريقة غير مبررة، وغير مناسبة، مع حجم ما تحقق بالسلاح في ميدان القتال. ثم إنها كانت إخطاراً للعدو بالنيات المصرية، غير مقبول في ظرف حرب، وقد ساعدته على وجه اليقين كي يعيد ترتيب جدول أعماله وأولوياته، وتنظيم أفكاره وخططه، ويتحرك عارفاً ومطمئناً إلى أنه يملك الفرصة والوقت. وتكفي مراجعة الطريقة التي تلقى بها كيسنجر هذه الرسالة، والانطباعات التي خرج بها نتيجة لها، لكي تتضح فداحة الآثار التي ترتبت عليها.

ج ـ إضاعة الفرصة المتاحة للتقدم نحو المضايق، يوم 9 تشرين الأول/أكتوبر، رغم أن ذلك ما كانت تقتضيه الخطة الأصلية لعملية «بدر»، كما تم الاتفاق عليها مع سورية. يضاف إلى ذلك إلحاح القادة المصريين، وفي مقدمهم الجمسي، هذا إلى جانب نصيحة الخبراء السوفيات الذي عرضوا ما لديهم من معلومات وصور، توضح أن حجم القوات الإسرائيلية في منطقة الاقتراب من المضايق تستطيع القوات المصرية في ذلك اليوم أن تفرغ من أمره في ساعات. ولو أن التقدم إلى المضايق جرى في موعده المقرر في الخطة، لكانت القوات المصرية قد بلغت مواقع طبيعية، تستطيع التمركز فيها والدفاع عنها ومنع اجتيازها باختراق مضاد إلى الغرب من قناة السويس، كما حدث فيما بعد. وربما أن مجلس الوزراء الإسرائيلي لم يكن لديه في هذه الحال سوى أن يقبل نصيحة دايان بالانسحاب إلى قرب خط الحدود المصرية الأصلي، وكان ذلك كفيلاً بإحداث نتائج سياسية قادرة على صنع حقائق سياسية جديدة في المنطقة كلها. ومن الظاهر أن التردد في هذا الأمر كان راجعاً إلى التعهد الذي جرى تقديمه إلى كيسنجر دون مقابل في رسالة يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر المشؤومة.

د ـ القرار الذي صدر، تأسيساً على تلك الرسالة المشؤومة أيضاً، بأن تتخذ القوات المصرية «وقفة تعبوية»، يوم 9 تشرين الأول/أكتوبر، ثم تقوم مصر بإعلان هذا القرار رسمياً في اليوم التالي، في ذروة انتصارات القوات المصرية، ودون تشاور مع الجبهة الشمالية، ومفاجئة للكل، بمن فيهم عناصر في القيادة المصرية ذاتها.

هـ ـ التضارب في القرارات: تقدم، ثم توقف، ثم عودة مفاجئة إلى التقدم بذريعة ضغوط الجبهة الشمالية، واستجابة متأخرة، وبعد فوات الفرصة، لفريق من القادة العسكريين المصريين فاجأتهم حكاية «الوقفة التعبوية». ثم صدر قرار تطوير الهجوم، والتقدم إلى مشارف المضايق يوم (12)، لكي يتم تنفيذه يوم (13)، ثم تبدت استحالة التنفيذ في ذلك اليوم، فتأجل الهجوم إلى يوم (14)، وكانت الفرصة قد أفلتت تماماً، وتعرضت القوات المصرية المهاجمة إلى صدمة لم تكن تستحقها، وإن كان بعض القادة قد توقعوها واحتجوا مبكراً عليها.

و ـ دفع الفرقتين الواحدة والعشرين والرابعة المدرعتين إلى الشرق في سيناء يومي 12 و13 تشرين الأول/أكتوبر لكي تشتركا في تطوير هجوم فات وقته، ويكون من شأن ذلك أن يحرم الجيش المقاتل من احتياطيه الاستراتيجي، وبخاصة أن هذا الاحتياطي الاستراتيجي كان مكلفاً من الأصل بتنفيذ الخطة (200)، التي تحسبت لاختراق إسرائيلي مضاد، ورصدت القوات الكافية لضربه، وبذلك فإن عمق الجبهة المصرية انكشف دون مبرر، كما أن قدرة القوات على المناورة وجدت نفسها مقيدة، حين وقع ما سبق التحسب له.

ز ـ عدم التنبه المبكر إلى الثغرة الإسرائيلية، مساء يوم 15 تشرين الأول/أكتوبر، والميل إلى التقليل من خطورتها، ما ترك لها الفرصة ليستفحل أمرها. ثم ما أعقب ذلك من خلاف حول أسلوب مواجهة هذا العبور المضاد، ما مكنه من تحقيق أهدافه، ودفع قواته إلى العربدة في الغرب، ومحاولة تدمير حائط الصواريخ المصري، بالإضافة إلى احتلال أرض جديدة للمساومة عليها بعد وقف إطلاق النار. ولقد بدا القرار السياسي في ذلك الوقت مرتبكاً ومتعثراً، ما انعكس أثره في جبهة القتال، ومد تأثيره إلى الجبهة الداخلية دون داع.

ح ـ القبول بقرار وقف إطلاق النار، وتحديد موعد له، دون التشاور مع سورية، وحتى دون إخطارها بالساعة. ولم يكن ذلك جائزاً في أوضاع حرب على جبهتين، ومهما كان من شأن انعدام التنسيق في العمليات قبل ذلك. إن قراراً بقبول وقف إطلاق النار أمر خطير، تترتب عليه نتائج واسعة المدى، ولم يكن من حق السادات أن يتصرف فيه منفرداً، أو يترك للسوفيات مهمة إخطار السوريين به، مهما كانت التبريرات.

ط ـ سلسلة التصرفات العصبية عندما بدا إصرار إسرائيل على مواصلة خرق وقف إطلاق النار: من الشكوى إلى كيسنجر، إلى طلب مراقبين، إلى طلب قوة أمريكية ـ سوفياتية، إلى التراجع عن هذا الطلب تحت ضغط كيسنجر، ودون إخطار السوفيات، الذين فوجئوا بأمر واقع أهدر موقفهم الحازم، بعد أن وصل بالأزمة إلى مستوى مواجهة دولية على القمة. ثم انتهى ذلك كله إلى رسالة من إسرائيل، من طريق كيسنجر، تقترح مفاوضات عسكرية مباشرة، لا تقصد إلى إلحاق المهانة بمصر، وهو تحول غريب في مسار حرب بدأت على مستوى ممتاز، وانزلقت إلى مأزق لا ضرورة له، ثم قبلت بما لم يكن هناك داع إلى القبول به.

من هذا المنطلق يمكن الاتفاق مع «يكل»، الذي يقرر بصيغة قاطعة: إن الغدر بالنصر الذي كان في مدى اليد في «حرب العبور» هو الذي اصطنع الهزيمة. لقد أريقت دماء المقاتلين الأبطال، من مصريين وسوريين وليبيين وجزائريين ومغاربة وعراقيين وسعوديين وكويتيين وفلسطينيين، وقد بذلوها رخيصة من أجل توكيد تحرر الإرادة التي تحرر الأرض. ويضيف: إن ذلك كله بات شيئاً من تاريخنا. لكن المقارنة المتعجلة بين «العودة الفورية إلى الميدان»، بعد «الهزيمة» في 5 حزيران/يونيو 1967، و«الخروج»، الذي أريد له أن يكون نهائياً، من «الحرب» بعد «النصر» في حرب العبور عام 1973، يوضح كل شيء. لقد انتهت مصر، بعد تلك الحرب المجيدة، أسيرة محاصرة، معزولة عن محيطها العربي، ممنوعة من تأمين أمنها القومي، وممنوعة من ممارسة إرادتها حتى داخل «دولتها»، من «فك الاشتباك» عسكرياً إلى «فك الارتباط» سياسياً بالهوية الوطنية، والدور القومي، وبفلسطين، وخلفها المشرق العربي، توالى الخروج إلى العراء المطلق!

ثانياً: إدارة العملية السياسية

كانت عملية إعادة تقييم الأوضاع، بعدما وضعت الحرب أوزارها، أكثر من ضرورية، لكن إذا كانت هذه العملية قد جرت بعدما تم تثبيت خطوط وقف إطلاق النار، في الأيام الأخيرة من شهر تشرين الأول/أكتوبر 1973، لتبين منها أن الصورة العامة، في الحصيلة النهائية، لم تكن سيئة، إلى الدرجة التي بدت بها أمام السادات، في بداية مرحلة أخرى من الصراع العربي - الإسرائيلي، كانت على وشك أن تبدأ بعد أن تسكت المدافع، أو على الأقل تهدأ ولو مؤقتاً على ميادين القتال. لكن هذه العملية لسوء الحظ لم تحدث، وراح القرار المصري، الذي كان يحتكره السادات منفرداً على وجه الإطلاق، يواصل حركته العصبية المتعثرة، في اتجاهات متعددة ومختلفة، وأحياناً متعارضة ومتصادمة.

ويقول محمد حسنين هيكل، في كتابه بعنوان: أكتوبر 73: السلاح والسياسة أنه حين كان يسأل السادات في ذلك كان رده باستمرار أنه يريد «المحافظة على حجم انتصاره»، لكن الأمر كان يحتاج في تلك الأيام - كما يضيف هيكل - إلى قدر كبير من ضبط النفس، وهدوء الأعصاب، وحسن الاستعداد لمرحلة مختلفة، كانت بالتأكيد قادمة، بينما زيارة كيسنجر للمنطقة يجري الإعداد لها والتحضير، والكل يتوقع بل ويعرف أنها علامة فاصلة بين مرحلتين[104].

(104) هيكل، المصدر نفسه، ص 584.

1 ـ حصيلة القتال

كان من الواضح، في المرحلة التي أعقبت الحرب، أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي يشهد نوعاً من الانتقال من حال «اللاحرب واللاسلم» إلى حال «اللانصر واللاهزيمة»؛ بمعنى أن إسرائيل لم تعد منتصرة، لكن لم تنزل بها هزيمة ساحقة، كما أن العرب لم يعودوا منهزمين، لكنهم لم يحققوا نصراً كاملاً. ولا شك في أن هذه «المعادلة الجديدة»، أو «التوازن الجديد»، هي ما كان يسعى له كيسنجر لكي يتدخل في الصراع، بحثاً عن حل، في الوقت الذي سيجد فيه كل من الطرفين ما يقوله لشعبه في شأن «الانتصار» الذي حققه على الطرف الآخر!

هكذا ذهب السادات إلى أن القوات المسلحة المصرية قد أحدثت معجزة هائلة، بأي معيار عالمي، في كل تاريخ العمليات العسكرية، وبخاصة تلك التي كان يعترضها «مانع مائي»، لأن قناة السويس كانت أكبر «مانع مائي في التاريخ» طولاً وعرضاً، حيث كانت الجبهة تمتد إلى 175 كم، وبعرض حوالى 200 متر؛ فقد اقتحمت هذه القوات مانع قناة السويس الصعب، وعبرت إلى الشرق، ودمرت خط بارليف المنيع، وكسرت نظرية الأمن الإسرائيلي، وأسقطت «أسطورة جيش إسرائيل الذي لا يقهر».

ومن ناحيتها أعلنت غولدا مائير أنه إذا كان الجيش المصري قد عبر إلى شرق قناة السويس، فإن الجيش الإسرائيلي قد عبر إلى غربها، بحيث أصبح يقاتل في قارتي آسيا وأفريقيا، ونجح في قطع الطريق بين القاهرة ومدينة السويس، وأحكم حصاره حول الجيش الثالث في سيناء.

في ظل هذا التحول الكبير في مواقف الأطراف؛ كان من المطلوب نوع آخر من «تقدير الموقف»، وهي عملية فكرية يقيِّم فيها القادة موقف العدو، وموقف قواته، وطبيعة الأرض والمناخ، وبناءً على تقييم هذه العوامل، التي تؤثر في الموقف، يُتخذ القرار المناسب للمعركة المتغيرة.

وفي إطار عرض الاتصالات السرية بين السادات والولايات المتحدة، يمكن القول إن الموقف لم يكن مقلقاً في حد ذاته، إلى هذه الدرجة التي تصورها السادات، وتصرَّف على أساسها، لكن الذي كان مثيراً للقلق هو العصبية الظاهرة في التصرفات، رغم أن حقائق الموقف على الأرض كانت تشير إلى تحولات جارية تأخذ من الموقف الإسرائيلي، وتعطي للموقف العربي، كما يتضح من العرض الآتي[105]:

أ ـ موقف إسرائيل

كانت حقائق الموقف على الجبهة الإسرائيلية على النحو الآتي:

(105) المصدر نفسه، ص 585 ـ 591.

(1) كانت نظرية الأمن الإسرائيلي قد انكسرت على المستوى الاستراتيجي، وهذه حقيقة لم يكن فيها شك، وأحدث هذا الانكسار حال صدمة عسكرية وسياسية لم يسبق لها مثيل في تاريخ إسرائيل، وقد أدى ذلك بدوره إلى أن تركيبة القيادة السياسية والعسكرية في إسرائيل انفكت روابطها وتمزقت علاقاتها.

(2) كان انعكاس كسر نظرية الأمن الإسرائيلي أشد ما يكون على الجيش الإسرائيلي، فهذا الجيش عاش لسنوات طويلة أمل إسرائيل النهائي، وموضع اعتزازها الأول، وكانت قوته وكفاءته واستجابته السريعة لمتطلبات أمن إسرائيل قد ارتقت به إلى مرتبة الألهة. هكذا فإن الجيش الإسرائيلي كان أول الأصنام التي ضاعت قداستها، كما أن أصناماً أخرى بدأت تترنح وعلى وشك السقوط؛ مثل الاستخبارات الإسرائيلية التي كانت موضع حسد قوى عظمى، ثم انكشفت بالتجربة العملية، فإذا هي غائبة في الوقت الذي كان حضورها فيه ألزم ما يكون. ولم يكن غيابها بالمعلومات فقط، لكنه كان أيضاً في التحليل والربط والاستنتاج والتقدير.

(3) أدى انكسار نظرية الأمن، واهتزاز صورة الجيش الإسرائيلي، والاستخبارات الإسرائيلية، إلى ثورة عارمة في أوساط الرأي العام الإسرائيلي، وراح الكل يتنصل من المسؤولية، وتطايرت الاتهامات، وبدأت تصفية الحسابات، كل ذلك وأجواء الحرب لا تزال محيطة بالآفاق. ولم يقتصر تبادل الاتهامات على سياسيين ضد سياسيين، إنما امتد إلى عسكريين ضد سياسيين، وسياسيين ضد عسكريين، بل إلى عسكريين ضد عسكريين. وكانت الصورة العامة كئيبة. وتضاءلت وذابت أساطير، ومنها أسطورة «غولدا»، التي كان الظن أنها من فصيلة النمور المتوحشة، فإذا هي قطعة عاجزة بوقر السنين، وبينها أسطورة دايان الذي كان الظن أنه «البطل الإسرائيلي المحارب»، فإذا معدنه يسيح تحت حرارة نيران تشرين الأول/أكتوبر.

(4) كان الموقف العسكري الإسرائيلي على الأرض بالغ الخطورة؛ فإن قيادة هذا الجيش، وهي التي رغبت في نشره فوق أوسع رقعة من الأرض غرب قناة السويس، وبسرعة قبل سريان قرار وقف إطلاق النار، وبعد سريانه بأيام حققت له الاتساع في الرقعة، لكنها لم تستطع أن تحقق له أي توازن بالعمق. وفي الحقيقة فإن انتشار الجيش الإسرائيلي من سعسع قرب دمشق، إلى العين السخنة جنوب السويس، كان خطاً طويلاً، أكثر من خمسمئة كيلو متر، يعجز أكبر الجيوش في العالم عن الاحتفاظ به طويلاً، والدفاع عنه بكفاءة. وكانت تلك أخطر مواضع الانكشاف في موقف إسرائيل، في هذه الفترة، فالعنصر الحاسم في أي خط عسكري ليس مجرد طوله، لكن عمقه بالدرجة الأولى، وتوازن هذا العمق مع الطول.

(5) إن هذا الطول المخيف في الخطوط الإسرائيلية، الذي كان يكشفها ويعرضها، كان يفرض في نفس الوقت استمرار التعبئة العامة إلى أقصى درجاتها. وفي حين أن إسرائيل تعودت من تجارب الماضي أن تفك التعبئة العامة لقواتها بأسرع ما يمكن، فإنها في تجربة الحرب عام

1973 وجدت نفسها مرغمة على الاستمرار في عملية التعبئة العامة لدعم خطوط طويلة وهشة، وكان ذلك يعني أن عجلة الإنتاج الإسرائيلي، في الزراعة وفي الصناعة وحتى في الخدمات، متوقفة تماماً، أو على وشك أن تتوقف.

(6) كان انعكاس ذلك كله على الخارج شديداً، فالعالم الذي تعود على رؤية إسرائيل في صورة معينة، اكتشفها في صورة مختلفة تماماً.

ب ـ الموقف العربي

كانت حقائق الموقف العربي، مع التشديد على أنه كان يتحسن بوضوح، على النحو الآتي:

(1) استطاعت القوات المصرية أن تعيد نوعاً من التوازن إلى جبهتها، وبرغم الضغوط التي كانت إسرائيل تحاول تركيزها على الجيش الثالث، فإن هذا الجيش كان يقاوم ببسالة، كما أن أوضاعه الحقيقية كانت أفضل كثيراً من الصورة التي تخيلتها السياسة من بعيد. هذا مع التسليم بأن إسرائيل حاولت بالفعل أن تجعل من الجيش الثالث رهينة تساوم عليها، لكن هذه المحاولات كانت غير قادرة على النجاح، بسبب انتشار القوات الإسرائيلية، وعدم قدرتها على تركيز مجهود رئيسي يقدر على تصفية موقف جيش بأكمله.

(2) ولقد زاد على ذلك أن الأعصاب في القيادة هدأت، عندما بدأت دواعي الخطر التي أقلقتها تتراجع على الأرض. وعلى سبيل المثال، فإنه في يوم 27 تشرين الأول/أكتوبر لم تكن هذه القيادة تملك على طول المسافة من خطوط السويس إلى القاهرة أكثر من 74 دبابة، لكن الذي حدث في الأيام الأخيرة من تشرين الأول/أكتوبر، والأيام الأولى من تشرين الثاني/نوفمبر، أن مدداً ضخماً من الدبابات أصبح تحت تصرف هذه القيادة، كما سبقت الإشارة، من الاتحاد السوفياتي، ويوغوسلافيا، والجزائر، وليبيا. وفي الحصيلة، فإن القيادة التي لم يكن لديها ما بين خطوط السويس والقاهرة يوم 27 تشرين الأول/أكتوبر غير 74 دبابة، وجدت نفسها مع الأيام الأولى من تشرين الثاني وإذا تحت تصرفها ما يقرب من 800 دبابة.

(3) كان الوطن العربي بأسره، كما لاحظ السادات، على استعداد لأن يستجيب لأي طلبات مصرية. فقد كانت تضحية الناس ظاهرة أمام الجميع، ولم يكن من السهل على أحد أن يتردد إزاء شيء يطلب منه، هو على وجه اليقين أرخص من الدم. وكان سلاح النفط لا يزال مشهراً، فخفض الإنتاج كان يتم تلقائياً كل شهر بنسبة 5 بالمئة، كذلك كانت قرارات الحظر شبحاً يهدد ويردع. وكان أمر الفوائض المالية العربية سؤالاً معلقاً على كل الأسواق التي راحت تسترضي العرب بكل وسيلة.

(4) استطاع السادات تلطيف الأجواء في العلاقات بينه وبين الأسد، بسبب التوتر الذي شاب العلاقات بينهما أثناء المعركة.

(5) مع هذه العوامل الإيجابية التي راحت تؤكد نفسها في الموقف المصري، فإن الاتحاد السوفياتي عاد من جديد يطارد أمله في الحصول على مركز في الأزمة، يتساوى مع حجم مساعداته للعرب، من وجهة نظره، وهذا كان مفيداً للموقف العربي في تلك الأوقات. فقد حافظ على بقاء الأزمة عند مستوى القمة الدولية.

(6) كان موقف أوروبا الغربية مختلفاً بشدة عما كان معهوداً من قبل؛ وعلى سبيل المثال فقد ذهب السفير الألماني في القاهرة وقتها إلى مقابلة الأمين العام لجامعة الدول العربية محمود رياض، يشكو إليه من أن الإعلام العربي يحمل نبرة تهديد إزاء ألمانيا الغربية، تلوح لها بشبح سلاح النفط، سأله: «ماذا تريدون من ألمانيا أكثر من أن تعلن في كل مناسبة أنها متمسكة بتنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم (242) كاملاً؟». ورد عليه محمود رياض من واقع إحساسه بقوة الموقف العربي قائلا: «يا سعادة السفير، إن غامبيا، وهي دولة أفريقية صغيرة وفقيرة، لم تكتفِ بأن تقول إنها ملتزمة بتنفيذ قرار مجلس الأمن كاملاً، إنما وصلت إلى أبعد من ذلك، فقطعت علاقاتها مع إسرائيل».

مع ذلك فإن السادات لم يعط نفسه الفرصة للتفكير بما فيه الكفاية في المرحلة المقبلة من الصراع، وكان العنصر الضاغط عليه هو وضع الجيش الثالث وخوفه من محاصرته. استولت على السادات في ذلك الوقت فكرة غريبة مؤداها أن الجيوش المحاصرة تتحول إلى بؤر لصنع الانقلابات على السلطة القائمة، وكانت في ذهنه تجربة جمال عبد الناصر في حصار الفالوجة عام 1948. والواقع أن الظروف كانت مختلفة، لكن العبرة هنا ليست بحقائق الأمور، إنما بالنظر إليها من موقع أصحابها. ولعل موقف الجيش الثالث، وهواجس السادات عن الجيوش المحاصرة، هو الدافع الذي جعله يقبل على عجل اقتراح إسرائيل عن طريق كيسنجر البدء على الفور في محادثات مباشرة عسكرية مع إسرائيل عند الكيلو (101) على طريق السويس.

2 ـ لقاء السادات ـ كيسنجر

كان السادات قد قرر إرسال وزير خارجيته الجديد إسماعيل فهمي إلى واشنطن ليقابل نيكسون وكيسنجر، وليواجه أي ضغوط تكون مائير، التي سبقت زيارته، قد ركزتها على واشنطن في هذه الفترة الحرجة والحساسة، وليبحث أيضاً في موضوع عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة.

ومساء يوم وصول فهمي إلى واشنطن، في 30 تشرين الأول/أكتوبر التقى كيسنجر في مقابلة تمهيدية، وكتب بعد انتهائها تقريراً عنها إلى السادات. وفي اليوم التالي كان فهمي على موعد مع نيكسون، بحضور كيسنجر، وقد وصلته برقية من حافظ إسماعيل مستشار السادات للأمن القومي، يبلغه فيها، بناء على توجيه السادات، أن يلح فيها على مطالبة

كيسنجر بأن يقدم «خطاب ضمان» من الولايات المتحدة، تتعهد فيه بألّا تقوم إسرائيل بأي عمليات عسكرية ضد قوات الجيش الثالث المحاصرة في الضفة الغربية من قناة السويس، في أية صورة، حتى يمكن الانتقال إلى مرحلة فك الارتباط. وكان فهمي قد أشار إلى هذا المطلب في نهاية مقابلته مع كيسنجر في اليوم السابق، وأبدى كيسنجر استعداده لقبول الفكرة. وقد طلب السادات من فهمي أن يحصل على هذا الضمان الكتابي من الولايات المتحدة قبل أن يغادر واشنطن.

أما مبرر طلب هذا الضمان فيعود إلى أن القوات المصرية كانت تواجه مواقف صعبة على خطوط القتال؛ فالأوامر الصادرة إليها من ناحية تطلب منها مراعاة قرارات وقف إطلاق النار الصادرة عن مجلس الأمن، وبخاصة أن محادثات الكيلو (101) كانت لا تزال جارية، وزاد عليها أن الاتصالات نشطت في واشنطن بواسطة وزير الخارجية الجديد فهمي. وكانت المشكلة أن القوات الإسرائيلية لم تعتبر قرارات وقف إطلاق النار قيداً عليها، إنما اعتبرتها فرصة لها، وعندما كان قادة التشكيلات المقاتلة يطلبون من القيادة المصرية أن تعطيهم الفرصة للعمل ضد الإسرائيليين، بما هو أكثر من مجرد الدفاع الثابت، وعندما كانت القيادة تعيد توجيه هذه الطلبات إلى السادات، فإن الرد كان يجيء دائماً: التزام الدفاع الثابت عند الضرورة، وتجنب توسيع مواقع القتال. وكانت وجهة نظره على النحو الآتي:

1 ـ أنه لا يريد لأي اعتبارات فرعية الآن أن «تلخبط له الغزل»، حسب تعبيره للفريق أحمد إسماعيل.

2 ـ أن ما تقوم به إسرائيل ليس له فائدة، فهي مرغمة في النهاية، حسب فهمه من الاتصالات مع كيسنجر، ومن قرارات مجلس الأمن، على العودة إلى خطوط 22 تشرين الأول/أكتوبر؛ وبالتالي، فكل ما تفعله الآن نوع من «المهوبصة»، بتعبيره، أي حركات لا فائدة منها.

كان السادات يترجم قرارات مجلس الأمن، ومحادثات الكيلو (101)، واتصالات واشنطن طبقاً لمنظوره للأمور، وربما وفق ما كان يتمناه لخط سيرها. في حين أن إسرائيل لم تكن تترجم النصوص، حتى وإن كانت جلية، إنما كانت تعيد صياغتها بصنع واقع جديد على الأرض. ومن ذلك مثلاً أنه حين بدا أن موضوع إطلاق سراح أسراها في مصر لا يزال معطلاً، أقدمت القوات الإسرائيلية في منطقة القناة على اعتقال 5700 مواطن مصري، بينهم كثير من الفلاحين خطفوا من حقولهم، للاحتفاظ بهم كرهائن، يجري استعمالهم في الضغط من أجل إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين. واستقر الرأي تجاه هذه الاستفزازات الإسرائيلية الجديدة على عدم إبلاغ مجلس الأمن، طالما أن كيسنجر نفسه بدأ يتولى الأمر، ثم إنه قادم بنفسه إلى المنطقة.

أ ـ شهادة وليم روجرز

يعتبر كيسنجر بلا شك أحد اللاعبين الرئيسيين في السياسة الخارجية الأمريكية (1969 ـ 1977)، بحكم موقعه كمستشار الرئيس الأمريكي نيكسون لشؤون الأمن القومي منذ عام 1968، ثم وزير خارجية بلاده (1973 ـ 1977)، إلى جانب منصبه الأصلي، وبحكم هذه المواقع ظهر كأحد «أبطال التسوية».

من المفيد التوقف أمام تطور دخول كيسنجر إلى مسرح الصراع في المنطقة العربية، الذي كانت بداياته من خلال صراع بين كيسنجر مستشار شؤون الأمن القومي، ووليم روجرز وزير الخارجية في عهد نيكسون. ملامح هذا الصراع بين الرجلين المسؤولين عن السياسة الخارجية الأمريكية عرضها هيكل، في معرض حديثه عن زيارة روجرز إلى القاهرة، في آذار/مارس 1971، من خلال مقابلة طلبها مع هيكل، وفي ذلك يقول هيكل، في كتابه بعنوان: أكتوبر 73: السلاح والسياسة: «لم يكن هناك فيما هو ظاهر وقت لمقدمات، ولذلك فإن روجرز دخل في صميم اللقاء مباشرة قائلاً: إنني أتصور أنك تستطيع أن تفهم وتقدر ما سوف أقوله، ولذلك فأنا سوف أقوله راجياً أن تبقيه سراً، وأن تضعه في بالك، وبخاصة وأنت تتحدث مع السادات. إن بعض الناس، وأنا أعرف من هم، يلحّون عليه في أنه قد يكون من الأفضل له أن ينتقل الاهتمام بأزمة الشرق الأوسط من وزارة الخارجية إلى البيت الأبيض، لكى يتولى هنري كيسنجر حلها بوسائله المعروفة» (يقصد بها إخراج أرنب من القبعة، كما يحدث في عروض السحر التي تقدم في الملاهي).

«وأنا أريد أن أقول إنه من الأفضل لكم أن تظل أزمة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، ولا يقترب منها هنري كيسنجر. لا تظن أن المسألة خناقة بيني وبين هنري، هو يتخانق مع الخارجية، لكني لا اعتبر نفسي في خناقة معه، وأنا أحاول أن أتجنبه، وأتحدث مع الرئيس مباشرة. إن دخول هنري إلى هذه الأزمة ليس في مصلحتكم، وأنا أعرف أنه يتحرق شوقاً إلى الدخول فيها، رغم أنه يصرح علناً بأنه لا يريد الاقتراب منها، بسبب كونه يهودياً، لكن ما يقوله هنري في الظاهر ليس هو الحقيقة، إن كيسنجر رجل ليست له ولاءات، إن كل كائن حي له ولاءات، لكن المشكلة في هنري أن قائمة ولاءاته على النحو الآتي (وراح روجرز يعد على أصابعه) ولاؤه الأول لهنري كيسنجر، والثاني لهنري كيسنجر، والثالث لهنري كيسنجر، ولاؤه الرابع لأي سيد يستعمل خدماته، وولاؤه الخامس لأمته».

وأبدى هيكل ملاحظة قال فيها: «إنني قابل بولائه لأمته، ذلك لأن ولاءه لأمته سوف يجعله يعرف أن مصالح الولايات المتحدة كلها مع العرب»، وقاطعه روجرز: «ماذا تقول؟ أمته ليست الأمة الأمريكية. ولاؤه لليهود»[106].

ومن المفارقات أن السادات كان في هذه الأثناء يشعر أن الباب الأمريكي إلى الحل لا يزال مفتوحاً، لكنه بدأ يعود إلى شكوكه في ما يتعلق بقدرة وزارة الخارجية الأمريكية، ووزيرها روجرز، على تحريك اهتمام أمريكي حقيقي بالأزمة، وكانت لديه مصادر كثيرة تؤكد له كل يوم أن إدارة السياسة الخارجية الأمريكية قد انتقلت نهائياً، في عهد نيكسون على الأقل، من وزارة الخارجية إلى البيت الأبيض، ومستشار الأمن القومي فيه كيسنجر. كان كيسنجر قد أخذ في يده خطوط أزمة فيتنام، ودخل في مفاوضات سرية مع الزعيم الفيتنامي لي دوك تو، جرت في باريس، وكان كيسنجر أيضاً قد بدأ يستكشف الطريق إلى أبواب الصين، وكان هو الذي راح بكفاءة منقطعة النظير يهندس لسياسة الوفاق بين موسكو وواشنطن. وراح يستقر في وعي السادات، يوماً بعد يوم، أنه إذا كان هناك حل فهو في البيت الأبيض، وليس في وزارة الخارجية، وإذا كان في البيت الأبيض فهو في يد كيسنجر، وليس في يد روجرز.

كما تجب الإشارة إلى أن السفير المصري في واشنطن أشرف غربال كان مقتنعاً بأن الأمل كله في كيسنجر، ولا أحد غيره، وكانت تقاريره ورسائله إلى السادات تلح كثيراً حول هذه النقطة في تلك الفترة.

ب ـ زيارة كيسنجر

عندما جاء كيسنجر إلى القاهرة مساء 6 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1973 أخذت الأشياء، كل الأشياء، تتبدل وتتغير، وكانت البداية هي تغيير الصورة التي كان عليها الاتحاد السوفياتي قبل حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973، فأصبح «الاتحاد السوفياتي هو العدو الحقيقي... وأن حرب تشرين الأول/أكتوبر سوف تكون آخر حرب بين مصر وإسرائيل». تشكلت الاستراتيجية الجديدة كما حددها السادات في التخلص من الإرث الناصري، وكما أخبر كيسنجر: «إن الجيش الثالث ليس لب المشكلة في واقع الأمر، فأنا أريد أن أفرغ من مشكلته لأتحول إلى مهام أكبر، فأنا مصمم على إنهاء ميراث جمال عبد الناصر، وأريد أن أعيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبأسرع ما يكون»[107].

---

(106) هيكل، أكتوبر 73: السلاح والسياسة، ص 218 ـ 219.

(107) بخصوص زيارة كيسنجر والاقتباسات التالية: الجزء الثاني من مذكرات كيسنجر، السنوات القلاقل، وفهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، ص111 وما بعدها.

ووفقاً لرواية الصحافي الأمريكي جوزيف كرافت «فإن السادات كان يريد القيام بتغيرات أساسية في توجهات السياسة المصرية: «علاقة استراتيجية جديدة مع الولايات المتحدة، تكفل تنسيقاً مصرياً أمريكياً كاملاً في الشرق الأوسط وأفريقيا». وأنه خلال الحركة من أجل تنفيذ هذا الاتفاق الاستراتيجي، فإن السادات كان يريد من الولايات المتحدة تعهدات بحماية نظامه، وحماية شخصه، في فترة يتوقعها حافلة بالقلاقل والمشكلات». إن مطلب السادات المباشر في أن تتولى الولايات المتحدة حمايته، لدليل آخر يضاف إلى أدلة عديدة تؤكد أن السادات كان مقتنعاً بأن الأغلبية العظمى من المصريين لا تؤيده في سياساته، وأن الأطراف التي سيتم التسليم بشروطها، ومن ثم تأمين مصالحها، ستكون حريصة على حياته، أكثر من حرص المصريين.

فضلاً عن ذلك فإن السادات قد فاجأ كيسنجر بطلب غريب يتمثل بأن يترك له هو تولي طرح المبادرات الأمريكية والإسرائيلية بوصفها مبادرات ومقترحات مصرية. يذكر كيسنجر: «قال لي السادات فكرة أعجبتني؛ فقد طلب أن نكف عن تقديم مقترحات ومبادرات تحمل اسم الولايات المتحدة أو علمها، وقال لي، إذا جاءتكم فكرة، أو خطرت لك مبادرة، فأعطوها لي، وأنا أقوم بطرحها بوصفها اقتراحاً، أو مبادرة مصرية. ثم شرح لي أسبابه قائلاً: إن شعوب المنطقة ترسَّب لديها شك كبير في أي شيء تتقدمون به أو تتقدم به إسرائيل. إذا تقدمت إسرائيل باقتراح وقبلته أنا، فسوف أجد من يصيح في وجهي بأن القبول باقتراح إسرائيل خيانة. وإذا تقدمتم أنتم ـ الولايات المتحدة ـ باقتراح أو مبادرة وقبلته أنا، فسوف أجد من يصيح في وجهي بأن هذه تبعية. أما إذا تقدمت أنا باقتراح أو مبادرة ولم يعجب الآخرين، فأقصى ما يمكن أن يقولوه إنه خطأ. لكن عندما تقبلون اقتراحي أو مبادرتي، وتقبله إسرائيل، فإن هذا القبول سوف يبين أن رأينا هو الذي ساد، وهذا في حد ذاته يعطي للمصريين نوعاً من الرضا كفيل بتهدئة المشاعر وتجاوز الشكوك».

وتطبيقاً لما قال به السادات في إلباس المقترحات الإسرائيلية أو الأمريكية ثوباً فرعونياً، فقد قبل السادات مقترحات تقدمت بها غولدا مائير إلى كيسنجر، لعرضها على السادات، بعنوان: ورقة النقاط الست، في الوقت الذي كان فيه كيسنجر يتشكك كثيراً في قبول السادات تلك المقترحات، وعندما عرضها عليه «أمسك السادات بالورقة، وألقى نظرة عليها سريعة، ثم قال على الفور: حسناً إنني أوافق! والأكثر غرابة أنه في المؤتمر الصحافي الذي عقده الاثنان بعد انتهاء محادثاتهما، فإن السادات قال للصحافيين، دون أن تطرف له عين، إنه هو الذي قدم النقاط الست، وأسماها كالعادة «نقاطي الست»»!

ومن المفارقات التاريخية، أن السادات استخدم نفس الأسلوب، وقام بنفس الدور الذي سبق أن قام به أمين عثمان في إطار أحداث 4 شباط/فبراير 1942؛ فقد كان عثمان، الذي سجن السادات بتهمة اغتياله، يمثل حلقة الوصل بين المندوب السامي البريطاني السير مايلز لامبرسون

بوصفه الحاكم الفعلي في مصر، ومصطفى النحاس، زعيم حزب الوفد. فقد طلب المندوب السامي من عثمان أن يزرع في عقل النحاس فكرتين: الفكرة الأولى، أن يقنع النحاس بالعمل على تعيين حسين سري رئيساً للديوان بدلاً من أحمد حسنين؛ والفكرة الثانية، العمل على نقل حسنين ليصبح رئيساً للتشريفات. وخشية من عثمان، الذي تراءى له أنه إذا ما طرح مطالب السفير البريطاني بطريقة متغطرسة وإملائية، لا تحترم ولا تقدر مكانة ودور النحاس، فمن المحتمل أن يرفضها النحاس، فاقترح عثمان على المندوب السامي البريطاني «أنه سوف يعمل وفق ما طلب منه، لكنه سوف يوحي للنحاس بأن هذه الأفكار من عنده، وليست من عندي». ووافق المندوب السامي! وهذا ما فعله السادات مع كيسنجر بعد 31 سنة. أما المفارقة القدرية فتمثل بأن السادات قدم للمحاكمة بتهمة اغتيال عثمان، الذي كان ينظر إليه في مصر باعتبار أنه واحد من عملاء سلطة الاحتلال البريطاني!

كان موعد زيارة كيسنجر للقاهرة يقترب، وكان لا بد أن يغادر فهمي واشنطن ليسبقه ويكون في استقباله عندما يجيء، وتلقى تعليمات من القاهرة تأذن له بالعودة، وتخطره بآخر الترتيبات المقررة في الزيارة. وتوجه فهمي إلى مقابلة أخيرة في واشنطن مع كيسنجر هدفه الأساسي منها الحصول على الضمان، الذي كثر الحديث عنه، ثم تسلم بالفعل «الضمان المكتوب». ويشير «الضمان» إلى أنه «اتصالاً بأي اتفاق يتم بين مصر وإسرائيل بخصوص تنفيذ (الفقرة الأولى من) قرار مجلس الأمن الرقم (338)، تضمن الولايات المتحدة بأنها ستفعل أقصى ما تقدر عليه، لمنع عمليات عسكرية هجومية تقوم بها القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية ضد القوات المصرية، أثناء وجود القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية».

كان الضمان المطلوب الذي جرى الإلحاح عليه مكتوباً بالآلة الكاتبة على ورقة بيضاء، وقد ذيِّل بالأحرف الأولى من اسم كيسنجر الكامل: «H.A.K هنري ألريد كيسنجر»، ووقعه كيسنجر بالحرفين الأولين من اسمه المشهور H.K.

ويظهر أن إسماعيل فهمي أبدى ملاحظة على نوع الورق الذي كتب عليه الضمان، ونوع التوقيع المختصر (بالأحرف الأولى التي ذيِّل بها) وتفهم كيسنجر وساوس وزير الخارجية المصري. وهكذا فإنه وعده بأنه سوف يسلمه نسخة جديدة من هذا الضمان مكتوبة على الأوراق الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية، وبتوقيع كامل منه، وليس فقط بالأحرف الأولى، وذلك عندما يجيء إلى القاهرة يوم 6 تشرين الثاني/نوفمبر.

كانت تلك وثيقة من أعجب وأغرب الوثائق، سواء في شكلها أو لغتها أو طريقة تقديمها. وفي كل الأحوال فإنها كانت أقل كثيراً من حجم الحقائق وحجم الموقف، وحجم وقيمة وإنجاز الطرف الذي طلبها وألح عليها، حتى قدمت إليه في النهاية!

ويشير هيكل، في كتابه خريف الغضب، إلى أن كيسنجر راح يستعد لرحلته الموعودة إلى المنطقة العربية وهو يشعر بسعادة غامرة، لم يكن قادراً على إخفائها عمن حوله، ولا حاول حجبها في كل ما كتبه من وثائق في هذه الفترة. وفي إطار استعداده لرحلته الموعودة إلى المنطقة العربية، بدأ يقرأ عدداً من التقارير، تصور أن يتعرف من خلالها على المنطقة. والملاحظ طبقاً لروايته أن تقريرين بالذات لفتا نظره، واستحوذا على اهتمامه، وطلب وضعهما في ملفاته التي حملها معه.

كان التقرير الأول بعنوان: «الشيخ والخيمة»، تحدث فيه عن عملية صنع القرار التقليدية في الوطن العربي، وكيف أنها في العادة في يد شيخ القبيلة، سواء كان هذا الشيخ يضع فوق رأسه عقالاً أو قبعة عسكرية. وكانت العبرة التي استخلصها كيسنجر من هذا التقرير أن القرار العربي في يد رجل واحد، لا يلتزم بشيء إلا بما يهز به رأسه في النهاية، وإذن فعليه أن يركز على «الشيخ» الجالس في وسط الخيمة، ولا يضيع وقتاً مع غيره.

وكان التقرير الثاني يحمل عنوان «السوق»، وتعرض لأسلوب التفاوض العربي، وكيف أنه في معظم الأحيان مزايدات ومناقصات غير مترابطة وغير متسقة، تبدأ في المطالبة بالمستحيل، المستمد من عوالم الأماني والأوهام، ثم تروح «تفاصل وتساوم»، بنفس أسلوب الصباح، ثم تصل في خاتمة المطاف إلى البيع بنصف الثمن الذي بدأت به، وأحياناً بربعه.

وأضاف كيسنجر إلى هذين التقريرين عبارة التقطها من أحد مقالات محمد حسنين هيكل جاء فيه: «إن الفارق بين الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي والفكر الاستراتيجي العربي هو أن الإسرائيليين يلعبون الشطرنج، في حين أن العرب يلعبون الطاولة»[108].

هكذا تصل التطورات إلى المرحلة التي ملكت فيها «السياسة» زمام الحرب بالكامل، بعد زيارة كيسنجر للقاهرة، بداية من يوم 6 تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد أن أدى «السلاح» دوره بأقصى ما يمكن تقديمه من تضحيات. وإذا كان «السلاح»، في إدارته للمعركة، ظل محافظاً على الغرض النهائي منها؛ على صعيد تحرير الأرض، والحفاظ على استقلال القرار الوطني، فإن «السياسة» في هذه المرحلة قد تاه منها ذلك «الغرض»، وانحرفت عنه نحو أغراض أخرى، لم تكن لها علاقة بما سالت من أجله، دماء الرجال في ميادين القتال.

في الوقت الذي كان فيه كيسنجر يعد للقائه المنتظر مع السادات فإن الأخير كان بدوره يحاول أن يعد نفسه للقائه مع كيسنجر، وكان لديه شاغلان بالتحديد، تحاور في شأنهما مع هيكل، كما يشير في كتابه خريف الغضب: «من الذي يجلس معه على المائدة للتفاوض مع كيسنجر؟»، و«ما هو الأسلوب الأمثل للتفاوض معه؟». كان الرد بالنسبة إلى التساؤل الأول أنه

(108) هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، ص 146 ـ 147.

«لا ينبغي أن يكون الرئيس السادات بشخصه هو المفاوض الرئيسي مع وزير الخارجية الأمريكية». وعندما دهش السادات من هذا الرأي، وأبدى شكاً في صوابه؛ كان التفسير الذي قدم له هو: «إن كيسنجر يعرف مسبقاً أن لديك سلطات واسعة، وسوف يركز قصارى جهده على الضغط عليك لتقديم تنازلات، دون أن تملك فرصة للرد عليه بطلب فسحة للتفكير في ما يعرضه، أو بالرجوع فيه إلى سلطة أعلى، كما يمكن أن يحدث مع أي مفاوض آخر». ولم يقتنع السادات بهذا المنطق، وكان رده عليه هو إصراره على أن يقوم هو بنفسه بالتفاوض مع كيسنجر. وفي ما يتعلق بالأسلوب الأمثل للتفاوض مع كيسنجر قرر السادات لنفسه أسلوباً في التفاوض مع كيسنجر بنفسه، ثم إنه لا يريد أن يناقشه مع أحد[109].

وصل كيسنجر أخيراً إلى القاهرة، عند منتصف ليلة 6 تشرين الثاني/نوفمبر، وأحس بحرارة الاستقبال من اللحظة الأولى، واستطاع تحفيظ نفسه جملة باللغة العربية قالها لممثلي الإعلام فور نزوله: «اللي فات مات»، وقصد بذلك التعبير عن رغبته في بداية صفحة جديدة. وفي العاشرة من صباح اليوم التالي وصل قصر الطاهرة، ولقي استقبالاً حاراً من الجميع، اعترف بأنه أدهشه «باعتباره الرجل الذي أعطى لإسرائيل كل السلاح الذي طلبته، لتغيير الموازين لمصلحتها، في معركة ضد الجيش المصري لم تتوقف آثارها حتى هذه الساعة».

في يوم 7 تشرين الثاني/نوفمبر كان السادات يستقبل كيسنجر للمرة الأولى مباشرة، بعد العديد من الرسائل بينهما قبل الحرب وأثناءها وبعدها. وبعد لقاء بروتوكولي للوفدين، عقد اجتماع مغلق بين السادات وكيسنجر، استمر ثلاث ساعات، وفي ربع الساعة الأخير منه انفتح باب الصالون الذي كانا فيه وحدهما، ودعي جوزيف سيسكو إلى المجيء ومعه حقيبة أوراقه، وفتح سيسكو الحقيبة بطلب من كيسنجر وأخرج منها ملفاً صغيراً يضم مجموعة نسخ من مشروع في صفحة واحدة، وكانت هي ما عرف فيما بعد بورقة «النقاط الست» لفك الاشتباك. وألقى كيسنجر نظرة على الورقة، ثم ناولها إلى السادات، الذي قرأها بدوره في أقل من دقيقة، ثم هز رأسه إيجاباً بالموافقة عليها.

ثم دعي أعضاء الوفدين بهيئتيهما الكاملة، التي كانا عليها عندما جرى عقد الجلسة الافتتاحية وتصويرها. والتأم الشمل على جانبي مائدة الاجتماع، وقال كيسنجر للجميع إنه «ناقش مع السادات مشروعاً لفك الارتباط من ست نقاط، وأن السادات وافق عليه، وأن مساعده جوزيف سيسكو سوف يذهب إلى غولدا مائير لعرضه عليها والحصول على موافقتها». ثم راح يتلو النقاط الست، وكانت نصوصها على النحو الآتي:

1 ـ توافق مصر وإسرائيل على الاحترام الدقيق لوقف إطلاق النار الذي أمر به مجلس الأمن.

---

(109) المصدر نفسه، ص 147.

2 ـ يوافق الطرفان على مناقشة موضوع العودة إلى مواقع 22 تشرين الأول/أكتوبر، في إطار الموافقة على الفصل بين القوات المتحاربة، وذلك تحت إشراف الأمم المتحدة.

3 ـ تتلقى مدينة السويس يومياً إمدادات من الغذاء والماء والدواء، وجميع الجرحى المدنيين في مدينة السويس يتم ترحيلهم.

4 ـ يجب ألا تكون هناك أية عقبات أمام وصول الإمدادات غير العسكرية للضفة الشرقية.

5 ـ نقط المراقبة الإسرائيلية على طريق القاهرة السويس يحل محلها نقط مراقبة من الأمم المتحدة. وفي نهاية طريق السويس يمكن لضباط إسرائيليين الاشتراك مع الأمم المتحدة في الإشراف على أن الإمدادات التي تصل القتال تكون ذات طبيعة غير عسكرية.

6 ـ بمجرد تولي الأمم المتحدة نقاط المراقبة على طريق القاهرة السويس يتم تبادل جميع الأسرى بمن فيهم الجرحى.

كان أسوأ ما في هذه النقاط الست أنها تجمد الخطوط العسكرية عند اللحظة الراهنة، وتفتح الباب للمناقشة في فصل القوات في ظل هذه الظروف الضاغطة، ثم إنها تعطي إسرائيل كل ما تريده من فك التعبئة العامة، إلى استعادة أسراها، مضافاً إلى ذلك ما لحق بالاتفاقية من تعهدات سرية؛ وأهمها تخفيف ورفع إجراءات الحصار على باب المندب.

كتب كيسنجر في مذكراته فيما بعد «أن سيسكو أبلغه أن غولدا مائير لديها تحفظات على النقاط الست، وصرخ فيه كيسنجر عندما سمع ذلك، وقال له: «ما الذي تريده الآن؟ ألم تكن هي التي وضعت هذه النقاط الست»؟ ثم هدأ وقال له بضيق: «غريبة، إن إسرائيل كما هو ظاهر الآن فوجئت بقبول مصر لمقترحاتها، ومن ثم تريد أن تعيد التفاوض فيما سبق لها أن اقترحته بنفسها»!

لا شك في أن هذا اللقاء المغلق بين السادات وكيسنجر كان في غاية الأهمية، وترتبت عليه تطورات جذرية، لا فقط في ما يخص الصراع العربي ـ الإسرائيلي، إنما في كل ما يتصل بالمنطقة العربية برمتها.

ففي هذا الاجتماع المنفرد بين الرجلين فوجئ كيسنجر، كما كتب بنفسه في مذكراته»، بحال السادات وأطروحاته، أساس ذلك أن السادات لم يطلب منه أن تعمل الولايات المتحدة على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة في حرب عام 1967، في إطار تسوية شاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتفاوض على حقوق الشعب الفلسطيني، بل كان كل ما طلبه هو انسحاب إسرائيلي من ثلثي سيناء حتى «خط العريش ـ راس محمد».. بهذا خالف السادات الموقف العربي الثابت منذ حرب عام 1967، وحتى هذا المطلب رغم سرور كيسنجر به، رفضه كيسنجر بحجة ضرورة الرجوع للإسرائيليين أولاً.

عمد السـادات إلى مصارحة كيسـنجر: إن حصار الجيش الثالث ليس جوهر المسألة، وخطوط وقف إطلاق النار يوم 22 تشرين الأول/أكتوبر لا تصلح للنقاش بين اثنين من صناع سياسة و«استراتيجيين» مثله هو وكيسنجر، وإنه راغب بشدة في عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة، التي تم قطعها عقب حرب 1967، وإثر الدور الأمريكي الواضح في الحرب تخطيطاً وتنفيذاً، وإثر هذا القرار المصري قطعت معظم الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية بالولايات المتحدة، وتم خروج (62) ألف أمريكي من الوطن العربي آنذاك، في مشهد مهين لهيبة وكرامة الولايات المتحدة، وهاج الرئيس الأمريكي «جونسون» معتبراً ما حدث صفعة لمكانة الولايات المتحدة، و«تحريض شرير» من جمال عبد الناصر. والآن يقوم السادات، وبعد حرب ضارية اهتزت فيها ثقة إسرائيل بنفسها، وتم كسر جيشها وهيبته، بتقديم هذا العرض المجاني، اغتبط كيسنجر لذلك وفي ذهنه ما هو أبعد وأهم، فعودة العلاقات الدبلوماسية المصرية ـ الأمريكية تفتح الباب أمام عودة علاقات الولايات المتحدة بكل الدول العربية، ويقوم السادات أيضاً بإبلاغ كيسنجر أنه قرر أن يرفع مستوى التمثيل الدبلوماسي فوراً من قائم بالأعمال إلى سفير بالنسبة لمصر والولايات المتحدة، وكل ذلك بدون مقابل.

اختلفت الروايات في شأن الاجتماع بين السادات وكيسنجر، وستظل مختلفة إلى زمان طويل، في حقيقة ما دار في هذا الاجتماع الذي استغرق قرابة ثلاث ساعات بين الرجلين على انفراد عند هذه النقطة التي تحولت إلى منحنى على الطريق في السياسة المصرية، فالاجتماع بين الاثنين كان مقتصراً عليهما، ولم يحضره طرف ثالث، ولا كان هناك تسجيل له بأية وسيلة. وروى كل منهما كثيراً من التفاصيل في عديد من المناسبات عما دار في هذا الاجتماع. كما أن كيسنجر: سجل بعض النقاط الرئيسية فيه، وأودعها في ملف مجلس الأمن القومي الأمريكي، وعرض بعض ملامحها عندما كتب مذكراته. هكذا فإن العثور على صورة شبه كاملة لا يمكن أن يتأتى إلا بمحاولة عرض ومقارنة التفاصيل فيما كتبه أو رواه كل مهما.

وردت رواية السادات عن الاجتماع مع كيسنجر في مذكراته: البحث عن الذات: قصة حياتي، والتي لم تزد على صفحة واحدة، وأضاف على ذلك حديثاً تليفونياً مع محمد حسنين هيكل، كما ورد في كتابه خريف الغضب، عقب انتهاء الاجتماع قال فيه: «إن كيسنجر حاول أن يبدأ الحديث بموضوع العودة إلى خطوط 22 تشرين الأول/أكتوبر، لكنه استوقفه قائلاً: «هنري، لا تضيع وقتك الآن في هذه التفاصيل، لقد توقعت منك ما هو أهم وأكبر من ذلك، أنت رجل استراتيجي وأنا رجل استراتيجي، وأريد أن تكون مناقشاتنا معاً على المستوى الاستراتيجي»، وكان هو ينظر إلي مبهوراً، وطرحت عليه رؤية استراتيجية كاملة لمستقبل المنطقة، وقلت له إن المستقبل ليس في خطوط 22 تشرين الأول/أكتوبر، لكن المستقبل معلق بسؤال واحد: هل نستطيع أن نكون أصدقاء أم لا نستطيع؟ إذا كنا نستطيع أن نصبح أصدقاء، وإذا أصبحت مصر

صديقة لكم، فإن المنطقة كلها تصبح مفتوحة أمامكم، وأنا لا أريد أن يتكرر خطأكم الذي وقعتم فيه عندما لم تفهموا مبادرتي بطرد الخبراء السوفيات في تموز/يوليو العام الماضي؛ فطرد الخبراء السوفيات كان رسالة موجهة لكم، معناها أنني صديق، وأنتم تصورتموها مناورة، وأنا رجل لا أناور»[110].

وفي ضوء ما تكشف من وثائق، إلى جانب ما نقله السادات بنفسه إلى هيكل، كما ورد في كتابه خريف الغضب، طرح السادات مجموعة من المحددات، كان كيسنجر أكثر من غيره يستطيع أن يقدر الخطورة الاستراتيجية المترتبة عليها:

1 ـ أن العدو بالنسبة إليه الآن هو الاتحاد السوفياتي.

2 ـ أن حرب تشرين الأول/أكتوبر سوف تكون آخر الحروب.

3 ـ أن جهود السلام لابد أن تتولاها دولة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة.

4 ـ أنه سوف يكون مستعداً في المستقبل ـ وبعد حل بعض المشكلات العاجلة ـ لمفاوضات مباشرة مع إسرائيل. ولكن ذلك عليه أن ينتظر بعض الوقت للإعداد النفسي، وحين يكون الناس في مصر قد بدأوا في تقدير واستيعاب المزايا التي سوف تَجيء من وقف الحرب، وبداية عملية السلام.

وقد أكد إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل، في مقابلة هامة نشرتها له صحيفة جيروزاليم بوست، على امتداد صفحة كاملة، في عدد يوم 16 نيسان/أبريل عام 1982، وجود «اتفاق استراتيجي» توصل إليه السادات مع كيسنجر، ثم انضمت إليه إسرائيل عام 1974، وقال رابين بالحرف أنه: «في عام 1974 كان هناك اتفاق بالتراضي بين الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل على مفهوم استراتيجي واحد يرتكز على ثلاث نقاط:

1 ـ إن الولايات المتحدة سوف تقود عملية السلام في المنطقة، مع إبعاد الاتحاد السوفياتي تماماً. وكذلك أوروبا الغربية.

2 ـ أن كلاً من مصر وإسرائيل سوف تكونان حجر أساس توأمين في سياسة للمنطقة تقودها الولايات المتحدة.

3 ـ أن عملية السلام سوف تتم على مراحل. وهكذا كانت سياسة الخطوة خطوة التي اتبعها كيسنجر، وكذلك كانت سياسة الرئيس كارتر التي توصلت لاتفاقيات كامب دايفيد».

من ناحية أخرى؛ وصف كيسنجر اجتماعه المغلق مع السادات في مذكراته على النحو الآتي: «بعد الاجتماع المفتوح بين الوفدين، وقد استغرق دقائق، دعاني السادات وحدي إلى

(110) المصدر نفسه، ص 147.

غرفة كبيرة في قصر الطاهرة، كان يستخدمها كمكتب خاص له، وفور أن دخلنا وحدنا في الغرفة الكبيرة راح السادات يحشو غليونه بالتبغ ويشعله. ثم وجه حديثه إلي قائلاً: كنت من زمن طويل أتشوق لهذه الزيارة، إن لدي خطة سأحدثك عنها، ونستطيع أن نسميها «خطة كيسنجر». ثم دعاني إلى جانب من الغرفة وضعت فيه بعض الخرائط، وقد رسم عليها خط فك الارتباط كما يتصوره. وكان الخط يمتد في سيناء من العريش شمالاً إلى رأس محمد جنوباً، استغربت هذا الخط لأن الرئيس كان لابد أن يعرف أن انسحاب إسرائيل لهذا الخط مهمة مستحيلة.

لقد كان يعرف صعوبة أن نقنع إسرائيل بالتراجع بضعة كيلومترات إلى خطوط 22 تشرين الأول/أكتوبر على الضفة الغربية من قناة السويس. وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يخطر بخياله إذن أن إسرائيل يمكن أن تتراجع في الشرق إلى هذا المدى البعيد، فترك قناة السويس، ومنطقة الممرات، ومعظم سيناء لتنسحب إلى قرب خط الحدود المصرية؟ وقد سألته: «وما الذي ستحصل عليه إسرائيل في مقابل هذا الخط؟»، وكان رده عائماً، بما أقنعني أنه كان يختبر نياتي، وبعد سؤالي له راح يسحب أنفاساً متصلة من غليونه، ثم سألني ما هو رأيي؟ ولم أكن أريد أن أبدأ معه برفض مقترحاته، حتى مع اعتقادي بأنها غير عملية.

هكذا رأيت أن أغير الموضوع. وقلت له: «قبل أن نتحدث فيما هو أمامنا الآن، فإنني أريد أن تروي لي كيف استطعت تحقيق مفاجأة السادس من تشرين الأول/أكتوبر؟ وكان سؤالي هذا نقطة التحول في حديثنا. وقد ضاقت عيناه وهو يستعيد ذكرياته. وراح ينفث دخان غليونه، ثم ابتسم مدركاً أنني أقدم له إطراء يعطيه قيمته وينقل إليه الإحساس بأنه لا يتفاوض من موقع ضعف، إنما هو مفاوض كسب موقعه من مركز قوة وشرف واحترام للنفس».

«كانت روايته في البداية بطيئة، ثم راحت التفاصيل تتسارع وتتدفق وهو يروي لي حكاية صناعته منفرداً لقراره، فقال إنه توصل بعد فشل «مبادرة روجرز» إلى أنه لا يستطيع التفاوض مع إسرائيل بينما هي شاعرة بالتفوق العسكري، ثم أسهب في وصف خيبة أمله في الاتحاد السوفياتي، ثم تطرق إلى ارتهان السوفيات للوفاق مع الولايات المتحدة. ثم روى لي كيف كان يريد أن يبدأ هجومه على إسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر 1972، لكن قادته العسكريين لم يكونوا على استعداد، واضطر أن يعزل وزير حربيته. ومضى في التنسيق الجاد مع سورية، حتى يكون قادراً على الهجوم إما في ربيع أو خريف 1973. ثم فاجأ العالم».

ورحت لمدة نصف ساعة أحدثه في تصوراتي النظرية لحل المشكلة، وقد فهمني تماماً عندما قلت له إن السلام في المنطقة لا يمكن أن يتحقق بهزيمة حلفاء الولايات المتحدة وأصدقائها، يقصد إسرائيل، بسلاح سوفياتي يقاتل به العرب. وفيما عدا ذلك فأنا لا أرى خلافاً بيننا. وحاولت أن ألح عليه بأن العقبات الحقيقية التي تحول دون السلام مع إسرائيل هي عقبات نفسية أكثر منها عقبات سياسية. وقلت له إنه إذا استطاعت مصر بنفوذها أن تفتح الطريق إلى

تسوية على مراحل، فإن ذلك قد يقود إلى «شرق أوسط» مختلف. وكان السادات يسمعني باهتمام، وهو لا يزال ينفث دخان غليونه. وقاطعني بعد فترة قائلاً: «لكن ماذا عن جيشي الثالث؟ وماذا عن خط 22 تشرين الأول/أكتوبر؟» وقد رددت بحزم قائلاً له: «أمامك خياران:

1 ـ إما أن تعتمد على المساعدات، وعلى بيانات الأوروبيين، وتصر على العودة إلى خطوط 22 تشرين الأول/أكتوبر، وتجرب ما يمكن لذلك أن يحققه، ومن وجهة نظري فإن ذلك سيكون رهاناً لا فرصة له. (وكانت المجموعة الأوروبية قد أصدرت بياناً يطالب إسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (242) عام 1967، والانسحاب إلى خط 4 يونيو/حزيران عام 1967).

2 ـ وإما أن تقبل مشروعنا لفك الاشتباك، وتنسحب إسرائيل بضعة كيلومترات غرب قناة السويس، ضمن اتفاق لفك الاشتباك، ثم يتكرر الانسحاب في مراحل متوالية، مع بناء إجراءات السلام، وضمانات الثقة بينك وبين إسرائيل».

وراح كيسنجر يصف نيات السادات كما أعرب له عنها، فقال: «إن الجيش الثالث هو لب المشكلة في واقع الأمر، فأنا أريد أن أفرغ من مشكلته لأتحول إلى مهام أكبر. فأنا مصمم على إنهاء ميراث جمال عبد الناصر، وأريد أن أعيد العلاقات مع الولايات المتحدة وبأسرع ما يكون. وعندما يتم ذلك تكون حركتنا متجهة إلى بناء صداقة وثيقة بين البلدين على أساس جديد».

ويضيف هيكل تكملة إضافية لرواية كيسنجر، حول اجتماعه مع السادات في حديث خاص له مع الصحافي الأمريكي الشهير جوزيف كرافت، قال فيه: «إن السادات أخبر كيسنجر إنه وصل إلى آخر الشوط مع العرب ومع السوفيات، وإنه يريد أن يقوم بتغييرات أساسية في توجهات السياسة المصرية، وبالتالي فقد عرض عليه الآتي:

1 ـ علاقة استراتيجية جديدة مع الولايات المتحدة، تكفل تنسيقاً مصرياً أمريكياً كاملاً في المنطقة العربية، وفي أفريقيا.

2 ـ إنه خلال الحركة من أجل تنفيذ هذا الاتفاق الاستراتيجي، فإن السادات يريد من الولايات المتحدة تعهدات بحماية نظامه، وحماية شخصه، في فترة يتوقعها حافلة بالقلاقل والمشكلات.

وكانت الملاحظة الأهم من ملاحظات كيسنجر، طبقاً لرواية «جوزيف كرافت»، هي: «أن كيسنجر كان «محتاراً» في الأسباب التي كانت تدعو السادات إلى ذلك كله»»!

في ضوء ما تقدم أدرك كيسنجر أن السادات يمثل «مصلحة قومية أمريكية»، ومن ثم ينبغي توفير الحماية له، فقرر أن حمايته الشخصية، منذ ذلك الحين فصاعداً، تعتبر مسؤولية أمريكية، وخصص لها مبلغ 25 مليون دولار أمريكي سنوياً، وأصبحت كل تحركات السادات، وكل المقار التي ينزل بها، داخل وخارج مصر، تحت الإشراف الأمريكي المباشر. فعندما عاد

كيسنجر إلى مصر مرة أخرى، والتقى السادات بأسوان، يوم 1974/1/12، كان جاهزاً بخطة أمن رآها ضرورية للرجل المقبل على مخاطر تحول جذري في توجهات مصر، وللاستراتيجية الجديدة التي تحمل مسؤولية سياساتها، وعرض على السادات خطة أمن وتأمين، يجري تنفيذها على ثلاثة محاور[111]:

«أولها ـ الأمن الشخصي للرئيس، وهو يقتضي إعادة تنظيم حراسة وتأمين أماكن إقامته، في مكان، وفي أي وقت.

ثانيها ـ الأمن الإقليمي للدولة في حركتها على الخطوط الاستراتيجية الجديدة، وهي تشمل عنصرين: **الأول** ـ أن تكون مصر تحت مظلة منظومة الدفاع الإقليمي، الذي تشرف عليه القيادة المركزية الأمريكية، المكلفة بالدفاع عن الشرق الأوسط، والثاني ـ أن تتواكب مع هذه المظلة العسكرية مظلة أمنية، هي شبكة الاستخبارات الكبرى في المنطقة ـ لكي يكون الغطاء شاملاً، مدنياً وعسكرياً، عابراً للحدود بين الدول، نافذاً إلى العمق داخل هذه الدول ـ التي تتلاقى في إطار جهود الوكالتين الرئيسيتين، وهما:

1 ـ وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، العاملة مع مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض.

2 ـ وكالة الأمن الوطني العاملة في إطار وزارة الدفاع الأمريكية.

وثالثها ـ الأمن الاجتماعي لنظام السادات، وكان هذا البند في خطة الأمن والتأمين اجتماعياً واقتصادياً، وأيضاً فكرياً وثقافياً، وهو يقتضي إعادة الهندسة الاجتماعية، وخلق طبقات جديدة، تسند التوجهات الجديدة بأسرع ما يمكن».

ج ـ عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة

طوال الفترة من 1967 وحتى 1973 حاولت الولايات المتحدة العمل على عودة العلاقات الدبلوماسية المصرية ـ الأمريكية دون جدوى، لإصرار مصر على أن تلزم الولايات المتحدة إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية قبل تلك الخطوة.

بينما يقوم السادات، وبعد حرب ضارية اهتزت فيها ثقة إسرائيل بنفسها، وتم كسر جيشها وتحطيم هيبته وأسطورته، بتقديم هذا العرض المجاني، بل ويقوم السادات بإبلاغ كيسنجر أنه قرر أن يرفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين مصر والولايات المتحدة فوراً، من قائم بالأعمال إلى سفير، وكل ذلك بدون أي مقابل. اغتبط كيسنجر كثيراً لذلك، وفي ذهنه ما هو أبعد وأهم،

(111) انظر: طارق رضوان، عام الحسم: السادات والناس: مصر عام 71 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015).

فعودة العلاقات الدبلوماسية المصرية ـ الأمريكية تفتح الباب أمام عودة علاقات الولايات المتحدة بكل دول الوطن العربي.

ولم يكتف السادات بذلك بل يبلغ كيسنجر أنه ليس خلفاً لسلفه جمال عبد الناصر، بل خلفاً لأجداده من الفراعنة الكبار، ويبلغه أنه ينوي تصفية ميراث سياسات جمال عبد الناصر، وتوجهاته القومية العربية، وسيعمل على طرد الاتحاد السوفياتي من المنطقة العربية، ويصل السادات إلى حد إبلاغ كيسنجر بالآتي: «لقد كانت حماقة وطيش من جمال عبد الناصر محاولاته الدائمة لابتزاز الولايات المتحدة، وتحقيق أهداف مصر من خلال محاربة السياسة الأمريكية في الوطن العربي، وعلى امتداد العالم، وإن مصر خاضت ما يكفيها من حروب وتتطلع إلى السلام»!

يسجل كيسنجر في مذكراته عن السادات: «إنه يمثل لي أفضل فرصة لكي نقلب المشاعر والاتجاهات العربية والمواقف العربية تجاه إسرائيل، وهي أفضل فرصة تتاح لدولة إسرائيل منذ قيامها»، ويضيف كيسنجر أنه هو الذي أوحى للرئيس السادات أن المشكلة بين مصر وإسرائيل هي مشكلة نفسية، نتجت من عدم ثقة إسرائيل بنيّات مصر، وخوفها على أمنها، وأنه يجب على مصر أن تعطي إسرائيل الإحساس بالأمان، وكالعادة يوافقه السادات، ويصارحه أن المشكلة الأساسية نجمت من رفض جمال عبد الناصر الاعتراف بالهزيمة عام 1967، وإصراره على الحل العسكري للصراع، ما كلف مصر الكثير.

ويتفق الطرفان في نهاية الاجتماع على مشروع «النقاط الست»، الذي يعترف كيسنجر في مذكراته بأنه من وضع رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مائير، بينما زعم السادات أنه من صنعه، كما تقدم. عندما سمعت غولدا مائير بنبأ هذا الاتفاق قالت: «إن هذا الاتفاق هو إنجاز خيالي، وشيء لا يصدق، يفوق كل ما توقعته إسرائيل». بالطبع قالت ذلك أمام كيسنجر، وليس للعالم. بموافقة السادات على هذا الاتفاق يكون قد قدم تنازلات جوهرية غير مفهومة للجانب الإسرائيلي.

لقد اعترف رسمياً بحصار الجيش الثالث المصري، وهو أمر كانت تروّجه إسرائيل في العالم كدليل على انتصارها في نهاية الحرب.

وتنازل دون مبرر عن شرط عودة إسرائيل إلى خطوط 22 تشرين الأول/أكتوبر 1973، رغم أن قرارات مجلس الأمن، وضمانات القوتين العظميين، تضمن له ذلك.

كما أنه وافق على إطلاق سراح الأسرى والجرحى الإسرائيليين، كان من ضمنهم 36 طياراً إسرائيلياً، أسقط الدفاع الجوي المصري طائراتهم خلال حربَي الاستنزاف، وحرب عام 1973، وأخذوا أسرى أحياء، وبهذا خسر ورقة تفاوضية مهمة للضغط على الإسرائيليين.

الأغرب من ذلك أن السادات وافق على طلب كيسنجر أن تخفف مصر الحصار البحري على مضيق باب المندب، لكنه طلب من كيسنجر إبقاء الأمر سراً، حتى لا يضر بموقفه أمام العرب.

د ـ رسالة سرية من السادات إلى غولدا مائير

في الطريق إلى القاهرة للقاء السادات، للمرة الثانية، في 13 كانون الأول/ديسمبر 1973، شعر كيسنجر ببعض القلق، وهو في الطائرة، مرد ذلك أن خطواته كلها كانت تمضي على طريق «السلام» بين مصر وإسرائيل، وفتح الطريق أمام السادات لتحقيق هذا الهدف.

وطبقاً لما ورد في الجزء الثاني من مذكراته بعنوان: سنوات القلق، عقد كيسنجر مؤتمراً لمجموعة من الصحافيين المرافقين له أثناء الرحلة، أشار فيه إلى إنه تلقى نص مقال نشرته صحيفة الأهرام حوى تحذيراً من رفع حظر النفط العربي قبل انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية، وأقلقه في هذا المقال عبارة جاء فيها: «إن حل أزمة الشرق الأوسط لا يكمن في العثور على صياغات لدبلوماسية مغلقة، بمعانٍ مزدوجة، تتيح لكل طرف أن يفسرها على النحو الذي يخدم أهدافه»، وكان تساؤل كيسنجر هو ما إذا كان هذا الرأي يعبر عن نفاد صبر في القاهرة سيجده في انتظاره، وقد راح في مؤتمره الصحافي في الطائرة يدافع عن نفسه قائلاً: «إنني لا أتبع سياسة مكيافيلية».

وفي اللقاء الذي تم بينهما يحصل كيسنجر على موافقة السادات على انعقاد مؤتمر جنيف الدولي. كان غرض كيسنجر من المؤتمر أن يكون مظلة للقاء سياسي مباشر بين مصر وإسرائيل، وأن يدعى للمؤتمر كل الدول العربية المحيطة بإسرائيل، لكن مع تعهد مصر بحضور المؤتمر، حتى إذا رفضت الدول العربية الحضور، وأن يتفاوض العرب مع إسرائيل منفردين، مصر وإسرائيل، سورية وإسرائيل، الأردن وإسرائيل، وليسوا مجتمعين في وفد موحد، أما الفلسطينيون فلن يُدعوا لحضور هذا المؤتمر، وسوف يتم بحث حضورهم في ترتيبات لاحقة! انتهى الاجتماع بموافقة السادات على خطة كيسنجر، ذلك أنه استطاع إقناعه بأن مائير لا تزال مهزوزة الأعصاب، لا تصدق أن «السلام» يطرق أبواب إسرائيل، وأن خير ما يفعله الآن هو أن تطمئن عليهم طول الوقت، وقد أفزعها ما لاقوه في الحرب، وهي في حاجة إلى أن تستعيد ثقتها بالناس، ولا بد لها من وقت لتنسى ليالي الفزع التي عاشتها في بدايات الحرب.

تحمّس السادات ومضى إلى أكثر مما طلب إليه كيسنجر، وقرر أن يبعث برسالة مكتوبة بخط يده إلى مائير، وقد كتبها أمام كيسنجر، وسلمها له ليقوم بتوصيلها؟ وفي يوم 16 ديسمبر/كانون الأول 1973 حمل كيسنجر من السادات رسالة إلى غولدا مائير، وجاء في الرسالة بالنص:

«عندما أتكلم عن السلام الآن فأنا أعني ما أقول، إننا لم نتقابل من قبل، لكن لدينا الآن جهود الدكتور كيسنجر، فدعينا في هذه الأوقات نستخدم هذه الجهود ونتحدث إلى بعضنا من خلاله».

ويذكر كيسنجر في مذكراته أن السادات قال له إنه يوجه هذه الرسالة إلى مائير لأنه، خلال الأسابيع الأربعة الأخيرة، أصبح مقتنعاً بالرأي الذي سمعه منه، وهو أن مشكلة «السلام» مع إسرائيل هي بالدرجة الأولى عقدة نفسية، لكن العقدة ليست مقصورة على الطرف الإسرائيلي وحده، إنما الأطراف العربية هي الأخرى مصابة بها، ثم أضاف السادات، وفق رواية كيسنجر، أنه سيمضي في الطريق وحده إذا اقتضى الأمر، وفهم كيسنجر معنى الإشارة، وترجمها على الفور بأن السادات عقد عزمه على صلح منفرد مع إسرائيل، إذا لم يكن هناك سبيل آخر، ثم روى كيسنجر أن السادات سأله بعد ذلك فجأة «عما إذا كان يعتقد أن غولدا مائير قوية إلى درجة كافية لعقد اتفاقية سلام معه؟»، ورد كيسنجر عليه بقوله: «إنه إذا كان يبحث عن القوة فإن مائير هي «رجله» في إسرائيل»[112].

أبلغت غولدا مائير كيسنجر، تعليقاً على ذلك، وعلى موافقة السادات على نقاطها الست: «هذا شيء طيب، لكن ما أستغربه هو لماذا يفعل ذلك؟!».

كان تحليل كيسنجر: «إنني لا أستطيع أن أفهم حتى الآن لماذا لا يستخدم السادات كل عناصر القوة في موقفه لكي يرغمكم على الانسحاب حتى خطوط 4 حزيران/يونيو 1967، وحتى إذا قرر استئناف القتال، فالموقف الدولي كله معه، وسيلقي باللوم على إسرائيل؟» فسَّر كيسنجر هذا الأمر بقوله: «إن السادات وقع ضحية للضعف الإنساني، إنه متشوق أن يرى نفسه وبسرعة سائراً في موكب نصر، في سيارة مكشوفة عبر مدينة السويس، وآلاف الناس على الجانبين يصفقون له كمنتصر»!

وكانت قضية حظر النفط العربي ضد الولايات المتحدة والدول الأوروبية المساندة لإسرائيل أثناء حرب 1973 واحدة من أهم القضايا التي تباحث في شأنها كيسنجر في زيارته الأولى إلى مصر يوم 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1973، وحصل على وعد من السادات بتدخله لدى الدول العربية لرفعه، ولهذا فإن القلق ساوره حول ما إذا كان السادات يسحب وعوده في هذا المجال، غير أن أعصابه هدأت عندما قابل السادات معانقاً ومقبِّلاً، وقائلاً له أمام الجميع بمن فيهم الصحافيون إنه «يعتبره أكثر من صديق، يعتبره أخاً». وفي الاجتماع طلب كيسنجر من السادات العمل على إنهاء الحظر النفطي الذي فرض على الولايات المتحدة، وعدد من الدول الأوروبية، في ضوء المقال الذي نشرته صحيفة الأهرام، قبل وصوله، حوى تحذيراً من رفع حظر النفط

---

(112) سعيد الشحات، «ذات يوم.. كيسنجر يحمل رسالة سرية من السادات إلى جولدا مائير،» الشروق، 2016/12/13.

العربي قبل انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية، وكالعادة وافق السادات على كل طلبات كيسنجر.

3 ـ قرار فك الاشتباك على الجبهة المصرية

لقد سبقت الإشارة إلى أن السادات قد اتخذ تسعة قرارات قاتلة، في إدارة العمليات العسكرية، ويمكن القول إن قرار فك الاشتباك على الجبهة المصرية هو «القرار العاشر» الذي جسَّد الكارثة الكبرى التي أبكت الجمسي، لما تمخض عنه من آثار بعيدة المدى، لا تزال تفعل فعلها حالياً ومستقبلاً. لم يكن هذا القرار الأخير الذي اتخذه السادات عسكرياً محضاً، لكنه كان سياسياً، لكن له تأثير عسكري مباشر وجسيم، فعند زيارة كيسنجر لأسوان، أثناء مباحثات الكيلو (101)، كانت هناك مشكلات تلوح في الأفق بين الجانبين، لإصرار الجانب المصري على الانسحاب إلى خط 22 تشرين الأول/أكتوبر، طبقاً لقرار مجلس الأمن، ورفض إسرائيل ذلك، مستغلة الوقت في محاصرة السويس والجيش الثالث كورقة ضغط. حصل كيسنجر من السادات على موافقته ببقاء 30 دبابة مصرية فقط شرق القناة، مع سحب باقي الدبابات لغرب القناة، كبادرة حسن نية مصرية مع بدء انسحاب القوات الإسرائيلية من غرب القناة، في إطار اتفاق فك الاشتباك الأول. وهي الواقعة التي أبكت الجمسي؛ عندما علم بتنازل السادات عن جزء كبير من القوات المصرية شرق القناة، في وقت كانت مصر طرفاً منتصراً في الحرب، لا يجب أن تتنازل عن أي شيء.

ففي كانون الثاني/يناير 1974 كان الموقف العسكري المصري، طبقاً لما سجله المؤرخ البريطاني إدغار أوبلانس، في كتابه بعنوان: حرب أكتوبر: العبور والثغرة، جيد جداً؛ فقد كانت القوات المسلحة المصرية تحاصر القوات الإسرائيلية، التي تحاصر السويس والجيش الثالث، وكانت مقولة دايان: أن المصريين أتموا إنشاء الجيش الرابع الميداني، دليل على تعاظم قدرات القوات المسلحة غرب القناة مرة أخرى، بعد أن ترك السادات القيادة العسكرية للعسكريين، فقد جرت إعادة تسليح الفرقة (21) والفرقه (3) و(20) والسادسة ميكانيكي، مع وجود الفرقه الرابعة المدرعة، ووجود فرقه مشاة ميكانيكية عربية (تونسية ـ جزائرية ـ مغربية ـ سودانية)، أصبحت القوات المصرية غرب القناة تتفوق بنسبة (8) إلى (1) في الدبابات، والصواريخ المضادة للدبابات، وتحت مظلة الدفاع الجوي، وفي وجود قوات جوية قوية. لذلك هرع كيسنجر إلى السادات مهدداً: «في حال قيام مصر ببدء عملية تصفية الثغرة فإن الولايات المتحده ستتدخل عسكرياً ضد مصر»، وهو تهديد استغله السادات إعلامياً جيداً في هذا الوقت، لعدم إعطاء أوامر تنفيذ «الخطة شامل» لتصفية الثغرة.

هكذا وجد الجمسي نفسه في موقف لا يحسد عليه حيث 30 دبابة فقط على مواجهة 175 كم أمر يدعو للسخرية، لأن قوات المشاة شرق القناة ستكون معرضة للتدمير، في حال أي هجوم إسرائيلي مدرع، فقامت رئاسه الأركان المصرية بوضع خطة نفذتها بهدوء؛ تهدف إلى مضاعفة جماعات قنص الدبابات والمقذوفات المضاده للدبابات شرق القناة، وفطن الإسرائيليون إلى ذلك، لكن بعد توقيع اتفاقية فض الاشتباك فعلاً، وعلم الإسرائيليون أن الجمسي قد خدع الإسرائيليين، وتفادى خطأ السادات الأخير في الحرب.

جرى إبرام اتفاقية فك الاشتباك الأول على الجبهة المصرية، عندما التقى كيسنجر والسادات باستراحته بأسوان، في 18 كانون الثاني/يناير 1974، التي تتضمن البنود الآتية:

1 ـ سحب كل القوات والأسلحة المصرية التي عبرت إلى سيناء ما عدا 30 دبابة.

2 ـ سحب كل قطع المدفعية والصواريخ، باستثناء المدافع المضادة للدبابات ومدافع المورتار، وما لا يزيد على 6 بطاريات من مدافع هاوتزر طراز 122 ملم، وبحيث لا يزيد مداها على 12 كم.

3 ـ في ما يتعلق بالطيران؛ تم الاتفاق على ألّا تكون لدى أي طرف أسلحة قادرة على إعاقة قيام كل طرف بالطيران فوق مواقع قواته، وألا تقام مواقع صواريخ ثابتة في كل مكان.

كان هذا الاتفاق هو السبب الذي دعا الجمسي للبكاء على رؤوس الأشهاد، من إسرائيليين ومصريين وأمريكيين، في اجتماع الوفود في فندق كتراكت القديم في أسوان، وكان تعليقه: «لا يعقل... كيف يمكن أن تنسحب كل الدبابات من الشرق، ولا يبقى هناك غير ثلاثين». ورد عليه كيسنجر: «إن الرئيس السادات كان مستعداً حتى لسحب هذه الثلاثين دبابة، لأننا بصدد صنع سلام». فرد الجمسي: «لو يعلم الناس مقدار الجهد والعناء والعذاب الذي اقتضاه عبور هذه الدبابات إلى الشرق لأدركوا ما أحس به. لقد عبرنا إلى هناك بقوة جيشين، يضمان 150 ألف رجل و1200 دبابة و2000 قطعة مدفعية، والآن هل يعقل ألا أستبقي من كل هذه القوات إلا هذا القدر الضئيل». يعرض الجمسي في مذكراته تطور الأمر على النحو الآتي: «عندما دُعيتُ لحضور المفاوضات بين الوفدين المصري والأمريكي بأسوان... لم يخطرني الرئيس السادات بأي اتفاق جرى بينه وبين كيسنجر، في المباحثات التي جرت بينهما، عن أي موضوعات عسكرية سيجري بحثها خلال المفاوضات بين الوفدين». لكن كيسنجر أبلغ الحاضرين بنود الاتفاق الذي توصل إليه مع الرئيس السادات حول الموضوعات العسكرية، «حيث وافق على خفض حجم القوات على الضفة الشرقية للقناة، لتصبح 7000 رجل، و30 دبابة، وعدداً محدوداً من قطع المدفعية»[113].

(113) الجمسي، حرب أكتوبر: مذكرات الجمسي، ص 526 ـ 527.

ويضيف: «أتذكر أنني أبديت رفضي لتخفيض حجم القوات كما هو مقترح، وقلت للدكتور كيسنجر بحدة: «إنك تعطي لإسرائيل كل ما يضمن تأمين قواتها، وتحرمنا من كل ما يضمن تأمين قواتنا. إني لا أوافق على ذلك، ولا يمكنني ـ كرئيس أركان حرب القوات المسلحة ـ إيجاد المبرر له أمام القوات المسلحة». لكن الرئيس السادات أبلغني «أن حجم القوات في شرق القناة لا يجب أن يكون عائقاً أمام الاستراتيجية السياسية، التي يضعها مع كيسنجر لتحقيق السلام في المنطقة على المدى البعيد... وأن الاتفاق الذي تم مع كيسنجر يجب الالتزام به، لمصلحة الاستراتيجية السياسية الجاري وضعها مع الولايات المتحدة»»[114]!

وبعد سحب الدبابات وسحب المدافع بدأ سيل التنازلات السرية، التي صاحبت إتمام فك الاشتباك الأول: الاستجابة لمطلب مائير إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين (أكثر من 200 أسير، بينهم حوالى (30 طياراً)؛ رفع الحصار عن باب المندب، والتعهد القاطع بعدم تكرار ذلك مرة أخرى مهما كانت الظروف؛ التعهد بعدم السماح بأية أعمال معادية لإسرائيل بواسطة الفلسطينيين من الأراضي المصرية؛ التعهد بعدم الدخول في نشاط إعلامي ضد إسرائيل؛ وكان الأخطر من ذلك كله هو تعهد مصر بالبدء فوراً في إعادة تعمير مدن القناة، وإعادة سكانها المهجرين إليها، كدليل على حسن النيات تجاه إسرائيل، وعدم استعداد مصر لاستئناف القتال مرة أخرى ضد إسرائيل، وليؤكد للإسرائيليين أجواء السلام. وكان قصد إسرائيل أن تعود مدن القناة الثلاث ـ بمن فيها من السكان العائدين، وبما ينفق عليها من اعتمادات إعادة التعمير ـ رهائن في مدى المدفعية الإسرائيلية، إذا حدث وأخل السادات بتعهده السري الأكبر، الذي قدمه إلى كيسنجر، وهو أن حرب تشرين الأول/أكتوبر سوف تكون آخر الحروب!

في نفس الوقت وقبل أن يسافر كيسنجر طلب من السادات، مرة أخرى، أن يبذل مساعيه لرفع الحظر النفطي العربي عن الولايات المتحدة. وهكذا ففي 17 آذار/مارس 1974، وإثر ضغوط السادات على الدول العربية وبخاصة السعودية تم رفع الحظر النفطي العربي على الولايات المتحدة. وقد وافق الأسد على القرار، مقابل أن يتم فك الاشتباك على الجبهة السورية، وهو ما تحقق فعلاً في 31 أيار/مايو 1974.

وكأن كل ما حصل عليه كيسنجر، وما حصلت عليه إسرائيل من تنازلات، لم يكن كافياً للطمأنينة، حتى بعد تبديد جهود الأمة العربية، والشعب المصري الذي حقق معجزة العبور، لينتهي الأمر بموافقة السادات على استبقاء فقط 30 دبابة و6 بطاريات مدفعية و7000 جندي، لحماية النصر العظيم!

(114) المصدر نفسه، ص 529.

في 3 حزيران/يونيو 1974 استقالت مائير من رئاسة الوزراء، وخلفها رابين، وفي أول زيارة له إلى واشنطن، طلب أن يتم فصل عملية التسوية على الجبهتين المصرية والسورية عن بعضهما، فإسرائيل تسعى للاستفادة من مرونة السادات، والوصول معه لمعاهدة سلام منفردة، وقد أصبح الطريق أمامه ممهداً لذلك، لأن رهان السادات على الحل السلمي، وعلى أن 99 بالمئة من أوراق اللعبة بيد الولايات المتحدة، لن يترك أمامه بديلاً آخر.

يستأنف كيسنجر رحلاته المكوكية إلى المنطقة، ويواصل الحصول على تنازلات لمصلحة إسرائيل على حساب الحقوق العربية. وفي 1 أيلول/سبتمبر 1975 يتم التوقيع على اتفاق فك الاشتباك الثاني على الجبهة المصرية، الذي جاء أشد وطأة من الاتفاق الأول لفك الاشتباك، حيث تعهد فيه السادات بالآتي[115]:

1 ـ قبول صلح منفرد بين مصر وإسرائيل.

2 ـ التعاون مع الولايات المتحدة لإخراج الاتحاد السوفياتي من أفريقيا لا من الوطن العربي وحده.

3 ـ قبول عدم اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية والاتصال بها، إلا إذا قامت المنظمة بالاعتراف مسبقاً بقراري مجلس الأمن الرقمين (242) عام 1967، و(383) عام 1973، وهو ما يعني أن الفلسطينيين سيتخلون لا فقط عن مطالبهم التاريخية في كامل أرض فلسطين، ويتفاوضون على حدود 1967، إنما سيدور التفاوض على «حل مشكلة اللاجئين»، حسب نص القرار (242)!

4 ـ أن تمتنع مصر عن أي أعمال عسكرية أو شبه عسكرية في تعاملاتها مع إسرائيل.

5 ـ أن يبدأ تقليص المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل تدرجاً، بوصول القوات الإسرائيلية إلى المرتفعات الشرقية لمضايق سيناء.

من المؤسف أن رهانات السادات قد تركت تأثيراتها الجسيمة لا فقط على مصر، بل أضاعت فرص الوصول إلى تسوية شاملة ونهائية للصراع العربي ـ الإسرائيلي على كل الجبهات.

---

(115) انظر في تفصيل ذلك: الهيثم الأيوبي، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1975).



القسم الثالث

مبادرة القرن



«إنني مستعد أن أسافر إلى آخر هذا العالم، إذا كان هذا ما يحمي، مش أن يقتل، أن يجرح جندي أو ضابط من أولادي، أنا أقول فعلاً إنني مستعد أن أذهب إلى آخر هذا العالم، وسوف تدهش إسرائيل حين تسمعني أقول أمامكم إنني مستعد أن أذهب إلى بيتهم، إلى الكنيست ذاته وأناقشهم».

بهذه الكلمات التي قالها السادات، في خطابه أمام مجلس الشعب، في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1977، تغيرت الأوضاع جذرياً في المنطقة العربية؛ بحيث إن ما جاء بعدها كان مختلفاً كلياً عما كان قبلها.

ويشير إسماعيل فهمي، في مذكراته بعنوان: التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، إلى «أن قليل جداً من الأفراد شك في أن بيان السادات لم يكن إلا نوعاً من البلاغة؛ وكان ياسر عرفات الذي استدعاه السادات من ليبيا بطائرة خاصة ليحضر الاجتماع، واحداً منهم، وكان الآخر الفريق الجمسي وزير الدفاع، الذي همس في أذني قائلاً: «لقد أعادها مرة ثانية»». ويفسر فهمي ملاحظة الجمسي بقوله: إن السادات دعا مجلس الأمن القومي في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر، ليعطيهم فكرة عن رحلته إلى رومانيا وإيران والسعودية. وخص بالتفصيل محادثاته مع تشاوشيسكو؛ شارحاً عرض وجهة نظر بيغين، وفي النهاية، وبطريقة عرضية كأنه يشير إلى ممثلي الشعب المصري، قال: «إني مستعد للذهاب إلى القدس، وإلقاء خطاب في الكنيست، لو كان في هذا إنقاذ لدم أبنائي». ويتابع فهمي: «تبع البيان سكوت تام، والظاهر أن أحداً لم يأخذ كلامه على محمل الجد، ولم يسترسل السادات في فكرته الذهاب إلى القدس، ولعل هذا يعود إلى عدم اتخاذه القرار النهائي، أو لأنه كالعادة لا يريد منحنا فرصة للتعليق أو المناقشة لما يقول. وتبدد هذا السكون بالفريق الجمسي؛ الذي رفع يديه فجأة وصرخ قائلاً: «الكنيست كلا.. الكنيست كلا.. هذا غير ضروري». والجمسي عادة رجل نظام، فهو لا يتدخل في الحديث دون

استئذان السادات، لكنه هذه المرة كان مضطرباً خوفاً من أن يعني السادات ما يقول. ومرة أخرى عاد السكون شديداً في الاجتماع، ولم ينطق أحد بكلمة، واستمر السادات يناقش مسائل أخرى، كأنه لم يسمع الجمسي على الإطلاق»[1].

إن كتاب فهمي يتناول فترة حرجة وحاسمة من تاريخ مصر، عندما عمد السادات إلى نقل مصر، في طفرة مفاجئة، من الصداقة مع الاتحاد السوفياتي إلى التحالف مع الولايات المتحدة، ومن اقتصاد التخطيط المركزي إلى «سياسة الانفتاح»، ومن العداء السافر لدولة إسرائيل إلى الهبوط في مطار «اللد» بتل أبيب. في بداية السبعينيات قاد فهمي الدبلوماسية المصرية في هذا الطريق الجديد، حتى اصطدم بعقبة لم يكن يتوقعها، وهي قرار السادات المفاجئ بالذهاب إلى إسرائيل عام 1977، فقدم استقالته.

لقد طرح فهمي في مقدمة كتابه مجموعة مهمة من الأسئلة في ما يتصل بهذه الزيارة: «كيف توصل السادات إلى زيارة القدس؟ وكيف تم الاحتفاظ بهذا سراً بصورة كاملة؟ وكيف تأتى أن الرئيس المصري لم يرَ أنه من الملزم أن يستشير حكومته، في شأن خطوة كبيرة كهذه التي لم يسبق لها مثيل؟ فهل كان متأكداً من الرفض الإجماعي من حكومته، ومن مؤسسات البلد؟ ولماذا اختار السادات ألّا يستشير أي شخص في مصر عدا وزير خارجيته، إسماعيل فهمي ذاته، حسبما اعترف السادات نفسه بذلك؟ وما هي الأسباب التي وراء قرار السادات بأن يخفي تماماً عن صديقه كارتر أمر الاتصالات التي تمت في الرباط (بين حسن التهامي وموشيه دايان) في أيلول/سبتمبر 1977، ثم بعد ذلك في ما يتعلق بقرار السادات النهائي بزيارة إسرائيل، حيث يبدو الأمر متناقضاً، وبصفة أكيدة، إذ نجد أنه بينما كان السادات يعتقد بالفعل أن 99.9 بالمئة من أوراق الحل يقع في أيدي الولايات المتحدة وحدها؛ فإنه قرر أن يخفي مثل هذه المبادرة المهمة عن كارتر. فهل كان التزام السادات بالصمت حيال هذا جزءاً من اقتناعه الشخصي، أم كان فقط خضوعاً أو استجابة لرغبة إسرائيل؟»[2].

وأضاف فهمي أن دافعه لإصدار هذا الكتاب يرد إلى تعدد وتضارب ما صدر في شأنها، وبخاصة من قيادات إسرائيلية بارزة مثل دايان وعيزرا وايزمان، وحسب تأكيده بحسم: «ولأسباب واضحة، زعم كل شخص أن روايته هي القصة الحقيقية».

إلا أن من الثابت أن الاختلاف الجذري في ما كتب أو قيل حتى الآن يوصلنا إلى حقيقة واحدة وهي: أنه لا يمكن ـ ومن دون أدنى شك ـ أن يكون أي منها هو القصة الأصلية الحقيقية.

---

(1) إسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2008)، ص 317 ـ 318.

(2) انظر: محمد سعد العوضي، حسن التهامي يفتح ملفاته من احتلال فلسطين إلى كامب دايفيد: عبد الناصر.. السادات وسكين المخابرات الأميركية (القاهرة: دار ديوان، 1998).

ويضيف: «وبغض النظر عن كل ما نشر أو قالته مصادر مختلفة، فإن الحقيقة أن الممثلين الرئيسيين في هذا السيناريو الضخم هما السادات وبيغين... وهما لم يلقيا بالضوء على الأحداث، وقد التزم بيغين بالصمت التام، ومن الناحية الأخرى قدَّم السادات تفسيرات عديدة مختلفة عن كيف، ولماذا؟، ومتى اتخذ قراره بزيارة إسرائيل؟ ويكمن تفسير هذه المتناقضات في شخصية السادات نفسها، وفي تعقيد الأحداث والظروف التي واجهها في مصر والوطن العربي».

ومن ثم يخلص فهمي إلى القول: «وفي النهاية لا يمكن أن يحكي القصة سوى هؤلاء الذين عرفوا جيداً الأحداث التي دارت حول الزعيمين. وعلى هذا الأساس أعتقد أن روايتي لها أهمية خاصة، حيث أنها تكشف لأول مرة عن تفكير السادات بخصوص هذه الرحلة إلى القدس. هذا التفكير الذي كشف عنه السادات في سلسلة من الاجتماعات بينه وبيني».



الفصل الخامس

الطريق إلى إسرائيل

من المهم الإشارة، في مجال تقييم «مبادرة السادات»، إلى النظرة المستقبلية، المبنية على الخبرة المباشرة في التعامل مع إسرائيل، والتي خلص إليها إسماعيل فهمي، ودفعته إلى الاستقالة احتجاجاً على اعتزام السادات زيارة إسرائيل. يقول فهمي، في مذكراته: إن «السلام المصري ـ الإسرائيلي لا يقدم الأساس المتين لسلام عادل ودائم، بل على النقيض من ذلك فقد ولد سلاماً هشاً، ولا بد أن نجرى عليه تعديلات مهمة. وأفضل دليل على ذلك هو سلوك إسرائيل، والقرارات المهمة التي اتخذها بيغين بعد أن وقّعت حكومته اتفاقية كامب دايفيد. ولا بد أن يكون قد وضح الآن بجلاء أن إسرائيل ـ بعد أن وقّعت معاهدة السلام مع مصر ـ مصرة أكثر من أي وقت آخر على أن تكون القدس، والضفة الغربية، وغزة، ومرتفعات الجولان، وجنوب لبنان، أراضي إسرائيلية، إما بقوة القانون، وإما بحكم الأمر الواقع، ولا محال من وقوع هذا الأمر، ما لم توضع إسرائيل عند حدها. ومن الواضح أن إسرائيل خططت للاستفادة من السلام المزعوم بينها وبين مصر، وقررت الانتفاع من الوضع الجديد باتباعها سياسة توسعية... فقد حدث بعد إعلان هذا السلام ـ وليس قبله ـ أن أعلن الكنيست أن القدس هي العاصمة الأبدية غير المقسّمة لإسرائيل. كذلك كان أيضاً بعد توقيع المعاهدة أن أعلنت إسرائيل ضم مرتفعات الجولان، وصوّت الكنيست لدعم بيان بيغين بأن المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية وغزة لن تتزعزع. كذلك تطالب إسرائيل الآن بجنوب لبنان، وكل مجاله الجوي، مدّعية أن كليهما حيوي لأمنها! وتحت شعار أمنها لا تحترم إسرائيل حدود أية دولة عربية؛ ويشهد على ذلك الغارة الإسرائيلية على المفاعل الذري العراقي، الذي دمرته في تموز/يوليو في منتصف عام 1981». ويضيف فهمي: «وعلى طريق ما يدعى بشفاعة السلام ؛ تبحث إسرائيل عن وضع تسيطر فيه على الشرق الأوسط بوضع شبيه بأوضاع القوى المستعمرة، التي كانت تستند

فقط على التفوق العسكري. هذا التفوق العسكري وحده هو الذي يسمح لإسرائيل بتنفيذ أفعالها العدوانية باسم الأمن»[1].

يؤكد ما تقدم أن من المفارقات الصارخة أن مبعث «قضية السلام» بين العرب وإسرائيل لم يكن تغيراً في مواقفها يجعلها «أكثر قبولاً» من الجانب العربي، بل على العكس من ذلك، لم يحدث أن تمادت إسرائيل في تطلعاتها التوسعية، وفي ممارساتها العدوانية والعنصرية، التي كرست عولمة العدوان، والتي تمثل قمة استراتيجية الغطرسة، كما فعلت منذ إبرام «معاهدة السلام» مع مصر في نهاية السبعينيات حتى الآن. ومن نماذج ذلك:

1 ـ ضرب المفاعل النووي العراقي (1981)؛ اجتياح لبنان (1982)؛ ضرب مقارّ منظمة التحرير الفلسطينية في تونس (1983)؛ القمع المتوحش للانتفاضة الفلسطينية الأولى في أواخر الثمانينيات، والثانية عام 2000 فصاعداً؛ الغارة على السودان عام 2009، على ما قيل إنه قافلة تنقل أسلحة في طريقها إلى غزة؛ ضرب ما زعمت إسرائيل أنه مفاعل نووي سوري عام 2007، وقد اعترفت بذلك عام 2018.

2 ـ جرائم الحرب وجرائم الإبادة ضد الإنسانية: حرب لبنان الثانية (2006)؛ حروب غزة (2008 ـ 2009)، (2012)، (2014).

3 ـ عمليات الاغتيال: غسان كنفاني ورفاقه، والعالِم باسل الكبيسي في السبعينيات؛ أبو جهاد وأبو إياد (كلاهما جرى اغتياله في تونس)، والمهندس يحيى عياش في الثمانينيات والتسعينيات؛ خالد مشعل (في الأردن)؛ فتحي الشقاقي؛ حسن المدهون؛ الشيخ أحمد ياسين؛ الرنتيسي؛ ياسر عرفات؛ محمود المبحوح (في دبي) عام 2010؛ عدد من علماء الذرّة المصريين الذين انضموا إلى البرنامج النووي العراقي، وعلى رأسهم يحيى المشد مدير المشروع العراقي، الذي اغتيل في باريس، وصولاً إلى المهندس محمد الزواري عام 2016 (في تونس)، ثم العالِم فادي البطش عام 2018 (في كوالالمبور)، وانتهاءً بالعالم السوري عزيز إسبر، مسؤول برنامج إنتاج صواريخ دقيقة التوجيه عام 2018.

هذا عدا عن حالات عربدة سرية واستخباراتية، ربما لا تحصى، استباحت فيها إسرائيل سيادة معظم الدول العربية، بما في ذلك مصر نفسها، عبر شبكات التجسس والتدخل الوقح في الشؤون الداخلية.

وربما لم يعرف تاريخ العلاقات الدولية حالاً تنطوي على مفارقة صارخة، من ناحية إدراك الخطر، مثل حال إسرائيل؛ فبينما تتمتع بدرجة عالية من الأمن، تستند إلى احتكار السلاح النووي، وأحدث الأسلحة وأكثرها تعقيداً وتطوراً في ترسانة السلاح الغربي، فضلاً عن تأييد

---

(1) إسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2008)، ص 366 ـ 367.

وتدعيم غير محدودين لسياساتها وتوجهاتها على المستوى الدولي، وبينما يُعتبر «وجود» الدولة في حد ذاته مصدراً لخطر داهم للدول العربية، فإن إسرائيل تصر باستمرار على أنها هي التي تعيش في خطر دائم يهدد وجودها من أساسه. وكانت تلك عجيبة العجائب: أن تطلب دولة نووية، مدجّجة بأحدث الأسلحة المتقدمة، كمّاً ونوعاً، ضماناً لأمنها من دول غير نووية!

إن المفارقات الصارخة في تاريخ العلاقات الدولية في ما يتصل بحال إسرائيل، لم تتوقف عند هذا الحد؛ بحيث كانت تصر، لا فقط على أن تأتي الترتيبات الأمنية قبل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، إنما أيضاً على انطلاق «عملية تطبيع العلاقات» في جميع المجالات، بينما تلك الأراضي «رهينة» تحت يدها. هكذا تسلَّم أول سفير إسرائيلي مهمات منصبه في مصر بتاريخ 1981/1/1، بينما ثلثا سيناء لا يزالان تحت الاحتلال، بحيث تم الانسحاب النهائي في 1982/4/25، بحسب نص «المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية»! إن جميع حالات الصراعات الدولية المسلَّحة كانت تتضمن مبدأ تطبيع العلاقات في صلب معاهدات السلام، على أن يأتي في خاتمة المطاف بعد إنهاء كل مظاهر الصراع المسلح، وكل ما ترتب عليه أو اقتضاه من إجراءات. ومن المفهوم أن هذه الحالات كانت تشهد: اقتصاد حرب، وإعلام حرب، وسياسة خارجية مرتبطة بالحرب، فضلاً عن الحرب ذاتها كعمل عسكري شامل. لكن ذلك كله كانت تجري إزالته بعد أن تسكت المدافع، وتعود العلاقات الدولية بين الأطراف التي شاركت في الحرب إلى حالتها الطبيعية، وهذا هو المعنى المستقر في تاريخ العلاقات الدولية لمفهوم «التطبيع». ولننظر إلى حال الدول التي اشتبكت في الحرب العالمية الثانية، مثل فرنسا وألمانيا على سبيل المثال، وحالها بعد انتهاء العمليات العسكرية. أما في حال إسرائيل، فإن المفارقات والغرائب تتوالى وتتراكم: فبداية، لم تكن هناك في أي وقت حال طبيعية بين إسرائيل وأية دولة عربية كي تكون العودة إليها مفهومة من ناحية أولى؛ كما أن إسرائيل تصر على أن تنطلق عملية التطبيع قبل إتمام الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، من ناحية ثانية؛ ثم إن هذه «العلاقات الطبيعية» المزعومة هي «علاقات غير طبيعية» إلى حد بعيد، وتخالف كل ما هو «طبيعي» في العلاقات بين الدول، وبخاصة أنها علاقات اختيارية، وتخضع بالكامل لمبدأ سيادة الدولة وإرادتها واختياراتها، من ناحية ثالثة. وعلى سبيل التحديد، فإن العلاقات بين مصر وإسرائيل بموجب نصوص المعاهدة تتجاوز بكثير العلاقات بين مصر وأية دولة في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة. إن مصر يمكنها ـ مثلاً ـ أن تطرد السفير الأمريكي، أو تقطع العلاقات بالولايات المتحدة، أو تسحب سفيرها منها، في أيّ لحظة، حتى من دون تقديم أسباب. لكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك مع إسرائيل، إلا في حال إلغاء المعاهدة برمَّتها، لأن بند العلاقات الدبلوماسية منصوص عليه في صلب المعاهدة! لكن العلاقات بين الشعوب لا تدار بهذه

العقلية، ولا تخضع لمثل هذه الآلية. ومن هنا شاع مفهوم «السلام البارد» بين مصر وإسرائيل، مهما يكن حجم «التطبيع الرسمي»[2].

ثم كان من المنطقي أن يخلص إسماعيل فهمي في مذكراته إلى النتيجة الآتية: «وفي الواقع فإن بعض البنود التي اقترحها الإسرائيليون ـ في صلب مشروع مقترح منها لمعاهدة «السلام» مع مصر قبل «مبادرة السادات» ـ لم يكن لها مثيل في أية معاهدة تنظم السلام بين الدول»[3].

أولاً: تغيير الاستراتيجية القومية العليا

لا شك في أن التوجه المصري الرسمي الذي عمد إليه السادات ناحية «خيار التسوية»، الذي قاده إلى إسرائيل ـ كما التوجه العربي الرسمي العام لاحقاً ـ يشير إلى انقلاب جذري ضخم في الاستراتيجية القومية العليا في شأن الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وبهذا المعنى، فإن الطريق إلى إسرائيل قد عبَّدته «حزمة من التوجهات والسياسات» عمد إليها السادات لإحداث ثلاث عمليات تاريخية كبرى: أولاها، إعادة تشكيل البيئة الداخلية في مصر؛ وثانيتها، إعادة ترتيب أوضاع البيئة العربية والإقليمية؛ وثالثتها، تغيير شبكة التحالفات الدولية، من خلال عملية «تغيير الاستراتيجية القومية العليا» التي اعتمدها السادات فور وصوله إلى السلطة عام 1970. وقد تضمَّن هذا الانقلاب الجذري أربعة عناصر أساسية تتعلق بمتابعة مسارات التغير والتغيير، وتحديد دوافع تلك التسوية ومنهجها وتوجهاتها، في إدراك السادات أولاً، ثم في إدراك القيادات السياسية العربية لاحقاً، بعد أن جرى استخدامها في تبرير التسوية أو «تسويقها»: أولها، منهج التسوية الذي التزمته القيادة المصرية والقيادات الرسمية العربية، كما يعبر عنه التزامها «مبدأ الواقعية»؛ وثانيها، إدراك البدائل لدى تلك القيادات، وبخاصة أنها قد أشاعت في المحيط العربي العام «مبدأ انعدام البدائل»، بحديثها المتواتر عن «توازن القوى»... و«المتغيرات العالمية»؛ وثالثها، «مبدأ ثقافة السلام»، الذي يشير إلى المناخ العام السائد، والذي تمثل في إشاعة الحديث عن «ثقافة السلام»... وذلك إلى جانب «ثقافة الحرب»، ليصبح السؤال «العقلاني»: أيهما تختار؟؛ ورابعها، «مبدأ السلام من أجل الطعام»، الذي كان من أمضى أسلحة السادات، وأكثرها تأثيراً في محيط الشعب المصري، والذي جرى استخدامه في حملة الترويج لعصر الرخاء. ثم سيجري عرض اثنين من الإجراءات المتكاملة: أولهما، تغيير التوجهات السياسية الكبرى؛ وثانيهما، منهج السادات في تسويق التسوية.

---

(2) انظر: محسن عوض، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع الدول العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).

(3) فهمي، المصدر نفسه، ص 260.

1 ـ تغيير التوجهات السياسية الكبرى

بادر السادات إلى «مبادرة سرية»، عبر «قناة الاتصال» التي عمد إلى تدشينها مع إسرائيل عبر الولايات المتحدة عام 1970، كما تقدم، يعرض فيها عليها «السلام»، لكن عرضه قوبل بالرفض. كذلك سبقت الإشارة إلى أنه طرح «مبادرة علنية»، تؤكد توجهاته ونياته الحقيقية، عندما أعلن أمام «مجلس الأمة» عام 1971، أنه على استعداد لإعادة افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية، وإعادة تعمير مدن القناة، إذا انسحبت إسرائيل مسافة 40 كم شرقاً من شط القناة، ولكن إسرائيل رفضت هذه المبادرة أيضاً.

من المهم الإشارة إلى أن السادات قد عمد بنفسه إلى الاعتراف بهذه «المبادرة السرية» المبكرة، في بيانه أمام مجلس الشعب عن زيارته إسرائيل، فور عودته منها في تشرين الثاني/ نوفمبر 1977، حين أشار إلى أنه سأل قادة إسرائيل، الذين قابلهم في أثناء تلك الزيارة: لماذا لم يقبلوا مبادرته التي عمد إليها منذ توليه السلطة عام 1970، من خلال «قناة الاتصال السرية» التي دشنها عبر الولايات المتحدة؟ مؤكداً لهم: «إن القبول بها كان سيجنبنا حرب عام 1973»!

لكن ما لم يقله السادات هو أن أساس الرفض الإسرائيلي كان يعود، في حقيقته، لا إلى استعداد الرئيس الجديد، وهم يعرفون مدى جديته وصدقيته، ولا إلى «الصفقة» التي يعرضها عليهم، وهم يعلمون بأنها حقيقية، بل إنها صفقة مغرية، ويسيل لها اللعاب بكل معيار، إنما يعود الرفض الإسرائيلي إلى مشكلة حقيقية أعقد من ذلك كثيراً. لقد أوضحوا له أنهم ليسوا على استعداد لعقد صفقة مع «فرد»، مهما كانت شروطها مغرية بالنسبة إليهم. فهم يدركون أنهم حين يكونون أمام أي «فرد عربي»، فإن «عمر قراره» المتوقَّع هو «عمر بقائه في السلطة». وذلك يدفعهم إلى الشك في الأساس الذي تقوم عليه «شرعية» ذلك الطرف، الذي يحاورهم ويحاورونه، لأن المدى الطويل مرهون بغيب يصعب حسابه، وبخاصة إذا كان أي خَلَف على استعداد لنسخ أي سَلَف.

لقد أكدت إسرائيل بوضوح أنها على استعداد بلا شك لعقد «اتفاقية سلام»، لكن مع «نظام متكامل»، لا مع مجرد «فرد»، وأن النظام القائم في مصر ـ آنذاك ـ بغض النظر عن «الفرد» المتربع على قمته، ومهما كانت نياته وتوجهاته، ليس «النظام» الذي يمكن أن تقبل إسرائيل إبرام «السلام المنشود» معه، لأنه «نظام» يتناقض جذرياً مع متطلبات «السلام الحقيقي» من وجهة نظرها؛ أي أن إسرائيل أكدت ـ بصراحة تامة ـ عدم استعدادها لإبرام اتفاق مع «النظام» الذي شيَّده جمال عبد الناصر، والذي يقبع السادات على قمته من الناحيتين الرسمية والشكلية، بينما السلطة الحقيقية ليست ملك بَنانه، وإنما في مكان آخر تمثله مجموعة «القيادات الناصرية»، التي تولت هي تنصيبه.

كذلك، فإن ما لم يقله السادات أيضاً أنه فهم مغزى هذه «الرسالة»، وفهم «الشروط» التي تطلبها إسرائيل ـ ومن قبلها الولايات المتحدة ـ من أجل إنهاء الصراع مع مصر؛ والتي تتلخص في «الانقلاب الجذري» على مسار سياسي شامل، كان يعبّر عن اقتناع أصيل بدور مصري رائد عربياً وإقليمياً ودولياً، وتوجه سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي، ضمن مشروع تنمية شاملة مستقلة، ونهضة ذاتية في الداخل، جعل مصر واحدة من الدول المتقدمة على طريق التنمية المستقلة، وقيادة الوطن العربي كله إلى جانب ريادتها في العالم الإسلامي، فضلاً عن مكانة قيادية مميزة في العالم الثالث، عالم أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وقد أدرك السادات، بوجه خاص، أن حل «الصراع غير الأساسي»، وهو الصراع العربي ـ الإسرائيلي، مرهون أولاً بحل «الصراع الأساسي»، وهو الصراع العربي الغربي، الأمريكي في الأساس، لأن المعركة الأساسية كانت بين نظام جمال عبد الناصر والولايات المتحدة. وبالتالي، فإن المطلوب هو تصفية هذا النظام أولاً، أي أن التبعية للولايات المتحدة هي مدخل الاستسلام أمام إسرائيل. ومن هذا المنطلق، رفع السادات شعاره الشهير: «إن الولايات المتحدة تمتلك 99 بالمئة من أوراق الحل»، وقد رفع هذه النسبة فيما بعد إلى 99.9 بالمئة، ثم إلى 100 بالمئة! وعلى هذه الطريق، أوفى السادات بالشرطين اللذين فرضتهما الولايات المتحدة ثمناً لإقامة علاقات طيبة معها، كمدخل إلى النظر في إمكان تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي:

أولهما، تصفية نظام جمال عبد الناصر بالكامل، وبكل رموزه وأبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وعلى كل المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

ثانيهما، طرد الاتحاد السوفياتي من مصر، عن طريق الاستغناء عن خدمات الخبراء والمستشارين والفنيين السوفيات فيها، وهو الأمر الذي استجاب له السادات عام 1972 ـ من ناحية، وإلغاء معاهدة الصداقة والتعاون المصرية ـ السوفياتية، الذي استجاب له أيضاً عام 1975 من ناحية أخرى.

هكذا بدأ العمل، بموجب هذه «الرسالة»، من أجل تلبية تلك «الشروط»، لإحداث أضخم انقلاب جذري شهده الصراع العربي ـ الإسرائيلي منذ تفجره، لبناء «النظام الجديد» الذي يصلح لإنجاز هذه «التسوية». ثم شرع السادات في إحداث أكبر انقلاب في «بيئة الصراع» العربي ـ الإسرائيلي على كل المستويات.

لقد عمد السادات فور «انتصاره» في «عملية» أيار/مايو عام 1971، التي تمخضت عنها الإطاحة بكل «المجموعة الناصرية» من السلطة، إلى إبرام معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي، في الشهر التالي مباشرة، عندما قام الرئيس السوفياتي بودغورني بزيارة مصر، كي يؤكد أنه لا يسير فقط على خط جمال عبد الناصر، بل إنه «يزايد» عليه، ويذهب إلى حد إبرام مثل هذه المعاهدة، فضلاً عن الاستجابه لمشاعر القلق، وربما انعدام الثقة،

التي انتابت الاتحاد السوفياتي بعد عزل هذه «المجموعة الناصرية»، وبخاصة أنَّه من المعروف عن أفراد هذه المجموعة إيمانَهم الكامل بخط جمال عبد الناصر، والتزامهم التوجه الاشتراكي، فضلاً عن تقدير دور الاتحاد السوفياتي، والصداقة معه، من دون أن يعني ذلك أية صدقية لما كان يشاع أيام جمال عبد الناصر من أن علي صبري هو رجل موسكو، وأن زكريا محيي الدين رجل واشنطن في مصر. فقد كان ذلك نوعاً من «تقسيم الأدوار» لجأ إليه جمال عبد الناصر، لاعتبارات عملية، كما أنه عمد في إحدى خطبه إلى نفي هذه «الشائعات» تماماً[4].

فضلاً عن ذلك، كان السادات قد أعلن في إحدى خطبه، قبل حرب عام 1973، حرفياً: «إن التشكيك في الاتحاد السوفياتي خيانة عظمى»! وكان ذلك التقرير بنصه هو «مانشيت» الصحف الحكومية الثلاث: الأهرام والأخبار والجمهورية. لكن بعد تلك الحرب جعل منه العدو الأول لمصر، مقدِّماً بهذا التحول الاستراتيجي المفاجئ تضحيات كبرى تحملها الاقتصاد المصري، والمرافق الأساسية، فضلاً عن القوات المسلحة المصرية.

وعلى النقيض من ذلك تماماً، أخذ السادات يؤكد أن «الولايات المتحدة تتحكم في 99 بالمئة من أوراق اللعبة» في المنطقة، واتجه اتجاهاً حاسماً ناحية «الغرب» عموماً، سياسياً واقتصادياً وأيديولوجياً. لقد تصور أن حل مشكلتي مصر الداخلية والخارجية يوجد في واشنطن، وخلد في يقينه أنه كي يصل إلى هذا الحل فإنه يتعين على مصر أن تتخذ موقف المواجهة الحادة مع الاتحاد السوفياتي، وأن تتزعم حملة مطاردته في المنطقة العربية، وفي قارة أفريقيا بأسرها، وأن تنبذ مصر طريق المواجهة مع إسرائيل، وتخطو خطوات كبيرة نحو التقرب إلى مجموعات الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة، وأن تتخذ موقف المعارضة لمجموعة النظم العربية «التقدمية»، وأن تقترب أكثر فأكثر من مجموعة «النظم المحافظة»، وأنه يتعين عليها أن تجتثّ تراث ثورة 23 تموز/يوليو 1952، وأن تشكك في قدرة القطاع العام على تحمل مسؤولية الاقتصاد المصري، وأن تفتح أبواب البلد على مصراعيها لاستقبال «الغرب»، نفوذاً وثقافة ومناهجَ فكر وإعلام وتنشئة سياسية وثقافية.

بتعبير متكامل، أن تجري عملية تسوية «الصراع العربي ـ الغربي» أولاً، باعتباره الصراع الأساسي في المنطقة، كمدخل ضروري لتسوية «الصراع العربي ـ الإسرائيلي». هكذا، عمد السادات إلى تسليم الولايات المتحدة 99 بالمئة من أوراق اللعبة! ومن الطريف أنه عندما أشارت بعض «تيارات المعارضة» في مصر إلى أن هذا التقرير الحاسم يعني، في المقابل، أنه لم يعد للإرادة الوطنية المصرية سوى نسبة 1 بالمئة، انتقد السادات في إحدى خطبه هذه

(4) انظر: عبد الله إمام، علي صبري يتذكر: بصراحة عن السادات (القاهرة: دار الخيال، 1999).

المعارضة، بل سخر منها، فزعم أن «الولايات المتحدة تتحكم في 100 بالمئة من أوراق اللعبة» في المنطقة!

كذلك، أدرك السادات ـ وبخاصة بعد تظاهرات الخبز العنيفة، في 18 و19 كانون الثاني/يناير عام 1977، التي شملت مصر كلها، إلى حد إعلان حظر التجول، ونزول الجيش إلى الشوارع لضبط الأمن وفرض النظام ـ أن «رأس المال النفطي» غير مستعد لأن ينقذ مصر من مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية، وأن شروطه تشتد تعسفاً. فقد رفضت السعودية ـ مثلاً ـ أن تكون احتياطياً مالياً لمصر، بل على العكس من ذلك، فرضت شرطاً مهماً على منح معوناتها لمصر، ضمن شروط أخرى، هو أن تقبل «شروط صندوق النقد الدولي»، أي أنها تصرفت كعامل فعّال للتبعية. وهذا أحد الأدوار السعودية غير المعروفة، على الرغم من توثيقها[5].

ففي إحدى جلسات مجلس الوزراء، التي سبقت أحداث 18 و19 كانون الثاني/يناير عام 1977، تحدث عبد المنعم القيسوني، وزير الاقتصاد، عن ضرورة رفع الدعم عن بعض السلع، استجابة لقرار من البنك الدولي بعد إقراض مصر 200 مليون جنيه ما لم يتم رفع الدعم. وفي جلسة أخرى أضاف: أن المشكلة أيضاً مع الدول العربية، التي قررت عدم دفع أية مساعدات إلا بعد استشارة خبراء من البنك الدولي. وفي السياق ذاته، عندما قدّم العرب معونة مالية لمصر، قبل حرب عام 1973، كان الشرط العربي أن بنكاً أمريكياً يقدم قرضاً لمصر قيمته 60 مليون جنيه بضمان السعودية، ورفضت السعودية أن يكون قرضها لمصر بضمان البنك المركزي المصري. وعندما طلبت مصر زيادة المعونة من الكويت، أعلنت الكويت في نشرات رسمية أن احتياطي النفط لديها ينضب، أو هو في طريقه إلى ذلك. ثم ثبت أن العكس هو الصحيح. وتدل آخر الإحصاءات العلمية على أن الكويت تحتفظ بالاحتياطي لمدة 250 سنة قادمة إذا استمر ضخ النفط على ما هو عليه[6].

وإذا كان الطريق إلى إسرائيل قد عبّدته «حزمة من السياسات»، فإن تلك السياسات بدورها كانت تستند إلى «منظومة أيديولوجية متكاملة»، تأتي على طرفَي نقيض من «المنظومة الناصرية» التي اعتمدتها ثورة 23 تموز/يوليو عام 1952، والتي كانت تتكون من أربعة عناصر أساسية: **أولها**، الاستقلال الوطني والقومي، والتنمية المستقلة الشاملة لمصلحة القاعدة العريضة من الجماهير؛ وثانيها، تحالف قوى الشعب العامل، الذي يهدف إلى حل التناقضات بين الطبقات سلمياً؛ وثالثها، الوحدة العربية كحقيقة مركزية مؤكَّدة، فضلاً عن الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، كسياسة خارجية للقومية العربية، في مواجهة عالم الحرب الباردة، الأمر الذي يعني أن

(5) انظر: رمزي ذكي، «دور الصندوق الدولي للنقد في مصر: 1974 ـ 1978،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، 6 ـ 8 أيار/مايو 1983.

(6) موسى صبري، السادات: الحقيقة والأسطورة (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1985)، ص 298 و419.

الولايات المتحدة هي العدو الأساسي، ولا يمكن أن تكون وسيطاً نزيهاً أو محايداً في الصراع مع إسرائيل، وأن مصر مع تزعمها مجموعة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز تقيم علاقات استراتيجية مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية؛ ورابعها، أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي عبارة عن «صراع وجود لا صراع حدود»، وهو الصراع المباشر، الذي قد يكون الأكثر خطورة في الأجلين القصير والمتوسط.

أما «منظومة السادات الأيديولوجية» فقد كانت تتكوّن أيضاً من أربعة عناصر أساسية مغايرة تماماً: أولها، الانفتاح الاقتصادي، واعتماد المبدأ الرأسمالي الذي يقوم على آلية العرض والطلب، واعتماد مبدأ: مصر أولاً، ومصر ثانياً، ومصر ثالثاً وأخيراً؛ وثانيها، الديمقراطية السياسية الليبرالية، باعتماد نظام تعدد الأحزاب؛ وثالثها، التحالف مع الولايات المتحدة، والتوجه إلى الغرب عموماً؛ ورابعها، السلام مع إسرائيل، على أساس أن الصراع معها هو «صراع حدود لا صراع وجود». وقد اعتمد السادات على «ترسانة الأسلحة» المتنوعة التي تنطوي عليها هذه «المنظومة» في حملته من أجل «تسويق التسوية» في صفوف الشعب المصري.

ومن هذا المنطلق رفع السادات شعاره الشهير: «إن الولايات المتحدة تمتلك 99 بالمئة من أوراق الحل»، وكان أبرز تعبير عن ذلك التحول الخطير، في الوقت ذاته، هو أحاديث السادات المتواترة، وبخاصة منذ مطلع عام 1976، عن «الحاجز النفسي» بين العرب وإسرائيل، بل الادعاء أنه يفسر 70 بالمئة من عوامل تفجر الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فلا هو اغتصاب وطن، ولا هو تشريد شعب، ولا هو احتلال أراضٍ! وجاءت «المبادرة» ـ في منظوره ـ كي تكسر هذا «الحاجز النفسي»!

2 ـ منهج السادات في تسويق التسوية

كان على السادات أن يلتزم أقصى درجات الحذر والتدرج في الإعراب عن توجهاته، وتنفيذ سياساته، بعد توليه السلطة، في تشرين الأول/أكتوبر عام 1970، لا فقط لأنها تمثل نقيضاً كاملاً، وانقلاباً شاملاً، على جمال عبد الناصر، مع مكانه ومكانته في صفوف الشعب المصري، وإنما أيضاً لأن هناك أرضاً محتلة تنتظر قرار تحريرها بالقوة المسلحة، وقوات مسلحة تنتظر اتخاذ قرار واحد لا بديل عنه بشن حرب التحرير، لاعتبارات متعددة مفهومة، ولأن هناك أيضاً عدوّاً يصر على استمرار الاحتلال ورفض الانسحاب، ويواصل التحدي بحكم تفوقه العسكري، ومساندة الولايات المتحدة له إلى آخر المدى، ثم لوجود «المجموعة الناصرية» التي تمسك بكل مفاتيح السلطة والقوة والنفوذ، وهي التي مكّنت السادات عملياً من تولي السلطة، مع إلزامه بقيود عدة في شأن ممارستها.

وقد أدرك السادات أن قضية جمال عبد الناصر، وجماهيره، بالغة الحساسية، وأنه لا يستطيع الاقتراب منها بشكل مباشر، فقرر تأجيل المساس بها، لكنه حاول الاقتراب منها من بعيد، ومن مدخل البحث عن حل سلمي، يستطيع من خلاله أن يواجه العدو الإسرائيلي، وقضية الاحتلال، من ناحية، والولايات المتحدة راعية إسرائيل، من ناحية أخرى. هكذا، جرب أن يفتح قنوات اتصال سرية بالولايات المتحدة، ومن خلالها بإسرائيل، وفي الوقت ذاته طرح مبادرة علنية تقوم على انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية مسافة 40 كم شرق قناة السويس، وإعادة فتح القناة للملاحة العالمية. وفوق ذلك كله، أفاض في الحديث طوال لقاء مغلق مع جوزيف سيسكو، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية ـ في 9 أيار/مايو عام 1971، قبل ثلاثة أيام فقط من قراره تصفية «المجموعة الناصرية» ـ عن رفضه خوض الحرب، واعتزامه عزل وزيري الحربية والخارجية لإصرارهما عليها، وتصفية «المجموعة الناصرية» كلها، وأنه إجمالاً مختلف تماماً عن جمال عبد الناصر. لكن خاب مسعاه، ولم يصل إلى أية نتيجة في هذه الجبهات التي فتحها على نفسه.

هكذا فرضت الظروف والتداعيات على السادات أن يتفرغ أولاً لتصفية هذه «المجموعة الناصرية»، وعزلها من السلطة، الأمر الذي يمثل خلاصاً من نفوذها وقيودها، بعد أن علمت علم اليقين بجانب من توجهاته وألاعيبه ومؤمراته، من خلال «عملية الدكتور عصفور»، مع قيام شعراوي جمعة بتسليمه تسجيلات لقاء مبعوثه عبد المنعم أمين مع دونالد بيرغس، رئيس بعثة رعاية المصالح الأمريكية في القاهرة. فضلاً عن أن التخلص من هذه المجموعة سيمثل رسالة غير مباشرة في شأن «المساس» بخط جمال عبد الناصر. وقد مكّنته هذه المجموعة من تحقيق مأربه، على الرغم من يقينها بأن لديها ما يدينه بجريمة «الخيانة العظمى»، عندما تساهلت معه، وتعاملت بمنطق حسن النية، والحرص على تماسك الجبهة الداخلية، و«ضرورات المعركة»، بل تقدمت له باستقالاتها من تلقاء ذاتها في خاتمة المطاف، فقبلها على الفور، مؤكداً بحق أنها سهّلت عليه «المهمة»!

إن توجه السادات ناحية «خيار التسوية»، بعد أن «خلا له الميدان» تماماً، لا فقط بتصفية «المجموعة الناصرية»، وإنما أيضاً بالانقلاب على خط جمال عبد الناصر، الذي قاده إلى الولايات المتحدة وإلى إسرائيل، وتحديد دوافع تلك التسوية ومنهجها وتوجهاتها، في إدراكه، جرى عقب أقصى درجات الحذر والتدرج، وبخاصة قبل حرب عام 1973، بحيث استخدم أربعة مبادئ أساسية في تبرير التسوية أو «تسويقها» : أولها، «مبدأ الواقعية»؛ وثانيها «مبدأ انعدام البدائل»؛ وثالثها، «مبدأ ثقافة السلام»، ورابعها، «مبدأ السلام من أجل الطعام».

أ ـ مبدأ الواقعية

بررت «مدرسة التسوية» التي قادها السادات كل توجهاتها وسياساتها بطرح «مبدأ الواقعية»، لكن هذه «الواقعية» تقودنا بعيداً جداً من الواقع ومن التاريخ معاً؛ فمع أن الواقعية السياسية لا تتناقض بالضرورة مع الفكر القومي، إلا أن هناك موقفين إزاء «الواقعية»، كلاهما خاطئ: الأول، الحديث عن الواقع، وإغفال الحقيقة التاريخية؛ والثاني، الحديث عن الحقيقة التاريخية، وإغفال الواقع. فليست هناك واقعية معادية للتاريخ، كما أنه ليس هناك تاريخ ينكر الواقع، وليس الواقعية. لذلك، يجب تأكيد أن الواقعية من دون مثل أعلى تصبح وقائعية.

ولننظر إلى الأمر من «زاوية واقعية» أخرى: ماذا كان يمكن أن يقدم السادات أكثر مما قدم تحت شعار «الواقعية»؟ لكن حتى هذا الكثير، وهو كثير جداً، ظل عاجزاً عن أن يلقى استجابة حقيقية من إسرائيل. ويرجع ذلك، في الأساس، لا إلى طبيعة ما يقدمه الجانب العربي، بل مدى «استعداده» في الحقيقة لتقديم المزيد، وإنما إلى طبيعة التناقضات الجذرية بين العقيدة الصهيونية ومتطلبات السلام الحقيقي. لذلك، فإن إسرائيل لن تقبل سلاماً مع الأمة العربية إلا إذا فرضت عليها «السلام الإسرائيلي».

لقد ذهب السادات بطرح «مبدأ الواقعية» إلى أن المدرسة القومية ـ مدرسة جمال عبد الناصر ـ تسببت بهزيمة قاسية، وأزمات اقتصادية طاحنة، وخلافات عربية مريرة، كما تسببت بخلق حال عداء مزمن مع الولايات المتحدة، التي «اضطرت» تحت وطأة هجوم القوميين ـ وهي الدولة الأقوى والأعظم ـ إلى مساندة إسرائيل ضد مصالحها وضد العرب! كما ذهبت إلى أن الوحدة العربية هدف مستحيل التحقيق!

ثمّ ردد السادات صراحة أن جزءاً كبيراً من فلسطين ضاع ولن يعود، وأن جزءاً محتلاً قد يعود. والأهم هو استعادة الأجزاء «غير الفلسطينية» التي جرى احتلالها عام 1967 أولاً، وعلى حسابها بالمنطق، وأن السبيل الوحيد إلى استعادة ما يحتمل أن يعود هو الاعتراف بالهزيمة، وإنهاء الصمود.

لقد خلصت «مدرسة التسوية» التي قادها السادات إلى أن كل ما تقدم يستلزم رفض منظومة المفاهيم والأساليب التي كانت سائدة، في شأن إدراك الصراع وإدارته وتسويته، وتبني منظومة جديدة تتسق مع المتغيرات العالمية، وتنزل على مقتضيات «الواقعية». وكان معنى ذلك في التطبيق مزدوجاً:

من ناحية أولى، التسليم بأن «الولايات المتحدة تمتلك 99 بالمئة من أوراق الحل»!

من ناحية أخرى، «التسليم بأن 70 بالمئة من عوامل الصراع العربي ـ الإسرائيلي نفسية»!

ب - مبدأ انعدام البدائل

تذهب «مدرسة التسوية»، امتداداً لمقتضيات مبدأ الواقعية، إلى أن السياسة العربية قد أضاعت الكثير من فرص السلام، ثم هرولت، لكن بعد ضياع الفرص، إلى القبول بشروط الأمر الواقع وطغيانه، ورضخت تحت ضغوط ثقيلة وعنيفة إلى التفاوض من غير شروط مسبقة، وكان معنى ذلك القبول بشرط القوة، ولا شيء غيره. وكان التبرير أنه لم يكن هناك «بديل آخر»!

في الحقيقة، إن المنطق العربي الذي يذهب، في كل مرة، إلى «انعدام البديل»، يحتاج إلى مناقشة موضوعية. إن أولئك السياسيين والمنظِّرين العرب، الذين يركزون فقط في بنية الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية، إنما يقدمون فرضية مضلِّلة؛ تتعلق في جوهرها بفكرة «انعدام البديل». فهذه الفرضية المضلِّلة تجعل الزعماء العرب في حِلّ من تبِعة مسؤوليتهم عن سوء الأداء في السياسة الخارجية. فلا شك في أنه عندما تضيق الخيارات إلى هذا الحد، ولا يبقى سوى خيار وحيد، تكون «الهزيمة الكاملة» - هزيمة الإرادة - قد وقعت لا محالة.

ففي التعامل مع النظام العالمي المتغير، أمام البلدان العربية خيارات أخرى غير الخنوع باسم «الواقعية»، أو المواجهة غير المسؤولة بشعار «الثورية»؛ فبينهما خيارات وبدائل متعددة ممكنة، حقيقية وموضوعية، لكنها رهن بجسارة الفكر، وحرية الإرادة، وصلابة الفعل. أما حين يصل القرار السياسي - أي قرار سياسي - إلى الإقرار بأنه لا يملك بدائل غير ما هو معروض، أو مفروض، عليه، فمعنى ذلك أن العمل السياسي يفقد أهليته وشرعيته. فمعيار قيمة القرار أنه اختيار بين بدائل متعددة؛ فإذا لم يعد هناك غير بديل وحيد، كما يقولون، في شأن «السلام» المعروض، أو المفروض، فلا مفرَّ من التسليم بأنه «سلام الإذعان»، لا «سلام الشجعان»!

إن الاعتراض الأساسي على تبرير كل هذا الذي يحدث، والقبول باتخاذ كل هذه المواقف المهينة والمستضعفة، بذريعة «انعدام البديل»، يتمثل بأن هذا التوجه لا نهاية له إلى درجة «السقوط» التي يمكن أن يهوى إليها. فمتى ما شرع المرء في القول: إن «لابديل» أمامه، أمكن تبرير كل شيء إلى ما لا نهاية.

ومن المفيد الإشارة، في هذا السياق، إلى أن استمرار تلك البيئة السياسية العربية، وفي اتجاه التدهور والتردي، هو الذي سمح بإعلان «ترامب» نقل السفارة الأمريكية إلى القدس عام 2017.

لقد بلغت ذريعة «غياب البديل» ذروة المفارقات، عندما تمثلت بـ «حلقة مفرغة خبيثة» تربط بين حركات التطرف الديني، ونُظم الحكم العربية، وإسرائيل؛ فقد أصبحت حركات التطرف الديني مصدراً لإسباغ نوع من «الشرعية الشيطانية» على عدد من نُظم الحكم العربية وإسرائيل معاً. وتفصيل ذلك أن الولايات المتحدة وإسرائيل قد وجدتا أن مصلحتيهما تشجيع حركات التطرف الديني في أقطار عربية معينة، لتحقيق عدة أهداف:

أولها، الإساءة إلى سمعة العرب والمسلمين والفلسطينيين في العالم كله، فضلاً عن تمرير أية أعمال إرهابية، وأي خرق صارخ للقانون الدولي وللعدالة تقوم به إسرائيل ضد الفلسطينيين والعرب.

ثانيها، أنها أداة ضغط رائعة على الحكومات، الأمر الذي يجعلها تحت رحمة الولايات المتحدة باعتبارها مصدر السلاح والمعونات الاقتصادية. ولنتذكر تأثير الأعمال الإرهابية في السياحة في مصر.

ثالثها، نشر مناخ من اللاعقلانية لا بد من أن تجني إسرائيل ثماره في المدى الطويل، إذ هو يعطل ملكة التفكير لدى قطاع كبير من عامة الناس، ويشغلهم عما يجري في الشؤون السياسية والاقتصادية، وعن أخطار المشروعات الإسرائيلية ـ الغربية المُعَدَّة للمنطقة.

وهذا المكسب الذي حققته إسرائيل هو المأساة الحقيقية، إذ تجعل «البديل الوحيد» المطروح: الخضوع لجبروتها، بمساعدة نظم الحكم، التي يحلو لها بدورها أن تدّعي في كل شأن حيوي أنه ليس هنالك بديل آخر؟ ومن الذي قال إن من المستحيل أن يكون هنالك نظام وطني يرفض الخضوع للولايات المتحدة وإسرائيل، ويرفض في الوقت نفسه الخضوع لتفسيرات لاعقلانية للدين، وتوجهات إرهابية تتخلى عن العقل وتقيّد الحريات؟ إن إسرائيل لها مصلحة أكيدة في تصوير الأمر على أنه لا خيار إلا بين هذين الأمرين؛ ليس فقط أمام المثقفين والسياسيين المصريين، بل أيضاً أمام العالم الغربي.

ج ـ مبدأ ثقافة السلام

عمدت «مدرسة الواقعية» إلى زرع مفهوم جديد في قاموس المفردات السياسية العربية، باسم «ثقافة السلام». إن من أبرز خصائص هذا المفهوم أن صياغته تمت بدهاء شديد، بحيث يستفيد من أي موقف إزاءه في حالتَي قبوله أو رفضه. فإن من لا يتبنى «ثقافة السلام» في عرفهم، أو لا يؤيدها، يصنَّف بسهولة بين معسكر أعداء السلام، أو أنصار ثقافة الحرب، أو على أقل تقدير أعداء ثقافة السلام! إن تحليل هذا المفهوم يقتضي عرض أربعة توجهات أساسية: **أولها**، تزوير حقائق الصراع العربي ـ الإسرائيلي؛ وثانيها، تزييف حملة تسويق التسوية الأمريكية ـ الإسرائيلية؛ وثالثها، ثقافة الحرب؛ ورابعها، السلام... من دون عدل.

(1) تزوير حقائق الصراع العربي ـ الإسرائيلي: إن صنّاع ثقافة السلام ينطلقون من تغيير كامل لحقائق الصراع العربي ـ الإسرائيلي كافة، في الماضي والحاضر، يصل إلى حد التزوير، في إطار الحملة الشاملة التي تشنها الإمبريالية والصهيونية من أجل محو الذاكرة التاريخية للأمة العربية. أساس ذلك أن صنّاع مفهوم ثقافة السلام يصورون الصراع العربي ـ الإسرائيلي كأنه صراع بين دول طبيعية التكوين، طبيعية التجاور، أي أنهم يلغون من الأساس كل ما حدث في

عام 1948، وما قبله، على أرض فلسطين، ويحصرون الصراع فيما حدث في عام 1967. بعد ذلك، يصبح من السهل تفصيل الرواية التاريخية ـ السياسية التي تذهب إلى أن أحداث عام 1967 قد انطلقت أساساً من قرار عدواني اتخذه جمال عبد الناصر، وبخاصة إغلاق مضيق تيران، ومن رد فعل دفاعي من جانب إسرائيل، يغطي كل ما فعلته في عام 1967، وكل ما تفعله اليوم، وما ستفعله في المستقبل.

إن إسرائيل تقود حملة شعواء لاستكمال إبادة الشعب الفلسطيني، الذي تجاسر وتحدّى الإبادة، وهي تعتقد أنها تستطيع أن تمحو الحقائق وتزوّرها، وأن تنشئ باطلاً تضعه في مصاف الحقائق، إذ أطلقت على بيان قيامها إعلان الاستقلال، فهل هو الاستقلال عن الشعب الفلسطيني الذي كان يحتل الشعب اليهودي، أم هو «تحرير فلسطين من الغاصبين الفلسطينيين»، الذين سكنوا الأرض آلاف السنين، في مقابل بضع سنين أقام بها بنو إسرائيل؟ يبدو أن اليهود في إسرائيل يتحدثون عن الاستقلال عن بريطانيا، التي كانت تحتل فلسطين، حتى يزيّفوا الحقائق، ويؤكدوا زعمهم أن فلسطين لم تكن موجودة أصلاً!

(2) تزييف حملة تسويق التسوية الأمريكية ـ الإسرائيلية: في مواجهة هذه المحاولات المحمومة لنزع الصورة الأصلية للصراع، لا بد من التأكيد باستمرار أن الصراع لا يدور على قطع صغيرة من الأرض، بين دول طبيعية التكوين، وطبيعية التجاور، لكنه صراع من نوع آخر تماماً، في أساسه، وفي أصوله، وفي أهدافه. أما موضوعه فليس قطعة أرض هنا، وقطعة أرض هناك، بل مستقبل هذه المنطقة العربية، الذي يدور الصراع الأساسي حول تشكيله، منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية، وهو صراع ذو طبيعة مفتوحة، ولا يمكن له أن ينتهي إلا بحل من اثنين:

أولهما، نجاح الأمة العربية في انتزاع حيويتها ونهضتها المعاصرة من براثن عوامل التخلف والتفكك الداخلي والتجزئة، ومن براثن التبعية، وعوامل الضغوط والمطامع الخارجية.

وثانيهما، نجاح المعسكر الإمبريالي ـ الصهيوني في قتل حيوية الأمة العربية، وشلّ الجهاز العصبي لهذه الحيوية شللاً دائماً، ثم استمرار التخلف والتبعية والتجزئة، وترسيخ الوجود الصهيوني في المنطقة.

ويتبقى السؤال الجوهري الذي لا بد من طرحه باستمرار: هل نحن الآن حقاً أمام مشروع للسلام، يطرح «ثقافة للسلام»، لا بد لكل عربي عاقل متحضر من أن يتبناها؟

إن الصورة الأصلية للصراع تؤكد أنه صراع بُني على باطل مزدوج: «أسطورة»، من ناحية، و«جريمة»، من ناحية أخرى؛ «أسطورة أرض الميعاد»، التي تأسس عليها «قرار تقسيم فلسطين» عام 1947، وهو قرار لا سند له إلا هذه «الأسطورة»، في مقابل الواقع القائم الذي يؤكد أن «اليهود» كانوا يملكون في ذلك العام أقل من 7 بالمئة من أرض فلسطين، وأن «جريمة طرد

شعب كامل من وطنه» قد تَمَّت بوسائل شتى. وليس في نصوص «التسويات القائمة والقادمة» وأسسها ومفاهيمها، ما يوحي بالتخلي عن «الأسطورة»، ويمحو آثار «الجريمة»، بل إن التسوية مبنية أساساً على التمسك بكلتيهما: «الأسطورة»، و«الجريمة».

معنى ذلك أنه صراع يتجه إلى تكريس وضع إسرائيل باعتبارها «دولة إقليمية عظمى» في المنطقة العربية، وليست دولة عادية وطبيعية، مزودة بكل أسباب القوة المتجددة، وسط «عالم عربي» يخضع من الداخل ومن الخارج لآلية مستمرة أيضاً من التفكيك، ومن قتل كل أعصاب الحيوية فيه. وليس في مسيرة التسوية ما يوحي بالتخلي عن هذا «الهدف»، بل إنه يمثل روح التسوية المطروحة وجوهرها. هكذا كان الوضع دائماً، وهكذا يبدو عند تفحص كل وثائق التسوية.

(3) ثقافة الحرب: في مقابل ذلك، توهجت مصطلحات «ثقافة الحرب» و«العنف» التي عمل تجار الحروب وصنّاع السلاح وسماسرته على الترويج لها دفاعاً عن مصالحهم، من خلال تسويق حزمة متكاملة من الأفكار، التي تولّى صياغتها مفكرون استراتيجيون محترفون، بحيث شكلت في النهاية ثقافة متماسكة، تمكنت من اختراق عدد من مجالات الدعوة إلى «ثقافة السلام»؛ بحيث تحول ذلك «السلام» إلى «حال» بدلاً من أن يكون «نشاطاً» و«فعلاً».

لقد تغيرت لافتة المنصة الدولية عبر التاريخ من عصبة الأمم إلى الأمم المتحدة، إلى الوسيط الأمريكي، إلى اللجنة الرباعية، إلى غير ذلك من المسميات. ومن اللافت أن جميع من اعتلوا تلك المنصات كانوا ينتمون تحديداً إلى الدول الأقوى، وهي في الوقت نفسه الدول التي تتصدر إنتاج الأسلحة وتجارتها.

إن شعار «ثقافة السلام» لم يعد يعني لدى أغلبية الناس سوى الاستسلام، ولم يعد منطقياً، ولا حتى مفهوماً، أن يُطلب من المقهورين والمظلومين أن يتغنوا بهذا «السلام» وبثقافة «السلام» في ظل معاناتهم بسبب الاحتلال أو الفساد أو الظلم الاجتماعي، من دون إجابتهم عن السؤال الأكثر أهمية وإلحاحاً: ما الذي يمكن عمله الآن عملياً لمقاومة الظلم والقهر والفساد؟ هل من سبيل سوى الحرب والعنف؟

(4) السلام.. من دون عدل: إن الدول العربية الإسلامية، وشعوب هذه البلاد، علماً بأن الفلسطينيين في الصدارة، ضاقوا ذرعاً بالرواية الأمريكية الإسرائيلية عن «السلام»، وازدادوا ضيقاً عندما تبنت أوروبا الرواية ذاتها؛ فصار «السلام» في المنطقة العربية «رواية» يشترك العالم في تمثيلها، وبين الحين والآخر تُدعى دولة عربية أو إسلامية إلى الاشتراك فيها، أو على الأقل إلى التصفيق والتهليل لها، خوفاً أو مسايرة أو مزايدة، تحت شعار «مسيرة السلام».

لم يكن من المتصور، على امتداد سبعة عقود هي عمر الغزوة الصهيونية للمنطقة العربية، أن يأتي يوم تصبح فيه كلمة «السلام» تعني تثبيت الظلم والعدوان؛ فهناك من يردد الكلمة مؤكداً التزام العرب والمسلمين بالسلام في المحافل الدولية، وعلى مسامع شعوب المنطقة. وهو يعرف، والناس تعرف، وفي دول الغرب يعرفون أن المتكلم إن صدق ما كان لينطق بالتزام بكلمة تثبت الظلم والقهر لعقود أو قرون مقبلة. أغلب الظن أن كلمة «سلام» لا تتجاوز طرف لسان الناطق بها، عربياً كان أو إسرائيلياً أو وسيطاً أجنبياً، لأنه يعرف أنها ليست صادقة، وليست مخلصة.

وهناك تحت عناوين «السلام»، في صحافة إسرائيل والغرب وصحف عربية، مقالات وتصريحات أكثرها منشور في صيغة ابتزاز وتهديد ووعيد. فالمعونات ترتبط بذلك «السلام»، والتجارة التي يفترض بها أن تكون حرة مقيَّدة بشروط التزام «السلام»، والعلاقات الطيبة «السلمية» بدول الغرب لن تكتمل إلا بالتزام هذا «السلام». وفي حالات معدودة، تقدم البعض بتعريف لهذا «السلام» الذي يجب أن يلتزم به العرب والمسلمون، ولا يلتزم به بالقدر نفسه الإسرائيليون، وتبرع أيضاً بالإجابة عن السؤال إن كان «السلام» الذي يطالبون العرب المسلمين بالتزامه هو «السلام» نفسه الذي ينتظرون من إسرائيل الالتزام به. تواتر هذا التعريف وهذه الإجابة من وسطاء دوليين جاءوا يبلاغ أن هذا سلام... وهذا سلام. إن «السلام الإسرائيلي» يقوم على توفير الأمن المطلق لشعب إسرائيل في فلسطين واليهود في العالم. ولا أحد ينكر أن إسرائيل تعيش منذ سنوات طويلة في ظل هذا النوع من «السلام». وهي الآن توسّع آفاق ذلك «السلام» بالاستعداد لضرب إيران، بعد أن ضرب لها العراق، وتم تحييد دول عربية وإسلامية أخرى.

إنه «السلام» الذي لم يمنع الحروب التي تشنها إسرائيل على البلدان العربية، ولم يمنع حصار العرب والمسلمين، وتحريض دول الغرب ضدهم، فتضاءل دورهم وانحسر نفوذهم. إنه «السلام» الذي دارت باسمه عجلة السياسة العربية على امتداد العقود الأخيرة، ورضيت عواصم المنطقة التعامل والتفاوض على أساسه، على الرغم من ثقتها المطلقة بأنه لن يحقق سلاماً حقيقياً لها أو للفلسطينيين، ولن يتحول إلى سلام إقليمي شامل.

د ـ مبدأ السلام من أجل الطعام

يمكن القول إن أخطر ما تمخَّض عن هذا الانقلاب الكبير الذي قاده السادات إنما تمثل بإجراء عمليتين متداخلتين، على جانب كبير من الأهمية، في سياق التمهيد لهذا التحول الكبير من الصراع إلى التسوية في صفوف الشعب المصري، وفي الحقيقة التمهيد لزيارة إسرائيل،

بهدف الترويج لعصر الرخاء: **الأولى**، عملية غسل دماغ الشعب المصري من ناحية؛ **والثانية**، عملية نزع سلاح الشعب المصري، من ناحية أخرى.

(1) غسل دماغ الشعب المصري: رفعت «حملة تسويق التسوية» شعاراً بسيطاً للغاية، لكنه كان بالغ التأثير: «السلام من أجل الطعام»! كان لهذا الشعار دوره البارز في ترسيخ عملية «غسل دماغ» الشعب المصري! لقد انطوى هذا الشعار الزائف على مجموعة من المقولات؛ من نحو: فساد التجربة الناصرية إجمالاً، واعتبارها مسؤولة عن المشكلات التي تواجه مصر داخلياً وخارجياً، والتكلفة الباهظة للحروب التي فرضتها هذه التجربة اقتصادياً وإنسانياً، والتي جعلت الشعب المصري من أفقر الشعوب العربية، بعد أن كان من أغناها، إلى جانب التشكيك في انتماء مصر العربي، وإبراز تاريخها الفرعوني، وبخاصة مع ظهور الثروة النفطية بعد حرب عام 1973، وإشاعة أن العرب إنما «أثروا» على حساب الشعب المصري، فضلاً عن الحديث عن خطأ الانشغال بقضية «شعب آخر» لوصف دور مصر تجاه القضية الفلسطينية.

إن حملة التشكيك الموجَّهة إلى الشعب المصري كانت قصداً مقصوداً، يراد منه أن يهتز يقين هذا الشعب بكل شيء، حتى بنفسه، ليصل إلى حال من الإحباط الشديد، تورثه شعوراً من اللامبالاة، يجعله في نهاية المطاف يقبل ما لا يمكن قبوله، ويسكت على ما لا يجوز السكوت عليه، وكان ذلك تمهيداً للتوصل إلى عزلة مصر عن الوطن العربي. وعلى الرغم من عزلة السادات، فإنه لم يعترف لشعبه بأنه في صدد سلام منفرد مع إسرائيل، كما لم يعترف بأنه هو الذي تخلى عن القضية العربية. هكذا عمد إلى استخدام آلة الإعلام المصري القوية في إقناع مواطنيه بأنه يسير في أفضل طريق، وأن الدول العربية الأخرى هي التي ضلَّت الطريق! وتركزت دعايته على نقطتين رئيستين: مزايا «السلام»، وخيانة الدول العربية الأخرى، التي كانت تتحدث بلغة متطرفة للغاية، ومعادية لإسرائيل، لكنها في الواقع لم تكن قادرة على فعل شيء، وتركت مصر تضطلع بكل المعارك، وتقدم كل التضحيات بمفردها. وكان السادات يعلن دائماً أن «السلام» هو المفتاح لمستقبل أفضل لمصر، سيكون أكثر من مجرد نهاية الحرب والمعاناة، واستشهاد ألوف من أبنائها، لا يزالون في ريعان شبابهم. سيكون السلام أيضاً بداية حقبة من النهوض الاقتصادي، لأن البلاد ستكرس كل موارده للتنمية.

وبالضرب على وتر مزايا «السلام»، وجسامة التضحيات التي بذلتها مصر من أجل الوطن العربي، وأنانية الدول النفطية، استطاع السادات أن يؤثر في تفكير قطاع كبير من الشعب المصري لبضع سنين، ويسَّر له ذلك أنه كان حريصاً للغاية على أن يُخفي عن شعب مصر حقيقة «السلام» الذي كان يدور في ذهنه. ومع ذلك، أخذت الحقيقة تتكشف رويداً رويداً للشعب، وبدأ التوتر يتصاعد في مصر، حتى وصل الأمر إلى حد اغتيال السادات. وليس هناك دليل أفضل من حال اللامبالاة الشديدة التي استقبل بها الشعب مصرع السادات، ثم جنازته، بل

إنها كانت محاولة متعمدة لتناسي أنه كان موجوداً من قبل. وعلى الرغم من بريق شعار «السلام من أجل الطعام»، فإن الشعب المصري أدرك في النهاية أنه قد خسر الهدفين معاً!

نتيجة ذلك، وجد السادات نفسه، أو هكذا بدا الأمر، كأنه ليس أمامه سوى مخرج واحد، أو وحيد، هو عقد اتفاق منفرد مع إسرائيل، باعتبار أنه إنما يجتهد في «إنقاذ ما يمكن إنقاذه».. كما أنه إنما يفعل ذلك «من أجل الشعب المصري»! وذلك بالقطع مع ما كانت تريده إسرائيل وما كانت تسعى إليه.

لا شك في أن السادات قد برع في استخدام «ترسانة الأسلحة» التي كانت تنطوي عليها «المنظومة الأيديولوجية المتكاملة» التي كان يتبناها، في حملته من أجل «تسويق التسوية» في صفوف الشعب المصري، من خلال «منهج الاقتراب غير المباشر». ومن نماذج ذلك، على سبيل المثال، ما يأتي:

(1) أنه دشن ثورة مضادة ضد التوجهات والسياسات الناصرية؛ بدأت أول فصولها بإجراءين متماثلين ومتكاملين: أولهما، إطلاق سراح المسجونين والمعتقلين من جماعة الإخوان المسلمين من السجون المصرية، وثانيهما، إنهاء حالات فرض الحراسة والمصادرة على أموال قيادات ما قبل ثورة 23 تموز/يوليو. لا شك في صواب هذين الإجراءين من حيث المبدأ، مع تأكيد أنهما كانا محل حوار في وجود جمال عبد الناصر، بعد زوال الظروف التي اقتضتهما، والتهيئة لحشد كل الإمكانات الداخلية من أجل معركة التحرير.

مع ما تقدم تجب الإشارة إلى أن ذلك قد تمخض عملياً عن إطلاق «أبواق دعاية مجانية» ضد ثورة 23 تموز/يوليو وضد جمال عبد الناصر، قادته قوى اجتماعية وسياسية معادية بالضرورة لهذه الثورة ولقائدها. ثم تمثل الفصل الثاني بـ«ثورة 15 أيار/مايو 1971» بداعي «المؤامرة» على النظام الحاكم، الذي عمد إلى إطاحة كل الرموز والقيادات الناصرية من قمة السلطة إلى غياهب السجون ذاتها، التي كانت تقبع داخلها رموز «الثورة المضادة» وقياداتها. وجاء الفصل الثالث فكان بمثابة «مسرحية» كاملة، تمثلت بالتظاهرة التي قادها السادات بنفسه لإحراق سجلات التسجيلات السياسية التي أعدتها أجهزة الأمن وأشرطتها، وزعم أنها كانت تحتوي على دليل المؤامرة، فضلاً عن أنها وصلت إلى حد التنصت عليه شخصياً.

(2) بعد نصر تشرين الأول/أكتوبر عام 1973 أخذ السادات يتحدث حديثاً، يبدو منطقياً، عن ضرورة النظر إلى المستقبل. ثم بادر إلى تقديم مجموعة من «الدراسات» التي كانت تتضمن «أوراق عمل وتوجهات وسياسات»، تكفي الإشارة إلى ثلاث منها:

(أ) طرحت «ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي»، بحيث انتهت المناقشات إلى إقرار تشكيل ثلاثة منابر: منبر اليمين (منبر الأحرار الاشتراكيين)؛ منبر الوسط (منبر مصر العربي الاشتراكي)؛

منبر اليسار (منبر التجمع الوطني التقدمي الوحدوي). وأُجريت انتخابات مجلس الشعب على أساس هذه المنابر الثلاثة. وفي خطابه أمام المجلس المنتخب أعلن السادات تحويلها إلى أحزاب!

لقد شاركت في أعمال ندوة عقدت في الجامعة الأمريكية في القاهرة، حيث تكون المناقشات أكثر حرية وصراحة، بالاشتراك مع جهة عملي آنذاك: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام عام 1976، إذ أعلن رئيس وزراء مصر مصطفى خليل في افتتاح أعمالها: إن هذا التحول باتجاه الديمقراطية الليبرالية كان مطلباً إسرائيلياً وأمريكياً، كي تظهر على السطح كل القوى السياسية والاجتماعية، وبهذا تتحدد أحجامها وأوزانها الحقيقية، وبالتالي تتضح خريطة تلك القوى، وبخاصة من منظور تأييدها أو معارضتها عملية السلام الجاري التحضير لها على قدم وساق، وهكذا تعرف إسرائيل مع من تجري عملية التسوية. ولنتذكر أن زيارة إسرائيل تمت في العام التالي مباشرة.

(ب) طرحت سياسة الانفتاح الاقتصادي، بحيث انتهت المناقشات إلى إقرار «قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي»، وبدأ التبشير بقدوم «عهد الرخاء» بعد طول معاناة، بعضها من أجل «شعب آخر»، أو «أحلام الزعامة»، وتم الربط بين الرخاء والولايات المتحدة، وبخاصة بعد زيارة نيكسون لمصر عام 1974. بل إن علي أمين العائد من «الغربة» بعد «الإفراج الصحي» من السجن عن شقيقه مصطفى أمين، بعد إدانته بـ«جريمة الخيانة العظمى»، بثبوت تهمة التجسس لمصلحة الولايات المتحدة، كتب بالحرف في صحيفة الأهرام: «إن الدولارات سوف تهبط من السماء»! وذلك كله في إطار الترويج لعصر الرخاء القادم.

وللعلم، فإن كمال حسن علي عندما عينه السادات رئيساً لجهاز الاستخبارات العامة ـ كما عُين بعد ذلك وزيراً للدفاع، ثم رئيساً للوزراء ـ كان قد أكد في حوار منشور أنه عمد إلى مراجعة ملف الحكم على مصطفى أمين، في جريمة الخيانة العظمى، وفي داخله شكوك وظنون، إلا أنه تأكد من أن الملف يمثل جريمة متكاملة الأركان، لا تشوب أوراقها شائبة.

فضلاً عن ذلك، فإن السادات بنفسه عاد إلى شن حملة تشهير على مصطفى أمين، عندما انتقد هرولة أعضاء الحزب الحاكم، «حزب مصر العربي الاشتراكي»، إلى «الحزب الوطني الديمقراطي» الذي أعلن السادات تأسيسه. بل إن السادات بنفسه عاد إلى دمغ ذلك الانفتاح الاقتصادي بأنه صار انفتاحاً إجرامياً!

(ج) طرحت «ورقة المتغيرات الإقليمية والعالمية» التي استكملت الأبعاد الداخلية مع الأبعاد الخارجية، فربطت بين تحقيق الديمقراطية السياسية الليبرالية؛ ونجاح الانفتاح الاقتصادي، بالتوصل إلى «السلام» مع إسرائيل، وبلوغ مستويات الرخاء التي يستحقها الشعب المصري.

ومن المفهوم أن تحقيق ذلك سيتم من خلال التحالف مع الولايات المتحدة، والتوجه إلى الغرب عموماً، سياسياً واقتصادياً وأيديولوجياً.

من الملاحظ أن من بين المصطلحات الأكثر شيوعاً في الخطاب العربي المعاصر، هناك تعبيرين: **أولهما**، التكيف مع المتغيرات العالمية؛ وثانيهما، مراعاة موازين القوى[7]. إن هذين المصطلحين يتحليان بدرجة من «الهيبة العلمية»، ويتسمان بمسحة من «الواقعية» التي تبدو ضرورية لإخراج الخطاب العربي من براثن «الشعارات»! لكن الخطورة في شيوعهما، وفي طريقة استخدامهما، أن ذكرهما غالباً ما يرتبط بمجموعة من النتائج التي تكاد تشكل في مجملها انقلابات على غير صعيد، بل دعوة صريحة إلى التخلي عن منظومة قيم ومعتقدات آمنّا بها على مدى عقود، لمصلحة منظومة أخرى لم نمتحن بعد مدى علميتها وموضوعيتها.

إن المفارقة الكامنة في تلازم هذين المصطلحين، تتمثل أساساً بأن الدعوة إلى التكيف مع المتغيرات العالمية، بداعي أننا نعيش في عالم متغير باستمرار، وهذا صحيح في جانب، تتطلب في الوقت ذاته التعامل مع ميزان القوى مع إسرائيل كأنه ميزان ثابت، لا يخضع هو الآخر لحكم قانون التغير ذاته! كأننا لا نستطيع بجهود نبذلها، ونضال نخوضه، وإمكانات نحشدها، أن نساهم في تغيير هذه الموازين، وتصحيح الخلل فيها؟! أليست حرب 1973 خير شاهد؟! لكن أكثر صراحة: إننا باسم «التكيف مع المتغيرات» و«مراعاة موازين القوى»، أمام دعوة صريحة إلى التخلي عن حقوقنا ومقدساتنا، وعن هويتنا وثقافتنا، وعن استقلالنا، كما عن مشروع النهضة العربية برمته. باختصار: إن هدف قوى الهيمنة العالمية والإقليمية يتمثل بالتخلي عن عروبتنا الجامعة، الحاضنة لكل قوى الأمة وعقائدها وتوجهاتها.

(2) نزع سلاح الشعب المصري: تتكوّن النفس البشرية من طبقات، أقواها وأصلبها طبقة المقدس عند الشعوب، وتشمل، من بين ما تشتمل عليه، الدين والوطن والفخر بالرموز التاريخية للأمة. وأخطر ما في الحروب الخفية التي تديرها أجهزة الاستخبارات المعادية أن تزعزع ثقة الإنسان بهذه الطبقة الصلبة، في ما يسمى عملية غسل الدماغ، وفيها يتم تشويه الرموز الدينية والوطنية والتاريخية، والتشكيك في صدقية ما نقله المؤرخون عنها، الأمر الذي يُفقد الانسان ثقته بتاريخ أمته، وبما سُطّر فيه من ملاحم.

من هذا المنظور العام، يمكن القول إن تلك الحملة المركزة التي هدفت إلى غسل دماغ الشعب المصري كان قصدها، في نهاية المطاف، «نزع سلاح» هذا الشعب، أو تجريده من مجموعة الأسلحة، المادية والمعنوية، التي كانت تعزز إرادته الحرة.

---

(7) انظر في تفصيل ذلك: مجدي حماد، مستقبل التسوية: 30 عاماً من سلام عابر (بيروت: دار النهضة العربية، 2007).

ومن الغريب أن تلك الإرادة الحرة قد تأكدت، أكثر ما تأكدت، عشية هزيمة 1967، يومي 9 و10 حزيران/يونيو عام 1967، حين خرجت الجماهير المصرية والعربية تطالب جمال عبد الناصر بالاستمرار في موقعه، كي يقود معركة التحرير، وكي تؤكد معه، كما أكد هو في أول خطاب له بعد العودة عن قرار التنحي، في 23 تموز/يوليو 1967، «أن قطعة من الأراضي العربية قد تسقط تحت الاحتلال، لكن أية قطعة من الإرادة العربية ليست عرضه لأي احتلال». ثم حققت تلك الإرادة الحرة ذاتها، مرة أخرى، من خلال الانتصار في حرب عام 1973 المجيدة. لذلك، كان من الضروري أن تتوجه سياسات السادات إلى «نزع» هذا السلاح الوطني والقومي، والذي كان يعزز تلك الإرادة الحرة، وذلك في أكثر من مجال:

(أ) نزع السلاح النفسي: إن أول سلاح يملكه أي شعب تجاه أي عدو هو «سلاح الرفض». معنى ذلك أن تجريد أي شعب من هذا «السلاح الأساسي» قبل أن يجيء سلام حقيقي، هو أن هذا الشعب أصبح منزوع السلاح نفسياً، بينما الصراع مستمر، والحرب واردة. وعلى حد تعبير أستاذ العلوم السياسية الأمريكي البارز مالكوم كير: «إن الورقة الوحيدة التي يملكها العرب قد أُلقيت على الطاولة قبل أن تبدأ اللعبة». يقصد بذلك «ورقة الاعتراف بدولة إسرائيل، التي قدمها إليها السادات مجاناً بتلك الزيارة الفريدة في نوعها دولياً»[8]!

ولفت إسماعيل فهمي إلى أهمية هذا السلاح النفسي، فور أن أبلغه السادات للمرة الأولى أنه يفكر في زيارة إسرائيل، وكان ذلك في 28 تشرين الأول/أكتوبر 1977، عندما كانا في منتجع سيناء، في أثناء زيارة السادات لرومانيا، إذ قال: «ذكّرت السادات بأنه ليس لدينا إلا كارتان نلعب بهما؛ أحدهما الاعتراف بإسرائيل، والثاني إنهاء حال الحرب معها، وبما أن إسرائيل تتفوق على مصر وغيرها من البلدان العربية من الناحية العسكرية، فإننا لن نستطيع أن نهدف إلى انتصار عسكري. فوافقني، وهنا أضفت قائلاً: لو أننا ركبنا طائرة وذهبنا بها إلى القدس، فهذا عمل ينطوي تلقائياً على الاعتراف بإسرائيل وإنهاء حال الحرب.. فنحن نلعب بكارتين أساسيين في السياسة دون أن نجني أي شيء، فالمكسب كله يعود لمصلحة إسرائيل، كما تتضاعف قوتهم في المساومة. كذلك فإننا سنثير ثائرة العرب والفلسطينيين، كما أننا لن نستطيع التقهقر إذا ما ذهبنا إلى القدس... حقاً يا سيادة الرئيس إن زيارتك هذه قد تحرج إسرائيل أمام الرأي العام العالمي، لكن لفترة محدودة. لذلك فتأثير هذه الزيارة سيتلاشى تدريجاً ما لم نضطر إلى توقيع معاهدة سلام منفصلة، وبشروط إسرائيلية خاصة، محدَّدة بمشكلة سيناء». وأضاف فهمي: «إذا كان هدف الذهاب إلى القدس هو عودة سيناء فهذا أمر غير ضروري؛ فسيناء لم تكن ولن تكون

(8) نقلاً عن: محمد حسنين هيكل، حديث المبادرة، ط 6 (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 1985)، ص 120.

مشكلة أبداً. فالإسرائيليون يعرفون تمام المعرفة أنه لن يكون هناك سلام في المنطقة ما لم ينسحبوا تماماً من هذه الأمكنة. كما أن ثلاث إدارات أمريكية متتالية تعلم هذه الحقيقة، وتقرّ بها»[9].

(ب) نزع السلاح العسكري: سبقت الإشارة إلى أن السادات، في أثناء زيارة للكويت في أيار/مايو 1975، كان واضحاً جداً، خلال إجابته عن أسئلة الصحافيين، وتناول مشكلات المنطقة، وتوقع مشكلات أخرى، لكنه بدا حاسماً في تصريحاته بأن مصر لن تخوض حروباً أخرى، وأنه يسعى للسلام، وذلك قبل عامين من زيارة إسرائيل.

على هذه الطريق عمد السادات إلى إسقاط خيار الحرب فعلياً ـ قبل أن يُسقطه «رسمياً» بإعلانه في أثناء زيارته إسرائيل عام 1977: «أن حرب أكتوبر هي آخر الحروب» ـ فتذرع بفكرة «تنويع مصادر السلاح» لإضعاف القوات المسلحة، وأكد ضرورة التركيز في استرداد الأراضي المصرية بالطرائق السلمية. بالإضافة إلى الحملة الإعلامية التي أخذت تُبرز ضخامة تكلفة الحروب، وبخاصة التكلفة البشرية والإنسانية التي لا يمكن تقديرها أو قياسها، إلى جانب آثارها المدمرة على الاقتصاد المصري، فضلاً عن التأثير الهائل للشعار الذي رفعه: «السلام من أجل الطعام»، ووعود الرخاء القادم إذا ما جرى تحويل موازنات الحرب إلى عملية التنمية، لتعود مصر، كما كانت قبل تلك «المغامرات العسكرية»، من أغنى الدول العربية.

هنا يبدو الفرق واضحاً بين الواقعية التكتيكية التي ميزت السياسة المصرية بعد حرب عام 1967، بمعنى الاستعداد لجميع الخيارات، وتأكيد «أن ما أُخذ بالقوة لا يُسترد بغير القوة»، وبين «الواقعية الاستراتيجية» في أعقاب حرب عام 1973، بمعنى إغلاق منافذ جميع الخيارات الأخرى، كي يصبح «طريق التسوية السلمية» ممهَّداً ومقنعاً وبغير بديل.

لقد ذهب البعض إلى أن حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 تماثل معركة حطين، التي كانت بداية النهاية لحقبة الحروب الصليبية، وأنها ستكون بداية النهاية لحقبة الوجود الإسرائيلي. لكن الذي حدث أن المسار السياسي الرسمي المصري، بعد انتهاء تلك الحرب، جاء مغايراً لكل حساب أو منطق، بهذا الشعار المصري الذي رفعه السادات لمسيرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بقوله: إنها آخر الحروب! لكنها كانت بداية حروب إسرائيل ضد كل العرب، ومن جانب واحد، بعد خروج مصر من هذا الصراع.

حقاً، لقد استرجعت مصر سيناء بموجب «معاهدة السلام» عام 1979، لكنها شبه منزوعة السلاح، والسيادة، كما خسرت مصر مكانتها عربياً ودولياً وإسلامياً، بل لقد غرقت في مشكلات داخلية ضد الإرهاب والجماعات الإسلامية المتطرفة، فضلاً عن مشكلاتها الاقتصادية

(9) فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، ص 308.

والاجتماعية، وباتت هذه المشكلات قيداً على أي تحرك أو تأثير عربي أو إقليمي يمكن أن تباشره مصر، بحيث أصبحت إسرائيل بالمقابل هي صاحبة الكلمة العليا في المنطقة. وشتان بين دور مصر بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر، التي خرجت منها بانتصار باهر، ودور إسرائيل الآن في المنطقة، على الرغم من هزيمتها في تلك الحرب. وعلى حد تعبير الشاعر أحمد فؤاد نجم: «يا سادات كفاية نصر... رجعت سينا وضاعت مصر»!

(ج) نزع السلاح القومي: ترتب على السياسات والتوجهات التي تبناها السادات اتخاذ عدة إجراءات كان من شأنها إهدار فعالية التضامن العربي، فضلاً عن فقدان تقاليد القيادة القومية، التي انعقدت لمصر في مراحل مختلفة من تاريخها، لا فقط في مرحلة جمال عبد الناصر؛ كان من بينها إبعاد عدد من القوميين واليساريين عموماً عن وظائفهم، وبخاصة في مجالات الإعلام، أو إضعاف تأثيراتهم، وتشجيع القيادات الإسلامية ودعمها، بهدف محاربة التيارات القومية واليسارية، وبخاصة بين الشباب، وفرض تعتيم تام على الإنجازات القومية السابقة في السياسة المصرية. وارتبطت هذه الإجراءات بحملة إعلامية وسياسية مضادة للفكر القومي، ركزت في «خسائر» مصر بسبب مواقفها العربية، وصوّرت حروبها مع إسرائيل على أنها حروب فرضتها هذه المواقف، وأنها أغفلت مصالح مصر لمصلحة الفلسطينيين، أو أحلام الزعامة.

المقصود هنا «مصر التاريخية» التي انعقدت لها مقاليد القيادة القومية. فقد بنت مصر دورها الخاص والفريد في المحيط العربي المترامي حولها، عبر عقود، على حقائق ثابتة من الجغرافيا والتاريخ، ثم أضافت إلى ذلك سنداً من العطاء الأدبي والعلمي والثقافي عموماً، ثم دعمت ذلك كله بالتزام مبدئي واضح بدأ بجامعة الدول العربية التي اتخذت مقرها في عاصمتها، ثم ثبّته بميثاق الدفاع المشترك، ثم قدمت ما هو أكثر، وهو عهد المسؤولية والالتزام ممهوراً بالدم حتى حصلت على اعتراف الأمة كلها بدورها الخاص والفريد.

ثم إن مصر لا تملك ترف الانكفاء على ذاتها، إذ إنها محكوم عليها بالعروبة والزعامة أيضاً. إن مصر، بالحجم والموقع، هي الرأس والقلب وضابط الإيقاع. إنها في الوطن العربي كالقاهرة في مصر نفسها.. إنها مرآة الوطن العربي لا ظله، ومرآة مكبّرة، فيها يستطيع أن يرى مستقبله. لكن الدور الإقليمي هو حصيلة قدرات وسياسات، وليس هبة من الجغرافيا والتاريخ. ولواء القيادة في المنطقة العربية ينعقد لمن يعبّر بأكبر قدر من الدقة عن أولويات شعوبه، ويكتسب شرعية القيادة بناءً على حمله لواء هذه الأولويات. فالقيادة ليست صك إذعان، وقّعه أبناء المنطقة لمصر، أياً كانت سياساتها.

كان السادات يردد أنه على مدى ثلاثين عاماً ضحّت مصر بأبنائها ومواردها الاقتصادية لمساعدة الفلسطينيين، ولخدمة القضية العربية، لكنها لم تجنِ شيئاً، وبخاصة الاحترام المتبادل والامتنان من العرب. وهاجمت الدعاية بشدة الدول النفطية في الخليج، لتقول: إن هذه الدول

أصبحت ذات ثراء فاحش بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، وإن مصر خاضت الحرب وتحملت خسائر وتضحيات هائلة، بينما لم تفعل تلك الدول شيئاً، بل اغتنت من جراء الحرب، ومع ذلك رفضت مساعدة مصر في حل مشكلاتها الاقتصادية.

(د) نزع السلاح الدولي: استغل السادات التحول في اتجاه «الوفاق الدولي» بين الدولتين العظميين آنذاك: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وبخاصة منذ لقاء نيكسون ـ كوسيغين عام 1972، الذي تبنى سياسة «الاسترخاء العسكري في الشرق الأوسط»، كي يجرد مصر من كل قوة دولية، بسياساته ضد الاتحاد السوفياتي؛ فعمد، منفرداً ومن دون استشارة أي مسؤول مصري آخر، إلى اتخاذ قرار بإنهاء وجود كل الخبراء والمستشارين والفنيين السوفيات من مصر، على أن يجرى التنفيذ خلال أسبوع واحد. وتم إبلاغ السفير السوفياتي بذلك القرار في 1972/7/8. وقد قام الجانب السوفياتي بالتنفيذ بالفعل خلال خمسة أيام فقط.

لقد أكد الفريق الشاذلي ـ رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية في حرب عام 1973 ـ أن القادة العسكريين في مصر، على الرغم من ضيقهم من الموقف السوفياتي، ما كانوا يتصورون أن علاج ذلك يكون بقرار طرد الخبراء واستعداء السوفيات في تموز/يوليو 1972. أكثر من ذلك، يشير إلى أن الفريق أول محمد صادق ـ وزير الحربية وعدو السوفيات الأول في القيادة المصرية آنذاك ـ قال بهذا الخصوص: «لقد كنت أنادي دائماً بضرورة الضغط على الاتحاد السوفياتي للحصول على ما نحتاج إليه، لكني لم أتصور مطلقاً أن نذهب إلى هذا المدى»[10].

وسبقت الإشارة إلى أن جمال عبد الناصر كان قد أعلن في اجتماع لمجلس الوزراء أنه يسعى إلى توريط الاتحاد السوفياتي في مصر، كي يرتقي بالعلاقات المصرية ـ السوفياتية إلى مستوى العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية، وبالتالي يرتفع بالصراع العربي ـ الإسرائيلي من المستوى الإقليمي إلى المستوى العالمي. وقد نجح في ذلك إلى حد بعيد، وبخاصة بعد رحلته إلى الاتحاد السوفياتي في كانون الثاني/يناير 1970، ثم في رحلته الأخيرة في تموز/يوليو من العام نفسه. ففي تلك الرحلة الأخيرة، دار بينه وبين الزعيم السوفياتي بريجنيف ذلك الحوار الشهير، عندما سأله بريجنيف: «كيف تقبل مبادرة روجرز وعليها علم أمريكي؟»، وكان رد جمال عبد الناصر: «إنني أقبلها لأن عليها علماً أمريكياً بالتحديد؛ لأن ذلك سيعني ضماناً أمريكياً لتنفيذها»، فضلاً عن أن قبولها، في حقيقته، كان ستاراً لدفع حائط الصواريخ إلى خط العبور على الجبهة. من هنا إصراره ـ منذ هزيمة عام 1967 ـ في تسليم مقدّرات الطيران والدفاع

(10) سعد الدين الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي، ط 2 (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2011)، ص 266.

الجوي للسوفيات، ورفضهم ذلك مراعاة للتوازن الدولي مع الولايات المتحدة، إلى أن فرض عليهم ذلك في تلك الزيارة، عبر تلويحه بالاستقالة واستخلاف زكريا محيي الدين. والأمر ذاته ينطبق على القواعد البحرية. وهكذا وافق الاتحاد السوفياتي على تزويد مصر بصفقة صواريخ بالغة التطور، بأطقم سوفياتية، لم تخرج من الاتحاد السوفياتي من قبل لأية دولة في العالم.

كذلك، يشير الشاذلي إلى أهمية قراءة ما قاله الزعيم السوفياتي بريجنيف للفريق أول محمد صادق، خلال زيارته موسكو، في تموز/يوليو عام 1972، بحيث يلفت قوله: «إن وجود المستشارين السوفيات في مصر هو ضرورة دولية». ويعقب الشاذلي قائلاً: «إنني لا أعتقد أن بريجنيف قد قال هذه الجملة بطريقة عفوية. لا بد أن الروس قد علموا بأن هناك تفكيراً في هذا الموضوع، وأن بريجنيف بقوله هذا كان يريد أن يوضح الأمور».

ثانياً: مؤتمر جنيف

أدت حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، وعدم التطبيق الكامل لبنود قرار مجلس الأمن الرقم 338، والنتائج غير المثمرة لسياسة «الخطوة خطوة»، والمحادثات المكوكية التي انتهجتها الخارجية الأمريكية، والتي كانت عبارة عن استعمال جهة ثالثة، هي الولايات المتحدة، كوسيط بين جهتين غير راغبتين في الحديث المباشر، والتي كانت ممثلة بالعرب وإسرائيل؛ أدت هذه العوامل إلى تعثر وتوقف شبه كاملين في محادثات السلام، ومهدت الطريق إلى نشوء اقتناع لدى الإدارة الأمريكية، المتمثلة بالرئيس الأمريكي آنذاك جيمي كارتر، بأن الحوار الثنائي عن طريق وسيط لن يغيّر من الواقع السياسي للمنطقة العربية.

في إسرائيل طرأت تغيرات سياسية داخلية متمثلة بفوز الليكود بزعامة بيغن في الانتخابات الإسرائيلية عام 1977، وهو الذي يمثل تياراً يمينياً، على حساب منافسه الرئيسي حزب العمل، الذي هيمن على السياسة الإسرائيلية منذ نشأة إسرائيل عام 1948. وكان الليكود لا يعارض فكرة انسحاب إسرائيل من سيناء، من حيث الشكل، لكنه كان رافضاً فكرة الانسحاب من الضفة الغربية.

تزامنت هذه الأحداث مع صدور تقرير معهد بروكنغز، الذي يعَدّ من أقدم مراكز الأبحاث الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة، ونص التقرير على ضرورة اتباع «منهج حوار متعدد الأطراف» للخروج من مستنقع التوقف الكامل في «حوار السلام» في المنطقة العربية.

من الجانب الآخر، بدأ السادات تدريجياً يقتنع بعدم جدوى القرار الرقم (338)، بسبب اختلاف وجهات النظر في شأنه مع إسرائيل، فضلاً عن عدم وجود اتفاق كامل بينه وبين موقف

حافظ الأسد الذي كان أكثر تشدداً من ناحية القبول بالجلوس إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل بصورة مباشرة، إضافة إلى تدهور الاقتصاد المصري، وعدم ثقة السادات بنيات الولايات المتحدة بممارسة أي ضغط على إسرائيل.

كان السادات متعجلاً لاسترجاع سيناء بأي ثمن، كما أنه أدرك أن الظروف الدولية ليست في مصلحته، في ضوء التوافق الأمريكي ـ السوفياتي منذ عام 1972، وكان قَلِقاً من أن تصاب قضية الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بالجمود، واضعاً أمام عينيه ما تحملته مصر من أعباء على مدى 30 عاماً منذ نكبة عام 1948، وأراد أن يستفيد من التغيرات السياسية التي طرأت في إسرائيل، بعد صعود الليكود.

1 ـ الاستراتيجية الأمريكية الجديدة

فور وصول كارتر إلى منصب الرئاسة، بدأ فريق الإدارة الأمريكية الجديد (كارتر، فانس وزير الخارجية، بريجنسكي مستشار الأمن القومي) العمل في ملف الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وضع الفريق استراتيجية جديدة تختلف عن استراتيجية كيسنجر، وتقرر التخلي عن أسلوب الخطوة خطوة، والبحث عن طريقة للتفاوض على «سلام شامل»، وبخاصة التركيز في استئناف مؤتمر جنيف.

كان واضحاً منذ البداية أن كارتر نفسه قرر اتخاذ دور نَشِط في محاولة حل المشكلة، مرة واحدة وإلى الأبد. ولذلك، يشير فهمي في مذكراته إلى أن كارتر كان أول رئيس أمريكي على استعداد للإدلاء بتصريحات عامة كثيرة عن القضية، وبخاصة المشكلة الفلسطينية، وفي أدق أجزائها، حتى لقد ذهب، بعد أيام قليلة من تسلُّم منصبه رسمياً في 1977/1/20، إلى التصريح بأن من حق الفلسطينيين الحصول على «وطن قومي»، مستخدماً تعبير «وعد بلفور» نفسه بالنسبة إلى اليهود. ويضيف: «المهم بالنسبة إلينا أنه كان واضحاً أن الرئيس الأمريكي الجديد ملتزم التزاماً جاداً وشخصياً بعمل شيء ما»[11].

بدأ السادات وفهمي اتصالات ولقاءات مباشرة مع الفريق الأمريكي، وسرعان ما توثقت العلاقات مع كل أطراف الصراع، وبخاصة مصر، بينما أطلق عليها «المحادثات عن قرب»، وكان الهدف منها وضع صيغة لاستئناف مؤتمر جنيف تكون مقبولة من الجميع، والتوفيق بقدر الإمكان بين مواقف مختلف الأطراف قبل افتتاح المؤتمر. ودأب كارتر وفانس على إحاطة مصر علماً بكل اتصالاتهما بالأطراف الأخرى، وجرت بين البلدين، كما يشير إسماعيل فهمي في

(11) فهمي، المصدر نفسه، ص 231.

مذكراته، مبادلاتٌ بعيدة المدى، لا في شأن القضايا المباشرة فحسب، إنما أيضاً في شأن مشكلات القرن الأفريقي وشبه الجزيرة العربية[12].

ويضيف فهمي أن الإنجاز الرئيسي الذي أسفرت عنه جامعة الدول العربية، ومؤتمرات القمة العربية، تمثل باتخاذ موقف موحَّد في شأن المبادئ الأساسية التي يتعين مراعاتها في التعامل مع إسرائيل من ناحية، وعدم اتخاذ أية دولة قرارات من جانب واحد ـ من ناحية أخرى. وكان من المفهوم أن أي خرق لهذا المبدأ العام السامي ستكون له آثار عكسية خطيرة في القضية العربية، التي اكتسبت قوة والتزاماً لم يسبق لهما مثيل، نتيجة حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، التي أدت دوراً رئيسياً في توطيد التضامن العربي[13]. وكان واضحاً أيضاً أن الحكومات العربية ستكون مستعدة داخل إطار تسوية شاملة لتوقيع اتفاقيات سلام مع إسرائيل، منهية بذلك حال الحرب. ولا يعني هذا بالضرورة أن الدول العربية ـ بما فيها مصر ـ ستكون على استعداد لتطبيع العلاقات مع إسرائيل قبل انقضاء فترة انتقالية طويلة، يجب أن يوضع خلالها السلوك الإسرائيلي تحت مراقبة وفحص دقيقين[14].

ويؤكد فهمي أن العقبة الحقيقية أمام مؤتمر جنيف لم تكن هي الانقسامات والشكوك في المعسكر العربي؛ إنما كانت موقف إسرائيل، التي لم تكن تريد مفاوضات مع وفد عربي موحد، ولا تريد عقد المؤتمر. فمن وجهة نظرها لهذا الموقف وجاهته؛ فهي لن تستطيع فرض إرادتها على جبهة عربية موحدة، لكن إذا استطاعت التفاوض مع كل دولة عربية على حدة، وفوق ذلك عزل مصر عن الدول العربية الأخرى، فضلاً عن استبعاد الفلسطينيين استبعاداً كاملاً، فإنها قد تحصل على كل ما تريد.

في هذا السياق، كان موقف الولايات المتحدة أكثر المواقف غموضاً، على حد تعبير فهمي؛ كان كارتر يريد بحق التوصل إلى تسوية للصراع، سواء بدافع التوجه الخالص للسلام، أو لأسباب سياسية. كما أن إحراز نجاح في الخارج يعزز مركزه في الداخل. كان كارتر يدرك أنه لن يكون هناك سلام في المنطقة حتى تُحَل المشكلة الفلسطينية، وكان هذا يعني أنه ينبغي للولايات المتحدة، على أقل تقدير، أن تجرى اتصالات لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتعترف بها في نهاية الأمر. على أن هذه الخطوة كانت صعبة، في ضوء الضغوط الهائلة التي تمارسها إسرائيل وجماعات الضغط اليهودية. فضلاً عن ذلك، كانت الولايات المتحدة مرتبطة ومقيدة

(12) المصدر نفسه، ص 232.

(13) المصدر نفسه، ص 233.

(14) المصدر نفسه، ص 234.

بالضمانات الرسمية التي كان كيسنجر قد منحها لإسرائيل، في اتفاق كتابي وسري، كجزء من الاتفاق على فك الاشتباك الثاني على الجبهة المصرية؛ والتي تتلخص في الآتي[15]:

1 ـ الالتزام السياسي بأن تتبنى الولايات المتحدة وجهة نظر إسرائيل في كل جوانب الصراع.

2 ـ أن تتشاور الولايات المتحدة مع إسرائيل في شأن أية خطوة جديدة في الأمم المتحدة، أو مؤتمر جنيف. وأن تلتزم بأن تنسق استراتيجيتها في المؤتمر مع الاستراتيجية الإسرائيلية.

3 ـ أن تدعم الولايات المتحدة مبدأ أن تكون كل المفاوضات في مؤتمر جنيف ثنائية بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة، وليست متعددة الجوانب بين إسرائيل ووفد عربي موحد.

4 ـ عدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، أو الاعتراف بها، من دون موافقة مسبقة من إسرائيل، وحتى تعترف بصورة رسمية بحق إسرائيل في الوجود، وتقبل قراري مجلس الأمن ذَوَي الرقمين 242 و338.

5 ـ تعهد الولايات المتحدة بزيادة المساعدات الاقتصادية لإسرائيل، وضمان تزويدها بالنفط، وبكمية كبيرة من الأسلحة المتقدمة.

ويقول فهمي: «لم يبلغنا كيسنجر بأن الولايات المتحدة تنوي أن توقّع مثل هذه الاتفاقيات الموسعة مع إسرائيل، لحين حضوره إلى مصر لوضع الإجراءات النهائية في فك الاشتباك الثاني. وقبل عشر دقائق من الاجتماع الرسمي أطلعني كيسنجر وسيسكو على الاتفاق الأمريكي ـ الإسرائيلي، فشعرت بالاستياء، وفكرت في إعادة النظر في إتمام فك الاشتباك الثاني... لأنه سوف يجعل السياسة الأمريكية في المنطقة مجرد امتداد للسياسة الإسرائيلية، بل وبأكثر مما كانت من قبل. وكان هذا ثمناً كبيراً، غير ضروري، يتعين أن تدفعه مصر مقابل الانسحاب الإسرائيلي إلى شرق الممارّ»[16].

هكذا، فإن قدراً كبيراً من مستقبل مفاوضات السلام كان يتوقف على السياسة الأمريكية في شأن مسألة منظمة التحرير الفلسطينية. وكان واضحاً أن كارتر ليس لديه أية سياسة حقيقية خاصة به في هذا الصدد، إنما سيتبع السياسة الإسرائيلية، ما لم تَحُل بينه وبين ذلك ضغوط الدول العربية. ويشير فهمي إلى اجتماع على مستوى عالٍ بين مصر والولايات المتحدة، في 21 أيلول/ سبتمبر عام 1977، كان على قدر كبير من الأهمية؛ ففي حين أنهما كشفتا النقاب عن وجود مشكلات خطيرة لم تُحَل، فإنهما أوضحتا أيضاً أن هناك احتمالات طيبة للنجاح إذا استمرت

(15) المصدر نفسه، ص 202 و236.

(16) المصدر نفسه، ص 202.

الدول العربية ملتصقة بعضها ببعض، وتتبع الاستراتيجية الصحيحة بثبات. وعلى هذا الأساس سيكون من اليسير تقييم قرار السادات غير العادي بالذهاب إلى القدس[17].

ويركز فهمي، بصفة خاصة، في اجتماع أول على انفراد بينه وبين كارتر، قبل الاجتماع الكامل للوفدين المصري والأمريكي، بحيث أسر إليه كارتر بأن من الضروري أن يوضح له بعض النقاط التي قد تعقّد في رأيه حل الأزمة، وقد تخلق صعوبات بالغة على الطريق الطويلة للتفاهم والتعاون المتبادلين بين البلدين. وعمد إلى إيضاح موقفه بقدر الإمكان في شأن مسألتين أثارهما معه السادات مراراً:

المسألة الأولى، تأكد السادات من أن بإمكان كارتر الضغط على إسرائيل، «لكني أريد أن تعرف أنني لا أستطيع أن أفعل ذلك، لأنه سيكون انتحاراً سياسياً شخصياً بالنسبة إلي»!

المسألة الثانية، أن السادات كثيراً ما يحثني على أن أكون متشدداً مع الاتحاد السوفياتي، «وببساطة فإنني لا أستطيع ممارسة ضغوط على موسكو، لأن هذا سيكون انتحاراً سياسياً آخر بالنسبة إلي»!

ويعقب فهمي: «كم راعني أن أجد كارتر على هذه الدرجة من الخوف والتردد، وإعطائه الأولوية الأولى لمستقبله الشخصي على قضايا الحرب والسلام المهمة في منطقة حساسة واستراتيجية مثل المنطقة العربية. فأن يكون الرئيس الأمريكي ضعيفاً فهذا أمر سيئ بما فيه الكفاية، لكن أن يكون مذعوراً فهذا أمر مرعب». ونقل فهمي إلى السادات ما أبلغه به كارتر، متوقعاً أنه سيفهم مغزاه على الفور، الذي يتمثل بأنه لا يمكننا الاعتماد على الولايات المتحدة وحدها، بعدما اعترف كارتر شخصياً بمركزه وقدرات تحركه المحدودة، ثم كان عليه أن يعيد النظر في تقييمه لدورها في «عملية السلام»، وبخاصة اعتقاده الثابت، الذي ردده مراراً، بأن 99.9 بالمئة من أوراق التسوية النهائية يكمن في يد الولايات المتحدة[18].

ازداد الموقف سوءاً حين عقد الاجتماع الرسمي بين الوفدين بكامل هيئتيهما، بحيث يقول فهمي: «وكم راع الوفد المصري وأفزعه أن كارتر اعترف بكلمات واضحة، لا لبس فيها، مرة أخرى بعجزه عن التعامل مع الإسرائيليين؛ فقال: «من الأهمية بمكان ألّا تنسوا أن نفوذي على إسرائيل يرتبط نسبياً بمدى ما أحظى به من تأييد الرأي العام الأمريكي والكونغرس والدوائر اليهودية في هذا البلد. وأود أن أكون واضحاً كل الوضوح، لذا أقول: إنه في غياب مثل هذا التأييد من الأطراف الثلاثة، فإن قدرتي على التأثير في إسرائيل تكون محدودة». وصُدم الوفد المصري لدى سماعه كارتر، رغم أننا كنا ندرك منذ زمن طويل مدى ضعفه، وكان لاختياره

(17) المصدر نفسه، ص 338.
(18) المصدر نفسه، ص 239 ـ 240.

الاعتراف بذلك في اجتماع رسمي أثر سلبي في الجانب المصري. فإذا لم يكن مستعداً لمواجهة إسرائيل، في حال اتخاذهم موقفاً متصلباً في شأن مسألة رئيسية أو أكثر، خلال المفاوضات، فإن مصر لن تستطيع عندئذ الاعتماد على الولايات المتحدة... وخلصت بعد طول تفكير إلى «أن اتخاذ مصر منهجاً منفرداً أمر غير منطقي بالمرة. وإذا تفاوضت مصر بمفردها فإنها قد تستعيد أراضيها، لكنها ستستعيدها على أية حال.. ومهما يكن من أمر فإنها بتفاوضها على تسوية منفردة سوف تقوّض فرص التوصل إلى «سلام شامل»، وفوق كل ذلك فرص حل القضية الفلسطينية.. وسنكون قد خنا القضية العربية، وتوصلنا إلى لا شيء»»[19].

وفي جميع الحالات فقد كان الموقف الإجمالي الذي عرضه كارتر في غاية الأهمية؛ بحيث ذكر: «أود أن أكون واضحاً لأعلن أنني كرئيس للولايات المتحدة قد تجاوزت بالفعل مواقف أسلافي.. ودعني أوجز ما أنا على استعداد لقبوله:

1 ـ يجب على إسرائيل أن تنسحب إلى حدود ما قبل 1967، باستثناء تعديلات طفيفة.

2 ـ يجب أن يكون للفلسطينيين وطن قومي.

ومن الواضح أن هذين العنصرين إيجابيان بالنسبة إلى العرب، لكنهما سلبيان بالنسبة إلى إسرائيل.

3 ـ إنني أتحدث عن سلام حقيقي، وليس مجرد إنهاء حال الحرب.

4 ـ إنني على استعداد للاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد أظهرتم أنتم والسعوديون استعدادكم للمساهمة في ذلك».

«وعند هذه النقطة أضفت قولي: «وأعتقد أن السوريين سيساعدون أيضاً، إذا تأكدوا أنهم سيستعيدون سيطرتهم الكاملة على مرتفعات الجولان»، وعلى الفور رد كارتر قائلاً: «لكن لا يمكنني ضمان أن السوريين سيستعيدون مرتفعات الجولان».. كاشفاً مرة أخرى عن عدم رغبته في الضغط على إسرائيل»[20].

ويضيف فهمي: «على الرغم من اعتراف كارتر بعجزه، وافتقاده للشجاعة، فإنني وجدت ما يبعث على الطمأنينة والأمل في موقفه؛ فقد كانت النتيجة التي توصل إليها هي النتيجة نفسها التي خلصت إليها؛ وأعني أن أفضل فرص «السلام» تكمن في عقد مؤتمر جنيف في موعد مبكّر، مع الاشتراك الكامل للاتحاد السوفياتي. وهنا يجب أن أؤكد أن كارتر كان مهتماً بصفة شخصية بالمؤتمر، وكان يكرّس الكثير من الوقت والجهد لضمان نجاح المؤتمر. ولم تكن

(19) المصدر نفسه، ص 241 ـ 242.

(20) المصدر نفسه، ص 248.

هناك أدنى إشارة إلى أن كارتر يشجع على إجراء اتصالات ومفاوضات مباشرة بين القاهرة وتل أبيب»[21].

بل يؤكد فهمي ـ كما سبقت الإشارة ـ أن كارتر «لم يكن فحسب بعيداً من هذه الاتصالات، التي كانت جارية بين السادات وبيغين، بل إنه لم يكن يعرف أنها جارية. وفي الوقت الذي كان فيه اجتماعه مع كارتر منعقداً، جرت الاجتماعات التي عُقدت بالمغرب، تحت رعاية الحسن الثاني، بين حسن التهامي نائب رئيس الوزراء برئاسة الجمهورية وموشيه دايان وزير خارجية إسرائيل»[22].

إن حصيلة هذه الاجتماعات، التي جرت عام 1977 قبل مبادرة السادات مباشرة، كانت تؤكد، من وجهة النظر المصرية، كما خلص فهمي، أن هناك عناصر سلبية وعناصر إيجابية[23].

من الناحية السلبية، كان يبدو ضعف كارتر كبيراً، وكان اعترافه الصريح بأنه غير مستعد للاتحار سياسياً بممارسته أيَّ ضغط على إسرائيل، أكثر العناصر السلبية، كما أنه سوف يلتزم بالضمانات التي منحها كيسنجر لإسرائيل، أي السماح لها بأن تملي إرادتها على السياسة الأمريكية. وإذا لم تقم الولايات المتحدة باتصالات بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولم تعترف بالحق في قيام دولة فلسطينية، فإن المنظمة ستظل على موقفها المتشدد. كما أن الولايات المتحدة لم تكن لأن تضمن لسورية عودة مرتفعات الجولان، ومن شأن هذا أن يجعل حافظ الأسد أكثر تشدداً، وبالتالي غير مستعد للذهاب إلى مؤتمر جنيف.

من الناحية الإيجابية، كان هناك عزم كارتر على الدعوة إلى عقد مؤتمر جنيف، الذي يُعَدّ ساحة حقّة لإجراء المفاوضات، الأمر الذي سيُدخل قوى أخرى في اللعبة، والأهم أنها قوى لا تستطيع إسرائيل التأثير فيها بسهولة، كما كانت تؤثر في الولايات المتحدة. وكان عزم كارتر على إشراك الاتحاد السوفياتي على نحو نشط في مؤتمر جنيف أمراً مهماً بالنسبة إلينا؛ فقد قاومنا فيما مضى محاولة كيسنجر تنحية الاتحاد السوفياتي جانباً. وفي الحقيقة كانت إدارة كارتر قد تخلت عن «سياسة الخطوة ـ خطوة»، التي ظلت الولايات المتحدة في أثنائها الحكم المتحيز، وهذا التخلي كان خطوة هائلة إلى الأمام بالنسبة إلى الجانب العربي.

فضلاً عن ذلك، وعلى الرغم مما اتسم به كارتر من تردد في معالجة الأمور الحاسمة؛ فإنه كان يؤدي دوراً نشطاً وإيجابياً جداً في التوفيق بين وجهات النظر المختلفة. وقد أدت جهوده بالفعل إلى بعض الاتفاق على صيغة مقبولة للمؤتمر، وكان يمكن الأخذ بها إذا ما أمكن حل

(21) المصدر نفسه، ص 242 ـ 243.
(22) المصدر نفسه، ص 243.
(23) المصدر نفسه، ص 256 ـ 257.

المشكلة الصعبة الخاصة بتمثيل الفلسطينيين. ويضيف فهمي: بينما لا يجب التقليل من شأن المشكلات التي كانت قائمة، إلا أنه يجب أيضاً عدم المبالغة في تقديرها، كما فعل العديد من المحللين. إن صيغة كارتر لم تكن تتسم بالكمال، ولن تُسعد كل الأطراف، لكن لم يكن هناك قط ـ ولن يكون ـ حل في المنطقة العربية يُسعد كل الأطراف»[24].

من ناحية أخرى، يذهب فهمي إلى أن إحراز تقدم في مجال انعقاد مؤتمر جنيف يُعزى إلى إصرار الولايات المتحدة على أن تتجاوز كل أطراف الصراع البيانات الطنانة، وتضع بدلاً من ذلك مقترحات مكتوبة من أجل السلام. وكان من بين هذه المقترحات مشروعا معاهدتي «السلام» اللذان تقدمت بهما كل من مصر وإسرائيل. وكان وجودهما في حد ذاته تطوراً ذا مغزى. فلم يحدث من قبل خلال سنوات الصراع الثلاثين أن تجاوزت إسرائيل ومصر البيانات الطنانة لتضعا على الورق، وبأسلوب واقعي، أفكارهما في ما يتعلق بشكل «السلام» الذي يجب عقده بينهما وطبيعته. لكن من وجهة نظر مصر، كان هناك عنصر آخر ذو أهمية كبيرة؛ وهو أن الاقتراح الوسط الذي قدمته الولايات المتحدة كان قريباً جداً من الموقف المصري، بل إنه كان يتبنى في الواقع هذا الموقف كله تقريباً. ويجب تأكيد هذه النقطة بوضوح في ضوء التصريحات التي صدرت في ما يتعلق بالموقف السائد قبل رحلة السادات إلى القدس، والتي نحت بوجه خاص إلى أن الوضع الدولي كان كئيباً وميؤوساً منه كثيراً، إلى أن احتمالات السلام بعيدة إلى درجة أن السادات لم يكن أمامه من بديل إلا أن يأخذ على عاتقه مسؤولية التصرف بمفرده، ويكسر الجمود برحلته الشجاعة إلى القدس. وهذا كان أبعد ما يكون عن الحقيقة؛ فقد كانت إدارة كارتر قد رفضت وجهة النظر الإسرائيلية للسلام، كما وردت في مشروع المعاهدة الذي عرضته إسرائيل، إذ كانت أبعد ما تكون عن تحقيق السلام؛ فلقد ذهبت إلى أكثر من مجرد إنهاء حال الحرب، والتوصل إلى حدود آمنة دائمة، والحصول على الاعتراف العربي. ففي الواقع كانت الوثيقة تظهر محاولاتهم في إسرائيل لاستغلال عملية السلام لتحقيق السيطرة الكاملة على مصير مصر، والحد من دورها في المنطقة. وفي الواقع، فإن بعض البنود التي اقترحها الإسرائيليون لم يكن لها مثيل في أية معاهدة تنظم السلام بين الدول»[25].

ويتابع فهمي: «بعرض مشروعَي المعاهدتين المصري والإسرائيلي، فإن الجهد الشاق الذي بذله كارتر كان على وشك أن يؤتي ثماره؛ فقد عرض الطرفان الآن وجهات نظريهما كتابة، وكانت «المحادثات عن قرب»، التي شجعها كارتر، تعني أن مفاوضات قد بدأت بالفعل، من حيث الواقع، بين الطرفين، من خلال الوساطة والمشاركة الأمريكية. كما أن المفاوضات

---

(24) المصدر نفسه، ص 257.

(25) المصدر نفسه، ص 259 ـ 260.

الأمريكية ـ السوفياتية المكثفة، من أجل التوصل إلى اتفاق على إطار للسلام في المنطقة، تُوِّجت بإصدار البيان الأمريكي ـ السوفياتي المشترك، في 1977/10/1، وكان الرئيسان المشاركان في مؤتمر جنيف قد اتفقا فيه على أساسيات «السلام»، وحددا موعد الافتتاح»[26]. وفي 1977/9/25 «سلمني فانس وثيقة سرية أمريكية، عنوانها: «مشروع معاهدة سلام ممكنة بين مصر وإسرائيل»[27]، وقد أبديت اعتراضات معينة على بعض أجزاء المشروع، ودونما تردد قبل فانس وجهة نظري، وأشار إلى أن هذا المشروع الأول كان نتاج محاولة للتقريب بين المشروعين المصري والإسرائيلي، عن طريق التقاط «نصي»، والتقاط فقرة من هذا المشروع أو ذاك، لإظهار عدم التحيز لمصلحة مصر أو إسرائيل. وفي وقت لاحق من مساء نفس اليوم تسلمت المشروع الأمريكي الثاني، الذي كان يختلف عن الأول في أكثر من نقطة حيوية، كما تم تسليم نسخة منه إلى دايان»[28].

وفي التقييم يقول فهمي: ويجب أن يكون واضحاً الآن أنه كان هناك تشابه كبير بين المشروعين المصري والأمريكي، وهو تشابه لم يأتِ اتفاقاً؛ إنما لأن الدولتين راعتا القواعد الطبيعية والمعترف بها للقانون الدولي والمنطق. ولم نحاول ـ كما فعلت إسرائيل في مشروعها المقترح ـ ابتكار معايير جديدة للقانون الدولي، أو منطق جديد يصاغ خصيصاً ليناسب أغراضهم، ويمكنهم من فرض وجهات نظرهم. ففي مشروعها لم تكن إسرائيل تعتزم الانسحاب إلى الحدود الدولية لمصر، وكانت تريد الإنهاء الفوري لحال الحرب، في حين طلبوا أن تستمر قواتهم في احتلال سيناء حتى يتم تطبيع كل شيء، والتوصل إلى اتفاق حول ما أسموه الحدود الجديدة بين مصر وإسرائيل. وإنني شخصياً لم اعتبر المشروع الإسرائيلي وثيقة يمكن على أساسها البدء في التفاوض، إنما هو مجرد بيان يؤكد من جديد فلسفة إسرائيل وأهدافها[29].

2 ـ اتصالات السادات ـ بيغين

خلال الحقبة التي أعقبت اتفاقية فك الاشتباك الثانية في سيناء حتى مبادرة السادات بالذهاب إلى إسرائيل، ثبت أن مرحلة الاتفاقيات المحدودة قد انتهت، واستنفدت أغراضها، وأن الخطوة التالية لن تتم إلا بعقد اتفاقية سلام نهائية، يتحقق بها التطبيع الكامل مع إسرائيل، في مقابل الانسحاب من سيناء. لم تكن مصر مستعدة بعد لهذه الخطوة الشاسعة. صحيح أن السادات لم يُخفِ توجهاته نحو إسرائيل، وطرح مبادرات سلام لبدء طريق التسوية السلمية، منذ

(26) المصدر نفسه، ص 275.
(27) انظر: سايروس فانس، خيارات صعبة: مذكرات (بيروت: المركز العربي للمعلومات، 1984).
(28) فهمي، المصدر نفسه، ص 276.
(29) المصدر نفسه، ص 278.

أن وطئت قدماه رئاسة الجمهورية، لكن ذلك كان يجري تدرجياً، وبتحرز شديد. وربما كانت ملامح سياساته الداخلية، وتحالفاته الإقليمية والدولية، مصوَّبة نحو ذلك الهدف.

وما بين الاستعداد والانتظار أخذت حلقات الحصار تضيق حول السادات شيئاً فشيئاً، وبخاصة في ظل العزلة التي فرضتها اتفاقية فك الاشتباك الثانية في سيناء، وما تسرب من ملحقاتها السرية، وما ترتب عليها من تدهور العلاقات العربية، وبخاصة مع سورية، الشريك المحارب من دون استشارته أو التنسيق معه، لتحقيق المزيد من المكاسب، الأمر الذي قلب الشراكة إلى عداء وصراع مريرين، لتركه سورية منفردة وسط الصراع، الذي تصاعدت حدته وأعباؤه مع زيادة حدة الأزمة اللبنانية. وقد تواكب مع ذلك تجمد الموقف السياسي، في غياب التقدم نحو الحسم النهائي، بانشغال الولايات المتحدة بأمورها الداخلية، وتراجع الأزمة التي هدَّد بها شبح اللاسلم واللاحرب، الذي بات يطارد السادات.

استغلت إسرائيل ذلك كله ببراعة شديدة، ونفذت عبر الحصار المضروب حول السادات برسالة مهمة من إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل، عن طريق ملك المغرب الحسن الثاني، في كانون الثاني/يناير 1976، يعرض فيها لقاء السادات لتكون البديل الوحيد أمام السادات للخروج من الأزمة، بحيث أوضحت الرسالة الظروف التي كانت سائدة، وأن عملية السلام بين مصر وإسرائيل لم يعد سهلاً الرجوع فيها، ولا بد لمسارها من أن يكتمل، وصولاً إلى وضع العلاقات الطبيعية بين البلدين. ولعل أهم ما طرحته الرسالة هو أن الاعتماد على الولايات المتحدة، كي تكون وسيطاً بين الطرفين، لم يعد مجدياً الآن، وبخاصة أن نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية ليست مضمونة لمصلحة فورد، وإذا جاء كارتر فسوف يحتاج إلى عام كامل، على أقل تقدير، حتى يستطيع الاقتراب من الأزمة، ومعنى ذلك ضياع عامين من دون تحقيق أي تقدم.

وكانت إسرائيل على إدراك تام لأبعاد ذلك بأن الوقت في حد ذاته يمثل أهم عناصر الضغط على السادات. مع التلويح بأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن ترغمها على أمر لا تقبله من تلقاء نفسها، مقتنعة به، وراغبة فيه. لكن الأخطر من ذلك، والأكثر أهمية وتأثيراً، هو عرض إسرائيل بأن أي عمل مباشر ومشترك بينها وبين مصر سوف يكون أكثر جرأة في تقديم شروط مقبولة لها، وفي الوقت نفسه للرأي العام الإسرائيلي، الذي سيشعر باطمئنان لبدء تعامل مباشر بين حكومته والسادات. وإنه والحال كذلك، فإن مصر وإسرائيل ينبغي لهما أن تأخذا زمام الأمور في أيديهما، وأن تصلا بالعلاقات بينهما إلى وضع طبيعي، وهذا في مصلحة الطرفين. بالتالي يمكن القول إن رسالة رابين كانت نقطة البداية لتفكير السادات في اللقاء المباشر مع إسرائيل وجهاً لوجه، سبقتها مرحلة تمهيدية تكفلت بها استراتيجية رحلات كيسنجر المكوكية بين عامي 1974 و1975، من جانب، وإعادة السادات ترتيب أوراقه بحذر وترقب، من جانب آخر.

هكذا أصبح السادات في موقف بالغ الصعوبة؛ فهو لا يستطيع أن يقف بعملية «السلام» التي بدأها في منتصف الطريق، بينما لا يزال 85 بالمئة من سيناء تحت الاحتلال، في حين أنه لا يستطيع مجاراة إسرائيل ببدء اتصالات مباشرة مع حكومتها، لما سوف يعرّضه لأخطار جسيمة، في ظل الشكوك التي أثارتها اتفاقية فك الاشتباك الثانية في سيناء، وما تسرب عن تفصيلات ملحقاتها السرية، وفي الوقت نفسه ليس بقادر على الانتظار، الذي ربما يطول إلى أمد غير محدد.

أمام جمود الموقف السياسي، ومحاصرة إسرائيل، كان السادات يبحث عن مخرج خلاف ذلك، ليكمل به طريق السلام؛ فكانت آخر أوراقه لمغازلة الولايات المتحدة، حتى لا تنفرد به إسرائيل، ويقع فريسة سهلة لها، هي إلغاء معاهدة الصداقة المصرية ـ السوفياتية، في منتصف آذار/مارس عام 1976. لكن رد فعل الولايات المتحدة على خطوته لم يزد بأكثر من إبداء إعجابها بسياسة الاعتدال المصرية، ليحرق السادات بذلك كل أوراقه من دون عائد.

يشير مراد غالب في مذكراته إلى أن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قد نجحا في التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع لحل قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، في أول تشرين الأول/ أكتوبر 1977، وكان مشروعاً متوازناً، يراعي مصالح جميع الأطراف. وكان من ضمن المشروع فقرات خاصة بالفلسطينيين؛ مفادها أن لهم الحق في «وطن» (Home Land)، وأنه لا بد من تحقيق الحقوق المشروعة لهم، وأن يشاركوا في أي مفاوضات قادمة. وفي الحال طار موشيه دايان وزير خارجية إسرائيل إلى الولايات المتحدة، وقابل الرئيس كارتر، وضغط ومعه اللوبي اليهودي عليه. ثم قام 150 عضواً من أعضاء الكونغرس بإرسال خطاب إلى كارتر، انتقدوا فيه الاتفاق مع الاتحاد السوفياتي، فتراجعت الولايات المتحدة عن موقفها، في 4 تشرين الأول/ أكتوبر، وأعلنت رفضها للاتفاق، وأرسل كارتر كتابه الشهير بخط يده إلى الرئيس السادات، يبلغه فيه أنه استنفد كل جهوده، وطالبه بأن يتحرك. وافق الفلسطينيون في الحال على الاتفاق، لكن للأسف تراجعت عنه الولايات المتحدة، أما مصر فقد تلكأت في قبوله. ويتساءل غالب: لكن لماذا تلكأت مصر، وما هي الأسباب والدوافع؟ ويرد قائلاً: الحقيقة أن السادات كان قد تحرك منذ تموز/يوليو في اتجاه آخر؛ وبخاصة بعدما أبلغه بيغين رئيس وزراء إسرائيل الجديد أن ليبيا كانت تخطط لاغتياله[30].

حين التقى السادات كارتر في نيسان/أبريل 1977، كان التصور السائد في الدوائر الأمريكية أن السادات قد يكون الآن أكثر استعداداً لحركة أنشط في مجال تنفيذ «الاتفاق الاستراتيجي»،

(30) مراد غالب، مذكرات مراد غالب: مع عبد الناصر والسادات: سنوات الانتصار وأيام المحن (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001)، ص 219.

الذي اقترحه السادات على كيسنجر، في ضوء الموقف الذي واجهه في أحداث 18 و19 كانون الثاني/يناير. كان هذا الاتفاق يقتضي التدرج خطوة خطوة نحو مفاوضات مباشرة مع إسرائيل. والآن فإن كارتر راح يسأل السادات هل هو على استعداد لخطوة كبيرة و«شجاعة» أخرى. وكان رد السادات: أنه على استعداد، لكن الأمر يحتاج إلى إعداد عملي ونفسي.

وحين التقى بيغين كارتر في الشهر التالي نقل إليه مخاوف السادات من تعنُّته، وأنه لذلك كان يفضل لو فاز بيريز في الانتخابات لا بيغين، وكان رده أنه على العكس من ذلك سوف يكون مستعداً، كما كان بيريز تماماً، للوصول إلى اتفاق، بل إنه كان مستعداً للوصول إلى أكثر مما كان يستطيع بيريز.

وفي الوقت نفسه كان السادات قد بدأ يتلقى إشارات من إسرائيل، بأن الحكومة الجديدة ليست مستعدة لأن تواصل التعامل معه سراً، وعن طريق طرف ثالث، كما كانت الحال أخيراً. وربما تصور بيغين ـ بتأثير ما سمعه من كارتر ـ أن نوعاً من الحركة المحسوبة تجاه السادات قد تساعد على فتح الطريق، من دون الحاجة إلى وساطة ملك المغرب، أو شاه إيران، أو الولايات المتحدة[31].

وفي آب/أغسطس وصل سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكية إلى القاهرة، كي يحيط السادات علماً بتفاصيل المحادثات التي جرت بين بيغين وكارتر، ومعه خطاب بخط يد كارتر، يعرب فيه عن «اعتقاده بأن الوقت ملائم تماماً للخطوة الجريئة والشجاعة المنتظرة، وأن محادثاته مع بيغين أكدت له أن الجو مهيأ، وأن بيغين صادق في رغبته من أجل السلام، بل إنه قادر على أن يقابل السادات في منتصف الطريق». وأضاف كارتر أن تقديره الشخصي هو أن بيغين ليس بالتطرف الذي شاع عنه، وأن الفرصة قد تكون الآن سانحة، وهو على استعداد من جانبه لأن يؤدي دوره في الإمساك بها.

وهكذا، بينما كانت الجهود الأمريكية موجَّهة نحو استئناف انعقاد مؤتمر جنيف، شرعت مصر وإسرائيل في جولة اتصالات سرية، بفتح قنوات الاتصال على جبهات متعددة. في هذا السياق يمكن القول إن الانتصار غير المتوقع الذي حققه مناحيم بيغين في الانتخابات الإسرائيلية عام 1977، واستخدامه الماهر لمعلومات توافرت لدى الاستخبارات الإسرائيلية في شأن محاولة لاغتيال السادات، قد شجعا السادات على الاستقلال عن الأمريكيين؛ فبحسب ما ذكرت مجلة شتيرن الألمانية الغربية، فمن المعتقد أن الموساد قد اكتشفا محاولة من تدبير القذافي لاغتيال السادات، في 23 تموز/يوليو 1977. وما كشف في شأن هذه المحاولة أن

---

(31) انظر في تفصيل ذلك: الياس شوفاني، طريق بيجين إلى القاهرة: من تسوية إلى حلف (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1978).

الإرهابيين قد تلقوا تدريباً في واحة تبعد 20 ميلاً عن الحدود المصرية، وأن بيغين أحس بأنه عاجز عن التصرف حيال هذه المعلومات، فسأل سلفه: «ما الذي كنا نقوم به في الماضي بمثل هذه المعلومات؟»، فقيل له: إنه جرت العادة أن يمرر الإسرائيليون مثل هذه المعلومات إلى الاستخبارات المركزية الأمريكية. لكن بيغين قرر أن إسرائيل في هذه المرة سوف تخبر السادات بما حدث مباشرة، قائلاً: «فلا ضرر من أن نريه نياتنا الطيبة». فجرى تمرير المعلومات إلى حسن التهامي ـ نائب رئيس الوزراء وأحد أكثر أصدقاء السادات قرباً منه ـ فأمر السادات بشن حرب استغرقت ستة أيام على ليبيا، وأرسل شكره على تلك المعلومات[32].

أما ما نتج من إبلاغ السادات بخطة ليبيا لاغتياله فقد تمثل بهجوم القوات الجوية المصرية، لمدة أسبوع كامل، على مواقع ليبية، على الحدود ووراء الحدود، وتحطيم طائراتها ودفاعاتها الجوية، فضلاً عن تدمير قاعدة صواريخ يبنيها السوفيات على الحدود المصرية. لماذا لجأ السادات إلى هذا الأسلوب؟ لا شك في أن القذافي كان مصدر متاعب، لكن قرار «حرب تأديبية» تُشَن على ليبيا لم يكن رد الفعل الملائم لخلافات أو مشكلات بين حاكمين. وحتى إذا كانت «قصة المؤامرة» حقيقة فلم يكن من المعقول توجيه العقاب إلى الشعب والجيش الليبيين، على نحو يخلق سابقة خطيرة في العلاقات العربية. وإذا كانت هذه القصة لا تصلح تفسيراً عقلانياً لرد فعل السادات، فهل كان التفسير الحقيقي هو أن السادات أراد في تلك الفترة الحرجة أن يثبت قدرته على التصدي للنظم المناوئة للولايات المتحدة، وعلى تعقب مخازن السلاح السوفياتي أينما تكون؟! ومن اللافت للنظر أنه قد شن هذه الحرب على ليبيا، وبعد أربعة أشهر ذهب إلى إسرائيل تحت شعار أن الحل السلمي، والمفاوضات، هما الأسلوب الحضاري الذي يجب اعتماده!

في الفترة نفسها، نشطت قناة الاتصال عن طريق شاه إيران والملك الحسن الثاني مجدداً، لتحمل رسائل بالمعنى نفسه، بهدف المباحثات المباشرة. فقد تركزت الجهود الإسرائيلية لمحاصرة السادات لدى ملك المغرب، الذي كان من أشد المتحمسين لدور الوسيط في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وبناءً على اتصال بيغين أرسل الملك مبعوثاً إلى السادات لعرض موضوع الاتصالات السرية المباشرة بين مصر وإسرائيل، وعلى الفور وافق السادات بشرط السرية المطلقة، بدافع عدم ثقته بالتوصل إلى موقف عربي موحد، وأن ذلك ميؤوس منه، وأملاً في الوصول إلى حل مقبول للشعب المصري، بحيث إن مطالب إسرائيل الحقيقية ليست في سيناء، وذلك في الوقت الذي كانت مسألة السلام مهمة وضرورية لبقاء السادات في الحكم، بعد أن

(32) ديفيد هيرست وإيرين بيسون، السادات، ترجمة محمد مطاوع (القاهرة: دار الكتب للنشر والتوزيع، 2016)، ص 363.

بدأت الضغوط الداخلية، وشبح حال اللاسلم واللاحرب تهدد أركانه، فضلاً عن محاولته تنويع رهاناته، خوفاً من أن يصبح مؤتمر جنيف قيداً على أسلوبه في الدبلوماسية المتحررة من القيود.

وعلى هذه الطريق عُقد لقاء سري، في 27 آب/أغسطس 1977 في رومانيا بين بيغين وسيد مرعي رئيس مجلس الشعب المصري. ومن الجدير بالذكر أن رئيس وزراء رومانيا، الذي حضر إلى مصر للمشاركة في مراسم جنازة جمال عبد الناصر، كان قد أشار في لقائه مع السادات إلى «أن إسرائيل على استعداد لفتح صفحة جديدة مع مصر»، وعرض عليه أن تقوم رومانيا بالوساطة بين مصر وإسرائيل.

لكن موشيه دايان هو الذي حقق الاختراق الحاسم في هذا الاتجاه؛ عندما التقى حسن التهامي في المغرب الذي نقل إليه استعداد السادات لأن يقابل بيغين، وكان شرطه الوحيد هو أن تنسحب إسرائيل من سيناء[33]. ففي أيلول/سبتمبر نقل الحسن الثاني إلى السادات اقتراحاً بأن يجتمع مع بيغين في المغرب، أو أن يوفد مبعوثاً للاجتماع مع دايان وزير خارجية إسرائيل. اختار السادات البديل الأول. وبالفعل عُقد اجتماع بين دايان مبعوث بيغين وحسن التهامي مبعوث السادات، في 16 أيلول/سبتمبر 1977، برعاية الحسن الثاني في المغرب، وكان لهذا الاختيار آثار مهمة في سير الأحداث فيما بعد. وخلال المناقشات التي شهدها هذا اللقاء جرى الاتفاق على التحركات الثلاثة الآتية:

1 ـ يقوم كل طرف بإبلاغ رئيس حكومته للحصول على موافقته على استمرار اللقاءات، وأن ينقل دايان إلى بيغين طلب السادات التزام إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة، كشرط مسبق لاستمرار المباحثات.

2 ـ أن يجري تبادل وثيقة السلام التي يعدها كل طرف، ويدرسها الطرف الآخر، وتُعرَض على الولايات المتحدة.

3 ـ إذا وافق الرئيسان على هذه المقترحات يُعقد اللقاء الثاني خلال أسبوعين.

في هذا الإطار، عُقدت ثلاثة لقاءات بين دايان والتهامي، لكنها لم تسفر عن أي نتائج ملموسة، فلم تكن أكثر من جولات لاستطلاع وجهات النظر وجهاً لوجه، ولم تخرج المناقشات خلال اللقاءات الثلاثة في مجملها عن الشروط التي وضعها الطرفان وجرى طرحها من قبل، اللهم إلا محاولة جس النبض، والتركيز في الحل المنفرد مع مصر، والتلويح بإمكان عقد لقاء بين السادات وبيغين، وهو ما أوضحته التقارير التي أعدها دايان في شأن تلك اللقاءات لعرضها على بيغين، وبخاصة تأكيد عدم الاستعداد لقبول التزام مسبق بالانسحاب من الأراضي المحتلة كافة. وكان ذلك على النقيض مما نقله التهامي إلى السادات في شأن استعداد إسرائيل

---

(33) المصدر نفسه.

للانسحاب من الأراضي المصرية المحتلة من دون تأخير، والتفاوض على كل شيء، وقبول الانسحاب من سائر الأراضي العربية المحتلة، على أساس تعديلات طفيفة، كما جاء في مشروع روجرز، وهو ما نفاه دايان عندما التقى السادات في أثناء زيارته إسرائيل[34].

كان الهدف الأوليّ من هذه اللقاءات السرية في المغرب هو الوصول إلى نوع من الاتفاق قبل انعقاد مؤتمر جنيف، حتى لا ينتهي إلى الفشل، فهذه الاتصالات لم تكن إلا محاولة للفرار من الطريق المسدود الذي يمكن أن ينتهي إليه مؤتمر جنيف برعاية أمريكية ـ سوفياتية. واعتقد السادات أنه بذلك قد أمَّن نفسه ضد تحول مؤتمر جنيف إلى مصيدة عربية ـ سوفياتية محكمة؛ بفتح قنوات اتصاله المباشرة مع إسرائيل، وبدا أنه أصبح متأكداً بفضل هذا الاتصال من أنه حالما يصبح مستعداً لتوقيع سلام منفرد مع إسرائيل سيستعيد معظم سيناء. ولم يدرك أنه بمجرد هروبه من المصيدة المزعومة يصبح فريسة سهلة بين فكي إسرائيل. المهم أن هذه الاتصالات ساهمت، بقدر ما، كمرحلة تمهيدية للمباحثات المباشرة بين مصر وإسرائيل، وما ترتب عليها من تسلسل الأحداث فيما بعد.

ففي ضوء هذه الاتصالات وثق السادات بإمكان النجاح، وبخاصة في ظل طمأنة كيسنجر له بأن الصراع العربي ـ الإسرائيلي، في جوهره، قضية نفسية قبل أي شيء، فإذا ما انكسر الحاجز النفسي لأمكن حل مشكلة الأمن الإسرائيلي، وهي العقبة الرئيسية بالنسبة إلى استعداد إسرائيل لبناء السلام. هكذا كان كيسنجر أول من نسج خيوط شرك الحاجز النفسي في مخيّلة السادات وتفكيره، وواصلت إسرائيل الإغراء به، فكان هذا الطرح من ضرورات الزيارة. فقد استعاد السادات ما نقله إليه حسن التهامي عن دايان؛ الذي قال له حين التقيا في المغرب، قبل زيارة إسرائيل بشهرين: «إن العامل النفسي هو وحده العقبة الحقيقية التي تعترض سبيل الاتفاق»، وأكد أنه إذا ما جرى اجتياز هذا الحاجز النفسي فلن تصبح هناك مشكلة مستعصية على الحل. هكذا وصل السادات إلى أن طريق مؤتمر جنيف لا بد من إيقافه، والاتصالات عن طريق القنوات السرية يمكن أن تتسرب في أية لحظة، وتؤدي إلى مشكلات مزعجة. وإذا كانت المسألة هي الحاجز النفسي واجتيازه، فتلك هي «لعبته» المفضلة.

في تلك الظروف لاح في فكر السادات خيال زيارة إسرائيل. لم يناقشه مع أحد، واحتفظ به لنفسه، يدور حوله، ويعود إليه، حتى كانت زيارته رومانيا، التي كانت حاسمة. ولقد قال في حديث منشور له، وكرر القول أكثر من مرة: «ركبت الطائرة من بوخارست، بعد انتهاء زيارتي

---

(34) موشيه دايان، الاختراق: رؤية شخصية للمباحثات المصرية ـ الإسرائيلية، كتب مترجمة؛ 764 (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 1977)، ص 42 وما بعدها. انظر أيضاً: محمد سعد العوضي، حسن التهامي يفتح ملفاته من احتلال فلسطين إلى كامب دايفيد: عبد الناصر... السادات وسكين المخابرات الأمريكية (القاهرة: دار ديوان، 1998).

لتشاوشيسكو، وكانت تأكيدات تشاوشيسكو تدور في رأسي، وعندما وصلت الطائرة قرب الحدود البلغارية (مسافة ثلث ساعة) كانت فكرة الذهاب إلى القدس بنفسي قد استقرت».

من ناحية أخرى، كان السادات يتصور أن أي اتفاق بين مصر وإسرائيل سوف يؤدي إلى اتفاقات مشابهة بين الدول العربية الأخرى وإسرائيل، وبالتالي سوف يؤدي إلى حل القضية الفلسطينية. وفي هذا السياق، جاءت محاولات جس النبض، ثم الاتصالات السرية بين السادات وبيغين، والتي أدت في نهاية المطاف إلى توجهه إلى إسرائيل.

وفي إطار جولات الاتصالات السرية، لفتح قنوات اتصال بين السادات وبيغين، كان أهمها فتح قناة الاتصال عن طريق الرئيس الروماني نيكولاي تشاوشيسكو، لتنقل رسالة مهمة إلى السادات مؤدّاها أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد بيغين راغب في دخول التاريخ كرجل سلام، وأنه سيكون مستعداً لأن يعطي السادات مباشرة أكثر مما يمكن أن يعطيه له عن طريق كارتر، فضلاً عن أنه قادر على تنفيذ ما يعد به.

قام السادات بزيارة رومانيا، وفي الجلسة المغلقة بينهما، في 29 تشرين الأول/أكتوبر 1977، طمأنه تشاوشيسكو بقدرة بيغين على اتخاذ قرارات صعبة، وهو ما بدا معقولاً، ليساهم في بلورة فكر السادات، ودفعه بقوة إلى المضي قدماً في هذا الاتجاه، إذ لا يتصور أن ذلك اللقاء المغلق، والذي في إثره قرر السادات زيارة إسرائيل، اقتصرت محتوياته على هذه الجملة المفيدة وحدها. فأغلب الظن أن تشاوشيسكو نقل إلى السادات وعوداً أكثر تحديداً عن نيّات بيغين، الكاذبة في معظمها، في حال قبوله زيارة إسرائيل، وهذا منطقي في ظل التلميح بأن الاتصال المباشر بين أطراف الصراع، من دون الولايات المتحدة، هو الطريق الأقصر لحل الصراع، وهو ما ستبدي إسرائيل بصدده مرونة كبيرة.

يشير وزير خارجية مصر إسماعيل فهمي إلى أنه كان من الواضح أن جميع الأطراف كانت ملتزمة بانعقاد مؤتمر جنيف في عام 1977، إلا أن بعض الدلالات ظهرت مع نهاية الصيف على أن إسرائيل تود اتصالاً مباشراً بالسادات. وجاءت الإشارة الأولى مما يدور في خلدها عندما وصلته فجأة برقيات من سفارات مصر في النمسا والولايات المتحدة وبريطانيا، تذكر رغبة عدد من القيادات الصهيونية العالمية في تدبير اجتماعات سرية مع السادات. وقد بدا بعيد الاحتمال لديه أن تكون هذه محض مصادفة. وقد نقل ريبته إلى السادات، مع التوصية بعدم مقابلتهم، لأنهم قيادات صهيونية معروفة، وعلى قوائم المقاطعة العربية، وأن مقابلتهم سوف تخلق رد فعل مضاداً في الوطن العربي، فوافق السادات على عدم مقابلتهم.

ويتابع إسماعيل فهمي أنه ما إن تم رفض هذه الرغبات حتى نقل الملك الحسن الثاني رغبة بيغين في الاجتماع مع السادات، وقد استجاب له، وأرسل نائب رئيس الوزراء برئاسة الجمهورية حسن التهامي، الذي التقى هناك موشيه دايان وزير خارجية إسرائيل في حكومة بيغين، وكانت

هذه أول مرة يعمد السادات فيها إلى عدم إبلاغ فهمي بواقعة معينة، لعلمه بمعارضته لهذا التحرك. وفي جميع الحالات فقد أنكر السادات أن تكون هناك صلة بين مهمة التهامي في المغرب وزيارة إسرائيل؛ لأن السادات نفسه أبلغ دايان أن مهمة التهامي كان هدفها أن يؤكد وصول مصر وإسرائيل إلى نوع من الاتفاق قبل انعقاد مؤتمر جنيف، حتى لا ينتهي بالفشل. وإذا كانت هذه هي الحقيقة، وأن مهمة التهامي مرتبطة بانعقاد مؤتمر جنيف، فلماذا يُخفيها عن وزير خارجيته، الذي يتولى التحضير لانعقاد هذا المؤتمر[35]؟

بعد ذلك مباشرة، وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر 1977، كانت رحلة السادات ومعه فهمي إلى رومانيا، التي حسمت الأمر نهائياً؛ بحيث عقد السادات جولة مباحثات مغلقة مع الرئيس الروماني تشاوشيسكو، ثم عرض على فهمي، لأول مرة، فكرة زيارة إسرائيل، الأمر الذي يجعل من المنطقي أن دعوة ملك المغرب لم تكن لها أي علاقة بانعقاد مؤتمر جنيف، بغض النظر عن نيات السادات. والأكثر منطقية أن دعوة تشاوشيسكو لم تكن لها أيضاً أية علاقة بهذا المؤتمر، لأنه نقل رسالة من بيغين، مرفقاً فيها خطة سلام كاملة، كما سيأتي بيانه، وبخاصة أن السادات طرح عليه سؤالاً صريحاً من شقين: أولهما، هل بيغين راغب حقيقة في السلام؟ وثانيهما، هل بيغين يملك القدرة على أن ينفذ عملية السلام، ويفرض أي اتفاق يمكن الوصول إليه؟

كان رد تشاوشيسكو على السؤالين بالإيجاب، كان رده قاطعاً لأي شك وأي تردد، قائلاً: «إن مناحم بيغين بلا شك صهيوني، وصهيوني جداً، لكنه رجل قوي، وراغب في تحقيق السلام، لأنه يعرف ما هي الحرب؟ لكنه أيضاً يريد أن يترك اسمه علامة في تاريخ الشعب اليهودي». وأضاف: إن بيغين على أساس سمعته كصقر متشدد يستطيع أن يؤدي دور ديغول في الجزائر، ولن يستطيع أحد أن يزايد عليه، أو أن يتهمه بالتفريط، وبالتالي فإنه يستطيع أن يفرض اتفاقاً يعجز غيره من السياسيين المعروف عنهم الاعتدال أن ينفذوه.

من هذا المنظور يعتقد معظم المحللين السياسيين أن بيغين انتهز جميع هذه العوامل، وبدأ يقتنع بأن إجراء مفاوضات مع دولة عربية كبرى واحدة، وفي الحقيقة هي أكبر دولة عربية، أفضل من المفاوضات مع مجموعة من الدول، وأن أي اتفاق سينجم عنها سيكون في مصلحة إسرائيل؛ إما عن طريق السلام مع أكبر قوة عسكرية عربية، وإما عن طريق عزل مصر عن سائر الوطن العربي، وإما بتحقيق كليهما.

إن محور مذكرات إسماعيل فهمي يدور حول فكرة أساسية؛ تتمثل بأن مسار الأحداث كان يتجه، بحسم، نحو عقد مؤتمر دولي في جنيف لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، في كانون الأول/ديسمبر عام 1977. وكان هناك اتفاق بين الدولتين العظميين ـ آنذاك ـ الولايات المتحدة

(35) فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، ص 304.

والاتحاد السوفياتي على عقد هذا المؤتمر تحت مظلة الأمم المتحدة، بمشاركة الأطراف العربية المعنية، كما إسرائيل، وأهم الأطراف الدولية. وربما كانت تلك المرة الثانية التي يكون هناك اتفاق فيها بين الدولتين العظميين، بشأن قضية دولية، منذ العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، في سياق أزمة السويس؛ التي تفجرت بعد تأميم جمال عبد الناصر قناة السويس، الأمر الذي ساهم في هزيمة العدوان، ورده على أعقابه خائباً. ويؤكد فهمي في كتابه أن مسألة استرداد مصر لسيناء بالكامل لم تكن تمثل أية مشكلة، إذ إن الإدارات الأمريكية المتعاقبة كانت تقر بذلك، وملتزمة به، ولم تكن إسرائيل بدورها تمانع في الانسحاب الكامل من الأراضي المصرية.

من ثم، فإن السؤال الرئيسي الذي تطرحه مذكرات إسماعيل فهمي هو: ما الذي دفع السادات إلى إجهاض فكرة المؤتمر الدولي، والقفز فوق الأحداث، بالذهاب إلى إسرائيل من دون أي ترتيبات مسبقة، والتعاون المباشر مع الإسرائيليين من أجل البحث عن تسوية؟

لا يعطي فهمي إجابة محددة حصل عليها من السادات عن هذا السؤال الحيوي تشفي غليل القارئ. وعلى الرغم من المناقشات الخاصة والمطولة التي دارت بين فهمي والسادات بشأن هذا الموضوع فإن قارئ المذكرات يظل حائراً بالنسبة إلى مبررات السادات، التي لا بد من أنه أوضحها لوزير خارجيته، حتى إن كان لم يقتنع بها. كان من المتوقع أن تتضمن تلك المذكرات ما كان يقوله السادات، ويفكر فيه، لأن السادات في النهاية كان محور الأحداث ومحركها ومتخذ القرار فيها. وما يمكن استنتاجه من ثنايا الكتاب أنه خشي أن يدخل مؤتمر جنيف في تعقيدات بسبب مشكلة الجولان والقضية الفلسطينية، فتماطل إسرائيل في موضوع سيناء، وترفض الانسحاب حتى يتم اتفاق متكامل بشأن كل الموضوعات والساحات. بالتالي فقد ضحى السادات بمطلب السلام الشامل، في مقابل صلح منفرد مع إسرائيل يضمن له استرداد سيناء.

إن مذكرات فهمي حافلة بالعديد من الروايات المثيرة والمعلومات، التي تؤكد بعض الحقائق المعروفة نظرياً، مثل تأثير اللوبي اليهودي الصهيوني الرهيب في الولايات المتحدة والغرب عموماً. ويتجلى ذلك في جملة مقتضبة قالها كارتر، خلال استقباله فهمي في البيت الأبيض، إذ أكد أنه لا يستطيع أن يمارس ضغوطاً على إسرائيل، لأن ذلك سيكون انتحاراً سياسياً بالنسبة إليه.

كذلك، فإن أسامة الباز، في معرض إجابته عن سؤال بمناسبة مرور ثلاثة عقود على مبادرة السادات، في مقابلة على قناة (MBC)، في 2007/4/6، كان قد أكد أنه علم بفكرة «المبادرة» لأول مرة، إلى جانب فهمي وزير خارجية مصر، ومحمد البرادعي الذي كان يعمل في مكتبه مستشاراً قانونياً، ومدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية سابقاً، في أثناء زيارة رسمية كان السادات يقوم بها إلى رومانيا عام 1977. وعلى الرغم من الدور البارز الذي أداه الباز في مسيرة المبادرة

إلى جانب السادات لاحقاً، فإن فهمي سجل في مذكراته أنه عندما أبلغ الباز عن نية السادات السفر إلى إسرائيل، في أثناء وجودهم في رومانيا، غضب غضباً شديداً، وقال: «هذا جنون، لا شك في أن الرجل غير متزن، ولا بد من منع ذهابه إلى القدس حتى ولو استعملنا القوة». وعندما سأل الباز إذا كان مستعداً لمرافقة السادات إلى إسرائيل، في حال قرر الذهاب فعلاً، رد الباز على سؤاله بمنتهى الحسم قائلاً: «لن أذهب إلى إسرائيل إلا جثة هامدة»! إن مواقف الباز الحماسية هذه لم تُنَفَّذ على أرض الواقع، لأنه رافق السادات خلال زيارته إسرائيل، وكتب له الجزء القانوني الخاص بالقضية الفلسطينية، في الخطاب الذي ألقاه السادات في الكنيست عام 1977، بينما تولى موسى صبري، رئيس تحرير صحيفة الأخبار، وأنيس منصور رئيس تحرير مجلة أكتوبر، كتابة الجزء الإنساني. بينما كان رد فعل البرادعي، كما أشار فهمي، هو الاعتراض، لكنه لم يعبر عن رأيه بالعنف نفسه الذي ميز ردود الباز.

كان الباز مديراً لمكتب إسماعيل فهمي حين استقال من منصبه. وحين تبعه في الاستقالة محمد إبراهيم كامل في أثناء انعقاد مؤتمر كامب دايفيد عام 1978، لم يبق مع السادات غير الباز. ولفت هذا الوضع الغريب نظر كارتر، فكتب يتحدث عن المفارقة بين الوفدين المصري والإسرائيلي، بين فريق إسرائيلي كامل، ورئيس مصري وحيد، معه خبير سياسي وقانوني واحد ـ الباز ـ بعد استقالة وزيرَي الخارجية.

وخلال الاجتماع الذي عُقد في فندق مينا هاوس في القاهرة، في كانون الأول/ديسمبر عام 1977، عقب قيام السادات بزيارة إسرائيل مباشرة، تحدث رئيس الوفد الإسرائيلي إلياهو بن إليسار عن رغبة إسرائيل في السلام، وأفرد خريطة للعالم وقال: إن من ينظر إلى هذه الخريطة، وما تبعها من خرائط، يجد أن الدول شهدت على مر السنين تغييرات كثيرة في حدودها. فحدود الدول ليست من الثوابت، ولهذا لم تعد هناك دولة لم تضم أو تخصم منها مساحة من الأرض. وقبل أن يرد عصمت عبد المجيد، رئيس الوفد المصري، اقتحم الباز الميكروفون، وقال: إن الذي فات المندوب الإسرائيلي أنه إذا راجع تاريخ الدول على مر السنين فسيجد أنه على الرغم من صحة مقولة تغير خرائط الدول، على مر السنين، فإن الذي لا يعرفه أن هناك دولتين في العالم لم تتغير حدودهما منذ بداية التاريخ، وهما مصر والصين. وقال: أرجو ان ترجعوا إلى خريطة مصر منذ أيام مينا إلى الآن؛ وسوف تجدونها خرائط اليوم نفسها من دون أي تغيير. وإذا كانت مصر قد حافظت على حدودها، خلال آلاف السنين، ولم تفرط في أي جزء منها، بغض النظر عن الأحداث والظروف، فلن تأتي اليوم أو غداً لتفعل ما لم يفعله الأجداد وأجداد الأجداد. وهنا طوى ممثل الوفد الإسرائيلي خريطته.

من ناحية أخرى، أضاف فهمي: إن ثلاثتهم قد استهولوا تماماً هذه «الفكرة»، وعندما سألهم السادات عن البديل اقترحوا عليه أن يكتب إلى الرئيس كارتر، ليقترح عليه عقد اجتماع دولي في

مكتب الأمم المتحدة في القدس، يحضره رؤساء الدول أطراف الصراع، والدول الخمس الكبرى، والأمين العام للمنظمة الدولية، ففعل السادات. ويضيف فهمي أن كارتر استبعد تلك الفكرة تماماً، مؤكداً صعوبة نجاحها، وبخاصة أن الترتيبات كانت جارية بالفعل لعقد مؤتمر دولي للسلام في جنيف.

ومن المعروف أن عام 1977 كان قد شهد اتفاق الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، لأول مرة منذ العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، على العمل معاً من أجل التوصل إلى حل شامل للصراع العربي ـ الإسرائيلي، من خلال «المؤتمر الدولي»، الذي كانت الترتيبات لعقده جارية على قدم وساق، مطلع ذلك العام في جنيف. وأصدرت الدولتان بياناً رسمياً بهذا المعنى في أول تشرين الأول/أكتوبر 1977. لقد أكد السادات بنفسه هذه الحقيقة، بما في ذلك أنه اشترك مع كارتر في تذليل آخر العقبات التي كانت تحول دون انعقاد «المؤتمر الدولي»؛ وهي مسألة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر، بحيث أشار إلى أنهما كانا قد توصلا إلى اتفاق على أن يتولى تمثيل الطرف الفلسطيني «شخصيات فلسطينية تحمل الجنسية الأمريكية»، من الذين لم يشاركوا من قبل في الكفاح المسلح، وكان التوجه إلى الاختيار من بين أساتذة في جامعات أمريكية ينطبق عليهم ذلك التوصيف. بل أشار السادات إلى الاتفاق على أسماء عدد من هذه الشخصيات؛ كان من بينهم على سبيل المثال: إدوارد سعيد ووليد الخالدي وهشام شرابي، ويؤكد فهمي أنه تم الاتفاق فعلاً على هشام شرابي أو إدوارد سعيد.

ثالثاً: زيارة إسرائيل

في مساء السبت 19 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1977، وبينما جموع المسلمين يقفون على جبل عرفات في سياق أداء مناسك الحج، حسمت طائرة السادات الجدل والشكوك في إمكان قيام زعيم أكبر دولة عربية بزيارة أعدائه في عقر دارهم، على الرغم من حملات الهجوم عليه في المحيط العربي، والتهديد بالقتل أو الاختطاف.

لا شك في أن هناك الكثير من المعلومات المتضاربة والمتناقضة في شأن قرار السادات زيارة إسرائيل، وبخاصة من زاوية الأطراف التي دفعت إليه، أو شاركت في الاتصالات الخاصة به، أو كانت على علم بمجرياته وترتيباته. وفي هذا السياق، من اللافت أن اللواء طه زكي مدير مكتب السادات ـ وهو ضابط الشرطة الذي سلمه مجموعة أشرطة التسجيلات، التي تُعَدّ جزءاً من رواية أحداث انقلاب أيار/مايو عام 1971، الذي قاده السادات كما تقدم ـ قد أشار، في حوار تلفزيوني مع برنامج «90 دقيقة»، إلى أن السادات قد طلب منه، على نحو مفاجئ، وهو يصعد إلى غرف النوم بمنزله، الذهاب إلى القدس لمعاينة المقر المخصص له، وذلك قبل

إعلانه استعداده لزيارة إسرائيل أمام مجلس الشعب! وحيث لم تكن لدى زكي أية معلومات مسبقة عن هذه الزيارة فقد توجه إلى زملائه في مكتب الرئيس لسؤالهم، فلم يجد لدى أي منهم أية معلومات عنها، وهم: حسن كامل رئيس ديوان رئيس الجمهورية، والفريق سعد الدين الماحي كبير الياوران، وفوزي عبد الحافظ السكرتير الخاص للرئيس. في ضوء ذلك توجه زكي إلى السادات ليفهم منه مقصده، فقال له: اتصل بالسفير الأمريكي لدى مصر هيرمان أيلتس وسيعطيك كل التفصيلات، الأمر الذي يؤكد أن السادات قد أبلغ كارتر بهذه الزيارة قبل إعلانها أمام نواب الشعب المصري!

أما في إسرائيل فقد عمت البهجة وأصيب مواطنوها بفرحة هيستيرية، لا تقل عن تلك التي أصابت زعماءها. ووقف رئيس الوزراء الإسرائيلي بيغين فاتحاً ذراعيه، مرحباً بضيفه الكبير، الرجل الذي كان أول من أذاقهم مرارة الهزيمة في حرب عام 1973، وبجوار بيغين وقف موشيه دايان، وآرييل شارون، وإسحق شامير رئيس الكنيست، وإلى يساره وقفت غولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل السابقة، التي عبّرت عن دهشتها الشديدة حين رأت السادات أمامها قائلة: هذا شيء لا يصدق!

وفي الحقيقة عندما وصل السادات إلى «مطار اللد» كان في استقباله كل شخص في الدولة يملك صلاحية دخول المطار، على حد تعبير شمعون شامير، وطوال المسافة بين اللد والقدس، البالغة 50 كيلومتراً تقريباً، احتشد الناس من كل حدب وصوب، ومن كل الأعمار، على الجانبين، في دولة كان تعدادها آنذاك لا يزيد كثيراً على أربعة ملايين نسمة، والأغرب أنهم لم ينصرفوا مباشرة بعد مرور موكب السادات، حتى يتخلصوا من وطأة الذهول. ثم كانت هناك مبادرة إسرائيلية لافتة حيث عمد نحو 1500 ضابط إسرائيلي إلى التوقيع على بيان تأسيس «حركة السلام الآن»[36].

1 ـ الروايات

يجب وضع هذه المبادرة في إطارها العام، بحيث خلد في إدراك السادات أن حل الصراع العربي ـ الغربي هو المدخل الضروري لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وعلى هذه الطريق جاء طرد الخبراء السوفيات من مصر، وكانت الاتصالات المصرية ـ الأمريكية جارية، قبل هذه الخطوة وفي أعقابها، بدءاً من تدشين «قنوات الاتصال السرية»، ثم الاتصالات التي جرت من

---

(36) من الجدير بالذكر أن هذه الحركة قد عمدت إلى نشر رسالة مفتوحة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي «بيجين»، في ضوء تعثر المفاوضات، أعربوا فيها عن احتجاجهم على سياساته. وبعد عدة أيام في أول نيسان/أبريل عام 1978 بدأ أول تجمع شعبي نظمته «حركة السلام الآن» في قلب تل أبيب، ضم نحو 40 ألف متظاهر إسرائيلي، ما جعل منها أكبر مظاهرة سياسية شهدتها إسرائيل حتى ذلك الوقت.

خلالها في أثناء حرب عام 1973، وصولاً إلى زيارة كيسنجر للقاهرة، وما تحقق في اللقاء المنفرد بينه وبين السادات.

لكن البداية الأولى لهذا التحول الجذري في إدراك السادات جاءت من العلاقات المتنامية بينه وبين ملك السعودية فيصل، وصهره ومدير استخباراته كمال أدهم، وثيق الصلة بالاستخبارات الأمريكية، والقناة السعودية السرية، وقد سبقت الإشارة إليها، ثم يجيء عرض رواية كيسنجر لأنه التقط هذا الخيط منذ البداية.

أ ـ رواية كيسنجر

متى وُلدت، إذاً، فكرة «السلام» بين مصر وإسرائيل لدى السادات؟ هذا السؤال لا بد من أن يطرح نفسه بعد معرفة كل الحقائق المتعلقة بأول زيارة قام بها وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر إلى مصر، والاجتماع المغلق الذي عقده مع السادات، في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1973، والمعروف أن تلك الزيارة بدأت بعد وقف إطلاق النار، رسمياً، على جبهات القتال المصرية والسورية ضد إسرائيل، في 22 تشرين الأول/أكتوبر.

بعد يومين من الزيارة، كان كيسنجر في العاصمة الصينية بكين، في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1973. وسيتضح في وقائع الزيارة جانب مهم من «قصة السلام بين مصر وإسرائيل»: فقد ألح عليه ممثلو الصحافة، الذين كانوا معه في القاهرة، أن يشرح لهم بالتحديد ما أمكن التوصل إليه في الأزمة، فأخذ كيسنجر يشرح للوفد الصحافي المرافق له ما يظن أنه تحقق في القاهرة[37].

بدأ كيسنجر بالقول في هذا الاجتماع: «إن ما حدث في القاهرة يمكن تقسيمه إلى قسمين؛ الأول، يخص المستوى الاستراتيجي؛ والثاني، يدور حول المستوى السياسي أو التكتيكي»، وعن المستوى الاستراتيجي قال: «مصر في طريقها إلى سلام مع إسرائيل، ومع أن خطى هذا السلام بطيئة، فإن مجرد وضع القاطرة على القضبان الحديدية معناه أن القاطرة واصلة إلى نهاية الخط. والرئيس السادات من ناحيته لن يسمح لأحد أن يضع «كتل خشب بالعرض على القضبان»، وأنه بسير مصر على طريق «السلام» فإن إمكانية الحرب في المنطقة تكون قد انتهت، لأنه لا يمكن لأية دولة عربية، أو تحالف بين عدد من الدول العربية، أن يقبل مخاطر الدخول في معركة دون مشاركة مصر».

أضاف كيسنجر: إن «الرئيس السادات قام باختيار استراتيجي رئيسي، وعلق مصيره الآن بالولايات المتحدة، ولا يوجد في مصر طرف أو معسكر يستطيع أن يقاوم هذا الاختيار، وإن

---

(37) سعيد الشحات، «ذات يوم 9 نوفمبر 1973.. كيسنجر يكشف: «مصر في طريقها للسلام مع إسرائيل»،» الشروق، 2016/11/9.

الاختيار الاستراتيجي بالصداقة مع الولايات المتحدة سوف تستتبعه بالضرورة خيارات داخلية في مصر، وهنا يكمن التحدي الذي قد يواجه الرئيس السادات في المستقبل، لكنه يعتقد أن فرص نجاح السادات كبيرة، لأن الذي حدث هو أن سَلَفه «ناصر» حاول إحداث تغيرات جذرية في المجتمع المصري، وقد سمحت له الظروف بإسقاط الأوضاع القديمة، لكن القوى الجديدة التي كان يحلم أن يقيم عليها نظاماً اجتماعياً جديداً لم تظهر بعد، ولم تتمكن من جعل قوتها فاعلة أو محسوسة في الشؤون المصرية، وبالتحديد في عملية صنع القرار، ومعركة السادات القادمة ستكون مع أصدقائه القدامى، وليس أعداءه القدامى».

واصل كيسنجر إن «غيبة احتمالات الحرب، وبداية التحرك نحو «السلام»، ستجعل استعمال سلاح النفط إجراءً لا معنى له، لأنه أصبح بلا هدف يضغط من أجله، وإذا انتهى سلاح النفط الآن فسيختفي إلى الأبد»، ثم قال إن «هذه الاعتبارات ستؤدي إلى نتيجة مهمة، وهي فك التعبئة النفسية العامة ضد إسرائيل، التي امتلأ بها الرأي العام العربي، طوال حقب متلاحقة من الصراع، وهذا النوع من التعبئة إذا جرى فكه سيكون من المستحيل العودة عنه في منتصف الطريق».

فضلاً عن ذلك، من المهم الإشارة إلى ما ورد في مذكرات كيسنجر في شأن المراسلات التي كانت جارية بينه وبين السادات، في أثناء حرب عام 1973، وبخاصة بعد قيام إسرائيل بخرق اتفاق وقف إطلاق النار، بحيث يشير إلى أنه في استنجاد السادات بالولايات المتحدة في إحدى هذه الرسائل، رأى أن يعاود الإلحاح على السفير الإسرائيلي سيمحا دينتز؛ فاتصل به يبدي مخاوفه من احتمال أن يتقدم الاتحاد السوفياتي بمشروع قرار إلى مجلس الأمن، يوجه اللوم إلى إسرائيل، ويحملها مسؤولية انتهاك وقف إطلاق النار. ورد عليه دينتز قائلاً: إن الحكومة الإسرائيلية تتوقع في هذه الحال أن تقوم الولايات المتحدة باستعمال حق الفيتو، لإسقاط أي مشروع قرار يوجه اللوم إليها، أو يفرض عليها اتخاذ خطوة لا تريدها.

وجد كيسنجر في ذلك فرصة لإبداء بعض مخاوفه: «إنكم تريدون ضرب الجيش الثالث بتدميره أو بتجويعه، وهذا سوف يؤدي إلى مواجهة مع الاتحاد السوفياتي. إنكم تضغطون على السادات بحيث تُضعفون موقفه في أي مفاوضات معكم. إن السادات يقترب بسرعة من الولايات المتحدة، وينبغي لكم أن تشجعوه على ذلك، بدلاً من أن تعرقلوا خطواته».

ب ـ زيارة الكويت

بعد رحيل جمال عبد الناصر المفاجئ حاول السادات أن يبدأ عملية سياسية مع إسرائيل، ليصل إلى حل سلمي وإنهاء الاحتلال، لكن الغرور ركب إسرائيل، واعتبرت مصر جثة هامدة، فقرر السادات، بعدما تيقن من كيسنجر، عن طريق المحادثات السرية التي جمعته مع حافظ

إسماعيل، عام 1973، أنه لن يحدث أي تحرك سياسي إلا بعد تعديل الوضع العسكري، ولم يكن أمام السادات إلا أن يصدق على قرار الحرب.

في أيار/مايو 1975، وفي زيارة للكويت، كان السادات واضحاً جداً، خلال إجابته عن أسئلة الصحافيين، وتناول مشكلات المنطقة، وتوقع مشكلات أخرى، لكنه بدا حاسماً في تصريحاته بأن مصر لن تخوض حروباً أخرى، وأنه يسعى للسلام، وذلك قبل عامين من زيارة إسرائيل.

وعن إمكان قيام إسرائيل بحرب أخرى بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، قال: إنه يتوقع ذلك، والجيش المصري يستعد لذلك، ووارد في كل لحظة أن تشن إسرائيل حرباً أخرى، لكنه قال: إن مصر تعطي لعملية السلام الفرص كافة المتاحة للنجاح لحقن الدماء، وقال أيضاً: إن الرد المصري سيكون قوياً لو فكرت في توجيه ضربة لمصر أو العرب. وأضاف: على إسرائيل أن تذكر أنها تسلمت 39 جثة من قتلاها في الحرب قبل شهر، وتحدى الإسرائيليين بكشف عدد قتلاهم في الحرب، أو في ثغرة الدفرسوار.

وعندما سئل عن رفض منظمة التحرير الفلسطينية مؤتمر جنيف، ضحك قائلاً: من حقي أن أسأل ما هو تصور الفلسطينيين لجنيف؟ وهل اتفقوا على الذهاب إلى جنيف أم لا؟ وإذا اتفقوا، فكيف كان الاتفاق؟ وأضاف السادات أنه تم اتهامه بإبرام اتفاق سري بعيداً من العرب، مشيراً إلى أنه يترك الجميع لضمائرهم، وأن مصر لم ولن تتخلى عن العرب، وقال: للأسف نحن العرب نخلق المشكلات لأنفسنا.

وأكد أن «مصر ستحافظ على كل أرض عربية، وتبذل من دمائها ودماء أبنائها وثرواتها طيلة 27 عاماً، أي منذ عام 1948 وحتى عام 1975، من أجل خدمة القضايا العربية، وبعد أن كانت مصر من أغنى الدول أصبحت دولة فقيرة، لاستنزاف مواردها في حروب من أجل القضايا العربية، ولم نغضب، بل نحن سعداء بالتزامنا لأننا مؤمنون به. والعبرة بضرورة وقف وتنحية كافة الخلافات الجانبية العربية، حتى نتفرغ للقضايا الأساسية، وحلها وتوحيد الجهود العربية، وتكوين تكتل عربي قوي، يستطيع الحفاظ على حقوق العرب».

ورداً على سؤال: هل تحمي الولايات المتحدة إسرائيل؟ أجاب السادات: «نعم الولايات المتحدة تحمي إسرائيل»، مضيفاً أن الاتحاد السوفياتي أبلغه، خلال زيارة له لموسكو قبل حرب عام 1973، أن «لا مساس بحدود إسرائيل، وهي حدود عام 1967»، ولذلك اعتبر السادات أن «إسرائيل حقيقة قائمة، ولا مساس بها». وأضاف: «خلال حرب عام 1973 أرسلت برقية للرئيس السوري حافظ الأسد يوم 19 تشرين الأول/أكتوبر، وقلت له، وأنا أنزف دماً، إنني سأوافق على وقف إطلاق النار، لأن الولايات المتحدة هي التي تحاربني منذ عشرة أيام، وليست إسرائيل»، وختم السادات: «لا بد أن نتغير، ولا نقاطع العالم أو أوروبا بسبب تأييدهم لإسرائيل، بل علينا أن نواجه إسرائيل في كل محفل دولي، فبسبب ما كنا نفعله سابقاً ضاع نصف فلسطين، ثم ضاع

النصف الأخر، ومعه سيناء والجولان. ولذلك يجب تغيير الاستراتيجية العربية، وتحويلها من مرحلة المقاطعة إلى مرحلة المواجهة وبقوة، من أجل وقف وكبح جماح إسرائيل».

يمكن القول أن جوهر ما ورد في رد السادات يتمثل بتأكيد «أن مصر لن تخوض حروباً أخرى، وأنه يسعى للسلام»، وهو ما يتطلب «تغيير الاستراتيجية العربية» من ناحية، والتحول من «مرحلة المقاطعة إلى مرحلة المواجهة» من ناحية أخرى. ويبدو أن «المعاني الضمنية» لهاتين الناحيتين كانت واضحة في ذهنه، وهي تتناسب مع توجهاته الحقيقية؛ التي بدأها منذ تسلم السلطة في مصر، فعمد إلى فتح «قناة اتصال سرية» بالولايات المتحدة وإسرائيل، وهي القناة ذاتها التي استخدمها في الاتجاه ذاته من خلال «الرسالة المشؤومة» التي أرسلها إلى «كيسنجر، ومنه إلى إسرائيل، بعد 14 ساعة من بدء القتال في حرب عام 1973»، كما تقدم.

ج ـ رواية محمد عبد الجواد

كان محمد عبد الجواد، رئيس مجلس إدارة «وكالة أنباء الشرق الأوسط» الأسبق، قريباً من السادات في كل الجولات التي قام بها قبل سفره إلى إسرائيل، وقد كشف عن الحال التي كان عليها السادات، في آذار/مارس عام 1977، حين كان معه في رحلة إلى مدينة سالزبرغ النمساوية، حيث دعا السادات رؤساء تحرير الصحف المصرية: محمد عبد الجواد، وموسى صبري (الأخبار)، ومحسن محمد (الجمهورية)، وعلي حمدي الجمال (الأهرام)، وقال لهم: «أنا قرفان وحزين، لي 4 سنين بعد حرب 1973 بألف على العرب واحد واحد، أطلب منهم يشتروا لنا سلاح عن طريقهم لكنهم رفضوا، وقالوا في الكويت: «الشحات حضر»، ومش عارف أعمل إيه، البلد مافيهاش فلوس، والجيش مفيش سلاح، حتى الروس رفضوا مدّنا بالسلاح، وعلى الجانب الأخر إسرائيل بدأت تستعيد قواها، وتسلّح جيشها بمساندة الولايات المتحدة، أنا خايف على النصر اللي حققناه في حرب 1973، وأخشى ما أخشاه أن تهاجمنا إسرائيل مرة أخرى ويضيع النصر». ويقول محمد عبد الجواد: «يومها بدأ السادات التفكير جدياً في السفر إلى القدس».

ثم أشار عبد الجواد إلى رسالة حملها من رئيس تحرير صحيفة الجيروزاليم بوست، يعتقد أنها كانت نقطة البداية لمبادرة السادات. ففي كانون الثاني/يناير عام 1977 دُعي إلى حضور مؤتمر إعلامي بالولايات المتحدة، وهناك تعرف إلى رئيس ما يعرف بالهيئة الدولية للصحافة الحرة، وأخبره بوجود مؤتمر لهم في أوسلو، سيحضره عدد كبير من الصحافيين من أنحاء العالم، ودعاه إلى الحضور، فوافق، وذهب.

وخلال حفل الاستقبال فوجئ بشخص يعرّفه بنفسه قائلاً: «أنا إيري إيراك رئيس تحرير صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية»، ثم طلب مقابلته بعدها. يقول إنه شعر بحيرة شديدة،

وتردد في البداية من لقائه. لكن بعد مرور ثلاثة أيام، وكان قد قابل خلالها أكثر من خمسين صحافياً من أنحاء العالم، وكل من يقابله يسأله: «هل التقيت إيري إيراك؟»، فينفي مقابلته، حتى لقد شعر وقتها بأن هذا المؤتمر عُقد خصيصاً لهذا الغرض.

في اليوم الأخير التقى إيري إيراك فقال له: «أنا هنا لمقابلتك في مهمة رسمية، مكلَّف بها من مناحم بيغين رئيس وزراء إسرائيل الجديد، وأرجو تبليغها للرئيس أنور السادات»، وقبل ذلك سأله عما إذا كان السادات جاداً في «مبادرة السلام»، فأكد له هذا ما يمكن تأكيده، فقال: «الرئيس بيغين يبلغه أنه على أتم استعداد لمقابلته»، مؤكداً أن بيغين هو الشخص الأقدر على إتمام هذه المهمة الكبيرة، لأنه شخص قوي وحائز أغلبية في البرلمان، منذ فترة كبيرة. فإذا كان السادات جاداً فإن بيغين على أتم الاستعداد.

وصلت الرسالة إلى السادات، عن طريق ممدوح سالم رئيس الوزراء. وبعد يومين سافر عبد الجواد مع السادات إلى الرياض، فاستدعاه إلى كابينة الرئاسة، وقال له: «من الآن فصاعداً نحن نقابل أي حد أياً من كان، نحن على حق ولا يهمنا أي حد». ثم قال له: «الكلام الذي أرسله لي كلام مهم قوي، وأعتقد أن هذا الكلام سيكون له آثار مهمة ستعرفها قريباً».

في أيلول/سبتمبر 1977 سافر السادات إلى رومانيا لمقابلة تشاوشيسكو، المعروف بقربه الشديد من بيغين ومن إسرائيل. يقول عبد الجواد في شأنها: كان الظاهر أنها محادثات عادية بين الرئيسين على مدى ثلاثة أيام، صدر بعدها بيان مقتضب، لكن عندما ركبنا الطائرة قال السادات للصحافيين المرافقين: «يا ولاد مش بيغين طلع إللي بيقوله في الغرف المغلقة غير الذي يقوله في العلن؟ ده معناه أن بيغين في العلن يعمل بطل وفي الخفاء يطلب مقابلتي»، قال السادات ذلك ضاحكاً، ثم قال موجهاً كلامه إلى عبد الجواد: «مش كده يا محمد ولّا إيه؟!». حاول الزملاء الصحافيون الموجودون في الطائرة أن يعرفوا قصد السادات من هذا الكلام، لكن عبد الجواد رفض أن يخبرهم بأن كلامه قد يتعلق بما دار بينه وبين تشاوشيسكو.

ثم سافر السادات بعد ذلك إلى طهران، ويقول عبد الجواد: «علمت بما لا يقبل الشك أن السادات أبلغ شاه إيران أنه تم الاتفاق بينه وبين تشاوشيسكو للترتيب لزيارة إسرائيل. وبطريقة غير مباشرة ألمحت إلى الرئيس السادات أن رسالة إيري إيراك ربما كان لها دور في التمهيد لهذه الرحلة، فقال لي: «برافو محمد»».

أما عن الترتيبات الرسمية التي تمت للزيارة، فيشير عبد الجواد إلى أن الولايات المتحدة عملت كل الترتيبات اللازمة، فقد تلقى السادات رسالة رسمية عن طريق السفير الأمريكي في القاهرة بأن إسرائيل ترحب به، وسيتم استقباله استقبالاً رسمياً.

ويضيف: من «مطار أبو صوير» أقلعت الطائرة متجهة إلى القدس، وكان السادات في أزهى حالات الانشراح، وانتهز فرصة وجود أشهر مذيع ومذيعة أمريكيين، باربارا والترز ووالتر كرونكيت، ودعاهما إلى السفر معه إلى القدس، وظل لمدة نصف ساعة، هي مدة الرحلة، يدلي بأحاديث تلفزيونية، تحدث فيها عن السلام وضرورة تحقيقه الفعلي في المنطقة.

وبعد نحو 10 دقائق من الإقلاع لاحظ عبد الجواد تحليق أربع طائرات فانتوم إسرائيلية، تحيط بالطائرة الرئاسية من جميع الاتجاهات، ترافقها خطوة بخطوة، فلم يكن غرضها الترحيب، لكن كان الإسرائيليون غير واثقين بالسادات، وكان عندهم هاجس أنه يدبر لهم خدعه، وأنه أرسل قوات كوماندوز لقتل النخبة الإسرائيلية، وقادة الجيش الذين سيكونون في استقباله في المطار. وأكثر من ذلك فقد جهزوا عدداً كبيراً من القوات والقناصة على أسطح المباني المجاورة للمطار تحسباً لأي غدر.

د ـ رواية إسماعيل فهمي

عرض فهمي في مذكراته أصول قرار السادات بالذهاب إلى إسرائيل، ولا شك في أن هذا العرض في غاية الأهمية؛ لأن السادات قد صرح مراراً، كما سجل كتابة في مذكراته، أنه لم يناقش فكرة ذهابه إلى إسرائيل مع أي شخص، سوى فهمي.

يشير فهمي في مذكراته إلى أنه توجه مع السادات إلى رومانيا، في 28 تشرين الأول/أكتوبر 1977، حيث أقاما في منتجع سيناء، وهي قرية تبعد عن العاصمة نحو 100 كم، وكان لها جاذبية رومانسية، وبخاصة عند السادات، حيث تحمل اسم سيناء المصرية نفسه، كذلك لأنها كانت متجعاً مليئاً بالخضرة. ويقول فهمي بحسم: «لكن واأسفاه؛ فالمأساة التي مزقت جهود السلام بدأت في سيناء!». ويبدو أن ذلك التقييم المهم من فهمي يُرَد إلى اعتبارين، كلاهما يكشف عن كارثة بلا حدود:

أولهما، أن الرئيس الروماني تشاوشيسكو عرض خطة السلام التي تسلمها من بيغن، وهي تكاد تمثل موقف إسرائيل، من قبل بيغين ومن بعده، من «الوضع النهائي» على كل الجبهات، الفلسطينية والسورية والمصرية، وهو لا يزال يمثل الوضع النهائي نفسه الذي تلتزم إسرائيل به حتى الآن: لا دولة فلسطينية، ولا قدس عربية، ولا انسحاب من الجولان، وكان ذلك أمام السادات مبكراً، ومع ذلك ذهب إلى إسرائيل.

وثانيهما، أن فكرة زيارة إسرائيل التي وُلدت هناك، لم تكن لها أية مزايا لمصلحة مصر، بل ستجردها من كل مزاياها، وتحقق لإسرائيل ما لم يحققه لها انتصارها عام 1967. حتى إذا كانت سيناء قد عادت إلى مصر، فهي شبه منزوعة السلاح، وما يجري على أرضها من توغل إرهابي يرد إلى الأوضاع التي فرضتها معاهدة السلام. ويكفي أن السادات قد تأكد من ذلك، مجدداً،

في «مؤتمر كامب دايفيد» عام 1978، عندما أصر بيغين على الاحتفاظ بالمستعمرات الإسرائيلية، كما المطارات المصرية، في سيناء، في أية تسوية، مدعياً أنه كتب في وصيته أن يُدفن في «مستعمرة ياميت» في سيناء «أرض الأجداد»!

كان الرئيس الروماني يرغب في أن يكون همزة وصل بين مصر وإسرائيل، وكان قد بادر إلى عرض وساطته في ظل جمال عبد الناصر، لكن رفض عرضه كما تقدم. كما يشير مراد غالب، وزير الخارجية الأسبق، في مذكراته بعنوان: مذكرات مراد غالب: مع عبد الناصر والسادات ـ سنوات الانتصار وأيام المحن، إلى أن تشاوشيسكو قام بزيارة مصر في شباط/فبراير 1972، وعرض على السادات أن يتوسط بينه وبين غولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل، وأن السادات قد وافق على ذلك[38]. لكن التطور الأكثر أهمية في هذا السياق جاء في عام 1977، عندما التقى تشاوشيسكو رئيس وزراء إسرائيل الجديد بيغين، الذي عرض عليه «خطة للسلام» بخرائط كتب عليها جميع أسماء المدن والمساحات بالعبرية، وثم دعا السادات ليعرضها عليه. اتفق معي السادات على أن عرض بيغين لم يكن مخلصاً، إنما ما عناه في الحقيقة هو عدم موافقته على دولة فلسطينية مستقلة، تحت أي ظرف.

ويضيف: «غير أن السادات، في نفس الوقت وفجأة أبلغني بفكرته الجديدة بالذهاب إلى القدس. كنا في قصر الضيافة في سيناء... لم نكن نطير فوق تركيا متجهين إلى إيران، أو نعبر الجبال، كما قال السادات في عدة مناسبات، وكما كتب في كتابه البحث عن الذات: قصة حياتي، كل ما في الأمر أنه أراد تغليف مبادرته المزعومة بهالة من الغموض. مثال ذلك أن السادات أخبر دايان أن الفكرة «تبادرت إلى ذهنه بطريقة روحانية حين كان يطير فوق السحب». وعندما سأله دايان: متى كانت المرة الأولى التي خطرت إليك فيها فكرة زيارة القدس؟ أجاب السادات: عندما كنت في طريقي لزيارة شاه إيران... والفكرة الأولى التي مرت بخاطري كانت شيئاً آخر، هو الاتصال بالأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن... وأن أقترح أن يذهب جميعهم إلى القدس... ومن إيران ـ كما تعلم يا موشي ـ ذهبت إلى السعودية، وهناك خلال فترة الطيران من الرياض إلى القاهرة تغير رأيي.. لقد بدا لي أن الدول العظمى الخمس قد لا تصل إلى ما أنتظره منهم، وأن فشلهم لا شك سيزيد من خطورة الموقف، وهنا قررت أن، أذهب بنفسي إلى إسرائيل».

يؤكد فهمي بحسم أيضاً: «وببساطة، إن هذا الحديث لا صحة له مطلقاً؛ فالسادات لم يفكر في الذهاب إلى القدس حين كان يطير بين السحب فوق تركيا، أو بعدما ترك الرياض في طريقه إلى القاهرة... لقد فكر في المشروع خلال وجوده في «سيناء»، وتناقش معي عن عرض

(38) غالب، مذكرات مراد غالب: مع عبد الناصر والسادات: سنوات الانتصار وأيام المحن.

إسرائيلي واضح الانحراف، ينقصه حسن النية أيضاً. كذلك لم يكن صحيحاً أن السادات خلال رحلته إلى طهران فكر في احتمال عقد مؤتمر عالمي في القدس الشرقية؛ فأنا الذي اقترحت عليه هذه الفكرة في محاولة لإقناعه بترك خطته الخاصة بالذهاب إلى القدس». إلى هذه الدرجة يمارس السادات جريمة الكذب، مراراً وتكراراً، ويوثق ذلك كتابة بنفسه! فضلاً عن أنه بنفسه قد أكد صدق شهادة فهمي في مذكراته، حين أشار إلى أنه لم يناقش فكرة زيارة إسرائيل إلا معه.

كما يضيف فهمي أنه لفت السادات إلى: «أنه لم يكن هناك أي أمل في تنازلات سياسية من ناحية إسرائيل رداً على حركة السادات المسرحية، فالإسرائيليون لا يلينون مطلقاً. وذكّرت السادات بأن إسرائيل ألصقت بمسودة السلام التي تعرضها مذكرة سرية تقول فيها: إنهم سيبقون في مرتفعات الجولان، وأنهم لن يسمحوا بترك غزة وجودياً وسماريا (الضفة الغربية) لأي حكم أو سيادة أجنبية، وعليه فإن رحلة السادات لن تجبرهم على تطوير وجهة نظرهم».

هـ ـ نادي السفاري

جرى تأسيس نادي السفاري، وتوقيع الميثاق الأصلي له في السعودية، عام 1976، بمبادرة من فرنسا، من قبل زعماء ورؤساء أجهزة إستخبارات بلدان خمسة: فرنسا، مصر، السعودية، إيران، المغرب، وهم: ألكسندر دي مارنش مدير مصلحة الاستخبارات الخارجية الفرنسية، وكمال أدهم رئيس الاستخبارات العامة السعودية، وأشرف مروان مدير مكتب رئيس الجمهورية لشؤون المعلومات في مصر، وأحمد الدليمي مدير مديرية مراقبة التراب الوطني المغربي، وقائد الجيش المغربي، ونعمت الله نصيري رئيس منظمة الاستخبارات والأمن الوطنية الإيرانية. ويدير النادي تاجر الأسلحة السعودي عدنان خاشقجي، وهو أيضاً صديق للاستخبارات العامة السعودية.

هنا تجب الإشارة إلى أن ثلاث شخصيات من بين هؤلاء الذين وقّعوا على «بيان التأسيس»، كانت لهم صلات مباشرة وقوية بالسادات: أولهم، أشرف مروان؛ سكرتيره الخاص ومدير مكتبه لشؤون المعلومات، وممثله في هذا النادي، وثانيهم، كمال أدهم رئيس الاستخبارات العامة السعودية، وثالثهم، عدنان خاشقجي، وكان كل من أدهم وخاشقجي على صلة وثيقة بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

وقد جاء في مقدمة نص الاتفاق، الذي وُجدت نسخة منه في أرشيف منظمة الاستخبارات والأمن الوطنية الإيرانية، ما يأتي: «لقد أثبتت الأحداث الأخيرة في أنغولا، وفي الأجزاء الأخرى من أفريقيا، أن القارة ستكون مسرحاً للحروب الثورية، التي يحرض عليها ويديرها الاتحاد السوفياتي، الذي يقوم باستغلال الأفراد والتنظيمات التي تتحكم فيها الأيديولوجية الماركسية أو يتعاطفون معها».

ومن الجوانب المدهشة لهذا النادي أن كل أعضائه كانوا يتظاهرون بإخفاء نشاطهم عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، إلا أنهم كلهم في واقع الأمر كانوا يقدمون تقارير موجزة إليها عما يحدث. والأدهى من ذلك أن رئيس جهاز السافاك، آنذاك نصيري اعترف فيما بعد بأنه لم يكن يخبر الأمريكيين فحسب، بل كان يخبر الإسرائيليين أيضاً.

كما صرح رئيس جهاز الاستخبارات في دولة خليجية، في خطاب ألقاه في حفل استقبال في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2002، بقوله: «إنه في عام 1976، وبعد فضيحة ووترغيت، كان الكونغرس قد قيّد حركة الاستخبارات المركزية بقيود لا تطاق، فصارت غير مطلقة اليدين في تحريك الجواسيس والعملاء حول العالم، وفي دفع المال لعملائها، وإعداد الملفات السرية ومتطلباتها، وفي كل شيء تقريباً، لهذا كوَّنت الدول الحليفة للولايات المتحدة تحالفاً يجمع إمكانات أجهزة استخباراتها، حتى تساعد الاستخبارات المركزية في الحرب ضد الشيوعية، فكوَّنوا ما أسموه نادي السفاري، الذي شاركت فيه كل من فرنسا ومصر والسعودية والمغرب وإيران، وكان له دور رائع في الحرب الباردة وتحقيق النصر الأمريكي فيها».

عمد النادي إلى مساعدة النظم المناهضة للنفوذ السوفياتي وقتها، في أفريقيا والمنطقة العربية. وقد كان له نشاط في مساندة سلطان عُمان في إخماد ثورة ظفار، ومساندة حسين حبري في تشاد، وموبوتو في زائير، ومناهضة منغيستو في إثيوبيا، وفي النزاع الصومالي ـ الإثيوبي بشأن إقليم أوغادين، ومحاولة انقلاب فاشلة على الرئيس الغيني أحمد سيكوتوري.

أما العملان الكبيران في مجال أنشطة نادي السفاري، فقد تمثلا بالإعداد لاتفاقيات كامب دايفيد، والانخراط في الحرب الأفغانية في أواخر سبعينيات القرن الماضي. وستقتصر الدراسة على عرض أولهما فقط، لارتباطه بموضوع الدراسة. وتدور بهذا الخصوص روايتان:

تذهب الرواية الأولى إلى أن السادات توجه في 31 تشرين الأول/أكتوبر عام 1977 لزيارة شاه إيران محمد رضا بهلوي، ليحدثه في فكرة «السلام» مع إسرائيل، وتوقعا أن الولايات المتحدة ستفضل الظهور بصفتها راعية وحيدة للسلام ـ وكانا على حق في هذا التصور ـ لهذا اقتصرت الترتيبات على مصر وإيران والمغرب، وتم استبعاد الفرنسيين من مناقشة الأمر؛ ثم بدأ التنسيق مع الطرف الإسرائيلي، من خلال اتصالات الشاه ببيغين مباشرة، وقد جرى الاتفاق على تصوير الأمر بصورة مبادرة برلمانية، حتى يمكن تسويقه جيداً في الغرب، فيشير السادات في خطاب أمام مجلس الشعب إلى استعداده للذهاب إلى الكنيست نفسه، ويلتقط بيغين طرف الخيط من هنا، فيوجه دعوة إلى السادات لزيارة إسرائيل، وإلقاء خطاب في الكنيست. وقد أعلن السادات ما اتفق عليه يوم 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1977، ووصله خطاب الدعوة لزيارة إسرائيل يوم 15 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1977، كتاريخ للزيارة، فرد السادات عليه في اليوم التالي بقبول الدعوة، وحدثت الزيارة المعروفة.

تقول الرواية الثانية: إن نادي السفاري يمكن أن يدّعي لنفسه نصيباً في مسؤولية قيام السادات بالمبادرة التي بدأها بزيارة إسرائيل عام 1977. كانت أول رسالة باقتراح عقد اجتماع بين الطرفين أرسلها رابين عندما كان رئيساً لوزراء إسرائيل، وحملها أحمد الدليمي مندوب المغرب في النادي إلى السادات. لذا فحينما ادعى رابين، في ما بعد، أن التغيير الكامل في العلاقات بين مصر وإسرائيل قد بدأ قبل وصول بيغين إلى الحكم، فإنه لم يقل سوى الحقيقة. وفي ما بعد ظهر أن الحسن الثاني ملك المغرب كان هو الذي رتب في قصره أول لقاء مصري ـ إسرائيلي مباشر بين حسن التهامي وموشيه دايان، إذ كان النادي يريد أن يفرغ من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حتى يتحول بكل جهوده إلى أفريقيا ومكافحة الشيوعية فيها. أما السادات فقد تعهد في الواقع بتنفيذ صلح منفرد بين مصر وإسرائيل، كما تعهد بالتعاون مع الولايات المتحدة لإخراج الاتحاد السوفياتي من كل أفريقيا، وليس من المنطقة العربية وحدها.

مع سقوط نظام الشاه ومقتل السادات، ولهما مكان ومكانة مهمان في نادي السفاري، تعرض هذا التحالف لضربة قاصمة، وقد يكون النادي أغلق أو أفلس، لكن التعاون والتنسيق الاستخباراتي بين الدول والكيانات الحليفة والتابعة للولايات المتحدة لم يتوقف، ولن يتوقف، دفاعاً عن المصالح الاقتصادية والتوجهات السياسية والأيديولوجية لهذا التحالف، وتبادل الخطط والأفكار والمعلومات، الهادفة إلى الهيمنة على مصائر الشعوب، والنقاط الاستراتيجية في العالم، من خلال الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات، والتوظيف القذر لمليارات النفط العربي، في تنظيم الجماعات الإرهابية والتخريبية وتمويلها من جهة، وتحطيم كثير من البلدان السائرة في طريق التنمية الاجتماعية الاقتصادية، والنهج السياسي المستقل وتمزيقها من جهة أخرى.

2 ـ الدوافع

كانت سياسة السادات وتعامله مع القيادة الإسرائيلية من منطلقات معينة، يعكسان نسيجاً متكاملاً لإدراك محدد للمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، خلال مرحلة ما بعد حرب عام 1973، ومدى انعكاساتها على تطور الصراع بصورة عامة؛ فحدَّدا مجمل ملامح سياساته الداخلية، وتحالفاته الخارجية، وكان أهمها ديمومة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، الذي لم تحسمه الحرب ذاتها، فضلاً عن سياسة الأمر الواقع التي تفرضها إسرائيل بمنطق القوة، تساندها الولايات المتحدة، التي باتت تتراجع حتى عن دور الوسيط المنحاز، مضافاً إلى ذلك أوضاع البلدان العربية ومواقفها، وهو ما قد يمتد لسنوات طوال.

إن رصد الأحداث والتطورات وتحليلها، خلال الفترة التي أعقبت اتفاقية فك الاشتباك الثانية في سيناء حتى إعلان «مبادرة السادات» ـ التي ساهمت في بلورة فكر السادات، ومثلت أهم

مدخلات دوافع قراره ـ يساعدان على تحديد دوافع قرار السادات زيارة إسرائيل، ولماذا اختار هذه الطريقة الدرامية المسرحية لإخراجها؟ وما هي أهدافه منها[39]؟ الأمر الذي يقتضي التمييز بين الدوافع الذاتية، والداخلية، والدولية.

أ ـ الدوافع الذاتية

يُعتبر العامل الشخصي والنفسي لتكوين شخصية السادات أهم دوافعه وأقواها لاتخاذ قراره السياسي، وبخاصة الجانب المثير والمعقد في شخصيته، وتركيبته النفسية، إلى جانب طموحه وحلمه بالشهرة وليس بالبطولة. إن البطولة تنطوي على منظومة قيم، وتحركها أخلاق الفرسان، أما الشهرة فهي تتضمن نزعة ميكيافيلية، وتسوقها دوافع انتهازية. إن البطولة في حد ذاتها لم تكن هدفاً بقدر ما كانت وسيلة لتحقيق هدف آخر هو الشهرة؛ فإذا ضاقت ساحة البطولات، أو تعقدت المخاطر، سعى السادات للشهرة في مجالات أخرى، مها كانت درجة تناقضاتها. فاستناداً إلى مختلف المصادر التي تتبعت تطور شخصية السادات، وعاشرته عن قرب، كما عرضت الدراسة جانباً منها ـ فضلاً عن المصادر الإعلامية الغربية التي امتدحت فيه حبه الأناقة والظهور والتباهي بمعرفة اللغات الأجنبية، والتفاخر بنبوءاته وتحليلاته السياسية، واستناداً إلى ما كتبه بنفسه عن كل هذه السمات في شخصيته، وإلى مبالغاته في كثرة الحديث عن نفسه ومديحها، وسعيه الدائم في شبابه للعمل في قطاعات تحقق الشهرة، أو الارتباط والاختلاط بالطبقة الحاكمة في مصر قبل الثورة ـ استناداً إلى ذلك كله يمكن القول إن الشهرة، وليست البطولة، هي التي كانت تمثل طموح السادات في شبابه. وخلال فترة رئاسته، فإن ذلك الطموح هو الذي سمح لأجهزة الإعلام الغربية بأن تصبح متغيراً أساسياً في عملية صنع القرار المصري، لأنها خلقت صورة تتماشى مع طموحات السادات، ودفعته إلى الإقدام على اتخاذ القرارات والسياسات التي تنسجم مع هذه الصورة، بغض النظر عن أي ضوابط أو معايير أخرى.

اتسم سلوك السادات منذ شبابه بالتطرف، والمبالغة، وحدّة المزاج، وتعدد المواقف وتبدلها، والضلوع في أعمال العنف السياسي، والتحالفات المتناقضة، واتخاذ قرارات تتسم بالمغامرة، ويتزايد فيها عنصر المخاطرة والمفاجأة إلى حد كبير. لذلك كان اتباعه أسلوب «الصدمات الكهربائية» تبريراً ومخرجاً لتلك التناقضات، السمة المتأصلة في شخصيته، إلى جانب اعتماده في معظم الأوقات التحليلات الغربية للأوضاع السياسية الدولية، وتأثر أغلب قراراته السياسية بتقلبات مزاجه الحاد، وبميله المستمر إلى مفاجأة من حوله بقراراته التي لا تستقيم مع

(39) فائز عوض، السادات: 35 عاماً على كامب دايفيد، ط 3 (القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، 2008)، ص 128 ـ 142.

تصريحاته، وتتناقض مع كل قواعد عملية اتخاذ القرار وفلسفتها. فضلاً عن أن اتخاذ مثل هذه الخطوة من شأنه أن يجعل السادات مركزاً للأضواء، والاهتمام الدولي، ومثاراً للجدل لفترة طويلة ـ وربما يكون تغطية على ما وراء الحدث من حقائق وأسرار ـ وهو جانب سيطر على السادات، وأشبع في نفسه رغبة جامحة.

وهو ذاك الخيط الذي التقطه الداهية السياسي كيسنجر منذ بداية لقائه السادات، وحاول أن يضغط على هذا الجانب الحساس وبشدة، وصولاً إلى ما يريد. وها هو كارتر يجيد اللعبة السياسية نفسها ببراعة، بتفخيم شخصية السادات، وإطرائه بالشجاعة، والقدرة على المبادرة، بينما الرئيس الأمريكي عاجز عن الحركة، ويطلب المساعدة من صديقه السادات ذاته. ولم يفوِّت كارتر الإشارة إلى أن اتفاقية فك الاشتباك الثانية في سيناء تُعتبر أقصى حد تسمح جميع متغيرات الصراع بأن تصل إليه جهود التسوية، ولا أمل في تحريك هذا الحد إلا بعمل كبير على صعيد التسوية، يقوم به السادات، ويكون منسجماً مع صورته لدى الرأي العام الأمريكي؛ صورة الزعيم القادر على تغيير الواقع، فكان لذلك التوجه وقعه العميق على السادات، وبخاصة تحت تأثير زوال ظلال حرب تشرين الأول/أكتوبر وأطيافها عن «نجم الحرب». ولتفادي ذلك كان لا بد من البحث عن خط لم يَرْتَدْه أحد من قبل. وهو ما احتاجت إليه زيارة إسرائيل، بارتياد آفاق جديدة، جعلت السادات أبرز النجوم اللامعة في عصرها الذهبي.

من خلال هذه الشخصية، تكوَّن إدراك السادات للبيئة المحيطة، وحددت مدى تفاعله معها؛ وبخاصة طبيعة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وأبعاده الإقليمية والدولية، وسياسته وتعامله مع القيادة الإسرائيلية من منطلقات معينة. لقد ألقت شخصية السادات المتناقضة بظلالها لتؤدي دوراً مهماً على مسرح الأحداث؛ فحتى عشية زيارة إسرائيل ظل يعلن تصلب موقفه ظاهرياً، ويطلق التصريحات المتتالية باستبعاد قيام صلح مع إسرائيل في الأجل القصير، بينما كانت الاتصالات السرية بين البلدين جارية في المغرب على قدم وساق، فضلاً عما أعلنه من شروط التسوية الشاملة للصراع، ورفض الحل المنفرد بصورة قاطعة، وهو ما يفصح عنه تحليل مضمون خطابه السياسي، وتصريحاته المعلنة.

من ناحية أخرى، كان السادات متأثراً برؤية شاه إيران السياسية لتطور العلاقات بين القوتين العظميين، واحتمالات تطور النظام العربي، وبانطباعاته عن اتصالاته ببعض القادة الإسرائيليين، وبعدائه لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى جانب تأثره بعدد من الشخصيات الأخرى، ومساعيها في شأن الاتصال مع إسرائيل، وعلى رأسها ملك المغرب الحسن الثاني، والرئيس الروماني تشاوشيسكو.

ب ـ الدوافع الداخلية

كانت هناك مجموعة من العوامل الموضوعية، إلى جانب العاملين الشخصي والنفسي اللذين جسدتهما شخصية السادات، ساهمت في دفعه إلى اتخاذ قرار زيارة إسرائيل.

فقد جاءت ضغوط الجبهة الداخلية لتدفع الأمور إلى مسارها المحتوم، الذي جسدته انتفاضة 18 و19 كانون الثاني/يناير 1977، لتمثل أقوى محرك دفع السادات نحو تغيير سياساته الداخلية والخارجية بخطوات أوسع مدى؛ فقد أحدثت شرخاً عميقاً في شرعية السادات، وأصابته بصدمة عنيفة لم تخطر له في بال، أفقدته اتزانه إلى حد كبير، لتصبح نقطة فاصلة بين مرحلة سابقة ومرحلة لاحقة من عهده؛ فقد أعاد حساباته، وترتيب أوراقه بشكل مختلف، وعمد إلى استغلال ملف هذه الانتفاضة ليصبح سيفه مصلتاً على الجبهة الداخلية؛ حيث ارتأى فيها تحدياً شعبياً لسلطته، وخلد في يقينه أن العناصر اليسارية، ومن ورائها الاتحاد السوفياتي، لها اليد الطولى في هذه الأحداث. وقد عمدت الولايات المتحدة وإسرائيل إلى تغذية هذا الاعتقاد لديه، لتؤكدا له مدى أهمية الانتقال إلى المعسكر الآخر لحماية سلطته.

هكذا بدا دوي أصداء تظاهرات كانون الثاني/يناير يأخذ أبعاده لدى السادات، ويجعله في عجلة من أمره، أكثر من أي وقت مضى، لتحقيق السلام والرخاء اللذين طالما وعد بهما، وحسم الصراع، واسترداد الأراضي المحتلة بأية طريقة، حتى ولو على حساب الآخرين علناً. وفي السياق ذاته، ساهمت تلك التظاهرات في وضع الأزمة على جدول أعمال الولايات المتحدة، حرصاً على نظام السادات وبقائه في الحكم.

في هذا السياق، يصل هيكل، في كتابه خريف الغضب، إلى النتيجة القاطعة الآتية: «وعلى وجه اليقين فقد كان هناك خط في تفكير السادات ربط مباشرة بين «مظاهرات الطعام» في كانون الثاني/يناير 1977، وما بين «مبادرة السلام» في تشرين الثاني/نوفمبر من نفس الشهر». ويضيف أن الرابطة بين الحدثين الكبيرين كانت رابطة معقدة إلى أقصى حد؛ لكن التدقيق في مسار الحوادث يُظهر بوضوح أن هذه الرابطة مباشرة، وموصولة بأسباب كثيرة متشابكة. فإلى جانب كل هذا الذي كان يواجهه في الشارع المصري، كانت علاقته بالوطن العربي بالغة التوتر بعد اتفاقية فك الاشتباك الثاني، وشن «حرب تأديبية» ضد ليبيا. كما تمخضت الانتخابات الأمريكية عن صدمة جديدة؛ فإذا برجل جديد ـ لا يعرفه السادات ـ يجيء من المجهول، ولم يكن ما سمعه عن كارتر يدعو إلى التفاؤل. ثم وقعت الواقعة؛ فقد كان بيغن، وليس بيريز الذي كان السادات يراهن عليه وكانت بينهما اتصالات عن طريق وسطاء، هو الذي أصبح رئيساً لوزراء إسرائيل. وبدا كما لو أن كل الخطط والمناورات ضاعت هباءً،

وتبددت في الهواء؛ فقد كان يعتقد أن بيغين وتحالف «الليكود» هما آخر من يستطيع الوصول معهم إلى اتفاق[40].

ويتابع هيكل تحليله من زاوية تركيبة «شخصية السادات»؛ فيقول: «والآن، وقد حدث ما حدث ـ في الشارع المصري، وعلى الساحة العربية، وفي البيت الأبيض، وفي رئاسة وزراء إسرائيل ـ فإن السادات أخذ يشعر أن موقفه يضعف، وأن الضوء يشحب من حوله. ثم أحس بالعزلة، وبدأت تراوده مشاعر اليأس والإحباط. ومرة أخرى ـ كما هي عادته ـ كان رد فعله هو الهرب. وفي هذه المرة لم يكن هروبه إلى الوهم، لكنه كان هرباً إلى المجهول»[41].

وهناك الوضع الاقتصادي المتفاقم، الذي لم يكن هناك من أمل في إنقاذه سوى الخروج من حال اللاسلم واللاحرب، التي أخذت تعود من جديد، عن طريق اتخاذ خطوة جريئة أو شجاعة للوصول إلى سلام طال انتظاره، على الرغم من أن الجزء الأكبر من أسباب الأزمة الاقتصادية، وتداعياتها السلبية، يرجع في الأساس إلى سوء الإدارة الاقتصادية المرتبط بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، ذلك «الانفتاح الإجرامي» على حد تعبير السادات نفسه، والتطلعات الطبقية الشرهة التي ترافقت معها.

يضاف إلى ما تقدَّم، المتغيرت الاجتماعية والاقتصادية الجديدة، ومساهمتها في تأسيس فاعلية انتهاج سياسة السادات الخارجية، وتحديدها في هذا الاتجاه، وبخاصة ضغوط القوى الاجتماعية الجديدة، التي أطلق السادات توقعاتها، والتي ترتبط مصالحها بقوة بهذه السياسة، وبالقوى الضاغطة المؤثرة فيها من الخارج.

مع ذلك، لم يكن من شأن زيارة إسرائيل أن تعالج شيئاً من هذه الأسباب، فضلاً عن أنها تنطوي على قدر كبير من المغامرة والمقامرة؛ فلم تكن احتمالات نجاحها كبيرة، بحيث يمكن القول إنها كانت خياراً حقيقياً بين الرخاء مع «السلام» في ناحية، والفقر مع استمرار حال اللاسلم واللاحرب في الناحية الأخرى. أساس ذلك أنه إذا كانت النيات متجهة إلى معالجة المشكلات الاقتصادية لَجرى اتخاذ إجراءات من نوع آخر، لمعالجة الخلل الهيكلي في الاقتصاد، عوضاً من مثل هذه الخطوة المحفوفة بالمخاطر.

لا ينفي ما تقدم تأثير انتفاضة 18 و19 كانون الثاني/يناير عام 1977 ومساهمتها في بلورة فكر السادات، في شأن قرار زيارة إسرائيل؛ فقد انفجر الشارع المصري انفجاراً عنيفاً وشاملاً، بطول البلد وعرضه، لكن السادات تصوَّر أن قوى سياسية في مصر انتهزت المسحة الديمقراطية،

---

(40) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والتوزيع، 1988)، ص 190 ـ 199.

(41) المصدر نفسه، ص 191.

وسوء الأحوال الاقتصادية، وعودة الأزمة المصرية ـ الإسرائيلية إلى الجمود على الجبهة السياسية منذ اتفاقية فك الاشتباك الثانية في سيناء عام 1975، لتحريض فئات جماهيرية معينة على القيام بانتفاضة ضد النظام. وأدرك السادات بحسه وطموحه أنه هو شخصياً المستهدَف للإساءة. وبالسرعة اللازمة ألقى المسؤولية على الحكومة والمعارضة معاً، وبدأ في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من الحريات المسموح بها للأحزاب الوليدة، وتولى بنفسه مهمة التوجيه الإعلامي، ومهمة إزالة آثار هذه الانتفاضة عن صورته الدولية، وهي الآثار التي تأكد أنها تحتاج إلى «فعل كبير»، يجدد أمل الشعب المصري في نهاية قريبة للمعاناة الاقتصادية، ويعيد إلى السادات هيبته وسطوته، وتدفع به إلى صدارة القادة السياسيين، ورجال الدولة الذين يشار إليهم بالبَنان.

في هذا السياق، تجب استعادة الحوار الذي دار بين السادات وإسماعيل فهمي في رومانيا، عندما أبلغه السادات للمرة الأولى، أنه يفكر في زيارة إسرائيل، لتأكيد أن هذه الفكرة كانت تنطوي على قدر كبير من المغامرة والمقامرة، كما كانت محفوفة بدرجة عالية من المخاطر. يقول فهمي: «عندما انتهى السادات من إخباري عن محادثاته مع تشاوشيسكو، وخطة بيغين المزعومة، بخريطتها الوقحة، قال فجأة: «أود أن أعرف رأيك في رحلة خاصة إلى القدس، وإلقاء خطبة في الكنيست؟». وهنا لا بد أن أعترف بأنني أُخذت على حين غرة، غير أن معرفتي بالسادات معرفة جيدة جعلتني أسأل: «وما الغرض من هذه الرحلة؟»، فأجابني السادات: «لا شيء إلا الذهاب فقط إلى القدس وإلقاء خطاب، ثم العودة». وعلى الرغم من تمحيصي للأمر، فإنه لم يستطع أن يقدم أية معلومات محددة تُظهر عرضاً إسرائيلياً جاداً للسلام يبرر هذه المبادرة»... «أضفت قائلاً: «سيادة الرئيس، أنت لم تخفِ عني أي شيء»، والدليل على ذلك أنك في واشنطن، وفي غيرها من الأماكن، كنت تكرر لمن يوازيك من الأجانب، وعلى أي مستوى: إن ما تعرفه سيادتك يعرفه فهمي. ومن هنا يا سيادة الرئيس أود أن أسألك سؤالاً بسيطاً: هل عندك أية معلومات لا أعرفها تبرر هذه الرحلة؟»، وأكد لي السادات أنه لا يخفي عني أي سر، وأنه لم تصله أي وعود خاصة، أو تعهدات من بيغين تبرر هذه الرحلة»[42].

إن استعادة هذا الحوار الذي دار بين السادات وفهمي في رومانيا، توضح ذلك الجانب من شخصية السادات، الذي ينطوي على قدر كبير من المغامرة والمقامرة، والذي حدا به إلى تبني منهج في السياسية الدولية، يخالف تماماً ما استقرت عليه العلاقات بين الدول، التي تقوم على المساومات والمفاوضات، ومبدأ «المقابل» أو «الثمن»، بحيث ترفض هذه العلاقات مبدأ المجانية في المواقف الدولية. لكن السادات اعتمد مبدأ مخالفاً تماماً يقوم على اتخاذ إجراءات

(42) فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، ص 307.

وإعلان مواقف دولية مهمة جداً من جانب واحد، بما يصاحبها من «فرقعة إعلامية» ضخمة، ثم انتظار أن تأتي الأطراف الأخرى المعنية من تلقاء ذاتها كي تقدم إليه المقابل أو الثمن.

وقد تكرر جنوح السادات إلى إعمال المنهج ذاته؛ عندما اتخذ قرار تصفية الوجود السوفياتي في مصر، وقرر طرد المستشارين والخبراء والفنيين السوفيات، في تموز/يوليو 1972. فقد كان لافتاً أنه استقبل وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان، قادماً من الولايات المتحدة، في 6 تموز/يوليو 1972، قبل يومين فقط من إعلان القرار، وأثار معه، من جديد، موضوع الوجود السوفياتي في مصر، الذي يعوق الولايات المتحدة عن التدخل لحل الأزمة، وطلب منه أن يخبرهم بقراره بخصوص السوفيات قبل اتخاذه، كي يستطيعوا مساومة الولايات المتحدة به. لكن السادات، منفرداً ومن دون التشاور مع أحد، اتخذ قراره الخطير. ولحرصه على سرية قراره، ورغبته في إحداث أكبر تأثير، فإنه فاجأ الجميع به، وهو يتصور أن الأمريكيين سوف يكونون سعداء، إلى درجة تدفعهم إلى الاستجابة لأي شيء يطلبه، لكن هذا لم يحدث. وأعلن بنفسه صراحة أنه ينتظر أن تأتي إليه الولايات المتحدة مهرولة، تحمل إليه مفاتيح حل الأزمة، «السلام والرخاء» معاً، على أساس أنها طالبته أكثر من مرة باتخاذ هذا القرار، وأعلنت بوضوح أن الوجود السوفياتي في مصر يحول بينها وبين القيام بدور في حل الصراع/الأزمة. وأكثر من ذلك، كان من المفهوم أن تصفية هذا الوجود، التي ستفتح الباب لخروج الاتحاد السوفياتي من المنطقة كلها، يمثل أول أهداف الولايات المتحدة فيها، قبل حماية النفط، وأمن إسرائيل. ولا شك في أن تعقيب كيسنجر على قرار السادات كان بالغ الدلالة: «في السياسة كما في كل شيء آخر، فإن لا أحد مستعد لدفع ثمن لشيء حصل عليه بالفعل»!

كانت الخلفية العامة لهذا المشهد بالغة الأهمية؛ وهي تتمثل بالاتصالات السرية بين السادات وبيغين، التي حققت اختراقاً مهماً من خلال لقاء دايان ـ التهامي في المغرب، وتواكب ذلك مع إبلاغ السادات بقصة «المؤامرة الليبية» لاغتياله، وشن «حرب تأديبية» ضدها، كما جاءت في هذا السياق زيارة فانس للقاهرة، ومعه خطاب بخط يد كارتر، يعرب فيه عن «اعتقاده بأن الوقت ملائم تماماً للخطوة الجريئة والشجاعة المنتظرة»، والتي كان بيغين على علم بها، وقرر من جانبه مبادرات مستقلة تساعد الرئيس الأمريكي، وصلت إلى فتح قنوات اتصال مباشرة ومستقلة. ثم قدر لزيارته تشاوشيسكو، في 1977/10/29، أن تكون زيارة حاسمة. وكما قال السادات نفسه: «ركبت الطائرة من بوخارست، بعد انتهاء زيارتي لتشاوشيسكو، وكانت تأكيدات تشاوشيسكو تدور في رأسي، وعندما وصلت الطائرة قرب الحدود البلغارية (مسافة ثلث ساعة) كانت فكرة الذهاب إلى القدس بنفسي قد استقرت». كانت الفكرة ملائمة للسادات من كل الوجوه، وكانت قدرتها على الاستجابة لكل النزعات المكبوتة في خياله حافلة بالاحتمالات. سوف يُصعق العالم كله من المفاجأة، والدنيا كلها سوف تركز أنظارها فيه وحده. الصحف

والإذاعات والتليفزيونات لن يكون لها جميعاً موضوع غيره. وعندما يفيق الكل من هول الصدمة يكون هو قد اجتاز الحاجز النفسي، وحقق النتائج المرجوّة، وعاد بها وفي يده حجة حاسمة، تصفع وجوه كل ناقديه، فقد تمكن بضربة جسورة واحدة من أن يحقق الحل، الذي عجز العرب ـ بالسلاح وبالسياسة ـ عن تحقيقه لعشرات السنين. هكذا انتقل في فكره من أقصى درجات السرية إلى أقصى درجات العلانية. وعلى حد تعبير هيكل: «عاد السادات إلى القاهرة، وكان «الممثل» الكامن في أعماقه هو الذي تولى توجيه دفة الأمور»[43].

ج ـ الدوافع الخارجية

تجسدت الدوافع الخارجية وراء قرار السادات زيارة إسرائيل في مستويين أساسيين: **أولهما**، المستوى العربي؛ وثانيهما، المستوى الدولي؛ وبخاصة الأمريكي والسوفياتي.

(1) المستوى العربي: جسدت حرب تشرين الأول/أكتوبر قمة العمل العربي المشترك، بصورة حقيقية لم يشهدها الوطن العربي من قبل، وهذا ما أثار مخاوف الولايات المتحدة، فسعت جاهدة لتفريغ الحرب من مضمونها، وبخاصة تصفية مصادر القوى العربية الناشئة عن الحرب. وكان لا بد، كي يتبعثر النظام العربي، من أن تفقد مصر حيازتها مقاليد القيادة اللازمة، وأن تتخلى عن مسؤوليات تلك القيادة، ساعدها على ذلك وجود السادات على رأس السلطة فيها، واستعداده التام وتأهبه لأداء هذا الدور، توافقاً مع شخصيته وتوجهاته السياسية. وفي هذا السياق أطلق تصريحه الشهير: «مصر أولاً.. ومصر ثانياً.. ومصر أخيراً»!

لقد اتخذ السادات عدة إجراءات، وتبنى مجموعة سياسات، من شأنها أن تؤدي إلى فقدان مصر مقاليد تلك القيادة القومية، من بينها ضرب الفكر القومي وتشويهه، وإبعاد القوميين عن وظائفهم، وبخاصة في المجال الإعلامي، وعزل رجال جمال عبد الناصر، والانقضاض على إنجازات ذلك العهد بأكمله. وفي المقابل، شجعت السلطة القيادة الإسلامية المتطرفة، بهدف محاربة التيارات القومية واليسارية، وذلك على النقيض من موقف السادات ومساهمته بأكبر قسط في تمجيد جمال عبد الناصر وتضخيمه مع إنجازاته، بصورة لم يقدم عليها أحد من بقية رفاق جمال عبد الناصر، كما تشهد على ذلك الكتب التي أصدرها في هذا الاتجاه. وعلى الرغم من أن السادات شارك بنفسه في هذا العهد من أوله إلى آخره، والمثير للانتباه، والدهشة، فإنه وحده، من بين أعضاء «مجلس قيادة الثورة»، الذي استمر إلى جانب جمال عبد الناصر حتى رحيله، وكان من المعروف أنه لم يعارضه في أي موقف أو قرار، بل أعلن في فخر: «إن صوتي دائماً في جيب بنطلون جمال عبد الناصر»!

(43) هيكل، المصدر نفسه، ص 200.

لقد زعم السادات أنه إنما يتبنى «منهج الواقعية»، وانطلاقاً من هذا المنهج ذهب إلى أن المدرسة القومية، التي قادها جمال عبد الناصر، أنزلت بمصر خسائر جسيمة، بسبب مواقفها وسياساتها العربية، على أساس أن حروب مصر ضد إسرائيل كانت حروباً فرضتها هذه المواقف والسياسات، وأنها أغفلت مصالح مصر الوطنية لمصلحة القضية الفلسطينية، والقضايا العربية، وأحلام الزعامة والقيادة؛ كما أنها تسببت بهزيمة قاسية، وأزمات اقتصادية طاحنة، وخلافات عربية مريرة، كما أنها هي التي تسببت بخلق حال عداء مزمن مع الولايات المتحدة، التي اضطرت تحت وطأة هجوم القوميين ـ وهي الدولة القوى والأعظم ـ إلى مساندة إسرائيل! ضد مصالحها وضد العرب. كما ذهب إلى الوحدة العربية هدف مستحيل التحقيق! فضلاً عن ذلك، عمدت هذه الحملة إلى نشر صورة رائعة عن «الفردوس الأمريكي»، ومزايا ترضية الولايات المتحدة، والسير في ركابها، لنيل «السلام والرخاء».

ثمّ اعترف السادات صراحة بأن جزءاً كبيراً من فلسطين ضاع ولن يعود، وأن جزءاً محتلاً قد يعود. والأهم هو استعادة الأجزاء «غير الفلسطينية» أولاً، وعلى حسابها بالمنطق، وأن السبيل الوحيد إلى استعادة ما يحتمل أن يعود هو الاعتراف بالهزيمة، وإنهاء الصمود. وهذا يستلزم رفض منظومة المفاهيم والأساليب السائدة، في شأن إدراك الصراع وإدارته، وتبني منظومة جديدة تتسق مع المتغيرات العالمية، وتنزل على مقتضيات «الواقعية»، وكان معنى ذلك في التطبيق مزدوجاً: من ناحية أولى، التسليم بأن «الولايات المتحدة تتحكم في 99 بالمئة من أوراق الحل»! ومن ناحية أخرى، التسليم بأن «70 بالمئة من عوامل الصراع نفسية».. فلا هي اغتصاب وطن، ولا هي تشريد شعب، واحتلال أراضٍ عربية! وقد تمثل ذلك بأحاديث السادات المتواترة، وبخاصة منذ مطلع عام 1976 عن «الحاجز النفسي» بين العرب وإسرائيل، وجاءت «المبادرة» ـ في منظوره ـ كي تكسر هذا الحاجز النفسي!

إن منهج «الواقعية» يخلق مفاهيم تبدو لفظية، لكنها في حقيقتها تساهم في إعادة تشكيل الإطارين السياسي والفكري للجماهير؛ فصار الدفاع عن الحق تطرفاً وتشدداً، والتنازل عن معظم الحق صار اعتدالاً وواقعية وتحضراً. وأصبحت الواقعية الحقيقية الملتزمة بالقوة العربية خيالاً ووهماً، والدعوة إلى تنمية عربية شاملة إن هي إلا دعوة إلى سرقة ثروات الأغنياء. كذلك، انبثقت تعبيرات تناقض الفكر القومي السليم، بحيث أصبح هناك دول للمساندة ودول للمواجهة، أي أنه أصبح هناك في الوطن العربي الواحد، الذي يهدده خطر واحد، شعبان: شعب يقاتل وشعب ينفق على القتال.

ساعد على فاعلية هذه الحملة انفجار الثروة النفطية العربية كإحدى نتائج الحرب، وعجز النفط عن تحمل مسؤولياته المرجوّة، بفضل نجاح الولايات المتحدة في عزل النفط عن السياسة العربية، والسيطرة على المال العربي باستثماراته وودائعه ليتجه نحو خدمة المصالح الأمريكية،

ورهن استراتيجيتها في المنطقة، بغض النظر عن أي اعتبار آخر. فقد نجحت الولايات المتحدة في تصفية مصادر القوة العربية الناشئة عن الحرب، ومن ضمنها سلاح النفط العربي، فجرى عزله عن السياسة العربية حتى لا يصبح متغيراً أساسياً في التفاعلات الدولية. ولا شك في أن الأقطار النفطية قد ساهمت بالقدر الأوفر في ذلك؛ فلم تواصل ربط ضغط سلاح النفط بالشرعية القومية، ومن ورائها السادات ذاته لرفع حظر النفط، تحت الضغط الأمريكي.

وإذا كان النفط قد فَقَد نفوذه السياسي الدولي في وقت مبكر، فإنه تمكن من أن يفرض على المنطقة مظاهر من السلوك السياسي والأنماط الاجتماعية الخاصة، التي كان لها انعكاساتها السلبية، وبخاصة الشعور ببشاعة الفقر لدى الدول الفقيرة وشعوبها، وفرض مشروعية معينة لسلوك الفساد والإفساد، ونشر الأمل في رخاء مصطنع، والسعي للثراء بأية وسيلة، ما أضعف فكرة القومية، من دون أن تكون هناك فكرة محلها تخدم أهداف الأمة وتطلعاتها.

في ظل هذا المناخ قرر السادات أن تبتعد مصر عن موقع القيادة العربية، وترك الساحة من دون بديل قادر على ملء الفراغ، فقد وجد نفسه متمتعاً بغطاءين إعلامي وسياسي غربيين، كانا عوضاً عن فقدان القيادة العربية. وكان للدبلوماسية الأمريكية دور مهم في ذلك؛ إذ تعمدت تضخيم صورة السادات، وإظهارها كقيادة على مستوى مختلف عن القيادات العربية الأخرى. وقد وجدت هذه الصيغة وهذا التضخيم قبولاً متزايداً لدى السادات، لأسباب تتعلق بمقومات شخصيته وثقافته وتاريخه، قبل الثورة وبعدها. كما أنه سمح لعدد من المقربين إليه بفتح قنوات ضغط مباشرة، بعيداً من مراقبة المؤسسات والتيارات الأخرى في المجتمع. وكان هدف هذه العناصر تشجيع ميل السادات إلى الانعزال الشخصي عن بقية أجهزة صنع القرار، والانعزال بمصر عن زخم التفاعلات العربية، باستغلال سوء الوضع الاقتصادي، والحملة الإعلامية عن الرخاء المنظَّر له بعد الحرب، وتضخيم المديونية المصرية، وتركيز الإعلام المصري في عدم استعداد دول الثراء النفطي لمساعدة مصر للخروج من أزمتها الاقتصادية، بدليل الشروط المجحفة المرتبطة بالقروض والمعونات، والتي تشتد تعسفاً. بل إنه كان يتعين على مصر، كي تحصل على حاجتها من العون والدعم العربيين، أن تصبح القاعدة الأساسية للنفوذ الأمريكي في المنطقة العربية. وقد سبقت الإشارة إلى أن السعودية ـ مثلاً ـ فرضت شرطاً على منح معوناتها لمصر، هو أن تقبل شروط صندوق النقد الدولي، أي أنها تصرفت كعامل فعّال للتبعية.

يضاف إلى ما تقدم تداعيات الأزمة اللبنانية، وانعكاساتها على النظام العربي، وبخاصة سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما سبب ارتباكاً لأية محاولة لتجميع الصف العربي، وراء سياسة مصرية ـ أمريكية في المنطقة. أما الأردن فقد اختار أسلوباً يضمن له حصة في المال النفطي، وأمناً مع الأقطار العربية الصاعدة، وبخاصة سورية والعراق.

وفي ظل هذا الإدراك لتفاعلات السياسة العربية، كان من الطبيعي أن يجد نظام الشاه في إيران حيّزاً متسعاً في تفكير السادات، إذ كانت التوجهات والسياسات والقرارات المصرية تخدم أهداف الشاه في ضرب الحركة القومية العربية، والثورة الاشتراكية والنفوذ السوفياتي، وفي اختراق النظام العربي وتمزيقه، بالوصول إلى تحالف مع قاعدته الأساسية في مصر.

ولا شك في أن السلوك العربي خلال الشهور الأخيرة، التي سبقت زيارة إسرائيل، دعم هذه المقومات المختلفة لإدراك السادات للبيئة العربية والدولية؛ إذ بدا أن العلاقات الأمريكية ـ السوفياتية تسير في طريق الوفاق، وأن الولايات المتحدة لم تعد تمانع أن يؤدي الاتحاد السوفياتي دوراً في التسوية، وهذا التطور كان يعني أن تفاعلات الدولتين العظميين سوف تطغى على التفاعلات التي كان السادات يسعى لتحقيقها، عن طريق حوافزه المتعددة التي قدمها للولايات المتحدة، ويعني أيضاً أن الاتحاد السوفياتي سوف يدعم النفوذ السوري على أن يضع العراقيل أمام انعقاد مؤتمر جنيف، بالإصرار على تأليف وفد عربي موحد، وهو الإصرار الذي يدل على عدم توافر الثقة بنية السادات الوصول إلى تسوية شاملة عن طريق مؤتمر جنيف.

(2) المستوى الدولي: في ضوء نتائج حرب تشرين الأول/أكتوبر، صار عزل مصر عن الوطن العربي واختراقها من جانب الولايات المتحدة أهم القضايا التي عبأت لها إمكانات مادية وسياسية وإعلامية كبيرة.

فمن ناحية، أعيد تشكيل صورة السادات أمام الرأي العام الأمريكي، ومنحه مكانة دولية عظيمة، حتى تمكنت أجهزة الإعلام الأمريكية، امتداداً لدور وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، من أن تحاصر السادات حصاراً شاملاً، وتصبح أحد المدخلات الرئيسية في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي المصري. وبالفعل وصل السادات إلى مرحلة تلونت فيها سياساته الداخلية والخارجية بلون الإعلام الأمريكي، وخضع خضوعاً يكاد مطلقاً للمفاهيم الأمريكية.

ومن ناحية أخرى، أدّت الدبلوماسية الأمريكية دوراً كبيراً كي تصبح المصدر الأساسي للمعلومات اللازمة لصنع القرار المصري المناسب لاستراتيجيتها. في هذا السياق، تأتي الزيارات المتكررة التي قام بها كيسنجر لمصر في أثناء الرحلات المكوكية، وعمليات «التثقيف» التي باشرها مع السادات، حتى استطاع أن ينسق بين التحليل المصري للأوضاع الإقليمية والدولية والتحليل الأمريكي لها. بل قام كيسنجر بالإيحاء لدى السادات لإدخال تعديلات على أجهزة الإعلام المصرية، واشترك بشخصه وأجهزته في محاربة شخصيات إعلامية مصرية لها مواقف محددة في شأن الصراع في المنطقة، وقضايا التعامل مع القوتين العظميين. كما أسس جهازاً دبلوماسياً في السفارة الأمريكية في القاهرة، استطاع في سنوات قليلة، وبمساعدة السادات، اختراق قطاعات رئيسية في المجتمع المصري، ولا سيّما من المثقفين والسياسيين

ورجال الأعمال والإعلام. كذلك ارتفعت حصة مصر من القروض والمعونات الأمريكية إلى حد لم تعرفه من قبل، بل لم تعرفه دول أخرى في العالم الثالث، عدا إسرائيل. وصاحبت هذه القروض والمعونات حملة إعلامية مصرية ـ أمريكية صوّرت الرخاء في ظل اعتدال السياسة المصرية، مقدمة ومدخلاً قوياً للثراء في ظل السلام مع إسرائيل.

ثم نشطت ثقافة التطبيع، وضرورة إعادة النظر في الصياغات الفكرية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، لتغيير البنيان الفكري والثقافي، وتزييف الوعي السائد على الساحة المصرية. فقد هدفت السياسة الأمريكية، في تماثل مع السياسة الإسرائيلية، إلى تحقيق اختراق كامل لمصر، يجري بموجبه القضاء على القيم الوطنية والقومية والإنجازات الاجتماعية، وفرضت قيماً جديدة في مجالات الاستهلاك والانعزالية والعداء للعرب والعروبة، مع حرمان مصر من الوصول إلى نقطة الثقة بالقدرات الذاتية، بل فرضت عليها أن تظل دائماً في حاجة إلى الولايات المتحدة، وحاجة إلى مزيد من التنازلات على جبهتيها الداخلية والخارجية لتحصل على أقل الضروريات، وتحفظ الاستقرار الداخلي. كما فرضت على السادات مزاجاً معيناً يدفع إلى الشعور بأهمية إرضاء الرأي العام الأمريكي، وذلك بتقديم تنازلات، حتى لا يفقد أرصدته لديه، يصورها الإعلام الأمريكي في شكل شجاعة وعقلانية وتحضراً وخرقاً لحجب المستقبل وأسواره!

وعلى النقيض من ذلك، بدا الاتحاد السوفياتي في صورة تختلف تماماً عن الصورة التي سبق أن قدمتها القيادة السياسية للشعب المصري، أو ما انطبع في أذهانهم عن ذلك الحليف الاستراتيجي خلال العهد الناصري، بل عما ردده السادات ذاته عن الدور الهائل للدعم السوفياتي لمصر عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، إلى حد جعل الاتحاد السوفياتي سبباً جوهرياً في نصر تشرين الأول/أكتوبر. ففي أعوام قليلة، جعل السادات الاتحاد السوفياتي العدو الأول لمصر، إن لم يكن العدو اللدود له شخصياً، مبرراً هذا التحول المفاجئ، والانقضاض الحاد، لسياسة الاتحاد السوفياتي تجاه مصر؛ سواء بتدخله في الشؤون الداخلية، وفرض قيود على حرية اتخاذ القرار، وأهمها قرار معركة التحرير، أو بتقاعسه عن الإمداد العسكري والدعم الاقتصادي، وبخاصة عقب الحرب، ورفض جدولة ديون مصر. في مقابل يقين السادات بأن حل مشكلات مصر الداخلية والخارجية يوجد في الولايات المتحدة، وأنه كي يصل إلى هذا الحل يتعين على مصر أن تتخذ موقف المواجهة الحادة مع الاتحاد السوفياتي، وأن تتزعم حملة طرده ومطاردته وإزالة نفوذه في المنطقة العربية وأفريقيا. وهكذا، نذر السادات نفسه لمناهضة الاتحاد السوفياتي والشيوعية، واستئصالها من مصر وسائر البلدان العربية والأفريقية، فلم يستطع أن يفصل بين نزعاته ودوافعه الشخصية، وبين المصالح الوطنية العليا لبلده.

فضلاً عن ذلك، يتعين على مصر أن تنبذ طريق المواجهة مع إسرائيل، وتخطو خطوات ملموسة نحو التقرب من جماعات الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة، وأن تقف موقف

المعارضة للنظم العربية غير المعتدلة في الوطن العربي، وأن تقترب أكثر فأكثر من النظم المحافظة، وبخاصة السعودية، كما يتعين عليها أن تجتث تراث ثورة 23 يوليو 1952، وبخاصة في توجهاته القومية والاجتماعية.

إن النفوذ السوفياتي في المنطقة العربية كان يستند إلى عاملين رئيسين: **أولهما**، المد القومي المناهض للاستعمار الغربي، والولايات المتحدة بصفة خاصة؛ وثانيهما، مكانة مصر؛ بمدّ الجسور مع القاهرة مفتاح المنطقة، فقد ارتبط بهما دخوله المنطقة، وارتبط بضعفهما وانحسارهما عودة النفوذ الأمريكي إلى المنطقة على حساب الوجود السوفياتي. والملاحظ في الحالين أنه على العكس من الولايات المتحدة لم يبذل الاتحاد السوفياتي الجهد الذي يتناسب مع أهمية المنطقة العربية، لا من قبيل تأكيد وجوده وتدعيمه، ولا منع عودة الولايات المتحدة إليها. فقد اتسم موقفه بالسلبية تجاه مشروعات الولايات المتحدة وخططها للتسوية السياسية في المنطقة، واكتفى بالمشاركة الشكلية والدور المحدود الذي حددته له الولايات المتحدة، لاعتبارات الوفاق الدولي، الذي احتل مكان الصدارة في أولوياته، فقل اهتمامه بتطور الأحداث في المنطقة العربية. كذلك اتسم موقف الاتحاد السوفياتي بالركون إلى اقتناعات حتمية أيديولوجية؛ استناداً إلى أن تَوجُّه السادات وسلوكه ليسا سوى انحرافات في مسار السياسة الخارجية المصرية، وأن التغييرات في المنطقة سوف تنتج من تغييرات سياسية واجتماعية تستند إلى قوانين موضوعية، ومن التطور التاريخي!

إن تطور الخلافات، المستند إلى عدم الثقة بين الطرفين، أفضى بالأمور إلى منتهاها. ولا شك في أن الصورة العامة للامتداد السوفياتي في المنطقة، وتشجيعه سورية ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية على اتخاذ مواقف ضد سياسة السادات، وبخاصة بعد اتفاقية فض الاشتباك الثاني في سيناء، أكدا انطباع السادات بأن الاتحاد السوفياتي يعمل على محاصرة مصر عربياً وإقليمياً، وفي مناطق تُعتبر ضمن صميم الأمن القومي المصري، وهي المناطق المتصلة بمنابع النيل وبالعمق الأفريقي لمصر.

واستكمالاً لطوق محاصرة الاتحاد السوفياتي، ومناهضة نفوذه في المنطقة، كثفت الولايات المتحدة جهودها لزيادة عمق المأزق السوفياتي؛ فنجحت في إبراز اللافعالية السوفياتية في مواجهة تطور الأحداث، وتعقد العلاقات العربية، وتصاعد تيار التبعية العربية للهيمنة الأمريكية. ولم يكن الاتحاد السوفياتي، في أي وقت مضى، في وضع ضعيف في المنطقة العربية كما كان في تلك الفترة، وما أعقبها من تداعيات خطيرة، بينما بلغ النفوذ الأمريكي أقصاه في الفترة ذاتها، إيذاناً بإرهاصات انهيار الاتحاد السوفياتي ذاته.

ولا شك في أن ذلك الموقف السوفياتي، في إجماله، كان بمنزلة «هدية من السماء»، استغلها السادات إلى الحد الأقصى، في ما يخص عملية التحول الكبرى من الصراع إلى

التسوية، للاندفاع في اتجاه الولايات المتحدة، باب السلام والرخاء، من ثم في اتجاه إسرائيل، تحت شعار السلام من أجل الطعام.

إن مجمل التطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي استخدمت إمكانات الولايات المتحدة في إحداثها، إلى جانب مساندة السادات لها، هي التي جعلت هذه المأساة ضرورة تلاشت أمامها أي خيارات بديلة أمام السادات، ثم فقد رفع شعار «انعدام البديل»، لكنه في الواقع والحقيقة إنما قبل النتيجة التي ترتبت على مجمل توجهاته وسياساته وقراراته حتماً؛ فهو من ساق نفسه إلى الفخ المنصوب له معصوب العينين، من واقع المأزق، الذي هو من صنع يديه، فانعدمت أمامه البدائل.

إن تفاعل هذه الدوافع، الشخصية والداخلية والخارجية، مثل قوة هائلة لدفع السادات إلى تفضيل هذا الاختيار الدراماتيكي لاختراق العدو، خشية تسرب أخبار الاتصالات السرية بإسرائيل، قبل التوصل إلى نتائج معقولة، ما قد يعرّضه للإدانة بتهمة الخيانة العظمى، لا فقط من جانب الدول العربية، وإنما أساساً من الشعب المصري نفسه. لذلك فضّل السادات تصعيد الاتصالات إلى أعلى المستويات، بزيارة إسرائيل، علناً وفي وضح النهار؛ فمثل هذا القرار يمكن إخراجه دعائياً، وإبرازه وسط ضجة إعلامية ضخمة، على أنه قرار منقطع النظير في الشجاعة والإقدام، والتضحية بالكرامة الشخصية لزعيم أكبر دولة عربية، في سبيل وقف نزف الدم لأمة بأسرها، وليتحمل الجميع مسؤولياته.

يمكن القول إن هدف السادات من زيارة إسرائيل لم يكن مجرد عقد لقاء مباشر مع بيغين، والقيادات الإسرائيلية، وكانت هناك بالفعل مقترحات جدية بهذا الخصوص، فلو أراد ذلك لجرى اللقاء بينهما في أي مكان آخر، وليس بالضرورة في إسرائيل، أو بالصورة التي تمت بها الزيارة على الأقل. إنما كان هدف السادات من الزيارة اختراق الرأي العام الإسرائيلي، والضغط على بيغين، وكسر «الحاجز النفسي»؛ ذاك الاصطلاح الذي لم يكن من اكتشاف السادات، بل هو ما روَّجته الولايات المتحدة وإسرائيل، وكان محل دراسة متعمقة لسنين طويلة، بهدف تشويه طبيعة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتزييف أبعاده، بإبراز الطابع النفسي، ليجرى توظيفه في معالجة المشكلة السياسية على حساب العوامل الجيوبوليتكية، فضلاً عن مخاطبة الرأي العام الأمريكي من فوق منبر الكنيست، بحيث أدرك السادات مدى أهمية دوره، وما يمثله من قوة هائلة على صانع القرار الأمريكي، ومن ورائه الإسرائيلي. إن هذه الخطوة الهائلة ستؤدي إلى نسف مؤتمر جنيف، بما يمثله من ضغوط سوفياتية، ومزايدات عربية، وتعنت إسرائيلي، وهو أمر سيفتح أبواب البيت الأبيض، بناء على الضوء الأخضر الذي ستطلقه إسرائيل، في إطار ما سوف تسفر عنه الزيارة، وبما تنطوي عليه من تنازلات، وتحدٍّ صارخ لكل الأطراف، ولكل الأعراف.

لا شك في أن أهم حدث سياسي للزيارة ذاتها إنما تمثل بخطاب السادات أمام الكنيست، تحت صورة هرتزل مؤسس المشروع الصهيوني وإسرائيل قبل أي شخص آخر. لم يخرج الخطاب عن إطار الإجماع العربي، وعرض مشروع «السلام» العربي؛ المطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وقيام الدولة الفلسطينية، إلا في ما يتعلق بذكر منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث أشار بطرس غالي إلى أن دايان قد طلب منه، في السيارة التي أقلتهما من المطار إلى الفندق، أن يشدد السادات على عدم ذكر المنظمة، تجنباً لرد فعل حاد من بيغين. ويبدو أن السادات كان يعتقد أن الكنيست سيقتنع بكلماته المؤثرة، ويقبل مقترحاته، ثم يصوت عليها بالموافقة. وعلى وجه التحديد وضع الخطاب قائمة بالمحاذير والأمور التي لن تقدم عليها مصر؛ لعل أهمها أنها لن توقّع معاهدة «سلام» منفردة مع إسرائيل، وعدم التخلي عن شبر واحد من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، بما في ذلك القدس العربية، أو حتى المناقشة أو المساومة بذلك، وأن جوهر الصراع يتمثل في القضية الفلسطينية، وأن الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وإقامة دولة خاصة بهم، يمثلان الخطوة الأولى في الطريق الوحيد المؤدي إلى «السلام».

وقد رد بيغين بخطاب مضاد، اتسم بالإيجاز والوضوح، كان بمثابة كارثة محققة؛ فقد أعاد تكرار مواقفه المتشددة، وتجاهل الحقوق الفلسطينية، وأكد عدم الاستعداد للتخلي عن القدس. بهذا حسم بيغين الموقف بعدم تقديم أية تنازلات، تكون بمثابة هدية وتقديراً لمبادرة السادات، كما توهم ذلك. تبدد وهم السادات شيئاً فشيئاً، حتى أصابه بيغين بإحباط شديد، فضلاً عما أثاره دايان عندما نفى مزاعم التّهامي في شأن الانسحاب من سيناء من دون شروط، في أثناء لقائه في المغرب.. فهل عمد التّهامي إلى تضليل السادات... أم ضلل السادات نفسه... أم ضللهما معاً الماكر الصهيوني؟ لا شك في أن السادات هو المسؤول عن حال الارتباك والالتباس وعدم الوضوح، بسبب تلك الشخصية التي اختارها لهذه المهمة الخاصة، البالغة الحساسية، والتي كان يجب أن تكون على أعلى قدر من المسؤولية، وبعيدة من الكرامات والشعوذة.

كان مستحيلاً أن تفجر تلك الخطوة الحالمة قوة ضغط كفيلة بدفع عملية السلام، والخروج من الأزمة، بفتح آفاق جديدة لتسوية تقبلها جميع الأطراف، وذلك في ظل إدراك القيادة الإسرائيلية دوافع المبادرة، وملابسات قرارها، وقدرتها على تحويل المبادرة إلى ضربة مضادة صائبة في مقتل؛ فبرعت إسرائيل في إفراغها من مضمونها، لتفوّت على السادات أهدافه، وحلمه بأن يصبح بطلاً حقيقياً وزعيماً للعرب. وعلى هذا، فشلت المبادرة في تحقيق أي من أهدافها، أو شروط نجاحها؛ المتمثلة باعتقاد السادات أنها كفيلة بتحقيق نتائج ثلاث: أولاها، قدرتها على تغير مدركات النخبة السياسية في إسرائيل، بشأن طبيعة الصراع، بل قدرتها على تغير أهداف

المجتمع الإسرائيلي ذاته وطبيعته؛ وثانيتها، قدرتها على توليد آليات ضغط عالمية حقيقية فاعلة على إسرائيل، وبخاصة من جانب الإدارة الأمريكية؛ وثالثتها، قدرتها على كسب التأييد العربي.

كان من المستحيل أن تتحقق هذه الشروط طبقاً لأية حسابات واقعية. ما كان ممكناً، فقط، هو التمهيد لقبول حل مصري ـ إسرائيلي منفرد، طبقاً لشروط إسرائيل، ويبدو أن السادات نفسه كان قد اقتنع بأنه الخيار الوحيد المطروح أمامه، حتى قبل أن تطأ قدماه إسرائيل، وهو ما حدث بالفعل.

لقد عبّر دايان أبلغ تعبير عن مآل هذه «المبادرة» في إجمالها، ومجال تأثيرها، حين ذهب في مذكراته بعنوان: الاختراق: إلى أن مبادرة السادات، ووجوده في إسرائيل، ستظل عالقة في الأذهان لزمن طويل، إلا أن خطابه أمام الكنيست لن يكتب له المصير نفسه؛ لأن المؤرخين في المستقبل سيرجعون إلى الأرشيف، ويدرسون «نص الخطاب»، ويقارنون بينه وبين ما حدث بعد ذلك، وسرعان ما يميزون تلك الأجزاء التي تحققت منه. أما تلك الأجزاء التي ظلت مجرد «حبر على ورق» فلن تلبث أن تُنسى، ويمحوها الواقع[44].

3 ـ لقاء السادات ـ الأسد

فور الإعلان عن المبادرة، كان في تقدير السادات أنه لا بد من أن يُجري محادثات مباشرة في شأنها، قبل الذهاب إلى إسرائيل، مع حافظ الأسد بصفة خاصة، باعتباره «رفيق الحرب»، وربما يقتنع بأن يكون أيضاً «رفيق السلام». وهكذا قرر زيارة دمشق، وكان اللقاء بين الرئيسين عاصفاً.

بدا الضيق واضحاً على قسمات وجه حافظ الأسد عندما استقبل السادات، لكنه كتم انفعالاته، وظل يستمع بصبر إلى محدّثه السادات، وهو يشرح له خطته للذهاب إلى «بيت إسرائيل»، ليعرض على نواب الكنيست صفقته الكبرى لتحقيق «السلام». ولم يستطع الرئيس السوري أن يكبح رغبته في تسفيه «تخبيص السادات»، فسأله: «مين اللي يضمن لك أن بيغين رح يرجّع لك الأراضي العربية المحتلة، من دون قيد ولا شرط؟! وشو اللي يؤكّد لك إن الإسرائيليين رح يقبلوا السلام اللي بدّك تعرضه عليهم؟».

أخذ السادات يهز رأسه، علامة على تفهّمه هواجس الأسد، ثم قال: «شوف يا حافظ. أنا راجل بطبعي أمين. ما أقدرش أكذب عليك، وأقول لك إن عندي تأكيدات وضمانات. بس أنا جسّيت نبض الجماعة، وواثق إنهم مستعدين يقبلوا صفقة كاملة للسلام مع العرب، ويرجّعوا الأراضي اللي احتلوها عام 1967».

(44) دايان، الاختراق: رؤية شخصية للمباحثات المصرية ـ الإسرائيلية، ص 82 ـ 83.

ابتسم الأسد بتهكّم، ثم قال: «يعني أنت واثق من الإسرائيليين، بس ما عندك ضمان! وكل اللي عندك مجرد جس نبض. وعَ ها الأساس حامل حالك، ورايح ع إسرائيل»!

انتقل الضيق من هذه اللهجة التهكمية إلى السادات، فارتفع صوته، وهو يقول: «جرى إيه يا حافظ؟! ما تفهم بقى! أنا عايز أحشرهم، وأوَرّي للعالم كله إن العرب طلّاب سلام، ومش طلّاب حرب. وإذا اليهود قبلوا يرجّعوا لنا أرضنا، كان بها. وإذا رفضوا فساعتها هينفضحوا قدام الناس كلهم، وحيعرف العالم أجمع مين اللي عرض السلام، ومين اللي رفضه».

رمق الأسد جليسه بحدّة، ثم قال له بصوت بدا فيه صدى الغيظ الذي يختلج في صدره: «هاذا اللي رايح لتعرضه في إسرائيل ما اسمه سلام، هذا اسمه استسلام. والإسرائيليين مو فرقانة معهم شو رح يقولوا الناس عنهم. والأَوْلى أنك تهتم بشو رح يقول الناس عنك لما تروح عند العدو».

بدت كلمات الأسد لضيفه شديدة القسوة، وساد صمت خانق لبرهة قصيرة في قاعة الاستقبال الصغيرة، في قصر المهاجرين. وحاول الرئيس السوري أن يلتن كلماته الحادة قليلاً، لكنه لم يفلح، ومضى يقول لضيفه: «يا أخي، اسمح لي أتكلم معك بصراحة: الناس مو رح يقولوا استسلام وبس.. رح يقولوا خيانة كمان»! وسكت الأسد قليلاً، ثم أردف قائلاً: «وأنا بحكم الرفقة والشراكة اللي بيناتنا في حرب تشرين، ما برضى لك هالوضع المهين اللي رح تحطّ نفسك فيه».

بلغ التوتر مداه على وجه السادات، ولمعت عيناه بالغضب، فارتفع صوته حانقاً وهو يقول: «مين هم اللي يقدروا يتهموني بالخيانة؟! الأقزام اللي عمرهم ما حاربوا، ولا عرفوا إيه هي كلفة الحرب؟! أنا مسؤول عن شعبي. وشعبي تعب من الحرب يا حافظ. الناس زهقت. وأنا كمان تعبت زَيُّهم، وحاسس بيهم».

رد الأسد قائلاً: «الشعوب ما بتتعب من التضحية لمّا تكون في سبيل تحقيق أهدافها. لكن الشعوب تتعب إذا ضاعت أهدافها.. كفاح الأمم طويل، وممتد، وعمره ما بيتوقف. ومسؤوليتنا القومية أنو نقود أمتنا لتحقيق أهدافها».

تأفّف السادات: «رجعنا لسيرة القومية والأممية وخطابات البعثية. أهو الكلام ده هو اللي عطّلنا، وجابنا لـ ورا».

قال الأسد، وهو يكظم غيظه: «مش عاجبك كلام البعثية، بس عاجبك كلام الأمريكان. أنا عارف إنو الأمريكان هني اللي شجعوك لتروح ع إسرائيل».

ابتسم السادات، وقال ساخراً: «لا، لا أنت مش فاهم حاجة خالص. إيه رأيك بقى إن الولايات المتحدة اتفاجأوا بالمبادرة اللي أعلنت عنها في مجلس الشعب المصري، زي ما أنت تفاجأت في دمشق، بالضبط»!

أخذ صبر الأسد على ضيفه ينفد، ولم يعد يطيق مجاملته أكثر مما حاول، فقال له بغضب: «سماع يا أنور. اللي بدك تعمله اسمه استهتار وخفة. وأنا صبرت كتير على تصرفاتك». وسكت الأسد قليلاً، ثم أضاف قائلاً: «بتذكر، لمّا كنا نحضّر مع بعض لحرب تشرين، أنا رضيت إنك تقود المعركة العسكرية والسياسية. وبخضمّ المعركة اتهمتني إني حاولت وقف إطلاق النار، من ورا ظهرك. وأثبتلك، بالميدان، إنك غلطان. وتجاوزت عن إساءتك إلي. وبالمقابل، رحت إنت وقّفت إطلاق النار فعلياً، من دون ما تستشيرني، ولا تخبرني. وما حكينا شي وقتها، ومشي الحال! بعدين، تفاوضت مع كيسنجر وحدك، ووصلت معو لاتفاق منفرد، من غير ما تعلمني. ومو هيك وبس، ضغطت على فيصل ليوقف حظر النفط، واستجابلك، من دون ما تهتم بمصلحة الجبهة السورية اللي كانت تحارب وقتها لوحدها. بلعناها، وما قلنا شي! وهلق بدك تروح ع إسرائيل عشان تعقد صلح منفرد. والله هيك كتير! كتير! كتير»!

اكفهرّ وجه السادات، وقال: «أنت ليه قلبك أسود، يا حافظ؟! إحنا مش اتصالحنا في الكويت، بعد الحرب، وسوّينا وقتها الخلافات دي؟! لازم يعني تسمّعني الأسطوانة المشروخة إياها؟!».

قال الأسد: «والله، أنا حاولت كتير أنسى هالماضي معك. بس إنت دايماً بتذكّرني فيه. يا أخي، إنت رجل غريب، دايماً مستعجل: استعجلت على وقف إطلاق النار، ووقفته بلحظة حرجة كتير إلي. واستعجلت على فك الارتباط، ولو قبلت تخلّي في سينا حال الاشتباك، مثل اللي كانت في الجولان، ما كنا خسرنا مكاسب حرب تشرين. وبعدين استعجلت تروح لمؤتمر جنيف لتعمل صلح. وهلق مستعجل لتروح ع إسرائيل من غير ضمانات، ولا تحضيرات»!

وصل ضيق السادات من تقريع الأسد له إلى حدّ جعله يقف، ويعبّر عن رغبته في إنهاء هذا الجدال، وقال لمضيفه: «اسمع يا حافظ، أنا موش جاي لعندك عشان أتخانق معاك. أنا جيت لك عشان أقنعك تيجي معاي لإسرائيل، أو على الأقل تخليني أتكلم باسم سورية مع الإسرائيليين، وأحاول أرجع لك أرضك. إذا قبلت ده، كان بها. وإذا مش قابل، ما علش. ويا دار ما دخلك شر».

وردّ الأسد، وهو يكاد يتميّز من الغيظ: «الشر، يا أنور، دخل. وملا الدار كلها»[45]!

كانت الليلة الفاصلة بين يومي 16 و17 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1977 مثيرة حقاً. فبينما كان السادات يستريح في مقر الضيافة في دمشق، بعد لقائه العاصف مع نظيره السوري، عقد الأسد

---

(45) روى الرئيس الأسد للأستاذ محمد حسنين هيكل تفاصيل الحوار الذي دار بينه وبين «السادات». وقد دوّن هيكل ذلك الحوار التاريخي بين الزعيمين في: محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ج 2: عواصف الحرب وعواصف السلام** (القاهرة: دار الشروق، 1996)، ص 364 ـ 366.

اجتماعاً عاجلاً مع أعضاء قيادة حزب البعث الحاكم في البلد. وروى لهم ما حدث بينه وبين السادات. ثم طلب من رفاقه أن يشيروا عليه في ما يخصّ هذا الأمر الخطير الذي يزمع إليه رئيس مصر، والذي لم يسبقه إليه أحد من قبل. وبلغ الشطط بوزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام حدّاً جعله يقترح على قائده أن يعتقل السادات، في دمشق، كي يُمنع بالقوة من السفر إلى إسرائيل، واقتراف فضيحة قومية. لم يقبل الأسد هذا المقترح الغريب، ورد على وزيره قائلاً: «إن اعتقالنا رئيساً عربياً سيكون بالفعل هو الفضيحة القومية التي نخشى من وقوعها». وتحمس أفراد آخرون في القيادة السورية، من بينهم وزير الدفاع مصطفى طلاس، لفكرة احتجاز السادات، إلى درجة جعلت الأسد يفكر بجدية في إحدى اللحظات في حبس الرئيس المصري، ومنعه من مغادرة دمشق[46]. لكنّ الرئيس السوري سرعان ما نحّى هذه الفرضية جانباً، وحاجَّ أصحابها قائلاً إنه ليس له الحق ولا القدرة على أن يحتجز زعيم دولة عربية أخرى، مهما كانت أسبابه أو دوافعه لاتخاذ مثل هذا القرار. و«إنّ مثل هذه الخطوة ستفسّر على أنها إساءة خطيرة لمصر الشقيقة ولشعبها، قبل أن تفسّر بكونها عملية ردع لقائد عربي أرعن».

في صباح اليوم التالي، غالَبَ الأسد مشاعره ومواجعه، وقرّر أن يودّع السادات بحسب قواعد البروتوكول الرسمي اللائق. وجلس الرئيس السوري صامتاً إلى جانب ضيفه المصري في السيارة التي أقلّتهما إلى مطار دمشق الدولي. ولقد طال الصمت بينهما، وثقلت وطأته حتى صار أكثر تعبيراً من كل الكلام. وعندما دخل الرئيسان قاعة التشريفات في المطار، سأل الأسد ضيفه إن كان قد أخذ بعين الاعتبار مواقف الدول العربية التي ستدين زيارته لإسرائيل، لا محال. وأجاب السادات بأنه لا يولي لمن يَغضب أو يَرضى من حكام العرب اهتماماً كبيراً. وإنّ أكثرهم ـ في السر ـ يؤيد مسعاه لكسر الحاجز النفسي مع الإسرائيليين. كان تقدير السادات صحيحاً حينما لمّح إلى أن بعض حكام العرب يرحّبون بزيارته إسرائيل، ويباركونها. ومثلاً، فإنّ الملك حسين، عاهل الأردن، تحمّس جداً لمبادرة السادات وذهابه إلى إسرائيل، وأصرّ على أن يبعث رسالة إلى نظيره المصري يهنّئه فيها على هذه «الخطوة الشجاعة». أما الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة فقد جاهر بأن خطوة السادات ذكية وصحيحة. وكان الحسن الثاني ملك المغرب هو عرّاب الزيارة ومهندسها. كما كان موقف حاكم قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني هو الأكثر طرافة، فالشيخ القطري لم يجد ما يقوله للتعبير عن إعجابه الشديد بفعلة السادات سوى لفظ «فحل»!

ولم يكتفِ الأسد بالإشارة إلى ردود فعل العرب، وسأل السادات عن موقف الشعب المصري من الزيارة التي ينوي القيام بها للكيان الصهيوني. وردّ السادات على هذا التعريض المستتر في

(46) باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1988)، ص 494.

كلام الرئيس السوري، قائلاً: «ما تشغلش بالك بالشعب المصري، يا حافظ. مصر كلها معاي». وابتسم الأسد باستهزاء، قبل أن يضيف ساخراً: «كلّها... كلّها؟!». وهز السادات رأسه علامة التأكيد، وقال: «أيوه، يا حافظ. كلها، كلها! وبنسبة مية بالمية، كمان. أولادي مؤمنين بالسلام، ويؤيدوني حتى لو رحت لآخر الدنيا عشان أجيبهولهم». ولم يرد الأسد أن يضيف تعليقاً جديداً على كلام السادات الواثق إلى حدّ الغرور. كان يحسّ بمرارة كبيرة، وبخيبة شديدة من هذا الرجل الذي ارتضاه شريكاً، على الرغم من أنه يختلف عنه، في كل شيء. وأحسّ الرئيس السوري بشيء من الدّوار، وكان هذا من أعراض مرض السكري الذي يعانيه. واعتذر الأسد إلى نظيره المصري بأنه لا يستطيع توديعه أمام سلم الطائرة. ولم يبالِ السادات بهذا، وأكمل سيره ومن معه من المرافقين على مدرج المطار. أما الأسد فقد جلس على أحد المقاعد، في قاعة التشريفات، وطلب كوباً من الماء يروي به عطشه، ويخفف به غيظه.

كان الاختلاف بين شخصيّتي الرئيسين السوري والمصري شديداً وحادّاً. ولم يكن مستغرباً أن يظهر التنافر بينهما سريعاً. ولا شك في أنّ الأسد كان يضيق ذرعاً بتفرّد حاكم مصر، وتقلّبه، وخداعه، وتباهيه، ونزواته. أما السادات فلم يكن أقل ضيقاً بعناد حاكم الشام، وطموحه، ومطالبه، وارتباطاته، وتصلبه. ومن العجيب أنّ كل ذلك النفور بين الرجلين لم يعجّل الخصومة بينهما. فقد ظلّا، لسنوات، يحاولان تجنب الصدام قدر ما أمكنهما، وتأجيل القطيعة ما وسعهما. على أنّ المراضاة والممالأة لم تعودا ممكنتين، بعد تلك الليلة البائسة التي أمضاها السادات في دمشق، وإصراره على تنفيذ مخططه، في إسرائيل. وما إن حلّقت طائرة الرئيس المصري عائدة به إلى بلده حتى انطلقت إذاعة دمشق في قصفها العنيف للرجل ولنظامه. وكان ذلك القصف إيذاناً بنهاية شراكة قلقة، وبدء عداوة سافرة.

حينما حطّت الطائرة بالرئيس المصري في مطار الإسماعيلية، لم يجد أنّ كل الناس في مصر توافقه، وتؤيد مبادرته لزيارة إسرائيل. وفي قاعة التشريفات مدّ نائب الرئيس حسني مبارك، إلى السادات مظروفاً مغلقاً، قال إنّ وزير الخارجية إسماعيل فهمي كلّفه بإيصاله إلى الرئيس بنفسه. وفتح السادات المظروف ففوجئ بأنه يتضمن استقالة وزير خارجيته. كان نص الاستقالة، بحسب ما ذكره فهمي في كتابه بعنوان التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، على النحو الآتي: «نظراً للظروف الحالية التي تواجه مصر والعالم العربي، وبسبب التطورات غير العادية وغير المنتظرة التي ستحدث مؤثرة في القضية العربية، أقدم استقالتي لسيادتكم مقتنعاً تمام الاقتناع بأنني لا أستطيع الاستمرار في مكاني، ولا أستطيع أن أتحمل كذلك المسؤولية الناتجة عن التطورات الجديدة».

كانت تلك أول خيبة رجاء واجهت السادات في أحد أعضاء فريق حكومته. وحينما رأى حسني مبارك علامات الانزعاج بادية على الرئيس، بعد أن قرأ استقالة فهمي، سعى كي يوغر

صدره أكثر ضد وزير خارجيته المستقيل، وأعلمه بأنه حاول بكل جهده أن يقنع فهمي بالمجيء من القاهرة لأجل استقبال الرئيس في المطار، بل إنه عرض عليه إيصاله بهيليكوبتر إلى الإسماعيلية، لكنّ الرجل رفض بتصميم عجيب. ولم يجد السادات سوى أن يقول معلقاً: «اللي مش عايز يروح معايا لإسرائيل، ما يلزمنيش. خليه يغور»!

في المساء، أعلنت الإذاعة المصرية نبأ استقالة وزير الخارجية إسماعيل فهمي، وتعيين وزير الدولة للشؤون الخارجية محمد رياض بديلاً منه. ولم تمضِ ساعات قليلة حتى أعلن رياض استقالته هو الآخر. كانت تلك الاستقالات المتتالية نذير شؤم بأن الرحلة إلى إسرائيل تحُفّها الكثير من العوائق والمشكلات. ولم يجد السادات بديلاً من بطرس غالي ليعيّنه وزيراً للشؤون الخارجية. وقبل غالي المهمة الموكلة إليه بسرور. وكذلك بدأت الاستعدادات تتسارع لإتمام أغرب زيارة في تاريخ القرن العشرين.



الفصل السادس

طريق المعاهدة

في الفترة بين 19 و21 تشرين الثاني/نوفمبر 1977، زار السادات إسرائيل، حيث ألقى خطاباً أمام الكنيست في20 تشرين الثاني/نوفمبر 1977، عرض فيه وجهة نظره في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وضمّنه بعض اقتراحات تسوية هذا الصراع، وشدد فيه على أن فكرة «السلام» بينه وبين إسرائيل ليست جديدة، وأنه يهدف إلى تحقيق «السلام الشامل»[1].

كما أجرى السادات محادثات مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بيغين، وعدد من رؤساء الكتل البرلمانية في الكنيست. وفي هذه الزيارة، تبدّى موقف السادات من خلال الأسس الآتية:

1 ـ استبعاد فكرة الحرب كوسيلة لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتعبير عن رغبة الشعب المصري في السلام، وصدق نيته في تحقيقه، واعترافه بوجود إسرائيل وقبولها في المنطقة في ظل سلام عادل ودائم.

2 ـ الاستعداد لتقديم كافة الضمانات المطلوبة لتحقيق أمن إسرائيل، على أن تكون متبادلة.

3 ـ تأكيد ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة كافة بعد 5 حزيران/يونيو 1967، بما في ذلك القدس العربية، والاعتراف بالشعب الفلسطيني وحقوقه في العودة وإقامة دولته.

أما الموقف الإسرائيلي فقد تم التعبير عنه في الكلمات التي ألقاها رئيس الوزراء بيغين، وعبّر عنها جميع المسؤولين الإسرائيليين خلال الزيارة، ويمكن إجمال عناصره بما يأتي:

1 ـ إبراز الحق الديني والتاريخي والقانوني لليهود في أرض فلسطين، استناداً إلى النصوص الدينية، وحجة الحق التاريخي، مع الإشارة إلى تزايد اعتراف دول العالم بهذا الحق.

---

(1) انظر: محمود سويد، من كامب دايفيد إلى المعاهدة: خلفية القرار الإسرائيلي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1989).

2 ـ ماهية السلام الذي تريده إسرائيل وكيفية ضمانه، وحدود العلاقات الطبيعية أو مظاهرها من اعتراف دبلوماسي وتبادل اقتصادي وحدود مفتوحة.

3 ـ أن يتم تحقيق هذا السلام بواسطة معاهدة، تنتج من مفاوضات مباشرة من دون شروط مسبقة، مع أطراف الصراع الأخرى، أي سورية والأردن، ومن سمّتهم إسرائيل ممثلين حقيقيين للشعب الفلسطيني.

كان من أخطر التنازلات التي قدمها السادات إلى بيغين في أثناء زيارة إسرائيل، والتي لم تكشّف إلا في أثناء المحادثات العسكرية التي أعقبت تلك الزيارة، التعهد الذي قطعه على نفسه بأن القوات المسلحة المصرية لن تعبر خط المضايق مطلقاً، ما يعني أنها ستشغل مسافة قدرها 35 كم فقط شرق القناة، وتترك 170 كم من سيناء منزوعة السلاح! يشرح ذلك عبد الغني الجمسي، في مذكراته بعنوان: حرب أكتوبر: مذكرات الجمسي: بالإشارة إلى أن السادات استقبله، بعد عودته من إسرائيل بفترة قصيرة، وأخطره بأن هناك اتفاقاً على لقاء يجرى في مصر، بينه وبين وزير دفاع إسرائيل وايزمان، «لوضع أسس العلاقات العسكرية بين الدولتين في مرحلة السلام». ويقول الجمسي: «لم يذكر لي السادات أي اتفاق محدد تم بينه وبين قادة إسرائيل عن مستقبل العلاقات العسكرية أو السياسية بين الدولتين. كما لم يذكر لي في هذه المقابلة، أو في أي وقت سابق أو لاحق، أن هناك مقابلات سرية تمت في المغرب، بترتيبات ورعاية الملك الحسن ملك المغرب، وكان يمثل مصر فيها حسن التهامي من رئاسة الجمهورية، ويمثل إسرائيل فيها دايان وزير خارجية إسرائيل»[2].

ويضيف الجمسي أن المحادثات مع وايزمان كشفت عن ثلاثة توجهات إسرائيلية:

أولها، أن إسرائيل ترغب في تعديل حدود مصر، بحيث تضم إليها المستعمرات والمطارات القائمة في سيناء، وقد أكد الجمسي عدم الاستجابة لأي مقترحات في شأن تغير الحدود.

والثاني، أن إسرائيل تطالب بخفض حجم القوات المسلحة المصرية، وترفض أي وجود عسكري مصري شرق القناة ابتداءً من خط المضايق، وقد أكد الجمسي أن مصر لا بد من أن يكون لها قوات في العريش، كما أنها ستستخدم مطاراتها في سيناء.

رد وايزمان: «عليّ أن أذكرك بأن السادات قد وعد بيغين بعدم نقل قوات من الجيش المصري إلى شرق ممري متلا والجدي»!

يعقب الجمسي: «كانت دهشتي كبيرة، وصدمتي أكبر، عندما سمعت من وايزمان عن هذا الوعد، الذي لم يُخطرني به الرئيس قبل بدء المفاوضات». ويوضح قائلاً: «لا شك في أننا

(2) موشيه دايان، الاختراق: رؤية شخصية للمحادثات المصرية ـ الإسرائيلية، كتب مترجمة؛ 764 (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 1977)، ص 42 وما بعدها.

جميعاً ـ في مصر وإسرائيل ـ نعلم أن خط المضايق هو آخر الخطوط الدفاعية التي يجب التمسك بها للدفاع من هذا الاتجاه. ومعنى ذلك أن النطاقات والخطوط الدفاعية يجب أن تكون في المسافة بين المضايق وحدود مصر الشرقية (نحو 150 كم)، كما أن المطارات الرئيسية في سيناء موجودة في شرق المضايق. فضلاً عن ذلك وهو الأهم أن الرأي المطروح يتعارض مع السيادة المصرية على أراضينا، لأنه يعني نزع سلاح سيناء»[3].

والثالث، أن يكون لإسرائيل وجود في بعض النقاط الحاكمة في سيناء، تزرع فيها محطات إنذار إسرائيلية، حتى يكون الجانب الإسرائيلي على علم بما يجري في مصر من نشاط عسكري. ويقول الجمسي: «يبدو أن الجانب الإسرائيلي استوعب الدرس من حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، التي حققنا فيها المفاجأة الاستراتيجية، ومفاجآت تكتيكية وهندسية لم تتوقعها القوات الإسرائيلية. إن الاقتراح في مظهره عمل من أعمال الاستخبارات، لكن له أعماقاً أكبر، لم أناقشها لأن الموضوع نفسه كان مرفوضاً من حيث المبدأ. لقد تناسوا أن الاستخبارات الإسرائيلية اشتهرت بأنها تعرف كل ما يدور في الوطن العربي بالتفصيل، وأنها تتعاون مع الاستخبارات المركزية الأمريكية في العمل، وأن إسرائيل كان لها أجهزة فنية للاستطلاع، والإنذار المبكر في سيناء. وبرغم ذلك فقد أمكننا تحقيق المفاجأة في السادس من تشرين الأول/أكتوبر، وأصبح لقواتنا المبادأة في الحرب، ولم تعطهم استخباراتهم الإنذار، ولم تحمهم حصونهم من الدمار»[4].

من هذه المحادثات يخلص الجمسي إلى أمرين:

أولهما، أن «الحقائق التي ظهرت أمامي في هذه المرحلة المبكرة من المفاوضات العسكرية أقنعتني بأن مفاهيم إسرائيل السياسية، واستراتيجيتها العسكرية، قبل زيارة القدس لا تزال كما هي بعد الزيارة، لم تتغير».

وثانيهما، «إن ما تطالب به إسرائيل، تحت ستار الأمن الإسرائيلي، يهدد الأمن القومي المصري تماماً، من هذا الاتجاه الاستراتيجي الخطير، ويعطي لإسرائيل مميزات عسكرية كبيرة، ويضعها في الموقف العسكري الأقوى في أي صراع مسلح مع مصر، وهو ما لا يمكن استبعاده في مرحلة السلام»[5].

---

(3) محمد عبد الغني الجمسي، حرب أكتوبر: مذكرات الجمسي (القاهرة: دار المبدان للنشر والتوزيع، 2014)، ص 549 ـ 552.

(4) المصدر نفسه، ص 553.

(5) المصدر نفسه، ص 594.

إزاء خطورة الموقف، سارع الجمسي إلى إبلاغ السادات بكل ما تقدم، لكنه اكتفى بالاستماع، واقتصر في كل رده على كل جزء من كلام الجمسي بكلمة: «طيب.. طيب.. طيب.. أشكرك»[6]!

لكن ما حدث أن السادات قد التزم «وعوده» كافة؛ من الصحيح أنه لم يجر أي تغيير أو تعديل في حدود مصر، وهي أقدم حدود في التاريخ، إنما تحققت الغاية المرجوة من هذه الفكرة الشاذة بنزع سلاح أكثر من ثلثي سيناء، كما جرى زرع محطات إنذار مبكر في وسطها، لا فقط إسرائيلية، لكن أمريكية أساساً!

وهكذا انتهى الجمسي إلى الخلاصة الآتية: لقد بدأ الصراع المسلح الحقيقي بين العرب وإسرائيل بحرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973. قبل ذلك كانت الحرب ـ في رأي كثيرين ـ شيئاً ميؤوساً منه، لكن بعد هذه الحرب أصبح الأمر ممكناً. وتلك هي بداية النهاية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

لقد قال دايان إن حرب حزيران/يونيو 1967 هي «الحرب التي أنهت كل الحروب»، وذهب السادات إلى «أن حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 هي آخر الحروب». والحقيقة الواضحة، في ضوء طبيعة الصراع، أن حرب حزيران/يونيو لم تكن الحرب التي أنهت كل الحروب، وليس هناك صدى لدى إسرائيل للنداء بأن تكون حرب تشرين الأول/أكتوبر هي آخر الحروب. لقد فرضت الحرب الرابعة حتميتها في تشرين الأول/أكتوبر 1973، بعد أن أصبح لا بديل منها. وستفرض الحرب الخامسة حتميتها إذا لم يكن هناك مفرّ منها[7].

وكان السادات قد استقبل الجمسي، في 1975/5/1، وأبلغه بأنه قرر تعيين أحد قادة القوات المسلحة في أثناء حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973 نائباً لرئيس الجمهورية، وعرض أمامه خمسه أسماء كانوا مرشحين، هو أحدهم، وثم أشاد بما قام به من عمل، منذ أن كان رئيساً لهيئة العمليات، ورئيساً للأركان، ثم وزيراً للحربية، وقال له: «أنت غريتشكو مصر، ولا بد أن تبقى في القوات المسلحة مدى الحياة، وستكون هذه هي وصيتي». وأنهى حديثه بأن اختياره وقع على حسني مبارك، وطلب منه إخطار مبارك بموعد له مع الرئيس ليتولى هو تكليفه رسمياً. وفور عودة السادات من مؤتمر كامب دايفيد في أيلول/سبتمبر 1978، استقبل الجمسي وأبلغه أنه سيترك وزارة الحربية، التي ستصبح وزارة الدفاع، وتعيينه مستشاراً لرئيس الجمهورية! ويضيف الجمسي: «لقد شعرت بالضيق والأسف لاختيار يوم 5 تشرين الأول/أكتوبر لإجراء التغييرات في القيادة العسكرية، بحيث تكون القيادة الحالية، التي كان لها دور رئيسي في حرب

(6) المصدر نفسه، ص 554 ـ 595.

(7) المصدر نفسه، ص 494.

تشرين الأول/أكتوبر 1973، بعيدة عن القوات المسلحة في ذكرى الاحتفال بالنصر يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر 1978... كنت آمل أن يكون هناك حسن اختيار للتوقيت، مراعاة للناحية المعنوية، التي تُعتبر عاملاً هاماً في حياة كل مقاتل»[8]!

إن البحث عن أسباب «معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية» ينبغي له أن يوضع في الإطار الاستراتيجي العام لأوضاع الصراع العربي - الإسرائيلي، التي كانت في غاية الخطورة بالنسبة إلى حال إسرائيل؛ فقد كانت صدمة حرب عام 1973 في أوج تفاعلها، بما حوته من نهاية مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، بحيث أثبتت الجيوش العربية قدرتها على هزيمة إسرائيل، وكان التقدير الإسرائيلي أن هذا الوضع إن استمر يشكل خطورة مستقبلية بالغة على أمن إسرائيل، بحيث بدأ تحول استراتيجي متصاعد يوحي بميلاد توحد عربي حقيقي. ومن هنا خططت الولايات المتحدة وإسرائيل لمواجهة هذا الخطر بسلاح تفتيت التضامن العربي بدلاً من المواجهة العسكرية، وكانت البداية اتفاقيات كامب دايفيد، بحيث أُخرجت مصر من المواجهة العسكرية المباشرة مع إسرائيل، واختيرت تحديداً لوزنها الكبير، والأهم تأثيراً بين الأمة.

أما من الجانب المصري، فكانت المبررات تدور حول أن إسرائيل أصبحت حقيقة واقعة، لا تمكن إزالتها عسكرياً، ولا بد من الاعتراف بها. ويمكن القول إن المدقق في الموقف العربي الرسمي يدرك أن اتفاقيات كامب دايفيد كانت نوعاً من التحول الطبيعي؛ فقد اعتمدت الاستراتيجيات العربية على إزالة نتائج هزيمة عام 1967، لا إنهاء وجود إسرائيل من أساسه، وهو ما اتضح من قبول الدول العربية قرار مجلس الأمن الرقم (242) عام 1967، الذي شدد على انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967، وليس الأراضي المحتلة منذ عام 1948، حينما قامت إسرائيل على أنقاض فلسطين. ولقد عكست المفاوضات المصرية - الإسرائيلية، والفلسطينية - الإسرائيلية، هذا «الاختلال الاستراتيجي» في التفكير، كما تؤكده النتائج التي تمخضت عنها. ولتوضيح ذلك يعرض المبحث الأول اتفاقيات كامب دايفيد، ثم يحلل المبحث الثاني معاهدة السلام.

أولاً: اتفاقيات كامب دايفيد

استقبل معظم المصريين السادات عند عودته من إسرائيل استقبالاً حافلاً، لكن «ليالي الفرح» بزيارة السادات إسرائيل لم تستمرّ طويلاً؛ فبينما كانت أغلبية الشعب المصري تبارك خطوة السادات، شهدت مصر حلفاً معارضاً ضم ثلاث فئات، على رأسها «الناصريون» الذين اعتبروا أن السادات قد خان مبادئ جمال عبد الناصر، ومعهم «الشيوعيون» الذين وجدوا

(8) المصدر نفسه، ص 631.

الاتحاد السوفياتي يقف في الجانب الآخر من المبادرة، لأنه اعترض عليها، ولم يجد دوراً له فيها، بل كان مقصوداً إبعاده. كما أن منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت تعتمد على التأييد السوفياتي في ذلك الوقت، رفضت المبادرة رفضاً مطلقاً. ومع الناصريين والشيوعيين كان هناك «الأصوليون» الذين لا يتصورون قبول دولة لليهود من أساسه.

كان تصور السادات أن العرب سيساندونه من دون شك، وينتظرون نتيجة مبادرته، وبخاصة أن خطابه الذي ألقاه في الكنيست يعبّر بوضوح عن المطالب العربية، إلا أنه فوجئ برد الفعل العربي الرسمي وغير الرسمي، فقد استنكرت المبادرة معظم الدول والشعوب العربية، وبادرت العراق وسورية وليبيا واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى تجميد علاقاتها بمصر، وإعلان ما سمته «جبهة الصمود والتصدي». إزاء هذا السلوك أعلنت مصر قطع علاقاتها الدبلوماسية والسياسية بهذه الدول. فالعرب تخلوا عن السادات الذي وجد نفسه وحيداً، يتلقى هجمات جبهة الصمود والتصدي الضارية. «وكانت هذه أول مرة في التاريخ المعاصر تجد السياسة المصرية نفسها في مثل تلك العزلة داخل الوطن العربي»، بحسب مذكرات محمود رياض[9].

وفي 18 شباط/فبراير 1978 اغتيل يوسف السباعي، رئيس مجلس إدارة الأهرام في ذلك الوقت، على أيدي عناصر من منظمة التحرير الفلسطينية في قبرص، لأنه رافق السادات في رحلته إلى إسرائيل. وبعد أقل من شهر، غزت إسرائيل في 16 آذار/مارس باجتياح واسع جنوب لبنان، استخدمت فيه ما يزيد على 30 ألف جندي من القوات البرية والبحرية والجوية.

لقيت مبادرة السادات ردوداً إيجابية لدى مواطني الغرب، الذين نظروا إليها كاختراق بطولي، بذل فيه السادات جهداً غير عادي، توقعوا أن ينتهي بتحقيق «السلام» بين العرب وإسرائيل. لكن في الوقت الذي كان المواطن الأوروبي ينظر إلى مبادرة السادات بكل تقدير وإعجاب؛ كانت معظم الحكومات الأوروبية غير راضية لأن السادات همّش دورها، واعتمد على الولايات المتحدة وحدها. باختصار، لم يجد السادات بعد وقت قصير أحداً يسانده في مبادرته.

1 ـ الطريق إلى مؤتمر كامب دايفيد

أعقبت زيارة السادات إسرائيل عدة خطوات، حاولت إعطاءها آليات تنفيذية تحقق «السلام» المنشود، وجرى الاتفاق على عقد مؤتمر تحضيري في القاهرة، لتسوية المسائل الإجرائية، ووضع أسس الحل المرتقب.

---

(9) محمود رياض، مذكرات محمود رياض: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، 1948 ـ 1978 (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985)، ص 541.

أ ـ المؤتمر التحضيري في القاهرة

في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1977، وجهت مصر الدعوات إلى كل من إسرائيل والأردن وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية ولبنان، إضافةً إلى الأمم المتحدة والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، إلى حضور «المؤتمر التحضيري»، في القاهرة في 14 كانون الأول/ديسمبر 1977. لكن من شاركوا في المؤتمر فعلاً كانوا مصر وإسرائيل والولايات المتحدة والأمم المتحدة. فقد رفضت البلدان العربية والاتحاد السوفياتي الدعوة من أساسها. وقد أبرزت المصادر المصرية والإسرائيلية رؤية كل من البلدين للمؤتمر، على النحو الآتي:

ذكرت المصادر الإسرائيلية أن وفدها إلى القاهرة لا يملك الصلاحيات لعرض اقتراحات حل وسط من أي نوع على مصر في هذه المرحلة، وأن مهمته فنية أساساً، وهي مقارنة مواقف الانطلاق المصرية والإسرائيلية، واقتراح نسق إجرائي لمواصلة المفاوضات بين الدولتين، في شأن المسائل المختلف عليها. فالمستوى السياسي هو المسؤول وحده، صاحب الصلاحية في الوصول إلى اتفاقات على أساس حلول وسط، من دون استبعاد فكرة التسوية المنفردة التي تمثل أحد الأهداف المطروحة أمام الوفد الإسرائيلي، إذا تمكن من إقناع مصر بذلك.

أما الوفد المصري فقد حدد رؤية حكومته لموضوعات البحث، في النقاط الخمس الآتية:

1 ـ انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية التي احتُلت بعد حزيران/يونيو 1967.

2 ـ اعتبار القضية الفلسطينية جوهر النزاع في المنطقة، وترتيب السلام الدائم على حل هذه القضية بإعادة الحقوق المشروعة إلى الشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في إقامة دولته.

3 ـ أن يكون الحل الشامل هو الإطار العام للمحادثات.

4 ـ إيجاد تصور مشترك، يكفل الأمان لكل الأطراف.

5 ـ العمل على سير خطوات المؤتمر بالمرونة التي تتيح انضمام أية أطراف، في أية مرحلة من مراحل المؤتمر، وبالقدر الذي يسمح برفع مستوى التمثيل فيه، إذا ما اقتضت الظروف ذلك.

وقد ظهر من سير المحادثات، التي تمت على مستوى المفوضين، أن ثمة خلافاً أساسياً بين الطرفين، بشأن جدول الأعمال الذي تُرك مفتوحاً أصلاً. فمصر اقترحت أن يتضمن الانسحاب والقضية الفلسطينية وطبيعة السلام ومكوناته. أما إسرائيل فطالبت بأن يتركز البحث على طبيعة السلام، من خلال نصوص مقترحة لاتفاقية سلام بين إسرائيل ومصر. وأدى هذا الخلاف بين الطرفين إلى تجميد أعمال المؤتمر، بعد أن أعلن عن اتفاق لعقد لقاء في مصر بين السادات وبيغين.

من الجدير بالذكر أن إدارة فندق مينا هاوس، الذي عُقد فيه الاجتماع، ذُهلت عندما اكتشفت أن كل الأسلاك والتليفونات والحوائط، وربما كل الأثاث في الأجنحة والغرف التي شغلها

الإسرائيليون، قد أسيئت معاملتها تحت دواعي الأمن والتأمين. ولهذا تعاملت أجهزة الأمن المصرية مع الغرف التي يقيم بها الوفد المصري في فندق «هيلتون القدس» بالمعاملة نفسها، بحسب أحمد أبو الغيط في كتابه بعنوان: شاهد على الحرب والسلام[10]. وفي الصالون الذي كان يجتمع فيه الوفد المصري في «هيلتون القدس»، أكدت أجهزة الأمن المصرية أنها تحققت من خلوّ القاعة من أجهزة الاستماع، لكن في اليوم التالي اكتشفت أجهزة استماع دقيقة، وضعتها إسرائيل في أجهزة التكييف، بحسب نبيل العربي في كتابه بعنوان: طابا.. كامب دايفيد.. الجدار العازل: صراع الدبلوماسية من مجلس الأمن إلى المحكمة الدولية[11].

ب ـ مشروع بيغين

في ختام زيارة وايزمان، حمّله السادات دعوة بيغين إلى زيارة مصر. حضر بيغين إلى الإسماعيلية، في أول زيارة له إلى مصر، لا إلى القاهرة، والمعنى واضح. وعقد مؤتمر قمة في الإسماعيلية، في 25 كانون الأول/ديسمبر 1977. جرى رسمياً طرح مشروع بيغين للتسوية، في هذا اللقاء، وهو المشروع الذي أعلنه فيما بعد رسمياً أمام الكنيست، في 28 كانون الأول/ ديسمبر 1977. ويمثل هذا المشروع أهم ما جاء في اتفاقيتي كامب دايفيد لاحقاً، وينقسم إلى جزأين: الأول، يتعلق بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، ويشمل الثاني قواعد التسوية مع مصر[12].

ويقترح المشروع في جزئه الأول: «تشكيل حكم ذاتي إداري لسكان يهودا والسامرة وقطاع غزة» يشترك فيه العرب على الأسس الآتية:

1 ـ إلغاء الحكم العسكري في يهودا والسامرة وقطاع غزة.

2 ـ إقامة حكم ذاتي إداري فيها للسكان العرب بواسطة المقيمين ومن أجلهم.

3 ـ انتخاب سكان تلك المناطق مجلساً إدارياً، عضواً يعمل بموجب المبادئ المحددة في المشروع.

ثم يحدد هذا الجزء من المشروع القواعد المنظمة لعمليات الانتخاب والترشيح، إضافة إلى اختصاصات المجلس الإداري، التي لا تتعدّى في مجملها الاختصاصات التقليدية للمجالس البلدية، بينما يعهد بشؤون الأمن والنظام العام إلى السلطات الإسرائيلية. كما تنص المقترحات على منح سكان الضفة الغربية وغزة حق الاختيار بين الجنسيتين الإسرائيلية والأردنية، وما

(10) أحمد أبو الغيط، شاهد على الحرب والسلام (القاهرة، دار نهضة مصر للنشر، 2013)، ص 227.

(11) نبيل العربي، طابا.. كامب دايفيد.. الجدار العازل: صراع الدبلوماسية من مجلس الأمن إلى المحكمة الدولية (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 100.

(12) الأهرام، 1977/12/29.

يترتب على ذلك من حقوق وواجبات سياسية ومدنية، ولا سيّما حق الإسرائيليين في امتلاك أراضٍ في تلك المناطق، في مقابل منح الحق نفسه للعرب الذين يختارون الجنسية الإسرائيلية بالنسبة إلى إسرائيل. وأخيراً، تنص مقترحات بيغن على تمسك إسرائيل بسيادتها على يهودا والسامرة وغزة، وتطالب «إدراكاً منها لوجود مطالب أخرى» ـ على حد تعبيرها ـ بإبقاء مسألة السيادة في تلك المناطق مفتوحة.

وبالنسبة إلى القدس، ينص المشروع على أنه «في ما يتعلق بإدارة الأماكن المقدسة للديانات الثلاث في القدس يُعَدّ ويُقدَّم اقتراح خاص، يضمن حرية وصول أبناء جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم».

أما الجزء الثاني من مشروع بيغن، فقد تناول أسس التسوية مع مصر، وتضمن ما يأتي:

1 ـ أن تُجرَّد مناطق معينة من سيناء من السلاح، ولا يجتاز الجيش المصري الممارّ، ويستمر في سريان اتفاق خفض القوات في المنطقة المحصورة بين الممارّ وقناة السويس.

2 ـ أن تبقى المستعمرات الإسرائيلية في أماكنها، ووضعها الدائم، وتكون مرتبطة بالإدارة والقضاء الإسرائيليين، وتقوم بالدفاع عنها قوات إسرائيلية.

3 ـ أن تُحدَّد فترة انتقالية لعدد من السنين، يرابط خلالها الجيش الإسرائيلي وسط سيناء، مع إبقاء مطارات وأجهزة انذار إسرائيلية فيها، إلى حين انتهاء هذه الفترة الانتقالية والانسحاب إلى الحدود الدولية.

4 ـ ضمان حرية الملاحة في مضايق تيران، واعتراف الدولتين، في إعلان خاص، بأن هذه المضايق هي ممر مائي يجب أن يكون مفتوحاً للملاحة لأية سفينة، وتحت أي علم، سواء بواسطة قوة تابعة للأمم المتحدة لا يمكن سحبها إلا بموافقة الدولتين، وبناء على قرار بالإجماع من مجلس الأمن، أو بواسطة دوريات عسكرية مصرية ـ إسرائيلية مشتركة؛

انتهت محادثات الإسماعيلية بمؤتمر صحافي؛ أعلن فيه الطرفان آراءهما في ما دار من نقاش، لكن لم يصدر بيان مشترك عن المحادثات، واعتُبر ذلك مؤشراً على وجود خلافات كبيرة في الرأي. ففي الاجتماع المغلق بين الرئيسين، أخذ بيغن يتكلم على حق إسرائيل في الاحتفاظ بالأراضي المحتلة، وعدوان مصر على إسرائيل، وأن إسرائيل خاضت حرباً دفاعية عام 1967. ومن الجدير بالذكر أن بيغن قد أطلق تصريحاً مدوياً، في ذلك المؤتمر الصحافي، حين قال: «لقد اتفقت مع صديقي السادات على أن حرب عام 1967 كانت حرباً دفاعية، بالنسبة إلى إسرائيل»، وهكذا كشف جزءاً مما أخبره به السادات في الاجتماع المغلق بينهما. لم يعقِّب السادات على ذلك، إنما أطلق بدوره تصريحاً مهماً، يوضح فيه جانباً من أجواء الاجتماع المغلق

بينهما، وبخاصة أطماع بيغين في الأراضي المصرية والعربية المحتلة، إذ قال: «إن أرضنا مقدسة»[13].

هكذا اكتفى الطرفان بإعلان اتفاقهما على عدة قرارات إجرائية؛ منها رفع مستوى التمثيل في مؤتمر القاهرة إلى المستوى الوزاري، وتشكيل لجنتين في إطار المؤتمر، ترفعان قراراتهما إليه: لجنة عسكرية يترأسها وزيرا دفاع الطرفين بالتناوب، وتعقد اجتماعاتها في القاهرة، ولجنة سياسية يترأسها وزيرا الخارجية بالتناوب، وتعقد اجتماعاتها في القدس.

عُقدت قمة الإسماعيلية في مناسبة عيد ميلاد السادات، وكان قد أعد للمناسبتين «تورتة السلام»، لكنه كان «عيد ميلاد غير سعيد»، على حد تعبير الجمسي؛ فقد تساءل: «هل كان السادات يتوقع ما حدث» في مؤتمر الإسماعيلية؟ ويشير إلى أن أحمد بهاء الدين كشف في كتابه بعنوان: محاوراتي مع السادات، ما دار بينه وبين السادات من حديث، قبل مؤتمر الإسماعيلية مباشرة، ومنه تتضح الصورة التي رسمها الرئيس لنفسه عن الموقف، وتوقعاته عن المؤتمر ونتائجه. ومن هذا الحديث ـ كما يقول الجمسي ـ يتضح أن السادات كان يتوقع شيئاً مختلفاً تماماً عما حدث»[14].

ولتوضيح ذلك، نقل الجمسي عن بهاء الدين فقرات مما كتبه، في كتابه: أخبرني السادات قبل توجهه إلى الإسماعيلية مباشرة، أهم تصريح بطريقة عفوية، وكأنه يتحدث عن بديهية، قائلاً: صباح الثلاثاء سيصل الوفد الإسرائيلي الرسمي إلى الإسماعيلية. سنعقد جلسة في الصباح، وجلسة بعد الغداء (قالها وكأن المحادثات مجرد إجراء شكلي مفروغ من نتيجته مقدماً). وفي صباح الأربعاء سنعقد أنا وبيغين مؤتمراً صحافياً نعلن فيه مبادئ الاتفاق. ويضيف بهاء الدين أن السادات أبلغه أنه سيلقي خطاباً في مجلس الشعب يوم السبت، يشرح فيه «مبادئ الاتفاق وقصته الكاملة، لأقطع كل الألسنة الطويلة بالنتائج التي سأعلنها»، وطلب منه إعداد ذلك الخطاب، قائلاً: «إنه سيكون أهم خطاب في حياتي السياسية»!

ويتابع بهاء الدين: كنت غير قادر على أن أصدق أن كل ما يتوقعه سيتحقق. هل ما قاله لي سيتحقق، ولو [بنسبة] سبعين في المئة؟ فقد تعودت من السادات ميله إلى التفاؤل غير المبني أحياناً على أساس، وميله لسماع الجانب الوردي من الأخبار والأحداث... أم أنه ضحية عملية خداع هائلة، وسيظل هدف إسرائيل عدم إعطاء أي شيء، والمناورة وكسب الوقت، كما قلت له؟ أم أنه قد ذهبت به الأحلام بعيداً إلى سحابة غير حقيقية، تحت تأثير الوهج الشديد الهائل

(13) الأهرام، 1977/12/26.

(14) الجمسي، حرب أكتوبر: مذكرات الجمسي، ص 557 و566.

من الدعاية والإعلام، والاهتمام العالمي، والتمجيد الدولي في العالم الغربي بالذات... العالم الذي يهمه قبل العوالم الأخرى؟

ويضيف: «عندما عقد المؤتمر الصحفي صباح الأربعاء ذُهل الناس جميعاً من هذا المؤتمر، وصُدموا مما رأوه صدمة قاسية. لكنني قد لا أبالغ إذا قلت إنني كنت من القليلين الذين صُدموا أكثر من غيرهم... لقد بدا السادات كأنه جسد محنَّط، عاجز عن الحركة. كان واضحاً لي أنه يمر بإحدى أقسى ساعات حياته أمام العالم كله. فهذا رجل مضطر لاحتمال ما لا يُحتمل؛ لأنه حريص على استمرار عملية السلام، والآخر لا يريد السلام أصلاً، ولا يريد إعادة شبر من سيناء. وأيقنت أن ما كان يتحدث عنه السادات لي قبل أيام هو حلم من الأحلام، ووهم كبير وخديعة كبرى، ساقته إليها ثقته المطلقة بالرئيس كارتر وقدراته ووعوده. وأدركت، في الوقت نفسه، أن السادات لن يستطيع الخروج من هذا الحلم مهما حدث، وأن التنازلات سوف تتوالى إذا أراد أن يظفر بقطعة صغيرة من هذا الحلم». ولم تكن هناك حاجة إلى أي خطاب[15].

بعد اجتماع الإسماعيلية بشهر واحد، اجتمعت اللجنة السياسية من وزراء خارجية مصر وإسرائيل والولايات المتحدة في القدس. وفي أثناء انعقاد تلك اللجنة شرعت إسرائيل في بناء مستعمرات جديدة في سيناء، لاستخدامها ورقة مساومة مع مصر. لم يكن بيغين مستعداً لقبول تنازلات، وقال وزير الخارجية الإسرائيلي موشيه دايان: «إن من الأفضل لإسرائيل أن تفشل مبادرة السلام على أن تفقد إسرائيل مقومات أمنها».

امتدت اجتماعات اللجان الثنائية المصرية ـ الإسرائيلية، والثلاثية التي انضمت إليها الولايات المتحدة أحياناً، حتى وصلت إلى طريق مسدود. ثم جاء التغيير النوعي في آلية المحادثات عندما وجه الرئيس الأمريكي كارتر الدعوة لكلّ من السادات وبيغين إلى الاجتماع في «كامب دايفيد»، المنتجع الرئاسي الأمريكي في ولاية ميريلاند الملاصقة للعاصمة واشنطن، والتي تمخضت عنها «اتفاقيات كامب دايفيد» الذائعة الصيت، في 1978/9/18، والتي فتحت الباب أمام التوقيع على «معاهدة السلام» المصرية ـ الإسرائيلية في 1979/3/26 في واشنطن، تحت رعاية الرئيس الأمريكي.

ج ـ الموقف الأمريكي

اتخذ المسؤولون الأمريكيون بعد لقاء الإسماعيلية موقفاً يمكن عدّه امتداداً لموقفهم منذ مبادرة السادات إلى زيارة إسرائيل، وهو الحرص على تحديد الدور الأمريكي، بصفته وساطة

(15) المصدر نفسه، ص 166 ـ 173.

لا مشاركة، وتشجيع الأطراف المعنيين على الوصول إلى تفاهم بينهم، مع الاحتفاظ بالمساندة التقليدية القوية لإسرائيل.

فقد أعرب المسؤولون الأمريكيون عن رضاهم عن نتائج لقاء الإسماعيلية، ولا سيَّما استمرار المحادثات، كما أشاروا إلى أن خطة بيغن للسلام نقطة بداية. وفي الوقت نفسه، بدأ موقف الولايات المتحدة من منظمة التحرير الفلسطينية يزداد تصلباً، ونقلت الصحف تصريح بريجنسكي، مستشار الأمن القومي، الذي قال فيه: «وداعاً لمنظمة التحرير». كما نقلت نقداً شديداً للمنظمة على لسان الرئيس الأمريكي. وقد أدت هذه التصريحات الأمريكية إلى رد فعل عنيف لدى الدول العربية، حتى إن السادات نفسه أعرب عن دهشته وخيبة أمله تجاهها.

وعلى أثر ذلك، أعرب كارتر عن استعداده للقيام بزيارة سريعة لمصر، ضمن جولته في المنطقة. والتقى السادات بالفعل في أسوان، في 4 كانون الثاني/يناير 1978 وهو في طريق عودته من السعودية إلى فرنسا. وبعد لقاء استغرق ساعتين أدلى الرئيسان بيانين موجزين. وقد ضمن كارتر بيانه المبادئ الأساسية التي يؤمن بأنها السبيل إلى التوصل إلى السلام العادل الدائم، وهي[16]:

1 ـ يجب أن يقوم السلام الحقيقي على أساس علاقات طبيعية عادية بين الأطراف، والذي سيتحقق فيما بعد، فالسلام يعني أكثر من مجرد إنهاء حال الحرب.

2 ـ يجب أن يكون هناك حل للمشكلة الفلسطينية بكل جوانبها، كما يجب الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتمكين الفلسطينيين من المشاركة في تقرير مصيرهم.

ودعا كارتر الأطراف إلى إبداء مزيد من المرونة، لضمان نجاح المحادثات وإيجاد حل وسط بين الآراء المتعارضة. وقد لوحظ في تصريحات كارتر هذه أنها لم تتضمن ذكر الانسحاب الإسرائيلي الشامل، ولا هو عدل عن معارضته فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة. كما أنه تجاهل الإشارة إلى ماهية الفلسطينيين المقصود تمكينهم من المشاركة في تقرير مصيرهم. وقد تواترت هذه المواقف السلبية للولايات المتحدة في تصريحات مماثلة ومتتالية، نقلت عن المسؤولين الأمريكيين في الأيام التالية لزيارة كارتر لأسوان.

من جهة أخرى، واجهت اللجنتان السياسية والعسكرية اللتان أُنشئتا في الإسماعيلية صعوبات جمة، أدت في النهاية إلى وقف أعمالهما، على الرغم من المساعي الأمريكية المكثفة لتنشيطهما. فعلى سبيل المثال، بدأت أعمال اللجنة السياسية في القدس، في 17 كانون الثاني/ يناير 1978، وكان قد تمَّ تعيين محمد إبراهيم كامل وزيراً للخارجية فترأس وفد مصر. ويلاحَظ

(16) الأهرام، 1978/1/5.

أن بيغين، في حفل العشاء الذي أقامه على شرف الوفد المصري، مساء وصول الوفد إلى إسرائيل، ألقى خطاباً مرتجلاً عَكَس إحساس الصلف والتعالي والاستهزاء بما قاله إبراهيم كامل في جلسة اللجنة السياسية صباحاً. وعندما وقف كامل ليرد على بيغين، طوى الخطاب الذي أعده، وارتجل كلمة أعلن فيها أن ما قاله بيغين ليس مكانه العشاء، وأنه سيرد عليه في اللجنة السياسية غداً، مكرراً أن المبادئ التي حددها في خطابه في افتتاح اللجنة السياسية، والتي يرفضها رئيس الوزراء الآن، هي الأساس الوحيد الذي يمكن أن يُبنى عليه «سلام» عادل وشامل، بحسب أحمد أبو الغيط[17].

بُهتت القاعة، وتكهرب الموقف ـ كما كتب أحمد أبو الغيط ـ ولم يشرب كامل أو أيٌّ من أعضاء الوفد المصري أيَّ نخب مع الحضور. وفي منتصف الليل، تم إيقاظ جميع أفراد الوفد المصري، لتنفيذ أوامر السادات بجمع حقائبهم والعودة فوراً إلى مصر. وتم على عجل استدعاء الاستخبارات الإسرائيلية التي اتصلت بأمن الفندق «لفتح حجرة الغسيل بالفندق بصفة عاجلة، واسترداد ملابس الوفد التي كانوا أرسلوها للغسيل»، بحسب نبيل العربي[18]. وعلى طائرة خاصة أرسلتها مصر، عاد أعضاء الوفد المصري في الواحدة صباحاً، في بداية أزمة اشتعلت قبل مرور شهرين اثنين على زيارة السادات إسرائيل، واستمرت حتى وجد كارتر أن «كامب دايفيد هي الحل»! لكن تقرر بقاء ألفرد أثرتون، مساعد وزير الخارجية الأمريكية في المنطقة، ليقوم برحلات مكوكية بين مصر وإسرائيل، لحثّ الطرفين على استئناف المفاوضات.

كما وجهت واشنطن الدعوة للسادات إلى زيارتها والتشاور مع كارتر. وقد تمت الزيارة فعلاً، وأدت إلى حمل السادات على استئناف المفاوضات، والعمل على تجنب التغييرات الدبلوماسية المفاجئة، مثلما حدث عندما استعاد وفده من القدس، والعودة إلى الدبلوماسية الهادئة والتخلي عن «دبلوماسية التلفزيون»، أي دبلوماسية التصريحات العلنية المثيرة، مع التشديد على أن الولايات المتحدة ستستمر في تحديد دورها في عملية صنع السلام، وتظل ممتنعة من ممارسة ضغوط قوية على إسرائيل. بل أكد البيان المشترك الصادر عن زيارة السادات لواشنطن استمرار التزامها التاريخي بأمن إسرائيل.

استمر ألفرد أثرتون في رحلاته المكوكية بين البلدين. وحملت الأنباء أسئلة وجهها إلى الطرفين وإجاباتهما عنها. وقد تعلق معظمها بالقضية الفلسطينية، وحقوق الشعب الفلسطيني. وبدا واضحاً مما نُشر من هذه الأنباء أنه كلما اشتد التعنّت في الموقف الإسرائيلي ازدادت

(17) أبو الغيط، شاهد على الحرب والسلام، ص 237.

(18) العربي، طابا.. كامب دايفيد.. الجدار العازل: صراع الدبلوماسية من مجلس الأمن إلى المحكمة الدولية، ص 99.

تنازلات السادات، وأن الرئيس المصري، مع تمسُّكه الظاهري بموقف متردد حيال القضية الفلسطينية، غدا أكثر استعداداً لإعلان نيته التوصل إلى حل منفرد مع إسرائيل، يركز بالدرجة الأولى في وضع سيناء، بشروط أدنى كثيراً مما طرحه أمام الكنيست، أو أعلنه مندوبوه في المفاوضات التالية.

2 ـ مؤتمر ليدز في بريطانيا

حاولت الولايات المتحدة جمع مصر وإسرائيل في مفاوضات جديدة، اختارت مكاناً لها قلعة ليدز على بعد مئة كيلومتر من لندن، في 17 تموز/يوليو عام 1978، ضمت الوفد المصري برئاسة محمد إبراهيم كامل، والإسرائيلي برئاسة موشيه دايان، والأمريكي برئاسة سايروس فانس، وأحيط سير المناقشات بتكتم شديد. إلا أن الاجتماع كانت نتيجته الفشل! فسرعان ما بدا واضحاً أن هذا اللقاء لم يحُدث ما كان مرجواً منه. فقد تمسك الجانب الإسرائيلي بمواقفه المعلنة المتصلبة، ولم تفلح محاولات الوفد المصري تقديم مزيد من التنازلات في زحزحته. ذلك بأن إسرائيل كانت قد قرأت الموقف قراءة صحيحة، وقدَّرت أن السادات أقدم على مخاطرة لم تدرس جميع أبعادها بعناية، وأن عدم تحقيق تقدم سريع يُضعف موقفه الداخلي، ويؤدي إلى زيادة الهجوم على سياسته في الوطن العربي، فلجأت إلى التسويف وكسب الوقت، بحسب نبيل العربي[19].

كثَّفت الولايات المتحدة جهودها لدفع عجلة التسوية إلى الأمام. وبعد فشل الجهود المبذولة على مستوى وزراء الدول والمبعوثين المتجولين، لجأت إلى طرح فكرة الدعوة إلى قمة ثلاثية تضم كارتر وبيغين والسادات، تعقد في 1978/9/5، كمحاولة أخيرة للتوصل إلى حل للأزمة، فكان مؤتمر كامب دايفيد.

وفي يوم 31 تموز/يوليو، كتب كارتر في مذكراته: قررت إرسال سايروس فانس، وزير الخارجية، إلى الشرق الأوسط، بالرغم من رفض السادات لأي مفاوضات أخرى، باقتراح أن يأتي الرجلان، السادات وبيغين، للاجتماع بي مباشرة. كتبت رسالة خطية موجهة إلى بيغين يحملها فانس، ورسالة مماثلة إلى السادات. وفي 6 آب/أغسطس كتب كارتر في مذكراته: «تلقينا خبراً من فانس يفيد أن بيغين استجاب، وبشكل متفائل وعاطفي نوعاً ما، للمشاركة في القمة المزمع عقدها في كامب دايفيد. وفي القاهرة وافق السادات، وبالتالي أصبح الطريق ممهَّداً إلى محاولة تبدو الأخيرة يجتمع فيها الرؤساء الثلاثة في كامب دايفيد».

(19) المصدر نفسه، ص 103.

3 ـ كواليس مؤتمر كامب دايفيد

انعقد مؤتمر كامب دايفيد لمدة ثلاثة عشر يوماً (5 ـ 1978/9/18)، وشهد مفاوضات شاقة ومتعبة، وكادت تفشل أكثر من مرة. وقد شارك في هذه المفاوضات، إضافةً إلى الرؤساء الثلاثة كارتر والسادات وبيغين، وزراء خارجيتهم، وكبار مستشاريهم السياسيين والعسكريين والقانونيين. لكن القرارات الحاسمة اتُّخذت من قبل الرؤساء الثلاثة وحدهم. وهذا يصدق بالدرجة الأولى على القرار المصري الذي حسمه السادات بنفسه، بدليل استقالة وزير خارجيته محمد إبراهيم كامل احتجاجاً على «التنازلات» التي قدمها السادات في المؤتمر، وكان ثالث وزير خارجية مصري يستقيل منذ إعلان السادات عزمه زيارة إسرائيل، بعد استقالة كل من إسماعيل فهمي وزير الخارجية، ومحمد رياض وزير الدولة للشؤون الخارجية، فور إعلان السادات عزمه زيارة إسرائيل، ورفضهما مرافقته فيها.

أ ـ المواقف المتناقضة

إن إلقاء الضوء على مواقف الرؤساء الثلاثة قبيل انعقاد المؤتمر، وما أعده كل طرف لخوض تلك المعركة الحاسمة، سيساهم أكثر فأكثر في تبيان ما طرأ على تلك المواقف من تطور، في المراحل النهائية للمحادثات، وإلى أي مدى كانت تطلعات كل منهم وصلابته، وهو ما سيفسر نتائج المؤتمر بكل وضوح.

فمن ناحية أولى، أوضح السادات موقفه في اجتماع مجلس الأمن القومي، في 1978/9/3، قبل سفر الوفد المصري مباشرة لحضور المؤتمر بيومين فقط، وكان يتناقض بشكل صارخ مع مذكرة وزارة الخارجية، في شأن الأهداف المحددة، والاستراتيجية المقترحة لسير المحادثات تحقيقاً لتلك الأهداف، طبقاً لأصول المفاوضات وقواعدها. إن عرض أهم النقاط التي ذكرها السادات في اجتماع مجلس الأمن القومي، يكشف إلى أي مدى استعد لتلك المعركة الضارية، ومدى تنازلاته في ساحة النزال؛ وتتمثل بالآتي[20]:

1 ـ أن لا مساس بموضوعي السيادة والأرض، ما يتناقض مع التسليم بنزع سلاح سيناء، والإقرار بأن مبدأ العودة إلى حدود عام 1967 ينطبق على سيناء والجولان، لكنه لا ينطبق على

---

(20) اعتمد هذا الجزء على المصادر الآتية: محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب دايفيد (القاهرة: جريدة الأهالي، 1987)؛ بطرس بطرس غالي، طريق مصر إلى القدس: قصة الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1997)؛ دايان، الاختراق: رؤية شخصية للمحادثات المصرية ـ الإسرائيلية؛ وليام كوانت، كامب دايفيد بعد عشر سنوات (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1989)؛ رشيد الخالدي، الاتحاد السوفياتي وكامب دايفيد (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986). انظر أيضاً: Jimmy Carter, *White House Diary* (New York: Macmillan Audio, 1982).

الضفة الغربية وقطاع غزة، لأنهما يهددان الأمن الإسرائيلي، على حد قول السادات، الذي فاجأ الجميع.

ومن المفارقات التي كشفتها الوثائق السرية البريطانية، التي جرى نشرها مؤخراً، أن موافقة إسرائيل على التفاوض مع مصر كان من بين شروطها عدم طرح موضوع القدس على طاولة المفاوضات[21].

2 ـ العدول عن فكرة السعي للتوصل إلى «إعلان مبادئ»، والاستعاضة عنه بإطار شامل لعملية السلام، نزولاً عند رغبة كارتر، بهدف إحداث مواجهة حادة مع بيغن، وتوقع أن يقف كارتر إلى جانب السادات في مواجهته!

3 ـ أن يتضمن «إطار السلام» نقطتين رئيسيتين بالنسبة إلى القضية الفلسطينية: الأولى، رسم الحدود بحيث تحقق «الأماني المشروعة» للفلسطينيين، والأمن لإسرائيل، مع قبول تنازلات في الضفة؛ والثانية، حق تقرير المصير للفلسطينيين بعد خمس سنوات كفترة انتقالية، مع رابطة مع الأردن، وتعود غزة إلى مصر، والاعتراض على منظمة التحرير الفلسطينية، حتى لو قبلتها إسرائيل!

4 ـ إذا رفض الملك حسين المشاركة، فإن مصر ستكون مؤهلة لأن تحل محل الأردن، لأنه لا يمكن حل مشكلة سيناء من دون حل مشكلة فلسطين، التي هي أساس القضية.

5 ـ الاعتماد كلياً على كارتر للضغط على إسرائيل، للحصول على تنازلات منها في شأن القضية الفلسطينية، وبخاصة مبدأ الانسحاب. ويتوقع السادات أن كارتر سيكون مستعداً لهذا الغرض، حتى لا يعرّض مستقبله السياسي للخطر.

من خلال هذا الطرح، بدا أن صفقة منفردة مع إسرائيل غير واردة بالمرة. إلا أن أحداً لم يكن واثقاً بأن السادات سيلتزم تأكيداته تلك؛ فلا طاقة لاحتمال فشل مبادرته، وأن تبدو زيارته إسرائيل بمنزلة غلطة العمر، وذنب لا يغتفر. لقد تعمد السادات التهرب والتسويف في شأن مقابلة وزير الخارجية، لعرض الخطة التي أعدتها الوزارة للمؤتمر، ولم يجتمع مجلس الأمن القومي إلا قبل سفر الوفد المصري بيومين فقط. قد يُفسَّر سلوكه بأنه إفراط في الثقة بنجاحه، معتمداً على نفسه فقط، أو الركون إلى وعود قاطعة من كارتر نقلها إليه فانس، في أثناء دعوته إلى المؤتمر، فحواها أنه سيؤازره على طول الخط، أو أنه كان ـ كعادته ـ يدبر شيئاً آخر في عقله، يريد أن يحتفظ به لنفسه حتى اللحظة الأخيرة، مثلما فاجأ العالم أجمع بزيارة إسرائيل.

---

(21) لمزيد من التفصيلات، انظر: الوثائق السرية البريطانية/الخطابات السرية المتبادلة بين السادات وبيجين، خلال فترة التفاوض السري أيام مؤتمر كامب دايفيد، التي سلمها حسني مبارك نائب الرئيس إلى مارغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا، في: مجلة روز اليوسف، العدد 2109 (9 أيار/مايو 2012).

يمكن القول إن كل هذه الاحتمالات كانت واردة في تفكير السادات، ما يؤكده إرجاء اجتماع مجلس الأمن القومي إلى آخر لحظة. ولهذا جاء الاجتماع شكلياً، إنما اتخذه السادات محفلاً للتلميح بشكل متضارب ومتناقض إلى ما يدور في فكره، وما يعقد العزم على اتخاذه في شأن المحادثات القادمة. ولعل أهمها إجراء تعديل جذري في الموقف المبدئي والأساسي الذي التزمت به مصر، طوال مسيرة كفاحها السياسي والدبلوماسي؛ وهو ألّا تنازل عن السيادة والأرض وفقاً لقرار (242) عام 1967، فهما خارج نطاق أي تفاوض: التراجع عن فكرة «إعلان مبادئ» تحكم عملية التفوض، والاكتفاء بفكرة «إطار السلام»، وقد زعم السادات في اجتماع مجلس الأمن القومي التأكيد أنه من «اختراعه»، إلا أن لسانه لم يلبث أن «انفلت» بالقول: «إن الموقف الأمريكي يهدف إلى البحث عن «إطار للسلام»، الذي من المستحيل أن يتضمن أهدافنا الاستراتيجية الثابتة».

والأخطر من ذلك قبول «نظرية الأمن الإسرائيلي»، التي كانت محور هدف السادات وتحديه من الحرب مع إسرائيل عام 1973، وما ترتب على ذلك من تداعيات وترتيبات توجب القبول بتنازلات جسيمة في الأراضي المحتلة، وهو ما أعلنه على مرأى كبار المسؤولين ومسامعهم في اجتماع مجلس الأمن القومي.

أما استخدام السادات مصطلح «الأماني الفلسطينية»، الذي تجاوزته التطورات بإقرار الإجماع الدولي الحقوق الفلسطينية - بل تشكيل لجنة خاصة بالأمم المتحدة لرعاية هذه الحقوق، بعنوان: «لجنة الحقوق الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني» - فمرجعه إلى موقفه من منظمة التحرير الفلسطينية؛ التي يعتبرها أحد «عملاء» الاتحاد السوفياتي، عدوه اللدود، وهو ما أسرَّ به إلى بيغين في أثناء زيارته إسرائيل، بل لقد ذهب بيغين إلى أنه لا يوجد أحد في العالم يكره قيام دولة فلسطينية، بعد إسرائيل، أكثر من السادات[22]؛ فضلاً عن غضب السادات من موقف المنظمة من «مبادرة السلام»، وانضمامها إلى «جبهة الرفض»، وتهجمها عليه. مع ملاحظة أن هذا هو الاصطلاح ذاته الذي استخدمه في خطابه أمام الكنيست عام 1977، إذ توجه إلى الشعب الإسرائيلي كي «يتفهموا أماني الشعب الفلسطيني في إقامة دولته على أرضه». هنا، تنبغي استعادة «شخصية السادات» وما تنطوي عليه من طبائع؛ بحيث إن هذه التوجهات تكشف بوضوح أن الأمر لا يخرج عن غريزة التشفّي، والانتقام للذات، فكانت الغريزة أقوى من كل شيء، وهو ما لا يستقيم - بأي شكل كان - مع مسؤوليته كرئيس لمصر، قلب الوطن العربي، ومركز قيادته، بتاريخها ونضالها العظيم.

---

(22) فاتن عوض، السادات: 35 عاماً على كامب دايفيد، ط 3 (القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، 2008)، ص 192.

وأولاً وأخيراً مؤازرة كارتر للخروج من المأزق، وإنقاذ مركزه ومستقبله السياسي، المهدَّد بفشل المؤتمر، وخشية السادات نفسه من فقدان أرصدته لدى الرئيس الأمريكي؛ ذاك الرصيد المفتوح والمتراكم من عهد نيكسون. ولم يدرك السادات أن عاملاً جديداً قد طرأ بدخول كارتر بشخصه حلبة الصراع، الأمر الذي كان يوجب على السادات توخي الحذر، والاحتفاظ بكل أرصدته، وأوراق الضغط لنفسه، ليهيئ لها كل عناصر المرونة لمواجهة أية مواقف. فبرئاسة كارتر للوفد الأمريكي، لم تعد المواجهة بين السادات وبيغين وحده؛ بل تفرعت وأصبحت تشمل نوعاً من المواجهة مع الرئيس الأمريكي ذاته، وإن اختلفت الأسباب فالهدف واحد. ذلك بأن نجاح المؤتمر أو فشله أصبح في نظر العالم يعني نجاح الرئيس الأمريكي أو فشله، وهو ما يستلزم استخدام عنصر الضغط لتقديم تنازلات. إن بيغين خارج تلك المعادلة الصعبة؛ فتحدي إسرائيل للولايات المتحدة قائم، والعلاقات الاستراتيجية والروابط الوثيقة بين البلدين في منأى عن تلك العواصف، أما السادات فإلى أين يتوجه إذا تسبب بفشل الولايات المتحدة، وحلت عليه نقمتها، وبخاصة بعد أن هدم جسوره العربية والسوفياتية؟!

وقد اتضحت تلك الحقيقة جلية ـ كما نشرت مجلة نيوزويك، في 1978/10/2، وكما سيأتي تفصيله، عندما شرع السادات في حزم حقائبه استعداداً لمغادرة كامب دايفيد، وإعلان فشل المؤتمر، لكنه سرعان ما تراجع أمام تهديدات كارتر؛ الذي كان شديد القسوة معه، وتوعَّده بالنتائج الوخيمة التي تترتب على مغادرته، وتحميله المسؤولية كاملة عن إخفاق المؤتمر وفشله، وبالتالي توجيه ضربة قاتلة إلى العلاقات المصرية ـ الأمريكية، فضلاً عن انهيار «الصداقة» بين الزعيمين، وهو ما لا يستطيع السادات أن يضحي به أبداً. كما لمح كارتر إلى أن مصر ستكون عرضة للخطر إلى أقصى حد من دون مساندة الولايات المتحدة. وكانت تلك نقطة تحوُّل مهمة نحو تورُّط السادات في قبوله سلسلة من التنازلات، وصلت إلى حد الاستسلام الكامل، وتوقيعه في النهاية على ما لم يكن يراود إسرائيل في أكثر أحلامها تفاؤلاً، ولا الولايات المتحدة. ويثبت ما تقدم بالتأكيد أن السادات لم يدرك الدرس أو يعيه؛ فقد وضع كل أرصدته رهناً لنجاح الرؤساء الأمريكيين، بدءاً من نيكسون، إلى فورد، وأخيراً كارتر!

ومن ناحية ثانية، اعتمد كارتر على دراسة تحليلية بعنوان: «القضية المحورية»؛ ركزت في مسألة الربط بين الاتفاق في شأن سيناء والاتفاق المتعلق بالقضية الفلسطينية. وأوضحت الدراسة أن بيغين سيصر على عدم الربط بين المسألتين، بينما يرغب السادات في نوع من العلاقة بينهما، لحماية نفسه من الاتهام بالتخلي عن الفلسطينيين، وقبول «سلام منفرد» مع إسرائيل. وستكون المشكلة بالنسبة إلى كارتر أن يرى إمكان استخدام حافز التوصل إلى سلام مع مصر لتليين موقف بيغين تجاه القضية الفلسطينية، من دون أن يجعل ـ في الوقت نفسه ـ

السلام المصري ـ الإسرائيلي رهناً بإمكان العثور على حل لأكثر قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي صعوبة.

وكان الوفد الأمريكي قد حدد عدة قضايا يمكن أن تعرقل الاتفاق؛ أولاها، عدم استعداد بيغين للقبول بأن مبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة، بحسب القرار (242)، ينبغي له أن ينطبق على الضفة الغربية وغزة؛ وثانيتها، مشكلة المستعمرات الإسرائيلية في سيناء والضفة الغربية؛ وثالثتها، مسألة ربط الأردن والفلسطينيين بالجولات اللاحقة من المفاوضات. كما خلص إلى أنه يجب إرجاء مسألة السيادة على الضفة الغربية وغزة، وكذلك وضع القدس، إلى مرحلة لاحقة، لأن بيغين سيكون في أكثر حالاته تشدداً تجاه مسائل الحدود بين إسرائيل وأي كيان فلسطيني ـ أردني. كما أن الأطراف العربية المعنية مباشرة بالنزاع غائبة. وبدلاً من ذلك تستطيع مصر وإسرائيل تحقيق بعض التقدم في التخطيط لنظام حكم ذاتي انتقالي في الضفة الغربية وغزة.

لم يتوقع الوفد الأمريكي مواجهة مشكلات عسيرة في التوصل إلى اتفاق عام على المبادئ المتعلقة بسيناء، وكان من المتوقع أن تتخلى إسرائيل عن المستعمرات والمطارات، شريطة وضع ترتيبات أمنية صارمة، وأخذ ما أعلنه السادات بجدية في شأن عدم إمكان المساومة على السيادة والأرض، وأن كل ما عدا ذلك قابل للتفاوض. وليس من المفهوم ما الذي يقصده السادات ويكون خارج المساومة على السيادة والأرض، وفي الوقت نفسه يكون قابلاً للتفاوض؟!

وكان رد فعل كارتر الأولي لمشورة فريقه أنه كان يجب السعي إلى ما هو أسمى؛ فقد كان يريد ـ بدلاً من مجرد التماس اتفاق على المبادئ بخصوص تسوية شاملة ـ وضع تفصيلات «معاهدة سلام» مصرية ـ إسرائيلية، بما في ذلك ترتيبات أمنية محددة، وكتب المسودة الأولى للاتفاق بخط يده، مع الوضع في الاعتبار أن مسألة الربط لم تكن تشغله. وقد أثبتت المحادثات ونتائجها أن آراء كارتر كانت صائبة.

ومن ناحية ثالثة، كان بيغين على النقيض تماماً من السادات؛ فقد كان يواصل الاجتماعات بمجلس وزرائه، وبلجان الكنيست، والعديد من الخبراء والمستشارين، للإعداد لقمة كامب دايفيد. كان الوفد الإسرائيلي كله يدرك أنه في صدد إنجاز مهمة ذات مسؤولية جسيمة لمصلحة وطنه في أحرج لحظاته. وبينما كان بيغين يبذل أقصى ما في وسعه من حرص لحماية مصالح إسرائيل وأمنها، والوقوف بصلابة على مواقفها الراسخة، كانت مهمة رئيس الوفد أيضاً أن يرفع الروح المعنوية، ويوفر المناخ للعمل المستمر، وإحاطة الوفد علماً بكل دقائق الأمور، جملة وتفصيلاً.

والأهم مما تقدم هو استعداد بيغين لتقبل فشل المؤتمر، والعودة إلى إسرائيل من دون التوصل إلى اتفاق؛ ففي إمكانه تبرير موقفه أمام شعبه بصفته دفاعاً عن مصالح إسرائيل الأمنية والحيوية، في مواجهة مقترحات غير مقبولة، متفق عليها بين السادات وكارتر.

فور وصول السادات إلى كامب دايفيد، جرى اجتماع بينه وبين كارتر؛ بحيث صرح بأنه يحمل «خطة شاملة»، وقدّم عرضاً لها، والأخطر أنه على استعداد لتقديم تنازلات في كل النقاط، ما عدا السيادة والأرض. ثم أعطى كارتر ورقة مهمة تتعلق بسلسلة من التنازلات، التي يمكن استخدامها في الوقت المناسب من المفاوضات، وأنه مستعد لأن يعدل من خطته، شريطة أن تبقى «قائمة التنازلات» سراً بينهما. بهذا اطمأن كارتر إلى إمكان نجاح المؤتمر، وأنه مهما صادفه من صعوبات فسرعان ما تتلاشى، فما عليه إلا طلب المزيد من التنازلات من السادات، فضلاً عن وضع الاستثناءات المهمة جانباً... وهكذا كان!

لقد أجهز السادات على مركزه وقدرته على المناورة قبل أن تبدأ المفاوضات، بسبب ما وعد به، داخل الغرف المغلقة، من تنازلات وتجاوزات وتعهدات، الواحدة تلو الأخرى، حتى بدد ما كان يملك من أرصدة. وفوق ذلك فقد أطلق يد كارتر في التفاوض باسمه، أي باسم مصر. لقد كشف السادات عن نياته بقبول تعديلات على حدود عام 1967، كما تعهد باعتراف دبلوماسي بإسرائيل، يشمل تبادل سفيرين، وفتح الحدود، وإقامة علاقات في شتى المجالات بين البلدين. وصرح باستعداده حتى للتخلي لإسرائيل عن القدس، بل رفضه قيام دولة فلسطينية مستقلة، إنما مرتبطة بالأردن، ومنزوعة السلاح. هكذا كانت البداية، الأمر الذي أوضح مدى لهفة السادات إلى التوقيع على أية «وثيقة تاريخية»، مهما كان الثمن[23].

فضلاً عن ذلك، فإن بيغين لم يكشف أمام كارتر، من الناحية العملية، شيئاً عن أهدافه، على الرغم من العلاقات الاستراتيجية بينهما، ومدى تنسيق الرؤية، وتطابق الأهداف. بل إنه لم يحد مطلقاً عن موقف التشدد طوال فترة الأيام الثلاثة عشر من المحادثات، حتى اللحظات الأخيرة لاحتمال انهيار قمة كامب دايفيد.

ب ـ صراع الإرادات

في اليوم الأول من المحادثات، قدم السادات أفكاره عن حل القضية الفلسطينية، في جميع جوانبها؛ بما في ذلك انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وغزة، وحلول لقضية المستعمرات. حاولت الإدارة الأمريكية إقناع الجانبين بأن يتجنبا التركيز في القضايا الشائكة، مثل الانسحاب

---

(23) انظر في تفصيل ذلك: جوزيف سماحة، سلام عابر: نحو حل عربي للمسألة اليهودية (بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، 1993)، وصلاح سالم زرنوقة، «خبرة التفاوض العربي مع إسرائيل (ملاحظات عامة)،» السياسة الدولية، السنة 34، العدد 133 (تموز/يوليو 1998)، ص 111 ـ 117.

الكامل من الضفة الغربية وغزة، ويبدأ المناقشات بالتركيز في قضايا أقل حساسية؛ مثل الانسحاب الإسرائيلي من سيناء. كان الهيكل العام للمحادثات التي استمرت 13 يوماً يتمحور حول ثلاثة موضوعات رئيسية:

أولها، الضفة الغربية وقطاع غزة: استند هذا المحور إلى أهمية مشاركة مصر وإسرائيل والأردن وممثلين عن الشعب الفلسطيني في المفاوضات حول حل هذه القضية، بعد أن اقترحت الولايات المتحدة إجراءات انتقالية لمدة 5 سنوات، لغرض منح الحكم الذاتي الكامل لهاتين المنطقتين، وانسحاب إسرائيل الكامل بعد إجراء انتخابات شعبية فيها. ونص الاقتراح أيضاً على تحديد آلية الانتخابات من جانب مصر وإسرائيل والأردن، على أن ينضم فلسطينيون إلى وفدَي مصر والأردن.

بحسب الاقتراحات في هذا المحور، كان على إسرائيل، بعد الانتخابات المقترحة، أن تحدد في غضون 5 سنوات مصير القطاع والضفة، من ناحية علاقة هذين الكيانين بإسرائيل والدول المجاورة الأخرى.

ثانيها، علاقات مصر وإسرائيل: استند هذا المحور إلى أهمية الوصول إلى قنوات اتصال دائمة من ناحية الحوار بين مصر وإسرائيل، وعدم اللجوء إلى العنف لحسم النزاعات. واقترحت الولايات المتحدة فترة 3 أشهر لوصول الجانبين إلى «اتفاقية سلام».

ثالثها، علاقات إسرائيل بالدول العربية: بحسب المقترح الأمريكي، كان على إسرائيل العمل على إبرام «اتفاقيات سلام» مشابهة مع لبنان وسورية والأردن، بحيث تؤدي في النهاية إلى اعترافات متبادلة، وتعاون اقتصادي في المستقبل.

كان الموقف الإسرائيلي متصلباً ومتشدداً يرفض التنازل، وفي هذا السياق تكمن الإشارة إلى خبرة «ذات طابع شخصي»؛ فقد جرى العمل في «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية» في «الأهرام» على أن يعقد اجتماع لمجلس الخبراء في المركز، وكنت أحدهم، لعرض يقدمه بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية، ورئيس المركز في الوقت ذاته، مرة كل شهر على الأقل، عن مجريات الاجتماعات المصرية ـ الإسرائيلية، منذ رحلة السادات إلى إسرائيل، وليس بغرض النشر.

بعد العودة من الولايات المتحدة فور التوقيع على اتفاقيات كامب دايفيد، جاء اللقاء مع غالي في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية لتقديم العرض المنتظر منه كالمعتاد؛ بحيث أشار، ضمن قضايا عدة، إلى أن البداية كانت سيئة جداً؛ فقد شهد اليوم الأول للمؤتمر عقد اجتماع ثلاثي، ضم الرؤساء كارتر والسادات وبيغن، لتحديد العناصر الجوهرية والحقيقية التي سيتضمنها الاتفاق المنتظر، والتوجهات السياسية في شأنها، مثل أي مؤتمر دولي، لتحويلها إلى

وزراء الخارجية والخبراء والمستشارين في الشؤون القانونية والعسكرية والفنية، لوضع الصياغات التي سيجرى التوقيع عليها. كان اللقاء حاداً وعنيفاً. بينما كان أعضاء الوفود يتسامرون حول مقر ذلك الاجتماع، فإذا بهم يسمعون تصايحاً عنيفاً، بل شتائم وسباباً، متبادلة بين السادات وبيغين. فقد أعلن بيغين بوضوح رفضه مقترحات مصر، سواءٌ من حيث إخلاء المستعمرات الإسرائيلية في سيناء (وعددها 18 مستعمرة)، أو الانسحاب من القواعد العسكرية فيها (3 مطارات طورتها إسرائيل). وكل ما استطاعه بيغين طرح بعض الأفكار التي تسمح ببقاء المستوطنين الإسرائيليين في سيناء، لكن السادات رفض بحزم هذه الأطروحات، كما سيأتي بيانه. وتزايدت حدة الاجتماع عندما أشار بيغين إلى أنه قد كتب في «وصيته» أن يُدفن في مستعمرة ياميت في سيناء، بزعم أنها جزء تم «تحريره من أرض الأجداد»، فكان رد السادات بأن مجرد مروره فوق سيناء يؤدي إلى «نجاستها».

كان بيغين قاطعاً وحاسماً منذ بداية ذلك الاجتماع في أنه لن يوقع على أي اتفاق يخص الانسحاب من «جوديا وسماريا» (الضفة الغربية)، قائلاً: «تقطع يدي ولا أوقع على أي اتفاق يتضمن الانسحاب من أية مستعمرة بأرض الأجداد»! هكذا تم «الاتفاق» بين الرؤساء الثلاثة، منذ بداية المؤتمر، على وضع «اتفاق» في شأن الضفة الغربية وقطاع غزة يستحيل تنفيذه، كي يؤكد السادات أن في يده «تسوية شاملة».. والباقي معروف!

كان تصور كارتر أنه ما إن يجمع السادات وبيغين في كامب دايفيد، بعيداً من الإعلام، ويواجههما معاً، حتى ينتهي اللقاء إلى اتفاق بينهما، يُنهي الأزمة المعقدة، ويجني السادات ثمار مبادرته التي جعلته يتحدى المألوف ويذهب إلى إسرائيل. إلا أن الوضع كان مختلفاً ويزداد تعقيداً كل يوم، بحيث قرر كارتر عدم عقد أي اجتماع ثلاثي آخر طوال مدة المؤتمر، وأن يقوم هو بجولات مكوكية بينهما لنقل وجهات النظر، وتبادل الأفكار، ومحاولة التوصل إلى صياغات تلقى قبولهما. ولم يلتقِ السادات وبيغين نهائياً، طوال أيام المؤتمر، لكنهما التقيا في البيت الأبيض عند التوقيع على الاتفاقيات، إلا أن هذه الطريقة، بدورها، لم تحقق أي نجاح، وبدا أن الأيام تجري، ورئيس الدولة الأعظم، الذي عزل نفسه عن العالم، سيواجه شعبه بالفشل. ثم بعد ذلك، طلب كارتر أن يقوم كل من السادات وبيغين بتخصيص ممثل لكل منهما يجتمع بهما كارتر، ويتبادل معهما الأراء وصياغات ما يمكن التوصل إليه من اتفاقيات.

وعندما أُعدت الصيغة النهائية للاتفاقيات، وكانت تتضمن نصاً يتضمن سحب كل المستعمرات الإسرائيلية من سيناء، كرر بيغين قولته: «تُقطَع يدي ولا أوقّع على أي اتفاق يتضمن الانسحاب من المستعمرات»، وكان المؤتمر كله على وشك إعلان الفشل.

يقول أشرف غربال، سفير مصر في واشنطن، وعضو الوفد، في كتابه بعنوان: **صعود وانهيار علاقات مصر والولايات المتحدة**: كان عيزرا وايزمان، وزير الدفاع، من أكثر أعضاء الوفد

الإسرائيلي تودداً للرئيس السادات، وكان يناديه بكلمة «يا ريِّس» بالعربية. وفي أحد لقاءاتهما اقترح وايزمان على الرئيس أن يجتمع مع موشيه دايان، وزير الخارجية، باعتبار أن وضعه قوي في الحكومة، ولدى الرأي العام الإسرائيلي[24].

استجاب السادات للاقتراح، ودعا دايان إلى مقابلته. وبعد انتهاء الاجتماع نقل السادات إلى أسامة الباز، الذي نقل إلى سائر أعضاء الوفد ما دار بين السادات ودايان. إلا أنه في صباح اليوم التالي ـ كما سجل أشرف غربال ـ استدعاه الرئيس السادات. «وأبلغني الرئيس السادات أنه قرر إنهاء المفاوضات، وقال ـ وكان في حال ضِيق شديدة ـ إنه سيتوجه إلى واشنطن، ويجتمع بأعضاء الكونغرس نواباً وشيوخاً، ويعقد مؤتمراً صحافياً يشرح فيه ما جرى، وما انتهت إليه المفاوضات. وطلب مني أن أجهِّز لحملة إعلامية لشرح وجهة نظر مصر وتعنُّت إسرائيل البالغ». وتم إبلاغ سايروس قرار الرئيس السادات بوقف المفاوضات، مضيفاً إلى ذلك طلب إعداد طائرة هليكوبتر لنقل السادات والوفد المصري إلى واشنطن، فلم يعد لاستمرار كامب دايفيد كما أعلن السادات أية فائدة[25]! من الجدير بالذكر أن السادات كان قد أعلن أيضاً أنه ستوجه للإقامة بمقر السفارة المصرية، بما يؤكد انتهاء «المهمة» تماماً!

وتضمن كتاب أحمد أبو الغيط، بعنوان: **شاهد على الحرب والسلام**[26]، عرضاً لهذه اللحظات الفاصلة، ضمن ما وصفه تقريباً بمحضر لقاء السادات ودايان، بعد ظهر 14 أيلول/سبتمبر:

«الرئيس: أود أن تصدقني القول يا دايان، فنحن لا يصح أن نضيِّع وقتنا، ووقت الرئيس كارتر. ما القصة بالضبط؟

دايان: سيادة الرئيس إنني أعرف عنكم حبكم للصراحة. هناك صعوبة لدينا تجعل من المستحيل على أية حكومة إسرائيلية أن تتحرك، بصرف النظر عمَّن يترأس الحكومة. فلا بيغين ولا وايزمان ولا أنا نستطيع عمل شيء، فالقرار في يد الكنيست والشعب الإسرائيلي. والصعوبة أنه لا يمكن أن يوافق الكنيست أو الشعب على ترك المستعمرات في سيناء، وهذا راجع للتكوين النفسي للشعب، وكل ما يفعله بيغين هو اللعب على هذا الوتر لدى الشعب. أما بالنسبة إلى الضفة الغربية فيمكن التوصل إلى حل، وإلى اتفاق على رفع علم عربي أو إسلامي في القدس. وعلى ذلك فلا يمكن حل المشكلة الخاصة بالمستعمرات في سيناء إلا بعد أن تتغير مفاهيم الشعب الإسرائيلي، وتلك عملية تحتاج إلى فترة تتراوح بين أربع وخمس سنوات. وفي الظروف

---

(24) أشرف غربال، صعود وانهيار علاقات مصر وأمريكا: الاتصالات السرية مع عبد الناصر والسادات (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2004).

(25) المصدر نفسه، ص 141.

(26) أبو الغيط، شاهد على الحرب والسلام، ص 311 ـ 319.

والاعتبارات الحالية، فإن المتاح هو أن نوقّع الإطار هنا في كامب دايفيد، ثم ندخل في مفاوضات لمدة ثلاثة أشهر لنواجه استحالة التوصل إلى اتفاق أو عقد معاهدة سلام، بسبب استحالة اتخاذ هذا القرار الخاص بسيناء في هذه المرحلة، أو أن يتم الانسحاب من سيناء إلى خط العريش ـ رأس محمد، وتحتفظ إسرائيل بحزام يضم المستعمرات والمطارات يمتد (بعرض عشرة كيلومترات) لحماية مصالحنا(!).

قال السادات: معنى ذلك أن المبادرة المصرية لم تغير شيئاً في إسرائيل؟

قال دايان: ما أريد قوله أن المشكلة ليست مع بيغن، فهو لا يملك أن يوقّع على شيء هنا، وكل ما يستطيع أن يقوله إنه سيأخذ أي اقتراح ويعود به إلى الكنيست، وعندما يحدث لن نخرج بنتيجة لأن الشعب الإسرائيلي متصلّب. ومعنى هذا أنه ليس هناك زعيم إسرائيلي يستطيع أن يتخذ قراراً يتناقض مع شعور الشعب، وهذا ينطبق على زعماء حزب العمل أيضاً، بصرف النظر عما يقولونه أو يصوّرونه من استعدادهم للسير في الحل بعد بيغن.

قال السادات: إنني أقدّر صراحتك، والأفضل أن نتعرف إلى حقيقة الوضع بلا لفّ ولا دوران. ولهذا بدوري أحب أن يكون موقفي واضحاً لكم: لا تنازل إقليمياً على الإطلاق في سيناء. ولا يمكن السماح ببقاء المستعمرات، ولا يمكن السماح باحتفاظكم بالمطارات. وعندما تكونون مستعدين للسلام فإنكم تستطيعون الاتصال بنا. لقد تغيرت مفاهيم الشعب المصري بعد المبادرة، أما شعبكم فواضح من كلامك أنه لم يتغير.

قال دايان: أرجو يا سيادة الرئيس ألّا تظلم بيغن، فليس هو العقبة في طريق السلام.

قال السادات: وفيمَ إذن كان الحضور إلى كامب دايفيد، وإضاعة وقتنا جميعاً، وتعطيل رئيس الولايات المتحدة عشرة أيام؟ هل تعلم أنه جلس أمس 14 ساعة متصلة مع عضو في الوفد المصري وعضو في الوفد الإسرائيلي، وأخذ يناقش الموضوع معهما بالتفصيل كلمةً كلمة؟

دايان: هذا صحيح، لكن ألا يمكن النظر إلى التوصل لحل مرحلي بالنسبة للمشكلة الفلسطينية والقدس، والانسحاب في سيناء إلى خط العريش ـ رأس محمد، ونترك مصير الحزام الذي يبلغ عرضه حوالى 10 كيلومترات لمرحلة ثالثة؟

قال السادات: أنت تعلم جيداً أنني لا أقبل هذا البديل، ولست مستعداً حتى للنظر فيه. فقد أعلنت قراري واضحاً: لا فض اشتباك آخر، ولا حلَّ جزئياً، ولا حل منفرداً، ولا حل مرحلياً. نحن الآن نتكلم عن السلام الشامل، وليس عن هذه الجزئيات. وإذا لم تكونوا جاهزين لاستيعاب هذه المفاهيم فهذا أمر مؤسف، لكنها تكون مشكلتكم أنتم وليست مشكلتي»! وجاء رد السادات سريعاً على هذا اللقاء بطلب إعداد أعضاء الوفد حقائبهم لمغادرة كامب دايفيد

فوراً! وجرى حزم الحقائب بالفعل، لكن وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس نصحه أن يلتقي كارتر على انفراد[27].

وسارع فانس بالتوجه إلى رئيسه. كان كارتر مجتمعاً مع وزير دفاعه هارولد براون في مقر إقامته بكامب دايفيد عندما اندفع فانس إلى داخل غرفة الاجتماع، وقد لاحظ كارتر أن وجه فانس كان بالغ البياض، في صورة لم يسبق أن شهدها. وكان أول تفكير طرأ على كارتر أن الروس هاجموا مصر، كما يقول لورنس رايت، أحد محرري صحيفة نيويوركر، في كتابه بعنوان: 13 يوماً من سبتمبر[28].

قال فانس لرئيسه والرعب يملأه: «إن السادات قرر مغادرة كامب دايفيد، وقام هو ومساعدوه بإعداد حقائبهم، وطلب مني طائرة هليكوبتر تنقلهم. يقول لورنس رايت: طلب كارتر من فانس وبراون أن يتركاه وحده، ووقف أمام نافذة غرفة المكتب الصغيرة ينظر إلى الجبال البعيدة وهو يفكر في نتيجة ما يحدث. إن الإسرائيليين سيتهمونه بأنه سبب الفشل، والأمريكيين الذين تربطهم روابط قوية مع نفط العرب سيتمزقون (Shredded)، وسيعود السوفيات مرة أخرى إلى الملعب. وبالطبع فإن مستقبله السياسي سيتدمر. وللحظات استولى عليه الغضب كما لم يحدث في حياته من قبل».

وفي كتابه بعنوان: مذكرات البيت الأبيض، كتب كارتر في يوم الجمعة 15 أيلول/سبتمبر (اليوم الحادي عشر في كامب دايفيد)[29]: كانت هذه أسوأ لحظات حياتي. ذهبت على الفور لرؤية السادات الذي كان يقف على الشرفة مع خمسة أو ستة من مساعديه. ومشيت معه إلى غرفته، وشرحت له العواقب الوخيمة التي سيسببها قطعه المفاوضات، وأنه سيلحق ضرراً شديداً بالعلاقة بالولايات المتحدة، وبيني وبينه، وأنه سينتهك كلمة الشرف التي تعهد لي بها، والتي على أساسها تم استدعاؤه وبيغين إلى كامب دايفيد. لكن السادات كان مصرّاً على موقفه. قلت له إن الاعتراف بالهزيمة الآن سيكون أسوأ الاختيارات له، أمام شعبه، وأمام العالم العربي، وأمام الرأي العالمي، وبالطبع أمامي وأمام الشعب الأمريكي، وطلبت منه الوثوق بي والبقاء معي. لقد هزه كلامي لأنني لم أكن قط أكثر جدية في حياتي كما كنت وأنا أتحدث إلى السادات. وقال السادات إنه قرر الانسحاب من المفاوضات بسبب قول دايان إن الإسرائيليين لن يوقعوا على أية اتفاقيات. يضيف كارتر في مذكراته: فكرت بسرعة، وقلت له إننا، أنا وهو، سوف نصل إلى تفاهم تام، وتحديداً تفاهم مكتوب، وإنه في حال رفض الإسرائيليين لأي من المستندين

(27) سايروس فانس، خيارات صعبة: مذكرات (بيروت: المركز العربي للمعلومات، 1984).

(28) Lawrence Wright, *Thirteen Days in September: Carter, Begin and Sadat at Camp David* (New York: Alfred A. Knopf, 2014), p. 232.

(29) Carter, *White House Diary*, p. 318 sqq.

(المصري والأمريكي) تُعتبر المقترحات المصرية والأمريكية لاغية. ردّ السادات بأنني إذا أعطيته البيان كما وصفته له فإنه سيظل معي كما كان قد وعد.

ثم اجتمع كارتر، كما كتب في مذكراته، مع بيغين ودايان وباراك ووصف لهم جميع الفوائد التي ستعود على إسرائيل في حال نجاح اجتماعات كامب دايفيد. أبدى بيغين قلقه العميق من التنازلات التي يضطرون إليها، وراح يصيح بكلمات من عينة «انتحار سياسي». وهدّأ كارتر من انفعال بيغين بأن اقترح عليه أن يترك القرار النهائي الخاص بالمستعمرات للكنيست، فبدا موافقاً[30].

بذل كارتر مجهوداً مضنياً حتى استطاع التوصل إلى اتفاق؛ يقوم فيه الجانب الإسرائيلي فور عودته إلى إسرائيل، وخلال 15 يوماً، بطرح مسألة انسحاب إسرائيل بالكامل من سيناء، وإخلائها من المطارات والمستعمرات، على الكنيست للتصويت. وفي الناحية المصرية يقبل السادات هذا المخرج للأزمة في مقابل موافقته على إطار «السلام» الذي اقترحه كارتر في شقه الخاص بسيناء والضفة الغربية وغزة.

وبهذه النتيجة تم الفصل بين قضية سيناء الخاصة بمصر، وانسحاب إسرائيل الكامل منها، والإطار الخاص بالضفة الغربية وغزة. إلا أن السادات أصر على أن يتصدر الشق الخاص بالضفة وغزة الوثيقة التي تم إعدادها للتوقيع، ثم يلي ذلك الشق الخاص بسيناء ومصر، بما يعكس إعطاء مصر أولوية للمصالح الفلسطينية قبل المصرية، كما ورد في مذكرات أحمد أبو الغيط[31].

اجتمع الرئيسان السادات وكارتر لمدة نصف ساعة، وكان ما كان؛ إذ عمد كارتر إلى مخاطبة السادات بلغة التحذير والتهديد، وربما «الإنذار»، إذا ما قرر مغادرة كامب دايفيد، وإعلان فشل المؤتمر، لأن تأثير ذلك لن يتوقف على تهديد العلاقة الشخصية بينهما، وإنما تدمير العلاقات المصرية ـ الأمريكية، وتهديد فرص إعادة انتخابه لفترة رئاسية ثانية. لقد اعتبر محمد حسنين هيكل أن هذا اللقاء العاصف بين السادات وكارتر هو بمنزلة عملية اغتيال السادات مرة أخرى؛ ففي أحد حواراته مع لميس الحديدي على فضائية (CBC)، تحدث هيكل، بتأثر وحزن شديدين على السادات، الذي تعرَّض للاغتيال مرتين، مرة على يد الرئيس الأمريكي كارتر، ومرة على يد خالد الإسلامبولي في ساحة العرض العسكري، وراح يشرح لها السبب، وهو يمد لها كتاب: لورنس رايت، بعنوان: **ثلاثة عشر يوماً من سبتمبر: كارتر وبيغين والسادات في كامب دايفيد**، قائلاً إن هذا الكتاب، الذي صدر حديثاً في الولايات المتحدة، أفضل شاهد على الاغتيال الذي

(30) المصدر نفسه، ص 323.

(31) المصدر نفسه، ص 326.

تعرض له السادات على يد كارتر، بعد أن اعترض ـ السادات ـ على سير المفاوضات، وجمع حقائبه، وقرر مغادرة كامب دايفيد، وترك المفاوضات نهائياً. لكن كارتر، طبقاً لرواية هيكل، عنّفه بشدة، وأجبره على العودة إلى المفاوضات، بعد أن هدده بكلمات قاسية، تبلغ حد الإهانة، وهو الشيء الذي جعل هيكل يشعر بالحزن والشفقة على الحال التي وصل إليها رئيس مصر.

هكذا، فإن تدخل كارتر الحازم والحاسم جعل السادات جاهزاً للتوقيع «على بياض»، أي على أي شيء يأتي به كارتر، كما أبلغ وزير خارجيته كامل، الذي بادر إلى الاستقالة. لقد أنهى كارتر المشروع الذي سيوقّعه الرئيسان السادات وبيغين ومعهما كارتر نفسه، والذي ما إن اطلع عليه وزير الخارجية المصري كامل حتى هرع إلى السادات فور انصراف كارتر، وسأله عمّا تم الاتفاق عليه، فكان رد السادات، بحسب كتاب كامل: «إن كارتر رجل عظيم، وقد قلت له إنني على استعداد للتوقيع على أية وثيقة يقدمها لي دون الاطلاع على محتواها، أو حتى قراءتها»! فقال له كامل: «ولماذا نوقع على أية وثيقة دون قراءتها جيداً، وإبداء ما لدينا من ملاحظات عليها قبل التوقيع، ثم نوقع على ما يتفق مع مصالحنا، وما نوافق عليه فقط»، فكان رد السادات محتداً بشدة: «لا.. إنني سأوقع على أية وثيقة دون قراءتها، سأوقع على بياض»!

وبحسب مذكراته كتب كامل: قلت للرئيس في هدوء إنني أرغب أن أتحدث إليه لا بوصفي وزيراً للخارجية يتحدث لرئيس الجمهورية، لكن بوصفي صديقاً وأخاً أصغر، أكلنا معاً العيش والملح في السجن منذ ثلاثة وثلاثين عاماً (يشير إلى اشتراك السادات وكامل في الاتهام بالاشتراك في اغتيال أمين عثمان عام 1946). وأضاف كامل: وأنت تعلم مدى إخلاصي لك. وأنا حريص على ألّا تُقْدِم على شيء تندم عليه فيما بعد. رد السادات قائلاً: وهل بيني وبينك حجاب يا محمد؟ قل ما تريد ولا تتردد. وشرح وزير الخارجية كل مخاوفه التي يخشاها من توقيع هذا الاتفاق، الذي لن يحل القضية الفلسطينية، وسيزيد من هجوم العرب على مصر. رد السادات بأنه مهما كانت كل الحجج التي أبداها فإن نجاح مؤتمر كامب دايفيد سيؤكد نجاح كارتر في الانتخابات القادمة بسهولة. والتفت السادات إلى وزير خارجيته وقال له بدهشة: ماذا جرى لك؟ هل تريد أن تعارضني ليشمت فيّ الاتحاد السوفياتي، وحافظ الأسد، والقذافي؟ إنني أعرف ما أفعله، وسأمضي فيه إلى النهاية. وفي ختام هذه «المواجهة» الحادة قال كامل: إذن فأرجو قبول استقالتي. رد السادات: كنت أعلم من البداية أنك تلفّ وتدور لتقول لي هذا في النهاية، وأنا قبلت الاستقالة. وطلب السادات منه عدم الإعلان عنها إلى حين العودة إلى القاهرة، لكن أمر الاستقالة تسرب في أثناء المؤتمر.

من ناحية أخرى، حاول كل من وزير خارجية إسرائيل موشيه دايان ووزير الدفاع عيزرا وايزمان إقناع بيغين بأن إخراج مصر من معادلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي أكبر كثيراً من مسألة المستعمرات، بل من أية مسألة أخرى، إلا أنه استكبر وأبى. فاقترحا عليه الاتصال برئيس

المجلس الأعلى للمستعمرات، وهو من أهم المجالس الحاكمة في إسرائيل، على الرغم من أنه غير شائع في الصفوف العربية، وكان وقتها شارون، وعرضا عليه الأمر فمال إلى وجهة نظريهما، وتحادث مع بيغين مؤكداً له أنه زعيمه في كل الحالات، لكنه يرى الموافقة، إلا أن بيغين استكبر وأبى أيضاً. وكان الحل الأخير الذي قبل به أن يوضع شرط ضمنيٌّ في صلب الاتفاقيات يقضي بأن يعرض على الكنيست الموافقة على سحب كل المستعمرات الإسرائيلية من سيناء، ثم وافقت الكنيس لاحقاً على ذلك، فأصبحت الاتفاقيات سارية.

من الجدير بالذكر أنه في أثناء إعداد الصياغة النهائية للاتفاقيات ـ وكانت تقوم بها لجنة برئاسة كارتر تضم الباز عن مصر، وكوانت عن الولايات المتحدة، وأهارون باراك النائب العام ومستشار بيغين القانوني عن إسرائيل ـ وبحسب مذكرات فانس، داخل الشك كارتر أمام إحدى الصياغات التي رفضها الباز، فتوقف فجأة ووجه إليه سؤالاً له مغزاه: «هل هذا هو رأي السادات أم رأيك أنت؟»، فرد الباز، بغير الحقيقة، قائلاً: «إنه رأي السادات. كان هناك نص في شأن عودة الفلسطينيين اللاجئين، يقول: «إنه تلزم موافقة الحكومة الإسرائيلية على عودة أي فلسطيني، حتى يكون هناك ضمان بعدم تسلل إرهابيين»، فقال الباز: «إن هذا النص مرفوض، ويتعارض مع قرارات الأمم المتحدة». وطلب كارتر من الباز أن يُخطر السادات، متأكداً من أنه سيوافق عليه». فكان رد الباز: «كيف تتأكد أنت، وأنا الذي أمثل السادات في هذا الاجتماع»؟ رد كارتر: «لقد تحدثت مرة في القاهرة مع السادات في هذا». فأكد الباز من جديد «إنني أعرف ما يوافق عليه السادات وما يرفضه، وأنا الذي أمثله». وانفض الاجتماع على أساس أن كلاً منهما سيتحادث مع السادات[32].

توجه الباز إلى السادات وأبلغه بما حدث، فقال له: «أنت على حق، وأنا مستحيل أوافق على نص مثل هذا. لكن أنت تعرف استراتيجيتي يا أسامة؛ نريد أن نكسب كارتر في صفنا، وأنا أعرف أنه رجل ضعيف، لكن دعنا نكون صبورين»! واتفقا على أن يدّعي السادات أنه خلد إلى النوم، حتى يفكرا في الصباح في مخرج. وحدث فعلاً أن اتصل كارتر هاتفياً، وأبلغه السكرتير أن الرئيس نائم. وقال كارتر: «أريد أن أراه دقيقة واحدة»، وكان الرد: «متأسف جداً.. الرئيس السادات نام منذ وقت».

ويضيف فانس إن كارتر راودته الخشية على حياة السادات، حتى لقد أعرب له عن خوفه من أن يقوم أحد أفراد الوفد المصري باغتياله، الأمر الذي يوضح إدراك كارتر حجم التنازلات التي قدمها السادات، والتي أفرد لها وزير الخارجية المستقيل في أثناء المؤتمر محمد إبراهيم كامل فصلاً كاملاً في كتابه: السلام الضائع في كامب دايفيد، بعنوان لافت أيضاً بعد عنوان الكتاب

(32) فانس، خيارات صعبة: مذكرات.

ذاته: «مذبحة التنازلات»! وبحسب رواية فانس، ظل كارتر مستيقظاً طوال الليل، وعيناه على مقر إقامة السادات، حتى لاح الصباح، وظهر السادات وهو يفتح نوافذ الغرفة المخصصة له، ليبدأ في إجراء بعض التمرينات الرياضية التي اعتادها صباحاً، فتنفس كارتر الصعداء، وتوجه إليه على الفور[33]. وكان الباز قد سبقه إلى السادات وقال له: لقد كان الحديث عن الفلسطينيين، والأفضل تأجيله اليوم، وعلينا أن نعيد كارتر إلى موضوع المستعمرات في سيناء، وهكذا كان[34].

كان الباز أبرز اللاعبين في كامب دايفيد، بعد السادات بالطبع، على أساس أن محمد إبراهيم كامل كان قلقاً متوتراً طوال الوقت، «بينما الباز يشع بالذكاء والطاقة، كما ذكر». ففي هذه المفاوضات لم يكن الوفد المصري موحّداً، لا في الشخصيات ولا المواقف، يرجع ذلك إلى أسلوب السادات الذي أربك الجميع؛ فلم يكن يبلغ أعضاء الوفد بلقاءاته مع كارتر أو بيغين.

يشير عبد الرؤوف الريدي في كتابه بعنوان رحلة عمر: كان في كامب دايفيد مطعم نتناول فيه الوجبات، وكثيراً ما كنا نلتقي هناك بالوفد الإسرائيلي وكل طرف يحيّي الطرف الآخر بأدب فاقد للحرارة. وكان بيغين يحضر محاطاً بأعضاء الوفد الإسرائيلي وهو يرتدي لباسه بشكل رسمي: البدلة ورباط العنق، بينما مرافقوه يرتدون ثياباً بسيطة. ولم يكن الرئيس السادات يحضر إلى المطعم مطلقاً، وذلك لأنه كان له نظام غذائي خاص، حيث لا يتناول بعد الإفطار إلا وجبة واحدة في المساء يتناولها داخل كابينته.

ويضيف الريدي: باستثناء الأيام التي كنا نلتقي فيها مع الجانب الأمريكي كنا نشعر بأننا مغيّبون عن حركة المفاوضات التي تجري. وكان أسامة الباز هو وحده المشارك الحقيقي في المفاوضات، سواء في ما يُعدّه من أوراق عمل يطلبها منه الرئيس السادات، أو النقاش الذي يجريه معه الرئيس كارتر، الذي عرف منذ البداية أن الباز هو الذي يقوم بالدور الأكبر في إعداد وصياغة الأوراق والمشروعات التي يتقدم بها الرئيس السادات. وقد كان يعزّ علينا أن نرى الوفد الإسرائيلي يجتمع باستمرار مع رئيس الوزراء بيغين، وكذلك الحال في الوفد الأمريكي، بينما نحن لا نعرف مما يجري شيئاً إلا ما يخبرنا به الباز، أو نعرفه من خلال أحاديث جانبية مع أعضاء الوفد الأمريكي.

ومن الطبيعي أن يكون الوفد المصري في حال ارتباك؛ فوزير الخارجية غاضب دائماً، واستقال في نهاية الأمر، وبطرس غالي وزير الدولة يتحسس الوضع، وحسن التهامي مستشار السادات يبدو حالماً، وفي عالم آخر. و«عصابة وزارة الخارجية»، على حد تعبير بطرس غالي، التي كانت تضم أسامة الباز ونبيل العربي وعبد الرؤوف الريدي، لا تعرف أين تقف بين الرئيس

(33) المصدر نفسه.

(34) موسى صبري، السادات: الحقيقة والأسطورة (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1985)، ص 454 ـ 455.

المتساهل ووزير الخارجية الغاضب، حتى أصبح يشعر بالخزي من مواقف السادات، ففي رأيه طبقاً لرواية بطرس غالي أن السادات لم يكن يدرك بالضبط ما يريد تحقيقه؛ كان ثابتاً في موقف، وليناً في آخر، من دون سبب واضح. في مثل هذه الأجواء الغريبة، ستظهر حنكة الباز، ويصبح هو المفاوض الرئيسي مع الأمريكيين والإسرائيليين، بحيث لم يعد أعضاء الوفود الثلاثة المصري والأمريكي والإسرائيلي يشتركون في المفاوضات. وكان كارتر وكوانت والباز وباراك يقومون بالعمل، ولو أن كثيرين فيما بعد ادّعوا مشاركتهم العميقة في المفاوضات، بتعبير بطرس غالي، الذي يقول: «تحول الباز إلى بطل عصابتنا، مناضلاً من أجل صيغة تعترف بحقوق الفلسطينيين».

أما بالنسبة إلى مذبحة التنازلات تلك، فتجدر الإشارة إلى أن معارضة الوثيقة التي سيوقعها السادات لم تأتِ من وزير خارجيته فقط، فقد وجد نبيل العربي ـ المستشار القانوني للوفد المصري ـ أن هناك ملاحظات مهمة وخطيرة يجب إطلاع الرئيس عليها قبل أي توقيع.

ويحكي العربي أنه توجه إلى محمد إبراهيم كامل ليخبره بأنه مذهول من نصوص الاتفاق، لا فقط لما تتضمنه من تنازلات جسيمة، وإنما أيضاً لما يشوبها من غموض وعدم اتساق لمصلحة إسرائيل؛ في قضايا الانسحاب، والممرّ المائية، والقضية الفلسطينية، وبخاصة قضية القدس. كما عرض عليه النقاط التي استوقفته ليعرضها على السادات، معتبراً أنه ـ بحكم منصبه كمستشار قانوني لوزارة الخارجية ـ مسؤول عن أية اتفاقات تبرمها مصر. لم يخبره كامل بأنه قد استقال من منصبه، كما وعد السادات بذلك، لكنه أشار على العربي أن يتوجه بنفسه إلى السادات لإبلاغه بهذه الملاحظات، وبخاصة أنها ذات طابع قانوني، وهو المستشار القانوني للوفد المصري، ولكي لا يبدو كامل وحده في موقف المعارض باستمرار.

ولما لم يجد العربي تأييداً من كامل، فإنه طلب من أسامه الباز أن يذهب معه إلى الرئيس، لكن الباز اعتذر مبرراً بأنه كان مع الرئيس قبل ذلك بساعات، وأنه كان عصبياً جداً.

يقول العربي: «ذهبت بمفردي إلى الرئيس، ولا أبالغ إذا قلت إنني، رغم مضي ربع قرن (وقت كتابة كتابه) على هذه المقابلة، فإنني لا زلت أشعر بالاضطراب والتوتر كلما تذكرت أحداثها. فليس سهلاً الذهاب إلى رئيس الجمهورية، وإبداء اعتراضات على درجة عالية من الحساسية والأهمية في مثل هذه الظروف».

أشار العربي أمام السادات ـ كما ورد في كتابه: طابا.. كامب دايفيد.. الجدار العازل ـ صراع الدبلوماسية من مجلس الأمن إلى المحكمة الدولية ـ إلى أن الورقة الخاصة بانسحاب إسرائيل من سيناء تُعتبر في مجملها مقبولة؛ لأنها تؤدي إلى الانسحاب الشامل، لكن ربط إزالة المستعمرات الإسرائيلية بموافقة لاحقة من الكنيست الإسرائيلي يحمل في طياته بذور تحلل إسرائيل من الالتزام بإزالة هذه المستعمرات، لذلك كان رأي العربي، أن يجري التوقيع في البيت

الأبيض على الشق المصري بالحروف الأولى، ثم بعد اعتماد الكنيست موضوع إزالة المستعمرات يجري التوقيع النهائي[35].

وكانت هناك بالنسبة إلى الشق الخاص بالفلسطينيين، بحسب العربي، إشارات قاصرة تنص على أن للفلسطينيين الحق في المشاركة في تقرير مصيرهم، عن طريق محادثات أطلق عليها «محادثات الحكم الذاتي»، لكن من دون تحديد للهدف النهائي منها.

نقطة أخرى عارضها العربي خاصة بالقدس؛ فقد رأى أن كارتر، وهو أعلى سلطة أمريكية، لم يستطع أن يجاهر في خطابه للسادات عن القدس بمعارضة موقف إسرائيل بخصوص ضم القدس الشرقية، واكتفى بالإشارة إلى أن موقفه يتمثل بما أعلنه ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة آرثر غولدبيرغ في مجلس الأمن عام 1967! فهل من المعقول أن يحيل الرئيس الأمريكي، للإعلان عن موقفه في قضية بالغة الحساسية، على تصريح أعلنه أحد الموظفين في إدارته، ولا يجرؤ هو على التصريح بنفسه، حتى إذا كرر التصريح ذاته! وبحسب مذكرات كارتر، فقد رفض بيغين في آخر لحظة توقيع هذا الخطاب، لكن كارتر أبلغه بأنه لا يستطيع التراجع عن وعد قطعه للسادات بهذا الخصوص، وبعد ساعات جاء رد بيغين أنه سيوقع الخطاب.

ويضيف أحمد أبو الغيط في كتابه شاهد على الحرب والسلام: أن العربي عاد بعد 40 دقيقة من لقاء السادات وأخذ يحكي لنا أنه تحدث بإسهاب حول وجهة نظره في مسألة الخطابات المتبادلة بين السادات وكارتر وبيغين، التي يرى أنها ليست لها أية قيمة قانونية[36].

ويتابع العربي أن السادات قد استمع إلى عرضه المسهب بإمعان، ولم يقاطعه، ثم صمت لفترة ونظر إليه وقال: «أنت لست رجل دولة»، فأجبته أنني سمحت لنفسي بالحديث بوصفي فنياً مسؤولاً عن الجوانب القانونية، ولا أعتبر أن مسؤوليتي تتعدى منصبي كمدير للإدارة القانونية في وزارة الخارجية. ثم كان تعقيب السادات بالغ الغرابة؛ فقد قال له في البداية: «لقد استمعت إلى حديثك كاملاً مثلما ترى بأكبر قدر من الاهتمام، ولم أقاطعك، أليس كذلك؟ لأنكم تشيعون عني أنني لا أقرأ ولا أسمع، لقد دخلت آراؤك من هذه الأذن وخرجت من الأذن الأخرى»[37]! ثم توجه بسيل من الإهانات إلى وزير الخارجية المستقيل، كما إلى طاقم المفاوضات المصري، والعاملين في وزارة الخارجية المصرية عموماً، وقال: «إن كل موظفي الخارجية لا يفهمون سياسته، وإنهم ينظرون فقط إلى الأشجار ولا يرون الغابة بجميع أطرافها،

(35) العربي، طابا.. كامب دايفيد.. الجدار العازل: صراع الدبلوماسية من مجلس الأمن إلى المحكمة الدولية، ص 113.

(36) أبو الغيط، شاهد على الحرب والسلام، ص 327.

(37) تعبير يُستخدم في مصر؛ ينطوي على الاستهزاء والإهانة، ويتلخص معناه في أن شيئاً من كل ما قيل لم يعلق في الذهن، أي أنه «كلام فارغ».

وإنهم بما في ذلك وزير الخارجية لا يعون قدر التعهدات التي قدمها الرئيس كارتر أقوى رجل في العالم». ولذلك، فعلى الرغم من الاعتراضات على الصياغات والتفصيلات التي أبداها العربي، فإن المهم في نظره هو تأييد الولايات المتحدة، الذي أصبح في حكم المؤكد، بعد أن تعهد له كارتر بذلك. وأضاف: «أنتم يا أعضاء وزارة الخارجية لا تفهمون شيئاً في السياسة، أو في مصالح بلدكم. أنتم تتحدثون بالنظريات وكأنكم إما فلاسفة أو سباكون. أنتم لا تفهمون أن أولادكم وأحفادكم يمكن أن يعيشوا طويلاً في ظلال احتلال الأرض المصرية، ومسؤوليتي الأولى هي مصر. وأنا كرجل دولة يجب أن أسعى بكل الوسائل لتخليص بلدي وأراضيها من هذا الرهن الذي تتعرض له، وسوف أحقق ذلك، ولن يوقفني شيء من أحاديثكم وآرائكم غير الواعية».

ثم ختم السادات برسالة أكثر غرابة، لينقلها العربي إلى محمد حسنين هيكل، كونهما تجمعهما علاقة نَسَب، ملخصها: «أنه سوف يخرب بيته، لأنه يجهز لإحداث انقلاب» ضده! لقد أكد العربي أن السادات كان مصمماً على عقد اتفاق بأي ثمن، ومهما كانت العواقب! عاد العربي إلى الوفد المصري حزيناً ومكتئباً، بحيث أبلغهم بحصيلة هذا اللقاء العاصف والغريب، فكان من اللافت أنهم أجمعوا على عدم حضور مراسم الاحتفال بالتوقيع على الاتفاق في البيت الأبيض، وهذا ما حدث فعلاً[38]. وجدير بالذكر أن رواية العربي لم تكن بهذه الصراحة، إنما جرى تطعيمها بما سجله محمد إبراهيم كامل في كتابه: السلام الضائع في كامب دايفيد، بخصوص هذا الحوار، في ضوء ما استمع إليه من العربي في حينه.

في أثناء قيام الوفود بحزم حقائبها للانتقال من كامب دايفيد إلى البيت الأبيض، حيث ستجري مراسم التوقيع على الاتفاق. مر السفير الأمريكي في القاهرة ـ آنذاك ـ هيرمان أيلتس وويليام كوانت بالوفد المصري، الذي كان يحيط برئيسه السادات، ويبدو الكل حزيناً ومذهولاً ومحبطاً من هذا «الاتفاق» الذي سيتم التوقيع عليه بعد ساعات، فكان تعبير السادات لهما لافتاً، إذ قال: «لقد تركتموني عارياً في كامب دايفيد»[39]! وهو قول بالغ الدقة، ويستحق الكثير من التأمل، لأنه يلخص بمنتهى التركيز محصلة «صراع الإرادات» التي تمخض عنها مؤتمر كامب دايفيد، من وجهة نظر «صاحب البطولة المطلقة» في هذه الدراما: السادات! إن هذه الحصيلة قد أظهرت مفارقة مذهلة: إن الولايات المتحدة، ومن ورائها إسرائيل، لم تكن وحدها تضغط على مصر في أثناء المحادثات، بل كان السادات يؤازرها بكل قوة! وقد عبر عن هذا التوجه ذاته الجمسي في مذكراته في شأن مفاوضات الكيلو 101، التي استبقت توقيع اتفاقيات

(38) أشار العربي إلى هذه المعلومات في مقابلة تلفزيونية على قناة (MBC)، في 21 حزيران/يونيو 2007، كما نشرها لاحقاً في كتابه: طابا.. كامب دايفيد.. الجدار العازل ـ صراع الدبلوماسية من مجلس الأمن إلى المحكمة الدولية.

(39) مجدي حماد، مستقبل التسوية ـ 30 عاماً من سلام عابر (بيروت: دار النهضة العربية، 2007).

كامب دايفيد بفترة طويلة نسبياً؛ بقوله: «كنت أتفاوض مع وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر.. بينما النتيجة معدة سلفاً بينه وبين الرئيس السادات!» وقد أكد كيسنجر في مذكراته ما قاله الجمسي: «لم أعد وسيطاً بين مصر وإسرائيل.. بل بين السادات وإسرائيل ـ من جهة، والوفد المصري ـ من جهة أخرى»! ولتوضيح ذلك تكفي الإشارة إلى مثالين: أولهما، قضية نزع سلاح سيناء؛ وثانيهما، قضية الدولة الفلسطينية.

(1) قضية نزع سلاح سيناء: عرض السادات أن يكون لمصر ثلاث فرق في منطقة المضايق الاستراتيجية، الأمر الذي يعني نزع سلاح ثلثي سيناء. فمن وجهة نظر الولايات المتحدة وإسرائيل أنها كافية للدفاع عن قناة السويس، من دون أن يكون لها القدرة على التقدم نحو النقب الإسرائيلي عبر حدود فلسطين. والأخطر من قبول السادات ذلك، هو إبداء «حسن النية» إزاء تلك القضية الشائكة، التي تتحدد على أساسها مسؤولية المستقبل بالنسبة إلى أية مواجهة مع إسرائيل؛ فاقترح السادات أن تحتفظ مصر في هذا القطاع بفرقة واحدة بدلاً من ثلاث. وسارع كارتر إلى بيغين ليزف إليه تلك البشرى، التي فاقت وتجاوزت كل توقعات الجانب الإسرائيلي، وكارتر ذاته. ولمواجهة إصرار كارتر على ألّا تحتفظ إسرائيل، في هذه المنطقة المنزوعة السلاح، إلا بكتيبة واحدة في مقابل تنازل السادات عن الاحتفاظ بثلاث فرق بفرقة واحدة في خط الدفاع الأول عن مصر، قدم وايزمان ورقة إلى السادات يطلب فيها أن تسمح مصر لإسرائيل بالاحتفاظ بثلاث كتائب مسلحة، قادرة على التحرك في منطقة الحدود الإسرائيلية، فما كان من السادات إلا أن عدلها إلى أربع كتائب بدلاً من ثلاث ـ بقرار منفرد، وغياب تام للوفد المصري، وعاد وايزمان ليثبت ذلك في صلب صيغة الاتفاق التي كان جارياً إعدادها! وحينما وُوجه السادات بمعارضة من أحد أعضاء الوفد المصري لتلك التنازلات المجانية الخطيرة، أشار إلى أنها من قبيل طمأنة إسرائيل، حتى يتحقق «السلام» المنشود، فضلاً عن أنه لن يرجع عما وعد به فهذه كرامته. أما في شأن مواجهة أي خطر داهم فسوف يجرى التصرف حياله بأي أسلوب. المهم حفظ كرامة السادات وتوقيعه. ومن المفارقات أيضاً أن ذلك الوضع، الذي هو من صنع السادات، يتناقض بشكل صارخ مع موقفه في أثناء إدارته الحرب، ومعالجة مشكلة «الثغرة»، ورفض سحب أي قوات إلى غرب القناة. والغريب أن حجم القوات المصرية شرق القناة قد انخفض حتى عن هذا الحد!

(2) قضية الدولة الفلسطينية: يشير إسماعيل فهمي في مذكراته إلى أن السادات، بحلول أوائل عام 1978، أخذ ينتهج سياسة «ذات وجهين»؛ فعلى الرغم من أنه ظل يتحدث علانية مؤيداً الحقوق الفلسطينية، فإنه كان قد بدأ سراً في إرسال رسائل مختلفة عن ذلك تماماً. ففي آذار/مارس عام 1978 دعا وزير الدفاع الإسرائيلي عيزرا وايزمان إلى الاجتماع به في الإسماعيلية. والرسالة التي كان يريد إبلاغ إسرائيل بها كانت في الواقع رسالة غريبة. وتفصيل ذلك أن

السادات، المدافع عن الحقوق الفلسطينية، والذي كانت «رسالته المقدسة» هي العمل من أجل سلام شامل في المنطقة العربية، قد أبلغ وايزمان الآتي، كما سجله في مذكراته، بعنوان: الحرب من أجل السلام: «لقد استبعدت منظمة التحرير الفلسطينية من قاموسي؛ فإنهم بسلوكهم قد استبعدوا أنفسهم من المفاوضات. لكن لا يمكنني أن أقول هذا إلا لك، وليس لبيغين؛ لأن بيغين سيعلن في اليوم التالي أن السادات استبعد منظمة التحرير الفلسطينية. ويجب أن يكون باستطاعتي إبلاغ العرب بأن عرب الضفة الغربية وغزة سيكون باستطاعتهم تشكيل مستقبلهم، وسوف يرحل الإسرائيليون، ولا أبالي بأن يوافق حسين أو لا؛ فيجب أن تكون الضفة الغربية وغزة منزوعتَي السلاح»[40].

كانت بقية المحادثة تبعث على الدهشة بالقَدْر نفسه؛ إذ سأله وايزمان: «من هذا أفهم أنه لن تكون هناك دولة فلسطينية؟»؛ فأجاب السادات: «تماماً.. لكني إذا قلت هذا لبيغين؛ فإنه سيعلنه في اليوم التالي.. لكن يمكنني أن أقول لك: لا دولة، وعدد صغير من النقاط العسكرية القوية لإسرائيل»[41].

ويتابع فهمي: أن وايزمان لم يستطع أن يصدق أذنيه، وعقّب في مذكراته قائلاً: «وقد جعلني تلخيص حديثي مع السادات في حال نفسية أفضل، فالرئيس المصري شأنه شأننا ليس مهتماً بدولة فلسطينية، وكان على استعداد لترك مستعمرات الضفة الغربية في مكانها، وسوف يحل محل حسين إذا رفض الملك الاشتراك في المفاوضات. وقد أسعدني أن «أهارون باراك (مستشار بيغين القانوني الذي شارك في مؤتمر كامب دايفيد) استمع إلى محادثاتنا، إذ دون شهادته ما كان أحد في إسرائيل ليصدقني». ويختتم فهمي شهادته بالقول: «ولأول مرة كان السادات يعني ما قاله، ويثبت هذا حقيقة أن معاهدة السلام النهائي بين إسرائيل ومصر أظهرت أن السادات قد استبعد منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني من قاموسه»[42].

ثم يطرح فهمي السؤال الآتي: لماذا تغير موقف السادات كثيراً بين تشرين الثاني/نوفمبر 1977 واجتماع كامب دايفيد في أيلول/سبتمبر 1978؟ ويرد ذلك إلى عاملين: شخصية السادات، وعزلته في الوطن العربي. فقد ذهب إلى إسرائيل للقيام «بعمل دعائي مثير» بدافع الرغبة في الشهرة وتعظيم الذات.. فهو لم يفكر في ما سيحدث بعد ذلك. والغريب أنه أصيب بالدهشة والفزع عندما اكتشف أن الدول العربية تجاهلت مبادرته، ونأت بنفسها عنه. ويبدو أنه اكتشف إذ ذاك فقط أنه ارتكب خطأً بالغاً بذهابه إلى إسرائيل؛ لأنه بدلاً من أن يصبح بطلاً أصبح مرفوضاً من الوطن العربي. غير أن السادات لم يكن بالرجل الذي يعترف بأنه ارتكب خطأً... كان عليه

(40) إسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2008)، ص 299.

(41) المصدر نفسه، ص 342.

(42) المصدر نفسه، ص 342 ـ 343.

أن ينقذ ماء وجهه بأي ثمن، ويُظهر أنه كان قادراً على صنع السلام مع إسرائيل واستعادة سيناء»[43].

4 ـ الاتفاقيتان

في 1978/9/18 أعلن الرؤساء الثلاثة اتفاقهم على إبرام اتفاقيتين أساسيتين معلنتين: الأولى، بعنوان: «إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط»؛ والثانية، بعنوان «إطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل». وقد وقع الوثيقتين كلٌّ من السادات وبيغين كطرفين أصليين ومباشرين، وكارتر بصفة «شاهد»، أو «ضامن». وهذا «تخريج» في غاية الغرابة من الناحية القانونية لإشراك الولايات المتحدة في وثيقتين قانونيتين تخصّان بلدين آخرين! وقد أعلن مع الوثيقتين الأساسيتين عن مجموعة من الرسائل المتبادلة بين الأطراف الثلاثة[44].

أ ـ مقدمة الاتفاقية الأولى: «إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط»

تبدأ الاتفاقية بمقدمة مطولة أكد فيها الفريقان بصورة خاصة: إن البحث عن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بالآتي:

«إن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الأمن رقم (242) بكل أجزائه؛

... إن شعوب الشرق الأوسط تتشوق إلى السلام، حتى يصبح ممكناً تحويل موارد الإقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام، وتصبح هذه المنطقة نموذجاً للتعايش والتعاون بين الأمم.

... وإن مواد ميثاق الأمم المتحدة، والقواعد الأخرى المقبولة للقانون الدولي، والشرعية، توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول، وإن تحقيق علاقة سلام وفقاً لروح المادة (2) من ميثاق الأمم المتحدة، وإجراء مفاوضات في المستقبل بين إسرائيل وأية دولة مجاورة مستعدة للتفاوض في شأن السلام والأمن معها، أمران ضروريان لتنفيذ جميع القيود والمبادئ في قرارَي مجلس الأمن رقمَي (242) و(338).

... وإن السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، غير متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف.

(43) المصدر نفسه، ص 343.

(44) مؤتمر كامب دايفيد (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1978).

... وإن السـلام يتعرز بعلاقة السـلام والتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية... وبالإضافة إلى ذلك فإنه في ظل معاهدات السلام يمكن للأطراف، على أساس التبادل، الموافقة على ترتيبات أمن خاصة، مثل مناطق منزوعة السلاح، ومناطق ذات تسليح محدود، ومحطات إنذار مبكر، ووجود قوات دولية وقوات اتصال، وإجراءات يُتفق عليها للمراقبة.

... وإن الأطراف تضع هذه العوامل في الاعتبار، مصممة على التوصل إلى تسوية عادلة شاملة ومستديمة لصراع الشرق الأوسط، عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الأمن رقمَي (242) و(338) بكل فقراتهما. وهدفهم من ذلك هو تحقيق السـلام، وعلاقات حسن الجوار، وهم يدركون أن السلام لكي يعمِّر يجب أن يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع أعمق تأثر.

لذا فإنهم يتفقون على أن هذا الإطار في رأيهم مناسب ليشكل أساساً للسـلام، لا بين مصر وإسرائيل فحسب بل بين إسرائيل وكل من جيرانها الآخرين، ممن يبدون استعداداً للتفاوض على السلام معها على هذا الأساس».

ب ـ اتفاقية «إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط»

تنطلق هذه الاتفاقية من أنه «ينبغي أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها. ولتحقيق هذا الغرض فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل». في المرحلة الأولى «تتفق مصر وإسرائيل على أنه، من أجل ضمان نقل منظّم وسلمي للسلطة مع أخذ الاهتمامات بالأمن من جانب كل الأطراف بعين الاعتبار، يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة إلى الضفة الغربية وغزة، لفترة لا تتجاوز الخمس سنوات. ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة ستنسحب الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإداراتها المدنية منهما فوراً، بعد أن يتم انتخاب سكان هذه المناطق سلطة حكم ذاتي تحل محل الحكومة العسكرية الحالية. ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية ستدعى حكومة الأردن للانضمام إلى المحادثات على أساس هذا الإطار. ويجب أن تعطي هذه الترتيبات الجيدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الأراضي، واهتمامات الأمن الشرعية لكل من الأطراف التي يشملها النزاع». وفي المرحلة التالية «تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخَبة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد يضم وفد مصر والأردن ممثلي الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين طبقاً لما يتفق عليه».

«وستتفاوض الأطراف في شأن اتفاقية تحديد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي، التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة. وسيتم انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية، ويكون هناك

إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع أمن معينة. وستتضمن الاتفاقية أيضاً ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام». كذلك «ستشكل قوة شرطة محلية قوية، قد تضم مواطنين أردنيين. وبالإضافة إلى ذلك ستشترك القوات الإسرائيلية والأردنية في دوريات، وفي تقديم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود».

أما الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس ـ وهي المرحلة الثالثة ـ فتبدأ «عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس إداري) في الضفة الغربية وغزة، في أسرع وقت ممكن، على ألّا يتأخر قيامها عن العام الثالث لبداية الفترة الانتقالية. وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة، وعلاقاتهما مع جيرانهما، وإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن، بحلول نهاية الفترة الانتقالية. وستدور هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن والممثلين المنتمين إلى سكان الضفة الغربية وغزة».

وبموجب الوثيقة الخاصة بالضفة والقطاع، اتُّفق أيضاً على انعقاد لجنتين منفصلتين: إحداهما تتكون «من ممثلي الأطراف الأربعة التي ستفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتهما مع جيرانهما»؛ والثانية من «ممثلي إسرائيل والأردن، ويشترك فيها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة للتفاوض في شأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن. وستضع هذه اللجنة في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل إليه في شأن الضفة الغربية وغزة. وستتركز المفاوضات على أساس جميع نصوص ومبادئ قرار مجلس الأمن رقم (242)».

وستقرر هذه المفاوضات في ما تقرر «موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن... ويجب أن يعترف الحل الناتج من المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة». وبهذا الأسلوب سيشترك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال:

«أ ـ أن يتم الاتفاق في المفاوضات، بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزة، على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة، والمسائل البارزة الأخرى، بحلول نهاية الفترة الانتقالية.

ب ـ أن يعرضوا اتفاقهم على ممثلي سكان الضفة الغربية وغزة للتصويت عليه.

ج ـ إتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم، تمشياً مع نصوص الاتفاق.

د ـ المشاركة كما ذكر أعلاه في عمل اللجنة التي تتفاوض في شأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن».

وعلى الرغم من كل ما في هذه النصوص من ضمان «لإسرائيل وأمنها»؛ فإن الوثيقة الخاصة بالضفة والقطاع تمضي لتضيف المزيد. فهي تنص على أن «يتم اتخاذ كل الإجراءات والتدابير

الضرورية لضمان أمن إسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قادرة من الشرطة المحلية، تجنَّد من سكان الضفة والقطاع». وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المعنيين لبحث الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي.

أما عن السكان العرب الذين طُردوا من الضفة الغربية وغزة في عام 1967، فقد تقرر أن يؤلف ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي خلال الفترة الانتقالية لجنة تعقد جلساتها باستمرار، وتقرر بالاتفاق مدى السماح بعودة هؤلاء العرب «مع اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاضطراب».

ج ـ اتفاقية «إطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل»

أما الوثيقة الخاصة بمعاهدة «السلام» بين مصر وإسرائيل، فقد نصت على التفاوض بين الطرفين لتحقيق انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء على مرحلتين: المرحلة الأولى انسحاب يتم في فترة تتراوح بين ثلاثة وتسعة شهور بعد توقيع معاهدة الصلح المصرية ـ الإسرائيلية، التي يجب أن توقع في غضون ثلاثة أشهر. أما المرحلة الثانية فيتم فيها الانسحاب الإسرائيلي النهائي من سيناء خلال فترة تتراوح بين عامين وثلاثة أعوام من تاريخ توقيع «معاهدة السلام». وتقضي الوثيقة ـ في ما تقضي ـ بإقامة علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل، عند اتمام الانسحاب في المرحلة الأولى. وتحدد مواقع مرابطة قوات الجانبين بعد توقيع معاهدة السلام المرتقبة. وقد كانت مبادئ هذه الوثيقة الأسس التي انبنت عليها المعاهدة التي وقعها الجانبان في واشنطن بتاريخ 1979/3/26.

لم ينسَ المتفاوضون في كامب دايفيد أن يلبوا المطالب الإسرائيلية، بأن تكون المبادئ التي أرسوها في اتفاقهم أساساً للتفاوض المرتجى بين إسرائيل والأطراف العربية الأخرى، فألحقوا بوثائق المؤتمر عدداً من البنود الخطيرة، منها أن «على الموقعين أن يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية، كذلك القائمة بين الدول التي تعيش في سلام. وعند هذا الحد ينبغي أن يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تشتمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على:

أ ـ اعتراف كامل.

ب ـ إلغاء المقاطعة الاقتصادية.

ج ـ ضمان تمتع المواطنين، في ظل السلطة القضائية، بحماية الإجراءات القانونية في اللجوء إلى القضاء. كذلك «يجب على الموقعين استكشاف إمكانات التطور الاقتصادي في إطار اتفاقيات السلام النهائي، بهدف المساهمة في صنع جو السلام والتعاون والصداقة، التي

تعتبر هدفاً مشتركاً لهم». كما «تجب إقامة لجان للدعاوى القضائية، للحسم المتبادل لجميع المطالب القضائية المالية»».

أما تنفيذ الاتفاق فقد تقرر أن يكون برعاية الولايات المتحدة أولاً؛ فاتفق الطرفان على أن تُدعى الولايات المتحدة إلى الاشتراك في المحادثات، في شأن موضوعات متعلقة بتنفيذ الاتفاقيات، وإعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الأطراف. أما مجلس الأمن فسيطلب إليه «المصادقة على معاهدات السلام وضمان عدم انتهاك نصوصها». كما «سيُطلب إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التوقيع على معاهدات السلام، وضمان احترام نصوصها...»، وسيُطلب إليهم كذلك «مطابقة سياساتهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الإطار».

د ـ الرسائل الملحَقة

كانت هناك مجموعة من الرسائل المتبادلة بين أطراف مؤتمر كامب دايفيد، يمكن اعتبارها بمثابة ملاحق لهذه الاتفاقيات التي انتهى إليها، وكانت تدور حول عدد من الموضوعات:

الرسالة الأولى، حررها السادات إلى كارتر؛ وحاول فيها تسجيل موقفه «من الوضع القانوني لمدينة القدس العربية، من حيث ضرورة اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية، ووجوب احترام وإعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية إلى المدينة، واعتبارها تحت السيادة العربية، على أن تتوافر لجميع الشعوب حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة، تحت إدارة وإشراف ممثلي هذا الدين. كما دعا إلى عدم تقسيم المدينة، مع موافقته على إقامة مجلس بلدي مشترك، يتكون من عدد متساوٍ من كل من العرب والإسرائيليين».

الرسالة الثانية، موجَّهة من بيغين إلى كارتر، وقد رفض فيها بيغين موقف السادات السابق «مؤكداً أن القدس تُعَدّ، وفق القوانين الإسرائيلية الصادرة في 28 حزيران/يونيو 1967، مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم، وأنها عاصمة دولة إسرائيل».

الرسالة الثالثة، موجَّهة من كارتر سجل فيها موقف بلده من هذا الموضوع، ووجهها إلى السادات، وأرسل نسخة منها إلى بيغين. وفيها أعلن أن موقف الولايات المتحدة في شأن القدس «يظل الموقف الذي أعلنه السفير آرثر غولدبيرغ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 تموز/يوليو عام 1967، وأكده من بعده السفير تشارلز يوست أمام مجلس الأمن في أول تموز/يوليو عام 1969. وهذا الموقف الذي عبر عنه كارتر بهذه الطريقة الملتوية يقوم على اعتبار القدس العربية جزءاً من الأراضي التي احتلتها إسرائيل بالقوة عام 1967 لا أكثر».

ـ كذلك تم تبادل رسالتين بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة؛ على النحو الآتي:

أ ـ وجه السادات الرسالة الأولى إلى كارتر؛ وأكد فيها أنه «من أجل ضمان تنفيذ البنود المتعلقة بالضفة الغربية وغزة، ومن أجل حماية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ستكون مصر على استعداد للاضطلاع بالدور العربي الذي تحدده هذه البنود، وذلك بعد المشاورات مع الأردن وممثلي الشعب الفلسطيني».

ب ـ كانت الرسالة الثانية من بيغين إلى كارتر، وفيها سجل الأول أن كارتر أبلغه أنه سيفسر ويفهم عبارات الفلسطينيين، أو الشعب الفلسطيني، الواردة في كل فقرة من وثيقة إطار التسوية المتفق عليها، بأنها تعني «عرباً فلسطينيين». لكن بيغين لا يشير إلى أنه يوافق على هذا التفسير الأمريكي. غير أنه لا ينسى أن يؤكد «أن الحكومة الإسرائيلية تفهم وستفهم تعبير الضفة الغربية، في أية فقرة يرد فيها من وثيقة إطار التسوية، على أنه يعني يهودا والسامرة».

5 ـ تبادل كارتر والسادات، وكارتر وبيغين، رسائل أخرى بشأن موضوع المستعمرات الإسرائيلية في سيناء. فقد طالب السادات بإزالة هذه المستعمرات كشرط مسبق لبدء مفاوضات السلام، التي تستهدف الوصول إلى معاهدة نهائية مع إسرائيل، في حين أجاب بيغين بأنه غير مخوَّل بالبتّ في هذا الموضوع ما لم يعرضه على الكنيست. وقد أخذ كارتر علماً بهذا الموقف الإسرائيلي ونقله بدوره إلى السادات. وجدير بالذكر أن الكنيست وافق على إخلاء القرى الإسرائيلية في سيناء، و«إعادة توطين ساكنيها» خارجها، فاتحاً الطريق بذلك للحكومتين المصرية والإسرائيلية للمضي في خطوات التسوية الثانية التي تبلورت في المعاهدة التي جرى التوقيع عليها في 26 آذار/مارس 1979.

5 ـ الوثائق السرية

أفرجت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) عن 250 وثيقة سرية في 1400 صفحة، في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، تتعلق بمؤتمر كامب دايفيد عام 1978. وتظهر تلك الوثائق دور الوكالة في تلك الحقبة الدبلوماسية التاريخية، بحيث تشير إلى قيام الوكالة بمراقبة القادة المصريين والإسرائيليين، ورصد تحركاتهم، وتحليل ميولهم الشخصية والسياسية. وتشمل الوثائق ملفات شخصية وسياسية تخص السادات وبيغين، قرأها كارتر قبل قمة الأيام الثلاثة عشر في المنتجع الرئاسي. وقال في ولاية أتلانتا إنها ساعدت في التحضير للتفاوض، في شأن ما أصبح أول معاهدة بين إسرائيل وأحد جيرانها العرب.

وتتضمن تلك الوثائق أيضاً محاضر جلسات لمجلس الأمن القومي الأمريكي، وملخصات للاجتماعات الرئيسية بين المسؤولين الأمريكيين والمصريين والإسرائيليين، وتغطي الفترة من كانون الثاني/يناير 1977 إلى آذار/مارس 1979.

وتضمنت تلك الوثائق معلومات وتوجهات مهمة جداً في شأن جماعة الإخوان المسلمين، واحتمالات إسقاط النظام في مصر، أو اغتيال السادات. فقد كشفت إحدى الوثائق أن «الجماعة» تلقت مساعدات خارجية لدعم نفوذها داخل الجيش المصري، بهدف إسقاط نظام السادات. وقالت الوثيقة الصادرة بتاريخ 1 حزيران/يونيو 1976، إن جماعة الإخوان المسلمين تلقت أموالاً وأسلحة من الجماهيرية الليبية، من أجل هدف محدَّد على المدى الطويل وهو استغلال أوجه القصور في نظام السادات. وأشارت الوثيقة إلى أن جماعة الإخوان المسلمين تستمد قوتها من الاعتماد على عائلات التجار وأصحاب المحال التجارية والفلاحين. وهي تهدف إلى خلق نظام عبارة عن مزيج سياسي إسلامي أصولي في ظل إصلاحات اجتماعية حديثة.

من الجدير بالذكر أن الكاتب الأمريكي روبرت دريفوس قد أكد، في كتابه الصادر عام 2006، بعنوان: لعبة الشيطان: دور الولايات المتحدة في نشأة التطرف الإسلامي، أن جماعة الإخوان المسلمين نشأت بمنحة من شركة قناة السويس، المملوكة في تلك الفترة لبريطانيا، مشيراً في كتابه إلى أن مؤسس الجماعة حسن البنا كان دائم الالتقاء بعدد من سفراء الدول الأجانب، وعلى رأسهم سفيرا بريطانيا والولايات المتحدة[45]. ووفقاً لما ورد بالكتاب، فإن الولايات المتحدة دعمت الجماعات الإسلامية في منطقة «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» جهراً وسراً، الأمر الذي تسبب بولادة «الإرهاب»، مؤكداً أن الولايات المتحدة تلاعبت بالإسلام كعقيدة، كما تلاعبت بالجماعات الإسلامية التي دعمتها ومولتها.

وكشف الكتاب أن الولايات المتحدة استخدمت الإخوان المسلمين في الخمسينيات، ضد جمال عبد الناصر. وبعد وفاته عام 1970، وتراجع القومية العربية، أصبح «الإخوان» سنداً وحليفاً للولايات المتحدة أكثر فأكثر، وبخاصة أن السادات بدوره استخدم الإخوان حينها لمناهضة الناصرية.

واعترف دريفوس في كتابه بأن بلده هو المسؤول الأول عن انتشار ما أسماه «الإرهاب الإسلامي»، بدعمه «الإخوان المسلمين» في مصر، والثورة الإسلامية في إيران، وتنظيم القاعدة خلال الحرب الباردة، مشيراً إلى أن تلك التنظيمات انقلبت فيما بعد على واشنطن مثل «الوحوش التي تنقلب على راعيها»، على حد وصفه.

وأعربت الاستخبارات الأمريكية، في تلك الوثائق، عن قلقها من احتمالات اغتيال السادات؛ بحيث جاء ذلك في الوثيقة السرية ذاتها بتاريخ 1 حزيران/يونيو 1976، التي تتناول وضع

(45) روبرت دريفوس، لعبة الشيطان: دور الولايات المتحدة في نشأة التطرف الإسلامي، ترجمة أشرف رفيق (بيروت: مركز دراسات الإسلام والغرب، 2006).

السادات، ومدى سيطرته على مصر. وقالت الوثيقة إن الاستخبارات الأمريكية ترى أنه لا يوجد أي تهديد للسادات، باستثناء احتمال تعرضه للاغتيال. وتقول: «باستثناء رصاصة من قاتل، أو أزمة قلبية، فلا يوجد أي تهديد للسادات».

كما كشفت وثيقة من إعداد وكالة الاستخبارات الأمريكية ووكالة الأمن القومي، مقدَّمة إلى الرئيس كارتر، أن الجناح العسكري لجماعة الإخوان المسلمين، والمعروف باسم «التنظيم الخاص»، لم يتم حلّه وإلغاؤه كما زعمت الجماعة خلال الخمسينيات. وذكرت الوثيقة التي تم إعدادها في 1 حزيران/يونيو 1976، بعض أسماء قيادات سياسية تمثل تهديداً للسادات، من بينها كمال الدين حسين، وحسين الشافعي، من قيادات ثورة 23 تموز/يوليو 1952، واسم آخر تم حذفه من الوثيقة، بحيث قررت الاستخبارات الأمريكية إبقاءه سراً، لكنها وصفته بأنه: «القائد الحالي للجناح السري المسلح التابع لجماعة الإخوان المسلمين».

وأكدت الوثيقة أن السادات يبدو مسيطراً على مقاليد الأمور، لكن معلومات من مصادر مختلفة تقدم صوراً مختلطة عن مدى سيطرة نظامه، والدعم الذي يتلقاه داخلياً كقائد للبلد. وقالت إن المؤسسة العسكرية تدعم السادات، لكن الضباط ليسوا مأمونين من التأثر بأنشطة العناصر اليسارية، والإخوان المسلمين، والناصريين، إضافة إلى مشكلات أخرى تواجهه، مثل الركود الاقتصادي، وضغط التضخم على الفقراء والطبقة العاملة، مؤكدة أنه لا تمكن الإطاحة بأية سلطة، إذا استمر دعم القوات المسلحة لها.

6 ـ تقييم الاتفاقيتين

لقد ترتب على الاتفاقيتين اللتين جرى توقيعهما في كامب دايفيد العديد من النتائج والتداعيات، على المستويات كافة، على النحو الآتي[46]:

أ ـ انعكاس الاتفاقيتين على القضية الفلسطينية

لقد حاولت الوثيقة الأولى، «إطار السلام في الشرق الأوسط»، أن تنسف قضية فلسطين كقضية قومية لكل العرب عبر الأجيال، وتحولها من قضية شعب يناضل من أجل حقوقه الوطنية، إلى قضية سكان أراضٍ محتلة فحسب. ويتضح ذلك مما يأتي:

1 ـ لم تأتِ الوثيقة على ذكر الشعب الفلسطيني إلا في جملتين فقط. وحتى هاتان الجملتان فرغتا من أي معنى؛ بحيث مضت الوثيقة في كل موضع آخر تركز في سكان الضفة والقطاع، أو فلسطينيي المنطقتين، وتمنحهم حق الحكم الذاتي لا أكثر، ويلاحظ أن الحكم الذاتي جُعل

(46) صلاح العقاد، السادات وكامب دايفيد: الاتفاقات وأصولها التاريخية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1984).

للسكان، فحسب، ما يفسح في المجال أمام إسرائيل للنقاش بشأن شمول حق السكان في الأرض التي يقيمون عليها.

2 ـ استبعدت الوثيقة منظمة التحرير الفلسطينية من أي دور في التسوية، وهي المنظمة التي اعُترف لها وحدها بتمثيل الشعب الفلسطيني من قبل الدول العربية بلا استثناء، ومن معظم دول العالم ومنظمة الأمم المتحدة، وأهم من ذلك كله من الشعب الفلسطيني، سواء من كان منه تحت الاحتلال أو في الخارج.

3 ـ تنكرت الوثيقة لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، الذي اعترفت به الجماعة الدولية ممثلة بصورة خاصة في الأمم المتحدة، ومعظم دول العالم. وبذا تكون الوثيقة قد سعت لإلغاء جميع المكاسب والمنجزات على كل الصعد. فهي إذ حصرت حق الفلسطينيين في الضفة والقطاع في الحكم الذاتي، خرجت تماماً عما توافقت عليه الجماعة الدولية بشأن مضمون تقرير المصير عموماً، وتقرير المصير للشعب الفلسطيني بصورة خاصة. فثمة فرق جوهري بين الحكم الذاتي والاستقلال الناجز.

4 ـ تذكر الوثيقة في غير موضع عبارة «سكان» القطاع والضفة. وهذا يعني التسوية بين الصهيونيين الذين استوطنوا، أو الذين سيستوطنون في المستقبل فيهما بصورة غير شرعية، وبين شعبهما الأصلي.

5 ـ لم تتطرق الوثيقة إلى حق الفلسطينيين المطرودين من ديارهم في العودة من دون قيود. وهو حق اعترفت لهم به الأمم المتحدة منذ قرارها رقم (194) عام 1948، وحتى الآن.

6 ـ إن ما ورد في الوثيقة بشأن حقوق الفلسطينيين ليس إلا تكراراً لمشروع بيغين للحكم الذاتي، الذي تظاهر السادات برفضه في لقاء الإسماعيلية عام 1977. ثم إن الوثيقة لم تعط ممثلي السكان في الضفة والقطاع أي حق في اتخاذ قراراً يتعلق بمصيرهم، غير الموافقة على اقتراحات تقدَّم إليهم من قبل إسرائيل ومصر والأردن مجتمعة، وهذا يعني فعلياً أن مصيرهم رهن بالقرار الإسرائيلي وحده.

7 ـ تناست الوثيقة عمداً مدينة القدس. وهذا التناسي يمثل تنازلاً كبيراً جداً من جانب السادات عن الحقوق العربية والقومية والتاريخية والدينية والقانونية في المدينة، وتسليماً بمزاعم إسرائيل بجعلها عاصمة لها. ولا يخفف من هذا ما تبادله السادات وكارتر من رسائل. فقد اكتفى كل منهما ـ وأحدهما كارتر ليس طرفاً في الصراع ـ بمجرد تسجيل موقف. أما الطرف المعني الآخر، إسرائيل، فقد أكد موقفه الاستعماري العدواني من القدس. ولقد سبقت الإشارة إلى أن الوثائق السرية البريطانية، التي جرى نشرها مؤخراً، تضمنت أن موافقة إسرائيل على التفاوض

مع مصر كان من بين شروطها عدم طرح موضوع القدس على طاولة المفاوضات، وكما تقدم تعهد السادات باستعداده حتى للتخلي لإسرائيل عن القدس!

إن موقف السادات من القدس يشكل من خلال هذه الوثيقة خروجاً ـ لا يملكه ـ على قرارات مؤتمرات القمة العربية، ومجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وتحدياً للمواقف الصريحة والمعلنة لمجموعة عدم الانحياز، والمؤتمر الإسلامي. وأهم من هذا كله يشكل تحدياً سافراً لحقوق الشعب العربي الفلسطيني.

ب ـ الانعكاسات على الأراضي العربية المحتلة

ثمة آثار بالغة الخطورة على الأراضي العربية المحتلة الأخرى. فقد تبنت الوثيقة فعلياً التفسير الإسرائيلي لقرار مجلس الأمن الرقم (242) عام 1967، بشأن الانسحاب من الأراضي المحتلة، الذي يشير إلى الانسحاب من «أراض» احتُلت في النزاع الأخير، لا «الأراضي» المحتلة. وبذلك حاولت القضاء على جميع المكتسبات التي حققها العرب بعد حرب عام 1973، سواء أكان ذلك على الصعيد العسكري أم على الصعيد السياسي الذي تعبر عنه قرارات الأمم المتحدة. ويتجلى ذلك بصورة خاصة في ما يأتي:

1 ـ لم تتطرق الوثيقة إلى مصير المستعمرات الإسرائيلية القائمة في الضفة والقطاع، ولا تعرضت لموضوع الهجرة الصهيونية إليهما. وهذا يعني أن سيل الاستيطان سيستمر، أو أنه لن يحد منه شيء على الأقل. كما أن المستعمرات القائمة ستبقى. وفي هذا تثبيت للمفهوم الصهيوني عما يسميه «الحقوق التاريخية» في أراضي فلسطين العربية، ويمثله إصرار بيغن على أن الضفة الغربية هي «يهودا والسامرة».

2 ـ ربطت الوثيقة مستقبل الضفة الغربية والقطاع بموافقة الأردن على الاشتراك في المفاوضات المقترحة. وهذا يعني استمرار الوضع القائم إذا لم يوافق الأردن على هذا الاشتراك. وهذا ما حدث فعلاً، وحمل مصر على التفاوض باسم الجانب العربي، من دون أن تملك سلطة تخولها ذلك قانونياً.

3 ـ إن دور الأردن، إذا وافق على المشاركة في التسوية المفروضة، سيكون محدوداً كدور ممثلي السكان في الضفة والقطاع، لاعتبارين:

أولهما، أن القوات العسكرية الوحيدة التي ستوجد في الضفة والقطاع، حاضراً ومستقبلاً، هي القوات الإسرائيلية.

وثانيهما، أن اليد الطولى في حسم جميع مشروعات الحكم الذاتي ومستقبل السكان ستكون لإسرائيل، ما دام إجماع آراء الفرقاء المذكورين في الوثيقة شرطاً لازماً لتنفيذ بنودها.

4 ـ واضح من نص الوثيقة أن إسرائيل لن تعود في جميع الأحوال إلى حدود ما قبل الخامس من حزيران/يونيو 1967، ولن تسمح بإقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، وهذا يتعارض لا فقط مع مبدأ عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة، كما يعرفه ميثاق الأمم المتحدة، بل أيضاً مع حقوق الشعب الفلسطيني كما قررتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بوضوح متزايد منذ مطلع السبعينيات.

فضلاً عن ذلك فقد كرست الوثيقة المفهوم الإسرائيلي لما يسمى «الحدود الآمنة»، وهو المفهوم الغريب على القانون الدولي.

ج ـ تأثير الاتفاقيتين في الوضع العربي وسيادة مصر على أراضيها

لا بد أيضاً من الإشارة إلى آثار الاتفاقيتين في الوضع العربي بصفة عامة، وسيادة مصر على أراضيها بصفة خاصة، على النحو الآتي:

1 ـ تُعتبر الاتفاقيتان حلاًّ منفرداً مع إسرائيل. فليس بين وثيقتيهما ارتباط في التوقيت أو التنفيذ، كما أنهما وُقعتا في عزلة عن الإجماع العربي، الذي رفضهما جملة وتفصيلاً. ومثلت الاتفاقية الخاصة بسيناء كذلك نموذجاً خطيراً لأي حل.

2 ـ إن الوثيقة الخاصة بالانسحاب من سيناء انتقصت من السيادة المصرية على شبه الجزيرة عندما فرضت قيوداً على حرية تصرف مصر بهذا الجزء من ترابها الوطني، في ما يعرف في القانون الدولي بحال «فرض الإرادة»، الذي لا يتم إلا بفرض الغالب إرادته على المغلوب.

3 ـ الواضح من نص الاتفاقيتين أن هدف إسرائيل في التغلغل الاقتصادي إلى الوطن العربي قد ضُمن ووُضعت أسسه بما يُضعف الجبهة العربية أمام الاستعمار الاستيطاني الصهيوني.

لا عجب، والحال هذه، أن يغضب الشعب العربي، ويُجمع على رفض مؤتمر كامب دايفيد وما تمخض عنه. وقد تجلى ذلك على الصعيد الرسمي بانعقاد مؤتمر القمة التاسع في بغداد عام 1978، والقرارات الخطيرة التي اتخذها بحق السادات، ونظامه. أما هذا النظام فقد تجاهل كل ذلك، ومضى خطوة أبعد فوقّع «معاهدة السلام» مع إسرائيل في 1979/3/26.

د ـ الاتفاقيتان من منظور الشرعية الدولية

إن وثيقة «إطار السلام في الشرق الأوسط» تخطت الشرعية الدولية، وصادرت حق البلدان العربية، وخرقت مبادئ السلام العادل كما يعرفه القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، على النحو الآتي:

1 ـ إن الاتفاقيتين تتخطيان بمضمونهما الشرعية الدولية بصورة فاضحة، على الرغم من العبارت المدبجة الواردة فيهما. فالإطار الذي وقعت فيه الاتفاقيتان يتعارض نصاً وروحاً مع قراري مجلس الأمن رقمي (242) و(338)؛ اللذين أعطيا للأمم المتحدة والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الدور الأهم في التوصل إلى تسوية عن طريق ما عُرف بصيغة «مؤتمر جينف». ثم إن الوثيقة تفرض على مجلس الأمن صيغة جديدة، وتطالبه والدول الدائمة العضوية فيه بحمايتها، وكأنها محاولة لفرض وصاية على الأمم المتحدة ذاتها.

2 ـ إن ما تم التوصل إليه في كامب دايفيد يلغي عملياً قرارات الأمم المتحدة، ولا سيَّما تلك التي تتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني وأراضيه المحتلة.

3 ـ تناولت هذه الوثيقة أطرافاً وقضايا لا تتعلق بالموقّعين عليها. وفي هذا خرق لأبسط قواعد المعاهدات الدولية؛ التي تقضي بأن المعاهدة لا تلزم أصلاً إلا عاقديها. فالوثيقة مسَّت بصورة مباشرة مصالح سورية ولبنان والسعودية والأردن، في ما يتعلق بحرية الملاحة في مضايق تيران، كما أنها أهدرت حقوق الشعب الفلسطيني. وتلك كلها مسائل تخص هذه الأطراف قانونياً، وتخص الأمة العربية كلها قومياً.

4 ـ إن تصرف السادات في شأن «وثيقة إطار السلام» يمثل خرقاً بيِّناً لميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع المشترك عام 1950، وخروجاً على مقررات مؤتمرات القمة العربية المتتالية، ولا سيَّما قمتي الجزائر والرباط. وإضافة إلى ذلك، فإن السادات نصَّب نفسه قيِّماً على الأطراف العربية المعنية، ووصياً على الحقوق القومية للأمة العربية. فقد تعهد، إلى جانب ما تعهد به، بإلغاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، وحماية رعايا إسرائيل في الدول العربية، وإقامة علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية معها، بكل ما في هذا وذاك من أضرار جسيمة على الجبهة العربية المواجهة للغزوة الصهيونية.

5 ـ استجابت الوثيقة للمطلب الإسرائيلي المستمر بإبرام معاهدة صلح منفردة، حتى قبل أن يتحقق أهم شروط الصلح؛ المتمثلة بـ: الانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة، وضمان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وهو أمر خلق سابقة فريدة من نوعها في العلاقات الدولية، تقوم على أساس فرض إرادة الغالب على المغلوب، مع ادعاء سيادة الأخير.

6 ـ كرست الوثيقة المزاعم الصهيونية بوجود حقوق مادية لليهود العرب الذين تركوا أقطارهم الأصلية بملء إرادتهم، وساوتها بحقوق الفلسطينيين الذين هُجروا من بلدهم بالقسر والإرهاب.

هـ ـ ردود الفعل

أثارت اتفاقيات كامب دايفيد ردود فعل حادة معارضة في مصر وفي الدول العربية، على المستويات الرسمية والشعبية. ففي مصر، استقال وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل لمعارضته

الاتفاقية، وأشار في كتابه السلام الضائع في اتفاقات كامب دايفيد إلى أن «ما قبل به السادات بعيد جداً من السلام العادل»، وخصص فصلاً في الكتاب بعنوان لافت: «مذبحة التنازلات»، وانتقد هذه الاتفاقيات لكونها لم تشر صراحة إلى انسحاب إسرائيلي من قطاع غزة والضفة الغربية، ولعدم تضمنها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

على الصعيد العربي، كان هناك مناخ عام من الإحباط والغضب؛ لأن الشارع العربي كان لا يزال تحت تأثير أفكار الوحدة العربية، وتوجهات جمال عبد الناصر. كما أن الاتفاقيات منافية لقرار قمة الخرطوم عام 1967، أنه لا صلح مع إسرائيل، ولا اعتراف بها، ولا مفاوضات معها، ولا تصرف منفرداً في القضية الفلسطينية. وحتى في الشارع المصري، طالب المثقفون المصريون، أمثال توفيق الحكيم وحسين فوزي ولويس عوض، بالابتعاد عن العروبة المبتورة التي لا ترى العروبة إلا في ضوء المصلحة المصرية فقط.

كما أدت الاتفاقيات إلى نشوء نوازع الزعامة الإقليمية والشخصية في الوطن العربي، في محاولة لسد الفراغ الذي خلّفته مصر؛ لدى القيادات في العراق وسورية، فحاولت الدولتان تشكيل وحدة في عام 1979، لكنها انهارت بعد أسابيع قليلة، وعُقد في العاصمة العراقية بغداد قمة عربية في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1978، رفضت اتفاقيات كامب دايفيد، وقررت تعليق عضوية مصر في الجامعة، ومقاطعتها. واتخذت الجامعة لاحقاً قراراً بنقل مقرها من القاهرة إلى تونس، نقلاً موقتاً، احتجاجاً على الخطوة المصرية. وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1979، عقد مؤتمر القمة دورته العادية في المقر الجديد في تونس، وأكد تطبيق مقاطعة مصر. كانت الاتفاقيات في مصلحة إسرائيل كلياً، بحيث تغير التوازن العربي بفقدان مصر دورها المركزي في الوطن العربي، وفقدان الوطن العربي أكبر قوة عسكرية عربية متمثلة بالجيش المصري، وتمزيق أمل الوحدة العربية.

وازداد التشتت في الموقف العربي بعد حرب الخليج الأولى؛ إذ انضمت سورية وليبيا إلى صف إيران، وحدث في أثناء هذا التشتت غزو إسرائيل للبنان عام 1982، بحجة إزالة منظمة التحرير الفلسطينية من جنوب لبنان، وتمت محاصرة العاصمة اللبنانية لعدة شهور، ونشأت فكرة «الاتحاد المغاربي» الذي كان مستنداً على أساس الانتماء إلى أفريقيا وليس الانتماء إلى القومية العربية.

إن اعتراف مصر بإسرائيل، أعطى مشروعية للاغتصاب الصهيوني لفلسطين من جانب أكبر دولة عربية، في سابقة هي الأولى من نوعها عربياً، الأمر الذي أدى في ما بعد إلى تخفيض كبير في سقف المطالب الفلسطينية والعربية، بحيث توالت بعدها الاعترافات والمبادرات والتنازلات عن الحق العربي التاريخي في الأراضي المحتلة، لتنتهي إلى قبول أجزاء من الأرض منزوعة السيادة في اتفاقية أوسلو، ثم خريطة الطريق، التي على الرغم من تواضعها فإنها لا تجد من

ينفذها حتى الآن، ولن تجد. كذلك أخرجت الاتفاقيات مصر بثقلها التاريخي من الصراع ضد المشروع الصهيوني، ما أدى إلى خلل كبير في ميزان القوى، أسفر في النهاية عن تصفية قوى المقاومة الفلسطينية في الخارج، وحصارها في الداخل، كما أدى إلى عجز قوى المقاومة العربية، وعربدة إسرائيل اللانهائية في المنطقة وإعادة ترتيبها كما تشاء. أدى اعتراف مصر بإسرائيل إلى رفع المقاطعة الدولية عنها، التي كان ينتهجها عدد كبير من الدول الصديقة لمصر والعرب، الأمر الذي أدى إلى تحرر إسرائيل من حصار دولي خانق، وأسفر عنه بث دماء جديدة في الاقتصاد الإسرائيلي، وإطالة عمر المشروع الصهيوني.

بل لقد تلقى السادات صدمة لم يكن يتوقعها، عندما توجه من واشنطن مساء يوم 21 أيلول/ سبتمبر عام 1978 إلى المغرب، بعد انتهاء المؤتمر مباشرة. وبحسب سعد مرتضى، الذي كان سفيراً لمصر في المغرب وقتئذ، في مذكراته مهمتي في إسرائيل ـ مذكرات أول سفير مصري في تل أبيب: عندما وصل السادات إلى الرباط لم تكن هناك مراسم الاستقبال المعتادة لرئيس الدولة، ولا استعراض لحرس الشرف، ولا موسيقى تعزف النشيد الوطني المصري، ويكشف: «كأنما قرأ وزير القصور الملكية والتشريفات أفكاري، فأوضح لي أن التقاليد العسكرية لا تسمح بالاستقبال الرسمي بكل مظاهره بعد غروب الشمس، وطلب مني أن أوضح ذلك للمسؤولين المصريين تحاشياً لسوء الفهم»[47]! في صباح اليوم التالي توجه السادات والوفد المرافق له إلى قصر الصخيرات حيث استقبلهم الملك الحسن وكبار مستشاريه. وبحسب مرتضى: «بدأ السادات في عرض سرد تاريخي للصراع العربي ـ الإسرائيلي، منذ بدء الحركة الصهيونية، ودعوة هرتزل، ووعد بلفور، وكيف أن مصر حققت أول نصر عسكري ضد إسرائيل، وأضاف أننا في النهاية لم نصل إلى حل للصراع العربي ـ الإسرائيلي باتباع سياسة الرفض، والتمسك بالحصول على كل شيء أو لا شيء».

وقال السادات: إن «طريق رفض السلام، ستظل إسرائيل به محتفظة بالأرض المحتلة، وقد نرفض الآن ما نقبله بعد عشر سنوات فترفضه إسرائيل، وتأكدت بعد اتصالاتي بأطراف عديدة، كان آخرها الرئيس الروماني تشاوشيسكو، أن حكومة بيغين قادرة على توقيع السلام، وراغبة في ذلك، لهذا قمت بمبادرتي وزرت القدس، ورفض قادة العرب أن يؤيدوا موقفي، وربما لو وقفوا إلى جواري لكنا حصلنا على شروط أفضل».

يؤكد مرتضى أيضاً، أن السادات أوضح قصده من تصريحه باستعداده لتزويد إسرائيل بمياه النيل عبر سيناء، الذي قوبل بالاستياء في مصر والوطن العربي، فذكر أنه في حرصه الشديد

(47) سعد مرتضى، مهمتي في إسرائيل: مذكرات أول سفير مصري في تل أبيب (القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008).

على إعادة الأراضي العربية إلى الشعب الفلسطيني، ذهب إلى حد عرضه أن يزود بمياه النيل كل مستعمرة إسرائيلية تنقل من الضفة الغربية وغزة إلى داخل إسرائيل، لكن إسرائيل رفضت تمسكاً بمستعمراتها!

ويضيف مرتضى: «تساءل السادات في ختام حديثه الذي استغرق أكثر من ساعة ونصف الساعة: هل هناك حل آخر للمشكلة؟ إن إسرائيل تفرض حكماً عسكرياً صارماً على شعب الأرض المحتلة، وحين زرت القدس تعالت نداءات بعض السكان تطلب مني مساعداتهم على التحرر من عسف الاحتلال الإسرائيلي». ويتابع مرتضى: «لم يكن الجو حاراً، ومع ذلك راح الرئيس يجفف عرقه المتصبب على جبينه بمنديله، وبعدما انتهى من حديثه خيَّم السكون على المجتمعين، وبدا واضحاً من هذا الصمت الثقيل أن السادات لم ينجح في كسب الجانب المغربي إلى صفّه»، بالرغم من دور الملك الحسن الثاني السري في ترتيب لقاءات بين مسؤولين مصريين وإسرائيليين مهدت لزيارة السادات إسرائيل.

ويتذكر مرتضى، أنه بعد شرح السادات، دعا الملك الحسن مستشاريه ووزراءه إلى الاستفسار من الرئيس عما يريدون أو يرونه غامضاً. وبعد هذا الصمت الثقيل، كان هناك سؤال واحد من أحد كبار المستشارين، عن مقررات قمة الرباط عام 1974 التي تعتبر «منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني»، فأجاب بأنه لم يعالج القضية ذاتها، ولم يتفق على حل نهائي، لكنه سعى للوصول إلى مرحلة انتقالية لتحسين أوضاع سكان الضفة الغربية وغزة. وسُئل عن وضع مدينة القدس العربية، فقال إنه لم يتوصل في شأنها إلى اتفاق مع إسرائيل.

ويلاحظ أن العرب لم يكونوا الوحيدين المقتنعين بأن الاتفاقية كانت بمثابة تفريط في منجزات النصر العسكري العربي في حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973، وأن السادات قد ركز في استرجاع سيناء على حساب القضية الفلسطينية والعربية، فقد تلقى أيضاً انتقادات من الاتحاد السوفياتي وكتلته، ودول عدم الانحياز، وبعض الدول الأوروبية الغربية، وعلى سبيل المثال، فإن فرانسوا بونسيه، سكرتير عام الرئاسة الفرنسية في عهد الرئيس جيسكار ديستان، قال لوزير الدولة للشؤون الخارجية بطرس بطرس غالي في قصر الإليزيه، ناصحاً، قبل أن توقع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل: «إذا لم تتمكن من الوصول إلى اتفاق في شأن الفلسطينيين، قبل توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية، فكن على ثقة من أنك لن تحصل لهم على شيء فيما بعد من الإسرائيليين»، كذلك، فإن الفاتيكان كان على اعتقاد بان السادات ركز بالكامل في أهداف مصر، وأهمل القضايا العربية الجوهرية الأخرى.

ثانياً: معاهدة السلام

في 26 آذار/مارس 1979 وقعت مصر وإسرائيل على معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية؛ وكانت المحاور الرئيسية للمعاهدة هي إنهاء حال الحرب، وإقامة علاقات طبيعية وودية بين مصر وإسرائيل، وانسحاب إسرائيل من سيناء التي احتلتها عام 1967، وتضمنت المعاهدة أيضاً ضمان مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس، واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرين مائيين دوليين. إن المعاهدة عبارة عن 9 مواد رئيسية؛ منها اتفاقات بشأن جيوش الدولتين والوضع العسكري، وعلاقات البلدين، وجدولة الانسحاب الإسرائيلي، وتبادل السفراء في 1981/1/1، بينما لا يزال ثلثا سيناء محتلاً. تضمنت المعاهدة أيضاً البدء بمفاوضات لإنشاء منطقة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة، والتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن رقم (242).

من المؤكد، في ضوء التجربة، أن المعاهدة لم تؤدِّ على الإطلاق إلى تطبيع كامل في العلاقات بين مصر وإسرائيل، حتى على المدى البعيد. فكانت المعاهدة تعبيراً غير مباشر عن استحالة فرض الإرادة على الطرف الآخر، بل تتسم علاقات البلدين، حتى الآن، بالبرودة والفتور، من هنا جاء تعبير «السلام البارد». فعلى سبيل المثال، لم ينجح السفراء الإسرائيليون في القاهرة، حتى الآن، في اختراق الحاجز النفسي والاجتماعي والسياسي والثقافي الهائل بين مصر وإسرائيل، ولا تزال قضايا متعددة بين الدولتين، ومنها:

1 ـ مسألة محاكمة مجرمي الحرب من الجيش الإسرائيلي، المتهمين بقضية قتل أسرى من الجيش المصري في الحروب، والتي جددت مصر مطالبتها بالنظر في القضية عام 2003.

2 ـ امتناع إسرائيل من التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

3 ـ مسألة مدينة أم الرشراش المصرية، التي لا تزال تحت سيطرة إسرائيل، ويطلق على المدينة اسم «إيلات» من قبل الإسرائيليين، وقد تم احتلالها من قبل إسرائيل في 10 آذار/مارس 1949. وتشير بعض الدراسات المصرية إلى أن قرية أم الرشراش كانت تدعى في الماضي قرية الحجاج، حيث كان الحجاج المصريون المتجهون إلى الجزيرة العربية يستريحون فيها.

4 ـ قضية التعويضات عن الأموال التي تعتبرها مصر «أموالاً منهوبة»، نتيجة استخراج إسرائيل للنفط في سيناء لمدة 6 سنوات.

لم تكن المعاهدة مجرد اتفاقية بين بلدين متحاربين، أنهت سنين طويلة من الصراع، كما تخيل من وقع عليها، وإنما كانت طامة كبرى لحقت بمصر والأمة العربية، ونصراً مؤزراً لكيان يبحث عن الشرعية والاعتراف به، فإذا بهذا الاعتراف يأتي من أكبر دولة عربية، وبهذا الأسلوب. فهذه المعاهدة أعادت سيناء إلى مصر منقوصة السيادة، وشرعت إسرائيل بعدها في ترتيب

أوضاعها؛ فضربت المفاعل النووي العراقي عام 1981، واجتاحت قواتها العاصمة اللبنانية بيروت عام 1982، وطردت الفلسطينيين إلى تونس واليمن، ليصبحوا بعيدين عن أراضيهم في فلسطين، وعن بؤرة الصراع، كي يتم إرغامهم في النهاية على الاعتراف بهذا الكيان المزروع بين ظهرانيهم، ويقبلوا بأية تسوية تمليها عليهم إسرائيل والولايات المتحدة، التي أصبحت تمتلك ليست فقط 99 بالمئة من أوراق اللعبة كما قال السادات، لكنها أصبحت تمتلك 100 بالمئة من كل شيء في المنطقة، وكل هذا النفوذ جاء بعد أن أخرجت المعاهدة مصر من دائرة الصراع، وجرى ضبط الوضع العربي على إيقاع المنظومة الرأسمالية العالمية، ويصبح بالتالي من مسلّمات السياسة العربية الرسمية أن ما لا تقبله وتباركه الولايات المتحدة يندرج تحت بند الحلول غير الواقعية.

ثم كان من المنطقي أن تدمغ هذه المعاهدة بأنها أسوأ معاهدة جرى إبرامها في تاريخ المعاهدات الدولية، ويجري تدريسها في المعاهد السياسية على أنها نموذج لسلب الإرادة الوطنية، فلا توجد معاهدة في العالم كبّلت دولة، وشلّت إرادتها، وأخضعتها، كما فعلت هذه المعاهدة، التي أصبحت السياسة المصرية الرسمية، منذ التوقيع عليها، تتمحور حولها، وتلتزم بمقتضياتها، لا فقط بنصوصها.

لقد اعترف كيسنجر في مذكراته بأنه لم يكن يتصور أن يوافق السادات على ما جاء في بنودها، قائلاً: «لقد تصورت أن السادات عندما يقرأ بنود هذه المعاهدة سوف يركلني في مؤخرتي، ويعود غاضباً إلى مصر، ويعلن الحرب مرة أخرى، فإذا بي أفاجأ بأن السادات قد وافق على كل ما جاء فيها دون مناقشة»! إلى هنا انتهى كلام كيسنجر، وهو واحد من أهم رعاة المعاهدة، التي استقال بسببها ثلاثة من وزراء الخارجية المصرية، احتجاجاً على ما جاء فيها، وعلى تصرفات السادات الفردية. ويبدو أن السادات كان مدركاً مدى جسامة ما أقدم عليه، منذ أطلق مبادرته حتى توقيع المعاهدة، ومدى حرصه على «إتمام مهمته»، فإذا به يخبر مصطفى خليل، رئيس الوزراء، في أحد الاجتماعات: «أنا لو لم أطبّع العلاقات، وأبادل السفراء، يجوز أن يأتي شخص آخر من بعدي ولا يستطيع أن يقدم على ذلك»[48]!

1 ـ نتائج المعاهدة

لقد غيَّرت «المعاهدة» وجه الوطن وخريطته. كان تأثيرها فادحاً، لا في مصر فحسب، بل في الوطن العربي بأسره. ونقدم في ما يأتي عرضاً لما جنته مصر والأمة العربية من تلك المعاهدة[49].

(48) صبري، السادات: الحقيقة والأسطورة، ص 418.

(49) اعتمد هذا العرض بصفة أساسية على المصدر الآتي: عصمت سيف الدولة، هذه المعاهدة (بيروت: دار المسيرة، 1979). انظر أيضاً: جعفر عبد السلام، معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، 1980)، ومنير الحمش، السلام المذل، ط 2 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1980).

أ ـ الاعتراف بإسرائيل

لا شك في أن الاعتراف بإسرائيل هو أخطر نتائج المعاهدة، الأمر الذي يقتضي عرض ما يعنيه «الاعتراف بدولة إسرائيل» بالضبط، وما يترتب عليه من تبعات ونتائج، تؤكد جانباً أساسياً من «الكارثة الكبرى» التي تنطوي عليها عملية التسوية برمَّتها. تنصرف كلمة الاعتراف ـ من الناحية اللغوية ـ إلى «الإقرار على النفس»، إلا أن دلالتها لا تكتمل إلا بأمرين: الأول، بنسبة هذا الاعتراف إلى مضمون واضح ومحدد. والثاني، بتحديد موقف صاحب الاعتراف من المضمون الذي أقر به. في ضوء ذلك، لا بد من تأكيد الاختلاف الجوهري بين حالين من حالات الاعتراف حين ينصرف الأمر إلى حال إسرائيل بالذات:

الأولى، حين ينصرف الاعتراف إلى «وجود إسرائيل»: في هذه الحال، لا بد من الإقرار بأنه لا يوجد عربي ينكر أن إسرائيل موجودة. هذا الاعتراف له مضمون واضح ومحدد: أن هناك على الأرض العربية في فلسطين وجوداً صهيونياً يسمى إسرائيل. كما أنه يصدر عن موقف واضح ومحدَّد أيضاً، وهو: رفض هذا الوجود الصهيوني غير المشروع، وضرورة العمل من أجل تصفيته واسترداد الأرض العربية المغتصبة.

والثانية، حين ينصرف الاعتراف إلى «دولة إسرائيل»؛ وهو يختلف اختلافاً جوهرياً عن الاعتراف في الحال الأولى؛ ذلك بأنه إذا كانت «الدولة» لا تقوم إلا بقيام عناصرها الثلاثة: إقليم محدد، وشعب معين، وسلطة تمثل سيادة الشعب على الإقليم، وإذا كان الاعتراف يصدر من، وينصبّ على «أشخاص القانون الدولي»، وهي الدول، فإن اعتراف دولة ما بدولة أخرى ـ تبعاً لأحكام القانون الدولي ـ لا يعني فحسب أن ينصب الاعتراف بالدولة المعترف بها كما تدّعي هي لنفسها شعباً أو إقليماً أو سيادة، بل يعني أيضاً شرعية الدولة المعترف بها في مواجهة الدولة المعترفة بها، بحيث لا يجوز للأخيرة أن تنازعها أو تنكر عليها سيادة شعبها على إقليمها، واستقلاله بهذه السيادة، وحقه في ممارستها، بالطريقة التي يراها من دون تدخل من خارجه.

معنى ما تقدم أن ذلك الاعتراف بدولة إسرائيل هو، على وجه عام، إقرار ملزم للدول العربية بأن دولة إسرائيل بكل عناصرها (الأرض، والشعب، والسيادة) دولة مشروعة، وهو، على وجه خاص، إقرار ملزم لهذه الدول بأن أرض فلسطين من حق الشعب اليهودي، أي أنه «اعتراف» بشرعية «المبدأ الصهيوني»، الذي وضعت على أساسه الاستراتيجية الصهيونية منذ أكثر من قرن، وهو المبدأ القائل: «إن لليهود حقاً تاريخياً مشروعاً في فلسطين». وبالتالي، فإن الاعتراف هنا ليس إقراراً بحدوث هزيمة على مستوى تكتيكي، ولا حتى إقراراً بحدوث الهزيمة على مستوى استراتيجي، ولا هو اعتراف بالأمر الواقع، أي بمجرد «وجود إسرائيل» من دون مصادرة

المستقبل، بل هو حسم للصراع مع الصهيونية على مستوى المبدأ ذاته؛ لأنه يسلّم بوجود «حقوق» للعدو في ما اغتصبه بالقوة.

بل أكثر من ذلك؛ لقد تجاوز اعتراف السادات، إلى حد بعيد وغريب، المنطق الصهيوني في شأن مسألة «قيام إسرائيل»، وقد بلغ ذلك الاعتراف ذروته المأسوية في خطابه أمام الكنيست، حينما أشار إلى «المبرر القانوني والأخلاقي» لإقامة دولة إسرائيل؛ قائلاً: «إذا كنتم قد وجدتم المبرر القانوني والأخلاقي لإقامة وطن قومي على أرض لم تكن كلها ملكاً لكم، فأولى بكم أن تتفهموا إصرار شعب فلسطين على إقامة دولته من جديد في وطنه»! في هذا التوجه الخطير، تتجسد تماماً الاستجابة إلى «متطلبات إسرائيل»، التي عمد إلى تأصيلها وتوضيحها «هاركابي» ـ مدير الموساد الأسبق ـ حين أشار إلى «أن اعتراف الدول العربية بإسرائيل ينبغي له أن ينصرف ليس إلى مجرد «وجود دولة إسرائيل كأمر واقع»، وإنما إلى شرعية «تأسيس دولة إسرائيل من جديد»[50]. هنا تحديداً تكمن «الهزيمة الكاملة»، أي «هزيمة الإرادة».. من دون قتال؛ وهي تحدث حين تقع هزيمة على «المستوى التكتيكي»، فيجري التراجع على «المستوى الاستراتيجي»، بل يجري قبول «نظرية العدو» في الصراع وتبنيها. إن «الهزيمة الكاملة» ـ كما «الجريمة الكاملة» ـ نادرة الحدوث، لكنها على الساحة العربية أصبحت متكررة الحدوث، وبشكل أكثر سوءاً في كل مرة.

لا شبهة إذاً في أن اعتراف الدول العربية ـ على المستوى الرسمي ـ بدولة إسرائيل هو «إقرار ملزم» بأن فلسطين هي أرض إسرائيل. وبالتالي، فهو لا يمثل فحسب إقراراً بشرعية «وجود إسرائيل»، وتخلياً عن المبدأ الذي خاض العرب من أجله الصراع ضدها: إن فلسطين جزء من الأمة العربية، لا يجوز التصرف فيه أو التنازل عنه.. لكنه، إضافة إلى هذا وذاك، تعبير عن وضعية خطيرة تتجاوز «حال الهزيمة»، إلى «حال الاستسلام»، حتى من دون أن تكون نتيجة ضرورية لها.. بل حتى من دون هزيمة.

أما الاعتراف الفلسطيني بالذات فهو «نكبة حقيقية» أخرى، إذ إنه ليس مجرد «إقرار على النفس» بشرعية الاستعمار الصهيوني لفلسطين؛ بكل ما يعنيه ذلك بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني، وحقوقه غير القابلة للتصرف في وطنه وأرضه، إنما يتضمن في الوقت نفسه إنكار جزء من الذات الفلسطينية، بحيث يؤدي إلى إخراج قطاع مهم من الفلسطينيين من تعريف الشعب الفلسطيني، هم الخاضعون للاحتلال منذ عام 1948. لذلك، فهو اعتراف من أسوأ الاعترافات في التاريخ، وأكثرها خطراً. فهو من أسوأ الاعترافات من ناحية، لأنه يؤدي إلى الاعتراف بالنقيض، العدو، عن طريق إنكار جزء من الذات. وأكثرها خطراً من ناحية أخرى، لأنه

---

(50) Yehoshafat Harkabi, *Arab Strategies and Israel Response* (New York: The Free Press, 1977), pp. x-xi.

اعتراف يتم على مستوى الوجدان الوطني، أي أنه يتحول إلى تشويه في وعي الشعب بذاته. ويكفي أن «حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره»، من وجهة نظر الحركة الوطنية الفلسطينية، أصبح يتلخص في إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

هذا الاعتراف أعطى شرعية للاستيطان الإحلالي الصهيوني في أرض فلسطين، وهو اعتراف رسمي ينطوي على أنها أرض «اغتصبها» العرب، واستردها الصهاينة، وبيان رسمي بمشروعية الجرائم الصهيونية، لأنها وفقاً لهذا الاعتراف تحولت من جرائم إلى مقاومة ونضال من أجل استعادة «وطن مغتصب». أقر هذا الاعتراف بأن للصهاينة وطناً وأرضاً وتاريخاً واحداً، وأن الفلسطيني غاصب محتل ومروّع للمواطن الصهيوني الآمن في داره وعلى أرضه. إن الاعتراف بإسرائيل ومشروعية دولتها كان اعترافاً رسمياً بأن لا حق للشعب العربي في فلسطين، وتحول المستوطن الصهيوني إلى مواطن، وتحول المواطن الفلسطيني إلى مغتصب، وتحولت أرض فلسطين العربية وفقاً للمعاهدة إلى أرض صهيونية[51].

إن الاعتراف بإسرائيل هو إدانة رسمية علنية للنضال العربي ومقاومته ضد إسرائيل، وإقرار بتخلي مصر عن أرض فلسطين، وعن حق أجيال مضت وأجيال حاضرة وأجيال آتية. لقد تناسى السادات أن الأرض ليست من حق نظام، أو حتى جيل، إنها ميراث الأجيال، لا يملك أحد أن يفرط فيه أو يساوم عليه. وتقول المادة الثانية من «المعاهدة»: «إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني، وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة. ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تُمَس، ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر، بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي». وتنص المادة الثالثة، الفقرة الأولى (أ) و(ب) على الآتي:

(أ) يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي.

(ب) يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها.

فضلاً عن أن اعتراف مصر فتح الباب أمام كل دول العالم للاعتراف بإسرائيل، بعد أن كانت علاقات أية دولة بإسرائيل تلقي بظلالها السلبية على علاقاتها العربية، وآثارها الاقتصادية والدبلوماسية، الأمر الذي كان يمثل حظراً عربياً على إسرائيل، ويعطي جانباً إيجابياً لقدرة الدول العربية في ظل وحدتها على ممارسة ضغوط، ومانعاً أمام تمدد ـ وتشعب ـ التغلغل الإسرائيلي

---

(51) انظر في تفصيل ذلك: أحمد ثابت، الحصاد المر: اختزال قضية فلسطين (عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003). وانظر أيضاً: علي فياض: «التجربة التفاوضية الفلسطيني،» شؤون الأوسط، العدد 74 (تموز/يوليو ـ آب/أغسطس 1998)، ص 45، و«التجربة الدبلوماسية الفلسطينية،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 27 (صيف 1996).

على مستوى العالم، بوجه عام، وفي أفريقيا، بوجه خاص. وكانت مصر في فترة حكم جمال عبد الناصر هي صاحبة الدور الرئيسي في ممارسة هذه الضغوط والحملات، وكان نضالها من أجل تحرير الأرض، وضد الهيمنة الأمريكية والوجود الإسرائيلي، يمنحها شرعية القيام بهذا الدور. أما الاعتراف الرسمي ـ وفقاً للمعاهدة ـ بإسرائيل، فقد كان بمنزلة شريان الحياة للكيان الصهيوني، وضَوءاً أخضر لخروج هذا الكيان إلى حيِّز الضوء، بلا معاناة من مقاطعات أو ضغوط دولية، وبخاصة في ظل الاتفاقيات والمؤتمرات التي عُقدت لتجسد هرولة الأنظمة العربية تجاه إسرائيل.

ب ـ عزل مصر عن الوطن العربي

إن إبرام المعاهدة كان سبباً في المقاطعة العربية لمصر، ومن جهته قرر السادات شن حملة للدفاع عن قراره. ولأنه لا يملك ما يدافع به عن المعاهدة المشينة، قرر أن تكون الحملة هجوماً على الدول العربية، واتهامها بالتخلي عن مصر، ورغبتها في توريطها في حروب، وترديد أكاذيب عن عدم مساندة أية دولة عربية لمصر في الحرب ضد إسرائيل، وزادت نبرة شعارات: مصر أولاً وأخيراً.. مصر أولاً وقبل كل شيء.

كما أنها حولت مصر من رمز للنضال العربي إلى داعم للاستسلام والمهادنات، وهو ما لقي سخطاً شعبياً عربياً، وبالتالي أفقدتها دورها العربي الرائد الجامع، وأدخلتها في صدام عربي على المستويين الرسمي والشعبي. ولم يعد في مقدور مصر، وفقاً للمعاهدة، أن تتفق قولاً أو فعلاً مع أي موقف عربي ضد إسرائيل؛ بحيث جاء في المادة السادسة فقرة (1) و(4) (5) ما يأتي:

«1 ـ لا تُمَس هذه المعاهدة، ولا يجوز تفسيرها على أي نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

4 ـ يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة.

5 ـ مع مراعاة المادة (103) من ميثاق الأمم المتحدة؛ يقر الطرفان بأنه في حال وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة».

ج ـ الانحياز إلى العدو في الصراع العربي ـ الإسرائيلي

إن اعتراف مصر بإسرائيل ـ (تكرار هذه النتيجة يعود إلى أنها القاعدة الرئيسية التي أسست عليها كل النتائج) ـ يُعَدّ اعترافاً رسمياً بعدم مشروعية هذا الصراع؛ لأنه وفقاً للمعاهدة تحوَّل من صراع وجود إلى خلاف واتفاق على بنود. كما أن المعاهدة أقرت أن فلسطين وطن للصهاينة،

وبالتالي فالأرض ليست مغتصبة، ولا حق لأحد في إقصاء مواطن عن وطنه وسلب شعب أرضه، وبالتالي لا حق للعرب في فلسطين. فعلى أية عقيدة، وعلى أي موقف مبدئي تقاتل مصر وتدخل الصراع.

كما أن المعاهدة أكدت أنه لا يحق لمصر أن تشارك، أو تساهم، أو حتى تؤيد وتبارك، أي عمل ضد إسرائيل. ونتيجة للمعاهدة تحولت مصر إلى دور الشرطي، الذي يحمي الوجود الصهيوني، ويتعهد بمطاردة «المجرمين» الذين يعادون هذا الكيان، وتقديمهم إلى المحاكمات، وتكبيلهم بالقيود.

فقد أقرت المعاهدة في المادة الأولى فقرة (1) ما يأتي: «تنتهي حال الحرب بين الطرفين، ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة»، والمادة الثالثة الفقرة (1) (ج): «يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، أحدهما ضد الآخر، على نحو مباشر أو غير مباشر، وبحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية».

ولا بد من تأكيد أن المقصود بخروج مصر من الصراع العربي ـ الإسرائيلي هو خروجها من الصف العربي، وانحيازها إلى الجانب الصهيوني، وهو ما أكدته المادة الثالثة فقرة (2): («يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب، أو الأفعال العدوانية، أو أفعال العنف، أو التهديد بها، من داخل أراضيه، أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته، أو مرابطة على أراضيه، ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر. كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب، أو الأفعال العدوانية، أو النشاط الهدّام، أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان. كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة»).

د ـ تبني مصر وجهة نظر العدو في الصراع

أصبحت مصر، وفقاً للمعاهدة، هي التي تضفي الشرعية على الوجود الصهيوني، والمُقِرّ بمشروعيته، وبالتالي حقه في الدفاع عن «دولته»، كما أدّت دور الداعي إلى «السلام» والاعتراف بإسرائيل. إن اعتراف مصر بإسرائيل، ومنحها الشرعية والحق في الأرض، والتعهد بعدم ممارسة أي «عدوان» على إسرائيل أو تأييده، هي انهيار للموقف المبدئي من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بحيث لم يعد متوافراً لا المبدأ ولا العقيدة ولا السبب، لذا لم يجد السادات حَرَجاً في إدانة المقاومة، ووصفها بهادم الاستقرار وسبب التوتر، ووصف أي عمل ضد إسرائيل بالمغامرة والإرهاب، وزعزعة الاستقرار في المنطقة، وممارسة ضغوط على الأنظمة لإبرام اتفاقيات مع إسرائيل، وضغوط على فصائل المقاومة للتخلي عن نهجها، والجلوس إلى موائد التسوية والمهادنة، وهو ما حرصت المعاهدة على تأكيده في الديباجة؛ التي نصت على الآتي:

«وإذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى في النزاع إلى الاشتراك في عملية السلام مع إسرائيل، على أساس مبادئ إطار السلام المشار إليها آنفاً واسترشاداً بها...».

وبناء على المعاهدة، أصبحت مصر حامل البريد المطيع للرسائل الأمريكية والإسرائيلية الموجَّهة إلى الأنظمة العربية، وتبنت كل المواقف والقرارات والتوجهات الأمريكية والإسرائيلية، وذلك اتساقاً مع المعاهدة؛ بحيث جاء في ملحق (3): بروتوكول في شأن علاقات الطرفين المادة الخامسة فقرة (1) و(2) («التعاون في سبيل التنمية وعلاقات حسن الجوار، ما يأتي:

1 ـ يقر الطرفان أن هناك مصلحة متبادلة في قيام علاقات حسن الجوار، ويتفقان على النظر في سبل تنمية تلك العلاقات.

2 ـ يتعاون الطرفان في إنماء السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة، ويوافق كل منهما على النظر في المقترحات التي قد يرى الطرف الآخر التقدم بها تحقيقاً لهذا الغرض.

3 ـ يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح، ويمتنع كل طرف عن الدعاية المعادية تجاه الطرف الآخر»).

وقد ترتب على ما تقدم تفتيت وحدة الوطن، وانحرافه عن قضيته المركزية: فلسطين، وتأكيد الانقسام والانشقاق في وحدة الصف العربي، وإقرار أحقية كل قطر عربي في القرار المنفرد في شأن «القضية القومية». فعلى الرغم من كل الاختلافات بين الأنظمة العربية، فإنها اتفقت على أن فلسطين هي القضية المركزية للأمة العربية. وطوال عقود لم يجرؤ نظام عربي على الاعتراف بإسرائيل، وعلى إعلانه التخلي عن حق الشعب العربي في فلسطين، وهو ما تجلى في مؤتمر الخرطوم عام 1967، الذي توحدت فيه الأنظمة حول «اللاءات الأربع»، وحول عدم أحقية أي نظام في انفراده بقرار وموقف تجاه إسرائيل، وظلت قضية فلسطين، والموقف من إسرائيل نقطة الالتقاء العربي، والضامن لوحدة الصف العربي.

وجاء انفراد مصر بالقرار، وإعلان الحل المنفرد، بمنزلة ضربة قاصمة لوحدة هذا الصف، وتفتيت الموقف العربي تجاه قضيته المركزية، وبالتالي وضعت المعاهدة الحجر الأساس لأحقية كل قطر عربي في الانفراد بالحل والقرار، وعدم الالتزام بوحدة الموقف، وهو ما أدى إلى مزيد من الانقسام العربي، وبالتالي أصبح الوطن العربي مستباحاً للمخططات الصهيونية والأمريكية، المدعَّمة بالتفتت العربي، وتبعية الأنظمة التي تبني مواقفها وفقاً لمصلحتها الذاتية، ولو على حساب الوطن والأمة. لقد أعطت المعاهدة إشارة البدء للأنظمة العربية ألّا تلقي بالاً، جهاراً نهاراً وعلى الملأ، للوطن، وألا تراعي مشاعر الشعب العربي.

وكان من أخطر النتائج التي ترتبت على المعاهدة، وعلى مبادرة السادات برمَّتها، تبنّي مصر وجهة نظر العدو في الصراع، الأمر الذي ينحدر بما أقدم عليه السادات إلى مستوى «الهزيمة

الكاملة» و«الاستسلام التام». يمكن القول إن الهزيمة في المعارك الحربية تتمثل بـ «التخلي عن هدف تكتيكي أو استراتيجي». أما الاستسلام فيهبط إلى حد «قبول التخلي عن هدف تكتيكي أو استراتيجي» من دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تفرض ذلك. إن كلاً من الحالين يمثل هزيمة للطرف الذي تخلى عن هدفه، لكن الاستسلام هزيمة أكبر. إنه «هزيمة كاملة». يبدو الفارق بين الهزيمة والاستسلام بوضوح حين تقع الهزيمة على المستوى التكتيكي، فيحدث التراجع على المستوى الاستراتيجي، ويتم قبول نظرية العدو في الصراع وتبنيها. وهو هنا استسلام لأنه ليس النتيجة اللازمة للهزيمة. كما أن الهزيمة، حتى على المستوى الاستراتيجي، لا تعني أن الصراع قد حُسم، إنما يحسم الصراع ـ فقط ـ حين يتبنى المنهزمون نظرية المنتصرين، ويستسلمون لجبروتهم، كما سبقت الإشارة إلى تجاوز «السادات، إلى حد بعيد وغريب، المنطق الصهيوني في شأن مسألة «قيام إسرائيل»»، في خطابه أمام الكنيست بالحديث عن «المبرر القانوني والأخلاقي» لقيام إسرائيل، وفق تأصيل يهوشفط هاركابي للمسألة.

في هذا السياق، هناك التزام واحد جاء في الاتفاق، يتضمن أخطر ما فيه على مستقبل مصر، لأنه ينطوي على التزام بإعادة صياغة العقل العربي في مصر، على الوجه الذي يؤثر في إرادته ذاتها. نص صغير جاء في البروتوكول الملحق بالاتفاق؛ يقول «يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح، ويمتنع كل طرف عن الدعاية المعادية للطرف الآخر» (المادة 5 فقرة 3). ومن قبله جاء نص صغير في «إطار السلام» (المبادئ المرتبطة) يُلزم مصر بالمساهمة في «صنع جو من السلام والتعاون والصداقة التي تُعتبر هدفاً مشتركاً لهم».

لقد أصبح الاتفاق قانوناً واجب النفاذ في مواجهة مصر الدولة، بكل أجهزتها، وفي مواجهة كل مصري. ومن هنا يصبح لزاماً ـ بحكم القانون ـ على كل مصري أن يحترم ما جاء في النص. ويهمنا من المصريين أولئك الذين يساهمون في صياغة العقل العربي، وبالتالي في تشكيل مضمون إرادته؛ إنهم الفلاسفة والعلماء وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا وأئمة الدين وعلماؤه والكتاب والصحافيون والفنانون؛ أولئك الذين تضع الدولة تحت تصرفهم، أو تتيح لهم، أو يجب أن تضع، مصادر المعرفة والبحث والثقافة والاجتهاد والنشر والصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح وإمكانات الفن التشكيلي ومعارضه، ليساهموا في بناء العقل العربي؛ أولئك «المربون» الذين يتولون تنشئة الشباب على ما يزوّدونه من فكر وثقافة وقيم وأخلاق؛ أولئك الثروة التي احتفظت لمصر بدورها الثقافي العظيم في الأمة العربية والعالم الإسلامي.

هـ ـ انكسار الإرادة الوطنية وتكريس التبعية والهيمنة الأمريكية

جسدت المعاهدة قمة الخضوع المصري للولايات المتحدة وإسرائيل، وعدم قدرتها على عقد أي اتفاق مع أبناء أمتها إذا تعارض الاتفاق مع أي بند من بنود المعاهدة، وعدم قدرتها على فرض سيادتها على كامل أراضيها. لقد أعطت المعاهدة الحق للولايات المتحدة في تقرير حرية مصر وفقاً لمدى التزامها بالمعاهدة، فقد تعهدت مصر وفقاً لها بأنه في حال عدم اتفاق الطرفين المصري والإسرائيلي على القوات التي تتولى المراقبة والترتيبات الأمنية، فإنها تقبل بما تقترحه الولايات المتحدة، بمعنى أنه لو رأت إسرائيل، وفقاً للمعاهدة، بنصها أن الترتيبات الأمنية لا تحقق لها أهدافها، يحق لها الاعتراض، الذي يكون القول الفصل فيه للولايات المتحدة، الحليف الأكبر والداعم الأول لإسرائيل. هذا هو ما تقره المعاهدة حيث جاء في ملحق (1): البروتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن ـ المادة السادسة ـ فقرة (8) ما يأتي: «يتفق الطرفان على الدول التي تشكل منها قوات ومراقبو الأمم المتحدة، وسيتم ذلك من الدول غير ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة». وإذا لم يتفق الطرفان تأتي الولايات المتحدة بمقترحاتها، وعلى مصر الالتزام والقبول وفقاً لتعهداتها، وهو ما جاء في وثيقة تسمى بـ «محضر متفق عليه للمواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة وللملحقين الأول والثالث لمعاهدة السلام»، بحيث تنص إحدى مواده على ما يأتي: «يتفق الطرفان على الدول التي تشكل منها قوات ومراقبو الأمم المتحدة، ويتم ذلك من الدول غير ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقد اتفق الطرفان على ما يأتي: في حال عدم الوصول إلى اتفاق بين الطرفين، في ما يتعلق بأحكام الفقرة الثامنة من المادة السادسة من الملحق الأول، فإنهما يتعهدان بقبول أو تأييد ما تقترحه الولايات المتحدة في شأن تشكيل قوات الأمم المتحدة والمراقبين».

وللمزيد من السيطرة والهيمنة الأمريكية، أعطت المعاهدة الحق للولايات المتحدة في اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة في حال التهديد أو الخرق للمعاهدة، كما وافقت على تولي الولايات المتحدة الترتيبات الأمنية، وإمكان وجود قوة بديلة لقوات الأمم المتحدة تحت رعاية أمريكية، وهو ما جاء في الرسالة التي أرسلها كارتر إلى السادات وبيغين، ليؤكد فيها رغبة الولايات المتحدة ضرورة ضمان احترام المعاهدة، وقد نصت على الآتي: «عزيزي السيد الرئيس أود أن أؤكد لكم، وذلك رهناً باستيفاء الإجراءات الدستورية في الولايات المتحدة، أنه في حال حدوث خرق، أو تهديد بخرق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، فإن الولايات المتحدة ستقوم بناء على طلب أحد الأطراف أو كليهما بالتشاور مع الأطراف في هذا الشأن، وستتخذ الإجراءات الأخرى التي تراها مناسبة لتحقيق الالتزام بهذه المعاهدة، وستقوم الولايات المتحدة بعمليات الاستطلاع الجوي، بناءً على طلب الأطراف، طبقاً للملحق رقم (1) من هذه المعاهدة. وتعتقد

الولايات المتحدة أن مواد المعاهدة الخاصة بتمركز أفراد الأمم المتحدة في المنطقة المحدودة التسليح يمكن ويجب أن تنفذ بواسطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وستبذل الولايات المتحدة قصارى جهدها للحصول على موافقة مجلس الأمن على هذا الإجراء، وإذا لم يتمكن مجلس الأمن من إقامة الترتيبات التي تتطلبها المعاهدة فإن رئيس الولايات المتحدة سيكون على استعداد لاتخاذ الخطوات اللازمة لضمان إنشاء واستمرار قوة بديلة مقبولة مكوَّنة من دول متعددة».

لقد أصبحت رؤية مصر ومواقفها يتشكلان طبقاً لما يراه البنك الدولي، وتأمر به المعونة الأمريكية، لأن السادات عقد بالفعل «صفقة شاملة» مع «المنظومة الرأسمالية العالمية»، كما لم تعد لدى مصر إرادة في مواجهة التغلغل الإسرائيلي المعترف به شرعاً، ولم تعد لديها المقدرة على مجرد إدانة الولايات المتحدة؛ فهي الراعي الرسمي للمعاهدة، والضامن الرئيسي لحرية سيناء، وبخاصة أن الولايات المتحدة تتولى القيادة الدائمة لقوات المراقبة الدولية، وفقاً للبروتوكول المرتبط بالمعاهدة الموقع في 3 آب/أغسطس 1981؛ إذ أعلنت المعاهدة صراحة عن طواعية مصر للتعليمات الأمريكية، التي أكدت منذ اللقاءات التمهيدية أن الإدارة الأمريكية لن تقبل بأية ممارسات تهدد عقد المعاهدة، على الرغم من أن هذا يتعارض مع استقلال أية دولة، قد ترى في أية مرحلة من مراحل التفاوض، لعقد أية اتفاقية، أنه لو تعارض أحد بنودها مع مصلحتها فهي تملك الحق في الانسحاب.

لقد أعلنت مصر، من خلال المعاهدة، دعمها للولايات المتحدة في الصراع على موازين القوى العالمية، بحيث جعلتها الطرف الرئيسي والمباشر، بل الوحيد، في صياغة الموقف المصري من إسرائيل، وما لهذه الصياغة من تبعات، امتدت آثارها إلى مستقبل الوطن العربي، الذي أصبح يدور في الفلك الأمريكي، ووصلت الحال إلى أن أصبحت الأمة العربية مركزاً رئيسياً للقواعد العسكرية الأمريكية.

و ـ التفريط في السيادة والاستقلال الوطني

تُعَدُّ المعاهدة نموذجاً واضحاً، لا يقبل اللبس أو التأويل، في انعدام السيادة لدولة على كامل أراضيها؛ بحيث جعلت العلاقة بين مصر وسيناء لا علاقة دولة بأرضها التي لا تتجزأ عنها، وإنما علاقة تنظمها اتفاقيات ومواثيق وعهود دولية، إذا ما خالفت الدولة بنودها تنتزع الأرض منها انتزاعاً شرعياً وفقاً للمعاهدة؛ أي أنه بناءً على المعاهدة أصبحت سيناء مصرية بموجب معاهدة، وليس بموجب الحق التاريخي لمصر فيها، وليس لأنها أرض مصرية. وتحتفظ سيناء بمصريتها ما دامت مصر تلتزم بالمعاهدة وتحترمها وتخضع لها. لقد قسمت المعاهدة سيناء إلى مناطق (أ ـ ب ـ ج)، كما حرمت مصر ممارسة سيادتها على جزء من أرضها اسمه سيناء؛

فلا تملك أن تحرك قواتها المسلحة إلى سيناء إلا بما أقرته وحددته المعاهدة التي جاء في ملحق (1): البرتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن ـ المادة الثانية، بحيث حددت حجم القوات المصرية في المنطقة (أ) بفرقة مشاة ميكانيكية واحدة، ومنشآتها العسكرية، وتحصينات ميدانية، العناصر الرئيسية للفرقة تتكون من ثلاثة ألوية مشاة ميكانيكية، ولواء مدرع واحد، وسبع كتائب مدفعية ميدانية تحتوى على ما يصل إلى 126 قطعة مدفعية، وعدد 230 دبابة، و480 مركبة أفراد مدرعة، وعدد 22 ألف فرد. أما المنطقة (ب) فلا يُسمح فيها إلا بوحدات مصرية من أربع كتائب، مجهَّزة بأسلحة خفيفة ومركبات عجل، وتتكون العناصر الرئيسية للكتائب الأربع من إجمالي 4000 فرد، وتحصيناتها الميدانية ومنشآتها العسكرية، وتعاون الشرطة المدنية في المحافظة على النظام في المنطقة. أما المنطقة (ج) فلا يسمح فيها إلا بالشرطة المدنية المصرية فقط، وتسلح بأسلحة خفيفة، وتتمركز فيها قوات الأمم المتحدة. هكذا أصبح الوجود المصري في سيناء، كماً وكيفاً، مرتبطاً ومحدداً ومنظماً باتفاقية دولية.

لم يقتصر الأمر عند هذا الحد؛ بل أصبحت سيناء خاضعة للتفتيش والمراقبة من جانب قوات أجنبية متمركزة فيها، ولا يحق لمصر أن تطرد ـ أو تقرر ـ عدم وجود هذه القوات على أراضيها، لأن المعاهدة لا تسمح لمصر بأن تقرر من يبقى على أراضيها ومن يذهب بعيداً، إذ تنص المادة الرابعة فقرة (2) على ما يأتي: «2 ـ يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الأول، ويتفق الطرفان على ألّا يطلبا سحب هؤلاء الأفراد، وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس، وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك». وقد استطاعت الولايات المتحدة وإسرائيل استبدال القوات التابعة للأمم المتحدة بقوات متعددة الجنسيات، تتولى الولايات المتحدة قيادتها الدائمة، وذلك وفقاً للبرتوكول الموقع في 3 آب/أغسطس 1981، المضاف إلى وثائق المعاهدة ومستنداتها، كما منعت المعاهدة مصر من إقامة مطارات حربية في سيناء، وسمحت لها بإنشاء مطارات مدنية فقط، بحيث تنص المعاهدة في ملحق (1) البرتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن ـ المادة الثالثة فقرة (5) على الآتي: «5 ـ يمكن إنشاء مطارات مدنية فقط في هذه المناطق»، وفي ملحق (3) برتوكول في شأن علاقات الطرفين ـ جاء في المادة السادسة فقرة (2): «توافق مصر على أن المطارات الواقعة بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ، التي سوف تخليها إسرائيل، يكون استخدامها للأغراض المدنية فحسب، بما في ذلك إمكان استخدامها تجارياً بواسطة كافة الدول».

لقد رسخت المعاهدة مشروعية وجود قوات أجنبية على أرض عربية، تحمل الشارة الأمريكية وتحمي إسرائيل، فتحول الوطن العربي إلى ساحة تتمركز فيها القواعد الأمريكية، وميدان

تدريب للأسلحة الأمريكية، وأصبح مباحاً لاجتياحات إسرائيل، وطلعاتها الجوية، دفاعاً عن وجودها، الذى أقرت المعاهدة بشرعيته.

ز ـ صياغة سياسة مصر الخارجية بما لا يخالف المعاهدة

امتد التفريط في السيادة والاستقلال الوطنيين إلى تقييد سياسة مصر الخارجية، التي تُعتبر أبرز مظاهر السيادة والاستقلال الوطنيين؛ بحيث فرضت المعاهدة قيداً على صياغة التوجهات والعلاقات المصرية، سواء عربياً أو عالمياً، فلا يجوز لمصر أن تدخل في أي التزام من أي نوع يتعارض مع بنودها، وهو ما ذكرته المادة السادسة فقرة (4): «يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة»، وجاء في فقرة (5) من المادة نفسها: «مع مراعاة المادة (103) من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حال وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة»، أي انه لايمكن لمصر أن تبرم اتفاقاً أو معاهدة، أو تتخذ موقفاً يتعارض مع المعاهدة. وفي إعلان صريح عن سلب الإرادة، وهدم أي شكل من أشكال الاستقلال الوطني، ألزمت المعاهدة مصر بأن تقيم علاقات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية مع إسرائيل، لتكون التكليف الذي لا يقبل النقاش، وهو ما نصت عليه المادة الثالثة فقرة (3): «يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية، والحواجز ذات الطابع التميزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع. كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتُّع مواطني الطرف الآخر، الخاضعين لاختصاصه القضائي، بكل الضمانات القانونية، ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها بالتوصل إلى إقامة هذه العلاقات، وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة. وجاء في ملحق (3): بروتوكول في شأن علاقات الطرفين»، المادة الأولى «يتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتبادل السفراء عقب الانسحاب المرحلي» وتنص المادة الثانية فقرة (1) و(2) التي على الآتي:

«1 ـ يتفق الطرفان على إزالة جميع الحواجز ذات الطابع التميزي، القائمة في وجه العلاقات الاقتصادية العادية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية لأي منهما، وذلك عقب إتمام الانسحاب المرحلي».

«2 ـ يدخل الطرفان في مفاوضات، في أقرب وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد إتمام الانسحاب المرحلي، وذلك بغية عقد اتفاق تجارة يستهدف إنماء العلاقات الاقتصادية ذات النفع المتبادل بينهما». وجاء في المادة السادسة من الملحق نفسه، فقرة (4): «يدخل

الطرفان في مفاوضات في أقرب وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور، بعد إتمام الانسحاب المرحلي، وذلك لغرض إبرام اتفاق طيران مدني».

لقد حددت المعاهدة لمصر نوعية الاتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها، وأجبرتها على إجراء اتفاقيات بعينها مع طرف بعينه، كما أجبرت مصر على مسار واحد لا تحيد عنه في علاقاتها العربية والدولية، وفي مواقفها السياسية من القضايا المطروحة، أو التي طُرحت، أو حتى ستُطرح مستقبلاً. لقد منعت المعاهدة مصر من أي التزام أو اتفاق يتعارض مع بنودها أو يخل بها. لقد حرمت مصر أن تمتلك إرادة حرة تحدد بها مواقفها والتزاماتها وتوجهاتها واختياراتها.

ح ـ تفكيك الاقتصاد الوطني وسيطرة رأس المال على الدولة

كي يكون المجتمع المصري مهيَّأً للمعاهدة، وللترويج لها، وضمان تأييدها، كان لا بد من بناء قاعدة اجتماعية واقتصادية مؤيدة للتسوية، تتضمن وجود طبقة ترتبط مصلحتها بالمعاهدة. بالطبع، لم يكن أفضل من خلق طبقة رجال الأعمال، وتحويل مصر إلى سوق مفتوحة، ومعرض للمستثمر الأجنبي، وإيهام المواطن بأن ازدهار حاضره ومستقبله مرهون بتشجيع الاستثمارات، واستقطاب السوق لرجال الأعمال، وهذا لن يتحقق إلا بالاستقرار الذي يرتبط بإنهاء حال الحرب. لن يحدث هذا إلا بالمعاهدة. وقد تطلب هذا التحول إجراءات عملية، بدأت قبل المعاهدة بسنوات؛ بصدور «قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي»، رقم 43 لسنة 1974، الذي اشتهر بقانون الانفتاح، الذي فتح الباب على مصراعيه للاستثمار الأجنبي على حساب الصناعات الوطنية.

واتجهت الدولة إلى تفكيك القطاع العام وتخريبه، والترويج للقطاع الخاص، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وواجهت الصناعات الوطنية حملة إعلامية شديدة العداء، اتفقت مع توجه الدولة إلى بيع شركات القطاع العام على حساب الوطن، الذي أصبح تابعاً؛ لأن من لا يملك اقتصاده لا يملك قراره. والمواطن عاني بدوره من التشريد والبطالة. هكذا سُلب حقه في حياة آمنه كريمة، وأصبح قُوْت يومه مرهوناً بمزاج صاحب العمل، المستظل بحماية الدولة. ومع وجود طبقة ترتبط مصالحها وتوجهاتها بحسابات الربح والمكسب، كان طبيعياً أن ترتبط بالولايات المتحدة، وتؤتمر بأمرها، فهي مصدر هذا الربح وراعيه.

وبدأ الترويج لشعارات من نوعية رأس المال لا دِين له ولا وطن، وذلك التزاماً من مصر تجاه أوامر المعاهدة التي أقرت في ملحق (٣): بروتوكول في شأن علاقات الطرفين ـ المادة الثانية فقرة (2) ما يأتي: «يدخل الطرفان في مفاوضات في أقرب وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد إتمام الانسحاب المرحلي، وذلك بغية عقد اتفاق تجارة يستهدف إنماء العلاقات الاقتصادية ذات النفع المتبادل بينهما». كما ورد أيضاً في وثيقة: «محضر متفق

عليه للمواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة وللملحقين الأول والثالث لمعاهدة السلام»؛ بحيث ينص البند الخاص بالملحق الثالث على الآتي: «الملحق الثالث ـ تنص معاهدة السلام والملحق الثالث لها على إقامة علاقات اقتصادية طبيعية بين الأطراف، ووفقاً لهذا فقد اتفق على أن هذه العلاقات سوف تشمل مبيعات تجارية عادية من النفط من مصر إلى إسرائيل، وأن يكون من حق إسرائيل الكامل التقدم بعطاءات لشراء النفط المصري الأصل، الذي لا تحتاجه مصر لاستهلاكها المحلي، وأن تنظر مصر، والشركات التي لها حق استثمار نفطها، في العطاءات المقدمة من إسرائيل على نفس الأسس والشروط المطبقة على مقدمي العطاءات الآخرين لهذا النفط».

لقد كان من أهم ضمانات المعاهدة أن تتحول مصر إلى سوق مفتوحة، وأن تخلي الطريق للاستثمار الأجنبي، كي يعبث باستقلال الوطن وإرادته الحرة، وأن تتحول مقاليد الأمور إلى طبقة رجال الأعمال. وكانت النتيجة أن استشرى النهب والفساد والاحتكار وسيطرة رأس المال على السلطة والقرار، ولم يجنِ المواطن سوى انتشار حدة البؤس والفقر، وتدني مستوى المعيشة، وأصبح حقه في العمل والرعاية الصحية والتعليم خاضعاً لرؤية أصحاب رأس المال وتقييمهم، بعد أن وجهت الدولة طاقاتها وأجهزتها لخدمته ونيل رضاه.

ط ـ المعاهدة من المبادئ فوق الدستورية لا يجوز المساس بها

استطاعت المعاهدة أن تعيد صياغة مصر بما يتناسب مع التعهدات التي ألزمتها بها، كما تمتعت المعاهدة بحصانة وقوة، فلا مساس بها، ولا اقتراب منها. ولعل ما حدث في جلسة مجلس الشعب، التي انعقدت لمناقشة المعاهدة والتقرير الخاص بها من قبل لجنة العلاقات الخارجية والشؤون العربية والأمن القومي بالمجلس، شاهد ودليل على أنه لا مساس بالمعاهدة، ولا صوت يعلو فوقها، سواء ما دار في الجلسة التي انعقدت على مدار يومين (9 ـ 10 نيسان/ أبريل 1979)، من عدم السماح لمعارضيها بعرض وجهات نظرهم وأوجه نقدهم، وأسباب رفضهم، وتعمد مقاطعتهم، أو نتيجة التصويت عليها؛ والتي أسفرت عن موافقة الأغلبية (329 عضواً)، في مقابل 15 رفضوها، وامتناع عضو واحد من التصويت، وغياب 13 عضواً. لكن لأنها المعاهدة التي لا يجوز الاعتراض عليها أو التشهير بها، كان قرار السادات في اليوم التالي، 11 نيسان/أبريل، هو حل المجلس، حتى لو كان قد وافق، بالأغلبية الكاسحة على المعاهدة، وحتى لو كان منحازاً إليها قامعاً معارضيها، لأنه ما دام الذين عارضوها وصلوا إلى هذا العدد الضخم (15 عضواً) وجب حل المجلس! احتراماً وتقديراً للمعاهدة. لقد حلت المعاهدة مجلس الشعب لأنه تجرأ ولم يوافق عن بكرة أبيه، وقررت المعاهدة أن تحافظ على هيبتها، فعصفت بالجميع، بمن وافق ومن لم يوافق، ومن امتنع ومن غاب، لعله يكون درساً في تعلم فنون الطاعة الكاملة.

وعلى عكس أية دولة ترى في صياغة الدستور انعكاساً لرؤيتها وتوجهها وقيمها ومبادئها، ويجب احترامه والعمل وفقاً له، كانت المعاهدة هي التي تصوغ رؤية مصر وتوجهها ومواقفها، ولها الحق في أن تخرج على الدستور، وهو حق أصيل لها من دون سواها. فإن أقر الدستور أن الشعب المصري جزء من الأمة العربية، يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة، فإن المعاهدة عزلت مصر عن أمتها، من ناحية، وفرطت في وحدة الأمة العربية، عندما اعترفت بإسرائيل واعترفت بحقها في الأرض العربية، من ناحية أخرى.

وأياً كانت رؤية الدستور لشكل الاقتصاد، فإن المعاهدة قررت أن تكون مصر سوقاً مفتوحة، ومرتعاً للاستثمارات الأجنبية، وتخضع لسيطرة رأس المال. لقد وضعت المعاهدة قواعد لمصر في عقدها المعاهدات لا تخرج عنها، وحددت لها مجموعة من الاتفاقيات لا بد من إتمامها، رغماً عن أنف الدستور ومجلس الشعب والرأي العام. إن إقرار الدستور في مواده بأن الملكيات العامة والتعاونية تخضع لرقابة الشعب، وتحميها الدولة، هو إقرار لا قيمة له، بحيث تعرضت هذه الملكيات للتخريب والبيع، وتم التفريط فيها، لأنها لن تتوافق مع الصياغة الجديدة لمصر تحت لواء المعاهدة.

إن حرص الدستور على وجود نص لحلف اليمين لرئيس الجمهورية، ونائبه، وعضو مجلس الشعب، وأعضاء الوزارة، وهو نص صريح على احترام الدستور والقانون، ورعاية مصلحة الشعب، والحفاظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه، لم يمنع المعاهدة أن تعبث بهذه اليمين؛ فهي التي انتهكت الدستور والقانون، ومن أجلها جرى تخريب وسائل الإنتاج المملوكة للشعب، لمصلحة الملكيات الفردية وسيطرة رأس المال، وهي التي أقرّت بعدم سيادة مصر على كامل أراضيها، وعدم استقلال القرار والإرادة السياسية.

ي ـ مشروعية سيل الارتباطات التي اتفقت على التفريط والخضوع

إن الجلوس مع إسرائيل والتفاوض معها، وعقد معاهدات، وتقديم تنازلات، وطرح مبادرات، هو الطريق الذي وضعت المعاهدة علاماته لتكون دليلاً ومرشداً لمريديه، الذين استندوا إلى المعاهدة، التي مثلت المشروعية والقاعدة لكل من اختار طريق التنازلات، وجلس خانعاً خاضعاً أمام العدو. لقد أعطت المعاهدة إشارة البدء لماراثون الأنظمة؛ ليبدأ سيل من المبادرات والاتفاقيات والمعاهدات، التي قد تختلف في الاسم والتفاصيل، لكنها اتفقت جميعاً على هدف واحد هو التفريط في فلسطين، والانحناء أمام إسرائيل، والخضوع للولايات المتحدة، والتفريط في السيادة والاستقلال الوطني. وكلها تنازلات تستمد مشروعيتها من مشروعية المعاهدة، وتكتسب صدقيتها من صدقية المعاهدة، وتعترف بالفضل والريادة للمعاهدة.

لقد تحول الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى صراع بين الأنظمة العربية، لطرح مبادرات وعقد معاهدات تكرّس الهوان، مثلما كانت الحال في مؤتمر مدريد عام 1991، الذي تمخض فتولدت عنه اتفاقية (أوسلو 1) عام 1993 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من أن المفاوضات بدأت في مؤتمر مدريد، وجرت وقائع المعاهدة في أوسلو بالنرويج، فإن التوقيع كان لدى الراعي الرسمي الأمريكي في واشنطن، واستمرت أوسلو لتنجب أوسلو أخرى أطلق عليها (أوسلو 2)، التي جرت وقائعها في طابا والتوقيع كالعادة في واشنطن.

وانطلقت مملكة الأردن مهرولة نحو إسرائيل لتوقع معها اتفاقية رسمية باسم «معاهدة وادي عربة»، عام 1994. وعندما أعلنت المقاومة الفلسطينية أن السلاح هو الحل، ولا بديل من المقاومة والكفاح لاسترداد الأرض، كان الملأ في شرم الشيخ عام 1996 يتآمرون علانية، من خلال مؤتمر أطلقوا عليه اسم «مكافحة الإرهاب»، وأطلق عليه البعض الآخر «مؤتمر صانعي السلام»، وكانت الولايات المتحدة في صدارة المؤتمر، وكانت إسرائيل في مقدمة الحضور بصفتها من المتضررين من «الإرهاب»، وتسابقت الأنظمة العربية على الحضور وتأكيد إيمانهم بحق العدو في الأمن والأمان، الذي لن يتحقق إلا بمزيد من العنف والبطش ضد المقاومة الباسلة.

واستمرت التنازلات تارة باسم «واي ريفر»، وتارة باسم «مبادرة السلام العربية»، وأحياناً بمسمى «إسراطين». وانطلقت الأنظمة العربية مهرولة على طريق كامب دبفيد، وصار كل يتباهى بمبادرته، وكل يفتخر بتنازلاته، وأصبحت فلسطين وليمة دسمة في معاهدات التفريط. وصارت الأرض العربية تُنتهك وتُستباح على موائد التسوية، وتصافحت الأيدي على حساب الأمة، واستمرت الطريق التي أسست المعاهدة معالمها.

ك ـ الاعتراف بحق القوى الطائفية في الانفصال وإقامة دولة طائفية

دائماً هناك مخططات جاهزة؛ تُنفَّذ باسم الطائفية أو العصبيات أو العرقيات، تثيرها وتستخدمها الأنظمة المستبده في بعض الأوقات، تمريراً لإجراءات قمعية، أو تبريراً لممارسات تتسم بالقسوة والعنف، والحال نفسها بالنسبة إلى القوى الاستعمارية التي تستخدمها وفق قاعدة «فرّق تَسُدْ»، وتنفيذاً لمخططات تستهدف بلداً ما أو أمة ما، بغرض إضعافها وتقسيمها وإثارة الاضطرابات داخلها، وثم السيطرة عليها وإخضاعها.

جاء اعتراف مصر بإسرائيل ليُكسب هذه المخططات شرعية، وصار من حق كل جماعة تتكون من أفراد يجمعهم رابط ما أن تنادي بحقها في إقامة دولة، ثم تستأصل قطعة من الوطن الذي تجد فيه مرتعاً وتعلنه دولة، ثم تقابل باعتراف، وتعقد معها اتفاقيات، ولها في نموذج إسرائيل مثال وعبرة، إذ أسست الصهيونية أركانها على فكرة إقامة وطن قومي لليهود. كما أن

المفكر اليهودي النمساوي ناثان برنبام، الذي يدينون له بالفضل في المصطلح والدعوة، قد عرّف الصهيونية بأنها نهضة سياسية لليهود، تستهدف عودتهم الجماعية إلى فلسطين، كما أكد أن الصهيونية ترى أن القومية والعرق والشعب شيءٌ واحد، إضافة إلى دعم أثرياء اليهود أمثال روتشيلد ومنتيفيوري و«جمعية أحباء صهيون» و«الوكالة اليهودية» و«المنظمة الصهيونية العالمية»، في العمل على استيطان اليهود في فلسطين، وتشجيع الهجرة إليها، وممارسة وسائل عدة ساهمت في تطور الحركة الصهيونية، ووصل بها المطاف إلى اغتصاب أرض عربية هي فلسطين، وإعلانها دولة لهم، وصولاً إلى اعتراف مصري بشرعية دولتهم، وإنكار الحق العربي في الأرض، ثم تتوالى الاعترافات العربية والاتفاقيات والمبادرات التي تشرّع وتقر بالحق الصهيوني في فلسطين، وتنكر على الفلسطينيين عروبتهم وحقهم في وطنهم.

ل ـ تشوية الهوية العربية والقضاء على العقيدة القتالية العربية

إن الاعتراف بإسرائيل، وإقرار حقها في فلسطين، كانا بمنزلة صدمة تربوية وفكرية وعقائدية للمواطن العربي، الذي عاش وترعرع وتربى على عقيدة ـ وثقافة ـ مقاومة إسرائيل، وأنه لا بديل من استرداد فلسطين العربية. لقد عملت المعاهدة على تشويه إيمان المواطن العربي وتشويشه، ليس بحقه في فلسطين فحسب، بل في عروبتها من الأساس. إن المواطن الذي كان يمنّي نفسه دوماً بحمل السلاح ضد عدو، طالما تفاخر بارتكابه شتى المجازر ضد العرب وأبشعها، وسلب أرضهم، واستباح مقدراتهم، وانتهك حرماتهم، وجد النظام بلا خجل يمد يده لمصافحة هذا العدو، ومستعداً لتقديم كافة التنازلات سعياً لنيل رضاه، واتقاء شره.

في الوقت الذي يهتف الشعب العربي باسم فلسطين العربية، أعلنت المعاهدة، كما أوسلو لاحقاً، أن فلسطين دولة للعدو الصهيوني. وفي الوقت الذي يفخر فيه الشعب العربي بالمقاومة، أعلنت المعاهدة، كما أوسلو، أنها لن تسمح بأعمال عدائية ضد إسرائيل. وبينما كان راسخاً في الوجدان أن لا حرية لوطن ولا سيادة في ظل وجود قوات أجنبية على أرضه، جاءت المعاهدة لترحب بوجود قوات في سيناء، وتقرر هي طبيعة العلاقة بين مصر وقطعة من أرضها. أما الجندي المقاتل الذي يتدرب على خوض المعارك وفق عقيدة قتالية لا تقبل التهاون في حق الوطن، ولا تعرف التنازل عن شبر من أرضه، ولا تؤمن إلا بالشهادة طريقاً للنصر؛ فوجئ بأن الدم المراق أصبح مستباحاً على موائد التفاوض، وأن الأرض قابلة للتفاوض، وأن لا صوت يعلو فوق صوت التفاوض والمهادنة، وأن الخضوع والركوع أمام العدو ليسا عاراً، وأصبح معتاداً ومألوفاً أن يرى القوات الأجنبية تطأ أرضه، ولا يخطو خطوة إلا بأمرهم وتعليماتهم. وفي اللحظة نفسها التي يشاهد فيها المجازر الصهيونية تستبيح بني وطنه، يرى قادته يجالسون هؤلاء القتلة، ويشربون معهم نخب الوطن. لقد سمع هذا الجندي

المقاتل وهو في ساحة المعركة أن إسرائيل تصلها إمدادات ومعونات، وعلم كما علم الجميع بأن الولايات المتحدة هي التي تقف وراء هذه الإمدادات والمعونات، لم يكن سراً ولم يكن تخميناً؛ فالولايات المتحدة هي التي أعلنت ذلك، وهددت بها علانية، واليوم صارت الولايات المتحدة هي الصديق، وهي صاحبة النصح والرشد، وهي من ائتمنتها مصر على الأرض، وأعطتها مفاتيح سيناء.

اليوم صار الوطن العربي سوقاً تجارية، وقاعدة عسكرية أمريكية، لقد صار حمل السلاح في وجه العدو جريمة، والمقاومة رعونة ومغامرة. في ظل المعاهدة صارت كل قيم النضال والجهاد والكفاح من أجل حرية الوطن جريمة يعاقب عليها القانون. كل هذه مفاهيم وتعاليم مشوَّهة ومتناقضة ومشوَّشة، وهو ما سعت إليه المعاهدة لمحو الهوية العربية، والقضاء على ثقافة المقاومة، لذا كان لا بد من جيل يقرأ التاريخ وفقاً للتأريخ الصهيوني، ويرى ثقافته من المنظور الأمريكي؛ جيل يرى المساومة على الدم مهارة، والتفاوض على الأرض ذكاءً، والخضوع أمام العدو حكمة، والاستعانة بالأجنبي دهاءً، ويرى الانفصال عن الأمة حقاً وضرورة. لذا، كان لا بد من إقامة علاقات ثقافية مع إسرائيل، كي تكتمل الدائرة وتصير أكثر إحكاماً، وهو ما أقرته المعاهدة في ملحق (3): بروتوكول في شأن علاقات الطرفين ـ المادة الثالثة ـ فقرة (1) و(2)، التي تنص على الآتي:

«الفقرة (1) يتفق الطرفان على إقامة علاقات ثقافية عادية، بعد إتمام الانسحاب المرحلي.

الفقرة (2) يتفق الطرفان على أن التبادل الثقافي، في كافة الميادين، أمر مرغوب فيه، وعلى أن يدخلا في مفاوضات، في أقرب وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد إتمام الانسحاب المرحلي، بغية عقد اتفاق ثقافي». كما أقرت تبادل السفراء، وإقامة علاقات دبوماسية، وهو ماجاء في الملحق نفسه في المادة الأولى: «يتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية، وتبادل السفراء، عقب الانسحاب المرحلي». وهو نفسه ما أكدته إحدى وثائق المعاهدة؛ وهي رسالة من السادات إلى كارتر في شأن تبادل العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإسرائيل: «عزيزي السيد الرئيس ـ استجابة لرجائكم، أستطيع أن أؤكد أنه في خلال شهر واحد، بعد إتمام انسحاب إسرائيل إلى الخط المؤقت طبقاً لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، فإن مصر سوف ترسل سفيراً مقيماً لدى إسرائيل، وسوف تستقبل سفيراً إسرائيليا مقيماً بمصر».

وفي النهاية، إن كانت الحرب تخلِّف وراءها حطاماً، لكن يبقى الوطن محتفظاً باستقلاله وسيادته وعزته، فإن التفاوض على الوطن، والمساومة على الدم، والتفريط في الأرض، لا تجني سوى العار.

2 ـ أهداف إسرائيل من المعاهدة

كانت اتفاقيتا كامب دايفيد اللتان وقعهما السادات مع إسرائيل عام 1978، وما ترتب عليهما من معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام 1979، بمنزلة بداية لعصر جديد في السياسة الخارجية المصرية، ليس إزاء إسرائيل فحسب، بل في ما يتعلق بالدول العربية، والقوى الإقليمية والدولية أيضاً.

وخلال السنوات الماضية منذ الثورة في كانون الثاني/يناير 2011، استدعى المصريون ـ نخبة ورأياً عاماً ـ معاهدة «السلام» المصرية الإسرائيلية، و«السلام» مع إسرائيل بصفة عامة، إلى مائدة حواراتهم اليومية كما لم يحدث من قبل، ونال المعاهدة ما نالها من شرح وتفسير وتحليل وانتقادات، وتزايدت الدعوات إلى ضرورة إلغائها، أو تعديلها، على الأقل، بما أعاد إلى الأذهان الفترة التي تلت توقيع الاتفاقية والمعاهدة قبل ما يزيد على أربعين عاماً، مضافاً إلى ذلك، هذه المرة، عودة الحديث عن احتمالات اندلاع مواجهات بين مصر وإسرائيل، وبخاصة في حال تم إلغاء المعاهدة.

وقد تطورت الأمور عقب الثورة إلى أن لجأ البعض إلى رفع دعوى أمام القضاء الإداري للمطالبة بإلغاء المعاهدة، على اعتبار أنها تقيد حرية مصر وسيادتها داخل سيناء لمصلحة إسرائيل، إلا أن محكمة القضاء الإداري قد حكمت برفض تلك الدعوى في 30 تشرين الأول/أكتوبر عام 2012، معللة ذلك بأن المعاهدة هي عمل من أعمال السيادة التي يختص بها رئيس الجمهورية، وبالتالي فهي تخرج عن نطاق إشراف القضاء.

وبصفة عامة، فقد عانت العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، أو بالأحرى «معاهدة السلام»، عبر أكثر من أربعين عاماً، عدداً من العقبات أو التحديات، التي يتمثل أهمها بما يأتي:

أولاً، المحاولات الإسرائيلية المتكررة لاختراق الأمن القومي المصري، عبر محاولاتها توظيف العديد من الجواسيس، وشبكات التجسس على مصر.

ثانياً، محاولات إسرائيل الحد من قدرات مصر العسكرية، وممارسة ضغوط عليها في هذا الإطار، وبخاصة مع الولايات المتحدة، التي أصبحت المصدر الأساسي للتسليح المصري.

ثالثاً، السياسة الإسرائيلية العدوانية والتوسعية تجاه الدول العربية، وبخاصَّة فلسطين ولبنان وسورية، إذ كان فشل اتفاقيتي كامب دايفيد في حل القضية الفلسطينية حلاً مُرضياً، نذيراً بأن السنوات التالية لتوقيع المعاهدة ستشهد كثيراً من الركود والإحباط في مسار حل تلك القضية، بكل تداعياتها على العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، وبخاصة أن منظمة التحرير الفلسطينية قد نظرت إلى اتفاقيتي كامب دايفيد ومعاهدة «السلام» المصرية ـ الإسرائيلية بأنها تشكل كارثة، لا سبيل لحيد آثارها السلبية في القضية الفلسطينية.

رابعاً، تمثل السعي الإسرائيلي للحد من الدور الإقليمي لمصر، والتأثير فيه، ومحاولة إسرائيل الهيمنة على المنطقة العربية، من خلال طرح فكرة مشروع «نظام الشرق الأوسط»، الذي يقوم على محاولة إسقاط النظام العربي، عبر إعادة هيكلة المنطقة، وإقامة نظام إقليمي جديد لها فيه موقع الريادة.

خامساً، الصورة النمطية السلبية التي تكونت لدى الرأي العام المصري عن إسرائيل، بصفتها دولة عنصرية عدوانية توسعية، تعتمد على القوة العسكرية والعدوان على الآخرين. فهي مجتمع صُمم بحيث يكون في حال حرب دائمة، وهي الصورة التي أسهمت السياسات الإسرائيلية في تدعيمها عبر الأعوام الأربعين الماضية، بل إن تلك السياسات قد فرضت حالاً من التوتر الدائم على العلاقة بين الجانبين، وهو الأمر الذي جعل العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية دائماً أسيرة سحابة لا تنقشع من الريبة والشكوك بين الجانبين.

سادساً، يأتي تحدي عدم الاستقرار في المنطقة، ودور إسرائيل في ذلك؛ بحيث شهدت المنطقة حروباً وتوترات عدة، مثل حروب الخليج، وانتفاضتين فلسطينيتين، وثلاث حروب إسرائيلية ضد قطاع غزة، وحرب لبنان، والثورات العربية وما تمخض عنها من انفلات أمني في سيناء.

أخيراً، استمرار الجدال بشأن المعاهدة بين الإلغاء والتعديل، وأيضاً بشأن جدواها، وبخاصة في ظل الحديث عن المعونة الأمريكية، والالتزامات الأمريكية بموجب المعاهدة، وتفجير خط الغاز عقب ثورة كانون الثاني/يناير، والهجوم على السفارة الإسرائيلية في القاهرة، وعدم تحقق وعود الرفاهية الاقتصادية للمصريين، جراء «السلام»، وربما الجدال والانقسام بشأن فكرة «السلام» نفسها.

إن من الثابت تاريخياً أن الحركة الصهيونية تعمل دائماً وفق مخططات طويلة الأمد، والعبرة دائماً في الوصول إلى النتائج، فكان الهدف من المعاهدة هو العمل على القضاء على الدور المصري نهائياً، والسيطرة على مصر، بعيداً من الأعمال العسكرية، من خلال العمل على عدة محاور أساسية[52]:

المحور الأول، أن إسرائيل بعد حرب عام 1967، وبالتكلفة التي لحقتها في حرب الاستنزاف، وما لحقها من تبعات، أدركت أن مواجهتها العسكرية مع مصر شاقة وباهظة التكلفة، ولن تحقق لها نتائج حقيقية سياسية أو عسكرية على أرض الواقع، وتأكد ذلك بعد الانتصار العسكري العربي في حرب عام 1973، ثم بدأ العمل على تحطيم دور مصر في المنطقة، وعزلها عن أمتها

(52) وائل رفعت، «كامب دايفيد دمرت مصر وأضاعت العرب،» **كتاب الوعي العربي** (سبتمبر/أيلول 2017). انظر أيضاً: داليا سعودي، «الإرهاب وميراث كامب دايفيد،» **الشروق**، 2017/3/6.

العربية والإسلامية، وحصارها بعدد من البنود التي تجعل لإسرائيل الحجة الدولية باللجوء إلى الأمم المتحدة، بزعم أن مصر تخالف «معاهدة سلام»، ولا تنفذ شروطها، وتنقض عهودها، ولا تلتزم بها، وبالتالي تخسر مصر تعاطفاً دولياً كبيراً معها، وفي الوقت نفسه جعل زمام المبادرة والتفوق ميدانياً لمصلحة إسرائيل. لذلك جرى الاتفاق على أن يكون أكثر من ثلثي مساحة سيناء منزوع السلاح، وهو ما يضمن لها الخطوة الأولى في حال إعادة الاحتلال، بعد تدمير مصر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

المحور الثاني، عدم تنمية سيناء، والاكتفاء فقط ببعض مشروعات السياحة، التي فكرت فيها إسرائيل في جنوب سيناء، وأن يظل وسط سيناء وشمالها مهجورين. مع العلم بأن سيناء بها من المعادن التي لو استغلت لنقلت مصر نقلة نوعية وصناعية كبرى، وأن أهالي هذه المناطق، لشدة الفقر، لا بد من أن يكونوا صداعاً دائماً وأبدياً في رأس الحكومة المصرية، وحتى لا تنتقل الكثافة السكانية إليها من أهل الوادي، وبالتالي لا يتحول أي صدام عسكري محتمل إلى حرب شوارع، لأن الوقائع والتاريخ تثبت أن هذه النوعية من الحروب لا تستطيع تحملها الجيوش النظامية، لأنها تحتاج إلى عدد كبير من المقاتلين، يتنقلون من شارع إلى آخر، ومن بيت إلى آخر، وهو ما لا يستطيع الإسرائيليون صنعه لأسباب كثيرة.

المحور الثالث، أن تتم زيارات سياحية دائمة ومتكررة من اليهود في إسرائيل، ومن كل أنحاء العالم، إلى سيناء لتذكيرهم بادعائهم أنها «جزء لا يتجزأ من أرض الميعاد»، وتخلق نوعاً من الحنين والرغبة ليكونوا مهيئين نفسياً لقرار إعادة احتلال سيناء في أي وقت. بل لقد امتد الأمر إلى إعفائهم من تأشيرة الدخول إليها! والدليل على ذلك هو استطلاع للرأي ظهر في منتصف شهر آذار/مارس 2009 في إسرائيل، وأبدى فيه كثير من الإسرائيليين بنسبة 89 بالمئة رغبتهم الملحة في إعادة احتلال سيناء مرة أخرى.

المحور الرابع، القضاء على دور مصر من خلال استخدام المعاهدة، ووضعها كسكين ذات نصل حاد على رقبة مصر دائماً وأبداً، عن طريق بيع القطاع العام وهدمه، وجعل الملكية في المشروعات الكبرى في أيدي أفراد لا في يد الدولة، متعلمين من درس القطاع العام بعد عام 1967، بحيث إن المشروعات الكبرى التي أقامها جمال عبد الناصر: الحديد والصلب، السد العالي، شركات النصر لصناعة السيارات والتعدين، الفوسفات، كيما، الغزل والنسيج، الحاويات، مجمع الألومنيوم، وسواها؛ كل هذه المشروعات التي كانت تمتلكها الدولة، في صورة القطاع العام، هي التي مولت المجهود الحربي المصري بعد الضربة الموجعة في عام 1967، وهي التي جعلت الاقتصاد المصري يتماسك، وأن يحوّل كل دخله لإعادة بناء القوات المسلحة، ووضع مصر بشكل اقتصادي مطمئن، وكذلك الدور الرائع الذي أدّته البنوك الوطنية، من إعادة استثمار أموال المودعين في مشروعات تخدم المجهود الحربي، وأن تعود عائداتها

لمصلحة الدولة المصرية، لا لمصلحة أفراد يحولون كل أموالهم أولاً بأول إلى الخارج، فهذا يعني أنه لا اقتصاد عند المواجهة. وحتى البنوك التي تم خصخصتها وبيعها تضع أموال مودعيها وتستثمرها في خارج مصر، أي أنه انهيار لمفهوم اقتصاد الدولة من الداخل، فلا دولة ولا تنمية ولا تطوير ولا صناعة ولا زراعة، وتكون الحال إلى ما آلت إليه مصر، وبخاصة في عهدي السادات ومبارك، وأن الاستمرار في هذه السياسة سوف يقضي نهائياً على الدولة المصرية، وحينها لن تضيع سيناء فقط، بل تضيع الصحراء الشرقية كاملة، وينحصر المصريون في الجانب الغربي من نهر النيل، تحقيقاً لأسطورة «أرض الميعاد من النيل إلى الفرات».

المحور الخامس، وهو التخطيط الدقيق الذي تقوم به الحركة الصهيونية، فهي تخطط جيداً على الأمد الطويل، ولا تخفى «برتوكولات حكماء صهيون» في هذا السياق، التي وُضعت في أواخر القرن السابع عشر، وجرى تنفيذها في أوائل القرن التاسع عشر وحتى الآن. لقد استغلت إسرائيل، بشكل ثاقب، المعاهدة، التي أعطتها في مصر ما لم تستطع تحصيله من ثلاث حروب مجتمعة عام 1948 وعام 1956 وعام 1967، وهو وضع منهجية العمل السياسي وتحديدها في مصر. فإن من يعمل في السياسة في مصر، ويكون صاحب القرار، لا بد من أن يكون ممن يقبل بإسرائيل، ويقبل العمل معها، والتطبيع معها، سواء كان نظاماً رسمياً أو معارضاً. بل إن قانون إنشاء الاحزاب المصرية اشترط، لإنشاء أي حزب سياسي، أن يكون من ضمن شروط الموافقة عليه أن يضع لائحته التأسيسة قبوله إسرائيل، وأن الاستثناء الوحيد في ذلك هو عند إنشاء الحزب الناصري. وأقيمت دعوى قضائية أمام المحكمة الدستورية العليا، قضت بعدم دستورية هذه الفقرة. أما سائر الأحزاب مجتمعة فقد وافقت على القبول بإسرائيل.

المحور السادس، هو خلق طابور خامس من رجال الصحافة والإعلام والفن، للإطراء والثناء الدائمين والأبديين على المعاهدة، وعلى المناداة دائماً باستمرار التطبيع مع إسرائيل، وعلى تجميل شكل إسرائيل في الإعلام، وعلى عدم ظهورها بأنها العدو، على عقيدة أهل السنة في مصر، وأن العدو الحقيقي هو إيران، بل لو ظهر من المصريين من يدعم المقاومة وينشدها فهو عدو للمصريين. وبدأت هذه الحركة في أوائل عام 1984، أما الآن فرجال الدولة هم من يجمّلون صورة إسرائيل.

المحور السابع، دعم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي؛ ذلك هو الظاهر على السطح بين الولايات المتحدة ومصر، من ناحية، وبين إسرائيل ومصر، من ناحية، وإن كان في حقيقته تحوّلاً كاملاً إلى دعم النظام الرأسمالي والسياسات النيوليبرالية، ودعم بعض رجال الأعمال على التعامل بشكل مباشر مع إسرائيل، للقضاء على ما كان يسمى في الماضي الرأسمالية المصرية الوطنية، وتبعاً لذلك ظهرت «اتفاقية الكويز»، ثم اتفاقية تصدير الغاز الطبيعي، وكذلك تصدير الإسمنت والحديد لإسرائيل.

المحور الثامن، تغيير العقيدة القتالية للجيش المصري؛ ففي الماضي كانت تُعتبر إسرائيل هي العدو الأول للأمتين العربية والإسلامية، وتحولت الأن إسرائيل إلى دولة صديقة وجارة، وأن العدو الأول هو الإرهاب، وبالتالي حصر فكرة القتال، والتنظيم والتكتيك الحربيين في مكافحة الإرهاب، والأمن الحدودي، والمراقبة البحرية، والبحث والإنقاذ والمساعدات الإنسانية، وهو ما يعني تحول القوة العسكرية القتالية إلى قوه شرطة للحماية والتأمين فقط، كما حدث في كثير من دول أفريقيا، وكان سبباً في عجزها عن حماية نفسها حتى من القبائل المتناحرة، إضافة إلى التوسع في مجال الاستثمارات الاقتصادية والمشروعات المدنية، وهي التي تحقق مكاسب واسعة للجنرالات، الذين صاروا شديدي الثراء من ورائها، وأن دفاعهم عن تلك المكاسب سيكون بالغالي والثمين، لمنع أي تغيير سياسي حقيقي، وتداول سلمي للسلطة في مصر، وبهذا تأمن إسرائيل من أن بقاءها مرتبط ببقاء قيادات تطبّع وتتعاون معها بشكل فج، لا مع من يتخذ مواقف أو قرارات سياسية واقتصادية ضد رغبتها وبقائها، وهو ما فسر تحول عدد من الصناعات الحربية والعسكرية في مصر إلى صناعات مدنية، توقفت عن إنتاج السلاح والذخيرة، وأنتجت مواد استهلاكية غذائية واستهلاكية صناعية مدنية.

المحور التاسع، خنق مصر اقتصادياً؛ بتدمير الزراعة والصناعة، ومنع إقامة مشروعات صناعية كبرى عملاقة، يمكن أن تُستخدم في بناء عسكري، وبالتالي تحويل مصر إلى مستهلك كبير، لا ينتج أي شيء للتصدير، ويحقق معدلات دخل اقتصادية عالية، تدعم الاقتصاد المصري وتجعله قوياً، يستطيع أن يصمد في أية مواجهه عسكرية، مع صرف الأنظمة الحكومية، والرؤساء المتوالين، إلى سد عجز الموازنة بالاقتراض من صندوق النقد والبنك الدوليين، وتُنهب هذه القروض من الحكام وتابعيهم، ويبقى للشعب المديونية وفوائدها، وهو ما يمكن تفسيره بالاستعمار الاقتصادي، وتكون منظمة التجارة العالمية واتفاقياتها المشبوهة «الغات»، وفتح الحدود، وسائل لذلك، يتبعها شركات متعددة الجنسيات، يتحكم فيها الصهاينة بمزيد من الإحكام والسيطرة.

المحور العاشر، القضاء على فكره الديمقراطية في المجتمعات العربية والإسلامية، ومنع قيام دول على أساس ديمقراطي حقيقي، تتوافر فيه آليات ديمقراطية جادة، في المساءلة والمحاسبة والمراجعة، واختيار الحكام والنواب، وإبعاد الأمن عن الاختيارات السياسية، وإبعاد الجيوش عن العمل السياسي، وهي ما يعني استمرار دولة العواجيز، التي شاخت سياسياً واقتصادياً، وأصبحت غير قادرة على العطاء، وأن بقاء هؤلاء العواجيز يحقق مصلحة إسرائيل والولايات المتحدة، ويحفظ لأصحاب المصلحة من رجال المال والإعلام سطوتهم، ويحفظ للعسكريين سلطتهم وامتيازاتهم، ويحفظ للأحزاب السياسية الهشة البقاء والرضا بالفتات، ويستمر مسلسل الفشل والانهيار الاقتصادي والسياسي

والاجتماعي والأخلاقي والثقافي، وهو الشكل الأمثل للحفاظ على أمن إسرائيل، ويبقى صحيحاً قول رئيس الموساد الأسبق، حين قال في لقائه مع طلاب إحدى الجامعات: «نحن قد اخترقنا كل مؤسسات الدولة في مصر، الأمر الذي يصعب على أي رئيس أن يفك هذه الشبكة».

المحور الحادي عشر، ترسيخ الإرهاب في سيناء، ما يُعتبر من مواريث المعاهدة. للإحاطة بجذور الإرهاب الأسود الذي يفتك بسيناء، ثمة حاجة ملحة إلى العودة إلى بنود الملحق العسكري للمعاهدة. فالإرهاب السرطاني المتفشي في سيناء، والعاصف أكثر من مرة في قلب العاصمة، مبعثه عقود طويلة من السيادة المصرية المنقوصة على حدودها الشرقية، فرضتها معاهدة خبيثة غلّبت أمن إسرائيل على أمن مصر، فنزعت سلاح سيناء، وأبقت جزءاً غالياً من أرضها رهيناً لوفاء مصر بالتزاماتها المجحفة.

تنص المعاهدة على أنه لا يجوز لمصر إنشاء أية مطارات أو موانئ حربية في أي مكان على أرض سيناء، كما لا يجوز لأسطولها استخدام الموانئ الموجودة فيها. ولا يجوز لمصر الاحتفاظ شرق قناة السويس، وإلى مدى 85 كيلومتراً، إلا بفرقة مشاة واحدة، وعدد محدود من الأسلحة الثقيلة، ولا يسمح هذه القوة أن تخطو خطوة واحدة خارج هذا القطاع الضيق المحدد لها والمسمى القطاع الطولي (أ).

أما ثلاثة أرباع سيناء، الواقعة شرق تلك المنطقة وحتى الحدود مع إسرائيل، وهي المنطقة التي يعيث فيها الإرهاب فساداً، فظلت تعاني فراغاً أمنياً على مدى عقود، إذ لم يُسمح لمصر بالاحتفاظ فيها بأية قوات عسكرية مقاتلة أو مسلحة بأسلحة ثقيلة، وهي المنطقة الطولية (ب)، حيث لا يحق لمصر الاستعانة بأكثر من أربع كتائب من حرس الحدود، على أن يقتصر تسليحها على الأسلحة الخفيفة.

أما المنطقة (ج)، الممتدة بطول الشريط الحدودي من رفح شمالاً حتى خليج العقبة وشرم الشيخ جنوباً، فلا يجوز لمصر أن تنشر فيها جيشها، ولا يحق لها الاستعانة فيها سوى بقوات شرطة مدنية، تقوم مقام حرس الحدود، ذراً للرماد في العيون.

فضلاً عن ذلك، فرضت المعاهدة على مصر أن ترابط على أراضيها قوات دولية بقيادة عسكرية أمريكية، قوامها نحو 2000 جندي، للقيام بمهام التفتيش والاستطلاع والمراقبة، للتأكد من التزام مصر بالمعاهدة. أما إسرائيل، فلم تقبل بوجود قوات أجنبية داخل حدودها، ولم تستقبل سوى المدنيين من المراقبين، لا يزيد عددهم على 5 مراقبين، لتبقى سيادتها على الأرض التي احتازتها غيلة ومكراً سيادة كاملة محصنة، تحميها الولايات المتحدة بكل ثقلها السياسي والعسكري.

هكذا، وعلى مدى عقود، حُرمت مصر حمايةَ حدودها الشرقية حمايةً عسكرية ناجزة، لتصبح سيناء مرتعاً للجواسيس، وعصابات الإتجار بالبشر وبالسلاح وبالمخدرات، وأخيراً جماعات التطرف والإرهاب.

ثم راح البعض يشير جهلاً بأصابع الاتهام إلى أهل سيناء، وتتعالى ضدهم صيحات التخوين، ودعوات التهجير القسري، المتفقة مع رغبات إسرائيل وآمالها. أما الأصوات الأكثر تعقلاً والأقل تطرفاً فأرجعت تنامي البيئة الحاضنة للإرهاب في سيناء إلى نقص التنمية والتهميش والإهمال. لكن نقص التنمية والتهميش والإهمال لم يفرز آفة الإرهاب بهذه الصورة في مناطق حدودية أخرى، تمركزت فيها القوات المسلحة المصرية، وأحكمت السيطرة عليها، ولم تُمنع بإرادة أمريكية إسرائيلية من ممارسة وجودها السيادي عليها. ففي سيناء كان الفراغ الأمني الذي أحدثته المعاهدة بمنزلة كرة الثلج التي راحت تكبر وئيداً، لتعمل على التحام عناصر تلك البيئة الحاضنة للإرهاب. في سيناء، المعاهدة وليس سواها كانت على امتداد الزمان هي الحاضنة.

لكن الأنكى والأشد إيلاماً، هي تلك النغمة المترددة على أنغام الساسة الإسرائيليين، وفي أعمدة صحافتهم، المحتفية بأن مصر وإسرائيل صارتا في خندق واحد في الحرب على الإرهاب، وبأن التنسيق الأمني قد يتطور إلى تحالف عسكري عربي لو تفاقم الأمر، ورأت إسرائيل ضرورة للذود عن أمنها المقدس. إذ تنص المعاهدة بوضوح على أن «يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب، أو الأفعال العدوانية، أو أفعال العنف، أو التهديد بها، من داخل أراضيه، أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته، أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر».

تلك كوارث المعاهدة، الأمر الذي يؤكد ويقطع أنه لا سيادة للمصريين على أراضيهم عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وغير ذلك، إنما هي سيادة إسرائيلية بدعم أمريكي وإكراه دولي، ودليل ذلك هو «مذكرة التفاهم الأمريكية ـ الإسرائيلية»، الموقعة بين الطرفين في الولايات المتحدة عام 1979 فور التوقيع على «معاهدة السلام» بين مصر وإسرائيل، والتي أكدت فيها الولايات المتحدة، وضمنت لإسرائيل، أنه في حال نقض مصر المعاهدة سوف تتدخل الولايات المتحدة عسكرياً لمصلحة إسرائيل، ورفضت تماماً إبرام «مذكرة تفاهم» مع مصر لمعالجة نقض إسرائيل المعاهدة، بزعم أن العدوان يأتي فقط من العرب، وأن إسرائيل «دولة سلام»!

وبعد مرور كل هذه السنوات على حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973، لا يزال السؤال معلقاً: لماذا فعل السادات ذلك كله؟! ربما يمكن، بعد قراءة هذه الدراسة، إدراك: كم كان السادات عبقرياً.. كما يقولون؟! وكم كان سابقاً لعصره؟

3 ـ مذكرة التفاهم السرية الأمريكية ـ الإسرائيلية

في مفاجأة من العيار الثقيل كشفت بروتوكولات أمريكية مصنفة في «منتهى السرية» في شأن «معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية» سر «البنود السرية» التي لم تتدخل فيها مصر، بل رفضتها بقوة في يوم التوقيع نفسه، بحيث وردت تلك البنود في إطار اتفاقية أمريكية ـ إسرائيلية توصلت إليها أجهزة الاستخبارات المصرية فجر ليلة التوقيع النهائي على المعاهدة، ونقلت تفاصيلها إلى السادات، الأمر الذي شكل صدمة حقيقية للوفد المصري.

وسجلت البنود السرية لمذكرة التفاهم في ثلاث صفحات، من الصفحة الرقم (455) إلى الصفحة الرقم (457)، ضمن سجلات ملفات الأمن القومي الأمريكية ـ قسم وثائق «معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية»، المحفوظة لدى الإدارة الأمريكية. ووقع عليها عن الطرف الأمريكي سايروس فانس وزير الخارجية، وعن الطرف الإسرائيلي مناحم بيغين رئيس وزراء إسرائيل، كما وقع عليها جيمي كارتر الرئيس الأمريكي. الجدير بالذكر أن سبب توقيع وزير الخارجية الأمريكية على اتفاقية البنود السرية أنه المسؤول المباشر عن تقدير حجم المعونات السنوية التي تقرها إدارته للدول الأجنبية.

وكشف جهاز الاستخبارات العامة المصرية تفاصيل مذكرة التفاهم الأمريكية ـ الإسرائيلية، ووضعها على مكتب السادات في توقيت متأخر من مساء الأحد 25 آذار/مارس 1979، بينما سيجرى التوقيع على المعاهدة صباح اليوم التالي 26 آذار/مارس. مثّل الموضوع صدمة حقيقية له، لكن بات من المستحيل سياسياً إمكان التراجع عن التوقيع، أو التفكير في الانسحاب من «معاهدة السلام»، ومع ذلك كشفت الصفحة الرقم (455) من سجلات بروتوكولات «محادثات السلام» اعتراض الوفد المصري بقوة على تلك البنود السرية. وسجلت تلك الصفحة الموقف المصري الواضح وتدخل الدكتور مصطفى خليل رئيس وزراء مصر ووزير الخارجية. وطبقاً لسجلات الكواليس السرية الأمريكية، تقدم مصطفى خليل في الساعات الأولى من فجر يوم 26 آذار/مارس 1979، يوم التوقيع على «معاهدة السلام» مع إسرائيل، بخطابين أرسلهما رسمياً إلى وزير الخارجية الأمريكي فانس اعتُبرا شديدي اللهجة؛ رفض فيهما مصطفى خليل، باسم الحكومة والوفد المصري، التوقيع الأمريكي الإسرائيلي يومي 25 و26 آذار/مارس 1979 سراً على مذكرة تفاهم ثنائية خلف ظهر السادات، ومن دون علم مصر، أو حتى استطلاع رأيها والتشاور معها.

وبمطالعة توقيت إرسال البرقيتين المصريتين، يتضح أن الأولى أرسلت إلى فانس في ساعة مبكرة فجر يوم 26 آذار/مارس 1979، أما الثانية فأرسلها خليل قبل ساعة واحدة من بدء مراسم التوقيع على «معاهدة السلام» ظهر الاثنين الموافق 26 آذار/مارس 1979.

وطبقاً للسجلات الرسمية الأمريكية «منتهى السرية» كان نص البرقية المصرية الأولى التي أرسلها خليل إلى «فانس» فجر 26 آذار/مارس 1979 كالآتي:

«فجر 26 آذار/مارس 1979

مكتب وزير الخارجية المصري

عزيزي السيد فانس وزير الخارجية الأمريكية

لقد فوجئنا بشدة عندما نما إلى علمنا اليوم موضوع الاتفاقية الأمريكية ـ الإسرائيلية التي وُقعت وتم الاتفاق عليها في كواليس معاهدة السلام المفروض أنها بين مصر وإسرائيل.

حيث لم يتم اطلاعنا نهائياً عليها، ولم يعلمنا أحد بوجودها، أو حتى بمحتواها، مع أن ما ورد بها يؤثر بشكل مباشر على مسار العلاقات المستقبلية بين بلدينا، كما يؤثر في الأساس على مبدأ تحقيق السلام العادل.

إن مضمون مسودة الاتفاقية التي تمت بينكم وبين إسرائيل ووصلت إلينا، تعد مصدر قلق بالغ وخطير بالنسبة للحكومة المصرية، بينما نقف على أعتاب مفترق طرق تاريخية من أجل صناعة السلام الذي اختارته مصر بوضوح وبإصرار لا يتزعزع.

إننا نخشى أن بنود نص الاتفاقية السرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تشير إلى عدم التزام مصر مستقبلاً بشروط معاهدة السلام، التي نوشك على توقيعها، وكذلك عدم التزام مصر بما عليها تجاه تحقيق السلام، وهذه الفرضية تقوض أي أساس بُنيت عليه فكرة السلام.

بل الأكثر من هذا أن تلك الاتفاقية بينكما تتناقض مع ما جاء واتفق عليه في البند رقم 6 فقرة 2 من معاهدة السلام، التي وافقنا على توقيعها اليوم بواشنطن، وهو البند المحدد أن الطرفين يتحملان مسؤولية التزاماتهما تجاه معاهدة السلام.

ولا شك في أنك تتفق معي على أن الدور المفاجئ الذي انتهجته الولايات المتحدة، عند توقيع تلك الاتفاقية السرية مع إسرائيل، يمثل خروجاً عن نهج التفاهم الذي على أساسه وافقت مصر أن تلعب الولايات المتحدة دور الحكم والشريك. هذا الدور الجديد الذي تلعبه الآن الولايات المتحدة الأمريكية يشوّه صورة واشنطن في عيون الأطراف الأخرى المحايدة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية ستأخذ على عاتقها اليوم مهمة الحَكَم المخوَّل بإعطاء الرأي المحايد في تنفيذ وضبط معاهدة السلام، وتحديد المخاطر التي يمكن أن تحدث مستقبلاً من أي طرف، يقوم بخرق التزاماته تجاه المعاهدة.

ولذلك أطلب أن تحدد الولايات المتحدة الأمريكية التزامها بالبند السابع من المعاهدة، التي تلزم الطرفين بضرورة تسوية النزاعات على أساس عدالة واضحة في التعامل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، للحفاظ على ميزان التعهدات النابعة والمبنية على المعاهدة.

ولذلك تعتبر الاتفاقية بينكما وكأنها تُحكم مسبق للتعامل مع أي نزاع محتمل، حيث وقعت الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل على تعهدات والتزامات تقوم فيها واشنطن باتخاذ وسائل وخطوات لتعديل أي موقف محتمل، يتعارض أو يهدد بخرق بنود معاهدة السلام.

ونحن نرى أن تعهدكم هذا خطير جداً، يلزم الولايات المتحدة الموافقة والصمت المسبق والمضمون على كل استخدام للقوة من قبل إسرائيل أياً كانت، تجاه كل خرق يمكن وقوعه دون قصد أو نية سيئة من الطرف الآخر.

لذلك نحن نعارض كل محاولة من أجل تغيير أو تعديل مواقف الأطراف من نص المعاهدة، عن طريق دعاوى الحفاظ على أمن إسرائيل، في الوقت الذي تتغاضى فيه الولايات المتحدة الأمريكية عن الكثير من العناصر المحيطة والمرتبطة بمعاهدة السلام.

كما نعارض بنفس الطريقة أية محاولة لمنح أي طرف حقوقاً خاصة ومعينة، في شأن حرية الإبحار والطيران، في الوقت الذي يُمنع فيه هذا الحق السيادي الأصيل للطرف الآخر.

إن نص الاتفاقية الجانبية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل قد تناول طريقة التعامل الأمريكية مستقبلاً تجاه أي هجوم محتمل على إسرائيل، ونحن نعتقد أن هذا المعنى يتعارض ولا يتناسب ولا يأتي حتى في التوقيت السليم، وبخاصة عندما يظهر في اللحظات الأخيرة قبل التوقيع على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل بعد ساعات معدودة من الآن.

الأكثر من هذا أن مصر قد علمت أن الخطاب الأمريكي الذي أرسل إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي منذ قليل اليوم 26 آذار/مارس 1979 من قبل الرئيس الأمريكي يحدد الآتي:

في حال خرق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، أو في حال وجود خطر يهدد معاهدة السلام، تتشاور الولايات المتحدة الأمريكية، بناء على طلب أي من الجانبين، أو بناء على طلبهما معاً، حول القرارات المفروض اتخاذها، وأن تقوم الولايات المتحدة باتخاذ كل ما تراه مناسباً وضرورياً من جانبها دون الرجوع إلى الأطراف من أجل الدفاع عن احترام معاهدة السلام.

وعلى هذا تشدد الحكومة المصرية على أن تلك المعاني الفضفاضة، التي ذكرت وتضمنتها الاتفاقية الموقعة سراً اليوم بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، تضر بمسيرة السلام في المستقبل.

ولذلك من المسموح أن نقول: إن مصر لا ترى نفسها ملتزمة طبقاً لما جاء في تلك الاتفاقية السرية بينكما، بأية تعهدات أو التزامات أياً كانت، إذا لم يتم التشاور معها حول تلك النقاط التي شملتها الاتفاقية بينكما من البداية».

وطبقاً لما كشفته البروتوكولات الأمريكية الرسمية «منتهى السرية» اعترضت الولايات المتحدة على لهجة البرقية المصرية الأولى التي أرسلها خليل واعتبرها البيت الأبيض تدخلاً في شأن أمريكي سيادي، فطلب السادات من خليل أن يحرر برقية ثانية في الموضوع ذاته يبرز فيها النقاط التي تهم مصر في الأساس، كي يسجل بذلك من الوهلة الأولى موقف مصر الرسمي من تلك الاتفاقية السرية بحيث جاءت كالآتي:

«التوقيع الدكتور: مصطفى خليل

رئيس الوزراء المصري ووزير الخارجية

26 آذار/مارس 1979

مكتب وزير الخارجية المصري

عزيزي السيد فانس وزير الخارجية الأمريكية

استكمالاً لبرقيتي الأولى إليك في شأن الاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية السرية أريد أن أخبرك بالآتي:

إن مصر لا تعارض حق الولايات المتحدة الأمريكية السيادي، وفي الحقيقة لا تعارض حق أي حكومة أخرى بالعالم ترى اتخاذ ما يلزم من إجراءات سيادية لتنفيذ سياساتها الخارجية. لكن تحتفظ الحكومة المصرية لنفسها بحق عدم اتخاذ ما تجده مناسباً وعملياً من اتفاقيات أمريكية جانبية مع إسرائيل، تجدها الحكومة المصرية ضد المصالح المصرية مباشرة.

ولذلك أعلن لك أن مضمون الاتفاقية بين الولايات المتحدة وإسرائيل سيؤثر بشكل مباشر على تطبيق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في المستقبل، وبالتأكيد أنت تعلم مدى تطلع مصر لتقوية علاقاتها الودية بين القاهرة وواشنطن، على أن تستخدم تلك العلاقات المميزة لإقرار السلام العادل والاستقرار الدائم في منطقة الشرق الأوسط.

هذه التطلعات تقدمها مصر على معاهدة السلام بينها وبين إسرائيل، كخطوة مهمة باتجاه تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط، وطبقاً لهذا الكلام أحيطك علماً أن مصر قد شعرت بالحزن الشديد عندما اكتشفت أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لديها استعداد لتوقيع اتفاقية هي في الأصل موجَّهة ضد مصر.

إن الاتفاقية بينكم وبين إسرائيل لا تخدم السلام، وغير مفيدة نهائياً للسلام، بل على العكس فإن مضمونها ومحتواها يؤثر سلباً على تحقيق مسيرة السلام، ويشكل خطراً على التوازن والاستقرار في المنطقة، ولذلك تعلمكم مصر بمعارضتها ورفضها السيادي التام على تلك الاتفاقية للأسباب الآتية:

ـ أن الاتفاقية تتعارض مع روح الصداقة القائمة بين بلدينا مصر والولايات المتحدة الأمريكية، ولا تساهم في تقوية العلاقات بيننا، ولهذا أخبرك كتابة أنكم لم تتشاوروا أبداً مع مصر في شأن محتوى تلك الاتفاقية السرية.

ـ أن مضمون تلك الاتفاقية السرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تأسس على اتهامات مسبقة ضد مصر، مع توقعكم أن الخروقات ستكون من جانب مصر وحدها، فما بالكم لو حدثت تلك الخروقات من قبل إسرائيل؟

ـ بينما طبقاً لاتفاقكما السري فإن التصرف والحكم سيكون بيد واشنطن وإسرائيل في النهاية.

ـ منذ شهر كامل ونحن نعمل على تحقيق اتفاق متكامل لمعاهدة سلام نهائية، وبرغم ذلك لم تبلغوا مصر نية الولايات المتحدة التوقيع مع إسرائيل على الاتفاقية السرية، التي علمنا بها بطرقنا الخاصة، وليس بالطرق السياسية والدبلوماسية المتعارف عليها في إطار التشاور والتفاوض الرسمي.

ـ لقد توصلت مصر لمسودة الاتفاقية بينكما فقط في الساعة الثانية بعد ظهر يوم 25 آذار/ مارس 1979، أي قبل أقل من يوم واحد من مراسم التوقيع النهائي والرسمي على نص معاهدة السلام الشاملة والنهائية بين مصر وإسرائيل اليوم في واشنطن 26 آذار/مارس 1979.

ـ لقد كانت رغبتنا أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً محايداً للتوصل إلى السلام، ومن ثم المحافظة عليه، وليس أن تقوم الولايات المتحدة بتبني مزاعم أحد الأطراف على حساب الطرف الآخر.

ـ إن الاتفاقية الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تفترض بسوء نية أن مصر هي الطرف المحتمل قيامه بخرق تعهداته تجاه معاهدة السلام النهائية.

ـ إن الاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية السرية تفهمها مصر كحلف جانبي، نشأ ووقعت عليه الولايات المتحدة مع إسرائيل، حيث دخل حيز التنفيذ ضد مصر من اليوم 26 آذار/مارس 1979.

ـ إن الاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية السرية تمنح الولايات المتحدة حقوقاً خاصة، لم يعلن عنها في أي وقت من التفاوض علناً أمام مصر، حتى توافق أو ترفض، لأنه حق أصيل من حقوقها، كما لم يقم أحد من قبل بالتفاوض أو حتى التشاور مع مصر على ما وقعت واشنطن عليه مع تل أبيب.

ـ إن الاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية السرية تعطي الولايات المتحدة الحق في فرض أساليب وتدابير، وبتعبير آخر مبسط أن تقوم الولايات المتحدة باتخاذ إجراءات عقابية ضد مصر في أي

وقت تراه، وهذه الخطوة وهذا الفهم يجعلنا نتشكك بقوة في ما يمكن أن يحدث مستقبلاً، بما يؤثر على الوضع القائم في كل منطقة الشرق الأوسط.

ـ إن الاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية السرية تضمنت ألفاظاً وعبارات ومصطلحات سياسية واستراتيجية غامضة، بل ترقى لدرجة الخطورة القصوى؛ مثل جملة «حظر الخروقات» التي تتطلب تدابير خاصة من قبلكم، ونحن نرى في ذلك أمراً يؤدي إلى نتائج خطيرة.

ـ إن الاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية السرية تحدد أن الالتزام بمساعدة مصر، بما يلزم اقتصادياً وعسكرياً لتأدية دورها في تنفيذ بنود معاهدة السلام، متعلق بشكل كامل بما تراه الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أشياء ومعانٍ موجهة كلها ضد طرف واحد فقط هو مصر.

ـ إن الاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية السرية تضع العلاقات المصرية ـ الأمريكية محل الفحص، كما تظل تلك العلاقات مقيدة برؤية الطرف الثالث إسرائيل، مما يقيد من التزامات الولايات المتحدة النهائية تجاه مصر.

إن الاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية السرية حددت أن تقوم الولايات المتحدة مستقبلاً بتحمل جميع نفقات أية عملية تقوم بها إسرائيل ضد مصر، بما يعني ذلك بوضوح أن الخروقات والخطر متوقع حدوثه من جانب مصر، وأن الخطر الوحيد على معاهدة السلام سيأتي من مصر؟

ـ إن الاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية السرية تعطي وتمنح الولايات المتحدة الأمريكية حق فرض وجود أمريكي عسكري في المنطقة، بناء على الاتفاقية السرية بينكم وبين إسرائيل، وهذا لا تقبله مصر جملة وتفصيلاً وبشكل نهائي كامل.

ـ إن الاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية السرية تلقي بظلال الشكوك الكبيرة حول النوايا الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية، فيما يخص مسيرة السلام، ما يمكن معه اتهام أمريكا بالاتفاق مع إسرائيل حول وجود أمريكي دائم بالمنطقة، وهو الأمر الذي ستكون له تداعيات عسكرية واستراتيجية خطيرة على الاستقرار في المنطقة.

ـ إن الاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية السرية ستؤثر سلباً على العلاقات المصرية الأمريكية، وبالتأكيد ستلزم دولاً عربية أخرى لاتخاذ مواقف أكثر تشدداً ضد مسيرة السلام، وستمنح الاتفاقية السرية أسباباً إضافية لرفض تلك الدول العربية المشاركة في مسيرة السلام.

ـ إن الاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية السرية ستمهد الطريق والأرض لاتفاقيات أخرى ستنشأ في المنطقة ضد ما جاء بنص الاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية.

ومن كل ما سبق أحيطك علماً أن الحكومة المصرية لن تعترف أبداً ونهائياً بكل ما جاء بالاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية السرية، وأن الحكومة المصرية تعتبرها من الآن كأن لم تكن، بل غير قائمة ومنتهية، وأن تلك الاتفاقية بمثابة مستند ليس له أي تأثير بكل ما يخص الشأن المصري.

التوقيع الدكتور: مصطفى خليل

رئيس الوزراء المصري ووزير الخارجية

26 آذار/مارس 1979».

بعد الكشف بشكل حصري عن تفاصيل الرد المصري السيادي، يمكن لأول مرة عرض بنود مذكرة التفاهم الأمريكية ـ الإسرائيلية السرية، والتي رفضتها مصر، من واقع السجلات الأمريكية «منتهى السرية» لبروتوكولات «معاهدة السلام» وهي كالآتي:

في البند الثامن من الاتفاقية السرية الفقرة الرابعة (ب)، تعهدت الولايات المتحدة بتأمين حصول إسرائيل على النفط الأمريكي كبديل من النفط، حتى المصري المسروق من حقول سيناء، كما تعهدت الولايات المتحدة ببناء مجمع صهاريج عملاق في ميناء مدينة أشدود على البحر الأبيض المتوسط على نفقة الإدارة الأمريكية، لتخزين الاحتياطي اللازم لتعويض إسرائيل عن فقد مصادر الطاقة من حقول النفط المصرية، وذلك صباح الأول من أيلول/سبتمبر 1990 من دون إلزام الطرف المصري بأية التزامات مالية.

وتلتزم إسرائيل طبقاً للبند رقم «8» الفقرة السابعة من اتفاقية البنود السرية بالتباحث عسكرياً واستراتيجياً، بداية من يوم 26 آذار/مارس 1979، قبل القيام بأية عملية عسكرية ضد الأراضي المصرية، شريطة أن يكون أي هجوم بموافقة أمريكية مكتوبة من الكونغرس الأمريكي، وبشرط موافقة ثلثي الأعضاء.

تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية، طبقاً للفقرة الثامنة من البند الثامن من مذكرة التفاهم السرية، باستخدام حق الفيتو ـ حق الاعتراض ـ على أي قرار يصدر مستقبلاً بهدف إدانة دولة إسرائيل في مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة.

مع ملاحظة أن الفقرتين التاسعة والعاشرة من هذا البند حجبتهما الإدارة الأمريكية بشكل تام، وهما فقرتان «منتهى السرية» تخضعان لقانون أسرار الأمن القومي الأمريكي والأمن القومي الإسرائيلي لعام 1957، ولا يمكن طبقاً لخاتم المانع القانوني الفدرالي الكشف عنهما نهائياً لأي طرف ثالث غير الولايات المتحدة وإسرائيل. مع ذلك، فإحدى الفقرتين تناولت موضوع تلغيم الحدود الإسرائيلية مع سورية على هضبة الجولان، بما يسمى «الألغام النووية»، وهي

ألغام صغيرة لها قدرة تدميرية نووية تمنع في ساعة الطوارئ القصوى الاجتياح السوري لحدود إسرائيل.

تطور سلاح الطيران: بينما جاءت الفقرة الحادية عشرة من تلك الاتفاقية السرية كالآتي:

تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بتحديث وتطوير جيش الدفاع الإسرائيلي، وبخاصة سلاح الطيران، بما يحقق له التفوق الدائم على الجيوش العربية المختلفة وقت السلم والحرب.

مع ضرورة التشاور مع إسرائيل، لاستطلاع رأيها أولاً في شأن قوائم طلبيات السلاح العربية المقدمة للولايات المتحدة، وأن تلتزم وزارة الدفاع الأمريكية بتقديم نسخ من طلبيات السلاح العربية إلى إسرائيل.

وكان من أهم وأخطر بنود مذكرة التفاهم السرية أنه في حال نشوب حرب شاملة بالمنطقة تقوم بها مصر والسعودية ضد إسرائيل، تلتزم واشنطن بفتح مخازن سلاحها الاستراتيجي للجيش الإسرائيلي.

وكشفت السجلات الأمريكية «منتهى السرية» مواقع مخازن السلاح الأمريكي في إسرائيل، وهي ستة مخازن عملاقة، شُيدت في أربع نقاط شمالاً وجنوباً شرقاً وغرباً في مناطق عسكرية محظور دخولها على الجيش الإسرائيلي، إلا في ساعات الطوارئ الحربية القصوى. وتكدّس الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المخازن الستة التي تطلق عليها اسم «مخازن الاحتياطي الاستراتيجي» كل أنواع السلاح الحديث بأنواعه وأشكاله، منها ثلاثة مخازن شُيدت بالكامل تحت الأرض بأنفاق طبيعية، وأخرى شرق إسرائيل وجنوبها. كما يوجد مخزن واحد عملاق يحتوي على عدد 10 مستشفيات كبيرة، وتجهيزاتها الأحدث في العالم طبياً وعسكرياً، بسعة 50 ألف سرير ميداني متقدم، تخدم معركة شاملة تدوم لمدة عام، من دون الحاجة إلى نقل أية تجهيزات إضافية إلى إسرائيل.

وتدير تلك المواقع الستة وزارة الدفاع الأمريكية، بواسطة فرقة أمريكية، وبخاصة من الخبراء والمهندسين والفنيين والعسكريين، تعدادها 150 ضابطاً، يقيم أفرادها إقامة دائمة بإسرائيل مع أسرهم.

وتتوزع تلك القواعد الأمريكية الست لاحتياطي السلاح الأمريكي الاستراتيجي في هرتسليا شمال تل أبيب، وفي منطقة عسكرية محظور الدخول إليها ملحقة بـ: مطار بن غوريون الدولي في تل أبيب.

وثمة قاعدة أخرى بالقرب من «قاعدة عوفدا» العسكرية الإسرائيلية جنوب إسرائيل، وتبعد 40 كيلومتراً شمال مدينة إيلات بالقرب من الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية، وجُددت تلك القاعدة الأمريكية عام 1980.

كما توجد قاعدة ثالثة في قاعدة «نباطيم» الجوية الإسرائيلية، تأسست عام 1947 شمال مدينة ديمونة الإسرائيلية الشهيرة في صحراء النقب الشمالية بالقرب من مدينة عراد.

وطبقاً لبنود الاتفاقية الأمريكية ـ الإسرائيلية السرية، التي اعترضت مصر عليها في حينه، تمتلك تلك المخازن الأمريكية الاستراتيجية للسلاح تعريفات «كودية» خاصة هي على التوالي:

موقع (51) وموقع (52)، وموقع (53)، وموقع (54)، وهو المخزن الطبي العسكري الأمريكي العملاق الأكبر في العالم والشرق الأوسط، ثم موقع (56)، وموقع (57)، وهو طبقاً لمذكرة التفاهم أكثر المواقع سرية وحراسة وخطورة على وجه الإطلاق، حيث توجد فيه (12) قنبلة تحمل رؤوساً أمريكية نووية من أحجام مختلفة، وموقع ذلك المخزن يقع في الأراضي العسكرية المحظورة التابعة لمفاعل ديمونة النووي داخل صحراء النقب.

ومن واقع بنود المذكرة، لا تفتح تلك المواقع لإسرائيل، إلا في حالات تهديد الحروب الشاملة من جانب مصر والسعودية عليها، وبشرط موافقة ثلثي أعضاء الكونغرس، وفي حضور الرئيس الأمريكي نفسه.

وطبقاً لمذكرة التفاهم السرية تقوم وزارة الدفاع الأمريكية سنوياً بتجديد الأسلحة المكدَّسة في تلك المخازن، وما يستبدل منها ويكون غالباً في حال المصنع يورد كمعونات عسكرية للدول التي تحصل على المعونات العسكرية الأمريكية، ومنها مصر وإسرائيل.

وطبقاً للتفاصيل الحصرية، يقع أحد تلك المخازن على الحدود الإسرائيلية ـ اللبنانية، شيّده سلاح الهندسة العسكرية الأمريكية في أنفاق أرضية، ونفذت عمليات البناء شركات ألمانية متخصصة بتشييد التحصينات المضادة للصواريخ النووية.

وخارج السجلات الأمريكية «منتهى السرية» ـ معاهدة السلام، سجل الظهور الأول لقدرات تلك المخازن الأمريكية العملاقة في أثناء حرب لبنان وبالتحديد يوم 6 حزيران/يونيو 1982 عندما سلمت واشنطن إسرائيل الموقعين (55) و(56) الواقعين بالقرب من الحدود اللبنانية.

الغريب أن السجلات الأمريكية السرية تعترف بوضوح بأن الفكرة وراء تشييد تلك المخازن الأمريكية داخل إسرائيل نبعت من حرب عام 1973، عندما وجدت الولايات المتحدة مشكلات في نقل المعدات العسكرية إلى إسرائيل لتعويض خسارتها الفادحة خلال المعارك حتى يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر 1973.

والمثير في المعلومات أن عملية فتح تلك المخازن تحتاج إلى فاكس واحد مشفَّر بطريقة خاصة، يصدر من الكونغرس الأمريكي مباشرة لمكتب السفير الأمريكي في تل أبيب، ليقوم بنفسه بفك شيفرته، وثم يسلم الخطاب إلى الحكومة الإسرائيلية للتصرف.

4 ـ حل مجلس الشعب

ربما كانت «معاهدة السلام» بين مصر وإسرائيل هي أهم حدث سياسي شهدته مصر، في النصف الثاني من القرن العشرين، بعد ثورة 23 تموز/يوليو 1952، من زاوية التأثيرات والنتائج، والمعنى والمغزى. من هذا المنظور، من الأمور ذات الدلالة عرض «التسلسل التاريخي» لهذه المعاهدة من لحظة التوقيع إلى لحظة الاستفتاء عليها، التي تعني أن مصر قد أصبحت ملتزمة رسمياً بها؛ والذي جرى على النحو الآتي[53]:

1979/3/26: جرى توقيع معاهدة «السلام» بين مصر وإسرائيل في واشنطن.

1979/4/4: وافق مجلس الوزراء المصري بالإجماع في جلسة واحدة على الاتفاق.

1979/4/5: أحيلت الاتفاقية على «لجنة مشتركة» تضم لجان العلاقات الخارجية والشؤون العربية والأمن القومي والتعبئة القومية في مجلس الشعب لإعداد تقرير عنها.

في 1979/4/7: اجتمعت اللجنة المشتركة ودرست واطلعت على (31) وثيقة، تتضمن مئات الأوراق والمستندات والخرائط، وفيها ما ينص على نزع سلاح ثلثي سيناء.

1979/4/8: أصدرت اللجنة المشتركة تقريرها بالموافقة على المعاهدة.

1979/4/9: انعقد مجلس الشعب لمناقشة المعاهدة وتقرير اللجنة المشتركة في جلسة عامة، وقرر إعطاء 10 دقائق فقط لكل متحدث من الأعضاء.

1979/4/10: أُغلق باب المناقشة بعد إعطاء الكلمة لعدد 30 عضواً فقط. وتصدى لها نواب أحزاب الوفد، والتجمع، والتحالف العربي الإشتراكي، اعتراضاً على الصلح مع إسرائيل، من حيث المبدأ.

1979/4/10: وفي الجلسة نفسها جرى التصويت على المعاهدة، وكانت نتيجته:

329 عضواً موافقاً؛

15 عضواً معترضاً؛

عضو واحد امتنع؛

13 عضواً تغيبوا.

في 1979/4/11: أصدر السادات قراراً بحل مجلس الشعب، وبإجراء استفتاء على المعاهدة، وعلى عشرة موضوعات مختلفة، خبطة واحدة.

---

(53) انظر: مجلس الشعب، مضابط مجلس الشعب خلال الفترة 75 ـ 1979 (القاهرة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1980).

1979/4/19: جرى استفتاء الشعب على المعاهدة، من دون أن تنشر وثائقها، ومن دون أن يتعرف إلى محتوياتها.

1979/4/20: أعلنت وزارة الداخلية أن نتيجة الاستفتاء كانت على النحو الآتي:

وافق الشعب على المعاهدة، التي لم يقرأها ولم يتعرف إلى بنودها، بنسبة 92.2 بالمئة.

ووافق في الوقت نفسه على حل مجلس الشعب، الذي كان قد وافق هو الآخر على المعاهدة ذاتها. وجاءت نسبة الموافقة 99.5 بالمئة.

منذ تلك اللحظة، أصبحت مصر ملتزمة رسمياً بالمعاهدة.

كان المجلس قد بدأ مناقشاته بشأن المعاهدة منذ صباح السبت 7 نيسان/أبريل 1979، ففي هذا اليوم عُقدت لجنة مشتركة، من لجان العلاقات الخارجية، والشؤون العربية، والأمن القومي، وحضرها مصطفى خليل، رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وفكري مكرم عبيد، نائب رئيس الوزراء، وبطرس غالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية، وحلمي عبد الآخر، وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب، وحسن أبو سعدة، رئيس هيئة العمليات بوزارة الدفاع، واستمعت اللجنة إلى شرح وافٍ من خليل وغالي وأبو سعدة، ثم عقد المجلس جلسته العامة لمناقشة المعاهدة يوم 9 نيسان/أبريل، ووافق الأعضاء على اقتراح رئيس المجلس بأن تكون مدة مداخلة كل نائب عشر دقائق، لأن الذين طلبوا المداخلة زاد على 60 نائباً، ارتفعوا إلى سبعين بعد أن ألقى مقرر اللجنة فؤاد محيي الدين تقريرها.

بدأ سيد مرعي حديثه، واستمر ساعتين بعد أن حصل رئيس المجلس على موافقة النواب بتجاوزه المدة المحددة سلفاً بحدود 10 دقائق، والغريب أن مرعي لم يدافع عن المعاهدة بل هاجم الدول العربية وقادتها، وقال إنهم لم يدعموا مصر إلا بأحد عشر مليار جنيه فقط منذ عام 1967 حتى عام 1979، أي خلال 12 عاماً، فسئل: وماذا عن التسليح؟ فقال ليس لدي بيانات، فرد العضو الناصري كمال أحمد: إنكم بهذه الصورة لا تناقشون المعاهدة، لكنكم تناقشون إعلان الحرب على العرب. واستمر المجلس في الاستماع إلى النواب في جلسة المساء.

وفي اليوم التالي (10 نيسان/أبريل) واصل جلساته، وكان محمود القاضي نائب الإسكندرية هو المتحدث في المساء، باسم النواب الرافضين للمعاهدة، وهم محمود القاضي، ممتاز نصار، خالد محيي الدين، الدكتور محمد حلمي مراد، عادل عيد، كمال أحمد، صلاح أبو إسماعيل، قباري عبد الله، أحمد محمد إبراهيم يونس، محمد كمال عبد المجيد، أحمد ناصر، طلعت عبد الرحمن، عبد المنعم إبراهيم، محمود زينهم، أحمد طه، وامتنع الدكتور محمد شامل أباظة. وقوطع القاضي أكثر من مرة، واختتم كلمته قائلاً: «من فوق هذا المنبر أقول للسيد مناحم بيغين، رئيس حكومة إسرائيل، إن الشعب المصري لم ولن يرحب بك في مصر، وإذا كنت ترى

أنك قد كسبت جولة بهذه المعاهدة، فإنني أقول إن النضال سيستمر من أجل مصر، مصر التي نعيش على أرضها، وإنني أرفض هذه المعاهدة جملة وتفصيلاً».

بلغ عدد المتحدثين 30 نائباً من بين 70، ثم أعلن أبو طالب، كالمعتاد، أنه تلقى مذكرة من عشرين عضواً تطالب بإقفال باب المناقشة، وحصل على الموافقة بذلك، وأخذ التصويت على المعاهدة. وبعد إعلانه نتيجتها، وقفت النائبة فايدة كامل، زوجة وزير الداخلية، وهتفت: عاش الرئيس محمد أنور السادات، عاشت مصر، عاشت مصر، وردد المؤيدون وراءها، واستكملوا بنشيد «بلادي بلادي/لك حبي وفؤادي»، فوقف المعارضون يرددون: «والله زمان يا سلاحي/ اشتقت لك في كفاحي»، وانسحبوا.

قدم صوفي أبو طالب، رئيس مجلس الشعب (البرلمان)، التهنئة إلى النواب الذين بقوا في القاعة قائلاً: «بعد أن قالت الأمة، ممثلة فيكم، كلمتها، أقول ونقول جميعاً لأنفسنا، مبروك»، وكانت التهنئة لموافقة 329 نائباً على المعاهدة، في مقابل رفض 15 نائباً، وامتناع نائب واحد.

بعد التهنئة، رفع «أبو طالب» الجلسة، معلناً عن عودة المجلس إلى الانعقاد في الساعة الحادية عشرة صباح يوم السبت 28 نيسان/أبريل 1979، ويبدو أن رئيس المجلس «لم يكن حصيفاً»، ففي اليوم التالي 11 نيسان/أبريل 1979، أصدر السادات قراراً باستفتاء الشعب على حل المجلس، وعلى المعاهدة. ويعلق محمود القاضي، في كتابه بعنوان: البيوت الزجاجية: «هذا المجلس يضم 95 بالمئة من المؤيدين للحكومة، ولقوا جزاء سنمار، فبعد أن وافقوا على المعاهدة بأغلبية ساحقة، وسط عاصفة من التصفيق والتهليل والغناء، الذي قادته السيدة فايدة كامل تم حله، بصورة غير مسبوقة في تاريخ العالم». ويطرح سيف الدولة عدة أسئلة بشأن تلك المفارقة: «هل كان رئيس المجلس، وكان من أقرب معاوني رئيس الجمهورية إليه حينئذ، يعلم بأمر حل المجلس أم لا يعلم؟ إذا كان غير ذلك فمع من إذاً تشاور رئيس الجمهورية في ضرورة حل المجلس؟ وإذا كان عالماً، فلماذا أخفى على المجلس مصيره المعروف، ودعاه إلى الانعقاد يوم 28 نيسان/أبريل؟، أم أن رئيس الجمهورية ساءه أن يعترض على المعاهدة 15 عضواً؟ وإذا كان ذلك كذلك، فماذا أعدت الدولة ليأتي مجلس الشعب الجديد مدرَّباً على الإجماع؟»

لقد وافق مجلس الشعب على قرار رئيس الجمهورية بإبرام المعاهدة، التي لم يقرأها أحد من النواب، ثم قام السادات بعمل استفتاء شكلي للموافقة على المعاهدة، ثم قام في اليوم التالي بحل مجلس الشعب الذي وافق عليها، وبذلك اغتصب السادات سلطات مجلس الشعب.



خاتمة

في ضوء ما تقدم، يمكن القول إن انتصار الحركة الصهيونية في انتزاع الاعتراف العربي الرسمي ـ بخاصة أن ذلك الاعتراف انصرف إلى «دولة إسرائيل» بما يعني أن لها حدوداً وحقوقاً ـ قد لا يعني بالضرورة نهاية الصراع بين إسرائيل والحركة الصهيونية في ناحية، والقومية العربية في الناحية الأخرى، حتى بافتراض التوصل إلى «تسوية شاملة»؛ بالمعنى الرسمي الدارج حالياً بين أطراف التسويات القائمة والقادمة. أساس ذلك أن التعايش المتخيَّل بين هاتين القوتين ـ فيما لو تم التوصل إلى تعايش ـ سوف يصبح أشبه ما يكون بتعايش في ظل «السلام الإسرائيلي»، ورهناً بتوجهاته وسياساته وممارساته إلى حد بعيد. وأية تسوية يمكن التوصل إليها مع إسرائيل لا بد من أن تعكس حقيقة الانتصار التاريخي للحركة الصهيونية. ولن يكون الاختلاف بين شكل معين من أشكال التسوية وشكل آخر راجعاً إلى الاختلاف في طبيعة «الانتصار الصهيوني»، إنما سيتركز الاختلاف على مدى ما تعكسه هذه التسوية من ثقل ذلك «الانتصار»، أو حجمه.

لذلك، فإن أية «تسوية» لا بد من أن تعبّر عن غلبة إسرائيل وعقيدتها الصهيونية، ويمكن توقع أن تستمر هذه الغلبة لفترة طويلة، وليس أدل على ذلك من سيطرة مفهوم «الأمن الإسرائيلي» على اتفاقيات التسوية ومعاهداتها كافة. وكانت تلك عجيبة العجائب: أن تعترف دول غير نووية بضرورة نوع خاص من الأمن لدولة نووية، ويعتبر ذلك بغير شك أحد مؤشرات نجاح إسرائيل في حصر الصراع العربي ـ الإسرائيلي كله في مسألة «أمن إسرائيل». وتكفي هنا شهادة الكاتب البريطاني تشارلز دوغلاس هيوم، الذي ينطلق من تأييد إسرائيل، والمهم أن شهادته تلك جاءت عام 1969، قبل عشر سنين من «المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية»، إذ يقول في خاتمة كتاب له عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بعنوان العرب وإسرائيل: «إن أمن إسرائيل العسكري، كما حاولت أن أبيّن، لم يتعرض لخطر شديد، ولا بد أن إسرائيل تشعر الآن أنها واحدة من أكثر دول المنطقة استمتاعاً بالأمن، فلو تم التوصل إلى اتفاقيات تقوم على مجرد

توفير ضمان مادي لإسرائيل، فإن هذه الاتفاقيات من شأنها أن تتغاضى عن جميع الخلافات الرئيسية التي لا تزال قائمة بين الجانبين»!

لقد دخل النظام العربي مرحلة جديدة من مراحل صراعه مع إسرائيل، منذ انطلقت عملية التسوية. وإذا كانت المراحل الأولى قد تسببت بتشتيت الطاقة، واستنزاف الإمكانات العربية، إلا أنها رفعت معنويات النظام، وشكلت حافزاً لنموه وتطوره السياسي والعقائدي. وتأتي المرحلة الحالية في صورة مواجهة، يمكن أن تكون أخيرة، لأنها تعمل على فرض تسوية «غير عربية» على النظام العربي؛ إذ تسعى إسرائيل إلى الانتقاص من شرعية هذا النظام واستمراره، بما تطرحه من عدة شروط، منها:

أولاً، أن تتم التسوية على دفعات متالية، وبشكل ثنائي بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة، وأن تنتهي باتفاقيات ثنائية تتضمن بنوداً تؤكد تحصين العلاقات السلمية الجديدة. ثم يؤكد النظر إلى «معاهدات واتفاقيات السلام» القائمة، في علاقتها بمستقبل «التسوية الشاملة»، وفي علاقتها بالمستقبل العربي، ملاحظتين:

1 ـ إن إبرام الاتفاقيات بالتتابع الذي حدث، يعني حقيقة ترتفع فوق الأحكام القيمية، حقيقة «تجزئة التسوية». وتتفق تلك الحقيقة مع التصور الإسرائيلي للتسوية؛ فإسرائيل لم تدّخر وسعاً في سبيل أن تنجز التسوية مع الأطراف العرب الذين ترى فيهم خطراً أساسياً عليها، على أمل أن تكون هذه التسوية وسيلة لتجزئة الصف العربي. وينطوي هذا المنهج على خطر جسيم في الأجل الطويل، إذ هو لن يزيل أسباب الصراع، وليس من شأنه إعادة الاستقرار إلى المنطقة، بل إنه على العكس يهدد في الصميم التسوية ذاتها، ويحمل في طياته أسباباً قوية لتجدد الصراع، وقد يصل إلى الحرب بمضاعفاتها الخطيرة. مع ذلك، ألا يحقق هذا «الخطر الجسيم» أهداف «إسرائيل الكبرى» في الأجل الطويل أيضاً، بحيث تكون التسوية بالنسبة إليها مجرد «هدنة سلمية»؟

2 ـ إن التسوية التي اتخذت شكل المحادثات الثنائية المنفصلة، حققت لإسرائيل هدفاً يتمثل بتخطي مشكلة الشرعية من ناحية، وتحويل عملية التشكيك في الشرعية إلى الطرف الآخر من ناحية أخرى؛ بمعنى أن مشكلة الشرعية لم تعد ترتبط بحال إسرائيل، بل إنها، على العكس من ذلك، أصبحت مرتبطة بحال الشعب الفلسطيني، على الرغم من أنه صاحب الحق الأصيل التاريخي والشرعي في الأرض الفلسطينية. وهنا تحديداً تكمن «الهزيمة الكاملة»، أي «هزيمة الإرادة»... من دون قتال!

من ناحية أخرى، يلاحَظ أن القرار العربي الرسمي لم يعد معنياً بالمواجهة العسكرية مع إسرائيل؛ بتأثير التركيب الاجتماعي للطبقات الحاكمة، وحقيقة مصالحها وانتماءاتها وتوجهاتها الداخلية والخارجية، فضلاً عما طرأ من تغير على سلم الأولويات لديها. لتلك الأسباب،

لا يبدو أن في وسع العرب ـ في الأجل المتوسط على الأقل ـ أن يحققوا هدف التحرير واستعادة الأرض والحقوق، حتى في حدها الأدنى: أرض وحقوق 5 حزيران/يونيو 1967، من خلال حسم عسكري استراتيجي، بخاصة بعد أن حسم القرار العربي الرسمي أمره فاعتبر أن «السلام خيار استراتيجي»، مهما كان خيار العدو!

ثانياً، إن إسرائيل لن تتعامل مع «نظام إقليمي» في المنطقة، إلا إذا كانت عضواً أصيلاً في تفاعلاته، لذلك تطرح بديلاً لوجود النظام العربي متمثلاً بـ«نظام الشرق الأوسط»، وتسعى عن طريق اتفاقياتها الثنائية لصنع «نظم» لتفاعلات ثنائية أو ثلاثية، تكون في أحد أطرافها، وتهدف إلى أن تكون لتفاعلات هذه النظم الفرعية أسبقية من الناحية العملية، إن لم تكن من الناحية القانونية، على تفاعلات أطرافها العرب مع الأطراف العربية الأخرى غير المتفاعلة مع إسرائيل.

ومن المعروف أن التوقيع على المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية قد تعطل لنحو ستة أشهر؛ نتيجة لإصرار إسرائيل على أن تتضمن المعاهدة نصاً قاطعاً يجعل لهذه المعاهدة الأولوية على أية معاهدات أخرى سبق أن التزمت بها مصر، والمعنى المباشر لذلك يتمثل بميثاق جامعة الدول العربية، واتفاقية الدفاع المشترك بين دول الجامعة. وقد أصرت مصر على رفض هذا النص حتى تم التوصل إلى «مخرج»؛ تمثل بإضافة مهمة تنص على أن يكون ذلك وفق المادة (103) من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على الآتي: «إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق».

ثالثاً، أن تُعقد الاتفاقيات الثنائية في ظل التفوق والتقدم الإسرائيليين كأمر واقع، يتمثل بوضع الاحتلال العسكري والقوة التفاوضية، بحيث تأتي الاتفاقيات انعكاساً لهذه الأوضاع. لا شك في أن الاختلال في ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل بات اختلالاً فادحاً على صعيد الأسلحة التقليدية، وذلك بسبب تقدم الصناعة العسكرية الإسرائيلية، وحيازتها قدرة تكنولوجية هائلة. يضاف إلى ذلك أن إسرائيل نجحت في احتكار السلاح النووي، وهي لذلك باتت قادرة على استعمال هذا الرادع الاستراتيجي لمنع أي بلد عربي من التخطيط لحرب ضدها، بل صار في وسعها أن تمارس بواسطته عمليات مختلفة من الابتزاز السياسي للنخب العربية الحاكمة. فضلاً عن الدعم السخي الذي تتلقاه من الولايات المتحدة التي تلتزم بأمن إسرائيل، وبضمان تفوقها الاستراتيجي على البلدان العربية مجتمعة. ليست هناك حاجة إلى تفصيل القول بأن الولايات المتحدة تربطها علاقة خاصة بكل من اليهود، والصهيونية، وإسرائيل. إن الولايات المتحدة تقر بذلك رسمياً وشعبياً، ويقرّ به يهودها، وتقرّ به إسرائيل. من هذا المنظور، تمكن الإشارة إلى بعدين: **أولهما**، تأثير اللوبي اليهودي الصهيوني؛ وثانيهما، التسلق اليهودي الصهيوني إلى قمة السلطة، ومكمن القرار التنفيذي والتشريعي الأمريكي. لذلك يجب

أن يوضع في الاعتبار أن ما يجري في المرحلة الحالية هو فصل جديد تسعى الولايات المتحدة ـ حتى قبل إسرائيل ـ إلى أن يكون فصلاً أخيراً لحسم هذا الصراع التاريخي بين النظام العربي و«نظام الشرق الأوسط»، لمصلحة الأخير. إن كل الشواهد الدولية والسياسية المتواترة، والمعلنة، تؤكد أن هناك خريطة سياسية واقتصادية تُرسَم من جديد للمنطقة، قد تكون الأكثر خطورة من «خريطة سايكس ـ بيكو»؛ فتلك الخريطة القديمة كانت عملية مجرد «توزيع إرث» رجل مريض: الإمبراطورية العثمانية، لكن الخريطة الجديدة تهدف إلى أن تكون «شهادة ميلاد» لا مجرد «إعلام إرث» لرجل مريض مات.

رابعاً، أن يجري تعديل في الفكر العربي، والعقل الجماعي العربي، عن طريق الانفتاح الثقافي في البلدان العربية على التفسير الصهيوني للتاريخ، وتشجيع البحوث في مجالات نشأة شعوب المنطقة، وإعادة صياغة التصورات العربية المرتبطة بالصهيونية كعقيدة وكحركة سياسية، وإعادة صياغة النظرة العربية تجاه إسرائيل. في هذا السياق، سبقت الإشارة إلى تجاوز السادات إلى حد بعيد وغريب، المنطق الصهيوني بشأن مسألة «قيام إسرائيل»، حين أشار في خطابه أمام الكنيست إلى «المبرر القانوني والأخلاقي لإقامة إسرائيل»!

إن إسرائيل بهذه الشروط، سواء ما يمكن استنتاجه من ممارسات التسوية التي بدأت عقب حرب 1973، أو من نصوص معاهدات السلام واتفاقياته، تستهدف إحداث صدع خطير في خريطة التفاعلات العربية، إذ إنها تجعل من إسرائيل، بموافقة دول عربية، طرفاً مباشراً في هذه التفاعلات. وفي هذه الحال، يكون النظام العربي على وشك أن يفقد ركيزته الأساسية، وهي عقيدته القومية التي تمنحه الصفة العربية.

ومن المهم أن يلاحظ أن هذه «الشروط» تمثل في حد ذاتها «تهديداً مرحلياً لعملية السلام» نفسها، لأنها تطالب البلدان العربية التي عقدت «معاهدات واتفاقيات سلام» مع إسرائيل، بأن تتخلى عن هويتها العربية، وكل مقتضيات التاريخ وضرورات الجغرافيا، والمصالح والأمن. كما أن هذه الشروط تمثل تهديداً مستقبلياً لكل «معاهدات واتفاقيات السلام» التي تم التوصل إليها، حتى مع افتراض التوصل إلى تسوية شاملة بالمعنى الرسمي الدارج حالياً، لأن الاتفاقيات الثنائية تم إبرامها في ظل استمرار الصراع مع بعض الدول العربية، ومن المنطق أن يكون لحال السلام الشامل انعكاساتها على تلك الاتفاقيات. ومثال ذلك الترتيبات الأمنية التي فرضت على سيناء، بذريعة «استمرار الصراع مع أطراف عربية أخرى»، والتي لا يبررها غير مناخ الحرب، لا بناء السلام.

معنى ذلك إن نزعة التحرر الوطني والتغيير الاجتماعي في المنطقة ستجد نفسها رهينة الانتصار الصهيوني ومفاهيم «السلام الإسرائيلي» ومقتضياته وشروطه. فالتسوية في ظل «الحقبة الإسرائيلية»، ليست في الواقع سوى «سلام» المنتصرين على المنهزمين. ومن الواضح أن هذا

الأمر لا يحتمل التميع باسم «لا غالب ولا مغلوب»، فالتسوية في ظل هذا السياق تعني أن إسرائيل كدولة صهيونية سوف تزداد رسوخاً وتوطداً كوجود غريب في جسد الوطن العربي، من دون أن تكون منه في شيء، ومن دون أن تحظى بقبوله ورضاه، بينما هي تسعى للهيمنة عليه وفرض شروطها بشأن «السلام». من هنا، يكتسب منهج «رفض التسوية» شرعيته وجدارته وأهميته التاريخية في هذه المرحلة الجديدة من مراحل الصراع، حتى إذا لم يؤدِّ إلى أبعد من ذلك.

لقد اعتقد موشيه دايان أن حرب حزيران/يونيو 1967 كانت «الحرب التي أنهت كل الحروب»، فخاب اعتقاده. وظن السادات أن حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 «هي آخر الحروب»، فأكدت إسرائيل أنه كان واهماً. ولسوف يثبت الزمن العربي أن «الحرب التي تنهي كل الحروب»، والتي ستكون «هي آخر الحروب». هي حرب إزالة إسرائيل! أما كيف؟ فقد أعددت مساهمة متواضعة في الإجابة عن هذا السؤال الكبير، أعتقد أنها مقبولة فكرياً، وممكنة عملياً، أصدرتها في كتاب بالعنوان ذاته: **إزالة إسرائيل**[1].

---

(1) مجدي حماد، **إزالة إسرائيل** (بيروت: مركز باحث للدراسات والاستشارات، 2017).



المراجع

1 ـ العربية

كتب

إبراهيم، سعد الدين. كيسنجر وصراع الشرق الأوسط. بيروت: دار الطليعة، 1975.

أبو طالب، حسن. علاقات مصر العربية، 1970 ـ 1981 (مرحلة السادات). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 32)

أبو الغيط، أحمد. شاهد على الحرب والسلام. القاهرة: دار نهضة مصر للنشر، 2013.

ـــــــــ. شهادتي: السياسة الخارجية المصرية، 2004 ـ 2011. القاهرة: دار نهضة مصر للنشر، 2013.

أبو الفضل، مدحت. كنت نائباً لرئيس المخابرات. القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2016.

أبو النور، عبد المحسن. الحقيقة عن ثورة يوليو. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982.

إسماعيل، محمد حافظ. أمن مصر القومي في عصر التحديات. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1987.

إمام، عبد الله. انقلاب السادات.. أحداث مايو 1971. القاهرة: دار الخيال، 1980.

ـــــــــ. علي صبري يتذكر: بصراحة عن السادات. القاهرة: دار الخيال، 1999.

أوبلانس، إدجار. حرب أكتوبر: العبور والثغرة. ترجمة سامي الرزاز. القاهرة: سيناء للنشر، 1988.

الأيوبي، الهيثم. اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1975.

بار ـ جوزيف، يوري. «الملاك»!: الجاسوس الذي أنقذ إسرائيل. ترجمة فادي فؤاد. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2017.

البدري، حسن، طه المجذوب وضياء الدين زهدي. حرب رمضان: الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة، أكتوبر 1973. القاهرة: الشركة المتحدة للنشر، 1974.

بريماكوف، يفجيني. الكواليس السرية للشرق الأوسط (النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين). ترجمة نبيل رشوان. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016.

بطرس غالي، بطرس. طريق مصر إلى القدس: قصة الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1997.

بلوم، هوارد. عشية الدمار: القصة الخفية لحرب يوم كيبور. القاهرة: دار أخبار اليوم، 2004.

بهاء الدين، أحمد. محاوراتي مع السادات. القاهرة: دار الهلال، 1987.

بير، ويليام (محرر). أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية. ترجمة خالد داود؛ مراجعة إسماعيل داود. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2004.

ترجمة الوثائق السرية الإسرائيلية عن حرب أكتوبر 1973. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

تشيرجي، دان. أمريكا والسلام في الشرق الأوسط. ترجمة محمد مصطفى غنيم. القاهرة: دار الشروق، 1993.

ثابت، أحمد. الحصاد المر: اختزال قضية فلسطين. عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003.

الجمسي، محمد عبد الغني. حرب أكتوبر: مذكرات الجمسي. القاهرة: دار الميدان للنشر والتوزيع، 2014.

حماد، مجدي. إزالة إسرائيل. بيروت: مركز باحث للدراسات والاستشارات، 2017.

ـــــــــــ. مستقبل التسوية: 30 عاماً من سلام عابر. بيروت: دار النهضة العربية، 2007.

حماد، محمد (معد). وزير داخلية عبد الناصر، شعراوي جمعة: شهادة للتاريخ. القاهرة: مركز الأهرام للنشر، 2015.

الحمش، منير. السلام المدان. ط 2. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1980.

الخالدي، رشيد. الاتحاد السوفياتي وكامب دايفيد. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986.

خليل، عبد المنعم. مذكرات الفريق عبد المنعم خليل: حروب مصر المعاصرة. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1982.

الخولي، لطفي. مدرسة السادات السياسية واليسار المصري. باريس: منشورات العالم العربي، 1982.

دايان، موشيه. الاختراق: رؤية شخصية للمباحثات المصرية ـ الإسرائيلية. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 1977. (كتب مترجمة؛ 764)
دريفوس، روبرت. لعبة الشيطان: دور الولايات المتحدة في نشأة التطرف الإسلامي. ترجمة أشرف رفيق. بيروت: مركز دراسات الإسلام والغرب، 2006.
رضوان، طارق. عام الحسم ـ السادات والناس: مصر عام 71. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015.
رياض، محمود. مذكرات محمود رياض. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985 ـ 1986. 3 مج.
مج 1: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، 1948 ـ 1978.
مج 2: الأمن العربي بين الإنجاز والفشل.
مج 3: أميركا والعرب.
الريدي، عبد الرؤوف. رحلة عمر.. مصر وأمريكا معارك الحرب والسلام. القاهرة: دار نهضة مصر للنشر، 2010.
زامير، تسفي. بعينين مفتوحتين ـ رئيس الموساد يحذر: فهل إسرائيل مصغية؟. [د. م.: د. ن.]، 2011.
زعيرا، إيلي. مذكرات رئيس المخابرات الحربية الإسرائيلية ـ حرب يوم الغفران: الواقع يحطم الأسطورة. ترجمة توحيد مجدي. القاهرة: المكتبة الثقافية، 1996.
زهران، جمال علي. السياسة الخارجية لمصر: 1970 ـ 1981. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1987.
الزيات، محمد عبد السلام. مذكرات محمد عبد السلام الزيات: السادات ـ القناع والحقيقة. القاهرة: جريدة الأهالي، 1982. (كتاب الأهالي؛ 18)
السادات، أنور. البحث عن الذات: قصة حياتي. القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1972.
سماحة، جوزيف. سلام عابر: نحو حل عربي للمسألة اليهودية. بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، 1993.
سويد، محمود. من كامب دايفيد إلى المعاهدة: خلفية القرار الإسرائيلي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1989.
________. وثائق حرب أكتوبر. القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1975.
________. وثائق 15 مايو. القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1976.
سيد أحمد، محمد. بعد أن تسكت المدافع. بيروت: دار القضايا، 1975.
سيف الدولة، عصمت. هذه المعاهدة. بيروت: دار المسيرة، 1979.
سيل، باتريك. الأسد: الصراع على الشرق الأوسط. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1988.

الشاذلي، سعد الدين. حرب أكتوبر: مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي. ط 2. القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2011.
شرف، سامي. سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر: شهادة سامي شرف. ط 2. القاهرة: المكتب المصري الحديث، 2014.
شوفاني، الياس. طريق بيجين إلى القاهرة: من تسوية إلى حلف. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1978.
صبري، موسى. السادات: الحقيقة والأسطورة. القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1985.
________. وثائق حرب أكتوبر. القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1975.
عبد السلام، جعفر. معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، 1980.
عبد المجيد، عصمت. مذكرات دبلوماسي: زمن الانكسار والانتصار. القاهرة: دار الشروق، 1989.
العربي، نبيل. طابا.. كامب دايفيد.. الجدار العازل: صراع الدبلوماسية من مجلس الأمن إلى المحكمة الدولية. القاهرة: دار الشروق، 2012.
عز الدين، أحمد. أحمد كامل يتذكر: من أوراق رئيس المخابرات المصرية الأسبق. القاهرة: دار الهلال، 2016.
العقاد، صلاح. السادات وكامب دايفيد: الاتفاقات وأصولها التاريخية. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1984.
عوض، فاتن. السادات ـ 35 عاماً على كامب دايفيد. ط 3. القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، 2008.
عوض، محسن. الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع الدول العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.
العوضي، محمد سعد. حسن التهامي يفتح ملفاته من احتلال فلسطين إلى كامب دايفيد: عبد الناصر.. السادات وسكين المخابرات الأميركية. القاهرة: دار ديوان، 1998.
غالب، مراد. مذكرات مراد غالب: مع عبد الناصر والسادات: سنوات الانتصار وأيام المحن. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001.
غربال، أشرف. صعود وانهيار علاقات مصر وأمريكا: الاتصالات السرية مع عبد الناصر والسادات. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2004.
فانس، سايروس. خيارات صعبة: مذكرات. بيروت: المركز العربي للمعلومات، 1984.
فهمي، إسماعيل. التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط. ط 2. القاهرة: دار الشروق، 2008.

فوزي، محمد. استراتيجة المصالحة. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.
ــــــــــ. حرب أكتوبر عام 1973: دراسة ودروس. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985.
ــــــــــ. مذكرات الفريق أول: حرب الثلاث سنوات: 1967 ـ 1970. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1984.
القاضي، محمود. البيوت الزجاجية. القاهرة: دار الموقف العربي، 1981.
كامل، محمد إبراهيم. السلام الضائع في كامب دايفيد. القاهرة: جريدة الأهالي، 1987.
كوانت، وليام. عملية السلام: الدبلوماسية الأميركية والنزاع العربي ـ الإسرائيلي منذ 1967. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1994.
ــــــــــ. كامب دايفيد بعد عشر سنوات. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1989.
الليثي، عمرو. العميل بابل: قصة صعود وسقوط أشرف مروان. القاهرة: دار الشروق، 2009.
مائير، جولدا. قصة حياتي: إعترافات جولدا مائير. ترجمة عزيز عزمي. القاهرة: مؤسسة دار التعاون الطبع والنشر، 1979.
المجدوب، طه. سنوات الإعداد وأيام النصر، يونيو 1967 ـ أكتوبر 1973. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999.
مجلس الشعب. مضابط مجلس الشعب خلال الفترة 75 ـ 1979. القاهرة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1980
محمد، عبد العليم. الخطاب الساداتي: تحليل الحقل الإيديولوجي للخطاب الساداتي. القاهرة: جريدة الأهالي، 1990. (كتاب الأهالي؛ رقم 27)
مرتضى، سعد. مهمتي في إسرائيل: مذكرات أول سفير مصري في تل أبيب. القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008.
المعاهدة المصرية الإسرائيلية: نصوص وردود أفعال. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1979.
نعيم، محمد. رجل السادات في الموساد: اعترافات جنرال إسرائيلي عن أشرف مروان في الموساد. القاهرة: أخبار اليوم، قطاع الثقافة، 2017.
هويدي، أمين. 50 عاماً من العواصف: ما رأيته قلته. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2004.
ــــــــــ. الفرص الضائعة. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992.
ــــــــــ. لعبة الأمم في الشرق الأوسط: نحن وأمريكا وإسرائيل. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1990.
هيرست، ديفيد وإيرين بيسون. السادات. ترجمة محمد مطاوع. القاهرة: دار الكتب للنشر والتوزيع، 2016.

هيكل، محمد حسنين. **1967: الانفجار**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1990.
ـــــــــ. **اتفاق غزة ـ أريحا أولاً: السلام المحاصر بين حقائق اللحظة وحقائق التاريخ**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994.
ـــــــــ. **أكتوبر 73: السلاح والسياسة**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.
ـــــــــ. **حديث المبادرة**. ط 6. بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 1985.
ـــــــــ. **خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والتوزيع، 1988.
ـــــــــ. **سنوات الغليان**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988.
ـــــــــ. **مبارك وزمانه من المنصة إلى الميدان**. القاهرة: دار الشروق، 2011.
ـــــــــ. **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ج 2: عواصف الحرب وعواصف السلام**. القاهرة: دار الشروق، 1996.
هيوم، تشارلز دوجلاس. **العرب وإسرائيل**. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 1969. (كتب مترجمة)
واصل، عبد المنعم. **الصراع العربي ـ الإسرائيلي**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002.
وايزمان، عيزرا. **الحرب من أجل السلام**. ترجمة غازي السعدي. عمان: دار الجليل، 1984.
وزارة الخارجية. **مبادرات السلام التي قام بها الرئيس محمد أنور السادات**. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1977.
ـــــــــ. **معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وملحقاتها والاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعان في واشنطن في 26 مارس 1979**. القاهرة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1979.
ـــــــــ. **وثائق تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل**. القاهرة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1983.
يوسف، يوسف حسن. **المشير الجمسي ـ الجنرال الصامت من الميلاد.. حتى الممات**. القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2012.

دوريات

أكتوبر: 19 آذار/مارس 1979.
حوراني، فيصل. «قراءة سياسية لوثائق كامب دايفيد.» **مجلة شؤون فلسطينية**: العدد 84، تشرين الثاني/نوفمبر 1978.
رفعت، وائل. «كامب دايفيد دمرت مصر وأضاعت العرب.» **كتاب الوعي العربي**: سبتمبر/أيلول 2017.

روز اليوسف: العدد 2109، 9 أيار/مايو 2012.
زرنوقة، صلاح سالم. «خبرة التفاوض العربي مع إسرائيل (ملاحظات عامة).» السياسة الدولية: السنة 34، العدد 133، تموز/يوليو 1998.
سعودي، داليا. «الإرهاب وميراث كامب دايفيد.» الشروق: 2017/3/6.
سعيد، عبد المنعم. «أشرف مروان..!.» المصري اليوم: 2018/9/18.
ـــــــــ. «المفاجأة الإستراتيجية.» المصري اليوم: 2018/9/25.
السيد صالح، محمد. «حكايات السبت.» الشروق: 2018/9/22.
الشحات، سعيد. «ذات يوم.. كيسنجر يحمل رسالة سرية من السادات إلى جولدا مائير.» الشروق: 2016/12/13.
ـــــــــ. «ذات يوم 9 نوفمبر 1973.. كيسنجر يكشف: «مصر في طريقها للسلام مع إسرائيل».» الشروق: 2016/11/9.
صايغ، فايز. «السياسة الأميركية في عهد كارتر والصراع العربي ـ الإسرائيلي.» مجلة شؤون فلسطينية: العدد 86، كانون الثاني/يناير 1979.
ـــــــــ. «كامب دايفيد وفلسطين.» مجلة شؤون فلسطينية: العدد 85، كانون الأول/ديسمبر 1978.
غازيت، شلومو. «لماذا اعتمدنا على العميل المصري أشرف مروان.» هآرتس: 2018/4/24.
فياض، علي. «تجربة التفاوض الفلسطيني.» شؤون الأوسط: العدد 74، تموز/يوليو ـ آب/أغسطس 1998.
ـــــــــ. «التجربة الدبلوماسية الفلسطينية.» مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد 27، صيف 1996.
«قضايا التسوية والصراع العربي ـ الإسرائيلي: مقابلة مع الأستاذ محمد حسنين هيكل.» أجرى الحوار مجدي حماد. المستقبل العربي: السنة 4، العدد 31، أيلول/سبتمبر 1981.
قورة، نزيه. «من يخاف كامب دايفيد.» مجلة شؤون فلسطينية: العدد 83، تشرين الأول/أكتوبر 1978.
««النبأ الذهبي» الذي أنقذ إسرائيل من الهزيمة في حرب أكتوبر.» إسرائيل اليوم: 2017/9/29.

مؤتمرات

المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، 6 ـ 8 أيار/مايو 1983.
مؤتمر كامب دايفيد. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1978.

2 ـ الأجنبية

Books

Ben-Gurion, David. *Israel: A Personal History*. New York: Funk and Wagnalls Inc;Tel Aviv: Sabra Books/Thomas Y. Crowell, 1971.

Bregman, Ahron. *A History of Israel*. South Carolina: Red Globe Press, 2002.

________. *The Spy Who Fell to Earth: My Relationship with the Secret Agent Who Rocked the Middle East*. South Carolina: Create Space Independent Publishing Platform, 2016.

Carter, Jimmy. *Faith: A Journey for All*. New York: Simon and Schuster, 1982.

________. *White House Diary*. New York: Macmillan Audio, 1982.

George, Alexander L. and Richard Smoke. *Deterrence in American Foreign Policy: Theory and Practice*. New York: Columbia University Press,1974.

Harkabi, Yehoshafat. *Arab Strategies and Israel Response*. New York: The Free Press, 1977.

Kessler, Ronald. *The Richest Man in the World: The Story of Adnan Khashoggi*. New York: Warner Books, 1986.

Kissinger, Henry A. *The White House Years*. Boston, MA: Little Brown, 1979.

________. *Years of Upheaval*. Boston, MA: Little Brown & Co., 1982.

________. *Years of Renewal: The Concluding Volume of his Memoirs*. Boston, MA: Little Brown, 1999.

Mendes, Shimon. *Sadat's Jihad*. New York: Simon and Schuster, 2018.

Nixon, Richard M. *Seize the Moment: America's Challenge in a One-Superpower World*. New York: Simon and Schuster, 1992.

Wohlstetter, Roberta. *Pearl Harbor: Warning and Decision*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1962.

Woodward, Bob. *Veil: The Secret Wars of the CIA, 1981-1987*. New York: Simon and Schuster, 1987.

Wright, Lawrence. *Thirteen Days in September: Carter, Begin and Sadat at Camp David*. New York: Alfred A. Knopf, 2014.

Periodicals

Newsweek: 17 February 1969, and 13 December 1971.

فهرس

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ث ـ

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -